



Bodleian Libraries

UNIVERSITY OF OXFORD

This book is part of the collection held by the Bodleian Libraries
and scanned by Google, Inc. for the Google Books Library Project.

For more information see:

<http://www.bodleian.ox.ac.uk/dbooks>



This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-
ShareAlike 2.0 UK: England & Wales (CC BY-NC-SA 2.0) licence.

□□□□□ □□□□□ □□□□□ □□

□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□

□□□□□□ □□□□ □□□□□ □□

□□□□□ □□□□□ □□□□

□□□□□ □□ □□□□□ □□□ ...

□□□□□□ □□□□□ □□□□,
□□□□



حده و هو ان يكون الحرف الاول منها حرف مد في الدلالة فيكون غائبا فيما بعد كما في رواية شاذية فتدبر قوله فلا يجوز ان يقال
 الساكنين على غير هذه كما يجوز في حال الوقف قال صاحب الملام والدين في القواعد قوله فانه يجوز ان يقال الساكنين
 فيما يعنى التثنية والجمع التثنية يتصل ان يكون مرادهم انهم سبوا القيد ترك بقية السابق يتصل ان يكون
 مراده ان ليس جواز التقاء الساكنين على غير هذه مطلقا بل كان فيما اوفى غيرهما والاختلاف في الامام
 يستلزم الخاص متبع كلام القوم حتى ظهر حقيقة الحال قوله لا تبين الفقير تلك ان تركع يوما والبرق قد مر
 معني بانك من فقير احبهم سبوا في فقر انك است شوي قور ورس وشميدار ونيكرو وحقيرين بل سبوا
 اورا قال المحشي المتصف بالصدق الالهية عند الاكرام ولفظ الفقر المحتاج وعلك مله تلك ولفظه في خبري محري
 عسى في دخول ان في خبر ما ترك من الكوع وهو الاختار السيل والمراد به سبوا لا خطاط من لمة وان
 انور اني فقير ذي حاجة ايك فلا تنه نفسي ان يحسب الفقر مني هو فقرت وتحتاج اليك ان
 لا يتدبر نعم لامة ومو المال غاير وراج والد سبوا ان يراو الله تعالى مجازا فيكون سنا والرفع اليه حقيقة وان
 لم يعلم فلم يحكم شبه الى ان يعلم ان تعلم انت تعلم ان علامة الجواز غير ظاهرة قوله لاجل الخفة معني لا يرد
 كل ما حذف سوا كان لاجل الخفة او لاجل غير ما بل يرد ما حذف لاجلها قال المصريح والمفتوح
 ما قبلها انقلاب النفاي عند الوقف لا مطلقا وانه انما الاستثناء عن قوله في الوقت حيث لم يرد
 انون فيه يكون ما قبلها مضموم او كسورا كذا قال المحشي المتصف بالصدق قتال

قوله حذف اي جواز الالاء جوباد الاعم منها

حاشية الطبع المحمدية حاشية خود شیخ شریفی بر شرح ملا جامی حسب تحریک و فزاین جان محمد افغان
 تاجر بخارا سبوا جلالی شمس مطابق بام رمضان سنة ۱۲۸۵ هجری بمقام المکتب و در مطبع نشی مولی کاشوروی

ان القيمة الخفيفة وتشد كذا القيمة في كل واحد من بقية الاشياء ان التسليط فيها هو الخفيف والشد فيها هو الثقيل
 باطراف الكلام قوله لانه لا يكون له ما يكون مطلوباً والمطلوب هو الذي يكون مقصوداً والمقصود هو الذي لا
 الا ان يحصل في الاقبال قوله في جوابه ثبت قال لمشي لتصف بالصدق اشار الى انما
 المثبت الى القسم في قوة اضافة الجواب اليه لان المثبت هو الجواب لا غير انتهى لكن لا يلزم الا فيج ان
 يقول المصحح في جواب القسم بل قوله في ثبت القسم قائل قال المصحح انما يفعل اصل اما ان
 قابل المنون بالميم وادغم الميم في الميم قوله في الشرط المذكور صفة بهذا معنى المثل قوله لا يتفصل
 بالصاد والمهمل من نقصان لا بالاضاد المعجمة من نقصان الاول المقصود هو الفعل المقصود الا انما يفعل
 لا انما يكون في الشرط وقوله والواو اعلم ان في صيغة الذين حقيقة يكون الواو محذوفة لا لتقاء الساكنين
 على غير هذه فانهم قوله في تقاء الساكنين على حده ان يكون انما في جواز بل في اصل حقيقة
 فيكون ح ما يكون ساكنان في كلمة واحدة ولا يكونان في كلمتين فهو دخل في غير هذه قوله لا يتفصل
 بعد هذه عطف على قوله لا تقاء الساكنين التحليل الاول شرط بالشرط المذكور وهذا تحليل شرط وقوله
 ان لم يشترط ما ذكر من ان الساكنين في كلمة واحدة قوله لا تقاء الساكنين التحليل الثاني ان لم يشترط ما ذكر من
 منطوقين في غير المنون يضم قوله المذكور في اشار الى ان كل شارة في المذكور ابحاث المستبينين واما قوله
 وفي كثير من اصح هذا الكتاب سلك المصحح في هذا الطريق قال المصحح يقول قال عصام الله والدين في لغزيت ابو
 انتهى ان خير ان المصحح عبر عن العرب في كثير من اصح هذا الكتاب بصيغة الجمع المضي حيث قال قال ابو ذر في خبره قال قال
 وكان جازاً باعتبار ان العرب هم ضمير على الجمع فيكون على علم يرب اليه الذين بل لا يتغير بصيغة الجمع في الموضع
 فانهم قوله لا تقاء الساكنين على غير هذه وغير جاز في حقيقة قوله على غير هذه فيصير ان تقاء الساكنين على

لا يكون مفتوحا بل كانت كسورة فهذا القول متعلق بقوله مفتوحة فقال المصريح بالفعل المستقبل
في الامر قال عصام الله والدين في تعريف لم يرد بالامر ما هو المصطلح قوله حتى لا يشمل عليه الامر
بل المعنى المصدرى انتهى لكن الظاهر من قول الشيخ نحو اخر من الخ وتخصيص التمثيل به هو جملة على
المصطلح ايضا لفظ الامر متبادر فيه فتأمل فتأمل ان يقول ان صيغة كاضرب تدل على الحال لا على
الاستقبال فلا يصح تقييد الفعل بقوله مستقبل وكون المراد من الاستقبال عدم التخصيص به الا
ان يقيده معنى ضرب بطلب الا ان فلان الضرب في الاستقبال في حصول الضرب يكون في الاستقبال او ان
زمان الطلب لا زمان الضرب و مراده من الفعل هو الضرب بشكلا فتدبر و حسن التدبر قوله بماه
والتشديد في جميع هذه الاشئلة قيل لعل المراد منها سوى مثال الامر لان فيه افاد التخصيف
والتشديد بتعددها بصيغة وبالقول بالتخفيف والتشديد وذلك لطريق في البيان انظر لكن لما كان
ذلك في بقية الاشئلة متضمنا الى التحويل عدل عنه ولو اكتفى بقوله بالتخفيف والتشديد في
جميع الخ من غير تعددها بصيغة وذكر قوله بالتخفيف والتشديد لكان له انتهى لا يخفى ان الظاهر
لفظ جميع هذه الاشئلة جميع مثال الامر ومثال غيره من الاشئلة البقية ولما ذكر قوله بالتخفيف
والتشديد في مثال الامر وترك في البقية توجهم انهما ليسا فيما نال هذا التوجهم بهذا القول
فكانه قال ان التخفيف والتشديد يجريان في مثال الامر وغيره لافيه فقط فان قيل نعم هذا القول
وقع مثال الامر واحد بان يقيم نحو اخرن بالتخفيف والتشديد فاذا وقع متعده او اردن اخل بالمثالين
بقوله بالتشديد فلا يحمل ان يقيم بالتخفيف والتشديد في كل منهما يمكن ان يقيم بخلافه
مثال الامر وغيره سواء كان واحدا او متعده او في هذا البيان افاد ان كل واحد من مثالي الامر

عن ابن رندي لم يكن بعده جزاء حركة من عوارض الكلمة فلا يشملها جزاء الكلمة الا ان يقع انما قد
 بعد آخر الكلمة ساكنة فتأمل فيه قوله لا يقتضى التعريف بالنون في نحو يا رجل اطلق النحر فكيف يمكن ان يقع
 وقع يقتضى بان الراء نون نون يوضع معنى ساكنة تتبع حركة الآخر والنون في هذا القول
 موضوعا للمعنى فانهم قوله بهما يدل على اكنية الكلمة وانظم على اكنية الاسم في لامية وهي عبارة
 عن انصرف الاسم ويحصل عندهم مشابهة الاسم للفعل بالوجهين المتعبرين في منع الصرف فتفكر في
 اسكت سكوتا في وقت ما فيكون التثنية باعتبار الحدث والوقت وقوله فمناه السكوت اسكوت
 الا ان يفيد ان باعتبار الحدث جملة محلا باللام وباعتبار الوقت ايضا كما يفيد بقوله الا ان قوله
 هو ما بحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يمكن ان يقع ان قول المصريح والموضعي مطعون على
 فيلزم ان يكون التثنية للعرض وانظم من اللام ان يكون صلة الموضع لا الا ان يقع الراء في
 العرضية اي كونه عوضا وكذا الحال في قوله ولقاءه والترغم فتأمل فيه قوله وهو ما بحق آخر
 الايات والمصارع ولو قال آخر المصارع بدون ذكر الايات لكفى لان آخرها اعم من آخر الايات
 قوله اسي ثنوين وانظم من هذا التفسير هو مطلق الثنوين ولو كان المراد منه هو ثنوين التثنية
 ان يصرح به بان يقول اسي ثنوين لكن قال المحشي المتصف بالصدق بعد نقل قوله اسي ثنوين
 انظم ثنوين التثنية لان الموصوف باين الاء جدي ثنوين التثنية والعرض وثنوين التثنية انما زيدت لتحسين
 الانشاء وحسن القراء والحق في ثنوين ثنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم ان لم يكن علما فاف
 اظهد ان كان علما فان كانت لا يمكن فذاك وان كانت المقابلة كما كانت قبل العملية كذا كانا بقا
 مراعات الاصل المحذف ثنائي ذلك فتأمل انتهى قال المصريح مع غير الالف فانها مع الالف

لأنها مختصة بالاسم والكلام في تارة التانيث التي توجد في الفعل في تكمين الفعل بل الفعل الماضي و
 لهذا قال بحق الماضي قال المصنف فبما يفيد حسب نظم التساوي لا الأعم منه ومن جاز
 الإلحاق هو اركان فصل بين فصل البند اليه ولا يخبر وما ذكره عصام الملة والدين في الغرضين
 التحقيق ان الإلحاق هو اختار اذ لم يفرق بين فصل بين الفعل والبند اليه انتهى ولو كان التخيير اعم منها
 فلا يرد ما ذكره فيه لانه راجع في كلام المصنف ح قوله الا انها ذكرت فيما تقدم من الخ لم يكتف
 بأحد الموضعين للاستدراك او كل من كنهيتين مقصودة بالافادة فمثل فيقال المصنف
 فاما الإلحاق علامته التثنية والمجوعين فضعيف ما قال عصام الملة والدين التحقيق ان المراد الإلحاق
 العلامة عند ظهور الفاعل ضعيف فالعبارة الواضحة واما الإلحاق علامته التثنية والمجوعين بالبند
 عند ظهور الفاعل فضعيف انتهى لكن هذه العبارة توهم ان الإلحاق هذه العلامات متصورة
 عند ضم الفاعل لكن من غير ضعيف وهو بطم اذ عند الضم يكون ما هو بصورة العلامة فاعلام
 فانهم قوله فلا يضرب الحركة العارضة قال عصام الملة والدين فلا يضرب ليرجع المضمر اليه
 التنوين وكأنه اراد بترك الضمير عبارة التعريف انتهى انت خير بان قوله ساكنة توهم
 انها لم يكن تحركه اصلا لكنه قد يكون تحركه مثل عاد الاولي فاجاب شمر عنه بانها ساكنة
 لا يكون الا بساكنة فالاجاب لكل المستفاد من كلام المصنف انما يكون بتعريف قوله
 بذا انها فلا تضرب الساكنة الذاتية الحركة العارضة وما ذكرنا من التوهم ان كان تملزنا بالاعلام
 على تعريف التنوين لكن نظر شمر ليس فيه بل فيما حرمنا فعل ما ذكرنا يكون انظم الضمير الموش
 لا المذكر ففطن قوله فان قلت فاعلم الكلمة بين الحركة والخ انت خير بان آخر شيء عبارة

ان يكون وجه شبه في كلام المصريح استدعاء الجواب لان القسم الملفوظ كما يستدعيه كذلك القسم المقدّر
 يستدعيه تعدد المثال شارحة الى ان الجواب قد يكون جملة شبهة متاعل فيه قوله او جملة في الذم من الاول
 ان يقم في الذكر بالضم وان يقيد الذكر في قوله ما اجملة التكلم في الذكر بقولنا بالكسر ليعبر بالمقابلة
 والذم من هنا في مقابل الخارج قال المصريح والزم حذف فعلها لعل وجه التزم هو الكثرة
 وانشق قال المصريح وقيل ان كان الخ كلام في التقاطع محال بين القائل الاول قول القائل
 الثاني بان كلام كل منهما ليس بتقييم على اطلاقه وانما يتقيم به على تقدير ذلك على تقدير
 قوله عن الاول دون الثاني اي عن الغاء دون النسخ آخره يسوي جعل لا ماقودة رفع حكم الامتناع
 عن الاول والثاني قال المصريح حرف الروع كذا وكون كذا بمعنى الروع يفهم من اضافة الحرف
 الى الروع لعل تلك الاضافة اشارة الى ان كونه بهذا المعنى كان اكثر من كونه بمعنى حقايق
 ان يقول وقد سمي معنى حقا قال عصام الملة والدين في الفريه في شرح قول المصريح اسي حرف
 معناه الزجر والنع اما عند اعتقاد او فعل فيه كمنوع او ليس به فمعناه عن المعاوذة الى مشابهة
 وانظم من حرف الروع معناه اعملى ان كل حرف الروع قوله وقيد بجي بعد الطلب لنفي اجابة
 الطالب وبذلك لفظ قد اشار الى قلته وباقادة القلة افاد وجه ترك المصريح وهو قلته وقوله
 بهذا المعنى قال المصريح ثانياً التانيث الساكنة قال عصام الملة والدين في الفريه لا وجه لا
 بيان الساكنة في ضبط الحروف بل بيان التاوين علامات انتهى لا يخفى ان تانيث النحوة
 موجودة في الاسم واجري اعراب الاسم فيها كما انها كالجوز والافير للاسم وفي عدم التعرض بها
 اشارة الى التاوين في كونهما لا تبيين لهما كما انها ايضا كالجوز منه وبعدهم التعرض لهما ايضا اشارة الى

بمخلاف وجوه فی مواضع آخر فی هذا الدرس فانها يجوز بان فيها الى ذكره فلو لم يجب
 فی کلامه فیها ایضاً فهو لا بالتصحيح ثم اقول انک قد عرفت ان فی کلام المصريح لفظین احدهما
 تقديم الشرط و غیره فی الآخر جواز الاعتبار بالانفاء و فی المثال الخ کون اللفظین ما ذکر
 تشبیه النشر یستدعیه اذ احد المتعنی فی النشر یطری الی صاحبه بتقديم فی مایه لم یطری الی جواز الاعتبار
 او الانفاء بل یطری فی تقديم فی التکریب الاول تقديم فی آخر من التکریب المتأخر و یطری
 جواز الاعتبار الی جواز الانفاء و کون المراد منهما مجموع تقديم و جواز الانفاء و جواز
 تقديم آخر و جواز الاعتبار شملان انه لا یلتفت الیه ذین فضلاً عن ان یقتل منه الی غیره
 یستدعی وجوب ذکر وجود لفظ الغیر فی غیر المواضع الاول و انتفاء فیهِ اذ التقديم مطلقاً
 علی کل منهما و هذا التجوز فی تفسیر اللفظین باق من لم و عندئذ و کتب انهما حاله حتی لا یقع
 بعض القاصر من فی الاشتباه فیرفع من الانصاف و لم تسک مسلک الاستیفاء قوله
 کما تلفظ به او مقدره کملفوظه و المقصود من التفسیر باحد ما تصحیح تشبیه اذ بدو ان یقصر بان
 لا یصح ان یقیم ان التقدير یثقل اللفظ فی صدر الکلام و تشبیه لا بد ان یکون ما یشارک
 فی وجه التشبه و هو الانصاف بصدر الکلام و شیء التقدير و اللفظ لیس متصفاً به فلا بد من
 احداً و یبین حتی یلزم اشتراکهما فیهِ و تاخیر الاحتمال الثاني لاجل ان فیهِ ما یل قبل
 کثره ان یخف قبل و یراد ما فافهم قال عصام الملة و الدین مقدره کملفوظه المقدره
 صدر الکلام کملفوظه فی تخصیص البیان بالمقدر فی صدر الکلام انتهى انت تعلم ان المقسم
 یقتضی صدر الکلام فلا یکون فی وسطه فلماذا قدر وجه التشبه قوله فی صدر الکلام و یختل

وجواز اعتبار القسم على الاحتمال الاول نشر على غير ترتيب اللفظ لان النشر على ترتيب يقتضي ذكره بالترتيب
 قبل ذلك التركيب وقوله وعلى المعنى الثاني مثال تقديم الشرط وجواز انشاءه فالنشر باعتبار الاول على
 غير ترتيب اللفظ وباعتبار الثاني على ترتيبه يعني على تقدير الاحتمال الثاني يكون التركيب الثاني باعتبار
 انشاءه على مثال انشاء الشرط ويكون نشره على ترتيب اللفظ وعلى تقدير الاحتمال الثاني يكون مثال اعتبار الشرط
 المذكور تائيداً ويكون الاول مقدماً على مثال الثاني وقوله ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني
 اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فاحمل عليه معنى على ما فصلنا ليزم ان يقع اختلاف بين اعتبار
 التقديم باعتبار الجواز فى كل من التركيبين على تقدير احتمال الثاني بخلاف الاحتمال الاول اذ على تقديره يكون
 لا يقع اختلاف بين الاعتبارين فى شئ من التركيبين فاحمل عليه ولى الموافقة وقوله على تقدير الحمل عليه
 تقدير حمل كلام المصرح على الاحتمال الاول كما هو الاولى وان كان عاياً يكون النشر على ترتيب اللفظ مقتضياً
 تقديم تركيب الثاني على تركيب الاول حتى يكون مرعياً لكن المصوح اراد وجع احتمال المثالين لمثل له
 بقدر الامكان على تقدير تقديم الفين على شرهما من شأيهما اذ على تقدير تقديم تركيب الاول كما فعل يكون
 مثال تقديم غير شرط متصلاً وقریباً به مثال انشاء القسم متصلاً وقریباً به ان لم يتصل مثال تقديم الشرط به
 مثال اعتبار القسم بقدر الامكان بخلاف تقديم تركيب الثاني على الاول فان شئها من الامثلة الثلاثة
 لم يكن متصلاً بمثله وقریباً به بل من النصف عن نفسه ولم يجادل لم تجاوز فى فهم امره من كلام عامه هو الحق ثم علم
 ان لفظه غير مذكور فيما ذكره من قوله فيكون باعتبار التقديم يجوز كليهما نشر على غير ترتيب اللفظ لكن
 بعض الامثلة وهو الحق الحق الحق البارى مع الاما عبد الغفور اللارى راوده كماله على وفق امره
 بعد كونه معصوماً تصحيح واضح يستعمل فى بحث الفعل الحرف فالداعى منها هو المعنى بوس فى اللفظ مقتض

والا فذكر قوله منفصل لا يعني عنه لان المنفصل لا يمكن ان يكون مستترا لعدم كون الالف
 كان ضمير متصل مستترا مكان حسن ففطن قوله اى بصيغة الفعل الخ قال المحشى المنصف
 وبه ذلك على ان المراد بالطلقة صيغة الفعل مطلقا لا صيغة الماضى سيما صيغة المطلق
 وقيل فى التفسير اى باثبات الفعل انتهى والاولى ان يقرب المصريح بقوله بفعل على
 ان المراد بالطلقة الخ وشرحه قوله اى بصيغة الفعل قوله اى فى موضع يطبق الخ
 قال به ثلثا تبيهم ان المنطلق المذكور فى ذلك الموضع الاول اتم اطلاق الفعل فى ذلك الموضع
 فليس شى منها عوضا حقيقيا الخ لان العوض الحقيقى ما يكون عوضا لفظا ومعنى فعلى المعنى الاول
 هذا مثال تقديم غير الشرط وجوز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم وجوز كليهما نشر على غير
 ترتيب اللف اعلم ان مصنوفان فى كلام المصريح لغير واحد هما تقديم الشرط وغيره والآخر
 جواز الاعتبار والالغاء وبعدهما ذكر تركيبين يكون كل منهما شاملا على واحد من مثالى كل منهما
 وجوز الاعتبار والالغاء فى كلامه محتمل بين جواز اعتبار القسم والغاء وبين جواز اعتبار الشرط
 والغاء فعلى الاحتمال الاول يكون التركيب الاول شاملا على مثال تقديم غير الشرط وهو جواز
 اللف الاول للمثل وعلى مثال الغاء القسم وهو موخر فى اللف الثانى للمثل فيكون
 هذا التركيب باعتبار تقديم غير الشرط وجوز الغاء القسم نشر على ترتيب اللف
 وعلى الاحتمال الثانى فهذا التركيب باعتبار اشتماله على مثال تقديم غير الشرط نشر على
 غير ترتيب اللف كما سبق وباعتبار اشتماله على مثال جواز اعتبار الشرط نشر على ترتيبه وقوله
 فعلى المعنى الاول الى قوله على ترتيبه يعنى ان التركيب الثانى باعتبار اشتماله على مثال تقديم

في حكم المسكوت عنه في الابر وما ذكره المحشي المتصف بالصدق لقوله الصواب ان يقم اسي لانه فلان
على الجملة الفعلية وحل قد على التحقيق فلان الظاهر انتهى فمماثل في هذا التحريم وما ذكره من اسي
لا يعمل بعد في تاويل المصدر حتى يظهر الحق قال المصراح فالاولان لا يخفى ان توصيف ان لم يفتوح
على ما هو المشهور على قوله الضمير على اعتبار التانيث فيها فيقضي ان ان يقم فالاوليان ثم لا يخفى
ان بعد التعبير منها بقوله الاولان يصح ذكر الثالث بعبارة التانيث وعبارة التانيث في ذكر نفسه
هنا الا حاشيت قال وان التانيث في ذلك في موضع آخر في هذا الكتاب جدي بامتنين لبعدين
قوله اسي قد فلان ان الظاهر ان يقم اسي لتاويل جملة الفعلية الا ان يقم مقسم ثم هو المصريح بوجوب
عليها وهذا قال ولا بال دخول وتانياً بجعلها ارياء في تاويل المصدر قوله والتقريب قال المحشي
المتصف بالصدق الاول ان تسمى بحروف التحقيق ههنا اولى بعد فلو دأبنا انتهى واجب
بالاستعمال قد لتفصيل التحقيق مشهور استعمال قد للتوقيع والتقريب ليس بهذا التانيث بل
تحتاج البيان وقد يستعمل التحقيق الخ لعل فيه طائفة بان يكون المراد بقوله قد او التحقيق مع
التفصيل لكن الظاهر هو الثاني اذ يحيط به ترك المصنف قوله حيث الى الالف المماثلون في
معنى انها اذ رات مات اليه حتى قيل فيه في كيف يمكن عدم قولها مع روتها اياه وكيف يمكن
ووجهها مع وجه الفصل بخلاف الجملة الفعلية فانها دخل في الفعل وخلاف الجملة الاسمية اذ لم
يوجد فيها فعل حتى يسئل اليه قوله ولو تملكوا انتم الظاهر ترك قوله انهم كما لا يخفى قوله ما اتم
مع غرضه جعله مثلاً لا يمكن دخول لوفداً مقدراً بحفظ الواقع الا فعلية لا يكونه سوكة الفعل
منه من معنى لا يمكن مثلاً الايضاً قوله بارزاً لعل ذكره به درعاية قوله مستتراً

الشدة وتيجل مدخولها في تاويل المصدر فتدبرو حسن التدبر فان مثاله في الشرح ما هو داخل على
 مفعولي افعال القلوب وهو معنى جملة فالمفتوحة مفتوحة صورة وكسورة معنى لم ترجع الى عملها في
 ضمير الشأن المقدر وكون الجملة المذكورة بعد ما منسوبة له فالقول يكون المفسر جملة يستدعي ان لا يدخل
 بعد ما في تاويل المصدر والا لا يصح ان يقيم انه جملة وما ذكره عصام الملة والدين من ان اسين
 وسون وقد من خواص الفعل فلا يكون مما لا يكون يجعل الفعل مصدراً فلا يجامع ان المصدر
 لما صبه انتهى فكلمة ان عند التخصيف اذا قارنت مع واحدة منها في من الحروف المشبهة بالفعل
 لا الناصبة كما يقول الشم مصدر خبر ما ثم اعلم ان كون المفتوحة مفتوحة بالجملة الاسمية لا ينافي العقل بان
 تدخل على الجملة الفعلية كجواز ان يكون المراد من الجملة الفعلية التي يكون دخولها هو الجملة المفسرة ضميراً
 او يصح ان هذا دخل عليها لعدم ظهور اسمها المقدر كما قال المصريح سابقاً بقوله تخفيف المفتوحة
 فيعمل في ضمير الشأن المقدر فيدخل على الجملة وقال الشم هناك الصاحبة لان يكون مفسرة مصدر ان
 ومعنى دخولها على الجملة الفعلية دخولها عليها في الجملة لان معناها انما لا تدخل الا عليها كما لا يخفى
 قوله قد تدخل ان على الجملة الفعلية لكن النظم من كلام المصريح هو ان المصدر فعله على ما ذكره
 اما اشارة الى التعرض على المصريح بان الحق ما ذكره او الى ان كلامه محمول على ما هو الحق
 ان كان خلاف كلامه الى الذين الاحتمالين ايضا اشارة الى رضا بما جوزه غير مبيح فيقول
 ما المصدرية على الجملة الاسمية ايضا ولما قال الرضي انه الحق يستفاد الرضا من السكون وعدم الارباعية
 ولما ذكره المصريح من قوله ان للاسمية فقد حله على ظاهره كما اشار اليه بقوله فانه فعله غير ان يكون
 معنى كلام الشم انما معنى الجملة التي هي مفسرة ضمير الشأن في تاويل المصدر لان ضمير الشأن

قوله المفتوحة المنقطة انظم منه ان يكون المراد من الاولى ان المنقطة من المشقة من الحروف المشبهة
 بالفعل ومن الثانية ان المشقة منها فينبغي ان الناصبة في كلام المصريح من البيان
 لم يبين فيه لان المتبادر من المنقطة ان يكون في الاصل مشقة ثم خفت وان الناصبة
 كذلك ولو كان المراد منها هو فينبغي ان يقتيد بالناصبه وايضا ان اسم عبر عن المفتوحة المنقطة
 في تفسيره ويلزمها هذه العبارة عبر في ذلك الموضع عن ان المصدرية الناصبة بتلك العبارة
 وحمل المفتوحة المنقطة منها على الاعم منها كما حل الحشي المتصف بالصدق في غاية البعد ثم وجدنا في حاشية
 كلاما يشتمل على ما دل على ان حيث قلنا ان المراد بالاولى ان الناصبة وبالثانية ما هو من الحروف المشبهة
 بالفعل منقطة كانت مشقة ويؤيد بقية الثانية بالمنقطة دون بقية ان ناصبة بها على ان دراجي
 ان المنقطة من المشقة منقطة بالاسمية كالمثقلة جوب تقدير غير الشان بعد ما على انه اسماء الجمل الواقعة بعد
 اسمية كانت فعلية خبرها كما انتهى قد عرفت وجه التسمية بحروف المصدر ولا يعبد ان يقال ان يكون
 ان المنقطة من المشقة موقوفة لدخولها وهو الجمل المركبة من ضمير الشان المقدرة الجمل المفسرة له الى المصدر
 او كونها مع دخولها في تاويل المصدر غير متعين بل انظم ان لا يكون الامر كذلك لان المضمون الجمل المصدر
 غير متعين المضاف الى السند اليه لم يطر كونه مضمون الجمل التي هي خبر من ضمير الشان مضافا اليه
 محتملة ان الاولى في كلام المصريح ان المصدرية الناصبة الثانية ان الشدة من الحروف المشبهة
 ولان ان المنقطة من المشقة ان كان مدخولها وهو الجمل الاسمية المركبة من ضمير الشان المقدرة الجمل
 المفسرة فليزوم ان يكون مما مفرقة وجزء الكلام بان يقع مبتدأ مشددا ولم يكن كلاما بل يكون
 من غير امر آخر كلاما او غير انظم نعم في صورة عمل المنقطة من انظم كما هو على سبيل

كونها زائدة الخ اعترض اسم الرضى بان حتى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في قولنا ان في
 قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبت اقيام لا تحيل بدونها بل اصل المعنى باق بدونها انتهى يمكن ان يقال
 المقصود هو المعنى المؤكدة وهو لا يحصل بدونها او يقيم انها مضمومة للتاكيد بخلاف الحروف الزائدة قال
 المصريح ان وان الخ فيه ان الكاف ايض من الحروف الزائدة فلم يذكرها هنا الا ان يقال
 المقصود هنا بيان الحروف الزائدة التي تكون زياتها مقارنته مع شيء كما فصل ولا يجوز ان يكون
 زيادة الكاف في غاية القلة بتر كما اشار اليها قوله بكسر الهمزة تحته في التبيين وكذا قوله
 بفتح الهمزة فيما ياتي بعد ذكر قوله تحققتين في السابق فلا حاجة الى قوله وسكون النون في فافهم
 قال المصريح تراو مع ما السابق قد تيسر من هذه العبارة ان يكون كلمة ما ايض زائدة لان التيقن
 انها شاملة لما يذكر في الاجمال لم يترجم ذلك قوله كثير العمل بهذا القيد يفهم بقرينة الخ العلة المذكورة
 في المقابل وكذا العتية بهذا القيد في المواضع اللاحقة التي ذكرت القلة في المقابل لم يصح
 اسم اكتفاء به قوله اي كلمة لا تزداد انما زادوا لفظ الكلمة لئلا يتوهم ان يكون معنى كلامه
 ولا تزداد كلمة ما مع الواو فيكون هذا ايض من احوال كلمة ما فاعلم قوله في زيادتها الخ اس
 قبل ينبغي على اسم التبيين سر زيادتها في مواضع آخر ايض وجه زيادتها فيها غير متين قوله
 قال الحاشي النصف بالصدق في كون الكتابة في معنى القول تامل انتهى فيه ان دلالة الكتابة على
 الفعل يقتضيه جري العادة قال المصريح حروف المصدر الخ قال الحاشي المتصف بالصدق اي حروف يجعل من خواصها في ما قبل
 المصدر انتهى لعل الاول هو الاول وهو كلام صاحب القيل كما لا يخفى على من هو مصدر حرف وما سيندر كثر
 في شرح قوله وان للاسمية عن قوله ويجعلها في ما قبل المفرد والنه به صرح خبرها ووافق الاول

التي هي من حروف الایجاب بل امتيازها عن اى بالقصد يلا التباس في الكتابة واما امتيازها
عن كلمة اى لتفسيرية فيكونها في اول الكلام ويكون التفسيرية بعد الكلمة او الكلام قال
المصرح حروف النداء الخ قال المحشى المتصف بالصدق قبل ترك تعداها على خلاف ملك
سائر الحروف من تعدادها ثم بيان معانيها لشهرتها بحيث لا يحتاج الى التعداد وفيه ان كونها
اشهر من الحروف المشبهة بالفعل محل تامل والنداء بالكسر مصدر فاوى الخ انتهى لعل ما ذكره لهم
الى التفنن في العبارة قوله كانه اراو الخ انها قال كانه لاحتمال ان يراو بالبعد ماعدا التفسير
قوله كسر الهزة يسكون الباء اعلم ان هذا التعمين للاشتباهها في الكتابة بما هو من نوع الخ
وهو كلمة اى التي يكون من حروف النداء اشتباه اجل بالاسم وهو الاجل بمعنى الوقت
المقدر باق وبعبارة كلمة ان للاشتباهها ايضا فيها بالحرف وهو ان المفتوحة ثقلة كانت
او مخففة وبان المكسورة المخففة واشتباها بان المكسورة المشددة التي هي من حروف
المشبهة بالفعل باق واشتباها نعم في الكتابة بنعم وهو من افعال الهم والدم ويلي ويلى وفعل
شمارع لولى ولما كان هذا الاشتباه في غاية البعد لم يتوجه الى نفسها وتعيين صرف مقام
دون الاجال لاجل انها جارية فيها لقمان ومينما ولو مينما في الاجال يمكن ان يتوهم في مقام تفصيل
ومقام بيان خاتما ان هذا المعنى كل من اللغتين او معنى احدها وانما فذلك بينما في مقام تفصيل
فعلى ما ذكره الايراد ما ذكره المحشى المتصف بالصدق بقوله ليت شعري ما وجه تعيين ههنا بعض هذه الحروف
والبعض مع ان الاشتباه بالغیر في صورة الكتابة ثابت في الكل ما وجه تعيين ههنا اى وان في مرتبة
الاجمال وتعيين ههنا جري في مرتبة تفصيل لابل ذلك من داع استه قوله وبنى

قبل المعطوف بكلمة او او كما فانهم قولهم اجواب عن الاول انهم حاصله ان لا نقول
بكونها المعطوف بل ذكرنا قبله لفائدة قوله وعن الثاني ان الواو والهاء اخذت على اما الثانية
فيه ان الواو للجمع كما عرفت ولا يبعد حكمها بالاولى مع دخولها واما الثانية مع دخولها حتى
يصل الواو على اشتركتها وجماعها فيه ولم يسلم وجود حكم غلظها في انه لم يكن مقصودا بالافادة
قوله فلا نقول ان اللغوية انما يكون عند ايراد المعطوفين مع المعطوف واحد وهما ليس
كذلك لانه متعدد وقوله هذه الحروف الثلاثة الظن ان يقهر ان كل واحد من هذه الحروف الثلاثة
للدلالة على احد هاشغلنا ذكره في شرح قول المصريح واو واما واو والدلالة على نسبة الحكم
الى احد الامر انهم قولهم في حكم المسكوت عنه اشارة الى عدم المسكوت حقيقة لكن لما كان الحكم
فيه غير مقصودا على نكاه مسكوت عنه وانه حكم بحسب الظن قوله او الجمعي منفى عنه معلومة
لا فائدة ان في بعض المواد يكون وفي البعض الآخر يكون ذلك لتعيين كجمل بالقرينة لان
الغرض من ذكر الترديد هو اظهار التردد وقوله حتى لا ينقل المخاطب انهم قالوا المشي المتخصص
بالصدق حاصله ان اسم الاشارة لغرض ايهامه يحتاج الى تنبيه لتعطين المخاطب بما اشار اليه
فيه ان هذا الوجه يجري في الضم والموصول ايضا لكونهما من المبهات كما سم الاشارة في
ان يدخل عليه وايضا انتهى فيه ان وجه التخصيص هو فوط ايهامه لانهم ان يكون في الضم
فوط الايهام لكن الظن من كون الوضع اما هو الموضع له خاصا في الجمع كون الجمع على السواء في الابهام
فهم المحتاج الى الاشارة بحسبية في تعيين المشاهدة لشدة كثرة الابهام في الاسم الاشارة فاعلم ان المقام
لانهم عن الابهام قوله بفتح الهزة ويكون اياه والغرض من هذا التبيين اتيان كلمة اسي من كلمة

من نقل في الترجمة هو هذا بل يقيم ان الارياء بقوله ولا يخفى انهم غرض من نقله
 قوله وقد سجد بنفي كليهما لا احتمال الخطا في اعتقادنا يعني كما سجد بنفي احد الامرين
 كما ذكره المصريح بنفي كليهما لا فائدة الى التكلم قد اخطا في الاعتقاد ووجود واحد منهما على اثنين
 لعل المصريح لم يذكره نقله كما يدل عليه فقط لا يخفى انه يحتمل ان يكون اعتقاده باحد الامرين
 الا اعم من هذا الامر وذلك الامر من مجموعهما لا الا اعم من الا ولين فقط فلا يريد انه اعتقد
 عدم الاخر فيصح جوابه بثبوت كليهما وهذا الارياء مصدر من الحشي لم تصف بالصدق فتدبر
 قوله لكنه لما كان مستلزما للنج والانه ان يقيم ان المشار اليه يتم في الموضوعين هذا المجموع
 وباعتبار اشتراكه على اثنين فيخرج عليه الحكمان الاول على الاول والثاني على الثاني
 لان ما ذكره اشم يعني بحسب النظم ان المشار اليه هو الشيء الواحد المقيد بالقيدين قوله
 وجعلها اشارة النج هذا اصطلاح اشم الهندى لعل وجه السامجة ان تعدد الاسماء لا اشارة
 وجعله في الموضوعين بمنزلة اشارة الضميرين واليه قد عرفت ان عنوان الكلام هو اتمام المتصلة
 والشراطين من متعلقاتها فينبغي ان يشار اليها لكن في نسختها يوجد كلمة ثم في الاول
 بدون كلمة التاء وفي موضع الثاني مع التاء وهذا يدل على ان اشارة الضميرين ثم لا يخفى ان
 ما ذكره من ترك الاختصار والاوضح في النقصان ليس اقل من السامجة فكيف يحكم
 بهذا النقصان لان ذلك النقصان قائل قوله ليعلم من اول الامر ان الكلام سببه
 على الشك فعلى من يلزم في اعطاف بكلمة او اليه الا ان يقيم ان اللزوم من جهة انهما
 من جنس واحد بخلاف كلمة او فانها ليست من جنس اما ولكن يحتمل ان لم يلزم

لكنه ليس كذلك بل لا بل صحت العطف والجز على الكل لا يصح الايجمل في حكم الخارج وفي صفة
 كونه قويا او ضعيفا يصير في حكمه ومن فرائد المعطوف يكون عموم الفعل جميع الاجزاء الضميمة في ان
 اشم نصا كانه خارج عنه فصلا لان يجعل معطوفا لكن الحق ان اعتبار عطف الجز المشمول ذلك
 المعطف لا يصح الا عنه كونه قويا او ضعيفا فتدبر قوله وعدم الحاجة الى بل لا يصح تقريرة قوله
 ليفيد قوة او ضعفا لان في الاستقيم في الجز فقط نعم قد يطلق عدم الحاجة على عدم صحة لكن
 الظاهر منه هو الصحة مع الاستغناء وقوله كل من هذه الحروف الثلاثة لم يقع توهم كون الجسوس
 لاحد الامر فيكون المبتدأ في كلام المصريح متعددا او خبرا واحدا قوله اسي للدلالة على
 الامر من قال المحشي المتصف بالصدق جعل اللام للعرض دون الصلة للوضع لان جملا اصلية
 يحتاج الى تقدير وتأويل اسي للثبات الحكم لاحد الامر من كماله المصريح في شرحه فليان جملا
 الضميمة يحتاج الى تقدير مثل الدلالة والتأويل الى الدلالة على ثبات الحكم بل هو متعلق بتقدير
 الحكم مع اللام فليكن اللام في قوله لاحد الامر من صفة الوضع بل صلتها هي اللام المقدرة واللام
 المذكورة صلتها الحكم او تقديره بدون اللام الاخرى في اول احاد الامر وعلى الاول يكون قوله
 ان اللام صلة الوضع كاذبا لان المراد من اللام هو اللام الداخلة على قوله احاد الامر وعلى الثاني
 يكون في غاية السكف بخلاف تقدير الدلالة فانه ليس بهذا المثابة بل يمكن دعوى تأويل
 فتأمل وتدبر قوله انه وجد في بعض النسخ الكافية نسخ اعلم ان النسخ التي وجدت فيها
 قوله على الاصح النسخ يدل على جواز التركيب المذكور في المتن موافقا لما نقل عن سيدي اما قوله لم يجز
 بعض النسخ قيد على عدم جوازه فيكون في كلامه اضطراب بل قوله وبالحاجة شارة اليه فيكون منها ان النص

في احتمال التمسك بالمخصوص لم سبق حسن المقابلة قوله غير ان المسئلة في حتى اقل منها ان انت خبير
 بان هذا التمسك بدرس كلام المصنف بل النظر هو التشبيه التام الا ان يقو انه لما لم تقبل وشم قسيتها
 يفهم التفاوت بينهما وناخه حتى لا اجل ان المتوسط من حيث انه متوسط متنازع عن الطرفين فتايل
 لان التماثل لا يفيد ذلك بل قوة وجه الشبه في الشبه به يفيد لعل الترتيب بلا ملة هو ذكر شي بعد شي ملا شبة
 واذا كان بواسطة فيكون بهل لعل معيار رحلة حتى ثم هو العرف او راى المتكلم او توسط كلمة او كلام
 واحدا وتعدو قتال وتنتج قوى او ضعيف بهذا التفصيل يتفاد من قوله قوة او ضعفا قوله فصا كما
 انت ان الجز غير الكل حقيقة لا اذ كان غيره قوله فحجب ان يقو فصا كما به خارج عنه والغير اعطفت
 يقتضيه خروج المعطوف عن المعطوف عليه وعطفت الجز على الكل لا يصح الا يجعله بمنزلة الخارج
 مثل قوله من فنزل الملائكة والروح والاردن الروح هو جبرئيل عند بعض المفسرين وحمل لغو
 على الخارج الممكن الانشكاك كما ذهب اليه الشيخ الاشعري مستبعدا قوله من جميع قال عصام
 والدين بل من ثلاثة اوجه وثالثها ما تقدم من المسئلة في حتى اقل انتهى انت خبير بان النظر من
 كلام المصنف هو الوجه في الاثنين والنظر من كلامه هو الاراء عليه وتتم ان يكون مراده انه لم يتعوض
 بالوجه الثالث لتقدمه ثم لا يخفى انه يمكن ان يقو الوجه الاول من مذهب الوجهين المذكورين بقاء
 في كلام المصنف بقوله جز من تبوءه ان اللائق اعتبارا بلسبب جز يتبع المعطوف في ثم لم يصح في كلامه
 لان في كلام المصنف فيما سبق فتقن قوله واعلم ان الاشارة الى حاصله ان فائدة شمول الفعل لجميع
 اجزائه هي حصول الاشارة ولا يلائق في الجز والاشارة اليه فالتحقق بالجز والاشارة لاجل انه لم ياتي في الناحية كما
 الجاء الا يخفى بالاحتياج الى هذا التحقيق لو كان اعتبارا كون المعطوف جزءا او قويا او ضعيفا لاجل شمول الفعل لجميع اجزائه

الا ان يقسم العموم واعتباره ايضا قيد والاعم هو الذي لم يتبر فيه قسما موم اليه كما صدر من
 من العلامات المذكورة في تصحيح تقسيم المسية الى بشرط لاشي وبشرط شي وبشرط شي حتى لا يلزم تقسيم
 الى فئتين الى غير تقسيم انسان الى الانسان المعلوم والى الانسان المجهول مع ان المقسم لا بد
 ان يكون معلوما قوله فقوله قال المحشي المتصف بالصدق هذا ابتداء لا جبر له لان قوله
 حصل تقسيم جاز في زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا خبر انتهى يمكن ان يقوله ان قوله اسي حصل الفعل
 الخ بمنزلة الخبر كما قيل قوله الخ مناه حصل الخ قوله فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
 لعل الغرض مما ذكره هو التاكيد في رد من قال بكونها لا ترتيب كما نقل المصنف في مختصره
 في الاصول عن بعضهم ورده وايضا نقله صدر الشريعة في التبيين ورده فتم بر قوله
 جميع مع الترتيب اعلم ان الترتيب وان استلزم الجمعية لكن جعل قوله لا ترتيب فيها تبيين
 به الواء يقتضي اعتبار الجمعية في الغاية مقيدة بالترتيب والافادة هذا ذكر فذكر هذا القول
 فتفطن قوله بغير ملته يعني بغير عدم الملته لا يخفى ان هذا القيد يستفاد من قوله وشم شلها
 الا ان يقسم ايجام العموم والخصوص ثم اعلم ان قوله والواو ملحج مطلقا لا ترتيب فيها في مقابلة
 قوله والفاء للترتيب يدل على ان المراد اذ كان المعنى العام فمبنى معنى الغير المقيد وحوادث
 او عدا بما يقيد به ووجد في مقابلة ما يقيد بالاطلاق بحسب الظاهر بل في الاطلاق فمبنى ان الترتيب
 في مفهوم الفاء لو كان المراد منه هو المطلق الا ان معنى غير مقيد به بالملته واما فقه قسما بالاطلاق
 بل من الاطلاق بان يقسم الملته فيها كما قال في الواو ولا ترتيب فيها فاعمل هذا ذكر قوله بغير ملته
 الى الاخر ارض على المصحح بانه ترك هذا القيد مع انه لا بد منه كما اشار اليه صام الملته والدين ثم لا يخفى ان

لرفع توهم الاختصاص بالخصفة الناشئ بادي الراسي من ذكره القول بعد قوله وتخفف
قوله فاجز ان منصوبان على المفعولية قال المثنى المتصف بالصدق لا وجه على هذا التخصيص
اجازة ليت زيدا قائما بالفراوان اجازة تتفق عليها لكن توجيهه مختلف في هذا القول
بمعنى ليت وعند الكسا في نصب الثاني لكان المقدور وعند المحققين بالحيثية فالوجه ان القول
ليت شبهيا تمهيت ثم هذا من مواضع وجوب حذف كان عند الكسا في مواقع حذف
عامل الحال وجوب عند المحققين انتهى لا يخفى عليك ان مراد المصريح بيان عمل ليت نصب
الحجز لمن بالمفعولية بمعنى تمهيت لا يقول به غير الفراء فكان قال المصريح واجاز الفراء
ليت زيدا قائما بنصب الجزمين بمعنى تمهيت قوله لنقل المعطوف الى المعطوف عليه
قال المثنى المتصف بالصدق في الحكم والاعراب كما في عطف المفرد على المفرد وفي التخصيص
كما في عطف الجملة على الجملة انتهى قال عصام الملتد والديني قيل العامل الى المعطوف انتهى وفيه استيعاب
عطف المفرد على المفرد وعطف الجملة على الجملة انتهى لما محل من الاعراب واما في عطف الجملة على الجملة التي
لها محل من الاعراب فلا كما لا يخفى لكن هذا القدر كاف في التسمية عطف بيان لانه يتوسط الحرف لا في عطف بيان لانه يكون حرف
وسطر قوله يوسيت منها واما عند الاكثرين فيمنابنا كلام المصريح على ضرب الاكثرين قوله ان يكون مطلقا اى لم
فيه الترتيب ومنها على الواو وفي قوله اومع ترتيب يندرج الثلاثة الباقية ولهذا لم يتل بها مطلقا
مسلا ليشبه بمعنى الواو ثم اعلم ان صورة هي لما به من حيث هي اى لا بشرط والترتيب هو الترتيب
بشرط شئ وليس مفهوما اسم منها بان يكون كل منهما مصداقا له والنظم من قوله
حصل القول من كليهما هو الماهية لا بشرط الاحمال ان لم تغير غير ما هو الاسم منها

لا اختلاف الكوفيين كما سينه كركين ان يقال مراده انه على مذهب الصحيح في افواهما
 لكنه خلاف اعظم قال المصنف وتنفق ثقل التشديد وكثرة الاستعمال كما في ان وان قوله
 الاستعمال لا يصح على فصيح الاستعمالات او فصيح اللغات بل قال الكل واحد كما عرفت من خروجها
 عن مشابهة قوله اوله والتميز لفظاً حينما ضميرشان مقدر عند فهم اي فصي الكلام الله
 يكون فيه كان او فيما بعد ما ضميرشان مقدر على فعل فيه والا فلا وجه لكون ضميرشان
 مقدر في كان لا يخفى ان ما ذكره اشم غير مخرج من كلام المصنف واحال يتعرف بان تقديره
 بعد ما من غير داع اليه لكنه رجح المتعدي فكلامه لا يخفى عن فعل بل يقيم ان من يمين ان
 معنى قوله فتلغى على الافصح انها لا يعمل اصلاً لا لفظاً ولا تقديره على الافصح اذ مع العمل في تقدير
 لا يقيم انها لا يثبت كما في ان المفتوحة المنقولة لم يقل انها يليني مع انها عمل في ضميرشان مقدر
 ولما كانت ان المكسورة بعد تخفيف عامله في بعض المواضع قال ويجوز انما انما لم يرد
 على المصنف انها لم لا يجوز ان يكون مثل كلمة ان عامله في ضميرشان مقدر في اكثر الاماكن
 والسجدة المذكورة بعد ما مفسرة له وفي بعضها عامله في غير ضمير مقدر كما ان المفتوحة
 بعد التخفيف والمصنف يوجه الموارد الاكثر هو الافصح قتال في المقام قوله واثبت
 العامل لفظاً ومعنى يكن ان يقيم انها بعد التخفيف يصير لفظها لفظ العامل فلا يشبه
 القول بالمشابهة الدالة على المغايرة قفطن ولا تشبه قوله بخلاف ان وان الخ
 بل بعد التخفيف يصير المفتوحة شبهة بالحرف العامل وهو ان الشرطية وقال اشم
 الرضه كما انه اراد اشارة الى وجه الترك في بعض النسخ قوله مشدودة ومخففة

اجمالی اولاً فلا یرد ما ذکر الحشی المتصف من ان الفرق المعنوی بحسب نصب الآخر وعدمه
 لو کفی کما سید کر فلا یکون لازم احد الامور الثلاثة للفرق علی ان الفرق المعنوی
 غیر وان حرکت الآخر لا اعتبار لها بجزا الوقت قوله ولیکون کالمعوض من المنون المحذوف
 قال الحشی المتصف باصدق قد یقال لو لم یستویض للزم فی ان المکسورة ایضاً بعد التحقیق
 انتهی یکن ان یقال ان المفتوحه فی غایه الخفۃ فالتعویض لا یفنی الی ثقل سحلا
 المکسورة الخفۃ لان کسرة العزۃ فیها ثقیل قوله لانه ان معنی به الاستقبال الخ فیه
 ان هذه الارادة لم تعین عند المسامح علیک یرفع الالتباس عنده الا ان معیناً اذا کان
 حزیته ولذا اردو معینة و بین قوله و اما من حیث اللفظ الخ لکن لیتی الالتباس
 بحسب الكتابة قتال فیہ قال المصرح و کان للتشبیہ وقد یستعمل فی الشک
 لکنه علی خلاف وضعه قال عصام الملة و الدین فی الاطول قال الزجاج انه للتشبیہ
 اذا کان حامد اسخوکان زید اسد و للشک اذا کان مشتقاً من اسخوکانک قائم لا بحرف
 المعنی هو تشبیہ و لا تشبیہ بنفسه و قیل انه للتشبیہ مطلقاً و مثل هذا علی
 حذف المعطوف ای کانک شخص قائم لکن حذف الموصوف و جعل الاسم بسبب تشبیہ
 کانه انخر بعینه صار الضمیر عائداً الی الاسم لا الی الموصوف المقدر اسخوکانک قلت و کانه
 و الحق یستعمل عند المظن بثبوت انخر من غیر قصد الی تشبیہ سوا و کان انخر جاداً
 و مشتقاً من اسخوکان زید اسخوکانک و کانه فعل کذا و هذا کثیر فی کلام المولودین انتہی
 حملاً علی اخواتها فان قیل عدم التركيب فی بعض الاخوات و هو لکن غیر مسلم

یعنی باعتبار اظم لزوم ترجیح الاضعف علی الاقوی و ان لزوم مساواته له لکنه جائز و ان کان مع فیم
 قال المصراح فیدخل علی الجملة لما کان دخول المفتوحة عند التحقیق علی الجملة مستقراً علی علمها فی
 ضمیر شان مقدر قد مر علی قوله و شذرها ما فی غیره قوله لصاحبه ان لا یخفی انه یوهم ان الجملة
 و غیر الصاحبه ینکونان متنازین بنفسیهما قبل دخول ان و احوال انه لیس كذلك بل معنی الكلام
 ان الجملة الواقعة بعد ان لو کان جزءاً الاول عرباً لفظاً مرفوعاً علیها بان التکلم قد ضمیر الشان
 فی نظم الكلام بحيث ینکون جملاً عن تلك الجملة فسر به بالیکون الا واقع فی النفس و اما اذا
 وقع بعد ان جملة لا ینکون جزءاً الاول عرباً لفظياً فیحکم بانها عالة فی جمل الجملة لکن لم یوجد
 لیس الا غیر الشان و لا داعی لتجلیات اظم الذی هو تقدیر ضمیر الشان او التماسه لان الشان
 ایضاً خلاف الاصل فتدبر و تفکر قوله بخلاف غیر المنصرف فان ان المصدریه مناصبه لا تدل علی
 غیر المنصرف فلا حاجة الی الفارق و هو الفعل الذی لا ینکون له الا ماضی معلوم قوله نحو علم ان
 سیکون نیکم رضی انت قد عرفت ان ان الی یقع بعد اظم فی الحقيقة و لیسیت بناصبه فصیحة اظم
 فارقته الا ان یراد زیادة الفرق و یاطلم لکن ثم التوفیه تخففة قوله و لزوم هذه الامور لثلاثة اشخ
 و لا یبعد ان ینکون وجه لزوم الاربعة ان العرب لما ارادوا ان تقدیر ضمیر الشان بعد ان الجملة
 و فسر وہ جملة بعدة تحسیل لا و قیمة فی النفس و کانت ذلک ان فرض اذا کانت ذلک جملة فعلیهة قویة
 قرب احدی او بعدة بالنسبة الی زمان التکلم او تقلید و تحقیقة او نفیة فتذكر احد الاربعة لا محالة
 و اصل الفرق یحصل فی تصور الاربعة و ما یقول فی صورة النفس و ما یقول من الوضیة فی اکل نیایش
 التحقیق الذی و حیث الیه کثرة الاستعمال و ثقل التفتید بر قوله للفرق ای یحصل الفرق

في الحاجة الى حمل كلمة في على التعليل والذبول عنه مستبعد جدا وقد عرفت الكلام في اصلاح قولكم
 قوله وهو شاؤ عند البصريين هذا جواب من جانبهم انت خير بان حاصل هذا الجواب ان
 التخصيص وحصصه على كل مكان مراد الكونيين ان دخول الحقيقة على غير دوها اكثر شلما غير
 شاذ في التعليم لا يفيد وان كان اصل الدخول في انهم البصريين نزاع لفظي بل يفهموا مرادهم فافهم
 قوله كالمكسورة في كون التحقيق شيئا من كثرة الاستمال ونقل التشديد قال المصريح في
 ضمير شان مقدر لا يبعد ان يكون المراد تقديره على سبيل الكثرة بقرينة قوله وقد اعمالنا في
 كون المراد من لزوم المذكور في محبت الدنيا تكثر فيصح ان يقيد ان دوم العمل وان كان في
 المصدر وغيره كيون اقوى من العمل في غير المقدور في كلمة فلا يلزم ترجيح الاضمت على الاقوى ولا ترجيح
 احد المتساويين على المساوي الاخر والتميز في تقدير ضمير في الاكثر يكون لتحصيل ترجيح المفتوحة
 ولما كان من اصلاح حمل كلام الغير على اصلاح فيحكم بكونها عاملة في ضمير شان مقدر حتى لا يلزم
 عليهم محذور قوله ان شأبه المفتوحة شبه الفعل في فتح الاول وهذه المشابهة متينة في المكسورة
 فيه انها تشبه الامر في كسر الاول وهذه متينة في المفتوحة لهم الا ان يقيم صنع الماضى المفتوح الاول
 اكثر من صنع الامر المكسور الاول ثم علم ان المفتوحة قد يحكي فعلا كما قال صاحب لاهتن الذي يكون
 شرح الهداية فيه في كتاب معلومة فان كان او تاؤه او بكى راجع قال صاحب كفاية الانبياء صوت
 متوضع نحو آه قوله وعمال المفتوحة بعد تحقيقها لم يقع في سعة الكلام فلهذا في قول المصريح وكذا
 اعمالنا في غيره قوله كسب العلم يدل على انه على خلاف العلم ليس ترجيح الاضمت على الاقوى في قوله
 وذلك غير جائز الا ان يقيد مراده غير ما يجب العلم او انه غير جائز عند ادراك من العلم ما يقابل

بطرد الباب انتهى ووجه عدم افتناء عنه هو الاحتياج اليه في اهم يظهر فيه الاعراب يكن ان قيل ان هذا
 هذا الوجه ان المصنف غير عن التثنية بالضرورة كما وقع منه في بعض مواضع هذا الكتاب في الاحتياج الى القول
 بالاطراد وظهر من ذلك بسبب سبب وسائر الحاجة عدم اللام في صورة الاعمال مطلقا فافترقا فاقول قوله
 فانهم قالوا عند الاعمال ان هذا الوجه ان لزوم اللام عند الاعمال لعدم حصول الفرق وليس كذلك بل
 لاطراد الباب فالنزاع بينه وبينهم في اعتبار الاطراد وعدمه بل مراد منه هو هذا كما ينبغي فاقطع قوله
 اى دخول الحقيقة المتعاقبة كما يقتضيه لاسوق وادخل الدخول والمراد دخول الحقيقة في كماله لا دخول
 كل الحقيقة لانها عند العمل لا يدخل فمعلم ان العلم ان يكون التسمية في كل من قوله فيلزمها وقوله يجوز
 انما هما وقوله يجوز دخولهما رجاء الى ان المسورة المشددة ولانه اذ كرر قوله فيلزمها وقوله بعد تخفيف
 فاعلم ان يكون هذا التفسير في هذا الموضع فيكون قوله اى دخول الحقيقة بياحا حاصل المعنى والله
 ان يكون إشارة الى جهة ارجاع التسمية في هذا الموضع الى ان الحقيقة المقصودة من قوله تخفف المسورة
 متد بقوله الى من الافعال التي هي ودخل مبتدأ او خبر إشارة الى الاضافة باعتبار وصف الدخول
 غلامتهم ان فعل انما ضيقت الى الفاعل وشار الى قلة دخولها على فعل مبتدأ او بقوله على فعل من
 افعال مبتدأ او لم يقل على افعال مبتدأ او قوله لا غير اى لا يجوز دخولها على غير من افعال مبتدأ
 وهذا السلب يتفاد من تقييد الافعال بالمبتدأ او صرح باسم يظهر ورواها للكوفيين في التسمية
 قوله لاني اسئل الدخول ولانه قيد بخلاف بقوله في التسمية قوله فالكوفيون خالفوا بمصرين في تجوز
 دخولها في بني على كماله في التعليل لكنه لم يفسر هذه العبارة على ما حمل بل ذكره المصنف في سميت
 المنصوبات من قوله غلاما فاللزاج بان يكون معنى الكلام لمصرين خالفوا الكوفيين غلاما في التسمية

واما كون كل منهما حرف الابدان ان يقع في ابتداء الكلام و بان الكلام يكون للابتداء و بغير
 التوزيع بان المراد من حرف التاكيد هو المسورة وحرف الابدان هو اللام قوله لكن لا يوافق اياهم
 انهم علم انه قد حقق في علوم العربية ان في لقاء الكلام الى السامع لا بد رعاية حاله فان كان حاله
 النزه لم يجز التاكيد وان كان مترودا حسن التاكيد وان كان منكوا وجب التاكيد على قدر الكمال
 بحيث يؤكد بتاكيد واحد او اثنين او ثلث تاكيدت فصاعدا فان التاكيد بان واللام هما يكون
 يقف في حال الخطاب وفي الكلام الاستدراك في جوار ان يكون الخطاب متروجا عن التاكيد و التاكيد للام
 بان متبرو حسن التبرو ح العلم ان يكون المراد من لزوم اللام في لقا الفائدة لهذه الطرف و ان
 خير بان قوله ويجوز انما عطف على قوله يلزمهما اللام فكلاهما متفرعان على ان يتحقق و خلاف ذلك
 ان يكون المراد من تخفيف قوله وهو الغالب في الغالب في الاستعالات قوله لغوت الخ ليس على
 قولهم ويجوز انما لا دليل قولهم وهو الغالب و لهذا لم يذكره مرسيا فيه انه يجوز ان يكون
 ذكر جواز الانفاء مرسيا لاجل ان الانفاء خلاف الامل فهو بالاجتماع و يتعرض لبق اهل هذه الملة
 ما ذكره ثم لان حاصل عدم ذكر جواز الاحمال هو الامل صراحة هو ذكر جواز الانفاء هو خلاف الامل
 صراحة وعدم ذكره صراحة يستلزم ذكره على خلاف الامل لاجل كونه خلاف الامل و لكونه من الحروف
 العامة يكون القول جواز الاحمال كاللغو و بالجملة انه لا شك في حسن ما قلناه وان لم يكن إشارة الى كونه
 غالبا على كونه إشارة الى محل نال قوله واللام على التقديرين لازم لما علم ان اهرج فرع على تخفيف
 لزوم اللام و جواز الانفاء و قدم للزوم صلاتيهم ما ذكره كسبويه و ما اثر لهما قوله ولان كثير من الناس
 لا يميز اعراب على قال عصام الهذلي والدين بن النخعي عن عطاء بن رطل و الباب كما هو من عبارة فلا يسن

العالمان ظاہرین فی اہل فان جماعہما مستقیح العقل نہ الاما تمحل والحق مع الجمهور لان
 العوالم الخویہ کالموثرات بحقیقۃ فاذا اتبع العالمان نہما یکون بمنزلہ توار و اعلتین اقلیت
 علی مہول و احدہ شخصی و یجاب عن الثانی بان عدم ظهور اہل فی البہنی لیس علی وجہ یکون فیہ
 استعداد اظہور بخلاف العرب بالاعراب تقدیری فان فیہ استعداد اہل البہنی اتی لا ینفی ان
 ان وان لم یکن لم یعمل فی سہما لکن یعمل فی خبر یا علی نہ یقل ان کان المراد لم یعمل
 مطلقا فلذلک لیس بتقیم فی الابدائیۃ لان علمہ لم یطہر فیما ہو اسم لان وان کان
 ظاہر العمل فی الجملة فهو مشترک و ایضا فی صورتہ تعدد الاعراب استعداد اظہور
 غیر مسلم متفکر قولہ فی جواز العطف الخ نہ اوجہ اشبہ والاوی والاظہر ذکرہ بعد
 قولہ کذلک کما لا ینفخہ ثم اعلم ان العلم ان یکون وجہ اشبہ ما ذکرہ فقط لا مجموع
 ما ذکرہ و عدم تغیر معنی الجملة قولہ لا یغیر معنی الجملة ای الجملة الخبریۃ قولہ و ایضا
 کذلک بل بسبب قولہ خلعت اللام ففطن ثم اعلم ان ذکر قولہ ولذلک الخ
 بعد قولہ و لکن کذلک یفسد ان اللام لا یکون داخلۃ علی خبر لکن مثلا و قد خلعت
 لکن ضعیف لکن سیاقی من المصروح انه ہو الثانی و قولہ ان المکسورۃ
 لا تغیر معنی الجملة بالنسبۃ الی قول المصروح المکسورۃ ای حال کون اللام مع المکسورۃ انت تعلم
 ان التثانی الیہ قولہ ولذلک ان کان مدہ تنیر ان المکسورۃ فذلک قولہ مع المکسورۃ تصریح بالمراد
 و قولہ لم یغیر معنی الجملة بالنسبۃ الی قولہ و نہما قال المصروح خلعت اللام ای جازہ و نہما قال المصروح
 و نہما اعلم ان عدم جواز العطف علی الاحم بالمرجع مشترک بین ان المنتوحۃ و بیت و سل و کان

ما يودي خبرها لانه من حيث المعنى خبرها والكلام في الخبر لا يفي فقطن قال المصريح خلافا لما في
 هذا الاختلاف منهم معنى على خلافهم في كون الخبر مرفوعا بان قال المصريح ولا اثر اى لا فائدة له
 قبل معنى الخبر المصريح ان يقاس من غير معنى الخبر او بدون معنى الخبر ولا معنى الخبر وقوله عند الجمهور
 يقول المصريح ولا اثر قوله في مثل انك انك كناية في التعليل كما سبق في قوله خلافا لما في غيره
 مطابقة التفسير وكما قيل ان يكون المعنى اى في عدم صفة مثل انك انك فح لا يكون كناية في تعليل قال
 عصم الملة والدين في الفريضة قوله في مثل انك انك يخصص خلافاً للمعنى بالمعنى المضمير فالاولى مثل انك
 وزيد واهب ان تبرك في اتى بل الاول ترك امثال لكن ان يقام المرفوع في كونه مبنياً وذكر
 امثال بعد قوله ولا اثر ان لا يكون نشاء التوهم الذي يلى بليق بليق الى وفيه فائدة ولا يتوهم
 لما لم يظهر عمل ان في اهم بوسطة بناء فكله لم يعمل فيه فلا يلزم لهذ ور فكان اهم ان لم يكن
 لها فكان لفصل بين ان وخبرها بالاهم فصل بالابننى فاحرف لفصل عمله لا يعمل فيما يصح ان
 يكون معموله لاجل لفصل بالابننى فعند عدم عمل ان في الخبر يكون مجردا عن احوال لفصل
 الاتية به ومعمل فيه عمل الرفع فاذا اُعرفت هذا فانظر مما ذكر الاستاذ روح عن قوله لا يتوهم
 على الناظر ان الدليل المذكور لا يتفرع عليه فاعلم عليه فان عدم ظهور العمل في اهم ان لا ينافي
 اجتماع العاملين في رفع الخبر وايضا لم يتم هذا الدليل فلو كان اهم ان معربا بالاعراب لكان
 مجازا لمعطف من غير معنى الخبر مثل ان اصفا والرحى حاضران مع انه ليس كذلك ولو كان كذلك
 فلم يخص بالمعنى يمكن ان يجاب عن الاول ان حاصل كلامه ان احوال احوال يمكن ان يكون
 ليس بعمل فاجتماعه مع عامل آخر بمنزلة عدم الاجتماع وشمل هذا الاجتماع جائز بخلاف ان

ان يكون في ابراده مثاله إشارة الى التعريض عليه قوله شل ان زيد اقامه وعمر وفيه ان خبر المعطوف
 اما قانم مذکور يلزم اجتماع العالمين على رفعه لان من حيث انه خبر المعطوف يكون اعمال في رفعه
 هو الابدائية ومن حيث انه خبر اسم ان يكون اعمال في رفعه او قانم مقدم يجوز ان يبقا قانم
 لا يجوز ان يكون من قبيل عطفت الجملة على الجملة اللهم الا ان يقال ان المراد هو الاول لكننا نلتمس ان
 رفع الذي يكون بسبب الابدائية تقديرى وما هو بسبب كلفة ان لفظياً وكون الخبر تثنية في مثل
 قوله ان زيد او عمرو ذاهبان مانع عن هذا التوجيه ونفطن بهذا الالاء اكثر من اثنين في علم ان
 ذاهبان لا يكون خبراً عن كل واحد منهما بل خبر عن مجموعهما فيكون من قبيل الاول عطفت ثم وضع على
 عكس الاول ثم حمل فيكون مستنداً اليه مرفوعاً بالابتداء اية فيكون رفعه بالابتداء اية فقط وخبر كل
 واحد منهما في نفسه لان المفرد في ضمن التثنية متعدد فعلى ما ذكرنا لا يلزم اجتماع العالمين على اعمال
 واحد يلزم اجتماع العالمين فيسبب انه يجوز ان يصير كل واحد من ان والابتداء اية علمة ناقصة
 عند الاجتماع ومجموعهما علمة مستقلة كعدم كل خبر من اجزاء المركب فانه يشترط الوحدة والافراد علمة
 مستقلة وعند الاجتماع مع عدم خبر آخر علمة ناقصة ويكون مجموعهما علمة مستقلة ويجوز ان يكون الحكم
 على بعض معني ان ان عامل لفظي والابتداء اية عامل معنوي وامل للفظي القوي في اهل من
 لامل المعنوي فاذا اجتمع فيكون التأثير للقوى الا ان يقال ان مستند اليه بقوله فابان مجموع
 اسم ان والمعطوف على ذلك الاسم والامل فيه هو الابدائية المساعدة في ذلك المجموع فيبقى
 ان بلا خبر وكذا المعطوف على باسمه وهو غير مستحيل نقصان قائمان خبر كل واحد منهما لا عند
 ثم لان تفصيل التثنية فقصار عن الاثنين من الواحد والواحد اصلهما لا يحتاج الى عند قائم

الاول وقد يكون فاعلة كالمثال الثاني لعل وجه تقديم المثال الاول على الثاني هو كثرة وقوعه بالبناء
 مفعول لا قوله مما وقعت الخ يعني ان الواقع بعد اذا المفاجاة جملة اسمية وجملة هي ان الخ
 وخبرها او انما هي همسا وخبرها خبر جملة بان يكون مبتدأ ويكون خبره محذوف فاقوله اري على صيغة الجمل
 الخ فيكون صيغة الجمل اتعدى الى المفاعيل الثلاثة يعني صيغة المعلوم المتعدى الى المفعولين وقوله
 اذا ان الخ يؤيد كونه بمعنى المفعول لا بمعنى المفعول فان كان في كل فعل مجبول لا بد من مفعول المفعول
 فينبغي ان يقرأ ان ضمير تكلم مستتر في اري والمفعول الاول وامن في قوله يعني ان ضمير المتكلم
 وفتح اطا فيكون على صيغة الجمل المتكلم الواحد من باب الافعال مثل بايا واولغا وترجمة الكلام
 بانما رسيه گمان برداشده ام زير رسيده و ترجمه علوم در گمان انداخت فلان مراد زير رسيده
 فعال مجروح وشبهه والاولى تركه لان ذكر لفظ المثل في اول المثالين يعني على شبهه داخل في
 مثل المثالين فاضافة مثل الى شبهة لئلا يظن ان الشيء نفسه ولو كان المراد من مثل الذين الكبريين
 ما يكون واما بعد انما والخبرانية واما بعد اذا المفاجاة كما قال شرح ويكون غرضه انما
 المذكور فلا معنى لاضافة شبهة الى الثاني كما لا يخفى والفرق بين المثل والشبه غير طم قوله و مثل شبهه
 الخ شبهه بعد انما واما بعد الخيل ان يرجع ضمير شبهه في كلام المصرح الى كل واحد من المثالين كما
 ان يكون مطلقا على قوله من كبرني الخ فتح يكون بطم رجوع ضمير الى هذا الفصل لكن انما ذكره لئلا
 يظن ان انما بداهة وعمره وكونها في حكم المسورة لان علمت طالب الجملة لا يخفى ان كون انما مفعول
 في حكم المسورة لما كان ضميا وكذا اجازة علمت على اسم ان المسورة حكما بالرفع فينبغي ان يقتصر على اجازة
 على اسم ان المسورة حكما بالرفع لا احتياجا الى التوضيح ولا اقل من ان يورد مثاله ايضا ولا بد

فی حکمه پیشبانه ان مفتوحه بان المناصبه مصدریه المؤله للفعل اسبب المصدر یا اذکانت
 منخففة فتمد بر قوله باعتبار ما کانت علیه قبل دخولها علیها اذ بعد دخول ان لم یبق اجملة جملة ولم یقل
 مع اسمها وخبرانی بدل لطلبها حتی لا یحتاج الی ان کتاب مجاز باعتبار ما کان لعلیم ان المفرد هنا مقابله
 ولم یقل ان مؤله جملة الی المفرد معی لعلیم ان اجملة مؤله و الحال ان المؤول هو اجملة فقط لان یقول
 مع جملة مؤله کما هو بظهر من کلامه لان کونها منفرقة و مؤله یستفاد من مقابلتها لان الکسوة و فیما
 ذکره شارة الی هنا عند التاویل لم یبق کما یقر ان زید اقاسم فی تاویل قیامه لم یبق ح ان قال
 المصرح من ثم الخ لا یخفی ان لزوم الوجوبین المفرق لکن کورین لا یحتاج الی ایهان الا بالنسبة الی قاصر
 الی الا زمان لکن ان بقیه افترض منه فخرج الموضعین بقوله فکسرت الی منقعة فان جاز و بیانها قال المصرح
 المبتدأ و لم یجمل من موضع وجوب لفتح کونها لان خبر لا یجب ان یكون مفرداً بل قد یكون جملة
 فیفهم منه ان اجملة انما یقع خبراً بصرفه اجملة من غیر التاویل الی المفرد کما هو بظهر من کلام المصرح فی
 بحث المرفوعات فی بیان خبر اجملة سیما من قوله فلا بد من عائد قال المصرح مضافاً الیهما و لم یجمل کونها
 مضافاً من موضع وجوب لفتح الماعدم و قووع ان مع جملة مضافاً فی کلامهم اول قلة و قووعها مضافاً
 اولان المضاف قد یكون فعلاً عند المصرح فتمد بر قوله لوجب کون المضاف الیه مفرداً و لوجب کونه
 اسماً و الا هم یجب ان یكون مفرداً قال المصرح و قالوا لولا انک اعلم ان کون ما بعد لولا مبتدأ و اما
 امر خلا فی و المخرج رج کونه مبتدأ و امر خفی و کذا کون ما بعد لولا فعلاً و الا فکون و وجوب لفتح عند کونها
 مبتدأ و و فاعله مذکور سابقاً فلا حاجة الی بدین القولین فتمد بر قوله و کذا بعد لولا التخصیص لعل المصرح
 لم ینکر بالتعلتها قم اعلم ان ذور و التالیین لعلان ان مع اسمها و خبر ما بعد یا قدر کون فاعول الفعل کالتالی

تقدير لخصات قوله في صورة الكتابة فيه ان الالتباس في صورة الكتابة ليس بقول على ان العلم ان
 رعو احوال لفظ مع قطع النظر عن الكتابة لانه رعاية مع النظر فيها قوله لان مجرد الاستشهاد
 رنت تعلم ان العلم من كلمة انفا في قوله فحق العكس ما هي كونها للتفريع وما قصدته لئلا يفتضح عليه
 كما لا يخفى في التفسير على السابقي ليس الا ما قصد من لفظ اسوي وهو العلم كمن في الدلالة مثل لفظ العكس
 به لبعده واما من عكس قضاء الصدارة عدم قضاء الصدارة فمما لا يخفى ان معنى قوله لهما صدر الكلام
 ثبت لهما صدر الكلام وان كان الواقع ذلك اثبت في ضمن الوجوب وحيث يكون معنى سوي ان
 ليس لان ثبوت الصدارة لهما وان كان ذلك السلب في ضمن ابتناء الصدارة فيكون تقرير
 ايضا فتنكر ولا تجل في الرد لقبول قوله الكان على ما هو المتبادر او بقرينة قوله قلني قوله لا يقرن
 الحروف تفسير لرجح التفسير في معنى وهو مفعول مالم يسم فاعله وقوله لكان ما الكافة ليتفاوت
 قوله ليعتد بالان ابتداء منه ان يكون المعنى هو كلمة ما وحيث ان يكون قلني على صيغة معلوم والضمير
 الى كلمة ما في محتمل الى حذف المفعول العام الى الحرف فحذف احوال المفعول وان كان شاكلا ليدل
 في درجة فهو تعليل لكافية هذه الحروف بوجودها الكافة او لا فتأمل حتى يظهر حقيقة لحوال قوله الى
 ما وحيث ان يكون منها حين كون هذه الحروف لخاصة عن اهل او حين مجموعها واما الامل وانه
 قال لهم فان لا تغير معنى الجملة المناسبة ان يقول فان تماكيد مضمون جملة ومع ذلك لا يغير
 وان ايضا لتأكيد ومع هذا يكون مع جملة ما في حكم المفرد الا ان يقرر انه ترك الامر مشترك لظهوره في بيان
 من الجانبين قال لهم وان مع جملة ما في حكم المفرد فان لا علم ان يقرر وان لا يغير معنى الجملة او في
 فيما ذكره في غير الية بخلاف المذكور لعل وجه ان المفتوحة مع جملة ما في حكم المفرد وود ان المفتوحة

الا ان يكون هذا الكلام مبنيًا على السامية انتهى فيه ان المعنى الاترأى للفظ ايضا معنى له ومعان
 الافعال معان التسمية لهذا الحرف نعم العلم من المعنى هو المعنى المطابق ولكن ليس بمراد من قوله معان
 الافعال لان لم ير معناها التضمني على انه يجوز ان يكون المعنى الواحد تصفياً باستقلال وبعده
 بلا حقيقتين ويكون باعتبار الاستقلال معنى لفعل وباعتبار عدم معنى الحرف فلا بد من دليل
 اعلم ان القاضي ايضا قد قال في الالوار في وجه التباين بالفضل ازيد مما قاله حيث قال
 وان من الحروف التي تتباين بالفضل في عدد الحروف والبناء على الفتح ولزوم الاسماء واطوار
 معانيه والمتعدي خاصة في نحوها على سبيل ذلك علمت عمله الفري وهو نصب الحرف الاول ورفع
 الثاني انتهى فتمت بقوله على انه لا يخفى غير بان هذا الوجه مما لا يفتت اليه الذهن ولم يكن في
 كلام المصريح اياً ولا به وان المصريح عند اقتداءه قال بتمت وعد الحقائق منها واندر اجهانها في الوجود
 وعدنات عمل منها مستبعد غاية الاستبعاد ومع انه لم يكن في كلامه اثر منه ولا عمل بان لم ير المصريح
 بالصوره في شمل الصل فهو مستبعد وبجمله انه لا ينبغي ان يكون هذا الوجه مما تفتت اليه مثال
 كما لا يخفى قال المصريح ان الخ تقديم لكونها معلوماً وذكر ان بعد ما بلا واسطة لتساويها في المعنى
 وباعتبار عدد الحروف وتقديم كان على لكن لكونها رعاية وتقديم ليت على عمل لكونها مثلاً فافهم
 قال المصريح بخلاف الاربعة السابقة لانها لا اخبار وهي من الاشياء لانها في غير تصديق وفيه طين
 انفس من جهة العمل انفس في الاحداث ولانها بصيرة الاشياء ومع صرف قوله اذكر منها يد على
 تسميه اى كل منها بعد التثنية والقبول على ان يكون في الحقيقة الال على تسميه هو خمسة ليست اى
 بعكس ما قيل ولا بعد ان يكون الخمير في قوله بعكسها الى ستة ليست ثمانية لان المطلوب في الاحتياج الى

وليس كذلك مع انها ليسا بمترادفين لان معنى المتشاكل مستقل ومعنى الكفاية غير مستقل فتأمل في
 هذا اهل البصر في المترادف اذ قال المصريح حاشا وعدا خلا لا يستثنى واذ كان الاستثناء ملحوظا
 في ذاته ولتفتنا قصد اكان متقدما بالمفهومية فيكون تلك الكلمات المتشاكلات سما واذ كان ملحوظا
 بالطبع كان غير مستقل بالمفهومية فيكون تلك الكلمات حروفا فان قيل ان المصريح لم يبين كون
 وعدا خلا فعلا لا كما لم يبين ما هو اسم لغير بل يبين كون مزدون هما اسم لغير لغير ان كقبي باس
 لا يبين كونها اسمين في المنبئات في بحث الحروف وبين كونها فعلا في المنصوبات ويجب
 الاستثناء فقال المصريح الحروف المشبهة بالفعل قد هما على الحروف المعطية لكونها عاظمة بخلات
 قوله فلا نفسمهما كما بالفعل علم ان توصيف الحروف المشابهة لا توصيف كل منها بما يجرد ولا خصا فاعلم
 انما كون كل منها مشبها به ووجه شبه كل منها ليس لانقسام على هذا كونه انقسام كل منها الى
 اشلا في والرباعي والخاصي وانما انقسم هو المجموع من حيث هو مجموع ولان لفظ نظرا الى كلام المصريح
 تقسيم الكل الى الاجزاء تقسيم الكل الى الجزئيات قوله لم يستثنوا غير الاستلزام مع شروع اشكال
 لعل مجموع عدم الاتساق وشيوع وجه واحد لان كل واحد منهما وجه على حدة ولا فيمكن ان يكون
 عدم شيوع لم يوجد قرينة على الجواز فكيف يكون الاول وجهات ثانيا واما شيوع فقط فلو كان وجه
 على حدة فيكون ساويا مع الحقيقة فلا بد من قرينة مريحة للجواز في ارادة المصريح الجاز من صيغة جمع اعلم
 وليست هنا وكذا يلزم الاحتياج الى القرينة في كل موضع استعمال صيغة جمع اقله وكثير في
 خلاصه عند عدم تعدد افراد الجمع نعم في اتمام عدد افراد الحروف المشبهة بالفعل بانها ستة قوله
 فاعلم ان حاشا في الافعال قال الاستاذ في ان حاشا في الافعال حاشا متقلة فكيف يكون حاشا

اصل كونها اسمين لافعالين تحليل كونها باياهما في وقت دخول من عليها قال المصريح بدخول من عليها
لعل هذا قرينة كونها اسمين في معنى الاسم استخبر بان استعمالها في المعنى المحرف لا يحتاج الى
قرينة فالعلم منه بقرينة انها حقيقة فيه ومجازاً في معنى الاسي لا الاشتراك وكون عدم دخول من
قرينة استعمالها في معنى فان المعنى المحرف لا يحتاج اليها وبان العلم من كون دخول من
سبباً لذلك العلم كونه سبباً باعتبار من من المحرف من لا وجه لتخصيص سبب بدخول من اذ
يكون دخول كل حرف سبباً لذلك لعل وجهه ان دخول غير من لم يوجد في كلامهم ودخول من
ودخول غير من الحروف على غيرهما لم يوجد في كلامهم حتى يكون غيرهما اما ايضا قوله على بعض
الوجه قال الاستاذ وفي الآية وجه واحد ما كونا الكاف زائدة وثانيتها كون مثل زائدة لان
التكرار انها هوبه وجع الاول لان الحكم بزيادة الحرف سيما اذا كان سبباً اولي من الحكم بزيادة الاسم
وثانيتها عدم القيل بزيادة شيء من الكاف والمثل المقصد الذي هو نفي مثل يلزم من نفي مثل مثل
لان وجود مثل يستلزم وجود مثل مثل اذ الشيء متاثل لشيء فاذا اتفق مثل مثل في مثل لان اتفاق الالام
اتفاق الالام فما هو المقصود ثبت لطريق كساية وهي الين من اصرح انتهى قوله فاذا اتفق مثل مثل
مثل مثل انتهى انتهى انتهى انما يكون مثل مثل انتهى هو نفس ذلك انتهى لانه لا لازم من وهو ليس بمقصود
لما لا يخفى على المتأمل فتأمل قوله فيمكن عن كالمه والمنهم العلم منه ان دخول عن على الكاف
يكون سبباً للعلم كون الكاف سبباً على هذا ينبغي ان يقول المصريح وقد يكون سبباً بدخول من عليها
يكن بعد يرهما لا يفيد ان مجرد من مقدور لو كان الكاف سبباً في سلم يجوز ان يكون المعنى المحرف
تلك قوله استثناء عنه بمثل ونحوه بدو عليه على هذا يلزم ان لا يلحق احد الاخر اذ فين هذا بعد هذا

فانقول بدخول رب على نكرة موصوفة يعني عن هذا القول ففصل قوله يعني مختصة بالآدم لانه
من لفظ هو في كلام المصريح هو الآدم لفظ قوله اسم الله والاضافة بيانية بل يقيد الله وادخل
والاولى ان يقيد بغيره ويقيد بالضمي والتمين قوله فصل لفظ لصالته ويكون التضمين تحت يناسب
مثل لو او في غير لفظ لصالته فصل ووجه اشتراط لصالته فصل هو كونها كثيرة الاحتمال كالواو او او
فرع الواو وقد مر قوله وكونها لغير السؤال ولا تمثيل في السؤال بغير خطأ عن البيان بغير لفظي
اندرج الاختصاص باللفظ في وجه السند والاشترار فيه لا يشترط الاشتراك في الاختصاص باسم
حتى يلزم الاستدراك وان كان الاشتراك مستلزما للاشتراك في اللفظ في معنى تشبيها ما نأمنه
بما سألهم قوله يخص باسم الله كلفي عمل نظور الله هو قال المصريح بهم الله وجماعة الامم الى الله
بيانية لانه كما يستفاد في بيان عموم الباء من قوله بالرحمن والاطهر ان يقيد بلفظ الله قوله
مرتبة معلما الذي هو الواو او يمكن ان يقيد وجه جملة الواو عن التاء ووجه جملة التاء عن غير التاء
قال المصريح والباء وهم منها اي هم منها متحققا ولو قال والباء هم من الواو وكلفي في افادة
كونها هم من التاء واللفظ لان الواو هم من التاء وانهم من لاعم هم كلفي في بادى الراى كونها هم
الواو فقط لا يقيد بالباء اصل فينبغي ان يقيد على الواو والتاء لان مقصود المصريح هو انفساء
في التاميم والابالتاخير ولله اقال هم في جميع قال المصريح وقد سئلت جوابه اي وجوبه
ما يؤدى من الواو ولم يصح بالوجوب لانه قوله ما يدل عليه قوله علامته جواب القسم
واللام وروى في قال المصريح وقد كلفي قال انفساء الملة والدين في الفرق والاولى ترك
الابا كبران الذين في وقت وفول من عليها نصيحة ارباب وعلى معنى الحق انتهى

على كون نسبة اختلاف اليمين واما اذا كان نسبة اختلاف الى البصر بين اولى الجهور فيكون
 مخالفين للكونيين في مطابقة التمييز اي في اشتراط مطابقة التمييز فيكون عدم ذلك كاشفا
 منهم في حاجة الى عمل كلمة في على التعليل مع ان المصريح لم يبين في بيان معاني في
 كونها للتعليل لعل مرادهم ما ذكرنا بقية شرحه كما ذكره المصريح في محبت المنصوبات في مفعول
 كما نقلنا سابقا بل انتهى به شرح هذا النظم في موضع آخر وما ذكره الاستاذ في موافق ما قال
 عصام الدين هناك وقد نقلناه سابقا ايضا وقد عرفت ان لفتنا ورا ذكره عصام المصنف في
 عدم بيان كون في للتعليل يؤيد ما ذكره المصريح الا ان يقع ان المصريح كاشفا كونها للتعليل بهذا
 القول والتقدم علم باسرارها وقوله فيدخل اي يجوز ان يدخل معجوق مالي ان هذا القول
 تنفر على قوله في هذا قال المصريح على اجملة اذ هي لما صارت ممنوعة عن العمل فيجوز دخولها
 على ما لم يصلح لمعموليتها ويقع على الفعل فتأمل قوله وقد يكون زائدة لعل القرض منه توجيه معني
 بالكمالة بقية قوله فتدخل على اجملة لان ما الزائدة يدخل على الاسم فلهذا لم يحل على الزيادة
 وعلى الاعم منها ولعل تمثيلة بقوله بها ضرب الخ اشار الى تلك كلمة ما الزائدة داخل على كونه
 وصوفية فيندرج في الكلام السابق والمقصود من كلام اللاحق خروج عن الكلام اللاحق قال
 المصريح واد ما يكون معناه الواو التي يقدر بعد ما رب عند سيبويه او الواو التي يكون بمعنى
 ب عند الكوفيين واما حمل كلامه على ما ذهب اليه سيبويه وقد عرفت وجهه ايضا ما يذكر بقوله
 ن ذلك نصف يرجع ما ذهب اليه سيبويه لكن تقدير المعطوف كما في ما ذهب اليه سيبويه في
 لفرق بين التفسيرين بالاشارة ونصف غير ختم لا يقتضي ان رب اذا كانت مقدرة بعد الواو كما في

فی من و الباء الا ان يقال ان تاخیر ما کما کان غیر لازم شماره الیه و اشار فیہ الی قلة کونہا بمنی الواو
فی القسم للتعجب فتأمل قال المصوح بمعنی الواو فی القسم للتعجب قال الاستاذ جہاد و شیخ علی ان الواو
اصل فی ہذا المعنی کما لا یخفی انتہی لکن استفاد من کلام شہ فیما سیاقی ان ابدال اصل الا ان يقال ان
المراوہ ہذا المعنی ہو القسم للتعجب و ہذا الاینا فی کون ابدال اصل فی القسم مطلق للتعجب فافہم قوله و ہذا الاینا
و ذکر من تقلیل صہما تم لتفعل فی معنی تکثیر رخ فان قیسل قد تقرر عندہم ان کلمہ رب حقیقۃ فی التعلیل
و مجاز فی تکثیر رخ ان فہما لا یتحتاج الی قرینۃ و الفہما من غیر الاحتیاج الی قرینۃ دلیل حقیقۃ ظہر
لم حکمو بکونہا حقیقۃ قلنا استعمالہا اولاً فی تقلیل و فہم تکثیر نہما من غیر حاجۃ الی قرینۃ افاد کونہا حقیقۃ
فماستعمالہا ثابتاً فی تکثیر لا یكون الا بطریق الجواز فایہ ما فی الباب ان استعمالہا فیہ شائع سمیت
لم یخرج الی قرینۃ استعملہا لایحی لا بد فی ہذا الدعوی من دلیل و ہوا السماع من مئة اللہ او تواریخ
منہم انہم استعملوا اولاً فی تقلیل من غیر حاجۃ الی قرینۃ و کل نہما فی خبر لم یخرج فادہم لم یخرج الدلیل بخلاف
ما ہو لشیاع و ہو تکثیر ان یكون حقیقۃ فتدبر قال المصوح و قد غلغل رخ کلمہ قد تقلیل و افاد ہذا الاینا
من الاختصاص بالنکرة الموصوفة ہوا الوقوع الاکثری و یؤید ہذا الاحتمال قوله فیدخل علی کلمہ و ان
الضمیر الیہم فی حکم النکرة و ذکر التمییز التیمییز صو محط العامة قوله و التمییز مفرد و ان قال المصوح خلافاً
للمکوفین فی مطابقة التمییز قال الاستاذ جہاد اعلم ان کلمہ فی اذ اختلفت بالمخالفۃ یكون مقیس من حوالہ قول
المخالف فعلى ہذا المیزان ان یكون کوفیون قائلین بعدم مطابقة التمییز لیس كذلك فانہم یقولون
بوجوب المطابقة جبب عنہ بان کلمہ فی التعلیل فیكون حاصل مضاد ان یقولین خلقتوا البصر لیس لایحل
مطابقة التمییز لایحل انہم عنہ و المطابقة خلقتوا فانہم لم یتمیز و ما انتہی اعلم ان بناء کلامہ

الاصاق لمصاحبة فيكون مثال مررت بزيد مثال لمصاحبة مثل نمت بالعمامة فهذا الكلام اى بوجه
 خصيته الاصاق من مصاحبة وتمثيله بغير ان لمصاحبة قد يكون لوجه وقارنه من غير الاشتراك ثم علم ان
 استفاد من بيان معنى الاصاق افادة لصوق مرادى بجهور بالباء افادة لصوقى بجهور استفاد
 من بيان معنى مصاحبة كون بجهور عم من الاصاق الا ان يقال ان الباء من اللصوق مركب هو مصوق فاك
 حال كونك ما بزيد فالمصوق افادة لصوق بمول الفعل بالجهور ولما كان في مثال لمصاحبة اللام ينفى
 اللصوق الى الجهور الذى هو لمرح نسب ليس في بغير من السابق نسبة لعموم وخصوص بينهما فاقول فكل من
 لا يخفى ان نسبة بين الاصاق لمصاحبة اذا كان نسبة لعموم وخصوص مطلقا فينبغي ذكر لمصاحبة مصاحبا
 كذا كذا الاصاق وبعد الاصاق بلا واسطة الا ان يقال في ذكر بلا واسطة توهم كون لمصاحبة بياناً وتفسير
 الاصاق وفي توطئة الاستحسان يدعى هذا التوهم قوله واعتد به هذا المعنى في وضع لما توهم وروده من
 ان حروف الجهر مطلقا يحمل اللام مع تعدى فلا وجه تخصيصه بالباء قال المصريح والمطوفيه واطم ان يكون نظرية
 معنى مجاز بالباء في معنى ان يقال في معنى على ذلك ان بل المصريح من كلامه انما الضم
 سقاء الحقيقة قوله بل المصريح به الرضى وقوله مطلقا من بوازم هذا التفسير فان قيل ان استقسام وافتق
 في كلام المصريح هو بقية ذكره لشم فظاهرة لعموم فلا بد في تفسيره من دليل يقال ان قوله قياسا يدل
 عليه بعد اية عدم زيادته في غير قيد به فافهم قال المصريح وفي غيره والاظهر في غيره بقوله لكان غير الجهر
 لعل قبال زيادته في غير الاستقسام بالعمدة وغيره لشي بلا انتهى انتهى لشم لم يتحقق قال المصريح واللام
 للاختصاص لعل وجه ذكر اللام بعد بها وكون كل منها زائدا في الجملة قوله في بناء تعميم للمعلمة ودون انشئ
 وعطول للمعلمة انه ينبغي ان يكون خارجا قوله وزائدة فيه ان اللام في تاخير عن قوله ومعنى الواو كما خزانها

لا احتیاج الا شراک الی وضع جدید و الاصل عدم انحواض و اقرنی فی ارادة کل من معانیه بخلاف
 حقیقه و اجاز لکن نظم بل یصریح من کلام المصرح انه مشترک بین کل العطف استعانة و مصاحبة و انما
 و اعتدیه علی مدخول المصاحبة الی صلیته الوضوح فی قوله لا اصاق و بناء کلام صدر الشریعة علی کون
 الباء و ایراد غیر متعین فیه کل واحد منهما و اما اذا کان فیه کل واحد منهما مستعیناً فلا محالة یكون مشترک
 کلفظ اعمین لکن وجه کون خصوص الاصاق حقیقه و غیره مجازاً غیر ان الا ان یكون استماله فیکتبر بالقیاس
 الیهما فقدر بقوله ای لا فائدة لصوق میرالی مجبور بالباء و الاوای به لکن بمقام مقام الاضمار و انما
 ان الاصاق متعید و المصوق لازمه و لیسیت الافادة معنی لا اصاق بل معنی الاصاق هو ان یقرن
 المصوق هو المتعارف و ان سلم لکن لا تم کونهما معنی الباء و نعم يجوز ان یكون بعض من وضع اللفظ و انما
 فی لا اصاق للعرض خلاف نظم قوله ای بکان یقرب منه فبعد المصوق بالکان یقرب منه المصوق
 به فیکون نسبة المصوق الی زید تجوزیه قال المصرح و مصاحبة و الباء قد یكون النسبیه ظم بیکر المصرح
 فلفظ مع قوله ای مع سرحه قال استعاره هذا بیان حاصله معنی فی هذا المثال انما فاذ کان هذا
 بیان حاصل معنی فلا یرد ان مصاحبة اذ کان معنی فالایق ان یقال و معنی مع کما قال فی الی
 اما لا اصاق یتلزم مصاحبة من غیر عکس لکان یوجب هو متلازم بینهما بان لا اصاق کما یتلزم مصاحبة
 کذا لک مصاحبة یتلزم الا اصاق و فیه به علم ان اشراج اذ کان یصفاً بالفرس و کما ان مشترک
 بشر او و احد و یكون سرح منفصلاً عن الفرس تحقیق مصاحبة دون الاصاق و لو کان الفرس احد مشترک
 یكون سرح یصفاً جین لا شراک و یكون الاصاق و مصاحبة معاً لکن مدخول الباء لم یکن یخبر بکما یفعل
 وصف الشراک فیه شمل عدم شراک لهما مع فاعل فی وصفنا ثمة نمت باعانة فاذ کان کل فرد فی

بینہما بالقلۃ و اکثرۃ فی الانتہاء و کتفی التثبیہ و لما كانت اتفاوت بینہما بالقلۃ و اکثرۃ فی کونہما
 بمعنی مع لم یکتف التثبیہ لان اطراف التثبیہ ہوتثبیہ التمام فلو کتفی بفہم عدم اتفاوت کما ہو بطر
 و قلت کون الی معنی مع علی کثرتہا لانتہاء لکن کثرون حتی معنی مع لا یدل علی قلۃ کونہا لانتہاء لان
 عدیل ہذہ اکثرۃ ہو قلۃ کون الی معنی مع لا یدل علی قلۃ کونہا لانتہاء و قلۃ الی نعم کیون کذلک
 لو لم یکتف فی کون حتی لانتہاء بتثبیہا بالی و ہذہ التثبیہ مانع عن کون ہذہ اکثرۃ مقابلۃ لقلۃ کونہا
 لانتہاء فتدبر قولہ فلا تجوز نہ قیاساً فیکون مرادہم بالاختصاص ہو الاختصاص بحسب
 القیاس و یقال کونہا دخلۃ فی مصر لما کان علی سبیل الشہد و ذکا ف لک لکون فی حکم لہم فاختصاصہ
 لکون دعائياً و کیون المراد ہو الاختصاص فی سعة الکلام فہو رد قولہ المضورۃ لشر قولہ و مجازاً نحو لہما
 فی صدق و ظہر ان کیون معناہ الحقیقی ہو بطرفیہ حقیقۃ لا الاعم منها علم ان علامۃ الدوائی قال فی
 شرح ما ذکرہ علامۃ الفتاوانی فی التہذیب من قولہ من تحریر المنطق و الکلام و بطرفیہ مجوزہ تشبیہاً لکون
 العموم لہم لوطرفی و استعارۃ نفی الموضوعۃ للاول للثانی نہی قال المصرح و معنی قلیل لا ہو استعلاء
 و اظہر ان کیون ہذا المعنی معنی مجاز یا نفی لان کیون معناہ حقیقی فعلی ہذا کان معنی الی و معنی مجاز اعم علم
 انہ معنی ان یدکر کلمۃ فی بعد علی کما لا یخفی فتأمل حتی یظہر وجہ و قیہ کجی معنی لہام التعلیلۃ ہذا کما فی قولہ
 علیہ السلام عذبت امرہ فی ذرۃ ای لاجل ہرۃ فینبغی علی المصرح ان ینہی ہذا المعنی قول المصرح و اسباء
 للاصاق قال صدر الشریعۃ فی التوضیح البس و لفظ اسخاص قال علامۃ الفتاوانی فی تہذیب معنی الی
 حقیقۃ فی الاصاق مجاز فی غیرہ برجاء المجاز علی الاشتراک نہی فیکون الاستعارۃ و المقابله و اصابتہ و تہذیب
 معان مجازیہ لہ معنی ان لفظ اذا و ابرین حقیقۃ و اجماز و الاشتراک فاکمل علی حقیقۃ و اجماز و لہ

اراد الشارح بهست التفصيل من غير التاويل فان تقييم المكان كما سبق تاويل ان
 اشارة الى ان التفصيل محقق في اسابق قوله لا اتبع الفهم المحمور بالمنصوب قال الاستاذ
 مثلاً فلا يدوان المنصوب كما يقع بعد كلمة حتى يقع المرفوع اليه بعد فان متنى كما يكون جارية كون
 والمعطوف بها كما يكون معطوفاً على المنصوب كون معطوفاً على المرفوع اليه وهذا الالتباس ليس
 الاعتبار والالتباس هنا نشأ من التباس معنى الجارة بمعنى العاطفة التي هي في المرفوع متصل بالمتن
 بل المرفوع الذي يقع الحرف لا يكون الا متصلاً والفهم المحمور والفرق بين المرفوع والمحمور والواقع
 بعد حتى يكون بالاتصال والانفصال او ليقان الالتباس المحمور بالمنصوب اشد من التباس
 المرفوع فلهذا لم يصر من يرفع لا حاجة الى تقدير لفظ مثلاً فافهم قوله لم يكتف التحق قال الاستاذ
 ان المصريح لم يجمع كلمة حتى في البيان كما يجمع مذهباً واليه يجمع حاشا اشارة الى ان عدل
 فانه لو قال الى وحتى للاهتمام ومعنى مع لا يفهم التقاوت بينهما بل يفهم انها متساويان في
 تبيين المعنيين وليس كذلك فان كون الـ للاهتمام اكثر بالكتابة الى كونها حتى
 مع وحتى بعكس ذلك فان وهذا التقاوت بان قال الى للاهتمام بطريق
 وشبه حتى بها ثم قال ومعنى مع كثيراً ففهم من آخر كلامه ان التشبيه كان بالتشابه
 كونها للاهتمام يستفاد من كونها بمعنى مع كثيراً ان كونها للاهتمام قليل
 تفاوت لم يخبر في حتى احد يما صرح به في الاخر التزاما كما يستفاد كذلك في الـ فان
 قلت لم يقل وحتى بعكسها قلت لما لم يكن كثر الـ للاهتمام وصريحاً لم يبق الذين الى ما هو
 العكس فتدبر انتهى اعلم ان استفاد من قول اشرف حتى مثل الـ في كونها للاهتمام اكثر

كون كلمة من مستعمل في الابتداء نعم الظاهر هو الابتداء لكن الكلام في تعيين القرينة قائل قوله كجي من التبيين والبيان
 ان يكون اللام في قوله لا ابتداء معناه الموضع فينبغي ان يفهم من موضوعه الابتداء لكن الظاهر من قوله ان لا ابتداء
 المتفصح انه حمل اللام على الغرض لان لا ابتداء هو الاضافة والظاهر انها هي الغرض لا انما وضعت كلمة
 لانهم لو كان استعمال اللام في الغرض يلزم الجمع بين الحقيقة والسجاز فهو جائز عند المفسر فتدبر
 احسن التدبر قوله كجي من التبيين اي لا ابتداء للبيان في الكلام فيه كالكلام في شرح قوله التبيين
 وهذا القول من غير تكرار قوله وهذا اللفظ عطف على قوله لا ابتداء قال قدس فانه مرفوع والظاهر ان يقع فانه مرفوع
 الا في غير كلام الموجب لعل الحقيقة من قوله انا فالأمر قائل في الثاني علم ان التفسير بالحق هو شارة الـ
 خلاف الكوفيين والافقش في الحقيقة في الحقيقة فالقوة في الجواب السلي ولما قيل في الموجب الغي
 قوله كجاني من جهة ذكره في المثالين شارة الى ان غير الموجب اعلم من الكلام السلي المتفصح في قوله
 راج خلافا للكوفيين والافقش في هذا الكلام نظرا الى ما قاله في شرح قول المصنف في بحث المنصوبات
 في بحث المفعول له خلافا للراجح ان قائل بزيادة من في غير الموجب مخالفة لافقش الكوفيين الحسن ان
 معنى مثل ما قال عظم الملة والدين هناك بواي خالف الكوفيين والافقش خلافا لافقش جعل الفاعل متعلقا
 بالمفعول المطلق والافقش ليس قول المخالفة لا قول ايقابل ويجوز ان يشير الى ما ذكره عظم الملة
 والدين هناك فيشير الى صحة المثالين انت تعلم ان ما ذكره هناك في غايته البعيدة ان لا يلتفت الى قوله
 ما توهم من زيادة من في كلام اوجب نسبتا لتوهم نظرا الى التحقيق والا فالكلام باعتبار الدلالة ثم في الرواية
 قوله في هذا المعنى قائلين ان كانت بمعنى الابتداء وان معنى من لا يكون لا ابتداء بل من التبيين في التبيين
 من وضعه قائل فيه في التفسير شارة الى وجه ذكره الى بعد من بلا واسطة قوله قائل في الاستاذ

في أكثر المسائل السبويه عالم الصيرورة بخلاف ما ذهب إليه لم يحل كلامه على خلاف ما ذهب إليه العشرة الأولى الخ
لا يوافق في العشرة الأولى توهم أن في الحروف توجد عشرة أخرى لكن لم يكن توصيفاً للأولية كالحال إنما
يوجد لأنه توهم لا يلتفت إليه ولا يلتفت إلى دفعه على أنها بدون واحد منها فهم واحد من الثمانية التي
إلى تلك النسبة الباقية عشرة أخرى بل حشوية عشرة أخرى كما لا يخفى لكن ليست هجاء أو أفعالاً أو حروفاً بل
من كل تناسم وبعض الأخرى فعل البعض الأخرى حرف ثم اعلم أن المراد بالأول والاضافي أن يكون الكلام
مبنياً على التعليل أن كلمة الفاء للتفريق فنية نظر الألف على هيئته وإن كانت في معنى فعلها أي بان
يكون صفة الواحدة المكونة للامر قد قبلت في اللفظ ولم تقبل في الشئ التي تلك الكلمة على ما يتوهم من
هذا القول أن من حروف الجر في شئ مذكور بعده فاجعله أتى يليها يكون حرفاً أو سماً وكلية على تقدير
ما ضا من على علوه أو افتقار المصريح فمن الابتدائي أو الابتدائي من الألفاظ التي لم تكن من الكلام ابتداءً
خاص وجب تقديم الابتدائي أو ما وجد تقديم السين على التبعيض فلعلمه هو مكتوبة وتوهم ما نسبته إليه
لعله لم يذكر قال بهنا وبعي بهنا وقيد في قوله لا معنى للابتداء والنهاية قال الاستاذ في قوله
أنها إضافات إلى ماله الجزاء والنهاية بسبب الجزاء والإضافة باد في ما نسبته مما لا يلتفت إليه
فيه أن السجاري في النسبة شائع والجزء الآخر لكونه تمام لكل كان هو الكل وجب عدم الالتفات
غيره قوله عمل منه من الابتدائية في نية والى عليها قوله من البصر إلى الكوفة فيه أن هذا قوله في الكوفة
أن من مستعمل في الابتداء ولو ترك هذا القول فجزء منه في مقابلته لا يفهم كونها مستعملة فيه
نظراً إلى اللفظ لأن ذكر هذا القول كما يصح كلفظ التبعيض في من لأن المسير كما يصح أن
يتعلق تمام البصر بصح أن يتعلق ببعضه فيصح أن يقاسر بعض البصر فالكلام يدور بينه وبين

ان يقر ان اللفظ هو محل فيما وضعت له كلمة هو الجزر العدة او جعل اللام على اللام لغرض لا الصلة ولكن يتقدم
 الازالة كما قال في ذلك في تعريف الافعال الناقصة وان تلك الحروف لما امتازت عن جميع غير ما يجرى
 وكما هو تمام ما وضع له قوله فان معنى اللفظ هو حصول فخره باب الافعال قد لا يكون للتعدي والافعال يكون
 لازما ولذا عدى بالباء قوله في حروف وضع كل واحد والظن ان يقول المصريح حرف الجراح لهذا يحتاج
 الى هذا التكلف في قوله وضع والضم لا يحتاج قوله وهي من لا الى كون الكلام من قبيل العطف
 او لا يحمل ثانياً ولا إشارة الى كثرة الافراد وليس مما له رعاية والتفات اليه مع ان المناسب
 بهذه الإشارة يريد المصنف بصيغة الجمع في قوله الحروف بل الحروف لكن الافراد ناسب متعاقبة
 الاسم والفعل كونهما مذكورين بصيغة الافراد فمما قل قوله سميت الحروف حروف الاضافة ايضا
 لما تفرح كما سميت حروف الجرح لانها تخرج والاولى وجه التسمية الحروف الجرح على حروف الاضافة
 انتهى كلامه على وجه التسمية وكثرة وجه التسمية والترو وفيه بعد المعطوف عليه على تقدير العكس لا يفسد
 او معناه هذا من قبيل اجراء حال المدلول على الدال بخلاف قول لانها يجر معاني الافعال اجراء حال لدال
 من المدلول ارد من الاضافة المعاني الى الافعال هو الاضافة اللاحقة وذكر الافعال فقط لاصالة
 الفعل كون الافعال بالمعنى اللغوي كون الاضافة اليها يائية بغير اللاحقة ليس لها اسما خاصة يشعربان
 اذا كان له اسم خاص ينبغي ان يعبر عنه به لانه اول من نفسه كما ينبغي قال قدس سره اي لو اوتى تقدير بعد
 ما قال لا تنافي هذا ما ذهب اليه الجمهور واما الكونيون بالمراد فهو الى ان معنى بفتح يكون جازة بنفسها
 ولا يكون في عدم من حروف الجرح انتهى لم يكن مراد المصنف ذكر الكونيين بالمراد في الاحتياج الى التسامع
 العظيم المعتمد فهو الى خلافه فينبغي ان يحمل كلامه على ما ذهب اليه الجمهور وان احتج الى التسامع على انه تابع في

ايضا الى ان ذكرنا ان المقدر عند سم حملات العلوم كلمات الانا ايهم مملوكة في قوة الخيرية كما قيل
بذلك ينبغي ان يفهم من المقام قوله لم كان لا يتصور هذا التقديم الخبر على نفس الفعل كالذي في المثالين بالقدم
على الاسم لان جواز تقديم نفس الفعل مثل هذا المثال يتبع ما على عمومته والمثال على اشتراط جواز تقديم
على الفعل بالشيء المذكور في الامثلة على ثلثة اقسام ولم يقل ثلثة اقسام من غير ذكر كلمة على حتى يحتاج الى التقديم
المستلحق حسن ما ذكره لهم به كما ان الحق في قوله بالخروج اسم ليس قبل الزاوية الا مثل قوله لم يذكر ما لم يذكر
الا ما لا يعني ان معناه على النفس لا على الفعل يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا القيد فان الخشنة
بالصدق حاصل لقصدنا ما وجه تخصيص هذا التفسير ولم يتوجه الى وجه هذا الفعل المتعجب وافعال التعجب وافعال
المقاربة وافعال المقاربة وافعال المناقضة يمكن ان يقع ان الثم في الاكثر ان كلامه ان كان محتاجا في مواضع
عديدة الى البيان على شئ واحد فسر في الآخر وكنت في السابق قد جردت في خير ما لم يقل في غيره مع
تذكر الضمير في كلام المعمره باعتبار ان هذا الموصول كمالا في يوم رجوعه الى المعنى ولهذا فسر كلامه بعد تمامه بالخبر
جوز رجوع الضمير في تعريف الاسم الى المعنى ولم يجوز رجوع الضمير في تعريف الحرف الى المعنى ايكون المعنى في نفس
اذا كان مجردا من متعلقه بالعمومية فيجوز ان يكون المعنى في غير المعنى عبارة ان عدم استقلال المعنى
الا ان يقع ان الذين لم يلفت منه اليقال فسر له كلاما يتكلم به فيندرج ما يجوز المركب لنا قس او ذكر
على سبيل التمثيل ان المعمر حروف الجر وما على الحروف المشبهة بالفعل تكون علما بالاصالة وعلما
المشابهة به ولان الاصل في الحروف ان يعمل في اسم واحد لضعفه في الحروف كذا لك بخلات تلك الحروف
على ان يفتقر الى العمل لا لافضاء الظاهر ان يكون الاسم صفة الوضع فيكون تمام ما وضع له كذا في كل افعاله كان
الحروف عبارة موصوفة بالافتناء فيكون كل واحد منها موصوفا بالافتناء وهو البطلان كقولهم في كل معنى يمكن

لا يخفى بان مراده قوله ما ذال الخ عدم مجموع المركب من كلمته ما والفعل الناقص الفعل الماضي الناقص مسامحة
وكذا من كون الاستمرار هو الموضوع للافعال الناقصة مسامحة فم قوله ونفى النفي استمرار الثبوت قال
الاستمرار لان الحدث المتعبر في الافعال هو الحدث بالاطلاق العام هو الاستمرار
والدوام لان لتعيين المطلقة هو الدائمة اذ يبق ان مفهوم هذا الافعال سلب الجزئي
سلب السلب الجزئي هو الدوام فلا يرد ان نفي النفي مستلزم للثبوت الاستمرار وقد عرفت
ما يتعلق بكلام الاستمرار في بيان معنى لما تقدم ذكره يمكن ان يقع ان الدوام ههنا مستفاد من
وقوع الشيء كالتكرار في سياق النفي فيفيد انه لم يتحقق شيء من افراد النفي فيلزم استمرار الثبوت
والوجود فلو ان اراد يجوز ان التقديم النفي يمكن ان يقع ان الامكان الذاتي لا في الوجوب بالغير
والاستثناء بالغير فعلى هذا يستقيم الكلام بدون التقييد المذكور بلا عيار فلا يتوجه انه ينبغي ان
يفيد بالتقييد المذكور الا ان يقع ان الامكان الخاص عند النجاة عبارة عن سلب الضرورة
عن الطرفين مطلقا سواء كان لذات الممكن او حاصله عدم مقتضى شيء منهما وان كان مقتضى
غيره ولو يرد ان عدم تقييد الشيء بالضرورة لقوله لانه يدل على ما قلنا قول المصريح في مواضع
له في عدة بالوجوب الاستثناء عديلا لامكان مع انها ليسا بآيتين كما لا يخفى على من رجع الى
مواضع مثله في قوله في بحث الاسم ويجوز ضرورة يكون الضرورة بمعنى ضرورة وان اشهر
من البين انها ليست لذات اسم غير المنفرد في معنى ما ذكرنا من تعلق التقييد المذكور ثم اعلم ان
ان كان معنى الاولى كما هو الظاهر فيكون وجه صحة عدم التقييد ان قولهم في قوة الخبرية لفظ
لكل المذكور بعد خبر جميع الافعال الناقصة لاكل خبر من منها صحة عدم التقييد بالنسبة الى الدالة الثانية

مساخنة لكونه عمدة بخلاف هذا التوجيه فان فيه جعل خبريات تلك التقرير يا وضعت له كل خبري من خبريات
 تمام ما وضع له واحد من هذا الافعال او تقرير الفاعل على وجه الانتقال اليها مثلاً لكونه يخص خبريات الفاعل
 على صفة خبري من خبريات محال المصدر انهما موضوع خبريات في تلك التقرير بتقرير المضاف على سبيل التوليد
 بان كل واحد منهما موضوع لخبري منه فاذا عرفت لم يتوجه كثير مما اورده المحشي المنتصف بالصدق في هذه
 قوله الصفة خارجة عن فخرج الخبر فخرج الافعال الثلاثة منها انما يكون على خروج الصفة عن التقرير
 فيه انه يتوهم منه ان الافعال الثلاثة يكون موضوعاً للتقرير الذي دخل فيه الصفة وليس الامر لذلك لان الصفة
 خارجة عن التقرير مطلقاً الا ان يقيم المقوم من القول بخروج الصفة عن التقرير وجماعها وضعت له
 الافعال الثلاثة بخلاف الثلاثة فانها داخلية فيما وضعت له هذا الافعال يظهر من هذا الكلام ان مرادهم
 من الوضع ههنا هو الوضع الثاني لا الوضع الاول اذ في وضعها الاول يكون واحدية هي وضعت
 له هذه الافعال كالافعال الثلاثة والظن من الوضع الاول في محل الوضع على الثاني لا يخرج عن ابعاد
 قوله لا يسجد على الارض فيه ان الظن يكون الباء صلة الوضع والغرض حقيقة هو الافادة فيحتاج الى تقدير
 واحتمال ان غرض الوضع افادة اشئ يكون في تلك الشئ موضوعاً له فيلزم ان يكون التقرير تمام الموضوع له
 فيحتاج الى جملة ما وضعت له فالجواب ظم اللهم الا ان يقيم المراد من الغرض هو الحقيقة قد عرفت ان كونه
 هو كونه مقصوداً لكن المحشي المنتصف بالصدق فسر قوله مجموعاً لا افادة التقرير فقط بوجه حسن التبرير قوله
 بما ذكرنا اي من قوله لا يسجد على الارض فلا يسجدان يكون مرادهم مجموع الوجوه الثلاثة المذكورة قوله يكون
 بمعنى الانتقال لا عمل الفرق بين كوننا ناقصة وكوننا تامة انها كانت ناقصة لم يكن الانتقال من مكان الى
 مكان لم يتبدل الى ما اذا كانت تامة لم يكن الانتقال من صفة الى صفة ويحدد على ان قال المصدر لا استمرار بل

مع ان المعنى الثاني اى العلم او الظن لا المعاني ولهذا قال اما العلم او الظن من قولهم العلم
 نوع من العلم في ان المراد من العلم الاول لا فعل الالقول هو اليقين كما هو واحد منى لفظ العلم
 والتميز ليس نوعا من العلم بل هو نوع من العلم بالمعنى الاعم من التصديق المطلق وهو الاطلاق قال
 سره تقرير الفاعل المراد بالتقرير هو بطلان الجبر للفاعل لا لداره لا منه لفظ العلم ومنه لفظ العلم
 الخ لما كان التباين من كلام المصدر كون التقرير تمام ما وضع له لا جبره ولا شك انه ليس تاما بل جبره
 او معنى هذه الافعال جزئيا كذا ان في الكل لا انتقال او غيره في البعض دالة لقوله اى العمدة الخ والاشكال
 بقوله ولو جعل الموضوع الخ قال المحشى المتصف بالصدق ليت شري بالاراد العمدة والفرق بين جبره
 انتهى لقال المراد بها هو الخبر المقصود ان المقصود بالافادة بهذه الافعال هو عدم التقرير فقط ولا شك ان
 المحشى المتصف بالصدق فائدة هذا الكلام في اخراج افعال التامة عن تعريف الافعال الناقصة غير ظاهرة
 لان خروج اصفه عن تقرير مشترك بينهما وانما النافع في قول اصفه فيما صنعت له الافعال التامة وهو جبرها
 وصنعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عدم فيما صنعت له الافعال التامة انتهى ان الفرق
 من كونها خارجة عن التقرير تحيد كون التقرير فقط عدم فيما صنعت له الافعال او دخول فيه يكون العمدة
 فيه كل منها في اخراج افعال التامة منها قوله فخرج عن تعريف على مجموع قوله اى العمدة او قوله لا شك الخ على
 الاول فقط كما قال المحشى المتصف بالصدق بناء على انهم قد ساعدوا في الحاشية المصدر بقوله لا شك
 فكل من المصنف الخ فبناء على تعريفه على قوله لا شك الخ فخرج عن تعريفه بان المراد منها موضوعه الخ
 اى العمدة فيهما اى كل منهما غير لان بناء على قوله لا شك الخ المقصود من التقرير هو قوله لا شك الخ
 ولو جعل الخ والفرق بينهما في التسمية الاول ان فيه محل النسبة التي عبر عنها بلفظ التقرير تمام صنعت له

الجزئين كلاً ما تأما ان يكون وليك انما من غير ضم قوله ضعفت علمها بل هو ما خوذ من قولنا
 توسطت او ما خرجت لا يحتاج الى ذكره في جانب الدليل قوله في قوله هو الكمال الفاعل الخ لعل الفائدة في ذلك
 الا ان احدهما ان المراد من الجواز هو الالكان الخاص و الاخر ان المذكور في الشرطين
 يكون محتملاً لكلام المصنف بل المذكور فيه البيان مراده لا المتضمن عليه قوله خوذ من قولهم الخ لا
 ياخذوا اولاً من اشئ المعلق للوقوع منهم القول بامارة معلقة والمناسبة قوتية وان
 اولاً منه قوله لا مع الرفع لقدرانه الخ والاولى ان يقر اننا لنفقدان زوجاً من نظراً لا بحيث
 لم يطلع على احواله جوزت وجوده وعدمه فهو عندنا محتمل الوجود فها معلقة بين ان لا يكون
 زوج وان يكون له زوج فلا يحكم بشئ من الجانبين فيفطن قوله الفرق بين الخاء والتعليق قوله
 واجبا كما ذكر في السابق قوله ان النفس باضافتها الخ الاظهر ان يقر ان لفظ النفس اذاضيف
 الى ياء المتكلم يكون المراد منها هو المتكلم ما غير عنه بيار المتكلم فيكون المراد من ياء المتكلم
 لفظ النفس المضاف الى ياء المتكلم هو اشئ الواحد من المتكلم فيكون هو لفظ النفس من
 ليا و المتكلم بان احدهما هو الغير المتكلم والآخر الاسم الطوبى والتعظيم القوي بحسب اللفظ
 من الهمزة المتصلين ممكن فحسب اختياره ما قوله ما حبت خلت و حمت و ظننت انما عين
 بعض نفي هذه التثنية ولم يعين بذكر الاربعة لعل يلزم نظراً الى ما ذكره من الاربعة كالذكر
 سلب التثنية احضر من ذكر الاربعة وقد اوردنا في ذكر الاربعة توهم في بادى الرأى
 فطر البعض فيه توهم من معانيها الاول الخ انما ان يقر ان نظراً الى قول المصنف معنى آخر
 من معناها الاول وهو اما العلم او العلم لكن التعبير بعبارة تجمع له رعاية جميعه افعال القلوب

متعدد المفعول الا على نفسه والى الثاني بواسطة اللام او الى مقدمة تتبع قوله لا يسلك لظن
 فيه ان هذا في غاية البعد لانهما قسمان متباينان والاولى منه ان يقيم انهم ارادوا بالشك عند اليقين
 بقضية المتعابلة وان مصداقه ههنا هو لظن في سنة الاولى ما قال عصام الملة والدين من ان ظن سنة
 اشك خلاف اليقين على ما في القاموس انتهى قوله هي بنحوص بالشيء ولا يوجد في غيره علم ان
 بنحوص بالشيء ولا يوجد في غيره تعريفات خاصة مشهورة وتعريف انحصارته بتبنيه على انهما
 مترادفان ومتساويان في احد بنحوص توهم الدوا والمراد من الانحصار هو الربط المطلق او معناه فيه
 ولا في غيره قول المصنفه اذا ذكر احد بهما ذكر الاخر انت خبير بان وجود ذكر احد بهما عند ذكر الاخر من
 خصائص مفعولي هذا الباب لكن لما كان الكلام في المقام في افعال القلوب نسب الانحصار
 اليها قوله على قراءة ولا يسلك لانه لعل قراءة اخرى بخلافه لم يكن حذف المفعول الاول
 لانه هو الذي في المفعول الثاني هو خير لعل المضارع وهو الحال متقدرا قبل المفعول الاول لان
 لم يكن محولا على الذين بل على قول المستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين او لم يعلم كل واحد
 من التباس ان كل واحد من الناس معطى وكذا انه يعطى كل شيء لكل شيء وان كان في كل شيء
 قوله لا يخرج من علم وظن يعني ان فردا من افراد الانسان ان لا يحصل تصديق ما وان لم يكن
 ملتفتا بان يكون العلم ماصلا في الخزانة فلا يحتاج الى قيد في الاغلب كما قيدوا بحشي التخصيص بالصدق
 واعلم بان الانسان عن علم وظن يحصل لكل انسان بدية فالاجابة عنه يكون لغوا بل فائدة يمكن
 ان يقر ان حذف المفعولين يجوز ان يكون للتعميم بان يقصد ان كل يصدق لئلا كان ذلك مجرودا عما
 لما كان مثله ذلك في حذف مفعولي باب اعطيت لانه يخرج عن علم الخ والظن ان من قوله لا استقلال

لان الضم والفتح قبل الحذف اذ الفاعل مذکور بعد الفعل وحذف عدم اللاتيان به وذلك
 لعدم نظير له حذف الفعل فلما اقيده بالارادة اذ يجوز الاتحاض حسب الزمان بينهما وبين
 والحذف لعل بهذا الرجوع ذلك الضمير اليه لا الى فعل ما لم يسم فاعله كما صح باجماع اليعن الملة
 والدين في شرف هذا المتن المسمى بالقرينة مع انه اقرب وكذا الحال في قول المصم من فان
 ماضيا قال الممتنعدي وغير المتعدي قال نعم الملة والدين في النفس لا في الما لا في الما
 تقديم بحث المتعدي وغير المتعدي على بيان فعل ما لم يسم فاعله لانه يخفى المتعدي فيحتاج الى
 معرفة المتعدي لانه لا يتوقف عليه بل يحكي من اللزوم المتعدي بحرف الجر انتهى انت خبير بان غير
 به من الفاعل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل قد يوجد جمع الفعل اللزوم فيجوز حذف فاعله واما
 مقامه لعل ما ذكره المصم من في بحث المرفوعات من قوله وان لم يكن فالجميع سواء في جميع
 اللزوم فتدبر غاية التدبر قوله ثمانية ما في الاول اى بحسب المصداق واما المغايرة بحسب المفهوم
 ففي مفعولي اعطى علم لا تفاوت ثم علم ان هذا القول قوله ثمانية ما عين الاول اشارة الى
 تعدد المثال من المتعدي الى اثنين قدم الاول على الثاني لان الاول والظن ان يكون المفعولان
 متغايرين بحسب المفهوم والمصداق والاول كذلك قوله هاهنا لان لعل اصالتها وعدم اصالة
 غيرهما غير مستفاد من كلام المصم بل مأخوذة من موقع آخر وتقديم علم وري لا يذكر عليها ثم علم ان
 اللزوم كما يصير متعديا بالفعل الى بعض الزيارات لو كان مجردا او حرف الجر مطلقا سو كان مجردا
 او مركبا كذلك يصير المتعدي الى واحد متعديا بسبب المذكور الى المفعولين كذلك يصير متعديا الى ثلاثة متعديا لو كان
 بنفسه الى اثنين استفاد من كلام المصم من حصة المتعدي بنفسه الى اثنين في ثلاثة بالتميم والتميم معنى الاربعة

المجهول لكن اكرم على صيغته المجهول التمس باكرم على صيغة المضارع المسمى بالواحد المعلوم قال
المصنف وكسر ما قبل اخره سواء كان لطريق الاحداث او بطريق الانتقاء اعلم ان ما ذكره المصنف
في التعريف من ذكر كسر و اقيم وفي بيان الماضي المجهول من قوله فهم وكسر اشارة فعل بالهمزة فاعلم
قوله وفردن فعل النجواب سوال مقدر وهو ان وزن التعريب لا يخصر في المنذور وتقدير الجواب ظم
قال المصنف فهم الثالث الظم الثالث موافقا لقوله ضم وله قال المصنف في جملة من هو المسمى
ضم الثالث قال المصنف التام التام التام التام الثاني قال المصنف ومثله لا يكون عنده من هو
كان او لا ولا يتوجه لتفحص مثل عور وصيد لعدم اطلاق عينه انتهى فتدبر و انما خص معتل بعين بالكره
الى قوله ما ذكرنا اعلم ان المبنى للمفعول من معتل بعين ليس فيه ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
الثالث مع همزة وصل و ضم الثاني مع التاء فلو اتفق بهذا القدر لم يتم بيان المبنى للمفعول
من الماضي على اطلاقه فيكون ذكره في بابي بمنزلة الاستثناء والمضارع الذي معتل بعين
قلت عينه الخ يتناول قوله ضم اوله وفتح ما قبل اخره لا انتقاء فتح ما قبل الآخر فذكره بعد قوله ضم اوله
ما قبل اخره بمنزلة الاستثناء وقوله في بابي بالغة كونه ما قبلها اي لياتر بالفتح لان لا يذلل على ما
الكسرة الى الضمة و دليل على ما يار الى الواو لانها مكتبة منها على ضعف فهم كون الاشياء فصيحا
وكونها بالواو ضعيفا انما يكون من الترتيب المذكور او من خارج كلام المصنف قد برز في ما سبق فهم
فما ايم مستثنا من كسر ما قبل قوله ومثله العين قوله اي الفعل الذي يريد حذف فاعله واقامة لمفعول
يرجع التفسير في كلام المصنف الى الفعل الذي يريد حذف فاعله لعل جاز ان هذه الشبهة ليست
تأخذ من الفاعل مع ضم الاول فتح ما قبل الآخر يخرج بحسب الزمان والحال انه ليس كذلك

من المضاف اليه لا من وجه وقد يفتقر ان الاضافة البيانية لا بد ان يكون النسبة بين المضاف
والمضاف اليه معلومة بخصوص من وجه قوله الكفاية يذكر فيها سبق في تعريف مفعول بالسم
يستعمل ان يكون اضافة الفعل الى الموصول المراد منه المفعول نظر الى المعنى اللغوي
اشارة الى هذا القيد بان نسبة الفعل الى المفعول وان كانت وتوصفا اشار الى اثر
ايضا لكن الظاهر من اضافة الفعل الى امر لما كانت اضافة الى الفاعل اضافة الى
الموصول المراد منه المفعول اشارة الى انه قائم مقام كانه فاعل قال لمشي التي تصف
زيادة هذا القيد للاقتراض عن مثل اضرب على صيغة الجمع المذكور من الامر الموكد بنون التاني
وعلى صيغة الواحدة المخاطبة مما حذف ضمير الفاعل الالتقاء الساكنين مثل
اسمع بهم والبصر مما حذف الفاعل للقصرية على مذهب لا يخفى انتهى قوله فان كان ماضيا الخ
فان قيل ان ما ذكره في تعريف مفعول بالسم فاعله من قوله وشرطه ان تغير المعنى عنه ليقم
ان المقسم هناك بيان حاله وهما بيان حال مفعول بالسم فاعله ولهذا ذكره ههنا وان
استلزم حاله على ان المعلوم مما سبق كونه الصيغة مجهولة والمعلوم ههنا هو كيفية الجمولية
فان قوله فعل ويعمل فيما سبق يدل على كيفية الجمولية في التلث في البحر دون غيره قوله
الفعل الذي اريد الخ تقديره لا رادة ليرتبط بالشرط جزاءه وهو قوله ضم الخ لا يخفى ان الفعل
الذي اريد حذف فاعله هو الفعل المعلوم وهو لم يكن مذكورا سابقا لا قوله باصدق فاعله
لا في قوله ضم الخ والظاهر ان يكون ضمير كان راجعا الى احدهما معنى الكلام انه ان كان ضميرا
امارة ان اوله كان مضموما واقتبل آخره كان بكسور قوله رفع اللبس الى الالتباس المعلوم

عند اخذ الامر منه لم يثبت فيه صفت المضارعة لانه انما يكون مضارعاً عند وجود حرف المضارعة
فلم يثبت فيه بعد حذفه في الفرع زيادة الفرع عليه لما خذت فيحتاج الى الهمزة والهمزة المفتوحة
المقطوعة كانت في فرع الابتداء بالسكان فيما كان احد حرف المضارعة ساكناً في فرع
الالتباس لنعم خفت فيما كان بعده متحركاً ردت فلا يحتاج الى همزة وصل خارجة عن المضارع
وحمل كلامه على ما قلنا يحتاج الى تحلف بغير فاعله لم يصرح فعل بالم يسم فاعله هذا اشارة الى
تقسيم الفعل الاعم من الماضي والمضارع الى المعلوم والمجهول فلما كان ذكر الاول ظاهراً
في نفسه ومن السابق تعرض بالقسم الثاني فقط ثم لا ينبغي ان الامر اذا لم يكن منقسماً اليه مانعاً لا يثبت
وذكر الكلام بعد ذلك الماضي والمضارع وقبل ذكر الامر الا ان يفرج يلزم تباعده ذكر قسم الثالث
من الفعل وهو الامر من قسميه هما الماضي والمضارع فمال قوله لم يذكر فاعله فيسمى ليدكر لانه متعدد
الى المفعولين بهنالك لم يوجد الا مفعول واحد وهو مفعول بالم يسم فاعله هو فاعله بخلاف ما ذكرناه
متعدد الى مفعول واحد ولهذا افسره به انما لم يرجع ضمير فاعله الى الفعل اذ في جملة الموصول بالفاعل
انت ضمير بان تقول فعل بالم يسم فاعله لا يحتاج الى اذ لانه لا يجد ان يرد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله لانه ان يكون المراد هو مجموع الفعل المقيد مع قيد بالم يسم فاعله فيكون قول المصرح لم يسم فاعله
مستدكاً وان كان المراد منه نفس المقيد لم يكن المضاف اليه يخرج من الصفات بل بدية وان كان
المراد منه هو المقيد مع التقيد ويكون القيد خارجاً فلا يصدق على مجموع التقيد مع التقيد انه
فعل فتأمل ولا تسرع الى الرد بالصواب فيكون اضافة الفعل اليه بانية فيه ان الموصول اذا كان
عبارة عن الفعل المقيد فيكون اضافة الفعل اليه لانية لا بانية او المضاف اعم مطلقاً

يتحقق ذلك ويحتمل ان يكون ضمير بعده راجعاً الى اسكون المستفاد من الساكن لكنه بعيد جداً
 فانهم قولهم شال لما يكون بعده ساكن فتمت جعل الممثل بالاشكلة الثلاثة ما يكون بعده ساكن فتمت
 وكسرة مفتوحة يحتمل ان يكون الممثل بالمثل الاول همزة وصل مضمومة والممثل بالمثلين الآخرين همزة
 وصل مكسورة لكن احدهما همزة وصل مكسورة مع كسرة بعده الساكن ووجه تقديم الممثل الثاني
 على الثالث كثرة ما يكون بعده الساكن كسورة قال المصريح وان كان باحياً سواء كان بالبد
 حرف المضارعة ساكناً او متحركاً لكن انما ان يكون عطفاً على ليس برامعي وعديلاً فيلزم من
 حفظ ما قبله ههنا من قوله وان كان ساكناً فيخرج من هذا القول بان يكون بعده متحركاً
 واحال كذا همزة مفتوحة فيه العيم الا ان يقرأ عطفت على قوله وان كان بعده ساكن فمال قال
 المصريح فمفتوحة مقطوعة واسوق لتقتضي تقدير الثاني وخصوصاً همزة مفتوحة مقطوعة تقتضي
 الاول فيما ذكرنا من ان قوله مفتوحة خبر مبتدأ منزهة عن التعليل في الحذف لعدم ما ذكره يقتضي
 مفهومه اصل وجود الهمزة لكن لم يفهم وجودها من السابق قال عصام المصنف والدين في الفهم
 اى ذكرت همزة مفتوحة قوله لا تعلق موجب حذفها وبوت رفع ياء تفاعل الهمزة التي هي حرف
 المضارعة بل ههنا يوجد مقتضى الابداء بوجه اللفظ بالساكن في مثل اكرم ودفع الباب
 امره الباب مثل اتم وامر به في المثالين الجرح في قوله يقتضي الهمزة من تحت تعلم ان موجب ذلك
 الاضمار ولا تحقق الارتفاع لان الهمزة من المضارع انما يطلب للمتكلم الواحد حتى يحذف الهمزة
 التي هي حرف المضارعة فتعود الهمزة الاصليّة الى الوجدان سقط الهمزة فيما عدا المتكلم الواحد
 لما كان تبعته متطابقاً في الامل الذي هو المتكلم الواحد فحين حذف المضارعة من المضارع انما

قوله فان كان بعد ساكن النحل على الاطلاق فبعد هذا القول يصلح ان هذا القسم
هو الذي يستفاد من نظم التعريف ويمكن اصل قوله ولم يذكره لمجرد على ما قلناه في الباب
باب الافعال بقرينة قوله وان كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة لان المراد منه هو باب
الافعال بقرينة قوله مفتوحة مقطوعة لكنها خفية ومن البين ان مقابلة قوله وليس
برباعي له يدل على ان المراد من الرباعي المنفي هو هذا الباب واليه يمكن ان يقع ان كان
بعد حرف المضارعة فيه ساكن ليس رباعي المجرى وباب المفاعلة وباب التفعّل من
المزيد فيه بعد حرف المضارعة ساكن من المضارع الرباعي الذي يكون ماضية على
اربعة احرف ليس الا باب الافعال وبعد حفظ كون ما بعده ساكناً لا يكون المراد
من الرباعي المنفي الا باب الافعال وهذا لا يخبر به حاصل ما ذكره الله لا الاول
لكن قوله من المزيد فيه وهذا المعنى يكون ههنا منحصر في باب الافعال وليس الامر
كذلك بل المراد من الرباعي باب الافعال او بقرينة قولنا فان كان بعده
ساكن فتدبر وحسن التدبر قال المصريح ان كان بعده ضمة لا يخفى ان ضمير بعده اذا كان
راجعاً الى الساكن كما فسره الشرفيين ان يقيم مضموماً لان المراد من الساكن هو الحرف
ولهذا اذا واد اشتم قبل قوله ساكن فيكون في معنى الكلام ان كان بعد الحرف الساكن
الحرف المضموم ولا شك ان المناسب في التأخر الذي هو من جنس المتقدم مع ان
تأخر الضمة عن الساكن يكون بالواو اسطين وهي السكون والحرف المتأخر لان يقيم
بغير اختيار بمنزلة وصل مضمومة هو وجود الضمة في الحرف لا وسطها ذكره المصريح

الخ يدل على أن القول يكون حرف المضارعة مقتضياً للدعاء لا جمل كنه مقتضياً لمقتضية قال المصنف
حكم المخروم توهم منه أن حكم آخره هو عينه حكم المخروم وليس كذلك الشارح بقوله أي مثل حكم المضارع المخروم
يعني في كلامه تشبيهه بلسان وجه الشبه بذكره بقوله في اسكان الصحيح الخ عمل ذكره في الصورة في مقابل
قوله في الحقيقة إشارة إلى توجيه آخر لكلامه بأن يكون معنى كلامه إن حكم آخره بحسب الصورة حكم المخروم قوله
حكمه إذا عطي حكمه بحسب الصورة لأنه لما شابه الخ وليس بنا إلا امر على صورة المضارع المخروم عمل الساكن
اللام جاء آخره ليس بلام في الأصل إنما قلوا انتهى الآية الأربعة بغير سبباً والأصل في البناء الساكن فيكون في
وفي الأصل قول أي بعد حرف المضارعة الخ والاولى بحسب المعنى ارجع الخ إلى حرف المضارعة المخروم
قوله يحرك قال الخ في النصف بالصدق هنا اسكان هو انه ان يريد يكون التحريك الساكن بعد حرف المضارعة المخروم
في المكان مثل يعبر في السبق للقول ح انه لا يصح فيه حكم الذي كرهه الخ بقوله سكن آخره وحصل ما بقي امر الوجوب الخ
المقطوعة فيلزم من جعل ما بقي بعد حذف حرف المضارعة واسكان الخ امر آخر خرج عن الشق الثاني من الخ
جعل منه حيث قسم ما كان بعد حرف المضارعة ساكناً إلى الرابع في قوله وبين حكم كل منهما بما يخالف حكم الشق الاول
هذا الخ حيث يمكن ان يقال ان يترك المصروف بقوله ان كان باعياً فمقتضية مقطوعة بمنزلة الاستثناء عن الكلام السابق
يعني ان يترك المصروف بعد حرف المضارعة هم الامر ان كان ما بعده متحركاً وان كان ساكناً وليس كذلك
رباعي الخ فعل هذا لا يرد ولا شك في المذكور قائم قوله سكن الخ لما كان غرض الشربان بقسم الذي كان
حرف المضارعة متحركاً وعذر ترك المصروف بانه ترك في قوله فلان كان باعياً على الشطر الذي اراد ان يترك
في بيانه وذكرني بدله قوله وان كان بعد حرف قوله ولم يذكر المصروف في القسم نظيره اعلم ان قد
التعريف يدل على ان الامر يتم بمجرد حذف حرف المضارعة فلو لم يقل

من لفظ المحرف لا يخرج عن كذا مثال قال المص رحمه صنعة يطلب بها الفعل قال محشي المتصف بالصدق
هي الهيئة التي أصلها مادة الكلمة بحسب التقديم والتأخير والحركة واسكون وحسب زيادة الحروف
ونقصانها انتهى انت خبير بان لا قسم من الفعل وهو قسم من الكلمة وهي مركبة من المادة والصورة التي
هي تلك الهيئة فيكون الامر ايضا كذلك فالصنعة هي عبارة عن المركب منها والافعال التي هي
بها لانها لا تكمل عليها والاضمة المتبادر من امثلة الماضي امثلة المضارع هو هذا المعنى فان
قيل لم يقل المص رحمه ما يطلب بها الفعل الخ حتى يكون كلمة ماعبارة عن الفعل مثل ما في
تعريف المضارع فقام ان هذا اختيار الطريق الجدي وشارة الى انه اطلق عليه الامر بالصنعة ثم يخفى
ان المراد من الفعل اعم من التزويج الاطلاق مثل مثل ترك كذا نفسك قال المص رحمه تحذف الحرف
المضارعة بعلم منه ومن المشهور ان الاشتقاق من المضارع ولم يسبق وليلا عليه فلم يبح وليلا عليه بل نظر ان
يكون مشتقا من المصدرين غير واسطة وكون الحزرة وصلية في بعض صنعة واصلية في بعض الآخر
ليجوز ليعاد اللان ان لا يرد حرفة وصلية في بالافعال بل على اننا لانها الحرفة سقطت في المضارع والاضمة الا ان
في الحركة والوصلية لموافق عين بالاضمة ووجه الالتباس مفتوح لغيره فغيره فاقوله من مثل مر لا يمتنع
الخوف وهو الاستعلاء لانه ان لم يمتنع مثل قال المص رحمه حكم آخره زاد لفظ الآخر من ناد لم يقل وحكمه اي
حكم الامر كما قال حكم المجزوم اي حكم المضارع المجزوم لانه نسبة الاعراب الذي هو يجر
في آخر الكلمة بسبب جوه تشبثية اليها اولى بسبب شي الذي له دخل في بناء الحركة البناءية لم يكون
البناء الى آخره اولى كالحركات بسكنات البناءية والاعرابية متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
خلي غير يمكن جعل كلامه على ما هو ظاهره فلا حاجة الى تقدير الشك والحل على التشبيه بالبيع قوله لان مشابهه

طلب الفعل على سبيل الاستعلاء كما يكون عند الأصوليين والمنطقيين ما عند النحاة
 فبمعنى طلب الفعل مطلقاً فدخل طلب الفعل استعلاء وغيره فحينئذ يرجع فيه الطلب الذي
 في الالتماس والدار وذاك الطلب المطلق مدلول صيغة الامر ولما قال المصنف
 يطلب بها الفعل من غير التقييد بقوله اعلى سبيل الاستعلاء وكذا في بعض النسخ التفسير
 ههنا من لفظ كذا هو التشبيه وان كان بحسب الوضع كذلك بل المراد
 ان المطلوب في بعض النسخ هو لفظ الامر واستعماله في هذا المعنى شائع كما يقع كذا مثال
 البرص من ليم يرد تشبيهه كما لا يخفى قوله فانهم يطلقون الجمال المحشى المتصف بالصدق ولعل
 التفسير المثال بالصيغة لا دليل ارادة بصيغة من المثال وهو ظم وصح قوله صيغة الطلب
 الفعل لا التعريف بل في حمل المثال على المعنى المماثل والجزء في المذكر للامضاح القاعدة التي
 خبيران قوله كان المراد بصيغة الامر لغير ظن كونها امر او انه وهو دليل لذلك المطلب الظن كما
 من سيق الكلام لانه دليل صحة التفسير المذكور في المتن ولما تبهم الفاعل كان من الافعال
 لما حروف المشبهة بالفعل اذ لا حاجة في بيان المراد اليه مع انه قد يكون له معنى الجرمي كما
 هو الظاهر من غير اقامة دليل عليه لا يخفى ان قوله يكون كان من الحروف المشبهة بالفعل ان
 قوله صيغة يطلب بها لو كان ليدل عليه وليقتض الشرائع دليل عليه ينبغي على ان ترك لفظ
 لانه لو كان دليلاً لافادة اليقين لا الظن ويؤيد ان مراد الشرائع قوله فاما ان انص
 المقصد اذ لو كان المراد ما ذكره المحشى ينبغي ان يقول فاما ان انص على المقصد في الادلة
 او هو بنفس عنده بزمه صيغة يطلب الخ وايضا جعل لفظ التعريف قرينة دالة على تعيين المراد

حيث قال انما كانت معتدة قوله لان النسخ قرينة الفعل المنفي في الزمير وعلى انه لم يتم ما ذكره من ان يكون
 تقدير قوله لا تقر بان هذه الشجرة مثلكما من الظالمين ان لا تقر بان هذه الشجرة فيكونا من الظالمين
 وفساده لم وجوابه انه داخل في قاعدة النصب لا الجزم فقط قال المصمم لان التقدير ان لا
 قال المشي المتصف بالصدق دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان لا كيف هو
 وجه مخالفه الكسائي والظاهر انه لا خلاف من غير ما بل فغضى اذا لم يجرى اوصحة تقدير المشب
 بمجرد وقوعه بعد النفي والكسائي اشتبهها عند قرينة تقدير المشب والنازع في الجملة في هذه الصفة
 وكيف ينافي في حذف بقية كما لا نزاع في ان سبق النفي لا يستدعي تقدير المشب ما ظم
 ان الخلف قائم في اسلم ثم دخل النار ايضا انتهى كلامه انت خبير بان في نسخة يكون دليل الخلف
 يعني دليل مطلب المحجوب يكون الاظهر تقديره على قوله فلا فالكسائي استلزامه وليست له في قوله
 والظاهر انه لا خلاف في النظر لان الامر لو كان كذلك فلا وجه لقوله بامتناع تركيبه تدخل
 وجود القرينة فيه هي العرف فافهم في قوله والظن ان الخلف قائم في اسلم ثم دخل النار ايضا نظر
 ان معنى كلامه ان النفي عند وجود القرينة الدالة على ارادة المشب كالعرف في المثال المذكور
 تدعي تقدير المشب بعده وهذا لا يستدعي ان يقول كعبه مما لا اسلم ثم دخل الجنة بان تعبير
 اسلم الفعل المنفي بان يكون معنى الكلام ان اسلم ثم دخل الجنة ففساده اظهر قد بر قال المصمم
 فقال غدير الى انما قال مثل الامر كما في وقع في بعض النسخ ولم يقل الامر كما وقع في نسخة اخرى
 في امر حقيقة طلب الفعل على سبيل الاستلزام منها الفرض ليس بيان ذلك بل المقصد
 في نوع من عينه بيان طلب الفعل فكل تلك الصيغة مثال الامر انتهى اعلم ان كون الامر بمعنى

من قوله الا قال لا لزوم له قال الا اذا عرفت ان الفاعل محتمل ان يكون اشارة الى
 من الفاعل في قوله فالفاعل اعني منها حقيقة ومقام مقامها وعلى الاول ادعاء للزوم بالنسبة الى
 الجملة الاسمية لان عن الركائز فانهم قوله لان اذا الشرطية مختصة بالفعل المراد من الاختصاص
 هو تحقق الاكثرى فلما ياتي ما ذكر في المسئلة بضم العامل ان بعد اذا الشرطية يكون الفعل حسب
 الاكثر فيكون المراد من اختصاص في المفاجاة بالاسمية اليهم الاكثرية والغلبة فاذا كان المراد من
 الاختصاص اخصا يلزم ان يوجب اذا المفاجاة مع عملية الجملة الجزئية لكنه قليل بالنسبة الى مجموع المفاجاة في
 موضع الفاعل عملية الاسمية فالمسلم كثره كون اذا موضع الفاعل في الجملة الاسمية فله كون اذا موضع الفاعل
 مع الفعلية فلما وصل الى القول بشرط اسمية الجملة الجزئية في كون اذا موضع الفاعل في معنى كثره
 شرط شي انه لم يتحقق الشيء الثاني بدون الشيء ولو كان معناه ههنا هو الغلبة فيكون الكلام
 انما اشترط في كون اذا موضع الفاعل عملية اسمية الجملة الجزئية لغلبة وقوع اذا موضع الفاعل
 غلبة اسمية الجملة الجزئية لغلبة وقوع اذا معناه يكون حال كما ترى ولو قيل ان من
 اختصاص الشرطية بالجملة الفعلية بمعنى الغلبة كون اختصاص المفاجاة بمعنى الغلبة
 ان يكون الاختصاص بمعناه الحقيقي لا بوجه وتوجه في موضع الفاعل فيكون
 من قوله الاسمية نعم لو قيل في دفع الاول بان كونها مع الفعل لما كان قليلا لم يعتبر الغلبة
 قوله حال كونها مقدرة فنسب مقدرة يكون بناء على كونها حال القائل ان يقول الاول
 ان يكون قوله مرفوعا وخبر القول ان فيكون معنى الكلام ان التي نخبر بها الفاعل مقدرة
 بعد الامر فيكون قوله بعد الامر متعلقا بقول المصنف مقدرة بالمقدرة كما هو الظاهر من كلامه

او تم المنفى الخارج من المنفى لم يكن نعم يصح ان يقام استرا عن المنفى لم يكن انت خبير بالمنفى لم لما ذكره فاما الزن
الطلق في مقابلة هو عداه بقرينة المقابلة فذكر كليمه لا للتعرج باخر اجبه لا يجعل ان يكون الغرض من كلمة
اوانه لا جرم بان غرض المصدر من ذكر الاله والاحترام لهما معاً لكن الغرض من الترتيب هو تبيين عدم الاحترام بالنسبة الى
كل من لم يكن الحال ان الاحترام عن لم يتردد في انه مندرج فيما سبق قال المحشي المتصف بالصدق الصواب
يقدر فانه ان كان يقدر مندرجاً فيما سبق من قاعدة التنازع وان كان يقدر بان يندرجاً فيما سياتي من قاعدة التنازع
انتهى في ان الشرح بما يصحح بان الماضي بقدره فيجب الفاء فكانه قال انه مندرج فيما سبق فيما سياتي من قوله المضارع
قد يوجب في بعض النسخ كلمة الواو بدل الواو على ان يكون المراد عموم المنفى لان في المصروف الواو في قوله ان كان
التي يناسب الاول فتدبر لا تسرع في المنفى قوله اما جملته سميت في اعلم ان المراد من قوله الا فاما في السكت
الجزء الماضي بقدره سكت به مضارعاً متبناً او مضارعاً بل هو سلب التقييد الاول ولا بسلب قيده هو بخير
وكذا سلب التقييد الثاني او السلب قيده وهو قوله بل انتم سلب المطلق وهو الماضي المضارع سلب
قيده الاول يكون يكون الماضي مع قد سلب قيده الثاني يكون يكون المضارع منفصلاً بالواو لم يكن مع
قد اول وان سلب هذين المطلقين يكون الجزاء جملة اسمية او امر او نهياً او استقنماً ما و غير ذلك لانها
والعرض ثم اعلم ان المضارع المنفى لم مع قد دخل في الماضي المعنوي مع قد ازاد المراد من الماضي
فيما سبق لم منه سواء كان التفصيل السابق تفصيل الماضي او تفصيل قد وهو عندنا شر
مفرد في في في الثاني لم مقتضى كلام المصنف في تفصيل النفي المستطاع من كلمة لا على هذا النوع لا على
النوع الذي اختاره كما لا يخفى على العالم بأسلوب الكلام وانظم من كلامه ان لا يكون الجزاء ماضياً
منفصلاً بلافتة بروتين حتى يظهر لك حقيقة الحال قال المصنف وقد عرفت ان النوع وانما انما

انها مسميان بهذين الاسمين بالتوزيع لان الاول سمي بالاولى الشرط والثاني
 بالثاني اي الجزء ولا يجب ان يكون مراد اشر بيان حاصل المعنى الكلام المعبر هو حاصل المعنى المذكور
 فانهم قوله اي الشرط والجزء قال الخشي المتصنف بالصدق لو فسر ضمير كانا بالفعلين كان ذلك لا يخلو
 انتهى فبيان ضمير الغائب اذا دار بين القريب والبعيد فالقرب ارجاء الى القريب وايضا بعد
 باسمين فبيني ان يعبر عنهما باسميهما وان كان الكلام في ذكر الفعلين ان ينتشر ضمير
 وضمير ان كانا قوله تفصيل الماضي الاظهر ان غير شروع في تفصيل الماضي لان مجموع قوله غفلا وتوفي
 قوله محتمل ان يكون لما كان التبعين المقدر بالمعنى غير محدودا الى ضعفه بالتعبير عنه بالاحتمال
 المصدر ولم يحرم الفاعل ثم اعلم ان هذا امثال هذه القاعدة لانه ماضى مفعول ايضاً غير مقارن لفظاً
 ولا معنى قال عصام الملمة والدين في الاطول جعل عبارة الحكم مثلاً من المبدع التي تصد بعض الال
 حتى جعلت ابني نحو ذلك كما انتم في فعل هذا القول سابقاً فان يكون ماضياً عين لم يكون الاول مضارعاً
 فيجب الجزم وان يكون الثاني مضارعاً فيجوز فيه لوجان لكان كلامه فيه من المبدع ايضاً
 فقال له كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك مس لوجب دخول الفارقان قبل ان
 وجوب خول الفارق فيه يكون مجر ومقارنة كلمة قد فلا وجه لذكر لفظ اس بقية ان العرض
 من ذكره مجرد تأكيد ما يفيد لفظ قد ولفظ الماضي ولما قل ان يقول ان الشرط طرزه
 ففي وقت تحقق الملزوم تحقق اللازم بل ظن ان تحققه قد يكون قبل تحقق اللازم فعل ذلك
 تحقق الملزوم تحقق اللازم اس على ان الجزاء يرتب على الشرط الا ان يقع ان المتكلم اعترافاً
 ترتب فعله في مس على فعل الخطاب اليوم وفي هذا اطلاق الكلام اخلاقه قال المصدر جازي

والتباس اندراج لام الامر و لام النبی فی مرجع الضمیر یقتضی ترک الضمیر بل مقام تفصیل یقتضی
ترکه کما سلك به الطريق فی تفصیل ان الناصبه مختصه بقول المصرح بسببیه الاول سببیه
الثانی الاخصر سببیه الاول للثانی و القول بان الغرض هو التصريح بسببیه قلیل الجهد و
ثم اعلم ان کلامه توهم کونهما سبباً و سبباً فی الواقع لكنه ليس كذلك فلهذا جعل شرطاً جعل
الفعل الاول الخ تفسیر له و حاصله انها دالة علی سببیه المبهمة سواء كانتا مطابقتین
فی الواقع اولاً لا یخفی ان الغرض من نقل ما شرح ان کان ان تفسیر کلام المتن به یوفی
لما ذکره فی فیضی ان یقتصر علی ما نقل عن شرحه و لیس ما ذکره اوضح مما نقله فی بیان المص
وان کان تحریره لان ظاهره هو کون کلم المجازات جاعله بسببیه الاول للثانی کما یظهر من ذکره
بقوله لا شک الخ فینبغی ان یقول فی تفسیر کلام المتن امی الالة جعل المتکلم و اعتباره
الاول سبباً و الثانی سبباً و ان کان تفسیره محلاً یجعل فاعل جعل هو المتکلم کما یجوز لجله
کلم المجازات فقال فی حقیقه ما فیه ثم اعلم ان عصام الملة والدين قال فی الفرید فی شرح
کلام المصرح امی یوز و خلها علی الفعلین اذ الجزاء قد یکون جملة اسمیه انتهى فعلى هذا الاول
هو ذکر الشیین بدل الفعلین شیمل الصورة التي یکون منها الجزاء جملة اسمیه و لئلا
یحتاج الی العدول عن کلام المتن لان ظاهره ان مدخلها لیس الا لفعلین و لو کان
من المذکور فی شرح المصرح تحریر ما ذکره فی المتن فقال ان حمل الفعلین علی الشیین
عنه البعد الی قوله و لهما و کذا قوله و ثانیاً یقتضی ان فی نظم الکلام سکا یلزم کون کل الشیخ
الجزاء سکا کل من احدث الفعلین کما هو الظاهر من کلامه لکن یتوجب ان حاصل کلامه

فيكون مفادة الفرض المنشتر انتهى وما قال الاستاذ ج يوافق لكن قال صاحب
 قد صرح في رسالة الوضع ان مدلول الفعل كمال لان يقدر انه يجوز ان يريد به الفرد المنشتر كما
 اطلق السيد لشرف لفظ الكلي على الفرد المنشتر كما يستفاد من حاشية على كلمة بعين
 قوله ويختص ايضا بالمجاز و والظن ذكر كلمة ايضا قبل قوله يجوز بلا واسطة او بعد قوله بالان
 متعلقة بالمجاز و عدلها هو الاختصاص بالاستغراق نعم ما ذكره بقوله ويختص ايضا بالاستغراق
 قوله ويختص ايضا بعدم الخ ينبغي على المصريح ان يذكر في الاختصاص ايضا بل الاختصاص بال
 استعمال لما في المتوقع ايضا لعل وهذا ان الاختصاص بعدم دخول شيء ليس مما يتوهم به وكذا بيان
 اختصاص قلته الاستعمال قوله لكونها فاصلة الخ هذا يدل على ان العامل هو حرف الشر
 لا الكلمة لا يخفى ان اقرب يرجح كون لم عالما ونظيرة تنازع الفعلين واختلاف البصريين
 والكوفيين ذلك ان تقول ان حرف الشر قوي العمل فانه يعمل في الفعلين بخلاف فانه يعمل
 في الفعل الواحد فلا يبعد ان يقع بتشديد الجازين مثل ما روي عن الفراء ان يقول بتشديد
 الرفعين في باب التنازع للفعلين قوله المذكورة من قبل قال المحشي المتصف بالصد
 لا فائدة لهذا القيد فلا وجه تخصيصه بكلمة المجازات ولا يبعد ان يقع ان لا حظرا عن اما الشر
 بعد قولها على فعلين لكنه يخرج به لواء الشرطية ايضا مع انها تدخل على فعلين في الظن المأثور من
 قوله كالمجازات وذلك المذكورة من قبل فقط بقية وضع المنظر موضع المصريح ان المقاد
 يقتضي الاضمار نعم الاطلاق ليس على ما ينبغي للانتفاض بانتهى لعل ذكر قوله المذكورة من قبل للتبيين
 انما ذكره في مقام التفصيل بعد ذكر مهناعن الاجمال بالقياس الى لام الامر الذي

لقال ان يقول الحدث الماخوذ في الافعال مجتبه بحسب الاطلاق العام لانتفاء المطلقة العامة للحدث
المطلقة فلا بد ان يفيد كلمة الماخوذ في الاستعراق والانتفاء مثل كلمة ما وايضا لقال ان يقول ان تحقق في
الذات على تعيين المجزوف فلم يجز ذلك لفعل المنفى المنفى بكلمة لم وقد عذر ان القرنية مصححة لاخذ
الا ان يقدر اتصال كلمة لم بدخولها الشد من اتصال كلمة لما بدخولها ولما لم بدخولها في الشد شيئا
وجاز في كلمة لم فيكون كلمة لم مع دخولها بمنزلة كلمة واحدة فيكون مجموع لم بغير تلك كلمة فعل واحد
فيكون الحدث الماخوذ في فعله الضرب فيكون متبعا بالاطلاق وكلمة لما لما لم يكن كذلك
يكون الحدث الماخوذ في لما يضر بمثلا الضرب بالاطلاق وقد اتفق بكلمة لما فيكون النفي مستمرا
وقد اندفع الايراد الثاني ايضا لانه يلزم من حذف الفعل المنفى بكلمة لما انتهى حرر الاستاذ
في شهر المحرم سنة ١٢٨٥ قال الاستاذ لقال ان يقول الخ لا يخفى ان الفعل هو منوع لكل واحد
من الاحداث الجزئية المخصوصة بوضع واحد او احدا ومفهوم كل صديق على تلك
الجزئيات كما يستفاد من حاشية جمال الملته والدين على شرح التهذيب في بحث الدلالة
حيث قال علماء العربية في الضمائر واسماء الاشياء والادوات والكلمات بل هي موضوعات
لمعان جزئية مخصوصة بوضع واحد لمفردات كلية فبعضهم منهم العلامة انتقانا الى على
الثاني قال في الالفاظ قد وضعها الواضع للمعاني الكلية بشرط ان لا يتعمل الا في جزئيات
لكل الكلمات فكانت مجازات متروكة الحقيقة من المجتبهين منهم العلامة التلخيص قدس سره
على الاول فالجوف الافعال مشاركة للضمائر واسماء الاشياء في ان وضعها عام وموضوعاتها
متعددة قال العلامة الدواني في جواشي التبريد في اولها الحدث العبري في الفعل المنتهات في قوله

قال المحشي المتصف بالصدق أصله أن العلم بلبس النون بالآخر المخرج وأدغم اللام في اللام انتهى في قول
 يلزم اجتماع اللامين جديهما ما هو بدل النون الآخرى للام لا يقع اللامين في النون بل يكونان معاً كسوة على اللام
 المكسوة وبذلك لا ينافي العلم ولا الفصل قال المصرح في النون في قوله لا ينافي العلم ولا الفصل قال المصرح في النون في قوله لا ينافي العلم ولا الفصل
 ولا لالم النون في أن لم يكن اللام في معنى النون قوله يحريم فعلاً فلماذا قد مر على كل المجرىات قوله لا ينافي العلم ولا الفصل
 استوفى النون والالتحاد المقصود منه بعض الادعاءات فاعث نقلاً عن قوله لا ينافي العلم ولا الفصل
 التضمن بحريم وإنما قصد عدم التضمن ليس علمه لا يجوز وشابهته بان في التحليل وترتيب الجوارح
 فتدبر قال المصرح ونقية قال المحشي المتصف بالصدق الأصل أن الواو بمنزلة مع سائر الواو
 راجعاً إلى الماضي فقط حتى يحل اللاحق أن يكون قوله في قوله قلب المضارع يعني كلمة مضمومة
 في يحصل اللاحق مع حفظ ما هو المتبادر من كلمة الواو وهو العطف قال المصرح في حق النون
 اعلم أن كلمة لما أما مركبة من لم وما الزائدة أو النافية أو مفردة وكل منها مذمومة على تقدير التركيب
 يتفاد الاستغراق من حرف الزائدة أو من توكيد النفي ثم اعلم أن الكلمة الباء تدل على المقصود
 فيكون الاستغراق مقصوداً وكلمة لما مقصوداً عليها فيلزم أن لا يوجد في غير ما قلناه
 ولا يلزم استغراقه في رفع النون في غير ما قلناه فيلزم أن لا يوجد في غير ما قلناه
 فعلى هذا التام الاختصاص نعم لو جعل الباء صلة الاعتياز لأصله الاختصاص ويكون معنى الكلام
 يختص بالمتنارة بكونه متبرئاً من مفهوم ما عن كلمة لم لعدم اعتباره في مفهوم لم المكان
 قال الأستاذ في المحل خصص بعض عباده بالاستغراق بالنفا وفيه وبالقبول في الصلوة
 والسلام على سبيل الكلي في الكلي على أنه وأما قال المصرح في حق النون بالاستغراق وجوارح

لعل وجهه انه لم يذكره المصدر و في تاخير اشارته الى قلته و الى وجهه انتم تفاته اليه كما نقطن
قوله و اما لام المحمود الخ قال المحشي المتصف بالصدق هذا شروع في بيان ما ادعاه ضمنا
من امتناع اظهار ان مع غير لازم كي و الملحق بها و العاطفة حيث خص جواز اظهار ان وجوب
بها و لو شئنا فيه بعد قوله و يجب مع لكان اولى انتهى قد عرفت مواضع تقدير ان و
تقديرها فيها اعم من وجوبه و جوازه المستلزم من امتناع اظهار ما و جواز اظهار ما
و في بعضها يجوز اظهار ما و في البعض الآخر يمنع تخصيص الجواز بالمدة كوستيدى استثناء
في غيره فينبغي ذكره لجهده بلا واسطة و وجوب لاظهار ليس من احتمالات تقدير ان حتى يذكر
بعد ثم اعلم ان المراد من يمنع العاطفة ههنا اعم من الواو و الفار و و هذه الثالثة باعتبار
الشرط المخصوص لاظهار و لهذا قال انا و او الخ و باعتبار الشرط المشترك بين الكل يجوز
لاظهار قتال قوله فلاننا لما اقتضت الخ و لانها بشرطها الخاصة لا يدخل تحت اسم
اصريح كما عرفت و لم يحل عليها المشروط بالشرط العام لعدم غلبتها بالنسبة اليه بل لا بالعكس
و لم يحسب الامر لان الاتحاد بهما منها المكن اولى كما قال المحشي المتصف بالصدق قال المصدر
و يجب مع لاني اللام عليهما و الحسن الاخير الاول في ما سبق يجب مع اللام في لان معنى
و الثاني لاني صورة دخول على المضارع منصوب بها لان يقع الاول تأسيس الثاني
نسبة التاكيد و يحتمل ان يكون كلمة في التعليل اي يجب الخ لاجل اللام الدالة على المقيدة
و لا يستكراه اللامين الخ لعل هذا الدليل يقتضي رجحان الاظهار منقضا عن الوجوب
الوجوب لان يرعى ان المكونه عند الفصحى يمنع قتال فيه قوله نحو قوله ثم فلا يعلم

هو المصطلح قول القائل لا يعني لولا الموقوف عليه لا تمنع الموقوف فتأمل في المقام قوله
 المضاع بها الزيادة الحسية العاطفة ونظم ان بقية تقدير ان بعد ترك لفظها اذ في ذكرها يحتاج الى التوضيح
 من غير فائدة قوله او تشيخ الزيادة وقد رت كلمة ان لئلا يلزم عطف الجملة على الموقوف قوله او على
 اشارة الى احتمال العطف بان بعضهم يعطف على المعطوف للمقرب بعضهم يعطف على المعطوف على
 للاصالة وهذا الاحتمال ان يتصور ان في العطف على الاجمال ايضا لكن صاحب القيل لم يفرق
 به لكونه بعيدا غاية البعد هنا كما لا يخفى قوله و مرة في التفصيل لا يبعد كل البعد ان يكون
 الى الجواز ذكر المذكورات السابقة اجمالا وتفصيلا مثل قوله والعاطفة اذ كان في
 غير ذكر الاجمال او لا بل في ذكر اولها هو في مرتبة التفصيل بل في التوجيه يدفع ما هو على التبع
 ثم اعلم ان ما ذكره المصريح في الاجمال كان مذكورا بدون ذكر مثاله وبدون شرطه فيمكن
 مقيد بالشرط وفي مقام التفصيل في ذكرها ايضا بل يكون وصف التفصيل باعتبار ذكر ما ذكره
 والعاطفة اذ كان المعطوف عليه ماصرا في ذكر الشرط وترك المثال في هذا الوجه قول صاحب
 القيل لان عطفه على الاجمال عند ذكر شرط الذي يلزم ذكره وانما هو مستغن عن
 باعتبار ذكر الشرط والتفصيل باعتبار ذكر المثال لا يلزم بل لو ذكر المثال فاما ان يكون
 مثال العاطفة المذكور او مثال غير ما او مثالا على الاول والثاني يتوهم الاختصاص
 بمثاله على الثالث لو ذكر بعض من كل منها يلزم التزجج بلا مرجح ولو ذكر مثال كل
 يلزم ذكر عشرة امثلة بعد الحروف العاطفة فتأمل قوله وارتدت لغيرك قال المحقق
 بالصدق يقتضي الترتيب السابق لتقديم المثال على المثال الثاني وان كان له وجه ايضا

وضفا فاستقيم في بعض المواضع للتعقيب الذاتي قوله اى مصاحبة ما قبلها لما بعد ما
 قصد اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه في زمان احدى قوله اى ما ياتى للواقع الخ انت
 خير بان وجه الشبه لا بد ان يكون اقوى في المشبه به وهو هنا غير مسلم ومحمّل ان يكون
 من لفظ المثل هو نفس المضاف اليه وذكره للمتنبيه على ان الشار اليه لفظ ذلك هو احدهما
 الستة المذكورة قوله التى يتصب المضارع بعد ما بتقدير ان ولم يزد قولنا فتقدير ان
 بعد ما مشروط الكفار بما ذكر في الفار والنو او اشارة الى جعل او مشروطا بالشرط المذكور
 كما هو الظاهر من عبارة المصريح وان كان مسامحة ووجه تقدير ان على تقدير كونها بمعنى
 الى الجبل بعد ما مخرج فلا بد ان تقدير ان حتى يصير مصدرا او على تقدير كونها بمعنى الا
 ان يستثنى لا يكون الا انما قوله الداخلتين على ان المقدرة فيه ان او عنى احدهما
 ونقطهما لم يكن منظورا في الكلام حتى يقتران لفظهما داخل على ان المقدرة ولما قال المصريح
 معنى الى ان الخ فاريد معنى احدهما من لفظ وليس مضمونا من لفظهما قال اولى جملتان صلة صفة
 اى المعنى الى الى الوارد على ان المقدرة فتأمل قوله فمن غير اشتراط ما ذكر الخ لقابل ان يقول
 ان الشرط في العاطفة المذكورة اما ما ذكر سابقا او الشرط المذكور به هنا وهو كون المعطوف عليه
 اسما مجزوا واحصا بل ان الشرط احدهما من ان يكون في السابق والمذكور به لا هو من المذكور سابقا
 وهما والاولى من وجهين في رتبة واحدة وهو مح كثر او اعلتين مستقلتين على محمول
 واحدة تخصى لان يحل الكلام على كون الشرط احدهما من او على جواز كون الناقصتين في المرتبة
 الواحدة واردة بين على محمول واحد تخصى على سبيل البديل كالمستقلتين في كون محمول

حاله كتحريم الاحتمال الى المنصية فلا يريد بعض ابحاث المحشي المتصف بالصدق في انما
 فتدبر قوله فاذا لم يقصد الخ و به اشار الى ان مراد المصمم هو هذا فافهم قوله ليسعد
 بتقديم الانشاء لا تمنع عطف الانشاء على الاخبار وهذا القول يدل على ان المقام قد
 يقصد فيه عطف المفرد على المفرد وقوله ثم لم يتعلق بقوله ليسعد الخ في ان اخذ المصدر من الانشاء
 من غير غير اذ كان جائزاً فلم لا يجوز اخذه من الخبر دون الخبر فلا حاجة الى تقدير ان
 ان يقم انه لا يربب اليه من غير ضرورة ثم اعلم انه ترك تمثيل الفار والواو وادو والعاطفة
 تمثيل اخرتها اما الظهور وادو لا فضاء الى التطويل تمثيل الامر واخوات قوله اسي لم يكن
 زائدة فاكرا من في الاولى اظهر معنى الشرط الاول اليه كما يظهر من الشرط الاول
 في الواو كما يقول اسي ليعتق الزيادة والاكرا من قوله لم يكن منكم ما فشر بمني اسي فبوت له
 فشر بمني كما يشير اليه باسند كرم من قوله بوتي مال في تفسيره ان التمني فلا يريد اذ ذكر المحشي
 بالصدق قوله فتحدث معنى قال المحشي المتصف بالصدق وكان هذا من صفيان القلم فالصواب
 فتحدث منك يا ما كما لا يخفى لنتق الله لا ان يقم ان هذا التفسير إشارة الى سببية تحدث التكلم
 تحدث الخطاب صابة خير من هذا الوجه انه حمل قوله فنصيب على صيغة المتكلم مع الغير
 ان يكون صيغة الخطاب الا ان يقم ان معناه فاصابة خير من قبل اليك فانه قوله
 قال الفار يدل عليهما اسي على السببية للتخصيص على السببية في فهمه من اللامع واللامع
 يقم ان اصل الدلالة يحصل من الفار لتخصيص والتفريق من الجمول ومن الكلام ثم
 ان الفاء العاطفة مع افادة العطف يدل على السببية فيقول انما يدل على تعقيب

ان المقدرة بتقدير فقط لكنه مستبعد قوله وهي انصار جارية انت خبير بان وجه تقدير
 بللام كي ولام الجوز قد ذكر فلا وجه للاعادة وليس لمجرد عمد فتدبر قوله فكيف يصح الحمل
 ان الحمل السلبى صحيح لكنه لم يقع في مقام الاخبار لعدم الفائدة فكيف يصح قوله فكيف يصح
 الحمل الدال على عدم الصحة الا ان يقدر ان هذا عالم يقع من البلع يصح ان يقدر انه لا يصح قوله
 او على تاويل المصدر باسم في جعل المصدر التاويل معنى اسم الفاعل والمفعول نظر لا فقط
 الفعل يدل على الحرث والمصدر الذي يؤول الفعل اليه يدل عليه طائفة نعم المصدر الصريح
 يجوز فيه ذلك فكذلك لا تتعجل في الرد والقبول قال المصريح والفار بن شطرنج لما كان ^{في الكلام}
 بظاهريه غير مستقيم اراد الشئ ان يصح بان الالف واللام في قوله انصار لم يعد
 اشارة الى ما ذكر سابقا في تعداوه اوضح تقدير ان وهو اشارة الى قوله التي منسوب المضارع
 بعد ما بتقدير ان ثم فرع عليه هو مراد المصريح منه بقوله فتدبر ان الخ وتحمل ان يكون نسبة ^{التي}
 الى كلمة الفار على سبيل المسامحة لاجل كون تقدير ان التي بعد ما مشروط بشرطين ^{التي} اشارة بانسيك
 في شرح قوله والواو في نسخة لم يوجد فيها فية قوله فبعد ان الخ فحلى ما بين الاير وما ذكره المشي
 بالصدق بقوله لا يخفى فانية من تطويل التقدير بل طائل الاول الا ان يقدر الفار بن شطرنج
 بعد ما بتقدير ان بشرطين او يقدر الفار بن شطرنج بعد ما بشرطين كذا الاير وما ذكره عصام الملة
 والدين من قوله والاولى ان تقدير الكلام والفار بن شطرنج انتهى مع النسبة
 الناصية الى الفار مجازية فتأمل تحط باطراف الكلام قوله يدل تغير اللفظ على تغير المعنى
 لا يخفى ان تغير اللفظ بنفسه وباعتبار حاله كالأعراب يدل على تغير المعنى بنفسه وباعتبار

جمع المثال مع الفعل قوله على جاز في التامة والنظم على جاز في التامة نحو كان سيري حتى اظلم
لان هذا العطف من قبيل عطف الجملة الفعلية لكنه اراد سلوك طريق الاختصار لظهور
قوله لا على كان سيري الخ اى لا يكون قوله ايهم سار حتى يدخلها عطف على كان سيري
الخ بالتقدير جاز قوله لعدم صلاحية تقييد بقوله في التامة الخ قال المحشى المصنف
بالصدق يبنى لو عطف عليه لزم تقييد بقوله في التامة مع انه لم يصح التقييد
كان فيه وهذا مبنى على ما ذكرنا من انه اذا عطف على شئ وسبقه فيه شيكارة المعنى
منه فذلك التقييد لا محالة واما اذا عطف على الحق فليس فيه شيكارة المعنى للمعطوف عليه
فيه بل هي محالة صرح العلامة التتالي في شرح الكشاف فلا يتوجه انه لا يعاب به بان
انه جاز به مقيد بقوله في التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفًا على جاز
تحرزا عن هذا الابهام مع بعده في نفسه بالنظر الى سابقة انتهى قوله لا نتيجة انه الخ في هذا
على عصام المنة والدين لا يخفى مراد العلامة يجوز ان يكون وجوب اعتبار ما سبق
ظاهرا واما ظاهره فلا يجب وان غرضه ايراد على العلامة ايضا لانه القيم عن الثقات لا يشك
ان قوله في التامة قيد بقوله نحو كان سيري حتى اظلم وان كان يجب لذكر مقدما عليه
جاز المنسوب الى قوله نحو كان الخ مقيد بهذا القيد فهذا القيد موخر اجب اليه
سجدان يقع باعتبار امر سابق على المعطوف عليه بحسب النكر ومتاخر عنه بحسب الراجح
جانب المعطوف غير ضروري فلا يلزم التقييد به فقال قد برد احسن التدبر قوله الذي تنقيد
لما المضارع اى بلام المحذوف كما هو النظم فهو مبنى على مسامحة وتخييل ان يكون الضمير

اعلم ان المرد من السبب هو السبب التام وقدره لا يتصور الا بالنسبة الى المعلول النوعى فمعنى
توارد العلتين المستقلتين على حلول النوعى كون كل منهما على لجرى منه ففى الحقيقة يكون الجزئى
الشخص معلولاً للعلامة الواحدة والشك فيها لا يباح الجزم بحصوله او كون القدر المشترك سبباً
على ذلك والشك فيه ينافى الجزم بحصوله قوله وجاز فى التامة نحو كان سيري حتى ادخلها قد عرفت
وجوابه موضح ان المناسب كره بعد كان سيري حتى ادخلها قل عصام الملية والدين فى الوعيد
وجاز فى التامة لتحقيق الشرطين انتهى اى حتى حرف تبادر ووجوب بسمية ما قبلها لما بعد
فعلى هذا ينبغي ان يحل الجواز على الامكان العام المقيد بجانب الوجود والمجامع للوجوب المتحقق
فى ضمنه بقربية الاستماع اعلم ان جوازه فى وقت حصول كان التامة مستفاد مما سبق من
تقييد ابتناع رفعه فى وقت حصول كان الناقصة فذكره ثانياً صريحاً تصرح بما علم التام لا يخفى
ان قوله جاز فى التامة بان يكون جاز ضمير يرجع الى كان سيري حتى ادخلها كان فى قوله فى التامة فانه يعم
رجوعه الى المثال الثانى نعم زاد هنا لفظ النحو لكن ينبغي ان نشم الى وجه ترك لفظ النحو فى الاول
وذكره ثانياً حتى يظهر وجه فتوجه ثم اعلم ان كان فى المثال المذكور اذا كان محتملاً من كونها
تامة وناقصة فيحتمل ما بعد الرفع بناء على احتمال كان التامة ويحتمل النصب بناء على احتمال
كون كان كان الناقصة ويحتمل كون حتى حرف تبادر بناء على كون كان كان التامة وحرف
بر بناء على كون كان كان الناقصة فيشتبه المقصود بغير المقصود لعل هذا الاشتباه فى الكثرة
ما فى القراءة لان المقصود من اوفى بكونه وجاز ايهام ساحتى يدخلها واما عطفاً على قولى
بغيره المناسب قوله فقولاً ايهام عطفاً ان اقيم قولاً ايهام ساحتى يدخلها عطفاً لان الجزم

اى من اجل يدين الامر من الخ فاذا كان المشار اليه متجه مجبوا مما ينبغي ان يخرج كالماتفرع على
 المذكور يحتمل ان يكون متفرع على صدره فالاولى لعدم الجواز على التامنين الا ان يقدر المراد على طبعه بحسب
 او حسب اتفق كلاً ولا يضره ما هو متفرع على الجزر وان كان باعتبار اتفق متفرع على البسيط وما هو
 متفرع على المجموع متفرع على المركب فلما ان البسيط مقدم طبعاً على المركب فينبغي ان يقدم
 المتفرع على هذا على المتفرع على ذلك ولما كان الامر الاول مذكوراً اولاً والثاني ثانياً
 ما تفرع على هذا على ما تفرع على ذلك فتأمل قال المصريح اتفق الرفع الخ قال عصام الملة
 والدين في التفسير لان قوله حتى ادخلها ابتداء كلامه ليعنى كان بلا خبر فتمت اشارة المتنوع كان التامنية
 فلهذا قال في الناقصة اى لاجل كان الناقصة ففى التعليل كما في قوله عليه السلام عندنا من قول
 انتهى فيه ان كلمة في في قوله في التامنية ليست للتعليل لان الجواز الذى هو معنى الاسكان الذى لا يعمل
 بالغير والظلم ان يكون كلمة في في موضعين بمعنى واحد بل ليعنى ان الامتناع للمقابل الامكان
 هو الامتناع الذى هو ايضا لا يعمل بالغير بل ليعنى ان الظلم من العلة هو العلة التى
 فيلزم تواردها للعتبين المستقلتين على ممول واحد شخصي وهو المشار اليه بكلمة في قوله وكان
 نعم القول بالامتناع الذى ينافى تعليله بمشار اليه بكلمة في قوله نظر المفعول له بقوله تمنع ولا يوجد فيه
 منع لان على النظر التام فاعل تمنع هو التركيب للام لان يقام معنى تمنع الرفع حكمنا امتناعه كون
 ثمة على تشعير نوع اشعار او انه منصوب على تمنع الخافض اى بالنظر الخ قال قدس سره
 قال عصام الملة والدين في التفسير فيه نظر لاجل ان يكون السبب محتملاً مع الجزم بسبب لاجل
 السبب يعنى ان التردد في احد السببين لا ينافى الجزم بمول السبب لاجل ان يكون حاصل السبب

و کنت سرت حتی ادخل البلد اور دوشالاً مخصوصاً بمعنی کی و مثالاً مخصوصاً بمعنی الی و مثالاً اصلاً
 لکل منها و لما کان ہذا المثال مشترکاً بینہما اور بین مثالہما قال عصام الملیہ والدین فی الفریہ
 لم یکن بقولہ سرت حتی ادخل البلد لکما یشیون کون سرت بمعنی السیر لاقتضا و قولہ ادخل
 کان الذی ہو من فی الماضي حتی و سبب بعض النسخ انہ لا یصیر مستقبلًا فجعل الشریط علیہ او ہذا مثالاً
 بمعنی اولى من مستقبل الفریہ تحقیقی فیہ ان سرت فیہ ان کان فی السیر یكون المدخل فیہ مستقبلًا
 باعتبار ان الیہ تقدم السیر و ادخل البلد و ان کان مستقبلین بالنظر الی زمان التكلم و لا یجوز ان یكون ہذا
 المثال مذکوراً فی الاستسار کنت فاراد ان یورد بلا تفسیر و دہمہ قولہ ولا استقبال الیہ بلای
 بالنظر الی ما قبلہا و بالنظر الی زمان التكلم الیہ و علیہ حمل ہذا الکلام لمحشی المتصفح بالصدق قولہ
 ہذا الارادة فیہ ان کما الشرط تحقق عنہ و لیس فیہ توضیح و لیس الخ و مقیداً بالشرط ان یقبل ان کما
 حتی لما لم یکن مأخوذة فی مقدم الشرطیہ فی کلام المصمم صریحاً بكون انعقاد الشرطین الشرط
 و الجزاء متبعین انی نظر العقل قد اذکر ذلک بقید تاکید لحقیۃ الشرطیۃ فنقط قولہ حصل الاتصال یعنی ان
 ہذا الشرع بان حتی التی ہی حروف متبادرہ و یدہی فی الاصل جارة او عاطفة کما لا یخفی علی من ادنی شئ
 قولہ مثال الی الحال تحقیقاً قال عصام الملیہ والدین فی الفریہ فی شرح کلام المصمم
 اما الحال تحقیقاً او حکایۃ و تخصیصہ بالاول من غیر تخصیص انتہی فیہ ان المتبادر ہو الحال تحقیقاً لا حکایۃ
 الا ان یكون قرنیۃ دالہ علی الحکایۃ کلفظ اس فی مثال المذکور فی الشرح ولم یوجد فی
 ہذا المثال امر یل علیہ فیعمل علی الحال تحقیقاً و لو لم یکن امکان الارادة خلاف انظم بالقرنیۃ فبقیم ان
 الشئ لم یکن فی الیہ بعد و لا بعد صحتہ و دعوی تساوی درجتہما فی انظم و الحفاء غیر من غیرہ قولہ

يكون هي ان بين لقاء الله تعالى وقد حق الالوهية الثانية ليست شدة وفيكون الالوهية الثانية هي المقدرة التي لا
 شيء منها بقدرية المثال يكون المراد هو بديهية الاول والثاني بحسب الخارج فتدبر واحسن التدبر قوله في المثال
 بعد العمل ذكره الا انما يتعلق قوله اذا كان مستقلا الخ وبعد العمل قوله باضيا او حال او متقبلا وذكر
 والدين في التفرقة قوله مستقبلا العمل فيه تركه هو عدم صحة الحكم بالاولوية على تقدير التقيض الخ
 بالصدق ايضا او ردو في البحث على اثر في هذا المقام يمكن ان يفيد الشرط وهو كون المضارع مستقبلا او لا
 ما قبلها يومهم لا غير هذا الاستقبال بخلاف ان تضارب المضارع بعد حتى بتقدير ان من جملة غير هذا المثال
 هو الاستقبال بالنظر الى زمان التكلم فيجوز ان الحكم لا يوتيء عند فرض التقيض فتفكر اى حال كون حتى
 خبير بان قوله حتى مبتدأ و خبره قوله مثل سلمت حتى ادخل الجنة فيكون الحال هنا ببيان هيئة البقاء
 وهذا جائز عند المازني وهو خلاف ظم ما قال المصريح في بحث الحال فانضم قوله لا تهاوا فانابت
 كما هو الظاهر من لفظه وذكره القول لدفع توهم كونها بمعنى مع او بمعنى الاعم منها او على تقدير كونها
 بمعنى مع لا يقدر بعد ذلك فيتم لا يخفى انك قد عرفت من كلام الله ان وجه تقدير ان بعد ما يقال
 كونه جارة يكفي في تقدير ان بعد وان لم يكن بمعنى كي ولكن المضارع بعد ما مستقبلا بشرط
 الى ما قبله العمل الحق ان ارادة الاستقبال بشرط كونها جارة او عند ارادة الحال كانت
 ابتداء كما يجب قوله ولا استقبال المضارع الخ قال عصام المله موالدين في حاشية على شرح التبيين
 المثال هو جاري لكل ورود بقصد توضيح البين ان مقصود المصريح ليس تمثيل المستقبل بالنظر الى
 خصائصه بالنظر الى زمان التكلم او ليس منشا في كلامه انما هو ان كلام الله ان مراد المصريح وكذا الكلام في
 المثال الثاني والثالث العمل مقصود تمثيل كون حتى بمعنى كي ومعنى التالي في المثالين قال المصريح

انه كونه متعصب بهما المقدر في نظم الكلام خلاف الظاهر علم ان في جوابه اعتبارا جوهريا لا غير انما هو في المثال
 مثال له ولا يتوهم غلط ان يكون المراجع شبهة مثل المثال بالية اشارة الى ان المثال لا يظهر ان يكون شاملا لباقيين الى
 وكذا الحال في البوابة التي لا يخفى انه لو كمال الموضوع في هذا الجمل عا لا فيظهر ان النفس الممتدة لم تعد بعد المثال
 اشارة الى مثال لا مثل كما سلكه في غير هذا الموضوع ولما لم يتعد المثال مبلغ الكثرة على الوجه اللامع اختار في هذا النظر
 في هذا الموضوع فتفكر قوله جاز ان لم يقل ففيه الوجهان او فحاز الوجهان اوضح من ان لم يتقدم فيقول
 الحاجة لكن في جملة الخيرة الشان لا يخرج من حكم الشريعة عديم الفائدة لا تحقق الوجهين ليكون الطريق الجواز ضرورة
 هو من اوجهين كذا متعين في معنى ان يكون اوجهان في الوجهان في القول بقدر جاز في هذا الوجهين في ذكرنا في اوجهين في اشارة
 من قوله والتي يقع بعد الظن ففيها الوجهان مع ان اشارة الوجهان في اشارة الوجهين مع من قوله في اشارة
 فالوجهان بقوله في ففيها الوجهان قال المصرح ومعناها السببية لم توجد في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة
 الاولين ونحوها والاخيرين ومعنى ان هو الجواز في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة
 لا يكون لا ذلك لكن انما هي اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة
 لما يستفاد من قوله لانتها والغاية لا بيان معناه في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة
 والدين مع في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة
 تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعد اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة
 ما قبلها او المعنى سببية كل ما قبلها وما بعد الاشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة
 حسب اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة في اشارة
 في الاسلام في مثال التمسك بسبب جازي لم دخول الخيرة ودخولها ليس على غايتها للاسلام الجواز

الاصل في الاداء وهو العطف وتقدير قد خلاص النظم قال المصريح وكان الفعل مستقبلا
 ايضا وكان مستقبلا بارجاع المستتر الى قوله بالبعد بالكنة لاداء التوضيح نعم نيا هو الاخر لا يحتاج الى
 المستمن قوله المذكور بعد ما يحتاج اليه فيما ذكره المصريح قوله لكونها جوابا وجوابا لكونها
 مع دخولها جوابا وجوابا لا يخفى ان في نظم هذا الكلام شكل بان هذا الدليل يقتضي ان لا يكون
 الاستقبال في الحال ان الاشتراط المذكور يستدعي ما قد قال في الجملة ان الله تعالى ان يمتد بها
 وجزاء في الجملة لا في جميع المواد فقل بعد قوله فان فقد احد الشرطين لم يقع في المثال الاول
 على ما قبلها لان خبر عنه في المثال الثاني لا يرد منه الحال في المثال الثالث هو خبر عنه وانه لا
 احسن اليك قد عرفت ان ما بعد ما خبر عن قبلها تقابل في القول ان العامل في المبتدأ هو لا يمتد بها بل خبر
 ان المنطوقية والتجديرا من معنى تحقق في المبتدأ هو الخبر ثم الكلام اذا كان العامل في الخبر المبتدأ لكنه ليس في المصريح
 من الاعتماد وكون ما بعد ما خبره الى ما قبلها ثم الكلام لکن التفسير كون ما بعد ما معتمدا على ما قبلها
 فتأمل في المقام فانه تحقيق بالتأمل قوله وجب الرفع قال المحشي المتصفت بالصدق فيجب ان
 احد الامر من المعينة الى الرفع والخبر دون الرفع بعينه وذلك ان مرجع الارتفاع على ما قبلها ان يكون
 وما بعد ما خبره ان تبنى اذن ان كركم وجب بحسب الخبر انتهى التوجيه بان ارفع من الرفع سلبا يكون
 مثلاً او متقيدا بقولنا ان لم يكن متقيدا بالخبر او يكون الخبر متقيدا كالمعنى ان الرفع كلف وقد ارجع المبتدأ
 اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتد طرف الانتهاب لم يمكن ان يقيم ان المبتدأ هو اذن المقيدة بها خبر
 المشرطة بالشرطين فليح لا يكون انظر في قيمة المبتدأ وحمل كلام التمهيد على ما قبله الطبع ان المبتدأ
 نعم انظم ما ذكره قوله في قول من قبل من قبل الخبر المبتدأ ام مثل اذن الموجودة في هذا القول وحمل خبر المبتدأ

في ثبوت التاكيد ولقائل ان يقول ان في معنى ابرج تغير المنفى فاذا دخل عليه كلمة المنفى لعينه التاكيد
 ان الحدث المنفى المتغير في مفهوم الفعل هو الحدث بالاطلاق العام ونقيضه ليس هو والدوام كما سيأتي
 ان الاستاذ في شرح كلمة لما فعلى هذا الميزان التناقض هو ان كانت كلمة المنفى للتاكيد ولانها بعيدة
 على القائلين بانها للتاكيد ان يعبروا الآية الى خلاف ظاهرها حتى لا يلزم لها نقص للمقاييس
 بها للتاكيد ان يؤدوا الى ما اوله والى شكه ويحكي ما يتعلق بكلام الاستاذ في انشاء الله تعالى
 مال المصريح اذا لم يعتمد على ما لا يخفى ان يقيم المضارع بطل قوله بالعبد بايان
 زالم يعتمد المضارع على ما قبلها ثم لا يخفى ان المناسبات ذكره الشارح في الحكم بان المضارع متعصب
 دون بقوله واذا في موضع ذكر المثال اكان ان يقيم ان كذا المثال للتوضيح والتفصيل وذكر شرط
 اسبغ فيه زيادة فيضاح ولو ذكر سابقا يتوهم لقوله بان ولن ايضا قوله فاذا لم يعتمد الخ هذا الميزان
 شرط انصافه ايضا بعد الاعتماد المذكور ودليل هذا الميزان قوله لانها الضعفا الخ والظباقة عليه
 استدلاله على تحقق الميزان وتحقيقه ودليل على تحقق الميزان قوله لا يلزم من ذكر قوله انما الضعفا
 استدلاله بصادقة ولا يرد ايضا ان الصواب هو الكفاة وقصر لقوله لانها الضعفا الخ في الاوجه كما
 راجح حتى المتصف بالصدق بعد ثقل قوله فانه اذا لم يعتمد على ما لا يخفى من قوله فيه انه مع استدراكه
 صادقة على المظهر والمحل على تحريره المدعى كما زعم البعض لا يرضى به من لا اذنى سكتا بهما
 انصافا على قوله فاما الضعفا الخ انتهى قوله لانها الضعفا الخ لا يقيم ان ضعفه اهل كونه
 مشترك بين اذن سائر الحروف انما صلب فلا وجه للتخصيص لاننا نقول عدم اشتراطها منى على
 نوع اعتمادها على الثلاثة على قبلها قوله عطف على لم يعتمد لان يكون الواو للحال بتقدير قد لان

بيان حاصل المعنى الكلام المصروح فافهم قوله اذا لم يكن بمعنى الظن يعني ان العلم قد يكون
من الظن في بقية مقابلة قوله التي تقع اجد الظن يكون المراد منه بعد انظر الى ان العلم قد يكون
بعد ان يكون المراد منه الظن يكون علم اليقين من الخبر الخ الى علم اليقين وهو تقليد من قبل المكسب
وفي جميع هذه الصور يكون العلم مخففة من المثقلة لكن لا يسد كمن قوله وباعتبار عدم اليقين
يشعر بان العلم هو اليقين كما حصل عصام الملة والدين في الفريضة لفظ العلم في كلامه
عليه والا فينبغي ان يقول وباعتبار عدم الخبر نعم حمل كلام المصروح على ما قلنا من ان
الاخير في دعوى العلم الذي وقع بعده كلمة ان لم يكن باعتماد الاستدلال في قوله
ان يستقيم ان يمكن ان يناقش بانه يجوز ان يكون العلم بمعنى الظن فيكون ناصبه لكن عدم تأثيره
وجود النصب لوجود المانع وهو كلمة سبب في كلمة لا فاعمل حتى يظهر لك الجواب قال المصريح
ان ابرح الارض قال عصام الملة والدين في الفريضة في قوله ليقم من ابرح الارض حتى يات
الى ابي ومعنا في المستقبل مطلقا من غير تاخير لكن مع تأكيد يدل على ان هذه الآية قد
هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكرتم في الجمل ان كان انظر انتم في العلم
ويش على نفى التاكيد لا على ثبوت التاكيد لان قوله حتى يا ذن الى الابد يقتضي العلم
المستقبل مطلقا من غير التقييد بالتاكيد والشتر اذ قوله انما هو كذا في العلم ولا يعبر
المصريح هو الاطلاق على خلاف الاشعري المتعذر فلو كان المعصم من التمثيل هذه هي المقصود
المصريح قال ومعنا في المستقبل لم يغير في التاكيد ليقوله نعم ان ابرح الارض حتى يات
ما ذكره الله تعالى في قوله انما هو كذا في العلم ولا يعبر

ثانية ان في السابق هو المفعول وتخصيص التقدير بما يدل على ان التقدير ليس البواتي
وعلمنا لا يكون الا مفعولة ولو قدر قوله مفعولة بعد البواتي ايضا يتوهم تقديره بالبعد
الى آخر بيان موضع تقديره ان وعدم ذكر تقدير البواتي قال قدس سره اصله
ما يدل الا لفتونا وبعد التبدل صار لا تأكيد بوضع ثان قوله فتون عوضا
بل النون عوضا وتدل ان يكون معنا جعل النون عوضا لذكر المشهور ان النون ليس رسم الخط
تدبر قوله فان الواو والفاء عاطفتان الخ فينبغي ان يكون جبه تصابيا لضمير بان مقدم
بيدوا وايم وان اكتفى بما سيذكر فينبغي ان كفتى بيان انتصابه بان مقدمه بعد ما لما
يذكر ايضا الا ان يتم ان المقصد رفع توهم كون وجه الكل كونها عاطفة في هذا الموضع
ما لم فيه ولعل بيان انتصابه بان مقدمه بعد ما بعد ذكر الاول لا ضرر من بعد ذكره في كونهما قوله
ان التي توجب بها المضارع لعل توصيف كلمة ان بهذه الصفة لبعده عن الاجمال عن التفضيل
مع كونها ان المنخفضة من الشكلة وفي توصيف كلمة اذن بهذه الصفة بيان لتعلق قوله اذا
بمعينه الخ كما يشير اليه الشر وتوصيف كلمة كي بهذه الصفة لعل لاجل البعد لا يخفى ان عنوان الكلام
كان ان انتصاب المضارع فينبغي ان يقول كان انتصاب المضارع بان مثل الخ الا ان انتصاب
تسمى فالتشليل لا انتصاب بل لكنه لا يجزى توضيح التشليل انتصاب بالفتحة وبقوله مثال
حسب بخلاف النون اشار الى وجه تعدد المثال من كلمة ان قوله مثل ان تصحوا او انظر
ن ذكر فقط التشليل لعل الواو ان هذا المثال تقدير التشليل عطف على قوله مثل ان زيد ان كان في كل انظر
الخ من ان في المثال عطف على كل مثال ونفط مثل المذكور في المثالين كما لا يخفى اللهم الا ان يقع كلامه

وصليته متعلقة بقوله كفيتمنا الخ وهو مرفوع سؤال مقدر فترى ان الضارب في قولنا الذي ضارب يكون
 قائما في قولنا قائما ان الزيدان مرفوع على خبر تيم ليس ضرب في قولنا الذي ضرب فيقوم في قولنا
 يقوم الزيدان مرفوعا على خبر تيم بل على انه مضارع مجزوع عن انما صرح به الجارم فلهذا انما في قولنا
 فكيف يكون واذا ما موقعه انتهى فيه ولا يبعد ان يكون هذا القول متعلقا بالمشال الثاني
 ودفع ان اعراب الفعل كمن بالحركة والاعراب للاسم بالحرف فكيف يقع موقعه قوله ان يقوم
 مع السيد في موقعه الخ حاصله ان المراد بالمضارع الواقع في موقع الاسم اعم من المضارع
 الحقيقي والحكمي وكلمة السنين في حكم خبره وسوف تلك السنين الا ان قياما ان يكون السنين
 وسوف متصرفا بالافادة وهو متصرف لا يخفى ان اليراد بقوله سيقوم وسوف يقوم لاجل
 عدم دخول كل منهما على الاسم مع حفظ ان معناه ما يقتصر بالافادة نعم لو قيل في الجواب
 ان السنين في موقع شيء بعد الاسم وهو قولنا قريبا من زمان المتكلم كذا الحال في سوف لشي
 معناه ما يشكركن هو بعد الاسم في قولنا الذي ضارب هو لا يقدح ان الزمان مقصود بالافادة
 في كل المضارع فهو مانع عن وقوع كل مضارع موقع الاسم او كثير من الاحتمال الحقيقة من انما
 او يبعد الاسم قولنا في زمان الحال او في زمان المستقبل لكن بقي الاشكال في المتصرف
 الذي قصد منه الزمان فتأمل الاستعجال في الرد والقبول قوله وعن نحو كاد الخ حاصله انه
 نظر الى الاصل الصحيح ان يقع لكنه لم يقع لما في قوله مفعولا قال المحشي المتصرف في
 مقدر ما بقرينة قوله وبان مقدره ولو قدر ما بعد الحدود الاربعة ليكون تصرحا بالبيان
 لا يعمل الا ما فوطه لكان اولى ان انتهى اعلم قوله وبان مقدره يدل على ان المراد

خذت النون حرفا ليا والالف كما سياتي ان هذا الحذف الاعراب الذي هو الرفع مخلاف ذلك الحذف
 فانه حذف حرف مناسب للحركة التي هي الرفع كما في حذف الواو والياء في المعتل بها او حذف حرف مناسب للحركة
 التي هي الضمة كما في حذف الالف فتا قال قدس سره سقط الحرف المناسب ليا قال التفتة بالحركة وهو حرف العلة
 فانه من جنس الحركات ويحدث من شباعها وكذا قالوا الحركات الباعضة حرفا ليعلة قال الفاضل في الحركات
 حرف العلة مناسب للحركة في كونها قابلية للسقوط انتهى ولا يخفى ما فيه من وجوب المصادقة انتهى
 لا يخفى ان الاعراب المعتل بالواو والياء هو الضمة التقديرية والجائز لو وجد الضمة في اللفظ سقطها
 ولما لم يجد يافيا سقط الحرف المناسب بها وهو الواو والياء حرفا مناسبين لهما لان الواو يحصل من شباع
 الضمة والياء من اليا يحصل من شباع الكسرة فكذلك ليست بتقديرية في حال الرفع حتى يقيم ان الجائز لما لم يجد
 سقط الحرف المناسب لهما وهو اليا لوجوبه ما قال الفاضل في حاشي من كل حركة سواء كانت
 ضمة او غير قابلية للسقوط فلو وجد الجائز سقطها ولو لم يجد بالكنة يحذف حرف العلة التي هي مناسبة لهما في قبول
 السقوط ومشاربته اياها في سقوطها بالو المناسب ليا وفي حين ان يقيم انه لما لم يجد الضمة سقط الواو والواو لكونهما
 شاعرتين لهما في كذا لم يجد الضمة فتحت في المعتل بالالف حتى يسقطها لكونه حجابا مناسباً لهما في قبول السقوط
 وهو الالف يسقطها فما كان الجائز سقطا الحركة وبعد عدم حجابها سقطا مناسباً لهما ولما كان كونه يسقط
 حرف العلة خفياً من قوله لان الجائز لم يتركه فلما يكون سبب المصادرة قال لم يتركه ليقوم نظم تركه لا لخل
 في مثل السابق انما يرفع الالف في الرفع لم يصح الوقف وذكر الالف على هذا المثال يؤيد جعل المصريح في الضمة
 في السابق مثلاً لثالثاً للصحيح المجرد لا للرفع والافينيتي وذكر الفاعل هناك ايضا ليعلم الاعراب
 وان كان كان الاعراب مع تقدير اسماء الخ قال المحشي المتصف بالصدق كما ان

انه لو اخبره القول من المعقل لكن بعد تقييد المعقل بالمجرد الضم كان اظهر في التناول لانه يحسن يكون يدل
 المجزئين والاولى تمثيل المعصر من كل المعقل به وذلك المعقل بالواو والياء والمعقل بالالف قوله
 وذلك خمس مواضع قال الحاشي المتصف بالصدق الظاهر ان في سبع مواضع لما ان جمع الجمع من المذكور المذكور
 ولو خط الكلام بالمضارع المعرب لاصح ان يترك التعميم فيما سبق تخصيص الجمع بالذكر في موضع ان الحكم
 بقوله بالنون حذف ما لم يصح في ههنا بخلاف السابق كان قد عرفت ان المقصود منه هناك
 بيان مواضع باطلاق الجمع هناك بكونه تقييداً بالذكر فاذا تعميمه التعميم هناك لا يقدر ان يخصص هناك
 واجبة فهم كما ان النصب في الاسماء تابع للمجرور في جميع المثلث السالم قال الحاشي المتصف بالصدق
 حق العبارة كما انه انتهى لكن ان يقيد ان لو قال كذا لا يمكن ان يربط بهم في الذي اراد الى ارجاء الهم
 ثم اعلم ان الاول ان يقيد في الاسماء المعروفة المستقرة التي يصلح الاسماء تابع للمجرور فلا بد ان في الاسماء
 فيكون المجرور بالجملة للنصب كما في الاسم المرفوع نحو ائت احمد ومرت باحمد علم انه يمكن ان يقيد في وجه
 استكمال الجملة بالنصب في النون الاعرابي فمحل الرفع المتقدم على النصب الهم
 الذين هما علامتان للفضلات في الاسم وهو علامة اعمية في هي الفاعل المقدم على المفعول المضارع
 اللتين هما افضلتان لان تحقق عن التجرد عن العامل الناصب الجازم عند تحقق الرفع فيجعل
 رفعه في الجازم مقام الاعراب الذي هو الرفع والنصب في وجه المضارع المتصل بذكر الاعراب
 الذي هو النصب في الحالة سقط الاعراب الذي هو الرفع فعلم ان في الجازم الاعرابي النون حذفها فلا بد ان
 جعل العامل الناصب في الاعراب الذي هو الرفع العامل في الرفع او مع العامل في الرفع في الرفع في الرفع
 العامل الرفع لان المتأخرين افضلتان في الاسم لان التاخر من القابل للرفع في الاسم فاعرفه والحق من

الانفصالية وقد عرفت ان ملوذه من عدم التقييم هو تعميم السكون في الصحيح المجزوء من اللفظ على التقدير
 وايضا يمكن ان يناقش في قوله ان الرفع قد يكون بالضممة تقديره ان ذلك المنصف ان نفسه
 على المضارع بان ما يصل اليه من هذا القول ان كل ما من الرفع وانفسه الصحيح المجزوء قد يكون
 تقديره ان ملوذه من اللفظ على العمل مراد القوم من الاعراب التقديرى كان لاجل الاستشغال
 ان لا يظهر في الاستحالات املاؤا المضارع في احاطة الوقف ليس كذلك لا يستشغل
 الذي في الصحيح عند ظهور الاعراب مثل الاستشغال الذي في المتصل حتى يقتضي الاعراب التقديرى الذي
 هو فرع للاعراب المفعول والحركة التي عرضت لاجل عدم تركه ليدل على اعتبارها قال
 المصنف مثل يضرب قال المحشى المتصنف بالصدق بله مثال الصحيح المجزوء لا يكون بالضممة بل يكون
 يروى ان التمثيل قاصد لعم كان الاولى تقديره على قوله بالضممة الخ انتهى يمكن ان يقع قول الشارح والمضارع
 ولم يضرب بجامع مجمل يضرب مثالا للصحيح المجزوء وجعله مثالا للرفع لانه يصلح ان يكون
 مثالا ايضا فيجوز ان يكون مراده ان يضرب الذي اورد المصنف مثال الصحيح المجزوء ولما
 ان صالحا ان يكون مثالا للرفع فيضم فيه من المثالين يحصل امتداد كونه بالضممة والفتحة يكون
 الكلام الخ من قوله قد سسر المضارع المتصل في ذلك قال المحشى المتصنف بالصدق
 به بقية المضارع دون الصحيح مع ان الظاهر هو هذا على ان قوله والمتصل مع ذلك معطوف
 على الصحيح المجزوء لا على المجزوء المتصل في ذلك يضرب فان الاعراب بالتون وحدها
 تصح بالصحيح المتصل في ذلك بل هو مشترك بينه وبين المتصل في ذلك مثل عوان بن عوام عيا
 تقول انه معطوف على المجزوء كما هو الظاهر وحال المعقل متروكة بالمقابلة بعيد جدا انتهى لا يخفى

ولذلك صح قولنا بعد والمتصل بذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا
لضمير جمع النون لانتقض الحكم بجمع النون لانتفى فيه انا لان سلم ان يكون المراد من الصحيح
في كلام المصارع الصحيح المصرب يجوز ان يكون المراد من قولنا الصحيح هو الصحيح المصرب مطلقا
من غير التقيد بالمصرب بل المراد من الصحيح المجزوء من الضمير يكون بعض الصحيح المصرب من المضارع
والمراد من جمع اعم من المذكور والنون كما هو الظاهر وقد عرفت ان المقصود بيان موضع ذلك
الضمير ان قصر على المذكورين ان مواضع يكون مختصة في المذكورات فتأمل قال المصارع
بالضمة والفتحة لفظا والسكون اعلم انه قال اول اعرابه برفع ونصب وجزم ثم قال هذا القول
في بيان اعراب الصحيح المجزوء عن الضمير البارز المرفوع المتصل بغير الضمة والفتحة والسكون
تنبه على ان اسامي اعراب المضارع رفع ونصب وجزم وكذا من رفع وسكون الالف
الجزء اعم من السكون لانه قد يكون بالسكون كما سيأتي في بيان اعراب المعتل لعل عدم
السكون باللفظ لا جلا ان اعراب السكون الصحيح المذكور في حال الجزم قد يكون بالسكون
اللفظي وقد يكون بالسكون التقديري مثل يدي الضمير يقوم قال عصام الملة والدين قوله بالسكون
في حال الجزم لم يقيد بقوله لفظا كما قيدا خويا لان السكون لا يكون لفظا بخلاف الحركة
نظرا لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذ وقف على المضارع الجزم
قد يكون بالسكون تقديرا اذ احركت المجزوء للسكانين نحو لم يضرب يقوم انتهى لا يخفى ان
الالف وقوله والجزم قد يكون الخ على ان عدم تقيد المصراع بالسكون بقوله لفظا لا جلا ان
السكون في آخر المضارع الصحيح المجزوء عن ضمير بارز مرفوع لا يكون

عالية حتى يشمل الرابع الذي لا يكون لامه الا حرف عليه لان مقتله ما يكون لامه الثانية
فقط حرف علة قال عصام الملة والدين انما قال حرف الاخر ولم يقل لامه
ليشمل نحو تحمير بلا شبهة انتهى قال المحشي المتصف بالصدق في الرد انت خبير بان
الاختلاف في اللام لا يصدق في شمول التعريف بلا شبهة انتهى يعني ان حاصل
ما قال عصام الملة والدين ان ذكر اللام في تعريف اصح من شبهة وذكر حرف
الاخير شبهة بلا شبهة وانت خبير بان الاختلاف بان اللام في تحمير هو الراء الاولى
او الثانية لا يضر في شمول بلا شبهة لان لامه سواء كانت الراء الاولى او الثانية يصح
التعريف عليه في المكر الذي يكون احدهما حرفا اصليا اختلافا العلماء بان
حرف الاصل هو الاول والثاني ولو كان المراد من الشبهة الواردة على تقدير ذكر اللام
ان لامه اذا لم يكن متعينة فكيف يقر لامه لا يكون حرف علة وان كانت
تلك الشبهة من جهة بان لامه ايتها كانت يصدق التعريف عليه فتمحرك تلك الشبهة على تقدير
ذكر حرف الاخر ايضا بان آخره لم يتعين قال قدس سره متصل بتقديره بقية ما يذكر المتصل
من وجوبه والمتصل بذلك قوله بارزا احتراز عن المستتر وقوله مرفوع احتراز عن المنصوب
نحو فيصير كمتصل احتراز عن المرفوع المتصل قوله والموت لما كان الجمع في كلام المصنف
غير مقيد بالذكر كما لا يشك على الاعم منه ان لم يجمع الموت سرأ ومحتاجا الى الاخراج او العرض
بيان موضع الضمير البارز المرفوع المتصل قال عصام الملة والدين بقيل قوله والموت
في ان الضمير البارز في اصح المور ليس له الموت فالجمع المطلق في هذا المقام يصرف في المذكر

الربعة متينة من جنس الغائب فعلى هذا لا يصح ان يكون حالاً وصلاً عن ان يكون كونه
 حالاً او لا من البدلية الا ان يقال ان هذا لما كان مستفاداً من خارج هذا القول
 لم يفت الى الشره وجوبه المالية ان الغائب مفعول بواسطة الفعل الذى
 تعلق به الجار محييت وكذا الحال فى الاحوال السابقة قال المصنف م حروف
 المضارعة فى الرابعى لم يفتل اثنين او حروفه بارجاع الضمير الى اثنين مع ايدى ضميراً
 على انها تسمى لحروف المضارعة ايضاً لما كان المضارع مثابها بالاسم عند التلبس بها
 اضاف تلك الحروف الى المضارعة قوله ايضاً يمينه على اربعة ابواب الرابعى الجود
 وثلاثة ابواب من المثال فى المزيد وكونها مضمومة فيها ثقل الضمة وقلة تلك الابواب
 ولو فتحت التيس فى اكرم مثلاً مضارعة بامره وحمل غيره عليه قال المصنف م حروف
 فيما سواه النخبة الضمة وثقل زيادة حروف المضارعة وكثرة ابواب سواه قوله ايضاً
 سلة الاحراب فيه اى فى غير المضارع لو كان المراد من العلة المنفية هو التثنية
 المذكورة فى تعريف المضارع فهو مسلم لكن لا يلزم من عدم الدليل الناصح
 الدليل مطلقاً وان كان المراد هو العلة مطلقاً وهو غير مسلم الا ان يدعى ان
 عدوها مطلقاً فما لم يقله يلزم وحوله كلمة اخرى لم يخلاف لون الاعرابية التى فى آخرها
 فان الدليل المذكور لا يجرى فيها لانها لم يعرض للالتفات الضمير كعرض الحركة فى ابواب
 ثم علم ان الاصل الاسماء هو الاخر اخرج الى الاصل باو فى مقتضى فلا يرثى جليلاً وقائمة وكيفية
 فى الاصل البتة وقاوتى مقتضى بغيره لا يجرى كونه تقدير يائى سورة اتصالاً قوله لم يخلاف حروفه لم يملك

ثم الظن ان يقال والمؤنثين بدون التأني لان المؤنث لا يطلق على المذكر لا يخفى ان
اللفظ انما المقارن بالتأني الذي لا يطلق الا على المؤنث قد لحقه التأني يقال حاله
كما بقى حائض مع ان لفظ الحائض لا يطلق الا على المؤنث كما سبق في محبت النبي
حيث قال للماعيان المؤنثة والاسمار المؤنثة ونسبة السهم النسخ من غير الضرورة غير موجه
ولو قيل المؤنثة لكان الاوفق بقوله والمؤنثين لكنه اشار الى جواز الحاق التأني وعدم الحاقها
قال المصنف من حيث الظن ان يقال غائبات اذ يحتمل الى التأني بل يمكن ان يقال
انه موافقة هذه الحال للاحوال السابقة في الافراد والمصدر كما يكون بمعنى اسم الفاعل
المفرد مجازاً كذلك يكون بمعنى اسم فاعل الجمع ايضا مجازاً وهناك قد قدم احتمال الاول
لان كون المصدر بمعنى اسم الفاعل شائع بالنسبة الى تقدير المضاف قوله غائبات لما كان قوله
والمؤنث والمؤنثين محمولا على اللغوي ايضا عنده لا على المعنى الاصطلاحي قال به واذا خفي
ان يقال غائبين حالاً من الضفتين ويحفظ المعنى اللغوي وقيل بالتثنية بازم كون المفعول
حالاً من قوله والمؤنثين فقط وهو خطأ المقصود اي غير القسمين المذكورين قال المحشي
المتصف بالصدق فيه متدراك ظاهراً قد مر اننا تفسيرها من غير لغة انتهى يمكن ان يقال
منه وقع توهم كون الغير بمعنى المصنف والتفسير بان لا تستثنى قوله له نصب حال وهو كونه لا يخفى
ان الكلام في تعيين كون حرف اتمين في صيغ المضارع فاذا تعين قبل قوله والياء والغائب
غيرها كون النمرة للتكلم المفرد والنون للتكلم مع الغير والار للخطاطب للمؤنث والمؤنثين
من الغائب فبعد ذلك يكون هذا مقيد للكون الياء لبقية صيغة الغائب فغير معين ان يكون

انه مطلق بل كفي ان يكون المراد فرد قوله كما مر كون السين للاستقبال التعريف سوف لا يقال
 البعيد كما مر في بيان خواص الفعل قوله وانما هو المضارع الخ لعل في اشارة الى جواز تعريفه بغير
 لكن بناء التعريف كان اشارة في الية وجه التسمية بالمضارع رجح وعرف به لا يخفى ان تعريف المضارع
 والامر بالادلة على الزمان صحيح بان يقال المضارع ما دل على زمان لم يزل في زمانه الامر انما
 فقط في كون التعريفات الثلاثة على نسق واحد لكنه يرجح التعريف المذكور للمضارع للاشارة
 وجه التسمية واثار تعريف الماضي الى التعريفين المذمومين ذكرنا بها فانه عرف كلا منهما بالتعريف
 قال المصنف في الفقرة المتكلم مفردا في التفصيل بوضع حرف ناء في المضارع ووقع قوله ان
 المضارع مخصن ببعضها دون البعض قال المحقق المتعجب باصديق ما حاصله ان المضارع اشارة
 متكلم وبعضها فاطب وبعضها قاطب المتكلم اصطلاحا علم بعض اشارة وهو هنا به
 لا الية اللغوي في التفسير في قوله والنون راجع الى المتكلم لا الى المتكلم المفرد لانه على تقدير
 ان يرجع اليه يتبين ان كان الية اللغوي انتهى يمكن ان يقال ان الداعي الى القول
 اللغوي كما حمله الشر هو قول مع غيره كما لا يخفى على من لا ادنى تأمل نعم يمكن ان يقال
 فالعمر للمتكلم مفردا مثله قول فانه للفظ الدال على المتكلم مفردا لا للمتكلم الذي هو صريح
 الصيغة او اكثر الظاهر او متعدد او ايضا تميم الغيبة من المذكر والمؤنث ايضا قوله ولو كان
 كان او مشني او مجموعا بيان الاطلاق وقوله ذكر او مؤنثا بيان ثمان للاطلاق
 او تميم كل من الامور الثلاثة قال المصنف في للمؤنث والمؤنث غيبة فان قيل الاضطر
 الاضطر ان يقال وللغائب الغائبين يقال انه في معنى الموافقة للظاير باعتبار

بجملات المضارع فان كل واحد منه مشترك بين الزائرين فانه لا يميز بينهما في قول له عمل الوعد
 بعد قول الاشتراك او كون سيجية قسم يجوز ان يكون مجزأ فوكلمين في الحال او متقبلا فان قبله مشترك بينهما
 مشترك بين مجموع الحدث وزمان الحال البتة الى فاعل او مجموع الحدث والاستقبال البتة فاعل يقال ان
 بين المجموعين لما كان باعتبار هذين الجزئين قال اشتراك بينهما ولا يبعد ان يكونوا المصنفين من
 الاشتراك هو الاشتراك بين هذين المجموعين بل يجوز ان يكون عليهم التصريح بالقياس اشارة الى جواز هذين الاحتمالين
 وقوله وتخصيصه بالسين وسوف ياتي عنه نوم لبيان محسب انظم لكنه غير آبي الحقيقة ثم اعلم ان هذا التفسير قد
 الاشتراك هو التخصيص للمع تقييد الاشتراك بين الزائرين ولا مع تقييد التخصيص بالسين وسوف يقتضيان
 مجوز ان يكون التبيين المصدق الشري من المشابهين بان صدقته في المشابه هو هذا انت خبير بان هذا التفسير
 المصنف اشتراك بما قيده الشرع وتقييد التخصيص بالسين وسوف يؤيدان وجه الشبهة هو الاكثر فقط ويجعله
 ايضا داخلا في وجه الشبهة حيث قال الجوع عطف على وقوعه الخ يعني ان مجرور داخل فيه الا انه مرفوع يكون كلاما
 ستانفا مينا لبعض احوال المضارع لان التخصيص لما كان مشتركا بين المضارع واللام فاللاين ان يجعل
 خلا في وجه الشبهة قد عرفت ان تقييد التخصيص بما يؤيد كونهم مابعد كلاما ستانفا قال تخط بطراف الكلام
 بال المعرج وتخصيصه بالسين وسوف يخص التخصيص بهما مع انه يخصص باللام ايضا بانه يخصص باللام
 يقال انهما من ضمما للمضارع فجلا واللام فانما يوجب في الماضي ايضا بل في الجملة الا سميت
 ان حصل تخصيص المضارع به ايضا وان الكلام يحتمل كون كل منها يخصص المضارع
 بالاستقبال ثم اعلم ان الاستقبال المطلق يخصص له ضرورة واحدة فانما اذا كان المضارع مشتركا بين
 من الحال لا يخصص به بوجه واحد بها وتخصيصه بالاستقبال المطلق لا يستدعي كونه مراداً حيث

قوله في موضع ان تعزى الى علم ان كون في موضع الما يستبدل ان المراد منه هو التماثل مثله الى ان لا يفسد
 والجزء هو المضاع فاذا كان الاصل فيها المضاع فوقع الماضي اليها لا يكون متبادر وقوعه موقفاً بالظن قوله
 شرطاً وجراً ان مجرد وقوعه شرطاً وجراً كان من غير ان يتبعه كما في موضع فتبادلت في المضارع لا تعزى
 اضرب فتدبر قال المصنف مع غير الضمير المرفوع المتحرك واولا انما عند هذا لا يمكنه سقاة الا ان
 ادعى البناء على الحركة لم يشترط ان قلت ان البناء لما كان اعم من اللفظي والتعريف في غير الفعل الى البناء
 يجوز ان يكون تقديره كذا ولا يكون السكون والضم معتبراً بنا ولعمريهما السبب في ذلك ان الضميرين كونهما في الفعل
 المستعمل كان كذا في الفعل من غير ان يكون الضميرين كونهما في الفعل من غير ان يكون الضميرين كونهما في الفعل
 وذلك الفعل كالكلمة الواحدة وقد حقق ان الحركات ليست كالحركات في الوسط بناء على كذا وكذا
 قوله واما في التعريف المرفوع بالمتحرك ان الظاهر انه انما هو مما يوصف بالمتحرك كتحليل ان يكون معناه في التعريف
 كالمرفوع واحتمال كونه معناه مرفوعاً بعد لم توجه الى وجه تقييد الضمير بالمرفوع لانه امر قولي لا امر فعلي
 انه لو لم يقيد به لم يندرج مشعره في الحكم بل يندرج في الحكم على الفتح ولم يشبه الحكم المذكور لانه فاعلم قال المصنف
 ما اشبه الاسم باحداث انما نوع من المصارع بالمتحرك كونه في كونه باحداث انما نوع من المصارع بالمتحرك
 هو الفعل خرج الاسم والحرف عن الجنس فليس الاشارة الى تخصيص جزم الماضي الامر لان قوله ان لا يفسد
 قوله باحداث انما نوع من المصارع بالمتحرك كونه في كونه باحداث انما نوع من المصارع بالمتحرك
 تعققت الاشارة الى انما نوع من المصارع بالمتحرك كونه في كونه باحداث انما نوع من المصارع بالمتحرك
 وبيان وجه الاشكال المصنف في وقوعه في الماضى كونه في الماضى كونه في الماضى كونه في الماضى كونه في الماضى
 اذا اشتق من الضرب بمنى الحدث يكون المعنى المعرف فيقال انما هو الاسم الذي لا يفسد

في الجز في الشبهة بالفعل في كاف ادعوك وكانت ذلك اياك وفي كيف وابن في غير باليد انه
 لم يقل ومن خواص البناء على الضم كما هو عادي في بيان خواص الشيء قوله فينبغي ان يقال في البيان بعض
 الخاصة لا في جميع الالفاظ قوله خبر مبتدأ محذوف لم يجعل خبرا بعد خبر لقوله الماضي اذ جعل
 اياه يتوهم عدم التفاد بين الجزئين بان كلاهما معروف له اذ ليس شئ منها شيئا منها فينبغي ان
 لا تخلط بيان الاحوال مع التعريف والبيان في جمل خبر مبتدأ محذوف ليظهر الاهتمام كما لا يخفى على من لم
 دنى امل قال قد مر سره اما البناء على الحركة لم يوجب الى وجه اصل البناء لان الاصل في الفعل
 والبناء قوله فلم يشابه المضارع في وقوعه موقع الاسم اي في وقوع الماضي ورجوع الضمير الى
 تعددت خبر بان وجه التشابه هو امر مشترك بين المشبه المشبه به مع الاضافة الى احد تبارك
 شركا بينهما فينبغي ان يقول في وقوعه موقع الاسم بدون الاضافة اعلم ان المضارع يشبه الاسم في
 وقوعه موقع مشتركا وتخصيصا بالسين وسوف ذلك المشابهة ليست بين الماضي والاسم فلعل هذا
 بل معربا واقعا موقعه والماضي ان وقع موقعه مثله لكن المضارع في ذلك الوقوع اقوى منه
 لهذا لم يجعل وقوعه موقعه راسا بناء على الحركة بل جعل مشابهته به وجهاً له والمضارع
 كان معرباً بالحركة فينبغي ان يجعل الياء به في ذلك الوقوع مبنياً على الحركة وان لم يجعل معرباً وان
 من معرباً او لو نية كونه معرباً بالحركة من كونه معرباً بالياء والافعال لما كان معرباً لما كان معرباً به
 لم يجعل مبنياً على السكون للوقوع المذكور مع ان الاصل في البناء هو السكون لكن ذلك لا يحقق
 السكون على الحركة ولا حق بعد الوجود والحق في النسبة الى العدم الا في الرفع فلو كانت النسبة
 سكوت في المضارع ولكون الرفع اقوى قوله وشرطاً ان عطف على قوله موقع الاسم فيكون الرفع المشبهة

لان التقدم الزماني عندهم يستدعي الزمان الموصل للتقدم والقبليته في كلام المصنف
 الزمان عند الحكماء يوضح لانه عندهم عدم مجامعة السابق واللاحق هوبين اجزاء الزمان بين الزمان
 ايضا والمصنف رحمه لما كان من المتكلمين حمل كلامه على هوبين هوبهم والتقدم الذاتي عند الحكماء
 هو تقدم العلة الفاعلة على المفعول وليس المراد من التقدم الذاتي ههنا هوبنا حتى يوجب ايراد بعض
 بانه ليس بتقييم بين اجزاء الزمان لفرض قوله فلا يلزم ان يكون الزمان على قول لا يجب
 الزمان على ان التقدم الزماني يستدعي الزمان في هذا الصبح الا عند المتكلمين في عند الحكماء
 لان التقدم بين اجزاء الزمان ايضا كما عندهم ولا يستدعي قوله والمراد بالموصل الفعل الزماني
 سابقا ان المراد بكلمة ما هو لفعل بالدلالة بحسب اصل اوضع فينبغي ان يقع لما كان المراد من
 الفعل فلا يتحقق منهم الى مثل اسس من الدلالة ما هو بحسب اوضع فلا يتحقق منعه بل يثبت ببيان
 ضرب لا الاخبار يكون المراد من الموصل فعلا ومن الدلالة ما هو بحسب اوضع ثم التفسير عدم النقص
 ويمكن ان يقال في دفع النقصين الآخرين ان الدلالة على ان الماضي مجموع لم يثبت الدلالة على ان
 المضارع هو مجموع ان ضرب والمجموع ليس بفعل بل ليس بكلمة بل مركب من الحروف والفعل بل منضمان الى
 من الموصل لفعل فيكون لفظ الموصل اشار الى جواز كون كلمة ما موصولة ايضا لكنه جمع كونه موصولة
 كما في ما اوله من التعريف المتعبر في الجنس مما لا يهاجم واهتمام الموصولة اكثر من الموصولة لانها كونه موصولة
 من اقسام المعرفة ولانها جرد الامل في الجزئية كما قال المصنف من بني على الفتح قال عمن المنة والمنة
 الى بيان بعض خاصه بعد تعريفه كما هو عادة انتهى وذكر بعض خاصه من الشيء بعد تعريفه عادة لان كل بعض
 بعد تعريفه عادة لعل عادة ان فيه باده ايضا في اللفظ كما يمكن ان يقع ان البناء على اللفظ ليس من

المنحرفة لاختصار البارز المرفوع اتصال مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشرع ان شرعي اراد من قوله مطلقا
 واعم من المنحرفة والساكن كضمير يا وعلل المراد من بيان الشرع قوله لان ضمير الفاعل لا الحق الخ فية لوقال
 قاله يقع الاشتباه في فعلت في الكتابة بفعلت لم يكن للفظ النحو الدخول عليه مدة كما لا يخفى ما ذكره
 في لولية تفسيره محل ل اذ في ما فعلت امود هي كونه ضمير كونه متصلا وكونه بارزا وكونه متحركا ونظم
 ان يكون المراد من النجوع تلك المورواراة بعض من بعض الدلالة عليه في الكلام وغاية ما نزم
 عدم تعرض المصريح ببيان اختصاص الضمير البارز المرفوع الساكن بالاجب عليه بيان جميع الخواص
 تعلم ان الجزم البصر من خواصه لم يذكره المصريح والشر قد ذكر في شرح مثل هذه العبارة في بحث
 ثم ان حقيقة جمع الكثرة من التبعية فيفيد ان المذكور بعد ما يكون بعض الخواص لا جميعا واما
 انه الشر من الدليل البيان لما كان كفايا في المطلوب بهذا القدر فقد اكتفى به فيقال ثم علم
 به تقديم الخواص الدخلة على اللائحة ثم ادا به تقديم السين على سوف ثم واما وجه تاخير الجواز
 الكثرة تاو لحوق اثرها واداه تقديم ما التاثير الساكنة على نحو ما فعلت اذ لو اخره عن تقديم
 قوله ساكنة متعلقا بكل واحد منها قوله اراد نحو ما دلل في رفع وغرضه ان من هذا الكلام لم يزم
 من خواصه مثل ما فعلت لانا فعلت ووجه الرفع ان التحويل على المعنى العام الذي
 فيه ما فعلت البصر كما قرره قوله واداه لقوله لعله عطف تفسيره لايق لا يخفى اننا قلنا ان
 بن جلة عطفنا تفسيره للاجدر بان يقال اجدر وابق لانه اذ وضع منه قوله بحسب اصل التوضيح
 يقتضيه مثل بعث واشترى جميعا لانهما على الزمان الماضي مضما والآن يستعملان في
 ما واداه بينهما اتحاد البيع والاشترى في زمان الحال قوله لا يجس الزمان بيني عند التكلمين

وان هو المضارع ولما لم يقل تقليل المضارع على ان المناسب لفهم حقيقة ما ذكره الشرع لا يرد
الى الفعل الا من المضارع ولما كان القول بانها تنصرف بالفعل نوع خفاء بالنبته الى قوله تنصرف
الماضي الى الحال قال هذا لا يذكرك قوله او حقيقة كلمة او تنصرف الى قوله قلنا نينا في افعال تحقيقهم كل
من التبيين والتفريق يأتي في مجت الحرف ان قد في الماضي والمضارع للتحقيق قوله
الثاني على الاستقبال البعيد والظاهر ان يقول ههنا ايضا ان شيئا منها لا يوجد الا في الفعل قال
المصريح والجواز من الخ وهو قابل في مجت الاسم يكون الجوز من خواص الاسم لا يكون حرف الزن
خواص الاسم مع انه ايضا من خواصه اما اشارة الى ان اختصاص كل من المؤنر والاثري بجزء
الاخر اشارة الى طوبى ما ذكر او الى طوبى ما ترك قوله لانها وضعت الجزاء وان يقال لان كل
يقولان الجازم وضع الماضي الفعل هو لم ولما او لطلبه هو لام الامر والمضارع هو لا والنسبة او لتبين
بالفعل هو او او الشرط قوله وانما حصر الجزاء ببيان جهة الاختصاص بعد قوله ساكنة بان يقال
انما خص لمحق ما والثاني ساكنة الجزاء والظاهر ان يقال في جهة الاختصاص ان تاء التانيث انما يكون
لما فاعل هي نوعان ساكنة ومتحركة والمال فاعل فعل وصفه لما كان الفعل تقبلا فقط وكيفية ساكنة
والاسم حقيقة متحركة في الليرة توهم بحرف المتحركة للاسم قبل بحرف الساكنة للفعل في يقال ان في غير معلوم يمكن
ان يقال ان الفعل يحتاج الفاعل هو الاسم فيكون مقدما بالطبع على الفعل والاول وانظر ان يكون
تاء التانيث للصفة قبل محو للفعل لمحق المتحركة لما تحققت معنى الساكنة للفعل نقل منها قوله
لمحق نحو ما فعلت قال عصم الملة والدين الاخصر ان يقول لمحق نحو ما فعلت فعلت في
قوله لمحق ما والثاني ساكنة والاول ان يتبر نحو ما فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا والآخر

كما هو المتبادر من ذكر الالزام ونقض التعريف معنا بالاسماء الدالة على الكمالات
 هي من الزمانيات لان تلك المعاني ايضا مقارنته باحد الازمنة الثلاثة لان مقارنتها في الوجود
 لا في الغنى بل في الكمالات المعاني من الغايات مقارنته مع احدا قوله لان جميعها اى كل واحد منها لا يجوز
 من حيث المجموع حتى لا يصح الترتيب لكن ينبغي ان يقال منقول المنقولة اللهم الا ان يقال
 انه راعى تانيث المضاف اليه قوله ولصدق على المضارع الخ وقع دخل مقدر تقريره ان المصراع
 لما قال باحد الازمنة الثلاثة لم يصدق هذا التعريف على المضارع لانه يدل على الاثنين منها لا على
 الواحد وهو اختيار المصراع وبناء الاراد على ان المراد بالاحد هو الواحد فقط ونهاه الجواز الاول
 عدم تسليم هذا التعريف حاصل الجواب الثاني تسليمه فيصير اعتبار كل موضع وفي المشتق للفظ
 الوضع في معنى ان يقال بحسب كل موضع واحد فقط وايضا يمكن ان يناقش باننا اذا قلنا جازي
 مقترنا بواحد من القوم فانظم منه هو الواحد وكذا الحال في كلام المصراع في التجميع يحفظ التثنية
 غير مسلم وعن غير لم ينفع لان كل الفاظ التعريفات يجب على ما هو المتبادر كما هو المقرر لم يشؤنا قوم
 قال المصراع ومن خواصه ان لما كان في ذكر الخواص بعد التعريف زيادة المكشاة وان كلفت
 في شاملة عقيب التعريف بذكر قوله لاننا انما نستعمل الخواص مستتملة في التثنية ولم يصحها
 في فتح سبيل تمثال استعمالها في المعنى المجازي الذي يوجد باعتبارها في غير الفعل قوله التقرير الثاني
 في الحال او يقيدان الماضي المطلق تحقق في ضمن الماضي القريب من الحال الا فلا في نظام
 القول قوله او تنظير الفعل او مدلول الفعل او المراد هو الفعل اللغوي في ضمن الفعل الاعلى
 او جواز حال المدلول على الالتماس ان الكافي الالتماس هو القول بوجود التنظير في الفعل

خارجة عن معناه لا على نهج من قال ان معناه هو المجموع او الحدث فقط وتعالى فيقول ان
 المراد من المعنى اعم من المطابق التضمني فاما لم يذهب اليه لانه من المتبادر من المعنى هو المتبادر
 وان تنزل منه فالمتبادر هو الاعم منها ومن الاضراسي كما ذهب اليه الاستاذ رحمه الله تعالى انما
 الارادة من الفاظ التعريفات فان قيل المراد من قوله بل اعم هو كونه اعم من المطابق التضمني والاشارة
 الى الاعم منها فقط يقال انه تعبير بعبارة اخرى لكن لا يتحقق الخ على انما لا اعم ان في الحرف ليس معناه
 مستقل بالمفوضية فلا يتم الاستفاد من بعض سائل المتكوك الصادق من ان المراد بالذات في
 تعريف الاسم والفعل الحرف احدي الدلالات من المطابقة وتضمن الاضراسي فاما في آخر
 قوله فالمراد بالمعنى الخ عن تعيين المعنى المراد تعريفه على السابق حتى يظهر كانه جهة قوله بل اعم
 لانما في قوله تعيين ان يكون الخ لانه نظر الى نفس الاعم والمصطفى الاعم هو هذا بحسب المفهوم
 قوله وضعا لما هو المتبادر من معناه اوليا كما هو المتبادر فيه ان الدلالة على المعنى توقيتا
 كما هو ظاهر من تعيين الاضراسي به لكان اولى وتعيينها به ايضا يخفى لاساءة الافعال اذا المعنى الغير
 الموضوع له اذا كان مقترنا باحد الازمنة الثلاثة كما فيها لم يصدق تعريف المفعول طلبا اللهم انما
 ان يقال يرجع ما ذكره الشرح ما قلنا ثم انظر ان يكون نصب قوله وضعا على التمييز عن النسبة لا
 الى المعنى ما هو تمييز عن النسبة يجب ان يصلح لان نسب اليه الفعل مثل طلب بذنبا
 يصلح ان يقال طلب نفس به ولا يخفى في انه لا يصلح ان يقال مقترن مفعول واحد الازمنة الثلاثة
 ولا يبعد ان يكون مفعولا له بنحو اللام ولا شك ان المعنى متصف بالموضوعية والاقتران فيكون
 الوضع هنا مصداقا ميسما للمفعول متحقق شرط حذف اللام قوله في الغم عن اللفظ الدال عليه

الذي هو مستبعد جداً أي لا يحتاج إلى هذا التعميم لأن المطابق غير مستقل بل يحتاج إلى جعل
 اقتران الزمان من غير جعل الاقتران على الأعم من اقتران المكان الجزء من اقتران شيء بآخر خارج عنه
 ثم قوله أذ يفهم منه عادة هذه الثلاثة عند ذكر الفاعل انفسه من حيث ما من لاحقة ان يفهم
 من الالفاظ الموضوعية على العادة عند التكرار من غير العلم بالوضع لكنه خلاف ما قرر القوم من ان العلم
 بالوضع شرط للدلالة الوضعية ومرارهم ان عنده من غير قرينة يفهم ان اللفظ موضوع لما اراد به عنده
 فكما اطلق بعد ذلك يفهم من هذه لاجل العلم بالوضع مع انه لو كانت العلاقة هي الوضع وان علمنا
 لا عند الاطلاق بل من تضمن به من المطابقة عند عدم ذكر الفاعل لو كانت عقلية فلا بد من بيانها
 قوله فالله سبحانه في نفسه ليس تلك النسبة لا يخفى ان في الفعل ثلاثة معان تضمنية ثمانية ايضا
 سلب كون المعنى في نفسه النسبة والزمان يدل على انفسها ايضا كما يدل على انفسه المعنى المتكلم
 فاذا الزم من نفس النسبة والزمان نفس المعنى المطابق لانه ليس متعلقاً بالمفوضية ولا متعلقاً
 بالزمان لزم قولنا تعيين الزمان لزم ضرورة ولا يحتاج إلى ما سيذكر من سلب المعنى المتكلم بذكرنا
 السلب فيما بعد اشارة الى ان اللفظ هو المعنى المطابق لكن لم يكن متيقناً بجعل المعنى على هو اللفظ
 بعده وهو الأعم منه ومن الضمني لا تضمن فقط لانه البدنة ولا بعينه في الاسم ايضا وهو متحقق
 في كل واحد من الاسماء يتحقق المعنى البسيط له ولا الأعم منها ومن التامر اي اذا اندرج التامر
 فيما به التامر من الاقسام الثلاثة مستبعد جداً وعلى هذا يجوز ان يكون التعميم منها في تعريف الاسم
 لقابلية الفصل لا العكس لانه ضرورة هناك التعميم اذا حمل على المعنى المطابق كقوله هناك وان جاز
 العكس بناء على ان من قال انه معنى الاسم المشتق هو المراد من النسبة والذات يكون

عقله و يكون بتوسط دلالة على المصدر و وضع مع ذكره من غير دلالة على لفظ المصنوع بحكم
 و انظر ان السامع اذا علم وضع لفظ الشئ و الجمع و علم ان مقلوبها مثل فم ذكره اياها لانه علم ان
 المكمل اشبه اللفظ الموضوع باللفظ المسمل لكنه اراد به بدل اللفظ الموضوع و اما السامع
 الذي اعتقد او ظن خطأ انه موضوع كتصديق الالف فم منه مناه من غير توسط فم اللفظ
 الموضوع فم تحصل الدلالة بالتصديق الغير المطابقة بانه موضوع وايضا ان هذا في فم ما ذكره
 الشيخ الرئيس بقوله ان السند اليه الفعل ليس هو الفاعل السهم المقوم من لفظ الفعل
 اذ يعين منه ان لفظ الفعل يدل على الحدث و النسبة الى فاعل مبهم
 لانه يدل على لفظ آخر و هو يدل على الحدث مطابقة و بقوله و ما لم يذكر و ذلك المعنى
 لم يعين معنى الفعل تمامه لان المتبادر منه انه ح يعين منه بعض معناه اذ لفظ التمام يشعر
 كما لا يخفى على المنصف و ايضا عند اطلاق لفظ الفعل يعين الحدث من غير ظهور لفظ آخر كما
 به الرجوع الى الوجه ان ثم قوله الزمان الداخل في مضمون لفظ الفعل ثم اعلم انه قد يخطر
 ببائنا شئ لم يطهر في قوله شخص اليه هو انه يجوز ان يكون لفظ الفعل موضوعا للحدث و النسبة
 الى فاعل مبهم و الزمان فم بدون النسبة اليه مبهم و ما ذكر لفظ الدال على الفاعل
 يطرأه تحقيق في ضمن هذا الفرد و كذا يتعين النسبة اليه و اقربته صارت للعام الى الخاص
 و لما كان الفرض هو ان من ذكر اللفظ الدال على الفاعل المعين اذ نسبة الحدث الى فاعل مبهم
 عام و ما يكون بعبية لا يفيد الاضمار عنها فم لم تحقق التضمن بدون المطابقة فلا يحتاج الى التضمن
 المذكورة التي لا يجمع كلها او بعضها من كلف و الى تعين المعنى في نفسه من المطابقة و ان

الارادة في الدلالة على الاستفاد من كلام الشيخ الرئيس وتبعه بعض المتأخرين وانما
 القيمة العربية ولعل وجه ان المراد بالدلالة المعبرة في العرف والدلالة ما لم تقترن بالارادة غير متبر
 عرفاً الثالث ان الدلالة التضمنية ليس هي فهم الجزر مطلقاً بل فهمه في ضمن الكل فهم لم يتحقق
 التضمن في الصورة المفروضة فان قلت لو لم يكن تضميناً فهو قسم من اقسام الدلالة اللفظية
 او ضمنية قلت يفهم عقلاً من يشي لفظ المشي هو على معناه وهو مثل الدلالة اشتمل على فهم
 فان قلت تنقل الكلام الى الزمان او لا تنكس في فهم الزمان المستقبل من لفظ يشي مثلاً بل
 الزمان الداخل في مفهوم لفظ الفعل هو الزمان من حيث انه ظرف لتلك النسبة الغير المستقلة
 فهو غير مفهوم في الصورة المفروضة من حيث انه جزء المفهوم لفعل او الا صواب ان يفهم
 المشي الزمان من لفظ المشي على سبيل العادة او يفهم منه عادة هو هذه الثلاثة عند ذكر
 الفاعل فخذ عدم ذكره يفهم ما يمكن ان يفهم عادة ومن هذا القبيل تسمية البهايم و
 اسمائها وتبيناً او لا علم لها بالوضع وذلك بان تيلفظ بصوت وتيلفظ بها عنده فاذا صا
 وكانت كذا حتى جعل عادة فاذا صوت بهذا الصوت توجهت الى قارنه واسماً وتوقفت لما قيل
 انها علمت اسمها وكان اقبالاً كذا كذا ليس كذلك من هذا القبيل ففرقتها من صوت خشب لانها
 صارت متألماً دأماً مقارنة لساعة فصارت عادة انشي ليني لقوله قلت لا يفهم عقلاً لا وصفاً
 على لفظ المشي هو يدل على الحدث مطابقة كدلالة لفظ اشتم العمل والجزم العمل عقلاً على لفظ
 شنج الجمع ولفظ يدل على معناه مطابقة يمكن ان يقال ان لا يدخل لذكر الفاعل
 فهم الحدث من لفظ الفعل والفرق بان دلالة الفعل على الحدث بدون ذكر الفاعل

لم يفهم معناه المطابق لعل جواب كل منهما هو ما ذكره في بحث الاسم المتعلق بالموضع في خضم اللفظ
على وضع الحرف من الجوابين المذكورين هناك لكننا لا بد فحان النقص بالفعل الجوهري
او كلما اطلق لم يفهم المعنى المطابق اذ لم يفهم النسبة الى فاعل معين بانما يكون جزءا من
المطابق بصيغة الفعل المعلوم وما ذكرنا من الايراد الاول مع احد جوابيه واللا جوبه
الاخر كونه في كلام لمحقق المدقق النووي مرزا جان الشيرازي في حواشيه على شرح التجريد
وحيث قال قد ذهب الشيخ الرئيس الى ان السند اليه في الفعل ليس هو الفاعل المسمى المضمم من
لفظ الفعل بل الفعل لما وقع الحدث والزمان النسبة الى فاعل معين ما لم يذكر ذلك المعين لم يفهم
معنى الفعل تمامه ذلك مثل الحروف التي لم يفهم معناها ما لم يذكر متعلقها بنا على انها موضوعه باب
الى كل واحد من الحركات فما لم يذكر اللفظ الدال على ذلك الواحد المعين لم يفهم متعلق تلك الحركات
والم يفهم متعلق تلك النسبة لم يفهم معنى الحروف بهذا في المضارع الغير الغائب يفهم من لفظ الفعل فان الغافل في
المشي يفهم من النمر وفي المشي يفهم من الماء وعليه نفس وفي الغائب لا يفهم الا من اللفظ المسند
بالفاعل لانه ولذا ذهب الى ان المضارع الغير الغائب ليس كلمة ولا لفظا مفردا بل لفظا جمعا
واللفظ على جزء معناه وايضا كان قضية محتملة للصدق والكذب فليس بكلمة هذا ويذهب
على اذهب اليه الشيخ من انه اذا اطلق بمشي الغائب بل فاعل يفهم من المشي فيتحقق الدلالة
التصنيته دون المطابقة ويمكن ان يجاب عنه بوجوه الاول ان الدلالة كون اللفظ
متى اطلق اطلاقا صحيحا فمعناه وهذه الحقيقة ثابتة للفظ وانما غير مفككت عنها اصلا الثاني
انه قال بعضهم ان المطابقة لازمة لما دون تقديره ولا يشترط لفظ الحقيقة وهذا بنا على اعتبار

وكسر اليا والفتح الباء الثانية قوله اي بفتح النقرة وفتح اليا والمشددة قوله وعلى الثاني اي بفتح اليا
الاول لانه اذا كان من جهة الطلبين بالمتحدى المفعولين قوله على التقديرين اي تقدير كونه من جهة
المفعول ومن جهة الطلب قوله وجملة ابوه بفتح النقرة وفتح الباء وسكون الواو اي جاءوا به واما الثانية
بفتح التاء وكسر النقرة وفتح اليا والمشددة وقوله سبغ المفعول اي الخوف لا بمعنى الفاعل
اي الخائف فان الموضع المذكور موضع مخوف لا خائف وقوله لكثرة ما وجب النسيئة الى السامر قال
قدس سره فلما وصلته النوبة الى مباحث الفعل مع جوابه جواب لما قسم الخم وجوابه قوله سلك تلك
الطريقة والمراد منه اراد ان يسلك ان كان المراد من قوله فقال الفعل تعقيب ان اعادة سلوكها اذا
كان المراد منه تفصيل التقدير فهو محمول على ظاهره وقوله وصدر ما بتعريفه عطف تفسيرى بقوله
سلك تلك الطريقة قوله اي في نفس اول قوله كما لا يخفى انت خير بان في خلاصة ما ذكره في البحث
في شرح هذه العبارة فيجوز ان يقول قد مر شرح هذا القول في بحث الاثم كما قال بعد قول المصنف المصنفات
شيس على علم المفعولية قديمتين شرهما ما ذكر في المرفوعة فعل وتجهيم الاعداء هو الجهد فافهم قوله فخرجوا
المعنى في نفسه الخ لان الظاهر منه هو طرفية الشئ لنفسه كونه بمعنى الاستقلال بالمفعولية كما لا يخفى فلا بد
ما ذكره المحشى المتصف بالصدق المودى صادق من ان يكون شئ مرجح شئ آخر عبارة
لانه معناه التاويل واستقلال المعنى بالمفعولية ليس المعنى التاويلي لكون المعنى في نفسه
قوله والثنا النسبة لفاعل فيه ان عند اطلاق ضرب مثلاً بدون ذكر الفاعل يفهم الحدث
ولا يفهم النسبة لفاعل معين فيحقق النقص به وان المطابقة هفت وايض لم يصدق ان
يرفع على وضع الفعل اذ ليس له متى اطلق فم معناه المطابقة اذ عند اطلاقه بدون ذكر الفاعل

بينما فاعلم بالمدح هو النفي المساواة حتى يحصل المقصود بزيادة حسن مدح على هذا قوله في ان
 في المذكور معنى الزيادة وكثيرا في غير هذا المقصود هو كفي في اسم التفضيل وقوله لانه ليس غير التثنية ليس
 بالنفي لانه يقتضي السوء ان يقال لانه ليس كغير الله لا يخفى ان عدم كون غير الله تعالى كغيره تعالى ان كان
 تتحقق مناهة في غير ذلك حتى يقال ان غير تعالى ليس كغيره تعالى قوله لا يلزم المدح فيه ان معنى النفي
 يتم اذا كان المقصود في جميع المواد المقارنة بالنفي هم المفضل عليه الذي اراد في التفضلية شئ اخر
 وزنه وهو غير من قوله فبقى اصل الحسن اي بقي اصل الحسن بعد نفي الزيادة وهو يناسب هم المقام
 المقصود بزيادة حسن مدح على اصل هو لم يعم في كونه قوله وتوجه النفي مطوعا على قوله يحصل حسن محتمل ان
 قوله فبقى اصل الحسن متفرد على قوله ان يحصل الخ ثم يجوز ان يكون قوله توجه النفي مطوعا على قوله
 بقى اصل الحسن فغيره قوله قياس الى حسن مدح على حسن مدح على قوله لا بالساواة او يكون مدح
 يعلق بقوله مقاييسا ويحل ان يعلق بقوله حسن مدح على ان يعلق بالنفي فبال حتى يظن ان حسن مدح
 ونحوها وكسر الخوهما وفساد العمل قوله والقياس بكونه الخ فوير الاول بل بل عليه فانهم قوله توجيه النفي
 افصح كونه منطوق الكلام سلب بزيادة حسن مدح على حال المقصود لا يمكن المعنى على طلب قوله لا بالسا
 من قبيل البسارة المشهورة الواردة في ادوات الخ المصنوع من ان الكلام في العبارة المشهورة البسارة المشهورة
 وبالنسبة لانه قال من قبيل العبارة المشهورة بل العبارة الثالثة المشهورة قوله كما ذكرنا من ان التفضلية محمودة
 مقدرة حيث كان له ما رتب عينا الخ قوله منصوب على انه صفة مصدرة عن العلم ان رتب كعين الخ المنقول
 ومنقول له ونفط الخ يجوز ان يكون منصوبا على انه صفة او ان منه في الحاجة الى التفسير المصدرة من البيت من الخ
 فلا يصح جعل الخ المشهورة الصفة للفعل بالمعنى المصدي لا يتغير في الفعل بعد لفظ الخ قوله لا بالسا

بجواز الافراد مع انه مغن عنه وفي المتن يكون المظهر هو الاختصار لان المتبادر من جواز الافراد على
 تقدير يكون الموصوف من اكان اشئى او مجموعا من جواز الافراد وذلك التقدير وهو اعم من افراد الموصوف من
 شئية الصفة وجماد هذه الصورة لا تجوز كما لا يخفى معتمد اعليه عطف تفسير قوله صفة اشئى
 فيكون الصفة ههنا اعم من الامور الثلاثة ثم اعلم ان المراد من الشئى وغيره في مثال المتن
 شئاً نظراً الى السبق والسبوق هو الرجل فزيد لكن الكل لا يكون سببها الا ان يراد بهما شيئا
 كما يظهر من كلام الشرفيما بعد فيه ان الشئى الموصوف هو الرجل لا عينه الا ان يقال عينه لما كان
 مكان الرجل موصوفاً فمثل قوله سبحانه الكل الموصوف الخ قيل اي بخلاف الكل الواقع في
 مثال المتن فانه ملحوظ مطلقاً بدون التقييد بحسب الاضافة ومقدمة تارة بجل تارة بزيد فيكون
 متحداً باحداث مختلفاً باعتبار انتهى يمكن ان يقال ان الكل في مثال المتن يحمل ان يكون
 مغايراً بالذات بان الشخص من الكل وهو القائم بعين الرجل مفضل وانشخص الآخر منه
 وهو الكل القائم بعين زيد مفضل عنه فالحكم يكون الكل المطبق مفضل ومفضل
 عليه في هذا المثال مع تردوا الا ان يقال ان ضمير منه يقيد ذلك فتم قال قدس سره كما يستفهم
 ظاهره في بيان قوله لانه معنى حسن آخر البيان اذ حاصله ان الخارج من المعنى التفصيلي بوسط
 يستدعى بقاؤه على معنى الفعل لانه حرف النفي بنى الزيادة فبقى اصل الفعل فان كان تغايراً بحسب
 الذات كما هو اصل فيه فبالاخره مختلفاً باعتبار افرام ليس الاخره قال قدس سره قوله تسليطاً عليه
 قبل مروده عليه جوده عن معنى الزيادة كما يكون كثر في قولنا الله اكبر بمعنى الكبير لا ليس اكبر
 فضل النفي عليه بعد تجريره عن الزيادة عرفنا لان مجرد النفي الزيادة لا يحصل المقصود بجواز المساواة

الذي ر د واستعماله بين الامور الثلاثة هو الاعم من المعدول في الاسم ويكون هذا الترتيب
 قوله منع الجمع فلا يمتنع خلوه عنها كما في المعدول في الاسم لانه قال ولا يجوز زيد افضل اذ وجه عدم
 الجواز هو انخلو عنها قال عصام الملة والدين اعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم
 الاضافة بالمعنى الاول انتهى لكن تقديم الاضافة في كلام المصريح لشعره بالاصالة في قول
 المصريح منهم اي من المضاف اليه قال عصام الملة والدين في الغريد والنظم من غير الجواز
 المضاف اليه سبحانه يكون مجعاً فينتقض بقولنا زيد افضل الربيعين انتهى والنظم ان يكون
 بناءً لكلام المصريح على كثرة وقومه مجعاً فتدبر قوله بان يراد ان بدل بعينه الباء فتجوز الدال لهذا
 في بروه شود والحاصل انه لو اراد زيادة شيء على غيره فيه اي في غير الثلاثي فيجوز بل يصل اليه
 اي انما اخذ اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرود كما اخذ من الثلاثي المذكور لكن غير
 الثلاثي يكون تميزاً عن نسبة اسم التفضيل بفاعله فيضم هذا الشد منه استخراجاً من
 الاستخراج توصل سبيل شي بجملة وانما الشدة اكثر فمجروده كنسب الخ اي القياس يقتضي انقلبه
 احمق من الحق مع انهم احكم بهتة وذه قوله والجواز الخ مبتدأ وخبره قوله فقيده ثلاثية الخ
 قوله ولا اصل نقلت في شرحها منه احده وعلتها كم کردن نفس غرور انبصافه قال المصنف
 ويجوز في الاول الافراد والمطابقة اعلم ان سماء الشقة والفعل في الاسماء
 تجب للمطابقة بين المسند ومرجع الضمير في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
 الا اذا كان اسم التفضيل المضاف الذي يقصد فيه زيادة الموصوف على من انبصافه
 واسم التفضيل المستعمل من اذ في الاول يجوز الافراد ثم اعلم ان لم يكتف بجواز المطابقة

مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا قيد المصنف بغير المتعدي قوله تشبها بالمفعول
 او نصب الفاعل لاجل التشبيه بالمفعول فان قيل لا يصح قولهم كل فاعل مرفوع يقال ان
 ان كل فاعل في محل الرفع وموضعه الاول نصبه لما كان في غاية القلة فكانه معدوم وما ذكرنا
 في تعريب المرفوع في بحث المرفوعات يحصل التبرهات الاخران فتذكر قوله وقوله
 بزيادة على غيره يخرج الخ لا يخفى ان المراد بالزيادة على الغير ان يكون المنطوق فيه هو الزيادة
 بالنسبة الى غيره فعلى هذا خرجت صيغة المبانيته اذ فيها وان كانت الزيادة على اصل الفعل
 لكن الزيادة فيها بالنسبة الى الغير ليس منظورا فيها بل المنظور فيها هو المبانيته لا زيادة
 وينبغي على الشرائع ان يتوجه اليه ويكون من الحروف المزيدية والتفصيل والتوضيح يقال
 او يكون من حرف المزيدية من الارباعي اما من اصولها ومنها من الزوائد او يكون من
 حروف المزيدية من الثلاثي الذي يكون الحرف الزائد فيه واحدا مع الاحتمالين المذكورين
 او يكون من حروف المزيدية الذي يكون الحرف الزائد فيه اثنين مع الاحتمالين المذكورين او يكون
 من حرف المزيدية الذي يكون حرف الزائد فيه ثلثة مع الاحتمالين المذكورين واحتمال آخر
 من الزوائد فقط لا يخفى ان الاشتباه بين كونه من الاصول او من الزوائد او المتمزج يصير
 شائعا صدم تعيين المعنى بل يفيد ان الاشتباه بالمزيدية احتمالين او احتمالات فتأمل قال المصنف
 لا حيب فبيان اشتقاق الفعل التفضيل قد يكون من اللون كما قال النبي عليه السلام رحم الكوفرا
 بعض من اللين لكنه نادر قوله على سبيل التفضال الحقيقي لانه مشروط بكونه معدولا كالآخر وما
 الدنيا ولهم كونه بمنزلة الاصل وهو نحو آخر ولا يجوز ان يكون او المصنف من اسم تفضيل

والجمع والتذكير والتانيث وعدمها كما فعل فلم يقل الصفقة كما فعل لما ان قاعدة الاستثناء
وعدمه لما لم يكن تصريحا في هذا التبعيل بل لم يلزم لغة الفاعل من غير ان كان قبل لم لا يجوز ان يكون التفسير
المستقر فيها فاعلا لما لا يعمل من لاجل الفاعل فلا يلزم لغة قلنا انه حكما انظم او يلزم الانبساط
بالبدل من الفاعل فاعلا فاعلا حكما كما قيل ان هذا الفاعل لا عام من الفاعل يقتضي التبعيل بل يقتضي
قوله انت الصفقة قال عصام الملة والدين جعل ثمن على صيغة الخطاب المفعول من دوا ولادعي اليه
بالسابق جملة صيغة مجزول مستندة الى ضمير الصفقة لعل وجه جملة صيغة الخطاب هو الموافقة بقوله
وسمي نعمت يتحقق الداعي وجعل نعمت على صيغة المجزول الموشة مستندة الى ضمير مفعول
جعل التانيث باعتبار المضان اليه هو الصفقة بعينه قوله اي تلك الصفقة هذا التفسير المفعول
المحذوف وصيغة ثمن على صيغة الخطاب كما هو انظم ثمن صيغة توث وجعل صيغة ثمن على صيغة
الموشة يكون هذا التفسير مرجح الضمير المستتر فيها خلافا لظن وخلاف مقتضى السبق
على هذا القياس قوله ايضا الصفقة بعد قوله ويصح قوله زيد قائم الاب قبل فغير قائم بالتثنية
عن رفع الاب نصبه بدون التثنية عند جرده وكذلك مضروب انتهى فاعلم منه ان وصل الآ
الى القائم غير لازم بل ههنا عدمه لازم فلو اعتبر المفعول في الصوات الثلاث لم يعلم ان
التثنية في صورة الاضافة لاجل الوصل او لاجل الاضافة قوله ونصبها انتهى
اسم فاعلة تشيها بالمفعول نصب اسم المفعول مفعول بالسم فاعلة تشيها بالمفعول قوله
متعينين الخ اذا وجازت الاضافة التي هي لقيدها الجواز انصب التبعيل الفاعل بالمفعول
عند حذف المفعول بخلاف غير المتعدي فانه يتعين ان يكون فاعلا ومفعول بالسم فاعلة سواء

والجروء عنها اولاً لثبوتها بها قال المصنف رح أنما من منها متشبهان قال عصام الملة
والدين اى بالاتفاق كما صرح به الرضى لقرينة واختلاف في حسن وجهه في بحث لا يتبع
الحسن وجهه محل لعدم افادة الاضافة التخييف وعند الأفراد بقية التخييف باعتبار تقدم
الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد انتهى يمكن ان يقال ان المراد هو اختلاف البصريين
للكوفيين باجمعهم وبيننا ليس كذلك وان اختلافه يضعفه لابتداء اختلافنا كما بين المصنف
في شرح وجه ضعف تقدم الاضافة على اللام كما ذكره الشرفي في بحث الجروء فذكر قوله
عكس المعهود من الاضافة فيه ان المعهود من الاضافة اذا كان اضافة النكرة الى النكرة
يكون اضافة المعرفة الى النكرة بحسب الصورة عكس المعهود من الاضافة فح لا وجه لذكر كلمة
شبه الا ان يقال ان مراده ان هذا ليس المعهود من الاضافة جزئياً بل لظن انها يكون
المعهود من الاضافة فيكون في الصورة مشابهة بعكس المعهود من الاضافة قوله
فسيبويه وجميع البصريين يؤهم عدم دخول سيبويه فيهم المشهور انه داخل فيهم وان قيل المقصود
هو الاهتمام ببيان سيبويه وافادة طوطم قلنا هذا لا يرفع التوهم بل اللابن ح ان
يقول بل جميع البصريين فتفطن قال المصنف رح ما كان فيه قال عصام الملة
والدين انه في الفريد اى تركيب كان فيه لا صفة كان فيها انتهى لان كون المراد من
كلمة ما هو صفة في قوله ما كان فيه ضمير لا يستقيم بل يتقيم الكلام اذا كان المراد منها
هو التركيب حسن المقابلة يقتضى ان يكون المراد منها بهذا التركيب قال المصنف
وتحى فعت فلا ضمير لها كما فعل قد عرفت ان الصفة في الاستتار ووجه وفي الافراد وتثنية

بل وعطفت عليه ثم توجه ما ذكره في الحاشية الا ان يقال انه جازم واحد من ثمانية
 من كلام المصنف رح بدون البيان لعله لهذا قال عطفت على حسن الوجه يعني على حسن
 قوله وانما قول الاسلوب بترك العاطف فيكون قوله حسن الوجه في قوله وتفصيلها من غير
 العطف على الخبر السابق فيه ان خبر التفصيل هو مجموع الامثلة لا بعضها اى بعض كان
 فيجب العطف حتى يكون من قبيل العطف اولاً واخيراً ثانياً اللهم الا ان يقال معنى كلام
 ان بعض تفصيلها كذا وبعضه كذا وان البواقي معطوفات بتقدير العاطف كما قال
 به عصام الملا والدين في الفريد وقول الشربك العاطف لوجله عليه يكون الركون
 الترك هو عدم الايمان في اللفظ مع البقاء في النية لكن الظاهر منه عدم الايمان
 قال المصنف رح محض وجه في كثير من النسخ يكون بدون الواو والاحسن ذكر على قوله
 قوله حسن الوجه وجه الا ان يقال انه تضمن في العبارة او موافقة المثالين للمثال
 الاول قوله ثم علم ان قوله والحق الوجه ليس بشئ من الوجود الثابتة فيه متشابهة
 التركيبين الاخيرين فان وجهاً من وجوهها متشابهة فاللايق ان يقدم عليه
 جوابه ان في ذكره في الوسط اشارة الى خبرية لان خبر الامور واساطها قوله لا لا
 وجودي الثاني عدمي لان معنى الاول ان الالام موجود فيه ومعنى الثاني ان الالام
 ليست فيها ولان المثال يصير متصلاً بالمثل بقدر الامكان قوله لان اقسام الصفة
 الموجودة الشرف الظاهر شرفي لان اسم تفصيل هنا مستند الى الضمير المستتر الراجح
 الى الاقسام فالنسبة ثمانية قوله من تلك الاقسام اى التي للمصنف العلية باللام

اصل الوضع للحدوث والثبت عارض بهما في الاستعمال لانه يقع طابق للمرة
 التي كانت في النكاح ثم طلقت لا يخفى بان هذا السؤال يوجب على تعريف اسم الفاعل
 ايضا لكن جمعا والجواب عنه ان هذا القيد ايضا معتبر فيه وعدم التعوض هنا كالتفاد
 بذكره هنا قوله اسم الفاعل بصيغة الفاعل الذي الخ ومن هذا يعلم ان الشك لم يعلم
 ان صيغة بل هو مخالفة بصيغة الفاعل الغير الثاني المجرى اولاد على تقدير الاول
 يكون مخالفا لصيغة صيغة اسم الفاعل على تقدير الثاني يكون مخالفا بصيغة المجرى
 وهو اعم من ان يكون موافقا مجزوا لها او مخالفا بين المخالفة والموافقة لعل
 هذا التعميم على تقدير الثاني اولى من القصر على احتمال من الاحتمالات المذكورة على
 ذلك التقدير فالشروط نظره قال قوله شبهة به بالشابسة القوية فاللايق
 ان نسب المخالفة اليها بالنسبة اليه لقوله ما يكون عنما الخ ومع كون بالاشباه
 ربما يقتضي ان يقال ان هذا مخالفة لا تنقطع قال المصنف وحده لا يقدر ان
 يمتد الشك لا يكون مخالفة بصيغة اسم الفاعل كما سبق في علمه لانه صفة شبهة
 صيغة مباينة معالانا بقوله في هذا الكلام على عدم صيغة المبالغة داخل في اسم
 فاعل كما سبق بل يمكن ان يقال في قرينة على ان صيغة المبالغة ليست داخل في اسم
 فاعل عند المصنف ثم قوله عطف على حسن الوجه لا يخفى ان هذاظم لا يحتاج الى
 فرض اذ من البين ان لا يتعلق باللاحق واحتمال عطفه على قوله حسن وجه لا يفر
 قصد وتماثل ان يقول انه لا يجب ملاحظة الثلثة حين عطفه على قوله حسن وجه

لاجل ان وانه هو المفعول لكن هذا في المثالي المجرد الا انه يقال انه اكثر واشهر بالنسبة
 ماسواذ اذ في جميع ابوابه يكون هذا الوزن بجملة غير اذ في كل باب من ابوابه
 اولان المراد من المفعول هو معناه اللغوي ثم ينسب جميع صنع الابواب على القطار
 اسم الفاعل قال المصنف ٧ على ائمة اسم الفاعل لفتح ما قبل الآخر لم يقل على صيغة
 ميم مصنوته موضع حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لتطويله واختصار ما ذكره المصنف
 قوله وكثرة المفعول لانه خمسة بجملة الفاعل فانه نوع واحد وكل من الفاعل والكثرة في
 المصداق تؤثر في اللفظ والاسم فيه ان المستفاد من تعريف اسم المفعول ان الكلام
 في المفعول بحيث قال ابن منم عليه هو المفعول وبه كان الفاعل ثم اصدلان قبل في كل
 الوجه المذكور ان في الفعل المتعدي قد يكون للمفعول به واحد وقد يكون متعددا
 اثنين او ثلثة فيكون اكثر منه فان قيل للفاعل يوجد في الافعال اللازمة ولم يوجد في
 اصلا فاتهم فصل ثم قال المفعول ليعال انها ليعا عما فيكون المفعول كثيرا منه في الجملة فقال بعد قوله قد
 باسم الفاعل انت خير بان كر الصفة المشبهة لبع اسم الفاعل واسم المفعول يكون المشبهة به هو يكون كل واحد منهما
 شرس من جهة شبهة بينها ليجد اسم المفعول ايضا الا ان يقال ان المناسبة بينها وبين اسم الفاعل قوية اذ
 في كل منهما قوله من تمام به قوله بحسب اصل الوضع وضع سؤال مقدر فتره ان تعريف الصفة المشبهة
 بصيغة على الضمار بالاضافة لجملة وطاق لانه على كل واحد منهما اسم شتهق من فعل لازم لم يرد على الشيء
 لا المحدث لان معنى الضمار بالاضافة لخاصية شحنة كراغرت يعني لا غرت ثابت است اودا انا
 معنى طاق آن زني كذا في كل حال نسبت اصلا وطاق است داسا ولفظ الجواب انها بحسب

بالفعل من حيثيتها وجعلها ما ذكره في الفرية لا يدفعه الا ان يقال ان المقصود الثاني
 اللفظية وان كانت فيما لكن العمل فيها للتفرعية وبهذا يدفع ان كل شيء بين علمه وبين
 فيه عمل المتن المجموع فكذلك هنا فلا وجه لذكر المتن والمجموع هنا بعد بيان عمل المطلق
 قال مع العمل اى حال كون المتن المجموع مع اى حال كون النوع مع العمل والعلم
 هو الاول قال قدس سره في معجمه بنفسه على المفعولية لا يخفى ان العلم من كلام المصنف
 اشتراط عمل المتن والمجموع مطلقاً سواء كان كل منهما لازماً او مستقياً او المستقياً اعم
 من ان يكون عاملاً في الفاعل او في المفعول والشرط مخصص بالتدسي وبعمله في المفعول
 الا ان يقال ان الكلام مع بصير الطول فيستدعي تحقيقاً لقوله قصد التخصيف بطول
 انت خير بان طول الصلة يستدعي قصد التخصيف فعند ذكر النون والتعريف بطول الكلام
 فيجوز حذفها فلهذا لا يدخل العمل في هذا الفرض فلم يجعل شرطاً ليكون ان العلم الاثر
 وادخل في الطول لكن هذا في المعرب اللفظي ظاهر ويقال التعريف يستلزم العمل قال قدس سره
 ومع التعريف اى مع اللام الموصول الذي يمتثل القارن قوله والقراءة حالاً اعم
 عليه لعل وقع دخل مقدر تقرر به ان قراءة نصب العذاب ما وقعت في المقرآن فكيف يكون
 ضيقاً اجاب بهذا العقل قوله من حيث وقوع الفعل عليه اعتباراً بحقيقة لتلايد العلم
 الذي جعل علماً لرجل لانه يعيد عليه انه اسم من فعل لذات ما وقع عليه الفعل لكن لا
 من حيث وقع عليه الفعل بقية الحثية ايضاً معتبر في تعريف اسم الفاعل مثل نه العبد وتركه
 هناك بالمتاكسة فندبر قوله اسم المفعول معنى الاصل تركيبة اضافي واصله الاسم الى المفعول

قوله بمنع الحدوث فتأمل له ثلاثاً مزيداً لتفاريح ضمير في قوله من غيره لا مجرد المثال
هو المقدم لله تعالى الثلاثة كما جوزه عصام الملة والدين في الفريد فانه يستدعي عدم دخول
ثلاثي المزيد فيه في الفرد والحال ان قوله على صيغة المضارع التي تجوز في هذا أيضاً قال قدس سره
فلاضافتان بيانتان اى اضافة الشرط الى المعنى و اضافة المعنى الى الحال او التاكيد
قال قدس سره وشبه المضارع فعل للمراد من المشابهة هو المشابهة في المعنى لان الحدث يدل
كل منهما وفي اللفظ ايضاً اذا افرق بينهما لا يكون الا بجر وتبديل حرف المضارعة بالميم
وتبديل غير الكسرة بالكسرة في الجملة وهذا الفرق لما كان في اسم الفاعل من غير
ثلاثي المجزوء الذي هو اكشهر منه كفى بعملة مطلقاً قال قدس سره كاش اسم الفاعل
اذا كان مفرداً فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه في الحقيقة لانه في الحقيقة تشبيه المشي والجمع
بالمفرد منه وعلى تقدير كون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل فضمير مثله يرجع الى
كل واحد من اسم الفاعل وما وضع منه الخ ولا يبعد ان يرجع الى الاسم انما
نقط لانه اصل في العمل لئلا يلزم انتشار ضمير مثله الاول ومثله الثاني في الجملة
ولو ترك مثله الاول بان يقول ما وضع منه للمبالغة والمشى والمجموع مثله تبادر الى
من الشيء المجموع انتهى المجموع لا علم لفاعل لما وضع منه للمبالغة وكونها لها خلاصا اعظم قوله في قوله
نظير الى صيغة المفردة الخ اعلم ان عصام الملة والدين على في الفريد كون عمل الشيء
والمجموع يكونان في فرع الواحد والجمع المكمل للجمع الصحيح فعل الاكبر ما ذكره الشرفان اعلم
ان يكون المقصد من ذكرها وقع توهم اتفاق شيئين اسم الفاعل وصيغة المبالغة لفظاً

ان هذا يدل على ان عمله يكون للاجل مشابهة للفعل من انما في ما سبق قال المصنف
 ان كان مطلقا قال عصا الملة والدين في الفريد فيهم من انما يصح اطلاقا على المفعول
 لطلق انتي انت خبير بان اللفظ الذي اطلق عليه هنا هو لفظ مفعول مطلقا لكنه ترك لفظ المفعول
 لتفاد بذكره في القسم الاول لهذا واد هذا لفظ مفعول قال قدس سره اي حدث فعل
 واد من الحدث هنا هو المصدر لا موله لان المشتق منه هو اللفظ لا الفعل وقال
 صام الملة والدين في الفريد قال سيوريه يسمي المصدر فعلا وحدثا انتي نعم في نسبة
 يسمي قوام الى الفعل سامحة لانه نسوب الى موله المصدر حقيقة وقال المولوي مصدرا
 بحيث المرفوعات الفعل الغروي هو المصدر المثل على الحدث انتي في كلامه بارة موله واد
 ان الحدث فيما ذكره المصنف له سابقا من قوله المصدر اسم الحدث هو موله فلا يلزم
 في الشرا ان يفسر الفعل بالمصدر لا بالحدث افح يشبهه بالمولد سببا اذ كان الحدث
 تذكور في كلامه في السابق معنى موله قال قدس سره في ترجمة الشريفي في فعل الغرض
 ان نقله الترجمة لغوية خرج صيغة المبالغة من التعريف اذ منها يستفاد خروجه عن
 تفاد من كلام المصنف به خروجه عن بقوله لم يقام به ومنها بقوله قدس سره صيغة الخ قال
 على هذه الصيغة ثم اعلم انه يستفاد من قوله قدس سره ان قوله لم يقام به لم يخرج اسم
 فضيل فخالف ما ذكره المصنف به في شرحه ولا يجب ادان يد به هذا الشرح
 اكثر الشرح قوله على هذا التقدير يخرج من التعريف يدل على انه لم يخرج بقوله يعني
 ام السيد قدس سره يدل بحسب الظاهر على خروجه عن قل لم يقام به لا على الخ ولم يذكر

الخ ليس على ما ينبغي لان الاضمار في الاول هو الاستتار فيه كما هو المتبادر من هذا
 القول سواء كان الضمير واحدا او اثنين او جمعا وان صح ايراده بارزاً ايضا كقول
 الاصل هو الاستتار لان الفرض من وضع الضمير هو الاختصار والمتصل اخذ
 من المنفصل المستتر اخضر من البارز فما امكن الاستتار لا يجوز البارز ويؤكد ما قلنا قول
 الشرح في بحث التنازع ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربان واكر منى الزيدان عند البصريين
 وضربني واكر منى الزيدان عند الكسائي ولكل ان تقول ان الالف
 في ضربان ضمير فاعل بارز وكذا الواو في الجمع نعم المستتر في تثنية اسم الفاعل وجمعه
 مثلاً لان الالف الواو فيه علامة التثنية وجمع فقط فاعل ثم لا يخفى ان اصل
 قوله ولا يخفى ان الاستتار الخ انه لو كان الفرق بين الاضمار والاستتار في الشيء
 لم يعم اضمار المفعول في الثاني اذ هو لا يستتر ولكان يقول ان ما بعد المعطوف
 عليه لا يجب ان يلاحظه قبل المعطوف فلا يجب ان يلاحظ قوله في التاء قبل قوله
 المفعول لجواز ان يقدر متعلق له وهو قولنا للثاني على انا لانهم اذ يلزم
 دلالة قوله في الشيء اذ اركب مع الضمير صريحا على الاستتار ان يكون والا عليه
 اذ اكان التركيب ضمنا ونظره في الكتب والعلوم كثيرة فتدبر قال قدس سره ولا شبهة
 الموضع سوال مقدم وهو انه لا يدين قيد الاستتار بان نقول ولا يضمنه بالاعتبار
 فلا يرد الاشكال على قولنا ضربني زيد ما قل قوله قدس سره اقوى شابهة للفعل لعل قوله
 شابهة له دليل الادوية لا اصل العمل بل العمل لاجل الاشتقاق كما سبق فلا يرد

قوله اضيأ أو غيره على كونهما حالين لقوله فسله لانه فاعل العمل افصح يصير
 الكلام قليل الجهدى كما لا يخفى قال المصنف رحمه ولا يضمر فيه قال عصام اللقية واليد
 الاكبر ولا يستغنى لان معمول المصدر يكون مضمراً في المصدر ولا يكون مستتر فيه ومن قال
 فرق بين الاضمار في الشئ فقد غفل عن عبارة المصنفه في بحث تنازع الفاعلين
 حيث فان اعلمت الثاني اضمرت الفاعل في الاول فان علمت الاول اضمرت الفاعل
 في الثاني والمفعول على المتعار ولا يخفى ان الاستتار لا يكون الا للفاعل فتبين
 احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقاً فالاول ما خيره عن فعله ولا يلزم ذكر الفاعل والا
 ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لا يقيد ايضاً وقوله وذكر الفاعل لا تقيد بعدم
 ايضاً اشهر فعل مراده من الفارق هو هذا الشر فرقته هو ما ذكره بقوله ولا شبهة
 الاضمار فيه الخ فان قيل انه غفل عما قال في بحث التنازع لانه قال هناك الاكبر
 الاول لان الاضمار في الشئ جمله مستتر فيه ولهذا صح قولهم ولا يضمر فاعل
 في المصدر المراد ههنا ايراد ضمير سوار كان مستتر الكما في ضمير الواحد اربا
 كما في ضمير التثنية والجمع يمكن ان يقال ان غرضه صحة الايراد في كل من
 هذا الموضوعين بدلا بان يعلم ان الاضمار في شئ جمله مستتر فيه فيكون الاكبر
 في بيل قوله اضمرت فاعل في الاول ان نقول اضمرت الفاعل الاول او لا نسلم
 ذلك في الاكبر ان يقول في بيل قوله ولا يضمر فيه الا بترقيته ثم لا يقال عليه وكان
 هذا الايراد في الموضوعين لكنه غير متعين ثم لا يخفى ان قوله والمراد ههنا ايراد ضمير سوار

قال المصدر المصحح الجمع اقله المصحح الفيدونه احد مسيوه فالتقمة بوجه كونه منه عند
يقوم من شرح ورفاعة محل الفقه وكونه داخلية متفاد من كلام حافظ كوكبي في بحث الاسم
حيث قال لفظ النواص جمع كثره لانه غير الاوزان الرابع وغير المصحح انتهى واليه كونه
داخلية مصحح في الترجمة الشريفة الشريفة مصحح في كلام المولوي عصمة الله رحم في شرح التفارقات
في جمع الكثرة في كلام المصحح محل كل مرجع المصحح عطفاً على فعل حتى يكون داخل في جميع القواعد
عن طريق البيان لان اللامين ان محل حكم الامور الكثرة التي بين حكم بالقبالة بعبارة مختصرة
مثل عدها ولعل ذلك كما قال المصحح في تعيين مواضع الاعراب اللفظية والتقدير في اللفظية
والشعطف قوله وارجح المصحح على فعل وعلى فعله كما يستفاد من قوله من وذلان الجمع طبع المصحح في بيان
المشار اليه بقوله ذلك قال المصحح المصدر المصحح الحرف قال عصام الملة والدين في الفقه الكثرة
المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التشابه في الاخر وقدم المصداق لانه اصل عند الشدة
والبواقي فوجها انتهى فالحق ان فرض بقوله اصله ذكره قبل مجت الفعل بال واسطة شدة الشدة
بينه وبينها فلاجل هذا اخرها عن اسمها بل لعلها اخرها عن اصلها في الاسمية لان المصدر
في الاسم ان يكون متضمناً بمعنى الفعل قوله قدس سره معنى قائماً بغيره اى قيام امره
بغيره فلا يتوجه ما اورده عصام الملة والدين من ان المعنى القائم بغيره
مطلقاً ليس حدثاً كسواد مثلاً لانه من الموجودات الخارجية فتأمل فيه
قوله قدس سره كالفرب والمشمسة انت خبر بان الصادق هو الماحصل
لان المعنى المصدري لانه امر اعتباري وهو القاع ذلك الماحصل قوله كمن نهياً الى

مع انها مشتركة في الوجودية فلا يرد ما قال عصام الملة والدين ان شرط واحد من شروط الوجود
 ان لحد الشرط البقية العينية شرطاً واحداً والفرق بين الوجود والعدم خفي قال المصنف ولان تكون
 تارة الثانية قال عصام الملة والدين لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط استغناءً بسبب تكرر التذكير
 عدم المساوات فان علامته يستوي فيه المذكور والمنشأ انتهى الا ان يراد من المذكور ان يكون فيه
 تارة الثانية ان لم يكن الا في المعنى الثاني والمذكور بهذا المعنى مشروط بعدم الاستقرار وقوله
 قد سهر وهو يطلق على ثلاثة اقسام ان معني كلامه لو كان لفرق بين جميع القلة والكثرة
 بالتباين ان شيئاً من افرادها لا يكون من افراد الاخر سواء كان لهما نفس الماهية او لا
 بما نقل علامته التفاتاً في التلويح من الاصوليين من ان الفرق بين جميع المسلمين
 لا المعروفين والاطلاق كل منهما على الثلاثة الى ما يناسبه ان كان الفرق المذكور في المتكثيرات
 حيث قال فيه الحاصل ان المعروف باللام من مجموع واسماها جميع الافراد قلت وكثرت وان
 كان من لادون العشرة كالربط او للعشرة فما دونها طبع القلة مثل المسلمين مسلمات والاشهر
 نحو ذلك انتهى لكنه يخالف لما هو مضمون حيث قال في التفرقة بين جميع القلة والكثرة انها
 هي في جانب الزيادة بمعنى ان جميع القلة مختصة بالعشرة وهذا هو الحق بالاستعمالات وان
 خلافة كثير الثقات انتهى ثم اعلم ان صاحب التوضيح نقل عن بعض الاصوليين ان جميع القلة
 صحيح ان يراد بها كل عدد من الثلاثة الى العشرة جميع الكثرة يصح ان يراد بها من العشرة
 لانها لا تنتمي اليها من ان جميع القلة لا يطلق على العشرة لكن يطلق جميع الكثرة وطبيعي
 اسلام في وجهها على التلويح مما يخرج من المعنى في قوله من الثلاثة الى العشرة فغير من التباين

صالح الاصل ليس من ائمة المجمع انتهى قوله انظر لسكون الفارسية كونه مودم از سانه قوله
 بل الاول اسم ضمير لا نه لو كان جمعا فان يكون جمع القلة او الكثرة ولا يدل الى الاول لانها على
 اوزان مخصوصة وذل التمر ليس منها ولا يدل الى الثاني لان جمع الكثرة لا يصغر على لفظ بل
 على احد من يصغر في غير ما نرى في التمر لانه اذا صغر لفظا تمير دون تسمية فعله هذا كيف يصح ايراد ال
 في قولين وبين واحد التاء قوله فان التغير لما هو فيه اعم من ان يكون بحسب
 الحقيقة او بحسب التقدير فظهر ان لم يعمل المفهوم منه ان وجه زيادة قوله بتغير لا داخل
 فلک من الطبع الذي يكون مع واحدة متحد بحسب الصورة حقيقة لكن تعميم التغير بحسب الصورة
 من التغير بحسب الغرض مما لم يذنب اليه الذهن لعل القرينة على التعميم هو قوله ونحو ذلك
 جمع اذ لم يصدق الحد عليه لان ذلك التعميم شامل بعد قوله اى لكونه الخ وبهذا فتح
 توهم وروده بل اشكالين احدهما ان شرط مبتدأه قوله فمذكر علم العقول جزء وهو لا
 على كماله لا يخفى والثاني ان العامة منتفحة وجه الدفع ان الجزر هو الكون وهو محمول
 وهو المفرد فلا يحتاج الى حائض مع ان ما هو مذکور صريحا ايضا مفرد وجه ايراد القاموس في الجزر هو
 يقيد المبتدأ بالشرط ثم اعلم ان قوله علم دليل على المذكرة ليعقل ايضا هو الاسم الذي ارجعته
 لان المجمع ليس علم لكن ضمير شرطه كذا ضمير كان يحتمل ان يكون راجعا الى طبع اصح كما لا يخفى
 قوله فالشرط الاول كونه مذكرا ليعقل كما مر اشارة الى قوله حيث مسماة والى قوله وانما شرط
 ذلك لكون المجمع الخ اعلم ان الشرع مجموع مذكرا ليعقل شرطا واحدا ليعقل شرطا موافقا لكلام
 المصنف لانه عند ما شرط واحد انما يقتضيه عدم عطفه قوله ليعقل لعل في خبره شرطا واحدا

في دل الراجح الى كلمة المراد منها الاسم اى حال كون ذلك الاسم متلبساً بتغير
 صورة مفردة فمحجز ان يكون قوله بحروف مفردة ايضاً حالاً منه اى كون ذلك الاسم
 متلبساً بحروف مفردة يعنى بقارادة المفرد في صيغة الجمع وتغير صورته فيها معتبر فيه
 واذا التعلق طرف الاول بقوله دل او بقوله مقصودة كما يذكر الشر يكون الباء لكاشفة
 قوله ان نقصان هذا الخالف لم قوله بحروف مفردة لان ظاهره هو بقاء جميع الماد
 والمنقول عن الاستاذ زمر الاستاذ المولى القرباغي ان الفليس جمع الفلوس لم
 فيكون هذا مثال النقصان قوله فتغير المثال بهذه الزيادة الى صيغة اخرى كانه
 ان الجمع السالم بالتمنيك نظم واحد وبقا نظم الواحد يجمع تغير صورته اللهم الا ان
 ان كنه آخر المفرد ومكونه ليست مدغلاً في صورته وفي الجمع يصير وسط كلمة الجمع فيحصل
 بسبب اعتبار حركة آخره وسكونه التغير في الصيغة لعل المناقشة نافية بعد لان ما هو المعبر عن صورته
 لم تغير قائل فان المقام لا يخفى عن لدقة والخفا قوله كرسط قال الجلي في حاشيته على التلويح الرسط
 اسم لما دون العشرة في اكتشاف اسم من الثلاثة الى العشرة قيل الى السبعة انتهى علم
 ان هذا في المنكر منه اذ المعروف باللام يطبق على الثلاثة الى ما بينناهي كما ذكره العلامة القنطاري
 في التلويح وايضاً قال رسط اسم لما دون من الرجال لا يكون فيها امرة والقوم جماعة
 الرجال خاصة فاللفظ بلسل نه ثنائي وجميع ويوجب الضمير العائد اليه مثل الرسط دخل
 والقوم خرج التحقيق ان القوم في الاصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال
 خاصة فقيهم بامور الناس ذكره في الفائق ونهني لان كين انما اول القوم انما جمع قائم كصوم

وقد قلبوا وأفهموا ان كما على ابو على عن بعض العرب اما بقية الثانية التي هي
مبدلة عن الف الثانية فهي قلبوا وأفهموا حرمان في الاشهر وعلى المبر عن الم
أفهموا وأفهموا حرمان واما الفرة التي ليست اصلية ولا تانيثية سوا كانت مبدلة من
واو او ياء لمحققة بالاصل بان زيدت احديهما ليكون بسببه اسم سوا بالاسم ثم ابدلت
من احديهما كقوله عليا وكانت مبدلة من واو او ياء اصلية ككسار وروافضى ياتين
الفرتين يجوز الاثبات ويجوز القلب اما بالواو وهو الاكثر وقد قلب بالياء فعلى هذا يكون
ما نقل سوانقا كما قال السيد الشريف رح لکن ممکن ان يقيم من جانب المصنف وان قد
ذكر الاشهر وترك غيره كما عرفت من بيان التثنية قلبت الفرة بالياء في الرداء وان
كان مشهورا لم تعرض اليه لعدم كونه شهرا فلا يرد الاعتراض على المصنف تركه هذا حقيقة
المحقق مولانا محمد شرف الحسيني العلوي قوله او عدمه اى اذا كان معدودا
مع وقوع الامالة فيه ككتاب الفتح الميم وكسر الثاني متى قلب لالف ياء مع الامالة
متى لانهم قالوا متى كسر التاء قوله ما بقية الميم الاول من الامالة وهو حال من متى كسر
فيل للرقن تفحصنا كتب الثقات الخ ليعنى اننا لم نجد في كتب المتحدين اثرها فصار
فضلا عن كون مشهورا وان فرض شهرته في كتب غير الثقات فهو غير معتبر بل قول الرضى
من الجد ان من الشهرة لانه لا يدل على الشهرة خصوصا اذا قرن قوله القلب الذي يحل
ان يكون مقتضاها فقط قوله حال كون تلك الحروف قبله بتغيير الصورة اى بتغيير صورتها
اعلم ان الحال جليئة الفاعل والمفعول الحروف منها ليس شيئا منها ولا يبدل

وكلام المصريح بما معهما الا ان لغير كلامه نظر الى فتمت كلامه بل بقي ان في الجواشي السندية وشرح
الرصني لو كان لبيان مرام المصريح كلام هذا الشرح فليعلم ان كلامه يمثل كلام الاحتمالين القصر على
احدهما القصر فتأمل قوله بتقدير المضاف وح كونه المثنى مجموع الملقوق باللاحق وان لم يكن مصححاً
لكنه في كمال الظهور كما صرح قوله او قدر المضافين الحق آخره في عبارة عن الاسم الملقوق بالالف
او الباء والنون هو بصديق على المفرد لا على المثنى في كل خبر من خبر المصريح يكون محمولاً عليه وهو غير
محمول عليه فيتمثل قوله كلام المصريح بان آخره مرفوع لكونه فاعلاً والحق وح كونه لازماً وقوله الف
الم عطف بيان آخر قوله ولو كانت الف إشارة الى الجواب لثالث حاصله الى المراد ان المثنى بالالف
آخره الف الم قوله عوضاً عن الحركة قبل المراد من الحركة هو حركة الالف او الباء في التثنية اى
الحركة الاعرابية في المثنى او تنوين المفرد انتهى كلمة او يمنع المخلو ويحتمل ان يكون المراد من الحركة
والتنوين هو حركة المفرد انتهى تنوينه قوله او اللاحق وحده وقيد متعلق بالحق في قوله و
مع الملقوق اى الملقوق مع الملقوق او اللاحق مع الملقوق او بما معه ولما كان احتمال ترجيح مضمير
يبدل الى اللحق مع اللاحق في غاية البعد لم توجه اليه فتأمل قوله السلا تروا الى الفتحات الاربع
ولقوله هي فتحة قبل لى قوله وفتحة النون اثنتين منها صيرجاوين ضمناً ليس آخره من لانه لقوله
في حكم المضمين بينهما قوله لا باس في شتماله على حقوق النون الم دفع سوال مقدر تقريره ان لعل على
ان من شتماله حقوق الالف والباء دون الحق النون لان النون قد تحذف للاضافة فلا تنبع حقوقه فلا يكون
له دخل في الالف على ان من شتماله منس فخرج كيف يصح قوله ليدل لك اللحق الم كنية وحال لدفع
ان لانه ليست الى المكان اعتبار بعضا جزاءه لا يخفى ان بناء الكلام هنا على الاحتمال لا دل الظم منه

ضمير فعلا وان كان مثل التبادلا لا يفسر في فعلت ففعلت ففعلت في هذا الكلام
 وضمير الجمع المذكور لا يدخل في طبع المذكور السالم بل المراد منه ظاهره لا الاغم منه ومن غيره
 فتأمل قوله سوا كان احدهم ولا يبعد ان يقرب في تفسيره مطلقا اي سواء كان اجمع الجمع
 او جمع المثنى قوله وضمير المذكور السالم الخ اعلم انه لم يبين حكم ضمير بل لم يبين حكم ظاهره
 كيف حكم ضمير غير ذكر حكم طبع الجمع الدال على ان ضمير الجمع مطلقا ليس حكمه هو التخيير للتفصيل
 الواقع فيه بان فيه ضمير فعلا او في بعضه الآخر ضمير فعلا ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
 المذكور السالم ظاهره فان في كل منهما تعيين واحد هو الواو في الاول وعدمه بل عدم التبادلا
 في الثاني او ان فيهما لم يذكر شي من علامته التانيث والمقصود في المقام بيان ان لهما في الفعل
 المسند بل عدم التعرض بحكم ضمير جمع المثنى السالم من انه ضمير فعلا فقط لان الحال في
 منفصل قوله ضمير التبادلا والايام في قوة الاقتران عن ضمير جمع المثنى السالم فتأمل في
 المعبره وفعلوا العمل يراد الواو طبع المواد والافشي كل ذلك واحد في ذلك الحال في قوله فعلت
 في كونه جمع المذكور السالم فان قيل لا بد من التفسير بغير العاقل لقم لقيم هذا التفسير ما سبقت
 قوله وانما في الجمع المذكور غير العاقل كالايم قوله في الحواشي الخ قيل في نه مخالفة لما ذكره
 بقوله وللنساء والايام الخ لانك قد عرفت منه ان المثنى يكون للجمع الذي من في القول
 انتهى فليان المخالفة انما يكون بين الشرح وبين الحواشي الشرح الرضائي وفيه ان مجموع
 المثنى كالنساء وكونها في الجمع المذكور غير العاقل كالايم مجر بها مجر المثنى وفيه
 موضوعه طبع غير العقل انما يستعملها في المثنى العاقل كالنساء بل على طبع غير

قوله كون التأسيس الخ دليل جواز طلوع الشمس طلعت الشمس قوله بخلاف مضمونه الخ دليل عدم جواز
 الشمس طلوع قوله جعل بعض التفسير اليه راجعاً الى الموت الحقيقية او ضمير الموت اللفظي لكن على
 جعل بعض التفسير على حكم اجماع البيان لم يكن كلام المفسر مستوفياً لجميع الاقسام وكون معنى كلامه
 ان ضمير اليه راجع الى المفهوم المدور بينهما فيشمله البيان قوله لقرينة الخ هذا متعلق بقوله او ضمير
 الموت اللفظي وقوله الى الموت الحقيقية وابتداء لفظاً قرينة احد ما وابتداء لفظاً غير الحقيقة قرينة
 الآخر لا بعد ان يكون ضمير اليه راجعاً الى الموت اللفظي مطلقاً وقوله وانت الخ بمنزلة استثناء
 عنه قوله لو كان الخ هذا الكلام نظر الى راجع ضمير اليه الى الموت مطلقاً كما فهمت التفسير قوله
 طلعت اليوم الخ ولما قسرت ان يقول جواز يجوز ان يكون لاصل كون الفاعل ظم غير الحقيقة لا لاصل
 الفصل فينبغي ان يمثّل بمثل يتحقق فيه قوله الا اذا كان الموت الخ انظر ان لفظ الا اذا كان
 الموت الحقيقية مشتركة بين المذكور الموت لكن اختلفت من اسما المذكور اذ روي اذ سمى
 به موتاً فانظر انه لم ينقل قولاً بل كان مشتركاً لا ضمير اي لا ضمير راجع الى الجمع فان لحاق التاء
 في الفعل المسند اليه جعل هذا الضمير راجع الى الجمع بصيغة الجمع واجب الضمير في صورة
 الحاق التاء فموت راجع الى الجمع باعتبار تاء ويلي بالجماعة لم يحزننا ميتة لان لو اذ التاء
 وله للتذكير قوله لا الملاء من جارت يعني اذا كان المسند اليه الجمع المذكور السالم او ضمير
 لم يحزننا ولا تخفى ان قوله الجمع احرار عن الضمير راجع الى الجمع مطلقاً سواء كان جمعاً ذكرًا
 سالماً او غيره وذلك الضمير ان كان ضمير الجمع المذكور السالم لوجب الحاق التاء واذا كان جمعاً
 مستتراً في الفعل المسند ان كان ضمير الجمع المذكور السالم فضمير عن كان ضمير الجمع المذكور السالم

قال المصموم بلفظ ما تقدم حال لا زاد ولا يخفى انه لو قال ثم عطف بلفظ ما تقدم في التركيب لا يحتاج
الى قوله احد عشر من احد عشر فتدبر قوله واحد وعشرون جلا في عطف العدد الزائد
على مائة وهو واحد جال كونه مخطوفا عليه لعقد عشرون الى تسعين لان يكون كل من
مخطوفا على المائة كما لا يخفى على من له طبع سليم قوله الى مائة ثم الابتداء من قوله مائة
بل قوله ومائة واحد عشرون الى تسعين اعطى احد الى تسعة عطف احد الى تسعة
المائة فتدبر قوله وكذا الحال لما كان كلا من الاشئلة المذكورة مثالا للمائة اذ كانت
واحدة قال وكذا الحال لما لم يذكر شيئا من احد الالف وثمينة قال الالف ثمانية قوله
الشم الرضى ثم قال عم الملة والدين بنه بذلك على ان يتبادر من عبارة المصموم
الرضى فان المتبادر منه ان حذف الياربع الكسر غير شاذ بل واقع من غير الشذوذ
وعليه فحوى في الشرح المنسوب الى المصموم انتهى علم انه قال في المفرد ان البقاء
كما في الرضى لم يذكر الكسر لاعتباره انتهى بذا يدل على ان حذف الياربع
النون شاذ من اسم الرضى لان مراده لجواز الكثرة يجوز ان يكون هو كونه شاذ ويكون فتح
اولى هو الشذوذ فقال بصيغة على الواحدة انت خير بان الظاهر منها هو الصورة كما
تعريف العدل مرادنا بفتح الصورة والمراد من الصيغة في قوله فان من صيغة رجل
المركب من المادة والصورة كما هو خلاف الظاهر فلا عار وان كان المراد هو الصورة
ما ذكره اول الفقرة دلالة الجور كانت مشروطة بالصورة نسبت الدلالة عليها الى الصورة قوله
عليه واحد لا يخفى ان النقص لم يصير ازيد بل يصير يحصل الثلثة الذي هو ازيد فعلى العبارة

ومن الأنواع لأنها لم يكتفوا بمرتبها وان كان معناه أنها مستدرجة في أحد الأربعة مع ذلك
 ثانياً خرج لها فيكون أحد في أحد لكن قد سبقت الإشارة إلى أن مركباتها واحدة في المركبات
 ولما كانت مركباتها أكثر من أن يحصى من غير تفاوت في البسائط منها فأنما تعليلها كما نأتها
 وإطلاقة في المركبات قوله لأن لها أحكاماً خاصة المكالمة في التار في التذكير فيها من التثنية إلى العشرة
 ويدون التار في الموت قوله إلى لفظة أنت المسموون في نفسه كلمة الواقعة في التار بها
 هو عدم قرب من المعرفة بمنزلة النسبة الموكدة عند المتعنفين حتى يعودوا تذكره سيئاته كسبته
 واللفظ جنسياً قريباً لاسم العدد بل لاسم الجنس جمع الملة والدين قال في تعريف شخص كلمة
 في التعريفات باليسيرة المقام موكدة يرى تركها سيئة انتهى فهذا الشرحان تفسيراً بالجنس
 القريب لغيره بل اللازم باليسيرة المقام وان كان جنساً بعيداً وفي المقام يكون التميز
 باعتبار اللفظان وأما أوضح كما يظهر من خواصها قوله التاسع كذا وجد في كثير من النسخ وفي
 بعض النسخ الآخر إلى عشرة وقس وكل من يأتين النسخة صحيحة بيانه أن حصول الفرع باللفظ
 التار واستقامتها بالثبوت والجمع وبالتركيب من التار والمركب المذكور جهة فرعية بالقياس
 البسيط جهة أصالة بالنسبة إلى المركب الموت ثمانية إلى عشرة من المركب الأصلي ثمانية إلى عشرة
 وفرد عما استقام لها ثلث عشرة إلى تسع عشرة وفي نسخة وجد فيها إلى عشرة وتسع راجحة لها
 يعنيها قوله وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث لوجود الفرق بينهما بالجزء
 الأول بهذا الوجه مجرى في تذكير الخبر الثاني في المذكر سوى كراهية اجتماع التثنية
 لأن ذكر التار في المذكر ليس لأجل الفرق بين المذكر والمؤنث كما سبق

كلها الظاهر ان يقال عن باقي المعارف قوله اي عرف المعارف التي لا يسجد ان يكون المضمير اجزا
 الى المضمرات في لا يكون الغالبية من الاعرفية فلماذا لم يذكر الشر ما اراد من الاعرفية الا بعدية
 من اللبس ثم قال المضمير الغائب لكن يمكن ان يقع من الاعرفية اذا كان الاعرفية من اللبس فيكون
 بجمله او منية ضم الغائب من المتكلم او الاعرفية امضاني فيلزم ان يكون شئ آخر يكون
 ضمير الغائب الوجهة في الاتساع ليس بهنا ذلك الشئ فيعمل ان يكون معنى كلام المصنف
 اعرفية بلفظ التقياس في المعارف ولا باعتبار المضمير المتكلم باعتبار المضمير المتكلم باعتبار ضمير المتكلم باعتبار ضمير المتكلم
 فقال قوله فان سائر المعارف لا تفاوت بين صنفا الا المضاف الى حد فان قيل ان المضاف الى
 العهدة هو العلم من العهدة التي منه كذا قيل لا شك ان العهدة الخارجة اعرف من العهدة التي
 اعرف من الجنسية والاستغراقية هما من الجنسية لغير البعض الناطق من خص العلم العهدة في كل
 الخارج كذا العلم الشخصي اعرف من العلم الجنسي لغير التفاوت في الافادة والدلالة والتفاوت
 في المعنى لغير لان الكلام في الاول والثاني قوله ان فيه تفاوت باعتبار تفاوت المضافات
 ولا يتوهم منافاة كما سبق في مبحث المجزئات من نسبة امر الى معين لا يتوهم معلومية
 التركيب الاضافي في موضوعه لتحسين المضاف لان تلك ال عليها بشرط ان المضاف اليه يعرف
 التفاوت في هذا الشرط لثبوت تقييد التفاوت في معلوم المنسوب المدلوله تلك السببية قد برهن
 ان كون التفاوت فيه باعتبار التفاوت في المضاف الذي ان كان حقا لكن ليس في كلام المصنف
 اشعاره بقوله سائر المعارف اعلم ان كذا في مبحث المعينات صرح في انها منها فهي لها واطلة في
 المذكورة في صفة المبحث احوالها فان كان معنى قوله انما هو بان المصنف لم يذكر في الاجمال في

والعلم في قوله المضاف ما الخمس العدة بنى فلامه الى القول بالاستسناد بقية السابق قوله فقول
 بطريق المضاف يعني ان المفعول المطلق حقيقة بقوله المضاف الى حد ما هو المضاف الى المعنى وهو
 قوله اضافة محذوف اقيم المضاف اليه مقامه فيكون المضاف للمفعول المطلق فعلى ان يكون له معنى اضافة
 معنوية بالتركيب صيغة بيان حاصل المعنى لا ان المقدر هو الموصوف حتى يرد انه منافي لجهة تركيباً
 توصيفياً يحتاج الى المتكلمين تفيد الموصوف وكون معنى بمعنى معنوية بملكات التركيب منافي فانه
 يحتاج الى تقدير الاول فقط قال عم الملة والدين لا يبعد ان يحمل المضاف مصداقاً اسمياً بمعنى انه
 معطوف على العلم فيكون في المعنى ما عرفت بالاضافة بمعنى انتهى لا يخفى ان اللائق وحي بالمضاف
 باعادة البار كما في قوله وبالعلم اوسياً اذا صار المعطوف عليه بعيداً بل اللابى ان يقرأ او المضاف
 قوله خص العلم بالتعريف كعدم ظهوره عدم سبق تعريفه قال المص رحمه العلم ما وضع لشيء بعينه لم يقل العلم
 معرفة غيرتنا والى امرح ان قوله ما وضع لشيء بعينه تعريف المعرفة الا ان يقرأ انه ارا وكما
 لوضوح في التعريف فلماذا فصل ان ذكر معنى المعرفة سابقاً لقال سماكان اعلم ان العلم
 يطلق على ايقال الفعل الحرف على ايقال مصدرة على ما يقابل للقب والكنية ولهذا المعنى
 انخص من العلم قوايه الاعلام الغالبة التي اجاب ال مقدر تقريره ان في التعريف لا يشمل الاعلام
 الغالبة وتقرير الجواب ان استعمال الغلبة في فروحين بمنزلة الوضع من لواضع قوله فكان
 هو ولا المستعملين ضووا ذلك فيكون اطلاق الوضع على تعيين العلم والغالب
 مجازاً وعلى تعيين الاخر حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله ما وضع لشيء بعينه لكن من اجابة
 هذا المص رحمه مقدر قوله استحالة نية في غير ذلك الشيء بهذا القول بيان التناول عن المعنى

واستأذره ما حاصله ان الالف اللام للبعد الذي في النكرة كما في قوله ولقد امر علي بن ابي طالب
 بالاضافة التمهيدية انتهى قتال في انه بل يمكن حمل كلام صاحب القيل على ما ذكره في احوال
 ره او بالبناء لم يقبل بالبناء كما هو الظاهر من السوق لعل جهة انه اعتبر بها نوعا واحدا لكن يمكن
 صنفان فيكون النوع المعروف خمسة فلا وجه لحمل الشرايا باسمه انواع والاضافة حادثة
 او بهما وهو قد رفظ عرف في جانب المعطوف وغرضه من هذا التقدير جعل عرف بالبناء
 على حدة لكن لظانه معطوف على قوله باللام من غير تقدير يثبت شري لم يحل كلامه على قوله
 كما حملناه عليه في احد النسخ المذكورة في النسخ ولما كان جامع الضمير في الاربعة الاول خلاف الظاهر
 لم يثبت اليه ليقرب ان لاضافة الى السنادي حتى يرجع الضمير الى الاربعة ولما يتوهم حملها
 الى السنادي لان المصدر لما اعتبر عرف باللام والبناء نوعا واحدا فلا وجه لتقديره على
 النوع الواحد ولو قدم على ذلك النوع كان السابق على الضمير في ثلاثة لا اربعة نعم يرد على
 على ما حمل كلامه من كل واحد مما عرف باللام والبناء نوعا على حدة بل يقول ان رده
 البحث على ما حمل كلامه عدم روده على ما حملنا كلامه عليه دليل على ان مراده ما حملنا
 انه حد بها نوعا واحدا فتأمل تحتها باطراف الكلام قوله فان السنادي لا يضاف اليه ذوات
 التقبل حرف البناء يلزم ان يتوسط بين المضاف والمضاف اليه واحد فيلزم ان يكون
 هذا مناد لا المضاف اليه قوله نظر الى سبق الى قوله مستثنى عن شيخ الحكم في بحث الجود
 في بيان المصدر بقية تعريف المعرفة يمكن ان يقال ان لاضافة الى احد النسخ المذكورة كما
 لا يقتضي الاضافة الى كل واحد منها كذا لا يقتضي كون كل المضاف الى صدها معرفة لكن المراد

تدبروا حسن التدبر قوله من حيث معلومته ومحموديته انظر من تعريف المعرفة ان حقيقتها المعلومة
 ما رجاعا عن الموضوع لان المتبادر من ملاسته شئ بشئ آخر ورجع الشئ الثاني على الاول
 يحتمل ان يكون الموضوع له فيها هو الشئ المعلوم ويكون وصف المعلومة واطلاقها فيقال
 فيه قوله او الجنسية انظر والجنسية الا ان ليقم ان المقصود هو التعميم بمعنى كانه قال سواء كانت
 علما شخصية او جنسية وهذا القسم من قبيل الممثل التعميم هو المضمرات فان قيل بعد كون
 كل من المضمرات والمبهات من قبيل وضع العالم والموضوع له الخاص فما هو يكون
 الاول عرف من الثاني يمكن ان يقر الوجه هو اعتبار تقدم مرجع الضمير في الذكر وعدم
 اعتبار تقدم الذي عبر عنه بالموصول وباسم الاشارة فان نوقش في التعميم الذي
 ان مرجع الضمير قد حكم كضمير الشان والقصته وضمير به رجلا يقر ولو سلم كونه في وجه
 المبهات في الابهام لكنه قليل قال المصنف ما عرف باللام الخ قال عصام الكاظمي الدين لوقال
 المصنف وما عرف باللام والنداء والاضافة كان اخر استثنى فيه ان قوله الى حد سواء ان
 يكون ضمما لية ولا فان كان الاول ظاهرا اختصارا وان كان الثاني فيلزم ان يكون
 المضاف الى النكرة معنى معرفة فان كان المراد ما عرف بالاضافة في الجملة فلا حاجة الى قوله
 في فعل انه اخر ازعم المضاف الى النكرة معنى قوله الميم الجواب عن سوال مقصد تقريرية ينبغي
 ان يقول ما عرف بمرتب التعريف حتى يشمل الميم والجواب طو ايضا يمكن الجواب بان الميم لما كان
 في لغة البعض لم يذكره قوله اللام الزائدة المقل كاللام في اللين في قوله ولقد امر
 الميم بين استثنى قوله فجعلها متعابدة للبعد لكن قال لم يكو مزايا الشارح في بحث الحال

والأما إذا كان المراد منه أن مرتبة دون مرتبة المضاف إليه لكن مع ذلك يكون مرتبة المضاف
إلى الأعراف فوق مرتبة المضاف إلى غير الأعراف فوجه تأخيرها ظاهر لكن المحصر في ^{الطلب} ^{الطلب}
في أحوال المسند إليه أن تعريف المضاف مثل تعريف المضاف يعني أنها في مرتبة واحدة
وهذا من مذهب سيبويه كما هو مستفاد من كلام الشرح في مجتبه المجرورات في شرح قول المصنف
ومن ثم لو لو وصف ذو اللام بالمتشابهة والمضاف إلى مثله حيث قال بأن تعريف المضاف
تعريف المضاف إليه والتقص عنه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره انتهى والاول ^{أجاب}
سيبويه الثاني من مذهب غيره كما هو الظاهر من كلامه وصرح بعض المحققين قوله فالوضع
والموضوع له خبر في شخص قال عصاة الملة الذين مما ينبغي أن يعلم أن الوضع الكلي للظهور
الخبر في مما فإيه بعض محقق المتأخرين القدر لم يغيروا عليه حتى المصنف جعل معنى قوله شيء
لأفاده شيء بعينه وقال الواضع وضع المصنف مفهوم كلي يستعمل في خبري من خبرية بشرط
أن لا يستعمل في مفهومه الكلي مجوز في الاستعمال اللام في قوله شيء لا يكون صلة الوضع بل
عوضه الشمل المسمى إمكان تطبيق عبارة على هو الحق ثمرة تعليلها بما هو الحق ولم يلتفت إلى أنه
به انتهى لا يخفى أن من لم يعلم مذهب المصنف لم يفهم من ظاهره كلامه ومن شرح الشرح مراده ^{أجاب}
العلامة الشريفة فلما بدله من التعرض به ثم بما هو الحق عند اللام مبرع وظيفة الشرح والبيان
التأكيد في مجتبه التأكيد في كلام المصنف بالمعنى في التوابع مع أنه قال أنه ليس ^{أجاب}
والفهم وقع مثل ذلك من الشرح في تعريف الفاعل في كون خبر في زيد ضرب مسند في خبر
راجع إلى أن مذهب المصنف أن المسند إليه هو الجملة ولم يشترط أن يكون خلافاً من مذهب غيره

جاء محل لوجه ان لدن التما كانت جنتها قليلة يمكن ان يتوهم انكارها وبهذا القول
 دفع ذلك قوله لكونه متعلقا بالاضافة قال عصام الملة والدين بن القيس ستر ان كره بعد الغايات
 انتهى محل مقصده ببيان معناه ولهذا قال لمستقبل المنفى قوله اي بداية التعيينه المحل
 انظم من قول المصنف بعينه ان تعينه منظور وملاحظة في الوضع بخلاف التكرار لان يكون المراد
 منه ان المحقق فيها هو المعطوية للمتكلم والمنحى طلب كما هو الظاهر من كلام الشرح قوله ثم علم ان
 عصام الملة الذي قال في الاطول ما حاصله ان العلم لو كان موضوعا للشخص بعينه لما صح تخصيصه
 لما لم يعلم الشخص لكن الوضع لكثير اذ الابن المتولد في غيبة المالك لم يضع له سماءا و عليه
 بانه تسمية صورة وامر بالتسمية حقيقة ولا يشك في الوضع بسم الله لعدم ملاحظة تعينه وتخصيصه
 عين الوضع وان لم يعلم العالم بالوضع لشخصه للمخاطبين به انما يفهم شخص في الخارج بعنوان
 يخص فيه الا ان يراد الشخص كونه متعينا بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الخارج ولا يطلب منع العقل
 قوله من تجوز الشكر كقمة انتهى لوقيل بان واضح اسم الله هو الله تعالى لا يرفع الاشكال
 بعالم الواضع قوله اشار ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة اعلم ان كره
 المضاف الى احد الاربع في الاخير لا اجل انه لا يمكن ان يقع المضاف الا احدا
 من غير سبق ذكره باو لا اجل ان المضاف الى كل منها دون المضاف الى
 هو سابقه سوى المضاف الى الضمير وليس للمضاف الى المضمربوقا
 المضاف الى شئ بناء على ان يكون المراد من قول الشرح فيما سياتي فان
 غير تفاوت باعتبار تفاوت المضاف اليه اتحاد مرتبة المضاف مع المضاف اليه

لبنائنا فان قيل فعلى ايلزوم انما هو المستقلين على معمول احد شخصي هو غير جازي لقيم ان الحكم على
 وفي الحلة قوية بالنسبة الى الاضافة الى الجملة فنحن وجودها يكون المورثه الاملاك باثنين الحلتين المستقلتين
 نفس علة واحدة مستقلة وكل منهما ناقصة لكن قولنا على اخرى يا بي عن التوجيه نوع ابا وقوله فاشيت
 لما ذكرنا في حيث يا بي عن التوجيه الاول ففهمنا حرف الشرط في تعريفه على كون معنى الشرط فيها نظر
 وكونه انما يتضمنا بمعنى ضرورة الاتهام لا يستلزم كونه متضمنا لما والى حال انه عدم كفاية لقسمه
 الشرط للبناء غير مسلم فمما ذكره الشر في ابن انا الفهم نظرنا نظر قال المصهره واذا للمعنى لقيم
 تقديم اذ على الان هذا للمعنى تلك المستقبل لانها المكان الغير كيث محل عدم ذكر كلمة سي سناك وبن
 اشارة الى اننا المستقبل على تقدير كوننا زانية بخلاف اذ الوست الزانية قوله وقوله مجبى الى محلي
 محل جبه عدم تعرض المصهره بكوننا لا تقبل الغير هو القلة فما وجه التحصيل لا بعد ان يكون في المعطاة كثيرة
 الى ان يحتمل ان يرجع لقلة مجبى الى اذ الجانية للمستقبل للمعطاة قوله قد جئت الى يد المصهره كيف را
 البعيا ان معنى حتى الاطران لقيم بمعنى كيف يجوز من اتصال محل جبه عدم المصهره اياها بما هو قلة
 ان يقول قد يحكي الى زيد الخ والاعراض من بعد قوله لم يوفقها لفظا ومعنى والفرق في المعنى باعتبار
 الاستقلال عدمه انت خبر بان هذا الوجه يستدعي تقديم وضع مذ ومنه حرفين على وضع مذ ومنه
 اسمين بل كل اسم مني لمناسبة المبنى الاصل يقتضيه سبق وضعه على وضع ذلك ولا بد
 من ليل ان كان ظنيا قوله فلا يصح عدمها من الظروف المبنية يمكن ان يقيم ان كان
 تقدير كونها اسمين متطارد في بحث الظروف المبنية كذا ذكر كان التامة والزائدة في بحث
 كان لنا قضية قوله المصهره وقد جازلن الخ لم لم يقل ولدن ان بدون ذكر قوله

انه لم يكلف بالسابق ولم يفيد له الايضاح الى المفرد اصاله فوجه ان الضممة اليه على سبيل التحقيق كما في البيت
 وان جدك جبر آخر لا يمنع لانك قد فطن قوله ومنها حيث لم يحيط على قوله ما قطع عن الاضافة
 بل كلف منها هنا ايضا قوله كذا الحال في البواني لمكان لغفلة بعد المسافة بينها او كذا
 فوجه عطف حيث مثلاً على قوله انما بنيت على الضم كالتحيات لانها لم تعمل المراد توجيه اصل البناء
 والبناء على الظن لا البناء على الضم فقط كما توهم من انهم من اجلس مواشيت اصل البناء ويوردنا
 ما يدكر في وجهه بنار القول وانما بنيت لسا ذكر قوله المصهره لعل تانيث الضمير باعتبار راجعه الى كلمة
 والافقطة كرو اليه اشار الشار بقوله وان اختلفت في الضمير كذا القول استعماله وقد حمل وان اول دليل
 عليه احتمالها لعل تركا به خلاف الظن لظهور الوضع فيها والكلام في تعيين الموضوع الا اننا سبنا
 قتال قوله اذا كانت زانية لان من السنين انما على تقدير كونها مكانية لا يكون للمستقبل لا يخفى
 ان كونها للمكان لا يستفاد من كل المصطلح قوله وهي مستقبل توهم انما لا يكون لان الزمان محل كلام
 على العموم انما يكون نظراً الى الواقع فمن لم يطلع على الواقع لم يفهم من كلام المصهره فيلزم نقصان
 بيانه بل ان كلمة حيث التي هي للمكان عند غير الخفش اطلقت وقوله مع ذلك حمل على انما
 للمكان لا لا في ان يحمل كلمة التي لم يقيد بكونها للمكان لان الزمان وكل منهما على كونها للزمان فقط
 عند التحقيق لوجه هي مستقبل ينبغي على ان يورد وظهر مثال كونها للمكان لا في غير الناطق في
 قوله الدليل عليه احتمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى وهذا يكون اللفظ حقيقة في معنى هو كثره
 مستحالة لان ما المطلوب في هذا الدليل ان يظن وانما هو هذا الدليل لا الدليل الاخر وهو السماع
 من الراضع بلا واسطة او بواسطة والكثرة انما يكون لئلا اذا لم يسمع خلاف مايل عليه فهذا علمه آخر

متحد الهم لان يقر انكار كل كلام بخلاف المجرور لكن ينبغي على الشرائع وجهه في قوله شتره الموقفي
قوله السواء الاستفهام الشتر احتمالات احدهما ان بعضها للاستفهام في اخرى للشتر والثالث ان بعضها
للاستفهام في بعضها للشتر وبعضها شترتها فيها وكان لو اتفق هو الاحتمال الثالث فكلما كان في كنه
اشارة الى قوله كانه ذيل عن كميته لم يتحمل ان يكون الاستفهام محمولا على حقيقة بانهم عدم علمه وفالان
يفصل عن كميته في معنى هذا شترته في قوله قال المصنف انظر الى المحمود في السابق بعض
المعنى كذا جميع الظروف الذي صنف اليه البعض في محمودة والمحمول في اللام واعند فلا كثر الثاني
عين الاول في قوله ان المراد من الظروف هو الذي صنف اليها لفظ البعض في السابق وان المنكر في الاول
اعم من الظروف المبينة والمعربة حول صيغة الجمع هنا على خلاف ما حملت عليه في السابق في قوله في السابق
ان يقر بعض الظروف قد يقال قد يسر في الظروف المحمودة وان فرض في في التفسير في ما يتردد
من ان جميع الظروف ليس من المبنيات بل بعضها والمذكور فيما سبق في بعض فلو كان في قوله
الظروف وحاصل الدفع ان الالف واللام في قوله الظروف للمحددة
الظروف المذكورة في التعداد وهي بعضها ولهذا قال منها الظروف تترك لفظ البعض لكن في قوله
قوله وانما في النقصان لان جنس النقصان اليه يجب النقصان والضم لكونه اقل الحركات بحرف قوله
يجري لظروف المقطوعة عن الاضافة انت خبر ان القصر راجع الى ما قطع عن الاضافة فينبغي ان يقال
الظروف انما قال وقع في بعض النسخ كونه اشارة الى ان المعبر بكلمة ما هنا هو الجمع قليل الجدي كما ذكر في
ما ترى في انظر ان يقر وتسمى اضافة الى المفعول كما في هذا البيت اذ في اضافة القليل لان يقال
لا يضاف الى جملة ما قطع لظروفه بقية ما يضاف اليها واللاحق فينبغي ان يكون ان كثر الاكثر

منصور بالكلية تحت فاعلة الرفع فلا معنى لقوله ان محله ان يمكن ان يقيم المراد قوله فيسمع قطع النظر
عن كون منصوباً فتنفس قبل قد سرح اى كل واحد من كم انهم انهم من كلمة مجموعها وكل واحد تفسير
فقط لكن الظاهر من كلام المصنف ان يكون المراد منها هو المطلقة قوله والاضافة النظم ان يقيم
لان المضاف للاضافة كما في بعض النسخ وكون المضاف علماً وجاراً في المضاف اليه كما يكون عند بعض
والاعتماد الآخر فاعمال الجار محرف الجار المقدر المشهور بهذا القول يوافقه ما استفيضه من بعض النسخ
التي علم ان بعضهم يوجب ان الضافة عاملة في المضاف اليه فقل هذا المذهب لان اعصية المصنف في شتم
للتصرفات لكن اللين بعبارة المصنف هو القول بكون المضاف عاملاً في المضاف اليه على تقدير القول
بالاضافة بانها عاملة ليعمل بقول تقدم الجار باعتبار ان الضافة وان كانت متاخرة عن جنات المضاف اليه
لكنها متقدمة على المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه فقل قوله لان تاخر الجار عن المحرور ممتنع لضعف علمه
ظاهرة ليقض ان كمن المقص من يرد حرف الجر وعمله خصوصاً في وجه غير بل انظر ان يقيم المقص لما كان
اقصا فاعمال الى الكم وذلك التصور لا يتوسط دخوله على محيى يحصل بالاضافة قوله فخر تقدم الجار عليه ما يقال
هذا التجويز تجويز عدم الانيان بحرف الجر والمضاف اصلاً لا تجوز ايراد هاتين حرفاً عن النظم فلا ينافي في هذا القول
ما ذكره من له لان تاخر الجار عن المحرور ممتنع قوله على ان يجعل الجار لجعل على ان كلمة على بوجه يكون
مع سابقه جواباً واحداً ويجعل ان كمن نسيته فيكون جواباً آخر وحاصل الجواب اننا نقضه صد الكلام
الاذا كان قبلها حرف جر او مضاف قوله في ما في الوجه الاربعة الاعرابية فليكن اللين على المصنف ان يدخل
اقصا صد الكلام في وجه شبه ان استقام الشرط فيقضية كما كثر ثم اعلم انه قد رفع على الابدالية وجا
والرفع على الجزئية وجه آخر ولم يجد الجواب بالاضافة وجهاً والجواب بحرف وجه آخر مع ان العامل بهما متعارضان

موجودا بمن فيكون هذا الكلام باعتبار كون تمثيله بامور من استثناء من نصيب تمثيله كمستفهامية من
تمثيله كمستفهامية بالاضافة قوله الاول على حوزة الخيرة من كتب من عظماء من لان من الرضى هو الرضا
ذكرنا لهم لكن حوزة الاختصاص لم نجد دخول من على تمثيله كمستفهامية فكلما المصنف راجع
بوافق ما حوزة قوله الى ان الاستفهامية كانت وجبة وتحتمل كل من الضمير في قوله لما راجع الى
كل واحدة من كم الاستفهامية وكم الخيرة لكن الرجوع الى طبيعة الكلام يحتاج الى هذا التاويل كما فعله
المصنف انت تعلم ان ارجاع الضمير المفرد الى الطبيعة المشتركة المذكورة في ضمن القسمين المذكورين ان
اولى من ارجاعه الى كل واحد منهما لعل المراد من انكم هو كلمة كم حتى يطابق الضمير الموثق كما يدل عليه
توصيف المصنفه بالكم الاستفهامية والفتحة والالفظ كم مذكرا وانما موثقت سماعي فتدبر قال قدس سره
فكلما بها التاويل لوقال المصنفه وهي راجعة الى انكم المطلقة موافقا لقوله العاصدة الكلام كان ان
يقع ان فيما ذكره المصنفه الى النوعين من التعريف لعل في اختياره كلاما دون كلاما فبقي على كلامه
كم الخيرة والاستفهامية ذكره لا يحتاج الى تاويل كما يدين النوعين فانهم قوله اني كل من هذا اشارة
دفع ما يتوهم وجوده وهو انه لا بد ان يقع ليقع ان توافق المبدأ والخبر لان المسند الى المضمير المشترك
وتقرر الرفع فلم يقل يراو صيغة المفرد وتبعية على ان المحكوم عليه هذا الحكم كل واحد لا المجموع من حيث
المجموع وجعل عاب كلاما مثل عاب المشتق واتصال ضمير التثنية به يرجح رعاية جانب التثنية فالقول
باللفظ كلاما مفردا في ايدى وقع مفردا رعاية جانب لفظ لا يخفى عن كاكية قوله اني كل من هذا اشارة
ان رجلا في هذا المثال يكون منصوبا مع انه لم يدخل تحت قاعدة النصب لاشتغال المذكور بضمير
ولما فعل من اللفظ التقديري في كل فيما لا يجد فعله غير متغلب ثم لا يخفى ان المثال مع كون

بقوله ولا كل كناية تحتمل ان يكون المراد من البعض البعض المسمى البعض المسمى له بل البعض معين ق من
ثم قال هو سوسن قلم التماسخ فمال فيه ثم علم ان البعض من بيان مفرد الكنايات ان يبين معنى الكو
وان يبين من المعنى بل لا يبين ان المراد ليس كلمة بل بعضه البعض مطلقا بل بعض
معين فح لم لم يقل البعض الكنايات لا صيغة الجمع كما هنا في باب المعينات موضوعه بهذا
البعض المعين فتدبر فان ترك لفظ البعض لاجل هذا فلا يحتاج الى ذكر البعض المعين له
لم لم لا استغنا وذكره بذلك لفظ الكنايات او كانهم اصطلاحا ذلك اللفظ لانه كالمعنى قوله
وتعذر تعريف اى تعريف ذلك البعض من الكنايات الا بالقرينة باستثناء منقطع لواء التعريف حتى
المعنى فح يكون استثناء متصلا وفي الثاني تأمل كما هي وجه في الحاشية التالية قوله فذلك
لاكون المطلق غير مراد وتعذر تعريف الخاص عرض عن تعريفها مطلقا اى تعريفها على الاطلاق وعن تعريف
فرد ما كذا نقل عن البعض انت خبيران تفسير المشرار اليه يكمل لذكر بقوله اى لاكون المطلق المتعبد
جدا فينبغي ان يكون اشارة الى تعذر تعريفه من القرينة على ان المراد من التعريف في قوله وتعذر تعريف
هو المعنى المصطلح لا اللغوي قيل في تفسير قوله عرض عن تعريفها ثم اى عن تعريف الكنايات المعينة
التي اعيى الكنايات عنهما مطلقا اى على سبيل الاطلاق بان تعريفه بتعريفه يطبق على كل فرد
منه في ذلك البعض فلا يرد ان تعريف الكنايات على سبيل الاطلاق يمنع ذلك الارتباط بين اعم
عن تعريف مطلق الكنايات وتعذر تعريف ذلك البعض فان قوله بالاضافة والنظام لاجل هو الاضافة
ولم يستفاد من تعريف المضاف اليه ان المضاف اليه هو حرف الجر المقدر فلونى كلامه على المسامحة
وفي الحقيقة يكون الحرف اذ عالم لا يكون كلامه موافقا لكلامه قال المصريح وتدخل من فيخرج يكون

بالمساحة المذكورة وجعل المعروف المركب عام من المبنى المعرب الذي عرابه في الاخير كان له وجه
منع مرده ان لم يكن قبل التركيب بياناً في خبر ان كلامه من بين التقديرين لم يتبادر
من كلام المصنف بل من كلامه لم ينتقل له من اليها ولو كان مراد الشرح بالواقع للذات
في كلام المصنف فيلزم التفسير في كلام المصنف في البيان في كلامه شارة الى تعرض مستبعد لان
يقع غرضه لم يتعلق الا باصل الاعراب لم يتعلق بالتفصيل لئلا يقال المصنف كجلبك سكن اللام
يلزم ان يحرك العين فلا يحصل التخفيف على ان الجزء الاول يلزم مع قول المصنف في
الثاني ان قد عرفت من كلام المصنف في اعراب المصنف عرفت من كلامه في تفسيره في اعراب المصنف
ان معرباً على قوله في الفصح متعلق بقوله في الاول وما تضمنته الفصح لا فصح ليس في الاعراب بل في
الاول على لئلا آخر المصنف قوله في الاول والثاني والاضافة لتعلق بمجموع اعراب الثاني
بناءً الاول فمفاد كلام المصنف ح ان في اللغة الغير الفصح انتفاء هذا المجموع وهو عام
من اعرابها وبنائها واعرابها وبنائها الثاني فلا تبيين لواقع لانه اخذ ان راداً
من السكون انهم ليسوا كذلك ان اداناه ح في النظم والكسرة مسلم لكن لم يجعل مبداء على
الا ان يقرب ان السكون في الوسط ثقيل كما لا يخفى على من له في تفرس قوله المراد بالمراد
بما يدل على المعنى اللغوي لا يحتمل ان يكون مراد المصنف على وجه هو حمل قوله في المصنف على
محدود ان من الاسماء المبينة والتعبير مرخومي ضافي قوله لا كل بعض على بعض غير معين
كل بعض مصدق قوله لا يدان في اعم الله والدين من البصواب في قوله ليس المراد هو
المبهم بل المراد من المعين ان قوله كل بعض يساوي بقوله كل مكفي به في مرتبة مع انه نقاد

يسقط النون فان قيل ان الخمسة في قوله خمسة عشر الف شبه النون يسقط النون مطلقاً
لما لم يكن نفعاً بالاسم بل بعض اقسامه فمن لا يكون بسبب سقوطه مشابهة تامه لها بالبناء
بمخلاف نون التثنية والجمع فانها مختصان به ففى يسقطها لقول لمساواة ولان النون
قد يسقط من غير الاضافة لان سقطه قد يكون لالتواء اللام بمخلاف النون فانه لا يسقط
بها ففى سقوط النون لا يقول لمساواة قال لا سادرج ان النون تابع للحركة
فيسقطه لا يقوى المشابهة بمخلاف النون انتهى قل المصريح اعراب لثاني انما قدم عر
الثاني على بناء الاول ذكر المثال في البين لان انشأ الحكم بقوله مبني يكون بانتقاء بناء
الثاني فقط مع كون الاعراب في الاسم اصلاً فالقصد بالتمثيل في الحقيقة هو اعراب
لثاني فلماذا قدم على بناء الجزء الاول ثم اعلم ان حق الكلام بدل على انه في المركب الذي
هو في البنيات والاشكال الحركة البنائية وسكونها ليتا الا في آخره الذي هو آخر
جزءه الاخير فعلى هذا كيف تصور الاعراب في الجزء هو آخر جزءه الاخير الثاني الذي يكون حره
لمركب ان يخرج الكلام عن سوده فتدبروا احسن لتدبر فان من المبين ان المراد من لثاني
قوله فان تضمن لثاني هو الجزء الثاني من المركب المعروف بالتعريف المذكور وهو عند
مركب البعده ومن البنيات فان قيل في عبارة المصريح مسافة بان المراد من قوله بنيا
المركب من له فاعول لثاني هو اعراب المركب يعني مع نهاية البعده لا يلتفت اليه
من انه حق العبارة ربح ان يقال لا يوافق ما ذكره الشارح ان المعروف بالمركب المبني
ان يتضمن للمركب المعروف بالتعريف المذكور وجزءه وهو المركب المبني عند الشرط

كل من عشرة الخ واخوات خمسة عشر احدى عشر واثنا عشر ثلثة عشر واربعه عشر وستة عشر و
 سبعة عشر ثمانية عشر تسعة عشر على تقدير جوع الضمير الى ماوى عشر فقط لم يدرج في ضمن اخواتها
 قوله اخواتها فافادتها يكون بلفظ الكاف فقط واما اخوات ماوى عشر قوله فيستفاد منه
 من لفظ الاخوات لا يخفى ان الضمير كان اجبا الى كل واحد منها فان وجد مركب
 متضمن للمحرف ولا يكون من اخوات خمسة عشر وماوى عشر فلا يرد الكاف وجه الاطلاق
 ان الاولى ايراد الضمير المفرد المذكور سواء كان راجعا الى جادى عشر او الى كل واحد من خمسة عشر
 ومادى عشر ويكون كصحة ثانياً الضمير باعتبار احتمال كل منهما على الاحاد ولا يبعد ان
 يكون ايراد ثانياً اشارة الى ان كل واحد منها مندرج في المشار اليه لان خمسة عشر
 عنه وفيه الضمير الموثق المطابق لخمسة عشر اشارة اليه بقدر قوله واما اورد مثالين
 فان قلت ان اخوات ايضا امثلة ففي الحقيقة اورد امثلة لاثنا عشر قلنا ان المصريح
 ويحتمل احتمالاً بعيداً ان المادوس لاثنا عشر هو هذا النوعان وبها المركب من احدى
 والمركب من احدى المشتق من العدد الاخر فقل قال المص الا اثنا عشر واثنا عشر
 ان يكون اشتاء من الحكم عنه قوله اى ثلثا الاثنا عشر انتهى صاحب الفيل رح الاول
 وكلام الشرح كالصريح في انه استثناء عن الحكم بينا حيث قال فانه لا يبنى فيها الجزاءان
 الرابع هو هذا لان قوله فان تضمن الثنائي عفاً بينا كلى لان هملات والعلوم كلمات كذا
 الشيخ ابو على فلو لم ينش هذا المثالان من هذا الحكم الكلى لا يقتضيه العلم لا يقال ان
 من الاخوات لا يترقى كليتة بل يترقى بمعية بما عداها لكن فية حكفت نظراً الى قوله شبه

في الحال لا قبل التركيب انظم من تعميم نسبة النافية تعميمها من نسبة التامة والناقصة بل من
 الحظية والاضافية التوضيحية وغير بالاعتماد من الحال مما هو قبل ينبغي عليه ان يتوجه
 التعميم الذي كذا ايضا قائل قوله تعين نسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من
 خط القضا لان انظم من نسبة في كلام المصريح مطلق النسبة ولا يخص بالنسبة الاضافية او التعليلية
 او غيرها وبالنسبة التي هي ال التركيب قوله سيما اذا كانت منكورة تعينها بحفظ علم كلام على وجه
 يخفى هذه النسبة محض بل متخذ تعينها بان المراد هو النسبة غير العطف لم يكن على وفق المتبادر
 بل على خلاف المتبادر كما يخفى عن التعريف مثل خمسة عشر فالاولى ان يحل على النسبة المتبادر
 من نظم تركيب هذا كالمتمين مع الاخرى لا على النسبة التي هي غير العطف ونظم بيئية تركيب احدي
 في خمسة عشر مع الآخر لا يدل على النسبة اصلا وانما يدل على النسبة قبل العلمية توسط حرف
 العطف عند ما قد حذف احسنية هذا المحل ولوتيه بالنسبة اليه غير خفي لان قوله ليس منها
 نسبة بعد قوله حاصل من تركيب كلمتين يشعرون نوع اشعار ففقطن قوله احد شرطى جعفر وموجب
 الآخر هو حرفية ان انظم ان تركيب جعفر والامين الحروف الاربعة لا من جزئين كل منهما مركب
 من حرفين لكن نقول ان هذا مجرّد الغرض قائل قوله لا نوع آخره في وسط الكلمة كذا
 ليس محلا للاعراب فلو قيل ان في مثل عبد الله علميا يكون الاعراب في الوسط ليقم انه حل
 لما من غير تغيير الهيئة الدالة على النسبة وتعدد الكلام فليس آخر الجزء الاول سطران
 ستة عشر فان منها حذف الواو ثم كتب جعل علميا في الاخير لا يكون آخر الجزء الاول في الاوسط
 قسا وما سيدكر ان يقولوا شبه المضاف في شرح محال المصريح الا المشاهدة بغير ما قلنا او نحو

لا حاجة الى هذا القول نعم تحقيق البعد في الجملة كما هو تمام لقيده قوله من غير تعلق بالغير
 قال عم الملة والدين وما لم يتعلق بالغير سوى للمتجرب فانه يتلفظ بمقتضى لفظ من غير تعلق بالغير
 في غاية البعد عن التركيب مع الغير فاذا لم يكن هو اقرب الى الغير معربا فاما هو البعد من بطريق
 ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقا بالمبنى لجواز سقوطه عن طريق
 بحيث لا يكون حقيقة بالاسماء المبنية ايضا انتهى في ان كلامي ان يتوعلق بالغير مع كونه قريبا الى المبنى
 اذا كان محققا بالاسم المبنى فيكون يتعلق بالغير بطريق الاول في كلامي صرح فيما ذكر كما ان الخلف
 قوله من تركيب كلمتين لم يقل مركب من كلمتين فيكون المتعلق هو المركب وان لم يحصل من اجزاء
 تقدير قوله تركيب التصریح بالتركيب في كونه اسما بحسب انظر الاول ان يقع لفظ الاجتماع بدل التركيب
 قال في الحقيقة او كما قلنا قال المصنف لفظين بل كلمتين فلما احتج الى هذا التعميم فاعلم ان
 في التعميم الثاني لا بد من التعميم الاول والمراد من الاسمين اعم من الاسمين الحقيقيين والحقيقيين
 في الفعلين والحرفين المختلفين هذا التعميم متنازع في التعميم الكلي منها الا ان يقع المقصود ان المقصود في
 تعميم الاسم مثلا وهو متنازع في قوله تعميم الكلمة منها كما بشر اليه فان حيث جرى مجرى الاسماء المبنية
 ثم اعلم ان الاول ان يقع حقيقتين كلمتين مختلفتين قوله جعلها كلمة واحدة قبل بالاعطف
 على تركيب كلمتين وبوجه بصيغة الماضي الجمول يقول جعلها باستتار التعميم كما لا يخفى قوله
 اصلا تعميم للنسبة المنفية في قوله ليس بينهما نسبة كما هو الظاهر فموجب ان سلب النسبة
 اى حيز التركيب مما لا حاجة اليه اذ ذكر الاسم من عنده وجوابه انه تصريح بما علم من ان تعميم النسبة
 في هذا القول في لفظ الاسم فموجب باق لا يخفى الرضى من ليس بينهما نسبة لخرج التعميم

لكون معنى الاول معنى المهني الاصل لكون الثاني مثل البنيات التي لا تتركيبها اصلا فسر
 جنة الفسحت في الاسمية احسنه بها في الاجمال ولاجل قوائمه في البناء قد هما في التفصيل
 قوله روح الايقدر ان يحكم عليه ذبا علم ان عدم القدرة على الحكم على هذه الاقسام الثلاثة بها
 لاجل انها مهملات ليس لها معان كون النفس الالفاظ المذكورة محكوما عليها كما يقع ومحمل
 او غير منقول وغيرهما من لا حوالا التي ثبتت لنفسه لا يفتح فيما هو عرضنا لان المقصود ان
 ليس لها معان يكون اعتبارها محكوما عليها او بها وفي كون النفس محكوما عليها بالاحوال
 التي يجري تثبيت لانفسها جميع الالفاظ الموضوعة والمهملات تساوية الاقدام قوله وغانق
 صوت الغوت يحتمل ان يكون داخل في مقول زيرد ويحتمل ان يكون في اخلافه بل كان داخل
 في مقول فاعل قال على النحاط ان قال زيرد مقول ومفعول ويحتمل احتمالا لاجساد
 ان يكون في اخلاف مقول لفاعل لقائل بقوله كما اذا قلت على المتكلم بهذا الكلام فلي الاحتمال
 الاخرين يكون تقدير صوت الغراب عند صوت الغراب فقطن قوله من حيث انها حكاية
 عنها هذا الشعور بان الاسم المعرب اذا ذكر على سبيل الحكاية يكون ايضا مبنيا قوله والمراد
 بالاصوات الخايمي مراد المصنوع بالاصوات المتماثلة هو الاصوات الغير المنقولة الصادر
 لهم كمن مذكورة على سبيل الحكاية قوله لان المتبادر من البهاكم ان يخبري حمل لفظ التعريف على
 هو المتبادر واجتلاب من لفظ مثلا وتقدر في اللفظ في امثال هذا المقام شائع وليس مثل حمل
 لهما تحم على الحيوان المطلق في الخفاء كما لا يخفى لكن لما قسمة في حال قوله اذا صورة
 انسان شيئا بالغراب انت خبير بان بعد قوله ما يجري على لسان الانسان الى قوله ففسس

باعوابات الراء وكلهم يقولون بكونه مبنيًا وما ذكروا الشرح لم يكن خلاصه من كلامه الا ان
 من كلامه من كتاب خراوس من كلام شخص آخر قد ترجم علم ان بني تميم فيهموا الى اعراب
 غير ذات الراء وفي ذات الراء خلاف بينهم والكثر على انه مبني والاقول على انه معرب ايضا وكما
 المصهره محتمل بيان بهب كثر ومحمّل ان يكون اشارة الى بيان مذنب لمقرئين بان يكون
 معنى كلامه ان بني تميم كلهم فيهموا الى اعراب الازدات الراء عند الاكثر والنظم من الشرح الاحتمال
 الاول قوله وجه الاكثرين ان الراء حرف متقلل لم يفهم منه ان مجرد الموافقة في الراء
 والعدل لما بهو معنى الامر لا يعني في البناء بل لابد من الاستقلال ايضا فممكن ان يكون ذات
 الراء مبنيادون غير ذات الراء ان يقرب ان الامر ولو كان كذلك لكانت من القول
 بنو تميم باعراب باب في باب فساد ايضا ولم يتقل عنهم احد ولم يدل كلام المصهره على
 لا يخفى قوله كذا اخذ فان قيل لم يجر السكون مع كونه اصلاح البناء وكونه اخذ من الحركة
 كانت هي الحركة التي تقع فيهم كذا لك لکن يلزم التقاء الساكنين لو كان مبنيًا على سكون
 كونه السكون صلا ولم يجر لاجل المذكور فيمنه في ان يتحذر الكسرة ان ساكن اذا حرك حرك كسرة
 وان لم يكن كذا على الشرح ان بين الوجه المذكور والوجه الآخر ولو كان عنده موجبا الوجه
 الآخر كما سلكه الطريق في مواضع آخر قال المصهره الاصوات اعلم ان المصهره قد مر في الراء
 المركبات والكليات على اسماء الافعال والاصوات واخر في تفصيل المركبات والكليات
 الفعل لوجه ان في اسم الفعل لكون معناه معنى الفعل ضعفا في اسميته والاصوات التي هي
 المصهره بيان بهي اللفاظ المهمة في الحقيقة فهي اضعف في الاسمية لكنها اقرب في البناء

عبارة عن الاسم المبتدئ اسم الإشارة واسم الفاعل واسماء الافعال علم
 في معنى الاضافة بل اسم فليس مخصوص كلمة ما في تعريفها ايضاً عبارة عن الاسم المبتدئ
 لا عن الاسم المذكور في اسماء الإشارة واسماء الافعال فتأمل لا تسرع في الرد والقبول
 مثال لما هو بمعنى الامر قال غصر الملة والدين او لما هو بمعنى المتعدي ثم قال بعين
 قوله مثال لما هو بمعنى الماضي او بمعنى اللازم انت جيران المراد من مثال لما هو
 الذي ذكر لتوضيح الكل وليا كان المذكور سابقاً كونه بمعنى الامر وبمعنى الماضي مثلما
 بهما والمتعدي واللازم لم يكونا ذكرين في السابق قوله لم يخطر ببال كما يعلم من
 القرين اسكن عنه لم يعلم لم يجب بل جاب بانه لم يعلم قوله اي يكون هذا بحسب وضع
 المتبادر ان لا يكون دلالة اسم الفعل عليه بحسب الوضع ثم قوله فلا يرثي مثل انصار
 اسل الى انصار في هذا التركيب لا يدل عليه بقية اس فافهم قوله لا يرثي المتبادر
 من الثالث وايضاً الظاهر ان يخالف المصير بسبب قوله لا انا ورا كفر فارو عراً ولا
 بمخفى صوت والثاني سمعنا لا عجب قوله حال كونه مصدراً اما حال عن
 المبتدأ او كما ذهب بن مالك رحمه قوله من جواز كون الشيء علماً عن المبتدأ او كما
 عن الضمير المشتري في قوله بني وكلام الشرح يحتمل كلامهما قوله اي كل واحد من القسمين الخ
 الظاهر ان يقرأ اي فعال في كل من المألين بني وكلام الشرح يدل بحسب الظاهر على ان المبتدأ
 في الحقيقة متعدد قوله فاكثرتهم يوافقون الخ قيل بمعنى قول المصنف مع بني تميم كلهم بل
 عند اقلهم انت خير بان هذا المعنى بعيد عن هذه العبارة والظاهر ان كلام المصنف ان كل من

جزءا خيرا له اوله انه ذكره وصيرا قوله اسي الذي صيغة الاكرام هذا يستعمل في ما ذكره ليقول بالعكس من
كون اذ بمعنى الذي المفيد بالصلة متبادلا وكلمة ما خبره مقدم على المبتدأ وتضمنه الاستفهام ثم قوله
الجواب مطابقا للسؤال وهو المستحسن كما يلاحظ من قوله ويجوز في الاول قوله والنظم ان
واحد بان يكون الاول راجعا الى الثانية كما يظهر من قوله فان معنى قولهم الخ قوله ان ليس
منها معنى بالاستقلال الخ لكن سلب معنى مستقل من كلمة اذ يصدق باعتبار سلب المعنى
لان صدق المسالبة لا يستدعي وجود الموضوع ولا يعيد ان يكون المراد من الاستقلال هو المعنى
حده لا يخفى ان النظم من العبارة الاولى وهو بدخلة كل منهما في هذا المعنى لا يكون الخ المعنى
وعدم معنى الآخر الا ان بقى المراد هذا وان كان باعتبار عمالة العبارة غير ظاهرة لان
ان يكون اسي شئ معنى كلمة وحدها كما في الوجه الاول قوله اسي منصوب على
انه مفعول لفعل محذوف فيكون من باب ما ضمير عاطلة والنظم ان يكون
لفعل مذكور بعده والتقديم تضمنه الاستفهام وحذف العائد وان مفعولا
خلاف الاصل قال المصنف اسماء الافعال يحتمل ان تكون الاضافة جسيمة
بسبب ان الهمجية وهذا تفسير ايشم كلمة في التعريف بالاسم حتى يصح التعريف ولا يلزم التعريف بالاسم
وقد عرفت تفسيره كلمة ما في تعريف اسماء الاشارة بالاسماء وارجع ضمير
وضع اس في كل واحد لعل الغرض مما ذكره في الموضوعين هو الاشارة الى
صحة التفسيرين لا يخفى ان الجنس للمعروف هو الاسم المبنى وتفسيره بان في التفسيرين
بالجنس القريب منه مذكورة عند المصنفين لعل كلمة ما في تعريف كل من النوعين

صدر صلتها اذ لو كان الحكم عليه بالمعربة على تقدير كونه موصولة فينبغي ان يفتى الاخذت صدر
 صلتها وايضا قوله ولم يستثن الموصوفة ايضا يدل على قلنا لان الظاهر ان الاستثناء هو الاستثناء المتصل
 لا يخفى عن تفسير مرجع ضمير هي بكل واحد منها دفع ان يورد من ان المصريح يجب ان
 يقول وبما لكون محربة واسمى واية وانت ضمير بان الظاهر ان يقول وهو باجاء اليه لان الظاهر من
 ضمير هي ارجوعه الى اية وحدها ثم ان في كثير من المواضع في هذا الكتاب اورد ضمير مفرد مع
 ان الظاهر يقتضي ثنيتة الضمير اوجبه حتى يحتاج الى تاويله الى كل واحد لعل الغرض منه
 هو الاختصار ووقع ان لم ادر ليس مجموع المتعدد ومن حيث المتعدد قوله بالاتفاق فلا يرد قوله
 وحده ولا ينبغي لان غير كذا لان ايضا معرب ولا يبعد ان يكون تخصيص المصريح بها على
 انها معربة عنه بخلاف الثاني فيج لا حاجة الى تقدير قوله بالاتفاق بل لغيره لا فائدة بذلك
 التقدير فالحق هو هذا التوجيه كما لا يخفى لعل ذكر قوله وحده بالتاكيد روي من قال ان غير ما
 كذا لان ايضا معرب قوله فلا يرد حيث يمازوا والاضافة الى الجملة وكذا لادن
 وليقيد التزام لا يرد كم الخبرية لعدم التزام الاضافة فيها اذ كما ليقم كل رجل بالاضافة
 ليقم كل رجل بالنصب فلا يلزم فيها الاضافة الى المفرد قوله لتكيد شبه الحرف من حيث الاحتياج الى غير الصلة
 انت ضمير بان هذا الديل يقتضي ان يكون مبنية عند حذف الخبر والاخير من الصلة ايضا فلا وجه فيه
 لحذف صدر الصلة لان ابقاء ان ذكره مبني على ان في الاستعمال انما في حذف صدر الصلة لا الخبر والاخير
 فتدبر قوله في مرجع اذ اسرار جوابه رفع وتبطل ان يكون قوله رفع فعل فمجهول كذا انما قال
 انهم لم يعلم ان قوله جوابه مرفوع لان المسألة لان الجواب انهم لم يعلموا الخبر والقول بان جوابه لعل ان

في ضمير الشأن قال عصام الملة والدين قبل الانفع في ضمير المبهم انتهى لحسن
 الاقضية المأثورة المحكم بانواع الاخبار بالذي في ضمير القصة لاشموله بضمير بهر بل انما
 المنجز عنه اذا كان ضمير مبهما كالمفسر في الجملة الواقعة صلة فيلزم تاخر ضمير المبهم من نفسه
 وذلك الضمير ليس الا ضمير الشأن والقصة لان كلا منهما مفسر بالمفرد قوله لا انفع
 المقصود بالجملة بالذي والنظم انه لا مثل له في امتناع الاخبار عن ضمير الشأن الا ان
 ان قصديره لا يستلزم عدم وقوع ضمير الشأن قبلها وهو متنع قوله بقي الموصول
 بلا عائد وايضا يتقضى ما هو الاطلاق مفروية غلامه مفروية بقرينة قوله لا محروية هذا السلب بان
 التقييد بالاسمية والنظم في السلب لا الاعم من الاسمية الا ان يحيل هذا السلب
 ذلك السلب والنظم ان يقع فانها لم يكن موصولة الخ بل الخ قاقص الخ قال
 المصريح ومن كذاك انت تعلم ان الاحقران يقع من اى واية كذاك لا في التام
 لعل وجه الاختار ان المتبادر من قوله كذاك بقوله وامي وايتا لا يتبادران بهذا المعنى
 بل كمثل كلمة ما في الامور المذكورة من غير محيياتا مته وصفية وان كان قوله لا في
 والصفة والا على المشبهة به هو كلمة ما لكن المتبادر من المشبهة به ما هو
 خلافت المقصود وايضا يتوهم دمج ضميرى في قوله وامي معترية وصدان
 كل واحد من كلمة من اى وايتا وفي فصلنا عن كلمة من اى وايتا الى ان المقصود لا
 بيان الموصولات المنية وبها معتربان قوله كذاك من اى وايتا سوار كان
 قوله لا اذا كانت موصولة معترية كما هو النظم من لفظ موصولة في قوله لا اذا كانت موصولة

بانه راجع الى العائد المفعول ولو قيل ان تفسير كلام المصراع بقوله ان العائد الخ يقتضي ان ما ذكره
 كان شرح كلامه ليقى ان ما ذكره كان تفسير حاصل المعنى لكلام المصراع لا تفسير مطوقه فانهم قولوا هي
 اذا ردت ان تجزئ عن الخ يعني ان نظم كلام المصراع يقتضي تقدم الاخبار على التفسير والحال ان قبلة
 بخلاف ارادته فانما قبل التفسير فلماذا فسر كلامه بها انت خبير بان الشرطية ليست على اتحاد
 المقدم على الثاني في الزمان لا تقدمه عليه بحسبه ولا اخبار في ان الاخبار يزيد قائم والشك في
 بحسب الزمان مع تقدمه يزيد في هذا الكلام فكلما احتج الى ما ذكره الشرح من التاويل قوله
 الخ فليظن من الشرح بما ذكره المصراع من خصوص الذي اواشارته الى ان المراد من الذي هو كلامه منه
 ومن التي هو اللفظ واللام والتعبير منه به لا صالته ويجعل ان يكون لفظا مثلاً مقدماً في كلام المصراع
 انظم ان يقيم او يقيم مقامه كما قال قبل ذلك بعده اذ يصح الاخبار بما بعده وهذه الكلمات اثنت
 ايقم قال المصراع صدرت من انظم ان يقيم صدرته وايراد الضمير الموثق يحتاج الى ملاحظة الكلامية سابقاً
 طرعا على الية الا انه يشار الى ان المراد بالذي في قوله بالذي ليس معناه بل نفسه فكانه قال في الشرح
 بنفسه الذي كما قال الشرح في ما ذكره المصراع من قوله مثل ذلك اي قدر الكلمة حيث قال مثل كلمة
 فلك قوله كالسين وسوده ثم اعلم ان الزمان الذي هو اول السين سوف مقصود بالافادة
 بخلاف الزمان الذي هو اول اصل الفعل فانه كثير لا يكون مقصوداً بالافادة فصح اخذ
 اسم الفاعل والمفعول عن جزئية فعلية لا يكون فعلها مصدراً بحرف لا يستفاد
 معناه من اسم الفاعل واسم المفعول كالسين فلا بد ان فعله يصح الاخبار باللام
 عن جزئية فعلية مطلقاً لعدم دلالة اسم الفاعل مثلاً على الزمان فقل المصراع

لا جمل ان المنسوب لا يكون الا الموثق وعدم ذكر مثال كونه بمعنى الذي في قوله
 واحسن التبرير قول بمعنى الذي او التي يعني انها تشمل تارة بمعنى الذي واخرى
 بمعنى الة والتزويد بالنسبة الى كل مادة لا انه يشك في كونه بمعنى الذي وبمعنى التي
 وتوقيل والتي بالواو او يكون الجمع باعتبار المواد والا لى ايراد مثال كونه بمعنى الذي
 ايضا بل الحاق التار بالمنسوب اليه يدل على تافهيه وهو قصر فينبغي ان يقتصر على مثال كونه
 بمعنى الذي قوله اذا لم يمنع مانع اعلم ان عند المانع لا يجوز حذف العائد مطلقا سواء كان فاعلا
 او مفعولا واما اذا كان مفعولا فيجوز حذفه بدون المانع الغير ولك ان تقول ان مطلق المانع
 يحتاج الى القرينة فان وجدت فيصح والا فلا سواء كان المحدث فاعلا او مفعولا او غيرهما
 فتأمل قول الا اذا كان فاعلا استثناء عن جواز الحذف يعني لا يجوز الحذف اذا كان
 فاعلا لكونه محمدا فعل هذا الاستثناء استثناء منقطع لان المستثنى منه جواز حذف العائد
 المفعول وجواز العائد الفاعل لا يدخل فيه نعم يكون الاستثناء متصلا لو كان المستثنى
 منه جواز حذف العائد مطلقا لكنه ليس كذلك وفي بعض النسخ لا اذا كان بلا المنافية لا
 بالاستثنائية يعني حكما يجوز حذف العائد المفعول لكونه فضلا لا يجوز حذف العائد الفاعل
 لكونه محمدا ولك ان تقول ان الاستثناء متصل لان معنى الكلام عند الشك ان العائد اذا كان مفعولا
 يجوز حذف العائد الا اذا كان العائد فاعلا فان لا يجوز حذفه لكن يلزم حرج في فهم حذفه في كلامهم
 الى المطلق والحال انه كذلك لانه راجع الى العائد المفعول الكلمة لان مقتضاها انما هي انما استثناء
 الفاعل عن عبارة المصدر عند نفسه واصدرها من نفسه وارجع اليها الى العائد المطلق مع

فيما اذا كان بعضها مشتركا بين الجمع المذكور الموثق وسببا اذا كان بعضها نكالا لحوال متحد وقوله
 فيما لا يعقل مثال الكلمة فيما لا يعقل وقوله فيما يعقل مثال لكونها فيما يعقل وقوله فيما يعقل مثال للكلمة
 فيما يعقل فليس يعقل يقتضي ذلك لتبعية الال لاستاذ ح قيل ان كلمة مخصوصة بمعنى
 ذوى العقول هو مستفاد من كلام صدر الشريعة ايضا والمستفاد من كلام القاضي ايضا وذى كلام
 صاحب الكشاف وهو ما ذكره صاحب البقيع حيث قال في تفسير قوله تعالى ما في السموات الارض
 وانما جازما الذي يفسر الى العلم وقال صاحب الكشاف في تفسيره في اول الآية تغليب غير
 العقل على كلام المصنف مجامع هذا القول فقال قوله والسموات والارض في ان الثاني
 هو المعلوم وهو ليس من ذوى العقول الا ان يراد من ذوى العقول ذوى الادراك فيكون قوله
 تعقل بمعنى يدرك قوله ويستوفى بها المقدر والمثني الجمع ثانيا في حسبنا نظم اسبق من قوله بمعنى ان ذى
 ومن قوله ايضا معناه والتوفيق ان يقع معناه انه وفريقه كذا قال مصاصم المدة والديين لكن هذا يقع في
 الاشتباه في قوله واسمى من ذى وايه التي بان مراده منها هو المذكور ان فقط او النوعين اي
 المذكور والجمع المذكور في الاول والمثني الموثق في الثاني والحال ان المراد هو الاول فيكون التوفيق
 بان المراد من قوله بمعنى الذي هو يكون كلمة موصولة وكذا كلمة من وكانت كلمة الذا
 اصلا قال الذي لعل القول بكونه الذي ليقع ان يؤتى يكون كلمة مطلقا من الموصول
 نعم الموصول لكنه لجيد قال المصنف وودوا الطائفة لم يقل ذوا الطائر عاين الجانب
 تذكيره لعل وجه كثره كونه بمعنى التي وهذا التوجيه يكون نظرا الى ما ذكره المصنف من كونه لغير
 بمعنى كل منهما ولا يبعد ان يكون بمعنى التي فقط فيكون الحاق التام في النسب اليه

ما اختاره كما لا يخفى يمكن ان يقع الالموصول المعرف بقوله الاتيم جزء الالبصلة وعائد هو الموصول
 البعني وان المراد من الموصول الذي بين قبوله هي الذي هو الاغم منه من المعرب لان في غاية متوالي
 فباجل فمير هي الى الموصولات المفهوم من السباق لا الى الموصول المذكور المعرف بخاصة قال المصنف
 الذي اصله من عند البصري زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعد صفة لما
 لان الجملة لا يكون صفة للمعرفة او النظم ان يكون حال التي كذلك المستغنون كلام المشي في شرح قول المصنف
 في بحث النصوصات يا الله خاصة ان اللام التعريف فيكون صلها التي قوله ويكون اشارة الى قوله
 بالالف والياء متعلق بكل من قوله اللذان واللاتان لا بالآخر فيقطع قال المصنف بالالف والياء
 قال في بحث اسماء الاشارة فان ذوقين قتان قين بمعنى انهما في هذا بالالف والياء
 وذكرنا التفصيل لعل وجهه والتفصيل في العبارة بل الوجه ان في ذكر المذكر والمؤنث وقع الفصل
 بينهما بمجملات ذكرها بهنا فلو قال هناك بقوله بالالف والياء ليقا بل بعد ذكر كل منها فيقع انطواء
 في الكلام والضم اللاميق ذكر التفصيل ولا ثم تركه اختصارا قوله على وذلك الفعلي فان قيل ما الفائدة
 في ذكره القول ليقا انه ذكره لئلا يلتبس بالي حوت جزو كانه قال فيهم المرة لا كبسرا ولكن الاقرب
 في الكتابات باق وقس عليه قوله كاليتين فانه لدفع توهم كونه اللذين بالفتح وكونه للتشبيه فانه قال المصنف
 ثم لا يخفى ان حوت الترتيب ان يذكر الالاما بجميع المذكور فقط ثم هو للمذكر والمؤنث لكن كونه في المؤنث منتهى
 للمؤنث فقط فلم يكن مما ذكر المصنف حوت ثم اعلم انه لم يبين كون قوله مقرولا وقني امحجوعا كذا وكذا
 بناء على تنبيه في اسماء الاشارة كون مدلولاتها بالتفصيل الذي يمكن ان يكون اشارة الى تفصيل
 بهنا الا ان ليقا انه في غاية الخفاء بحيث لا يلتفت اليه بسهولة فاللحاق هو التفصيل بهنا ايضا

ألا ان يقيم انهما لم يكن مأخوذة في التعريف صراحة والتبادلا لما يكون عند الصراحة قوله او ما في
 معناها قال عصام الملية والدين للحاجة الى هذا التاويل للان اسم الفاعل المفعول مع مفعولهما كيان تان
 خبر بان انتهى لا يخفى ان المتبادر من الجملة الخبرية بان يكون جملة مفعولة معنى وبها مع مفعولها ليس كذلك
 بل منها بهما معناها ولو كان المراد ما ذكره فما وجه قوله مفعولة الالف اللام الخ لا ندرج معنى هذا القول في
 قوله مفعولة الخ نظرا الى ما ذكره وايضا لو لم يكن شئ منها مفعولا صوته فما وجه جعلها مفعولة الالف اللام
 لعل ذكر قوله او ما في معناها بعد قوله جملة خبرية اشارة الى ان حاصل كلام المصنف بعد ملاحظة قوله مفعولة
 الالف قتال قوله للان اللام الموصولة يشبه اللام المحرقة الى لام التعريف في التلطف لشيء منها بها
 راعى فيها التانيث حيث قال الموصولة فجملة مفعولها ثم لا يخفى ان النظم من كلام المصنف منها
 وفيما سياتى من قوله والالف واللام ان مجموعهما اسم الموصول حيث لم يقل اللام كما قال في تاليف
 التعريف اللام في قوله ومن خواصه فعل اللام والنظم من كلام الشرح هنا ان الموصول هو اللام فقط لكن
 ما يستدرك من قوله مجموعهما المعنى الذي الخ ايضا ان الموصول مجموعهما لكن يتل ان يكون قوله
 لان اللام الموصولة الخ اشارة الى الاشارة على المصنف بان الحق هو هذا لا ما ذكره المصنف وتبين ان يكون
 اشارة على ان الشبهة باعتبار بعض الجواهر لكن ح يكون في توصيف اللام بالموصولة سامحة وكذا في
 اضافة الصلة الى الضمير المرجع اليها في قوله فجملة مفعولها المصنف هي النظم ان يقول هو ارجا الموصول
 في صحيح حمل كل من الموصولات على هذا الضمير بالكلية جعل الخبر مجموع الموصولات بتاويل يعطف اولها على
 ثانيا حتى يقتضى ضمير الموصولات الراجع الى الموصولات المستفاد من في كبر الموصول سابقا لغيره لان ثانيا ان قوله
 هو محذور الموافقة لاسماء الاشارة وذلك ان تقول ان هذا الوجه لا يكون نشأ الا مية سار

الاشاني حتى لا يبرح الدور وتوكل كلام المصدر عليه فحيز كوني الصلوة في كلام المصدر على معنى الاصطلاح
والقول لو ذكر العايد الخ وقع الاستدراك وما قلنا في بيان اعم الشك يكون مقتضى عبارة وما قال غيرنا في بيان
مرادنا فلم نفهم من عبارة قد بر الخ قوله ولما كانت الصلوة بمنزلة الخ لعل انفس من دفع توهم لشدراك قوله
وصلته الخ لا دلالة في السابق بوصف النفع لنا خص ما فهم من السابق لعل لو لا ان مفهوم الصلوة في
هو ذلك المفهوم الاعم لكن يكون في مصداق واحد لا انه لو لم يلف بالاعم كما فهم مصداق الملة الدين لعل
هذا مثل مفهوم الدلالة الاستدسية من اعتبار خروج المطلق في مفهوم التحقيق هو اللازم قوله منها بقوله
وصلته اى صلوة ما لم تيمم جوده الا بحجبة خبرية وتسمية لعل كان وضع ما خسرنا منى فكن ما ذكره المصدر بما كان
كافيا في بيان بية الموصول وكان الكلام بذكر قوله فاصلته الخ اوقع في النفس سلك تلك الطريق
ليقرب الا يكفي في التعريف لعدم صدقه على الالف واللام الخ لان المتبادر من الجملة خبرية يكون
خبرية صورة ومعنى ولما زاد بعد قول المصدر جملة خبرية قوله وما في معناها الخ لكن المراد من مرجع التيمم
عنده على العموم ولما نادى ذلك القول بما ذكرنا من الانفصال لاحاجة اليه فتأمل قوله اى صلوة
لا تيمم بها الا بصلوة ولم يرجع الى الموصول فيكون فعله على هذا النظم ان يكون التسمية في قوله راجعا
الى التيمم الخ فيصير الالف واللام الخ الى الموصول العلة لشار الى المضمين الى صحة الاحتمالين لكن الطبع السليم يميل الى رجوعها
الى الموصول ثم علم ان التسمية في صلوة سواء كان اجبالا الى الموصول الى التيمم الخ لان المراد من جملة خبرية
واللام بقبرية قوله وصلته الالف واللام الخ وعلق الموصول لكن ذكرنا ما بعده بمنزلة الاستدراك لعل
وصلته الموصول جملة خبرية لاصلته الالف واللام ثم لا يخفى ان التفسير في مفهوم الصلوة لغة او اصطلاحا
اذا كان جملة المتبادر منها ايضا هو الجملة صورة ومعنى فلا يشمل التعريف الالف واللام

يتم معنى يكون او بمعنى يصير او بمعنى لكون المراد من سلب التمامية سلب ذاته ونفسه لا وصف الكمال كما فهمه
 الشك كمال غنائه اثبات الدليل المدعى لا يتم التقريب فان المقصود من سلب التمامية فيه سلب ذات
 التقريب لا سلب وصف الكمال مع بقا اصل التقريب فهو يسوق الدليل على وجه يستلزم المطمأن
 نظم المتبادر مما ذكره في مجتاز الفروع للوصول لفعل ونظر ان الفعل خارجا عن الاثر والظن وكونه في الصلة
 لا بالتقريب بالصلة محل مناقشة اوضح المتبادر مثلا يكون مركبا من المستقل وغير المستقل لا التقريب بالنسبة هي
 مستقلة وغير المستقلة محتاج الى الخارج عن المركب فتأمل قول الاجل تاما اوليا لعل ذكرها للتوضيح والا
 يعني ذكر احد ما قوله المراد بالصلة معناه اللغوي وهو الجملة المذكورة فبعد معنى لا يتم ذلك الشيء بدون
 به الجملة ثم اعلم انه لم يحيل تجاليد وقدرية على كل اللفظ على معناه اللغوي الذي هو معنى مجازي عند
 بل الاصطلاح لان فساد التعريف قرينة الا ان يكون ظاهرا لكل يحيل الاستدراك قرينة لانه انما
 يشاع به بل فيه فساد العلم الا ان يقال انه مدعى بدها الفساد فيه فتأمل فيه قوله لزم الدركين ان
 ان المعروف معلوم بالوجوب السابق ويجوز ان يكون بذلك لا اعتبارا بل في كاسبه ان يكون كمتسبلا اعتبارا
 وجوب الآخر الغير الحاصل او باعتبار الكثرة الثاني ما ذكره المواقف من شرح مختصر ابن الحاجب على اصول الفقهاء
 ان الوجوه ان يحري ان في جميع مواضع اثبتت فيها الدور بين المعروف والمعرف قوله بان الصلة جليلة
 نصلة فح يكون معنى التعريف اسم لا يتم جزا الابلية متصلة باسم لا يتم جزا الا مع هذه الجملة مشتقة على الية
 بولايح عن كاكه ما قوله فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناه الاصطلاحي فيفهم منه ان الصلة اصطلاح
 لا محتمل من ما ذكره اولاديين ما ذكره ثانيا ولو كانت المعنى الاول لزم الدور فلا بد ان يكون المعنى الثاني
 هو حكم اولاديين معناها الاصطلاحى وهذا الحكم بانها بالمعنى اللغوي ثم يجوز كون معناها الاصطلاحى هو هذا المعنى

لا يخفى عن تكليف قوله اذا كان مجموع الموصولان الصلة جزءاً من المركب الخ لا يخفى ان المعتبر في مثل الموصول
فقط والصلة خارجة عن تركب الغرض من تركبها ورفع الابهام عنه كما قال السيد الشريف رحمه قدس سره في
حاشية الشمسية في جواب كلامه هو حاصل ما ذكره الشرح كون المعتبر في مثل المجموع والصلة حيث قال
وقد لقيت الاسماء الموصولة الاصلح لان خبرها واحد فيجب ان يكون اداة وجاب بانها خاصة بالخبر
لا بهما مما يحتاج الى صلة تنبيهاً فالحكم به او الحكم عليه هو الموصول والصلة خارجة عنه بمعنى انه لا يخفى
المستحق لمفردة الملك الودود وسواها او في حاشية على شرح الشمسية وحاشية في دفع الجواب المذكور
وقد ذكرنا دفع قدره الموصول بانه لا يتم جزءاً من الكلام الا بصلة وعلايد وهذا يدل على ان
وحد ما قلت لا بل يدل على انها لا تخبر بها واحد والا صار بها واحد اخص من صلاحية الاضمار
وحد ما بقي الاخص لا يستلزم نفى الاعم ويجوز ايضا ان يقال مرادهم انه لا يتم جزءاً بمعنى الا بصلة
بعبارة اخرى الى الموصول للتلقي الا بجملة البنية الصلة التي ترفع الابهام عنه الا انه مع
جزءاً مع التقييد بها جزء فكلام المصوم هو ما عرفه فجاوبه الثاني وهو الحق مخالفت كما قلنا
عليه واما الجواب الاول وان كان موافقاً لكنه لا ينفع السيد في دفع الايراد عليه لان قوله قد
فالحكم به او الحكم عليه هو الموصول والصلة خارجة عنه صريح ان المعتبر في مثل الموصول
فقط والمجموع الموصول والصلة ثم اعلم ان ما ذكره المصنف لو كان مبنياً على ما قال السيد الشريف
يكون النسخ هو الخبر الاول كما هو المتبادر من الخبر ولكنه اعم من ان يكون طلباً
اولى فيصح الاستثناء الا بصلة الخ لا لانه مقارن للصلة اخص منه او هو الخبر الثاني
ومن الثاني و اعلم ان كونه طلباً للصلة اولاً فيصح الاستثناء ايضا وعلى الاول وان

يفيد بذلك معيار البع لا يخفى قوله ذلك إذا كان إشارة إلى ما سبق فيجوز أن يكون الإشارة إلى فداو
 إلى ذلك لأن كل واحد منهما كغير بعيد أفهم من كونه إشارة إلى ذلك لأن البقاء من المبعين عدم كونها
 مثل أو كون ذلك اقترافي مرتبة القرب بالغ كمن هذه إشارة إليه لكن كل منهما محل على سبيل الآخر لأنه ذكره
 بعيداً أيضاً المتوسطات الكثيرة وقوله ونكالى قوله مثل ذلك النظم أنه معلق على قوله فالقريب داخل
 تحت النقل لو كان المعبر فلهنا عدم رضائه ما هو المنقول كما لا يخفى قال المعبر وما شئت وهنا هو الخارج
 والناسب لأن يذكر في الأجمال ثم يذكر بهذا القول لئلا يفاد أنها المكان الحقيقي خاصة كما يستعبد
 فظاً ما واليفد لا يستقيم حسب النظم حصر أسماء الإشارة في الجميع المذكور في السابق فتأمل والنظم أن يكون
 للمكان البعيد والآخران للمكان القريب وقد يقرب بأدخال حرف التنبيه على التخفيف كما هنا وبالحي
 كاف عليه كما يقرب هناك وقد يلحق التثنية كما يقرب ويوافق لا ذكرنا من القرب والبعد ما هو المشهور في الترجمة
 بنار كما يقرب ثم أتى بها هنا أيضاً فتأمل قوله أي اسم النظم اسم مني لأنه الأعم الأقرب بالمرح لا لا يقرب
 في حركة ظهوره فتأمل يعني لا يكون جزئياً تماماً لأنه على أنه يتم يكون حتى يكون بل قوله من
 يشترطه بيان حاصل المعنى لأن المنطوق أن يقرب أي اسم لا يتم جزئية لأن التميز هنا تميز عن غيره
 هو حاصل المعنى وقد يشترط بين احتمال كون قوله جزئياً وبين احتمال كون قوله تمام من الأفعال
 لا ولا يصير له عطف على قوله لا يكون الخ ويمكن أن يقرب أن قوله يعني لا يكون جزئياً تماماً
 أن كان بيان حاصل المعنى يكون إشارة إلى التضمين الفعل الناقص هو يكون قوله أن كان ثم
 في أفعال الناقصة فيه أن يكون معناه لا يصبر جزئياً تماماً والجواب بأن معنى القول المذكور أن كان ثم ثمنا
 من الأفعال الناقصة أو بيان المراد من قوله جزئياً تماماً لأنه المفرد الكامل للجزء لأنه يتم يدل عليه

ادنى تامل ان قول المصرح فيكون خمسة وعشرين ثم فخرج على ما ذكره لانه يجامع مع كون الهمزة
من تلك الخمسة في احد من هذه الخمسة فيحكيون خمسة فقط بخلاف ما ذكره الشيخ قوله ان الهمزة
المضوية ثلثون فتعني الى ستة يعني ماسوي كلمة وهي اذ لم تقبل به حروف الخطاب عند واجب
اصحح كما سأل قوله واحالة على غيره فقال ليقم لا يخفى ان الهمزة ان يكون قوله وتلك وتلك الهمزة
في المنقول فالناسب ان يذكر وجه النقل والحوال الى الغير ليعبره لا قبله لا ليقم ان يقيم وقوله
بمعنى قد يطلق فيجوز ان يكون هنا شبه المعنى المعنى النقل فلا تعين الماحالة الى الغير لان
ذكر قوله ليقم مالا حاجة اليه ليقم ان الهمزة لا تقرب مع ان المنكر في صلة الاطلاق كلمة على الاطلاق
اللام علم ان المصرح وان لم توجه الى بيان معنى التقريب البعد والتوسط يمكن ان يقم في بيان ان الهمزة
اذا كان كقولك لا واسطة بينه فهو متوسط وان كان اكثر فهو بعيد وان المعيار هو المعروف وما يجوز ان
قريباً وبعيداً او متوسطاً لكن لم يعرف ثم بين ان العلم ان زيادة الكاف يفيد المتوسط وزيادة اللام المفيدة
الاشارة الى ما سبق مع الكاف يفيد البعد وزيادة شي في الزيادة في المسافة قال المصرح وتلك ولم يقل
باللام كما يقم في ادنى ان كون تلك باللام اظهر من كونها لا الك باللام والظاهر في الجواب
ان يقم ان التعرض به لاجل القبول يكون بدون اللام المتوسط ثم علم ان تقريب باللام تحقيق
وذلك مشددين بشد انما بدون التقريب ليست للتقريب بل يكون المتوسط لو كانت بدون اللام
تحقيق للتقريب لو كانت بدون حروف الخطاب قوله لا يبعد ان يكون الخ قال المصرح عصا الملام والدين
يبعد ان كلمة ذلك هناك شارة الى متوسطية حتى اذا انتهى بين ان يقم ان اللام كون تلك شارة الى
لنوسط اموت في حروف الكلمات اللام وقوله مشددين قوله وذلك المتوسط بل قوله للبعيد وكثرة مسافة بل

يفيد بذلك عيار البعد لا يخفى قوله ذلك إذا كان الإشارة إلى ما سبق فيجوز أن يكون الإشارة إلى فداو
 إلى ذلك لأن كل واحد منهما كغير بعيدا فليتم من كونه إشارة إلى ذلك لأن البعدان من المبعدين عن كونها
 مثل أن يكون ذلك اقترافي مرتبة القرب بالغ كمنع هذه الإشارة إليه لكن كل منهما محتمل على سبيل الآخر لأنه ذكر
 بعيدا أيضا المتوسطات الكثيرة وقوله وتلك إلى قوله مثل ذلك الظاهر أنه معلق على قوله فالقريب داخل
 تحت النقل لو كان المقصود منه أن عدم رضائه ما هو المنقول كما لا يخفى قال المصنف ولما تم وهما وهما الخ
 والمناسب أن يذكر في الإجمال ثم يذكر بهذا القول لئلا يفاد أنه المكان الحقيقي خاصة كما يشهد به
 لفظ أنا والضم لا يستقيم حسب الظاهر سواء الإشارة في الجميع المذكور في السابق فتأمل في الظاهر أن يكون
 ثم المكان البعيد والآخر المكان القريب وقد يقع داخل حرف التنبيه على التخفيف كما بهنا وبالحي
 الكاف عليه كما يقع هناك وقد يلحق التثنية كما يقع ويوافق لا ذكرنا من القرب والبعد ما هو المشهور في الترجمة
 بانعكاس كما يقع ثم أنا وهما أيخا فتأمل قوله أي اسم الظاهر اسم مني لأنه الأعم الأقرب بالمرح لا لا يقع
 أنه حركة ظهوره فتأمل يعني لا يكون جزئيا تاما لأنه على أنه يتم يكون حتى يكون بل قوله من
 حيث جزئية بيان حاصل المعنى لأن المنطوق أن يقام أي اسم لا يتم جزئية لأن التثنية هنا تميز عن التثنية
 بل هو حاصل المعنى وقد يشترك بين احتمال كون قوله جزئيا تاما وبين احتمال كون قوله يتم من الأفعال أو
 قوله ولا يصير فتح عطف على قوله لا يكون الخ ويمكن أن يقام أن قوله يعني لا يكون جزئيا تاما
 وأن كان بيان حاصل المعنى يكون إشارة إلى التضمين الفعل الناقص هو يكون قوله أن كان ثم
 من الأفعال الناقصة فيه أن يكون منزه لا يصير جزئيا تاما واليجاب بأن معنى القول المذكور أن كان ثم نعمنا
 فصل من الأفعال الناقصة أو بيان المراد من قوله جزئيا تاما لأنه المفرد الكامل للجزء لأنه يتم يدل عليه

ادنی تا بل ان قول المصموم فيكون خمسة وعشرين ثم يفرع على ما ذكره لان يجامع مع كون احد
من تلك الخمسة في احد من هذه الخمسة فيكون خمسة فقط بخلاف ما ذكره الشيخ قوله لان افراد
المضد الوشتر تفرق الى ستة يعني ما سوى كلمة ذي اذ لم تقبل به حروف الخطاب عند صاحب
الصحيح كما سأل قوله واحالة على غيره فقال يقيم لا يخفى ان انظم ان يكون قوله وتلك وتلك الخ من غير
في المنقول فانما سبب ان يذكر وجه النقل والجواز الى الغير بعدد لا قبله لا ليقم ان يقيم وقد يقيم
بمعنى قد يطلق فيجوز ان يكون هنا بهذا المعنى لا بمعنى النقل فلا تفتن بالاحالة الى الغير لان
ذكر قوله يقيم مالا حاجة اليه ولا يفي ان يقيم والتقريب مع ان المذكور في صلة الاطلاق كلمة على الاكيدة
اللام اعلم ان المصموم والشر لم توجه الى بيان معنى التقريب البعد والتوسط يمكن ان يفتن في بيان ان المصموم
او كان المذكور بالواسطة بينه فهو متوسط وان كان اكثر فهو بعيد وان المعيار هو المعروف وما بعد والى الناس
قرى بعيد او متوسط لكن ليس هو المعروف تميز ثم اعلم ان زيادة الكاف يفيد المتوسط وزيادة اللام مفيدة لاختصاص
الاشارة بالخاطبة مع الكاف يفيد البعد وزيادة شي لزيادة في المسافة قال المصموم وتلك وتلك الخ نقل لشر
باللام كما يقيم في اولئك الا ان كون تلك باللام انما عنده من كون اولئك باللام والافضل في الجواب
ان يقيم ان التعرض به لاجل القبول بكونه بدون اللام المتوسط ثم اعلم ان تقييد باللام تقييد تامك
وذلك مشهدين يشهد انما بدون التقييد ليست للتقييد بل يكون المتوسط لو كانت بدون اللام بدون
تحقيق التقريب لو كانت بدون حروف الخطاب قوله لا يبعد ان يكون الخ قال المصموم عصام الملة والدين
يبعد ان كلمة ذلك هناك اشار الى متوسطية حتى قد انتمى يمكن ان يقيم اننا لا نسلم كون ذلك هناك اشار الى متوسطية
لنوطا كثرية وهي الكلمات اللطيفة وقوله مشهدين قوله وذلك المتوسط بل قوله للبعيد وكثرة مسافة بل

حرف لا يصح وقوع النظم مقامه لجزال ان يكون حرف يصح ان يقع النظم مقامه ككلمة من البيان في قتال فيه
ثم اعلم ان الاول ان يقع في كونه حرفا ان في ترجمة الفارسية زودا قطره من هذا البيان ان الخطاب
في الاول ملحوظ على معنى الثاني ملحوظ في ذاته كما لا يخفى على من له ادنى ولاية ثم وجدت من بعض المشين
انه قال والملاولى ان يقع لان معناه غير مستقل بالمفوضية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك
انيت بسكون التاء وفي ترجمته ذلك انت بعد العزة وسكون التاء واجب بان الكلام
فيما يكون من مقولة الحرف والمنوي ليس كذلك انتهى قوله اى حروف الخطاب فيه ان لا يكون
سابقا بحروف الخطاب لاحرف الخطاب الا ان يقع في ضمن المفهوم الكلى فممن قوله حروف الخطاب
افراد هي خمسة في الواقع ولما صح حمل عليه بانه خمسة فالضمير راجع اليها وارجاع الضمير الى انواع
اسماء الاشارة وكونه خمسة في قوله خمسة عبارة عن حرف الخطاب لبيد غاية البعد فان شفاؤه كون
حرف الخطاب خمسة انما يستفاد مما ذكره الله ثم اعلم ان مصطلح الملة والدين قالوا يكون الحرف ما يذكر
ويؤثر الخ يمكن ان يقع ان النظم ان يكون هذا في مصداق مفهوم لفظ الحرف لان المركب من المل
والا والفاء ثم لا يخفى ان النظم ان يكون الضمير راجعا الى حرف الخطاب ويكون تانيث الضمير الذي هو
مبتدأ باعتبار الخبر وهو خمسة فان قيل ان يراد لفظ خمسة دون خمس لا يكون الا الملاحظة ارجاع الضمير
الى الحروف فعلى هذا كيف يجعل ذلك لا يراد مصححا لتانيث الضمير راجع الى حرف الخطاب يمكن ان يقع
ان في ذكر خمسة دون خمس اشك على الموافقة للخمس في قوله في خمسة في كون كلامنا مع اليا قوله
مضروبة في خمس قال مصطلح الملة والدين جعل قوله خمسة لافادة ضرب الخمسة في خمسة وهو عبارة عن قيل ان
يكون المراد بخمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة عشر انتهى لا يخفى على من له

والنظم في قول الثالث انهما في مرتبة واحدة في الاصلية فيكون ح تقديم التاء على ذي مخفص ترجيح للاول
وتحتمل ان يكون المراد ان التاء اصل الباقى فذى اصل بالنسبة الى ما عداها كالفعل مع العتيد بوجه قياس
سائر المفردات عند المحبوس فاختار المصنف فمحج يكون تقديم التاء على ذي الاصلية بالنسبة الى العتيد والى قول ان
يختار المصنف في الاول ويمتنع ويكون عنده ما ذكر في وجه اصلية ذي وجه التقديم على هذا التاء ولا وجه
لاصلية وتحتل ان يكون المراد من قوله وللقول بالاصلية قد مرنا ان القول بالاصلية يقع في حق كل منهما
سواء كان القائل واحدا كصاحب القيل الثالث او متدوا كصاحب القيل الاول والثاني فتأمل والله اعلم
باسرار العباد وقوله يقتضب بالالف والياء ما نقل عن عصام الكندي غير هذا التفسير المألوف من
ذوالالياء في ذي فلا نفي او الياء انتهي انت خبير بان الاظهر ما ذكره الله لان ذي كلمتان مستعملتان في
المحاولات والتقلب تحقيق كل منهما والياف الاظهر ان الما قبل متعلق بقوله ياء واذا شئت متعلق بذى
لان الما قبل متعلق بهذا والثاني متعلق بذى لان الكلام في لغات النون الواحدة كمدل عليه فخلط
بذى الامل ويعل قوله لا ينبغي الخ قوله ليصل الياء بها لوقيل بان الياء في ذي كانت عوضا عن الياء
فاذا وصلت الياء بها يلزم اجتماع العوض والعوض عنه ليقم ان استحالة ذكر المعوض عنه بعد ذكر المعوض
غير مسلمة بل يقربها في الحقيقة هو الجمع بين المعوضين لكن بهذا في تارة سلم وفي ذي غير مسلم فاقدم
دورا على بالانسة والفائدة كما عتيد ذكره التحليل والافقوال الله ثم من هذا الابهى بل فكر قوله وثاني من فاختار
انا اتوكله باختلاف العوازل ان لم يقدح عند اختلاف العوازل ان لم يقدح عند اختلاف العوازل ان لم يقدح عند اختلاف العوازل
فانتم لم اى مدود وقصود فسرهما بالمغفل لان كالمسما كمالا على غير قوله ولو كان قصودا يكتب بابا
وقد تضمن موصدة كتابه المد بالان لغير بالالف والهمزة لان المكتوبين كالمسما كمالا لان بوزن هذا يحتاج الى التبيين

لا يكون معدوداً من اقسام الاشارة وليس الامر كذلك فبالمحال لم يحل للمتكلم مثلاً متعلقاً بموضوع مقدر
 به وصفاً لئلا يستدعي تصاؤفاً لكونه موضوعاً قيل بهذا الكلام ولم يحل خبر المبتدأ من دون ان يكون في الموضوع
 لا يمكن لكونه مفعولاً الى التقدير الكيف فتدبر قوله وعلى هذا القياس في التركيب الثلاثة الباقية فان
 كان المراد في التركيب الثلاثة الباقية قدم الحال على ذي الحال ليعبى الضمير قريباً من المرجع فليس كذلك اذ
 ليس الضمير في قوله والمؤنث بل لواخر من تقدم الحال على ذي الحال في الباقي تحصيل الترتيب كان
 المراد ان مجموع الترتيب الثاني في تقدم الحال على ذي الحال في الباقي وجوباً لانه في التركيب
 الثاني يحصل قرب المرجع في الباقي فبالمحال ولا يعبد ان يعبد ان تاخير الحال للمادى ان يكون على وفق الاول
 ووجه تقدم الحال الاخر على ذي الحال عاية قرب المعطوف بالمعطوف عليه لان الحال معطوف على الحال كما
 في الحال معطوف على ذي الحال ولما خرت الاحوال الباقية عن ذي الحال لم يزم التبعاد في عطفت كل من الحال
 وذي الحال على المعطوف عليه ثم اعلم ان اللطف في العبارة ان يقال في الحال في التركيب الترتيب الثاني ان
 مسأله ان على احد الوجوه قل عم التثنية والذين ثانياً انهما ان يسميا بمعنى نعم وثالثاً ضمير الشان من دون ان ينقل عنه
 في الحاشية ويرى على الوجه الاول ان الامر السبب لا يدل على خبر المبتدأ واثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف
 انتهى الماير والاول من القاضى البعوضى في التفسير قوله نعم النون العين المعجمة فيكون من جوف اليجاب
 وتحيل ان يكون بك النون سكون العين فيكون من انفعال المدح لكنه بعد غاية البعد فقال المص رحمه الله
 ولما خلت الحال يحصل قرب مرجع ضمير قوله وثالثاً لكن خبر ذي الحال الحصول قرب المعطوف وهو قوله وذي مثلاً
 من المعطوف عليه وهو قوله والقول بان الصلة قد لا تخفى ان الظاهر القول بان صلاته ان شاء
 ايها هي الاصل والباقي فرعها ويكون في مرتبة واحدة وكذا الحال في قبل الثاني

الى الاشارة مبطله للجمعية حتى لا يلزم ان يكون الافراد معدودة ولما كان الضميمة المستقر في وضع
راجعا الى كلمة ما وكان المتبادر ان جميع الاسماء من حيث انها جميع موضوع للمشار اليه التقدير كل واحد منها قول
المصنف المشار اليه لا يقع ان لا ينفذ في تعريف اسم الاشارة يستلزم الدور المتوقف معرفته على معرفة الاشارة
لوقوعه عليه لكونه جزء من التعريف لانه لفظ الفرق بينهما محل المذكور في التعريف على اللغوي وفي المحل
على الاصطلاح نعم لو قال ما وضع للمحسوس المشار اليه لم يرد هذا حتى يحتاج الى هذا اللفظ الا ان يقع
ان فيما ذكره اشارة الى اشتراط الاشارة في اسما الاشارة قوله اسي بمعنى مشار اليه اللفظ انه تركب في
ويحتمل ان يكون تركيبا اضافيا لكن بالاضافة البيانية لا بالاضافة اللاحقة حتى يرفع المشار اليه
بتغيير المعنى فيه ان ينكر مشار اليه يمنع كون التركيب اضافيا فنذكر بقوله حال كونها قال هم الملة
والذين فيه ان وليس خيرا بل الخبر هو المجموع من حيث المجموع انتهى متعلق الغرض بقلبه في ان جزئية
المجموع للمجموع يستلزم جزئية واحدة لواحدة ولهذا جعل واحدة في محل الرفع او وقوع الاسم بدون وقوعه في
محل الاعراب متبعا كما لا يخفى بل لقولهم الملة للذين في وجه كون حرف الاسماء
ولا يبعد ان يقع لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب قوله فيكون الكاف في ذلك حرفا
انتهى ولا يبعد ان يكون معنى كلامه ان العامل في الطرف هو مجموع نسبة الخبر الذي هو مجموع
المتضمن لكل واحد وهذا التقدير يكفي في اكتساب الطرف اصل عن العامل ثم اعلم ان المصنف في بعض
مواضع هذا الكتاب يعرف شيئا ثم بين اقسامه والنوع ثم بين معنى كل منها على التفصيل لا في ضمن ذلك
البيان من هنا بين انواع اسم الاشارة وبين في ضمن هذا البيان معنى كل منها في صورة الحال على ما يجوز
في العبارة بل هو راجع الى الاختصاص بل المذكور مثلاً حالاً لا يوجب ان يكون ثابتاً دون هذا الحال الفيزي

كان الجواز مع الضعف منتفياً وانظم منه هو ابقاء اصل جواز الحذف وانتفاء الضعف ولكن
 هذا ليس بمبرر اللهم الا ان التقييد بالمنسوب لشعار الطيفاً على ما ذكره الشارح يعني ان كونه
 صورة الفضلات لصحح جواز الحذف بخلاف العمدة قوله لا الخبر كلام متقل فلا يستعمل الا بال
 الى الغير حتى يكون قرينة للمنفرد فليسبق الذهن الى ضمير المحذوف قوله مثله ان من
 يدعى الكنيسة الى قال عصم الملة والدين لما جعل اسم ان ضمير الشان لا يكتفى ان لا يدخل على كلمة
 المجازات انتهى اعلم ان قرينة دالة على حذف ضمير ليس هذا قرينة لتعيين المحذوف والمراد ان
 قوله بلا دليل عليه نفى هذه القرينة قال المصنف فانه لازم اذ لو لم يقل المتبادر من الاستثناء جواز
 حذفه بالضعف لان قوله ضعيف يفيد جواز حذفه مع ضعف المتبادر من سلبه هو سلب ضعيفه ثم اعلم
 ان وجوب حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة المحققة من احوال ضمير الشان وعلماني
 ضمير الشان المحذوف بعد ما وجوباً من احوالها وانحاز في ان كلام من باتين الحالتين
 الاخرى فلو اكتفى بذكر احدهما عن ذكر الاخرى لكفى وهو اللاحق بالمتن المستدعي للاختصار لكن
 المصنف بين تلك في بحث الحرف لعل غرضه بيان ان كلامهما مقصود بالبيان كما لا يخفى
 فاللاحق هو الاتهام وهو يكون بالضرورة فافهم قوله مع ان ان المفتوحة اقوى شبهة بفضل
 من المكسورة قال عصم الملة والدين فيه بحث لان ان المفتوحة كمدونة وان المكسورة ككفر
 تامل انتهى لكن هذه الشبهة بالنسبة الى قليل من الصنع لا يهتدون في الامر المدغم في غير
 المضموم العين باحد من الوجود الثلاثة فتفتح الاخير من فك الادغام ولا سبيل ان يكون قوله بالاشارة
 اليه قوله على ما وضع كل واحد منها فسر كلمة ما بالاسماء اعادة المطابقة بالمرتب حسب النظم وان كان اضافاً الى

مرجع في قوله وحذفه يكون الاحتمالات اربعة والنظم من كلام المص رحمه سيما من ذكر
اشتمل ضمير الشان فقط رجعا الى ضمير الشان كما لا يخفى لا يقيم ان المراد من الضمير انقسم
الى المتصل والمنفصل فيما سبق في قوله وهو متصل ومنفصل لو كان اعم من ضمير الشان والقصة
وغيره باطلا حاجة الى قوله ويكون متصلا ومنفصلا الخ لان انقسام العام لا يستلزم انقسام
كل من الانواع المذكورة فيه الباطل يستلزم انقسام كل من الانواع وانما كل من الانواع تحت انقسام
فعلى الاستلزام التقسيم الاول تقسيم ضمير الشان مثالا الى متصل والمنفصل لتقسيمه الى البارز والمستتر قوله
واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا قال عصم الملة فالدين فالاولى عدم الفصل بين
هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل انتهى فيه انه لم يتجس في احد القيدين قبل التقسيم فالتقسيم
الاول ويقدم انما عليه كما لا يخفى على من له ادنى تأمل قوله فان كان عاملا الخ اشارة الى
ان قوله على حسب العوال متعلق بكل من قوله متصلا ومنفصلا وقوله مستترا وبارزا قال المص ثم مثل هو
قائم لعل وجه تقديم مثال المنفصل على مثال المتصل اباكثره ووجهه في الاستتمالات اول تقديم المنفصل
على قسمي المتصل وان قدم المتصل التقسيم لما على المنفصل ثم اعلم ان اللاحق ان مثل من ضمير القصة
ايضا منفصلا ومستترا وبارزا قال المص رحمه وحذفه اى حذف ضمير الشان بل حذف كل من ضمير
الشان والقصة بل قد عرفت الاحتمالين الآخرين ايضا قوله باضماره لعل هذا
استغناء من لفظ الحذف لان معناه هو الاسقاط من اللفظ مع تخيله في الية
قوله بخلاف ما اذا كانت مرفوعا الخ انت خبير بان هذا في الواقع كلام حق لكن النظم الحكيم
بالجواز منع الضعف على حذف الضمير المقيد بالمنصوبية انه لو لم يكن منصوبا بل كان مرفوعا

عدم دخول قوله السمي ضمير الشأن والقصة في القاعدة لو لم يحل التقديم على ما ذكرنا من ان
 صفاته يقع متقدماً من غير سبق مرجع بل حل على التاكيد كما حل الآخرون انتقض القاعدة
 بالقول المذكور لم يدخل فيها ما انتقض لان في ضمير الشأن والقصة اعتبار سبق مرجع
 فخرية ترجح توجيهه على توجيهه بل غير الا يكون توجيهاً ولا يبعد ان يكون مراد الذين هم ملوك الكلام
 على التاكيد ما ذكره هذا الشرح لكن التاكيد يكون بلا حطة تقديم ضمير غائب على الجملة ومع قوله
 قبل الجملة الضمير بغير ذلك المعنى فعلى هذا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم التوجيه
 للمصالح لا للمفسر فتأمل ثم اعلم ان قوله فعلى هذا الوهم محل التوجيه بل على ان قوله السمي
 ضمير الشأن والقصة اذا كان داخل في شأن القاعدة ثم يراد الشأن هو زيد قائم نظراً
 ما فهمه الشارحون ايضا لان عدم سبق المرجح معتبر في مفهوم ضمير الشأن والقصة قوله ضمير
 او القصة فيكون الضمير المستتر في يكون راجعاً الى احدى ما في تعيين القسام احدها الى القسام
 المذكورة لا القسام كل واحد منهما فلا يسن الكلام في افادة المرام ولا تعيين ما هو الواقع
 وحمل كلامه على معنى ان يكون الضمير سواء كان ضمير الشأن والقصة بعينه غاية البعد مع
 انه لا يلتزم انقسام كل واحد اليها ولا يبعد ان يكون الضمير المستتر راجعاً الى ضمير الشأن
 ويعلم القصة بالاكتمال وكون الاشياء الثلاثة ضمير الشأن يؤيده لكن لاكتفاء
 لا يخ عن تعسف والظن ان يكون راجعاً الى كل واحد منهما اولى الضمير الغائب لم تقدم على
 الجملة المفسر بالجملة لكن رجح ايضا انقسام كل منهما الى الاقسام المذكورة الا ان يقع
 ان المقص القسام الاعم اليها لا القسام كل منها اليها فالاحتمالات في مرجح الضمير الغائب

غير سبق مرجع والمعموم لا يحصل بدون هذا التقديم يمكن ان يقيم انه مستفاد من اسناد
التقديم الى قوله ضمير غائب فتفطن لقوله وحسن تانيته هذا يدل على جواز تذكيره وجوب
يدل ايضا على ان العمدة اذا كانت فيها مذكر فحسب تذكيره واذا كانت مؤنثة فقال
ولا تشرع في الرد والقبول قوله سعاية للمطابقة اى بين الاسم والاسمى لم يحصل المناسبة
اى بين الضمير والمجمله التى يكون العمدة فيها مؤنثا قوله اى بهذه الحصة من الجنس
المذكور يعنى ان المراد من لفظ المجمله هنا حصته وفرد من الجنس ومن لفظ المجمله سابقا للجنس
فلا يراد ان هذا الموضع موضع الاضمار لا موضع الالفاظ يمكن ان يقيم وضع المنظر موضع المضم
لتنويع رجوع الضمير الى القصة او ضمير لكون المعرف باللام اذا اوجب يكون الثانى عين الاول
غالب العلم يمكن كليا قوله فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم قال عم الملة والدين لا يقتضى الدخول
فى القاعدة ان يكون له دخل وعلية لغيتهما بل يكفي ان يكون لتقيد الضمير الغائب
وتعيينه انتهى كلامه فيه ان ما ذكره الشرح ليس على ظاهره كونه معترضة وما ذكره بغير الصحة فلا
بل بقوله والنظم شار الى تفكر قوله والنظم ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة
جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله تفسير الخ وهذا القول يقع لما قال
بعض الشارحين من انه صفة لقوله ضمير غائب وحاصل الدفع انه لو كان صفة لكان
دخلا فى القاعدة لكن لا دخلا فيه كما لا يخفى قوله والضمير يرمسندراك قوله تفسير الخ
بعده لان ضمير الشان لا يكون الا بان يكون جملة مفسرة لبعده يمكن ان يقال ان الشرح
لا يفهم باعامته لان كل متبهم معلوم كونه مفسر جملة بعده فافهم قوله فعلى هذا الخ اى على تقدير

لان الغرض من ايراد المثال توضيح المفهوم الكلي الذي هو هذا المثال جزئي منه وكثيرتها لا يكون
 الاكثره اشتمالاً وعلماً بوجوب وضوح المفهوم الكلي لا ترى ان ما استدل به الفعل المذكور في قوله
 الفاعل في غاية الكثرة مع ان المضمون مثله ولو علم فينبغي ان يعلى بكون نفسها واضحة كالتعليق
 يفيد انظر في الظاهر كفي في هذا الفرع قوله لكن الخليل استبعد الفاعل اسم فذهب الى حرفية هذا المضمون
 بكونه قائلاً بحرفية الفاعل الفصل ويستفاد من قوله لانه سبعة ان حرفية مفهومه غير انما يستدل
 على الفاعل بالحرفية وحمل الاستدلال في احد الموضوعين على الثاني وفي الاخرى الاولى ليس قوله
 لان تقديم الضمير على مرجع غير مسمود فليس مع ان يشك بل ينكر محسن التاكيد بل يجب ان يكون
 فيكون هذا الموضوع التاكيد ويقال ان يقول ان التقديم لا اعم من الحقيقي والحكمي
 معتبر في مفهوم ضمير الغائب فيكون تقديم مرجع ضمير الغائب عليه على الوجه الاعلى مسمود وهو المعنى
 ان يقدم مرجع الضمير المستفاد من كلامه المستلزم لتأخر الضمير الثاني لتقديمه ليس سابقاً للتقديم
 للاعم المتغير في مفهومه لانه مستلزم للتأخر الاخص المقابل للتقدم الاخص سبب الخاص لا ينافي
 بثبوت العام فتح لا يتم كون تقدم الضمير على مرجع لفظاً غير مسمود اللهم الا ان يقال ان ذلك تقدم
 بوجه عدم تقدم الضمير على مرجع مطلقاً وذلك المتنوع غير مسمود فتأمل حتى يظهر حقيقة
 ما في الضمير قوله ولا يبعد ان يقع لا يخفى انه ح ان يقع ويتقدم على ضمير غائب
 مع ملاحظة عدم سبق المرجح من غير ذكر لفظ القبل الموهوم الاستدراك نعم
 فيما ذكره المصنف اوقع في النفس وقع متقدماً من غير سبق مرجح فالظاهر تضمن
 التقديم معنى الاقوع انت خبير بان في عبارة المتن ليس بشئ يدل على قوله من

متوسطاً ثم جرد عن كونه متوسطاً فيستعمل في الوقوع فقط فيحتاج الى الفظ بين من قبل ان يكون كذا
 لقوله توسط قوله لكان الاختلاف فان بعضهم قال انه حرف فارق لكن وبيان مطابقة على
 تقدير كونه ضميراً لظاهر او ما على تقدير كونه حرفاً فاجابه بما والضم لفظ المرفوع ياتي محكي نه حرفاً الا ان لبق
 ان تلك الرعاية رعاية كونه صورة الضمير ان صورة صيغة الجمع المرفوع اهم قوله تدكير اننا نثبتنا خبر
 بان المبتدأ اذا خالف الخبر في التدكير والتايشة يجوز ان يصح المرفوع مطابقاً للخبر وان لم يكن كالمعجم
 وان لم يوجب مطابقتها للمبتدأ لقوله في المرفوع ان الضمير المستتر الذي يقول المسمى فاعله قوله
 يسمى ضميراً فذكر راجع الى هذا المرفوع فيكون مسمى مسمى المذكر ان كان الضمير المستتر
 ضميراً مفعولاً راجعاً الى صيغة المرفوع وكذا الحال في ضمير في قوله يفصل وفي صيغة فاعله ثم
 اتسع الخ فتأمل في ان هذا الاتساع على سبيل الوجوب كما في صورة اللبس او على سبيل الجواز ومحمل
 ان يكون يراد به في اللبس فيه ليجردنا كيد فافهم ان ايها الثاني في قوله اي شرط الفصل بين كل المرفوع
 يعني ان الضمير في قوله وشرطه راجع الى الفصل المستفاد من قوله يفصل فمحتمل كالمعجم او
 في قوله بذلك للسبب ولم يرجع الى قوله فصلاً اذ ان المبدئى ان المذكور ليس شرطاً لقوله لان الفصل
 انما يحتاج الى ان الخبر المعرفه صحيح ان يكون نعماً ولا يصح الخبر النكرة ان يكون نعماً لان نعم توصيف
 المعرفه بالنكرة وهو غير صحيح لا يخفى ان المبتدأ اذا كان مخصصة بحجب الفصل منه ومن خبره الذي هو
 ايضاً نكرة مخصصة لصحة كونه نعماً فلا وجه تخصيص الشرط بالمعرفه الا ان يراد بالمعرفه المعنى اللغوي
 للنكرة المخصصة لعل المراد من الشرط هو شرط الوجوب فتأمل قوله دون الخبر قبل العوائل ان الضمير
 دون فصل من قبل العوائل ثم قوله لا استفادها عن المثال لكثرة ما عمل تأمل

سبين وجه الترك في مرجع وقد وقطع بين ان لفظه الحروف في كائن من جهة غلات
نونات عند الحق فيما يستدعي حجان الترك فكيف يكون التساوي بل تزعم فيها وجوب الترك فوالله مرتين
اخرات ان الخ انما ان لفظ من بين اخوانها يصرح يكون حكم ان هو التساوي لعل الغرض من التفاضل
بهذا القول هو الاشارة الى ان قوله مخير اعلم منها وليت واضل في التخيير ذكرنا نائيا اشارة الى
انها ليستا مما فيه الفعل الترك متساويان انت خبير بانه جعل تعليل نخب سابق بل اجتماع النونات حكما عليه
ثقل التضعيف الخ ومن السبيل الاول لا يقتضي حجان الترك مع ان تعليل او لا يستدعي حجان جعله لانه
لا ان التخيير في ليت في ضمن الحجان نظرا الى انهم الشان ثم التعليل الثاني يقتضيه لكن هذا التعليل لا يجر
الى ذلك التعليل لانه يقتضي حجان الترك ولو الاول فلم يكونا محفوفين من نظرين بل للتعليل
لا يمكن ان يكونا تعليلين بالقياس الى مط واحد هو التساوي او الحجان بل التعليل واحد
في الواقع فالاولى ان يعطى لذلك ان على الضمير المجروح يكون اخوات ان هي ان لكن وكان
ويكون ليت ومن معن وقد وقطع نختار فيها الفعل وفي لعل عكسها والا فنبغي ان يدخل مرجع عن
وقد وقطع في حكم التخيير او لا اليف اى عكس لميت ولا يبعد ان يكون الضمير اجبا الى ليت ومن معن وقد وقطع
اخرج يصير مرجع الضمير قريبا فبذلك نقل التضعيف ذكره الحروف يعني ان في هذه الكلمة حركات
ثلاث وحروفها اربع مع ان احد حروف الحلق وهو العين خربا واشقل في لكن كان ليس
بهذه المفاتة وان كانت كسرة الحروف تحققة فيها ايقال المصروفين متوسطين المبتدأ والآخر تحجب
المتوسط في ان كالتوسط يعني عن كلفظين كما لا يخفى لكن ان لفظه المتوسط تحتل المتوسط في العرف في الشبه
وفي الاثبات تحتل وقوعه في شين في تعيين هذا المعنى يحتاج الى كلفظين محتمل ان يكون معنى قوله متوسط يقع

بالفعل كما فهم الشرح حتى اقول لميت ولعل في اخوات ان لا يندرج فيها ميت ولعل ان لم يكن فيها نون
 فتح يكون التخيير محمولا على ما هو النظم منه وهو التساوي ثم ذكرنا هو المختار من الحقوق والتركيب قوله ويختار الى
 قوله وعكسها نفى هذه الملاحظة خالفه كلام الشرح والاستاذ في الجملة وافقت في الجملة فان قيل
 ان القول يكون النون في لسان الراجح ان كان لكن لا بد من كون النون فيها يمكن ان يقتضيه بعض
 بالنون يجوز ان يكون اشارة الى ان وجه التخيير وجود النون لان جهة التركيب هو اجتماع النونين المحررين
 ثم اعلم انه لا يخفى ان كون التخيير بمعنى التساوي كالتخيير في الثاني في موضع التساوي والمختار في خبر باكان
 في موضع الراجح وما في الشرح هناك التخيير بالاختيار محل مناقشة والاستاذ لم يأت به ثم عمم التخيير الراجح حيث
 قال المصنف محجراي جاز لك نون الوقاية الايتان والتركيب هذا مجاز مع لكون احد هاتين في قوله
 ويختار في ميت انتهى وكذا بقوله وعكسها لعل حل في ذكرهما ثانيا لا فائدة ان مصداق الجواز فيما هو
 رجحان احد الطرفين لكن هذا بعيد عن الفهم سيما عند ذكر من عن قد وقطع مع ما قلنا ولا يتعمل في الود
 والقبول له يعني كان قد كان على ان في النص الشيخ فلا يخبرهم في اول الاية ان بالكتابة او انه
 وان كان بالفتح لكنه داخل في التفسير قوله تحزاع عن اجتماع النونات لا يخفى ان في المضارع مع النون ع
 وفي لسان على تهذيب دخول النون الوقاية بجميع النونات الا ان لا يورس الجمع في فوق الواحد والجمع
 عليها ثم لا يخفى ان النون للاعراب قد يكون كسوة من غير محقق الياء ايضا فكيف يتحقق ههنا المحافظة ههنا
 يكون الكلام مبني على التفسير ليقام الراجح هو الكسوة التي هي متضمنة لكون النون في اللفظ والكتابة والنون
 الاعرابية لميت كذا في قوله كما في ميت او ليس في اجتماع الحقيقة ولا حكم بل ليس فيها نون اصل الحقيقة ولا حكم
 ثم اعلم ان الملايين ان يربط به الايتان في محافظة الحركة الباسية مع كون الحرف ازيد من الاثنين كذا يلحق ان

التي هي اخت الحرف يكون في الحرف الاخير من الكلمة انتهى فالكسرة في النون ليست
 لانها ليست في الحرف الاخير من الكلمة والنون والتاء فيهما في من وعن وليست يكون الحرف
 الاخير من الكلمة ويمكن الجواب محل الاختصاص على الاضافي باننا لم يوجد في الافعال الحروف
 المعاني ونون الوقاية من الحروف المعاني هذا وان اندفع به النقص بنون الوقاية لكن لم ينفذ
 النقص من من كما لا يخفى قوله نحو لغير بني لا يخفى ان الوجود في آخر لغير بني بدون نون الوقاية
 وكانت عارضة بسبب الحروف الساكنة في الكسرة في لم يكن الذين كفروا قبل الحق كعج مضاه في
 اجتماع الساكنين لا يظهر الفرق بينهما حتى يلزم الوقاية عن احدهما دون الاخرى والفرق بان يحصل
 بسبب كلمة متصلة بخلاف الكسرة فيها فانما بسبب كلمة مستقلة غير متصلة بل ينفع اولها فاقول
 بخلاف الكسرة لم يكن الخ وقع دخل مقدار تقديره ان الكسرة موجودة في آخر الفعل في هذه الاشياء
 وجوابه ان هذا الكسرة لكونها عارضة لم يكن اخت الحرف وعرضها انما يكون للتقاء الساكنين قوله
 فيه قال الاستاذ من وانظر صفة للنون كما اشار اليه الشارح في متعلقه معرفته وقوله خبر البتة
 ويحتمل ان يكون الطرف متعلقا بالحرف ويكون قوله مع النون حالا فيكون حاصل معناه وانت مخبر في
 المضارع حال كونه مع النون المعاني انتهى انت خبير بان المخبر فيه هو النون ايثانا وتركالا المضارع
 وان رجع اليه مع انه في غايته البعد فهو مال الشرفلا وجه لجعله مقابلا ثم اعلم انه يخطئ بالبال
 والمذا علم بحقيقة الحال ان الطرف صفة للنون لكن النون لم يكن مقبدا بالاعراب كما حل في
 على التقييد قوله ولان الخ عطف على الفسمية المحرور في قوله في تقديره انما فطخ يكون المراد من قوله واخواتها
 هو ان كان ولكن والاختصاص باعتبار وجود كلمة النون في الاخير لا باعتبار كون الاخت من الحروف المشبهة

انما جملة اسميته فمكون النسب الاختلاف في الكثرة وعددها فيما بعد لولا باعتبار الانفصال
 والاتصال وفيما بعد عسى باعتبار صيغة المرفوع وعددها مع كونها متصلين ثم اعلم ان
 الاشتقاق في قول المصريح لولا انت الى آخره اما لاجل الاكتفاء به واولا لاجل ان
 التفصيل فيه تهديد ببيان وجه تغير الاسلوب لكن ج اللاتي به ان يقول والغير الاسلوب
 في عسيت وولاك وعساك للتاكيد على التنبية المذكورة له ان لولا في هذا المقام حرف جر
 بعيد غاية البعد مع ان الاشتراك خلاف الاصل ووقع ضمير موقع آخر شائع واليه انما
 فيما بعد لولا اولى من التحرف في نفس لولا لان ارتكاب خلاف الظاهر قبل الحاجة كخرج الخفت قبل
 روية الماء وهو مستقيم ولا بعد ان يكون وجه تقديم ما ذكره الانفخش على ما ذكره سيبويه اصوب
 لان كون لفظ مشتقا اقرب الى القبول من وقوع امر في غير موقعه انتهى محل توقف قل المص
 ونون الوقاية مع التاء لازمة في الماضي علم ان قوله لازمة مرفوع على انه خبر مبتدأ وقوله
 في الماضي متعلق به فيكون قوله من الباء حالاً من الضمير الكائن في الخبر هذا لفظ ما ذكره
 بقوله اذا حقه تلك الباء ومن قوله وكذلك نون الوقاية لازمة قوله عن الكسرة الخفيفة الباء
 التي هي اخت الجبر علم ان وجه اختصاص حرف الجبر بعمله اختصاص الكسرة به هو كونها خت
 الجبر وعمل المراد باختصاصها هو اختصاصها بمصا في معنى الوجود في الفعل والافعال في الحرف
 وهو نون الوقاية ويوجد في من وعن كلسياتي من جواز الحوق فيهما والضمير في
 ليت ايضا فلا يدفعه ما ذكره الاستاذ في الجواب عن الايراد بان اختصاصها بالاسم
 يقتضي ان لا يدخل على هذا النون ايضا لانه ليس باسم من قوله قلنا الكسرة

في المعنى هذا وجه ترجيح ذهب لا خفش فقال قوله يعني لولا انت الخ وتحيل ان يكون المفتى اليه
هو الغائب لا المتكلم في الضمير يكون مخالفا كما ذهب اليه كل من الفريقين بل عدم تعيين المفتى اليه
اشارة الى صحة الاحتمالين وما ذكره الشارح لما ذكره النحاة في المفتى اليه قوله لا اذن بالبعد
عنى عللا بهذا الوجه يقتضى وجوب اتصال الضمير ان الاكثرية وجوابه ان الضمير المنصوب المتصل وقع مرفوع
الضمير المرفوع المتصل وما على مذهب سيبويه يحتاج الى تقييد كلام الشارح في اكثر المواد فاعلا لكن في الجهد
من كلامه فصلنا الكلام في لولا قال المصنف عسيت الخ هذا احتمال الخطاب المتكلم لكن الموافقة بقوله لولا
انت وقوله لولا ان عساك ترجع الخطاب كما لا يخفى وتؤكد التنبية المذكور بل يفهم عساك قبل المبالغة
وهو خطاب فيجب ان يكون عسيت بالخطاب وكذا لولا ان عساك قبل المبالغة وهو لولا انت ثم
اعلم ان الاشارة قال ان المصنف لم يقل لولا انت عسيت الى آخره كما قال جابر لولا ان عساك
آخر بالاختلاف الضميرين في الاول بالانفصال والاتصال بخلافهما في الثاني لكونهما متصلان
لوقال لولا انت وعسيت يتوهم وجوب استعمالهما معا ولما رفع هذا التوهم بما قال جمعها ثانيا انتهى
ما تعلق الغرض بقوله انت خبر بان هذا التوهم في غاية البعد فلا يلتفت الى دفعه ويخطى الى
وجه آخر وهو ان صيغة الخطاب في الثاني واحد وهي الكاف بخلاف الاول فانها مختلفة
وان كان نشيان الاختلاف من الانفصال والاتصال قوله وجانب في بعض اللغات
افاد به ان قوله لولا ان فاعل الفعل المخدوف وعساك مخطوف عليه لا يخفى ان قول
المصنف والاكثر الخ وقول الشارح في الاستعمال يستدعي ان يفهم هنا والكثير في الاستعمال ويقع خبر
في الاستعمال بل يرجع التسمية الى الاكثر وقوله والاكثر لولا انت جملة اسمية فعلى ما قلنا يكون المعنى

تقتضي ان يكون المختار في اسم باب كان ايضاً هو الانفصال لانه في الاصل هو لهذا فاعمل
 كما يستفاد من تعريف الافعال لثلاثة بخلاف خبره فانه لا يطلق للمفعول عليه لا يخفى ان المختار في اسم
 في هذا الباب كما اتفق في صورة الخيار وكونه ظاهراً غير ظاهر ولا سعيديان يكون وجه ترك المثل في الحقيقة
 ثلاث عشرة لان الافعال لثلاثة ثلاث عشرة فاللحاق ان يوتي بثلاث عشرة بل تسعة عشر فيخرج
 والموجود فيكون في الترتيب فيكون ضرورة اكثر من نفسه فتدبر واحسن التدبر قوله لان رعاية
 الاصل اولى من رعاية المشابهة لعل هذا التبرير لشارة الى الوجهين احدهما ان هذا اصل ذلك
 عارض في فرع ولا يختران هذا هو الجبر لمعول العامل المعنوي حقيقة بخلاف ذلك فانه ليس بمعول حقيقة
 حتى يقتضي الاتصال بل تشبيه به ورعاية اولى من رعاية المشابهة بقوله اولى من رعاية كما هو الاصل
 في باب الضائر وهو الاتصال ففي كل من الصوتين رعاية صل فلا تخرج بل به رعاية الاصل مع رعاية المشابهة
 قال المصنف ولا اكثر من نقل والمختار لعل جواز وقوع الاكثر لاجل الحقيقة ووضع ضمير في مقام ضمير آخر كما ذهب
 مجاز وهو قليل الوقوع بالنسبة الى الحقيقة وكون المجاز كثير الوقوع بالنسبة الى الحقيقة كلفظ قليل في
 غاية ما قلناه قوله لكون ما بعد لولا مبتدأ مخدوع اخبر انت خبر بان هذا الوجه يقتضي وجوب الانفصال
 الا ان ما بعد لولا مقام العامل لكن فيما قام مقامه بخلاف الاتصال به لا يجب لانه في العامل كما صل لعل
 في الجواب ان يقام وقوع الاتصال باعتبار وضع الضمير المجزوء مقام الموقوف المتفصل كما ذهب
 اليه الاخفش واما على ما ذهب اليه سيبويه من ان الكاف ضمير مجزوء لان لولاني في مقام
 صرف جري فاول كون ما بعد لولا مبتدأ مخدوع كذا في اكثر المواضع والنظم من عدم تعقيد الشر
 اختياره بسبب الاخفش اذا نظر ان لا يكون الفرق بين الانفصال والاتصال

نحو ضربتك الخ لا يخفى ان اتصال باب الكلام بالمصدر الذي يضيف الي تلك اليا وسيا اذا كانت في علمه
 وان لم يكن في درجة اتصال الفاعل بفعليه حتى يكون واجبا للاتصال لكن ينبغي ان يقول بالاتصال فيما
 اولى من الانفصال فلا وجوب تلك الصورة صورة التماسي الخ لا يخفى ان ضمير المنفصل انما يكون اتصالا
 والفاعل في المضان اليه عند المصدر حرف الجر المقدر للمضاف وعند حرف الجر المقدر في الاضمان للفظية
 وقد عرفت ان حصول الحرف لا يكون اتصالا بل العامل مخدوع الا ان الية المضان نائب العاقل قولوه الخ
 الاول بالخبر منع عليه كالنكران بالنسبة الى ما ذكره في بيان فائدة الشرحين بل اعرفته جدا المقيمة بالتحديد قوله
 وقد عرفت ان قولك لئلا يلزم الترجيح الخ قال الاستاذ في النظم او خال فاء الخبر ان يقول فلما وكذا في نظيره
 وهو قوله واما على الثاني الخ انتهى لان الخبر اذا كان مضارعا متصفا بالماضي لم يحل بغيره فبذلك على عدم
 والاياد انما تجوز على نظيره الخ قال المصدر والخبر خبر باب كان يعني اذا جتمع ضميران في باب كان التماسي خبره
 الذي هو ضمير الثاني الانفصال فيجوز لاحاجة الى قوله اذا كان ضمير الا ان يتا ان هذا حاصل المعنى لما ذكره
 فتقطع وهذا القول من المصدر بقوله ولا يسع الخ ايضا بمنزلة الاشتقاق قوله الخ خبر كان واذا
 الاظهر الاقتصار بقدر خبر افعال الناقصة لان بلب كان عبارة عن خبره افعال اضافية الباب كما
 لاصالها الا ان يحل كلامه على حاصل المعنى قول لانه كان في الاصل خبر المبتدأ لان افعال المقادير افعال
 المقاربة اليه منها وهذا لا يدل بيقين ان يكون المختار في خبرها اليه هو الانفصال فاذا كان المبتدأ خبر
 ضميرين الا ان يقول ان خبر افعال المقاربة هو الفعل المضارع المصدر بكونه ان ليس مناصرا حتى يصح ان يقول
 والمبتدأ لا يدخل في افعال المقاربة ليس فلا علاما كما دخل في افعال الناقصة فلا يكون الخبر منها في الاصل
 مفعول بها والخبر فلا يكون له جهة خبرية حتى يجوز اتصال الثاني بها وعدم تعيقه عن الاتصال الا ان الضمان في الدليل

العام والتعبير بهذا الخاص للاصالة كما قال الشارح فلما ذكر المصنف في بحث المفعولات
من قول اذ تنازع الفعلان اى العاملان كتحليل ان يكون المصنف الجارية على غير مفعولها
اكثر جارية على من هي له فليعلم ان حكم المصنف ولا يبعد ان يقتضيه الضمير المسند اليه المصنف الجارية
على غير مفعولها لا يوجد في كلام العرب الا ان يكون موصوفاً لتحقيق من في مفعول لا غير مفعول
غيره في كلام يحتاج الى توجيه الشارح قال المصنف وهذا زيد ضاربه يى واتمى بالمثل الذى التباس
فيه تنبيه على انه محمول على ما فيه التباس ولكنه تأكيد لازم ليراد على المصنف لانه قال لعل عليه
لعل بالانسية الى جميع الاشياء منى سوار كان المثل مثلاً لانه التباس اولاً لان يكون بالنسبة
الى ليس فيه التباس قوله وروى عن المصنف شى الخ هذا من جانب المصنف وتحليل ان يكون تمام
كلام السابق لاسر جانبية لان الموصى عنه بصيغة المفرد والفاعل انما يكون في هذه الصورة لاني
صورة الجمع وفيها تأكيد فقال اوضح المصنف فان كان حاداً اعرف ان فان قيل انه لم يزل وان
اجتمع ضمير ان فان لم يكن حاداً مفعولاً وكان حاداً اعرف وقد مرته فلان الجارية في الثاني يعبر بفتح
قوله الا انه متصل على اطلاقه قوله اعطاه اياه فيه ان مفعول الاول من اعطى ان كان بينهما تساوي
لثاني باعتبار المعرفة والجمالية لكن فيه معنى الفاعلية اذ فيه معنى الاخذية فلتقدمه وجب يكون
التقديم اولى لان يكون بينهما تساوي فتم قوله بحسب الانفصال يمكن ان يقع تعدد الاتصال وجوب
الانفصال في صورة التساوي وصورة تاخير الاعرف لا يدخل في تفصيل الذي في قوله المصنف الا ان يقتضيه
اكتفى بذكره لضمين بينهما وهناك اذ يدخل في انفصال للعرض قوله وكل سبويه الخ فمعه لا يكون لقوله
وقد مرته دخل في تلك القاعدة الا ان يقتضيه نقل عن الحاجة لانه قد يمايل عليه لفظ كقول المصنف

والا اتصال لا يأتي سماع الاقصاد قائل قوله اتلغ اتصال اللفظ بمعنى اتصال ان يقول كما يتبع اتصال اللفظ
بالفعل كذا كذا يتبع اتصال اللفظ والاختار ان ينوي الحذف على الاتيان في اللفظ حقيقة فتتبع اتصاله به فكيف يكون
متصلا فضا لمن يكون متصلا ابدأ وايضا الاتصال ان يكون باخر العامل وبقية انه كما يجوز اتصال
باللفظ لم يجوز الاتصال اللفظ بالمعنى لانه ان ينوي معنى بخلاف الوجود الذي هو العامل المنفرد
عبارة عن علم العامل اللفظي فلا يتعين متصل بشئ او ليقا ان الضمير البارز يتعارفه فكذا الضمير
منفصلا فعبارة متصلا باعتبار ما يتعارفه بخلاف العامل المعنوي فانه لفظي متعارفه وهذا الوجه كافي
حاشي الاستاذ و قد اقبل فيه فان ما ذكره لو لم يقتضي جواز انفصاله بانه قد يكون منفصلا وقد يكون متصلا
لانه متصل ابدأ وفيها جواب آخر وهو ان اتصال الفعل باللفظ بمنزلة اعتماد الهمزة على الجذر
واتصال اللفظ بالفعل بمنزلة اعتماد الجذر على الهمزة والاول متعلق بخلاف ويمكن ان يفتش
فيها و كرس في ان الاتصال ان ينوي النسخ بان يشترط المانع مجرد منوية ما متصل فانه لما انفصل الضمير
عن النسخ ان التماس يقتضيه خرا الضمير المرفوع عن المنصوب كما ان التقديم يقتضيه الاتماس ان فرض انه
متصل بعد ما خبر بمرج الضمير المنصوب الى عمر ولانه اقرب منه والضمير المرفوع المتأخر يرجع الى زيد
وان فرض انه متصل بعد التأخير غاية انه بعد عمل في الضمير خرا الضمير متصلا فالحاجة الى حمل
الاتصال على زيد الى زيد بل على من باب جوب تاخير الفاعل عن الفعل فتدبر لانه لا بد
ان خبره بان المراد باليسل مرادوا و ليس من ممتنفا متغذرا نعم انه مستحسن بعد متبع في كل
عرفت ان الكلام في وجوب الاتصال وتقدر الاتصال كيف يكون صورة المراد بالباب
والفعلين في قوله اقصارا على ما هو الاصل وتبين ان يكون من قبيل ذكر الخاص واردة

امتناعه وهو اعم من الوجوب والامكان الخاص اى من وجوب الانفصال ومن امكانه والاول
 يتحقق عند تقدير الاتصال فى الثاني عند الاعتداد بالفصل مثلاً كما سيذكر الشرح فى شرح قوله فلان
 فى الثاني فعله هذا لم يتم حصرة ذلك المفهوم العام فى التقدير غايته انه معلول نوعي ويجوز ان
 يعبر عن السنتين المستقلتين لحرارة ولا يصح ان يقال لا يتحقق الحرارة الا لاجل النار لانه لا يكون
 لاجل الشمس والحركة فتأمل فان ما ذكره الاستاذ به لبقوله بصورة ايجاز التى سيذكرها بنسبة
 الاستشاهل له نفع فى دفع ما ذكرنا او لا تفكر قوله لاجل شىء اعم على اللام على لاجل على التوقيت
 لتبادره وللاستاذ به كلام حاصله انه يجب الحمل على التوقيت اذ لو حمل على لاجل يلزم الدور
 لان الفصل يفرض سبب تقدير الفصل فان الباء البيانية هى لفظ التقدير لو كان سبب الانفصال يلزم توقف
 الانفصال على الانفصال انتهى يمكن ان يقال ان المراد من الفصل ليس هو الانفصال الا لاجل
 الفصل جميع الصور فلا يحتاج الى ذكر الباقي وجعله مقابل بل المراد منه هو الوسطة بين السائل والمؤثر
 الانفصال فيلزم على تقدير حمل اللام على لاجل ان يكون الوسطة بينهما على الانفصال بتوسط عليتها
 للتقدير العلة للانفصال فلا يلزم الدور والظن من تقدير لفظ الواقع حمل الفصل بمعنى الوسطة لا بمعنى اللغو
 والا فلا حاجة الى هذا التقدير يحمل هذا التقدير حاصل المعنى اللغوي بان كونه متعلقاً ان يكون
 باعتبار الوقوع فلا يلزم لكن الشئ فيما سيجي والا لكان اقل في صورة الفصل فخرى الساكنين على ان
 سنا اللغوي لا يتقادم كلام الاستاذ به الحاشية بصدده لقوله الواقع انه معنى اللغوي لا قوله سنا لانه
 لا يسوغ الا ان يفتى ان سوغ الانفصال عدم متنا انفصال لاشك ان الامكان في هذا القول هو الامكان
 والحق قد عرفت ان عدم تنافس الانفصال اعم من وجوب الانفصال امكاناً لخاص كان

ما كان الاول قدره بل يقدرا انها بتقدير لفظه الواحدة مخطوف عليه قوله اذ لم يكونا مسندين الى الظن
والشك لم يسلك الاختصار مثل منافي السابق لعلنا نلج الى التفصيل لتلايحتاج الى التعليل
المع الاختصار قوله لو كان اسم الفاعل الخ انت خبير بان اندراج هذا التعميم في قوله مطلقا
وان المكن لكن الكلام في السابق لما كان في تقيد الاستتار بصيغة دون صيغة ولما كان
منه مطلقا بعد الحكم تيمنا باعتبار الصيغة فالماضي اندراج لتعميم الثاني فقط والتعميم للفظ الصفة
نفسه عن التعميم من اسم الفاعل من غير قوله وليست الا لفظ في ضاربان والواو في ضاربون فغير
بل من حرف الاعراب لتغيره بتغير العوامل الداخلة على الصفة هكذا قال صاحب المتوسط
الشبهه وضع دخل مقدر لا يخفى تقريره بقا ان الحكم يستلزم الضمير لمرجع في الصفة ليس بمتعلقا به بتقدير
التشبيه وخرج باز قوله لانها تعلقا بالانج هذا الدليل على هئية الشكل الثاني اذ حاصل المدعى ان الالف
والواو في الصيغة ليسا بضميرين بخلافهما في الفعل نحو ضربوا لانها يتغيران عن حالهما المتغيرتين
عن حالهما فلا يكونان ضميرين ولما كانت الكبرى غير صحيحة على الاطلاق اردوها بقوله لان يتغيرا
فلا ينبغي الالف والواو في الفعل ضميرين لما شككنا كلا منهما بتقدير لاخر كما في ضربوا وقوله لهما
هنا الخ وضع دخل مقدر تقريره ان الالف والواو في الصفة ايضا بار على تغير العامل في الصيغة
بتغير العامل فيجب ان يكونا ضميرين حاصل الدفع ان العامل في مثل جاني الضاربان اريت ايضا
وكذا جاني الضاربون اريت الضاربين ليسا بجالسين الضمير يكون الواو والالف ضميرين مع
لبل العامل في الفعل في الصفة الضمير فاعل لهما في الاحوال الشك فخل في الاول ان يقابل قوله
قوله كانت ضميرين فلا يكون ضميرين قوله المصداق ولا يسوغ المنفصل الا بتقدير متصل تعلم ان المراد يستوعق

ذكره تأييداً فيهم التكرار في هذا الاستدلال ههنا ولا يرد ما ذكره خصام للازداد في هذا المقام
 وان اردت الاطلاع فليرجع الى حاشية وضمت قوله و فوق الواحد في التفسير الثاني الى الواحد
 ايلى الى ان حقيقة التكلم ثمان ثم علم ان تفسير قوله مطلقاً عبارة اخرى ايضاً بان يقاسوا
 كان متكلماً واحداً او متكلماً مع غيره ولما كان الكلام في بيان مواضع الضم المستمرة وبعض
 صيغ الافعال يكون اللاحق تفسير قوله مطلقاً بهذه العبارة لان التكلم صيغتين هما متكلم واحداً
 مع الغير لكن النظم من كلمة اللام انها صيغة الوضع ومع حفظه يكون تفسير ما ذكره الشاهد احتمال ان يكون
 معنى قوله مطلقاً عدم التقيد بعدم كونه مستنداً الى الظاهر على عدم الاستناد الى الظن في التكلم
 بغيره من الفهم لما فهم قوله للواحد النظم منه ان قول المصدر به تقديره فعل مطلق على قوله التكلم
 ويحتمل ان يكون اشارة الى ان قوله تقدير لفظ الواحد مطلق على دخول اللام في قوله التكلم لا
 ان عدم تقييد المصدر بتقدير الواحد بقيد المذكور في الخطاب يكون لاجل الاكتفاء بالظهور كذا الحال
 في قوله للمخاطب انما ثبت في الماضي المضارع ثم ان نفس قوله الخطاب كذا سياق الكلام بل يعطف
 يدل على ان المصدر المضارع الخطاب فلا يدخل فيه اضرب الابه من صيغ الامر فانه راجع في كلامه كما
 بالارادة للمخاطب المعنى الاصح من المضارع الخطاب الا ان المخاطب الاصح من الماضي ايضاً بقرينة الفرض عنه او
 منه المضارع الخطاب لكن لما كان الامر الخطاب خود اس من المضارع الخطاب بلط على المضارع
 الخطاب الفرض من ان لا يرد ان لا يصح كلام القدماء فاضاً في البيان بل قوله الواحد النظم منه ان يكون قول القدماء
 بتقديره انما يقول مطلق على الواحد المقدر في قوله الخطاب يحتمل ان يكون اشارة الى ان مطلقاً بتقديره
 دخول اللام في قوله التكلم ثم علم ان التقيد بلفظ الواحد هو التقيد بلفظ الواحد لكونه لفظاً واحداً لكن

في القام بدون الفعل مع المصدر لان حاصل كلام المصدر ان تتبارك المفعول المتصل يكون في هذه
 الصنيع اذ لم يكن سنة الى الظواهر وان كانت سنة اليها فلا يكون فيها استتارا وهذا
 يجامع عدم الاتيان بالصنيع المفعول بل عدم الاتيان بالصنيع قبل في جميع
 المتصل انتهى لفظ ان يكون المفعول من الجميع المنفص صيغ الماضي والمضارع وليوديه ما ذكر من كونه بل
 قوله المصدر الغائب الظان لفظ الغائب الماضي او من الغائب بياناً للفظ والمراد منه ولا يظن وجه تعلق
 قوله الغائب بالماضي الا ان تقيده المراد الماضي الموضع للغائب فبال فيه لواحظ المذكور لعل خير هذا
 القول عن لفظ الغائب وتقديم مجموع قوله للواحد المؤنث على الغاية وتقدم قوله للواحد على لفظ
 المتخاطب وتأخير قوله المذكور عنه اشارة الى الاحتمالات الثلاث في كل من هذا الموضع الثلاث
 قوله اذ لم يكن سنة الى لفظ اى الاسم الظاهر بالمتصل بل بالبين يستلزم غرضه في كل موضع قيد في هذا
 القام وضع الفعل عنه لان يكون هذا هو المراد حتى يران بيانه ناقص لان من هو وجوده الاستتار في
 تلك من الصنيع لا الظاهر وجوبه فيما قل وتدبر قوله واللام متبع مع لفاعل الظاهر وكون الظاهر لا عن
 فاعل خلاف الظاهر فكل على قد جزمه سواركان مثني او مجموعاً واحداً او فوق الواحد الا الاستاذرة
 اني سواركان احداً او فوق الواحد مثني او مجموعاً لعل الواقع في اصل النسخة كان هكذا سواركان احداً
 فوق الواحد ثم لحق عليها قوله مثني او مجموعاً وهذا الملقى لهما بالاختيار تفسيراً لهما على اساس عمل الاسترخاء فكتب
 الملقى بعد قوله سواركان انتهى يمكن ان يقرأ تفسيره مطلقاً بتصورين احدهما واحداً مثني او مجموعاً
 او ايها واحداً او فوق الواحد الشاهد في قوله او فوق الواحد ان التنوين في التفسير والتفسير في ذكر الواحد
 البين اشارة الى انه ان ضم الى ما قبله يحصل تفسيره بالعدد يحصل تفسيره فلو ذكر اولاً يحتاج الى

من انواع الارادة ثم لا يخفى ان من سلب وجوده فيما لا يتوهم ان الاختصاص اضافي بل
تخصيصي سلب بالقياس اليها لطفاً وعدم وجوده فيها واما عدم وجوده فيما سواها فنوطة علم
من سلب في كلام الاشياء اختصاص الاستثنا بها لكنه ليس بادل المراد سلب وجوده فيها لكن
العبارة ليست ظاهرة فيه فاقول ثم لا يخفى ان المرفوع متصل مستتر مني لا يقوله انه محذوف كما في
من آخر المتن انت خبير بان ما بقى كما يكون ولا على المحذوف كذلك لفظ الفعل دل على ذلك مستر
وقرئ عليه فلا شراك الدليل لم لم يقل ان الفعل دل وقريته على الفاعل المحذوف من غير
مسند فذكر قوله من سره في آخر الكلمة المستتر متعلق بقوله شيء لا يقوله محذوف لعل الظاهر ان لفظ
يخذف آخر الكلمة المستتر وفي عدم تعلقه بقال قوله فيما بقى دليل على ان مثله جار مجرم من ياجارث
يكون كشره الداء وليا على ما بقى او يكون الدليل مني الدلالة فلا يراد ان ما بقى دليل لان فيما بقى
دليل فاقول فيمكن ان يقا ان الدليل هو الشهرة لا الجار اذا قيل ياجار بالضم فلا كسيرة فيجوز ان
يكون المراد ما بقى هو الشهرة قوله ولكن الاستثنا ليس قال الاستاذ زنه ان جعل الفاعل ضمير
مستر ليس في جميع الصنع فلي هذا يحتاج الى قوله اذا لم يكن مسند الى الظاهر فلا يراد ما وقع في بعض الحواشي
من الحاجة الى هذا القيد لان الكلام في استثناء المرفوع متصل وليس في المسند اليه الظاهر ضمير مرفوع
متصل حتى يحتاج الى هذا القيد وتس عليه لظاهرة انتهى انت خبير بان قول المصنف الماضي متعلق بقوله مستر
فهو في الحقيقة متعلق بمصدره المضاف الى المرفوع متصل والكلام في بيان مواضع استناده وجوبه ليس الكلام
في جعل الفاعل ضمير مستر كما افاده اللاتاذر فلي هذا في بعض الحواشي وهو متعلق بعلام ولدين ففسيحي ان يقا
في دفعه ان قوله اذا لم يكن مسند الى الظاهر لدفع توهم الاستثنا فيه مطلقاً الشئ عن مصدر الكلام بل هو

ومع اللواحق المعنى الآخر ثم اعلم ان لفظ انت اذا كان ضميره موضوعا لتلك المعاني لم
 ان يكون مشتركا لفظيا بينهما والاشتراك خلاف الاصل فالله ان يكون لفظ انت
 بتمامه ضمير الا ان يكون ان وحده ضميره او اللواحق فزايين فاللواحق على ان يذكر وليعلم حتى
 ينظر في صحة وفسادها واليه ان من قال بان ان ضمير اللواحق والله على احواله من
 الافراد وغيره فلم لم يقل بان الضمير هو اللفظ بدون الواو والواو وسائر اللواحق
 للدلالة على الاحوال فانه قد يحتاج الى دليل قوله انقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو
 لا يخفى ان هذا القسم قد يكون متصلا بالاسم كما سياتي من قوله ضربك وقصره بهنالي
 المتصل بالحوث اما اكثرته وقلة هذا او لا كقصار بذكره فيا سياتي قوله ان قيل قول المصنف
 ان من فعل هذا القول المنتهي اليه ضميره او لجميع ما ذكره قيل انه وعلى تقديرين يحال
 ما يتفاد من كلام المصنف لان المفهوم من كلامه هو كونه المنتهي اليه ضميره وكذا الكلام في قوله
 اياه وعلا ما لك لكن مثل هذه قول في اياي فتباينات لا يظهر وجه الخلاف فيه عدم الاختلاف
 في الموضع المنفصل مع ان الظاهر عدم الفرق بينهما فتد قوله ضميرت مشتركة انما التزموا والاشترار
 في المتكلم دون المخاطب دون الغائب لانه اعرف المعارف واشتراك لمحل التفاهم لا يقتضيه
 محال ضربك لكن ينبغي ان يجعل ضمير ضربت مشتركا بين اثني الاثنين اليه لكونه اعرف من ضمير
 المتكلم مع النية الا ان يقام الاثنين نسب بالجمع فاعلم قوله المشي المذكور في المشي الذي يكون
 واحدا منه ذكر او الاخر منه مؤنثا ان كان متساويين فهو في حكم المذكور وان كان المذكور اكثر فهو اليه
 حكمه وان كان المؤنث اكثر فهو في حكم المؤنث قوله اعطوا الغائب حكم المخاطب لما كان عرف نفسه الى الغائب

ومعنى قوله خمسة النواع خمسة النواع من الضمير وفي هذا احتمال ليس غبار في حمل خمسة النواع على
المجموع ولو كان المراد ما ذكره الشيخ فحينئذ ان تقديره اول ذلك خمسة النواع اذ المناسب ان يقال
لا ينفك النواع لان الجنس النواع نعم فيما ذكره الشارح لا ينفك النواع لكن كون ذلك موضوعا
للمشار اليه البعدي غير مرض عندنا فقابل قال المصدر الاول ضربت ضربت الى ضربت وضربت
تجيز بان الضمير المرفوع المتصل قد يكون متصلا بالفعل المضارع ايضا وبالاخر ايضا ولو اكتفى سيبا
الاستتار فيما بقي ما هو متصل بارز بالمضارع وبالاخر وان كان قوله فيما بعد والمخاطب
اعم من الواحد والمخاطب من المضارع والياء المرفوع المتصل قد يكون متصلا بالاسم ايضا
كاسم الفاعل وغيره والامر فتأمل تحط باطراف الكلام قوله اعرف المعارف ولو قيل اعرف
سائر الضمائر تيمم الكلام ايضا لكنه بين ما هو الواقع القابل في ذكر المعارف اشارة
الى وجه تقديم المضمرة على الموصولة غير قوله واخرى عن ضمير التكلم والمخاطب كما هو اظهر
من دليله او عن المخاطب لكن المحتاج الى البيان على تقدير الاول الضمير هو تارة
عن المخاطب لان قوله ضمير التكلم اعرف المعارف يقتضي تقديم التكلم عليه ايضا قوله لانه دون
كل المعارف في الاعرافية كما هو الظاهر من سياق الكلام لكن ادوية بالنسبة الى امر
باللام العهد الذمى بل العهد الخارجي فغيره فالاولى ان يقدرون باقى الضمائر وان
كان المراد من الكل كل الضمائر وهو مع ان لفظ كل هو هم وحمل ضمير الغائب في الكل
الاعرف لانه ح كل الضمائر وهو داخل فيه قوله الضمير انت الى انتن هو ان اجماعا
فيه انه يجوز ان يكون الضمير انت ويدرول اللواحق يرا دمنة المفرد ١

الحاصلة بحسب القسمة الاولى ثنائية وبحسب القسمة الثانية ثلاثية قديم المتصل لانه الاصل
 اذا النوض من وضع الضمير المختص والمتصل اختص وقدم المنفصل في مقام التفصيل لان مفهوم
 وجوده على سائر الجملات مفهوم المتصل الموجودي اشرف مع انه يجوز ان يكون قوله غير محتاج الى
 وقوله المحتاج الى عالمه الخ تفسيره باللازم والعدمي يجوز ان يكون لازما للوجود في المقام
 ايضا ان العدمي يكون عدم ذلك الوجودي والا عدم تعرف بمكانها فيجب تقديم من هذا الوجه
 ايضاً ذلك ان تناقض في الوجه الاول بالاسم شرافة الوجودي بمعنى الموجود في الخارج
 على العدمي بمعنى المعدوم في الوجود لا سلب في مفهومه اشرف على ما اعتبر السلب في مفهومه لتحقيق
 منها الثاني ثم اعلم ان النوض من تفسير الاول بقوله غير محتاج الخ والثاني بقوله المحتاج الى
 عالمه الخ دفع ما يتوهم وروده وهو ان تعريف المنفصل غير مانع صدقه على جميع انواع
 المتصل لان جميعها مستقل وتوحيده المتصل غير مانع تقدم صدقه على شيء من افراده ووجه
 الدفع ان المراد ليس الاستقلال في الدلالة وعدم الاستقلال فيها بل الاستقلال في اللفظ
 بحيث يفهم منه عند الفرد في اللفظ وعلى هذا القياس عدم الاستقلال في اللفظ لا في الدلالة
 لان العلم ان هذا القول كما يؤول الى تعيين الاقسام الخمسة على طريقة التفسير الفهمي المتصل
 ومنفصل قبل تقسيمه الى مرفوع ومنصوب ومجور ويؤول الى تعيينها على وجه بصير كل واحد من
 المرفوع والمنصوب للمنفصل فالاولى ان يشير اليه الضمير وان كان ما ذكره الشارح في الاول
 من غير فهم قوله اي ضمير تحتل ان يكون كلمة ذلك في كلام المصريح اشارة الى
 مجموع المرفوع المتصل والمنفصل المنصوب المتصل والمنفصل والمنصوب والمنفصل والمنصوب

قوله انما جاز في ضمير الشان الخ كانه قال التقديم الحكمي لا يكون الا في ضمير الشان وقصة
 قصد الخ فيكون المحضر باعتبار قوله قصد الخ يعني ان المراد قصد المعاملة والدليل فلا وان
 محضر التقديم في ضمير الشان والقصة غير تمام لان ضمير نعم رجلا به وربه رجلا
 به واخذ في ضمير الشان لقصة قوله لانه انما جازي به الخ الظاهر ان اقيم انما جازي به ان
 غير ان تقدم ذكرها بقصد التعظيم الشان والقصة بذكرها مبني على تعظيم وقع بها في النفس ثم تفسيرها
 بل الضمير في قوله لانه انما جازي ضمير الشان فمخ يكون الكلام طفيليا ويحتمل ان يكون راجعا
 الى الشان ولمل وجه ارجاع الضمير في قوله به الى الشان وذكر قصد تعظيم لقصة لانه الشان
 اشارة الى انه لا فرق بين القصة والشان بحسب المعنى والالكان المناسب
 ان يقول لتعظيم الشان بذكره منها تعظيم وقع في النفس وحمل القصة منها على الاعظم من القصة
 المقابلة للشان ومن الشان وارجاع الضمير به الى المذكور الشان
 القصة مما لا يلتفت اليه طبع السليم الذين المستقيم كما لا يخفى قوله صار كانه في حكم العايد الخ الظاهر
 ان يقول صار في حكم العايد الخ بترك لفظة كان قبل قوله وكذا الحال الخ وكذا الحال في الضمير
 اضمر في الفعل بعد نوع الفعلين في الاسم النظم عند البصر من لمل وجه تاخير التوضيح ضمير به رجلا
 وغيره من التوضيح ضمير الشان وقصة هو الاشارة الى القصة بالقياس اليها فعلى يسمع ان
 اقيم الخ المحضر في قوله واما التقديم الحكمي فالخ او عاى لانه في غيرهما لا اجل قلته كانه لم يكن متحققا
 فقال قال المحضر وهو متصل بنفصل قدم تقسيم الضمير اليها على تقسيم المرفوع المنسوب والمجوز
 لانه بالنظر الى ما قبله وهذا بالنظر الى الاعراب الذي هو اللاحق واليضا ان الاقسام

المورث متقدم الذكر من حيث تقدم معناه بالقياس الى ما سبق من عدليه فلا يرد
 ان تقدم معنى المورث فلا معنى لغوته كانه لشيء قول فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من
 قوله اعدوا لى غموا تضمنيا انت خير بان هذا المفهوم ليس مرجع الضمير بل مرجع هو لفظ العدل
 بمصدر الدال عليه مطابقة اللهم الا ان يقال ان معنى قوله هو العدل المفهوم ان لفظ العدل الكذا
 فهم معناه من قوله اعدوا لكن هذا في غاية التكلف لا يقهر ان لفظ العدل يصح ان يقدر مفهوم من
 لفظ اعدوا لان لفظ المشتق منه يفهم من لفظ المشتق لانه لو سلم كونه مفهوما منه لكن الدليل
 ح لا ينطبق على المدعى لانه هو تقدم اللفظ من جهة المعنى وهذا الدليل انما لا يفيد وجعل التقدير
 من حيث المعنى على تقدم اللفظ من جهة كونه مفهوما من لفظ آخر مستبعد جدا فخاف لما حره
 الاستاذة قوله اوس من سياق الكلام عطف على قوله من لفظ بعينه وعدليه انت تعلم ان ذلك اللفظ
 اما مطابقة او تضمنية والترامية فارد من الدلالة على قوله دل على انه ثمة مورثا احدهما من
 البين ليست الاولى والثانية فيكون التراسية فلول للفظ التراسية ان يصح ان يقدر انه مفهوم
 من اللفظ بعينه فلما وجبه لعله عدلية والاولى ان يقدر انه مفهوم من اللفظ تضمنيا او انما
 واللفظ الدال على المعنى المطابقة متقدم لفظا فتأمل قوله واما تقدم التراسية فارد من الدلالة
 اذ التقدير على ما قال شمله في التقدم للفظ والمعنوي اشارة الى ان حطاط رتبة عن رتبة البين
 التاخير فيها لشعوبه لك نوع اشعار بل اشارة الى ان الخفاء يحتاج الى الاجمال او لا ثم التفسير
 وتصدير الكلام فكلية اشارة اليه بل التعبير بعبارة تدل على تفصيل بعد الاجمال
 نيا سب الفصاحة التي يكون فيها التقديم الحكمي الذي يعتبر فيه الاجمال اول التفصيل

من كلامنا منصوبات على انها صفات لمفعول مطلق لتقدم بل على انها اخبار ليكون المقدم
 نعم لو سلمنا لفظيا او معنويا او حكما كان كل منها صفة للمفعول المطلق ولما زاد من التقدم ^{اللفظ}
 ما يكون المتقدم به مفعولا اى قد وقع السلف به فى السابق على المرجع والا فالمتقدم
 بالتقدم معنى وحكما اى يكون مفعولا بمعنى عما من شانه ان يتلفظ لان مرجع ضميرنا
 مطلقا يكون اللفظ من التقدم المعنوى ما يكون المتقدم به متقدما من حيث المعنى
 فى التقدم حقيقة صفة المعنى نسب الى اللفظ الدال عليه تجوزا ومن التقدم الحكمى ما يكون
 المتقدم به متقدما حكما اى ان هذا اللفظ المرجع فى حكم اللفظ المتقدم لتحقيقه لعل هذا تفصيل لما ذكر
 الشرح قوله ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى اى ان يكون المتقدم متقدما من حيث
 المعنى اى ليس كذا من الذكر بالتحقيق حتى يصح ان يقال ان اللفظ مذکور من حيث معناه قال قدس سره
 متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقول فهو متقدم من حيث المعنى اذا تصافه بالتقدم من حيث المعنى
 واقع لا ان يكون كانه متصفا من حيث المعنى نعم قال فكانه متقدما لفظا من حيث المعنى نوع
 لفظا كان في موقفه لكنه فسر الاستاذ رجح قوله اى فكان لفظ العدل متقدما من حيث معناه انتهى فلو كان
 بقوله نعم لو قال انما يحيل كلامه عليه على هذا القياس معنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى لكن كذا الحرف وادرا
 من الفعل متبعه جدا وما ذكرنا من ان ما ذكره الاستاذ رجح ما ذكرناه بقوله نعم لو قال انما يحيل على
 تقدير ان يكون كان قوله فكان لفظ العدل انما يحيل لانا قصده لانا اذا كان من الحروف المشبهة
 بالفعل فما يتوجه على اسم يتوجه اليه فتدبر فان ما ذكره الاستاذ فى حاشيته اخبرنا على ان حركه
 كان الناقصة لا الحرف المشبهة بالفعل حيث قال قوله فكانه تقدم ذكره معنى اى فكان لفظ

فى الاسماء الظاهرة تقدم ذكر الغائب كما يقرب فى مفهوم ضمير الغائب قال المصريح او غائب
 تقدم تقدم ذكره يخرج به اى بقوله غائب ضمير التكلم وضمير الخطاب لا يخفى ان الخارج من
 المعرف فى كل من الاقسام الثلاثة ثلثة اشان منها يكون من تلك الاقسام وواحدة
 هو الاسم وبقية التكلم يخرج القسمان الآخران وبعض الاسماء الظاهرة بقية حاشية
 او يتكلم بلفظ التكلم وعلى هذا القياس يكون الحال فى تعريف ضمير الخطاب بخلاف تعريف
 الغائب فانه بالقيده الاول يخرج القسمان الآخران وبالقيده الثاني يخرج الاسماء
 الظاهرة كلها ثم اعلم ان المراد من تقدم الذكر هنا هو التقدم الزمانى او علم
 منه ومن الرتبة ويؤيد مثال ضرب غلام يد لا يخفى ان المراد من الغائب من حيث
 انه غائب كما هو الظاهر مثل التكلم والخطاب او ذات الغائب وعلى اى حال لم يفرق
 المصريح على ما فهم الشمل لاسماء الظاهرة والضمير الغائب فى كونها موضوعه للغائب لكن
 لم يطره وجه عدم الفرق بينهما لاجاز ان يكون قيد الحيثية مقبولا فى ضمير الغائب دون الاسم
 انما خرج الاسم مطلقا بقيد الحيثية ولا حاجة الى قيد تقدم ذكره يعنى على اشان ان
 يتوجه الى وجه عدم الفرق فلو كان عند المصريح ان كل واحد من الاسم والضمير الغائب متوجه
 للغائب من حيث انه غائب كما هو الظاهر من كلامه فيحتاج الى الفرق بينهما فلم يكن الاسم موضوعا
 للغائب مطلقا والضمير الغائب موضوعا للغائب من حيث انه غائب فتأمل سرفيا انما من ان
 تقدم ذكر الغائب يكون شرطا هنا والظاهر انه خيل هنا الا ان يراد بالشرط الموقوف على مطلق سواء
 كان دافعا او عارضا قال المصريح لفظا او معنى او كما نصب كل منها على التمييز نسبة التقدم الى ما قبله

القول من التسميه بقوله ولا بد الخ وشارة الى نداء الثمانية لبيان الاسماء البنية قوله الضم
 في بعض المواضع يصدر تفصيل الاقسام بكلمة الفاء فمما اشار الى تفنن العبارة قال المصنف
 بوضع اى اسم مبنى لانه اعم الاقرب بالانتقال المعروف فحاجته الى ما ذكره الترمذي وصاحب
 القيل ان لفظ التكلم معرب وكذا لفظ الخطاب الا ان لفظا منها عند التعداد مبنى داخل في
 الثاني وان لم يدخل في القسم الاول يحكي عن نفسه الظاهر تفسير قيد الحاشية وكذا قوله يتوجه
 اليه الخطاب لكن يمكن ان يقال ان ذات زيد قد تكلم فيصح ان يقال ان لفظ زيد موضوع
 لتكلم وقيد الحاشية يخرج هذا اللفظ وقوله يحكي عن نفسه يخرج لفظ التكلم نعم الظاهر ان لا يكون قوله
 يتوجه اليه الخطاب في تعريف ضمير الخطاب وانه قيد الحاشية ايضا ان الظاهر ان يكون في
 لفظ الخطاب قيد الحاشية معتبرا لانه اشتق فكيف يخرج هذا القيد الا ان يقال ان لفظ
 الخطاب موضوع لذات الخطاب ولا يتغير قيد الحاشية شرط في نوعي الضمير ودخل في حكم
 الخطاب قوله قيل المراد لتكلم تكلم به لا يقال هذا يصدق على لفظ التكلم فلفظ التكلم
 انما يصدق عليه انه موضوع لتكلم تكلم به لان لفظ التكلم ليس موضوعا لتكلم تكلم به بل
 موضوع لتكلم تكلم باقطة سوا كان ذلك اللفظ لفظ التكلم او غيره بخلاف لفظ انما لانه موضوع
 لتكلم والتكلم يستلزم الحكاية عن نفسه وهي يستلزم التكلم في الفرق بين التوجيهين كما قوله ونحو
 القيد اى قيد الحاشية او القيد الذي راو صاحب القيل والاستاذ في تفسيره بالاجرة الاولى مستتب
 جدا اذ لا وجه لتوسط كلام صاحب القيل وتحميل ان يكون قوله ونحو الخ من قول صاحب
 القيل فح يكون المراد من القيد هو قيد صاحب القيل فتدبر قال قدس سره مطلقا اى لم يتغير

اسماء الافعال نوقال عطف على اسم الافعال او على المضمرات لكان املي ليكون اشارة الى
 المذهبين على ان مذهب النحاة في عطف المستويات هو العطف على ما عطف عليه بشرط
 الاول كما قال المحقق النحوي في حاشيته على التنبيه الا ان يقيم ان الاشارة في الاحتمال
 الاول فتأمل ثم اعلم ان ما يقيم في الاصوات يقيم في الموصولات بانها عطف على
 اسماء الاشارة والتوجيه ايضا مشترك لكنه اكتفى بما ذكره في الاصوات قوله على الافعال
 انظم ان يقيم لا بالجر عطف على الافعال وبدايهي والتوهم انها يكون في هذا العطف
 بواسطة توهم كونه بالجر قوله لا باسماء الاصوات اعلم ان كثيرا من نحاسين كالاستاد حماد
 وغيره ذهبوا الى ان وجه عدم تقديره باسماء الاصوات انها ليست اسما كعدم الوضع
 فيها لكن جعلت جارية مجرى الاسماء البنية فلما اعدت منها انتهي انت خبير بان اللازم
 من كلام المصريح هو الحكم على الاسم المعنى بانه اصوات ايضا فيلزم القول بانها اسماء
 ان كان لكونها جارية مجرى فعل عدم التقدير ليس لاجل ما ذكره بل لاجل العادة ان
 من بين اسامي النواع الاسم المعنى لما كان اثنا من متماثلين بالاسمين الذين يكونان
 في الاصل كيميئين ايضا فيين وهما اسماء الاشارة واسماء الافعال غير انها بهما وحدة
 مجتمعا بهما ول كان للباقي اساميا ليس فيها الاسم مضافا غير انها بها كالمضمرات و
 الموصولات وغيرهما والاصوات يكون من هذا القبيل فتأمل فلهذا ثمانية ابواب في هذه
 الاشارة الى قول المضمرات واسماء الاشارة الخ فیه ان هذه ليست النواع الاسم المعنى بل
 النواع الاسم الاول منه وانظر من الابواب التي هي في بيان الاسماء البنية كما لا يخفى وبهذا

ان امرت ان كان الاسم المعنى لكن يجوز ان يكون الضمير في قوله وحكمه اجبا الى المعنى المطلق
وفي ضمن بيان حكم المعنى المطلق بين حكم الاسم المعنى وان سلم انه سلج الى اسم المعنى لكن
تبرتب هذا الحكم في الحقيقة على البناء وكون البناء نبار الاسم لا دخل له في هذا الحكم وفي ايش
بند الاشارة الى ان هذه الحقيقة مع ان صورة المركب من الميم والنون
كما قيل ان يكون كسر الميم بان يكون من حروف الجر فيكون من المعنى اصل يجوز ان
يكون بالفتح فتح يكون من الاسماء البنية قوله امي المعنى فسر مرجع الضمير بالمعنى
ولم يرجع الى الانواع المستفاد من ذكر المعنى لان السبق والسوق يستدعي الاول
بخلاف الثاني فانه خلاف الظاهر غاية الخلاف والمراد من التاخير باعتبار الجزاء
باعتبار جزمه لان المضمرات مثلا خبره لانه من قبيل الاول عطفت ثم حمل او يجمع
المعنى ثبوت ذلك ان تقول ان المعنى هو المضمرات قضية مملوطة على عدم القيا
في المصولات وغيره فيكون المضمرات فقط مثلا خبره فيكون الجهة مقبلا على العطفت كما
الظن ويكون لفظ الخبر في كلامهم محمولا على الظن وانما اعتبر مطابقة الخبر لا طرح مثاله
على الحكم فهو المقسم فان قيل ان الاسم المعنى غير منحصر في المضمرات والمبجولات وغير
من المذكورات لان الاسم المعنى الذي يقع غير كب غير دخل فيها وهو الذي هو ما يكون في التعداد
الاصلي ذكر الانواع السندية في القسم الاول وبما بها كثرة استعمالها في الحوادث كان الاسم المعنى
ولذلك قدم في التعريف ويكمل ان يرجع الى ما ناسب معنى الاصل فقط ويكمل ان يرجع الى المعنى
المعروف الذي هو بين التعريفين فلم يتوجه اسم اليه كما توجه في المرفوعات قوله عطفت على

المعنى

علی الشان تیوض به ایض بل هو مخفی من اختلاف آخره من غیر اختلاف العوالم بل بالنظر ان لا فرق
 علی المصرح ان یقول وحکمہ ان یختلف آخره محلاً باختلاف العوالم كما قال فی المصرب حکمہ ان
 یختلف آخره باختلاف العوالم لفظاً او قدیراً فافهم قال المصرب وحکمہ قسیر هذا الحكم علم المصرب
 من المعنی لان القسم الثاني فی حکمہ ان یختلف آخره باختلاف العوالم انتهى فیه ان المراد من الاختلاف
 وان لم یکن الاختلاف لکن لاختلاف فی ان المراد هو بالقوة القرينية بالفعل وهي یكون لحد اکثر کب
 لا مع عدم والیض الظاهر من الحكم المعنی وهو حکم من حیث انه معنی واختلاف آخر الاسم الغیر المركب
 مع غیره لیس من حیث انه معنی بل من حیث انه معنی یكون حکم المصرب لانه یكون معرباً لا یخفى ان
 هذا الحكم خاصة غیر شاملة للقسم الثاني ولکن ان تقول انه خاصة شاملة لان سبب اختلاف آخر
 لاجل اختلاف العوالم قد یحقق عند عدم العوالم لا یخفى ان لیس تفاو من کلام اسم انه خاصة شاملة
 حیث وجه تسمیة اختلاف آخره باختلاف العامل بانه لو لم یقید لم یکن الحكم شاملاً لجميع افراد المعنی
 انت خیر بانه بدون التقييد خاصة غیر شاملة عند الشر بصر ذلک الحكم حکم التقييد خاصة
 غیر شاملة للمعنی فلما أخذ لعل وجه التقييد هو رعاية حسن المقابلة بین حکم المصرب وحکم المعنی و
 ان کان حکم احدیها خاصة شاملة وحکم الآخر غیر شاملة فتدبر قوله علی بناء لعل هذا اشارة
 الی ان هذا الحكم هو حکم البعید حقيقة ووضیف الی المعنی باوئی ملا بسته او الی ان
 اضافة الی اشتق انقید علیة ماخذ الاشتقاق قوله نحو من الرجل المرح قیل ان
 فی هذا الاشارة هو آخر کلمة من وهي من المعنی الاصل مع ان المعنی
 خاص وهو الاسم المعنی فلا یكون المثال موافقاً للمثل انتهى یکن ان یقار

الاقاب حركات او اخره وسكون او اخره لكن لما كان الكلام في المبنى وكان هو عنوان
الكلام ارجح الضمير اليه وارتكب التجوز في الغلبة الاضافية واما ارجاعه الى البناء فغير صحيح
عبارة عن عدم قبول الاعراب وليست تلك الاسامي اقباء على الاولى ان يقوا من حيث حركات
اواخره وسكونه اي حركات آخر الكلام المبنى وسكون آخره ان كان تصحيح الحركات في آخر الاسم المبنى با
المواد لكنه لا يلزم افراد فقط المبنى الا ان يقوا في ذكر الحركات والا و اخر رعاية جمعية
صينة نعم في اضافة السكون الى الاواخر يكون رعاية المواد بخلاف الحركات فلا يحسن المقابلة
قوله من حيث حركات او اخره الخ يحتمل ان يكون مراد المصريح من حيث الحركات
المبنى وسكتا ترفع شيل حركات الاوائل والا واسطه وسكتا الاوسط لكن الظاهر ما ذكر
الشعر وينبغي من البيان حركات اوائل الاسم واسطه وسكتا قوله والمراد ان الحركات
والسكتات الملحوظة في مراد المصريح من قوله القافية في حفظ نذهب مبهمين حصر السند اليه في
لا حصر السند في السند اليه او المحرر الثاني بحفظ نذهب مبهم صحيح لاسم عبرا عن الحركات الاعرابية
بما لا يمكن ان يناقش ان معنى كلام المصريح يجوز ان يكون ان القافية اي الالفاظ الموضوعة
الحركات او اخر الاسم المبنى هذه الاسماء فيكون هذه الاسماء موضوعة للحركات الاعرابية لا انما
لا تطلق عليها ولا يعبر عنها فيجوز ان يكون اطلاقها عليها بطريق الجواز وليس كلامه في حصر التعريف الاشارة
فلا يصح من المصريح ان لا يترك لا يحتمل عليه قبحه و احسن التذليل المصريح وحكمه ان لا يترك
باختلاف العوامل والظن من عدم تعقيد اختلاف الاخبار اللفظي والتقدير يمتنع الاعم منها هو ان
ان لا يترك على هذا الوجه ان قيد بهما في كشي بهما في كشي لا يترك على هذا الوجه ان قيد بهما في كشي

في الاسم المركب اجاب الاستاذ فرج بان هذه اتفاقية في المنفصلة الغاوية لا في الاتفاقية وهذه
 القضية الاتفاقية كمال يخفى وقبل مناه ان منع الخواشيش يمكن في كل مادة فرض يكون منع الجمع بين
 تقضيها في هذه المادة وفيما نحن فيه لم يتحقق هذه الضابطة انتهى فان قيل التعريف من جملة
 التصورات والمنفصلة من جملة التصاريقات يقيم ان الحكم ليس من اجزاء التعريف لكن من تعريف
 ويعرف بيقظة الحكم والكلام في التعام في الثاني لا في الاول لتقديم ما هو مفهومه وجوده ويكون المناسبة
 سببا قويا للبناء ولكون افراد ما سبب مقصودا بالبيان في هذا الكتاب قدم المناسبة باليقظة
 ووجه تقديم المركب على المشابهة المنفية في تعريف المركب انه لو اخر ما عنه ايقا المشابهة لمعنى الاصل
 فيكون انظر الى الصريح كون المركب معنى الاصل لا صفة غير المشابهة والحال ان المقصود اننا في
 الا ان ايقا المركب هو ان يلى لم يكن مشابها لمعنى الاصل وكان مركبا قوله المشابهة ان يكون من الاصل
 ما هو المشهور بان الوجودية والعدم شرفيكون الوجودي ايقا خيرا من العدمي لكن التفرع على المشهور
 خيرة الوجود بمعنى الموجود في الخارج بالنسبة الى العدمي يعني العدم في الخارج لا بمعنى كون ايقا غير متصرف في مفهومه
 متصرف في مفهومه وكما تقدم الوجودية بهذا المعنى على العدمي بهذا المعنى هو ما هو المشهور بان العدم يعرف بملكه
 لكن عدم الكريب النسبة ليس بينهما قابل العدم والملكة قال المصنف هو اننا به ضم وفتح وكسر علم ان العلم الكلام
 قصر وحصر ما حصر السند في السند الاية وبالكس على اى ما لا يخالف في سبب الكوفين فلهذا قال ان شاء الله والاكوفين
 وكلام المصنف انما يكون على وفق ما ذهب اليه من افراد ههنا من السند اليه في السند السند في السند
 كما مر في المكتبة حيث قال في الضمة في الفتح قال في بيان حكم الهمز وحالها لا كسر ولا تنوين في غير ما كان الحركة الهمزة
 قوله حيث حركات اخره وكونها شارة الى ان هذه الاسامي ليست اتفاقا بالنفس الاسم المعنى هو غير بل

وهو اعلم من ان لا يكون كبا او كان مركبا لكن لم يكن مع عامل فينبرج فيه المضاعف من المركبات الاصلية
 والمعدودة ثم لا يخفى ان الشا قال ان يكون المضاعف اليه في المركبات الاضافية لمصلحة واحدة مبررا لكن فيه تامل
 لان هذه المركبات المذكورة في التعليل على سبيل الحكاية عما وقع في الالسنسة واريدها في صورة الحكاية
 ليس معنى الاضافة منظور الفاعل المقادير بمعنى قولهم له وهما منع الخلق لا يمنع الجمع لا الا لفصل الحقيقي حتى يرد ان
 في هو لا في صورة التعداد بوجهين فقول له لما كان البني الخ كان له في قولهم كون الانفصال المذكور اجمالا
 اعلم ان هذا القول يدل على ان كلمة او ههنا التشكيك وليس هو ان كلمة او في التعريفات للتبويب يعني ان المحرف
 نوعين في كلمة او لم يستعمل فيها معناه الاصلية بل في قولهم ان لا يوصل الى التبع على التبعين فلا تعين الاقسام باقية
 بل يفهم من ثمة ثنائان الحال ان ثلثه والثالث هو مجموعهما الا ان يقال ان تقسيمين لانه في التقسيمات يتبع الواحد
 فلا يكون مجموعهما قسما عددا لهما وان حاصل التقسيم ان الاسم البني ما يكون بناءه لاجل النسبة او سمي
 بناءه لاجل عدم التكرير فيجاء واسطة بينهما مجموعهما ح يدخل في التقسيم الاول لان العملة البنية في
 النسبة فعلى هذا يكون ان يقال على ثنائان الانفصال المذكور هو الانفصال الحقيقي لا يمنع الخوايز
 الشم وقوله لا الانفصال الحقيقي من ان في هو لا في صورة عدم التكرير بوجهين ثم اعلم ان
 الاسم الذي يكون له النسبة لمعنى الاصل لم يكن كبا مع غيره يكون مخلولا شخصيا سواء في عليا غائبا
 مستقلان هما النسبة وعدم التكرير يمكن ان يقال ان كلا منهما مستقلة للبني بشرط عدم الاجتماع
 ومجموعهما علة مستقلة بشرط كل جزء من اجزاء الحلول لم يكن كبا بشرط الوحدة علة مستقلة وبشرط
 الاجتماع مع عدم اجزاء اخر علة واقعة قيل ان النسبة علة قوية فكذا الاجتماع كان الموثور هو الوحدة والقوة
 اعلم ان بعض الفضلاء قال ان النسبة اذا كانت بين شيئين منع الخلو فيكون بينهما منع الجمع كمنها بوجهين

ان يقصر على ما ذكره ليس منى قوله وضافته اليه ضمير اليه اما راجع الى شبه المبنى الاصل كما هو الظاهر
او الى المبنى الاصل وليس بمبنى وعلى الاول يريد ان العلام في مررت بعلامك مضاف الى المبنى
الاصل وليس بمبنى فلماذا يحكم بكونه راجعا الى المبنى الاصل فاقول قوله غلام يريد النسخ وسمو بين العلماء ان العلام
المضاف عند التقاء ساكنين كما هو حروف في بحث الاسم ووجه ان الاصل في البناء اسكون قال
عصا المدة في الناطول بعد نقل قول صاحب التلخيص احوال الاسناد والنحو في احوال المسند اليه احوال
المسند احوال متعلقات الفعل طئي ان المذكورات على سبيل التقدير او مبنيات على اسكون فكيف
تتكمم باحوال الاسناد والنحو في طئي انه يتكلم بكلامه في الاحوال لانه ساكن فيجب تحريكه بالكسرة
بعد اعلم انه ينبغي ان كان باليسر مضاف انتهى لعل في جواب تحريك اخر المضاف انما يكون عند كون
المضاف اليه حرفا باللام لا لزوم اجتماع الساكنين بسقوط طرفة اوصول لكن المضاف اليه الذي هو في
تركيب احوال متعلقات الفعل ليس بالمرحون باللام فان كان يكون مطلقا لم يفتقد قبل المصدر او وقع
غير مركب الاظهر في افادة الملامح ان كان لا يفتقد في التركيب لان اثبات ما هو مركب كما يقع في
غيب زيد يريد به غير زيد مثلاً وعبارة المصنفين في انتهى اي قوله غير على وجه تحقيق معناه لا على
ان عقبا قريبه يتحقق معناه فانه ليس مما يشير اليه المصدر سيما اذا كان المركب متكررا ووقع في سياق المنفى ثم
مع غيره فخطو بخط ان من البديهي انه ليس المراد من المركب المركب من غيره وهو قسم المفرد فلا محالة يكون
المراد من المركب غير اوله واسطة بين المركب من غيره والمركب مع غيره وهو بخط المركب يعني يطلق المركب
على اثنين المعنيين فالمراد انهما في مادة متعينين الآخر والاولى ان لفظ ان انظر من تركيب الاسم مع
تركيب مع العامل ان كان كسب المفهوم مع غيره اغمح يكون معنى كلام المصدر اوقع غير مركب مع عامله

في بحث الاسم بقسم الى الاسم العرب والاسم البعني والاسم منقسم وكل من العرب والمبني قيد
 كتقسيم الحيوان الى الحيوان النافع والحيوان السافل وكل من يدين القيد بين اعم من وجه
 من الاسم ولا احتماله في كون النسبة بين القسم وقيد عموم خصوص من وجه معرفة الاسم المبني موقوفة
 على معرفة كل واحد من الاسم المبني المطلق الذي قيد الاسم به ومعرفة الاسم قد حصل من تعريفه في
 الاسم ومعرفة القيد وهو مبني المطلق قبل هذا التعريف لان تعريفه لا يحرز تعريفه موقوفة على معرفة اخر
 واحد اخر انه مبني المطلق قد حصلت معرفة قبله واما اذا لم يحصل يلزم تولفا للتعريف لاخذ في التعريف
 فعله هذا كيف يرد ما ذكره عصام الملة والدين من ان الاسم المعروف هو الاسم المبني ولما خوفي
 تعريفه هو مبني المطلق واذا العام في تعريفه الخاص لم يكن تعريفه شي بنفسه بوجوه من التسمية
 قوله لم يرد بالشبهة المنفية الخ ولما لم يصدق تعريف العرب على الاسم الذي يكون منسيا للشيء
 والشيء المشابهة لا يخفى ان ضمني تعريف بحث الاسم المشابهة المنفية بالنسبة الموثرة في البناء
 فذكر هذا القول هنا بعد العمد بل ينبغي ان النسبة المناسبة هنا بالنسبة الموثرة في البناء قوله لا يصدق
 فصل جبا المفصل هذه المناسبة الخ لا يخفى ان لم يعتبر هو المناسبة الموثرة في البناء معلوم عند
 انما غير محصورة فيما فصل جبا المفصل كما يظهر من كلامه في هذا البحث فمعه هذا لا يصح اللبس
 علم المناسبة الموثرة فيه بل يقال ان كلام العرب هو المناسبة المطلقة ثم المناسبة الموثرة في البناء
 وظاهر الاول غير مستقيم والثاني غير مستقيم في غير منضبط نعم لو كانت منبئية في مواضع اخرى في هذا
 الكتاب فله وجه والا فحق على الشارح ان يتوجه الى تفصيل المناسبة والى تعيين مناسبة كل من الانواع المذكورة
 في قوله هي لغزات الخ ولما تعرض الشارح في هذا البحث لوجه المناسبة فاقبحه عما ذكره جبا المفصل على

كل منها مقصود في عطف البيان هو المتبوع فقط قوله ولا في سائر الأبدال إلا لفظ أي لا نعم
 أن المقصود بالنسبة في سائر الأبدال هو الثاني فقط الثاني يدل اللفظ لقائل أن يقول
 ح يريد أن البديل المبدل منه إذا كانا مقصودين في غير بدل اللفظ بل يصح تعريف
 لعطف عليه وحمل كلام الرضي على عدم قبول اعتبار قوله دون في تعريف لبيد وما قلنا يصح
 تعريف الموطع عليه لأن تعريفه إلى قوله مع مبنوعه عند اشتراكهما ولفظا وهو صادق عليه
 نعم نخرج عنه بقوله توسطينه وبين متبوعه الخ لكنه لم يرد من القعود الخفية بل جعل فائدة
 مجرد الإيضاح قوله أي يكون بأن يقصد علم أن تقديره قوله يكون أم لا لجل أن تحقيق
 البابا المخذوفة من صدره ان قياسها أو لجل دفع إيراد المتبوع المتوجب على التوضيح على
 المصدره بأن المقصد لا يتحمل على بدل اللفظ الذي هو اللفظ لكن لا يصح الحمل روح أيضا والتجوز في التفسير
 قال المصنف إيا ابن التاكية الخ أشهاد على أن قوله بشر عطف البيان للبكرى ولا يكون بدلا عنه
 لأنه لو كان بدلا كان العامل في إحداهما عليه في التقدير لأن المبدل منه في حكم ساقط في قوله
 قولن أن رك بشرو هو لا يجوز كما لا يجوز الضارب بديك أن يقع يجوز ضمنا أمر لا يجوز صريحا كما سبق في قوله
 الواهب المأثرة الخ والرضي بهذا التوجيه فيما سبق بل أقام أن عند المصنف لما لم تكن البنية صحيحة في هذا
 المثال لم يصح لك التوجيه بيان في ضعف الواهب الخ ثم اعلم أن إضافة التارك إلى البكرى لفظية
 كما لضارب قيل معنى التارك التام على البكرى على الرجل قوى في العرب فاشاعروا بهذا البيت إياها
 نفسه انتهى فيكون مثل النجم والثر يا واهب في معنى يجوز أن يكون استدلال الفراء على جواز الضارب زيد بهذا
 المصنف في هذا الشعر فلم يرض بما ذكره الفراء من تجويزه قوله كان تعريفا للبنى بالبنى قد عرفت

في الكلام تطويلا فقال قوله اے بدل هو كل البديل منه اشارة الى ان الالف
 الملام عوض عن المضاف اليه واما ان اضافة البديل الى الكل بيانية قال المحقق
 الخفي في حاشية على التفسير علم ان البديل هو الذي يكون ذاته عين ذات البديل
 لا بعضه و يكون البديل منه مشتملا على البديل لا كاشتمال الطرف على الطرف
 بل من حيث كونه والاعلى اجالا ومنه صابا بوجه بحيث يبقى النفس منشوقة الى
 ما ذكره منظره ليعني هو مبنيا و مخصوصا لما اجل او لى انتى ثم علم ان ما ذكره بما
 ما ذكره الشرح من الوجوهين احد هما انه تصريد الاشتمال على اشتمال البديل منه على البديل
 بخلاف ما ذكره فانه عنده اعم من اشتماله عليه و اشتمال البديل على البديل منه كما في سلب
 زيد يومية الاخران اشتمال الطرف على الطرف غير داخل في الاشتمال المعبر في البديل عند كمال
 ما بينه كما في المثال في قوله مقابله لك من شهر الحرم قابل في قوله زيد و اخوك وان
 في متعد ان ذاتا هذا يدل بحسب النظر على ان لكل منهما ذاتا و مفهوما معا لئلا
 و هذا المبحث مستقيم في زيلا ان ذاته و مفهومه واحد الا ان يقال ان التحقيق ان الالف موضوعه للمصداق
 العقلية و المفهوم ح كيون هو صورة العقلية و هي غير ذاتة لكن النية تيممك التحقيق لان
 الاشياء لذواتها حاصلة عند العقل عند التحقيق بين بدل الكل من الكل لعل ذكر قوله من
 الكل ليدفع توهم كون البديل منه بعضا من البديل لان معنى بدل الكل بدو في هذا القول
 قوله بدل هو كل البديل منه و انظر ان البديل منه جزء و الحان ان كل من بدل الكل فالبديل منه كل
 الاتحاد و لو لم تقطن قوله لثاني فقط بل الاول انما المقصود لكن بحسب الفرق من جهة آخر بان البديل

كما المنصوص عليه لان اللفظ وان كان في نفسه اعم لكن التعبير باللفظ قوله تكرير اللفظ الاول
 ومقابلته قوله والمعنوي بالفاظ محصورة والتعبير بالالفاظ في هذا القول مع ان المراد من اللفظ
 الاول في السهم هو وكذا الالفاظ في الثاني اسي في قوله بالفاظ محصورة هو الاسماء يدل دلالة
 واضحة على ان المراد من الالفاظ في قوله بالالفاظ كلها هو الاسماء اي اذا اريدت اكد بهما لما
 لم يكن ظاهرا كلاما مستقيما اذ لم يصح ان يقا في وقت التاكيد نفس المعين اكد بمنفصل فلم يترتب الجواز
 على الشرط لكن يروى انه لا يحتاج الى تقدير قوله ولاني جانب الجواز لاجتماع تلك الالفاظ وكون
 التاكيد في وقت واحد وان كان الواقع التاكيد بمنفصل قبل التاكيد بهما لكن التقدير
 تكلف لا يحتاج اليه على ان من تقدم ارادة التاكيد بهما على التاكيد بهما يلزم التاكيد
 بالمنفصل على التاكيد بهما لا سيما في وقت واحد لا يخفى ان العرض من التاكيد
 بهما هو دفع التجوز في النسبة بان نسب التكلم الضرب المنسوب الى خادم
 والمخاطب اليه فاذا اكد اولاً بالمنفصل زال ذلك الاحتمال فهو يودى ما يودى
 لفظ النفس والعين فلا حاجة الى التاكيد بهما وكذا الحال في قوله زيد اكد مع نفسه
 وغيره قتال قال لهم رحم والباقي لغير المشتى الاخص وضع الضميمة حيث يقع غير
 مسبقة المشتى وليس في السابق شئ يصلح ان يكون مرجع الضميمة سواء
 حتى يكون لدفع الاشتباه ثم اعلم ان كون النفس والعين اعم من المبني وغير
 يستدعي ذكرهما بعد ذكرنا هو غير حيث يقع والباقي لغير بالارادة منه النفس
 والعين الا ان يقع هذا الطريق بحثاً في تفصيل ذكر الكلمات الخمس الباقية فيلزم

كون الوصل بقوله وان كان النعم ليس اولى بالتقيض اذ على تقدير التقيض يكون تكريره
 حقيقة لاحكام مضمنا عن ان يكون اولى بكونه حكما وكون الوصل بالنسبة الى الحكم الذمسي
 يمكن ان يوجد بين الكلام السابق وهو كون التعريف شاملا نحو ضربت انت على تقدير
 تعميم التكرير من الحقيقة والحكمي بعد ان النعم قوله ويكن استنباطا مناسبات خفية بين هذه المعاني
 ومنها ما التاكيدى النعم قيل كى يكون اتحاد مناسبات خفية بين هذه المعاني اى حال
 الافراد وبين منها ما التاكيدى اى حال التركيب اما فلان العموم هو
 تمام الافراد والا جزاء فيكون الكتب يمتنع حول التمام مناسبة يكون المتبوع فى قولنا
 جاني القوم اكتبون جميع الافراد اى تمامها واما السيلان فلا يمتنع انما هو
 شمولها والعام منبسط وشامل فاذا سال شئ متصف بالشمول كما يكون المتبوع شاملا
 بجميع الافراد والجزاء واما الرى فلا يمتنع تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام فاذا علم
 صارا كما فيكون له شموله واما الطول فلا يمتنع وجوده فلو سلم لم يمتنع الشمول كما يكون المتبوع
 شاملا لجميع الافراد والجزاء انتهى قال المصنف واثباتى كلاهما وكلاهما هما لما كان الظاهر من
 انشائي وهو كلاهما اى مذكر كلاهما فيما سبق حصل ما هو المراد منه ههنا وهو اعم منه ومن
 فربه وكلاهما فلا حاجة الى ذكرهما ههنا اذ انشائي متعين اذ كان المراد منه هو كلاهما فقط
 فيكون المراد من قوله كلاهما هو الاعم من ان يكون مجردا عن التار او مطلقا باسمى الثالث ثانيا
 ما زلت تسمينه بالثاني كما يقول المصنف فى المبتدئ فى مبحث الضمات والا والا لان متصل والمنفصل من الثالث
 متصل قوله ايجاع الضمير الى التاكيدى الاصطلاحى ثم لا يخفى ان عند مطالعة كلام المصنف فيه

هو اللفظ التابع واللفظ منه هو اللفظ المفاد وهو المكر فيجوز ان لفظ المكر يحصل من التكرير
 فيكون التكرير في كلام الله بمعنى المصدر لا بمعنى اسم المفعول كما في كلام المصنف وكما يظهر
 من كلام الله بقوله اى مكر اللفظ ولو حمل على معنى اسم المفعول في كلام الله لا يستقيم لان
 التاكيد اللفظي نفس اللفظ المكر لا الحاصل في قوله حكما قال عصا الملة الذين في حاشية
 قصد الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان
 للضرورة بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يثبت لغيره واعترض بعدم الفرق بين ضربت
 انت واجمع واكتع اعلم ان من قال ان الضمير انت هو التار وان عماد فالتاكيد في ضربت
 انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة انتهى وقال في التفسير في
 شرح هذا المقام لا حاجة له في هذا الجواب للاجماع على ان الضمير في انت هو التار
 وان عماد نفى ضربت انت التاكيد هو التار فهو الاول بعينه انتهى فمذايانا في ظ
 ما سيذكر الله في بحث الضمائر في انت هو ان اجماعا وما يذكر في حاشية في
 ذلك البحث بعد هذا القول من الله ان هذا ذكره صاحب اللباب وقال شارح
 اللباب اى اجماعا من البصريين والاشاعرة ابو جمل الضمير انت كما لا ياتى الكوفيين
 ويذهبوا الى انه التار بقصاريه وان عماد انتهى بل نفهم من هذا النقل انه رضى به
 بما قال في الفريد فليكون بين كلاميه تدافع سواء كان المراد من كون الاجماع
 في كون في انت هو التار كونه اجماعا جميع النحاة او اجماع البصريين او اجماع الكوفيين
 فاعلم ان كل واحد من هذه النحاة في حكم تكرير اللفظ حقيقة فليعلم

منا فاة لان كلمة اذا لا تدخل الى على الشرط المتحقق الوقوع فكيف يصح الحكم بعدم الجواز قبل
الرفع ان الوقوع بحسب الظاهر عدم الجواز بحسب الحقيقة قوله القوان يقوم مقام العالمين
الصح اى بحسب الظاهر لانه كالعالمين بل قال المصريح التاكيد تابع معنى بحسب الاصطلاح و الا
فلا يكون ان لم يحمو لا عليه محل التاكيد على التوكيد قوله اى في كونه منسوباً او منسوباً اليه انت خير ان
معنى النسبة هو هذا بعيد عن القوم والا قرب منه محل كلمة في على الاعتبارية او التعليقية مع ان الام
والحال هو كون المتبوع منسوباً او منسوباً اليه على ما ذكره ايشان في غير طرية اشئ لنفسه الا
ان يكون اذ من كلمة في اعتبارية اذ النسبة بينهما عموم وخصوص فتدبر قوله لا غير المتبوع فيه ان
التاكيد يقرر حال المتبوع من كونه منسوباً او منسوباً اليه حيث لا يبقى الشك له كما يتفاد من قوله
حتى لا يبقى الشك لا يلزم منه عند السامع انحصار هذه الحالة فيه فالتام التفرع بقوله فثبت
عند الخ نعم فكم حصل المحصر الاضافي في دفع توهم السامع لغلط التكم قوله الم دفع ضرر الغفلة الخ
قد قرر في الغربية ان التاكيد قد يكون في كلام التام الجزئي لدفع تردد السامع وقد يكون
لدفع التكرار بل يجوز التاكيد عند خلوه منه عن الحكم وتبعد التاكيد ليقدر شدة التكرار كما
على المتبع لمحل اوده من التاكيد هنا غير اذ لا بل العتية قوله اول دفع السامع به الخ انه غير مرة بل
واخرى باوهم واخرى بالشك فالكل اما بمنى واحدا او اشارة الى ان كلا منهما
اذا تحقق عند السامع يدفع بالتاكيد بل يدفع اليه اذا كان جازماً قوله واذا عرفت
هذا او كون التعريف جامعاً وقوله فنقول الخ اشارة الى تعيينه فظهر
ان التعريف يكون جامعاً وبالله قوله يحصل من تكرار اللفظ انت خبير بان التاكيد

اللهم ان یقوان ما ذکره اشمن التعمید به لبض هو راجع علی ما ذکره اصرح فی کل کلام
 علیه لبض قولیه حال الستة الاخباری انشیر لانی حال ضرورة الشعر نحو جانی کلهم الخ فتال
 هم المودین ما حاصله ان لفظ واسطه فلا یجب التاکید علی تقدیر الفصل فالصواب ترک
 فی سن المثالین انقی ممکن ان الواسطه اذا کانت ضمیه مستصفاً فکاسرها لا یکون واسطه یقید
 التاکید بالمنفصل فی کلام یؤیدیه والضم لتوسط نون الوقایه کلا توسط فتوسط مجموعهما
 کلا توسط ولکن تشبیه فی حال قولان قیل کیف الخ حاصله انه ما الفرق بین تاکید الضمیر
 المرفوع المتصل وابداله بین العطف علییه حتی یجوز ان من غیر التاکید ولا یجوز فی بدو
 وکذا بین تاکید الضمیر المحرور وابداله منته و بین العطف علییه بدون عادة الخ انظر قولہ
 عن الضمیر المحرور الرجوع فی المعطوف علییه العائد الی اسم ما سی خلوا المعطوف هو وادب عن
 لکون فاعله مستترافیه راجعاً الی عمر ولا یکون فاعله الاسم الظاهر المذكور وهو عمر وکما یظهر
 قولہ فتعین الرفع علی ان یکون خبراً مقدماً لابتداء وهو عمر وکما یظهر من قولہ فتعین الرفع علی
 ان یکون خبراً مقدماً لابتداء وهو عمر ویکین ان یقید انه یجوز ان یکون قسماً ثانیاً للابتداء
 عمر فاعله سادس الجز لان هذا سطر لبقه الصفت الواضحه بعد حرف التثنی فلی ند الاوجه للقص
 علی الاحتمال الاول الا ان یقال ان شبه الفعل مع فاعله هتالیس بکلف تعین معطوف علی جملة المقدمه فتعین
 الاحتمال الاول فیکون هذه الصورة مستثناة عما سبق فی بحث المرفوعات او انه یکون ح فی قوة الجملة
 الصغیرة فی غیره عطف الجملة علی لایته قولاً لیکون معناها اسبیتیة مع عطف حاصل فی الجواب الی الله
 اذا کان المعطوف علییه مرفوعاً راجع الی ما قبله لا بد ان یکون المعطوف کذا لک علی تقدیر ان یکون

وجوب التاكيد والتقرينة قوله فيجوز تركه في ذيل الاستثنا فذهب المصنف الى ان
 البصريين والكوفيين ما فهمنا ما فهمنا قيل حل كلام المصنف على الوجوب الاستثنائي
 ياربي عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول منه من انه اذا لم يحذف المفعول تعيين المنصب مثل
 جئت وزيد الان تعيين المنصب يستلزم الوجوب لاجل عدم التاكيد المنفصل قوله حرفا كان
 او اسما اعلم ان المتبادر بل المصريح من تعريف المضاف اليه كما ذكره المصنف كونه
 مجرورا بحرف الجر المقدرا اذا لم يكن حرف الجر المذكور الا بالمضاف فلا سبعا ان يكون
 مراد المصنف من الحذف هو حرف الجر وتخصيصه بشانه قوله المجرور لا ينفصل
 عن جاره اسي الضمير المجرور بقرينة كلام المصنف فلما يرد ما ذكره المصنف والدين من
 قوله ان مقتضى بقوله نعم فيما حتمه من الله فان قوله حتمه مجرور بالباء مع ان مقتضى منها كلمة
 ما كذا مقتضى لقولنا ضرتني من غير ما جزم انتهى قوله على بعض حروف الكلمة قيل لان المجرور
 كما يجوز من الجار فيضم المفعول على بعض حروف الكلمة بخلاف ما عدا الجار فانه يكون مجموع الجار
 والمجرور معطوفا على المجموع الجار والمجرور لكنه خلاف ظم ما ذكره المصنف من قوله على الضمير المجرور
 ظم ما سببه كذا بقوله معطوف هو المجرور قوله في استعارة المرفوع له بذلة هذا دفع سوال
 تقديره انه لم لا يجوز ان المرفوع المنفصل بينهما حتى لو كذب اولاهم عطفت عليه اي على المجرور متصل
 وحاصل الدفع ان استحال الضمير المرفوع في المجرور يجوز فيكون فيه بذلة مع ان هذا يستلزم
 التباس قوله الحال بني وبين زيد والحال فيه اسم هو المضاف قد عرفت في تعريف المضاف
 انه مجرور بحرف الجر المقدرا اذا كان المضاف اسما فلا وجب جعل الجار اسما في هذا التركيب

الاعراب المفهوم من مخوى الكلام كما ذكره الشارح هنا ولا يلزم مثل هذا البعد هنا على
 تقدير جملة خارجة عن التعريف ثم اعلم ان المثال ايضا موضع والاولى تقديم الموضع
 الاول على الثاني كما فعله المصريح فتاخير المثال بوجوب كونه داخلية ثم لا يخفى ان الظن
 من قوله يتوسط الخ من غير العطف هو دخول في التعريف بان يكون قوله مقصفا
 اولى ويكون قوله يتوسط الخ نصفه ثانية والظن مما ذكره الشارح قوله لم يجد بما ذكره جمعا
 ومنعانه حمل على دخول فيه لانه يقيد فيه تمامية جمعية الحد ومنعته فيشعر بان تمامية
 نفسه يكون بقوله يتوسط الخ وكذا الظن من قوله ولم يكتف الخ انه داخل فيه نعم الشارح
 من قوله ارفه انه خارج عنه الا ان يقتر ان ضمير ارفه راجع الى الحد الذي لم يكن جمعا
 ومنعاً فيلزم مرجع ارفه جامعيتها وما نعتية فلما كان الدخول ظاهراً حمل عليه فتأمل قوله
 فلو حد العطف كذلك اى تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل فيه
 بعض الصفات مع انه ليس بمجلوف فعلم من هذا النقل ان وجه عدم الاكتفاء بهذا القول
 عند المصريح هو هذا ما ذكره الشارح اولا بقوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات المفرد
 من قوله ولم يكتف بقوله تابع الخ ان وجه المصريح ما ذكره الشارح الا ان يقتر بحمل كلامه على
 الاعتراض عليه بان اللائق هو هذا الوجه لا ذلك الوجه فتأمل قال المصريح واذا عطف على
 الفروع اتصال كمنفصل اى اذا اريد ان يعطف فلا يرد ان التاكيد قبل العطف لعل قوله والا
 ثم عطف عليه لا يقع هذا الايراد بالتقدير الا لاوة ثم اعلم ان الفروعية يقتضيه الجزئية معنى والاتصال يقتضيهما
 اتصالا وفي الفروع المنفصل متعلق الجزئية الاولى في المنصوب المنفصل متعلق الجزئية الثانية ثم اعلم ان قوله كمنفصل

فى قول جواز وصفه بـلى اللام الموصول عديل الموصول لا الاعم منها فيندرج كل منهما فى وقوع الوصف
 ويشعر بما قلنا عدم تعرض الشرح ليل نفى وقوع الوصف بالموصول قوله لى كما يكون هو مقصود الخ والنظر
 من السوق تشبيه مقصود به نسبة السابغ بنسبة مقصوده للمتبع لا ما ذكره من العكس كما لا يخفى قوله
 واجيب الخ قال خص الملة والدين فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه
 بعيد جدا على انه يرد ان بدل الغلط مقصود مع متبوعه بهذا المعنى فالجملة لا فرق فى المعنى بين
 قولنا جازى زيد صمار الخ وبين قولنا جازى زيد بل صمار الخ فجعل صمارا دخلا فى مفهوم التعريف
 بهذا التفسير والآخر بحكم انتهى ليعنى لا فرق بين بدل الغلط وكلمة بل لاضرابية لكن يستفاد من
 كلام الشرح فى بحث البديل انه فى مطلقه لا يكون النسبة الى متبوعه مقصوده بالنداء كما بدأه بل بالنسبة
 اليه يكون طوطئة تهديد للنسبة الى السابغ بخلاف المتبوع يدان ان متبوعه مقصود ابتداء ثم ظهر للشك ان
 غير مقصود او عرض عن المتبوع وقصد المعطوف فكل منهما مقصود بهذا المعنى فعلى هذا فليس الفرق ولا
 يعتبر فى بدل الغلط ان يكون متبوعه مقصودا ابتداء بل ذكره طوطئة وتهديد لذكر السابغ فتفكر
 قوله ولما لم تجد الخ ثم اعلم ان قوله متوسط الخ يحتمل ان يكون دخلا فى التعريف ومع ذلك يكون
 الغرض من ذكره فيه مجرد التوضيح كما ذكره مثله فى التعريف الاعراب وفى هذا التوارد
 المحشى المغفور مولانا عبد الغفور يمكن ان يقال ان لا يظهر ان يكون القيود المذكورة
 فى التعريف مخرجة لا مجرد التوضيح وما لا دخل له فى الاخراج ليعنى ان يكون
 خارجا له وموصفا له ان يلزم فى جملة خارجا عنه بعيد الك فى تعريف الاعراب
 وهو قوله لبديل على المعانى الخ اذ على تقدير جملة خارجا عنه يلزم تعقل الوضع

وبذی اللام الخ قوله لا يتصور مثله انت غير بان التوضيح في الحقيقة رفع نوع ابهام وهو قد يحصل من
وصف المساوي بالمساوي رفع عدم لقصوره مثله محل توقف الا ان الرفع المقصود من وصف باب هذا
رفع الابهام الجبني هو لا يحصل من وصفه مثله فتعطف قوله ولا يلحق بالضاف المكنس التعريف
من المضاف اليه بالمضافة التي الى ذي اللام والموصول هذا بحسب الظاهر في ما من ان
الهيئة التركيبية الاضافية المعنوية يدل على معلومية المضاف لكن بشرط كون المضاف اليه
معرفة لعل هذا قال كالاستعارة المستعير ثم لا يخفى ان من وصف ذي اللام بالمضاف اليه
مثله قد يكون لتوضيح الموصوف المعروف باللام فهذا الايض كالاستعارة من المستعير ثم اعلم ان
الموصوف في الحقيقة كيتسبب تعريف من الصلة فتوصيف بان هذا الموصول في الحقيقة كالاستعارة
من المستعير والفرق بينهما دقيق فتأمل قوله لا ابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقصود
لبين الجبني في ان هذا في ما ذكره الشر في بحث التميز حيث قال ان هذا امثلا اما موضوع الموضوع
كل بشرط استعماله في جزئياته او كل جزئي منه ولا ابهام في هذا المصنوع الكلي ولا في واحد واحد
من جزئياته بل لا ابهام ما نشأ من تعدد الموضوع له او استعمل فيه فتوصيفه بالرجل برفع هذا
الابهام لا ابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له انتهى يمكن ان يقيم مراده من
الابهام الوضع ما ان من جانب الوضع للثاني يكون في ذات الموضوع له فلا منافاة فتأمل
قوله محل الموصوف عليه الخ حاصله وقوع وصف باب هذا في الموصول الايض فلا يلحق ذكر الموصول
في قولهم ان القياس الخ لان المذكور فيه هو الذي يجوز وصفه بكنهه ثم يقع وصفه فتعطف ولا تغفل
اللام الا ان يقيم مراده ان مراد المصريح من ذي اللام اعم من الموصول ومراده من ذي اللام

معرفة بسبب تصفية بصفة فوق المعرفة التي كانت في قبل التصحيح ان كانت الصفة دونه في المعرفة
 ففي التوضيح لا بد ان يكون المعرفة الى صلة بعد التصحيح فوق المعرفة الثابتة قبله بخلاف الضميران فيهما
 المعرفة فلا يحصل المعرفة بسبب صيغة فوق ما ثبت فيه قبل قوله فيهما مساواة لا يخفى ان المستفاد من كلام
 الشرع في مجتبه المبنيات بيان اقسام المعرفة ان الموصول عرف من ذمى للام وهو ما ذكره المصريح به هنا
 فكيف يقول شرعنا بالمساواة لا يتحمل في حقنا في شرح كلام المصريح لانه قال في تفسيره في قوله
 الاشارة الى ذمى للام الاخر الموصول فانه ايضا مماثل لذمى للام لما عرفت من ان المساواة في التعريف
 انتهى العلم ان يقرر ان غرض من حمل كلامه عليه ظاهرا بهما هو الحق عنده وتعرض عليه كما سيذكر الطريق
 في مواضع اخرى في كلام المصريح والافراد من مثل ذمى للام هو التوضيح الاخر الموصول ايضا لعل
 لهذا فسر شيخ الرضوي المثل في كلامه بذمى للام لانه وبالموصول كما فسر قال المصريح او بالمضاف
 الى مثله فان قيل ان المضاف الى ذمى للام اذا كان مثل عند سيبويه وكان بناء كلام المصريح على
 مذهبه فقول لم يصح لا بمثل المثل ليقارنه او الايضاح والاشارة الى ان توصيفه بالمضاف الى مثله
 يصح بالنسبة الى كل من مذهبه غيره والمساواة مذهب سيبويه والاقيضه مذهب غيره قوله
 قدس سره انما باب اسم الاشارة بان يذكر اسم الخاص يراد به العام ويمكن ان يراد من باب هذا
 اسم الاشارة وعلى تقدير نفس الشيء يكون لفظ الباب في نية للمراودة من لفظ هذا الاسم الاشارة
 وعلى تقدير الثاني فاضافة الباب الى لفظ هذا قرينة لارادة المراد فيما ذكره الشارح كتاب خلاف
 الظاهر الحاجة قوله مع ان القياس يقتضي جواز وصف الخ لعل المراد من القياس هو قاعدة
 كون الموصوف افضل ومساويا فعلى هذا ينبغي ان يقرر جواز وصفه لشد بالمضاف الى مثله

ومن الجواز الواقع في مقابلهما هو الجواز المقيد بعد معان قلت ان مقابل الحسن القوي ومقابل
الضعيف هو القوي ان يكون مقابل الحسن الضعيف بقية انه شبه على إطلاق الضعيف على القوي
ثم اعلم ان قوله لا تكمل ذلك استيدل على ان التقدير جمع كالمقاعدة ولا شك ان يجب مصدر يقيد فيكون
بين المعنى المصدر في المعنى الجمع لاسم الفاعل فتدبر قوله وان كان قعودا لغيره لا يخفى ان هذا
يدل على ضعفه ولا يدل على عدم حسنه الا ان يقول ان عدم حسنه لا يحتاج الى البيان قوله الا ان
يخرج الخ مع عدليه بيان الخلف الظاهر لكن صحة قوله او جعل الفعل الخ خبرا لفظه عندي كونه الخ
هنا فعلا للمبتدأ او هو من مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر فكيف يصح كون الاسم المتأخر متبعا
لغيره لو لم يكن هذا من مواضع صورة وجوب تقديم كان له وجه الا ان يقول وجوب التقديم اذا كان
الفعل مفعولا مستند الى المضمير المستتر واما اذا كان شئ او مجموعا فلا اذ لا التباس ح بين الفاعل
والمبتدأ الا ان الضميمة البارز فاعل ارجع الى المبتدأ فافهم قال المصريح والمضمير لا يوصف الى القوي
موصوفا لا يخفى ان المقصود بالبيان في مجت النعت بيان عدم وقوة صفة وبيان عدم وقوة
موصوفا استطراد في معنى التقديم قوله ولا يوصف به عليه الا ان يقول انه قدم لتقديمه عليها او لكون
لا يوصف جزاء القول لا يوصف ثم اعلم ان المقصود بالبيان نفي موصوفية الضمير وصفية ولهذا ذكر في
هذا المقام ولا يصح ان يقال في مجت الضمير لان المذكور من احوال قتال قال المصريح ولا يوصف
بشيء بالضمير يكون قوله مفعول بالضم فاعله قيل ان يكون معناه ولا يوصف بشيء به فيكون
مفعول بالضم فاعله هو الضمير المستتر في يوصف الرجوع الى شيء مفهوم من نحو الكلام قال المصريح
والموصوف اخضر مساو واعلم ان الموصوف لا يعرف لما لم يكن الضمير الذي هو اعرف للمعارف

لما قلنا وما ذكره الشارح للعلامة التفتازاني لان معناه محذور بحال كحصيل سبب تعلقه فالحال
 حال له حقيقة لا يجوز ان كانت صفة اعتبارية فانهم ثم اعلم ان حال المتعلق انما يدل على
 معنى في متبوعه على تقدير نسبة حاله اليه بضافته الى اسمي الضمير الرجوع الى الموصوف وما ذكره المحقق في قوله
 من ان حال المتعلق باعتبار كسبه المتبوع يدل على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه
 انتهى غير لانه لا يحتاج في فائدة ما قصده الى تقدير لفظ كونه بحيث وفيما ذكرنا كونه لانه واضحه
 المتعلق الى الضمير الرجوع اليه في محذورة الموصوف في سبعة امور بان يعدل الاعراب شيئا واحدا بقدر
 قوله فيما ياتي في الجنس الاول قوله يمكن ان يتبعه بالامكان العام وسعد في الجملة فلا حاجة الى هذا
 الاستثناء والا ان المصريح صرح بهذا الاستثناء في مبحث المننيات فارادة الاستثناء
 بقرينة ما يذكر فيه كماله على الشران يقول بقرينة ذكره فيه كما قال في اعتبار قيد بالاصالة
 في تعريف الفاعل بقرينة ذكر التوابع فيما بعد والنظم من قوله متبعه يجب ان يتبعه فاعل فقوله
 يذكر ولو نشأ جواز المقابلة يقتضي ان لفظا بقرينة جواز لا يخفى ان هذا القول بقيد الجواز وقوله
 جواز كما لا يفتن قوله مرت برجل قاعد علامه والاشارة الثانية الاول لوجوب الافراد
 لكن هذا الاشارة يصلح ان يكون اشارة بوجوب المطابقة في التكرير لان الفاعل فيها ذكر ثم اورد
 امثالا على حدة اشارة الى ان امثالين جدهما مع موافقة الموصوف والاخر مع مخالفة والاشارة
 ان يورد من مقام مثيل ما يخالف فيه الصفة الموصوف كما لا يخفى ولذا فعل كذا قال المصريح
 ويجوز وقوعه غلما انه اعلم ان جواز الفعل قد يكون مع راجية جانب الفعل وقد يكون مع راجية
 وذلك الجانب وقد يكون مع تساوي الجانبين مخالفة والمراد من المحسوس الاول ومن الضعف هو الثاني

بل يؤهم ان الموصوف المسمى ضيف اليه الحال غير النكرة التي وصفت بتلك الحال فان قيل
ان ذكر لفظ الموصوف اشارة الى ان هذا الحكم لا يختص بالبالنكرة بل يجوز في المعرفة ايضا
فعلى هذا ينبغي ان يقال ويوصف الشيء بحال الا ان يقال ان كلام في السابق انما يكون في النكرة ويوصف
النكرة بحالها لانه انما يذكر ان يقول ان قوله بحال الموصوف مفعول لم يسم فاعلة القول اي يوصف
لان يكون في تحت ضمير المستتر راجع الى النكرة ويؤيده اعادة لفظ الوصف ولم يعطف بحال الموصوف
على قوله بحال الخبرية حتى يصير المراد ان كان توصيف النكرة بحال الموصوف لا يخفى ان لا ظهر في العبارة
خ ان يقال يوصف الموصوف بحال وبحال متعلقه وقدم ما ذكر على قوله ويوصف النكرة بحال الخبرية حتى
لا يتوهم فيه ضمير راجع الى النكرة من متعلقها اي يد المطابقة الاولى فتدبر قوله الضمير بصيغة اعتبارية
يحصل بسبب متعلقه فاضافة الحال الى المتعلق من قبيل اضافة السبب الى السبب من قبيل
اضافة الحال الى في الحال في قوله بحال الموصوف يستعمل في اضافة الى في الحال لئلا يرد ان
تعريف النعت لم يصدق عليه لا يدل على معنى في متعلق متبوعه لا في متبوعه لا يخفى ان النسبة الاخبارية
كما يكون التجوزية فلم لا يجوز ان يكون النسبة التوضيحية ايضا تجوزية فيكون النسبة بحجج الادعاء وباعتبار
الادعاء يدل على معنى في متبوعه فح لا يلزم العدول عن ظم العبارة والتمسك بالمعنى لفظة للعبارة السابقة
وايض يمكن ان يقيم حال متعلق يدل على حال الموصوف لان احسن غلام زيد يدل على كون زيد
احسن غلام فهو يدل على معنى في متبوعه يكون التزامية واذا كانت واضحة فلا بأس باعتبارها في التعريف
فيصح ان يقال ان حال المتعلق يدل على معنى في متبوعه فيصدق تعريف النعت في غير يكون ظم
العبارة مخفوفة فتدبر ما ذكره السيد شريف من ان الوصف بحال متعلق الموصوف مجاز موافق

تطابقة اولاً تطابقه قال عصر الملة والدين في الاطول يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة انشائية كانت
او خيرية لما خارج لان نسبة اضرب مثلاً ثبوت الضرب للمخاطب له خارج وهو ثبوت الضرب لا و عدم ثبوته
لان الواقع يستحيل ان يخلو عنهما فالنسبة الخيرية لا تتم عن الانشائية بان لما خارج دون الانشائية
فكذلك قال المصريح تطابقه اولاً تطابقه وفيه ان النسبة التي لما خارج ليس يمكن ان يخرج عن
المطابقة واللامطابقة ولذا انفي بعض اشتقاق من اختصاص اصدق والكذب بالخبر كاختصاص
احتمالها وقال يازيد الانسان صادق و يازيد الفرس كاذب يازيد الفاضل محتمل فله فوضه
الشراح في المحقق في المختصر لقصيد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان نسبة خارج تطابقه اولاً
تطابقه لكن لا يقصد ان بالانشاء بخلاف الخبر انتهى ثم قال المحقق الميثقي في حواشيه على ذلك
الشرح اعلم ان الفرق بين الانشاء والاخبار عما في الذهن كما اذا قلت اخبار عما في ذهنك
دقيق جداً وتحقيقه ان الانشاء معناه حدوث اللفظ والاخبار معناه حدوث البيع بما في
الذهن من الكلام النفساني لا يقع في الذي عبر عنه بهذا اللفظ انتهى قال المصريح ويلزم الضمير
تخصيص الضمير بالذكر لا يكون اصلاً في الربط فيكون من قبيل كراي خاص و ارادة العام اولاً ان في
الاستعمالات لا يوجد رابط الجملة الجزئية موصوفها الا الضمير ثم اعلم ان الاوصاف قبل العلم بها
اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فكما ان الجملة الجزئية يكون خبراً للمبتدأ ويكون
صفة للنكرة لكن النكرة المحففة لم يصح لان يكون مبتدأ عند المصريح فكيف يكون ما قاله المحقق
عنده والرجل في قول امرت برجل حسن غلامه نكرة محففة فتدبر قال المصريح ويوسف بجاء
الموصوف امي يوسف النكرة والاولى بجاءها بارجاع الضمير الى النكرة لان الموضع موضع الاضمار

في الموصوفية بالجملة الجزئية كالمحل باللام العهد الذي كقول ولقد امر علي السليم بنى ثم لا يخفى ان
 كون النكرة موصوفة بالجملة الجزئية يكون من احوال النكرة فينبغي ان يذكر في سمجث المبنيات
 الا ان يقرر ان المقصود بيان صفية الجملة الجزئية ولما كان الكلام هنا في الصفة ناسبا لنذكر
 هذه المسئلة هنا قال قدس سر في حكم النكرة قيل لا فادتها النسبة المجهولة بحسب الوضع وان
 ولت شائيا على التعيين المطابقة بين الصفة والموصوف بحث في المعرفة والنكارة فيكون
 الجملة الجزئية التي كانت في حكم النكرة صفة للنكرة لا للمعرفة والا ولى ان يقرر ان الكلام الجزئي
 لكونه ما يحتمل الصدق والكذب يكون نسبة مجهولة فيكون في حكم النكرة وان كان للاحتمالات
 بالنظر الى طبيعة الكلام الجزئي قوله اي قيد الجملة بالجزئية الخ لا يخفى ان تاويل البعيد يكون في مثل
 الانشا جزا عن المبتدأ ايض ففى قول المصريح والجزء قد يكون جملة ايضا لا بد من التقييد بالجزئية و
 الاكتفاء بهذا المقام بعيد فافهم قوله لان الانشائية لا يقع صفة الاتبا ويل بعيد توهم هذه العبارة
 انها تقع صفة في الواقع لكن قوعها اياها يكون بتاويل بعيد ومعنى العبارة ان يقرر ان في مثل
 الانشا جزا يحتاج الى تاويل بعيد لا يلتفت اليه كما صرح بعضهم بعدم الالتفات و مراد الشرا
 التاويل لما كان بعيدا كان وقوعها جزا وكلا وقوعها جزا بعيدا كقوله لان الانشائية لا يقع صفة
 وفي تمخيص المفتاح ان الكلام ان كان نسبة خارج لطابقة او لا تطابقة فجزا لا فاشا و انتهى فيتم
 هذا الكلام بان يكون للنسبة في الانشا خارج لكن لم يكن موصوفة بالمطابقة وعدم المطابقة
 والمشهور المقرر البديهي المقرر ان النسبة ليس خارج فمحل هذا الكلام على سلب اصل المقيد هذا
 حاصل ما قال المحقق الميثقي في حاشية على شرحه قال صاحب التلخيص لانه ان كان النسبة خارج

فصلاً قوله غالباً أى كل من تخصيص التوضيح يكون غالباً لعله اخذ هذا القيد من المقابل وهو قوله قد يكون
لجود الثناء بالقدرة العقلية قوله وفى بعضها لا يدل على ذلك ح لا يصح جعله نصاً أنت خبره بان المقتر
المشهور ان صدق التعريف على افراد المعرف يكون بالاطلاق العام ولا يعتبر الدوام فعدم حصول
التعريف فى بعض الاوقات لا يضر فى صدق التعريف وتتم ان يكون مراد المص ما ذكرنا وذكر العموم و
الخصوص للاشارة الى نوعى الصفة الغير المشتقة فتأمل قوله من غير قصد تخصيص وتوضيح هذا
يستفاد من قوله لجود الثناء ومن هذا القول لا يضر يستفاد ان الثناء بل مد من الثناء والندم و
التاكيد يكون فى التخصيص والتوضيح وينبى على الشرائع ان يشير اليه ايضا قال المصرح تخصيص
او توضيح قدم لتخصيص على التوضيح لكثرة اولائه تاسيس التوضيح كالتاكيد والاصل هو التاكيد
كما هو المشهور المقر قوله أى الغرض الدلالة على المعنى هذا يحتمل تقدير الدلالة مع كلمة على حمل
اضافة الغرض الى الدلالة بانية وتقدير على المعنى وحمل لفظ المعنى على الدلالة وجعل اضافة
الغرض الى المعنى بانية واللام يكون للاجل لاصلة الوضع قال المصرح وتوصف النكرة
بالجملة الجزئية فان قيل كون النكرة موصوفة بالجملة الجزئية يكون من احوال النكرة فينبغى ان
ينكر فى مجتبه المبنيات لا ان يقع المقصد بيان صفات الجملة الجزئية والكلام فى المقام فى
بيان الصفة فيناسب المقام قال المصرح وتوصف النكرة بالجملة الجزئية لا يخفى على المتأمل
ان تعريف الصفة يصدق على صلاته اسم الموصول لانها ثمانية فى الملاحظة بالنسبة الى الموصول
ويحل على معنى فى الموصول وهو التحمين مثل مررت بهذا الرجل فلا وجه لاجراءها عن الصفة
فلا وجه لتخصيص الموصوفية بالجملة الجزئية بالنكرة وسلب المعرفة فلا فرق بين النكرة والموصول

بالحقيقة التابع اشار الى زيادة لفظ التتابع بصيغة الجمع حيث قال للجنس والافراد
وقال فالمحدود بالحقيقة التابع فلا يتوجه ما قال عصم الملة والدين من انه يتوجه الى زيادة
لفظ كل لم يتوجه الى زيادة لفظ التتابع مع انه ايضا لم يعم لم يتوجه الى وجوب ايراد ذلك اللفظ الزائد
كما افاد وجوب ايراد لفظ كل مثل التنبيه على كثرة انواع التابع في اول المرتبة وما ذكره المحشي عليه السلام
في الجواب عن كلامه بانه افاد زيادة التتابع والفظم انحصار الخ غير متوجه عليه لان فظم انحصار المحدود
فيها معطل لقوله لعدم ذكر غير الخ لا ما يرد بصيغة الجمع فتأمل لا تجاوز عن الحق قوله اى يدل
بهيئة تركيبية مع متبوعه الخ يعنى ان الدال حقيقة هو هيئة تركيبية مع متبوعه ونسبة الدلالة
الى التابع فقط تجوزية ونسبة الى تمام الدال والظاهر في الدلالة على كون الدال حقيقة هو
الهيئة هو قوله فان الهيئة التركيبية الخ قوله اى دلالة مطلقة وحاصلة هو الدلالة بالهيئة
التركيبية فعلى هذا الوجه تنقيح الدلالة في السابق بقوله بهيئة تركيبية لانه مستفاد من قوله
مطلقا لان يقرب المقصود من اظهار ذلك لتنقيح في السابق اظهار ربط قوله مطلقا بالدلالة
المستفادة من قوله مطلقا لان يكون مقصوده من اظهاره سابقا انه منظور في كلامه سابقا
من غير اخذه من قوله مطلقا حتى يرد ان في قوله يدل على معنى في متبوعه ليس هذا اشارة الى
هذا التنقيح فكيف يحل كلامه عليه ان ذكر قوله مطلقا يكون مستدكا قوله جنس انما قال
جنس لان الاعم من المعروف اما جنس وعرض عام والثاني لا يقع جزاء في التعريف كما
المشهور ولم يقل الخ فصل بل قابل مترادف لانه لم يتعين انه فصل وخصه
فكن المعبر في المفهوم الاصطلاحي يكون ذاتيا فيكون هذا هو المحل الاسمي فانظروا ان يكون

جواز الصلح على اسم ان المكسورة بالرفع لان اسمه في محل الرفع فيصدق تعريف التتابع على كل
 من بايتين الصوتين باعتبار كل من الرفع والنصب فعلى هذا يكون ان يقيم ان خبر ان لم يخرج من
 التعريف بقول باعراب اية اعراب من خبر الاعراب محلي لسابقة لان اسمه في محل الرفع فينبغي
 ان يقيم خبر ان يخرج بقوله من جهة واحدة فتدبره اسن التدرج قوله واعلم ان الاعراب لا يعلم
 ان الغرض من هذا التحقيق وقع ما يتبادر عند الاو باهم من الاعراب لمعتبر في هذا التعريف هو اللفظي
 والتقدير محققين قوله حقيقة او حكما تقسيم بالنسبة الى كل واحد من قوله لفظا او تقديرا ومحملا
 والتقدير محلي الحكم مثلي فني العاقل المحكي محلي مثل ياد اذ ارجع اللفظي الحكمي ما ذكره الشرح من امثال
 الثاني بل يقيم ان العاقل ذارفع فالنافع تقيمه من المحكي لان زيد في محل النصب قبل لان التعريف
 الخ قال عظم الملة والدين ايضا لا يصدق على تابع فانه كل ثمان فذكر كل سبع مئة المحمل فاخضع
 فانه من سوا الزمان انتهى يمكن ان يقيم ان السور اذا كان في جانب المحمول يكون القضية
 منقولة ولم يقل احد بعد مئة المحمل في المنقولات مع انه يمكن ان يحيل لفظ على الكل لا جماعي يكون
 محمولا على التوابع فكان الجمع محمولا على الجمع الا ان يقيم ان الكل اذا خضع الى السورة كان الكل
 الافرادى واذا خضع الى المعرفة يكون الكل لاجماعي قال المصريح النعت تقسيم التتابع
 الى قسمين تقسيم ضمنى بدون ذكر منه او منها في صدر الاقسام وقدم النعت لان
 ارتباطه بالتبوع اشد من ارتباط سائر التوابع بمبتوباتها وكثرة استعمال قوله لكنه لما دخل
 كل عليه الخ وقوله ثم ان لفظه كل الخ افاد زيادة لفظه كل وبهذا القول فاد فائدة زيادة
 ذلك للفظ وقوله لان التعريف لما يكون للجنس والافراد وبالافراد والمحدود

بالمأخر یرجی کون لغوا و ان یم الجواب مع کون الثاني فی معناه فتأمل لا یبعد ان یکون المراد من الثاني
 بالیس الاول شمل الثالث و غیره ایضاً قوله شمل التوابع الخ قال عصم الملک والذین مؤخرات کانت
 هذه الامور و مقدمات لان المراد الثالثیة فی الرتبة كما عرفت انتمی فمح لا یرد خبر المبتدأ و الجواب آخر
 منه بلا عطف لان بعده کان ذکرراً لا بعده رتبة و الظاهر من کلام عصم الملک والذین هو قصر جواب
 الاثر فی التوضیة الثاني فتأمل قال المصنف باعرا بانه یقتضی کون کل من المتبوع والتابع معرباً
 فلما شمل التابع المبنی للاسم المبنی والتابع المبنی للاسم المعرب التابع المعرب للاسم المبنی مع
 ان المتبوع و هو المرفوع والمنصوب بل المجرور اعم من اللفظ والتقدير و المحل تحفیف البیان
 ببیان التابع المعرب للمتبع المعرب مع عموم المرفوعات والمنصوبات والمجورات مستبعداً
 نعم يجوز حملها فی کلام المصنف علی المعربات فیوافق تعریف التابع و يجوز ان یکون قوله لفظاً
 او تقدیراً فی تعریف المجورات اشارة الیه جواب ما یدکر الشر بقوله واعلم ان الاعراب محترک الخ
 ثم اعلم ان حمل الاعراب علی المعنی الاعم مما لم یلتفت الیه الذین سبوه لان المصنف عرف ان
 يكون مما اختلف آخر الاسم المعرب هذا الاختلاف هو الذی فاد المصنف فی بیان حکم الاسم
 المعرب بقوله وحکم ان یختلف آخره باختلاف العوالم لفظاً او تقدیراً فتأمل قوله شخصیة و لا
 ان ذکره لاجل اخر من مفعول الثاني من باب عطیئت علمت لان اعرا بجماس من جهة واحدة و قد
 و هی مفعولیة و الجهة شخصیة لكل منها مفعولیة شخصیة کس المشرک یجعله قید مخرجة فیلزم استدلال
 فتأمل قوله وقوله باعرا بانه یخرج الكل لاجز البتة اذ عرفت فی بحث المنصوبات
 ان توابع المنادی المبنی المفردة ترفع علی لفظ و منصوب علی محله و تعرف فی بحث الحرف

ما سبق وان لصاحبه والابن معا احب منهما وان النسبة بين الابوين ليست معتبرة وكذا بين العنا
والابن ولا يساعد النظم بهذا انتهى علم ان الظن من كلامه انه حمل الاحب على المعنى للفعل لكن
ان يكون بين الفعل والاعرف والاشبه فتأمل في استقامة الكلام في اخ قال عظم الملة والدي
في لفظة في بحث الاستقصاء احب الى اكثر محبوبية وقال علامة التفتازاني في المطول احب
شائع في المفعول قوله لتقاربهما لفظا لان كل واحد منهما اسم ثلاثي يكون اوله همزة مفتوحة واخر
واو واما التقارب المعنوي فقط قوله كما سمعنا علمن هذا معنى تبين فيكون لازما بمعنى المتعدي
والضمير المستتر راجع الى السناد واصواتنا مفعول له وقوله بكن جزاء للشروط وقوله وفيه نال
مقول لقول المحذوف المعطوف على كمين وهو قلن انت خبير بان فيما اجاز المبرر وما ذهب
اليه الجمهور ليس في عبارة المصريح اشارة تعلم منها ان ما ذكره بلام واللام المحذوف وان كان
الواقع كذلك الاولي ان يقول المصريح وقولنا برد اللام المحذوف ايضا في بيان ما ذهب اليه
الجمهور وقولنا بالرد في بيان ما اجاز المبرر وقوله تقول مرة قابلة انت خبير بان المعتبر
في وجه الضمير الغائب هو المتقدم الا ان يقيم والمنعوى والحكمي ولم
يفهم الامر سابقا بخون الالمام المعتبرة في مفهوم ضمير الذات اللهم الا ان يقرر ان ذكر المضمير
فتأمل فانه كانه مصادرة ثم قوله لا امتناع اضافة المالح فيلان ذلك لما يكون اذا قصده
معناه اما اذا قيل ان زيدا يقول حمى برد اللام المحذوف او من غير الرد يصح لان حاصل
ما وقع من العرب يعني استعمال حمى وهي في المحاورات يكون برد اللام المحذوف لعل قوله
تقول بصيغة الخطاب المراد الخطاب العام يعني انك تقول في حتما اسماني الاستعمال

المناصفة لهما ووجوب الجواب الضمة تغير الياء ان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة انقلبت واواً
انت خبير بان الجزاء وبقوله لوجب الخ لا يترتب على الشرط وبقوله انقلبت ياء ساكنة كما لا يخفى
والمقصد من قوله فحركات الخ ان عدم بقاء الضمة قد مقصور بالفتح الغير فلم لم يختار باء بل يختار الكسرة
وحاصل الجواب ان مناسبة الكسرة للياء مرجحة لاختيارها على الفتح وان كان اخف قوله
يوجب بقاء الضمة قبلها بغير الاو الى ان يقول ان الواو في هذا المقام يجب ان يقلب بالياء
ليحصل التخفيف وذلك لقلب لا يمكن بدون تغير الضمة فيكون ثانياً يقتضي بقاء الواو مع وجود
تقضي بقاء وكيف يصح قبلها بالياء لان القلب الياء مقصور ثم غيبت الياء الى الواو
لانتفاء الضمة اياها في يصير القلب لغوا لعدم حصول التخفيف اذ لا يتصور ذلك التغير لا على
انتفاء الضمة بقاء الواو قوله واختير الفتح لخفة قال عصر الملوك والدين النظم ان اختيار الفتح
لانها الحركة التي كانت الياء تنتهي لان الاصل في الكلمة التي ثبتت على حرف واحد هو الحركة
والاصل فيما بيني على الحركة هو الفتح لعل قوله واختير الفتح لخفة اجمال عن هذا التفصيل لان
اختيار حركة الفتح في الكلمة التي ثبتت على حرف واحد يكون لخفة قال المصريح واني واني
قال لقاضي البهبادي في تفسير قوله تعالى لغير المر من اخيه وامه وابيه وصاحبه وبنيه و
تاخير اخ اخت للمباينة كانه قيل لغير من اخيه بل من البويه بل من صاحبه وبنيه انتهى
قال المحقق الحنفى وقوله تاخير الاحب بالاحب ليعنى ان يكون الاب احب من الام وصاحبه
احب منها وانه محل تال وقد يقرر ان الام غالباً احب من الاب وجه تاخير عندها وليس
اعنى اخيه وبنيه بل من البويه بل من صاحبه وبنيه بل على كون البوين معاً احب

آخره فى قوله يقتر فان كان آخره قال المصريح ثبت هذا يدل على ان اليا مفتوحة للاستاء
وكذا كون اليا غرافية تقضى كونها مفتوحة وكونها مضمومة او مكسورة لتقلها لم يذهب اليه
احد والا يلزم اجتماع الساكنين فعلى هذا الحاجة الى التصريح بفتحها كما صرح المصريح بقوله وهى
قبيلة من العرب كون لفظ هذا قبيلة العرب لما لم يكن مشهورا كلفظ بنى تميم بن النضر
فلا يتوهم ان هذا اللفظ اسم شخص من النخاة كسيبويه والفراد قوله المشاكلة ياء المتكلم وما
قالت المذيل من المشاكلة لا يكون موجبا قال المحشى عبد الرحمن الاسفراينى قوله المشاكلة
ياء المتكلم اى المشاكلة الالف ياء المتكلم لان اصل هذا الالف اما الواو او اليا روان كان
واو الالف الى الواو ثم قلب الواو ياء وسميت اليا فى اليا روان كان اصلها ياء
تقلب بها وسميت فى اليا قال مولانا عصر الملة والدين ما حاصلة المشاكلة ياء المتكلم حركة
الكسرة فلما تعذر التزام اليا التى هى اختتام انتهى فمائل فيه انتهى كلام المحشى عبد الرحمن لعل
وجه التامل ان القول بالمشاكلة غير ملو وغير مبين ويمكن ان يقتر فى وجه قلب الالف بالياء
ان اليا لما اتصفت كسرة ما قبلها ولم يكن وجودها فيما قبلها لعدم قبول ما قبلها وهو الالف
الحركة قلبت الالف بالياء التى هى مركبة من الكسرتين فمائل ولما لم يذهب الى الخوف
احد لم يلتفت الى نفيه ثم اعلم ان موجب القلب اذا تحقق لقلب حرف العلة وان التيسر
حالة الرفع بغير ما كما فى اضافة المسلمين الى ياء المتكلم وعند ذيل لما كان الالتباس بالغا من
القلب فاقول فيه عند الاضافة اليها اذ عند قلب الواو بالياء التيسر المرفوع بغير سبب
ذلك لقلب قوله لانما لما انقلب ياء ساكنة لوجب بقا الضمة قبلها غير ما فكرت بالحركة

قتال قوله وهو في عرف النجاة ليس في آخره حرف علة الاظهر ان ليم آخره حرف علة تبرك كنه في
 ميت والى صحيح حيث نريدك نحو بيان لا لا يكون آخره حرف علة به واليه قال المصريح فان كان
 آخره الفاء لم يقل في آخره الفاء انما قال في عرف النجاة لانه عند الصغيرين لا لا يكون حرف من
 حروف الاصلية حرف علة والظن مما ذكره الشرح في بيان من جهه ان لا يكون آخره مطلقا حرف
 علة سواء كان آخره حرفا صحيحا اصليا او حرفا زائدا او حذوا ان يكون المراد حرف آخره اصلي و
 على تقدير الاول يكون ما ذهب اليه النجاة اعم مطلقا مما ذهب اليه البصريون وعلى تقدير الثاني
 يكون اعم من وجب كما لا يخفى على المتأمل قال المصريح كسره آخره الضمير ارجع الى صدر الامر
 او الى الاسم المضاف سواء كان ذلك لاسم هو الاسم الصحيح والملحق به قوله والصحيح الخ والظن
 من الصحيح هو ما يقابل الفاسد لكن استدلال من قوله ان اصل لا يثبت وان كانت لا مساواة
 بل لا يتقوله للما يلزم الخ كما لا يخفى والظن من كلام المصريح جواز كل منها وتقدم قوله مفتوحة ليشعر
 ترجيحها عنده قال المصريح قوله فان كان آخره وما يقل فان كان الفان يكون اسم
 كان ضمير مستتر فيه راجعا الى آخره لان المراد من آخره سابقا هو الصحيح والملحق به والمراد
 بالآخر منها هو آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم بعد ان لم يكن الصحيح والملحق به الذين لم يكن
 في آخرها الفاء والالف لا يلزم من حرف علة كالف في التثنية فعند الجمهور حين
 اضافتها الى ياء المتكلم ثبت الضمير كما ينظر من بيان كلام هذين ثم لا يخفى ان الاسم المضاف
 الى ياء المتكلم وان لم يكن مذكورا بهذا النظم اى الاسم المضاف الى ياء المتكلم لكن
 يمكن ان يؤخذ من الكلام السابق فيجاء الضمير في آخره اليه كما فسر به مرجع ضمير

قوله الاسم المضاف الى
 ياء المتكلم ان يكون
 اسم كان متقدرا على الكلام
 كمن الظن ان يكون اسم كان
 مستترا في قوله فان كان
 آخره حرفا صحيحا اصليا
 او حرفا زائدا او حذوا
 ان يكون المراد حرف آخره
 اصلي و
 على تقدير الاول يكون
 ما ذهب اليه النجاة اعم
 مطلقا مما ذهب اليه
 البصريون وعلى تقدير
 الثاني يكون اعم من
 وجب كما لا يخفى على
 المتأمل قال المصريح
 كسره آخره الضمير
 ارجع الى صدر الامر
 او الى الاسم المضاف
 سواء كان ذلك لاسم
 هو الاسم الصحيح
 والملحق به قوله
 والصحيح الخ والظن
 من الصحيح هو ما
 يقابل الفاسد لكن
 استدلال من قوله
 ان اصل لا يثبت
 وان كانت لا مساواة
 بل لا يتقوله للما
 يلزم الخ كما لا
 يخفى والظن من
 كلام المصريح
 جواز كل منها
 وتقدم قوله
 مفتوحة ليشعر
 ترجيحها عنده
 قال المصريح
 قوله فان كان
 آخره وما يقل
 فان كان الفان
 يكون اسم
 كان ضمير
 مستتر فيه
 راجعا الى
 آخره لان
 المراد من
 آخره سابقا
 هو الصحيح
 والملحق به
 والمراد
 بالآخر منها
 هو آخر الاسم
 المضاف الى
 ياء المتكلم
 بعد ان لم
 يكن الصحيح
 والملحق به
 الذين لم
 يكن في
 آخرها
 الفاء
 والالف
 لا يلزم
 من حرف
 علة
 كالف
 في
 التثنية
 فعند
 الجمهور
 حين
 اضافتها
 الى
 ياء
 المتكلم
 ثبت
 الضمير
 كما
 ينظر
 من
 بيان
 كلام
 هذين
 ثم
 لا
 يخفى
 ان
 الاسم
 المضاف
 الى
 ياء
 المتكلم
 وان
 لم
 يكن
 مذكورا
 بهذا
 النظم
 اى
 الاسم
 المضاف
 الى
 ياء
 المتكلم
 لكن
 يمكن
 ان
 يؤخذ
 من
 الكلام
 السابق
 فيجاء
 الضمير
 في
 آخره
 اليه
 كما
 فسر
 به
 مرجع
 ضمير

نم کین لنا والمستفاد من کلام انمولوی محقق مرزا جان الشیرازی فی حواشیہ علی رسالہ اثبات
الواجب ان الله تعالى لم يعلم الامور الخیر المتناهیة علی التفصیل بل لم یحصل له تعالی علم تفصیل
بشی لان العلم التفصیل انما یحصل بواسطة القوة الجسائیة والواجب منزلة عنهما واما من ان الله
القوة وان حصل العلم التفصیل بتناهیة لکن لم یقدر علی العلم التفصیل بالخیال المتناهی فلی هذا لم یصدق
علی ذلک تفصیل مفهوم الشی لکن یصدق علیہ ان عین و المحقق الخیالی فی حواشیہ علی شرح
العقائد النسفیة جوز ان امره یجوز ان لا بی عن یقول العلم فلم یکن معلوم الله تعالی ومعلوم
بغیر من امره عین ولم یصدق علیہ مفهوم الشی لکن التجویز فی المقام لا ینفی قنبر و احسن التبر
قال المصرح متناول بحمل حدیثا علی المدلول والآخر علی اللفظ لکن رفع الایة او بحمل القول
علی العلمیة نظیر عبد الله العلم او بحمل علی انه وقع من غیر الفصح لکن القول بالعلمیة یقتضی
صحة الاضافة قبلها وقد عرفت انها لم یصح نعم لو اری من سعید سبی تصحح الاضافة وحمل کلام الشی
علیه بعد فایة البعد بحیث لا یمتفت الیه الذین المستقیم قال الشیران قصد بهم بالاضافة
التوضیح الخ یعنی قصد القائلین بسعید کرز توضیح المضاف فضمیم قصد بهم ارجا الی
ما رجع ضمیر قول قولهم و هم القائلون بسعید کرز والمراد من التوضیح هو التعریف فالمدلول
لما کان اعم من قول کرز و مدلول غیره فباضافة الیه تعین و یحتمل ان یکون المراد من
التوضیح اعم من التعریف و التخصیص لاحتمال ان یکون للکرز معنی متعدد فیمید الاضافة
و التخصیص و ما رجوع ضمیر قصد بهم الی النخاة و کون المراد من الاضافة هو الاضافة المطلقة
لا خصوص الاضافة فی قولهم سعید کرز مستبعد جدا و ایضا والقلب وضع یا بی عنه فاعمال

كل الديرهم الخ وقوله وقوله سعيد كذا تناول ثم اعلم ان الاولى ان يضاف اسم مائل
 لاسم آخر في العموم والخصوص اليه اذ في الطلاق المضاف اليه تسامح بل يؤيد التناقض بان
 قوله للمضاف اليه يقتضي لاضافته وقوله ولا يضاف يدل على عدم صحة الاضافة فيحتاج الى
 ان يقام في وضعه ان في الاول تسامح وفي ذكر الواو يتوهم اجتماع كون كل منهما عاماً وخاصاً
 والحال ان المراد ان احدهما ان كان خاصاً فالآخر يضاف خاص ان كان عاماً فالآخر يضاف
 عام قوله بخلاف متعلق بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بقوله مائل ثم اعلم ان كذا الرضا
 المذكورة يعني عن ذكر هذا القول لكن لما كان مثل بين التربين بحيث يؤيد عدم الفائدة
 هذا القول لرفع هذا التوهم قوله ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة لعل هذا الاشارة
 الى ان المراد بالتخصيص المستفاد من قوله تقيض ليس ما هو مقابل التعريف بل اعم منه قوله اعمية
 العين الخ والمحقق اللازم في السفر الى في هذا المقام كلمات كيفية فمن اراد الاطلاع فليرجع
 الى حاشيتي على هذا الشرح اعلم انه يخطر بالخطر الفاتر والذهن القاصر ان تحقيق كلام الشرح
 ان الشيء يكون بمعنى ما يمكن ان يعلم ويجزوه هو اعم من ان يكون موجوداً او معدوماً متمتعاً او ممكنات
 والعمينية بمعنى النفسانية يكون لكل منها فعل بهذا يكون النظر المتبادر هو مساواةهما اذا كان
 اللام فيه للجنس ففي كون العين اعم من الشيء خفاء لما ذكرنا قلت تجدد العمية بان كنهه الواجب
 يثبت للعمينية ولا يثبت له الشيئية لانه لا يمكن ان يعلم كما قالوا فتحقق العمية لكن الواجب
 يعلم كنهه وايضا كثير من المتكلمين ذهبوا الى ان العلم كنهه تعالى يمكن بل الواقع وان قيل
 بغيرهم بل قالوا بعض غيرهم بالامتناع ثم اعلم ان العلم التفصيلي المتعلق بالامور الغير المتناهية

قوله فليس اضافتها من حيث انه صفة للمال والظلم منه ان الاضافة ليست مع حفظ كونه
 صفة بل مع قطع النقل عن الصفة مع كون اسم جنس منهم يصح ان يصدق عليه وعلى غيره
 ايضا الى قوله في الاحيان هناك قوله في اشارة الى وجه ايراد المثاليين للترادف لكن كان
 من المثاليين المذكورين مثال لمرادف في العموم وهو سميها امرًا كليًا واحدًا او مثل للترادف
 في الخصوص بمثل لكان اولى والترادفان في الخصوص ان المعنى الشخص سمي باللفظين
 كزيد وعمر ولو سمي بهما شخص واحد قوله بل متساويين في الصدق لعل التقيد به احترام عن كون
 اثنين متساويين في المفهوم والانسان والناطق متساويان في الصدق لاني المفهوم
 بل الناطق اعم من الانسان بحسب المفهوم كما قال لمولوي داود في حاشية على الشرح
 الشمسية حيث قال المراد بالعموم والخصوص بحسب المفهوم وكون المفهومين بحيث اذا
 اخطاه العقل فمجرد ملاحظتهما يجوز العقل صدقهما معا وصدق احدهما فقط بدون الآخر
 اعم من ان يكونا نظرا الى الواقع كذلك اولاد المراد بالعموم والخصوص بحسب الصدق
 ان يكونا بحيث يصدق معاني الواقع ويصدق احدهما فقط حيث لا يصدق الآخر
 كذلك انتهى والاولى ان يمثل بالتساوي ايضاً قوله ولا يضاف الى قوله لعدم الفاعل
 انت خبير بان اللايق تفريع قوله ولا يضاف اسم الخ بدون ذكر قوله لعدم الفائدة بعد قوله
 وتفيد تقييداً وتخصيصاً بان قال بعده فلا يضاف الخ الا ان يقد ان من قوله وتفيد تقييداً
 وتخصيصاً لا يفهم عدم صحة الاضافة بدون الفائدة نعم يمكن تقييداً وعلى قوله وهي
 اما بمعنى اللام الى قوله ومعنى في في قوله والضر هذا القول بتحديد ذكر قوله بخلاف مثل

الى التماس الى قرينة فالجامع كانه موضوع للوقت والمستفاد مما ذكره السيد الشريف في حاشية المطول
 من ان الصفة عند حذف الموصوف كناية عن لعله وجه قوله بمنزلة الصفات الغالبة فانهم
 ثم لا يخفى ان الجامع اذا لم يكن صفة للمسجد بل كان صفة للوقت فيجوز التجوز في النسبة الاضافية
 بين المسجد والجامع بان المسجد الذي يكون مضافا الى الوقت الموصوف بالجامع حقيقة لو
 اضيفت اليه يكون مضافا الآن الى صفة تجوز وليس بهذا ذكره الشرح من جعله صفة غالبة
 قوله فالمكان الذي اضيف اليه معنى جانب الغربي جانب المكان الغربي بتقدير
 المكان في نظم الكلام فيندفع الالزام وجيبين ولم يتوجه الى احتمال حذف المكان وجعله قائما
 مقامه كلفاء بما سبق او لعدم كونه من الصفات الغالبة او لاجل كفاية الاحتمال المذكور
 قوله والمكان الذي اعتبر في الظاهر منه ان الغرب عن المكان الكل الجانب المضاف
 الى المكان الجزء الموصوف به مما يتوصف ليس بمضاف اليه وما هو مضاف اليه ليس صفة
 للمضاف يحتمل احتمالا بعيدا ان المكان الجزء الموصوف به انما ينسب الى الغرب نسبة
 الجزاء الى الكل والجانب هو عين المكان الجزء حقيقة فمن حيث المعنى يكون الجانب
 موصوفا بالغربية فيحصل المقصود قوله واجيب عنه بانه متا ول جعله من باب ضافة الاعم
 الى الاخص من وجب لاس من باب اضافة الصفة الى موصوفها فمذه الاضافة بمعنى من
 ونظرا جلية الى ان هذا الجواب صدر عن غير المصرح قوله بانهم حذفوا الخ ويحتمل ان يكون
 المراد بالتاويل انك معنى جرد قطيعة كمنه وكمنه صفت است و مرادوا زوايا مجازا كمنه است
 وكمنه كمنه است پس يباين ويرجع من ان قيل اضافة مبسوط معنى ان من اضافة اشلاعى

والاخصيص لان يقيم بالتوصيف في تلك الاشياء يحصل تخصيص الموصوف في صورة الاضافة يكون
 الفاعلة ايضاً ذلك لكن تخصيص فاعلة الاضافة الى النكرة عند البصريين لا الى المعرفة قوله استدل
 اى مصروف عن ظاهره ومحمول على خلاف ظاهره فان قيل ان يكون ظاهراً الاشياء موافق لما
 ذهب اليه الكوفيون فبأي دليل يصرف عن الظاهر يقيم الاشتراك خلاف الاصل وليس دليل
 عليه فوجب التاويل في تلك الاشياء لكن هذا التوجيه ينفع في البحث الذي نقلناه عن محمد
 الملة والدين من قوله فيه بحث لان الخ ثم اعلم ان القاعدة اذا كانت ولا يضاف الموصوف
 الى صفة مع بقاء المعنى الوصف فيكون خلاف الكوفيين انه يضاف اليها مع بقاء كلاً من
 المذكورة وحاصل الجواب في مسجداً للجامع مثلاً نظراً الى المعنى الاول ان الجامع ليس صفة للمضاف
 وهو المسجد بل صفة للوقت والوقت يكون مضاف اليه ليس صفة للمسيح لكنه ليس صفة للمسيح ونظراً
 الى المعنى الثاني انه وان كان مضافاً اليه لكنه ليس صفة له والظن من قوله ان الجامع ليس
 صفة للمضاف انه ليس صفة للمسيح اصلاً لا انه ليس صفة له في هذا التركيب بل صفة للوقت
 وان كان صفة له في الواقع ايضاً لكن لم يجعل فيه توصيفه ولا يبعد ان يكون مراد المصريح
 من التاويل ما قلنا من كلام الشهاب المسجداً كما يكون موصوفاً للجامع مع ذلك الوقت
 يكون موصوفاً لكن في هذا التركيب جعل احد الموصوفين مضافاً الى الآخر وجعل الجامع
 صفة للوقت الذي هو المضاف اليه ليس صفة له كما قيل الشهاب المصريح على ان في هذه
 الاشياء ليس بقاء المعنى الوصفى لانه يفيد عن كلامه كما لا يخفى على المتأمل قوله بمنزلة المضاف
 الغالبة اى للوقت والصفة الغالبة هي التي يراو بها فروضها الغلبة استعمالها في قوله

جواب

على القاعدة الثانية بل ذكر الجواب عن الايرادين عليهما بعد ذكرهما على سبيل اللف والنشر والترتب
ولم لم يذكر القاعدة الثانية وهي قول ولا يماثل الخ بعد ذكر القاعدة الثانية بلا واسطة ثم يذكر الاجابة
عن الايرادات الثلاثة عليها على سبيل اللف والنشر والترتب الجواب عن الاول ان القاعدتين
الاوليين لما كانتا بين الموصوف والصفة فكانتا قاعدة واحدة ولما لم يكن للقاعدة الثانية شيئ
لها لم يتصل بهما فيندفع الايراد الثاني قول الى صفة الاظهر الى صفتيهما اذا قال في القاعدة
الثانية الى موصوفها لانه يوجه الاطلاق عند الاطلاق وفي بعض النسخ وقع صفة بالضم فلا غبار
فيه قوله لان لكل شيئتي الخ فيلان هذا لا يستدعي عدم استعمال احدى اليمينتين في معنى الاخرى
تجوزا كما استعمال هيتي الماضي على المستقبل كما قيل في قوله تعالى انا فتحا لك فتحا فانه في معنى
نفتح الا ان يقيم ان استعمال احدهما في معنى الاخرى لم يوجد في المحاورات والايراد هني على قوله
ولا يجد ان يكون بناء كلام الكوفيين على الاستعمال التجوزي نعم الملايين على ان يوجه الى
ما ذكرنا من الايراد والجواب لا ان يقيم انه يشي الى الجواب بقوله فلا يقيم مسجداً جامعاً معنى الجمع
كانه قال لم يوجد بل المذكور في استعمال اصلاً وفيه ايضاً اشارة الى جواب النقض الذي مبني عليه
كلام الكوفيين قال هم الملة والدين فيه بحث لان كلام من هيتي الاضافة وتركيب الصفة
مع معمولها معنى آخر وقد قام هيتي الاضافة اللفظية مقام هيتي تركيب الفاعل مع المفعول
انتمى في ان من القول بان لكل من هيتي التركيب الاضافي اللفظي وتركيب الصفة مع معمولها
معنى آخر ودعوى ان لكل من هيتين اليمينتين اللفظية معنى آخر بالاول غير صحيح قوله خلافاً
للكوفيين الخ فنحن هم لا نقيد الاضافة المعنوية في هذه الامثلة الا انما هي في الواقع لا التعريف

بين هذا التركيب كيبب شاة وخلتها لكن لم يسمع من احد ضعيف فتأمل قوله ارجاع كل من
 ان لكن شاة مستهالكم بالمتن انضارت لم يسمع من احد من نسبة الصورة الاولى كما لا يخفى قوله ارجاع كل
 من الصورة الاخرتين ان فمذيل على ان ارجاع الصورة الاولى مسلة على غير مظهر من عدم ظهور ارجاع
 الصورة الاولى مسلة اخرى لفظ الضعيف جعل اسناد الضعيف الى العطف على الوجه المذكور في
 ضمن قول لا عشي لا الى نفس قول لا عشي فانهم قوله يضمن الرد على افراد في الاستدلال بها
 على لقول الاول الضعيف يضمن الرد على افراد في الاستدلال بقول لا عشي فموجب التخصيص بها
 المعلوم ان ارجاعها الى مسلة على غير مظهر من هذا المظهر بعد التضمن المذكور ولان
 ارجاع القول الاول الى مسلة على حدة ظاهر فيظهر منه التضمن المذكور فليكون التضمين المذكور
 فيه مظهر مظهر ترك فتأمل قال المهرج ولا يضاف موصوف الى صفة ولا صفة الى موصوفها ولا
 الموصوف الى صفة في حاشية التفسير في صورة منفكين وقال التعليل الاعتباري بينهما كاف في
 صحة الاضافة لك في انضائش الى حاشية التفسير في هذا الكلام يشعر بان وجه عدم صحة اضافة الموصوف
 الى صفة هو الاتحاد بينهما بل وجه عدم صحة اضافة الصفة الى موصوفها فتأمل فيه قولنا بقا
 المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحال لا يخفى ان هذا القيد اما معلوم ظاهرا ومن المعلوم صحة اضافة
 الموصوف الى صفة من غير تقار المعنى المفاد بالتركيب لضع او مفاد من ذكر لفظ الموصوف
 ولفظ الصفة لان الظاهر منها تحقق وصف الموصوفية والصفية قال المهرج ولا صفة
 الى موصوفها فان قيل لم يتعرض بذكر الجواب عن الايراد على القاعدة الاولى قبل ذكر
 القاعدة الثانية فبني ان يذكر قبل ذكر ثام يذكر القاعدة الثانية ثم يذكر الجواب عن الايراد

او حکماً کما فی حذف الضمیر المتصل بالضاف الیه کالضمیر فی الحسن الوجه والحال ان الظن من قول
ولقائل ان يقول الخ ان المناسبة بین اضرابین بین ضاربک ہی کون فی کل منهما یکون
الضاف اسماً فاعلاً مضافاً الی مضمین متصل من غیر اشتراك بین التکسیرین فی سقوط التنوين
لاجل الاضافة فهذا القدر من المناسبة بينهما محل صحتها علی الآخر ومجرد کون المضاف الیهما
مضمین متصلاً من غیر کونه تحقیقاً داخل فی المناسبة بينهما فاذا کان تحریر کلام الشرح ذاکر
صاحب القیل من جواز عمل اضرابین علی ضاربین یدل علی ان المراد کون الضمیر متصلاً
فی قوله مضافاً الی مضمین متصل کونه متصلاً قبل الاضافة فی التکسیرین فهذا المصیح فی ضاربک
لان رتبة الاضافة متقدمة علی سقوط التنوين ورتبة سقوط التنوين متقدمة علی الاتصال فلا اتصال
فیه یکون بعد الاضافة وان اراد کونه متصلاً مطلقاً اعلم من ان یکون قبل الاضافة او بعد
فیکمن ان یقام ان المؤثر فی المحل یجوز ان یکون کون الضمیر فیهما متصلاً قبل الاضافة ویکون
کونهما من باب واحد بهذه الخصوصية مؤثراً فی المحل لا مجرد الاتصال المطلق فتعالی فی الخ لا یجوز
فی کلامه علی ما قبله ثم اعلم ان الظن ان القول بسقوط التنوين قبل الاضافة فی ضاربک
وان القول بکون دلیل ما ذکره من الشرحین فاورده علیهم ما ذکره بقوله ولقائل
ان يقول الخ بان تحقیف یجوز ان یکون فی ذلک و مراد الفراء ان یکون هذا الیهم ویحتمل
ان یکون بخلافه اولاً فی شرح الکلام المصروح ثم جع عن الجزم به فجوز تحریر کلامه علی وجه آخر فی
قول ولقائل ان يقول الخ فتفکر قوله بل بالضعف لانه قد تحیل فی اعطوف بالتحیل الخ انتظم
بان هذا الدلیل یکامع الجواز بدون الضعف فهذا الدلیل لا یتب الضعف فی الظن عدم الضعف

لم ينتج ان الوجه مشترك بين بين التركيبين من الضارب يد وضارب يد ثم اعلم ان قوله وقال الخ
متضمن للامرا بان المناسبه بينهما وبين بين المتساين في المضاف والمضاف اليه فقط فاقول محل ههنا فليصح
هناك ايضا قتال قوله لانها من باب جعل عامل هذا الكلام ما هو المشهور بين الناس من القول بطر
الباب قتال قوله ثم محل الضارب الخ انظم منه ان منشاء جواره هو المناسبه بينه وبين ضاربك في
كل كل منهما اسما فاعلام مضافا الى مضمتر متصل لا يذو عدم حصول التخفيف فيما قبل لاضافه كمالا
فكر وما ذكره عصر الملة والدين من جواز محل الضارب على ضارب يد يتوجه على ما ذكره الشرع بقوله وقال
ان يقول الخ بل ما لا شر من قوله من غير اعتبار الخ ان في المحل ليس به منتظما لعدم هذه المناسبه
وما ذكره عصر الملة والدين من الجواب عن كلام صاحب القيل تيم لو تم ان الضاربك يشترك ضار
زيد في حصول التخفيف في المضاف اليه وبنار المشاركة على ان اصل الضاربك ان الضارب
اياك يصير سببا لاضافه الضاربك فيكون ج الاتصال كحاصل السبب لاضافه مع بدل
الانفصال تحقيقا في المضاف اليه فيشارك في ذلك غير مسلم لان ضاربك ياك يكون التثنية
النافع عن الاتصال لا يكون التثنية في الضارب حتى يكون النافع عن الاتصال فصار منفصلا
انت خبير بان الانفصال لا يجوز ما يمنع الاتصال لم يظهر فيه شيء من اسباب تنافي الاتصال
ومن اسباب جواز الانفصال فلا يكون التخفيف في المضاف اليه مشتركا بينهما حتى يظهر ان
الاشراك لم يحقق بين الضارب يد وضارب يد فكيف محل الضارب يد على ضارب يد الخ
ان كون المضاف اليه ضمير متصلا بسبب لاضافه في هذا المضمتر المتصل المفعول تحقيقا في
المضاف اليه غير مسلم ومن تحقيق المضاف اليه انه لفظ عند الاضافه لحذف بعض جزاءه تحقيقا

فيلزم جواز عندده والمحال انه جائز لفعل الجواز يلزم تخصيصه جوازه في الحمل فكأنه قال يجوز
 هذا التركيب عند من قال بان مضافا لا اجل شئ الا لا اجل الحمل عند غيره ايضا لكن لا اجل قول عدم
 كونه مضافا واذا كان مفعولا وايضا لم يظهر جوازه هذا الكلام من استدلال لفرضه والمحال ان المصنف
 في مقام الجواب عنه وبعد التجاوز عن ان يكون الكلام في تقليد الجواز يجوز ان يكون محلا
 عن فاعل ان يكون بمعنى اسم الفاعل اي حال كونه حاملا وتخييل ان يكون قوله محلا في الموضوعين
 حالا بان يكون الاول حال من التركيب الاول والثاني حالا من التركيب الثاني لكن يكون
 قوله محلا فيما معنى اسم المفعول فتأمل قوله ولم يحمل الضارب يد عليه الخ قال عصر الملة والدين
 قيل ينتج عليه انه لم يحمل الضارب يد على ضارب يد فان النسبة بين الضارب يد وضارب
 قوله كالنسبة بين الضاربك وضاربك ان كان منشأ الاشتباه عدم التماثل لم يحدث
 للانتباه والا فكيف يشبهه على الفضلاء الممتازين فان اضافة ضاربك حصل بها تخفيف
 في المضاف والمضاف اليه الضاربك ان لم يشترك في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب يد
 وضارب يد انتهى بالعلق الغرض بقوله انت تعلم ان قوله حصل بها تخفيف الخ دعوى من
 قيل مع ان الشر قد صرح بان حصول التخفيف فيه في المضاف قبل الاضافة لتوسط الفصل
 الضمير فالقول بان هذا الاشتباه شبهه كما لا يخفى على من لا انتباه من غير اشتباه الا ان يقر ان
 كلامه على قوله ولتأمل الخ ثم لا يخفى ان المناسبة بين الضاربك وضاربك من الوجه الثالث
 في المضاف والمضاف اليه واسقوط التعيين للاجل الاضافة بل قبلها بخلاف الضارب
 زيد وضارب زيد اذ الوجه الثالث متفق فيهما فهو بني الكلام على ما قال قبل قوله ولتأمل الخ

مؤيداً حقيقة لكن قوله خلفها يقع متوسطاً قوله واما لانه على الضارب لعل الخ يعني له جاز
فان اجاز جازاً الضارب به وحاصل جواب المصريح على ما فهمه الشرع اذ جاز لاجل المناسبة بينه وبين
الوجهين وليس من المناسبة بين الضارب به والوجهين والوجهين ان يكون حاصل جوابه ان جاز
الضارب لاجل المحمولية على الوجه المختار في الحسن الوجهين فلو قيل جواز الضارب به لاجل
جواز الضارب لاجل يلزم الاستعارة من المستعير وهو غير معقول فتدبر قوله لا انتقاداً لتخفيف
لزال التنوين باللام قال عصر الملة والدين هذا لا يكفي في اثبات انتقاداً لتخفيف بل لا بد من
ضميمة انتقاداً ما يحدف من المضاف اليه لاضافة كما في الحسن الوجهين انتهى فيله انتقاداً لتخفيف
في المثال المذكور في المضاف اليه غير متصور بالسببية فلهذا انتقاداً فيه لم يقرض به قوله اي
في قول من قال هذا اظهر من كون في معنى عند اذ فيه ارتكاب خلاف الظاهر قبل الحاجة فلا بد
ما قال عصر الملة والدين من ان الاظهر هو كون في بمعنى عند قوله اي مجموعاً
منه صار بك فاستحدف اعل المفعول له الخ قال عصر الملة والدين فانه
غفل عن قوله حملاً على المختار فاخر التاويل الى ههنا فحق ما قيل لانسان مشتق من النسيان
ومحتمل ان يكون ههنا مفعولاً لا تعالى اي انما جاز عند من قال كذا حملاً الخ انتهى قد يسبق
مناوغة في المرفوعات في قول المصريح فان اعلمت الخ واما احتمال كونه مفعولاً لا يقال لا يليق
ان يليق اليه لان المناسب في الجواب تعليل الجواز كما في صديقه والغير الظاهر عند كونه مفعولاً
لا يقال كون مؤيداً لكلام جواز هذا التركيب شبه عند هذا القليل لا عند من قال انه غير ضار
عند كونه مفعولاً لا يقال يكون المستثنى سلب جواز هذا التركيب جواز عند من قال بان مضافاً

ولا بد من جعل الخ
مستنداً لغيره لا لغيره

جاء

كان مرادنا في نفس الامر فلا يحتاج الى ذكر الشوب لكن استحالته غير مسلم والاستبعاد لا ينفى
 لا يخفى ان وجه تقرر استماع الله تعالى به هو عدم افادة الاضافة لتخفيف ولا يعجزان في
 هو هذا عند جمهور الفراء فيجوز ان لا يقبل بناء على الاضافة على حصول الفائدة في الاضافة
 مستندنا قال لا عشي بانه تركبها من غير الفائدة بل يجوز ان يكون حاصل استدلالنا
 ان في صحة الاضافة لم يلزم حصول الفائدة منها ولبيلة ما قال لا عشي من انه ضميم هو تركيب
 في قول الواهب عيبا الاضافة مع انها لم تفد فائدة اصلا ولا يعجزان المصريح فهم استدلالنا على
 الوجه واجاب بقوله ضعف الخ بان هذا القول ضعيف ولم يقوى الفضاة لاجل ان لا عشي
 ضميم فاعلم ان دعوى كونه غير ضميم كما هو الظاهر من تحرير الشرايع غير بين وغير مبين الا حوط
 هو منع القوي في الفضاة قتال فيه قوله اللهم الا ان يقول ما كان الظاهر من كلام المصريح
 ان تركيب الواهب الخ ضعيف الاستدلال فيجاء عليه يكون خلاف الظاهر ولما قال اللهم
 الدال على ضعف قوله حملا على المحل لان المعطوف عليه هو الواهب كونه مفعولا في الدال
 في محل النصب كذا المعطوف قوله والهيان صفة للماء لا يخفى ان الماء اسم والهيان اسم
 المحدود وكيف يصدر تعريف الصفة على الهيان وهو تابع يدل على معنى في متبوعه وما
 معنى يكون في الماء بحيث يدل الهيان عليه فتفكر فيه قوله حالاسن الماء لا يخفى ان الهيان
 ان كان مضافا اليه على وفق ما ذهب اليه الكوفيون يصح ان يكون محمدا حالا في فعل
 في كونه حالاسن الماء لا يظن ان الهيان اليها حتى يصح كونه حالاسن الماء قوله وعلى صيغة
 المجهول المؤنث والممتد منه ان التانيث لازم وهو ليس كذلك لان لطفان ان كان

حسباً لا يقتضي كون المتأخر محسوساً لان الاضافة غير محسوسة والنظر ان يكون مقتضياً لا يقال
 ومجرد ادعاء مخالف للظاهر بغير احتمال تأخرها هو متقدم حساً على شئ عنه لكن بظن بل يحرم
 ان تأخره عنه غير معقول لان المتقدم حساً يستلزم بل عين كون وجوده الخارجي على الاضافة
 اذ مع تقدمه حساً لا يمكن تأخره عنها في الوجود الى جى فتأمل في هذا القول قدس هذا المعنى باعتبار العطف والاداء
 المائة عند اعظم ان يستدل بان اضافة الواهب الى المائة لان المثال المتنازع فيه ليس لان المضاف اليه فيها
 وان كان اسماً فاعلاماً باللام لكن المضاف اليه في الشعر هو الاسم العدة وفيه علم وليس من باب احد
 لا يخفى ان اضافة الواهب الى المائة يدل على عدم وجوب افادة الاضافة اللفظية لا الحقيقية
 فيمكن ان يستدل بها لجواز الضارب زيد وان لم يكن تاماً من باب احد او حاصل الاستدلال
 ان الافادة لو كانت واجبة لما خلفت لكنها تخلفت كما في شعر الاعشى فاذا لم تجب الافادة
 فيجوز التركيب المذكورة عند عدم الافادة ولا يعبد ان يكون طريقة استدلال الفراء ما ذكرنا
 وكلام المصريح بما عجز هذا الطريق نعم لو صرح من الفراء ما فهمه الشعر لم يكن محل كلامه على ما ذكرنا
 قوله ولا يخفى ان فيه لشوب مصادرة على المط لان امتناع الضارب زيداً ناهياً عن ابطال
 ما قال الاعشى فاذا ثبت البطلان بامتناعه يلزم المصادرة قال عصم الله والدين في تفسيره
 المصريح منصرف الى معنى امتناع الضارب زيداً بتقرير بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان
 قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى في لا شوب للمصادرة انتهى والنظر من كلام
 الفراء ما ذكرنا في تحريره كلامه في رواية قال عصم الله والدين اللهم لان يعنى ان مرادوا ان المصادرة
 ليست في الواقع لكن يتصور في بادىء الرأى بالصورة التي قررنا بانها شعور اليه لفظ الشوب

بلام التعريف فممنشأ امتناع ليس الالبوجوب فادواتها تخفيف فتعال فان الشرح بانه لا يمنع
 فعل الفعل مجتمع في التثنية والجمع مع الالف واللام وان كانا بالتعريف والامتناع التركيب الاول
 والثاني ايضا ثم لا يخفى انه لا يعبد كل بعد ان يكون المراد من قوله هذا التعريف في الموضوعين
 هو تعريف امتناع التركيب الثاني لا تعريف جواز التركيب الاول وان امتناع التركيب الثاني يعني تعريف امتناعه
 يعني وجوب فائدة التخفيف بخلاف جواز التركيب الاول فان فيه يكون لكل من امتناع التعريف وجوب
 التخفيف بخلاف الاولين تقديم ما يفرغ اليه على جواب فائدة التخفيف لكن اخذه لكثرة لاهقه فافهم قوله
 ولا شك ان فعل هذا تمهيد لقوله وعلى هذا والا فافهم من قوله ومن جهة انما تفيد تخفيفاً
 قوله لكنه اخذه لكثرة لاهقه اولان امتناع التعريف لا يخصص مقدم في كلام المصريح ولا
 تفيد الا تخفيفاً في اللفظ او لكون امتناع التركيب لا يغير مخالفاً فيه او لكونه على طراز المثال
 المثال بالمثل قال المصريح خلافاً للفرع لعل كونه متعلقاً بامتناع التركيب لا يفرق لا يجوز
 التركيبين الاولين ايضاً يستفاد من الاستدلال بشعر لا عشي واما انظر تعلقه بالخير
 قوله اما ان الخ الظاهر ترد في وجهه واستدلاله ولم يحرم بما قاله واستدل به بل اشارة
 الى ان المصريح ايضاً ترد ولم يذكر المصريح هذا الوجه في المتن اما الكمال ضعفه اولاً لأنه لم يعلم
 تصنيفه بل يعلم بعده ثم اعلم ان الجمهور قالوا بامتناع الضارب يد لاجل وجوب فائدة الامتناع
 اللفظية التخفيف وامتقائه فيه وحاصل الوجه الذي نقل المصريح في الشرح من جانب الفل
 عدم قبول امتقائه وحاصل الوجهين اللذين اجاب عنهما في المتن عدم وجوب لافادة
 قوله لان الفصل بتأخر اللام المتقدمة حساً الخ هذا الكلام يدل على ان تقدم شيء على شيء

كلام المورد و التعميم من التخصيف و انتفاء التخصيص في كلام فلاير و ان بين كلامي اشم
و المورد و منع نعم بين كلامي ما تدفع و ما هو علم كلام المورد من القصر غير صحيح لا يخفى ان الاضافة
مفوتة كانت او لفظية تفيد تخفيفا في اللفظ و الفرق بينهما ان الثانية لا تفيد التخصيف بخلاف الاولى
تفيد تعريفيا او تخصيصا ايضا و لهذا قال المصريح في الثانية لا تفيد التخصيف و في الاولى و تفيد تعريفيا
تخصيصا و لم يقل و لا تفيد التعريف او تخصيصا فانهم اوردوا ان المثار اليه شبهة رخ و الغرض من
دفع الاراء الذي ينبغي بقوله فلاير و ان رخ و جورد و ان المثار اليه شبهة علمية لما بعد في ذلك
مركبا من شبهة اجزاء و لا لكل واحد من تلك اجزاء و دخل ايضا لان علمه اعم فيلزم ان يكون
كل من تلك الاجزاء و علمه لكل من الجوزين و الامتناعين وليس الامر كذلك و وجه الدفع ان
نسبة العلمية الى الكل تجوزية كما يستفاد من قوله بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها لان المراد
هو الاستلزام من غير العلمية لانه خلاف اشهر قوله و من جهة انها تفيد تخفيفا بيان لما هو باعث
جواز في التركيب و امتناع ذلك التركيب حقيقة و الا فالعطف يقتضي كون مجموع الامور
باعتبارها اجزاء و ذلك الامتناع فلان في من نسبة شئ الى احد الشيئين تجوزية و الى الاخرى حقيقة كذا
قوله سابقا من جهة انها لم تفيد بيان لما هو علم حقيقة قال عصام المتفاد في الاول ان يقيم بين جهة في التام
تعريفيا و تفيد تخفيفا رخ لان عدم افاد و الاضافة اللفظية التعريف مدخلا فيه في جواز التركيب
الاول اذ لو افاد و يلزم تحصيل المحاصل فيكون متناهما اشم اليه بقوله بل يكفي ان يخل بكونه يقيم
ان عدم جواز الضارب بزيادة لا يصر في صورة كون الالف و اللام للتعريف
بل يمنع على تفهيمه يكونها للموصول ايضا و ان كان عدم اجتماع المتنوين هو لنا كلمة

في عوضه الالف واللام فلا يحصل التحفيف يقيم ان الالف لما سقطت من الوصل فالألف بالها
 واللام حرف ساكن وحرف وسط وهذا الضمير حرف متحرك وحرف علق والمتحرك من الحلق ثقيل الساكن
 من الوسط قول له او حكما مثل حراج بيت الله لعل معنى كون حذف التنوين حكما من مثل حراج
 بيت الله انه لو وجد فيه التنوين لحذف بسبب الاضافة انت خير بان سقوط التنوين في الحقيقة
 في مثل المثال المذكور لاجل كون الاسم غير منصرف ولا شك ان علة السقوط من الاضافة
 ايضا حقيقة فلا بد ان يندرج تحتها الى الاضافة وجعل حذف التنوين حكما كما لا يخفى على من له
 ادنى تعقل بل يقال ان ما انفق بين هذا وبين اشتراط تجريد المضاف عن التعريف
 في الاضافة المعنوية اذ يجوز ان يقيم ان الاضافة المعنوية تعني تعريفا في المضاف مع المضاف اليه
 المعرفة حقيقة في مثل غلام زيد وحكما في مثل ما اياه الكوفيين بل في مثل غيره من الاسماء
 باللام المضاف الى المعرفة بل الاسم المعرفة بانه لو لم يكن معرفة بل كان مكرة لكانت الاضافة
 منفية عن التعريف ولا يجدر ان يكون بناء كلام انصحاء على ان الاضافة المعنوية
 تعني التعريف او التخصيص لو كان المضاف قابلا لاحدهما والاضافة اللفظية تعني التحفيف
 لو كان قابلا له وكون بناء كلامهم على وجوب افادة الاضافة فائدة على ما تضمنه
 غير الكوفيين غير سلم بل الواجب والقصر من الاضافة هو تحصيل نتيجة الاضافية التي هي مدلول
 اللفظية التركيبية الاضافية والله اعلم بما مر عباد وقوله ولوا فادت تعريضا لا يدل على انه لا يمكن
 في جواز التركيب وتتنازع في ذلك المستهكيب شيء من وجوب افادة الاضافة
 اللفظية التحفيف وانقضاء التخصيص قطعا يمكن ان يقال ان القصر في

قال الى موهبا لما كان عمل اسم الفاعل شروطا بالارادة منه زمان احوال او ان تقبل ان ذكره في
معنى من هذا الشرط لم يتغير به لان المراد من العمل ما كان موصوفا بوصف الجموعية فلا يتوجب ان يستعمل
ايضا فلا بد ان يذكر مسائل ان يقول الفرق بين اضافة الصفة الى موهبا الذي هو الفاعل والمفعول
وبين اضافة تال الى احداهما الذي لم يتحقق شرط عمله حتى يكون الاضافة في احدى الصورتين اضافة لفظية
وفي الاخرى اضافة معنوية وما ذكره عصام الملة والدين من قوله فان قصد تعلق العامل بالعمل لفظية
وان قصد تعلقه بحرف من حروف مستهجرة في الاضافة معنوية انتهى غير نافع لان حرف الجر يكون
في الاضافة اللفظية ايضا فتفكر قال المصريح شمل ضارب زيد في نفسه اضافة اسم الفاعل
الى الفاعل لكن انهم انه اورد المشايخ من الاضافة الى الفاعل والمفعول ولما كان الثاني
شعينا في الفاعل جزم يكون الاول مثلا للاضافة الى المفعول لكن اللائق بتقديم عليه
ولا يجده ان اشار به اسلم كثر اضافة الفاعل بل كثر اضافة المفعول او الى اسم الفاعل
اصل والصفة المشبهة شبه قوله لاني المعنى الخ قال عصام الملة والدين فيه بحث لان المعنى
لا يوصف بالصفة ولا يفتل انتهى ما تعلق العرض بفتل فيه انه لان لم يتصف بهما لان تفتل
المعاني الكثيرة نشأوا تفتل في العقل والقليل يستدعي انخفا فيه قوله بل المعنى على ان
عليه قبل الاضافة فيه لانم ذلك لان الكمية الاسم في الاسمية يجوز ان لا يبقى في الملاحظة
بعد حذف التنوين فلا بد لتفسيه من دليل الا ان يقال ان الاضافة بتقدير حرف الحسب
لما كانت من خواص الاسم لم تكن تدل على كميته الاسم في تحقيق هذا الدال في بدل ذلك
الدال حذف التفسير من علامه فان قيل وان حذف التفسير من الصفات اليه لكن اوردنا

الاعراب

فان قيل لما فرق الخ بره على قوله لو ضيفت الى المعرفة الخ ولهذه آخرة عن قوله لو ضيفت
الى النكرة قوله في لزوم تعريف المعرفة وان كان العلم هو المركب من الالف واللام ومن
معرفة هما وهو النجم والمعرفة اولاهما هو نفي لانا المجموع علم ما قصد من تخم يدخل عليه الالف
واللام قوله فيما بالهم جواز اذ ادون فلك وسوق الكلام السابق يستدعي ان يقيم فاذا
لم يكن الفرق بينهما في لزوم المجال وهو تعريف المعرفة يلزم عدم جواز هذا اليفض بدله وقوله فيما
بالهم الخ او يقيم في السابق فان قيل ما الفرق بين اضافة المعرفة الخ قوله وحصول تعريف
آخر قال مصام الملة والدين ما حاصله ان العمل والتبديل يكون بلا فائدة انتهى كين ان يقال
ان التعريف العلمي ان يميز من التعريف باللام بالاضافة ولك ان تقول ان المنصور لو كان غريبة
علم منها فلا يلزم تعريف المعرفة لو لم يتل بوال التعريف بها لان الازم مقصود وحصل كعمله
علماء العلم من القول بالادال ان المنصور والمقصود هو طبيعة التعريف فاذا كان الامر كذلك
فقد ان التبديل يكون بلا فائدة فتأمل فيه لا يخفى انه يمكن ان يقيم هذا الالايه جري في تحسيرة
المصنف من التعريف ايضا فيتم عليه ما قال على اشر في اشارة الى الموضوع من انه غفل عن السابق
فانهم قوله قياسا على القياس يقتضي امتناعه لضعفه فتأمل فيه قوله واما قياسا فلما ذكر من
لزوم تحصيل الحاصل انما يكون اذ قصد من اللام التعريف واما اذ المقصد فلا كاللام في قوله
والله امر على الشئ يعني فتأمل فيه ولا تسرع في الرد وقبول قال قدس سره فعلى البدن والى فمات
لا يقيم ان من به يحصل توجيه آخر من مثل الثلثة الاثواب لان حصول التوجيه منه اذ كان عاقلية
مثلا لا يجوز كالمصنف اليه كما وقع في الحديث واما اذ كان بالرفع او انصب كما لا يخفى

الشركاء لهم واما اذا كان المراد منه هو الابن فيضم ان الابن لا يضاف الا الى الاب لا الى الام حتى يقل
 الشركاء بسبب الاضافة الى الرجل الا ان يقع ان الابن الذي لم يكن له اب فيضاف الى الام كعيني
 من محقق العموم بهذا الاعتبار فيصح الكلام في الضم فتأمل قوله في شرطها تجر يد المضاف عن التعريف
 الا ان يقع وشرطها ان يكون نكرة قوله نكران يجعل الخ اوابان يراو اضفة المشورة لكن الاول تصويره
 كل علم او الثاني فيما لا ينفقه مشورة وهذا قصر عليه قوله او المراد بالتجريد انه كان قال المراد من التجريد معناه
 لكنه مسفيه بقوله اذا كان معرفة او المراد بالتجريد ان يمكن ان يقع ان مائل الكلام نظر الى التوجيه ان ياتي
 ونظر الى صورة كون المضاف نكرة ان شرط الاضافة عند كون المضاف نكرة غلو عن التعريف بهو كما
 ان غلو عن التعريف ما يستلزمه كونه نكرة وشرط غلو عن ج باعتبار السكان كون النكرة معرفة مما لا يقبل
 السليم كما لا يخفى على من لا ادنى تأمل قوله لان المعرفة تضيفت الى النكرة كان طلبا لادنى الخ فيه بحث
 لانه يوجب المعرفة من التعريف لاجل الاضافة وتضيفت الى النكرة لزم طلبا لادنى في بل الا على اصل
 المسقط بسبب تخصيصه جوابا الى القصد قد يتعلق بالكثرة والاضافة كما اذا لم يعلم السامع الا بالاضافة ثم علم
 ان العلم مما قال من طلب الادنى من حصول الا على به استبعادا به استبعادا لكن نظرا انه يستحيل طلب ادنى
 لان طلب تخصيصه يتصور في الشكر لا الاشكر ان في المعرفة قوله لمكان تخصيصه بل في ان تخصيصه يحصل
 لانه اذا كانت المعرفة تحدين بالخص عن لاسما في غير سلم بل ان يكون معرفة المضاف اليه على من معرفة
 المضاف في الاضافة يصير معرفة في درجة معرفة المضاف اليه فلم يتم القول بالاشترط المذكور نعم لزم في المضاف
 الذي يكون معرفته في درجة معرفة المضاف اليه لزم في معرفة المضاف الذي يكون معرفته على مع معرفة
 المضاف ليس طلب الادنى مع حصول الادنى لكن الكلام في الاشارة الى الاضافة في الكيفية فتأمل قوله

طلب الادنى من معرفة المضاف
 لا يخرج من معرفة المضاف
 بل على معرفة المضاف الى
 ان يكون الادنى

اولاد

من هذا الحكم هو الحكم بانها تفيد تعريفا مع المعرفة بمعنى ان نحو هاستثنى عن هذا الحكم لان الحكم
 بان الهيئة موضوعية الموضوعية المضاف ثم اعلم ان ضاوة مثل مثلا الى المعرفة كزبد بل لا يصح اوضح
 لكن تفيد تخصيصا لا تعريفا فان تحت خلاصه ان لا يحل قوله تخصيصا مع النكرة على انحصار لان ضاوة
 غير مثلا الى المعرفة تفيد تخصيصا ايضا حصول قلته الشرحا فخرج الحق هو صحة تلك الاضافة بل
 افضل بالاستثنا يستلزم الصحة ثم لا يخفى ان الظن ان يكون غرضه منه تحقيقا بان اضافة نحو
 غير ومثل في بعض الصور صحيحة في بعض الاخرى لا يصح لان مداد صحتها على القاعدة فاذا
 لم يفيد لم تصح فتدبر وحسن التدبر قوله فان اضافة ما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف
 المعرفة انت خبير بان هذا الوصول ليس له حسن لان افادة الاضافة التعريف
 مقيدة بكون المضاف اليه معرفة بل لا يثبت في الوصول نظر الى المعنى ان يقال ان كانا
 مع المضاف اليه النكرة لان المضاف اليه بجملة غير اذ كان معرفة يكون العموم في غير
 اكثر مما كان المضاف اليه النكرة لان غير زيد اكثر من غير انسان او رجل قوله بان جعل الخ
 بان يراو حقه المشهورة لكن الاول يصور في كل علم والثاني فيما يولد صفة مشهورة وهذا قصر اليه
 قوله نحو غلام رجل لا يخفى ان مثل غلام احد غلام شخص لا يفيد تخصيصا مع ان المضاف اليه معرفة
 فوجب ان يقيم هنا ايضا ان هذا على خلاف وضع الهيئة التركيبية الاضافية فينبغي على اشر ان يتوجه
 ايضا ولا يبعد ان يقرر ان المصريح من قوله وتفيد تعريفا مع معرفة من قوله تفيد تخصيصا مع النكرة ايها
 تفيد في الجملة لا الكناية بان يكون المراد انها تفيد كل معرفة وكل نكرة حتى تحتاج الى دفع الايراد
 في الموضوعين الى ما ذكره اشم والى ما ذكره اعلم ان المراد من المصريح ان كان هو المعنى مقتضيل

له وانه ان ما ذكره انفس
 يجب ان يكون وقوم
 وهذا التركيب معنوي واد
 اتمسك ١٢
 على ان بيان سائل المصنف
 ان يكون كناية معنوية
 الفصل الاول ١٢

فی الاضافة المعنوية موضوعة للذات على معلومية المضافات انما افترض منها هو الذات عليها فالذات
فی قوله للذات الفرض لاصلها الوضع والموضوع له هو معلومية المضافات فعلى هذا ينبغي ان يقول
المصدره وتفيد معلومية مع المعرفة بتخصيصه مع النكرة لان المعرفة مثلا هو الاعلام لا المعلومية
العلم الا ان يقال ان الاعلام والتشخيص مدلولهما الاتزانية اذ يفهم من المعلومية المعنوية
منها ان عرض المتكلم من الاضافة هو الذات والا فاذة وعلام غير قوله لان نسبة امر
امرين انما فلا يتوهم من ذكر لفظ المعرفة ان المفيد هو تلك النسبة واما حصل ان المفيد
نفس الهيئة التركيبية للاضافة المعنوية لانه المضاف الى المعرفة فلو قيل فعلى هذا ينبغي ان
يقول وتفيد الهيئة التركيبية للاضافة المعنوية لا ما ذكره يقال انه افاد بقوله لان الهيئة
انما ان نسبة الافادة اليها باعتبار الهيئة وارجاع ضميمه اليها بحفظ السوق
وعنوان الكلام لان الكلام في الاضافة او اشارة الى الاعتراض على المصريح فتأمل فيه قوله
لان نسبة امرين يتلزم معلومية المنسوب ومعهودية انما قد مثل بعض المحشين بقوله نسبة
الضرب الى تريد في قوله لنا ضرب فزيد لم يفيد خصوصية الضرب وتعميته يمكن ان يقال
ان المفيد يجوز ان يكون المضاف اليه المعرفة لكن بشرط ان يكون النسبة
اضافية لا انسية مطلقا حتى يشكك في مثل ضرب زيد فنسبة الافادة الى النسبة الاضافية
تسميه نسبتها الى الشرط كنسبة المنع في المعنى انما في التصور مع ان المنع هو التصور والتصور شرط
كذا نسبه اعطته الى الاعادة في تعريف المنطق مع ان المعاصم هو المنطق والاعادة شرط فقوله
مع المعرفة يلية بما حملنا كلامه وليس يحبرى هذا الحكم في غير مثل لعل المراد

ان يرجع الضمير الى القسم الثالث وهو الضمير مفرد مذکر قوله فان قلت فعلى هذا يمكن ان يحل هذا
 نقض اجمالى لدليل - والاضافة بمعنى فى الى الاضافة بمعنى اللام وعلامة الدليل وجود الاختصاص
 وهو كما كان موجودا بين الطرفين والمطرف كذلك يوجد بين السمين السمين فيلزم رد الاضافة
 بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام ايضا لكن المراد لم يرد بها وجها وحاصل الجواب عدم جريان الدليل
 اذنى الدليل تعتبر بقصد القلة وفى الاضافة بمعنى من لم توجد القلة بل هى كثيرة كالاضافة
 بمعنى اللام قوله تعظيلا للاقسام لان ضم النشر اليه لسببه اخفح وتكثر الاقسام فيبقى لا
 بالذين قال العلامة انتقار انى فى السطول واذا قلت الاقسام كان سهل ضبطا ثم علم
 ان ما وجدناه المصير والاكثر النجاة حيث لم يرد بها الى الاضافة بمعنى اللام تعظيلا للاقسام
 انه قائل بقلتها ولا يعيد ان يكون الارجاع عنده ليس اسهل من كثرة الاقسام سيما اذا كانت
 الاقسام اثنين او ثلثة اذنى ارجاع الذى يشير بالتساويل الذى يودى الى الكلفة صعبة
 لم يعارضها سلبية حفظ فضلا ان ترجح التعديل فتأمل ويغنى على اسم التوجه الى وجه معنى
 اياهم قوله لى ضرب واقع فى اليوم اعلم ان المناسب على اسم ان يبين تعلق الجار والمجرور
 فى المثالين الاولين ايضا قال مصاص الملة والدين النظران فى اليوم فيما يسهل ضرب اليوم اعنى ضرب
 اليوم متعلق بالضرب بوضع ضرب بعد واقع فى اليوم انتهى يكون لا معنى لكون الضرب فى اليوم الا وقوعه فى
 ولما قال سابقا باللائحة الوقوع فيه قوله انما تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الاول هو المضاف
 المتبادر كما لا يخفى فلا حاجة الى ان يقال مراد المصنف من هو بضرته قوله وشهدا
 قوله مع المضاف اليه المعرفة اى حال كون الاضافة المنوية بقوله لان النية التوكيدية

لفظ اى ضرب واقع فى اليوم
 بان شرطه فيه لا يوجب اليوم
 ان الجار والمجرور متعلقان
 حتى يردانه فحق بالضرب
 نقض به المصنف

علم واحد مخصوص من الایام لما ان يكون تركيباً اضافياً كلفنا السند اليه بالنسبة الى
المبتدأ واد الفاعل فانه جعل اسماً لا يكون بمعناه التركيبى فتأمل ولا تسرع في الرد والقبول
قوله بل كيف المادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ولهذا قال بمعنى اللام ولم يقل
تبعه ير اللام فتأمل قوله ولا يصح انهما اللام فيه فلا يثبت مثل شجر الاراك لان الاراك
شجر مخصوص ولا يكون له شجر واهل اللام يفيد ذلك قوله بهذا الاصل يرتفع الاشكال
الذي اى بعدم لزوم انهما اللام في الاضافة اللامية مرتفع الاشكال الذي كان
بناءً على لزوم صحة انهما اللام والمتصفح انما في الاضافة اللامية قوله مثل كل رجل
اى كل فـهـ ورجل و التكلفة نظم افوح لم يدخل اللام في مدخل الكل قوله المصريح
هو معنى في قليل هذا يشهد بكون كل من الاضافة بمعنى اللام ومعنى من غير قليل فله
قال الشرح ويكون الاضافة بمعنى في قليل ردوا اكثر النسخة ان لم يرد قوله فان قلت ان
راساً الا ان يقع الامر كذلك للعلم بغير تفصيل الذي سيذكره قال المولوى فصيح الدين
في اول شرحه على الوقايع بعض المتقين ينكر الاضافة بمعنى في انتهى لعله ذهب الى
ما ردوا اكثر النسخة اليه من كونها بمعنى اللام قبل مراده من بعض المحققين هو الشيخ الرضى
او عنده لا يوجد الاضافة بمعنى في ولو كان منكر الاضافة بمعنى في من المحققين كما
قال المولوى فصيح الدين رح وانكاره الياد من التحقيق فيكون فعل المصريح بها خلافاً لمتق
فكن كونه منهم غير مسلم فتهرب قوله اى كون الاضافة انت خبير بان المصريح قسم الاضافة
المعنوية الى الاقسام الثلاثة فيكون الاضافة بمعنى في قسم ثالثاً فيمكن

ان يقال ان مرادهم حاصل محبت لا حاصل كلام المصريح المذكور سابقا في بيانها
 قوله ان المضاف اليه اما سابقا بل نحن نعمل المراد من المضاف اليه في هذا القول قوله هو
 عموم المجاز لانه في صورة صفة الاضافة حقيقة وفي صورة عدم صحتها مجاز و المشهور ان
 الجمع بين الحقيقة والمجاز يجوز عند المصريح قوله كلفيت و هو ذلك ان نقول انه لم يأت
 بهنا بالتركيب الاضافي كما يأتي في قوله اجد اليوم من ان كلامها متنع الا ان يقال
 ان المقصود ان كلاما ليس به شيء و اسد لا يصلح لان يجعل مضافا اليه لما ذكرناه اجعل كل
 منها مثالا للمضاف اليه و ظاهر ان المراد ان كلامها اذا جعل مضافا اليه جعل الآخر
 مكانه قال كلفيت اسد و اسد ليس بخلاف الا واحد اليوم فان اليوم لا يصلح ان يجعل مضافا
 اليه له و اما الا واحد يصلح ان يجعل مضافا اليه اليوم فالمثال في قوله اجد اليوم هذا اليوم ففى قوله
 كاحد اليوم مسامحة ففطن قوله و اما ساء و كلفيت و اسد فبين المثالين مترادفين للمساواة
 بان يقيم من المراد بالتساوي ههنا هو التساوي هو اعم من التساوي المصطلح و الترادف استاذا
 هما شيان للذات كيانا متغايرين بحسب المفهوم و متحدان بحسب المصادق و المترادفان
 هما للذات كيانا متحدان بحسبهما و المتساويان هما للذات كيانا متحدان بحسب المصادق
 و هو اعم من ان يكونا متغايرين بحسب المفهوم او لا قوله كاحد اليوم عمل المراد من الاحد
 بعد الواحد و الا لم يكن المضاف اليه اعم من المضاف اليه ان يقال ان نفس لفظ الاحد
 اعم من اليوم و من اليوم الاحد ليس مفهوما و محبذ عن مفهومه بالفارسية
 بكي فليكون من قبيل اضافة العام الى الخاص فها هي محبة و اما قوله اليوم الا

المضاف وغيره ولهذا المترك الصادق عليه الخ ولم يقل شرط ان يكون المضاف ايضا جنسا له
 واما قال على غير المضاف اليه ولم يقل على المضاف اليه وعلى غيره لان الاول يلزم على
 السابق دون الثاني قوله شرط ان يكون المضاف ايضا الخ قال عصام المنة والدين الحاجة
 الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره الاحمال يصدق المضاف على
 غير المضاف اليه لا تنوع اضافة الاخص مطلقا انتهى الا ان يقع امتناع اضافة الاخص مطلقا لما
 لم يغير من سابق المصريح به ثم ذكره هنا توضحا وظيفته هي الشرح والايضاح ثم لا يخفى انك
 قد عرفت ان المراد من كلمة في كلام المصريح كلمة من العينية فهي تدل على ان العبد مسمي قبلها
 امرامبها والاسباب الذي يكون ما بعد ارفقه لا يكون مسمو به منه فيمكن استفادة عموم ما قبلها مما بعد
 من كلام المصريح ولا يبعد ان يحل كلامهم عليه لانه اعتبر من خارج تفكر قوله بالحاصل الخ اس
 حصل مقام الاضافة او حصل كلام المصريح في مقام الاضافة والنظم هو الاول قوله بحسب المعنى الثاني
 بحسب السوق والسوق متاخر فان عدم صحة اضافة احد المتساويين الى الآخر عدم صحة اضافة
 احد المرادفين الى الآخر لم نفهم مما ذكره المصريح بل كل واحد من المتساويين ليس جنس الآخر بحيث
 يصدق عليه وعلى غيره وكذا لا يكون طرفه وكذا الاحمال في كل واحد من المترادفين بالنسبة
 الى الآخر فيجوز ان فيما ذكره المصريح قوله فيما عدا ضرب المضاف وغيره فيلزم من كلامه ان يكون
 الاضافة في اثنين يصورتين صغية ويكون معنى الكلام ويمكن ان يقع في تصحيح كلام المصريح ان
 ما ياتي من قوله ولا ايضا اسم مائل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليهما
 وحيث منع عدم الفائدة بمنزلة الاستثناء من ذلك القول فينبغي

قوله وهي اما بقدر اللام الخ وما ذكره يوم كونه مني الاضافة المعنوية بمعنى اللام
 الاختصاصية فلا انليس كذلك فانهم اللام ان يقاد في المعنى يشعر بعدم لزوم صفة التصريح باللام
 دون التقدير كما يشير اليه اشم فتأمل فيه قوله ولا طرفه فيكون اضافة الطرف الى الضمير الرجح
 الى المضاف بمعنى اللام لا يقال ان القاعدة لقوله ولا طرفه في التفسير لان وضوحه بالنسبة
 الى ما ذكر المصريح مني لان القاعدة في ذكره فيه رفع توهم كونه في قوله انما لا يكون الخ لتفسير
 لقوله وطرفه والتصريح بالنفي قوله ابيانية دون الابتدائية والتبعية في معنى ان يفيد الالزام
 ايضا بالاختصاصية لان يكون لتعظيمه ايضا لان يقال ان التبادر بين اللام هو اللام الاختصاصية
 الاتري ان في تعيين معنى اللام يقال اللام للاختصاص وكذا الكلام في قوله ويعني
 في جملتين اي في معنى بقولنا الطرفية وجوابا بل ههنا جواب آخر وان قوله في طرفه يعني عن تعيين
 في الطرفية قوله المصريح في جنس المضاف الاخر في جنبه كان هذا الموضوع موضع اهتمام
 مع عدم توهم رجوع الضمير الى غيره ولعله لهذا يقول في طلبه فلا يقول في طرفه المضاف
 يمكن الجواب عن عنه بان ذكر الطرف سابقا بهم رجوع الضمير في جنبه اية
 وايضا ان السابق كلام سببه وهذا الكلام ايجابا في مناسب ان لا يكون اجزاها
 شريطة بحسبها والاخر قد بر قوله كون الصادق الخ وقاعدة توصيف جنس المضاف
 بالصادق عليه الخ وقع كون المراد من الجنس المنطقي يعني ان المراد من الجنس
 عند الشك هو المعلوم الكلي لا الجنس المنطقي او يكون ذكره تهيب القول بشرطه
 ان يكون المضاف الخ او ايضا القصص زيادة التوضيح والافهم من قوله اي لا يكون صادقا على

فالملائق بل العجب على المصدر ان يقول وعلازمة المعنوية لا فلو كان المصدر مصححاً في كتاب كنه
 بوجوب بل المصدر غير صفة لعل المراد من الصفة هو ما دل على وصف بهم فيكون اضافة المصدر
 معناه اضافة لفظية لكن الملائق على اسم هو التصريح بالمصدر الضم في قوله كاسم الفاعل لا يخفى حتى يرتفع
 توهم قصر الصفة على الصفات اشتقة قوله كصارع المصدر لعل مراده ان شرط العمل لما كان اداة
 احوال او الاستقبال ولم يقصد من المتألمين احدهما بل قصد الاستمرار فلا يكون اضافة فيها مضافاً
 الى مضاف لان المتبادر منه هو حفظ المعنوية فالاضافة فيها معنوية يصيد تعريف الاضافة المعنوية
 وكون مراده من المفعول هو المفعول به والمضاف اليه ليس فيها مفعولاً فيصير
 التعريف بهذا الاعتبار بعيداً لا يخفى قوله فاعلمها ومفعولها والنظم من المفعول في كلامهم
 هو الاعم منها وغيرهما من احوال والتمييز والاستثناء فلا يطرده قصر اسم عليهما وعلى الاعم
 منها فقط وتعيم المفعول من الحقيقي والحكمي ليدخل المذكورات في المفعول بعيداً من غير
 الذين المستقيم فتأمل قوله حكم الاستقراء يعني ان هذا الحصر استقرائي اعلم ان نسبة
 المضاف اليه الى المضاف لا يخفى عن النسب الرابع وقد حقق ان في بعضها لم يصح
 الاضافة في الباقى احد الحروف الثلاثة فانظر ان يكون هذا الحصر قطعياً الا ان
 يراد من الاستقراء ما يقابل العقلي او يقال ان احصر الاستقراءى باعتبار
 الحروف الثلاثة فانهم قال المصريح وهو معنى اللام الواضح ان القيمة هي بمعنى من فيما يخص
 وبمعنى في طرفه وبمعنى اللام في ما عداها يمكن ان يجاب عنه بانه اشار الى التقرير الى كثرة الاضافة
 اللام وشهرتها واذا اضافة على ما كانت قليلة فاعلم ان الاضافة بمعنى من ثم لا يخفى ان الاضافة

والثانية لا تفيد الاختصاف للفظ المضاف فنسبت الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه
 انتهى كلامه يمكن ان يقال مراده ما قلت بانه معنى قوله معنى في المضاف معنى بدل المضاف
 او يكون قوله تعريفاً او تخصيصاً مفعولاً ثانياً بقوله تفيد وبلاغة قوله لعدم سرهما اليقين بل
 انه قال قيبا وروا لا شك ان المتبادر هو ما ذكره يقال ان المتبادر من قولنا مسخنة
 في اللفظ معنى بدل اللفظ لانهم قالوا ان الالفاظ الوعائية وقولاب المعاني وكون
 معناه في معنى المضاف غير متبادر اعلم ان المراد من الالفادة ههنا هو
 الاعطاء وهي قد يكون معناه كما قيل في شرح خطبة رساله الفرائد في بيان
 اقسام استعارة التسمية هي الالفادة والاعطاء وانتهى والظن ان يكون الاعطاء عطفاً
 تفسير الالفادة فاذا كانت الالفادة ههنا بمعنى الاعطاء فكيف يكون متبادراً
 للمفعولين مثله اجل من العصف والمعرف فلا بد من التقدير المذكور تصحيحاً
 لكلامه بقدر الامكان ولا يمكن ان يقال ان المصنف راجح يجوز ان لا يقبل
 وجوب صحة اجل فيها فتدبر قوله علامتها بمعنى كلام المصنف فعلانها الاضافة
 المعنوية كون المضاف فيها غير مضافة الى معمولها ووجه التقدير ان كون المضاف
 لم يكن معمولاً على الاضافة المعنوية بل هو معمول على علامتها والتعريف لا يمكن ان يكون
 معمولاً على المعرفة وهذا الوجه وجه ايضا لتقدير علامتها في مقام تعريف الاضافة
 اللفظية انت تعلم ان الظاهر هو تعريف كل من قسمي الاضافة بتقدير جرت اجرة لا تعريف علامتها
 سيما اذا كان المذكور في مقام تعريف نفس القسم لا علامتها فلو كان المقصود تعريف

قائلين بتقدير حرف الجر قال استحق المغفرة البارى سولانا عبد الغفور العارى فى تعليله اذ لا ينشأ
 الاعتبار بحرف الجر فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد لانه متعدد بنفسه ففى عامل هذا
 المضاف اليه اشكال اذ ليس به حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف الى لانه
 عمل الجبر لانها اذ عمل كان مبنية حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقيم عمل المضاف الجبر لانه
 للمضاف التحقيق تجزؤه عن العنوين او العنوين لاجل الاضافة انتهى والنظم من كلام الرضى يكون
 والمضاف تحقيقى عاملا فى المضاف اليه اصالة او مبنية والنظم من قول المصمرا ان العامل فيه هو
 حرف الجر المقدر لا المضاف كما لا يخفى على من له وقوف على المراد قوله لكن النظم من كلام المصمرا
 فى المتن لان النظم يكون منسباً جازماً الى الاضافة بتقدير حرف الجر ويكمل ان يرجع الى الاضافة المطلقة
 اذ التقيد او تحققاً يحقق المطلق لكن يجب ان يردم دخول الاضافة بذكر حرف الجر فى احد القسمين وهو غير خلة
 فيه عند المصمرا كما نيطر من تعريفها وبيان فوائدها فتدبر قوله لكن النظم من كلام المصمرا
 المتن الخ من هذا الكلام ان مراده ظاهر قوله فى التقسيم وظاهر قوله فيه هو ان يكون منسباً جازماً
 الى الاضافة بتقدير حرف الجر ولك ان تقول ان النظم من عبارة التقسيم ان يكون منسباً جازماً
 راجعاً الى الاضافة مطلقاً اللهم الا ان يقع ان تعبا وحفظاً ان الاضافة بذكر حرف الجر ليست خلة
 فى الاضافة اللفظية ولا فى المعنوية فتأمل قوله لانها نصية بمعنى فى المضاف الخ قال صاحب المصمرا
 والدن يتبادر من قوله ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى المضاف وتجيبة عليه
 ان اللفظية ايضا افادت معنى المضاف وهو انخفا فالاولى ان يقال نسبة المعنوية
 الى المفاد كذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفاً وتخصيصاً للمعنى المضاف

ان لوجوه عدم الالاتيان بالضمير يكون المضاف اليه المذكور بمفعول التركيبى وجموعه
لم يصدق عليه كل اسم انخ وان كان الضمير اجبا الى المضاف لا الى المجموع فثبت
عرفت انه بمعنى الاضافة ثم اعلم ان النظم ما ذكره ايشم لقوله وهو مهنت غير ما هو مطلق
انخ هو ما ذكره من الوجه الاول لان النظم من قوله مهنت ان يكون مقابله هو المذكور
في قوله علم المضاف اليه وكون المراد من مهنت هو المذكور في كلام المصنف روح
في الموضعين وكون عدليه ما ذكر الجمهور في محله بعيد ثم اعلم ان المراد من الفاعل
والمفعول في قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية اعم من الفاعل بحقيقته
والحكيم ومن المفعول بحقيقته والحكيم وكذا المراد من المضاف اليه استفاد من قولهم
والبحر علم الاضافة اعم من المضاف اليه بحقيقته والحكيم فمشمول بالنسب اليه شئ بواسطة
تذكر حرف الجر وجعل العلامة في كلامه اعم من ذى العلامة فجميع ذلك واحد فثبت ان
قوله يشمل المحل التى يضاف اليها انخ اعلم ان النظم لم يعرف بين كون محلة
خبر الملبته او بين كونها مضافا اليها في وقوع كل منهما وانه او غير موافقه بل كونها
خبر كانه او لي بالتاويل للمحل بينهما والنظم من الخبر قد يكون جملة فلا بد له من عاقلها
يقع خبرا من غير التاويل فكذا الحال في وقوعها مضافا اليها فيكون المعروف بالمضاف
المفرد كما ان الخبر المفرد معرفا في قوله والخبر هو المجرى عن العوازل انعطفت انخ فيكون الاسم
تعريف المضاف اليه محمودا على حقيقة وعلى ظاهره لكن لم يقل بعده المضاف اليه قد يكون
جملة كما قال بعد تعريف الخبر المفرد والخبر قد يكون جملة لغاية قلته كونها مضافا اليها بالنسبة

او تقدير اعم من التقدير حقيقة او حكماً انتهى يعني انه ان نظر الى ظاهر التعريف من كل تقدير حقيقة وملاحظة تبعية المصريح للقوم في عدم القبول بتقدير حرف احب حقيقة في الاضافة اللفظية يكون غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن بالنظر الى ظاهر عبارة المصريح في المتن في التقسيم وتصريحه في شرحه بارجاع الضمير وسوحي الى الاضافة بتقدير حرف احب حقيقة لم يخرج عنه وجب يلزم مخالفة المصريح للقوم حيث لم يقولوا بتقدير حرف احب فيها وهو يقول به واما لعل التقدير في عبارة تعريف المصريح على الاسم من الحكمي ولا ملاحظة تبعية لهم فيلزم شموله لما سواه لم ينظر الى عبارة التقسيم والتفريع في الشرح او نظر لان مرجع ضمير هي الاضافة بتقدير حرف احب الاسم لا يخفى ان المصريح في شرح المصريح ما ذكره في الاسم بقوله لا يصح تعريفه او يلزم ان يكون المتعريف لما فراده وهذه الاسماء الظاهر جعل اللام الدخلة عليه احسن فقد عرفت الكلام فيه ثم لا يخفى لمن معنى قوله يكون المضاف اليه ثانياً غير المضاف اليه او لا هو ما ذهب اليه الجمهور والمضاف اليه ثانياً هو ما ذهب اليه سيوريه وهو ما اختاره المصريح فيقال ان هذا مخالفت لما قال في الضمير من ان المضاف في قوله على علم المضاف اليه مصدر معني سمي ومن السمين ان المضاف اليه في كلام الجمهور في مقابلة ما ذكره سيوريه هو اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف احب تقدير الا المضاف بمعنى الاضافة وكلمت اليه التي يكون ضميره راجعاً الى كلمة ماني ما شتمل معنى لا يكون المعنى التركيبي بل بالمعنى المعطى بل اللاتي

کلامه علی جعل تقدیر حرف الجوز طلقاً مشروطاً بالشرط المذكور لیکن لازم نیست که تک الا ان يقال
 ان معنی کلامه ان حرف الجوز الیه یجوز واسطة النسبة الاضافية شرط تقدیره مراهمهم افاد
 الشرط فلا بد ان یلتزم ذلك الحرف الواسطة فقط **قال** المصرح مجرد عنه وهو حال عن قوله
 اسماً او صفة له او خبر ثانٍ لکان وهو الاظهر قوله ای من علی عنه تنوینیه علی صیغته المفعول
 یعنی ان الجوز دایم و متعلق لاسم الجوز و الملزوم منسوب الی الاسم و اللازم الی التنوین کما یستلزم
 نسبة الیه فاراد من ذکر الملزوم و اللازم یقول ان المصرح لم یقل محیداً عن تنوینیه
 حتی لا یحتاج الی تکلف و یجوز ذکر الملزوم و ارادوا لا لازم یکن ان یقال ان اسماً و التنوین
 بسبب تجرید الاسم عن التنوین فاللازم التفرض بالسبب دون السبب **قال** المصنف
 لا بد ما حتمت از عن اسماً و لا اجل اللام کافی الحسن الوجه لیکن یتوهم ان یقتضی
 حرف الجوز یكون فی هذا التركيب ایضاً و استفاد من قوله لا بد ما ان تقدیر حرف الجوز
 فی التركيب الاضافی مشروط بانسلاً و لا اجل الاضافة و التقدیر یتحقق فی هذا التركيب
 الاضافی و لم یتحقق سقوطها لاجل الاضافة الا ان یقفوا علیته فتأمل قوله کما ارادوا
 ان یعمل الفرض من بیان علیة الاضافیة بالنسبة الی اسماً و التنوین قوله یمتد بسبب
 من انشائیة هذا انشائیة بحسب الظاهر سیاقی من قوله لان الیهیة التکلیفیة الی قوله
 فان ذلك غیر لازم لیکن التوفیق یحصل کون المصان الیه معرفة شرطاً لا فائدة الیهیة و انما یستلزم
 الشرط قوله حد فواسن الادلی علامته تمام الکلمة اذ معهما لم یحصل المزج قوله ثم یلتبذ و یزج
 التفریق الخ قل نعم الملتزم و الدین انما قال المتبادر لانه یکن تأویل التعریف بان لا بد و یطعن ان الجوز

على تقدير عدم كونه مختصاً بما عرّف به وهو ليس كذلك لانه على تقدير عدم كونه مختصاً بما عرّف به و
 بل هو من المصالح الحكم بالاعتية وان كان خص منه فيكون الاعتيق بطريق الاولى وهذا لا يبراد
 قد خطر بالبال ثم وجدناه في كلامهم الملة والدين يمكن ان يجاب بان المقص من الحكم بالاعتية
 الحكم بان راج غير المضاف اليه الذي عرّف به لا شك في اولية هذا الحكم عند عدم اختصاصه بما عرّف به
 وعمومه وشموله ما هو خارج عنه على تقدير اختصاص اعلم ان حاصل قوله لكن اشتمل الخ ان المحسوس
 اعم من المضاف اليه ومن المشبه به مثل بابقاء الاثر اعم من المحلى قال عصم الملة والدين
 في الفرية لا ينبغي ان يخرج من تعريف المضاف اليه المضاف اليه الذي حذف المضاف وتسمي
 مقامه نحو ارسال القرية ونسبت ضرب الالاء لانه ليس حرف الجر هنا المقدر مراداً في العمل الا
 ان يحلف وتقديره لا اشتغال آخره باعراب توارث مما ناب سنا به فتأمل وطلب تأمل
 انتهى لما سجد ان يقال انه عند حذف المضاف واقامة مقامه يخرج عن كونه مضافاً اليه
 تقدير حرف الجر والظان يقال اى تقدير حرف الجر مراداً اذ الالف واللام اشارة الى
 تقدير المخصوص لا الى المطلق قال المصريح بشرطه ان يكون المضاف اسماً لعمل وجوبه
 شرطاً لتقدير حرف الجر ان المقصد تعريف الاسم او تخصيصه بتعريفه وشئ منها لا يحصل الا بخرج
 المضاف بالمضاف انما كجر حرف الجر بينهما مانع الا تخرج ولما جعل كونه مجرداً عن التنوين
 اي شرطاً فتدبر قوله اذ لو كان فعلاً لكان من ان يتلفظ بالجر قد غشت الى الشرط بالشرط
 المذكور في تقدير المخصص فاذا انتهى الشرط يكون المضاف فعلاً انتفى الشرط واستغنى عنه
 ان يكون حرف الجر المقدر غير مراداً لو كان ملغوظاً فعلى تقدير انتفاءه لا يجب ان يتلفظ ببناء

ويزد اشمل يقول الشئ في سميت اسبنيات اى القاب البنى من حيث حركات اواخره وسكونها معنى ان
نسبة الالقاب اليه يكون بواسطة حركات الاواخره وسكونها فيكون الالقاب القاب حركات يكون
حقيقته نسبتها اليه تجوزية وحمل التعليل على ما يشمله بعيد لان المراد منه هو الواسطة في الثبوت فتفكر
قوله معنى البحر لا يقيم ان ذكر البحر يوجب عدم الوجود لانه ليس في عبارة التعريف والمذكور فيها هو العلم
بمعنى العلامة وليس فسر العلامة به نعم يكون الامر كذلك لو قال المصريح بالجوهرات هو اشمل على الجواهر
قوله المضاف اليه وان كان الخ الظاهر ان المقصود منه دفع توهم عدم جاسية التعريف كما يشبهه المضاف
وحاصل ذلك ان العلامة اعم من ذى العلامة وما قال عدم الملته والذين من انه اشار بقوله
وان كان مختصاً بما عرفت الى احتمال ان لا يكون مختصاً بطبعا يعرفه بان يراد به ما نسب اليه
شئ اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة انتهى بالتعلق الغرض بتقبله فيمكن ان يقال
ان من ثم ساداة العلامة لذى العلامة تدوم مساواة اشمل على علامته والمضاف به
المضاف اليه وشار الى وقوعه بالقول المذكور بانها ليست مساوية له حتى يلزم عدم جاسية
التعريف ما يشبهه به الوصول بجاسية النقيض اذ يكفي فيه اولوية الحكم بجزء من بعض
فان قيل يوجب جعل الفاعل اعم من الحقيقي والحكمى في تعريف المرفوع وكذا جعل المفعول
اعم من الحقيقي والحكمى في تعريف المنصوب ووجه عدم جعل المضاف اليه اعم من المضاف اليه
الحقيقي والحكمى حتى يشمل حكمك زيد يقيم ان الجور بالجوهر الجور لا ليس له مناسبة بانسبة الى
المضاف اليه حتى يعبر عنها بجملة الحقائق الفاعل والمفعول قوله لكن اشمل على علامته
فيه ان كلمة الوصول الى قوله وان كان الخ يقتضى اولوية الحكم به بان اشمل على علامته اعم منها

او الجبر و بواسته حرف الجبر لفظا لا اسم المضاف اليه عند هم خلافاً لسيبويه و كانه اختار قول سيبويه
 لانه اقرب بقوله لهم فالرفع علم الفاعلية و انصب علم المفعولية انتهى لا يخفى ان الوجه الاول مستبعد
 اذ لم يتبادر اليه المضمون و بعده قوله لهم و اذا اعيد المفعول باللام فيكون الثاني عين الاول فان هذا
 وان لم يكن كلياً بل يكون اكثر لقوله العينية نعم لو قال قالوا الجبر و ما شتم على علم المضاف اليه يتبادر
 المضمون الى الغيرية و الظاهر ان يكون الوجه هو الثاني و عندا يتان الضمير تنوعهم رجوعاً الى الضمير الجبر و
 حتى يكون تعريفاً آخر و ان لم يكن جامعاً لعدم شموله كجسك و هم اولى علم المضاف اليه لكن لعلامة
 التفتازاني لم يأت بالضمير في مقام ياد الغيرية لانه يفيد العينية و ايهما اذا كان المضاف اليه مذكورياً
 في تعريف الجبر و يراو به الا افراد و لو عبر بعد بالضمير الراجع اليه يتبادر منه ما هو المراد منه سابقاً
 في تعريفه فحقلاً انتهى مما لا يلتفت اليه الطبع السليم مع انه ليس علامته المضاف اليه عقلاً نعم علامته
 مفضلاً هو اللفظ المصنوع له اذ يكون المراد منه هو ذات المضاف اليه قوله من حيث هو مضاف اليه
 اعلم ان كنهية قد يكون لبيان الاطلاق كما يقال معية من حيث هي وقد يكون للتقييد وقد يكون
 لتعليل كما فصل المحقق الموفق مولانا فرج ابان شيرازي في مجتبى الحال و انتفاء الاول ظاهر
 و انتفاء الثاني فلان الجبر ليس علامته لمجموع ذات المضاف اليه و الاضافة و اما انتفاء الثالث
 فلان الجبر ليس علامته ذات المضاف اليه لاجل الاضافة بل علامته للاضافة كما قال المصنف و ا
 علم الاضافة الا ان يقيم ان لها معنى رابعاً و هو كون قول كنهية و اسطة في العرفين فارضاً
 بهما يكون و اسطة في العرفين نسبتاً لعلامته الى ذات المضاف اليه و ما ذكر من تعليل كون
 و اسطة في الثبوت و لانه يقول لان الجبر ليس علامته لذات المضاف اليه بل كنهية كونه مضافاً

كما يكون الجبر مساويا لعلامة المضاف اليه فعلى ما ذكرنا لا وجه لتعريف العلامة هنا من ذى العلامة
 متماثل قوله فيدخل في تعريف الجبر ودر مثل جيبك درهم لا يخفى ان جيبك مبتداء وانظر ان يكون
 دفعة تقديرية لا يمكن تفكيك بان العامل فيه هو الجبر وعن العوامل اللفظية وههنا ليس كذلك
 الا ان يقال المراد من العوامل ما ذكر تعريفه من كونه مقبولا للمعنى المتضمنى للاعراب لا المطلق
 المعنى في اللفظ فقط والقول بان المبتداء هو مجموع الجبر والمجور في اعرابه تقديرية و
 اعراب جيبك غير تقديرية وهو ليس مبتداء مستبعد جدا بل لا يصح في القول لان الحكم
 عليه جيبك متماثل قوله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية اى هو ايضا يدخل في تعريف
 الجبر وان لم يكن داخل في تعريف المضاف اليه قبل هذا من ان كان كما يجعل تلك الاضافة
 قسما من الاضافة متبعية حرف وذلك يستلزم دخول ذلك المضاف اليه داخل في اعرابه
 الا ان يقال ان معنى كلامه ان هذا المضاف اليه يدخل في تعريف الجبر وان لم يكن داخل
 في تعريف المضاف اليه وان كان داخل فيه كما هو الواقع فالحكم بانه داخل في تعريفه بالطريق الاول
 ففرض نقض فرض احوال نعم لو قال وكذا المضاف اليه بذكر حرف الجبر وان لم يكن داخل
 في تعريف المضاف كما هو منه بيقوم وان كان داخل في تعريفه كما هو عند المصريح فالحكم
 بانه داخل فيه بالطريق الاول لكان حسن فيبقى على ارضه ان يزداد لنا وكذا المضاف اليه
 بذكر حرف الجبر وان داخل في تعريفه متبعية حرف التفسير قال المصريح والمضاف اليه قال عصا
 المسكة والدين في القصيدة لم يأت باضمير اما لان المضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه
 اولاد اما لان مقام التعريف طالب من يبين المعنى سيما وهو مخالف للمجور في تعيين معناه

بل كان المراد بهو الشئ يلزم التعريف بالاعم يصده على حروف الاواخر سواء كان اطلاقاً
عليها بحسب الاصطلاح او لا فانه قال المصنف رح على علم المضاف اليه الظاهر ان
يقال على الاضافة كما قال في بحث الاسم واجر علم الاضافة الى ان يقع لفظ الاضافة
توهم كونها بمعنى كون الشئ مضافاً سيما اذا كان لفظ الاضافة في بيان خواص الاسم
وفي قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ونحوها لك بمعنى كون الشئ مضافاً وهذا التوهم
يخل في مقام التعريف واما دخلية تأخذ الاشتقاق في المضاف الى المضاف اليه
المشتق في متبادر وما ذكره عصم الملة والدين في العز يد ما حاصله ان المضاف مصدر
بمعنى الاضافة وضمة اليه بها شمل فلا يدان المجرور شمل على كون الشئ مضافاً
اليه لا على علم المضاف على ان علامته كون الشئ مضافاً اليه وضماً علامته المضاف اليه
شمل كجاء في رسم ثم اعلم ان الاعراب تنقسم الى الرفع والنصب والمجرور كما ذكره المصنف
في بحث الاسم وعرف الرفع بعلم الفاعلية والتعريف بالابن يكون مساوياً للرفع
فعلامته الفاعلية مساوية لافعاله وفي ان حركته الرفع في شمل كجاء في رسم ليست من
الاعراب لانه مما يقتضيه المعنى الذي يقوم بالعامل وهو الفاعلية وتلك الحركة
ليست مما يقتضيه ذلك المعنى ومن الحروف الازوائد لم يحصل في ذلك المعنى بل يوجد
سنة تلك الحركة ذات من غير توصيل حصول المعنى يقتضي الاعراب فالحرف الازوائد
ليس دخلاً في العامل الذي ذكر تعريفه في بحث الاسم فموجب رسم في رسم كما لا يخفى
شتملاً على علم المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه كذا لك لا يكون مجروراً بالمساواة بينهما

على اللفظي والتقديرية لي جازكون كل من المجرور والمعرّب المجرور للاسم من اللفظي والتقديرية
 والمحلي معرفاً في كلام المصنف راجع بل اشارة الى هذين الاحتمالين بالنسبة الى المرفوع
 والمنصوب ايضاً وتفسير ما فيها سبق في تعريفها بالاسم يدل على التعميم وكذا دعوى
 بداهة انصاف الاسم بالرفع المحلي او يقال ان قوله لفظاً او تقديرية متعلق بكل من
 المكسرة والفتحة والياء لان يكون تعميماً ثانياً للمجرور والمحلي ليس شراً كايضا فلفظاً تركه
 كما سيقتضاه من كلامهم الملة والدين لكن عدم كون كل منهما محلياً محل تأمل فستدبر
 وتقع ولقول بانه يرجع بهنأ عنه بعيد غاية البعد وترك قوله محلاً اكتفاً بما سبق اليه لعب
 وما قال بعض المحشين من ان وجه القصر على اللفظي والتقديرية هو ان الكلام
 في اقسام المعرب لا يقع لان الكلام مطابقة اسم الكلام المصريح فانه محل المرفوع في
 كلامه على الاسم من اللفظي والتقديرية والمحلي فلو كان المنطوقه كون الكلام في اقسام
 المعرب لما اعم المرفوع منها بل تعميم منها فقط والاشارة الى الاحتمالين في
 كلام المصريح احتمال سنان في بيان مرادهم فتأمل ولا تسرع في الرد والقبول قوله
 فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمحبة ورات اشارة الى ان تعبير
 كلمة ما بالاسم في تعريف المرفوع والمنصوب ايضاً يخرج الحروف الاواخر لكن لا يفي
 ذكره الوجه في بحث المرفوعات والحوالة اليه في بحث المنصوبات والمحبة ورات قوله
 لانها اقسام الاسم انت خبير بان الكلام في المباحث الثلاثة في اقسام الاسم قوله فالمراد بالاسم
 المرفوعات والاسماء المنصوبات والاسماء المجرورات فلو لم يكن المراد من كلمة ما بالاسم

سبب الجوارح

قوله لا رجل ظنيت كريم والكريم صفة ثانية وهو معرب فقط وطريق يجوز فيه البناء على الفتح
واعراب الرفع والنصب قوله فيما بينهم قيل اي بين البصريين فانه اهم كما سبق فلا بد
ما ذكره لان اعصم الله والدين ان فيه بحث لانه حكم محقق الشريف قدس سره وفي شرح الكشاف
ان التحليل على سنة وعلى ما يشهد به صاحب اعواب الفاتحة انتهى يفهم من كلامه ان التحليل ليس
من البصريين لكن النافع في المقام كون سببوه على من سائر النحاة لاسن البصريين
مع ان المتبادر من الضمير في قوله فيما بينهم رجوعه الى النحاة مطلقا فمثل قوله يخرج الخو
الا واخر الخ ويكون كناية في التعريف محمولة على ما هو الاعم الاقرب من المعروف وهو الاسم
لا الاسم المعرب لان الاسم المجزوء المحلى داخل في المعروف لكن ما سيذكر من قوله لفظا
او وقت يدركون ذكر قوله محلا يدل على ان المجزوء المعروف هو المجزوء الاعم من اللفظي والنقضي
الا الاعم منهما من المحلى انت خبير بانه عم المرفوع في بحث المرفوعات من اللفظي والتقدير
المحلى والموافق بين جمع التعميم هنا فان قيل وجه التعميم في المرفوعات هو بحث المصريح في
سببها عن المضمر المتصل لولا كان فاعلا وليس بحشة في هذا البحث عن المضان اليه انتهى
فيقال هذا اليعارض حصول فائدة التعميم والموافقة اذا كان وجود المجزوء واقعيا بل يقال
ان المراد من المجزوء المعروف ان كان اعم من اللفظي والتقدير يري والمحلى فاللذان تقدير
كلمة ما بالاسم لانه الاعم القريب والجنس القريب للمعرف لكن اللائق ان يقول لفظا
او تقدير ا او محلا لالفاظ او تقدير فقط وان كان اعم من اللفظي والتقدير يري فاللذان تفسير
بالاسم المعرب لانه الجنس القريب بالاسم الا ان يقال انه اشار بالقصد

كونه عالما في خبره حال منه فينبغي ان يذكره سندا والا لينبغي ان لا يذكر حذف فعلنا صاحب المفسر
 مثلا لانه حذف الفعل الراجع للفاعل حقيقة ان قيل هذا الكلام يجري فيه ايضا بانه ينبغي ان لا يذكر
 في الاشارة الى صحة جعل حذف الفعل حالا بالنسبة الى كل من مولاته ولعل مواضع حذف الفعل تنقبات
 بان ذكر المفعول مثلا لانه عي حذف فعله كالتقدير او حذف فعله لثبوت المطمئن للموضع الذي
 حذف فعلنا صاحب مثلا موضع حذف الفعل مع فاعله فان حذف ينبغي ان يعيد من احوال
 المفعول لا الفاعل قوله او الاولى منه ان احوال الاولى من الاحوال الثلاثة حال من احوال
 الجور في اليه او في قولها والثاني من احوالين ليس من المرفوع في يلبس قيل وعلى هذا التقدير
 يكون هذه الاحوال سدا خلفه لاسرودة و الاحوال المترادفة هي التي يكون في احوال فيها واحد
 انتهى لا يخفى ان الظاهر من قوله هذه الاحوال مترادفة هي الاحوال البارقة والاولى هي قوله
 والباقى ثمانية اللهم الا ان يقيد ان مراده من احوال الثلاثة احد الامر من المضاعف وشبهه او
 مع واحد منها قوله على النسخ المشهورة من تمة السالين اى النسخة التي لم يوجد فيها قوله حرف
 فعل المراد من قوله من تمة السالين ان يكون خبر الكلمة في يدين المثلثين انه
 يكون خبر الكلمة في يدين المثلثين قال عصم المسئلة والدين مثل الاعلام
 رجل حذف الخبر او حذف كثير فادوا تمثيل بما كثره قل فقال ولا عشرين وهاك من قال
 خبر المثلثين به وعليه لا يتعارف في نسخ الاعلام عن الخطاب ان يقيه الاعلام رجل كل
 الاعلام كك هذا القول قيق يقارنه توفيق انتهى قوله ويجوز ان يقر ان تقدير الخبر الواحد وتفسير
 المستعد على تقدير الخبر المفرد عطف المفرد على المفرد وعلى تقدير الخبر الجملة عطف الجملة على الجملة

علی ان التخصیص مجوز ان یکون لکثر انتصابه علی الظرفیة مقدم بقوله ای دخول کان
 واحدی اخواتها الظاهر هو رجوع الضمیر الی کان و اخواتها و الجمع باعتبار المواد و الترتیب
 و یحتمل رجوعه الی اللاحدی القدر المشترك بین کان و اخواتها و ارجاعه الی اللاحدی القدر
 المشترك بین کان و اخواتها بعد غایة البعد بحیث لا ینیب الیه الذم من کمال الاستخفاف لکلیت
 من کلام اشمل النظم من کلامه رجوعه الی دخول کان واحدی اخواتها فهو الضمیر بعد من
 ضمیر التثنیة و الاخصر ان یقول المصرح و ضرب باب کان قوله و یحذف عامله قال عم لملة
 والدین فی ما فیرید ما حاصله ان الضمیر لظاهر خبر کان اخواتها سیما اذ سبق خبر کان اخواتها
 و رجوع ضمیر امره و متقدم الی خبرها فاذا کان الضمیر اجبا الی خبر کان لکان الاولی ان یقیم
 و یحذف کان فلهذا کان الرضی ما کان ثم بی هذا الاطلاق لانه لا یحذف من نه ما لا فاعل
 الاکان التخصیص عامه خص الضمیر خبر کان من وجه الجمل با حکم انتی اللهم الا ان یتقوا ان عنوان
 الکلام هو خبر کان و الکلام فی بیانه و بیان احواله فلا یناسب ان یقول و یحذف کان و یحذف
 عامله من احواله فلا یناسب ان یقول و یحذف کان و یحذف عامله من احواله و لو قال خبر کان
 یلزم وضع النظم موضع الضمیر فلهذا ذکر لفظ العامل مصفا فای الضمیر الراجع الی خبر کان
 بقربیه قوله فی مثل اناس مجزبون الخ ثم قال فی القدر یدعی قول قد استوفی حذف کان
 بحسب الفاعل فی ضمیر حذف فعل الفاعل فلا حاجة الی التعرض له الا لبيان الوجوب فیما
 مستطاعا فسلطت و کان فی هذا البیان ایضا ان تعدد فی بحث حذف الفاعل فلا یکون ما هو
 یصح و بیانه هنا لک و امر انتی بالعلق الغرض فقله انت خیر بان یحذف کان باعتبار

قوله منصوب في قوله وهو منصوب لان ذكر قوله المستثنى في تعيين مرجع ضمير هو وانما قال
 شرح كلامه المصريح بقوله الاسي وهو محفوظ لكونه جملة منطوقه على ما قبلها ولا يصلح ان يكون
 معطوفا على منصوب في قوله وهو منصوب لوقوعه في اصل انتهى هو التعريض عليه لكن افادة
 الفواصل عدم الصحة محل تامل قوله او ضمها وهذا التردد اما باعتبار الوقوع في المواضع او
 باعتبار عدم اليقين ودعوى ان المفهوم هو جيبها بخلاف قوله وكسر في تعيين هو او
 فان جيب كل من الفتح والكسر تعين قال عصام الملة والدين في الفريسي بكسر السين في الاشهر
 وجاز ضمها وسواء مفتوح السين في الاشهر وجاز الكسر انتهى محل تقديم الكسر في الاقل وتقديم
 الفتح في الثاني في كلام الخدوم الجامي اشارة الى الاشارة المذكورة وعدم الاشارة
 المذكورة في كلامه فانهم قبله مع القصر وانما هذا القول وان توهم بادي الراء تعلقه
 وقوله او ضمها فقط لكنه راعى الترتيب لان الكسر والضم تعين اول الكلمة وهذا القول تعين آخرها
 وكن الحال في قوله مع الحذف قوله بعد جاشا في الاكثر قال عصام الملة والدين في الفريسي
 كناية عن قوله في الاكثر جاشا انتهى والضم يجوز ان يكون جملة له ترك ليكن ان يؤم ان
 المراد هو البراءة وتنزيهه منطوقه المستثنى بعد غير وسوى في الاكثر فاعاد باليصرح انه مجرور
 فيما سبق بالاضافة وهما من غير الاضافة بل بجملة جاشا فكاد قال لما ان جريه انما قال
 كان الدلالة على الظلاله غير جازمه به قيل او اذا تنقل اعرابه الى غيره فالاحسن ان يقول
 المصنف ج اعرابه استثنى بدون الخذف فان اعرابه ج عين اعرابه انتهى الا
 ان يقيم ان الانتقال لم يكن مجزوا بل اشرطية مكنونة عنده المصريح وهو اشرح واظن

کما لثانی الثانی الذکر فیہ فلیذا ذکرہ اشهر من الثانیین قال قدس سره ویکون
 ان یعمل الصفات علی ما یکون ان یکون زید علیها اسی علی ما یکون الخ بتاویل ان لای
 منہ ہر الصفات لمکن لا یخفی ان معنی الکلام علی ما قال اشهر الرضی
 ثبتہ واما جمیع ما یکون لہ الصفات الا العلم فیہ ان ثبوت جمیع ما یکون
 علیہ سیما علی سبیل الدوام غیر حق مثلاً صفة الاکل و الشرب و النوم و الخ
 و الکلام لم یثبت و اما قوله ولا یخفی انہ یجعل المستثنی منہ آء عمتہ رضی
 قوله قبل انما وصفنا بہ لا یخفی ان المستثنی انما یکون مستثنی عن حکم سابق
 من ثبوت شئی شئی فاذا کان المحمول بمعنی ان الشیئۃ یکون الخفی ذلک المحمول
 العنہ ان الا لاعم منہ فیکون المثبت فی المستثنی ہو ذلک المحمول مع ذلک
 العنہ ان قتال غیر التامل قوله فان قلت لاحد القیہ ان ہذا الکلام منہ فبقوله لانہما
 عملت الخفی الخ فلا یخفی ذکرہ مع ان قوله قلت لان الخ ہو حاصل ما ذکرہ المصنف
 ما بقول المذکور الا ان یقیدہ بیان بسر قوله علی وجه التفصیل قال المص ر ح ج س
 لیس فیہ الا قاضی لا یخفی ان الظمان ہذا الاستثناء یکون معنیہ ان المستثنی منہ
 ہر صفة ملققة لا یرید فیکون ہذا محالاً لما سبق من قوله و اعلم انہ لا یستعمل ہذہ
 الافعال الا فی المستثنی لتصل غیر المفرغ من جملتها کلمۃ لیس الا ان یقال ان
 الکلام فیما سبق باعتبار الاستعمال و ہنا فی بصحة و اجازہ فلا منافاة قوله و المستثنی
 محمول علی حاصل کلام اشہر ہو بیان حاصل کلام المص ر ح من ان قوله محمول علی

اذا كان ضميره ضميره ذكر راجع الى الجيب فيكون ضميره كذا والمذكر الجيب في لا يتم المنسكبه
 ثم اعلم ان رفع ابهام نسبة كاد الى فاعله يستلزم رفع الابهام عن نسبة لطيب الى فاعله
 فتأمل قوله ولما كان معلومته بهذا الوجه الغير المحتاج كافيته في تقسيم قسمين يعني معرفة بالوجه
 كاف في التقسيم فلا يحتاج فيه الى التعريف فلماذا لم يعرفه اعلم في التقييمات هذا الكتاب يعني
 معرفة مقسمها بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف ومع ذلك عرّفه لعل الوجه في التعرض به
 في المواضع الاخره يكشف الماهية التي بخلاف هذا الموضع لان المقصود منه ليس الا بيان
 حال القسمين فتأمل قوله ولا حاجة الى وضع شبهة قد بناها على نصب المشتني على الاستثناء واصلها
 ان المشتني اذا كان بعد الالف في كلام الموجب فهو منصوب على الاستثناء غير صحيح لان قوله
 قرأت الا يوم كذا يكون المشتني فيه بعد الالف في كلام الموجب مع ان المشتني فيه غير
 منصوب على الاستثناء بل على الظرفية ومحصل الجواب انه لا حاجة الى هذا التقييد
 لان الكلام قوله قدس سره قال سيرا في رفع لعل الغرض من نقل ما قال سيرا في
 هو تقوية ما يستفاد من كلام المص رحمه وهو قوله في الاكثه قوله ويترجم اضمارا في
 لعل وجه الاستدلال هو الاختصار قوله ويترجم راجع الى اسم الفاعل لعل
 وجه ترك احتمال رجوعه الى مصدر الفعل المتقدم ان سلب المشتني عن المصدر
 لغو الفاعلية فيه قوله الا يزيد بالجواب الخ الظاهر ان يقوم زيد به دون البناء فيكون جره
 بالبناء لا بالبدلية عن اللاحق نعم قوله يزيد يكون بلا عن قوله باح كذا في
 محل النصب على المفعولية فتأمل اعلم ان السبيل محتمل ان يكون بلا عن المرفوع

این معنی از معنی صاحب اقیل ظاهرست زیرا که نسبت اعم از نسبت رمضان و نسبت تنگ و
 نسبت خانه و غیر آن بل معنی صاحب اقیل اگر باشد معنی ثانوی که ضافت بسو
 نتیجہ است در سبب قیاس لکن لما كانت الابهام فی طرف النسبة يستلزم الابهام فیها
 بر علیه نحو عندی رطل فان النسبة غیر مبهمه مع ان الابهام فی الطرف و قوله و رفعه
 عنها يستلزم الرفع عنه بر علیه طاب رطل بعد ادیافانه یرفع ابهام النسبة
 و النسبة فی الاول ان الابهام فی الطرف هو الابهام بجنس و هو باقی فی
 نسبة عندی الی رطل و فی الثاني انه یرفع الابهام المعنی دون الجنسی و الکلام
 فی الاستلزام بالنسبة الی نوع واحد من الابهام قوله بعد ما لم یکن الخ
 قید به لانه اذا لم یقید به لم یصح قوله جاز ان یکون الخ علی اطلاقه بل یحتج ان
 هذا القید لتصحیح قوله و الا فو لتعلقه و الا لم یتیم هذه الملازمة فلهذا یعول اے
 و ان لم یکن التیمیز بعد ما لم یکن الخ قوله و اما فاعل فی المعنی او المفعول
 زاد المورود المفعول فعل قصر اشم علی الفاعل فی قوله لکن من حیث المعنی فاعلا
 معدوم قبوله ما زاد قوله و اما کما و نفساً بالفراق یطیب اعلم ان فاعل کاد و فاعل
 تطیب فی حقیقة شئی واحد لان المراد کاد هو القرب بالتطیب فاذا کان ضمیر تطیب
 راجعاً الی سلسلے فیکون ضمیر ضمیر الموصوف الخ لا یصح ان یکون فاعل کاد و ضمیر
 المستتر ارجح لاسمى تذکیر کاد و فلا جرم یکون ضمیر ضمیر اثنان الذی
 هو تذکر فلا جرم یکون نفساً ضمیراً عن نسبة تطیب الی سلسلے و اما

في ذات كل من الموضوع له لان كل واحد من اجزئيات بهم محمل في ذاته كما لا يخفى قوله فانما
 برفعان الابهام مستقر الواقع في الوصف لعل هذا الابهام ليس الابهام الثابت في
 الموضوع له من حيث انه موضوع له وقد عرفت ان المراد من الابهام مستقر هو هذا
 الابهام فتأمل حتى يظهر لك الحق من قوله وتحقيقه قوله وتحقيق ذلك اسي تحقيق من التميز
 برفع الابهام عن الذات والاعتدال برفعان عن الوصف قوله يعني باليقابل هذا او التميز
 على معنى ايجازي هو باليقابل قوله والثاني عن نسبة في جملة او اضمايا وفي ضافه قوله
 يرفع مطلقا عن ذات المذكورة سواء كان في المفرد المقدر او غير متحقق اسي هذا المطلق متحقق
 غالبا في ضمن هذا الرفع الخاص في المفرد المقدر او الخاص آخر هو المفرد وغير المقدر المقدر
 لانه داخل في القسم الثاني قوله وهو بالتشابه اجزاء لعل المراد منها هو اجزئيات لان
 كل واحد لعل قبل الجنس اطلاقا وقوله ما يشابه اجزاء ملاق واحدتها وقوله ويقع مجرد التواء
 على التقليل والكثير اطلاقا آخر منها وقد يطلق على ذات بهمة ورجل فرس من هذا النوع من التميز
 فلا يقال لرجلان رجل ولفرسان فرس بل يقال رجلان وفرسان انتهى فلي هذا يكون من
 قوله بخلاف رجل وفرس انما وان كانا جنسين لكن لا يطلقان على الكثير لكونها منونين
 بتوحيده ولا يجده ان يكون معناه انما ليسا جنس بل هما اسم جنس والفرق بين الجنس
 واسم الجنس ان الجنس يطلق على الواحد والكثير بخلاف اسم الجنس فانه لا يطلق على المفرد المتشعر
 فلا يدل على الكثير فتأمل فيه قوله انه اراد عشرين رمضان قيل بالاضافة الى المميز فالاضافة تميزا
 يعني بست روزه رمضان انتهى ودروديت كه معنى او اين باشد كه بست رمضان يكون متا وملكه

اخذت ماضیا بالاطلاق العام وطلب ہر استمرار لفظی ماضیا قولہ بعض الاحوال ذکرہ لکن
 وجوب حذفہ فی جمیع الموکدة ولو قال لمصرح وقد لا يحتاج الیہ لان کلمۃ قد یفیدہ بعضہ لعل
 ہر التخصیص یفاد من قولہ وشرطہا الخ وقولہ مطلقا لہ فہ توہم ان یكون مرجع ضمیر ہی حال
 الموکدة یجب حذفہا قولہ ومنتقلۃ قبل فیہ للعامل یقصد بہا التخصیص لا التاکید کما فی
 الموکدة ولا یجب الحذف فی منتقلۃ کما فی بعضہا کما فی ضربی زید اقا کما انتہی فعلی ہذا لا فرق
 بین الحال الموکدة ومنتقلۃ فی وجوب حذفہا للعامل فی بعض فلا وجہ لتخصیص لمصرح بحال
 فی الموکدة قال علامۃ التفاتہ انی بحال علی ضربین موکدة یونی تقریر مضمون کلمۃ الایمۃ
 علی زی وحق ان بحال التی لست مما یشیت تارۃ ویزول اخری کثیر ما یقع بعد کلمۃ الایمۃ
 ویشترط الموکدة کونہا بعد کلمۃ الایمۃ لزمہ ان یجلبہا قسما آخر غیر الموکدة وسمی دہ انتہی
 ہر اکلامہ عم ملکہ والیدین فی الاطول بحال منتقلۃ ہی الا لیکن یصاحبہا غالباً او دہما یجلبہا
 الہ ائمۃ الموکدة علی رسمی وخصیصت الموکدة بما یقریر مضمون کلمۃ الایمۃ علی رسمی وقیل لیس
 ذلک تقریر بشرط بحال الموکدة بل شرط وجوب حذفہا کونہ شرطاً لہا انما ہو شرط ہبارة
 وحق تاویلہا فی المفتاح ان بحال المطلقة ہی منتقلۃ وما یجلبہا یقید بالموکدة انتہی قولہ
 احقہ علم ان فی الحال المحذوف فی مثال لہ کونہا واما یتوجہ لمصرح الی تفسیرہ ان ہر
 الخ من تفسیر لیس دہما فلا یرد انہ لم یختارہ علی خلاف دہما قولہ او معنی ثبۃ عطف علی
 قولہ ہنا المعنی فیکون المفتوحۃ معنی والمضمومۃ معنیان ای تحقق والاثبات قولہ بل الایہام
 انما یشار من تعدد الموضوع فیہ ان الایہام بسبب تعدد الموضوع لہ فیہ وراہ الایہام الیہ

من الواو والضمير والافق العبارة ان يقال او باحدهما على ضعف قوله لان الضمير لا
 يخبره او ميل على ضعف الايمان بالضمير الذي لم يقع في صدر الجملة كما لا يه لا مطلقا الا
 ان يقال الفعل بالضعف في الكل على سبيل التغليب او المراد بالضمير في الجملة وبالاطلاق
 الاسم بشابته لفظا ومعنى انت خبر بان شابهته الفعل لمضارع باسم الفاعل الذي يكون
 عن باب التثنية المجرى والمجرى وتبديل حرف المضارعة بالميم كتحليل اسم الفاعل لعل المشابهة
 المعنوية هي حصة ارادة اكمال والاطمئنان قولها وحده اى نقط لعل به التقييد في اسما
 بقوله وحدهما بقرينة قول المصريح بالواو والضمير لان مفهوم احدهما اعم من مجموع غيره ولما ذكر
 بهما مصداق سابقا بقى له مصداق آخران ولذا قيد بقوله وحده قوله باحدهما من غير
 عند الاكتفاء بالضمير في ما كانت مطبقة للضعف في ضمير نظرا الى ما ذكر في الجملة الاسمية صرح
 بتقييد لا ان مناه بالضمير وحده من غير ضعف وبالواو وحده بالضعف ونعم عدم الضعف هنا مطلقا
 لفصل ما سواه عن الاسمية وعدم التقييد بالضعف والاطمئنان وتبينه وبينها قوله وما حكم
 محمول على مثل ما ذكرنا في قوله عليه السلام كنت نبيا قوله لان المتبادر ان حاصل الكلام في هذا
 الكلام انه لا بد ان يكون زمان كمال بعينه زمان في كمال الذي يقال له زمان اجمال اعمى بان
 صدور الفعل عن الفاعل او زمان وقوعه على المفعول ولا أقل من انه قريب منه والماضى لم يثبت
 اذا كان حالا يكون المتبادر منه تنبيهه بالنسبة الى زمان اجمال من غير فهم خصوص قريته تشكلا اذا قيل
 جاءني زيد وخرج فلانة متبادر منه اخرج على كونه من غير فهم خصوص المتعارضة فادركه في هذا
 ليعمل تجوزا على قرب اخرج بالحيثية قوله لا استمرار لفظي بل قاطع لان مدلولها مضى هو ووقوع

وحمل القريب من الشيء مقارناته الا ترى ان لما مضى المصدر بقدر يصح وقوعه حالاً وواضح له
ليس لا ذلك انتهى اعلم ان الامر لا يكون الا باسماً فالتيقيد توضيح وتأكيده قوله وفي بعض
انت تعلم ان الربطة في خبر المبتدأ اذا كان جملة قد يكون الالفاظ واللام ايضا و
قد يكون وضع المظهر موضع المضمرة وقد يكون كون الخبر مفسراً للمبتدأ ودان كثير الموقوف
هو المضمير وايضا ان يكون بناء كلامهم على عدم وجود هذه الالفاظ في الجملة كحالية قوله
فقد خمس حمل جملة هيته وجملة فعلية يكون فعلها مضارعاً مبتدأ وجملة فعلية يكون فعلها مضارعاً
منفياً وجملة فعلية يكون فعلها ماضياً مبتدأ وجملة فعلية يكون فعلها ماضياً منفياً قوله كنت نبيا
والآدم بين الماء والطين وفي شرح الايات انما كنت عالماً بنبوتى واحمال ان
الآدم بين الماء والطين اى صبه انفسى على لا يخفى ان ذاك حال في هذا التركيب فهو
كنت ولم يبين هذه الجملة صفة فليكن يصح ان يقع حالاً للعلم ان يقال انها حال المفرد
المتعلق وهو ابو البشر وانما حاله بانها وصف بحال المتعلق فتأمل فيه قوله واما الموكدة
نحو الغرض منه اما ايراد على المصريح بانه قال في الواو في مطلق آجال واحمال ان الواو
لا يجوز في الموكدة او ان مراده بيان حال المتعلم لكن توجب انه لم يبين حال الموكدة
قوله فوه الى في حال عن ضمير المفعول وكلمة في قوله فوه عائد الى المفعول بالانه
المحذوف والا يلزم ان يكون الجملة كحالية حالية عن الربطة مطلقاً وقوله في صلة فوهى و
الواو مع ابياء او ساكنة قلبت ياء ولا غمت في ابياء وكسرت ما قبلها فصار في قوله
على صنف هذا بالنسبة الى الضمير كما فهمت لانه متعلق بكل واحد

المعرفة بالثمرة اللهم الا ان يقال ان ذلك تاويل بعيد كما ادى الى هذا القول كلفوا في تاويل
 الجاء لمشتق قوله ومعنى هذا الخ اى مع كون مستكن كالعدم لا يلين بار با بان يقال الخ
 باتصال احوال المنفصل الضمير الذى هو مستكن فى حيز وان لم يسمع اتصاله به فى المحرور است
 ولم يسمع هذا التركيب المخصوص فيها العمل بهذا القول ايضا يكون من الرضى فيكون الغرض من
 نقل هذا العقل مخالفة كما ذهب اليه الجمهور من وجوب وقوع احوال الاولى فى على المطرقة نقدا
 على الدال والغرض من نقل سابقا هذا العقل موافقة لاشد له فى كون مستكن كالعدم بان يقال
 وان لم يسمع الخ معنى لا باس بان يقال زيد حسن قائما منه قاعدة اتباع احوال الاولى من الضمير
 الذى يحيل ليعطف المنفصل باعتبارده وهو ضمير مستتر فى حسن وان لم يسمع صورة التاخير من
 العرب قوله فلا يقيده الاشارة بحال البسرية واحمال ان احوال لا بد ان يكون مقارنته
 لعلها فى الزمان وفى زمان الاشارة الى انهما اياها بس لست البسرية فعلى هذا يمكن ان
 يقال ان عامل مبرأ اذا كان عالما لطيا يلزم ان لا يقارن الرطبية مع ان الاطبيبة يقال
 فى الزمان او المتحد بحسب الزمان هو البسرية مع الرطبية والبسرية مقدرة بالنسبة الى البسرية
 ومقدرة عليها اللهم الا ان يقال ان هذا مبنى على الاتساع يحيل القريب من شئى متاوال
 فالرطبية كما كانت قرينة بالبسرية والاطبيبة جعلت مقارنته للاطبيبة قد عرفت ان
 القاضى ايضا وى فى تفسير قوله ثم يوم ترجف الراجفة يتبعها الراوفة ان جملة يتبعها الراوفة
 فى موضع احوال عن الراجفة وايضا قد عرفت لمخشى الخفى قال فى حاشية على تفسير قيل كيف جعلت
 جالا واتباع المرادف لا يكون فى زمان حيز الرطوبة بل بعدد وجوبه بان هذا من الاتساع

لیس صحیح و ذلک لان طرف لا یتقدم علی السامع الذی لیس طرف فان لم یکن طرف عالماً
 معنویاً فلم یوجد شیء کان طرف یجوز تقدیمه علیه فقول شرح و یمکن ان یکون مناهج اسی علی
 تقدیر کون طرف غیر داخل فی احوال المعنوی غیر مستقیم انتهى انت خبر بان ما ذکره مجرد ادعاء
 کیف و احوال فی مثل زید قائماً کمر و قائلاً اذ اکانت متقدماً علی احوال المعنوی فجوز تقدیم
 الطرف علیه کیون بطریق الاولی لان جواز تقدیمها انما کیون باعتبار کونها فی معنی الطرف ففقد
 التعلیل فی الرد بالقبول قوله سوا کان مجزراً بالاضافة الی احوال من هذا الکلام ان احوال
 فی احوال الیه هو الاضافة لکن الیه فادس کلام المصراع فی تعریف احوال الیه انه مجرد و یجوز
 یعم نقل لبعض البعض الحاجة ذهاب الی ان احوال فی احوال الیه هو الاضافة لکنه خلاف
 ما اختاره المصراع ثم اعلم ان المجزور علی ما هو بطرف نظر الی قلیت و ان قسطنطین لعموم لکن بطرف من قوله
 علی الاصح ان کیون المراد منه هو المجزور و یجوز ان یعلقه ببعض المجزور المراد منه مطلق المجزور
 المتبادر کما لا یخفی علی من له ادنی تأمل تبادر قوله لان احوال تابع الی غیر حاصله ان من هذا
 القول لیرم ان لا یصح قولنا کما جاء زید لان الفاعل لا یتقدم علی المفعول و قال فی رتبة بعض الفضل
 ان تارة یصل الی تحقیق عند تقدم زید علی المفعول و ان لم یکن فاعلاً نحو یابح لکن احوال فی
 احوال الیه کذا لکن فلیتأمل قوله فلا یتقدم تابعه یفیر لان احوال الیه و احوال الیه و تابعه فی کلمة
 المرتبة الاجزاء و لا یتقدم جزء الاخر من کلمة علیها و کذا احوال فیما حکمها یکنز احقاً فی موضع قوله
 و هذا رد علی من ذهب الی مجزور انت خبر بان کون نكرة شرطاً للحوال ایضاً ذهب الی مجزور و لا شک فی
 وقوعه ما سخره فی مواد تعلیمه کما یقع احوال عامراً فلیعلم ما یلیحکما یشتق و یلیحکما و یلیحکما

المبتدأ بما يخص به الفاعل في قولهم شراب زنا بيفيد ان الفاعل تخصيص بقوله
 الفعل والتخصيص في جملة كفي في جملة اخرى الا ان يقال ان من قال الى التخصيص في جملة لا
 في جملة اخرى انما قال في جملة التين التين ليس لهن سند فيما امر واحد امكن في ضرب قائم
 رجل واما اذا كان لهن سند واحد امكن في شراب زنا ب واما زنا ب ان اشرف ان التخصيص
 في احد هما كفي في الاخرى لا اتحاد احوال ولتقص لان السند الى زنا ب في كل منهما هو الاخر
 لكن في جملة التين التين توسط الضمير الرجوع اليه والاسناد اليه في الحقيقة هو الاسناد الى مرجع قوله
 وليكن الجواب ان اى عن لا يراد بان احوال حال عن الفاعل ان وحاصل الجواب الاول قبول
 حصول التخصيص في جملة اخرى وحاصل هذا الجواب عدم قبول حصول التخصيص في جملة اخرى لان
 السند بتقديم انما يفيد تخصيص اذا كان طرفاً والفعل بطرف فلم يحصل بسبب تقديم تخصيص قوله
 واما ان خبره طرف الزمان جواب عن حال مقدور وهو ان احوال ليس طرفاً كما للفعل فكيف يحصل التخصيص
 بسبب تقديمه وقوله وفيه ان هذا الشكل ان اى في جواب بقوله وليكن ان جواب ان وقوله جوزد اوكيكون
 عليه تقديم الفعل يعني التخصيص لا بتقديم الفعل وقوله وما قيل ان صاحب هو معصاة الملة والمدين قوله
 احوال في ما عدل ان زيد قائم وقاعدة العمل في تقديم احوال على احوال المعنوية هو كونه ضعيفاً في العمل وعدم كونها
 طرفاً محضاً وبهذا يقتضيه عدم صحة المثال بل ذكر كورد الالباس لا يخرج عن الضعف ولا عن عدم
 كونها طرفاً محضاً وليس في كلام المصنف اشارة الى ما ذكره اشم ولا يبعد ان يكون المثال بل ذكر كورد
 مصنوعات نعم لو ذكر مثال من كلامهم بحيث لا يمكن للفعل بالاختراع بسبب الفعل به فتأمل قوله
 وحمل ان يكون معناه ان قال المحقق الشيرازي وتوجه عن المصنف ان الاحتمال من ان المثال بل ذكر كورد

نکرۃ لیس سہ نہ ایضاً و لیس ایضاً من انکرت المحضۃ علی ما سرفہما قبل فیقتضی القاعدۃ وقتاً و النکرۃ
 فی جواز المعرفۃ جوڑو او قوعہما صاحب احوال و یکون ہذا وجہ آخر تصحیح ضرورتہ صاحب احوال
 غیر ما فصل لانہما فی المعنی مبتدأ و خبر اور و علیہ ان احوال حال عن الفاعل و المفعول و کل منہما
 یختص بالحکم المتقدم فلا حاجۃ الی تخصیص آخر و الجواب ان الفعل جملۃ و صاحب احوال
 مع فی قوۃ جملۃ اخرى و لا یتفی بضمیہ و قوع المبتدأ و نکرۃ فی جملۃ تخصیصہما فی جملۃ اخرى
 و یکون ان یجاب بان تقدیم حکم الذی یصح و قوع النکرۃ مبتدأ لیس تناول بحسب الکلام
 بل یخص بالحکم الذی ہو المظرف و الفعل لیس كذلك و احوال بمنزلیہ ظرف الزمان فقولنا
 جاء فی زید را کباً فی قوۃ قولنا جاء فی زید وقت الركوب و فیہ ان ہذا شکل بالفاعل
 النکرۃ حیث جوڑو اكونہ محکوماً علیہ تقدیم الفعل و الفرق بین و الفاعل بان عن حکم و ما قبل لیس
 الاخبار عن کھنیۃ و المحکم بطریق الزمان مردود لان الاخبار لیس فی نفس الزمان بل یؤتی
 شئی فیہ و لو صح ما ذکرہ لایصح الاخبار عن کھنیۃ بطرف الزمان ایضاً و الوجہ ما ذکرنا انتہی لعل
 من القاعدۃ ہو عدم ملو صاحب احوال عن کونہ معرفۃ و نکرۃ من الحکم فی ہذا الموضع ہذا
 اعلم ان کون النکرۃ فی جواز المعرفۃ لا ینفع لان قولہ لانہما فی المعنی مبتدأ و خبر یقتضی صحۃ
 کون النکرۃ مبتدأ و اذا تخصصت بوجہ ما و المفروض ان صاحب احوال نکرۃ محضۃ لم یکن فیہا
 شائبۃ تخصیص کا سوی تقدیم علی ہذا یجب تقدیمہا علیہ یصح ان یحمل صاحبہا او عدم وقوع
 ہذا بصورۃ و ایضاً یکون ان لکونہما فی جواز المعرفۃ ان کان تلک الثمرۃ قبلہم ان
 یصح ان یقال زید و رطل فی الدار و لم یقل بہ احد فتدبر فہم اعلم ان تخصیص

المبتدأ بما يخص به الفاعل في قولهم شراب ذو ناب يفيد ان الفاعل مختص بتقديم
 الفعل والتخصيص في جملة كفي في جملة اخرى الا ان يقال ان من قال الى التخصيص في جملة لا
 في جملة اخرى انما قال في جملتين اللتين ليس لهن فيهما امر واحد كما في ضرب قائما
 رجل واما اذا كان لهن واحد كما في شراب ذو ناب وما هو ذو ناب ان اشرف ان التخصيص
 في احد هما كفي في الاخرى لا اتحاد كمال ولتقص لان لهن ذ ناب في كل منهما هو الامر
 لكن في جملة التامة توسط الضمير الرابع اليه والاسناد اليه في الحقيقة هو الاسناد الى مرجع فعله
 وليكن الجواب ان اى عن لا يراد بان كمال حال عن الفاعل انما وحاصل الجواب الاول قبول
 حصول التخصيص في جملة اخرى وحاصل هذا الجواب عدم قبول حصول التخصيص في جملة اخرى لان
 لهن التقديم انما يفيد التخصيص اذا كان طرفا ولعل بطرف فلم يحصل بسبب تقديمه تخصيص قوله
 واما ان ينزله طرف الزمان جواب عن سوال مقدر وهو ان كمال ليس طرفا كالفعل فكيف يحصل التخصيص
 بسبب تقديمه وقوله وفيه ان هذا الشكل انما في الجواب بقوله وليكن ان الجواب ان وقوله جزوا كوكبا
 عليه تقديم الفعل يعني التخصيص لا بتقديم الفعل وقوله واما قيل ان وصاحب هو معصام الملة والدين قوله
 انما في ما عد ثلث زيد فانما كمر وقاعدة العمل وبقدم كمال على العمل المعنوي هو كونه ضعيفا في العمل وعدم كونها
 طرفا محضاً وبهذا يقتضيه عدم صحة المثال المذكور والالتباس لا يخرج عن الضعف والاعين عدم
 كونها طرفاً محضاً وليس في كلام المصريح إشارة الى ما ذكره ثم ولا يبعد ان يكون المثال المذكور من
 مصنوعات نعم لوزن كمال من كلامهم بحيث لا يكون الفعل بالاختراع بسبب الفعل به فتأمل قوله
 وخيل ان يكون معناه ان قال الحق الشيرازي وتوجه عن المصريح ان الاحتمال ان المثال المذكور

نکرة ليس برفه ايض وليس ايض من انكرت المحقة على ما فسر فيما قبل فيقتضى القاعدة وقمة والنكرة
 في جواز المعرفة جواز وقوعها صاحب الحال ويكون هذا وجه آخر تصحيح ضرورة صاحب الحال
 غير ما فصل لانها في المعنى مبتدأ وخبر او رد عليه ان الحال حال عن الفاعل والمفعول وكل منهما
 يختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخره اجواب ان الفعل جملة وصاحب الحال
 مع في قوة جملة اخرى ولا يتفق بضمه وقوع المبتدأ ونكرة في جملة تخصيصها في جملة اخرى
 ويكون ان يجاب بان تقديم الحكم الذي يصح وقوع النكرة مبتدأ ليس تناول جميع الحكم
 بل يخص بالحكم الذي هو الطرف والفعل ليس كذلك والحال بمنزلة ظرف الزمان فقولنا
 جاءني زيد ركبا في قوة قولنا جاءني زيد وقت الركوب وفيه ان هذا الشكل بالفاعل
 النكرة حيث جازوا كونه محكوما عليه بتقديم الفعل والفرق بين والفاعل لا يخفى عن الحكم وما قبل لا
 الاخبار عن كهيئة وانقسم بطريق الزمان مردود لان الاخبار ليس بنفس الزمان بل بوقوع
 شيء فيه ولو صح ما ذكره لايصح الاخبار عن كهيئة بطرف الزمان ايض والوجه ما ذكرنا انتهى لعل
 من القاعدة هو عدم خلوص صاحب الحال عن كونه معرفة ونكرة من الحكم في هذا الموضع هو
 اعلم ان كون النكرة في جواز المعرفة لا يقع لان قولنا لانها في المعنى مبتدأ وخبر يقتضي صحة
 كون النكرة مبتدأ او ان تخصصت بوجه ما المفروض ان صاحب الحال نكرة محقة لم يكن فيها
 شائبة تخصيص كما سوي التقديم على هذا يجب تقديمها عليه يصح ان يحمل صاحبها او عدم وقوع
 هذه الصورة وايضا يمكن ان يكونها في جواز المعرفة ان كان تلك الشبهة قليلة ان
 يصح ان يقال زيد ورجل في الدار ولم يقل به احد فستدبر فم اعلم ان تخصيص

الوجه

كانت نكرة وقول اش انما صادرة لا فعال دون ان يقول مصداق الصفات لان لا يح
 منها تقدير بفعل لانه الاصل في الفعل كما قالوا في متعلق اطرف وان كان الاصل في الحال
 ان يكون مفرد او ما وقع في كلام صاحب نحو شي على تجويز تقدير بصفة لا على التسوية بين تقدير
 الفعل وتقدير بصفة على اتوهم لبعض انتهى لعل رجحان تقدير بفعل يكون عند قرينة والله على
 تقدير بصفة لا مطلقا ولا يلزم ان لا يكون رافع افعال المحذوف صفة ولو تم ذلك يحل كلامهم
 في بحث المرفوعات حيث قال وقد يحذف على ما هو مذهبنا من اقصى على الفعل دون الاكتمال
 ومن شبه الفعل قوله موضوعة موضع النكرات قال المحقق اشيرازي هذا كقولهم وجوب اصدان
 نكرة لمعارف ممدودت ذهنية فان اهد وغيره تجري في الاضافة ايضا وقد قالوا الحمد لله
 في المعنى كالنكرة كما في قوله ولقد امر على النبي صلى الله عليه وسلم فاني صفة للمعروف باللام على اقلوا
 معنى انها جملة وثانيهما ان اللفظ واللام زائدة وثالثهما ان المعارف وقعت موضع النكرات
 فالعراك وقع موقع عراك وهو حال حقيقة انتهى لعل قوله موضوعة موضع النكرات كما اصرح في كتابنا
 قوله لم يكن الحال مشتركة فان الحال مشتركة مثلا جاني زيد ورجل ركبين لا يصح ان لا يكون
 حائلا عن كل واحد من المعرفة والنكرة بل يكون حائلا عن المجموع والمجموع المركب من المعرفة والنكرة لا يكون
 نكرة فخرج مثل هذه الصورة بعيدة النكرة لا يخفى على الناظر ان ليس في التركيب المذكور ان يثبت
 ركوب المجموع المركب من زيد ورجل بل المقصود ثبات الركوب لكل واحد منهما مجتمعين ومتعاقبين
 ركبين ليس حائلا عن سائرهما بل استقيدهما حال من كل واحد منهما كما في قوله جاني زيد والركبان
 فصفة اختصار لقبولنا جاني زيد ركبا ورجل ركبا وعلى هذا الكيفية مادة الاشكال لان المجموع كما ليس

بعد الاضطوا علی قوله موصوفة کواثمة لا ان قوله واقعة معطوف علی موصوفة وقوله بعد الا
 قوله فی غیر الاستفهام ثم اعلم ان لفظ واقعة سواء کان فی ضد المعطوف او یلزم من عطفت قوله
 بعد الا علی قوله فی غیر الاستفهام یکون لفظه بعد طرف النعم فلا یصح لان ینبغي ان یكون عاملا لیس
 فی الكلام اثر من تقدیر یلتحق الذی ہو کون حتی یصیر ظرفا مستقرا فح لا یظهر اندفاع الاعتراض
 فان کلام المحقق الشیرازی لا ینح عن اضطراب وعدم اقامته قوله فلا یرد نقضا قال المحقق
 الشیرازی اعلم ان بیان بطلان القاعدة الکلیة باثبات نقیضها معارضة علی حقيقة او
 القاعدة بدلیل او علی تقدیر ان لم ینسب کما فی نحن فیه وحمله علی النقص الاجمالی لا ینکح
 لم یل علیها دلیل ثم ینکح نقضا تفصیلیا بان یمنع القاعدة وسند تلك ولو حمل النقص علی
 المعنوی الغوی ای اعدم وکان تحقیقه فی ضمن المعارضة لم یجدا انتهى فیه ان النقص الاجمالی
 او لم ینکح ممکنا اعدم وکذا الدلیل علیها ینزعم ان لا ینکح النقص التفصیلی بقیه ممکنا لعمد ذکره
 او المنع لا یتوجه الا الی مقدمته الدلیل کما ان النقص الاجمالی لا یتوجه الا الی الدلیل وقامته
 مدعی ولو لم ینکح مدلته لم یصح منهما وان کانت متقدمته الدلیل فصیح ان یراد نقیضا نقض الدلیل
 الذی هی جزء واعلم ان حمل النقص فی کلامه علی النقص التفصیلی اقرب الی الفهم من جملة علی
 معناه الغوی فی ضمن المعارضة فتفکر قوله وזהه المصادرة منصوب علی المصدرية قال المحقق الشیرازی
 ینکح ان یقال یندره المصادرة ما وقعت موضع الجملة الی الی احوال علی حقيقة اعربت باعرابها
 کانت لیس لم یصلح الاعراب فلم یظهر فیها الاعراب فاذا وضع مفرد منهما وکان جملا لا یراد
 فاعراب الذی استحققة الجملة حاصل فیه وعلی هذا یقول المراد من کون الجمال مکررة هو احوال

على خلاف ما هو متبادر اعلم ان المتعرض هو عصم الملة والدين حيث قال ان ما قاله
 رجل الاراكبة النكرة فيه مستغرة فلا يقابل الاستغراق وله اعتراض آخر وهو ان النكرة
 لم يقع بعد الابل حالها لا يخفى ان هذا الاعتراض مبنى على ان قوله بعد الا يكون عطفاً
 على قوله في خبر الاستفهام لكن يجوز ان يكون عطفاً على قوله يكون ذو الحال فاللزام
 وقوع الحال بعد الا لكن فاعل انظر هو الحال بطريق التنازع اذا نظرت مشققة لابه
 من نقدر العالم وهذا هو الظاهر ما قال والظاهر انه سهو والصحيح اقول الاخر تامل لخط اطراف
 الكلام قوله اردو اتمه بعد الانقضاء يلغى قال المحقق اشيرازي هذه العبارة للباب
 ولا يخفى ما فيه فان لفظ ان واقعة عطفت على موصوفة وقوله بعد الا عطفت على خبر الاستفهام
 فصا رساى المعنى ما يكون ذو الحال منه نكرة واقعة بعد الا ولك كما ترى ولند قبل الصواب
 تبديل لفظ بعد بلفظ قبل ومن اجل ذلك شارحه في قوله بعد الا تعسفا لا يمكن التخلص
 عنه الا ان يقال بين قوله بعد الا وبين قوله مقدماً عليه تنازع في قوله الحال ففاعل نظر
 هو انغمير الحال او نفسها خلافاً للمذهبين الذين انغمروا في النكرة ولا يخفى انه لا بد من
 اعتبار عائد لكونه طرف كان صفة باعتبار التعلق فالمعنى ان يكون ذو الحال نكرة
 كان بعد الا الحال عنها فبعد طرف استقرار لفظها معطوفة صفة لقوله نكرة مكان استقرار
 متعلقا ما يكون المقدر ومعتداً على صاحب فصيح كونه عالماً على المذهبين فينبغي ان لا يعترض
 بان انظر لفظ لا يصح ان يكون عالماً انتهى لا يخفى في كثير من النسخ يكون عبارة اشرح او بعد
 الابدون لفظ واقعة وان كان عبارة الكتاب كذلك وبعد وجوده يكون مجموع قوله واقعة

وقيل لو قيل بدل موصوفة مخصوصة بليشمل المخصوصة بالاضافة لكان حسن وانت
 خير بانه لو كان هكذا يتناول سائر الاقسام لان مطلق التخصيص يتحقق في صورة
 الاستغراق والنفى والتقديم على ما مر في بحث كون المبتدأ ذكره مخصوصة نعم لو قيل
 مضافة عطفا على موصوفة لكان حسن ولكن توجيه كلام صاحب القيل بان مراده من
 التخصيص في الاقسام الاخر انما هو بسبب المعنى المبتدأ به هو الاول والمراد منه في بحث
 المبتدأ هو المعنى الثاني فتدبر انتهى اى المراد من التخصيص في المعنى هو الثاني لا يخفى
 ان المراد منه هو الاعم من الاول والثاني لا الثاني ولان التخصيص بالتوصيف بقوله
 وعبدك من غير من شرك من قبيل الاول على ان اعلم من قوله على ما مر في بحث
 كون المبتدأ اوضح هو الاعتراف بكون المراد منه فيه هو الاعم ولك ان تقول ان
 تبادر الاول بالنسبة الى الثاني سلم لكن تبادر بالنسبة الى الاعم غير سلم بحجج
 ان يكون الاعم تبادر الاول لعل قوله فتدبر بشارة الى جميع ما قلنا ثم لا يخفى ان
 اعلم من عدم تعرض اسم بالتخصيص بالاضافة وهو ان لا يكون موجودا في كلامهم
 وان لم يتنع عقلا كون صاحب الحال ذكره مخصوصة بالاضافة والمثال المصنوع
 غير قابل فتدبر قوله لاستغراقها قال المحقق الشيرازي اى بنفسها على ما هو المبتدأ
 منه ويظهر التقابل بينه وبين ما هو واقع في غير النفى وتفسير لاستغراقها بما يتناول
 الثلاثة حيث قيل بنفسها او بوقوعها في غير النفى او في غير الاستفهام لا يقيم والاعتراف
 بانه لا يقابل بين الاقسام مندفع انتهى بوجه عدم استقامته هذا التفسير محل اللفظ

وعالمها اما الفعل او شبهه او مضاه لعله اورو المثال الاول بقصد افادة ان عالمها
فعل والثاني لافادة ان عالمها شبه الفعل والثالث لاطهار ان عالمها معنى الفعل
فعل ترك اشئلة العوالم منها لاجل ان الاشئلة السابقة اشلتها فلو حملنا كلامه على
هذا الا يكون المثال الثاني الاشئلة شبه الفعل قوله كانه اذا و المعنى المفهوم من
فحوى الكلام منها ناديت هكذا في بعض الحواشي ولا يعبد ان يكون المعامل معنى ادوا
لتضمنه حرف انند او قوله وشروطها ان يكون نكرة اعلم ان احوال في حقيقة خبر من
ذی احوال والاصل في خبر النكارة فيكون كونها نكرة غالباً لكون صاحبها معرفة وكون
احوال معرفة اقلا ومن هذا القبيل اسلمها العواس في الاحتياج الى التاويل وكون كمال
نكرة عينس امر اضروياً حتى يحتاج الى التاويل فيه الا ان يقال ان كونها معرفة في
غاية القلة فلا يلحق اليها فيجب ضم انشركما يذكر الاستاذ في بحث بحرف شله
في تاويل زيادة من كلامه الموجب قوله لانه محكوم عليه في معنى اى بالمثل ولهذا
يقال لا بد ان يكون احوال محمولاً على ذی احوال لا يخفى انه اذا كان محكوماً عليه في
احتمى كانت احوال محكوماً به في المعنى وكما ان الاصل فيه التعريف يكون الاصل في المحكوم
ان يكون معرفة كذلك يكون الاصل فيها التذكير يكون الاصل في المحكوم به ان يكون
نكرة فينبغي ان يعتبر الغلبة فيها ايضا ورجح الاحتياج في مثال اسلمها العواس الى التاويل
وتعلق قوله غالباً ما يشترط كونها نكرة ايضا لا يساهده قوله واسلمها الخ ولهذا اجل اشم
تيد الفصل الثاني مع ان تعلقه به يتبادر قوله نكرة موصوفة قال الحق الشيرازي

کون شے الفعل عامل لم یتمیز کون ضرب عاملانے ضربت زیداً قاسماً بل غیر لفظ
ثم اعلم ان استفاد من کلمۃ ذی اسدث الای هو الاشارة لالفظ الفعل ہو اشیر
کما لا یخفی وان سلم ان الاستفاده غیر لازم فی العالمیۃ لکن عبارتہ بان العامل
معناه غیر مستقیم بحسب الظن ثم اعلم ان اخراج اسم الطرف عن شبه الفعل بخالف
ما ذکرہ فی تعریف الفاعل من درجہ یا فیہ وکون شبه الفعل فی کلام المع
رج ہنسائے لایدخل فیہ الطرف وہناک یعنی آخر شملہ مالا یلیفت الیہ بطبع
اسلم والذہن مستقیم قولہ زید فی الدار قاعد لا یخفی ان الطرف انما یکون
عاملاً بعد حذف متعلقہ کے یا حاطہ استثنیہ فی ضمنہ ویتبر فیہ ویکون العامل رج فیہ
ہو الطرف لا اسم الفاعل لمقدر وکذا الحال فی علمہ بالنسبۃ الی احوال فتح کیون کمال
ملفوظاً لا مقدر انما یصیر محکوماً بہ بعد حذف عاملہ ولم یطرح فرق بین الاسناد والاعمل
فعلے ما قلنا کیون امثال لہند کورشا لا شبہ الفعل لفظاً وہو الطرف لا المقدر وہو اسم
الفاعل وقس علیہ الکلام فی امثال اسابق وہو قولہ زید فی الدار قائماً علی تقدير
کون الطرف مقدر بالفعل ولا یخفی ان احوال المستثنی فی الطرف لوکان المحذوف لازم
ستحقق لمقتل عند حذف عاملہ واکمال امرج بحسب الانفصال الا ان یقال ان وجوب
الانفصال اذ لم یکن اتصالاً بنائبہ ایضاً والطرف نائب عنہ مکنت فی غایۃ البعد ثم اعلم
نعم عدد الطرف من جملہ شبه الفعل وقالوا انہ یعمل عمل الفعل فتقید انہ عامل فاعلم
ان کیون عاملاً فیما استثنیہ ایضاً ثم اعلم ان امرج اور وسا بقائلاً وشلہ ثم قال

بقى الكلام فى اسماء الافعال فاما ان يقال المراد بالفعل ما هو فعل حقيقة ولفظاً او ما هو
 بمعناه او يقال انه داخل فى العامل المعنوى فالعامل حقيقة هو الفعل الذى كان اسم الفعل
 بمعناه وان حمل تركيبه على معنى حقيقة فبعيد عن اللفظ انتهى لا يخفى ان المراد من قوله لا بأس
 بخروج الطرف لانها انما يقع عاملاً اذا كان مستقراً باعتبار عالمه المقدر اما ان العامل
 هو متعلقه المقدر حقيقة والقول بانه عامل يكون مجازاً فخرج عن شبه الفعل بقوله ما يعمل
 عمل الفعل لان المراد منه انه عامل حقيقة وعمله انما يكون باعتبار نيابة عن العامل المقدر
 فخرج لا وجه قول اشر به قوله فى شبهه على تقدير كونه مقدر ا باسـم الفاعل لعل الحق ان مراد اشر
 هو الاحتمال الاول ثم قوله فاما ان يقال ان معنى ان خرجوا عن شبه الفعل لانه سبب
 دخوله فى الفعل بان يراد منه ما هو فعل حقيقة ولفظاً واما هو بمعنى الفعل حقيقة ولفظاً
 اى بمعناه لفظاً بقى لا معنى للمعنى ولا الاعم واهم الفعل يكون بمعناه لفظاً بقى فسلما يلزم
 ان يدخل شبه الفعل فيه نظراً الى هذا التعميم والظن ان يقال ما هو معنى فعل لفظاً او بسبب
 دخوله فى العامل المعنوى ثم قوله فالعامل حقيقة هو الفعل الذى كان اسم الفعل بمعناه
 والظن ان يقال فالعامل حقيقة هو معنى الفعل كان اسم الفعل عبارة عنه لان الظن من قوله
 معناه المستنبط هو ان يكون معنى الفعل لا لفظه كذا كثيراً ما يطلق اسم الفعل ولم يخبر بالبال
 لفظه كما سياتى فى بحث اسماء الافعال من اشر وحاصل كلام اشر ان العامل
 قد يكون لفظ الفعل وقد يكون شبهه وقد يكون معناه وهذا التعميم للضرورة وعدم تيسر
 وجود لفظ الفعل الذى هو الاصل فى العالمية فى جميع المواد فلا يرد ان بعد صحة

كان فاعلية معنى فاعله فاعل من المص وشم لم ياتيا بشال للفاعل الذي كان
فاعلية معنى انتهى نعم شال المص يصلح لكل منهما لكن ينبغي على شام ان يشير الى احتمال كونه
حالا عن الفاعل فتدبرهم اعلم ان قوله زيد في المثال انه كوز خمر وملك ذهب ال
كوز الخمر وخال فلو قلنا بما قاله فلا يحتاج الى جمل مفعول معنى وان جئنا الى جمل
الفاعل في الحال امر مفعول مع ان المص يستبعد طلاق المفعول الذي يكون كونه
من المنسوبات مكررا في انطباع على الخبر الذي يكون كونه من المفعولات مكررا
فيها وان صح النقل الاطلاقين عليه باعتبارين وجهين وان كانت مفعولية بحسب المعنى
لا بحسب اللفظ فيه ان المفهوم من غير المنطوق هو معنى اشير او انبه لا فظيهما وايضا قيد
الفاعل والمفعول بحقيقة فعلية هذا يكون قائما بنسبة لكية زيد من حيث انه مفعول اشير او انبه
مستبعد جدا كون المراد التكملة بينهما بينية من حيث انه مفعول احدهما والاحسن ان
يقال في تعريف الحال ما بين بينية الفاعل او المفعول او المستند او الخبر او المضاف اليه
وغيره بانه تقليل الاقسام لا سيطرة على التركيب هذه التكاليف ولا يدفع معاوضتها
سيما باثر اشير او انبه في الحال المنصب وعدم تاثيره المنصب فيما بعد من المفعولات
لاحدهما فتأمل قوله ومومن تركيبة قال المحقق اشير ازي اعلم ان المراد ان تركيبة
من حروف الاصول التي تتركب منها الفعل وج خرج عنه اطراف واما والاقوال و
كذا المنسوب لكن لا بأس بخروج اطراف لانه ان يقع عالما اذا كان مستقرا باعتبار
عالمه لمقدر على ما اشار اليه اشم واما المنسوب فالظن انه من قبيل العامل المعنوي

ان هذا مثال لكون الحال حالاً عن الفاعل فقط وشم جوز كونه حالاً عن المفعول بشر
 رد على المصريح والعجب منه هو هذا و مثال زید فی زید فی الدار قائماً مثال
 للمفعول المعنوی وكونه حالاً عن یه فی زید فی الدار قائماً باعتبار كون زید فاعلاً
 باعتبار ضمیر فی الدار لكون الدار مفعول مالم یسم فاعله باعتبار استمر فی مقطوع
 یغید كما لا یخفی اعلم ان محل المثال الاول مثلاً للملفوظ بحقیقی و للملفوظ حکمی إشارة
 الى ايراد هذين المثالين لافادة ان اللفظی قسمان احدهما ملفوظ حقیقی والاخر ملفوظ
 حکمی ویمثل ان یتكون إشارة الى ان الحال لللفظی قد يكون الفعل وقد
 يكون شبه الفعل ثم اعلم ان شمس قال بعد قوله وزید فی الدار قائماً مثال لللفظی الخ
 قال عم الهمة والدين رد على فی شرح المصريح انه مثال للحال عن الفاعل معنى استتم
 اعلم ان معنى قول المصريح لفظاً او معنى لو كان ما ذكره شمس لكان كون هذا المثال مثالاً
 للحال عن الفاعل معنى بدیهی ابطلان ولو كان مراده من قوله لفظاً ان ذاك الحال يكون
 ملفوظاً بان يتعلق بلفظ و انطق به وهو المعنوی فبحیث يكون المثال الاول مثال لفاعل
 لفظاً والثاني مثال لفاعل معنى و المثال الثالث مثال للمفعول لفظاً و مثال المفعول
 معنى لم یکن لان كون ذی الحال معنى لیس لا كونه معنویاً و مستتراً و المفعول لیس معنویاً و
 مستتراً فعلى ما ذكرنا تم الكلام المصريح بلا غبار و نظر الى ما ذكره شمس بنفی مثال الحال عن
 الفاعل معنى کمال من ضمیر مستتر فی اشیر المفهوم من غیر المنطوق قوله و هذا زید قائماً قیل و
 ان محل حالاً من فاعل اشیر و انبه المضمون من فحوى الكلام يكون حالاً عن الفاعل الذى

الا على تقدير كون كلمة به جزء الاسم يحتاج دخول حالها في التعريف الى التقييم في طريق
 التوجيه الاول قد ورد على ما ذكرنا وهو ان مقتضى الحاجة اليه بقوله قد خول احد الحالين في حال
 لا يقتضي بل مقتضى ان مقتضى الحاجة اليه بتقييد الحاجة اليه بقوله قد خول احد الحالين في حال
 انه عند تعلق النظر به فلا يكون معنى الكلام ان دخول حالها غير محتاج الى التقييم
 في لا وجه بقوله قد خول احد الحالين في لا وجه ما ذكره المحقق الشيرازي في الحاشية
 الصادرة بقوله قد خول من غير الحاجة في قوله لما كان غير المعنى المنفي وحاجة فكرة وقعت
 في حيز المنفي مقتضى العموم فيحتاج الى الاستثناء المذكور وكان تخصص الحاجة
 يكونها لاجل دخول الحال من المفعول منه والمفعول لا يجعل الاستثناء المذكور غير صحيح
 لان غاية ما فيه انه يمكن تخصيص الحاجة بالتقييد المذكور في نظم الكلام فيتركب الحذف
 والتقدير وجه لا حاجة الى الاستثناء المتصل ولا ينبغي ان هذا التخصيص ليس امر ضروريا
 على احد الوجهين حتى لا يصح الاستثناء المتصل فلو سلم فيلزم بقي صحة الاستثناء المتصل
 ولا مانع من انفصال وان كان مجازا لكن وقوعه في الكلام كثير معنى فيكون المعنى
 من غير حاجة لا دخالة لكن يحتاج اليه او حال غيرهما انتهى وما ذكره الاستاذ رحمه الله
 هو حاصل ما ذكره الاستاذ الشيرازي قوله مثل ضربت زيدا قائما اعلم انه حال عن
 زيد الا عن الاستاذ لا فينبغي ذكره بعد التاء بلا واسطة فهو مثال للمفعول اللفظي
 على المصريح مثل ما ذكره بانه تقييد اللفظي بالمفعول حقيقة ههنا وبالمفعول حكما فيما بعد
 ليس وادخل في عرض المصريح لكن نقل بعض المشيخين ان المصريح صريح في مشعره

بان الشئ الواحد يجوز ان يكون و ابرهم فلا يصح ان يقال مقطوعون ليصر قونية فذاك
 مقطوع سبب ان عن الفهم كما لا يخفى قوله وجعل اجاروا الجور متعلقاً بهذين لا يخفى ان
 هذا من حيث المعنى صحيح لكنه مستبعد بحسب العبارة بحيث لا يليق ان يثبت اليه اولوكان
 المقصود تعلق به بالفعل فلا وجه لتاخير عن الفاعل والمفعول فحق التعبير ان يقال ما يميز
 او ما يبين به سيما اذا كان اهم فتم من الفاعل خمسة لفظاً المفعول به سيما اذا كان
 هذا القسم منها عدلاً ومقابلة للفاعل فتأمل قوله اى له دخول قال الاستثناء
 انه لا حاجة الى التعميم له دخول شئ من الاحوال الا له دخول ما وقع حالاً ان فيستقيم
 الاستثناء ولو جعل استثنى مقيداً بحال المفعول معه او المفعول المطلق جعل الاستثناء
 لكن وفقاً لتوهم عدم الحاجة له دخول ما وقع حالاً عن المضاف اليه لا يستقام
 الكلام ايضاً فلا يد ما اورده الفاعل الفاضل للشئ عصم المسلمة والدين بقوله لا يخفى
 ان المبتدأ من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول له دخول احد الاحوالين في لا يصح
 استغناء قوله الا له دخول يمكن ان يقال ان ذلك الخشي ادعى المبتدأ ولا شك ان
 ما ذكره نظر الى قوله دخل فيه احوال من المفعول معه والمفعول المطلق يكون مبتدأ او ضم
 المبتدأ ومن الاستغناء هو الاستغناء المتصل وكون معنى الكلام لا حاجة الى التعميم له دخول
 الشئ من الاحوال ان يكون الاستثناء لكن والاستثناء المتصل خلاف اعلم وكذا ليس الا
 بحفظ الشاهد بل يقول ان نظرت وهو قوله من غير حاجة ان متعلق بقوله دخل دخل اليه فتميز
 تعميم الحاجة لثبوت لاجل دخول احوال من المفعول معه والمفعول المطلق وقد عرفت سابقاً

لكن لما كان تصانف الشخص بالموت والحيوة من جهة البدن فيجوز تجوز نسبة الموت والحيوة
الى اللحم وكذا يمكن ان يقال الدابر وان كان من حيث اللفظ مفردا لكن كان من حيث المعنى
جمعا فيجوز كون جميعه مالا عنه باعتبار المعنى لكن شئ المحقق قدس سره لم يوجه الى ان كان
تلك التاويلات واختار التعميم المذكور لان هذه الوجوه مختصة بالاشكالية المذكورة والتعميم
الذي اختاره متناول بسائر الاشكالية ولا يخفى ان هذا المثال الاخير يتركب التاويل من
وجبهين احدهما باعتبار ان المضاف لما كان جزءا أصلا للمضاف اليه فكأنه نفس المضاف
اليه وثانيهما من جهة ان الدابر متحد في المعنى مع مفعول ما لم يسم فاعله للمقطوع وهذا التاويل
انما يتركب ههنا ضرورة ولا يوجه بجواز ان يقال في زيد ذهاب ركبا ان ركبا حال عن
زيد انتهى اعلم ان اعظم من قوله باعتبار لفظ الدين ان تامينت الجملة مانع عن كونه مالا عنها
والاصطلاح ان يذكر الحال ما يردف ذي الحال وهو الدين لكن اعظم ان يكون المانع هو الدابر
المعنوي وهو ان معنى كنهيت هو المائل الى الحق ولا يصح اطلاقه على الجملة لا تجوز الا ان
يقال ان مراده بيان علاقة التجوز ان معنى الدين هو الاطاعة واسيل فتايل فيه ثم
اعلم ان الدابر مفرد من اسم الفاعل وكل وغلب يصح ان يكون الجمع مصداقه ورعاية
جمعية الحال باعتبار هذا المصداق بعيد جدا والحال ان المقصود بالافادة اذا كان الجمعية
يعبر بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد واذا ازيد كخمس مع قطع النظر عن المصداق يعبر بالمفرد
ثم لا يخفى ان الدابر لو كان متعديا فيكون ضمافته الى يكون ومن قبيل اضافة اسم الفاعل الى
المفعول اضافة لفظية فهي في حكم الانفصال والحال ههنا ليس بين سببية المفعول به انت خبير

هذا التعميم ليس منظوراً لمصرح مع انه توهم كون المفعول مفعولاً حكماً ووجوده لا يلزم قوله عم
 من ان يكون حقيقة او حكماً فيه ان هذا التعميم مع قصر المصرح اشارة في مثال الفعل حقيقة
 والمفعول الحقيقي في غاية البعد قوله بمعنى احدثت المضرب شد يد ربح فيكون المضرب مفعولاً به
 حكماً قال المحقق اشيرازي ولا يخفى ان اعتباراً احدثت وكذا اعتباراً اشيرازيه في الامثلة
 المذكورة اعتباراً من النجاة لا دخال شالها في تعريف الحال وقد عرفت ان الحال في شالها
 لم يكن مقدراً في نظم الكلام والعرب في لم يقصد وتقدير الحال وليس هذا الامر متعلقاً بهتم
 انما يكون اعتباراً من النجاة لتطبيق قواعدهم عليها فلا معنى لما قيل انه لا يعلم ان العرب
 يجعل شد يد احوالاً عن المضرب بل تاويل باحدثت ربح وكيف والتاويل ليس وليفة العرب
 فتأمل تهمل وقوله فلا معنى لما قيل ربح محل تامل لان تاويل النجاة يجب ان يكون على
 وفق مرام العرب لانهم بنوا احوال لغاتهم حتى يقيم الناس بها في العالمهم ومرامهم فهم عالمهم
 استفاد من كلام المصرح وشرح اشم في المرفوعات في بيان مفعول بالمسمي فاعلم ان شد يد
 صفة ضرراً فيكون انفسه لكونه صفة مفعول مطلق لا لكونه حالاً فلا وجه جعله حالاً وتعميم المفعول
 من الحكمي لا دخاله في الحال والجواب غير الاول من وضع القاعدة تفصيلاً بالتاويل لا يبنى
 على كون التاويل مرادهم وعن الثاني ان النسخة الصحيحة المضرب باللام لا تكون لكن يقال
 على الاول انهم لم يبنوا القاعدة على زيادة المفعول المطلق فلا يحتاج الى تسكف فتدبر
 قوله بل ينتج مله ابراهيم ضيفاً قال المحقق اشيرازي يمكن ان يقال ضيفاً يكون حالاً على الملته باعتبار
 الدين وكذا يقال في اشارة الثاني ان يتأهل من الهم لان الهم لا يستعمل حقيقة في

من الحقيقي والحكي دفع نقص التعريف بحال الذي يبين به مفعول به والمفعول المطلق لمضات الية
ولهذا فرغ على هذا التعميم ودخل ما يقابل في كل حال ان يكون ايراد المثالين اي المفعول به والمفعول المطلق
لاجل التبيين على ان هذا التعميم ليس له اختصاص بقسم الشان اي المستوي لانه قال وكذا تدخل
احال عن مضات الية على ان دعوى ظهور ان حال من المفعول به داخل في اللفظي الحقيقي غير مطلق
وعلى ما ذكرنا من عدم استقامته ما ذكره المحقق اشيرازي بقوله وفسره قدس سره لفظاً بقوله لفظياً و
ذلك لان المراد بالفاعل لمفعول مضات الية ما عرفت والمعنى لا يكون لفظاً وبغير ان كان المضاعف
المصطلح فلا يتعميم تقسيمه الى معنى وان كان المراد المعناه اللغوي لم يصح تقسيمه الى ما هو اللفظ لم يصح
تقسيمه الى ما هو اللفظ ففسر اللفظ باللفظي وفسر بعضه بما يكون فاعلية لفاعل مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ونظومه وبهذا يقتضي ان يكون كمال لا بد ان يكون مذكوراً باللفظ حقيقة
او كلاً والمعنى ما يكون احوال غير مذكور ولا قدر في نظم الكلام بل باعتبار لاجل صحة وقوة
احال حالاً نظيره ما يقال في بعدل تقدير يري وقوله والمراد بالفاعل التعميم آخر في صاحب
احال ولا يخفى انهم معنوي بل هذا ان حال من المفعول به داخل في اللفظ الحقيقي فيكون فاعلية
الفاعل هنا حقيقياً واحال عن المفعول المطلق داخل في المعنوي فيكون معنوياً حقيقياً واما كونه
حقيقياً فلفظ واما كونه معنوياً فلان كون المضرب مفعولاً به انما يكون باعتبار معنوي الاحداث وهو
خارج عن لفظ الكلام ونظومه وعل قدس سره لا يراوه المثالين به على انه لا اختصاص له باحد الا
وقوله فبذلك في قوله وكذا المفعول المطلق اشيرازي التعميم الاول لا يكفي في حال شي منها واما
لفظي حكى واثاني على معنوي انتهى قوله سواء كان المفعولين حقيقة او كلاً ومن ههنا ان

احد جزئي الانفصال تحقيقى ايضا لان معناه هو التنافى فى الصدق والكذب معا ولا دخل
 للتنافى فى الكذب فيه والمراد من الجمع المنفى فى قوله لا الجمع بمعنى مانعة الجمع جزوه
 اظهر منها من جزا كل منها لان قيد فقط فى تعريف مانعة الجمع عبارة عن عدم تنافى ما يقال الا
 من الجمع المنفى فى قوله لا الجمع منتهى على علم منها كما فهم المحققون من قوله لفظا امى لفظيا انهم فسر
 اللفظ للفظه وبنيه بقوله بان يكون ان لا اللفظ لو كان بمعنى ما يتلفظ به الانسان امى اللفظ
 والمعنى بالمعنى لهدول لم يوجد والحال الذى هو المعنى لوجمل الفاعل والمفعول على معناهما
 الاصطلاحى ولم يصح تقسيم اليها ولم يوجد والحال الذى هو اللفظ لوجمل على معناهما
 اللغوى وبضم لم يصح تقسيم اليها واما نظر الى ما ذكره اشم فيكون نسبة الى اللفظ بمعنى
 كون لفاعلية للفاعل مثلاً باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بان يكون العامل مذکوراً من حيث
 اللفظ والى المعنى بان يكون عامله معنى لفهم من فحوى الكلام لا منطوقه ثم عمنها من اللفظ فليز
 حقيقة او حكماً وهذا التعميم ليس فى كلام المصريح اياد اليه وما ذكره المصريح من المثالين
 الاولين يكون مثلاً للتلفظ حقيقة او حكماً ومن امثال الثانى يكون مثلاً للمعنى
 لان تفسير اللفظ باللفظ يكون لاجل ان المراد من الفاعل والمفعول يكون معناهما والمعنى
 لا يكون لفظاً لان اجراء حال لهدول على الدال سابق فى هذا الكتاب بل فى هذا العلم
 كما فى تعريف الفاعل ثم لا يخفى ان قوله لفظاً او معنى تعميم للفاعل والمفعول لا للفاعل
 فلو كان المراد من الفاعل والمفعول معناهما لم يصح تفسير المعنى بالمعنى لان كلاهما معنى لا معنوية
 فلو كان المراد من تفسير اللفظ ذلك فما وجه تفسير المعنى بالمعنى ثم المقصود من تعميم الفاعل والمفعول

فیه مقید بالهیه کما لایخفی و ما تقر من ان احوال قید نسبتہ الفاعل لیس له دخل مہنا
لان کون احوال قید انما یکون فی التراکیب الی تقع فیہا بنیاء الہیۃ الفاعل المفعول
و الکلام فی تعریف ما ہیۃ احوال و حقیقۃ و کونہا قید نسبتہ الفاعل لیسند عی کون
الفاعلیۃ مقید فالظہر فی بیان مرادہ من کلامہ ما بینا قائل فان ظہر ان یدق لفظہ
علی وجہ لایدرکہ اشاہا قولہ او المفعول و شمل کلمۃ او منع اخلو حتی لایخفی من
مثل ضرب زید عمر و اربابین اعلم ان المشہور فی کثیر من کتب ان کلمۃ او فی التعریفات
للتنوع و فی الحقیقۃ تقسیم المعروف الی الاقسام المذكورۃ فعلی ہذا یکون ما بین
ہیۃ الفاعل قسماً و ما بین ہیۃ المفعول بہ قسماً آخر و اذا کان التروید منع اخلو
فصورۃ الجمع لایزیم من ہذا التروید و ان لم یکن منافیاً لہ و ان کانت صورۃ
الجمع فی الواقع فیکونان قسماً ثانیاً لثانی فیکون التقسیم ثلاثیاً فی الواقع لکن
العبارة لایستلزمہ فالکلام فی البیان ناقص و الطعن التروید بین الامرین
ان حقیقۃ المعروف ہو المفہوم المرد و بینہما و ہو قسماً لہ کما فی تعریف الفاعل
و امثالہ و لو ذکر ثانیاً من کلام العرب او القرآن او احادیث کثیرت لایتصور
المناقشۃ بان ہذا المثال لم یوجد منہ لکان اولی قولہ لا الجمع لم یقل و
لا الانفصال الخفیۃ ایضاً ان اجریم حصول منع اخلو انما یحصل بعد سلیم
معاً الا ان یقال انہ کیفی فی تفریع عدم خروج المثال المذكور جو اجزاء
الاول من مالتہ الجمع و التنا فی فی الصدق و لا دخل قیید فقط و ہو یکون

بل لتعلیل وكونه للتعلیل بناء على ان هذا تعلیق لتحکم آه و استفاد من کلام الاستاذ
 رح فی شرح کلامه استاذ استاذ و هو الحق اشیر از می ان مراده
 مما ذکره اشهر هو قوله صفة الفاعل والمفعول يدل على هيئة الفاعل والمفعول مطلقاً لا من
 حیث هو فاعل او مفعول وقال الاستاذ رح و انظر من هذا الكلام ان ان صفة الفاعل
 مثلاً يدل على ثبوت الهيئة للفاعل مطلقاً سواء كان سبب ثبوتها له فاعلية الفاعل او
 غیره ولا يدل على ان ثبوتها له من حیث فاعلية الفاعل ومن جهة فیظهر من کلامه
 او جل عیسیة تعلیلیة لا تقیدیة انتهى انت خیر بان هذا الكلام لا يدل علیه على
 ان کون ثبوت الهيئة للفاعل مطلقاً لا يدل علیه لان هذا الكلام وقوله مطلقاً
 ستجاءع التعمیم فی سبب ثبوتها له وعدم التقیید با فاعلیة ایضاً ولا يدل علیه ثم
 قوله وكونها للتقیید مما لا يدل علیه التعریف ظاهر و هو ظم اذ لیس فی شئی لیتقوا
 منه بخلاف التعلیل فان تعلیق الحکم المشتق یقیید علیه باخذ الاشتقاق له فهو
 بناء و نه ثم قال الاستاذ فی بیان مراده من هذا الكلام جمله اراد ان یخبر بقیة
 یكون باعتبار جعل الهيئة قیماً الا باعتبار جعلها مقیداً فاعلیة مثلاً تقییداً بالهيئة و نه
 قید لها لان الهيئة مقییدة بالفاعلیة و باعتبار کسبیه التقییدیه یقیید الشافی و ون
 الاول مع ان المقصود هو الاول لم یقر ان احوال قیمة نسبة النفس على قسطن قیمة
 انتهى انت تعلم ان الهيئة فی عبارة التعریف مضافه الى الفاعل و مقییدة به و الكلام
 فی ان المضاف الیه بل الفاعل مطلقاً و انما على قیمة بالفاعلیة لیس انما على

فیكون العائد باحد اطرافین وقیل یحتمل ان يكون بصیغة الواحد المذکر الماضی
المجہول من ہذا الباب فیكون لفظ ہیئۃ مرفوع علی انہ مفعول مالم یمیم فاعلہ
لعل جواز ہذا الاتصال بنی علی کون العائد مقدر البعد الموصول بلا واسطۃ
تحت یصیر واسطۃ بیۃ و بین السند الیہ المؤنث ولا یلزم المطابقتہ بینہما ان
قلت ہذا مؤنث حقیقی فیكون ہذا الاحتمال ہو الاحتمال التام فہر
ثم اعلم ان الاستاذ رح قال قال الشہ السندی بین احتراز انتہی عما لم یبین
انتہی فیہ ان من لفظ موضوع الاول بیان فعل لہذا لم یوجہ الشہ یكون لہذا
فصل بل حبلہ واخلأ فی جنس انتہی فیہ الا عم الاقرب ہو الاہم المنصوب
ومن البین ان لیس مراد المصرح من کل ما یل علیہ کلام الشہ
فجہ النظر ہما ہو العموم البلیغ لا اللفظ الموضوع فجہ یكون البیان فصلاً
فتأمل فیہ قولہ وبقیۃ بحیثیۃ یخفی صیغۃ الفاعل قال المحدث المحقق
الشہانی الشہیر ہولانا مرزا جان شیرازی والمراد بالبحیثیۃ ہو التعلیل
اذ لا یمنع لکونہا لہذا ان الاطلاق و ہو ظہر کذا لا یكون تقییداً اما اولاً
فلان ما ہو الظہر علی ما ذکرہ الشہ المحقق قدس سرہ لیس ہو التقیید بل التعلیل
بناء علی ان ہذا تعلیق للحکم بالوصف البیاض للعلیۃ علی ما ہو المشہور فی کونہا
للتقیید مما لا یدل علیہ التعریف ظاہراً و ہو ظہر الخ لعل مرادہ من قولہ فلان
ما ہو الظہر ان ظاہرہ بناء علی ما ذکرہ الشہ من قولہ کما ہو و ظہر لیس ہو التقیید

بالنقطة الفوقانية وتحتانية معاً انتهى بالترقق الغرض بنقله هذا انما يتم لو ثبت ان
 في نسخة المصريح كانت النقطة في التحت والفوق فج لا يحتاج الى قوله
 وما يمانه قوله الحال باي بين هيئة الفاعل او المفعول به اعلم ان هيئة يبين
 احتمالات الاول كونه على صيغة المضارع الواحد الفاعل المعلوم
 المذكور والعائد المذكور الرجوع الى الموصول الثاني الواحدة الغائبة المعلوم
 المؤنث والعائد ج هو ضمير المؤنث الرجوع الى كلمة ماو على كل من هذين الاحتمالين
 يكون لفظ هيئة منصوباً على المفعول الثالث كونه تلك الواحد مجزولاً في العائد
 محذوف فيكون تقدير الكلام حاله او يكون الطرف المذكور في كلامه متعلفاً به
 والضمير عائلي الموصول في مثله محذوف متعلق بالمفعول ويكون لفظ هيئة مرفوعاً
 على انه مفعول مالم ليسم فاعله الرابع الواحد المخاطب فيكون لفظ هيئة منصوباً
 على المفعولية ويكون العائد باحد الطرفين وبناء كل من هذه الاحتمالات تحت
 على كونه من باب التفعيل ويحتمل ان يكون بصيغة المضارع الواحد المؤنث
 المعلوم من باب بان معنى ظرف فيكون لفظ هيئة مرفوعاً على انه فاعله
 والعائد باحد الطرفين فيكون هذا احتمال اسوس والسابع كونه بصيغة
 المضارع المعلوم من باب هذا الباب فيكون لفظ هيئة منصوباً على المفعولية
 اذ ج يصير متعدياً بتوسط حرف الجر والعائد يكون لا احد الطرفين
 الثامن كونه بصيغة المصدر وهو التفضل وكونه مضافاً الى الهيئة مجرداً بالاضافة

خبر کان قوله قال المصريح بعمل ذكر الفعل وعدم استتار التفسير في كان رجاء
 الفعل لدفع توهم رجوع الی معمول او الی المفعول مع قوله ما يدل على اسكت والراء
 من الفعل في السابق ايضا بهذا المعنى وبهذا التفسير اكتفى عن تفسيره وهناك وقد غرقت
 سنان في المرفوعات وجه التاخير في نظائر هذا الموضع فلا يرد ما ذكره عصم الملة والدين
 بقوله لا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخير الی قوله فان
 كان الفعل لفظاً انتهى قوله لان معنى ما يصنع قال عصم الملة والدين في الفريه
 والفعل المقدر فعل لفظاً وليس من قبيل الفعل معنى انتهى فيه ان الفعل المقدر وهو
 لفظ يصنع لما كان استفاداً من لفظ ما لك اطلق لفظ معنى عليه والی ما قلنا اشار
 اشم بعد قول المصريح وان كان معنى بقوله امرأ معنوياً مستنبطاً من اللفظ قوله و
 ما ياتكم والطمان يكون يصنع في كلام المصريح على صيغة الخطاب ومراده بما ياتكم
 يصنع يصنع بصيغة الغيبة وتقدير هذا القول لفي كلام المصريح التحليل لكون
 مثال ما لزيد وعمرو للعامل المعنوي فتح يكون النشر في ترتيب اللف
 وتبيل ان يكون المذكور في حاله صريحاً بصيغة الغيبة للمقدر بصيغة
 الخطاب فتح يكون النشر على ترتيب اللف وما ذكره اشار
 في معنى اثنان الی آخره ليس نشر الی ترتيب اللف بل ليس
 على ترقية ايضا قائل قوله حتى يتصور اثنان في على تكلف قال عصم الملة
 والدين في الفريه ليقول اكتفى عن تكرار كتابة يصنع باعجام حرف المضارعة

له درم ان يذ
 اعلم ان الحرف
 بن نيل الجاز
 فلهذا ان يذ
 المصريح
 اعلم ان الحرف
 بن نيل الجاز
 فلهذا ان يذ
 المصريح
 اعلم ان الحرف
 بن نيل الجاز
 فلهذا ان يذ
 المصريح

تفسیر بقولہ ای مع سرجہ قولہ ای مع سرجہ نہ بیان حاصل المعنی فی ہذا المثال
 بان دخول الباء لصاحب المفعول بفعل فی وقوع الفعل علیہ یعنی ان الاشتراك كما
 علی الفرس وقع علی السرج ایضا فیکونان شترین بشرا واحد وقد يكون المصاحبة
 بان يكون دخول الباء مصاحبا لمفعول الفعل حين كونه مرتبطا به ذلك الارتباط
 نحو نمت البارحة بالعمامة فان معناه مصاحبة العمامة مع فاعل الفعل حين قيامه
 من غیر ان يكون منسوبا اليه او العمامة لا يصلح ان ينسب اليه النوم ولنا فی تحقیق معنی
 المصاحبة كلام فی حاشیة متعلقة بالتفسیر القاضی ایضا وی سخر کون الباء
 فی بسم الله للمصاحبة فارجع اليها فانها تنفع فی مواضع انتهى فلو قلنا نمت و العمامة مفعولا
 معه ولم يكن شتر كما مع الفاعل فی الفعل بل مجرد المقارنة فالاولی ان يحمل المصاحبة
 فی كلام المصريح فی الموضوعین علی ما ذهب الیه غیر الخفش حتی سلیم عن المناقشات
 والایرادات بالامثلة التي لا يمكن فيها الاشتراك بل يكون فيها مجرد المقارنة والاشتمال
 حمل كلامهم ههنا علی ما ذهب الخفش والظاهر ان من قصده بالمثال الذي يكون
 فيه الاشتراك انه لو حمل المصاحبة ههنا كانت بالمعنی الذي كان مراد المصريح من لفظ
 المصاحبة فی تعريف المفعول مع قوله دون المصاحبة التي هي عبارة عن شترک
 المذكور بعد الواو لمفعول الفعل فی ذلك الفعل فی زمان واحد او مكان واحد و
 اقتضا و اخراج الواو العاطفة هو التخصيص بقوله فی زمان واحد او مكان واحد قوله ای وجه حمل
 المكان علی انما فيكون لفظا لا عن فاعله وهو الفعل ويحمل ان يكون ناقصة ويكون لفظا

فاذا كان كذلك يكون قوله معنى قسما من الفعل فعلى ما ذكره الفاضل المحشى يكون
 العامل مالک وهو متبعه جد اولى ما فهم اشم يفهم لفظ مالک وما يدل على الحد ثلثه
 العامل الشامل للفعل المصطلح وشبهه ويكون لفظيا كما مثالين لانه كورين في شرح وقد يكون
 معنويا بان يكون متبنا كما استنبطنا الفعل تصنع من لفظ مالک ولا جل انه متبنا
 منه اطلق عليه لفظ المعنى فتدبر وحسن التدبر قوله والمراد بمصاحبة المفعول الفعل
 مشاركة له في ذلك الفعل في زمان واحد قال عصم الملة والدين هرا ندميب الا
 رح ویرده امثال المشهور في سنة الجهورين قولهم استوى الما و الخشية لانه
 لم يستوى الخشية بل صفة لها اذا يادى الخشية واجاب عنه صاحب البواب شجاع
 اللباب بان استوى بمعنى استقام من ابلغ كما له كما يقال استوى الرجل ليس
 بشئ لانه لم يستقم الخشية ولم يبلغ كما له بل اسما فقط وغير الانقش لم يشترط المشاركة
 بل مجرد المعية ويشهد له سرت الليل ايضا وهذه الاشئلة مما لا يصح فيه العطف
 وتعيين في انصب انتهى ووجه عدم عطف النيل هو عدم تاكيد نصيب
 المرفوع المتصل بالمتفصل ثم اعلم ان اظان يكون المصاحبة في كلام الممرح
 هنا وفيما ذكره في بحث الحرف في بيان معاني كلمة البناء بقوله والمصاحبة بمعنى
 واحد وان يكون مودى باء المصاحبة والمفعول مع واحد او قد حمل الاستاذ رح
 المصاحبة في كلام الممرح هنا على مجرد المعية والمقارنة كانت بطريق
 الاشتراك اولا حيث قال بعد تمثيل اشم المصاحبة بقوله اشترى الفرس و

فتم بر استمات خیر بان عبارت لطیفه آنها ان کیون لظهر فی بیان المراد و بیان هو لظهور
 و ان کیون فیما اشاقوا الی لطیفه قوله فیما اختاره اش کیون ما هو المقصود و هو تعلقه بلفظ مذکور
 منکر فی کمال ظهور و الوضوح و کیون اشاره الی محذوف الارادة من مذکور بلفظ سابقاً
 و فیما ذکره عم الملة و الیه بن لیسیت الحال کذا کک لان دلالة المذکور سوراً باللام
 علی المعنی الذی ذکره قریباً لظہر من دلالة علی المعنی المقصود و هو لفظ مذکور فیما سبق قلت
 دلالة لعل باللام علی المقصود مثل دلالة المنکر علی لان المقصود هو مذکور منکر الی باللام
 قوله و سوا کان بفعل لفظاً قال الفاضل لم یحش عزم الملة و الیه بن اراد بفعل
 ما یدل علی الحدث کما سیجی فاندرج فی معنی بفعل لان ما یدل علی بفعل فی معنی
 لفظی فلا وجه لقوله او معنی فالوجه ان یراد بفعل بفعل الاصطلاحی و یجعله شبهة فی
 قوة المذکور و اکثر ما یتقنی عن ذکره بذکر بفعل و کیون قوله او معنی اشاره الی معنی بفعل
 و انما تعرض له لان معنی بفعل اعماله سماعی و هو ما عدا الاسماء الالفعل السماعیة لا یخفی
 ان الاولی بیان معنی بفعل مینا و لا وجه لثانیه الی قوله فان کان بفعل لفظاً
 انتمی انت خیر بان قول المصرح او معنی لو کان عطفاً علی قوله فعل لکان الامر کما ذکر
 و لیس الامر کذا کک او من اسین ان عطف علی قوله لفظاً و عدیده کما لا یخفی و ایضاً من اسین
 ان لفظ لفظاً و معنی فیما سیاتی فی قول المصرح فان کان بفعل لفظاً یخ کیون بالمعنی انک
 ارید فیما مینا و قوله معنی مینا کسم بفعل حیث قال فان کان بفعل لفظاً یخ و ان کان
 ای بفعل یخ فتأمل بخاطر اطراف الکلام قوله حتی یجعل المرام و بالایسر و استقام

ولمذا قید الضرب بقوله شدیداً ووجه تقييد اندراجہ فی مفهوم لفعل قد عرفت ایضاً
ان بنادہ الی اضمیہ الراجح الی الشیء اسناد الیہ حقیقۃ فاسناد الفعل الی اضمیہ الراجح
الی المصدر بنادہ الیہ حقیقۃ واندراجہ فیہ ہنا ایضاً مانع وقلنا بصحة فلا خلاف فی ضعف
ولمذا قیل وحصیف ثم قوله لان یبین الخ فیہ ان البین مع لزوم النظریۃ اذ وقع علی
فوقہ قائماً مقام الفاعل بکیون بالطریق الاولی ووقوعہ فاعلاً کافی الآتیه ولا یستبعد
ان یقول صاحب القیل الفاعل فی الآتیه ہوا تفسیر مستتر فی لفعل الراجح قوله لمصدر
فی ضمنہ لا انظر وکذا ان یقول ان فی الدار لازم النظریۃ ووجہ وقوعہ موقع فاعل
عندہم کہ کما فیہ من کلامہ فی محبت مفعول لم یسم فاعلہ قتال قوله واحترار عن
المذکور بعد غیرہ کالغفار قال عصام المملۃ والدین لا یقتضی الاحترار علی ما ذکرہ بن احتراز
عما لم ینکر بعد شیء ایضاً فاحتمل ان المقصود الاحترار عن المذکور بعد مع ولولہ لیمکن
بعد المصاحبة انتی خیر بان المذکور مقید بالبعد وہو مضاف الی الواو والظاہر ان
تقیید بعد الواو ووضافۃ الیہا ان بکیون الاحترار عن المذکور یوشیء لم یکن فی ملک شیء
ہو الواو قوله نو محط الفائدة ہوا القید الاخیر فیہ حفظ البعدیۃ بکیون الاخیر باضافۃ
الی الواو عن المذکور بعد غیر الواو ونعم لو اضعیف لفظ البعد الی شیء بکیون الظاہر ہوا الاحترار
عما لم ینکر بعد شیء وایضاً انت خیر بان المقصود ہوا الاحتراز عن المذکور
بعد غیر الواو والمذکور بعد مع یخرج ایضاً قوله متعلق بمذکور قال
عصام المملۃ والدین وفيہ لطافۃ ولوفت الی بالمذکور لکان اللفظ

بما هیته لان احد الوجهین اذا کان اعطفت ونسب الجواز الی اعطفت فوجب اعطفت عند
 اتقار جواز اعطفت المتحقق فی ضمن وجوب اعطفت ظاهراً فلو قلنا ان عند وجوب اعطفت وجوب
 اعطفت یقام هذا الکلام لغو محض ثم قال لم یصرح وجاز اعطفت فسر الشرح الجواز بالامکان العام
 المقید بجانب الوجود حیث قال ای لم یمتنع وهذا الامکان المقید اعم من الوجود بالامکان
 الخاص فمقتضى الکلام وجوب اعطفت عند کل من وجوب اعطفت والامکان الخاص لکن
 ان یقال انه یجوز ان یکون مراده من الجواز هنا هو الامکان الخاص ترک تعین اعطفت
 عند وجوبه ظاهر بل یلزم بالطریق الاولی او تعین اذا کان عند جواز اعطفت فقد کان عند
 وجوب اعطفت بالطریق کما یخفی الاولی فاذا علم ان تعین اعطفت کان عند وجوبه لیس بمتغلب
 الجواز بمعنی الامکان الخاص فی قوله والاعین نهضت بحقیقی فی ضمن تنبأ اعطفت مثل ما یرجع کیون
 الجواز فی الموضعین بمعنی واحد کما هو الظاهر لکن تصحیح وجوب اعطفت علی تقدیر جواز اعطفت بما یصح
 للزوم اجتماع الضدین الا ان یحمل تعین علی الاولیة المطلقة ای الرائج علی المساواة سوار
 وصلت الی حد الوجوب او لم یصل او علی الوقوع بطریق التأكيد وان لم یمتنع الذی یلزم بان
 انه عند وجوده بظاهر لایذهب فی غیره والیه اشار حیث لایحمل الخ و لو حمل الامکان
 العام المقید علی مصداقه وهو الوجوب یبقی حال جواز اعطفت
 بمعنی الامکان الخاص بهما ولم یتعین بان انصب ح بل یجوز انما یقتدر
 حسن التقدیر قوله اسے حیل الحیلولة قد عرفت فی المرفوعات فی بحث
 مفعول بالم یسم فاعلم ان احدی دون التقیید لا یقوم مقام الفاعل

لاجل مشابهتہ بالمصدر لکن بعد تحقیق جواز الحذف بواسطہ تحقیق اشرطین لابد
 من امر یرجح جانب الحذف حتی تحقیق شرط الانتصاب کا الاختصار اللفظی و تحصیل
 العامل القوی و هو الفعل فانظر الی ما قال الشیخ فی بیان وجه کلام لمصرح والی ما قلنا من
 جعل هذا الشرط شرطاً للانتصاب حتی یعلم انما احسن فتاوی قولہ و اعترض
 عن نصبه انما ای نصب لفظ مع ان کونه مفعول ما لم یسم فاعلمه یقتضی رفعه ای
 یحظر بالبال نہ یحتمل ان یکون اسما مبنیاً علی الفتح لان وضعه وضع الحرف لانه بنی من
 حرفین و الاسم المبنی قد یختلف آخره لاختلاف احوال بل قد یختلف معروضه
 نحو من الرجل و من امر فیجوز ان یکون کسره عند الاضافه الی ما یلتزم من هذا القبیل
 قولہ عندنا لا یتحتاج فی نفسه الی عنده تکلف قولہ من اسناد الفعل الی
 انظر الی اللازم نصب انما ای من اسناد الفعل الی الشیء الذی التزم نصبه و انما
 اسناد الیه فاعلاً او مفعول ما لم یسم فاعلمه و ترک و البقی علی نصبه مع کونه فی مقام
 الرفع و ذلک التکرر بحریۃ علی شئی کیون ذلک الاسم علی ذلک الشئی انما نصب
 بہ بناءً اکثر ای اکثر الاستعمالات و اکثر المواد قولہ و ان لم یجر العطف بل یمتنع لایحیی
 ان کلام من وجوب العطف و امتناع العطف مصداق عدم جواز العطف بالمعنی
 الامکان الذاتی المستلزم للوجوب و انما تعرض لمصرح باتناعمہ تعیین نصب لم یعرض
 لوجوب العطف مثل ضربت زیداً و عمرًا لما ذکرہ لیس بعد جعل الجواز فی کلام لمصرح علی الامکان
 الذاتی ای الامکان الخاص فلا یتیقن مثل ضربت زیداً و عمرًا لوجوب العطف لعل جوبہ

لم يوقع الشاهد الصالح فلم يحيب كونه مقارنا له في الوجود وادلم بحب الوجود فضلا عن المقارنة
 في الوجود والا ان يقا المراد من المقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود وفي الوجود
 او في قصد الفاعل انتهى فيه ان التاديب مغاير للتحقير بالذات ولا يخفى في صحة
 ضربت تحقير اقل من ان يكون متحدا بالذات فتفطن وانت خير بان هذا التوجيه
 والتعميم مع التصريح بلفظ الوجود في كلامهم في غاية البعد والاولى ان يقا بناء كونه
 شالاً على تقدير وقوع الصالح ومقارنته وعليه يدل قوله واحترز بذلك اقلية عما اذا
 لم يكن مقارناً في الوجود قوله وانما اشتراط هذا الشرط لانه بهذا الشرط لا يشبه
 فيتعلق بالفعل عرفت ان تقدير الالام شرط انتصاب لمفعول له وانما اذا فاعل
 والمقارنة في الوجود شرطاً بحذف الالام ولما قل ان يقول ان لمصرح ومن
 هو قال بما قال بهنا لم يجعل كل واحد من هذا الامور الثلاثة شرطاً لانتصابه بان
 اشتراط تقدير لاجل انه لو ذكر الالام لكان مجروراً به فهو لكونه مقتضياً لانتصاب
 وهو مجرور عن تحقق انتصاب ورفع المنع من جملة الشرط وهذا القدر لا يصير
 بالقول باليصير شاهداً بالمصدر حتى يتحقق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به
 وتقدير لا يحصل تلك المشابهة فاذا تحقق هذا ان شرطان فقد تحقق الشرط الاول
 ينتصب بالفعل وحاصل ما ذكره لمصرح ان تقدير شرط انتصابه وجواز حذف الالام
 شرط بهذين الشرطين فعند تحقق هذين الشرطين يصح الحذف عند الفتح لم يصير الالام
 خائفاً عن الاعراب حتى يقا ان الاسم لا يقع خائفاً عنه او عند كونه منتصباً بالفعل

جاء في الاثر ان شخصاً قد تمام له يوم مثلاً ليقول العفو والواقع فيه تعود واحداً لتعودات
ثم اعلم ان لفظ المقارنة يجتمع كون زمان كل منهما غير الاخر بان يكون لاحدهما زمان ولا آخر
زمان آخر خارج عنه ومتصل به بل انظم من المقارنة هو هذا الا ان يقال انه لم يوجد له من
في كلام العرب فتدبر قوله اذ لا مقارنة بينهما الا باعتبار انهما لم يكن لهما وبين المقارنة بينهما
هو المقارنة بالاعتبار لم يثبت قوله اذ لا مقارنة الخ وعوى ان زمان الضرب والتاديب
واحد اذ على تقدير التفات الذي يجوز ان يكون التاديب حاصلًا بعد زمان الضرب
لكن يمكن ان يناقش بان الضمانات فائران بالذات وايضا انما يتبادر من حلة الغاية
هو كونها مقارنة بالذات لمعلول وانظم من القسم الاول من المفعول له هو كونه علة غائية وقد
جعل القسم الاول منه والعلة الغائية علة للمعلول بحسب الوجود والذات مني ومعلول له بحسب الوجود
الخارجي ثم اعلم ان المصدر قال في مجتبه الحرف واللام للتعليل وقال الشافعي في شرحه الى بيان
علة الشيء ذنباً نحو ضربت للتاديب وقد عرفت انه قال لم يلزم صادق في حاشية ما
انه قال الرضى التاديب هو الضرب بعينه اذ لم يصدر من التكلم بهما حدثان بل حدث
واحد فلهذا الصحيح للتعليل وقد يمنع كون التاديب عين مستند آبان التاديب بتحويل الازد
والميلق بالتخصيص الضرب وسيلة كالمصنوعة وغير ذلك وكناية فاعلم ان اعتبار
بين العلة والمعلول انتمى لكن انظم مما ذكره الشافعي سابقاً من قوله فان التاديب انما
بالضرب وتيرتب عليه المقارنة الذاتية وكذا ما هو مذکور في شرح كلام الزجاجة
قوله شهدت الحرب ايقاد الصلح قال عصام الملة لا يخفى انه مع هذا التركيب ان

الاكتفاء بغير ضم شيء الى ما به الاكتفاء وسلبه بغيره بقاء ما به الاكتفاء من غير ضم شيء اليه
فالاولى ان يقيم ولهذا جعل المسند اليه لجواز الخذف ولم يجعل المسند اليه له ضمير مستتر فيه ثم قوله
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها ومن لم يفرع على المذكور في الشرح وكذا لا يفرع
على المذكور في المتن وان كان المراد من هذا القول انها تكون الجواز في كلامهم ثم معني
الامكان الخاص كون التفرع باعتبار كون الجواز بمعنى الامكان متبادراً متبعضاً
من كلامهم ثم هو الامكان الخاص كما هو متبادر من لفظ الجواز مع ان قوله كما يجوز
ذكرها يابي عنه اذ لو كان مراده منه تفرع الامكان الخاص على كلامهم ثم ينبغي ان يقال
فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها ثم يخطئ بالان لم يقسم منه تفرع كون جواز الخذف دون
جواز الذكر لان الله كراصل الخذف خلاف الامل والتفرع عليه بهذا الكلام هو تعرض بجواز
الخذف وفي بيان الامكان الذي هو عبارة عن جواز الطرفين قد تعرض بجواز الذكر
اشارة الى ان جواز هذا الطرف يحتاج الى تعرض والبيان فالتعرض بجواز الخذف
يتلزم ان جواز الخذف لكونه خلاف الامل متبعض ليس في درجة جواز الذكر وبالتشبيه بغيره
قوة جواز الذكر فتأمل فانه ادق نظره قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضاً من زمان وجود
الآخر قال عصام الملة والدين لا حاجة الى هذا التصحيح لانه المذكور غلة العقود هو عين الوجود
الى الجنب السابق عليه الا ان يقيم بعد الجنب من اوله الى آخره جنباً واحداً لا جنباً باً متعدد
انتفى في جوابه شعار بضعف سيما من لفظ بعد انت خبير بان الجنب مثلاً واحد وان كان
متداكراً كان جزؤه الاخير هو الذي يقارن وتصل بغيره ان ضد الجنب لا يقيم كل جزء منه

و مکن وجه تعرض بها انها الغالب فيها فلو انها غالبة فيها كانها هي ذات تعليل لا غير ما وادانها
 لاصالتها في تعليل عليه تعليل بها فمکن من قبيل ذکر الخاص واداة العام فمکن من قبيل
 احتمال تقدير احدى باقی اداة تعليل باقی فتدبر و حسن التدبر قوله و لذا قال انما يجوز حذفها
 ای لا بل و احتیاج الحذف الی شرط لکونه خاف الی نسیب الجواز بشرط ان یفاد
 بقوله انما کان فعلاً الخ الی حذف اللام الذي هو عبارة عن عن الاتيان بلفظ و لم یجعل الی
 لذلک الجواز ضمیر مستتر ارجع الی تقدير اللام مع انه انحصر ان الموضع موضع الانما اذ قال
 بالضمیر الرجوع الی تقدير اللام بلیم کون شرط المذكور شرطاً لتقدير اللام بکذا خبریه لان التقدير
 عبارة عن الاستقاط من اللفظ و الابقاء فی الیه و قد عرفت ان الابقاء اصل لا يحتاج الی
 اشرط و عصام ملته و الدین قال فی افرید بقية توجیه شیء فی شأنه شرح کلام لمصره حيث قال
 قال لمصره و انما يجوز حذفها ای کلمة اللام و لم یقل و انما يجوز حذفها بلیم الرجوع الی التقدير کما هو
 الالئ تنصيصاً علی مقصوده من بیان شرط الحذف اذ لو ضمراً لاحتل خلاف المقصود و هو يعود
 الی نصبه بتقدير اللام و قد دق النظر من قال بتقدير عبارة عن الحذف مع الیه و بشرط
 لا حذف لالیته فقال حذفها اظهاراً لما فی الیه و انما لم یقل و انما یقبل فذلک کما قال لفظاً
 تفاوت المقامین فان یقول اعم من الوجوب و الجواز و سابق کان مقام الاعم و منها
 لیس الحذف الاجرائی انتهى تم قوله و لم یکتف بارجاع ضمیر الفاعل الخ عطف علی قوله قال
 لا یغنی ان استفاد من سابق کلامه انه لیس یضمیر فی قوله يجوز و یتبادر من هذا القول ان الیه
 یوجد فی قوله یحذف لکن لم یسب الیه و عبارة الاكتفاء انفسی لیسع فی کذا فیه

من قوله ای خالف الزجاج خلافاً حذف الفعل ونقل الفعل إلى المفعول المطلق بحجة منطقاً بطور
 فعل المفعول فی حمداً ای حمداً انتهى کیون قریباً الی فہم و انما نسبتہ الخلفان الی الزجاج لان
 کلامہم علی فہم من کلام المصداق ترجمہ علی کلام الزجاج و ایضاً ان الخلفان اذ نسب الی شخص
 فانما نسب بالتعلیل قول الخلفان لا قول المقابل ہذا تعلیل قول الزجاج قولہ اذ ضربتہ ضرباً
 اعلم ان المفعول لہ اذا کان مفعولاً مطلقاً بغير تعدی عنہ الزجاج فلا یستقیم فی شئی من المثالیین فی شئی
 من الجلیین اذ ہو فیہما فی محل الاول بلفظ فعل و ہوا دیت وجیب فی محل الثانی ہو فیہما فی التبارک
 انہم لان یقیناً انہما بیان حال معنی و الفعل بان ضرب فی التبارک مقید ان بالذات عندہ بعد کمال
 علی متماثل ثم لا یخفی ان انہما من قول الزجاج فی المثالیین ان قال تضمن المذکور قیہ من انہما ان یکون
 باقی التعلیل و المفعول لہ و حال غیر ہما کیون قیہ ہما و مستند ہوا الفعل تضمن ان کان بحسب طلب اللفظ
 ما قال الزجاج و ما قلنا و ان لم یکن اولی ما قالہ الزجاج لکنہ لیس نہ فخرہ ما قالہ و حکمہ بہ لا یکون
 ہما شیان ہما ہما بر قولہ ای شرط انتساب المفعول لہ فیکون مراد مصداق من قبل قولہ المذکور و ہوا
 اللازم علی التقرض بقولہ لا شرط کون الایم مفعولاً مع ان محل المصداق علیہ فی غایتہ بعد
 الاجل عدم قول القیم کیون ما ذکر فیہ اللام مفعولاً و توہم ہوا نقیضہ ای ہما محل کلام علیہ و ہما کیون
 المفعول لہ قسمان قسم اول وجہ قولہ خص اللام بالذکر قال عصام المملۃ والدین التقرض ہوا
 تخصیص اللام ہما و ان فی المفعول فیہ مبنی علی التخلی عن ان الایم ایضاً من دخول المفعول
 نحو نسبت ہما ہما انتهى کیون ان یقیناً ان وجہ تخصیص اللام ہما کثیر من الحروف بمعنی اللام
 فجاءت کلہا فی فان الحرف و ہوا الایم ہما ہما تعلیل لہ حکم عدم قولہ لانہا الخالف التعلیل الخ

في تعريفه ووجه تقديم المفعول المطلق على كل باق لفاعيل كون معناه جزو معنى الفعل ثم تقديم المفعول
 بلكونه كما لفاعل في احتياج الفعل اليه ثم تقديم المفعول فيه لكون كل فعل في نظرون بخلاف المفعول
 اذ لا يكون في الفعل الغير الاختياري ثم علم انه قدم قوله لاجابه على مسند اليه بقوله لا لاجل فائدة
 ادلال وقع توهم تعلقه بالمذكور لو اخر عن قوله ان فعله مذکور قوله اي لقصد تحصيله بسبب وجوده
 من هذا الترديد اما التردد في معنى قوله لاجله فمح لا يصح دعوى الاحتراز بقوله مذکور عن عجنبي التاديب
 لاحتمال ان يكون معناه بسبب وجوده ووجود فعل تعجب بسبب وجود التاديب او اشارة الى ان معناه
 احد الامر من مح يقال يصدق عليه ايضا غايته انه يتحقق في ضمن لمصدق الثاني اشارة الى نوعي
 مفعول له محل الحق بهذا كما يتفاد من قوله مثال الخ انه قسم ثان الا ان يقام المراد من الفعل المذكور
 هو الفعل الذي هو عاقل ناصب فيه وقوله وعجنبي هو فعل رفع فيه والنظم من كلامهم ان نطقا
 مقدره هنا قبل كلمة فالايراد ان التاديب في مثال المذكور نوع فلا يدخل في الجنس حتى يحتاج
 الى اخرجه الى قيد فتدبر قوله فان قلت هو مذکور مع الخ يعني ان المراد مذکور معه في الجملة مح يصدق
 مذکور معه في التركيب الذي هو فيه في الجملة فمح لا ريبه بقوله قلنا المراد مذکور معه في التركيب الخ
 بل للمحصل فيه اليهم فلا وجه لقوله اللهم الخ نعم لو كان المراد من ذكر قيد مع بيان
 قيد في اجملة مكان لهدن القولين مرتبة قوله ظاهر او الاحتياج الى تقدير قوله ظاهر التبعين
 قوله لا لزجاجة يكون عند كون الفعل المخدوف مسندا الى تقابل يكون المفعول له معمولاً مستقلاً بتقدير
 لاظهار ان الخلاف يكون موصوفاً یا منظورا اذا كان منسوباً بالتقابل الى التقابل يكون المفعول له الخ
 ولا يخفى ان اذا كان محل التركيب ما ذكره عصام الملة فالدين في افرغ في تفسير قوله خلافا للزجاجة

لم يقل إشارة الى صحة كونه مفعولاً به كما يقتضيه التفصيل لان المفعول قسم للمفعول فيه فصار
 كون الشيء الواحد اياها نصيباً لتفصيله مستعملة في أصل الحديث ارجو ان الغرض قوله
 نقل عن سيوبه يحتمل ان يكون هذا من قول صاحب تقييل اليه ومؤيداً لكون
 الاصح بمعنى احتمال الاصح ولو كان من اشم فيقيد به انه ماخذ كلام صاحب تقييل او ان
 كلامه وقع على وقت كلام سيوبه قال المصريح بعامل ضمير الخ قد عرفت ان صاحب
 المفعول به بعامل المضمرة على شريطة التفسير والاشريطة التفسير كذا الحال في المفعول فيه
 قوله هو فاعل الاجابة فعل مذکور لا يخفى ان المراد من لفعل اذا كان الحديث يكون معنى كلام
 او جمل لا بل حدث فيكون الحديث موجداً والحال انه هو الايجاب ولا الموجد ولا يطابق لفظ
 الحديث على الجملة بالمصدر واليها ان في ضمن لفعل الاصطلاح هو المعنى لمصدر
 الا ان الحاصل بالمصدر هو ان من قبل هو الحاصل بالمصدر لان الحديث لا استفاد المعنى اللهم
 الا ان يراد من لفعل استفاد من فعل هو الاتصاف لا يخفى ان قوله لاجله وقوله مذکور
 فيه مخصوص سواركان كل منهما فصلاً او خاصة لكن لا بد ان يكون قوله ما فعل وفعل
 حيثما كان العرض العام لا يكون جزء التعريف وان سلم فيقال ان اجزاء التعريف لا بد
 ان يكون محمولاً على المعرف سواركان جزء جنساً او عوضاً عاماً او فصلاً او خاصة وليس
 فعل فعل محمولاً على معرف كما لا يخفى بل لا يكون محمولاً على المفعول فيه ولا على المفعول معه نعم
 تمام تعريف وهو المجموع من التقييد والتقييد من محمول بل المجموع من التقييد واحد اياها المفعول تمام
 تعريف المقييد لفصل او بالخاصة وان لم يكن محمولاً فينضم من هذا تعريف جواز مثل هذا الامر

دلیل علی رجوع ضمیرها بهما الی المحمول بهم کما کتفی تعلیل ما بعد دخلت تعلیل لفظ امکان
 و هو قوله کثرة کذا کما کتفی تعلیل محل شبه عندی علی امکان لمهم تعلیل حملها عاقبة
 لانها حسن المقابلة بیان وجه حمل لفظ امکان و ما بعد دخلت لیتدی نسخه لا بها مائیت
 لا بها مائیت برهان الاحتمال تیم اذا کان الضمیر المجرور فی قوله و حمل علیه راجعاً الی الزمان
 الممهم لان قوله لا بها مائیت تعلیل المحل و هنا الارجاع فی غایة ابعده ظهور رجوعه الی المفسر
 بالجمادات است و الیض الزمان لمهم لم یدکر صریحاً بعنوان الزمان الممهم فماتل قوله
 ای علی المذهب الاصح انما تعلم ان اسحق یقتضی ان یکون قوله علی الاصح متعلقاً
 بقبول ما بعد دخلت تقدیر فی و حمل علی المذهب الاصح یرجع الیه لانه اذا کان مفعولاً
 یقبل و اذا کان مفعولاً به فلا یقبل لان المفعول لیس مما یقبل تقدیر فی بخلاف مطابقة
 صاحب یقبل من ان معناه علی الاستعمال الاصح کانه فیها متعلق بنفس التقدير قوله
 کثرة حذف کثرة استعماله و انما هو منه ان تقدیر فی فیما بعد دخلت کثرة الاستعمال
 من جهة جعلها درجه المماثلة ما بعد دخلت بالجمادات است جعله محمولاً علیها الا ان محمل
 المحل علی الاکتفا و قوله فان یفعل یطلب المفعول فیما لا بعد تمام معناه قال مع الملة
 و المله بن و فیه بحث و یعارضه ان یقال بالفارسیة در آمدن و خانه اتی فیها لانهم ان
 یکون هذا سادراً عن مضی و الی الفرس فیما فیه المعارضة محمل تا بل قوله بل مفعولاً به
 فیه ان فی صدق تعریف المفعول علیه نظر لان الظاهر ان لا یکون مانع فعل الدخول بل کان
 مانعاً فیه فعل الدخول و لا یعیبان کیون تمامیه بعض الافعال کالذی فعل منبته علی المفعول

فذلك التبادل سهل من التبادل الذي اتركبه المولوي عبيد الغفور
 خلا وجه للترجح حملة كلامه على ما قال على ان حمل كلامه على ما حمل كالنصوص
 عليه وبتفاده ما قال من كلام الله في غاية الصعوبة بحيث لا يلتفت اليه الذين
 المستقيم ثم اعلم ان الظاهر من المنازعة في بيان مرام الله ههنا ان يكون لكل منازعة
 بينهما في مرامه في مرجع الضمير في اصل في قوله وظروف الزمان سهل فك بانه راجع الى الزمان
 والى الظروف وذكر في الحاشية احتمال كون الضمير راجعا الى الظروف بتبادل الظروف
 بالقسم الثاني وادعى نظرية ما حمل كلام الله على ما حمل بناء كلامه في هذا التوجيه على ان
 لامية كما قال في الفريد يكون الاضافة في قوله وظروف الزمان الخ لامية وقوله فصل
 مفرد ومثوث والضمير فيه ايضا مفرد ومثوث راجع الى الظروف بتبادل الجمع بالجماعة
 كما هو الشايع قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمها قال الله والدين
 ذلك ان تجعل ضمير راجعا الى عند ولدي ويجعل ابهاما بياناً لوجه شبه لا لوجه حمل
 على شبههما لا لاجل ابهامه بل لم يكن وجه الحمل مذكورا أصلاً انتهى انت خبير ان
 مما قاله في غايته بعد بحيث يابى عنه الطبع السليم وكذا رجوعه الى الامل والفرع وكل
 بارجاع الضمير الى المحمول عليه افراد الضمير في قوله لكثرة اذج ينبغي ان يقال لكثرة
 اي المحمول هو لفظ المكان والمحمول عليه وهو المكان لهم يعني اعتبر الحمل ههنا لا لاجل
 والمحمول عليه وهو المكان لهم يعني اعتبر الحمل ههنا لا لاجل المحمول والمحمول عليه في كثرة
 الاستعمال كما اعتبر الحمل ههنا لكثرة استعماله في صفة الابهام فافراد الضمير ههنا ورجوعه الى المحمول

والدين في الحاشية ما حاصله ان مقصودنا من ذكر المكان ان مرجع الضمير
في كان هو الظروف بتاويل وهو ضمير متناول لتأويل والضمير في كان
في قوله قيل فلما يردح ان الضمير فيه اذا كان راجعاً الى المكان الذي ضيفت
اليه الظروف فيجب ان يخرج الجملة خالية عن العائد فلا يحتاج الى التوجيه بان الاضافة
اذا كانت ببيان فيكون العائد الى المضاف اليه هو العائد الى المضاف
لا اتحاد المبين والمبين بالذات وحمل كلامنا على مرجع الضمير الى المكان
الذي ضيفت اليه الظروف من المولى عبد الغفور رحمه الله ان حمل
كلامه على ما قلنا او على ما حمل عليه لعدم ورود الايراد لعدم بقاء الجملة
بلا عائد راساً على جملة ايضاً مني على حمل الاضافة البانية لكنه حمل كلامنا
على كون ضمير كان وقيل كان راجعين الى المضاف وهو الظروف بتاويل
انظروا عبارة عن المكان الذي وهو جنس متناول للتأويل وتقليم ولا يلزم
من هذا التأويل ان يكون المراد من الظروف المكان حتى يلزم ان يكون
معنى الكلام مكان المكان حتى يلزم ان تلك الاضافة مما لا معنى له لا يخفى
ان في كل علم الملة والدين كلامنا على ما حمل يرد ايراداً خرباً كل واحد
من ضمير كان وقيل لا يطابق مرجعه والحال ان المطابقة واجبة بين الضمير
ومرجعه والضمير بينهما مفرد ومرجعه جمع فيحتاج الى تأويل الجمع الذي هو الظروف
الى المكان الذي هو المفرد وليس هذا الايراد دون ذلك الايراد وليس

وقيل معنى بهما موقتهما بقرينة تبعض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه
وان كان الابهام فى الزمان بمعنى ان لا يكون له نهاية تحصر كحين وزمان وقت
ما يقابل كيووم وليلة وشرو الاول اظهر انتهى مع وجود القرينة والمقابلة اظهر الاول
غير ظاهر بل الاظهر هو الثانى فتدبر ثم اعلم ان اضافة الظروف الى الزمان وضمتها
الظروف الى المكان بمعنى واحد فلو حملت على الاضافة الالامية يكون الكلام
فى بيان احوال فسمى لمفعول فيه كما هو الظاهر وايضا يتبع قوله كلهما على ظاهره لانه
يعني عموم ظروف وايضا ان الضمير فى كلهما راجع الى الظروف فهو يقتضى ان يرجع
الضمير فى قوله قبل ذلك الى الظروف المكان يحل الاضافة ههنا على الالامية
ايضا لانه المكان كما حمله اسم عليه فيحقق العائد الى المتبدا غاية ما لزم انه
يحتاج فى ارجاع كان وقيل الى ظروف المكان الى تاويل ظروف المكان
الى القسم الثانى وهو غير مستبعد وان توصيف الظروف بالمبهم والمحدود وقيل
توصيف الدال بعقبة المدلول وهو شائع فى هذا الكتاب بل فى هذا الفن قوله
وشروط نصبه الخ ايضا يشعر بكون المراد من الظروف هو الاله والى لان تقديره
فى باعتبار اللفظ والمشار اليه بكلمة ذلك فى قوله يقول ذلك هو تقديره
كما فسر ثم انك قد عرفت ان قول المصرح كلما تاكيد للظروف لا للزمان وان
ان يكون مقصدا ثم بها كان الخ توضيح لعموم الذى قصد المصرح بلفظ الكل
فمنه تسمى الظروف لا الزمان فتأمل قوله ان كالمكان الخ قال عمه الملة

تقديره لا تتجمل في الرد والقبول قوله بيان لما هو موصول الخ هذا هو ويحتمل ان يكون إشارة
الى قسمي المفعول فيه من غير ان يكون بياناً للموصول او الموصوف فكانه قال مدلول المفعول
زمان او مكان ويلزم انقسامه الى اثنين وحيث يكون قوله من زمان او مكان خارج
عن التعريف واما في مطابقة الشئ دخل فيه وليس فيه مجتزئ وما قلنا مثل ما قال الشئ
في تميم لفظاً او تقديره في تعريف المنادى لكن ما قلنا ههنا في غايته ابعد قوله إشارة
الخ انت خبير بانها مدلول المفعول فيه وهما يستلزم انقسام الدال ولهذا قال إشارة
ولو كان المراد من الإشارة الا الى الدلالة الصريحة فيقال الصراحة هي الدلالة على تقسيم
مدلوله ثم اعلم ان نظم من كلام المصنف ان المفعول فيه قسم من المنصوبات فاذا كان
المجوز لبقى منه لم يكن قسماً منه على اطلاقه الا ان يتسلخ قوله وهو منصوب بتقدير
اي بتقدير في الظاهر ان يقال وهو منصوب بفعل او شبهه عند تقديره قال شئ
نصبه تقديره في قال عصام الملة والدين في الفريدا حترز به عما ذكر فيه في باب الباء
في جلت في المسجد فانه لا يصح تقديره مع هذا الذكر لا عما قدر فيه الباء بمعنى في فانه لا
منصوب فالمراد بفي في وما هو بمنزلة وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشائع والشائع
في النظرية هو في كما ان الشائع في التعليل هو اللام دون الباء ومن في فاقية
في المفعول له ايضاً ما سوى اللام قال الرضي رحمه الله الكلام كمد ويدل على ان المجوز بفي
مفعول فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم كلهم وانت خبير بان دلالة اليه غير محتمل
مفهوم صحة تخصيص ما بالمنصوب والاشارة بهذا القول الى ان يكون تقديره في شئ

في تعريف المفعول فيه هو الاسم المنصوب لانه الاقرب بالنسبة الى المفعول وتفسير
 كلمة في في التعريف بالجنس الاقرب للمعروف من الحسن المتوكة للمصنفين حتى يرون
 تركه سببه فلهذا خرج المثال المذكور من جنس التعريف فلا يحتاج الى قيد مذكوره في الظهور
 قد خفي علينا الا ان يقال كلمة عبارة عن الزمان والمكان والاسم المضاف اليها
 كما هو في المثال وايضا دخول المجرور بكلمة في في المفعول فيه عند المصراع مانع منه لانه مفعول فيه مع
 ليس منصوب تضمننا الى قوله او مطابقة قال الاستاذ لم يذكر الالتزام فكأنه اراد ما
 المعنى العام وهو ليس مدلولاً مطابقاً انتهى في ان الحدث ليس مدلولاً التزامياً
 محالاً فلهذا مدلول مطابق او تضمن به فلذا قصر عليها يمكن ان يقال ان كلمة هذا يدل
 على الاشارة التزاماً لو كان شئ فعل فيه ذلك فعل كان مفعولاً فيه ولا يبعد ان لا يعلق
 على ذلك شئ مفعولاً فيه بل يعتبر فيه مذكورية احد الصورتين المذكورتين فلو اعتبر في تعريف
 قيد الحاشية قال الاستاذ لم اعلم ان اعتبار قيد الحاشية يتصور ان يكون من حيث
 تعلق الذكر بحدث فعل فيه يعني ان ذكر ذلك الحدث في التركيب كان باعتبار كونه
 فعل فيه باعتبار آخر مثل كونه واقعاً عليه في الاكبر مثال المذكورة نقض يكون قوله مذكوره
 كما لا يخفى على المتأمل انتهى لا يخفى ان في المفعول فيه لو اعتبر كونه مذكوراً من حيث انه فعل فيه فعل كما
 قوله وان ذكر يوم الجمعة لم يقيده بكونه مذكوراً فخرج يوم الجمعة في التركيب المذكور لانه
 من حيث انه وقع عليه فعل ذلك الفعل ان كان مذكوراً لكن لا دخل في تمام الحد الحاشية ذكرنا فعل فيه
 الحاشية ذلك الحدث في التركيب فيكون ما ذكره الاستاذ من قوله ويكون قوله مذكوره مالا يمتنع على ما

والخبر بقوله ومنها المتبادر والخبر استهباث ان استبداد اوله اصل المرفوعات عند البعض
وبهذا الطريق الذي اختاره في بيان الاقسام طريق لطيف ومن بيان الاقسام لم يذكر
المقسم والاشارة الى التقسيم لغيم ان المقسم منقسم الى هذه الاقسام ويخصر فيها ففى كل قسم
كانه قال منه او منها انتهى لا يخفى ان اعلمته انتقازا الى كل قسم قال فى المفعول لفظ
منه كما فى بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقل لا يدل على التقسيم وعلى انحصار مخرج خبر
منه فى المذكور فيما بعد انتهى ثم اعلم ان الاستاذ فرج جوزكون كلمة ما فى قوله ما فعل فيه فعل
مذكور عبارة عن الاسم والتقدير المضاع قبل ضمير فيه اى اسم فعل فى مساهة لكن يا ربى عنه
ظاهر قوله من زمان او مكان لانه بيان كلمة ما يكون المراد اسم زمان واسم مكان خلافا لفظ
ايضا فلا ضرورة فى التزام خلافا لفظ فى هذا الموضع ثم لا يخفى انه جوز تقدير لفظ الاسم
قبل كلمة ما بقرينة التصريح بلفظ الاسم فى تعريف المفعول المطلق وكذا جازا جواز حال المدح
على الدال وكلامهم هو اننا فى فتايل قوله اى حدث نذكر ما علم ان المذكور من الذكر
بالاكثر او من الذكر بالضم وعلى الاول يكون توصيف الحديث به جازا بان جرى وصف
الدال على المدح وعلى الثانى يكون صفة حقيقية وقوله تضمننا لشعرنا الثانى لان المذكور
بالتضمن وصف المدح والمعنوية الضمنية يستلزم تحقق الدال الذى عليه تضمننا او لفظا
وذلك العاقل الدال اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا وما ذكره الاستاذ من قوله فى
ضمن الملفوظ او المقدر فالله كرايا فى تقدير انتهى لشعرنا بان المذكور يكون صفة الفعل المصطلح
وليس كذا لك ثم اعلم ان قوله المذكور يخرج جازا لا يكره فعل فعل فيه ليوم الجمعة يوم طيب لا يخرج عن المراد

والنقص ليس الا باذعان في العلم في المعرفة ولم يصدق عليه تعريف وجوابه انه خارج
عن المعرفة لانه تابع لذلك التحذير والتابع خارج عن المحذور لعل ذكر التابع في آخر
مبحث المجزئات وتقرير البحث والجواب المذكورين في الشرح يكون انظر الانطباق
بما حذرناهما لاجازة الاستاذ في نعم لو كان كلامهم تقسيم التحذير الى قسمين بعد تعريف المحذور
قوله معمول بتقرير اتقوا ان المقسم تناول الاسد ولم يتناول القسمان فيمكن المحذور وتقرير
الاستاذ في منظر اليه وما ذكره الاستاذ في بيان حاصل الجواب عن قوله حاصل هذا الجواب
ان مفهوم محمول ان يكون محمولاً له اصالة لا تبعاً والاسد معمول بتبعية اياك لكنه محمول
انتهى لا يوافق ما ذكرنا ثم اعلم ان الايراد الذي قصد دفعه في تعريف الفاعل هو
بالما لغيره بان تعريف يصدق على تابع الفاعل وليس لفاعل وجوابه بتعريف الاستاذ
يقيد بالاصالة وهذا الايراد لقوله قيل ان نحو هو لنقص بالجامعة لتوهم كون الاسد دخلاً
في المعرفة وعدم صدق تعريف عليه في قسم الاول والمخدر الذي يكون معطوفاً
حريصاً فيتم من النوع الاول ومعطوفه مضارعاً مصديراً بان قسم آخر منه ومثله ان يكون المراد
من القسمين هو المثالان كما يؤيده قوله في المثال الاول قوله وشذوذ مع غير ان
وان لعله عطف تفسير لا امتناع القياسي قال المحم المفعول فيه قال الاستاذ في علم ان
المعبر بعد ما عرف المنصوب يشار الى تفسيره بقوله فمنه المفعول ليطابق ثم ذكر الاقسام من غير
ان يصدر بقوله ليشير منه كما قال المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وهكذا
بقية المنصوبات وقد سلك هذا الطريق في المرفوعات ايضاً لكن صدر بمباحث المصنف

مبحث المفعول

وذلك التكرار للاهتمام به انتهى اسي فالقسم من تبعيدهما استفاد من عطفهما على المحذر
ليس تحذيرهما منه اذ لا يمكن الحمل على كونهما محذرين ولقال ان يقول ان تبعية الاسد للمحذر
ممكن بواسطة السيادة ورمي اسهم واثاله فيجوز مجموع التبعية كما يعينه هو والجامعة
لكن المراد من تبعية الاسد تحذيره لان التبعية وقع منه لغم توقع التبعية من الاسد كون
المحذر هو الاسد واليف تبعية المحذر له ممكن والمثاليين عن نسق واحد فلو كان عدم التبعية
باحثا على كون المراد من تبعية الاسد او المحذر من نفسك تحذيرهما من اخذ الباعث
منتف في المحذر وكلامهم اليف يفيد عدم اتفاوت بعين المثاليين كما لا يخفى على من له
اوتي تامل قوله قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خرج عن النوعين الخ قال استاذ
يعني ان المص اعتبر في النوع الاول ان يكون محذرا مما بعده واعتبر في الثاني ان يكون
المحذر منه مكررا والاسد كذلك فاذا صح عن القسمين ينبغي بل يجب ان يكون خارجا
عن القسم وليس كذلك فانه اليف تحذير اسي لصدق عليه مفهوم المقسم فانه معمول
بتقدير اتق انتهى انت خير بان التوقع في التعريف يستدعي كون التعريف هو المفهوم
المردوبين النوعين ولم يكن كذلك المفهوم صاوق عليه فان بعض هذا التعريف
بالجامعة ادعى ان الاسد وان اخذ في المعروف ولم يصدق التعريف عليه وصادق
ليس لان مفهومه معمول بتقدير اتق وهو صادق عليه لان من قال يكون التعريف
هو المفهوم المراد بين النوعين لم يقبل كون مفهوم تحذير قوله معمول بتقدير اتق بل هو
في التعريف فصلة احد الامر منيها قوله تحذير مما بعده وقوله اذكر المحذر منه مكررا فابحث

اى اسم عمل فيه المنصب بالمفعولية فيه ان الظاهر من لفظ المفعول هو الاعم من المفعول بقرينة
 المقام هو المفعول به فالمراد اما الاول او الثانى للمفعول الاعم منه ليس بمقتضى وقوله او ذكر تحذير
 فيكون مفعولا له ويكمل ان يكون بفعل المعطل هو قد تحذير او فاعطوف عليه لقوله او ذكر
 والذين الاسور الثلاثة قتال ثم اعلم ان عصام الملة والدين قال ما حاصله ان قوله او ذكر
 التحذير منه بلفظ المصدر لا بلفظ الماضى فيكون معطوفا على قوله تحذير وكل منهما مفعول له
 لتقدير الصفات الى اتق في قوله تقدير ياتق في لا يحتاج الى تقدير فعل في جانب المعطوف
 كما ذكره ثم انتهى خلاصته ذلك ان تقول ان تقسم لم يعلم الخ انه كان محذرا منه لا محذرا
 اذ معنى كلامهم هو ان تقدير ياتق العامل في المفعول المنسوب بالمفعولية معطل مرة
 تحذيره ما بعده ومرة اخرى يذكر المحذير منه المكسر والكلام يحاج كونه المحذير منه
 ذلك المفعول المنسوب بالمفعولية ويحاج ان لا يكون ذلك المفعول فلم يتعين المراد بخلاف
 ما ذكره ثم اذنى موضع المنظر نظير ان النوع الثانى هو المحذير منه كما اشار اليه ثم قوله
 من الاسد بل هذا القول قوله من نفسك مقدار ان في نظم الكلام بقرينة المعطوف والمعطوف عليه
 ثم اعلم ان المقصود ان يكون ما بعد المحذير في قسم الاول محذرا فيه نفسك ليتفاد من
 قوله ما بعده فالمراد من المذكور فيما بعد هو تقدير مثل قوله من الاسد والاسد المذكور كما هو
 او محذره في الحقيقة واستفاد من كلام الاستاذ هو الثانى لعل الحق هو الشان
 ويستفاد من قوله وعلى تقديرين انما اليه قوله التحذير بما قيل فان تبعه الخطاب بالاسد
 من نفسه غير مستور اي غير مقدراته ليس تحذير بما منه فكان قبل حذر نفسك من الاسد

اما بالمرحوة او بالتساوی او بالوجوب بخلاف الصورة الرابعة اذ فيها يتنوع لكن هذا المسألة
 ظهر من السابق فلا يحتاج الى الاشارة اليه ثانياً وايضا دلالة بغير الاسلوب عليه غير مسلم
 بل بغير الاسلوب واثاخير عنها لعدم كون وجوب النصب فيما نحن فيه بوجه من الوجود
 فكان ذكره تطفلياً قوله فليس من باب العلم ان قوله ليس ازيد ذهب منه تفرغ عليه
 عدم جواز نصبه وعلى هذا عدم تفرغ وجوب رفعه وهو يدل على نوع عدم كونه من باب
 الاضمار على عدم جواز نصب بل عليه وعلى وجوب الرفع فهو عكس كلام المصنف في الجملة ومع
 حفظ مصادره فكيف مما يختار لنصب بل قوله فليس اللدفع الفطن في بادي الرأي انه مما يفر
 عامه على شرطية التفسير وقوله فكيف الخ لم يقع الفطن في بادي الرأي انه المختار فيه نصب
 لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام قوله كتابة افعالهم فساد المعنى من حين
 احدهما ان الموقع فيها كتابة الالفاظ الدالة على افعالهم لا انفس اعمالهم وان آخره بيان ان
 بهم الكرام الكاتبون لا الناس اعلم ان المتبادر من التعريف ان بعد تدبيرة لم يلزم المعنى
 الفاسد والمعنى الذي هو خلاف المقصود فلا يزال في التعريف لا بد من بد من الضيقين
 قوله واختيار النصب باطل فبطلان اللازم مطم في كلام المصنف ويحتمل ان يكون من مرادهم
 انه لو بني الكلام في الآية المذكورة على قول المبرر او على قول السبيوية يكون من امثلة
 وجوب الرفع النصب ولو لم يبين الكلام على قولهما يكون من امثلة اختيار
 النصب كما نقل عن بعضهم وهو عيسى ابن عمر فاخير هذه الآية من المذكورات السابقة
 لكونها دالة من كونها من امثلة وجوب الرفع وبين كونها من امثلة اختيار نصب قوله

من الاسم المذكور بعد حرف الاستفهام من الاعمال المتفهام مثل من كرمته لا يتجلى الرفع فيه ثم علم ان قوله
فقد لم يمول على العاقل هو خلاص المقبول لبيته على ظاهره امتناع تقديمه عليه فيجب
الرفع لا المختار على ان كونه غير مفعول غير مسلم بل يظهر ان التقديم يكون للذكرة توكيداً للمقدّم
لا تفسيره قوله قلنا هذا باعتبار الخ قال استاذهم ما حاصله ان بعد المعطوف عليه سبب
تشويش السامع وان كان باعتبار الاعتبار والتطويل في المعطوف عليه بمنزلة بعد اعتبار
الانتهاء فان قيل في نصب يحتاج الى التقديم مثل عنده بخلاف الرفع فيكون الرفع
ارجح ليقا في صورة الرفع يلزم امره بخلاف الازل وهو كون الخبر جملة وليس في صورة
النصب خلاف اصل مثله فتأمل انتهى فيه ان في صورة النصب يصير العامل لفظياً وهو
الاصل بخلاف صورة الرفع اذ يصير العامل معنوياً وهو غير اصل فلا يرد ما قاله اصحابنا
والدين في رد قوله قلنا هي معارضة الخ ولكن ان تقول فان نصب مرجح بالاستغناء عن
تكميل جعل جملة خبراً انتهى قوله وليس مثل ان يذهب به منه قال استاذهم هذا إشارة
الى صورة الخامسة من الصور الخمس التي في الاسم الذي وقع في رطان الانصار على
شرطه تفسير قوله هي صورة وجوب الرفع فيه وانما لم يجب فيه الرفع كما قال فيجب
النصب ليدل بغير الاسلوب على ان في صورة اسابقة يحصل هذا الاسم مما ذكره عالمه
في الجملة بخلاف هذه الصورة الخامسة فانه لا يمكن ان يجعل منه ولهذا اخبر به الصورة
مع المناسب ان يذكر قبله وجوب النصب كما ان اختيار الرفع مذکور قبل اختياره للنصب
انتهى لعل مراده من قوله في الجملة ان في كل من الصور الثلاث اسابقة يكون للنصب سبب

من قرينة مرجحة للنصب بان مراد المص رحمه كون كل منهما مثلاً للقرينة المرجحة للرفع لا مجموعهما
 قوله يعني اولاد ان لا يخفى ان في كلام المص رحمه ليس تشبيهاً بشعره بل تخصيص اللهم الا ان يقر
 قوله حرف النفي يشعر بكون معناه هو مجرد النفي وهو لا يصدق الا على هذه الحروف بخلاف لم ولما
 فانها تقلب المضارع ماضياً ونفيها ولن ولم لنفي مستقبل مع تأكيد ثم لا يخفى وجه اختيار نصب
 بعده موقع الفعل غالباً كما استغفاد من قوله اذ هي مواقع الفعل ولا خفاء في ان دخولها لا يكون
 الا بفعل بل المضارع فاذا لم يوجد بعده احد ما فعل كما يجوز حذف لما حكم بوجوب نصب وهو دخل
 في صورة وجوب نصب يمكن ان يقيم انه لم يوجد اسم وقع في مكان ما ضمراً له بعد ما قلنا الم
 يذكره واما وجهه ثم بقوله اذ هي عامله ان في توجيه عليه جواز حذف فعل لما قاتل حتى يتسرك لتوجيه
 قوله لا نختار الرفع في اسم الاستفهام قال الاستاذ رحمه وذلك بان كلمة من لو جعلت منصوبة
 اسي واقعة في محل نصب لا يجوز ان يقرأ عاملها مقدماً عليها لاقتضاها الصديق ان
 بعد ما يقدم المفعول على العامل هو خلاف المفعول وفي الرفع مخلص عنه مع السلامة عن الحذف
 لا يفعل انه يستغاد من قوله انما قال بعد حرف الاستفهام انه لو قال بعد الاستفهام لدخل فيه
 مثل اكرمه فيكون انصب فيه مختاراً مع انه ليس كذلك لانه يختار فيه الرفع في غير ذلك
 ما يستغاد منه ان كلمة من ليست بعد الاستفهام بل مع الاستفهام فان الاستفهام موجود
 في معناه للملان تيكلف ويقام معنى الاستفهام سالف في تعقل على استفهم عنه وهذا التقدير
 كيف للبعدية انتهى كلامه انت خبير بان هذا التكلّف في غاية البعد بحيث لا يلتفت اليه لانه
 والاولى في التوجيه ان يقرأ انما قال حرف الاستفهام ولم يتم الاسم المذكور في خان ما ضمراً له

من

يوجد مع قرينة المنصب ليس الا انه هذه واذا هذه مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر
 من الخبر في عرفهم خبر المتبادر انتهى لا الكلام الخبري ثم لا يخفى ان كون ما ذكره اخصر سلم اوله
 ان يكون قرينة الرفع مع قرينة المنصب ليست الا اعادة اذ قلنا قولنا ان المختار هو نصب
 لا الرفع وقوله مع غير الطلب يفيد ان في صورة كون اما مع الطلب ليس المختار هو الرفع وهو
 من التساوي ورجحان جانب نصب ووجوبه وبين ثم ان مصداقه هو الثاني لا الاول
 ولا الثالث وجمهور ان تاويل كون الانشاء خبر مبتدأ تاويل بعيد لا يثبت اليه الذي بين
 معنى المراد فعلى هذا يكون المصداق هو الثالث لا الثاني على ما ذكره ثم قوله ومثل مع غير
 اذا لم قال التاويل في ان حرف كلام لهم راجع عن ظاهره وجهان انهم من كلامه ان يقول
 مثل اذا ليكون اذا ايضا مثالا للقرينة الاقوى لان يكون مقصوده ان يحكم بان اذا مثل
 اما في كونه اقوى القرين انتهى ووجه كلام لهم راجع على عدم انحصار القرينة المرجحة فيها في مقام
 ان البيان في المقام لا يكون وافيًا والاخصار فيهم من كلام عصم الملة والدين وقوله ليكون اذا
 ايضا مثالا لاي يظهر ويصرح ولا فيلزم كونه مثالا لا بعد احكام الله كونه لا يخفى انه يحط بسبب
 وجه تصرف كلام لهم راجع عن ظاهره وهو ان القرينة المرجحة للنسب منحصرة فيها ووجه كلامه
 على ظاهره يفيد كلمة الكاف بحسب النظم انها غير منحصرة فيها كما يقيم الانسان مثل زيد وغيره
 وفيهم منه ان يكون غيرهما ايضا ولما افادت انها قد يكون غيرهما افاد ان غيرهما هو اذا فيهم
 الاخصار كما هو الظاهر ووجه آخر ايضا بانه لم يصر كلام لهم راجع عن ظاهره وغرض ثم من هذا
 الكلام دفع توهم جعل مجموع اما مع غير الطلب واذا المفاجاة قرينة واحدة مرجحة لرفع واذا

بادی النظر كما هو الظاهر احتراز عن تعمق النظر أو عن تعمقه بتعيين في
 المنصب أو الرفع لا يخفى أن بعد التلطف بالاسم المذكور تعيين أحدهما عند السامع واما عند المتكلم
 فلا احتمال الا ان يقر المراد عند السامع بعد التلطف به كين في بادی الرأي قال المصم
 بالابتداء قبل ان يتعلق بالرفع أي بسبب الابتداء والعامل في الاسم المذكور او يكونه مبتدأ
 انتهى وايضا شمار عصام الملة والدين الی نهدين الاحتمالين في لفظ الابتداء بانه بمعنى الابتداء
 الذي هو العامل في ابتداء الخبر والمصدر لمبتدأ الذي بمعنى كونه مبتدأ لا يخفى ان الاختيار
 اذا تعلق بالرفع المقيد بقوله بالابتداء فيمتدأ ومنه ان المختار هو الرفع بالابتداء لا المنصب
 كما قال انه رجح بل رافعه مجزول لا مقدراً لانه تركاب ما لا حاجة اليه الا ان يقر انه هو المنصب
 بقرينة المقام وظاهر قوله عند عدم قرينة خلافه وقرينة ارجاع ضمير اختيار الى الاسم المذكور ثم علم
 ان المصم لم يكتف بقوله ومختار الرفع بل اليه قوله بالابتداء لئلا يذهب الوهم الى الرفع من غير كونه
 متبداً او ضم حمل الابتداء على الابتداء العامل يخفى الرفع بالعامل اللفظي لكن بقي في بادی النظر
 الرفع بالخبرية فلماذا ارجح ان يكون مصدراً مبنياً للمفعول ثم لا يخفى ان ما ذكره من الدليل لان
 تجرده عن العوالم اللفظية يجامع الرفع بالمجرية ايضاً فلا وجه بقصر المصم
 الرفع بكونه متبداً او فهم لو كان الابتداء العامل يوافق هذا الدليل فتأمل فان كونه خبراً مع
 حفظ السلامة عن الحذف لم يكن قوله أي من القرينة المرجحة للمنصب الظن ان يقر أي من
 قرينة خلافه وهي القرينة المرجحة للمنصب حتى يظهر مرجح الضمير المراد منه قال المصم رحمه الله تعالى
 عصام الملة والدين الا خسر الا واضح او عند وجوده اما عند مع غير الطلب واذا للمعاجاة التي

على ان وضع المركب بعينه وضع اجزائه لانه موضوع بوضع آخر ولا يتغير ان يكون المركب
 مركباً من اللفظين المعنيين بالمركب الآخر مركباً من اللفظين الآخرين الموضوعين للمركب
 المعنيين فمكون هذان المركبان مرادفين قال المص رحمه ينصب لفعل بغير ما بعده
 الخ اي لفعل محذوف لا يخفى ان الكلام لما كان في المفعول به الذي حذف عامله ومثله
 بهذه الامثلة علم ان عامل زبدي في هذه الامثلة محذوف ولما ذكر في المعرف قوله على
 التفسير وان لم يصح به في التعريف فيفهم من الفعل المذكور فيها بعده يفسر المحذوف فائدة
 في ذكرنا القول القول بانه تصحيح بما يفهم ايما ويطبق بحال المص رحمه ولما تنحل الفائدة
 في ذكرنا القول تفصيل لفعل المحذوف في هذه الامثلة وضع توهم كون المفسر عمن
 في جميع هذه الامثلة بل انما يكون عينه في مثال واحد قوله فان الاصل فيه ضربت
 زيد اضربه قال الا تذازم فيه ان المفسر لم يكن في الاصل بل انما جئ به بعد ما حذف
 الناصب اللهم الا ان يقع لما لم يحذف الفعل الناصب لئلا ينسياً فهو ملاحظة حين
 ذكر المفسر فلهذا الملاحظة يكون صله ضربت زيد اضربه واليه يشير قوله ضم ضربت الاول
 لوجوده مفرد اعني ضربت الثاني اي لم يظهر كونه مقصوداً للاغناء عنه بمفسره
 فلما يرد ان وجود المفسر بعد الاضمار دفع الالتباس لان الاضمار يكون لمفسر موجوداً
 انتهى قوله اللهم الا الخ جواب عن الاعتراض على ما ذكره الشافعي في مجتبه المرفوعات
 من ان تقدير الآية ان يتجارك احد من المشركين وما ذكره هناك جواب عن هذا المقام
 قوله في الحاشية اي في مواقع يظن انه الخ الظاهر في موقع بصيغة المفرد وتفسيره

فانه بدرجه ولو كان مراد من الاسم هو الاسم المفعول يلزم استدراك قيد الفراغ لانه لا يخرج
 ضربته فانه ميتا ولا انه مفعول فتأمل قوله وهما صور اربع انما بل صور ثمان اربع بالنسبة
 الى الفعل واربع اخرى بالقياس الى شبهه وترك مثال شبه الفعل مطلقا كلفاء بالاصل
 بل يحتمل اشتغال شبه الفعل المتعلق مع تسليط كل واحد من الاشياء الثلاثة واما مناقشة
 بان ايراد المثال للتوضيح فينبغي ان يصح باثنية شبه الفعل ايضا كما مثل من فاعل كل
 فعل شبهه مذكورين في تعريف الفاعل كما عرفت فنبه فيها الاختصار المطلوب في المتون
 والحال ان اثنتي عشرة اربعة قوله ولا يتصور انما هي اشتغال الفعل المتعلق لا ينبغي ان ينظم قوله
 ولا يتصور انه يمنع تسليط غير الفعل المناسب بالضرورة وكتميل ان يكون المراد انه لا يوجد
 في المحاذات مثال من سواه قوله والا حسن في ترتيبها انما لا يسجد ان يشير بتاخير المثال
 المستعمل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب بالضرورة الى قلته وقوعه وكثرة وقوع الفعل
 المستعمل المتعلق بالنسبة اليه وكتميل ان يكون وجه تاخير قوله وجب عليه كون جنس محولا
 والمجبول فرع المعلوم بالنوع ووجه تاخير مثال الفعل المستعمل المتعلق عن المثالين الاولين
 ظاهر قوله فان مرات بعد تعديته باء مرادف لجازت قال استاذهم لا يقيم اطلاق
 الترادف في المركبات خلاف ما اطلقوا عليه لان الترادف ههنا ايضا بين المفردين غاية
 في الباب ان الباء شرط لكون الفعل مرادفا لفعل آخر انتهى يعني انه بدون الباء
 موضوع للمعنى اللازم وشبهه لكونه مقارنا بالباء موضوع للمعنى المتعدي فيجوز ان يقال انه
 مشترك بين اللازم والمتعدي وقوله خلاف ما اطلقوا عليه يشير بانه غير متمنع عقلا من تحقق

ثم لا يخفى ان معنى كلام الشارح ان المعبر في المفهوم اللغوي بقوله ما ضمير عالمه هو المفعول مطلقا للمفعول
واما في الاصطلاح فيطلق هذا القول على المفعول به الذي حذف عامله وجوبا ونداء مثل مفعول
ما لم يسم فاعله وتعرفه فتدبر وتامل قال المصالح او شبهة لم تترك شبهة ولم يكتف لان التعريف
يقتضيه الاهتمام كما ذكره في تعريف الفاعل قال المصالح مشتغل قال الاستاذ رحمه الله ان
بين الامرين اذا ذكر كلمة او يكون المراد منها احد الامرين فيصح التوضيح بالمفرد مشتغل
صفة لاحد الامرين ويجوز ان يكون صفة لكل منهما على سبيل التنازع انتهى بقوله اولانا لا
اذا ورد بين الفعل وشبهه ما يكون مفاد الكلام مفهوم المردود وهو احد الامرين الا ان يقال
المراد منها احد الامرين كما لا يخفى وثانيا ان التنازع انما يكون بين العالمين وللفعل
وشبهه ليس من شأنهما العمل فيه لو كان المراد منه صفة لكل منهما بمعنى ان مرجع التفسير في
مشتغل هو كل واحد منهما فلا يصدق تعريف على شيء أصلا او بمعنى انه راجع الى الفعل الآخر
الى شبهه فهو لا يمكن اذ لا يتصور هذا مع وحدة فتدبر بقوله كما هو انظر قال الاستاذ رحمه الله
انه متعلق بجميع ما اعتبر من القيود في هذا التعريف انتهى بعينه ما ذكره في الملة والدين
يمكن ان يناقش ان الظاهر لفظه بقوله بالمفعولية يعني ان المراد من قوله منصبة ليس
مطلقا بل نصب بالمفعولية نعم حليزم سكونه عن تبادر ما اعتبر سابقا لا يخفى ان تقريرة
المعروف وهو مفعول ضمير على شريطة التفسير يكون بعيدا عن نصب بالمفعولية انظر التبادر
بغلاف لفظ الا هم في قوله كل اسم لان تقييده بها ليس بهذا المشابة لعموم المفعول
بدرجتين احدهما انه اعم من المرفوع والمنصوب والمجورود والمنصوب اعم منه بخلاف عموم المنصوب

عبارة عن الموضوع كيونان راجعين الى المفعول المفهوم من فحوى الكلام كما ظهر بندين الاحتمالين
 به تفسير المفعول بناء على حذف المضاف بل ضمير عامه راجع الى لفظنا فقط وضمير راجع اليه ضمير
 عامه على الشرطية التفسير كما صرح به اشم علم ان الاول الثاني والثالث اذا كانت عبارة عن الموضوع
 فلا بد من تقدير الموضوع قبل قوله المنداد في قوله الثاني المنداد اذا كان تفسير المنداد بالموضوع
 وان كانت كلمة ماني قوله الثالث ما ضمير الخ محتملة اياه لكن موافقة الموضوع ثلثة كما ان ضروري
 لا وجه بتفسير كلمة ما بالموضوع لكن اللايق على اشم ان يتوجه في الموضوع ثلثة كلاً او بعضاً الى تقدير
 الموضوع والاكتفاء بما قال فمح قول لمصرم ما وقع شئني خفي لا يليق بحال من يكون طيفته مشرح
 فتأمل قوله اي مفعول قال استاذهم انما نفسير بالمفعول مطلقاً ولم يفسر بالمفعول به مع ان الكلام
 فيه لا يشتمل مثل قولك يوم الجمعة صمت فيه وانا صبرت زيدا الاجل تعلم منه ان المراد بما ضمير عامه
 مطلق المفعول لا المفعول به فقط فعد ما ضمير عامه ثالث الموضوع الرابع باعتبار كون بعض افرادها
 فيصح منه صحة جعله موضع وجوب حذف المفعول به لانه يصح كون لعمام موضعاً للمخاصم ويجب
 تخصيص الاسم في تعريفه بالمفعول الا لم يكن مانعاً بشموله مثل زيدا كنت اياه مع انه ليس بمفعول
 اذ لا يطلق لفظ المفعول على خبر كان انتهى ما تعلق بقوله لا يخفى ان تصحيح ما ذكره اشم على
 الوجه يحتاج الى تكلّف ومع ذلك يبقا عليه انه لم يفسر كلمة ما بالمفعول به كما هو الظاهر واسيراد
 الاشلة من المفعول به بقوله نخوزيد اضربه الخ يرسد الى ان المراد بالمفعول به والانيغي ان يورود من
 شال غير الظاهر والظاهر من لفظ ما ضمير عامه ان يكون المراد من كلمة ما هو المفعول مطلقاً فيشمل مثل
 احد في ان احد من المشركين سجاك فاذا تنزل من هذا الموضع يجوز ان يكون عبارة عن المفعول

بموضوع

اسما محذوفاً اعلم ان تلك القرنية قرنية المحذوفات لعل القرنية على تعيين المحذوف وهو القوم في قوله
 اجدوا ولا يعبد ان يكون مراد المص من القرنية هو قرنية تعيين المحذوفات اذ المقص من نصب
 القرنية انها ترشد الى المحذوفات من غير ان يتقبل منه الى معناه واما كون القرنية قرنية على المحذوف من
 غير التعيين فاما غير مقبولة بما بل كون الهادي محذوف ظم لا يحتاج الى القرنية لظهور امتناع العقل هناك
 ثم اعلم ان ١٣ انما يتوجه الى بيان القرنية على حذف حرف النداء مع انه قال بعد قوله ويحذفني قوله ويحذف
 حذف حرف النداء لقيام قرنية من لسين ان القرنية في حذف حرف النداء ليست ظاهرة غير
 محتاجة الى البيان حتى يعتد به من جانبه قوله ادعيت لونهما في لام الا لاظهر ان يقا تقبلت
 لا كما ثم ادعيت تلك اللام في لام لا اللهم الا ان يقا ان معنى ادعيت لونهما في اللام قلب الهمزة
 باللام ثم ادخال تلك اللام في لام لا فتاقل قوله تشديد اللام وكون كلمة ما من حروف المضمرات
 والفرق هنا بين كون ما من حروف النداء وكونها من حروف المضارعة ليس في تلفظ بل
 بحسب الكناية لما لا يخفى قال المص رحمه الثالث ما ضم عالمه قال الاستاذ رحمه قال بعض حفظ
 آداب التحقيق والتدقيق اى موضع ما ضم عالمه المفعول به في ذلك الموضع او يقول موضع مفعول
 ضم عالمه انما قلنا ذلك لان التانيث من المواضع الاربعة فتفسيره بناء على حذف المضرات
 موضع ما ضم عالمه فيه نظره قول المص رحمه ما وقع مثلاً اى موضع ما وقع مثلاً كما سبق انتهى الكلام في
 حسن ما افاده فعلى هذا ينبغي ان يفسر قوله فيما سبق الاول سماعي والتاني الهادي بما يوافق
 بهذا القول وعلى كمال متاعل انتهى كلام الاستاذ رحمه اعلم ان مرجع ضمير عالمه وضمير في قوله
 ويحذف كل من الخ شئ وانظر ان يكون كلمة ما محذوف عن المفعول لان قوله محمول عليه فلو كان

بحث ما ضم عالمه

قابل فيه قوله ای یا یوسف محل القرینة على حذف حرف النداء هی صیغة الامر الدالة على الطلب
 كما عرض وفعل حسن و صبح و افند و اطرق فی الامثلة المذكورة قوله واما المضمرة فشد الزم
 كان جواب بین سوال مقدیة بان المنادی المضمرة باقی فی جانب المستثنی منه ولا يجوز حذف حرف النداء
 منه وصال الجواب ان ندائه لكونه شاذاً لا یعد فی هذا الداء بل هذا كانه دخل فی المستثنی واصل
 على التعرض على المصمر بعید غایة بعد الا ان یقام ما الفرق بین هذا الشاذ و الشاذ الذی تعریف
 به المصمر محل عدم تعرضه به ان غرضه لم یعلق ببيان ان ای هم واقع منادی شاذ و غیر شاذ
 فتدبر قوله وشد حذف حرف النداء من اسم الجنس و قوله الهم الجنس یكون نظراً الى اقبالی
 فما هو شاذ على خلافه او هذا بمنزلة الاستثناء و من الاستثناء لا یقام ان حذف حرف النداء اذا
 كان فی کثیر من الشئ فاما معنی الحكم علیه بالشد و لان المراد من الشد و كونه خلاف اقبالی
 و هذا الاتی فی كثرة امثلة الشاذ قوله ای صحیحاً یا بیل فعلی هذا یكون صبح متضمناً بمعنی صبح
 و خبر ما هو بالیتفا من فعل متضمن هو صحیحاً و هم هو المنادی فی المعنی و تحقیقة قوله و صحیح
 غیر العلم و غیر الهم الذی لم یکن ملائماً بتأنیث محل الترخیص فیه حذف الحرفین لکن الاخر
 یكون حرف اصحیح و قبله و بها الف و نون ثم جعل النفی بها برسر فیکون الواو و تحک و قبلها
 مفتوحاً فینقلب الفاً فصا کذا قوله هی رتبة ای الکلمات المذكورة فی اطرق کما قبل کینه
 بعیدة عما عند ذکر الضمیر الذکر فی قوله و رتبة شد و دان با رجاع الضمیر الى المثال المذكور و نظم ان یکن
 التانیث باعتبار الخبر و هو قوله رتبة قوله و القرینة تناع دخول یا علی یفعل الاولی ان اظهر ان
 یقام و القرینة تناع کون یفعل منادی او لا بد ان یكون هما کما تقتضی تعریفه فلا بد ان یكون المنادی

هذا القول لكن الحق انه من المصروف اذ لو كان من المصروف كان مصدرا بالواو عطف على
 قوله ايها الرجل لكن لم يوجد كلمة الواو واللا ظاهر ان المصروف من خط على بقية من الجملة
 هو تفسير المصروف اي يابها الرجل لكن هذا التفسير حرف النداء المخذوف ثم لا يخفى ان قوله
 فلا يجوز الحذف من اينه من غير ان يتصف هذا بذي اللام هذا متفرع عن قوله نحو اينه
 الرجل والاولى والاشمل ان يقيم فلا يجوز الحذف من اي من غير ان يتصف بذي اللام وكذا من
 اينه من غير ان يتصف بكذا حتى يكون متفرعا على ما ذكره المصروف والمصروف على ما ذكره المصروف
 والاشاني على ما ذكره المصروف كما ظهر من قوله اذ اوصف بذي اللام بعد قوله لفظه اي فك ان تقول
 ان الحذف من اي من غير ان يتصف بذي اللام ومن اينه من غير ان يتصف بذي اللام
 اذ لم يحتمل كلام المصروف اذ مقتضى كلام المصروف ان فيما سوى المستثنيات المذكورة يجوز الحذف
 سلقا وكلمة اي غير داخله فيها فيلزم نظرا الى هذا جواز الحذف فيها في اي موضع وقعت
 سنادي اللهم الا ان يقيم ان المراد من سلب جواز الحذف من المستثنيات المذكورة هو سلب
 الكل واجب جواز الحذف في غير ما هو الايجاب الجزئي فتأمل قوله والمضاف الى اي
 معرفة كانت الخ عطف على قوله العلم وكذا قوله والموصولات ولم ترك مثال اي الموصوف بالموصولات
 بذي اللام وشالها دفعا لتطويل الكلام في المتن لا اجل شهرة لان الاشهر هو علم وقد ذكر مثاله
 ولا عدم قوله بهذا الصواب لانه باقية في المستثنى منه في كلامه علم ان الموصول وسهم الشهادة في قوله
 واحدة في الايهام عند المصروف فيكون مثل اسم الجنس الذي يفتي على المصروف ان يستثنى الموصول ايضا
 الا ان يقيم انه لا قيل بدون الصلة فتعين دايما بخلاف اسم الشهادة فانه قد يستعمل بدون الصلة

الغير المقارن للوقوع بل يتحقق في ضمن الوقوع فلا بد من القرنية المرجحة فغنا بحصول اعتماد
لعل قوله قتال فيه إشارة اليه أو إشارة الى ان القرنية المصححة ليعين المحذوف والاعتماد في
الحذف على هذا القرنية الا ان يقال ان حاصل الكلام ان القرنية مع كثرة وقوع الاسم سادى
وشهرته كيف في المحذوف لان عدم الاكثر منع عن دلالة القرنية فاذا لم يكن لها سادى معروف فاني كونه
سنادى تعارض به دلالة القرنية قوله فبقى على هذا الخ اى على تقدير كون المذكورات ليست شيا
وقد اعل قوله بقى فوالى يجوز الخ وقوله اعلم ما عطف عليه بيان ذلك الفاعل استفاد مما ذكره
عصا الملة والدين من قوله فبقى على هذا من المعارف التى حال من اعلم مع ما عطف عليه
مراد من الحال هو قوله من المعارف التى هو الخ لا مجموع قوله فبقى على هذا من المعارف التى وان
كانت عبارة مشفرة فذلك قتال في هذه الاحتمالين حتى يعلم ان ايها احسن ودون تحقيق
الحال على ذى الحال على ما ذكره انه لو اخل بالحال عنه وعن كل ما عطف عليه بل يشبه انه حال عن
المسقط الاخير فتأمل قوله سوار كان مع بدل الخ فمكون المناسب ليراد شال منه الغير
ولا يجب ان يكون مراد المعصوم جواز حذف حرف النداء من غير بدل او في صورة
البدل كانه لم يحد منه فموجب ترك شال اذ لم يوجد له شال قوله واظف اى الخ عطف على
قوله اعلم اعلم ان كلمة الواو في قوله واظف من المعصوم سنفى يحيط قوله نحو يا ايها الرجل على قوله
نحو يوسف اعرض عن هذا او اشم قد رعبه باظف اى فجعلها عاطفة على قوله اعلم واطاق
تداول حيث تبادل اى بكلمة اى ذكر الحال فيما ذكره من قوله كلفظ الله ثم اعلم ان نحو هذا الرجل
من اشم ح لا من المعصوم كما وجه في بعض النسخ من شرح من وجود الخط من بحرة على فوق

مع الجنس سبل انما قال بجائز كجركه آخر المندوب اذ لم يلتبس مع وجوده صوت المط في التثنية
لان الحرف الجائز لها وادوايد وني كل منها يحصل ذلك المد كما لا يخفى قوله اذ لم يسم صلاها لضم
هذا خفي يحتاج قال الاستاذ اذ علم ان النفس الضرورية للانسان اذا تكيفت بكيفية خاصة يحدث صوت
ها ووكيفية بكيفية خاصة يحدث الحرف وكل حرف له كيفية خاصة لكيفية التي للميم قبل ان تيم كانت
كيفية سجدة لضم هذا معنى كون الميم في الالف غنة والمقصود منه دفع شبهة دروت في المقام بان آخر هذا
المندوب حرف ساكن فلم يكن زيادة الواو فيه بجائزته حركة سابقة انتهى والحرف الساكن في هذا
المندوب هو الميم فان حفظ قوله اي الحاق الماء بعده المدة لكن تقدير قوله جازيا سب
تقدير الحاق الماء لا يخفى انما جاز الحاق ليسكت بعد زيادة الغنة والمراو هذه المدة الواو
والالف وهذا الحاق جازي في الوقف لا واجب لبعضهم لوجب هذا الحاق مع الحاق مع
الالف وثبات الماء في الالف لاجزاء الوصل مجرب الوقت والكوفون شيتونها وصلوا ووقفان
الشعر وغيره وقوله لبيانها اي لبيان المدة اذ في ذكر الماء ينظر المدة فهذا القول دليل
الحاق الماء بهذه المدة فانهم قوله واتنع الحاق الالف بصفة المندوب فيكون مرادهم من
لفظ مثل في قوله مثل وازيدا الطويلة هو الحاق الالف بصفة المندوب والظاهر ان يكون
مراد من مثل وازيدا الطويلة الحاق الالف بصفة المندوب والحاق الماء بالالف ح الا ان
يقم ما ذكره الشان لان الحاق الماء تابع الحاق الالف ثم قوله بل يجب ان يلحق بالموصوف
قال الاستاذ اذ يعني اذا اختير الحاق الالف فبعد الاختيار يجب ان يلحق بالموصوف لئلا يحتاج
الى تقدير قيدا اذا اختير الحاق الالف لدفع انه لم يجب بل يجوز قتال قوله من قسم المندوب

في حذف المنادى بغيره ذلك ان نقول ان معروفة الاسم في المنادى بمنزلة القرنية وعددها
 كما سمى بخمس بمنزلة عددها لم يكن قوله بقيام قرنية مقدراً في كلامه وفيه لو كان قوله بقيام
 قرنية مقدراً في كلامه يكون المتبادر من اشتقاق الحذف ان لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الخمس
 مع وجود القرنية وخالفه ان هذا ليس بمبرر اذا القرنية مستحقة للحذف ونقول بان الاستثناء منقطع
 لا متصل مستبعد جداً ووجه حمل كلامهم على ما حرزناه لصار بما عارضه لا يخفى انه ينبغي ان
 يوضح من قوله له وقد يحذف المنادى الخ لانه اصل يدخل عليه حرف النداء الا ان يقال ان
 ما هو ليس باصل فهو اصل في الحذف بالنسبة اليه وان حذف حرف النداء اكثر من النسبة الى
 حذف المنادى كما يشعر به ذكر لفظ قد في قوله وقد يحذف المنادى قوله الا اذا كان مقارناً
 مع اسم الخمس قال صاحب الملل والدين الاول الامتياز مع اسم الخمس لانه لا وجه لتقديره اذا كان
 انتهى فيه المنع لا وجه لاعتبار قوله مقارناً ونسبه فيحتاج الى تقديره ان يصيبه المناسبات في المقام
 تقديره كما كان فان قيل يحتمل نصبه لكونه حالاً من قوله حرف النداء فيكون ان يقع الظاهر
 ما ذكره او ان يادركه بيان صواب المعنى للحالية او يكون نصبه لا تشاء فقال قوله بغيره يادركه
 في آخره علم انه محتمل بالمنادى استغاث بالالف ان كان المنادى بغيره بالالف بالالف
 او كان بياء يبتس بالمنادى بغيره استغاث الا ان يقال ان في لفظ الله وبه الالف على الاستغاث
 المنادى فان لم يكن منه طلب اقباله من غير التفجع عليه كلفنا كسرته والنداء فيه ان يراه يظهر
 في مثل ياريداه اولم يعلم انه منه وب او منادى الا ان يعلم بقرنية المقام او غيرته بقرنية
 حدثت الى حرف يدي جالس بحركة آخر الله وب من كسرة او ضمة او ياء بالالف بل بحرف غير الخ لانه

حيث الكلام هو المذهب من كلمتين هدت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب
 والمتعلقات خارجة عنه انتهى فلهذا لو تم لدل على ان اجزاء مفهوم المشتق هو الذات والحدث
 لا شبهة اليه الا ان يقال انه لو تم كان التلزام معنيا عن التعرض لهسته على حال يكون بين كلامي
 العلامة الدواني تدافع الا ان يقال ان ما ذكره في شرح التهذيب غير مرضية في ذلك شرح لا يقال
 ضمير هو في قول المولوي احمد كما هو تحقيق راجع الى المنفى وهو كون مفهوم المشتق هو الذات لان
 السوق والذوق يستدعيان رجوعه الى كون مفهوم المشتق مركبا من الحدث والنسبة كما لا يخفى
 لا يبعد ان يقال ان مرضية هو كون مفهوم المشتق هو الذات المتصف بالصفة والصفة خارجة
 فقد برز حسن التدبر قوله لانه جى به الخ هذا الوجه يقتضي ان يقال سابقا لان اتصال الصفة
 بالموصوف ليس كال اتصال المضاف اليه بالمضاف كما لا يخفى ولا اقل من انه يناسب بل
 المناسب هذا القول سابقا فتفكر فلهذا جازيا مير المومنيناه باللاحاق الالف بالمضاف
 ولم يجز مثل يازيد الطويله باللاحاق الالف بالصفة ولم يقل فلهذا جازيا لاشبهة المستنبط
 من المتن السابق ولم يجز مثل الخ لان غرضه تكثير الاشئلة اورد في توهم اختصاص
 الحاق الالف بالمضاف اليه الذي يكون ضمير لوجود تلك الاشئلة وكون ضميرها كبحر بلفظ
 لاتصاله بخلاف المضاف اليه الذي يكون لها ظاهر لعدم صراحة لاشئلة المستنبط فقط
 والظاهر ان يكون كلمة هذا إشارة الى كونه كبحر ومثله ان يكون إشارة الى انه جى به تمامها
 قوله لقيام قرنية الظاهر ان كونه قوله حذف حرف لهذا لان القرنية ليست قرنية الجوز
 بل قرنية حذف حرف السند او فقطن اعلم انه ينبغي على المصمم ان يعرض بالقرنية كما تعرض

هو اليقین لکن ينبغي ان على المصالح ان يبين صورة الوجوب ايضا الا ان يقر انه تركها لقلتها
 قوله قدس سره لا تحادها بالذات فان الطويل هو زيد لا غير الخ اي هو زيد في هذا التركيب لا فان
 صادق على غيره علم ان العلامة القطعي قال في شرح الشمسية فان الراي مقصود العلامة على وجه
 الى موضوع ما قال المولوي احمد الجندی ح في حاشية على شرح الشمسية وفيه إشارة الى ان المختبر في مفهوم
 المشتق هو الحدث مع النسبة الى ذات ما دائما دون الذات كما هو التحقيق وهذا لم يقل على الذات المنسوبة
 اليه وان كان المشهور لمعارف ان مفهوم المشتق مركب من الحدث والذات المبهمة والنسبة لما
 انظم من عبارة لمحمد بن سره في شتيه المطول في اهل من البيان ثم قال في ذلك المولوي لمفهوم
 كلام العلامة الدداسي ان النسبة الى الذات ايضا خارجة في مفهوم المشتق ليس لما هو الحدث
 المنتسب من حيث انه مقيد بالانتساب والقيده خارج انتهى والفرق ح بين ما خذ الاشتقاق
 وهو اقرب مثلاً وبين مشتق وهو الضارب باعتبار الاطلاق والتقيد بالحدث من حيث انه
 الى الذات بلول المشتق ومن حيث هو يكون بلول لفظ الضرب بكذا يستفاد من كلام المولوي
 مرزا جان الشيرازي في حاشية على شرح المطالع ومن كلام القاضي البيضاوي في تفسيره على سبيل
 ذلك المولوي ان اللذا يجب في معنى المشتق ثلاثة والذات فقط ليس نهياً والظاهر ما ذكره
 بقوله لا تحادها بالذات سيما من قوله فان الطويل هو زيد ان يكون مفهوم المشتق هو الذات فقط
 وهو ليس نهياً نظر الى استيفاءه فعل مراد العلامة الدواني من كون المشتقات مركبة
 من الذات وبصفة لا تعلم التركيب منها التركيب لها بينها لا انت قد عرفت ما ذكره ثم في شرح تعريف
 الكلام من قوله اعلم ان كلام المصالح ظاهر وان فرست زيدا قايماً بمجموعة كلام مختلف كلام حسب الفصل

صوره المنادی سوى المنكره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون وقوعا على صورة المستغاث ايضا ايقا
 لم يكن المنسوب مطا اقبال كما سبق لم يكن على صورة المستغاث لان مقتضات الادب ان يكون
 مطا اقبالا فتدبر انتهى فيه ان هذا الدليل يدل على ان المنسوب لم يقع على صورة من موجودات
 لان كل المنادى مطا اقباله ولا شئ من المنسوب مطا اقباله لعل قوله قد بر بشاره ان يقتل
 قوله لا يلزم من ذلك ان قيل باصطلاحه ما قاله الله والدين يمكن ان يتقوله ولا ينفذ
 الا المعروف بمنزلة الاستثناء انتهى يمكن ان يتقوله يكون ذكر العبد بمنزلة الاستثناء
 انما يكون بعد احتمال الكلام سابق عليه على سبيل ظهور وما نحن فيه ليس من هذا القبيل بل هو سلم
 وحمل اضافته الحكم على الاستفراق فيلزم ان يقع المنسوب على صورة المستغاث ايضا وبغير
 واقع قد بر قوله فذا شتر بهذا اللفظ منسوب الى قوله بالنسبة عليه قال الاستاذ رحمه ان
 مجرد معرفة الخاص لا يكفي للعذر اذ ربما المعرفة للخاص سببا لثبوت انساب بعد علم قبالته لان
 يندب بل الا لا يتحالة ان يكون سببا للمعرفة لا يخفى ان كلامه ايراد على الشئ بان المفهوم من
 كلامه هذا لكنه ليس تمام انت خبر بان كلامه لا يدل على ذلك بل يدل على ان الشهورية
 والمعرفة فيه مما لا بد منه لانه يكفي في تحقق قوله وازيد انما الطويل لا يخفى انه قد سبق ان جواز
 الحاق الهاء بالالف انما يكون في حال الوقف وفي هذا التركيب لا يجوز الوقف في الوصف
 فلا وجه للحاق الا ان يتقوله ان يقول يجوز الحاق الهاء بالالف في حال الوقف لا يتلزم علم
 جوازه في غير تلك الحال بل لا يخفى ان في هذه الصورة واجب الالزام حذف الالف للرفع فجماع
 الساكنين بها الالف اللاحق واللام لان الهمزة يسقط عند الوصول فلا يحصل هذا الصوت الذي

يتق ان الباء قد تدخل على المقصور بل هو العربي فصيح كلام ضعيف انتهى فكلما لم يسهل
 في حاشية الكشاف رد على العلامة التفنيزاني والظاهر ان يكون مرادهم بقوله متمنا
 ما ذكره السيد السند فيكون رد ذلك العلامة فما ذكره الاستاذ في غير ظاهر عن كلام
 حيث قال قوله متمنا به عن المنادي ان يكون حاصل المعنى يعني كونه مدخل الباء
 مقصوداً بملاحظة ان المختص بالشيء يكون تخصيصه وتعيينه بذلك الشيء وما به
 لا شيء يكون فيه ولا يكون في غيره فيكون متمنا به عن غير فليس فيما ذكره
 تعرض العلامة التفنيزاني كما لا يخفى على المتأمل انتهى كلامه لا يخفى ان قوله متمنا
 يؤهم ان امتياز المندوب عن المنادي انما يكون بواو الحال انه متمنا عنه بنفس
 تعريفه وهو المتفجع عليه قوله اى مثل حكمه يعني ان الكلام مبنى على تقدير المضاف
 او على التشبيه بمتبعض ما يفيد التشبيه نسبياً والافحكمة ليس حكم المنادي
 بعينه ولا يبعد ان يكون معنى كلام المص رحمه ان حكمه متختم حكمه بالنوع فقد برئتم
 ان الظاهر من كون حكم المندوب حكم المنادي انه كان المفعول به الذي حذف عنه
 القاصب وجوباً فيكون المندوب ايضاً من المواضع التي تعرض المص رحمه بها خمسة
 لا اربعة فلو اوجب قوله سابقاً وجوباً في اربعة مواضع الا ان يتق ان المندوب ان كان
 خارجاً عن المنادي لكن لما كان مثله وكان حكمه لم يبعد موضعه من المواضع التي يجب
 القاصب لمفعول به فيها قوله يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم لا قوله ولا يلزم من ذلك
 الخ قال استاذهم فيه ان كلام المص رحمه لا يكون كافياً لاقصود اذ لم يفهم منه ان يقع على جميع

المتفحج عليه قال الاستاذ رحمه قال لفاصل الهندى ان الاسم الذى يتفحج بتحرز لاجله
فعله ان يكون لاجله اعم من ان يكون لاجل وجوده او لاجل عدمه فلهذا قال اش
وجوداً وعدماً انتهى قال عم الملة والدين المتبادر من المتفحج عليه من يكى عليه لا يكي
لاجل وجوده او عدمه فاحمل على ما ذكره اش بعيداً والاولى ان يبق جعل لمصداقاً
ووصفياً وواحداً كناية عن ائمة لانه كان هالك النادى ووصفياً ووصفياً
لا يخفى ان الله بن ميل اى ما ذكره لاسى ما ذكره اش والفاصل الهندى قتال
ولا يتجمل في الرد والقبول قال لمصداق وخص بوانت خير بان مجموع تعزلي
المنادى والمنسوب لفهم ذلك الاختصاص لاجل نايب مناسب ادعوا هو حرف
النداء والمنذور في تعريف المنسوب هو وان يكون كلامه بهنا تفسيراً بما علم الشرأ
قوله وخصص المنسوب بواستازاً به قال عم الملة والدين يعني ان تعلق قوله
بوا بالاختصاص بتفهم معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء لا تلي
صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور لفهم رد على العلامة التفتازانى حيث
قال العربى دخل الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الدخلى
على المقصور ليس حاصلة فلا اختصاص والعربى في صلاته دخوله على المقصور عليه انتهى
كلامه وكذا قيل في شرح قوله ممتازاً يعني ان الباء صلة التخصيص باعتبار معنى الامتياز
او جعل الاختصاص مجازاً عنه وقد اورد السيد السند في حاشية للكشاف في تصحيح ذلك
في بيان قوله خضك بعبارة تفسير قوله تعالى اياك نعبد والا فريد عليه ويظهر من بيانه ان

لانه لا يدل عليه سوى ما نفي يدل كونه ناسوا لمعنى كلمة يا وانا اختصت باله قول لانهم لما اراد
 ان يدخلوا اشياء من صنيع النداء على المندوب لمشاركة له في كونه متوجها اليه خصوصاً كلمة
 يا باله قول لكونها اشهر صنيع النداء والاشهر لا يتبع بالتحسين لكونه مبذولاً انتهى اعلم ان عدم
 التصريح بما يحتاج الى التلخيص وعدم الابهاء عن الاشتباه بغير كلمة يا يحتاج الى الوجه وتخصيص
 كلمة يا من بين حروف النداء باله قول في المندوب ايضا يحتاج الى الوجه وانتم يتوجه الى
 الاخير وما صله به ما ذكره الاستاذ بقوله وانا اختصت الخ وجعل الاستاذ وجه تسمية عدم
 التصريح افادة اصالتها في المنادى واعادتها في المندوب كيكون ان يناقش بان عدم
 التصريح لا يفيد بها ويفيد بها هو لفظ الاستعمال كما اخذنا في الحاشية اسبقه واما وجه
 عدم الابهاء عن الاشتباه بغيرها فاقيل ان يقول ان يتبادر كلمة يا من صيغة النداء
 محل تأمل بل الظاهر هو العموم بين نفس الصيغة ولكن القرينة على كون المراد منها هو يا
 خاصة بتخصيص يا من بين صنيع النداء في قوله وهو المتفصح عليه بيا او واو ذكر يا في
 هذا القول لا صلتها بالذكر الخاص وادارة العام بقرينة قوله صيغة النداء
 او للتمثيل بان يكون مراده بيا مثلاً حتى يشتمل جميع صنيع النداء خلافاً لظاهر
 قال المصنف في المندوب قال عم الملة والدين لا وجه لا يراى المندوب في
 اثنا وثمانين المنادى والفصل بين مباحثته فالاولى ان يوضع بحثها
 انتهى في ان المناسب لما ذكره المصنف من قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع
 اسم الجنس والاشارة ولم تغاثر والمندوب سبق معرفة المندوب قال المصنف

صححاً لكن قبله مدة اصلية لازيدة والاحذفت فكل من هذين مثالين مثال لما حذف من
واحد قوله صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلا جرم نخ ومن ههنا يعلم ان الواو الواقعة في
الطرف تغلب بالياء اذا وقع قبلها ضمة كما قلبت بها اذا لم يكن قبلها ضمة ايضاً لكن يذكّر
في المشهور من وقوع الواو في الطرف وبقية يكون ما قبلها بغير الضمة باباً كما لا يخفى على
هذا القلب ان الواو مع ضمة ما قبلها في غاية تشغل والياء مع الكسرة ليست بهذه المشابة
ولا يبعد ان يقر ان ما في المشهور غير ضروري بخلاف المذكور فان القلب فيه واجب قوله
ارتفع مانع الاعلال به وهو وقوع الساكن اجاء الواو وتشكيل عليه مثل ان قامت لان اصله
اقواماً اذ فيه يكون بعد الواو الف لان يقر انه على خلاف القياس فتفكر قوله كما دل في
اولو ايضاً مثله في قلب الواو باروا الا فيه يحذف الباء ايضاً اذ فيه تغلب الواو بالياء ولو عا
في الطرف وكون الضمة قبلها ثم يقل كسر الى ما قبلها بعد سقاط حركة ما قبلها فيلزم به جهاب
الساكنين وهما الباء والتنون فحذف الباء قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
انت خبر بان تعريف المندوب مخرج منه حيث قال ينافيهم منه ان يادخل في المندوب لان
يق ان العرض من ذكره افادة ان صيغة موضوع النداء في المندوب ليست على خلاف
وضعه ولهذا قال استعملوا صيغة النداء في المندوب ايضاً الفائدة في ذكر هذا القول وقد علم
على تعريف المندوب اشارة الى ان ذكر المندوب في اشارة صحت المناوي سقطت الى
النسبة بينها مثال فيه قوله يعني بالخاصة قال الاستاذ رحمه الله تعالى لم يصح بها يفيد صلتها
في المناوي واجاز بها في المندوب ولم يبال عن الاشتباه بخير لكونها متبادرة عنها لثباتها

في بدل ما قال اشتم لكف على كان اخبر وانظر منه فافهم قوله وجعل المنادى المرخم على
 الاستعمال الاول الظاهر ان يقال اي يجعل الخ بكلمة اي التفسير في تعليل الاستعمال
 يكون مدلول كلمة قد وانظر ان يقال في مقابلة على الاكثر وعلى الاول كان انما براسه
 واما عبارة يجعل فنناظر الى ان يكون المراد ان لبعض النخاة ذهب الى كونه انما براسه
 ويكون المراد من قوله على الاكثر على نذهب لاكثر فتأمل حتى يظهر حقيقة الحال قوله
 قد للتقابل بقرينة ما ذكره في مقابلة من قوله على الاكثر انت خبر بان التضمير في قول
 المعصوم وهو في حكم الثابت يحتمل ان يرجع الى المعصوم فيكون المراد انه في حكم الثابت
 على الاكثرية وذلك الاكثرية تلتزم الاكثرية كون المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت
 بجميع اجزائه وفي الحقيقة تلك الاكثرية يقابل هذه القلة وحسن المقابلة تقتضي ما ذكره
 اشتم ثم اعلم ان كلمة قد يفيد القلة لا الاقلية فبعد قول اشتم بالاول لا وجه بقوله بالثاني
 فانظ ان يكون مراد المعصوم ان كونه في حكم الثابت اكثر وكونه انما براسه قليل او بقرينة
 بايتين العبارتين يكون مراد المعصوم من العبارة الثانية عدم الاكثرية فانظح هو اكثر
 قال المعصوم انما براسه اعلم انه اذا جعل المنادى المرخم انما براسه فكيف يتقبل الذين
 منه الى مدلوله اذ لا يمس فيما بقي دليل على ما اتقى ولو سلم كون الشهرة دليلاً فيكون
 في حكم الثابت ولا يكون براسه الا ان يقال ان ح كانه موضوع ثانياً لمدلوله من غير
 ملاحظة المخدوف قال المعصوم فيقال يا جدار الخ لم يجعل القسم الاول والثاني والثالث
 انما براسه لعدوم وجوده وبما ثم ليس مثلاً للقسم الثاني اذ فيه وان الحرف الاخير حرفاً

لاهی حتی یردان المناسب ان یقال تلک لاذلک و یحمل ان یکون إشارة الی کلم احدین
 الاقسام الثلاثة ثم لا یخفى انه لو اتی بالضمیر لکفی بان یقول وان کان غیر ما فحرف واحد فمثال
 قوله فی من حرف واحد قال هم الملة والبدین قدر المضاع مع مضمی اخواته الما مضمیة
 لداعی کلمة الفاء فانها لا یجوز فی اجزاء الماضی بغير قد والانسب ان یجعل التقدير فقد حذف
 حرف واحد انتهى فیه ان هذا التقدير یوجب کثرة الحذف وهو خلاف الظاهر قال المصنف
 وهو فی حکم الثابت قال الاستاذ هم الضمیر کان محتملاً لان یکون راجعاً الی ما حذف
 من المنادی لکن قوله وقد یجعل اسماً براسه صرف عنه ولذا قال هم ای المنادی المرخم
 انتهى وکونه صارفاً یکون نظراً الی الظاهر والافیوز مع ذلک افضل رجوعه الی ما حذف
 کما لا یخفى لکن نظراً الی ما ذکره اشم یحتاج الی التقدير قوله بجمیع اجزائه بخلاف رجوعه
 الی ما حذف قوله فیبقى الحرف الذی انما اذ بقا ذلک علی ما کان علیه دلیل المحذوف
 فح یکون المحذوف فی حکم الثابت لوجوده فیكون المنادی المرخم فی حکم المنادی
 الثابت بجمیع اجزائه انت تعلم ان الظاهر ان یقال لاجل بقا الحرف الذی صار انما
 بدل قوله فیبقى انما اذ ح یصیر الکلام من قبیل الاستدلال بالعلیة علی المعلول
 و فی التفرد مع المذکور بالعکس وهو اولی لان دلالة العلة علی المعلول اقوی
 من دلالة المعلول علی العلة کما قالوا فان تم و الا فلا وما وجوابه هو ان العلة لیس
 تدل علی معلول معین و اما المعلول لمعین فلا بدل علی علة ما قوله لو استقرت معضیة
 الی قوله بعد فتحة انت خیر بانه یوقیل فیما یثبوت بکون ما وونی یا کردان یا کردی

الخ لا يخفى انها حقيقة كلمة اخرى وهي لكمال اتصاليها باقبلها صارت كاجزاء الاسم
 بخلاف الاسم الاسم فانه جزء العلم الذي ركب منه ومن غيره والتعبير عنه بالاسم
 يجوز باعتبار ما كان لانه في حال العلمية يكون اسما فلا وجه لجعله كاجزاء الاخر لكن لم
 يخذل بل حذفت ذلك الاسم لكون تمامه كاجزاء الاخير لانه ركب اولاه منه ومن غيره
 الا ان يكون مراده بالجزء الاخير هو هذا فافهم قال المصمرون ان كان غير ذلك يكن
 ان يقال لو قال والافحرف واحد كان اخصر فان قيل انه لو قال كذلك لتبادر
 الذهن الى انه كان استثناء عن قوله وان كان مركبا الخ فقط واما اذا كان عنوان
 الكلام قوله وان كان كما كان العنوانات السابقة كذلك ثم نفى غيره بقوله غير
 بقوله لتبادر والذهن الى غير جميع المذكورات السابقة يقال ان المصمرون ثم اختار
 ما ذكرنا في بحث الفعل في قوله والافاناء بعد قوله وان كان الجزاء الماضي بالتعبير
 لفظا او معنى لم يجز الفاروان كان مضارعا مثبتا او منفيًا بل افانوهان قال
 الشهابي في شرح قوله والافاناء وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
 ولا يجوز ان يكون الوجه هو التضمن في العبارة او وصية تلك العبارة تعارض
 اخصرية هذه العبارة لا يقال ان كلمة ذلك اشارة الى الامر البعيد والمشار اليه
 المذكور بلا واسطة لانا نقول انه وان كان قريبا باعتبار المنتهى لكنه بعيد باعتبار السبب
 فنفى امرا ومارعي السبب ابل في اختيار كلمة ذلك اشارة الى ان المشار اليه بالمراد
 من الاول الى الآخر والشمل بقوله المذكور شارح ان المشار اليه المذكور شامل لقسمين

الاشنينج يؤيده كلمة اوني قوله اوحرف صحيح ولا يعبد ان يكون مراد الشريان حاصل المعنى ثم
ان الاستاذ قد قال قال بعض المحققين لا يؤيد في الجزاء التقدير بالشرط لانه لغو تقسيم
ليس كما ينبغي انتهى يمكن ان يقيد ايراد قوله في كلا القسمين بتحديد يقوله اني الاول والثاني
لتقسيم الجزاء انتهى كلام الاستاذ ودفع توهم كون قوله حذفنا جزاء يقوله اوحرف صحيح الخ
فقط قال المصنف وان كان مركبا اي من اسمين بقرينة قوله حذف الاسم الاخير قوله تعليم
من بيان الخ يعني ان المركب ان كان شاملا للمضاف والمضافة لم يصح التخرجه فيها لكن يعلم من خبره انطه عنها
فلا حاجة هنا الى تخصيص المركب باحد اقسامه من تخصيص بها فلا كلام في التعليل ان المناوي المركب
لا يكون مستغنا عن علم ان التخصيص في قوله انه لا يكون مضافا ولا حجة راجع الى المناوي على
اول المناوي المطلق الظاهر الاول الثاني والثاني يحتاج الى في قول المصنف فان كان مركبا
لا ينبغي ان المناوي حقيقة هو المضاف وان المضاف اليه يتملكه بحسب المعنى لان
تعريف المناوي انما يصدق على المضاف فقط لا على المركب من
المضاف والمضاف اليه فاذا كان نفس المضاف غير المركب فيخرج
من قوله فان كان مركبا سببا اذا كان المراد من المركب هو المركب من
الاسمين بقرينة قوله حذف الاسم الاخر وكذا يخرج من المركب من الاسمين
الجملة التي لم يكن مركبة من الاسمين وانما احتياج الى مقرة الشر من عدم تعقيل
بعد الجملة في الجملة المركبة من المبتدأ والخبر لود حيد المناوي الذي كان
اولا انه جملة انه مركبة منها فذكر قوله لزومه منسلة تارة الثانية في الخ

عن قوله تعالى ان يقول الخ بانه من ذكر قوله وقبله مدة وحسن المقابلة ليدعى ان تكلم الصبيح
لازمتا لهما وبقابل الاصل هو الزمان المدة واعد رعاية حسن المقابلة محل الكلام على ما هو المتبادر في الفرض
والمقصر فقط قوله هو علم من ان يكون حقيقة او حكما يقع عليه ان التقيد بقية الاصل للتباعد في شئ
بكون جوب الكلام والعبارة محمول على ما هو المتبادر والغير هو امر من لا يتجاوز عنه ولا يخفى ان هذا هو
يتبادر فلا يصح ارتكابه يمكن ان يقع ان مثل هذا التعميم في هذا الفرض ان كان مسامحة لكنه مسامحة
مشهورة فكانه متبادر ايضا قوله في حكم الصبيح في الاصلية هذا يوم ان الاصلية الاصلية للحرف الصحيح وبالحقيقة
لا يكون في اصل جزاء حكمه عليه لكنه ليس كذلك فلا فرق بينهما في الاصلية ولا يمكن ان يكون ذلك نهائيا
في الاصلية فلو اجل اشتراكه في الاصلية كان في حكمه هو طرفة العيون والفرق دلتا كان كذلك عنه بالصحيح ايضا
قوله ساكنة في قول حال من كل احد من الواو والياء وكما في كل من لا يلفظ لهما كان بالنسبة الى الالف كحال
المركبة فاعلم فيهم قوله حركة ما قبلها من جنس الالف قبل كل واحد من الواو والياء قال عصام الملة والياء
واخر زنجير جيل سبور فانها لا يسميان مدة انتهى خبر بان هذا القول قوله ساكنة غير متبادر من كلام
الصحة في المدة الا ان يقع ان السكون وكون حركة ما قبلها من جنسها معتبر في هتية المدة
واما اذا لم يكن ساكنة او كانت لكن لم يكن حركة ما قبلها من جنسها لم يكن مدة فالمدة اخص من
حرف العلة فتدبر وتنتج على الشر ان يتعوض بما قاله قوله اي الحرفان الاخيران في
كل التبيين يعني ان يمكن ان يفهم من السابق الحرفان الاخيران ان يكون التبيين المستتر لهما
الياء وكما ان يرجع الى الاثنين من كل من الاثنين احدا الاثنين مجموع الزايتين
والاخر مجموع حرف الصيم والمدة ويكمل ان يرجع الى الاثنين المطلق الذي يبين

كان فيما بقي من دليل على الفاعل فاذالم يكن الاسم الملتبس بتا التانيث علماً ولا يدعى
انه مشهور كالعلم حتى يكون فيما بقي دليل على ما بقي هذا يحتاج الى التمعن والاستقراء قال
المصنف زيادتان في حكم الواحدة والظاهر ان لفظ زيادتان في حكم واحد وكون المصدر
بمعنى اسم الفاعل الفاعل خلاف الظاهر والضمير في قوله حذفنا راجع الى قوله زيادتان فيكون
المراوس من هذا القول هو ان في قوله في انما زيد تاسعا اي باعتبار انما زيد تاسعا
من غير تقدم وتأخر بينهما قوله واحترز به اي بقوله في حكم الواحدة فيكون قوله في حكم
الواحدة اشارة الى وجه حذفها معاً قوله اي احسن قيل في الاصل معنى اعلامة ومنها
كتابت عن احسن انتهى فتأمل فيه قال اودحت صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة اودحت
حذفنا يد عليه ان مثل سعادة داخل في مقدم الشرطية لكن لم يترتب عليه
الجزاء وهو حذفنا بل حذف من سعادة التاء فقط وايضاً يد عليه ان
مثل مرمى ومدعو غير مندرج في مقدمها لكن الجزاء يترتب عليه ايضاً واجاب
الشرع الاول بالقييد بالامالة المتبادر من لفظ الصحيح عن الحقيقي وانكسرى قال
الاستفاضه لقائل ان لقول لم يقل حرف اصل ولم يستغن عن اثنين المتكافئين لان
اشار الى ان هذا الحكم في الحرف الصحيح بالامالة وفي المعتل لكونه في حكم الصحيح فاختر
الاصلي الامالة المتبادر من هذا التقدير لترك القيد بان المتبادر غنى عن الذي يخرج منه
مثل مختار ذلك ان تقول المتبادر من المدة ان يكون بحسب الاصل وهذه ليست كذلك
لان صلة مختار بالاسم والفتح ثم قلبت اليا الفاً فحصلت المدة التي كلاً ثم اعلم ان يمكن الجواب

والمعذور من قبل الاول سببنا لا يكون السلب في مفهومه والثاني
 لا يكون المساب في مفهومه كما ظهر من بيان المعذور العدديات الثلثة ومعه من كونه
 وجوداً هو ما فهم من لفظ احد الامر من المتفاوتين ترويد المعذور او القدر المشترك بين جميع
 وعلى الاول يقرب ان المعذور لم يغير عنه به وعلى الثاني لم يحقق التبعير عن المعذور به يقال
 فيه قوله وان لم يكن علماً زائداً على الثلثة يكون الترخيم بالطريق الاول الكيفي ان لم يستفاد
 من هذا القول ان الاسم المتلبس بتبار التانيث اذا كان علماً زائداً
 على ثلثة يدخل في قوله وانما تانيث لكن اسلوب كلام المعذور به على انه دخل
 في قولنا علماً زائداً على ثلثة احرف فكانه قال اما علماً زائداً على ثلثة واحرف الزائد سوار
 كان تبار التانيث اولاً ولم يكن علماً زائداً الرخ بان يكون علماً على ثلثة احرف
 واحرف الثالث هو تبار التانيث ما ذكرنا يظهر عند من تامل اولي تامل قوله لان
 وضع التار على الزوال قال الاستاذ لم يكن لانه كان بعد ان لم يكن فلا يكون بعد ان كان
 فكيف ادنى مقتضى للسقوط لان ما هو طرف الزوال يزال باو في مقتضى الزوال الشا
 عليه اوراق الاشجار وقت الخريف فانه يسقط بنسيم ضعيف بل مع التار ايضا كان
 ناقصاً فان نقصان الذات لا يحجب بالامر العارض العرضي انتهى والاولى ان يقرب فيمكن
 ان لا يكون بعد ان كان في قوله فلا يكون بعد ان كان كما لا يخفى والظاهر ان يقرب
 تبار التانيث كلمة اخرى ليست جزاً فيما قبلها حقيقة بل عدت اخرى ما قبلها فلا يكون
 لها تانيث فيسقط باو في قوله ان العلم لما كان مشهوراً بل مشهوراً في وقوعه من اوى

على الواقعة او يثبته اليها اللهم الا ان يقر ان بعض اخبار لفظ العلم اذا كان نميلا لا يكون
 يكون حصوله الاشارة الى الواقعة في غاية الخفاء فكثيرا ما يغفل عنها فلهذا قال المصنف
 اما علما زائدا على ثلثة احرف وجه التعرض بالعلمية لاجل كثرة نداء العلم المستتر
 لنقل المستدعي للتحقيق حاصل من الحذف ولما كان العلم مشهورا يكون فيما بقي منه
 دليل على ما بقي فلما التباس فاعتبار العلمية لسبب في هذا الامر من اعتبار كونه زائدا على ثلثة احرف
 لئلا يلزم نقصان الاسم بسبب التزجيم عن اقل ابنية الاسم المعرب وهو يكون
 المعرب على ثلثة احرف ونقصان في الاسم المعرب يكون المعرب من غير علة
 موجبة لنقصانه عنه مخدوعا لعادة اللام فيما ذكره بقوله ولزيادة ليست
 لا فائدة استقلال مدخولها في العلمية لان كلام المصنف يدعي عليه المجموع حيث لم يجر عاادة اللام
 يكون لمجرد الاهتمام قال الاستاذ في التقييد بقيد بلا علة موجبة لاخراج
 مثل عصا اسم معرب يصير ناقصا عن اقل ابنية المعرب للاعلان ذلك
 للنقصان ليس بمحذور لان الاسكال ضرورية منهج المحذورات الذي هو نقصان اللام
 المعرب عن اقل ابنية فتأمل قوله واشترط الرابع احد الامرين وجودين وانما هما
 ذكر سابقا من قوله ثلثة منها عدمية ان الرابع وجودي عنده جزا لانه يتوفاى كونه محذورا
 او عدميا لعل توصيف امرين بقوله وجودين يفيد عنده كون احدهما وجوديا
 بل يشاء كون احد الامرين وجوديا على كون الامرين وجوديين بل هو
 من الوجود والعدمي ههنا يعني الموجود في الخارج

والصواب

والضم والانداء كل منهما لا يفتح فتفكر قوله مع ان وجب اشتراط عند دخوله في السنادي ظهر في
هو ان الاغلب فيه زيادة الالفت في آخره لمد الصوت اطوارا للتفخيم فلا يناسب الترخيم
للتخفيف لكن ان يقال ان النافع في وجه الترك ظهور الاشتراط لا الظهور وجه الاشتراط مع ان ظهور وجه
غير مسلم ولو سلم فلانهم عدم ظهور وجه اشتراط عدم كون المنادى مصفا فادع عدم كونه مستغنيا
فلا يبرن بان الفرق حتى لو وجه ذكر اشتراط وجهها وعدم ذكر اشتراط بعد كونه من باب قوله ان علمية
بجاءها فلا يعتبر فلا وجه خفي يحتاج الى البيان التوفصيل قال الاستاذ فرج في تفصيله
يعني ان الجملة اذا حلت علما يتضمن تلك العلمية واقعة تدل عليها تلك الجملة
كما في تا بطشرف ان التسمية لباندل على شريطة الغالبة فلا بد ان يكون محكية
بجاءها اي محفوظة على ما كانت هي عليه قبل العلمية فيجب ان لا يقصر حتى تدل على ما هو المقصود
من التسمية وهو كون مسماة شريفة انتهى واطلاق الجملة حين العلمية مجاز باعتبار ان
فلا يرد ان السنادي اسم فلا يكون جملة التنية فلا وجه لاشتراط عدم كونه جملة موكلها
الاستاذ فرج متضمن لما ذكرنا كما لا يخفى لا يقيم ان العلمية اذا كانت معتبرة في جواز
الترخيم كما يذكر في بيان الشرط الرابع فلا وجه لاشتراط عدم كونه جملة لا بل
شبهة العلم يكون فيما بقي دليل على ما بقي فيفهم منه تمام لفظ العلم فيحصل الغرض المطلوب
من لفظ العلم لا ان نقول هذا نفع في فهم معنى العلم والمقصود عند الترخيم العلم الذي كان
في الاصل جملة وشارة الى واقعة هو الاشارة يمكن ان يناقش ببيان
لفظ ذلك العلم اذا فهم تمامه فقد فهمت تلك الاشارة او تمامه بل

اللفظ اذ اجري الاعراب على آخر الجوز الاول اسخ انت خبير بان الاعراب انما يكون في آخر الكلام
فاجاز الاجزاء الاعراب في آخر الجوز الاول اذ كان نظرا الى اللفظ فلا بد من دليل
ولا يبعد ان يكون وجه كلام المصنف ان المضان اليه وان كان تمام المضان لكن ليس
وانما فيه فلا يجوز ترخييه بان يحذف آخره او نفسه وكذا لا يجوز حذف آخره لان المضان
انما هو الذي يقصد تجميع المضان وجعله كأنه جزء فيه فكيف يجوز حذف آخره انما هو
متمم وجزء حقيقة فتفكر فيه قال المصنف ولا ستغاثا قال عظام الملة والدين في
الفرد لان الاستغاثا المطلوبة من المناوي الستغاث مطم فمكة الفراغ عنه سبعة
وهذا الوجه من الخصال لم يرد وجه آخر انتهى فيه ان ذكر الف الاستغاثا في المناوي
لاجل مد الصوت للمستغاث وهذا الوجه مندرج في قول الشر ولا مضو حاز زيادة
الالف الخ واما كون الاستغاثا المطلوبة فلا يستدعي بطو الف الخ عنه حتى
يلزم من سرعة الفراغ عنه كون الفراغ مكررا وما يكون الاستغاثا مطلوبة لئلا
انهار ما سوار كان بلفظ قصير او طويل وطول اللفظ لا يستدعي كثرة الاستغاثا بل تكرار
يفيد شدة تها لكن الكلام ليس في التكرار ودعوى الاختصاص بنفسه إشارة الى التفسير
قوله عدم ظهور اثر النداء فيه الخ وما لم يظهر فيه اثر النداء كان لم يكن المناوي والمتمم يكون من خصائص
لكنه يشكل شئنا به ولا فاعا ل في الاول ان يقول لعدم اثر النداء لان سلب الظهور
يفيد وجوده في التقدير كما متناع ظهور الاعراب في الاعراب التقديري ثم علم
ان هذا الدليل مجرى في المناوي استغاثا بالالف ايضا وفيه الفتح لا لا

وهي لشعران بان كلام المص رحمه حذف خبر وحذف مبتداء ويلزم من كون المعطوف
 قبل الحمل لكن في كلامه بل هو محمول على كل واحد من الاربعة على الشرط قطعاً قال
 الاستاذ رحمه قوله وهي ان لا يكون مضافاً في امثال هذه الصورة لا بد ان يقال
 احدها ان لا يكون الخ او يكون الحمل بعد المعطوف والحواب عما قلنا واما ذكره
 الاستاذ رحمه ان ما ذكره الشربان حاصل المعنى لكلام المص رحمه لا بيان منطوقه هو
 ما ذكرنا والغرض مما ذكره الشربان الشرط ههنا اربعة ثلثة منها عدمية وواحدة منها
 وجودية قال المص رحمه وان لا يكون مضافاً قال عصام الملة والدين في الفريد الاولي ان يقال
 وشرطه ان يكون مفرداً ليستغنى عن تسمية المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد بمعنى ما
 ليس بمضاف ولا شبهه وهو محتمل انتهى ما قصدنا نقله انت قد عرفت ان المفرد فيما
 ذكره المص رحمه بقوله ويبنى على ما يرضى به ان كان مفرداً معرفة بمعنى ليس بمضاف
 والحق بهذا ان ليس المفردية بمعنى ليس بمضاف فقط فمنع حيثية المفرد لهذا المعنى
 غير معقول ولو كان المراد منع حيثية في كلامهم فهو على تقدير كونه حقاً لا يرد على المص رحمه
 او كلامه السابق او كان بهذا المعنى يكون الظاهر ان يكون ههنا بهذا المعنى لعل ما ذكره المص رحمه
 اشتراك لفظ المفرد بين المعاني الاربعة والاولى ان لا يعم عن معنى لفظ غير مشترك في التسمية
 الحقيقية والحكمي من كلام المص رحمه مشهور في المواضع الكثيرة كما لا يخفى على المتتبع والادراك
 اعجاب عما قال عصام الملة والدين لان الاصل فيما هو عديم ان يكون عبارة عن الصفة عدمية
 حتى يتبين انما هو وجودي قطعاً ومنه يظهر او باطناً انتهى قوله لاس الثانی لا بد ان لا يكون خيراً من انظر الى

قوله ويمكن مما عالج ترخيص مطلق قيل لكن يرد عليه ان الترخيم في غير المناوئ ليس محجوراً بالتخفيف بل للضرورة
 الشرعية كما عرفت فكيف يكون هذا التعريف تعريفاً لترخيص غير المناوئ انتهى قوله لكن يرد عليه ان
 يقتضي ان يكون قولنا ويمكن محله على تعريف ترخيص مطلقاً وان كان هذا لا يرد منه وجباً على تقدير محله
 على تعريف الترخيم مطلقاً الا ان يقال ان مراد من التعريف في قولنا تعريف الترخيم غير المناوئ معناه النوي
 يعني لم يشك في هذا التعريف حقيقة ترخيص غير المناوئ فتأمل ثم اعلم ان المراد من التخفيف تخفيف الحكم من
 اللازم الضرورة الشرعية فيشكك في ذلك لكن هذا لما كان خلاف الظاهر فان كان يمكن بل رجوع الحكم غير
 الاثم ايضا خلاف الظاهر لكن لا يوافق على الشرح ان يترخص بما حرره على ان يترخص بما لم يترخص اليه الذين بل ينتج
 الى اعم منها ومن التخفيف اللازم للحرف اللازم للعلية الاخرى كما لا ملل في ذلك الحرف ليس تخفيفاً
 قوله انما ترخيص المناوئ على التقدير الاول اي على تقدير ان يكون المذكور تعريف الترخيم المتكسب
 وقوله على التقدير الثاني اي على تقدير ان يكون التعريف المذكور تعريفاً لترخيص المطلق
 قال الاستاذ رحمه الله انما اختار في ارجاع الضمير اختاره مع انه يمكن عكس ما اختاره
 لان اللابن ان يذكر حكم يعرف بغيره فلا ان يذكر حكم الاثم بعد تعريف الاخص او حكم الاخص او حكم
 الاخص بعد تعريف الاثم انتهى لا يخفى البصائر والبصيرة واهل الذوق والفظانة ان جعل التعريف
 المذكور تعريفاً لترخيص المطلق بالتكلف وارجاع ضمير شرط الى المطلق في ضمن ترخيص المناوئ
 وان تقديره الحقيقي لقوله اذا كان واقعاً في المناوئ لا يشعني ان يجد من محتملات كلام
 المصنف ودرامه لبعده عن فهم الطبع السليم والذين يقيمون قوله اذا كان واقعاً في المناوئ في
 غير ان جعل هذا قيداً يجعل في الكلام شرطاً لترخيص المناوئ فلا فائدة للتعرض لمطلق قوله لم يرد

لا يقيد بكونه في السعة حتى يكون مقابلة الضرورة من مقابلة العام الى الخاص غير بعيد لكن
التقييد يظهر انتهى كلامه قد عرفت قنينة الامكان الوقوع في تلك القنينة كما تمنع حمل الجواز
على الامكان الذي تمنع حمله على الامكان العام لمقيد بجانب الوجوه الضم والضم وحمل عليه
والاشك ان مرجع ضمير من قوله وهو حذف في آخره تخفيفا راجع ترخيم المنادى كما فسر
الشرح لا يصدق التعريف على ترخيم المنادى للضرورة كما يأتي من بياننا الذي في شرح المعرف
ان قال المصدر حذف في آخره انظر ان الاحضر حذف آخره لكنه لم يشتمل حذف المتعد وقوله
بمجرد التخفيف كما هو المتبادر من قوله تخفيفا والعلة الاخرى المنفية هي مثل الاعلال المقصود
الى الحذف كما في قاض كما ذكره الاستاذ رحمه العلة المطلقة اهم من الاعلال من الضرورة
الشعرية المقصودة للذين المستلزم للتخفيف لا يخفى ان المعرف هو ترخيم المنادى الواقع
في الاستدلال اعم منه ومن الواقع للضرورة الشعرية والافيد من التعريف بالاختصاص لا قوله
تخفيفا في التعريف قوله قدس سره يعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ثم علم ان
معنى الترخيم المطلق هو الحذف في الآخر وهو جنس التعريفين التخفيف فصل في تعريف الضرورة فصل في
تعريف ترخيم غير المنادى بعد العلم بالضرورة التي هي فصل من قول في غير ضرورة يعلم ان التعريف في غير المنادى
هو حذف في آخره غير من تفسير ترخيم المنادى ويحذف في آخر المنادى في تعريف ترخيم المنادى
لان مطلق الترخيم هو الحذف في الآخر طلقا وبلاضافة الى المنادى والى غير المنادى فبمصر
اعل في امراده بالقايمة فلا بد ما قال الاستاذ رحمه عليه ان ترخيم المنادى حذف
بمجرد التخفيف وترخيم غير المنادى حذف للضرورة الشعرية فكيف يعلم هذا بالمقايسة الاخر

استقرار طول اللفظ والتضعيف هناك بل كتحليل انتقار كثرة الاستعمال أيضا ثم لا يخفى أن قول
شذني المضاف إلى ياء المتكلم الذي لم يكن الابن الأمضا قال في هذا المضاف
ما يعلم أن يكون المراد من هذا الوجه شاذ في هذا التركيب فقط فلا يرد الاشكال المذكور لالتصميم
فتدبر قال من خصائص النداء والنظم أن يقع من خصائص المندادى لأن الكلام فيه
لأن تقدير الترقيم أن مضاف إلى المفعول هو المندادى لكنه صفة للمرغم وهو المندادى فيناسب أن يقال
هذه الصفة من خصائص تلك الصفة فافهم وذكر الترقيم مضافا إلى المندادى يعني عن القول بأن خصائص
الترقيم المندادى قوله شرع أى أراد أن يشير على ترتيبه قوله فقال قوله أى واقع فيكون
الترقيم على ما هو الواقع لا يخفى أن الظاهر من الجواز هو المكان الذي سيجاء وقوعه في مقابل
الضرورة فلم يحل عليه عمله على يقينية قوله وفى غيره لأن معنى هذا القول ليس إلا كونه
لا يقبل قوله أى غير واقع ضرورة فإذا كان معناه أن الترقيم فى غير المندادى واقع لضرورة
الاشعرية فبقية كان معنى قوله وترقيم المندادى جائزا أنه واقع فى السعة من غير ضرورة اشعرية
أما قيد من غير ضرورة اشعرية مما يذكر بقوله تخفيفا والضمير المرفوع فى قوله وهو قول فى غير راجع
إلى المطلق المذكور فى ضمن قوله وترقيم المندادى وبقية قوله فى غير المندادى لا يمكن إرجاعه
إلى ترقيم المندادى فقال الاستاذ رحمه لم يحل الجواز على المكان العام المقيد بجانب الوجه
أى ما لم يكن عدمه ضروريا ليتناول الواجب أيضا لأنه لم يحدد الوقوع فى السعة و
المقصود أنه واقع فيها لأن المقصود فى النداء غير مقصود الفراع من النداء باختصاص
المندادى لتخلص على المقصود من الكلام كما سبق منه رده وإرادة الوقوع فى الترقيم فيه بان

في يا ابي ويا امي هو جعل الالف عوضا عن الياء وبن قوله يا ابت ويا امت
 يفهم كون التار عوضا عنها فيكون جميع الالف والياء جميعا بين العوضين وهو غير متبيل
 كما لا يخفى ان هذا الجمع ينافي ما ذكر من ان الالف موضع التخفيف ولا ينظر لهذا الجمع فائدة قد بر
 قال المصريح ويا ابن امي انما ذكر هذا الوجه مع ان المذكور اولاً في المشبه به
 الاصل لان الاصل عدم التفسير قال المصريح ويا ابن امي انما اشارة الى الاختصاص
 باعتبار الوجه الاربعة لا باعتبار الوجه الذي هو سقاط التار كما هو مذكور في المتن فلا
 يريد ان الظاهر ان يقيم يا ابن امي ويا ابن خال قوله فانهم يقولون بنت ام
 وبنت عم اي حال كونها مضامين لكن الظاهر ان يقيم يقولون يا بنت ام وبنت
 عم قال المصريح مثل باب يا غلامي في الوجه الاربعة والمراد ببابه المنادى للمضامين
 الى يا غلامي وهذا القول من المصريح لدفع توهم الاختصاص باعتبار وجه مذكور
 في المتن بل يقيم ان ذكر ام وعم عند ذكر هذا الاربعة ويا ابن امي ويا ابن خال
 مع الاربعة وذكر الباب اشارة الى ان وجه المشبه به هو تار في الوجه الاربعة بل غفل
 فيه كونها بالهارة وقفاً بزيادة وجه آخر فشد الخ متوهم من ان وجهاً آخر يغني في هذا الشأن
 فقط وقد عرفت انه آت في غلام الغنم لا يخفى ان المصباح يوجه تعرض هذا الوجه هنا
 ولم يتعرض هناك ان كلا منهما شاذ الا ان يقيم ان يكون ههنا كثر بالنسبة الى هناك وهذا
 نظراً الى ما ذكره الشاذ الا ان كلام المصريح محتمل كونه منكراً وكون تركه بعد محبة مطلقاً
 يؤيده قوله لكثرة الاستعمال الخ لان هذا الوجه لا يجري هناك لان الوجه بجميع الاربعة الثلاثة

والوصل لم يتميز قال الاستفاد من اليمين بقصد من الحركة والسكون والحرف
انتهى أي حركة الفتح وحركة الكسرة التي يكون عند حذف الياء التبدل على المحذوف و
سكون الياء كما في الوجه الثاني والحرف الذي هو الألف كما في الوجه الرابع
الرابع المذكورات يظهر عند الوقف إذا كان المتأخر متقارناً بالهارة فإن
قيل ما وجه كون الفارق بينهما هو الهاء دون غيرهما يقع لوجودها في آخر الكلمة
في الجملة في حالة الوقف كما كان أخيراً تأمل الثانية ببدلها بها عند الوقف
فتقطن قوله على الوجه الرابع لا يخفى أن قول المصريح لم يدل على هذا بل
يوسم ثانياً بالياء المفتوحة من الوجه الرابع خصوصاً مما هو دأبه من تكرار
بمنزلة الاستفاد فإذا كان المراد من المضاف إلى ياء المتكلم أعم منها فيجوز أن يكون كسرهما شيئاً
بمنزلة الاستفاد فلو كان المراد ما ذكره الشرع فالأصح في افتادته أن يقرأ بالياء وبألفي مثلاً
يا غلامي ثم أعلم أن الشرع ينبغي أن يزيد على الوجه الرابع قولن بالهارة وفقاً كما لا يخفى فأنهم
قوله كثره استعمل نداءً بالفتح في أن هذا الوجه لم يسد الفص على الارتفاع من الوجه الرابع و
هو حذف الياء وادو لوتيه وبكثرة الترخيف لا يحصل الزيادة في التخفيف لأن يقع التوسعة في
أيضاً بقوله قال المصريح يا ابت وبألف التبدل على الياء بالتبدل منه هو شدة
إضافتها إلى ياء المتكلم قوله على وفق حركة الياء أي الياء التي عوضت الألف عنها وحركتها
فيما أصل تحت التاء موافقة الفتح لا يخفى أن من قوله جميعاً بين العوضين نفيم جواز حذف الألف
جميعاً والاكتمال فتيمة ما قبلها وهو فتيمة التاء فأنهم قوله جميعاً بين العوضين إذا حذف الألف

الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس للمع
اللافت واما الوقف على غلامى ليكون اليا من فاسكون ايجاد ويجوز حذف اليا و
اسكان ما قبله واذا وقعت على غلامى بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاول ان
يكون بالهاء عطف على محذوف اى بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الاله
يجب ان يحل الجواز على ما يشمل الوجوب كسلا يا غلامه انتهى لعل وجه قوله وعلى
التقديرين يفيد العبارة ان هو محذوف قوله وبالهاء في مقابل الجواز وان المسئلة
اذا ذكرت مطلقة فالمتبادر منها هو الوجوب الحكم فافهم لكن النظم مما ذكره الشرح بقوله فرقا
بين الوقف والوصل انه لا فرق بين الوجه الرابع في الجواز والوجوب بل يكون الوجوب
في الكل ولا يفي انقول الوجوب في الرابع هو الجواز في الباقي من السبل لم يمتح كلامه اثر منه ولم يكن بهيما
ولو كان ما ذكره من وجوب الهاء في الرابع حال الوقف فتصميم كلام المصنف ان قوله
متعلق بقوله ويا غلاما فقط لا بالوجه الرابع ثم لا يخفى ان لفظ الجواز اذا تعلق بقوله
فقط فينبغي ارادة ما يشمل الوجوب من لفظ الجواز واذا تعلق بقوله المقدر ايضا
وهو بلا هاء فلا ينفذ بل يصير اذ يفيد الكلام جواز عدم الهاء في الامثلة الاربعه جازا
اظم من الوجوب ولا يخاف من ان عدم الهاء في المثال الرابع غير واجب على كل الامكان كما
مع ان في الاطلاق الواحد لا يجوز ان يرا من الجواز الامكان العام المفيد بجانب الوجود
ومرة اخرى المقيد بجانب عدم كمال لا يخفى قوله فرقا بين الوقف والوصل اذ لو لم يذكر الهاء
عند الوقف لم يتميز حال الوقف عن حالة الوصل مثلا اذا قيل يا غلامى عند الوقف

الفاو الا يلزم التقارر الساكنين لان هذا التقارر وان لم يكن الثاني مدغماً لكن الاول يكون
حرف يدو لحله غير مستحيل قوله مخفف يا غلامى على الوجهين الخ لا يخفى ان الاصل في الكلمة
التي نسبت على حرف واحد ان يكون الحركة والا يلزم الاتجار بالساكن لو ذكر في الصدر
واختير الفتحه لمخفها فليكن اختيار السكون ايضا للتخفيف فاللاتي ان يقع مخفف يا غلام
على الوجه الناشئة احترار الخ اى قلنا اذا كان قبله للا حصر الوجه الكسفى هذا القيد
بالمثال قوله هذا ان الوجهان لم يزد الدرع توهم مساوات هذين الوجهين الاولين
لا مكان ذلك الوهم الى المساواة بما عند تقديرها على الآخرين بل المتوهم كثرة وقوعها
قوله وليلاً عليه اى حال كون الكسفة وليلاً قرينة على الحذف هذا بالنسبة الى الوجه الرابع
قوله وان كانا واقعين الخ وجه كون رفع ايجاب الكل المستفاد من قوله لكن لا يقان
الخ اولى بالنقيض ان في صورة الايجاب الجزئي اذا تحقق رفع الايجاب الكل لم يتم تحققه
بالطريق الاول عند السلب الكل قوله لكن لا يقان في كل الخ هذا
توهم انها يقان قليلاً بالنسبة الى الوجهين الاولين لكن قد صرح بانها
يقان غالباً في النادر ودفعه ان عدم وقوعهما في كل مناوكة
كذلك لا ينافي كسفة وقوعهما بالنسبة اليهما فتأمل قوله ويكون
المناوكة المضاف الى ياء المتكلم الخ بالمار في هذا الوجه
سما وقتاً حال عدم المسئلة والدين حبس بالمار متعلقا
بكونه فيكون الجملة عطفاً على الخبيرة او على الجملة

لا

هذا اذا كان
هو قوله يكون
في قوله يكون
بوت الزمان
والجبرية
قوله والكل
المضاف
اسم
يار المتكلم
يكون فيه
١٢ ١٢ ١٢
١٢ ١٢ ١٢
١٢ ١٢ ١٢
١٢ ١٢ ١٢

هو وقوعه موقع الكاف الاسمية للشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فلما وجه بجواز
النصب المستلزم لجواز الاعراب الا ان يقال ان الاسم الاول منادى مفرد معرفة موصولة
ومنادى مضاف حقيقة فباعتبار الاول يقع موقع المشابهة لمبنى الواصل باعتبار التثنية
فلما الاول يستدعي البيان الثاني في الاعراب لانه حقيقة مضاف بل ان كان مفرداً موصولة
لم يحقق المناسبة المؤخرة الموجهة للبناء بل تحقيق المناسبة المجوزة للبناء فلم يدر احدنا
لكن ينبغي على ان يبين كلام المصنف على الوجه الذي حرره فندبر قوله فتح الباب
عصا الملة والدين وهو الامل كما هو المشهور والسكون اكثر انتهى لعل قوله والسكون اكثر
اعتراض على ان قوله وهذان الوجهان لبيان غالباً في النذر يدل على ان السكون قبل
بالنسبة الى الوجهين الآخرين في الحال ان ليس كذلك لانه اكثر مما سواه ثم لا يخفى ان ما ذكره
لم يحصل منه وجه لتقديم الوجهين الاولين على الآخرين ونظر الى ما ذكره الشارح في التقديم
تحقق الاصل الذي هو عدم التغير في الكلمة عندها قوله قدس سره اکتفاً بالکسر اعلم
ان هذا القول وقوله القصار الكسرة دليلان يدلان على ان وجودها كاف في غير الياء وان
لم يشترضا في الاسم الى ياء المتكلم وقوله التثنية في التثنية على انها يكفي وان لم يوجد الكسر
فلمكان المراد ان عند الكسر يجب تحقيق الاشتراك ايضاً واما ما لم يحقق الاشتراك فلا يجب تحقق
الكسر ان هذا الصيد من الغنم ليعلم ان عدم حذف الياء من ما يفتاى لم لا يجوز ان
يكون عدم الاشتراك لعدم وجود الكسر الا ان يفتاى اشارة الى المنهين فبما ان
يفهم من قوله عن مثل ما يفتاى لانه ان تضييد السكون يكون لعدم كون ما قبل الياء

فهو ما يذكر لقوله فتوابع مضافات وتوابع مضافات والاول بالاضافة وهو مذهب سيبويه
 والثاني بالتوصيف وهو مذهب المبرود والسيراني من توابع المضاف المناوئ في التتابع
 المضاف للمناوئ منصوب والاول على تقدير مذهب سيبويه اذا كان للمبتدوع اجبة
 المفردة فينبغي ان يكون للتابع باعتبار هذه المجبة جواز الرفع والنصب كما سبق في توابع
 المناوئ المبني على الرفع به لا النصب فقط واما على تقدير مجبة كونه مضافا الى العدى المذكور
 فلما يكون الا النصب المصريح لما لم يبين حركة الثاني فيمثل كلاما قلنا وان كان مراده
 ما قال المشرقا لا مكان وادع عليها ثم لا يخفى ان التبع الثاني مضاف الى العدى المذكور
 عند السيراني كالمبرود لكن الاول غير مضاف اصلا لا الى المذكور ولا الى المحذوف ففتحته
 ليس الا لتابعه نصب الثاني ثم اعلم ان التبع الاول مناوئ معرفة بحسب الظن ومضاف
 في الحقيقة وذكر المصنف في السابق كلامين احدهما ان المناوئ المفرد المعرفة يكون مبنيا
 على الضم ولا يجوز غيره والاخر ان المناوئ المضاف منصوب ولا يجوز غيره ولو كان المراد
 من المناوئ المفرد المعرفة هناك اعم من ان يكون ظاهرا او باطنا او باطنا فقط فلهذا الكلام
 منه يكون استثناء حقيقة عن كل منهما وان كان المراد منهما هو الاول فينبغي المذكور منها
 عن بيان السابق فبين بينهما ثم اعلم ان جواز الضم في الاول يدل على جواز كونه
 مع ما فيقصر ان المناسبة الموثقة في البناء هل هي متحققة ام لا فان
 كان الاول فسلا وجب لجواز الاعراب وان كان الثاني فلما وجب
 لجواز البناء والحال انك قد عرفت ان وجه تبار المناوئ المفرد المعتر

هو المعبود بالحق ومن يشركه المعبود احمين بالحق ولو ان ليقم معنى لا اله الا الله متحقق للمعبودية الا ان السدى
الذات المعنوية المتصفة بجميع الكمالات والمنزلة عن جميع سمات النقص فهو لم يتحقق بها ولا يتحقق
الا ان ليقم انه ليس الشكر بالمعبود بالحق فخال في المقام فانه يتحقق به قوله ولعدم جريان هذا القاع
يبحر ان يكون بالنسبة الى سعة الكلام فعدم جريانها في النظم لا يصح ان يكون للشاعر ما لا يجوز لغيره
لان طريقة ضيق فيعطى التوسعة قوله احكموا عليه بالشذوذ فيكون ان يكون المراد مع وجود
القاعدة لم يجمع حرف النداء مع اللام في التوسعة السعة في غير الله ولو اجتمع في غيره
في النظم ضرورة الشعر لا ينافي ذلك فلا حاجة الى الحكم بالشذوذ وفي توجيه الكلام قوله
اما الضم في الاول فلانه لا يخفى لا حاجة الى ذكر الاول بعد قوله وفي الثاني المنصب
اذ ح تعين انه هو الاول لانه لو لم يذكر توهم في اول الوهلة ان يكون قوله لانه انما سلب
جاء الضم المستفاد من قوله وفي الثاني اسخ وان يكون الضم فيه واجعا الى الضم لقوله لا الى الاول
المذكور سابقا بعد قوله قد سس سحر كما هو الظاهر لو قوع الفصل من المضاف والمضاف اليه
فهو مفرد بحسب النظم والمضاف حقيقة فيكون حجتان للضم والمنصب ولم يكن لمخصصهما
في الاخر اذ اول الاضافة حتى يجب اجمدها هذا على مذهب سيبويه واما على مذهب المبرر فمجاز
في الاول لكونه مفردا معروفة بحسب النظم لاجل حذف المضاف اليه وجواز المنصب لكونه مضافا
حقيقة قد بر قوله فلانه مفرد معروفة قال الاستاذ رحمه الله فيكون التيمم الثاني اما بدلا عنه
او عطف بيان له ولا يجوز ان يكون توكيدا لفظيا عنه لان التاكيد اللفظي لا بد ان يكون
متساويا للمتبع لفظا ومعنى وليس المقيد بالنسبة الى المطلق كذلك انتهى اى تحذف اللفظا

وحي

من ان الله نظر الى نفسه من الاعلام المنقصة لامن الاعلام الغالبة البتة قال المحقق
 الليثي في حواشيه على المطول اعلم ان الاله كان اسما بالمعبود بحق او باطل ثم صار بالغلبة
 اسما للمعبود بحق انتهى اي لهذا المقصود الكلي والله اعلم لذات معين هو المعبود بالحق و
 بهذا الاعتبار كان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد كذا في شرح الكشاف واختار الفضل
 في شرحه انه غلب قبل حذف الهمزة في الذات المحصورة فصار علماله بالغلبة ثم
 اريد تأكيد الاختصاص بالحق فحذف الهمزة فصار الله يحذف الهمزة مختص بالمعبود
 بالحق فاستند قبل الحذف وبعده علم تلك الذات الا انه قبل الحذف اطلق على غيره
 اطلاق النجم على غير الشرا وبجده لم يطلق على غيره اصلا لكل وجهه هو مولها انتهى
 ثم اعلم ان الاستاذ لم قال قوله لان اصله الاله فاللام من الجاية لامن المحكي عنه وانما
 دخل اللام مع انه يوم كونه من المحكي عنه افادة للمحصر كما في زيد الامير ففصح اشارة الى
 عدم اتصاله بما ذهب اليه سيوي من اصله من لاه يلية بمعنى يستروا صاحب ووجه
 عدم اتصاله ما ذكره في الكشاف من ان كثرة دوران الاله في الكلام استعمل الاله في المعبود
 واطلاقه يرنج جانب الاشتقاق من الاله انتهى قد عرفت من كلام المحقق الشيرازي ان اللام
 في المحكي عنه وهو اللام التعريف وكذا من كلام العلامة التفناني في احوال السند اليه ثم اعلم ان
 الاله معرفا باللام قبل حذف الهمزة باغلب الى المعبود بالحق او الى المعبد بالحق المعين بعبد
 حذف الهمزة المعبود معين بالحق واما كون الاله منكرا لم يعبد ولم ينقل عن احد انه غلب
 للمعبود بالحق فاوجبه ما ذكره العلامة التفناني في المطول من ان المراد من آله في لا اله الا الله

الى ما قبلها في التزام الادغام قياس حيث يوجد شرطه وهو سكون الاول في حركة
 الثاني مع تجانسها وان كان حذف الهمزة على قياس تخفيفها فالادغام على غير القياس
 اذا حركت الاول لم يكن ساكنا لكن ليسكن وادغم على غير قياس من قال بعض الفضلاء انى توجب ان
 كان حذف الهمزة على غير القياس فيكون التزام الادغام قياسا اذ حذف الهمزة
 مع حركتها فيلزم اجتماع المتشدين ساكنين ومتحركين ويجب الادغام وان حذفته نقل حركتها
 الى ما قبلها فيكون حذف الهمزة قياسا ويكون وجوب الادغام غير قياس لان المتشدين
 يجب فيهما الادغام اذا كان من كلمتين نحو اسلك لم ومنا سلكم وهذا قريب مما ذكرنا
 انتهى لان الاحتمال الاول بعينه ما ذكرنا والتفاوت في الاحتمال الثاني باعتبار زيادة
 كون المتحركين في الكلمتين قد ينظر ان المتحركين في كلمة واحدة فقد انظر ان لم يكن الادغام
 فيه على خلاف القياس فتدبر بعلم مراده من بعض الفضلاء به عصام الملة والدين قال
 العلامة البغدادي في المطول في البحث احوال المسند اليه الله اصله المار حذف
 الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود والخالق كل شيء
 قال السيد الشريف قوله ثم جعل علما قبيلا علما بطريق الوضع ابتداء واما بطريق الفعلية
 التقديرية في الاسماء كما ان الرحمن من صفات الغالبة غلبة تقديرية وذلك لا يتأتى
 اختصاص اسم الله والرحمن به انتهى كلامه فنقل السيد في الفوائد ذكره عصام الملة الله
 في المطول من ان الاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة ولجاء حذف الهمزة من الاعلام
 المختصة فالتد علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه انتهى للملحة قال

عن تابع المناوي المبني في نظر ان تابع الرجل مثل ما مع انه تابع المناوي ليس فيه جواز الوهمين
 كما سبق في تابع المناوي جواز الوهمين ان جوازها فيه اذا كان مبنيًا واما اذا كان معربًا فليس فيه
 الا الرفع ويشعر ما قلنا قوله وجواز الوهمين انما يكون في تابع المناوي المبني ثم لا يخفى ان
 مقصوده عن التقييد بالمناوي لو كان ما ذكره الاستاذ رحمه من رفع المنع الوارد
 على كبرى الدليل ايضا انما يقطن به كيف يدعي المحصر وجواز الوهمين انما يكون في توابع المناوي
 المبني لان المحصر محتمل لان جواز الوهمين من المحمل على اللفظ والمحمل على المحل كما يكون فيه
 يكون في تابع المعرب الذي هو اسم ان ايضا وكيف لم تعرض بالكبرى المطلوبة فعمل منه
 انه لم ينظر في هذا المقام الى تابع اسم واما في دفع منع الكبرى فيمكن ان يجاب من جانب الكلام
 بتقييد المعرب بالمعرب الذي هو غير اسم ان بقرينة ذكر جواز الوهمين في تابع اسم ان كان
 قال لانها تابع معرب غير اسم ان وان كل تابع معرب غير اسمه تابع للفظ متبوعه فمقتضى
 ان تابع الرجل تابع للفظ متبوعه فقط وهو مرفوع او بتقييد الحد الاوسط بالمناوي
 كما ذكره الله لكن الكلام في ان تقييد الله الحد الاوسط به ليس لدفع هذا المنع كما ذكره
 الاستاذ رحمه وغيره بل لا يصلح عرض آخر بقرينة قوله وجواز الوهمين ان وجعل المحصر
 اضافيا بالنسبة لاتباع المناوي المعرب مستبعد جدا سيما اذا لم تعرض فيما هذا الكلام
 بتابع اسم ان وكذا يكون مستبعدا كون معنى كلامه ان الوهمين همنا يرفع على لفظه
 وينصب على محله وجوازها ينحصر في تابع المناوي المبني بخلاف تابع اسم ان فانها تامة
 نصب على لفظه ويرفع على محله لا يخفى ان الظاهر من كلام المص رحمه عند تقييد الحد

هي الصفة والتاكيد وغيرهما ايضا ولا اقل ان لم ادا عم ما ذكر الان ليقا ان المضادة المفردة
معنا وسائر الانواع المذكورة كمالا في تقديرها ثم انما اورد المشايخ من الصفة والنظر
ان يكون من توالي المعطوف المفرد والمضاف والبدل والتاكيد والاولى تشبيها
ايضا قال المص رحمه الله تعالى لا توالي معرب قال الاستاذ رحمه الله صغرى القياس الكبرى
كل تابع معرب تابع اللفظ متبوعه فقط فينتج تابع الرجل تابع للفظ فقط وهو مرفوع
فيكون مرفوعا ويرد عليه ان الكبرى ممنوعة لان تابع اسم ان في مثل قولنا ان يد
تأثم وعمود وعمود تابع المحل وهو الرفع بالابتداء ولا تيمم الكبرى والشر اشار الى اجزاء
بان حد الاوسط مقيد بالنادي فلا يرد ما اورد لكن لا بد من بيان الفرق بين المجزئين
حتى يتضح وجه التفاوت بين تابعهما يمكن ان يقا ان اسم ان لم يتغير كونه محكوما عليه
بما قلتم فتفاوت حال الكلام الابان زائد التاكيد فيه فهذا المعنى اللفظي لم يورث في دخول
فوقه كان لم يكن واما المتنادي فان كان منصوبا لم يتفاوت لفظه ومحل وان كان
مجرورا فخلان حرف الاستغاثه تغير دخوله عن كونه متعلقا بالفعل بابا واسطة الخ
فلم يتسبب حمله كانه لم يكن فلهذا لم يعتبر محله واما المتنادي الذي جعل بحسب اللفظ
تاليا للمتناوي ولكن قصد نداؤه وهو المعروف باللام فقد يصرف فيه تصرفا قويا لا يقبل
لان لاغير فلم يصير وجوده كعدمه هذا ما تيسر لنا مع ضيق الوقت فعليك بالتامل ان
ساعدك وتذكرك واشهد الموفق بالليل المراد انتهى كلامه لعل وجه تقدير المتناوي ان الكلام
في المقام كان في توالي المتناوي فيكون المراد تابع متناوي معرب فيكون استبعاد

من قول حرف النداء نحو هذا عن اجتماع اتى التعريف بلا فاصلة لا يمكن تابعا ووجه خصوص الرفع
 في تابع المنادى المبني على ما يرفع به هو ما ذكره بشر وخصوص الرفع في تابع المبني ان
 الرجل لما كان مقصدا بالنداء لم يكن تابعا حتى يحوي فيه حكمة ولما لم يات به حرف النداء فكانه
 لم يكن منادى واقوى الاعراب لما كان هو الرفع اعطى فيه الزخم فتأمل قوله يعني
 العرب الظاهر ان يكون العرب اسم جنس فالظان ليقا يعني الاعراب ثم لا يتخفى
 ان مرجع الضمير الغائب لا اقل منه ان يكون مفهوما من نحوى الكلام ولما كان
 الكلام في هذا الكتاب في كلام العرب فيفهم من نحوى الكلام فيرجع تلك الضمير اليهم قال
 المصنف رحمه الله المقصود بالنداء ولما قال او انودى المعروف باللام مع ان المنادى صريحا
 هو الواسطة بين حرف النداء والمعرف باللام لعل هذا قرينة تقدير لارادة في قوله اذا
 نودى المعروف باللام لا يخفى انه على الحكم به مع انه لم يعلل سائر الاحكام في هذا المختصر لان
 رفع الرجل لما كان في غاية الخفاء لان الظاهر فيه جواز كلا الوجهين كما سبق من صفة التذكير
 المبني على ما يرفع يجوز كلا الوجهين علله به انت خبير بان بعد توجيه رفع الرجل رفع
 ما بعده بناء على ان تابع العرب تابع للافظ متبوعه فلا حاجة الى القول بالالتزام فيه والى
 التعاميل بقوله لانها تابع عرب الا ان يقيم ان هذا الحكم يخفى او ذكر الالتزام والتقييد في
 التامى بتبعيته الالتزام وتعليل في التابع فتأمل فيه قال المصنف رحمه الله ولو اتبعه بصيغته الجملة
 الى التزام رفع كثير من اتبعه بحسب النوع والظن مما ذكره لشم من قوله مضافة او مفردة
 ان يكون بيان الانواع المشار اليها بهذا القول لكن الظاهر ان يكون تلك الانواع

المذكورة من ان تابع المنادى على ما يرفع به ان كان مغزاً معرفة فنية الوجهان الرفع واجب
 وليست تقتضى هذه الصوابية بمثل ما يذهب الرجل فان الرجل تابع للمنادى فلا يجوز في الرفع
 فاجاب بانهم التزموا رفعه لانه مقصود بالنداء فهو كان ليس تابع فهذا التتابع مشتق من
 من هذه الصوابية المذكورة هذا التفصيل ما افادته الشرائع انتهى اتعلق الغرض بمقابلة حق
 ان هذا التفصيل كلامه و مراده من المبني هو المبني على ما يرفع به لان جواز الوجودين انما
 يكون في صفة كما سبق لا يخفى عليك ان المنادى المبني على ما يرفع به الذي يكون مبنياً
 بعد جعله منادى و لهذا قال الشرسا بقا لان نداء المنادى عرضي فيكون قبله معرباً
 و اما اذا كان المنادى المبني مبنياً قبل النداء فتابعه تابع للمحل وهو محل نصب
 بالمفعولية فيكون تابعه منصوباً فقط والمصطلح يصريح به لظهور الواسطة و يدخل من
 النداء يكون بعض الامثلة المذكورة كلمة اى المعربة و في بعضها و هو قوله يا هذا الرجل
 هو كلمة نداء هي ليس المنادى المبني على ما يرفع به بل هي مبنية قبل جعلها منادى فتشبه
 في شرح كلام المقام لو ان تحول في التزموا رفع الرجل دفع شبهة يورد على القاعدة هي
 بان صفة اى المنادى المبني على ما يرفع به نظر الى القاعدة المذكورة من جواز الوجودين
 في صفة بحري فيها جواز الوجودين من الرفع والنصب ههنا لا يجوز الرفع فينتقص
 تلك القاعدة وقاعدة اخرى هي وجوب نصب تابع المنادى الذي كان مبنياً قبل
 كونه منادى و ههنا يجب النصب لا يجوز فنية قبل الرفع فصلاً عن كونه واجب الرفع
 واصل من المحل المصرد ان المعروف باللام لما كان مقصوداً بالنداء لكن لا يجعله

غير طول تقدير الارادة جعلها الغرض دفع اتحاد الشرط الجواب قال عصم الملة والدين
 نقل قوله اي اذا اريد نداء فيه انه اذا لم يحيز جيل المعرفة باللام منادى فلا يريد احد من باب
 اللسان ندوة فكما انه لا يصح ان يكون المعرفة باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء
 فتقدير الارادة لا يسمي ولا ينبغي من جوع انتهى فحذف تقدير الارادة كون ارادة المعرفة
 باللام صحيح حتى اورد عليه ان تقديرها لا يصح ولو سلم انه مراد الشرع فمفهومه الاستاذ
 ليقع ان معنى قوله اذا نودي المعرفة باللام ان المقصد الاصل من النداء هو المعرفة باللام
 لا جعل حرف النداء مباشرة حتى يقع ان مباشرة له غير صحيح وكذا ارادتها فاذا كان معنى
 كلامه ما قلنا فتقدير الارادة يكون لا فائدة انه مراد مقصد اصلي ما يباشره حرف النداء
 فتأمل اعلم ان نقل عن المولوي صالح سمرقندي ان المقصد من تقدير الارادة دفع ايراد علي
 كلام المصنف بانه يستدعي تقدم النداء على ايها الرجل الاحمال انه متاخر عنه مثل قوله قد اذنت
 الى الصلوة فاعسلوا وجوبكم الآتية كان ظاهرا فيفيد ان القيام الى الصلوة كان قبل الطهارة
 واحمال انه متاخر عنها ولهذا الى ان المراد الا يتم الى القيام الى الصلوة فاعسلوا الآتية رفع
 يكون المقدم ارادته على الطهارة والمتاخر عنها هو نفس القيام كذا الاحمال فيما نحن فيه
 انتهى خلاصته كلامه انت خير بان النداء نفس يا ايها الرجل لا ان يكون غير متاخر
 اذ النداء في الحقيقة قوله مخصوص بملابف المذكور في الآية الكريمة فان القيام اليها امر
 بالطهارة واول متاخر من الثاني فيحتاج الى تقديره الارادة فبان هذا من ذلك
 قال المصنف والترمز برفع الرجل قال لا ستاخره هذا الكلام منه دفع شبهة يورد على القاعدة

الكلية

كثير من المصنفين كما افاده هذا قولهم فخرج مثل ما يزيد الطريف بن عمرو اذ فيه لا يختار الفتح بل كيبضم
 لعل لوجه هو عدم كثرته في الاستعمال التي هي يفيض الى الثقل المستعمل للصفة اي
 حال كون ذلك الاسم مضافا فان قيل ان الالبان في هذا العيس فاعلا فكيف
 يكون ذلك حاله لانه يقال معنى قوله الموصوف بابن الذي وصف بابن فيكون مفعولا به
 بواسطة حرف الجر نعم لو قال ابن مضاف على سبيل التوضيف لم توجه هذه شبهة راسا وميل ان
 ما ذكره الشهاب اشارة الى ان قوله مضافا منصوب على الظرفية تقديره لان اني ان مضاف
 انتهى محل نيل قوله يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به قد عرفت ان
 بناء المفرد على ما يرفع به يستلزم جوبه الضم لا جوازه فانهم قوله لكثرة وقوع المناوئ لان
 عند ذكره يذكر الالفاء الكثير هي ذلك العلم وصفتة وعلم آخر اضعفت تلك الصفة اليه الا
 ان يقع لكثرة مدخل اللزوم اختيار الفتح في مثل ما يزيد الطريف بن عمرو قال المصنف اذا اذنا كذا
 باللام قال الاستاذ واما المعروف باللام فجملة منادى يكون مجعلا مقصودا مع فقط و
 اما لفظا فتوابع والمقصود بحسب اللفظ متبوعه انتهى فلا جلا انه تابع لفظا وذكر بعد ذكر
 التوابع فلا يدري انه منادى يدل عليه قوله اذ النودي المعروف باللام فينبغي ذكره قبل التوابع
 على ان قوله والعلم الخ قبله بلا واسطة في بيان المنادى وان كان الكلام قبل قوله والعلم
 في التوابع قوله اي اذا اريد نداءه قال الاستاذ واما اعتبار الارادة ليس محالا بمرئ
 او قبح المطلق بالمقيد طريق واسع اذ حاصله ان جملة منادى في ضمن هذا الطريق فلا حاجة
 الى الارادة حتى يتغير الشرط والجزء الا ان يقع مقصود الشبان حاصل المعنى لتعين المطلق بالمقيد

المنادي عند كونه متبوعاً لهذا التابع مناسب ان يذكر في ذيل التوابع لعل وجه كون الكلام
في المناصب ان المقصود بيان المناوي لان موضعه احد المواضع التي حذف فيها الفعل
الناصب للمفضل به ولا شك ان الكلام في بيان حذفه وذكره الوجه يكون بالفتح لازماً مقصوداً الى
قال القول بان الكلام في الرفع محل الرفع في قوله في الكلام في قول الرفع والمضاف الى ما في المنكسر الخ
بمخارجها والفتحة اذ ما كونه مبنياً على الضم فلا يفهم من اختيار فتحه الخ يمكن ان يفتش ان اختيار الفتح في
من الضم والكسر والفتح ان العلم المناوي هو المناوي المفرد المعرفة وهو مبني على الضم واذا كان مفرداً
بابين مضافاً الى علم آخر يكون الفتح فيه مختار الابل عر وض التعليل بقوله والعلم الخ في الحقيقة يستغنى
من المناوي المفرد المعرفة الذي يجب الرفع الا اذا كان علماً وصحفاً بابين مضافاً الى علم اخر اذ
ح يكون الرفع جائزاً وجوباً وكقول الفتح راجعاً ثم لا يخفى ان قوله فان جاز الضم لا يكون الا في المبني
على الضم خبير بان في المبني على الضم واجباً لا جائزاً الا في ان الفتح يدل على البناء لا اختياراً يدل على
جواز الضم نظر الى ان منه شبه والاول ان يقع ان المناوي مستغنى باللام لكن ان يتغير الفتح في
بالالف يجب فيه الفتح وما يمكن التفسير فيه لا يكون الا واجب فيه الرفع فعلم منه ان المراد هو
على الضم فتدبر قوله مجرداً عن التارة او ملحوظاً بها يعني ما يكون بالالف والتارة الفنون
سواء كان تذكر او مؤنثاً انت تعلم ان تعميم ابن حال كونه متلفظاً بدون التارة
بحيث يشمل طريق بها يعني انبه بتعدي عن العلم والقول بان المتلفظ لفظاً ما يكون بالالف
والتارة والنون لا المركب منها مع انه طويل من مجموع ابن انبه لا يلتفت اليه والظن
ان يكون من قبيل التارة الفرع وهو انبه على الاصل وهو ابن تظير في هذا الكتاب

الى الغنم اما ذكره الاستاذ ثم قد قيق وكون مفهوم البدل خاتمة مفهوم لمبدل منه
 بالذات خير مسلم وبوجه الاعم من الغائرة الذاتية والا اعتبارية فيسلم لكن نفيها ههنا
 غير مسلم قوله فيكون حرف النذار بقدر افيان خبير بان حرف النذار لو كان مقدرا
 فيه يكون المناوي مثل قوله بقدر يوسف لعرض عن هذا اي باليوسف اعرض ان هذا وقد
 عرفت من الشر في تعريف الفاعل ان قيد بالاصالة معتبر في عدد وجميع المربوعات
 والمضوبات والمجوزات ومن المنصوبات المفعول به اقسامه فيكون هذا التقيد
 معتبرا في الفاعل فيكون تعريف المناوي الذي طلب اقباله بحرف نائب عن احوال الاصل
 وتابع المناوي يكون مطلوباً بالاعتناء فلا وجه للمقول بقدر حرف النذار في التابع كيف
 والمعطوف اذا كان معطوفاً على المناوي يكون بواسطة العطف بدخول حرف النذار
 لان يكون حرف النذار متصفاً في التابع فاللايق ان يقع ان في المعطوف على المناوي
 اذا لم يكن مانع في ذاته من دخول حرف النذار عليه والمانع انما يكون هو المانع الخدجي
 هو التعاقب بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو ضروري في النطق بقصور الترتيب
 التلقظ وهي اللسان فيكون حرف النذار كانه داخل في المعطوف ايضاً فبناء عليه
 يكون حكم المناوي استتم اي الذي باشته حرف النذار اللهم الا ان يقع ان مراد الشر من التعبد
 هو اقلنا فندبرو احسن التدبر قوله اكونه مناوي فلان الكلام فيقال لا استأثر
 في ان الكلام ليس في المناوي اذ قد تجاوز الكلام على ما هو عليه فمقدّر برنان قيل كان المستأثر
 ان يذكر هذه المسئلة في ذيل مسائل المناوي لا في ذيل مسائل التوابع لانه لما كان في الحاشية

ان يثبت بالبدل من السناد الى غير السبني على ما يرفع به والسقوط كذلك لا يخفى فتدبر
قوله فالبدل مثل يازيد قال الاستاذ رحمه فان قيل في الثاني تأكيد لفظي للاول فكيف
يكون بدلا عنه فيذكره ههنا فان كان ذكره لكونه مقرا للاول يكون تأكيدا وان
كان لكونه مقصودا اصليا وذكر الاول توطئة له يكون بدلا فمن جوزه بدلا عن الاول
كأنه على والوجه شرعي اعتبر به الوجه بل لذكره جهة اخرى مسمى ان يكون الاول مقصودا
اصليا لم يكن ذكر الثاني لتقرير الاول بل كان لتوضيحه فحج يكون عطفا ببيان للاول
هذا هو الذي اعتبره سميويه فلمثل هذا الاسم ثلثة اوجه ولكل وجه هو مولى بيان فان قيل
كل من البدل عطفا البيان لا بد ان يصح فالألفيه الاول فمثل هذا الاسم لا يكون الا
تاكيدا لفظيا لانه لم يذكر فان الثاني اذا قرن مما ينبغي يكون موقفا للاول و
هذا التقدير يكفي بجعله عطفا بيان او مقصودا اصليا بدلا عن الاول انتهى لكن المثال المذكور
لم يكن مع المعين فكيف يصح ان يجعل مثالا لعطف البيان قال بعض المحققين قوله
يازيد زيد وعجل المثال بعضهم وقال يا زيد عمر ولان يازيد زيد محتمل ان يكون مثالا للتاكيد هذا
واعلم ان يازيد زيدا كما يكون مثالا للتاكيد اذا كان يرا الاول والثاني جميعا عالما بشخص
واحد واما اذا كان مثالا للبدل فلا بد ان يكون زيدا لاول عالما بشخص آخر لان مفهوم
البدل مفارقة لمفهوم البدل منه فقولنا يا زيد عمر وصريح في السببية وكذا لعل يراهم جميعا يا زيد زيد
مثالا للبدل لان زيدا لاول توطئة للثاني فيكون المقصود الاصل هو زيد الثاني واما اذا جعل
مثالا للتاكيد يكون المقصود الاصل هو الاول والثاني تأكيد انتهى ما ذكره هذا المحقق قريبا

من النادى على ما يرفع به كما توهم ذكره بعد ذكره توابه وتتميل الشب بالبدال منه والمعطوف
 غير ما ذكر عليه كما يدل عليه قوله حكم النادى المستقل وقول الشبان الببدال
 وكذا الحال في المعطوف غير ما ذكر كما هو الظاهر لكن لا يلزم قوله والمعطوف
 المنصوص من نادى مستقل حقيقة اذ قوله حقيقة يشعر بان قوله الذى باشرة
 حرف النداء منفصلة عن النادى مستقل فمكونا حقيقة وهو الذى باشرة حرف النداء وقد
 يكون حقيقة واحدة لم باشرة حرف النداء كسب الظرف فائدة تقييد الرفع ان قوله حكم النادى
 المستقل شدي ان يكون نادى مستقل والحال انه ايضا نادى مستقل حاصل الرفع ان نادى مستقل
 حكم ذلك لنادى مستقل فصيحة المفارقة لعل ما هو علم كلام المصدر لانه تابع النادى
 لا النادى فضلا عن يكون نادى مستقلا قائل فيه وتميل ان يكون يرجع ضمير
 حكم النادى قوله حكمه اى حكم كل واحد منهما قال عصام الملة والدين او الضمير راجع
 اليهما تبا ولبها بما بقى من التوابع فعلم منه انه لو قال وباقى حكمه حكم المستقل كان انحصار
 انتهى لكن ما ذكره غير واضح قوله الذى باشرة حرف النداء منفصلة عن النادى المستقل
 قال المصدر مطلقا كتميل ان يكون حالا من النادى المستقل او منه او من كل منهما
 متضمن قول اى سواء كان مخرجا من لحن يعنى ان الببدال المنفرد مستقلا لو وقع منادى
 باشرة حرف النداء ولم يقع بدلا من النادى كان مبنيا على ما يرفع به وكذا الحال
 في الببدال المضاف بانه لو كان منادى مستقلا كان منصوبا وكذا الحال لو وقع
 بدلا من سوار كان النادى المبدال منه او لا وكذا الحال في المعطوف فينبغي على الظاهر

فان يبي ان بين وجه الرفع ايضاً فعل وجبه انه منادى بحسب المعنى لكن عاية المعنى عنده ولو عاية
اللفظ اعلم ان كلام الخليل في غير هذا الكلام كجمله باعتبار ان احاد الامرين من الرفع والنصب
لانهم كوا بالقساوينين لكن كل منهما في تخرج خصوصاً احدهما وابو العباس خالف جمهور
ويخالف كلامهما باعتبار انهما في الكلام من كل منهما فاذ بهما كانه حقيقة مما كتبه فيهما
اي كاسم احسن وازداده الاسم الى احسن بيانية والنظر ان في كلامه احسن والانه كلمته
احسن كما لا يخفى قال المص رحمه في تحليل لما وجب كون انجاء رجلة فيكون تقدير
الكلام فيكون كالتحليل او فيجاء الرفع كالتحليل او فهو كالتحليل وان انجاء قوله ابو العباس
كما تحليل لكن ادخل الفاء في انجاء الثاني من انجاء وكلام اشهر احاد الاحمالين
الاخيرين بل الاحتمال الاخير لان ابو عمر ومقدره هنا قوله لانها اذا وقعت
منادى نصب انهم قبل هذا الدليل يقتضي كون وجوب نصب المضاف بالاضافة
اللفظية اذا كان تابع المنادى اليه على الرفع به وكذا الحال في شبه المضاف
وقد سبق ان حكمها ترصان وتضبان الا ان يقول ان كلامها شبيه بالرفع والحق
وليس المضاف بالاضافة اللفظية اصلاً في الاضافة كالاضافة المصنوعة فما على تقدير
كونها ما بعين الرفع والحقية يكون فيها الرفع والنصب نعم جعل كون المضاف بالاضافة حقيقة
غير مشابهة بالحقية ويدل لنفسه فقط فلا يحتاج الى ذكره ثم بل ذكرنا من قولنا الا ان
ايضاً دليل آخر في حل كلام الشر عليه في عاية السعد فتأمل في قال المص رحمه
والبدال والمعطوف غير ما ذكره لعل المراد هو البديل من المنادى مطلقاً لا البديل

مقام التوضيح الملاين ذكر المثال المشهور في ذكر لفظ العاقل في هذا المثال واللفظ
 كما في اشارة بهذا المثال الى انه كان جعل لشخص العاقل منادى وطلب فهم المذكور السابق
 منه او حفظه فكانه قال يا زيد العاقل فهمه واحفظه قوله منادى متفقا على المطلوب قبل
 بحرف ناسب من باب دعوا من حيث المعنى وان لم يات به حرف النداء فالتحليل نظر
 الى جانب المعنى وادبي عمر ونظر الى جانب اللفظ والاول اول وادق كما لا يخفى على المتقن
 قوله قال المعصوم وابو عمر والنصب قال الاستاذ في هذا الكلام بحسب لفظ من قبل عطف
 الشينخين على معمولي العالمين المختلفين بحرف واحد وجوازه مشروط بتقدير المجرور
 ولم يتحقق فيجاء عنه بانه ليس من هذا القبيل اذ الاسم الاول معطوف على ضمير مستتر
 في نختار راجع الى التحليل لا على نفس التحليل فيكون من قبل عطف الشينخين على معمولي
 ما على واحد العطف على الضمير المرفوع متصل من غير ان يكون منفصل عاين اذ اكان
 مفصولا ههنا كذلك ولو قدر نختار في الكلام بان يكون تقديره ابو عمر ونختار
 النصب يندفع ايضا كما لا يخفى انتهى فان قيل اذ اكان معطوفا على المستتر فيكون عطف
 المفرد على المفرد فيجب في هذا العطف ما خطه سابق المعطوف عليه مع اسطون فيجاء لا شرط اجزاء
 الكلام كما لا يخفى فيمكن ان يقع المعطوف عليه اذ اكان ضمير راجعا الى شيء ونا على الفعل
 قال لازم كون المعطوف عليه عللا وخبر المبتدأ به لا الفعل فقط ولا الضمير عليه بل لازم
 وجوب الملازمة المذكورة قوله المتقدم على تحليل الظاهرة صفة للعلل ايض فالمراد من التقدم
 هو تقدم الزاني او الرتبى على الرفع الاول صرح عمر الملة والدين قوله وتأيج انتهى تابع محله

مقدم بالطبع على نوع المنصب لا يخفى انه يمكن الجواب عن الاشكال القوي بان المراد بآخر
 السابق هو كونه اعرابا بالاطلاق والضمنه في المتبوع قبل دخول حرف النداء كانت فعلاً
 واعراباً وكذا في التابع ليحصل تأييداً حال كون المتبوع معراباً فو عاينته في الاعراب والرفع
 بالاطلاق العام لهذا التابع المحقق في ضمن الاستمرار على اعراب المتبوع ورفعه بالاطلاق
 العام المنفك عن الاستمرار على هذا التوجيه قل مؤنة من توجيه الاستناذوم وما ذكره
 بقوله تمشية العرب يناسب توجيه الاستناذوم قوله كلاماً على لفظة يحتمل ان يكون قوله على
 لفظة صلة البناء اسي يرفع بناء على لفظة وكذا الحال في قوله وينصب على محله قال
 يرفع على لفظة وينصب على محله يعني انهما متساويان ثم واردة المسكلم خرج احد هما
 هو نصب الجمله بقرينة قوله في التحليل قوله لان في التابع المبني ان يكون تابعا لمحله
 هذا الدليل يقتضي وجوب المنصب حيث قال حق تابع والاولى ان يقال ان التابع اني المذكور
 يكون تبارك عرضياً ويكون شبيهاً للعرب لا يجب ان يكون مانعاً لمحله بل يجوز ان يكون
 تابعا لمحله قوله وانما تنصير على مثالها لانما اكثر واشهر وكونها اكثر في الاستعمال يقتضي
 اكثر الاحتياج اليها في الابق بالتعرض للاهتمام وكونها اشهر انما اكثر تنافي الاستعمال
 لكن هذا التوجيه يستدعي تقديمها على التاكيد ايضا بان يتم من الصفة التاكيدية ثم واللام
 ان يقال ان في كلام المصمم كان الحكم المرفوعة والمنصوبية على التوالي المرفوعة و
 بالتفصيل في اربع نذكر كبر عرض كما عرفت فعرض للمصمم في المثالين المذكورة
 الابل المنفي ايراد مثال وايد من مطلق التوالي المرفوعة فاختيار هذا المثال شريفة ومنه

لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة
 والمقام لا يحيل تفصيله فتركناه لمن هو اهل انتهى كلامه قال الاستتار ورم ما صلاهم
 عرفوا التابع بانه قال ان باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية فمذ التابع ما يكون
 منصوب بالصدق عليه انتم ليس باعراب سابقه فان سابقه منصوب محلا لكونه مقفولا
 حال كونه مرفوعا فلا يصدق تعريف التابع لان متبوعه ليس محررا حتى يصدق عليه
 ان باعراب سابقه فهو ليس مرفوعا بالرفع الاعرابي لان القطر هو قطره لا محلا لانه ليس متبوعا
 في محل تثبيتي فمذ هذا اشكال قوي لا بد للتفتيش عنه من المحل لا تفعل ان بناء الاشكال
 على الامر من احدهما انتفاء الاعراب في المتبوع وثانيهما انتفاء اتحاد الجهة لانه لا ترفع
 المتبوع حتى يقا ان رفع التابع البصر من هذه الجهة فيمكن ان يقيم اعتبار الرفع الاعرابي
 بناء فيما يرفع به اغراب صورة وبناء حقيقة فلو علم اغراب من الصور والاحتياج في الرفع
 الامر الاول لما كان هذا البناء منسوبا الى حرف النداء كما استوفينا سابقا
 الاستيفاء فيمكن ان يقيم حرف النداء عامل بمعنى انه مقتضى له بالحق المصطلح وهو
 ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب فلو العامل البصر من العامل الالحد ملاحي والمعنى
 ذكرناه يرفع الامر الثاني ايضا هذا غاية ما تيسر لنا مع ان وقتنا لم يسمح شي فخليكم
 بالاسأل اللايق ثم لا يخفى عليك انه قدم الرفع في البيان على النصب لانه
 مما قدم البناء على ما يرفع به على النصب فقدم تابعه على تابعه لان القطر اول ما يجب
 في خلاف المحل فيستحق ما يتبع على الاول المتقدم على ما يتبع على الثاني انتهى اولان نوع الرفع

هذا القيد في البيان قبل المطلقين ولا يرد المقيد الاخر بما بل للائق ايراده بعد ما انض
 اما لو كان مطلقا ايضا فليار كل واحد من اطلاقاته ثلثة قبل الرابع الذي هو مقتيد الاول
 تقدم المطلق على المقيد كما لا يخفى قوله الصفة مطلقا لا يخفى ان المذكور من التالى لكن
 على ما يرفع به المفردة هو اربعة وثلثة الاول يحرى فيها الحكم مطلقا والرابع مقيد بالمتنوع
 دخول عليه فصيحة عليه بيان الاطلاق في الاول ايضا وبيان التقييد في الرابع ونسبة انحصار
 واظهار على استوتين في جميع الا ان يقر وجه عدم تعرضه بيان الاطلاق في الاول انه محتمل
 من الاستقيد ولو كان المراد من التاكيد المعنوي فهو مقيد وان لم يصح المصقيد وان لم يكن
 مقيدا فهو مطلق ثم نخطى بالبيان ان تفسير الشر التاكيد في كلام المصموم بالمعنى لان
 مقصوده من الغير هو بيان مراده لكن الشر في كثير من مواضع هذا الكتاب ككلاما في مقام شرح
 كلام المصموم وهو مخالف لمذهب المصموم وذهب الى آخر اعلم من المصموم واما المصموم وما ذكره فهو
 وقد يجوز اعرابه الى آخره فيمحو ان يكون لفظ كان من الناقصة لامن حروف المشبهة
 بالفعل وهذا لو افق ما ذكره من تصريح المصموم بالقيد لان التاكيد ايضا يفهم من قوله ولذلك
 لم يقيد التاكيد بالمعنى فاما مقيد عند المصموم لامن المعطوف بحرف المتنوع ودخل يا عليه
 ان ودخل حرف النداء وذكر بالامساك لعل وجه المتنوع ودخل يا على المعروف باللام هو
 اجتماع التقي التعريف لكن لانهم استعملوا اذ لم يكونا واحدا ما مضى في الالية وقصد
 التعريف بالالة واللام لما كان جزاء لم يقصد به التعريف واعلم ان اجتماعهما مكره في
 الالة متنوع بفعل قال المصموم رفع على لفظه قال عصام املة الدين هذا من مجموع

الى ما هو جازا الى التواضع واما الضمير في قوله بل لا بد من بعضهما فنوراجع الى التواضع
 ولو قال بعضه كان الضمير المفعول المذكور راجعا الى البعض ان يقر فيعلم احتياج بعض
 ذلك لبعض الى التقييد لقوله بل لا بد من كما لا يخفى نعم هذا حاصل ان هذا القول لم يجد
 عديله وكذا ذلك القول لم يجد عديله وقد عرفت عدل القول الاول وعدل القول
 الثاني قولنا ولم يخبر فيها هو جاز مقتيد يمكن ان يقر ان المحتج الى البيان مدمم بخبرنا
 في البعض مطلقا وترك عديله وذكر عدل القول الآخر اللازم عدل القول الاول
 لاستدلاله ذكر ما سياتي من قوله وخرج بالقيده اياه فاعلم ولا تعقل قوله الى المعنوية
 انهم اعلم ان اشترط رفع مبرها ذكر المصهرم ههنا من اطلاق التاكيد وبين ما ذكره
 في شرح المفصل من تقييد المعنوية او لا بهذا القول ولقوله وقد يجوز انهم ارادوا بغير
 التوفيق ورفع الترافع بان مراد المصهرم من هذا المصهرم هو الاطلاق وذكر ههنا تبيينه وفي شرح
 المفصل من مذهب صاحب المفصل من وجه تضعيف هذا التوجيه بان هذا التوجيه يكون من
 البعض لم يكن قوله فكان في الفعال انما تقتضي بل من الحروف المشبهة بالفعال في الازمنة
 الاستمرار في هذا المقام ولم يقتضي كلامه من ما فيه من التطويل من اراد الاطلاق
 فليرجع الى حاشية ويحتمل ان يكون غرض الشرح بيان مراد المصهرم مع قطع النظر عن كلام صاحب
 المفصل بل مع لفظة عنه بان مراده من التاكيد هو المعنوية ودليله قولنا ان التاكيد من
 ويحتمل ان يكون مراده ما هو ظاهره لكن هنا ما كان مرجع حاشية قوله وقد يجوز ان مراده
 وكان اتحاد المصهرم ولذلك لم يقتض التاكيد بالمعنى او لو كان مقتيد به عند قوله لا بد

في استغاثات علامته الاستغاثات فينبغي ان يكون في التابع ايضا ولا اقل من ان يكون
 اثره منه ووجه عدم جريان الحكم في المناوئ المنسوب قوله بانه للفظه فقط لا
 للفظه ومحل الحكم الذي ياتي هو تابع للفظ والمحل لا يخفى ان بناءه على انه اخذ من قوله
 يرفع على لفظه ما هو لازم وهو تابع للفظ ومن قوله ينصب على محله ما هو لازم وهو تابع
 لمحله فيكون في تابع المناوئ المعرب هو الاول فقط واما الواحد ما هو المنطوق
 فينبغي في تابع المناوئ المعرب كل منهما لان تابع المناوئ المستغاث باللام
 حكمه يرفع على لفظه وينصب على محله بل حكمه ينصب على لفظه والظان المعصوم اخذ
 المنطوق اذا كان نافعاً ايضاً لا يؤخذ اللازم قوله لا يجوز فيها الرفع وحظر في
 اصل الرفع والنتيجة في الاول لكن لو قيل ان تابع المناوئ المستغاث باللام
 تابع لمحله فقط على طريقة ما قال اولاً لا يكفي فجاوبه القول غلبة قوله لان
 المستوعب مبني على الفتح وليس بقوله لا يجوز فيها الرفع يعني لو كان المستوعب مبني على الرفع
 به يصير الحكم تابعاً للرفع والحال انه مبني على الفتح فلا يجوز فيها الرفع قوله ولم يجزها جاز
 مطلقاً والنظر منه ان الجريان اطلاق ليس في شيء من البعض الذي هو جازية الحكم
 الآتي بل في كل منه يجري مقتداً واحال انه ليس كذلك بل في بعض هذا البعض
 جاز مطلقاً في البعض الآخر من ذلك البعض جاز مقتداً الا ان يراو من هذا العقل
 رفع الايجاب المحلي وان كان الايق في العبارة هكذا ولم يجز في كل ما هو جازي عند
 المارادة يكون الايقن الا يقبل ما في بعضه طلقاً لان هذا الجواب جزئي والضمير في الج

مجموعا لا احدهما الا ان يقرب هذه العبارة اذا كانت اعم منها وكانت تحتها
 فيتصور المثالات لهما وان كان المراد منها واحدا منها وانت خبير بان المثال مجرد عن
 كاف وهذا اقرب من المثال الفرضي ويمكن المناقشة بعد ان يتصور مجموعهما او
 احدهما وعلى الاول مثال القسم الاول الرابع فقط لا لكل من القسمين وعلى الثاني
 مثال لما حد القسمين لا لكل منهما فندبروا حسن التدبير قال المصنف وهذه الاشكال كلها
 مثال لما سوى استغاث ايضا فلا حاجة ان تدعروا انتم كمثل سوما اكتفى فيه
 مجموع الاقاراد والتعريف فلا حاجة الى هذه المقدرة قال المصنف وتوابع المناوي
 المبني المفردة وانما اتى بصيغة الجمع ولم يقل بايج انهم بصيغة الاقاراد اشارة في
 اول الامر الى كثرة انواع توابعه ثم فصل بقوله من التاكيد انهم لا ينفصل
 لاهل ما يذكر الشر بقوله ولما لم يحكم الآتي انهم فالتاليق به ذكر اهل بصيغة الجمع ثم
 اشمعهم المفرد من الحقيقة واحكى لكن كون المفرد محمولا على الحقيقة فيما سبق في قوله
 ان كان مفردا يبعد ان يكون المفرد ههنا محمولا على الاعم منها سيما اذا لم يمثّل المفرد
 فيما سياتي بمثال المضاد بالاضافة اللفظية وشبه المضاد نعم لو مثل لهما لكان
 ان مراده من المفرد اعم منهما وما ذكره الشرح من الاشكال لو ثبت انه وقع من الفصاحة فلا كلام
 عليه الا في المناقشة باقية وظهر المصنف بالمضاد فيما ياتي من غير شبه المضاد
 يؤيد كلامه ان قوله لان توابع المناوي المعربان فان قيل انما قد وجدنا في توابع بعض
 المعرب لفظ المتبوع والحكمة في التثنية المعطوف على اسم ان المكسوة قلنا لا كلام

المناوئ المنصوب اذا كان مضافاً وان كان مضافاً بالاضافة اللفظية او كان
 شبه مضاف يجب قصد تعريف المضاف ولو كان ذلك المقصد متوسطاً حرف النداء
 كما يجب عدم تعريف المناوئ اذا كان مقدراً منصوباً مثل يارب جلا كما ذكره الشرح
 حيث قال انه منصوب لا تحيل المبين فاعلى هذا لم يوجب قسم متقن فيه كل من الافراد والاشياء
 ودفع ما ذكره الشرح بقوله مثل حسن او جهة طرفة من الفصحا غير مسلم قوله لا تقيده لان المقيد
 مخصص ولا تخصيص قول مستعمل تصور انتفاها ساعاً لعل مراده بسهل تصور انتفاها
 مطر في ضمن مثال بقية قوله ولم يورد المصريح لهذا القسم مثلاً والنافع ح هو هذا
 السعة فبيان المسلم سهوله نفس تصورهما معا بدون مثال واما في ضمن مثال غير مسلم
 كما لا يخفى على المتأمل نعم السهولة مسلمة لو كانت ماوة مجموع المثاليين ماوة مثاله
 وليس كذلك نعم لو قيل ان عند التمثيل بقوله ياطالعا جبلا سهل تصورهما معا فحينئذ
 كان له وجه انتفاء قيد الاقرا ومنه ظم فيجوز فيه تصور انتفاء التعريف مع قطع النظر
 عن نصب قوله رجلاً وفيه ما فيه قوله فيمكن ان بيان الاحتمال لا يخفى على من لا دونه
 تأمل ان الذهن اليه بان تاخير عنه خلاف الظل لان صراحة مثال انتفاء القيد الاول
 كما تحاب التاخير الذي هو المطلوب على خلاف ظم آخر وهو صحة كونه مثال لا انتفاها
 معاً لان اللائق تاخير مثاله عن مثال كل واحد من الانتفاين ثم لا يخفى انه لو سلم كون
 المراد من هذا القول بهذه العبارة وكونها اعم من ان يراو بها معين او غير معين
 يكون المراد واحداً لا مجموعهما ووجه المثال لكل من القسمين على تقدير كون المراد

المصريح بما يكون مرجع التضمير ما ذكره الشرح بقوله واسمى السنادى المفرد المعرفه فينبغي ان
يكون مرجع التضمير ما ذكرنا فترد بقوله ان كان معربا قبل دخول حرف الزايم والاول
ان يقيم ان لم يكن مبنيا مناسبا بمعنى الاصل قبل دخول حرف الزايم سواء كان معربا قبل
دخوله او مبنيا غير مركب مع غيره من غير ان يكون مناسبا للمبنى الاصل في هذا المعنى يكون
منصوبا عند مباشرة حرف الزايم قوله فالقسم الاول انما اعظم انه جعل كلام المعطاة
اقسام وقوله مثل يا عبد الله مثلا لقوله يا طاهرا مثلا للقسم الثاني وقوله يا حيا مثلا
للقسم الثالث والقسم الرابع ما يكون بانتفاء القيد الثاني وهو المعرفه وما يكون باتباعها
سواء لما كان ما يكون بانتفاء القيد الاول منقسما الى قسمين مثل لكل منها مثال فيكون
المثالان الاولان مثالي قسمي القسم الاول وفيما قلنا يكون تعليل الاقسام فافهم قوله
وهذا توقيت انما فعله هذا ينبغي ان يقرأ سابقا بعد قوله يا رجل المعين لمفيد توقيت فافهم
المقابل على الوجه في هذا القول ان الرجل في السابق لما اراد منه معينا عند مباشرة
حرف الزايم الذي هو كالتعريف يتوهم من ذكره ثانيا عند مباشرة ارادة المعين فيه
فلفظ هذا التوهم فالغير معين للبيان توقيت نصيب فيكون حاصل كلامه يقيم مثالي جلا
لا فائدة غير معين سواء كان غير المعين هو الرجل كما في هذا المثال وغيره كما في
المثال الذي هو غير هذا المثال قوله ولم يورد المصنف هذا القسم مثلا لانما لا يخفى على
الذكر ان كلامه من توجيهي الشرح في غاية البعد بحيث لا ينبغي ان يلتفت اليه
توجيهي كلام المصنف على امر ولو كان ذلك الامر لكان كلامه موجبا بلغا عما روي ان

بالكسرة بوسطة المتعمد فصار الاعراب تقدير يا بخلاف الالف فانه ليس فلاحين ان يكر
 اثره ويحمل الاعراب لذي هو اثر اللام تقدير يا بعمل قوله فلاحين اجمع بينهما اشارة الى
 ما قلنا والافندي ان يقول لا يصح اتبع بينهما والضمير في بينهما اشارة الى اللام والالف
 او الى اثرهما فامل حتى يظهر ان ايها احسن قال المصمم ويفتح لاحاق الفعالية ان
 ان يقيم ويفتح بالفعل الا ان يقر انه لو لم يعلم ان الالف داخل ولاحق ولو ذكر الباريد
 اللام يتوهم ان لام الاستغاثه كما يكون عاملا كذا يكون الفعل عاملا قال المصمم
 وينصب سويا الاظهر ان يقيم وينصب سويا بارجاع الضمير الى المناوي المعرفة
 والمستغاث مع اللام والمستغاث مع الالف او في ضمير الثانية يتوهم رجوع الضمير
 الى المستغاث فيما لا يتبادر الى ذهن اليه سهوله مع احوال كل من المستغاث مع اللام
 المستغاث مع الالف متعارف حال الاخران حال الاول مع الاعراب باسجد حال الالف
 هو البناء على الفتح كحال ان حال المناوي المفرد المعرفة متعارف حال كل منهما بان
 هو البناء على الرفع قوله ان ينصب بالفعولية ما سوى المناوي المفرد المعرفة والمناوي
 المستغاث مع اللام والالف ضمير الثانية راجع الى المناوي المفرد المعرفة الى المستغاث
 الذي هو دون كونه باللام وبين كونه بالالف ويحتمل ان يكون راجعا الى المفرد المعرفة
 وان كان المفرد في كلامه مقبلا بالمعرفة ومستعدا بحسب الظاهر والضمير لان المراد بالالف
 كان المتعذر وهو جزئية ذكر الكسرة لم يفر الضمير كما هو الظاهر للمناوي راجع الى المناوي المستغاث
 بالالف فلاحظه ذكرها هو ما ذكره بقوله ما سوى المناوي المفرد المعرفة انما فاذا كان بالالف

يخطو البال ان قوله اللام فيه جملة حالية كما قال عصا الملة والدين فيكون مفهوم الكلام
ان بناء على الفتح لا يحاقق الف الاستغاثه حال كونه غير متعارن باللام وغير مدخول
اللام اذ عند دخولها ينخفض وان حقه الالف وان كان حقيقة تقديرية فلو كان
المراوس قوله في السابق ينخفض بلام الاستغاثه فهو ينخفض اللفظ فيستغاث من هذا
الكلام خفض التقدير عند دخول اللام والحاق الالف ولو كان اعم من اللفظي والتقدير
فيكون المراوس قوله بلام الاستغاثه اعم من ان تلك اللام فقط او مع الف الاستغاثه
فعلى ان يكون البناء على الفتح في صورة الحاق الالف فقط فليكن هذا يكون قوله ولا لام
فيه معللا بما ذكرنا لا بما ذكره اشرم بقوله لان اللام تقتضي اخ ولو كان المراوس لا يكون
المتناهيين هو الاعراب البناء مع انه في غاية البعد من العبارة وان البناء اشر
على البناء لا اشر الالف يقال ان على البناء ضعف لفضل اللام وبحق الالف لم يعارضها
حتى تبقى بقوتها وما ذكره الاستاذ في مقابلة اشر من ان اللام خللت ايضا فكان اعراضه تقديرية
كلام حتى لم يقل لك في تحرير كلامهم مثلنا بل حمل كلامه على فهم اشر واور عليه نعم لو كان مراوس
من ينخفض سعي ان يورد مثال الالف بعد اللام قوله فبين اشرهما مات قال الاستاذ
فيه ان الاسم المضاف الى ياء التمسك لا يستغاث آخره بالكسرة لا مقتضاه الياء اما يكون
الاعراب فيه تقديرية لا يجوز ان يكون المستغاث باللام مجرورا تقديرية عند الحاق الالف
الاستغاثه مثل المضاف المذكور في مثل تنضح الحق انتهى لعل مراده ان الحق ان المضاف
اليه التمسك تيم المضاف اليه واجرا الاعراب انما يكون بعد تمامية الكلمة ولا خفاء في انما مشغولة

بمثل كل منهما بالمعنى المعرفه فيتحقق عمله البناء في الملتحق بالالف بل بخلاف بقول اللام
 فانك قد عرفت انه سبب خول اللام ضعف استقامته فيعرب فعلى هذا كيف يقيم قوله ونخفيض فيتم
 معطوفان على الجزاء المقدم فما هو شرطه فهو شرطهما يلزم ان يكون علامى في نحو جاري على
 ورايت علامى ومررت بعلامى مبنيان على علة البناء فلا محالة يكون معربا فاعابه تقديرى
 نعم يلزم ان لا يكون حركة الكسرة اعرابية وبناية وان يكون حركة الفتح في المناو على استقامته
 بالالف حركة بناية ولا يستبعد فيه قوله اى الف الاستغاثه اى الف الذى يفتح المناو
 في وقت الاستغاثه كما قال الشرح مشك في لام الاستغاثه لان يكون يعنى الف هو الاستغاثه
 والمقصود من الحاق الف اياه هو مد الصوت والمقصود منه اظهار كمال الاستغاثه قال المصراع
 ولا لام فيه اى في المناو حين الحاق الف كما قال عط الملة قلدين بنقل هذا القول ط كلاً
 المصراع ان اجملة حاله انتهى فمح يكون قوله ح مجرودا كيد المقارنه المستفاضة من به
 اجملة اما اذا لم يكن حالاً بل كانت معطوفة على اجملة السابقة وهى قوله ويفتح انم يكون قوله
 ح حين تهايمس واقنايس اولى من التاكيد ثم لا يخفى اى ابعده قوله ولا نخفيض لا بقر
 والالف فيه ولا يلزم اجتماع المؤثر المتنافيين الا ان يقيم انه يلزم من قوله ولا لام فيه
 قى عى كونه الف فيه هنا فان قيل لم يقل هنا هناك فيلزم منه عدم كون اللام
 فيه ههنا الا ان يقيم ان القول باسما قما لم يسبق على قوله ونخفيض انم حتى يوجه جوازا
 الاجتماع بخلاف قوله ويصح انم اذ سبق عليه قوله فخل لام الاستغاثه عليه فيوجه الاجتماع صحيح
 الى الرفع فرفع لقوله ولا لام فيه حتى يلزم عدم الاجتماع في السابق ايضا ثم لا يخفى انه

لأن التمجيد التهديفي المناوي قليل فهذا في حكم العدم ولذا أهمل ذكرها فانه وقع الابرار
الاول هو قوله فلم أهمل ذكرها ولما احتسب دخولها فيه العدم يصح قوله ونصيب سواها
كلية فيمنع الابرار ان في المذكور بقوله وكيف يصدق ان قوله وانما المراد ما قوم
ان في لا يكون المناوي المناوي المستغاث لعل القول بكونه مراد بطريق التحويز وكذا
كسر اللام وعدم تمامية هذا الجواب يكون على تقدير فتح اللام وهو غير متقرر الا ان يقرب
ان قوله على تقدير كسر اللام مجرد الغرض لا ان الكسر محتمل لكن الابرار على تقدير الفتح و
الفتح مقرر فيه قوله اي يبنى المناوي على الفتح والحاقا وجه البناء على الفتح ووجه اصل
البناء هو وقوع المناوي موقع كاف الخطاب قوله اي يبنى المناوي على الفتح
يفهم من هذا الكلام ان مثل حركة مقتضى الالف وحركة مقتضى الياء في نحو غلامي
حركة بناءية فزيد في قوله يازيد ان يبنى و غلامي في جاء في غلامي يبنى وقد قال الشافعي
شرح ما ذكره المصنف بقوله والتقدير فيما تعذر كصاء و غلامي مطلقا اي في الاسم
المعرب الذي تعذر ان يبنى فيه ففهم منه ان غلامي معرب لا يبنى كيف فان الكلام مبنيا في الاسم
المعرب في اعرابه التقديرى واما اذا لم يقل يكون مثل غلامي و يازيد ان يبنى و قلنا انه
لكن اعرابه تقديرى لا مستقلا الاخر الاسم بالحركة التي لا يكون حركة بناءية ولا اعرابية لم يرد
ما ذكرنا وكلام المصنف هناك ههنا محتمل ما ذكرنا فلو ادرج من قوله ويخفف بللام الاستغاثه اي
ياجر اللفظ بسبب اللام لعل المصنف لندا قال وفتح ولم يقين يبنى على الفتح لما حاق الضم الا
ان يبان المناوي المستغاث باللام وبالالف لا يكونان الا مقرونين مع فتنين كما يشهد به

ان مع امثلة الدقة للتباس في تحت الماظم لم تفتح على سبيل الماظم وجوده المعطوف على
 المستغاث الدقة للتباس مع ان الدقة الاولى القوي من الثاني ثم لا يخفى ان فتح اللام على
 تقدير ذكر المستغاث يجوز ان يكون لدقة التباس بالمستغاث في اقول الكلام يعني قبل ذكر
 المستغاث ان كان مرفوعاً ثانياً قوله فلا بد من فتح لام المعطوفات يقرب جواز ان يكون المستغاث
 محذوفاً اي ويا قوم لمعمرو ولا يخفى الا في نحو الزيد لمعمرو يكون المعطوف مجموع اللام ثم هو
 معطوف عليه في مجموع اللام ويزيد وليس شيء منها مستغاثاً فينبغي ان يكون الالتماس
 في دخول لام المعطوف بانه مستغاث او مستغاث له كما في عطفت ويا لعمري على تقدير كسر
 اللام قوله بعد و قول لام الاستغاث الماظم الحاق الفها والاضحية انصب اليه قوله في صورة
 الاعراب اصله ان يحصر استغاث من كلمة انا اضافي لا حقيقي قوله لان مله بناءه كانت است
 تميز بان هذا الدليل لو تم لزم ان يصير الذي في قولنا الذي معرباً لدخول لام الجارة فيه مع ان
 ليس كذا لان لغير ان الذي لما كانت مبنياً بسبب المشابهة سواء كان مركباً من غيره
 او لا لم يصير بسبب دخول اللام معرباً لقوة البناء فيه بخلاف زيد فان عروض البناء له عن بناء
 حرف الزاء اذ هو قبل المباشرة عند التركيب مع الغير معرب فلم يقفوا في البناء فيصير في قول لام الجارة
 معرباً وان نقص هذا الدليل بان اللام الجارة اذا دخلت على غير المنصرف ضعف مشابته لقوله فينبغي ان
 يصير غير فائقة ان مشابته بالفعل ليست قوية بحيث يفتى على بناء الاسم ثم يوشى في منع بعض
 النحاة من مع ان النحاة لا يخبر بوجوده في ذمها اللام الجارة منع وجودها فيه
 في ذلك التاثير فلا وجه لنقض المذكور قوله وجب بان كلامهم يمكن جواباً في قول

اليه يفتح وجهه هو ان الرفع اسبق واقوى اعراب الاسم والملائق جملة حركة تنافيها
 الذي هو كان معربا قبل النداء نعم لو بنى بالفتح لكان موافقا للنصب الذي هو علامة
 مفعولية المنادى ثم قوله المشابهة بحرف او الفعل والناظر ان يقال المشابهة لبنى الالف
 او يفتح المشابهة بحرف او لام او الماضي قوله او دخلت عليه المستغاث والالف الخ لا يفتح
 ان قوله لانه مقول له حذف لامه وشرط حذف اللام اتحاد فاعل الفعل المعلن به
 لم يتحقق لان فاعل المادو حال هو المستكمل بلام الاستغاثته وفاعل الدلالة هو لام الاستغاث
 لاننا نقول ان ما قام في مقام الفاعل هو كـمفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل فاذا كان
 متحدا مع فاعل المفعول لم يخفى في حذف اللام مع ان الدلالة يجوز ان يكون بمعنى
 وحالا من ضمير دخلت قوله لان المناوئ المستغاث الخ ولان منادى المستغاث
 اكثر استعمالا من المستغاث لفتيا سببان يكون اللام فيه مفتوحا مخففة الفتح من الكسرة
 قال الاستاذ رحمه وما ذكره الشرع يصح ان يكون مفتوحا بفتح اللام ابتداء من غير ان يجعل
 لعدم العكس انما جعل في الواجب لا يكفي في الفتح ابتداء وكفى لكسبه لم يقووم بدون
 لاختلاف وقع الالتباس باقوالنا لهذا لم يجعل الشرع جها للفتح ابتداء مما صله وجه الترجيح
 الفتح لادوية لاصلة فافهم قوله لان الفرق بين المستغاث له حاصل طفف على المستغاث لا يخفى
 ان قوله في السابق اذا حذف المستغاث يدل على ان الالتباس ليس في صورة ذكر المستغاث
 مع اللام والمستغاث لان مباشرة حرف النداء مانع عن الالتباس مع مقوى كونه مستغاث
 عند ذكر المستغاث بعده بفتح اللام ح ليس لانه سبيل الاطراف فلما ان يقول

من ان حرف النداء ليس من ضروريات تخصيص اذ قد يقصد النداء من غير قصد تعيين
 في المعرفة قبل الكنى بتعيينه يقصد بحرف النداء مجرد النداء ومعنى كون حرف النداء آية
 التعريف انه يجوز ان يقصد به لتعيين الاله بحسب ان يقصد حتى يلزم اجتماع التعريفين في ما زيد
 ولم يلزم اجتماع التعريف من حيث انما آية في مثل غلام زيد انتهى كلام الحبيب ويمكن ان
 ان التعريفين متغايران شخصاً فالما يلزم تحصيل حاصل فتفطن قوله وكونه مثلما اذا وادوا تعريفاً
 عطفت على قوله وقومهم مجموع اعطوف واعطوف عليه دليل واحد للبناء ضم الشئ في
 الاول لئلا يتقضى الاول بان النداءى المضاد او التكرار لم يكن مبنياً مع ان كلامها
 يقع موقع كان الخطاب الاسمية مشابهة لكاف الخطاب احرافية مع ان شيئاً منها
 لا يكون مبنياً لا يخفى ان المستفاد من كلام صاحب الفصل ان الاول مراده كاف في النداء
 والضم الشئ الى الاول وجعل مجموعاً وليلاً واحداً لعل هذا الشئ في من قوله ان كان مفرداً
 او توحيلاً ووجه اشتراط بناءه بكونه مفرداً معرفة يقم ان له دخل في البناء قوله ككاف ذلك لفظاً
 ومعنى فالمعنى الواحد تصريف بالاعتقالات و عدمه في ضمن لفظ مستقل في ضمن لفظ آخر متغير
 ولا بأس به فاعمل فيه قوله وانما قلنا ذلك لاسي كون زيد واقعاً موقع الكاف الاسمية التي
 تشبيه لكاف احرافية ولم يكتف في بيان وجه بناءه بحدوث وقوع النداءى موقع الاسم المبنى لان
 الاسم اذ لو كتمى به يلزم مثل الاستعارة عن المستعير ثم ما ذكره الشئ يلزم استعارة عن الشئ
 بتوسط المستعير عنه وليس الشئ اذ لا شئ اذ لا شئ اذ لا شئ اذ لا شئ اذ لا شئ اذ لا شئ اذ لا شئ
 المستعير ثم اعلم ان ما ذكره وجه حمل بناءه ولم توجه الى وجه بناءه على الرفع واللايق به هو الوجه

قال عم الملة والدين اما قيل فيكون اسناد رفع الى السنادى باعتبار ما يقول اليه واما بعده
فليكون التبعين من اسناد اليه بالسنادى باعتبار ما كان عن قصر النظر الى الاول فقط فغل
ذلك ان جعل الضمير في ذات السنادى فيكون من قبيل ما لو هو اقرب للتقوى انتهى
تفصيل المقام يقتضيه ان قوله لا شك ان قوله يبنى مسند الى السنادى المتصف بالسنادى
حقيقة وبالفعل فاذا اسند قوله رفع اليه يكون المراد من السنادى ما اراد به ولا فيكون فلو كان
رفع قبل السنادى نسبة الرفع اليه يكون باعتبار ما كان ولو كان بعده فيكون نسبة اليه اعتبارا
ما يولد له قال الشافى في غير صورة السنادى فانه معهم كل منها ولم يقل قبل السنادى لانه مقصور
بما حده ولم يقل بعد السنادى لانه مقصور بالآخر ولم يقل اياها على الترتيب بل هو على العبارة
وما ذكره بقوله ذلك ان جعل الضمير في ما لا ينبغي ان يلتفت اليه سيما اذا كان قوله على معنى
مسند الى السنادى بالفعل فيكون بعيدا والمراد من مثل قوله اعدوا هو اقرب للتقصو
قوله او بالفعل مسند الى سجاد والمجور وفي اسناد يبنى ويرفع الى شئ واحد يكون كلامه كالمفرد
فلا يفتقر الى ان يلتفت اليه ولو كان مراده من لا ينبغي ان يقيم على الرفع مع كونه خصرا قال الشافى
ان كان مفردا معرفته ولا بد من قيد عدم دخول لام الاستغاثه وعدم اسحاق الفها اذ لو
دخل الاول وان كان مفردا معرفته فيعرب بالجر وان سقى التاء فينصب على الفتح الا ان يقيم
ذكر ما بعد خبره لا يستلزم قوله قبل السنادى قال الاستاذ رحم الله عليه انه يلزم اجتماع التعريف
واجب عنه لا يتحقق فيه اياها المستحيل اجتماع التعريف انتهى التعلق الفرض فلهذا لا يتحقق
في تحصيل الحاصل ولا شك في استحالة واجوب التام ما يستفاد من كلامه بعد ذلك

الالهات وكذا اطلاق التمسك على حركة غلامى ولا خفاء فى استفادته وان لم يكن متفهما
 وعدم تمثيل المصراع من العرب بالاعراب التقديرى فى شئ من البنى على ما يرفع به من تخلف
 بلام الاستغاثه ومن المفتوح لا لغوا ومن منصوب سوى المتناوى البنى على ما يرفع به
 والمستغاث مع اللام والالهات يؤيد باقنا والا فاللايق ان ياتي تمثيله منه فى المواضع المذكورة
 بل اللايق المقصود بالتمثيل منه لثبته قد برز حسن التدبر قوله التقييد بالوجوب بالوجوب
 هو الوجوب قوله قدم الى قوله لعلتها قال الاستاذ لم قال المحقق استحق المغفرة فان
 محلهما ان مفعول معرفة مستغاث بخلاف محال المنصب فانها ثلثة او لعلتها بحسب التحقيق
 والاستعمال فيه حذشته انتهى فكذا الفاضل حكم ان مراده اتم فلما ثلثة بحسب محل النسبة
 الى المنصب باعتبار ان المحفوظ والمفتوح مندرجان تحت نوع واحد وهو المستغاث بل
 بعض الفضلاء بمعنى كلام الشرح ان كل من الثلثة بحسب المحل لان محل البناء واحد وهو مفعول
 معرفة ومحل الخط هو المستغاث بالامر ومحل الفتح ايضاً واحد وهو مستغاث بالالف بخلاف
 المنصب فان محله ثلث مضاف وشبه مكرة معتبر معينة لا ينحصر على الناطق ان الكلام من
 الصبغة هو افادته الفاضل المحقق لان نظم من هذا الكلام هو تقديم العطف على المحل كما لا يخفى
 وبناء كلام بعض الفضلاء على تأخيرها والغيبة بالجملة قوله لعلتها الله ويطلب الاختصار فى
 بيان المنصب بقوله منصوب اسماها اذ يفهم منه انه اعتبر المحفوظ والمفتوح نوعاً واحداً انتهى لا يخفى
 ان الحق هو ما ذكره المحقق الاستاذ وح قوله لعلتها بالنسبة الى المنصب يشعر بانها فى نفسه كثيرة
 لانها اشان والمنصب ثلثة بخلاف افعلة الفاضل المحشى ان كل منها قليل فى نفسه غير المتماثل

جعل العلامة اعم من ذي العلامة وهو المضاف اليه الشئ مثل حبسك ورحم وكفى بالشيء
والنظم منه ايضاً يكون الرفع فيها تقديرية والنظر ان لا يكون الرفع المحل بل الاعراب المحل
الافني الاسم المبني كما هو النظم ما ذكره الشئ في اول محبث المرفوعات من قول اذ معنى
الرفع المحل في محل لو كان ثمة معرباً لكان مرفوعاً لفظاً او تقديرية حيث قال لو كان
ثمة معرباً او النظم من ان الاسم الذي هو موصوف بالرفع المحل لم يكن معرباً كما لا يخفى الا
ان يقال ان الشئ عم المنصوب فيما سياتي من اللفظ والتقدير حيث قال لفظاً او تقديرية
ان كان قبل دخول حرف النداء محل مراده اعم من المنصوب في قوله ونصيب سواها المنصوب
اللفظي فقط فم يكون معنى الكلام ونصيب سواها الذي هو سواها لفظاً ان كان معرباً
لفظاً قبل دخول حرف النداء لو كان قبل دخول حرف النداء معرباً لفظاً او تقديرية لم يكن
المرفوع بالرفع التقديرية قبل دخول حرف النداء مبنيّاً على ما يرفع به تقديرية اذ اقتضى على الرفع
قبل دخول حرف النداء وان كان مفرداً معرفة فيلزم ان يكون الضمة البنائية تقديرية
ايضاً كما كانت حركات الاعرابية تقديرية وكذا الالف والواو فيلزم ان يقيم مثل ما يندمى منى على
الضمة التقديرية فيكون غلامى منصوباً محلاً ومبنيّاً بالضمة والتقديرية بالكسرة اللفظية وان
قلنا يكون تاسعة يمانية يكون بالكسرة اللفظية البنائية وشهدوا ان الضمة الفتح والكسرة
يطلق على الحركات الاعرابية والبنائية باتفاق البصريين والكوفيين وحركات الاداء
والاواسط حركات بنائية كما صرح به في محبث البنائيات ولم يعلم من تتبع كلام الاكابر
ان بعض الحركات ليس اعرابية ولا بنائية وقد اطلق المعجم الفتح على الكسرة المحركة التي تقيضها

والفاعل معا وعلى الاول يوافق المير في كونه قائما مقامه لكنه خالفه في كون النائبا مباحين
 عدم كون المنوب مقدر او على الثاني يخالف عدم كون المنوب مقدر او في كونه نائباً فقط وفلا سبب
 يكون المنوب مقدر استغناء من قوله وانما نصب الفعل المقدر هو الحدث لا العراب لانفية وحرف التثنية
 عنه حقيق لا محذور فلا وجه قول لكونه عالما يمكن ان يقال ان حذف على سبيل الوجوب انما كان
 لاختفاء الحقيقة وهو عدم الاتيان بعد الاتيان فلم يحذر العراب سببه ولا حتى يكون باقيا بحرف التثنية
 بحرف الى بل يحذف ان يكون معنى كلامه ان استحق العمل هو العمل لما حدث وما حدث لا حرج
 بسبب النائب وهو حرف النداء فترد من التدبر قال المصنف ويبنى على ما يرفع به علم
 انك قد عرفت ان السامع في قول حذف عالم فيكون منصوبا لفظا او تقدير ان كان
 معربا قبل النداء ولكنه قد تغير حاله فلا يتنصب بل يبنى انخفض او يفتح والنصب المحل
 في الكل وقد لا يتغير فيكون منصوبا كما هو حاله فاراد المصنف ان يبين هذه الاحتمالات وقد
 حال كونه متغيرا على عدم كونه غير متغيرا ولا يقاما باهتمام مع كون عدم التغير لكونه أصلا متغيرا
 مستقديم وقدم البناء على الحالتين الباقيتين لكثرة دلالة غرابية اما بالنسبة الى الفتح فظهر
 واما بالنظر الى انخفاض فلان انخفاض مناسب للنصب لكون كل هو الاعراب المنخفض وقدم المنخفض
 على المفتوح لكون انخفاض اعم من الفتح عن النصب فيكون اعرب منه فيكون الاتهام
 انما انتهى لا يخفى على الزكي ان الحسن في وجه تقديم الصوت الثالث ما ذكره الشرع قوله وانما
 المحل ثبت في الكل فالنظم من الكل كل من الصور الثلاث لكن لما كان في صورة انخفاض معربا
 فالنظم ان يكون المنصب تقديره لا محليا مثل فلام يستعرف في مجت المجزوات اشتر

في لفظة معناه فتدبر قوله وللدلالة حرف النداء عليه وافادته فايديته قال لا يستأذ
 ر حفيان احرف الغير مستقل كيف يفيد فائدة الفعل مستقل فتدبر انتهى لعل وجه التدبر
 ان معنى المستقل يجوز ان يكون مدلولاً للفظ الال على معنى الغير المستقل بالدلالة لا التسمية او
 ان معنى الواو يجوز ان يكون مستقلاً بالمفهومية في ضمن لفظ غير مستقل بالمفهومية في ضمن آخر
 كما في النسبية فانها مستقلة في ضمن لفظ النسبة الذي هو اسم وبعضهم فرق بان المعنى العام
 هو المستقل والخاص غير مستقل فتفطن قوله يازيد جملة ظاهرة اعقل غير مستقل لانه يدل على ان
 مجموع يازيد جملة وكل من كلمة يازيد جملة الال ان يرد ان في المقام الذي يقر يازيد جملة
 يعني جملة لا ان يكون مجموعاً سواء كانت مفعولة او مقدرة قوله وليس المناوي احد جزئي
 الجملة لغيرهم من كلامه ان الجملة جزئين هما المسند والمسند اليه في عدم كون المنصوص بجزء الجملة
 بين فلا حاجة الى السلب والتعرض اعلم ان عدم كون المناوي احد جزئي الجملة
 على المذاهب الثلاثة لم يفهم فاذا ذكر من نقل تلك المذاهب وان اخذ من الاحوال
 ومن اهل تلك المذاهب فينبغي ان تعرض الشبهة حتى يتبين المرام قد عرفت في
 بحث الكلام ان الشق قال وكلام المصمم ايضاً ينظر الى ذلك كون الكلام بجملة من
 وايضاً قال اعلم ان كلام المصمم ظاهر ان ضربت زيدا قائماً بمجموعه والمصم في هذا الكتاب تابع
 لمذهب سيويه في اكثر المسائل فلو كان ما ذكره من هذين الحقلين بذهب سيويه فلو وجب
 كون المفعول به خارجاً عن الجملة في مذهب سيويه فلا وجه نسبة اليه اي الفعل والفاعل
 مقدان اعلم ان عند سيويه يكون حرف النداء قائم مقام الفعل فتطاول قائم مقام الفعل

قبل التعريف فتباينه عن الاحتمالين الاولين اشار الى المنفعة لاجل التاخير الغير المناسب
بل يمكن ان يقال ان في تاخير قوله لفظاً او تقديراً عن التعريف مع كونه تبييناً للمعروف اشارة الى
الهدف التعميم الواقع فيه غير ضروري وذا انما على اصل المراد منه بل يحتمل ان يكون اشارة الى انه
في الحقيقة تقسيم للمعروف الى المفبوط والمقدر للتقسيم موخر عن التعريف فعلى تقدير جعله تعميماً
للمنادي ليس داخل في التعريفات خبر بان كل ذلك مما لا يوجب اليه الذهن بسهولة فالظاهر
المستقيم الذي لا يعوجاج له اصلاً كونه تفصيلاً فافهم قوله هذا لازماً لكثرة استعماله
خبر بان ظاهره ينافي ما قال العلامة التفتازاني في السطوح في افعال السند اليه من ان معنى
الحذف هو الترك الابتدائي لا ترك بعد ذلك لان ظاهره بعد كثر ذكره واستعماله تركب الا ان يظهر
مراده انه لو ذكر ليقض الكثرة الاستعمال لكثرة احتياج الناس اليه في بيان مقاصدهم فبان
وسلمنا ذكر العلامة لكن مراد العلامة من الحذف فيها هو معنى الترك كما ذكر بعض المحققين
على السطوح وليتفادى على معناه مما يذكر العلامة في وجه ذكر الترك في محبت السند كقولهم
لمن حج اليه تدرى مراد الشرح حذف ههنا معناه الحقيقي وهو عدم الاتيان بالاثبات معناه الجازي وهو
اعلم ان قوله لكثرة استعماله دليل على قوله هذا لازماً لا على حذفه فقط وكذا قوله والذلة الى قوله
فانه دليل اخر عليه يحتمل ان يكون الاول دليل اصل الحذف والثاني دليل لزوم الحذف وهو
لكن عطف الذلة على دليل ذلك لان الظاهر ان يكون مثبتاً بشئ واحد ثم لا يخفى ان قوله فانه
قائمة ليس عطفاً تفسيراً لقوله ولا حرف الذلة على لان الاول دليل على ارجح فانه دليل على انفس
الحذف والثاني دليل على ان يدل على معنى الفعل الحذف فيكون حرف الذلة مرفوعاً على الحذف واثباته

لمفظة أو بان يكون آتة مقدرة لعل اشار الى الاحتمالين قوله والننادى بان يكون ج
ايضا واغلا في التعريف قال الاستاذ في ان جعل ما ذكر في جانب احد متعلقا بالحدود
وتفصيلا لا يخفى عن الشيء فانه يلزم اخذ المعرفة في التعريف فالحق المحشى المستحق للمفظة الى
وفعه بانه قال لا من غير قبالة ولا يجوز ان يقع قوله المطم يكون عند التفصيل بمعنى الذي طلب
فقوله لفظا أو تقديره لا يحتمل ان يكون تفصيلا للموصول وعبر عنه بالنادى انتهى لا يجوز ان
يقول المحشى المستحق للمفظة يكون اللازم في المطم الموصول في غير قبالة راجعا الى الموصول
فكونه مالا عن الموصول كما قال الاستاذ ولم يرب بما قال قال المحشى لكن الموصول لا يكون
قائلا ولا مفقولا فجعلنا محال كما فعل الاستاذ وحسه السد لا يخفى عن تعلق بل كل واحد
مما ذكرنا لا يخفى من تعلق لان الموصول على ما قال ليس عين النادى بل جزؤه والتعبير
بالنادى في غاية البعد كما لا يخفى والتمثيل بنفس النادى المقدر يوجب اقلنا بل عند التعبير
بلفظ النادى لم يوجب الذين الا ما ذكرنا وكون ذلك لتمثيل تشييل اقول اليه حلا كلامه
عليه خلاف الظاهر كما لا يخفى وتوجيه صاحب المواقف من اخذ المعرفة في التعريف بانه باعتبار
معلومية بالوجه السابق جزئية كانت مأخوذة في التعريف وباعتبار المعلومية بالكنة كمتب فاللازم
توقف الكنة على الوجه فلا دور لتعارضها وهذا ايضا لا يخفى عن تعلق مع ان اثر في موضع آخر عند
اخذ المعرفة في جانب التعريف قال المزمع الدور بخير بالي اذ عند تعلقه بالنادى لم يحل متعلقا
بالحدود جزاء منه بل بالحدود وانه كان المفظة أو مقدرا وهو المطلوب وقول
بحرف نائب مناسب او عوا فلا يلزم خط المعرفة في التعريف فلا دور واما كان المناسب فذكره

حتى يكون التعميم تعميما لكل منهما والمثالان صالحان لكل منهما قوله بهذا القيد وهو مقتضى
 استفاد من قوله المطر اقباله قال المصمم بحرف نائب مناب ادعوا ولم يقل بحرف
 الناب مع انه اخصر وأوضح ليعلم الفعل المحذوف وهو ادعوا ووجه وجوب الحذف لوجود
 ولما يتوهم الدور وذكر قوله لفظاً او تقديرًا بحذف التوضيح ولما يحل على اللفظ فقط
 واحرز به عن نحو ليصل زيد لو كان المراد من الموصول الذي في قوله المطر هو الاسم
 المنصوب خرج نحو هذا القول تفصيل للطلب وسحيل ان يكون تفصيلا للحرف والنايب
 وكل واحد من هذين الاحتمالين اظهر من جميع ما ذكره الشر والاول منهما اظهر من الثاني
 بل صاحب الطبع السليم حكيم بان هذا التعميم تعميم للحرف ونايبه عنه مع كونه عنوانا
 يناويه ومن العجب ان الشر بقوله في تعميم الطلب والنايبه بتعميم كنه والنايب حقيقة
 ولم توجه الى هذين الاحتمالين لا يخفى ان الظن ان الشر رجح الاحتمال الاول مما ذكر من
 الاحتمالات اثلث ثم رجح الاحتمال الثاني محل الثالث والظن ان يكون وجه ترجيح
 الاول هو انه يكون قوله لفظاً مثلاً بمعنى لفظياً ووجه تضعيف الاخير استفاضة تعميم
 قوله لفظاً وتقديرًا على قوله بحرف نائب مناب ادعوا بل على قوله هو المطلوب
 وان كان التاخير إشارة الى صحة تعلقه بهذا القول وهذا الوجه هو وجه ناخيه من محال
 القول نظر الى الاحتمال الاول ولا يعبد ان يكون مقصود الشر ترجيح الاحتمال الثاني على
 الآخرين واقلا الترجيح بالتوسط لان خير الامور وسطا لكن تذكر قوله لفظاً او تقديرًا
 بضعف هذا الاحتمال قوله بان يكون آلة الطلب لفظية ثم ينبغي ان يقرر ان يكون آلة الطلب

والقرينة على حذف الفعل الثاني هو قوله انتهوا والقرينة في الثالثة هي حالية
قوله واقصدوا خير لكم يحتمل ان يكون قوله خيرا لكم صفة مفعول مطلق محذوف
اي هو اعني التثنية اي عن التثنية وانتهاؤا خير لكم وهو يتلزم التوجيه فتأمل
قوله اي تيت يحتمل ان يكون الفعل المحذوف هو سرت ويحتمل ان يكون نصبها على
الطرفية لا على المفعول به لكن على تقدير حملها على المعنى الاول فتأمل قوله
اقباله لعل هذا من قبيل اجزاء حال المدلول على الدال لان السنادى لفظ زير
في ما يزيد والمفعول به الذي حذف عامله على سبيل الوجوب وتقدير لفظ الاسم
بعيد بان يكون معناه اسم الذي طلب اقباله نعم لو قال اطلب اقباله فيكون الاسم
مقدرا للتفاهر بما ذكر في تعريف المفعول المطلق قوله بوجهه او بقلبه الى قوله من يطلب
اقباله يفهم منه تعميم من الحقيقي والحكمي ايضا فليس يخرج مثل ما يدور هو منزله عن
الوجه والقلب ولا يلحق ان يحيل بمنزله من له صلاحية به النذر اجيب بان المراد من
التوجه بالوجه والقلب هو الالتفات فامدوجه التفاته حقيقة او حكما ومن امد
يطلب التفاته انتهى لكن ينبغي ان يقول في تفسير الاقبال في الالتفات في
بدل ما ذكر انت فاعلم انه قد حتم حتى يطلب اللزم ان يقرر ان الطالب يؤهم عدم التفاته
لكن القول بزيادة نعم صادرة من الانبياء والاولياء ايضا فكيف يؤهم نسبتها بزيادة
التوجه اليهم والاولى ان يقرر ان المراد بالالتفات هو التوجه بطريق الشفقة والرفق
حقيقة او حكما فتأمل قوله بوجهه حقيقة الخ والاولى ان يقرر بوجهه او بقلبه حقيقة الخ

الى التقدير لكن جعله من قبيله مبدى كما لا يخفى وغرض آية اظهار المعامل المقدرة
ولهذا لم يطلب سيرة الاستفهام تخصيصها بالذكر لا يخفى ان عند ذكر
لفظ اربعة ليتبادر المحصر وما ذكره من التوجيه لم يذهب الى الذهن بسهولة
والعلم ان ترك ثم قال منها ومنها ومنها في صدر مواضع اربعة لتبادر
المحصر على وجه اختيار المص ما ذكره بعد كل واحد من مواضع ما اضمر على
وتخصيص من الآخر ومن النواحي واما عنوان الاول والثاني والثالث والرابع
بذكر بيان الرابع فهو لكثره مباحث فيه ان كثرة المباحث لا يكون على
التخصيص لان البحث عن احوال الشئ فهذا العلم للاحتياج لا معرفة احواله
لكونه متعارفا متداول في المحاورات سواء كانت مباحث قليلة او كثيرة فلهذا
ان يذكر مباحثه لتعرف حاله ولا يدخل كثرة المباحث وقلتها فيه يمكن
ان يقرب ان كثرة مباحث هذه المواضع الاربعة انما يكون باعتبار شدة الاشقة
والاحتياج في المحاورات اليها اكثر بالنسبة لا غير هذا فالاهم معرفة احوالها
كما وقع من المص على طريق الكثرة هذا الطريق كما لا يخفى على المتتبع انت خبير بان
الاول من المواضع الاربعة هو السماعي ليس كثير المباحث كما لا يخفى قوله امر
ونفسه وانتهوا خير لكم واهلها وسهل العمل القرينة على حذف الفعل به في الاول
اي قوله ونفسه والظن ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف على قوله امر اقبل الواو
للعطف او بمعنى مع وعلته وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال نته

في حكم الكلمة المرتبة بالاجزاء ولا يجوز تقديم الجزاء الاخير منها وكذا الجزاء الاخير مما نحن
 حكمها والمستفاد من كلام بعض المحققين ان ان المصدرية اذا دخلت على
 المضارع يصيرها في تاويل المصدر قصير جانب فعلية ضعيفا فلا يعمل فيما قبلها
 فلا يجوز تقديمه عليه لعل مفعول الفعل الواقع في غير ان في الاستعمالات لم يضمن
 معنى الاستفهام او الشرط والافعال امر عليه مشكل ثم لا يخفى ان المعصوم لم يذكر مثالا
 لتقدم المفعول على الفعل والقول بانه ظاهري غير ظاهر والظاهر ان الظهور ان كان فيه
 لكنه ليس في الظاهر مشتمل على المفعول به والمصروف قد مثله سابقا يمكن ان يقع ان كلمة
 من في قول المصدر فيما تعذر يجوز هذا من قال في اضرب لتضمنه معنى الاستفهام
 يجب تقدمه فيكون مثالا للتقدم على الفعل فاكتمل به ولو قلنا بتقدم المفعول
 في الجواب عن السؤال موافقا للسؤال وقلنا اني اذا ضرب لك ان زيدا مثالا
 للتقدم على الجواز فيلزم ذكر مثال التقديم الى مثال التقديم على سبيل الجواز
 والوجوب قوله من اضرب على صيغة المضارع المتكلم الواحد وقول ان
 ابي اضرب على صيغة الامر قوله ابي تريد كمة قال عصام الملة والدين تريد كمة
 انتهى لعل القول بتقدمه غير محتمل الاستفهام لاجل ان الاجابة عن الشيء المذكور
 يكون الخطاب عالما به نحو محض فاللائق هو الاستفهام عما في ضميره وكان ان يقول
 ان المقص من الخطاب قد يكون لازما فائدة الخبر وهو افاده المتكلم للخطاب
 علمه فيقولون هذا الكلام مثل حفظ التورية لمن حفظ التورية فعلى هذا الاحاطة

مثلاً واليه يشير قول العامل فيه في الفعل به وبالترقيده باقصر عن تقديمه على
الفعل لغير العامل فيه لانه ليس مقصور في المقام جعل المسئلة مناسبة للمقام لان
تقدم المفعول به وان كان صفة كمن تقدمه على الفعل يكون من صفة الفعل واما تقدم
على الفعل العامل في المفعول به فيكون من صفة المفعول به وليس التصريح بالعمل سبب
قوله لقوة الفعل في العمل لعل مقصوده منه ليس تعميم الفعل من الفعل وشبه الفعل بطريق
قوله انما هو لادارة العام لان قوله لقوة الفعل في العمل انما ينطبق على الفعل
خاصة لان شبهة لم تقوى في العمل لقوة الفعل في العمل انت خبير بان الظن من كلامهم
وقوع التقدم ولا ينبغي تعليله بهذا القول لانه علة لصحة التقدم لا لوقوعه ووقوعه
لعل بوجه آخر كان وجه المحصر والقول بانه بيان العلة البعيدة بعيد عن العادة والمقرر
قوله انما اذا لم يكن مانع اى تقدم المفعول به على الفعل جوازاً وجوباً اذا لم يكن مانع
لعل العرض منه ومن السابق بيان ان المفعول به باعتبار التقدم على العامل
لثلاثة اقسام قسم جائز التقديم وقسم واجب التقديم وقسم ممتنع التقديم واللامكن
به الذكر بهذا القول فائدة يعتد بها كما لا يخفى على المتفطن والمحتاج الى بيان التقييد
بعد المانع بيان وقوع اصل الشئ لو كان له مانع كوقوع العامل بعد الفعل
بلا واسطة وما هو على خلاف الاصل لا يحتاج اليه وان كان مانع وهو وجوب
صورة الاصل قوله كوقوعه وحيث ان الى وقوع الفعل ورجوع الضمير
الى المفعول به انما هو لانه ان يوصوله حرفي ويكون مع صلته ومع معمول صلته

فلا يكون التعريف جامعاً لعدم صدقه وعلى كراهية في كراهية فان كراهية في كراهية
 كراهية متحدة بالذات مع كراهية في كراهية كراهية كما هو المستفاد من كلام الشارح سابقاً ولا شك ان كراهية
 متحدة بالذات مع فعل كراهية فيكون كراهية متحدة بالذات مع فعل كراهية والاولى ان يقال ان كراهية
 ان كراهية متحدة بالفعل كراهية مستفاداً من الكلام والتركيب الذي هو المفعول في كراهية عبارة افصح
 فعل الفاعل شعيرة فيجيب صدق التعريف قوله على كراهية في كراهية كراهية لا على كراهية
 في كراهية كراهية ثم لا يخفى انه يمكن ان يقال ان كلمة ما في تعريف المفعول به عبارة عن الملام
 في بعض الاشياء يكون نسبتة التوهمية اليه حقيقة كما في قوله تلفظت زيدا في بعض الآخر
 يكون تجوزية يكون من قبيل اجراء حال الدلول على الدال والمصرح فمن جوز الجمع بين حقيقة
 والمجاز فيكون مراده في هذا التعريف مجموعهما وقد عرفت ان وقوع لفظ تلفظت على زيدا
 في تلفظت زيدا ايضاً مجاز وقوع معناه عليه حقيقة قال المصريح نحو ضربت زيدا فلو كان
 مراده من الفاعل اعم من الفاعل الحقيقة والحكمي في شيل مفعول لم يسم فاعله فينبغي عليه ان
 يشل بقوله على زيد وربما ايفر بل لو قصر قصر عليه كخفاء فتدبر قال المصريح وقد تقدم
 على الفعل لعل المراد من الفعل في التعريف اعم من الفعل وشبه الفعل في الانحاء وازادة العام
 لان اسم الفاعل المتعدي يكون المفعول به والبيان ان يكون المراد منه في هذا القول هو معناه
 الحقيقة وتتم ان يكون باعنه الاعم وتصحيح ان الكلام يفيد تقديم بعض المفعول به على بعض الاعمال
 ومصدقه على هو الفعل الحقيقة فم يوافق ما هو المذكور في التعريف قال المصريح وقد تقدم على
 الفعل وذلك لتقديم يكون على سبيل الجواز وقد يكون على سبيل الوجوب كما ان تقديمه لا يفهم

بفعل الفاعل انهم والظن من قوله ان الفاعل لو لم يذكر في التعريف استقص معنا
 بمفعول لم يسيم فاعله ومجاورهما في قولنا على زيد ودرهما ومجور ذكر الفاعل اندفع النقصان
 لكن الامر ليس كذلك اذ عند عدم ذكره يصدق التعريف عليه كما لا يخفى بل فكر الفاعل
 مخرج مفعول لم يسيم فاعله وبج ذكر الفاعل لو لم يعم الفاعل الحقيقة والحكمي يخرج منه
 درهما في المثال المذكور الا ان يقع مراد الشئ هو هذا وفي عبارة لا تسلك وتأخير عما سبق
 نوع اشعار به لا يقر ان مفعول لم يسيم فاعله كما يصدق عليه التعريف بدون ذكر الفاعل
 فيه كذلك يصدق عليه ما ذكره ايقم لان الفاعل اعم من الحقيقة والحكمي ونفسه فاعل
 حكمي واعتبر سناوه اليه لان الظن من التعريف هو المغارة الذاتية من الشئ الذي هو
 مفعول بحقيقة وبين الفاعل الاعم الذي اعتبر سناوه اليه وفي المثال المذكور هو
 الاتحاد الذاتي بينهما لا يخفى ان جنس التعريف هو الاسم المنصوب لا الاسم
 فيخرج مفعول لم يسيم فاعله من الجنس وذكر الفاعل اضافة الفعل اليه للتصريح بان
 الفعل الواقع على الاسم الذي هو المفعول به صاد عن الفاعل وجاوز عنه ووصل اليه
 فمعنى فعل الفاعل افاضل صاد عنه وواقع على المفعول كما هو الظن وجاوز عنه ووصل اليه
 ولان يكون ضاه فعل اعتبر سناوه اليه واحرزا لا يستدعي ذكر الفاعل فح لا يحتاج الى
 تبيين الفاعل لا الى تفسير الجنس بالجنس البعيد فتأمل فيه ثم لا يخفى ان قوله والمفعول المطلق
 بما يفهم من مغارة لفعل الفاعل انهم محل مناقشة لان مراده من المغارة ان كان اعم
 من الحقيقة والاعتباري فيصدق التعريف على المفعول المطلق كله وان كان المراد هو الحقيقة

ههنا للتعدية كما هو الاكثر في التعدية بنفسه فلا بد للشارح ان يبين وجه التعدية بالمرح
وخصوص التعدية باللام لا بعلى قوله اى اسم ما وقع بقرينة ذكر الاسم في تعريف المفعول
المطلق لكن ح لم يكن المراد من الفعل الفاعل ما هو مصطلح عن النجاة وبتقضى مثل لفظت
زيد الان التلطف انما وقع على نفس زيد لا على مدلوله فلو قدر لفظ الاسم فلا يصدق التعريف
عليه ولو لم يقدر فلا يصدق التعريف على المفعول به الذى يقع الفعل على مدلوله ونظراً
الى ما ذكره الشارح يكون المراد من كلمة ما هو المعنى المفيد بوقع الفعل عليه فلا يكون موافقاً
لما هو المشهور من ان كلمة ما الواقعة في التعاريف مفسرة بالاعم الاقرب من المعنى
الا ان يقرر ان هذا اذا لم يكن المحمول على المعنى هو المضاف اليها واما اذا كان مضافاً
اليها فلا كما فيما نحن فيه انت خبير بان الظن من كلام المصرحم الفعل المصطلح بقرينة قوله
وقد يحذف الفعل ثم لا يخفى ان اسم لم يقدر الاسم قبل كلمة ما في تعريف الفاعل مع ان
الاستدلال به هو المعنى ليعنى لم يترض به والظن منه انه لم يقبل بالتقدير فيه والاكتفاء بها يكون
بالسابق لا باللاحق فممكن ان يكون هناك من قبيل اجراء حال المدلول على اللفظ بحيث يمكن ان يكون
عنده مقداراً هناك بقرينة اللاحق كما اعتبر قيد بالاصالة في تعريفه بقرينة ذكر التواريخ فيها
بعد ثم اعلم ان الفعل في تعريف الفاعل تعريف المفعول المطلق وتعريف المفعول به هو الفعل
المصطلح بقرينة قوله وقد يحذف الفعل لان المحذوف هو اللفظ فكلمة ما عبارة عن الاسم
في تعريف المفعول به وفي القول بان الاسم موقع لفظ الفعل ارتحاب تجوز وهو
شائع ولا يراد تلفظت زيدا قوله بما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل من قولنا والمراد

من المفعول المطلق هو المفعول المطلق المجازي قوله اي رجاء كمر الإشارة الى ان المراد
من التثنية ههنا ليس ما هي صنعت له بل المراد هو التكرير والكثرة سواء كان الرفع ثلاثة
او اربعة او فصلا او معنى الكثرة المفردة هو ذكر الشيء ثانيا اي كونه مذكورا بعد ذكره
الا فالكثرة من الرفع هي فعل الرفع بعد الرجوع فاذا فعل الرجوع بعد الرجوع الثاني
حصل الرفع كترين فحصل الرجوع الثلاثة بعد نظر الاول قوله تكلف وفيه إشارة الى
ان فيما ذكره في بحث الاسم ايضا تكلف فلان في وجه التكلف ان الظن من امثلة
القاعدة ان لا يكون داخل فيها وان في المثال خصوصيات وان اعتبر جميعها فهو
ليس مستقيم اذا اضافه الى المفعول كون ذلك المفعول ضميرا مخاطبا مذكرا مفردا يكون
من خصوصياته وهي ليست بمعتبرة وان اعتبر بعضها المعين فلا دليل عليه وان
اعتبر واحد منها لا يعينها فلا يفهم ان ايها مصداقه قوله ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى اللب يعني من لب في قوله لب بالمكان قال الاستاذ رحم وعصام الملة والدين
رجح الاول لكونه اشتهر اعلم ان المذكور في القاموس حاصله ان اللب مبنى اقام كافي لبك اي قيم
على طاعتك البابا بابه الباب وهو معتبر في الكتب في اللغة ومنه لم توجه الى احتمال كونه مجردا بمعنى المرند
لكن اشتهر لم يعلم لب بالمكان بمعنى اللب فيجوز ان لا يخفى ان في القاموس قوله على طاعتك في كلامه
فخذ منك فلو كان اللام التعدية فكان على في القاموس للتعدية فياخذ الاحتمال في المثال المذكور في تعدية
باللام على لا يعيدان ليعاين ان ذكر كلمة على لبيان حاصل المعنى لا افادة التعدية ويبنى ان يكون
اللام ههنا كذلك لا ان يكون للتعدية والظن ان يكون باب الافعال

الاول للعصمة وفي الثاني للاجل والثاني ان يجعل اللام في الثاني على الاجل ينبغي جعلها في الاول
 ايضاً على الاجل لمّا ينفوت حسن المقابلة وان جعلها في الاول على الاجل خلافت طر العبارة
 لان يكون مقصوده دفع الاعتراض على المصراع كما فهمه الاستاذ ثم قتال قوله اسي مثني
 مضافاً الى الفاعل والمفعول بل بحسب الظاهر ان كونه مضافاً يكون قبل حذف الفعل في المثال
 المذكور في المتن ليس كذلك بل بعده كما لا يخفى والظاهر ان يكون ما هو معتبر في القاعدة ناشياً عن
 حذف العامل ولا شك ان الاختصاص انما نشأت منها فلا وجه لاعتبارها فيها ثم اعلم ان معنى كون
 المفعول المطلق حال كونه مثني مضافاً قاعده ان في كل موضع وقع المفعول المطلق تنبي مضافاً حكم بان
 عامه محذوف وجوبا وحذفه لم يتخلف عنه قوله لمّا لا يراد مثل قوله نعم فارجع ابصر كرتين اسي
 انما اعتبر بهذا القيد لمّا لا يراد الخ يمكن ان يقال انه لم لا يجوز ان يكون قوله العامل فيه محذوفاً
 فاصل الكلام فارجع وكررت ارجع كرتين ايضاً ان حدث التكرير غير حدث الرجوع يحتم التكرير قد يكون
 تكرير الرجوع وقد يكون غيره والمقام لو يقتضي انما يقتضي كون الرجوع موصوفاً بالمكررية ولا اقل
 ان الكلام يكتمل به اطلاقاً قطع بما ذكره الاثر الا ترى ان اسم قد فسر الجواز والوجوب في المواضع
 في قول المصراع وقد حذف الفعل جوازاً وجوباً بقوله حذفاً وحذفاً ايجاباً فجعل المصراع بمعنى اسم
 الفاعل صفة للمفعول المطلق المحذوف بقرينة ذكره بحذف العامل ان ما ذكره الشرح
 بقوله رجعا كرتين مثل ذلك التفسير فلا يصدق تعريف المفعول عليه بل يصح على
 موصوفه وقد عرفت ان الكلام في هذه المواضع في حذف فعل المفعول المطلق
 المعروف بالاستقرئ المذكور فهو مفعول مطلق حقيقة فلا يثبت ان المراد في هذا الموضع

توجيه عنه ايضا قوله فالموكد اسم مفعول من حيث وصف الاحتمال فيه فتأمل فيه ما يراد بالاسم
فاعل من حيث انه منصوب عليه بالمصدر لا يخفى ان التغاير الاعتباري تحقيق على الوجه المذكور
لكن المقصود من التاكيد بقر الموكد اسم مفعول بحيث لا يتوهم انه الفقرة التاكيد يلزم ان يكون نظرا
الى ما ذكره بقره من حيث وصف الاحتمال لان ملاحظه هذا الوصف والتعقيد به معتبر
في الموكدية بالفتح وظانه ليس كذلك قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد للاجل غيره الخ
هذا ما اختاره المصنف كما يستفاد من كلام عصام الملة والدين والاستاذهم وادعوا على ما
يفوت حسن المقابلة لان اللام في قوله تأكيد لنفسه للصلة للاجل والشئ دفع بقوله وعلى هذا
ينبغي الخ انت خبير بان المصنف لم يصرح باحتمال كون اللام في قوله تأكيد لنفسه للاجل بل
صرح باحتمال كون اللام في قوله تأكيد لغيره فخرج ان صرح بعدم ذلك الاحتمال فيه فالاعتراض
يتوجه عليه ودفع الشئ لم ينفع وان لم يصرح بل سكت ليعلم منه انه لم يقبل لذلك الاحتمال فيه
او لا وجه للتعرض بهذا الاحتمال في تأكيد لغيره لان في تأكيد لنفسه مع ان تصحيح اللام فيه للاجل
الحق منه لعل من دق نظره في كلام الشئ وجد عرضه ان الظاهر ما ذكره لقوم من تسميته الاول
بقولهم تأكيد لنفسه من تسميته الثاني بقولهم تأكيد لغيره ان يكون كلمته اللام فيها للصلة للاجل
كما حملها الشئ اولاً او لا غبار في هذا الجملة ثم الشئ قال ويحتمل ان يكون اللام في قوله تأكيد
لنفسه ايضا كمالا يفوت حسن المقابلة لان يكون هناك للصلة مع كون اللام ههنا للاجل كما هو الظاهر
من كلام المصنف في اي الظاهر من كلامه هو ذلك الاختلاف فكلام الشئ في هذا المقام مشتمل
على الاعتراضين على المصنف الاول ان الظاهر ان يكون اللام في الموضعين للصلة لان يكون في

بمعناه و الحال ان الظاهر ان يكون معناه اللازم ومعناه بالفارسية فریاد میکند مثل فریاد
 خزنه اینکه می بوده باشد معناه فریاد میکند شمس مثل خرنه و در فریادی آرد شمس و انظروا المعنی
 الاول بل ظاهراً المعنی قتال تجدهما هو الحق منه قال المصنف و منها ما وقع مضمون جملة و المراد
 من كون المفعول المطلق مضمون الجملة فی هذين الموضعين ان يستنبط من الجملة و يصلح ان
 يكون مضافاً الى الفاعل او الى المفعول قوله لا محتمل سواء قال استاد الاستاذ اى لا محتمل
 للمذكور سواء الاعتراف و ان كان فی اعترافه كاذباً فكونه الجرح معتقداً للمصدق و الكذب
 لا ينافي في هذا النفي انتهى و من قوله للمذكور نظير انه لدفع ان الضمير في قوله له يرجع الى الجملة
 فتستفي المطابقة و وجه الدفع انه راجع الى المذكور و هو مذکور ذلك ان يقول انه راجع الى
 قوله له على الف و درهم فافهم قوله لا امره بغيره و لو بالاعتبار انت خبر بان الشئ الواحد
 لا يمكن ان يكون موكده أو موكده الا بالاعتبار الاعتبارية فلا وجه لسلب التغاير الاعتباري
 بينهما بل معنى كلام المصنف ان بمجرد عدم احتمالها بغيره ليقا تاكيداً لنفسه و ان كان بين الموكده
 و الموكده تغاير اعتباري و في الآتي لما يحتمل ليقا تاكيداً بغيره فتأمل قوله لانه من حيث هو
 منصوص عليه بلفظ المصدر الخ قال الاستاذ فيه ان المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل فعل المذكور
 و الاسم ليس خصوصاً عليه بلفظ المصدر الا ان يبق هذا من قبيل اجراء حال المدلول على الدال
 و هو شائع في هذا الكتاب بل في هذا العلم و من قبيل اطلاق اسم الدال على المدلول انتهى لكن يابى
 عن الثاني و بل الاول قوله بلفظ المصدر بوضع اياً و فافهم ثم لا يخفى ان ذلك لا يوجب توجيه على كل
 موضع بقا المفعول المطلق مضمون الجملة لان معناه حقيقة ليس مضموناً لانه من اقسام اللفظ و ما وجه

ضعف هذا الاحتمال انت جدير بان قوله تمنون يكون معلوماً مخاطباً وخطابه الى المتضمنين
وهو لو يذكون قوله يذرون ايضاً كذلك سوق الآية ايضاً ناظر اليه قوله لان يشبه به
فيه ان المراد من المشبه به هو معنا الحقيقة فلا يصدق تعريف المفعول المطلق عليه
اذ ج ليس معنى الفعل واجاب بعض المحشين بانه نائب عن المفعول المطلق المشبه به
فمعنى الكلام ان عامل النائب يجب حذفه يمكن ان يقع الكلام في المفعول المطلق
الحقيقي وضمير في وقع راجع اليه والقول بان المراد ذكر المشبه به واردة المشبه به هو
جواب الاستاذ فهو مستبعد جداً ولك ان تقول المراد باشتغال معنى الفعل معنى المفعول المطلق
ان الحدث فيها واحد وان كانت المغايرة بحسب الخصوصيات وهما مصححة للتشبيه حقيقة
صوت زيد بعينها هي حقيقة صوت حمار بخلاف حقيقة الضرب فانها غير حقيقة الضرب
معل بناء كون الصوت بمعنى صوت حمار في قول المصمّم فاذا له صوت صوت حمار كما صرح
به امثراً على ما قلنا لا ذكر المشبه به واردة المشبه به وبما حذرنا ما اورده الاستاذ على ما ذكر
الشرفي من قوله والى ما يشبهه قوله فتفكر الخصوصيات نظير النوع والعدد فافهم فانه حقيقي
بالفهم ثم اعلم ان قول المصمّم للتشبيه بمثل كون المفعول المطلق مشبهاً كما يحتمل كونه مشبهاً
فان لم يحتمل على الاول الا ان يقع بقرينة المثال المصمّم قوله من صلات الشئ صوتاً يعني
صوت تصويتاً قال الاستاذ يعني ان الصوت كما يسمى اسماً جاداً يسمى اسماً مصدراً ايضاً
ومعنى التصويت وبوجهنا بهذا المعنى انتهى ما يتعلق الغرض بنقله يحتمل المصدر المجرد
اللازم على ان مراد المتكلم منه معنى المصدر الحرية المتعدى فلا بد له من دليل على حمله

والآخر ما يشبه به نعم احد بهما فعل لما هو مشابه لشيء والاخر ليس بمشابه له وحمل كلامه عليه
 مستبعد جداً مع ان فيه تامل بعد ولا يبعد ان يكون معنى الكلام ما انت بصفة الالبصنة
 سير البريد اي بهذا النوع من الصفة فكنت بريد الا ان يكون المراد انك تسير سير البريد
 وست بريد فبطريق الكناية يفهم ان المخاطب بريد فلو كان مراد المعصم هذا يدفع المناقشة
 الكثيرة ثم لا يخفى ان المراد من المثال الثاني لو كان ما ذكره الشارح بقوله والى ما يشبه به فعله
 لكان هذا المثال مثلاً للضابطه التي سينذكرها بقوله للتشبيه لا لهذا الضابطه فتأمل فان
 الضابطه الثانيه ليست مجرد كونه للتشبيه بل لا بد لها من قيود آخر خرج عنها باعتبار
 بعض القيود والاخر عمل وجه تفهيم المثال الاول على الثاني ان الاول مطلق والثاني مقيد
 والمطلق مقدم على المقيد وان الاول نكرة والثاني معرفة والنكرة اصل نهية الى المعرفة
 من وجه وان الاول المفعول المطلق التاكيدى والثاني المفعول المطلق النوعى والتاكيدى
 مقدم على النوعى واعلم ان عند ارادة المشبه به كما لم يصدق قوله بمخاذه كذا لم يصدق
 ما فعله فاعل فعل مذكور لان سير البريد من البريد لا من المخاطب الجواب عن الالزام الذى ذكره
 الاستاذ بان المراد من معنى الاسم عم من معناه الحقيقي وما يشبه به معناه الحقيقي فيكون اشتمال
 المذكور ايضا اعم بتعميم الجزم عنها فففيه تامل فتفكر قوله واما ما بعد واما قد اتى قال الاستاذ رحمه الله
 اعطاه بدل التفسير فيقدر عاقل هذا المقيد معلوماً غائباً راجعاً ضميره الى الكفاية ومجولاً غائباً
 مستنداً الى ضمير المؤنثين واما استعمل الفدية في اخذ البديل فلما منع من ان يكون معلوماً غائباً
 انتهى فيكون الخطاب الى المؤنثين مع انه لما خبر هذا الاحتمال وبقوله فلما منع اشار الى

ذكر افعال فيكون حذفه على سبيل الوجوب ثم قوله والمراومضمون الجملة لم يوجب الـ
 بيان معنى الجملة لظهور بالانحى ان في ما ذكره المصاح ما وقع تفصيلا لاشتر مضمون جملة
 تسامح اذ المفعول المطلق ليس تفصيلا لاشتر مضمون الجملة بل هو معنى تابعه وهو المعلوم
 عليه يكون تفصيلا له كما يظهر في المثال وقوله مضمونها شدة الوثاق فيكون مضمونها في
 هذا المثال المصدر المضاف الى المفعول لكن ان بقا ان فيه لم لا يكون المصدر المضاف
 الى الفاعل متعلقا بالمفعول بان يكون مضمونها شدة كم الوثاق بل هو انظم لذكر الفاعل الغير
 صريحا وانظم ان يكون في الفعل المعلوم مصدر مضافا الى الفاعل وفي الفعل المجهول مصدر
 مصدر مضافا الى المفعول اذ انظم ان يكون مضمونها هو ما خذ المسند
 الى انظر الاخر للجملة وهو المسند اليه وفي ضرب زيد يكون ضاربه وفي ضرب زيد على بنابر الجمول
 هو مضمونها وفي زيد جسيم جسيمته وزيد قائم قيامه وقوله فضل سبحانه هذا الغرض المظم لم يحل
 تنزيه الله تعالى في هذا المقام تنزيه من الغرض المظم لان افعال الله تعالى ليس معللا بالاعا
 فال مقصود تنزيه الله عن الغرض فتح اللائق ان يقول هذا الغرض المظم العايد الى العايد لا
 اسدتم قوله او يشبهه بفعلة قال الاستاذ فيهم فيه انهم لم يرم ان لا يصدق تعريف المفعول
 المطلق عليه لان معنى العامل لم يشتمل الاعلى المشبه والمشبه به ليس داخل فيه وقد اعتبر في التعر
 كونه مشتملا عليه بحاج عنه بانه قد اطلق لفظ المشبه به واريده المشبه فيكون باعبر به بينه وخلا
 في معنى العامل وبكذا حال المفعول المطلق الذي وقع للتشبيه فلا يفعل انتهى فيه ان قوله
 واريده المشبه عمل تامل لان هذا ايضا فعل للمبتدأ فلا يحصل القسمين احدهما فعل المبتدأ

استثناء الشيء عن نفسه فقابل ووجه تقديره بعد ما في المثال الاول ما ذكره الاستاذ
 من ان المتبادر من هذا المثال الشهادة مواردها لا تملك استكمال الانك
 تفسيرها كما لم يتصف بصفة السير انتهى فلو جري هذا الوجه في المثال الثاني في تقديره
 بعد ما في هذا المثال ايضا موجهاً والا فاحتمال تقديره قبلها فيه باق فلو كان مراد المصنف
 تقديره في المثال الاول بعد ما في المثال الثاني قبلها فيحصل لا يراد المثالين في وجه تقديره
 قوله اي تفسير لا يخفى ان في الحذف على سبيل الوجوب لابد من القرينة ومن امر قائم مقام
 المحذوف انت خبر بان المبتدأ يستدعي خبراً وليس المفعول المطلق مما يصلح لان يكون خبراً
 عنه فلامحتمال له يكون خبراً محذوفاً بقرينة المفعول المطلق يكون الخبر المحذوف هو فعل
 تفسير فيكون قرينة لان يكون عاملاً المحذوف هو فعل تفسير فهو قائم مقام فعل المحذوف
 فيكون الفعل محذوفاً على سبيل الوجوب كذا يكون خبر المبتدأ محذوفاً على سبيل الوجوب
 فيكون مثال حذف عاملاً وجوباً مثل حذف خبر المبتدأ وجوباً ايضا انتهى هذا بيان حذف
 عاملاً وجوباً عند القرينة في هذين الموضعين وبيانه في قوله ومنهما ما وقع تفصيلاً الخ
 ما قصده الاستاذ لم يقول انما وجب المحصر في هذا الموضع لان الذهن ينتقل من مضمون الجملة
 المستقدمة الى اشره الذي يبين محامل المفعول المطلق فاعتمد عليه وحذف العامل وقيم
 المصدر مقامه وكل محذوف لشيء مقامه بحسب حذفه انتهى رالايق على اشر تفصيل الكلام
 في هذه المواضع على الوجه المذكور وينبغي على الاستاذ ان يبين الموضعين الاولين على الوجه
 الذي ذكرناه في الضابطه الرابعة يكون الجملة المتقدمة على المفعول المطلق تغني عن

فعل تصور فمعنا لم يطلع على ما اطلعه الاستاذ فتدبر ثم يرجع الى ان المراد من قوله اسي في
 موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبر اعنه ان المطلق المكرر اذا وقع في موضع الخبر عن اسم
 لا يصلح ان يكون المفعول المطلق خبر اعنه اسي وقع في موضعه بحسب الظن والخبر حقيقة هو المحدث
 وهو الفعل مع الفاعل فيكون ذلك الاسم مستعميا للخبر ولم يصلح المفعول المطلق ان يكون
 هذا اعنه يعني يكون مبتدأ وهذا قال الاستاذ ودر طلبة في تحليل قوله فلا يريد نحو اذا دكت
 الارض دكا وكا فان المراد بالاسم المذكور الاسم الطالب للخبر وهو المبتدأ والارض ليست
 كذلك لانها مفعول بالاسم فاعله انتهى والمراد من سلب كونه خبر اعنه سلب صلاحية كونه
 خبر اعنه فيفيد وقوعه في موضع الخبر خرج نحو دكت الارض دكا ولا يفيد عدم كونه خبر اعنه
 نحو ما سيري الاسير شديدا فانه يصلح ان يكون سيرا شديدا خبر اعنه بل وقع خبر اعنه فيصح
 يجب الاحراز عن نحو دكت الارض دكا الى توصيف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
 خبر اعنه قال المصنف هانت الاسير وهانت الاسير البريد الاول هو المفعول المطلق التاكيد
 والثاني في المفعول النوعي فعل المفعول المطلق العدمي الذي حذفت عامله وجو باقيا سالم
 في كلامهم ولما لم يذكره فيحصل وجه آخر لا يراد المثالين غير ما يذكره الشر ثم اعلم ان الشر
 قد الفصل فيها بعد كلمة الا صاحب المتوسط قدره بينها قبلها قبل وجه لزوم استثناء اشئ عن
 نفسه او بعد ما فيه ان لزوم استثناء اشئ عن نفسه انها يكون في المثال الاول لا في المثال
 الثاني فان سيرا فيه مقيد بالبريد فان قيل ان المراد منه هو المشبه وهو كسب المعنى ليس مقيد
 انه من حيث اشبه اشئ بشئ مقيد ثم لا يخفى ان تقدير الفعل قبل كلمة الا لا يرفع

انتهى ولما كان هذا المرجح قريبا متبادرا من اليه هذا القدر كفى في الافادة المتون لان
 مبنا على الايجاز فالنظر انما الناظر بنظر الانصاف كيف او جزوا حسن نحسن واحسن فان
 الله لا يصح اجر المحسنين انتهى قوله وجمع الضابطتين الى قوله في المثال لا يخفى انا لو جعلنا
 كل واحد من جمع الضابطتين في فصل واحد وكون المثال قرينة ويلما على اعتبار
 هذا القيد في هذا الضابطه ايضا لم يتم ما ذكره لكننا جعلنا مجموعهما ويلما على ذلك بان جمع
 يدل على اشتراكهما في قيد من القيود ولما اورولما مثال لم يوجب فيه الا هذا القيد يتعين
 ان المعبر فيه هو هذا القيد مجموع الجمع بين الضابطتين في فصل واحد والمثال
 يحصل الغرض عدم اعتبار المثبت يفهم من جعله داخل في المعطوف عليه لان قوله كذا
 معطوف على قوله مثبتا فيقتضيان انه لم يقصر في الضابطه الثانية فيكون المفعول المطلق
 شبتا في مثال الضابطه اتفاقا وبقي شئ بعد هو ان جمع الضابطتين يحتمل ان يكونا مشتركا
 في قيد مشترك بين القيود المتعددة وفي منتشر بينهما لا خصوص قيد مخصوص ووجود قيد
 مخصوص في المثال يكون لاجل حصول الفرق المنتشر الا ان ليقا ان خلاف المتبادر
 والتحويل على التبادر قائل في هذا المقام فان كثير من المحققين كانا فضل الاسرارني
 عصام الله والدين ومولانا عبد الغفور الملامى ما لوالى ما ذكره الاستاذ لكن عدوه بعيد
 او تكلفا ثم قول الاستاذ قد سئني ارجاع الضمير المستتر في وقع الى ما وقع بعد اسم الخ انت تعلم
 ان قوله او وقع معطوف على قوله وقع مبتدأ والضمير المستتر في كل منهما ارجاع الى كلمة ما التي هي عبارة
 عن المفعول المطلق ولا يتبادر الذهن الى ارجاع المستتر في المعطوف الى كلمة مع بعض قيود ما

لم یقل او معناه بار جاع الضمیر الی النفی لئلا یتوہم رجوعہ الی المفعول المطلق
 قوله انما قال اسم الخ یعنی ان یدکرہ فائدہ قوله بعد نفی او معنی نفی قائل حتی
 تجد ما قال المسم اذا وقع مکرراً لم یقل او مکرراً علی قوله مثبتاً لم یصل الاختصاص
 لیحصل صریحاً کون هذا القول اشارة لاضابطہ امری من التصريح بالحکم بالوقوع ولئلا
 یتوہم عطفہ علی قوله خبراً عنه حتی یمکن منها للمطابقۃ الاولی بل علی تقدیر عطفہ علی قوله
 مثبتاً یتوہم ذلک قوله او وقع المفعول المطلق اشارۃ الی ما سبق من قوله انما یقول
 مطلق الی ان کلمۃ ما موصوفۃ و اشارہ ہننا الی احتمال کونہا موصولۃ و مرجع الاول کما
 اظهرنا وجہ فی تعلیل الاسم من کون کلمۃ واجباً و خبراً عن المبتدأ و الاولی فی کل منہما
 ہو الالبہام و الموصوفۃ یمکن بہمہ لکن اظہر ہننا ان یمکن قوله ما وقع مبتدأ و قوله
 منہما خبراً مقدماً علیہ قائل قوله امی فی موضع الخبر عن اسم الیصلح وقوع خبراً عنه قال
 الاستاذ و ظہر فیہ ان ہذا القید اذا کان مستقبلاً قوله فی ہذا الضابطۃ فلم یدکرہ وجع الضابتن
 فی ہذا احد لا یدل علی الاشتراک فی شئی من القیود و جعل المثال قرینۃ معینۃ غیر معقول لانه
 یلزم ان یقتصر جمیع الخصوصیات التي فی المثال اللہم الا ان یضی قد استغنی عنہ باطلع
 الضمیر المستتر فی دفع الا ما وقع بعد اسم طالب للخبر لا یمکن خبر ان ان یقول و منہما ما وقع
 مکرراً بعد اسم لا یمکن خبراً عنہ و ظہر مما ذکرہ ان الایمان یوقع وقع لیشتمل علی ضمیر راجع
 الی ما وقع بعد اسم لا یمکن خبراً عنہ و لو قال مکرراً او عطفت علی مثبتاً لم یحصل ہذا المطلب
 کما لا یخفی ظاہراً و ما و راجع الی ان یصل لقوله لو قال او مکرراً بالسطف علی مثبتاً لکان خبراً

ينبغي قيد الوجوب ويبقى اصل الجواز الا عند انتفاء قيد على اسم الخ اذ في معنى
 اصل المفعول فعلى هذا زيد سير بدون ذكر العامل يكون اولى كما وقع في بعض النسخ
 بدونه قوله داخل محل الارادة مستقفا ومن لفظ المثبت المتعدي المشعر لوسيق القصد
 اسم الى آخره بعد قول المصدر بعد نفى اشارة الا ان قول المصدر داخل الخ صفة
 لاحد الامرين المستقفا ومن كلمة او باعتبار تحققة في ضمن كل من هذين المصدرين متعلقة
 بتلك الصفة الى ان مثل هذا الصفة مقدر في نظم الكلام بقرينة كونه صفة لقوله او نفى نفى
 لانه لم يلتفت اليه الذهن المستقيم وان سبب اليه بعض الاوامر او القرينة لزوم جعل
 قوله داخل الى اسم الخ تابع الامرين كما فهمه بعضهم على ان لو قال تحصيل في الغرض بعد قول
 المصدر داخل ذلك النفي او معناه ثم فصل اليه قول المصدر على اسم فلا يحتاج الى
 ما ذكره المصدر بهنا لاجل النسبة على كون قوله داخل الخ صفة لاحد الامرين لا لغيره
 انه يصح ان يكون خبر عنه في كلام السلبى اذ يصح ايه سلب المصدر عن غيره لانه لفظ
 كذلك لكنه ليس بمقيد ثم اعلم ان العامل المحذوف هو خبر المبتدأ فهو الموضع
 كما يكون موضع وجوب حذف عامل المفعول المطلق كذلك يكون موضع وجوب حذف
 خبر المبتدأ وذكره هناك نفى عن ذكره بهنا يمكن ان يقال ان ذكره في الموضعين
 من حيث انه خير المبتدأ ومن حيث انه حال عامل المفعول المطلق وان كانا في هذه المادة
 متحدان بلذات ثم لا يخفى ان انتفاء هذا القيد اذا كان بانتفاء اصل المفعول المطلق فيلزم
 ان يكون انتفاء سلة الانتفاء قوله اذ في لا يجز مع بثوته قال المصدر او معنى

قاعدة الخ بيان بكونه موقوفاً على السماع لدفع التوهم ان القياسي نظر الى هذا المكن
 موقوفاً على السماع وليس كذلك لان الحذف مطلقاً موقوفاً على السماع من الوجوب
 وجه الدفع ان الكل وان كان موقوفاً على السماع لكن الحذف الذي يضبطه قاعدة يسمى
 حذفاً قياسياً وما لا يكون كذلك يسمى حذفاً سماعياً قوله والجدير قطع الالف والاذن
 الخ قال الاستاذ رحمه قد علم من كتب اللغة ان الجدير بالذال المهملة قطع واحد من هذا
 الامور فلو اتى بكلمة او بيل الواد لكان اولى انتهى ولا يبعد ان يكون المقصود جمع الجواهر
 لان الجدير عبارة عن قطع هذا الامور الاربعة قوله فانه لم يوجد في كلامهم احتمال الافعال
 العاملة في هذا المصدر على المراد من وجوب الحذف عدم الالتيان دائماً ومن جواز
 عدم الالتيان في الجملة والالتيان في الجملة وقوله في هذا المصدر اشارة الى ان هذا الحذف
 ليس من اخطا تحت القاعدة ولا يصدق هذا على وجوب الحذف القياسي فعلى هذا يكون
 قوله وهذا معنى الخ حق فلا يرد ان هذا ليس معنى الحذف سماعاً فلا حاجة الى ما قيل بعد قوله فانه
 لم يوجد الخ ولا قاعدة يعرف بما يدل عليه سلبك كلامه صحيح قوله وهذا معنى وجوب الحذف
 سماعاً انتهى قوله قيل عليه قد قالوا اي اعترض على المصدر او على التمثيل قد قالوا الخ
 فلا يكون الحذف في الاشياء المذكورة واجبا قوله متعده هذا الصفة بينة لا يحتاج الى
 التعرض والبيان الا ان يريد بالمتعده المحصورة في العدد وبكلمات الحذف السماعي فانه
 غير محصور فيه فافهم قوله اريد ابناة يعني ان كان المقصود ابناة ولان وقع بعد النفي ثم
 علم ان الكل من القيود وخطا في الحذف على سبيل الوجوب وعند عدمه

لا يخفى ان الخبر عبارة عن ذات ما تصف بزيادة التجربة ويعلم بالقرينة ان الذات
ههنا هو القدر و قد استلشت على القدر و لا على الصفة التجربة ايضا فلا يكون شتما
على معنى الا ان يراد من معنى الاسم اعم من المطالب في التقني كذا الحال في المفعول المطلق
العدد و النوعي ان كان كل منهما داخلا في معنى المصدر و اما اذا كان لازما
لمعناه فلا حاجة الى تعميم المذكور لاجلها فتأمل تحيط باطراف الكلام قوله لان اسم
التفصيل الخ هذا دليل الشق الثاني ووجه شق الاول هو ما اشار اليه بقوله اى
قدمت قد و ما خبر مقدم او به افتاد الموصوفية وكون قدمت قرينة لتكون القدر
موصوفا به فلا يفتى ان الشئ لم توجه الـ دليل الشق الاول و ليس بـ يهيا فافهم
قوله اى حذفنا واجبا فيكون الواجب مصدر للمعنى اسم الفاعل و صفة المفعول
المطلق المحذوف و هكذا قوله جازا فان قيل الاولى ان يذكر هذا النحو من تحلى في قوله
جاء ثم نفس عليه قوله وجوب ايضا ان عرضه ان التناظر ينشئ له ان يتأمل حتى يحصل له
به الحل و ذكره ثانيا باحتمال ان لا يحصل له و الشئ في كثير من مواضع هذا الكتاب اختار
به الطريق و لم يكتب حل كل منهما بما ذكرني المرفوعات لبعدهما قوله المصاعا صفة ثانية
قوله حذفنا و صفة لمجوع قوله حذفنا واجبا و يؤيد الاول ما ذكره الشئ في تفسيره قوله قياسا
اى حذفنا قياسا اعلم ان المصاع لم توجه الـ المحذوف على سبيل الجواز سماعا و قياسا الا ان
يقع ان فيه مقصودا كونه قياسا كما لا يخفى على السائل قوله اى سماعيا بان يكون سماعا به
من سماعا او يكون بمشاه و قوله متوقفا على السماع و وجه النسبة الى السماع و قوله لا

ثانیا لافادة بدلیل حذف الفعل الناصب للمفعول به حال المفعول به فقد يعرف
بمحذوفه ايضا فالوجه فيه ايضا هو هذا فان قيل ان بيان احد الحالين ليست ملزم
بيان الاخر لمي فلم لم يكتف ببيان احدهما بيان الاخر مئ مع ان المتن يقتضي الاختصار
عرضه افادة كون بيان كل منهما مقصودا اصلها انت خبير بان قلت الحمد وحي
والاولى ان يقال ان مراد المص من حذف الفعل الرفع به هو محذوف مع ذكر الفا
في غير ذكرنا في محمولة ومن به حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق هو محذوف عند ذكر
فقط فنعم هذا الوجه لم يتكلف فتدبر حتى ظهر لك حقيقة الحال قوله جواز اقدم
الحذف على سبيل الجواز على الحذف على سبيل الوجوب اذ لا بيان له بالاصل فيه
جائز مراد لان الحذف على سبيل الوجوب ههنا لما كان كثير الزيل وكثير الشعب
اخره قوله او مصدريه باعتبار الموصوف الى مصدريه لفظ الخبر باعتبار المدلول
القدوم الذي هو موصوف المدلول لفظ الخبر معنى ودلوله قائم به بل مفهوم الخير
يتصف بالخيرية وتلك الذات بقريته قوله قد مت هو القدوم الذي اظهره بقوله
قد وما او بقريته المضاف اليه لان الخبرية متعين عند اضافة الخبر الى الشر لان من افراد
مفهوم المضاف اليه المضاف اليه ههنا مصدريه معنى به قوله ومصدريه آه دلالة على
القدوم الذي هو القدوم او كون مدلوله حدثا وليس معنى كلام الش ان موصوفه بما كان
مصدرا فيكون كونه مصدرا مسامحة وكذا الحال في المضاف اليه لان لا ينفع في صدق
تعريف للمفعول المطلق عليه اذ المتعبر فيه كونه بمعناه ولا يلزم من هذا ان لا يتم

وهو قدمت محذوفين حاول لم يجرده مذكوراً حكماً فلا بد من بيان الفرق المقابلة اللهم الا ان
يقع ان قسم المذكور الاعم المتعبر في تعريف وهو المذكور حكماً وهو الفعل المقدر كضرب الرقاب
ينقسم بالتقسيمين احدهما كونه محذوفاً جوازاً والاخر كونه محذوفاً وجوباً والمقصود من قوله
وقد حذف الفعل الخ هو هذا التفصيل لكن هذا بعيد عن الفهم لان اللفظ من الحذف
ههنا هو المقابل للمذكور في التعريف ثم لا يخفى ان المصدر هو قول والمنفعل المطلق
هو اسم بالفعل فاعل فعل عامل فيه بمنزلة وكان اظهر واو لم يفتد بر قوله الناصب للمفعول
المطلق قال الاستاذ رحمه الله فيه فائدة ثان احدهما جعل هذه المسألة موافقة للبحث
واخرها لتقييم الحكم بان الحكم ليس مخصوصاً بالفعل بل يكون في العامل مطلقاً انتهى اعلم
ان تقييم قوله مذكور في تعريف المفعول المطلق من الاسم الذي فيه معنى الفعل
هو تقييم الفعل من الفعل ومن شبهة الفعل حقيقة والاختلاف في ان المراد من الفعل
ههنا بالمعنى الذي ارى بين الفعل المذكور في التعريف الا ان يقض ان ذكره ههنا
بالحج واليضاح ثم اعلم ان المصدر قد ذكر حذف الفعل في بحث المرفوعات وقد ذكر
حذفه ههنا مكرراً يمكن الجواب بان المراد هناك حذف الفعل الرفع للفاعل وههنا
حذف فعل الناصب للمفعول المطلق فما لتقييمه بالناصب يدفع بهذا الاشكال فيكون
فيه فائدة ثالثة فان قيل ان الفعل رافع هو بعينه الفعل الناصب محذوفه
محذوفه فالتكرار بان لفظ نعم لكن حذف الفعل المقيد بالرافعة للفاعل حال
الفاعل وحذف الفعل مقيد بالفاعلية للمفعول المطلق حال المطلق فذكر المحذوف

بالمصدر فيكون محتاج في جباية مثلاً المفعول المطلق إلى التكلفات وتقبل ان يكون معناه
 المصدر في متعدياً بمعنى اللاتيات فيحتاج في جباية مثلاً لا اله الا الله ان القاضي فيضاً في فسر
 في قوله في يخرج جباية وبنائاً بما يقتضيه في سلم يحتمل على المعنى المصدر في ولم يصح حملها عليه
 فقد برز حسن التفسير قوله فيسيبويه بقدره على ما من باب فعل عدم اختيار المصدر ههنا ذهب
 فيسيبويه معنى انه في اكثر المسائل تارة لاجل الاحتياج الى التقدير فيما ذهب اليه فعل وجه
 تقدير فيسيبويه هو عدم صدق تعريف المفعول المطلق بدون التقدير لان البنات لازم معنى
 اللاتيات لاجز معناه كما ذكره الاستاذ في الفرق بين الجلبوس والعقود وعند فيسيبويه
 ولما كان عدم الفرق بينهما عند المصدر فالفه وجعله مثلاً للتمييز لانه بحسب المادة فيجوز ان يكون
 مخالفاً في المثال الاول وموافقاً في المثال الثاني فيكون تركه لعدم كونه مثلاً للمخالفة بحسب
 الباب كما ذهب اليه فيسيبويه ثم اعلم ان قوله من باب يدل على كون المعايير فيه فما للمغايرة
 بحسب الباب بان جعلها في المعايير بحسب المادة الا ان يريد من المعايير بحسب الباب ههنا
 عدم ما ذكره اولاً فافهم قال المصدر وقد يذف الفعل لا يخفى ان بين هذا القول والتعريف اضطراب
 لان كون القول مذكوراً مقبلاً في تعريفه حقيقة في الصحيح حذفه وسيما حذفه على سبيل الوجوب بل
 ان الحذف فيكون عبارة عن عدم الذكر الا اعم من الحقيقي والحكمي ومن البين ان عامله مع كونه
 عاملاً لم يوصف بكونه محذوفاً بالحذف بمعنى عدم الذكر الا اعم وظاهر ان المراد من الفعل
 ههنا ما هو مذكور في تعريفه وايضاً ان الفعل العامل في المفعول المطلق في قوله
 فحذف الرفع محذوف لكنه عدد مذكوراً حكماً وكذا الفعل العامل في خبر مقدم

لان المراد بفعله اياه قيامه بحيث يصح ان يسند اليه كما سبق في كلامه ان يصح ان يقوم
 بالفعل الذي هو اليعيص ان يسند اليه ويعني ان ثبت لم يشتمل على معناه اشتغال الكل
 على الجزاء وانما شتمل في كمال الاشتغال على الانبات لا على النبات قال المصنف وهو لا ما عجزه
 جعل نباتا منصوصا بان ثبت انما لا في ضمنه لان معنى ان ثبت تتضمن معنى ثبت وانه مطاوع له
 اولاده جعل معنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى تنبت كاسلام بمعنى التسليم وقيل انه
 ليس من هذا الباب انتهى كلامها قوله لانه في ضمنه الخ فمح كيون فعله ما هو مذكور في ضمنه
 فلما يكون متاير لفظ فعله الا ان يرادوا غير الفعل المذكور صريحا لكن الظاهر من التضمن
 ان يكون المدلول المطابق لنباتا ما دلولا تضمنيا لا مثبتا وهو ليس كذلك لان معنى
 الفعل اللازم لازم بمعنى الفعل المتعدي الا ان يراد من التضمن ما هو الاعم منه لكن ح كيون
 من قبيل الاشتغال الكلي على الجزئي والمعتبر في تعريف المفعول المطلق هو هذا الاشتغال وقال
 ان يقول ان النبات لا يجوز ان يكون اسما لما ثبت فمح كيون نصبه على كونه مفعولا به لا
 مفعولا مطلقا فليس مثالا لما نحن فيه وحيث قيل المفعول المطلق به ولو يد ما قلنا جعل جمود
 النباتات وعدة من عالم الذي هو عبارة عن ماسوي الله نعم من الموجودات كما قال
 العلامة القشيري في شرح العقائد النسفية في بحث العالم وعالم النبات الا ان ثبت
 ان مفعولا به النصير فيكون النبات مفعولا مطلقا لا محال لكون الموجود في بعض النسخ قوله ان ثبت
 نباتا به دون النصير فمح كيون فمفعولا به فافهم ثم اعلم انما تدلينا في بعض كتب اللغة ان النبات
 جمع ثبت انتهى وهو معنى المصدر والحاصل بالمصنف فيجوز ان يكون في هذا التركيب المعنى الحاصل

بلا اعتبارا الثاني لعدم دخولها فيه بهذا الاعتبار قال المصنف وقد يكون للتأكيد على
 الغرض من التأكيد دفع توهم السامع التجوز في مثل ضربت ضربا باحتمال ان توهم ان مراد
 التكلم من ضرب هو الفعل فافهم قوله على ما يفهم من الفعل من الحدث المصنف لا ينبغي ولا يجمع وجه
 عدم الاكتفاء بقوله لا ينبغي دفع توهم صحة جعله جمعا اذ الدليل لم يكن مذكورا في المتن قوله لا
 دل على المهيئة المعراة عن التعدد يعني ان كون المهيئة المدلوله معراة عن الدلالة على
 المطلق التاكيدى على التعدد بشرطه وتوهم اوجع يكون للنوع او للعدد فلا يكون للتاكيد
 بخلاف مثل رجل فانه لم يشترط التعرّف عن الدلالة على التعدد فيصح تشبيهه بجمعه قوله
 الا اذا قصد به النوع او العدد او في خرج من كونه مفعولا مطلقا تأكيدا بل يدخل في احد
 القسمين الآخرين لا يفي لا وجه للاستثنا او المتبادر منه هو الاستثناء المتصل ومع حفظ
 قصد احدهما لا يكون داخل في استثنى منه لان المراد ان العينة هي موضوعه للتاكيد لكن
 قد يتوهم في احد هاتين شيئا ويجمع فتدبر قال المصنف وقد يكون اشارة الى تقسيم آخر
 للمفعول المطلق واما التقسيم الذي هو بعض لفظ فعله وشمال القسم الاول هو ما سبق في كلام
 المصنف قال المصنف في تفسير لفظ وانظم منه بالمغايرة قوله بحسب المادة لا الا عام منها ومن المغايرة
 بحسب الباب ولا يبعد ان يكون مراده ما هو ظاهره تخصيص المصنف شمال تعدد جلوسا بالذكر
 يؤيد به قوله اى مغايرة اللفظ فعله لا ان يكون معناه انه مع غير لفظ فعله او غير لفظ فعله فيكون
 لفظه من الاولى ان يقول المصنف ما ذكره في التفسير قوله انبت الله نباتا قال
 فلا تاذير عليه ان تعريف المفعول المطلق لا يصدق عليه لا ليس ما فعله فاعل فعل مذکور

ما دينا فاد كانت العلة الغائية والمفعول هو التاديب وكانا متحدين بالذات ومتغايرين
 بالاعتبار يلزم عند حصول الضرب حصول التاديب لان حصول التاديب يستلزم حصول التاديب
 لان المتعدي يستلزم اللازم كالسكر والانساء ويلزم من استلزامه اياه وعدم استلزام ذلك اياه
 المتغايرة بينهما كما لا يخفى ثم لا يخفى ان التاديب يحتمل ان يكون بمعنى التاديب كالتهجير
 بمعنى التجر كما في قول المصمح شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف عن التعريف
 ويكون التاديب مترتباً على الضرب الذي هو سبب الخارجى له فمح كونه خارجاً بقوله
 فاعل فعل نذكر قوله فان تلك الراهية اعتبارين وبناء على ما ذكر فى الحاشية الثالثة
 مشتمل عليها اح انت خبر بان مدلول الفعل في هذا المثال واحد من اشياء
 الكراهية ومدلول كراهية شخص آخر فلا يصح القول بالاشتغال الا ان يت ان هذا من قبيح
 الفلسفة وهي غير ملتفت اليها والمراد من الاتحاد كون كل واحد منهما هو الحدث
 الذي هو الكراهية مثله ما سنا كره في المفعول المطلق الذي كان مشبهاً به من انه متحد
 مع الحدث المدلول للفعل مع انه مغاير باعتبار الخصوصية انت خبر بان قولنا
 كرهت كراهية ان كراهية غير اقسم امر الكراهية الواقعة على تلك الكراهية امر آخر
 مغاير لها بالذات وكون الشئ الواحد بالذات واقعاً وموقعاً لذلك الواقع مطلقاً
 وجهه وكذا الحال في الكراهية التي هي فعل من الحكم ايضا فاعل قوله والطبق المحمد
 على المحمد ودعاهما ومانعاً والالطباق الجمع باعتبار صدق التعريف على الكراهية بالاعتبار
 الاول كونه داخل في المحمد وبهذا الاعتبار ايضا والالطباق المنع باعتبار عدم صدقه عليها

واللام للتعليل واليقول الشرفي بهذا القول اي لبيان علة الشيء ذمنا نحو ضربت للتا ديب
 واليقول المولوي صادق في حواشيه على هذا المشرح ما حاصله انه قال الرضى التا ديب هو الضرب
 بعينه اذ لم يصد من المشكك هنا حد ثان بل حدث واحد فلا يصح التعليل وقد يمنع كون
 التا ديب عين الضرب مستنداً بان التا ديب هو تحصيل الادب والميلق باشخص والضرب
 وسيلة له والشتم والنصيحة له وغير ذلك وكفاية التناير الاعتبارى بين العلة والمعلول ممنوعة
 انتهى ومنع علة الضرب مع التا ديب في شرح عصام ملته والدين المسمى بالفريد في مقام الايراد
 على ما قال الرضى من دعوى العينية لعل من قال بالكفاية قال يرجع العلة والمعلولية
 بين الاعتبارين ومن قال بعدم الكفاية لم يقل بالارجاع وقال بان الكلام في علية
 الشيء لنفسه ويحفظ هذا الكلام لم يرفع التناير الاعتبارى لانه لم يصح كونه علة ومعلولاً او
 والمعلولية بين الاعتبارين ليستا بين الشيء ونفسه بل بين الامرين التنايرين بالذات والكلام
 ليس فيه بل في كون الشيء اذ اوجد علة لنفسه ما قال في الكفاية يكون كلامه مبنيًا ثم اعلم ان
 ما ذكره المصنف في جواز حذف اللام من المفعول ما يقول الشرفي في شرح هذا المقام به لان على خلاف
 علم ما قلنا عنهما حيث يقولان ولا متقاربا لاي المفعول المذكور في الوجود بان يتحد بان وجودهما
 نحو ضربته تاديباً او زمان الضرب والتا ديب واحد ولا مغايرة بينهما الا باعتبار اهل كلامهما
 فلو لم تكن المغايرة بينهما بالا اعتبار لم ثبت قوله اذ لا مغايرة الخ دعوى ان زمان الضرب والتا ديب
 واحد اذ على تقدير التناير الذي يجوز ان يكون التا ديب حاصلًا بقدر زمان الضرب كما لا يخفى يمكن ان
 يستدل على التناير لانه في بينهما بان من التبيين ان الضرب يقصد تحصيل فعل آخر كما في قولك ضربت

وما يذكره المصراع من قوله وقد يكون للتأكيد اليق بما قلنا ووافق به لان
 مراده منه ان بعض المفعول المطلق لو كد قوله معنى الفعل ومراده من الفعل في الجملة
 سواء كان مطابقياً او تضمنياً هو بعينه معناه فحق اي من هذين الاحتمالين لا يرد
 نحو ضربت زيد او المفعول المطلق يكون ما عليه مصدرراً فلا حاجة الى الحمل على
 اشتغال الكل على الجزء قوله فانه وان كان مما فعله الخ قال الاستاذ معنى ان
 الفعل المذكور لم يشتمل على مفهوم التاديب وينوط والا على ما صدق عليه مفهومه
 لان الضرب ليس مما صدق عليه مفهوم التاديب وان كان يصدق عليه انه ما به
 التاديب انتهى قيل النسيب بين مفهوم الضرب مفهوم التاديب عموم من وجه لصدق
 الاول على الضرب الذي صدر عن الفاعل لان تركب امر غير مشروع ويصدق الثاني
 على النسيب ولصدقهما على الضرب الذي صدر عن الفاعل لاجل التاديب وفي التركيب
 الذي فعل فاعل الفعل المذكور الضرب الذي صدق عليه مفهوم الضرب وهو مفهوم
 لجزء الضرب ومفهوم التاديب انتهى قال المولوي كمال في حواشيه على شرح العقائد النسفية
 ان التاديب بنفس الضرب باعتبار ذات وغيره باعتبار كون الادب باثراً فتأمل انتهى فمح يكون
 عين الضرب المترتب عليه الادب بالذات ولا يلزم ان يكون كل ضرب تاديباً وكل تاديب ضرباً
 كما ادب بالشم والضرب ولم يكن مودياً اعلم ان المستفاد فيما ذكره المصراع في بحث المفعول
 له من قوله قوله ضربت تاديباً ان التاديب مناير له وعلته له فهناك لكونه علته غائبة له فيكون
 الضرب علته له في الخارج لان المطلق بحسب الوجود عليه الخارج للعلته الغائبة ويقول في بحث الخ

بحث يتوهم وروده وبناء على ان معنى قوله بمعناه ان المعنى المطابق لضرب مثلاً هو معنى
 المعنى المطابق لضرباً وليس الامر كذلك كما لا يخفى بل المراد ان معنى الفعل مشتق
 عليه الخ اى على نفس الحدث من غير امر زائد كما النوعية والعددية فاحفظ ولا يبعد
 ان يكون المراد من قوله بمعناه انه صاحب معنى ذلك الاسم وهو اعم من ان يكون
 معناه جزء معناه او عين معناه فلا يرد المفعول المطلق الذى كان عام له مصدراً
 واما كون المراد من كلام المصراع هو الاشتمال المذكور فبعبارة لا يلتفت اليه الذين
 وما ذكره الاستاذ رحم في دفع ما كان عام له مصدراً من ان مقصود الشئ ان العامل
 اذا كان فعلاً فكونه بمعناه يكون بطريق الاشتمال ولم يدع ان الاشتمال في كل
 حال فهو بعينه غاية البعد وهذا التقيد لقيد وهذا المعنى المراد لم يشتمل جميع افراد
 المصراع وهو شامل له لم يبين فان قيل ما هو الشامل هو الاعم من الاشتمال المذكور
 والعينية ليقم ان اخذ هذا المعنى ايضا بعينه ولا يبعد ان لا يقبل الشئ يكون المصدر
 عاملاً في المفعول المطلق بناء على انه لم يقع من الفصيح او على دليل عقلى فتدبر
 ثم لا يخفى انه لا يبعد كل البعد ان يكون معنى قوله معنى الخ ان يكون معنى الفعل الذي
 به يتنازل الفعل عن اخويه هو بعينه معنى ذلك الاسم اى معناه في نفسه اى المعنى
 المستقبل الذى هو الحدث في الواقع بقربة قول المصراع مقترن باحد الازمنة
 الثلاثة وان كان المعنى في نفسه الماخوذ في تعريف الفعل بحسب المفهوم اعم
 من المطابق والتضمنه فيصح ان يقا ان معنى ذلك الاسم معنى الفعل

في تعريف الفاعل محل وجه حمل عليه هو لفظ قد تم المسند الى ضمير اراوا ضمير من كلمة المسند
الى ضمير اسند قوله فضرب الرقاب صلبة فاضرب الرقاب ضربا يحدف الفعل وقدم المصدر
مضاف اليه فهو نائب منابه قوله واسما فيه معنى الفعل عطفت على قوله مقدرا لا يخفى ان الضمير
كان اجبا الى الفعل فكيف يصح ان يقع له اسم في معنى الفعل والاستخدام هو الارادة من لفظ
اسماه وعند الضمير الرابع اليه معنا الآخر والارادة عند احد الضميرين الرابعين احد مضميه
وعند الآخر فلا يتصور بهنا الاستخدام اللهم الا ان يقع ان الضمير فيه عند ذكر قوله مقدرا
راجع الى الفعل وعند عطفت قوله اسما عليه يكون راجعا الى قوله مذکور وهو وان لم يكن الاستخدام
لكن يشبه انت جبر بان الظمان ما قبل المعطوف عليه لم يصح تغييره وقوله لا حقيقة ولا حكما
فيما بعد يدل على ان قوله واسما الخ من سعت المذكور الحكم فتدبر وحسن التدبر ثم لا يخفى ان
الاسم الذي كان فيه معنى الفعل مذکور حقيقة لا حكما نعم كونه فعلا فافهم قوله وخرج بالمصادر
التي الخ وكون المعرف قسم المنصوبات لا يخفى والظاهر ان تميم الفعل او الاس من الحقيقي الحكمي
حتى يشيل الاسم مذکور ثم علم المذكور من الحقيقي والحكمي يشيل مثل فضرب الرقاب بل يمكن
ان يقع ان المراد من المذكور ما يمكن ان يذكر فيشمل ما كان فعلا مقدرا لان المقدر
يمكن ان يذكر فلا يحتاج في شموله الى التميم من الحقيقي والحكمي بل يمكن ان يقع ان
المذكور عبارة عن الملفوظ وهو يشمل المندوف حقيقة كما ذكر الشر في تعريف اللفظ في
تعريف الكلمة لان المندوف متلفظ في بعض الاحيان فالمقدر ايضا مذکور في بعض
الاحيان فهو مذکور حقيقة فلا يحتاج الى هذا التميم ايضا قوله وليس المراد به الخ دفع

ع
يقع على الفعل
بالمبنى لا على
الضمير منه
افضل من فعل
كمن فلا يحتاج
الى الاستخدام
وهو على اجابته
الى المذكور فقط
لا يرفع في حقه

في شمول التعريف ضربا في قوله ضارب ضربا شيخ اعلم ان تعميم الفعل من الحقيقي والحكمي ايضا يصح شمول
 التعريف لشمال المذكور في الداعث في تميمه وفيه الا ان يثبت انه ارتكاب خلاف الظاهر الحاجة والمراد من
 الفاعل اعم من الفاعل الحقيقي والحكمي فلا يراد به ضربا ولا يلزم ان يكون الفاعل مذكورا قوله المراد
 بفعل الفاعل الخ قال الاستاذ قد طلب في وقع الاشكال مثل ما ضرب زيد ضربا بان الضرب لم يقع منه بل نفى
 عنه ان المراد قوله صحة ان يقوم زيد ثم قال في دفع جواب من التصف بالعمية ان المراد بفعل الفاعل ما به
 استاده اليه سواء كان ايجابيا او سلبيا ان الشئ فعل الفاعل بالقيام فتعريف الاستاذ لا يفيض انتهى محل قوله
 يجب يصح استاده اليه عطف تفسيره للقيام وشارة الى جواب الاستاذ والى جواب بل المراد من صحة
 الاستاذ هو صحة الاستاذ الايجابي وفي الاستاذ السلبى يصح ان يقيم الاستاذ الايجابي يصح ولكن وما ذكر
 بما ذكرنا بالعمية هو تعميم الاستاذ ونهما وعلى اى التخصيص تفرع بعدم ورود قوله جسم وجسامته وشرط
 شرافة بل ينبغي ان يتفرع عليه لعدم رد مثل ما ضرب ضربا ايضا فانك التخصيص مشعر بان مراده دفع
 الايراد الاول فتأمل فظن قوله قيامه به فالمراد من الفاعل بالتصنيف بالحدث للمؤثر وهو شائع
 في هذا الفن قوله انما زيد لفظ الاسم لم يقل انما زاد استاده الى المصطلح لان الغرض بوجبه الزيادة الا
 الصدور عنه بحيث ان يكون اشارة الى ان غير المصطلح زادوه ايضا ثم اعلم انه في مواضع آخر يقدر لفظ
 الاسم بقرينة الزيادة في هذا الموضع او اجزى حال المدلول على الدال وفي تعريف المفعول المطلق افاد
 صورة الحقيقة بكذا سمعت عن الاستاذ ومعهما الشراخبار قوله في تعريف الفاعل الثاني حيث لم يقدر
 لفظ الاسم بل الكلمة ما ولم يسكت عن تفسيرها كما هو نفسه عليه مع ان الزيادة في هذا الموضع يصح ان
 يكون قرينة على تقديرها جعل ذكر التوابع في آخر بحث الجردات قرينة لزيادة قيد بالاصالة

لم يذكر كونه الفاعل من الحقيقي والحكمي في محتمل المرفوعات مع انه مذکور في بحث الاسم ايضا في شرح قوله فارفع
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية قوله اى من المنصوب الخ ينبغي ان يقع وايضا يبين شرح جمع ضميره
في بحث المرفوعات قوله الصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء الخ اعلم ان ظاهره
ان مطلق الذي هو صيغة المفعول يكون من الاطلاق المقابل للتقييد وتحتمل ان يكون من الاطلاق
بمعنى الاستعمال كما يشعر به قوله اطلاق صيغة لكن هذا الوجه جائز في سائر الفاعيل ايضا فالمراد هو الاول لانه
اعلم ان لفظ الصحة يورث الى جواز اطلاق صيغة المفعول عليه مع التقييد باحد منها لا يقع ان لفظ المفعول
مقيد لقوله بالباء الخ اى من القيود الاربعة لانه نقول المراد به عدم تقييد بالقيود الاربعة
لا المطلق حتى يرد انه مقيد بالاطلاق والحال ان المطلق بيان الاطلاق لا التقييد وان كان بصورة التقييد
كقولهم مهية من حيث بي حي الا ان لفظ تقييد التقييد الثاني والاصح ان يقال لصحة اطلاق صيغة على
كل واحد من الثاني من غير التقييد باحد من قيود ما سوى قيد قيده فان قيل ان الصدق المقيد
يستلزم صدق المطلق فيلزم صحة اطلاق صيغة المفعول على الثاني من غير تقييد باحد منها يقال ان
اللازم هو صدق المطلق صحة المطلق لا في صحة اى مصداق كصدق مع ممتنع النظر على تركيب الباري
او ان المقيد هنا في المعنى الاسمي لا في المعنى التكبيري المستلزم هو الاول فتفكر في المقام قال المص
ما فعله فاعل فعل والمراد من الفعل هو ضرب مثلا لا الحديث كما يستفاد من كلام الشرح في شرح قول المص
مذكور من قول المص ٧ بعناه ايضا فممكن ان يكون الفاعل المضاعف لفظا بمعنى ان يراد لفظ الاول
فيتم اسم ما فعله مدلول فاعل فعل وانجوى عليه خفي على الزكي ثم يحتمل ان يكون المراد من الفعل
هو الحديث من الفاعل هو موصوفة في يجوز ان يكون المراد من المذكور هو المتعلق بانه من الذكر بالضم في غيبة

بمجرد ان يكون باعتبار شروع المخصوص المستلزم لتقديم المنصوبات بعده سقته وذكر ذلك الشرع
 ترتيب المقدم على مقدم الشرطية المذكورة فليجوز عطفه على الجزاء ولما كان الثاني الاول محتاجا الى البيان
 باعتبار ما يلزمه قال وقد هما وعلل بقوله لكثرة تارة الخ فيكون ذكر الشرطية الاولى تهمة لذكر الشرطية
 الثانية والا فمضى بدريته لا ينبغي التعرض بها ويمكن ان يقال بعد ذكر قول المصنف المنصوبات انما قد هما
 على المجزوات لكثرة تارة الخ فتدبر قوله لكثرة تارة الخفة النصب اى لكثرة تارة في الانواع والمباحث
 والخفة النصب في الجملة اى الخفة على الجزاء في الجملة اى لكثرة والتخفيف يحلو على الثقيل وتخفيف
 الوجه الثاني حاصل ما ذكره الاستاذ رحمه يمكن ان يقال ان النصب هو اركان الحركة او الالف اخف من الجزاء
 بالياء وان كان الجزاء بالكسر اخف من النصب بالالف قوله فقال الفاء تفصيل لا العقيب لانه يحتاج
 الى حمل شرع اراد ان يشرح فلو كان المراد تفصيل الشرع فالمقول هو التعريف ولو كان المراد تفصيل المنصوبات
 المقدم ذكره فافغول قوله المنصوبات الى آخر البحث فمال قوله بما ذكره من كون المنصوبات جمع المنصوبات
 لا المنصوبة لان موصوفة الاسم الى آخره ومن كون ضمير هو راجعا الى المنصوب بالالف عليه المنصوبات
 لان التعريف الخ ومن قوله والمراد باشتغال الاسم الخ لعل المراد من مذكورة شرحه هو مذكورية
 شرحه لزوما والا فالمراد هو شرح المفوعات تفسيره هو ما يشمل على علمية الفاعل وبيان المراد
 باشتغال الاسم على علم الفاعلية فحفظ الظاهر يقول بما ذكرنا بدل ما ذكر قوله والمراد بعلم المفعولية علته
 انت خبره بان هذا الشرح ايضا تبين فيما سبق فلا حاجة الى ذكره ههنا وجوابه ان ذكره تهمة لذكره فليدبر
 من قوله وهو اربع الخ وهو غير مذكور فيما سبق قوله حقيقة او كما قد عرفت تعميم المفعول من المفعول المحلى فيما سبق
 في بحث الاسم فينبغي ان يحول شرحه ايضا على السابق الا ان يقال ان التعرض به لبعده ولا قبل قرب المصنف

اهل الخبر مجموع قائم البوه فبدله بدليل وقع قائم والا فلا وجه لرفعه وفيه نظر لان رفعية يكون
 ان يكون على التجربة لكنه مقدم على المبتدأ وهو ايضا يصدق على قائم في ان زيد البوه قائم
 مع انه ليس جزا فنفطن قوله انما عدل الخ فيه بحث لان رفع الصفة يجوز ان يكون باعتبار
 محل موصوفة فلا نص على التجربة وقوله على هو الظاهر في هذا الفعل يرد انه حذف الخبر وكون في
 ضمة خلاف الظاهر فلا فرق الا ان يفرق كمال الظهور وعدمه قوله او المراد انهم الخ لعل من النصف
 عن نفسه حكم بان المراد هو هذا والا لينبغي ان يقول لا يذكر انه اصلا اذ يصدق قوله وقوله ونقوم
 الخ متعلق بقوله خبر لا الخ لان هذا القول يتلزم القول بان لاخير قوله وعلى لغة اهل الجواز
 ورود القرآن فيكون تلك اللغة راجحة فلهذا اختاره المصنف قوله وقد هما الخ اعلم ان المصنف
 في المنصوبات بعد ذكر المرفوعات يستلزم تقديمها على المجرورات فما يستدعي ذكرها في هذا المقام
 هو المناسبة بالمرفوعات او بالكثرة والخفة بالنسبة الى المجرورات والكثرة والاول هو ما ذكرنا في بحث
 المرفوعات في وجه تقديم المنصوبات على المجرورات والثاني هو ما ذكرنا في بحث الكثرة
 وان كانت مقتضية للاهتمام المقضي بتقديم كما ذكره الاستاذ ولكنها تقتضي النقل اليه فهو
 معارض بحجة النصب التقديم بالطبع الذي يكون له نوع القليل بالقياس الى نوع الكثرة معارض
 للاهتمام قال الاستاذ في طلبه قوله قد هما وضع طلب للشرع النصوص المتضمن لتقدم الشرع فيه
 على غيره فهو عطف على الجملة الشرطية لا على الجزاء لعدم ظهور قرينة على مقدم الشرطية
 المتكورة واعتبار قيد التعمد الالتزام في تقدم الشرطية لصح استلزام الفراغ لشرع المطلق
 لا لشرع الخاص المستلزم لتقديم المنصوبات على غير ما انتهى يمكن ان يقال ان التعمد والالتزام

هذا مجموع المنصوبات

والقول بانها فاعل ومفعول للملابسة باعتبار انهما متحدان مع فاعل الضرب ومفعوله تكلف كما قال
 المحقق عبد الغفور فالاولى انه حال مفعول للملابسة وهو ما ضمير التكلم او ضمير الغايب الرابع
 الى زيد فافهم قوله اذا كان عن الفاعل اى اذا كان عن منير الذى عبارة عن فاعل المصدر
 فانمفع به فاعل هو ان قائما فى ملابسته قائما حال عن المفعول عن الفاعل ولا يصح انتهى
 وفيه تكلف لا يخفى على من له مبادسته بالبيان فتأمل قوله فعلى يكونون تترجمين الخ اعلم ان
 انظم من كلام الرضى ان حذف النجبة الذى هو يلا بس وجب وتبادر منه ان حذف الفاعل فى
 راسه او مهيأ ايضا لكنه ليس كذلك كما سياتى فى المنصوبات فى بحث الحال الا ان يعطى
 مراد الرضى ان حذف يلا بس ههنا ايضا جائز فيكون مخالفا للبصريين من هذا الوجه ايضا فتدبر
 قوله قال المصنف خبر ان واخواتها الا حصر خبر باب ان قوله اى شيئا بهما فى الفعل
 وال دخول على البعته او الجزوفى المشابهة بالفعل قوله ولا يحتاج الى ان يجاب عنه الخ
 فيه بحث لانه كما ان جواب البعض يكون تصرف فى الكلام كذا لك جواب اشم ايضا فكما
 لا يحتاج بعد جواب اشم الى ذلك كذا لا يحتاج بعد ذلك الجواب الى جواب اشرح ايضا فكذا لا يكون
 بحثا وتضييفا فان قلت هذا ضعيف بناء على ان فى جواب البعض استرا كما قال اشم قلنا لا نعم
 وذلك لان كون المراد بالسند الى اسمها هو بقرينة قوله بعد فخل هذا الخ فلا استرا كما لا ان يقتل
 كون المراد بالسند بالسند الى ان يفهم من قوله خبر ان فتأمل ولا تسرع فى الرد والقبول قوله ولا الى
 ان يجاب الخ وايضا هذا الجواب لا تحب مادة الشبهة فانه يصدق على قائم فى قوله ان يدا
 قائم وابوه مع انه ليس بمخبر بل الخبر مجموع قائم ابوه وجوابه اما لان ان انجمه هو المجموع

باب

ابواب قوله واما اذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه في القول بتحقيق الكلام المقصود بان مراده
 يكون فيما عدا ذلك او يراد عليه عموم كلامه المستفاد من كلام صام الملة والدين ان كونه خاصا
 اراد عليه حيث قال ونقض بقول الشفيعي رحمه الله ولو لا اشترط بالعلل زیدی کنت اليوم اشعر من لبید
 قيل لا يخفى اما ان يوجد القرينة او لا وان وجدت فيجب الحذف لوجود القرينة والمتزام
 جواب لولا مقامه ان لم يوجد فيجب عدم الحذف كما ذكره العبد واني في شرحه معتزضا
 على صاحب المتوسط انتهى يمكن ان يقال ان معنى كلامه ان الخبر اذا كان عاما يتحقق القرينة
 البتة وهي كلمة لولا لانه لا على امتناع الشيء لوجود غيره بخلاف ما اذا كان خاصا فانه
 لا يجب مطلقا اذ في بعض المواضع لا يوجد القرينة كما قول الشافعي في فحصل الكلام ان في
 صورة كون الخبر عاما يكون الكلام كلياً بخلاف صورة كونه خاصا الا ان يقال ان الخبر العام
 يجوز ان يكون مثل الامكان الوجود وكلمة لولا قرينة على نه الا على ذلك فلا تيم الكلية
 فيه ودعوى ان الخبر العام بعد ما لا يكون الا هذا غير مسموع بل ما شاهدنا منهم قوله نه على حسب
 البصريين اسي يكون ما بعد لولا مبتدأ ويكون خبره محذوفا واجبا فيكون ما ذكره المصنف في فهمهم
 قال المصنف في زیدی آقا كما مثال المصدر صورة ونسب الى الفاعل والمفعول ويعد
 حال هذا وعن ذلك قوله والذي يظهر لي ان تقديره النسخ لا يخفى ان مراده من الفاعل
 والمفعول هو اما فاعل الضرب ومفعوله او فاعل الملازمة ومفعولها وعلى الاول ما به قوله
 ضربي زیدی اياها ليس قاسما وعلى الثاني ليقا لا يكون ضمير التكلم في ملازمة فاعلاها هو ايضا
 مفعول الملازمة وفاعلها هو المستتر في اياها ليس وراجع الى الضرب واختصار الثاني

و قد حذف الخبر لقيام قرينة وجوباً من غير اقامة شئ مقامه القيد مختبر في حذف مبتدأ جواز الفضل في حذف كل
 شئ جوازاً اعلم ان تفسير جوازاً بوجوباً بقوله حذفاً جائزاً وحذفاً واجباً في بعض المواضع
 يكفي خلافاً لما يعتد بهما في تفسيرهما في كل موضع وقطعاً ثم اعلم ان المصراع التزم
 في هذا الكتاب تقديم الحذف على سبيل الجواز على الحذف على طريقة الوجوب فيما كان حذف الشئ
 جائزاً وواجباً لان الحذف خلاف الاصل سيما على سبيل الوجوب اذ فيه طريقة الذكر
 اللامى هو الاصل مسدود فيكون افحش وايقظ انه قليل بالنسبة اليه على الذنب الصحيح وانما
 قال في الان فيه خلافاً قبل ان اذ اطرف مكان خبر عن السبع فيكون معناه بالفارسية
 بمر من آدم من رجاي بمر من آدم من سبعمى بود وقيل طرف زمان خبر عما بعده بتقدير
 مضاف اوفى وقت خروجي حصول السبع انما قد المضاف لان الزمان لا يقع خبر عن
 بل قد قبل قوله وقد حذف الخبر لقيام قرينة مع اقامة شئ مقامه اذ هذا القيد مختبر في الحذف
 على سبيل الوجوب ويكون حاصل هذا القيد هو قوله فيما التزم الخ قوله فيما التزم اى تركيب
 الخ فسر كلمة ما بالتركيب مع انه يحتاج الى تقدير قوله فيه ولم يفسر الخبر كما فسر الرضى لان كون
 حذف الخبر في خبر كذا املاً لاخفاء في ركائنه وان صح قال عصام الله والدين في الفردي قليل
 ما مصدرية والمحذوف هو الوقت المضاف اى الوقت التزم غيره موضعه وجعل الرضى ما عبارة
 عن الحذف ليس تخفى عن الحذف انتهى اى حذف الوقت المضاف كما هو الظاهر ويحتمل احتمالاً
 بعيداً لان يكون المراد حذفه وحذف كلمة فيه كما في توجيه الشم انت خبير بان الامر كذا
 المذكورة اوضح عن هذا الحذف قوله وذلك اى حذف الخبر فيما التزم في موضعه غيره في البنية

وذكره ولم يقيد بقول غيره ولم يذكره يمكن ان يقال ان ذكره قوله يجوز ان يكون لرفع الهمزة
 وعدم ذكره قول غيره لعدم قبوله اياه وما ذكره الشرح من وجه عدم كونه اصح ليس تمام
 اولاً نعم انحصار المانع في اخراج الكلام من الجزئية الى الانشائية كما في باب كان وعلقت
 فانها لا يخرجان من الجزئية الى الانشائية مع انها ما فتان لغم تيم ما يشعر به لوقنين من شرح
 او تصنيف آخر وذكر لفظ البعض وعدم ذكر لفظ سيونية غير مشربة فتأمل فان المراد انه
 بقوله لانه يعتقد تعلق حاله فيظن ان عنده وجه حسن لكنه لم يطلع عليه كما اشار اليه الاستاذ
 بطله قوله وقد يجب حذف الح قال الاستاذ مدطاه اشار بكلمة قد الى ان وجوب حذفه
 قليل بالنسبة الى جواز حذفه فيكون نادراً فنية مقررة لتكره انتهى فيه ان كلمة قد لتقليلية
 في كلام المصدر بغيره قليل الحذف على سبيل الجواز الا ان يكون مراده ما هو اقل
 مما ذكره المصدر لكن مدلول كلمة قد هو التقليل المطلق قوله فان ظهر البتة لم يتبين اي
 تبين انه في الاصل وصف ثم غير لانه لم يبق في صورة الوصف على تقدير ظهور البتة
 في اللفظ فلم ينتقل فمن السامع الى انه في الاصل ثم غير اما على تقدير وجوب الحذف
 فتبقى التركيب في صورة الوصف فينتقل فمن السامع الى انه في الاصل وصف هكذا قيل
 حذفاً جائز القيام قرينة الظاهر من هذا الكلام ان المصدر ترك هذا معنا قوله اقيام قرينة الكفا
 بما سبق بلا واسطة في حذف البتة ارجوا ان لكن عطف قوله جازاً هنا على قوله جازاً فيما سبق بلقتضى
 ملاحظة قوله اقيام قرينة بماك هنا ايضا لان السابق على المحطوف عليه المصدر ويجب ملاحظة
 قبل المحطوف وحمل كلام الشرح على هذا يفيد اوضح ينبغي ان يقول في شرح كلام المصدر

يكون ضمية قد مر راجعاً الى لفظ ما ثم اعلم ان كلامه يقتضي ان يكون المبتدأ في قوله كل رجل
 اخ هو لفظ الرجل لكن لم لا يجوز ان يكون لفظ الكل المضاف اليه واغراب الرفع المقتضي للتأني
 يكون فيه قائل قوله ان الموت الذي تفردون اخ قال الاستاذ فلهذا اشارة الى
 ان المبتدأ المقتضى معنى الشرط اعم من ان يكون ابتداء في الحال بان لم يدخل عليه التوضيح او
 مبتدأ باعتبار ما كان وقد يدخل عليه التوضيح كما سمع ان ثم اعلم ان معنى التوضيح على ما سبق
 هو سببية الاول للثاني او الحكم به والفرار عن الموت ليس سبباً للحكم به كما لا يخفى فتأمل حتى
 يتضح لك الحق انتهى قال عم الملة والدين والفرار سبب للحكم بالملاقاة انتهى لعل وجهه
 ان المراد هو الفرار عن الموت في وقته المقدر وهو سبب للحكم به للاق اى طاق في ذلك الوقت
 لكن مع القول بانه سبب للثاني اى ثم اعلم ان تخصيص المنع بليت وعل يشعر بان غير مانع
 لكون المبتدأ المقتضى معنى الشرط اعم يستفاد من كلامه ايضا قوله بيان الاختلاف الواقع فيها
 بان بعضها مانع بالاتفاق وبعضها مانع بالاعتكاف بان يقول بعض النحاة بانفسه بغير الاقوله ان المكسورة
 فيه ان من اين يعلم ان المذكور في المتن هو ان المكسورة دون المفتوحة مع ان بعضهم
 الحكم بها الا ان يقر ان من قال بالحاقها بها قال بالحاق لكن ايضا هو المعصوم لو كان
 نقل قوله فالمناسب ان يقول ان ولكن لان فقط ويعم المعصوم اعتمد على قول سيبويه
 والحاقها فقط مقولة فتدبر قوله فاعيد بقوله وذكره ولم يقيده بقول من هو
 مع ان كلا القولين اخ يشعر بان كلاما قاله سيبويه من الحاق ان بهما
 وقاله بعض غيره من الحاق ان ولكن بهما ليس بمضى عند المعصوم لكن اعتمد بقوله

واللام التي للموصول لان اسم الفاعل والمفعول الواقعين صلة لمعنى الفعل فالضرب
 بمعنى الذي ضرب على صيغة المعلوم والمضروب بمعنى الذي ضرب على صيغة المجهول
 انتهى انت خبير بان الظن من قوله بفعل ان لا يدخل الالف واللام في كلام المصراع كما يدر
 عليه بحسب الظن ما ذكره الشم بقوله اى الذي جعلت صلة جملة فعلية واسم الفاعل مع
 فاعله على الاطلاق ليس جملة فترك المصراع اياه والاسم الموصوف بالموصول والاسم المضاف
 الى النكرة المندرجة لهما او لكونها في حكم المذكورات فافهم قوله اى الذي جعلت الخ فاذا كان
 المراد من كلام المصراع هذا فينبغي ان يقول الاسم الموصول بحالة فعلية مصرقة او ظرفية مألوفة
 الا ان يقيم المقص انما ينشأ من المشابهة بالشرط وهو الفعل كما يظهر من قوله لئلا كان الخ
 قال المصراع او النكرة الموصوفة بهما قال الاستاذ مد ظله انما اتى بضمير التثنية مع ان
 اذا ذكر بان عطف الثاني على الاول بكلمة او فالضمير الواقع بعد بهما يكون واحدا كما
 سلك تلك الطريقة الفاعل قال ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه ولم يقل
 وقد بالانه اشار الى جواز الايمان بالتثنية نظر الى التعدد الصوري وجميع الجمع باعتبار
 التركيب فقوله الشم اى باجدهما بالنظر الى تركيب واحد ثم اعلم ان في النكرة الموصوفة
 بهما معنى الشرط باعتبار نصفه فكل رجل يأتي يكون بمعنى ان ياتيني انتهى العلم ان الظن
 من تفسير الشم ان المراد ذلك بتقدير المضاف فما ذكره الاستاذ لتوجيه آخر كلامه لا يقيم في توجيه
 الايمان بضمير التثنية انه لو اتى بالمفرد لتوهم مع قطع النظر عن المثال الآتي انه راجع الى الاسم
 الموصول لا الى احد الدائرين الفعل والظرف لان مثل هذا التوهم جاز في تعريف الفاعل بان

معنی اشتهار قال المصنف فصيح دخول الفار في الخبر اى الفار الجزائيه قال عم الملة والدين
 في الفريد اشتهار قصد معنى اشتهار معنى مع القصد ان شئت ادخلت الفار المشابهة
 الخبر بالجزائر وان شئت تركت لعدم كونه جزائري كذا اشتهار الرضى وذكر جبار الشتران الدخول مع القصد
 لازم وبدونه متمنع فادراج الصحة لعدم لزوم القصد لعدم لزوم الفار مع القصد انتهى على قول
 نظر الى مجرد تضمن معنى اشتهار واما اذا قصد الدلالة على اشارة الى اختيار ما ذكره جبار الشتران
 في شرح كلامه لما تضمن المبتدأ معنى اشتهار يكون الخبر قابلاً لدخول الفار فاذا قصد افادته يجب
 ان يدخل الفار فيه بايقين مقوم واذا لم يقين يجب ان لا يدخل لتلافيده بالغير مقوم افادته
 انتهى وما ذكره اشتهار اوفق مما ذكره المصنف لانه فرع صحة دخول الفار في الخبر على تضمن المبتدأ معنى
 اشتهار التقييد بشتهار قصد معنى اشتهار امر زائد على ظم عبارته ولتأمل ان يقول ان القصد اما ان
 يقع اولاً على الاول فيجب وعلى الثاني متمنع فلا يصح القول بالصحة التي هي عبارة عن الجواز
 الامكان للمنافي للوجوب والامتناع فان قيل الامكان يكون نظراً الى مجرد تضمن الوجوب
 والامتناع يكون نظراً الى القصد وعدمه ليقم ان الامكان لا يكون بالغير الا ان ليقم ان الامكان
 هو ما هو الامكان بالقياس الى الغير لا بالغير والمتمنع بهو الثاني لا الاول والمقام يقتضى بطلان
 في الكلام ثم لا يخفى ان تقدير بل لقصد عدم الدلالة بعد قوله واما اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى
 خلاف الظم وقوله بل يجب عدمه لا يكون قرينة فافهم ثم اعلم انه لو قال الذى قد تضمن معنى
 اشتهار فدخل الفار فى الخبر صحيح لمكان بيان الحكم مثلاً لكن فيما ذكره يكون المبتدأ مذكوراً
 صريحاً قال المصنف وذلك الاسم الموصول بفعل قال الاستاذ مظهر ذلك تناول الالف

في كل واحد من صورة العطف وغير صورة العطف خبر اولاً في حقيقة فوجه ترك مثال
 صورة العطف اليف هو توجه الاول فقط فانهم قوله فالاقصا عليه بذلك قال الاستنا
 مظهر في تفسير واي الاقتصار في التمثيل على المتعد وبغير العطف لفخانه وظهور المتعد بالعطف
 انتهى فافاد ان المشار اليه لذلك هو فخانه المستفاد من القول بعدم خفاء التعدد بالعطف وظهور
 لتماميهم كونه اشارة الى كل واحد منه ومن قوله واليف المتعد وان اشارة اليه والاشاء
 كلمته ذلك اشارة الى المراد قوله وهو سببية الاول للثاني او للحكم به قال الاستنا مظهر
 فان قيل في قولنا ان كان الانسان ناطقاً فالحكم به ناهي عن ليس الاول سبباً للثاني
 ولا للحكم به قلنا المراد بالشرط الاتصال اللزومي ومنه يلزم هذه السببية هو اللزوم كما يستفاد
 من قوله الاتصال اللزومي ومن قوله لان علاقة اللزوم وكونه مراد من السببية يستفاد
 مما يذكر في بحث كالم الجارة قوله فلا يراد عليه ان يبار الا يراد على محل معنى الشرط على سببية
 الاول للثاني فقط اذ يرجع ان نحو وماكم من نعمة فمن الله لم يتضمن المتبدا فيه معنى
 الشرط لان الاول ليس سبباً للثاني فلا وجه له دخول الفار في خبره ولما كان المراد من
 معنى الشرط اعم من السببية الاول للثاني والحكم به يرفع هذا اليراد وهذا الاعم مراد
 من الخبر والجزا في قوله في سببية للجز سببية الشرط للجزا قال الكويكي قوله للحكم به
 هذا القيد تبار على ظاهر السببية اما اذا اريد به الملازمة كما قيل فلا حاجة اليه انتهى
 انت خبير بان المتبادر من الملازمة هو ملازمة الاول نفس الثاني للحكم به فارادة الملازمة
 سببية لا يجعل الكلام عيناً عن هذه القيد قوله تشبيه المتبدا الشرط ان متفرع على تخمنه المتبدا

وثانيهما ان يقوم يوافق لما قلنا في تحريم كلام الله واليه قوله فيظهر التحقيق يعرف ان يوافق
لما قلنا قائل وتدبر قوله لا تخاربه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيره مما من الفاعل
والمفعول والاحال والتميز وغير ذلك ومسئلة العالم لا يكون بدئية اولية الا ان يكون تمهيد
مسئلة اخرى ومهما ليس كذلك لا يخفى ان تعدد المبتدأ مع وحدة الخبر لم يكن بد
العطف والا فلا حاجة لعدم تعرض المصريح بخلاف الخبر فانه قد تمهيد ومن غير العطف ولكن
الحال في الفاعل لعدم التعرض ببيان تعدد ما دلل على ان مراده من تعدد الخبر هو تعدد من غير العطف
وما هو بواسطة العطف تابع كالمعطوف عليهما اذ لو كان الخبر المعطوف داخل في كلام المصريح
فلا وجه لعدم تعرضه بتعدد المبتدأ والفاعل انهما يتعدوان بالعطف اليه قوله وايضا
المتعدد ان فعل فيه مسامحة لان المراد منه هو ما به يحصل التعدد لان سلب الخبرية انما يكون
عنه لامن المتعدد في لا غبار في ارجاع ضمير هو في قوله بل هو توابعه الى المتعدد بمعنى
ما يحصل به التعدد فلا يتوجب ان التابع هو المعطوف على الخبر لا المتعدد وهو المعطوف
والمعطوف عليه وارجاع ذلك الضمير اليه يقتضيه قوله ولهذا اورد في المثال الخ
اي لا اجل كل واحد من الوجهين المذكورين الذين ذكرهما بقوله لان التعدد بالعطف
الخ وقوله وايضا المتعدد الخ قوله ولو جعل التعدد اعم قال الاستاذ بان نعم الخبر من
الحقيقي والحكمي انتهى هذا بل بحسب الظن على ان ما ذكره قبل قوله ولا يتعدو الخ من التعميم
بالعطف وبغير العطف بعينه هو التعميم الحقيقي والحكمي بان يكون الخبر الحكمي هو الخبر المتعدد
بالعطف والاحتمال ما ذكره قبل قوله الخ على غير التعميم من الحقيقي والحكمي بان يكون الخبر الثاني

بخبرتها فيهما فيحصل منها صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع قصد جعلها خبراً إلا
 انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا البيض اسود والمجموع استحق اطلاق في الرضى
 ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا اجاز اسناد حال المتعلق المنفصل عن الشيء اليه فجاز
 اسناد حال الخبر اليه اولى ليس بشئ وكذا ما قال صاحب الباب ان هذا اسود وبيض
 مثلهما عالم وفاصل لانه يكذب به وجوب هذا اسودان وبيضان وهو لا اسود وبيض وبيها
 ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حاله متوسطة مخصوصة باسم نحو هذا علو وماض
 اى مر بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة قال الرضى في كل منهما ضمير للمجموع بلا
 كلفة لان المجموع متصف بكل منهما وينظر التحقيق بعرف ان الضمير الذي استحقه الخبر
 واحد كما في المروءات اعتبر في كل منهما دفعا للتحكم ويجوز في هذين القسمين العطف وتركه
 قال صاحب الباب وشهد بان المحل والمضى في المعنى غير متعددة قوله علمت
 هذا محلوها مضى اذ لو كان متعدداً لكان متعدياً الى الثلاثه وخلاف ما اجموعوا عليه فيه
 انه متقوض بقولنا علمت زيدا عالماً فاضلاً مع ان الخبر في قولنا زيدا عالم فاضل متعدد
 معنى فلا يلزم تعدية الى الثلاثه بل كون المفعول الثاني متعدداً وافرقة بين تعدد
 المفعول الثاني والتعدية الى ثلثه لان التعدية الى ثلثه يوجب مفعولاً ثالثاً لا تعدد
 المفعول الثاني فانه من دقائق الفوائد الذي لا يفهم الواحد الا الواحد انتهى قال
 في حاشيته على الفريه المعترض للمعروف ومن غير ان تسأل والناس شديد الحاجة انتهى
 انت خبر بان الفاضل اعم من العالم فالاولى التمثيل لقبولهم عالم ومما بل كما مثل الكويكب بقوله

وغيره من است و اختلاف ترجمة في الترتيب لا يضر ولا ينفع كما لا يخفى على العالم بالنفع والضرر لا يتم
قوله ولم يذكره الشئ انه متعدد وفيه لفظا ورون معنى ثم اعلم ان ما ذكره في هذا الحاشية يحتاج
كثيرا اذ ذكره علم الملة والدين في الفريدين في هذا المقام حيث قال وقد تعدد الخبر اسي خبر المتعدد
ومنه يعلم تعدد المعول الثاني لكل ما ينسخ المبتدأ ولك ان تجل الخبر اعم مما هو في الحال
او في الاصل فيندرج حكم الكل فيه وهو ما سباحث لما ليس استخراجها الفاضل التباس
ليتنقح به كل مفرد باس الاول ان العامل المعنوي لتحقاقه غير قومي فبطل به ان لا يعلم في معمول
الكثيرة الا انه خلاف ظنك لانه يرفع اخبارا متعددة او بلغ الفا كانه للطا فته شابه
المجرات الغير الفاتحة في الافعال المتكاثرة الثاني ان الخبر المتعدد قد يكون واجب التعدد
لكونه خبرا عن متعدد ومعنى نحوهما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ ان
ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل منهما الى موصوفه فهو في تقديرهما شخص فاضل
شخص عالم والعطف ليس الا صورة اوليس تشريك المعطوف المعطوف عليه
في النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعراضا
واحد الا انه اعرب كل جزر وفعلا للتحكم وما في الرضى ان هذا الخبر خارج عن
مبحثنا لان كلامنا في تعدد الخبر عن مبتدأ واحد وهو ما تعدد والمبتدأ ليس
لشئ لان كلامنا في ان يرتفع لمبتدأ واحد اسمان ليعاد ان خبرين وهو
من هذا القبيل لا قبل وقد يكون واجب التعدد لكون المجموع عالما واحدا
للمبتدأ الذي هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما

تلك الكيفية المتوسطة بينهما فاذا حصل من الامتناع تلك الكيفية المتوسطة لم يلزم اتفاق
 تلك الهيئة في نصف الهيئة بها بالفعل فظهر ضعف ما ذكره الشم وان العطف في قولك
 علو وحمض ليس من جهة تعدد صورة الا ان يدعى ان تلك الكيفية ليست من مقولة
 الحلو المطلق ولا من مقولة الحمض المطلق دون اثباتها خطر القتا ونم اعلم انه قد تحقق
 في مواضع ان الضمير في كل من الجوزين ان يرجع الى المبتدأ راجاز العطف كقولك هو
 اسود وبيض وعلو وحمض وجاز تركه وان لم يرجع فلا بد من العطف نحو سماء عالم
 وجاهل لان المبتدأ مشكوك معنى كما عرفت فان قلت اذا كان من قبيل العطف
 المفردات وجب يشترك المفردين في الاسناد الى شئ واحد وهو لطم قطعا فلا بد من
 عطف الجملة ولا شك في خلافه قلت ربما يعتبر العطف بينهما حتى يصير الشبان كشيء واحد
 فيسند المجموع الى مجموع المبتدأ على ارادة التفضيل اعتمادا على فهم السامع كذا
 حقق السيد اسندي بعض تصانيفه وفيه بحث انتهى لعل قوله وفيه بحث اشارة الى
 عدم قبول ما ذكره وبقوله قلت ربما يعتبر العطف الخ يمكن ان يقيم في دفع ما ذكره بقوله
 فظهر ضعف ما ذكره الشم ان المقوم بالافادة اذا كان اثبات الكيفية المتوسطة كما اقم
 به يكون الخبر به هو تلك الكيفية فيكون ج تعدد الخبر بحسب اللفظ لا بحسب المعنى غاية
 ما في الباب ان كلامنا يصلح لان يكون خبرا عنه لكن ذلك مقوم من السياقة لكلامه فيكون
 اعتبار الضمير في كل منهما ونفعا للتحكم وكون ذلك مقوم دون هذا استفاد من ترجمة هذا الكلام
 بالفارسي حيث يقرأ (ين شئ ترشش وشيرين است) ولا يقيم (ين شئ ترشش

قولک هما جابل و عالم کما عرفت و الجواب ان بينهما فرقاً و هو ان الضمير في كل منهما
يرجع الى هذا الجبل فاما عالم و جابل لانه في تقديرهما جابل عالم و رجل جابل و الضمير فيهما
لا يرجع الى المتبدل فان قلت لم لا يجوز مثل ذلك في هذا القول قلت ذلك
الاتصال الالباض لجواز ان يقع هذا ابيض و هذا اسود و لا اتصال في التركيب
الاخير فيدخل فيما تعدد الخبر فان قلت من اين يعلم رجوع الضمير الى المتبدل مع
كون الالباض متصلة قلت هذا مذکور و البعض غير مذکور فرجوعه الى المذکور الى
وايضا مطابقتهما افراداً و ثنيتين و جمعاً كقولك هما ابيضان اسودان يدل على
ذلك و اما ثانياً فلان قولك هذا حلو حامض قد ذكرته مما يتصف بالمجموع
بكل واحد من الخبرين و لا شك ان المجموع ليس بحلو و لا حامض و لهذا ذكره
الشم انه متعدد فيه الخبر لفظاً دون معنى و جواز ان امتزاج الطعنين في جميع اجزائه
يقضي ان يكون كل من الاجزاء حلواً لكن دون الحلو قبل الامتزاج و حامضاً
كذلك فيصح ان يقع المجموع حلو حامض و الحامض من الكلمات المشككة فلا بد من
اعتبار ضمير في كل منهما لا ان المجموع خبر واحد و اعتبار الضمير في كل منهما دفعاً للتحكم
و المشتق عن الضمير كما قيل فان قلت المقم اثبات الكيفية المتوسطة اى المراد
فلا ينبغي بحسب المعنى قلت هذا لا ينافي ما ذكرنا لانه اذا ثبت للمجموع كل واحد من
الخبرين يلزم ثبوت الكيفية المتوسطة له و توضيح ان المهمة المفروضة ليصلح لثلاث كينيات
الكيفية الحولية الكاملة و الكيفية المحوطة الكاملة و الكيفية المتوسطة بينهما فاذا حصل من الامتزاج

تقديمه وبجاء الخبر ان يذكر وجوب تأخيرها لكن حفظ الموافقة في التقديم يستدعي ذلك بل
 احدهما لازم للآخر ومقتضى وجوب تأخير المبتدأ ووجوب تقديم الخبر ولم يذكر وجوب تقديم
 المبتدأ ووجوب تأخيرها ولم يقتض حتى لازم وجوب تقديم الخبر وتأخيرها لان الخبر قسم من المفعول
 فاللايق التعرض بجاء في الجملة قوله من غير تعدد الخبر عنه قيد بذلك لان تعدد الخبر مع تعدد
 الخبر يحتاج الى البيان قائل في ان المراد من عدم تعدد الخبر عنه عدمه لفظاً سواء كان بحسب المعنى
 متعدداً ولا او عدمه لفظاً ومعنى وعلى الاول يدخل نحوهما عالم وجاهل في كلام المصريح
 عنه وعلى الثاني يخرج عنه قال الكوكبي اعلم ان تعدد الخبر يكون بالعطف وبغيره فلا بد
 من مزيد عالم وعاقلة وقولهم عالم وجاهل ليس من هذا الباب لان الكلام على تقدير وحدة
 الخبر عنه والمقصود منه احدهما جاهل والاخر عالم والثاني على ضربين احدهما ان يكون الاخبار
 المتعددة متضادة وثانيهما ان لا يكون متضادة كقوله تم وهو الغفور الودود ذو العرش
 المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان شتقاً وان كانت
 متضادة ففي كل اثنين احدهما ان يتصرف خبر المبتدأ بواحد من الاخبار والآخر الآخر
 بالخبر الآخر وثانيهما ان يتصرف المجموع بكل واحد منها فالاول مثل قولك
 هذا ابيض اسود لالابق وفي كل منهما ضمير يرجع الى المبتدأ والثاني مثل قولك
 هذا ابيض اسود وفي كل منهما اللفظ ضمير يرجع اليه هذا هو تحقيق القوم وفيه بحث
 اما اولاً فلا قوله قولك هذا ابيض اسود وليس مما تعدد فيه الخبر فكيف يكون
 قسماً منه وذلك لان المراد ان بعضه ابيض وبعضه اسود فهو مثل

سواء كانوا من الموجودين او معدومين لكنهم سيوجدون او سوف يوجدون وكلمة او لمنع
 الخلو ولما كان الخائف هو المتكلم لم يسمع القول بكونه ملتبس بينهما لما لا يخفى على من يسمع الكلام
 عن السماع ولما كان مراد المتكلم جعل ان مع اسمها وخبرها الماولة بالمفرد مستنداً كان المنكسر
 في مقام الخبر خبراً عنه ومحمولاً عليه ولا يمكن ان يكون محمولاً على اسمها حتى نسب كونه خبراً لها
 والمراد بالمفرد الذي اولت ان مع اسمها وخبرها اليه هو مضمون الجملة اى مبتدأ خبرها
 المضاف الى اسمها واحتمال كونه خبراً لغيرها في بادى الامر على تقدير تسليمه لا يوجب
 التقديم فعلى هذا لا يظهر وجه جملته موجباته كما جعله المحقق مولانا عبد الغفور على ان منشأ
 هذا الالتباس والاشتباه لما كان الالتباس فلا يبعد ان يكتفى به وذلك ان تقول من
 جانب ذلك المحقق ان من امثلة قوله عندي انك قائم وبذا يصلح ان يكون خبراً لغير خبر
 فان قلت قد بين ان العلم بان ان موقوف على تقديم الخبر وتقديمه موقوف على العلم
 بذلك لانه لو لم يعلم لا يقدم فيلزم الدور قلت لانم توقف التقديم على العلم بذلك يجوز
 ان يثبت باستعمال القرب قائل في المقام بخلافه قوله اوفى الكتابة اى باعتبار كتابة الكتاب
 لعل هذا الوجه ليس منظور القرب لانهم لم يقيدها بالكتابة قوله وجب تقديمه اعلم ان المقام
 بين وجوب تقديم المبتدأ ووجوب تقديم الخبر ولم يبين وجوب تأخير المبتدأ ووجوب تأخير الخبر
 لاستلزام وجوب تقديمها ووجوب تأخيرها بخلاف وجوب تقديم الفاعل على المفعول ووجوب
 تأخير عنه لان وجوب تقديم المفعول لم يذكر حتى يكتفى به عن وجوب تأخير عنه ولهذا
 ذكرها اعلم ان المناسب بحال المبتدأ لكون الاصل فيه التقديم ان يذكر وجوب

التمرة على نفسها فلا يرد نحو على المذمومة متوكل لان لفظ اليه متعلق بقوله على الذم وذلك القول
متعلق بقوله متوكل وهو خبر فيكون اليه متعلقاً بواسطة فلا حاجة الى تقدير كثير وظان ظاهراً
قد رده اشم قوله في جانب المبتدأ قال الكوي كما قال ذلك لان ظم كلامه يدل على
ان الضمير جزء المبتدأ وفي المثال المذكور ليس كذلك لان المبتدأ المثل المضاف الا ان
المضاف اليه من تامة المضاف انتهى انت خبر بان الضمير في المثال المذكور لما كان متعلقاً
به فكان جزؤه فيصح العبارة المذكورة بدون تقدير الجانب ويحمل ان يقدر الحكم اسي المستتر
لمتعلقة ضمير في حكم المبتدأ في كونه مقدماً على الخبر بالترتبة قوله رجع الى ذلك المتعلق
لعله اشارة الى ان معنى ان الامر ضمير ان راجع اليه قوله المفتوحة لتلايتهم المكسورة
وقوله الواقعة الخ لرفع توهم ان عذمي في المثال المذكور ليس خبراً عن ان بل خبراً
قائم وهو خبر مجموع ان مع اسمها وخبر بل خبر المبتدأ من حيث انه خبر المبتدأ لا يمكن
ان يكون خبراً عن ان قوله خوف ليس الخ اسي خوف المسكلم التباس ان المفتوحة
بالمكسورة باعتبار التلطف عند السامع بانه تلفظ مفتوحة او مكسورة وذلك الخوف
لا مكان وهو له عن الفتحة بعد ان يسمعا ويحمل ان يكون المراد من الذم قول هو الغفلة
وعدم السماع ذاتياً بعد ان يتلفظ بان توهم انه يتلفظ بالكسر لكون المقام مقامه لعل قوله
لجأ تامة ينطبق على الاحتمالين ووجه خفاهما اما كونها حركة لانها خفية بالنسبة الى السكون و
ليست في الظهور في مرتبة او كونها حقيقة صادرة من غير الشدة بخلاف الضمة والمكسورة قائل
او خوف التباس الناظر باعتبار الكناية بينهما بعد ان يكتب لان التقصير من الكناية اعلم القائلين

انما تقع في صدر جملة ما والاخر الخبر الجملة وهو محل اين البوه واليعن متضمن لما له صدر الكلام
لانه متضمن لاين وهو متضمن لما له صدر الكلام لكن هذا لا يقتضي تقديم هذه الجملة على المبتدأ
فقطن قوله لتصدره في جملة قال الكوكبي فيه ان الضمير يرجع الى اين البوه وج لا معنى
لتصدره في جملة والازم تصدير الشئ على نفسه فتدبر انتهى ما قصدنا نقله لعل قوله قد بر
اشارة الى ان الضمير راجع الى ما له صدر الكلام والمراد بجملة هو الجملة التي هو خبر فيها
بلا واسطة بحسب الظن فلا يلزم تصدير الشئ على نفسه قوله من حيث انه مبتدأ ارمي مصحح الوصف
الابتدائية لذات المبتدأ او الخبر بتقديمه مصحح لهذا الوصف لالذاته وبهذا المعنى يتبادر من
كون صفة المبتدأ اشتقاقا والنسبة الى الشئ يفيد بخلية ما فذا الاشتقاق وما ذكره
عم الملة والدين في الفريز يرجع الى ما كان حيث قال او كان الخبر مصححا لاجل حمل المبتدأ
مبتدأ صحيحا ولا يخفى ان الخبر الطرف مصحح لشيء التقديم لا التقديم انتهى والى هذا الاشارة
اشارة الى بقوله بتقديمه فهذا القيد احتراز عن ان ذاته احد البليست مصححة لكن الظن من
قوله بتقديمه يصح وقوعه مبتدأ ارمي المصحح هو التقديم ونسبة التصحيح الى الخبر على سبيل المثال
وفيما عناية لما هو الكلام فيه ويوافقنا ما ذكره الاستاذ سلمه الله بقوله انما قيد بالقيد
لان الخبر ليس بحسب ذاته مصححا لذات المبتدأ بل بسبب تقديمه مصحح كون المبتدأ
مبتدأ كما لا يخفى على من له ادنى دراية انتهى قيل هذا القيد احتراز عما اذا كان تابا خبره مصححا له
نحو زيد قام او لو قدم لم يصح كون زيد مبتدأ قوله كبر اللام كذا في شرح الرضوي قوله بنقطة شيخ
صحا تقديمه على الخبر والتمرة في المثال المذكور لا يصح ان يقدم على التمرة والا يلزم تقديم

وفيما ج كذا لك بخلاف مثل قام ابو زيد فانه فيه لان الضمير فيه المضاف اليه لا الفاعل
فقال قوله في مثل الزيد ان الخ اى في بدل بنين التكميين والتركيبان قوله فالتبس
المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضاً محل المراد بهذا التقدير هو تقدير يكون المبتدأ متنازلاً
عن الفعل المثني والجمع بان يقيم قامة الزيدان وقاموا الزيدون يعنى على هذا التقدير يلزم
التباس المبتدأ بالبدل عن الفاعل او بالفاعل ايضاً فعدل ايضاً هو التباسه
بالفاعل على تقدير تأخير المبتدأ عن الفعل المفرد قوله على فعل الخ التباس بالفاعل
على تقدير تأخير المبتدأ عن الفعل المثني والجمع على قول سن الخ اما التباسه بالبدل عنه
على قول من قال ان الالف والواو ضميران قيل وهذا مذموب ضعيف ومن زيقا بعد
علمانه لكونه كالفعل بمنزلة التقيدون علمانه وعلم انه يجب تقديم المبتدأ في صورة دفع
فيما بعد الفاعل مثل الذي ياتيني فله درهم ولبعد الالفاظ او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما
قائم او وقع المبتدأ او بعد لام الابتداء مثل لزيد قائم او كان المبتدأ ضمير لثان نحو
هو زيد قائم انتهى محل عدم ذكر المعنى فقلته وقور هذه الصورة قوله اى الذى ليس
بجمله صورة انت خبير بان المتبادر من الطلاق الخبر على الطرف انه خبر بالفعل وان كان
تأنيلاً عن الام الذى هو خير فى الاصل فحمل المفرد على ما هو مفرد بحسب اللفظ والمعنى كما هو
الضم وذلك اما لعدم الضمير فيه كما ذهب اليه البعض او مع الضمير فيه لكن يكون النسبة
فيه غير كما مته قائل فان ما قلنا مما لم يزل فى كلام الغير قوله واكثر به اى بقية المفرد لا يخفى ان
فى قوله زيدا بن ابو خنيس احد هما هو الخبر المفرد اى الذى ليس بجمله صورة وهو كلمة اين ولا شك

الاخرى ويرفع هذا الاشتباه باء في تفاوت وتوجه فلمذا لم يلتفت اليه فالتفت فقتل
واما في صورة الاخير النج هذا يدل على ان وجه وجوب تقديم المبتدأ على النج على تقدير
كون النج فعلا لم يذكر سابقا وليس كذلك لان قوله لعدم الالتباس يدل على ان الوجه
هو الالتباس في الصورة الاخير كما دل قوله دفعا للاشتباه على ان الوجه في الصورتين
المذكورتين في البين هو الالتباس الا ان يقام ان الظن من الاشتباه بين المبتدأ والنج
عند بيان وجوب تقديم المبتدأ على النج كما فيهما لا بين المبتدأ والفاعل كما فيهما فالافتراء
المستفاد من قوله لعدم الالتباس يلتبس في بادى الامر فيها بين الالتباس بين المبتدأ
والنج وبين المبتدأ والفاعل فالتعيين يستغنى بقوله لتلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فيكون
ان يقام ان وجهه لم يذكر سابقا وان جاز ان يقام انه مذكور سابقا والفرق بين القولين
بالا بهام والتعيين قوله ادب البديل عن الفاعل وهو معطوف على قوله بالفاعل في قوله
فلم لا يلتبس المبتدأ بالفاعل لاني قوله التباس المبتدأ بالفاعل قبل احتمال البديل
منذ رفع بلزوم الفساد وهو الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان المتبوع مقدم رتبة
على التابع انتهى على انه لو كان هذا الالتباس محذورا يلزم عدم صحته فلو كان قام البؤ
الالتباس المبتدأ بالبديل عن الفاعل فيه والسماح ان الالتباس المذكور مشترك
بينهما وان دفع بلزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فهو ايضا مشترك فلا وجه للقول صحة
احدهما دون الآخر الا ان يقام ان الدفع ليس مشترك لان في صورة التثنية
والجمع يلزم الاضمار قبل الذكر في العدة وهو فيها بشرط التفيد جازع عند

الاشتباه لما كان متعلقاً به وعلته له وهو في الحقيقة علة لوجوب التقديم على تقدير
 كونها معرفتين ايضاً قال اما في الصور الاول الخ قال المصريح فعلا له اسي
 فعلا مصححا صادرا عنه وان كان نسبة الصدور بالتجوز بخلاف مثل زيد قائم بوجه
 فان الفعل فيه صادر عن البوه لا عن المبتدأ في القول يكون النجبة فعلا له متح
 لان المراد به كونه جملة فعلية لكون الفعل مسنداً الى ضمير المبتدأ فقال عم الملة
 والدين في الفريد في تفسير قوله فعلا له اسي يعمل فيه الرفع والنصب لهما خر
 في بادى الراى انتهى فعنده معنى قوله فعلا له عاملاً فيه لكنه بعيد عن الفهم فافهم
 واول ما ذكره الاستاذ من قوله اسي للمبتدأ بان يكون مسنداً الى ضمير راجع
 اليه فالنجبة اذا كان فعلاً مسنداً الى الضمير الراجع اليه بل الظن ان يكون مسنداً
 الى هذا الظن واما اذا كان مشتقاً كذلك مثل زيد قائم لا يجب التقديم بل يجوز
 ان يقيم قائم زيد فان قبل يلزم فيه الالتباس بالفاعل قلت يقع المتعطف
 به في مقام يجب ان يفيد النسبة التامة ونسبة اسم الفاعل الى فاعلية ليست
 تامة في مثل هذا الاطلاق فهذا قرينة تدل على انه مبتدأ لفاعل انتهى يمكن
 الرجاء الى ما ذكرنا ثم اعلم ان قوله قلنا يقع المتعطف به الخ نيا في لما قال في تمثيل
 فاعل شبه الفعل والحاشية المصدرة بقوله قوله فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل بل تحت
 لما ذكره المصريح بقوله فان طابقت مفرداً بجاز الامر ان قتال ثم قوله قرينة يدل الخ اوضح ان اشتباه
 النسبة التامة بالنسبة الغير التامة ليس في مرتبة اشتباه النسبة بالنسبة التامة

ولو كانا متساويين واداد اعم من ان يكونا متساويين في اصل التعريف او التخصيص
قوله لكف انت خير بانه لكف بالمساو بين عن كونها معرفتين يتوهم المتساوي
في قدر التعريف لا ليقم يتوهم من قوله او متساويين ايضا التساوي في قدر التخصيص
لان التمثيل لقوله افضل متى افضل منك قرينة على ان المراد به هو التساوي
في اصل التخصيص او بهما في هذا التركيب متخصيصان ومتفاوتان في التخصيص لان
افضل مني يكون تخصيصه اكثر لولا سطة ضمير المتكلم لانه منه المخاطب لكن تمثيل
الشرا لقوله غلام رجل صالح خير منك يوهم انها في مثال المص متساويان عنده
في قدر التخصيص والا فلا حاجة الى ايراد مثال آخر فتأمل وترك مثال المعرفتين
المتفاوتتين بعد قوله او متساويين وترك قوله معرفتين لتفسير قرينة ايراد هذا
اصل التعريف قدر قوله متساويين ايضا لكن ح لم يصير الكلام اخفض للصير طويلا
لان المثال اطول من قوله معرفتين ثم لا يخفى ان المص قال كانا متساويين في
صحة الوقوع مبتدأ لكف ولا يشتمل المعرفتين لكن لم يكن مثل عبارة المص في مرتبة
الوضوح قوله لو جوب تقديمه اعلم ان قوله حتى لو قيل لا يخيل على انه جواب
عن هذا الشرط وما يذكره قوله انا في الصورة الاولى فلما ذكرنا مفيد على انه
جواب عن كل من قول المص اذ كانا معرفتين ومن قوله او متساويين
بل ليقا ان كان الاول فلا يستقيم هذا القول وان كان الثاني فينبغي قوله لو قيل
بلا جواب اللهم الا ان يقع المراد هو الاول لكن قوله دفعا

المعينين من اطلق عليه بكلمة من ولفظ الرجل الا ان يقر ان قوله ابا ابوك
 لم ذاك احتياج بتفصيل امي رجل ابوك لكن لما كان لقصور التفصيل متعذرا لاشارة
 اليه في لاجل منع ابن الحاجب وكون ما ذكره الشرح مرادى الى منعه غير مسلم ولا يرد
 قوله لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خطأ ولو كان الشرح اشار الى منعه فيرو عليه ما وردنا
 على ابن الحاجب فتأمل بخطه باطراف الكلام قال المصريح او كان معرفتين
 قال محصام الملة والدين في الفريد بخلاف ما اذا كان احدهما معرفة فان المعرفة
 فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ الا في صورتين عند سيبويه
 انتهى والمراد بهما هو الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استقضاء نحو من ابوك نكرة
 هي فعل التفضيل مقدم على خبره والحكمة صفة لما قبلها نحو مرت برجل منه ابوه
 ومن كلامه ههنا ايضا يفهم انه حمل كلام غير سيبويه في الصورتين على عدم جوازهما
 ايضا فافهم قوله ولا قرينة قال الكوكبي اشارة الى ان كلام المصريح على
 اطلاقه اذ يجوز تأخير المبتدأ عن الخبر معرفتين او تساويين مع قيام القرينة الدالة
 على تعيين المبتدأ انتهى وفي قوله اومتاويين اشارة الى ان هذا في
 كلام المصريح ليس على اطلاقه بل مقيد بعدم القرينة سمعته ههنا ايضا ولم يذكر الكفاؤ
 بما سبق انتهى او لظهور الاحتياج الى قرينة حيث بالتساوي قوله في السهل
 قال الكوكبي ولا مطلقا في التعريف او التخصيص بالاول فلما ينتقض المثال لذكور
 واما الثاني فلما لا يستدرك قوله معرفتين لدخول ذلك في التساويين ولو قال

عنه بعد السماع للغير فيكون لمن سلك طريقا يجب عليه الرجوع ولا يخفى انه يتجه ان الخبر
الجملة المشتملة على المغير ايضا غير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه لغير الجملة انما يتجه
تقديمه ايضا الا ان يقيم الاشارة لا يكون خبر ابل مقول قول والخبر والتقدير زيد مقول
في صفة اقام ابوه انتهى انت خبير بان اطراد الباب لفتح كلام صاحب القيل قوله
ذهب بعض النحاة لم يقل وذهب غيره اما لعدم الاطلاع على قوله غير جميعا في هذا المقام
او اطلع لكنه لم يطلع على دليل غير جميعا وحيث يكون محط الفائدة قوله لكنه لكونه معرفة فتدبر
قوله لكونه معرفة قال خصام الملة والدين وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
ومنع سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن بمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون
من نكرة وكأنه اشار الى المنع حيث قال فان معناه ان هذا البوك ام ذاك ولم يقل
فان معناه ان رجل البوك لكن في قوله وهذا ذهب سيبويه خفاء فاعرفه ولما اجاز سيبويه
في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افضل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مرت
برجل افضل منه ابوه انتهى لا يخفى انه لو كان مراد البعض ان الاول كون البوك مبتدأ
لكونه معرفة ومن نكرة فلا بد عن امتناع العكس فلا يرد منع سيبويه وما ذكره الاستاذ سلمة الله
من ان الصواب اختيار منه مع ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان اصالته تقديم المبتدأ
على الخبر اولى بالرعاية عن اصالته كون المبتدأ معرفة يدل بحسب الظاهر على ان المراد البعض ما ذكرنا
لانا فهمنا ثم لا يخفى ان معنى من البوك امي رجل البوك لا هذا البوك ام ذلك والمستفهم عنه بجملة
من تعين اشئ الذي يطلق عليه الرجل ويحكم عليه بانه البوك لا يعين اشئ الذي يعين من اشئ

بجمله او جملة فعلية لصير جملة لان معيار الناسب في هذا المقام افراد او جملة هو المنسوب فان
 كان جملة فهو جملة وان كان مفردا فهو مفرد قوله والاصل في العمل هو الفعل فبعد الاحتياج
 الى العامل فينبغي ان يقيده الاصل وان يكفيه راجحة من الفعل قوله والاصل في الخبر الافراد
 قال عصام الملة والدين قيل يوافق الركبان اقول لانه اسرع قبولا للربط انتهى والظم
 ان يتق لان الخبر مرتبط بالمبتدأ والمفرد يقتضي الارتباط كما يشعر به ما ذكره وبجملة مستقلة
 بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها بخلاف الجملة بل لا بد في الخبر الجملة من الرابط لا يخفى
 ان الطرف المستقر الذي لم يقع خبره لم يحذفه وليس الكوفيين مثل وقوعه صفة او حالا
 فالعامل المقدر فيها هو الفعل فينبغي ان يكون في غيرهما ايضا هو الفعل ثم اعلم ان المص
 رج ما ذهب اليه البصريون فلما وجه تقدير كايين في تعريف الاسم والفعل وتقديره
 حاصل في تعريف الحرف لجريان دليهم قال المص رج شتما على ماله صدر الكلام قال
 عصام الملة والدين في الفريد الظم من كلام المص كون ماله صدر الكلام خبر المعنى ولا يلزم انتهى
 انت جدير بان معنى كلمة من التي وقعت مبتدأ في قوله من البوك هذا البوك ام ذاك
 ولا تخاف في ان الاستفهام خبر معناه والظم ان يكون الحال كذلك في غير هذا المثال فتدبر
 قوله فانه يجب تقديم حفظ المصدر انه يعلم من اول الامر انه من اسي نوع من اقوال الكلام
 لكن هذا الوجوب بعد التزام هذا الاعلام لكن المتكلم التزام فمال قال عصام الملة والدين في الفريد قلنا
 كان للمخبر الصدارة لانه اخر لم يعلم السمع انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش فعمه هذا
 الوجه لا يجري فيما لا يتاقي بعده كلام والا وجه ان يقيم اذ لم يكن المغير في ادل الكلام فيهم معنى بحسب البحث

أول التقدير بالتأويل لأن التقدير معناه الغرض وهو لا يصح في المقام ولا يكون موصولاً بالباء
 انتهى بخلاف التأويل فإنه موصول به والمستعاد من كلام معلّم الملة والدين في الفرع الثاني التقدير
 يستلزم التأويل حيث قال به في وجهاً ردة التأويل من التقدير لعله مبني على كون معناه
 هو المحذوف وعدم الذكر لا الغرض إذ لا يتم كونه مستلزماً له نعم إن التقدير هو الغرض في اللغة
 لكنه في عرف النحاة هو مقابل الذكر كما في بيان حكم المعرب لكن قد يكون في كلام المص
 بمعنى الغرض أي كما في تعريف العدل ثم العلم أن ما ذكره الشم سابقاً من قوله لأنها راجعة
 إلى الفعلية يدل على أنها داخلية في قوله والخبر قد يكون جملة باعتبار أن الطرف راجع إليها
 والخبر حقيقة هو المتعلق لكن أنت خبير إن حال النائب بحال المنوب في كونه جملة مفرداً
 ولما كان عند الأكثر نائباً عن الجملة فيكون جملة ولما رجع فعل الأكثر تعرض به وعبر عنه بلفظ
 الأكثر ولما كان النائب جزءاً لأن بحيث نسي المنوب فيجوز أن يكون مراد المص وقول خبر الطرف
 في الخبر الجملة باعتبار نفسه لا باعتبار متعلقه وكون كلمته ما في قوله وما وقع طرفاً الخ عبارة عن الخبر
 كما أفاد الشم مؤيداً لفتاوى يمكن أن يقع أن الطرف لما كان خبراً بعد حذف عامله يكون مفرداً
 لعدم التضمين فيه كما ذهب إليه البعض فيكون معنى كلام المص أن خبر الطرف مع كونه مفرداً
 نائب عن الجملة عند الأكثر فيكون الخبر الطرف مفرداً يكون قوله والخبر المفرد في قوله
 وأما التضمن ماله صدق الكلام الخ تحمّل على ظاهره ولا أن يكون مقيداً بالصورة كما
 حمل الشم يمكن ما سيذكر المص راجع الاسم الموصول بفعل أو ظرف يأتي عنه
 لأن صلة الاسم الموصول لا بد أن يكون جملة كما لا يخفى فتدبر قال المص

سابقا فانظروا عدم ذلك التقييد فلو قلنا ان الواقع هو المقيّد فيلزم نقصان كلامه
 في افادة البيان على ان حذف اللام يجوز وقوعه عند قيام التقييد لعل تعميم الهمزة
 في كلام المصنف من الضمير وغيره كان لاجل تفرغ قوله فلا بد من عايد على قوله والخبر قد يكون
 جملة ثم اعلم ان كلام الرضي في هذا المقام يدل على ان يكون الخبر المفسر للمبتدأ ليس لعايد
 وكذا يدل كلام العلامة في المطول بيان المسند السببي وكذا يدل كلام القاضي البضاوي
 في تفسير قوله تعالى هو الله احد حيث قال الضمير للشان وارتفاعه بالاستدراك وخبر الجملة و
 لا حاجة الى العايد لانها هي هو انتهى قال المحشي الجليلي الضمير المنصوب للجملة والثاني المرفوع
 تأكيد له والثالث الضمير لشان يعني ان الجملة الواقعة خبراً مستترة مع ضمير لشان فلا حاجة
 الى الاربعة بخلاف زيد الوهبة منطلق انتهى ما تعلق الخبر من قبله قال المحشي الخفي قوله لانها هي
 هو فحكم هذه الجملة حكم المفرد في قولك زيد غلامك في انه المبتدأ في المعنى بخلاف زيد الوهبة
 فان زيد او الجملة يدلان على معنيين مختلفين فلا بد مما يصل بينهما انتهى فعلى هذا يستفاد من
 كلام الاستاذ في شرح قوله او وضع المنظر موضع المضمرة ان ليس لعايد حيث قال كون هذا
 الوضع عايداً باعتبار كون المنظر متخذاً مع المضمرة بحسب المعنى وايضاً قال وهكذا كون الخبر مفسراً
 للمبتدأ ويستفاد من كلام مصنف الملة والدين ان العائد في نحو نعم الرجل هو وضع المنظر موضع حيث
 قال لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع المنظر موضع المضمرة الا ان اظلم صلب لوضع موضع المضمرة باعتبار
 لام الحمد فلا معنى لجعله قسيماً انتهى وقد عرفت وضع المنظر موضع المضمرة ليس لعايد كما قلنا
 العلم بالثلاثة ويحتمل ان بناء كلام المصنف على السابحة فانهم قوله هي محل جملة اي نائبة عنها قال الاستاذ

هذا الحكم بالنجزة على جملة كلام المصريح عليه واما لو حمل على ما فهمه اشم فلا ورود له ثم اجاب
عنه في قوله قلت لا اختصاص ما فرغ عليه انتهى لعل المراد بما فرغ عليه هو قوله فلا بد
من عايد قد عرفت ان هذا التفريع يدل على انها خير من غير التاويل ثم لا يخفى ان الش
في مجت الكلام ادرج المركب من الاسم والجملة في تعريف الكلام بتاويلها الى الاسم
فلو كان كلام المصمحم لا على ما هو النظم منه يلزم التنا في بين كلاميه من تعريف الكلام قوله
والنجزة قد يكون النج ويلزم ان يدخل في المرفوع وان لا يدخل في الاسم المرفوع ولا يسجد ان
يكون ذكر النجزة الجملة في مجت اسم المرفوع تفضيلا ثم اعلم انه قال ابن انباري وبعض
الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لعل وجهه انه يحتاج الى التاويل البعيد كقولنا زيد اضر به
وتباويل زيد مقول في حقه اضر به لا يخفى ان ابن ابوه جملة طلبية ايضا مع انه يلزم مما يذكره
بقوله واذا تضمن النجزة المفرد ما له صدر الكلام النج انه يقع خبرا لانه به اجتز عنه لانا نجزة جملة
المتضمنة بما له صدر الكلام الا ان يق التزم النجزة لما ذكره المصمحم قال المصمحم زيد قام ابوه
الاخصر ان يق في تمثيل الجملة الفعلية زيد قام الا ان يق فيما ذكره رعاية لتناسب المشايين
بحيث يكون ما لهما واحدا قوله ولم يذكر النظرية النج قال الاستاؤنظلية بمعنى تمثيل
للنجزة الطرف مثل زيد في الدار فانه ايضا جملة لان قوله جملة ليس الا بكونه مقدر
بالجملة الفعلية كما سيقول ما وقع طرفا النج ويكفي ان يكون مراده انه لم يقل والنجزة
قد يكون طرفا وعلى اى تقدير يكون هذا البيان مما يحتاج اليه اذ لم يذكر المصمحم ما وقع طرفا النج قوله
اذا كان ضمير ابد القيد لم يتبادر من كلام المصمحم لان المستر في حذف راجع الى العايد للخلق المذكور

فصل كل شخص عليك فهو كان كالنكوة في الاثبات التي قصد بها العموم فهو مخصص لاصل
العموم لان يثق ان حصول القاعدة ههنا بمجرد الادعاء من البين ان اسلام الجميع
كل شخص قابل وكون قوله واثابة عموم الحمد عطف بيان قول الاستمرار يستبعد جدا لان الظاهر
ان يكون مراده منه رحل كل حامدين غير اختصاصه التكلم قوله هذا المشهور قال الاستاذ
منظلة في جوب التخصيص في صحة كون النكوة متبادرا هو المشهور فيما بين النجاة وبنام كلام المصنف
عليه الغرض ان كلمة ليست اشارة الى قوله التخصيص بل الى وجوب التخصيص
في صحة كون النكوة بقرينة قوله وقال بعض المحققين الخ قوله وهذا القول اقرب الى المطلوب
اصل حاصلة تزجج قول بعض المحققين على ما هو المشهور لان الصواب امر ثالث المشهور
قريب منه واما قال بعض اقرب بلبت اليه من المشهور قال الاستاذ في وجب الاقرب الى
الصواب لان المصادر الكلام على قاعدة فاذ لم يقبل من جهة سواء كان كل من طر في الاستدلال
او معرقا وهذا هو التحقيق الذي لا يجوز ان يجاوز عنه انتهى فعلى هذا ينبغي ان يقول هذا القول
هو الصواب قال المصنف والخبر قد يكون جملة قال عصام الملة والدين في الفريد وهو يتوهم بان
عند المصنف ذلك الحكم بان الكلام لا يتأتى الا من سمين وعمل في اسم والرضى يمنع تاويلها
ويجوز انما على حالها خبر انتهى واسم حمل كلام المصنف على ما قال الرضى حيث قال
والجماعة مستقلة بنفسها الخ لما ذكره المصنف من قوله فلما بين حماد والقول بانه قال انظر
الى ظاهر الجملة في اني عنه لفظ لا بد كما لا يخفى وايضا بنام ما ذكره في الفريد من ان الميت
كالخبر في وقوعه بولاية بالمفرد نحو يستعين بالمقيد خير من ان تراه فلم يخص

ولما قل ان يقول لا حاجة في تخصيص هذا المبتدأ الى هذا التكلف فان قولنا شرا به زاناب لما
 افاد القصر فيكون الحكم مقصورا على المبتدأ فيكون هذا المبتدأ موصوفا بكونه مقصورا عليه الحكم
 وهذا القصر من التقيد بكيفية التخصيص كما سيأتي في بيان القصر ان معناه اما شرا لا خير او
 شرا عظيم لا حقير فعلى اى يكون شتى ما مضموما الى هذا النكرة فيخرج به عن النكرة الصفة
 اما على الثاني فظلم لانه وصف صريح واما على الاول من انضمام مفهوم لا خير انتهى يمكن ان
 يقع ان هذا القصر انما يستلزم من كون هذا التركيب مستعملا في موضع ما به زاناب الاشارة والاخر وجه
 لا فادته القصورون قوله رجل قام وقول الش فعل الاول يصح القصر ان جعله بالنظر الى قصر
 المستفاد من هذا الكلام من جهة استعماله في موضع الجملة الفعلية لكن قال الكوفي في تخصيص
 من تقديم المسند اليه بوجوبه المقام وان لم يغيره على القطع لعدم ايلائه حرف النفي وهذا
 على طريقة الشيخ عبد القاهر ومن تقدير كونه مؤخرأ على انه فاعل معنى بانه ابدل من الضمير
 المستتر فيه كما في قوله نعم واسروا النجوى الذين ظلموا اسوار جعل التنوين للتعظيم
 اولا وبه على طريقة السكاكي وبالجملة التقديم ههنا يفيد احصاء فهو في موضع التركيب المنفرد
 المنذور انتهى وهذا وان كان مخالفا لما قلنا لكنه يفتح ما قال الاستاذ كما لا يخفى فانهم اعلموا
 قوله به زاناب الاشارة استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو شتى وهو فاعل وهو غير
 مخصص والتخصيص انما يكون في بدله قوله لقصد الامام والاستمرار العلم ان القاضى
 البصرياوى في تفسير سورة الفاتحة في وجه العود عن حديث محمد بن الاسود الاستمرار وافادة عموم
 القصد لا يبعد ان يكون الفائدة الثانية اليم منظورة ههنا فيكون معنى الكلام في قوله السلام

ومن الحكمي وهو التعيين في الجملة فبقوله تعينت عين المصداق وبقوله تخصصت أفان
المفهوم العام للتخصيص وقد تحقق في ضمن هذا المصداق المعين انتهى رفع ما قال صاحب
الرضي لكن جعل ما له كمال التعيين في حكم التخصيص غير معقول على أنه لا حاجة في جملة مبتدأ
إلى ذلك أذ كان يكون المبتدأ معرفة حقيقة على أن المستفاد من كلامه أن التخصيص
هو تقليل الشكر أو هو يا بني عما قاله الاستاذ كل الباري ثم أعلم أن ما ذكره المصنف من قوله
وقد يكون نكرة إلى آخره يدل على أنها لم يخرج عن النكارة بسبب التخصيص وإنما يكون كونها
مبتدأ لخلاف الأصل لأجل عدم الخروج والافصاح معرفة فيكون أصلاً إلا أن يتقن أن المراد
من النكرة هو اللفظ الذي يكون الوضع نكرة محضة وذلك اللفظ بسبب عرض عارض
قد يخرج عن تلك النكارة بأن يقل الشكر أو تعين مدلولها وقيل إلى مرتبة المعرفة كالشكر
المذكور فراه من التخصيص هو أعم من تقليل الشكر ومن صيرورة مدلوله معرفة لأجل المعرفة
بالتعيين في حكم التخصيص لما جعل الاستاذ قائل قوله التخصيص بما يخص به الفاعل
شبهه به إذ يتعلق في موضع ما هو ذناب الأشرار أنت خير بان الظن أن يكون يخص
بالشرف ما هو ذناب الأشرار أصلاً من الاستثارة ولو قيدته الشر بالعلم يجعل تنوينه بالتعظيم
كان المستثنى هو الشر العظيم فإذا كان هذا التركيب متعللاً في موضع ذلك التركيب كان
المبتدأ مخصصاً بأحد التخصيص والظن بل الفتح من قوله وما يخصص إلى قوله صحة الحكم عليه بالقيام
أن يخصص من ما هو ذناب الأشرار لأجل تقديم المسند نعم كذا في كلامه ثبت وإنما في الكلام
المنفي الذي استثنى الفاعل فيه فهو من الاستثارة كالمثال المذكور فترى قال الاستاذ

الغير الكثير الوقوع فيه هو الحكم على الشخص قوله ولكنه لا يقع الخ وبهذا يدفع توهم ناشئ من قوله
وقد يكون المبتدأ نكرة هو وقوع مطلق النكرة مبتدأ سوار كانت محضصة او غير محضصة قوله
وحيث وصف بالمؤمن الخ لما كان تفصيل الشئ على نفسه مما لا يكون المراد من احب اليه العبد
المؤمن وان لم يقيد به صريحا وفيه ما يحى قوله فجعل مبتدأ ر و الظم ارجاع الضمير الستة
الى كل واحد منهم في لايح الكلام عن المساحة لان قوله امارة تابع للمبتدأ لانه مبتدأ
نعم المسطوف على المبتدأ اذ اكان نكرة يجب ان يكون محضصة كالمبتدأ وفي خلاصة الاول
تواتر الاستاد وفي الثاني خالفه فانهم قال المصحح مثل ما اخبرنيك قال الكوفي
ايراد هذا المثال في امثلة التخصيص ليس على ما ينبغي اذ وقوع النكرة في سياق النفي
يفيد كمال الشمول والعموم وبذا ينافي التخصيص الذي هو تقليل الشرح وهذا اعترض
صاحب الرضوي والحق معه وان دق بعض من له الدرجة العليا بان المراد احد غير الخاطب
كما يدل عليه قوله منك لانه لا يتم فيما راجل في الدار لزم صحة احد خير منك من غير قصد
العموم وهو ظاهر بل صحة هذا التركيب من جهة رفع الاحتمال كالمعرفة من جهة افادة التثنية
وكذا اصح نحو تمرة خير من برادة بقصد العموم وذلك في المبتدأ اكثر في الفاعل قليل
لنفس عليه المحقق التفتاوي انتهى اعلم ان نادق بعض من له الدرجة العليا قد خطر
ببالي لكننا يرجح منه لان قباض العقل في في جعل الخبر الموقوف قيمة لارادة الاختصاص نعم الخبر
المقدم يصلح ذلك بذا واعدنا حيشية ثم اعلم ان غرض الاستاد من قوله انما قال قد حشيت
وتخصصت اشارة الى ان المراد بالتخصيص فيما سبق اعم من التحقيق وهو كمال التحسين

من اقسام اللفظ ومن اقسام المرفوعات والحال ان التقص بالنسبة الى كون الخبر حالا
 من احواله بالخبر المذكور في المثال المذكور باق فينفي ان يتق هذا الحكم اكثر من لاكل وذلك
 ان لا يشتمل مثل قولهم الانسان حيوان ناطق حال كونه قضية طبيعية فان قيل الدليل
 المذكور جاز في الفاعل والفعل وشبه الفعل مع ان الاصل ليس فيه التقديم يمكن ان يتق
 ان التقديم اصل للذات لو لم يكن منع وفي الفاعل تحقق المانع وهو الالتباس على المبتدأ
 بل كون المسند عامل في المسند اليه بل يستحق التقديم على معموله بل يمكن ان الاسالة فيه مسلم
 وعدم وقوع ما هو الاول لوجود المانع فتأمل في هذا المقام فيما قال المحشيون حتى يظهر
 حقيقة الحال قوله بتقديم رتبة فلا يزوم الاضمار قبل المذ لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو غير متنع اعلم ان
 المستفاد من كلام الاخفش والكوفيين ان ليس المضاف اليه للام المتقدم على شئ
 رتبة حكم المضاف بان يكون له التقديم المرتبة اي بخلاف جمهور البصريين فان الامر عندهم
 كذلك اما لا اجل ان المضاف اليه اوشدة اتصاله به فعلى هذا يزوم خلاف الاخفش و
 الكوفيين في اتناع قولهم صاحبها في الدار فتأمل فتتبع قوله وامتنع قولهم صاحبها في الدار
 انت خبير بل ان زيادة لفظ قولهم يومهم ان هذا القول صدر عن قوم لكن مقتضى هذا الاصل كان
 مستغنا لكن لم يعلم ان صدر منهم على ان في زيادة ليست فائدة قال المصنف وقد يكون نكرة
 اى القسم الاول منه وفيه اشارة الى ان الاصل في المبتدأ التعريف واليه اشارة القسم
 وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لعل الوصل باعتبار كون المبتدأ نكرة لا باعتبار
 قلته كونه نكرة اذ في استقامته تأمل قوله المهم الكبير الوقوع في الكلام والمهم

مجرد من العامل الملقب ولو كان المراد من هذا الكلام هو اسلب الكل فيكون كلمة
 هذا إشارة الى كون كل منهما عاملاً في الآخر ولو كان المراد رفع الايجاب الكل
 فيكون إشارة الى كل واحد من مقول البعض الاول وبعض الآخر لكن الظن
 هو الاول فتقطن ولا تغفل قال المصريح بما واصل المبتدأ التقديم الظن ان يبق الأصل
 في المبتدأ التقديم اذ جرى بما ذكره في موضع افيد كون الشيء ذلك الأصل اولاً ثم
 غير منه كما يبق الأصل قال واصل رضى رضى والمراد من المبتدأ هو القسم الاول منه
 كما هو الظن وما يذكر المصنف من الاحوال هو احواله فيؤيد ان مراده هو هذا واشتم
 محل كلامه على ما قلنا كما يستفاد من قوله على الخبر وقوله لان المبتدأ ذات والخبر
 حال من احواله وايضاً الظن ان يكون المراد من الاولية المنفكة عن الوجوب و
 تقديم القسم الثاني للمبتدأ على فاعله واجب وايضاً انه شبه الفعل واستند الى فاعله
 وقدم عليه وجوباً فوجب تقديم على فاعله المذكور في ضمن تعريف الفاعل فلا حاجة الى
 ذكره ههنا ثم اعلم ان بناء كونه ذاتاً وكون ذلك حالاً على اجراء حال المدلول على الدال
 ويشمل ان يكون معنى كلامه لان مدلول المبتدأ ان يخبر بتقدير المضاف فالتقدم بصحي
 للمدلول يستدعي استحسان التقديم المذكورى للدال قال الاستاذ وظهر فان قيل
 كون المبتدأ ذاتاً لا يصح على الإطلاق فيقتضى قبول المنطلق زيرى باب بان مفهوم المنطلق
 وصف عنواني والمبتدأ مصدق عليه هذا المفهوم انتهى فيكون بناء كلامه على اجراء حال
 مصدق مفهوم المبتدأ عليه لو اول وهو تقديره وحصل على ظاهره في غير مستقيم عند الخاتمة لان المبتدأ

قبل ما كتب الاستاذ ان الغرض من التجريد هو اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه مجردا عما
 ولا يبعد ان يبق ان لا يوجد ناكل واحد من المبتدأ مرفوعا ولم يوجد عامل لفظي فينفي ان لا يسند
 رفعها الى عدمه قوله لمعنى المبتدأ النسخ والظن من كون اضافة المعنى الى الابدان بيانته وحل
 ايفاء على التفرع لا يخفى عن المناقشة الا ان يبق ان المشهور ان هذا الكتاب مبنى على المذهب
 البصريين فبما قل قوله عند البصريين قال الكوفي واغترض عليه بان امره في فلا يؤثر
 واجيب بان العوازل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات حقيقة والعدم المخصوص
 اعني عدم شئ المعين ليصح ان يكون علامته شئ وفهم الخبر بالابتداء يجعل الاسم في صدر
 الكلام تحقيرا او تقديرا للاستناد اليه او لاسناده لرفع الاعتراض المذكور انتهى اوضح
 يصير وجودا انت خبير بان كلام الجيب لو تم لم يرد على الفاعل على تقدير قوله بتشريك
 الراجعين في باب التنازع ما هو فاعل لم يرد المشهور من لزوم توارد العلتين المستقلتين
 على معنى الواحد الشخصي اذ هي علامات لا مؤثرات ولا ما هو بمنزلة المؤثرات الحقيقة وبان
 تعميم الصدر من التحقيق والتقديرى للشمول للخبر كما هو نظم لكن قدر الكلام اذا كان مثالا
 لكل من المبتدأ مرفوعا فلا يبقى في الكلام ما لم يكن في الصدر مع ان الصدر لم يقتضى
 غير الصدر وايضا ان جعل الخبر في الصدر تقدير لا يخفى عن الخلل لا يبعد ان يكون
 وجهها هو القول بوجود العامل الذي هو الاصل بقدر الامكان فتأمل قوله فقال
 بعضهم كانه خشي ولا يبعد ان يفسر الابدان بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيرا
 قوله وقال الآخرون كالكسائي وفسره ارفقوله وعلى هذا لا يكون ان

بذل القيد لظهوره قائل في الظهور والظهور المسلم هو كونه مسنداً به الى مسند اليه لاني المبتدأ
 قوله او يحيل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعاً الى المبتدأ وانت خبير بان كون الباء بمعنى
 الى خلاف الظن وارجاع ضمير في تعريف شئ الى غير معروف معروف بتعريفه مع بعد المسافة
 بعيد غايته البعد حيث لم يتبادر اليه الذهن ولم يعيد ذلك لان الضمير المذكور في التعريف
 راجع الى ما سبق فيه مع الاشتباه بان مراده منه ان يكون الذي اسند اليه بحيث بل ح
 هو ما ذكر في تعريف المبتدأ واذ كان الباء بمعنى الى او كان اليه مقدر لم يحتاج الى
 تقدير الاسم فقدير الاسم عنده في غيرهما الا ان يفتيحه اليه في اخراج مضارع مسنداً
 المبتدأ كزيد قام لان الاسناد الى ضمير شئ هو اسناد اليه وقوله واعلم ان العامل
 في المبتدأ والخبر النح اعلم ان المراد من المبتدأ هو الاسم من القسم الاول من المبتدأ
 ومن القسم الثاني او القسم الاول وعلى تقدير الثاني اكتفى به بيان عامل القسم الثاني
 والعامل في خبر المحلة ايضاً هو المبتدأ فاكتمل به عنه او ان المراد من الخبر ايضا اعم منها
 قوله ليسند اليه شئ او ليسند اليه شئ قال الاستاذ فله جعل الاسناد غاية للتجريد
 لان من شئ قائل ضمي يستبين لك ما هو المقصد انتهى لعل مراده من شئ ان الاسناد
 لم يترتب على التجريد عن العوامل اللفظية لان الاسناد من اسم ان خبره يتحقق مع انهما لم يكونا
 مجرورين عن العوامل اللفظية اللهم الا ان يفتيحه عليه لاني اتيه ترتيبه على غيره والغرض ان فعل
 التجريد لكونه اعتبارياً لا يدل من التصديق بقايد ما ولا تصور الفائدة منه الا الاسناد والكلام
 لان من شئ احد على انه يمكن ان يفتيحه المبتدأ لكونه لا يجوز ان يكون مجرد الاسم لا تجريره فانهم وقد خطبوا على

للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر والخبر المسند الى زيد هو مجمل قائم ابوه لايق ان العامل في
 رفعه ما ذاق قال ان رفعه هو رفع المحمول الذي يكون خبراً لكن يظهر في خبرية لايق انه
 يلزم ان يكون الاعراب في الوسط الحكمي لان الفاعل كالجزء لانه نظر عند المعص قائل قوله
 فلا يصدق على يضر في يضر زيد لايق ان بدون اعتبار الاسم يصدق التعريف به
 ايضاً لان لفظ المحرور عن العوامل اللفظية يشعر بموصول العامل المعنوي هو التجريد كما يذكره
 الشارح وهذا متحقق في يضر في يضر زيد لاني ضرب في خبره يذا ليس له عامل اصلاً وبه ينفع ما قبل
 ان التعريف مع اخذ الاسم يصدق على اسم الفعل كسيات زيد لانه اسم محرور عن العامل
 اللفظية المسند به المغائر للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر اذ عرفت فعل المحرور منها هيئات بمعنى
 بعد ليس به عامل اصلاً قوله اي ما يوقع الاسناد والظاهر ان يق اي الذي يوقع لبيان
 حتى يعلم ان الالف واللام بمعنى الموصول قائل قوله واحترز عن القسم الثاني للثبوت
 فيه ان الظاهر من الاسناد هو النسبة التامة في نفي بقوله المسند به فلا حاجة في اخراجه
 الى قوله المغائر للصفة المذكورة لان نسبة شبه الفعل الى فاعله ليست تامة نعم نسبة اسم
 الفاعل الى فاعله في بعض المواضع كالمذوق صلة الموصول لكن الظاهر من كلامه ان
 شيئا من القسم الثاني لم يخرج من قوله المسند به الا ان يق المراد من الاسناد هو النسبة
 المطلقة كما في تعريف الفاعل او يق ان هذا القول تأكيد في اخراجه انت خبير بان ذكر
 شبه الفعل في تعريف الفاعل قرينة ولم يظهر منها قرينة وفي صور التأكيد لم يقل الا حذر الا ان
 يق نسبة القسم الثاني الى فاعله ايضاً تامة فافهم قوله المراد المسند به الى المبتدأ ترك

اذا كان الخبر فعلا لكن سجي سنة انج الالباس ضعيف فلا يعبر بخلاف زيد قام نعم قال عبدة
 المقام بعد موضع نظر فانظر فيه اعلم انهم جوزوا التقديم خبر القسم الاول من المبتدأ عليه اذا كان شبيهاً
 كما في قولنا انا نعيم لم يجوزوا التقديم عليه كان فعلاً كقولنا زيد ضرب مع ان الالباس مشترك
 بين المتشابهين فلا بد من بيان الفرق لعل الفرق ان الالباس فيياشدة يكون كل من نسبة
 بين المبتدأ والخبر وبين الفعل فاعلم انه بخلاف نسبة الفعل الى عامله فانما ليست بتامة
 في الاغلب بل ليقوم ان نسبة اسم الفاعل الى عامله في الموضعين متاه احداهما في القسم الثاني للمبتدأ
 والاخر هو الذي تقع صلة الموصول لكن يمكن ان يقوم ان الاسماء الى ضمير الشئ في الحقيقة وهذا اليه
 فالما لا يفتني ان لا ياتي عن الالباس فيه الفاعل قوله كونه الصفة مبتدأ اي قسمائنا
 من المبتدأ بقوله سيد مسده لما كان القول المبتدأ مستنداً للقول بالخبر ولم يوجد له خبر بل له فاعل
 ليقا انه سيد مسده قال العمدة فان طابقت مفرداً جازاً والمراد المستفاد من تعليق المطابقة بالخبر
 ان الخبر المطابقة يستلزم جوازها تحت المشهور ان هذا لا يستقيم نحو اطالع الشمس اذ لم يصح جعل
 الصفة خبر الشمس في ح يجوز ان يقوم اطاعت الشمس كمن ان يقوم كلمة ان اذ هو اسم فاعل الكلام
 مهمله في قوة الجزئية فان قيل قد صرح الشيخ في انشفا وان مملات العلوم كليات ليقوم ان
 المسئلة الفاعل مهمله في قوة الجزئية بقوله اي من الاسماء الموجودة عن الالفظية لما قال المصنف في قوله
 المبتدأ يكون اسماً مجرداً عن الالفظية ترك الاسم وقوله عن الالفظية لاكتفائه باللفظ
 وجد الاسم الجزئية ان الكلام في مرفوعات الاسم لكن ينبغي ح ان يقوم الاسم المرفوع المجرى عن الالفظية
 الالفظية اعلم ان قائم في زيد قائم الالفظية على تقدير كون الالفظية اسم مجرد عن الالفظية

التي اوردها الناظرون في هذا المقام نقضا عليه كقول اطالع الشمس لكن لفظ هو الحكيمة
 قوله لم يتشبه قال الاستاذ سلمه الله لانه اذا اسند اللفظ لاجابة الى جملة معنى انتهى ينبغي
 ان يفهم اليان ليس في ذلك الجمل فائدة لا يخفى ما يذكر المصنف في آخر بحث الحرف
 من ان الحلاق علامته التقنيية والجمع على تقدير سناد الفعل الى اللفظ فتصيف
 نياني لك اذ لا فرق في الضعف بين الفعل وبين شبه الفعل اللهم الا ان يراد به
 الجواز عدمه بدون ضعف لاعدية مطلقا فتد قوله لفظه الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام يمكن
 ان يقبل الضمير في قوله فان قلت يحتمل ان يكون راجعا الى الصفة فيكون كلمة متساوية لا يشبه قوله
 زيد قائم لانه يجوز ان يكون مبتدأ ويكون خبره مقدما عليه كما ذكره الاستاذ في بحث الفاعل في تمثيل
 الفاعل فيه يكون لامر ان عبارة عن كون الاسم الواقع بعد الصفة القسم الاول من المتبدا
 كونه فاعلا لتلك الصفة وفي صورة كون الصفة واقعة بعد حرف النفي في الف الاستفهام مطابقة للفظ
 ويكون لامر ان عبارة عن كون ذلك الاسم قسما اولامنه وكون تلك قسما ثانيا منه انت جبريل
 من البهائم انما لم تفيادتا في المواد التي طالقت الصفة مفروفا وبان احدهما ان يكون
 تلك الصفة قسما ثانيا المتبدا حتى يلزم دخلية القسم الثاني في هذا الكلام كما يستدعي
 السوق وهذا ان يراعى فيما ذكره الشرح من رجاء الضمير الى الصفة الواقعة بعد حرف النفي في الف
 لا الى الصفة مطلقا فالمراد من لامر الامر ان في الصفة او في هذا التركيب في الصفة
 وفي المقول الجدة اللفظ من كلام الشرح هو انما علم ان المستفاد من كلام الكوي لا جواز التبيين في مثل قائم
 غير جائز لكن لا يظهر وجه تماثل في وجهه فان نظام ان يكون جبريل التباس الفاعل بالمبتدأ مثل خير المتبدا

مثل على الله عبده متوكل لان قوله متوكل مبتدأ وقوله عبده خبر وقوله على الله محمول
 متوكل والتجسس واسطة بينه وبين معموله وهو اجنبى ثم لا يخفى ان نحن جمع فلو كان
 مبتدأ وخبره فيلزم ان يكون مستند الى ضمير مفرد مستتر فيه لانه مفرد فلا يطابق الجمع
 فهذا ايضا مانع عن كونه مبتدأ قوله لكونه كالتجسس او لكونه معمول الفعل ايضا فهو غير
 اجنبى قوله او ما جرى مجراه الى المحمل الظاهر في كلامه على الاسم الظاهر وزاد القول
 المذكور لكن هذا يستلزم التفسير في بيان المقصود وتحمل ان يكون المراد من الظاهر
 باليقابل المستتر الاسم الظاهر المقابل للاسم الضمير فالضمير المنفصل يندرج في كلامه و
 يكون المراد من الاسم الظاهر ما هو الاعم من الحقيقي والحكمي فيندرج فيه ايضا وحمل كلام
 الشرح عليه مما لا يسا عده طريقة البيان ثم اعلم ان قوله تعارغب انت عن الهوى ما
 يكون فيه جواز التوهمين لانه يندرج في قوله فان طابقت مفردا جاز الامر ان ظلمت
 ان يحجب عن بعض تعريف القسم الثاني به بان الامر من فيجاء بان فيجوز ان يكون
 احتمال كونها في رافعة للمنفصل وكونها قسمائيا وانما الانتفاء واحتمال كونها رافعة
 للمستتر وكونها خبر للقسم الاول من المبتدأ وادكم الوقوع فلا تقض ح قنابل
 حتى تيسير التوجيه لعل التوجيه هو ما ذكره الاستاذ من ان كون الصفة خبرا في هذا المثال
 يفضي الى التزام كون عن الهوى منفسرا للمخروف فيكون اغرب مبتدأ متعين فلا بد
 ان يحتمل ما جرى مجرى انما ليدخل انتهى لكن قوله فان طابقت مفردا فيحقق ان حمل على
 الكلمة لان لمهمات العلوم كلمات لما ذكره الشيخ ابو على وان يحمل عليها فيدفع كثير من المبرور

بتقسيم الكل الى الجزئيات على الوجه المذكور يستفاد من كلام شارح حكمه ان
 لكن ح لم يكن التقسيم كل واحد من معاني المقسم بل هو مع المقسم هو المقسم
 العام العرضي المجازي من البين ان المقسم ليس حبل المجموع قسما بل حبل
 كل من المعاني قسما وهو لم يتصور قائل قوله ونحو كمل وما ومن والنظر منه ان
 ذكر الالف الاستفهام في كلام المص لا صالة لكن ليس على ما ينبغي في مقام التعريف
 لان المص منه كشفاً مبنية المعرفة وح لم يمتحن ان المراد هو الالف الاستفهام فقط
 او الاعم منه لكن ذكره فقط لا صالة ورعاية كناية الافادة في غير مقام التعريف مما ينبغي
 والاخفش يرى ذلك حسنا اي جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي قوله
 وعليه اي اذ ورد على جواز الابتداء بها من غير نفي واستفهام مع حسن قول
 الشاعر انت خير بان قوله لا يدل على حسنة نعم يدل على جوازه الاعم من الجواز
 مع التبع فيما مع مذهب سيبويه الا ان ليقم ان الضمير المحرور راجع الى الجواز
 المطلق الاعم منها وان الظن ان يكون صدوره من الشاعر الفصيح مع حسن
 فافهم قوله هو من الاولى هو منكم فيه ان عند الناس ايضا معمول الخبر فيلزم
 المنفصل باجنبي ايضا قوله هو غير جاز بضعف عمله لا يخفى ان قوله منكم ظرف وكيفية
 راجحة عن الفعل ولا يفره الفصل بالاجنبي ثم اعلم ان اسم التفضيل قليل الشبان
 بالتفعيل بالنسبة الى اسم الفاعل لانه يدل على اصل الحدث الذي هو يدل على الفعل
 مع زيادة واما اسم الفاعل على يدل عليه الفعل فلا يفره الفصل بالاجنبي فلا يرد

والجواب احوالها بان كرها اولاً ثم ذكر اصاله المبتدأ وهى تقديم على الخبر ثم ذكر كون المبتدأ
 مكررة على سبيل القلة ثم ذكر كون الخبر جملة على وجه القلة ووجوب عايد ما تم ذكر
 صور وجوب تقديم المبتدأ على الخبر ثم ذكر بين صور وجوب تقديم الخبر على المبتدأ
 ثم ذكر صحة دخول الفاعل على الخبر عند تضمن المبتدأ معنى لشرط قوله ثم بين حذف المبتدأ
 ثم حذف الخبر ولو قيل لم يسمي بوجوب تقديم على فاعله لقيامه بين فى ضمن تعريف الفاعل
 لانك قد عرفت ان المراد بتقديم الفعل وشبهه على الفاعل على سبيل الوجوب فتبين
 عن بانه قوله اترز بعن الخبر ثانياً فى قسمي المبتدأ اعلم ان التقسيم ينقسم الى قسمين احدهما
 تقسيم الكل الى الاجزاء وطم ان تقسيم المبتدأ وتسميته كذا لك والآخر تقسيم الكل الى
 الجزئيات وكلمة هو يدل عليه قد قال سيد الشرف قدس سره فى حاشية حكمه العين معناه
 ضم قيود متخالفه الى مقسم بحيث يحصل بضم كل قيد قسم والقسم مجموع المقسم مع قيد
 فعلى هذا لا يتصور هنا هذا التقسيم انما لان لفظ المبتدأ مشترك بين هذين
 المفهومين بالاشتراك كما قال الشيخ الرضى فتصح هذا التقسيم لئلا باعتبار الارادة
 من لفظ المبتدأ الاسمي بمرجاء او محيل احد المفهومين قيده فيكون مجموعهما قسماً واحداً
 والاخر ايضا قيده فيكون مجموع ذلك المفهوم العام المجازى مع هذا التقيد
 قسم آخر ولما كان كل من هذين اى هذين المفهومين مركباً يكون فيه قيد
 وقيود وبكل قيد خرج بعض غير المعروف اظهر الشرفوا ان القيد وهذا الانيا فى محل
 التقسيم المذكور وطريقه تقسيم المشترك للمفكلى الى معانيه كلفظ الغير الى معانيها

ليقوم هذا الوجه في القسم الثاني خبراً أيضاً يكون الجزم عند اليقين يقتضيه تقريره وقد عرفت ان
 ليس له قال المصنف هو الاسم على كذا الاسم لعل عناية مطابقة بقوله او الصفة في بيان القسم
 الثاني في كون المراد من الاسم هو الذات فخرج به القسم الثاني للمبتدأ فلا يحتاج في اخرجه الى
 قوله مسند اليه كما يستفاد ذلك لا احتياج من كلام الله لكن لو كان لا مركباً لك يخرج خبر
 افراد القسم الاول عن تعريفه بقولنا الكاتب الاحسن ان ليقم ان كره له فتح توهم اندراج
 الفعل المضارع فيما ذكر قبل قوله مسند اليه اذ لو قال الجرد او ما جردا لم يكن ما في ملك الوهم
 يمكن ان ليقم ان المصنف من بين المرفوعات الفاعل بفصل المبتدأ اي القسم الاول منه
 لان الاول اصلها عند الجمهور والثاني عند البعض لم يذميب حد الى اصالة غيرهما ولما
 كان الخبر محمولاً على المبتدأ أو متبوعاً بالذات وما خرج عنه بالتهمة فينا سبب ان كره له تحت
 فصل واحد قوله لفظاً او تقديرًا وانظم ان ليقم حقيقة او حكماً كما قال في تعريف الفاعل لانه لوهم
 كون الاسم الحقيقي اعم من المذكور والمقدر فانهم كما سمى ان كان الاوضح ان ليقم في لوله
 وهو كل واحد من المنصوبات والمجذورات والمرفوعات الاسمي المبتدأ او الخبر قوله كانه اراد بالفاعل
 الذي لم انت خبرين لعل فيما سبق من كلام المصنف مفسر بما يقوم به المعنى كتحققه للاعراف
 وانظم ان يكون المراد من لعل هنا فالك المعنى لان يكون بمعنى شيء لا حرف في اللفظ
 في لم يخرج مثل المثال المذكور فلا حاجة الى تلك الازالة قال المصنف مسند اليه قال لا تساوه
 نصيباً الى الحلية عن الضمير المرفوع في الجرد نظير ان لو قال المسند اليه بالتوصيف بان يجعل
 صفة بوجه صفة للاسم وصفة للاسم المحذوران انهم اعلم ان المصنف احسن في تعريفه بيان المبتدأ

بحث المبتدأ والخبر

بخلاف مفعولي باب عطيت فان حذف مفعولي يصح ان يحل على الآخر قوله واما عند عدمه
 فيجب لم ودفعاً للتبسيط الداعي الى الوجوب مجلد فمورعته ما هو الاولي لعل عدم
 تفضل لهم بصورة الوجوب ثقلها وحمل لاولي في كلامه على ما هو الاصح من الاولية
 الواصلة الى حد الوجوب الغير الواصلة اليه تتجدد لعل مثل هذه الصورة عند عدم انحل
 صورة وجوب تقديم المفعول الاول على الثاني قوله للتلازم او للتبني على التلازم
 قوله على هو الاصل فيما قال للكوكي اشارة الى القسم الاول من المبتدأ وهو المبتدأ
 اليه وهو لا يوجد بدون الجز. بخلاف القسم الثاني فانه مسند لا خبر له والسفيرة ان نصفه المذكور
 من حيث المعنى فعل الفعل لا خبر له ومن ثم لم يبق عليه وانما اوردت في المبتدأ اوجها
 لا عار به حيث لم يوجد وجه الاعراب سوى لا ابتداء انتهى ولكن كون العامل في القسم
 الثاني هو لا ابتداء لم يقيم من كلام المصنف بخلاف القسم الاول فان قوله المبتدأ الى يدل
 عليه ان يقر ان قوله مسند اليه اذا كان مخرجا لقسم الثاني والخبر يفهم كونه عالما فيه الضابط
 يقر ان كونه عالما فيها يكون متبادرا من كلامه لا يجوز ان يكون التجرع عن العوا
 اللغظية فيها ومع ذلك يكون العامل مرادفيا آخره انظم من كلامه ثم جعل مجموع
 التلازم اشتركا في العامل المفعولي ليلما وجعل كل منهما دليلا في القسم الثاني في الثاني في الثاني
 المكسورة لا غير معني الجملة بل تفسيرا كالمضمون ما وصفت التاثير المعنوي عليه من قسمة والاطم
 في تفسير قوله على موفيهما اذكره الاستاذ خلاصته من معني ان الاصل في المبتدأ والخبر ان
 المبتدأ مسند اليه الخبر مسند اليه هذا الاصل متحقق في القسم الاول التلازم في هذه الصورة ان

الفاعل ظاهر من کلام المصنف و مذموب المحبوب فیمنی ان یحیل کلامه علیه علی مساواة
 اصل الجواز التي سیامع ترجیح البعض علی البعض علی اختلاف المذهب فی خصوصیات ماسو
 المفصل بکما فصله الاستاذ وحمل کلام الشرع علیه کما هو الظاهر منه لا ان یکون انرا
 بینه بین اصل الجواز کما اذینهما فانهم یلزم الالتماس بین المفعول الاول
 والثانی لعل مراده من الالتماس ان لا یقیم المفعول الثانی فی مقام الفاعل فی
 ترکیب عطیت زیداً عمرًا عند حذف الفاعل و یقیم اعطى عمرو زیداً المم یعلم انه مفعوله
 الثانی و اقیم هو مقامه و قدم علی المفعول الاول لکونه قائماً مقامه و انه المفعول
 الاول و اقیم هو مقامه فدفع هذا الالتماس مع رعایتہ جحان و قومه موقوفه
 متساو و جوب قومه موقوفه ان کان متساوياً بحسب الذکر ثم اعلم ان المصطلح متوجه
 المفعول الاول والثانی من باب علمت بانها تساویان او ان احدهما اولی من الآخر
 لول فی مفعوله الاول ایضاً معنی الفاعلیه و هی کونه عالماً وان کان بالنسبه الی
 مضمون الکلمه المركبه من المفعول الثانی والثالث لا بالنسبه الی المفعول الثانی
 کما فی باب عطیت ولا ایضاً مثلاً نحو علمت زیداً ماراً جارة ولا خفاء فی جواز کل منهما مقام
 الفاعل لکن الاول فی نحو علمت زیداً عمرًا فضلاً و هذه صورة وجوب قوع الاول
 فی مقامه دفعا للالتماس و ندکر ما هو الاول فی باب عطیت اشار الی ما هو الاول فی باب
 علمت عمرو و صورة الجواب کما کانت متروکه هناک و من قصر علی الاولیة فی باب علمت فمفعول
 تالین ستیفان الکلام فمطل قوله انیما غیر الاول بحیث لا یصح ان یحیل حدیثاً علی الآخر

الفعل المتعدي يتوقف على تعمله الان المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بل بقيد مخصص
 هو من حيث انه مقيد لم يكن قوفا عليه ليعمل بالفعل بخلاف المفعول فانه يقوم مقام الفاعل بل
 مخصص قوله القول ضرب يد اليه قال الاستاذ رحمه الله اخرج المصنوع لا جابا لجميع المتعدي
 جاز وقوعها موقع الفاعل وقيم المفعول متماثلة انتهى لحل قوله القول شارة الى الاختراع
 وايضا يكون الظاهر من المثال كذلك قوله مفعول مطلق للنجوع باعتبار الصفة علم المفعول
 المطلق للتاكيد لا يقع موقع الفاعل كما ذكره الاستاذ واما المفعول المطلق عدل فيصح
 ان معنى موقعه كالمفعول المطلق النوعي فينبغي على المصنف ان يترك في المثال ايضا لان
 على الاختراع ليس فيه صعوبة ولقوله فائدة وصف الضرب بالشدة التبيين على ان المصدر
 لا يقوم مقام الفاعل بل بقيد مخصص رفع اليه من ان ينبغي ان يتعرض المصنف لعدم وقوع
 المطلق للتاكيد من مقام الفاعل كما لم يعمل لارجح لا يخفى انه اخر المفعول المطلق عن الطرفين
 لئلا يتوهم تعلقه بما يكونه عالما فيها وناخري واره عن الكل لكونه شبيها بالمفعول قوله فلا فائدة فيه لانه
 فعله يلائم ان يذكر المفعول المطلق اصلا على ان السبب فائدة غير مسلم لانها هي التاكيد عند قاتلها
 هو باق فافهم وايضا يمكن ان يقال ان المفعول يقيد بكونه موقع الفعل او اسند اليه الفعل ورفع فهو
 بعد لفي ذلك فيلزم ان يقال خلافا فائدة في وقوعه موقعه لم يقلن ذلك ثم لا يخفى ان المصنف
 نفيا واشباهه ان كل خبر الحال التمييز يصلح وقوعه موقعا لا وترك في المثال شعرا بالاني قتال فان
 وان لم يكن فجميع سوار والاحفر والاطمح سوار وان يوظف لاجل المسافة بنية وبين اليه السبب مثال
 فينبغي ان يقول ان المصنف فجميع سوار ولما كانت المسافة بمعنى عدم حجاب عن غيره في الوقوع موقع

والا لا عاد كلمته لا كما في الثالث وانما يقل من الاول بلما ايراد كذا السامع
 اختصاره بدون ذلك الاشتراك الاولين في الدليلين والفرد آخرين في
 الدليل انتهى وعلى تقدير تسليم اشعار الاختيار المذكور به فليس فائده لغيرها
 كما لا يخفى مع ان الفرد بهما يؤتمر كهما في الدليل وان كان مشعرا بعد
 اشتراكهما الاولين في الدليل ولا بعد ان يكون وجه عطف الثالث على الثاني
 هو كونها متحدتين بالذات والمخالفة باعتبار العاقل قوله اي كالمفعول الثاني
 والثالث اشارة الى ان كلامها مشبه بلعل عدم جعل احدهما بخصوصه شبهها به
 انه يكفي في المقصود لاجل لزوم ترجيح بلما مرجح كين ان يقترن الثالث معطوفا على
 الثاني فهو اصل بالنسبة اليه فهو مرجح كونه مشبها به ولذا لك قال كذا كذا اشارة
 الى البعيد قال المصنوع تعيين المراد به الوجوب كما هو الظاهر بل بمعنى تعيينه له
 وقوعه موقوفاً على شخص غير محتمل في الوكان محتملا لم يصح القول بانه متعين فيه هو ترتيب
 جمهور البصريين اذ القيد المفعول به فالاول هو الاول فتدبر قوله كذا لك يمكن بلما مفعول
 انت تعلم ان المفعول به قد يحدف فيتعطل الفاعل لان يقترن الداخل فيما وضع
 والفعل له هو النسبة الى فاعل معين كذا النسبة الى المفعول معين وهو لا يتعطل بدونهما
 صورة الحدف لم يستعمل فيما وضع له قوله فاليست بهذه الصفة لابق ان المفعول
 المطلق يكون بهذه الصفة بل اقوى من المفعول به في هذه الصفة فان تعطل كل فعل
 لانما كان او متعديا سوقوف على تعطل المفعول المطلق بخلاف المفعول انما تعطل

الباب حكم المفعول الثاني في ذلك الباب في كونه مسندا قوله في كونه مسندا ان
 يكون متعلقا بقوله حكمه فخرج يرجع الضمير الى المفعول الباب من باب علمت يعني في كونه
 مسندا الى المفعول الثاني وتحتل ان يكون متعلقا بقوله حكم المفعول الثاني من باب علمت
 يعني في كونه مسندا الى المفعول الاول فخرج الضمير الى المفعول الثاني من باب علمت
 وقد وقع من الشئ في امثال هذه المواضع ارجاع الضمير الى المشبهة كما في تعريف المضاعف
 والاولى من المفعول الاول الثاني اذ فيه معنى القاعلية كما لمفعول الاول من باب
 اعطيت فزيد مثل علمت زيدا وعمر وفا ضلعا عالم كذا ذكره الاستاذ قوله بلا لام اشعار في كلام
 المصنف بهذا التفسير فينبغي ان يتحمل كلامه على الاطلاق نعم لو ذكر في المثال لذي جمع
 المفاعيل اتصاله الوقوع موقع الفاعل المفعول لرفع اللام التحقق مرتبة على هذا التفسير
 بل عدم ذكره فيه يؤكد الاطلاق بل هو دليل العموم والاطلاق وعدم الدليل على
 وهو الاشعار بالغاية لا يستلزم عدم الدليل مطلقا كذا ذكر الاستاذ بل يقال وجود اللام
 كما لو اد في المفعول مع دليل الاتصال ومانع عن المص ولما كانت مدخول كلمة
 في ظرف وهو كمال الاتصال بالمظروف فكانها لا فصل فتأمل قوله بخلاف
 ما اذا كان مع اللام فان الاشعار يحصل مع اللام ان جبر عدم وقوعه موقع الفاعل
 يجوز ان يكون ما ذكرناه وعدم جريان دليل مطلقا فقطظن قوله ان كل من
 المفعول له والمفعول منه قال الكوكبي اشار الى ان كذا لك خبر
 لكل منهما ليس خيرا للثاني وليس الاول معطوفا على الثاني والثالث

لا يخفى من نظر الى وجدانه علم ان في كون الشيء الواحد سنداً وسنداً اليه بسنادين
تعيين لابد من قصد الملاحظة للاختلاف في طرفية الاسناد اذ كان الاطلاق واحداً
ليكون الملاحظة واحدة لا محالة بخلاف كون الشيء سنداً للملحوظين باسنادين اثنين فإنه
لا يقتضي تعدد الملاحظة لعدم الاختلاف في الطرفية كما لجزء المتعدد بالنسبة الى المبتدأ
الواحد نحو زيد عالم عاقل اطلق المبتدأ في هذا التركيب مرة واحدة وقوله مضمون
زيد فاضل غير اعراب ما ذكر على سبيل الحكاية في هذا القول ولم يغير فيما سبق من قوله
منطلقاً إشارة الى المتعديين للذين يكون احدهما كون ما ذكر على سبيل الحكاية
معرباً والاخرينياً ويحتمل ان يكون زيد مرفوعاً حال كونه حكايته عن كونه مبتدأً و
فاصل مرفوعاً حال كونه حكايته عن كونه خبراً ولا شك في اتحاد المضمون
في صورة الرفع والنصب قوله وهو اسناد المصدر غير تام اي نسبة المصدر
الى فاعله غير تام لعل المراد من الاسناد في المواضع الثلاثة السابقة بمسئبة
المطلقة ذكر الخاص واردة العام فيكون التقييد بالتام تاسيلاً
لتأكيد آفتايل قال المصنوع ولا الثالث من باب علمت والمراد من علمت
كل فعل او شبهة متعدي الى ثلث مفعولات لكون المفعول الثالث سنداً
الى المفعول الثاني والمفعول الثاني والثالث من هذا الباب فاعلم المفعول الاول
والثاني من باب علمت والمفعول الزايد واسطة التهمة المتعدي هو المفعول الاول
من هذا الباب فلهذا قال شيرازي هو موداه حكم المفعول الثالث من هذا

اعلاما الوزن اولى انه مذکور على سبيل التمثيل اذ شارح طريق التحليم اولا الى طرف
ثم الى النحو فالمستعلم بعلم المقصود باولى الاشارة انتهى لكن كون الاحتمال الثاني دخلا
في احتمالات كلام المصنف لا يخرج عن المناقشة فتذكر قوله فتناول ان لم تعرض تناوله
مجموعات ابواب لثلاثي المجر وظهر تناوله السبب لتعيينه ميزان الثلاثي المجر قوله غير
من الافعال لمزيد فيها لو اريد من المزيد الثلاثي المزيد فينبغي ان تعرض تناوله
الرابعي المجر والمزيد ولو اريد مطلق المزيد فينبغي الرابعي المجر والا ان يقع المراد من
المزيد فيها ما يكون حروفه زائدة على حروف فعل وفعيل ولما ان قوله غير با معطوف
فيكون معنى الكلام فتناول مثل هذه الامثلة ومثل باقى الثلاثي المزيد فينبغي شرح
الرابعي والمزيد في المثل قوله لزوم كونه مسندا او مسندا اليه مع انهم قال
الا ستاذن ظله فان قيل اذا اقيم المفعول الاول من هذا الباب في مقام الفاعل يلزم
كون شئ واحد في آن احد في ملاحظة واحدة مسندا اليه باسنادين تامين الظن ان
لا يكون هذا ايضا جائزا قلنا المفعول الثاني في قولنا علمت ان زيدا فاصلا
لمتعلق العلم بفاصلة زيدا وحاصله انه صدقت بمضمون زيدا فاضل وخلاصته
هي العلم بفاصلية زيدا ولم يفتاوت هذا المعنى في قولنا علم زيدا فاضلا باقائه المفعول الاول
مقام الفاعل بخلاف وقوع المفعول الثاني فان المتعلق العلم يكون المفعول الثاني
فيكون المفعول الاول تاما في خلاصته هي العلم بزيادة الفاضل فينعكس المقصود فلك
ان يجعل من اسن مخصوصا بنا يجعل من يتكلم كلاما لكن يعرف كلامه من غير ان يمتد

له الوجود في عدم قيام المفعول
الثاني مقام الفاعل انه موقوف
على المفعول الاول اذ هو فاعل
مقامه لهما مقدار برة واما في
المفعول الثاني من باب عطية
مع انه موقوف بانه لا يوجب
ظاهر الان كون المفعول الثاني
الباب علمت من ان يكون الاول
مسندا اليه علم بخلاف كون المفعول
الثاني من باب عطية
لا الاول فاضلا لانه امر
نظر الى ما قبل وارجاع
شرح في

ومنه ومنها النظم ان يكون هذا القول عطفاً تفسير لقوله لم يفصله القرنية قوله كما فصل المتبدل
 الخ قال المص كل منقول حذف فاعله قال الاستاذ مظهر المراد بالمنقول والفاعل
 ما هو المصطلح النحاة انتهى فبقوله حذف فاعله يخرج انبت الريح البقل من
 تعريف منقول لم يسم فاعله ولو كان المراد اعم منه وكان المراد حذف فاعله يخرج
 بهذا القيد قال المص واقيم هو قال الكوكبي كلمة هو تأكيد الضمير المستتر الرابع الى المفعول
 لتأتيهم اسأده الى الفاعل فخلو المعطوف عن الضمير الرابع الى المفعول انتهى
 يمكن ان نناقش في كونه رافعا للتوهم المذكور ولا يبعد ان يقيم ان كلمة هو مفعول
 بالمسم فاعله لا يقيم ولم يستتر فيه ليدل خلاف الضمير هو الفصل الضمير على رجوعه الى
 ما هو خلاف النظم وهو لفظ المفعول المذكور بعد لا يخفى ان كلاما من قوله فاعله في
 الموضعين كلمة هو مثال لمفعول بالمسم فاعله محل هذا الصرح بمثابة كافي الفاعل قوله
 اى بشر مفعول لم يسم فاعله الخ اقبل برجوع الضمير الى وقوع المفعول مقابلة ان
 العنوان والمقصد بالذات هو مفعول بالمسم فاعله ان كان اضافة الشطر اليه مستحقة
 وبقوله في حذف فاعله الخ اشار اليها اذا كان عالما فلا محل للاستفاضة من سببه التغيير
 صيغة المتبادر منه هو الفعل الاصطلاحي ومن كون المغير اليه فعل وفعل قوله
 الى الماضي الجمل قال الاستاذ مظهر فيكون من قبيل ذكر الخاص اراة
 العام وكذا قوله ليعمل انتهى فتأمل في تحقق القرنية والظاهر منه ما ذكره الكوكبي
 بقوله وهذا من قبيل ذكر العلم واردة الوصف المشتهر به لان فعله ليعمل

له في قول الكوكبي نظر
 لان فعله ليعمل
 بقول الماضي الجمل
 لا بقول الماضي مطلقا

لا تقي الخنس في الأصل خبر المبتدأ أو اسم ما ولا يشبهين بل ليس في الأصل مبتدأ وكان حكم
 هذه الأحكام السابقة لم يغورنا بفصل على حدة أشار الشارح إلى هذا بقوله الشدة اتصالاً بالفاعل
 انتهى أي أشار إلى كون أحكام المرفوعات المذكورة بعد المبتدأ والخبر مثل أحكام المبتدأ
 والخبر فوزيها بقوله وشدته اتصالاً بالفاعل أنت خير بان هذه الإشارة في غاية التحفظ بل نظر
 منه إشارة إلى كمال المناسبة بينهما مع السكون عن احوال ما هو مذکور بعد المبتدأ والخبر
 ثم اعلم ان اسم ما ولا يشبهين بل ليس في الأصل مبتدأ فينبغي ان يكون
 يذكر قبل خبره وانواتها وخبره لا تقي الخنس بل خبر المبتدأ ثم اعلم ان ما ذكر الجمهور من
 اللبليس على صالة الفاعل بالنسبة إلى سائر المرفوعات يجري في مفعول لم يسم
 فاعله فليتم ان يكون عندهم أصلاً ولذا قدمه الفاعل على المبتدأ وعدم لفصل منه لانه
 كمال المناسبة بينهما بل عدم عطفه على الفاعل لاجل فادة اشتراكهما في الاصلان بالنسبة
 المرفوعات بخلاف ذكر الخبر فانه عطف على المبتدأ ووجه تأخير مفعول لم يسم فاعله عن الفاعل
 هو كونه ناسباً عنه هذا لا ينافي في اشتراكهما في تلك الاصلان بل يجوز ان يكون مراد الجمهور
 من الفاعل في قولهم اصل المرفوعات هو الفاعل اعلم منه صاحب المنفصل قوله
 مفعول فعل الم ومنه يظهر المناسبة بين المفهوم التوكيديين المعنى الاصطلاحي
 بالعموم والخصوص لزيادة قيد تامة مقام الفاعل في جانبه قوله لم يذكر فاعله
 إشارة إلى ان لسمي بمعنى لم يذكر لا بمضاه لان معناه متحد إلى المفعولين
 بخلاف يذكر فانه متحد إلى مفعول واحد والمفعول بهما واحد قوله لم يذكر

مفعول لم يسم فاعله

ويزم انتفاء الطلب من انتفاء الكفاية فيكون الفساد اي اجتماع التقيضين من وجهين بل
 اذا كان الطلب هو السعي وكان المخطوف على الجزاء مترتباً على الشرط كما ان الجزاء يترتب على
 التقيضين على الآخر قوله وذلك لان الجزاء اي سلازمه عدم السعي وانتفاء الكفاية لا العمل
 هذا يحفظ ما هو الواقع في كلامه والافلو في مدخولها المثبت ثبتاً و مدخولها المنفي منفيّاً
 كذا الحال في المخطوف عليه يترتب اجتماع ثبوت السعي وانتفاء الطلب الذي هو عنه لكن
 هذا الاستعمال لم يقل من عدم لا يترتب انتفاء الكفاية عند وجودها اذا كانت اعم من طلب
 فتفطن قوله على هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفاً وحذفه من ان ضرورة الشعر
 ثم لا يخفى ان هذا القول يوجب انه على تقدير التنازع لم يكن مفعول محذوفاً وليس الامر كذلك
 او على تقديره ايضا محذوف وايضا قوله ينبغي شعير يجوز كون مفعوله مذكوراً لكن ليس مذكوراً
 يصلح ان يكون مفعوله اللهم الا ان يقرا المراد انه ينبغي ان يكون مفعوله المحذوف هو الجبه
 او ان يكون مفعوله محذوفاً من غير التنازع لكن الانتفاء شعير بالاول والا فيجب نظراً الى
 الثاني قال المصنف مفعول ما لم يسم فاعله قال الاستاذ مد ظله اعلم ان اصل
 في المرفوعات للفاعل عند الجمهور وعند البعض المبتدأ فجعلها المضم منصوباً
 بعنوان منه ومنها بغير العنوان للاشارة الى نوعي التقسيم التكميل في الجزئيات
 والكل في الاجزاء وجعل ما هو تابع لما في زليها اشارة الى ان النسبة
 مفعول ما لم يسم فاعله ان كان نوعاً مغايراً للمبتدأ لكن كمال التلازم
 في الاحكام منها جعلها في فصل واحد وبين احكامها متميزة ولا كان خبراً وانها خبر

الكلام إشارة الى جميع ما ذكرناه فافهم لا يخفى ان نظم من قول الا اذا لاحظت ثم ما ذكره الكوفي في قوله عليه
ما يروى عليه ثم لا يخفى ان الشر لم يوجب اليه تناسخ الحروف كتناسخ ما سبق من ان حذف احد مفعولي
باحسببت ممنوع قوله هو اوضح شعراء العرب لعل كونه اوضح منهم من المشهور المتقرحات لا محالة
لمنع فلهذا لم يوجب المص والشر الى منع قوله اعمال لاول حذف مفعول الفعل الثاني لفرة
الشعر فكون الاضمار مختاراً انما يكون عند عدم ضرورة الشعر الداعية للحذف قوله فلو لم يكن اعمال
الاول ولي بما اختاره وفي اعمال الثاني لم يكن الشعر فحل فلا يكون اعمال لفرة الشعر
يمكن ان يقيم ان اختيار القيس اعمال لاول يجوز يكون لاجل اختياره في مذنب اليه الفراء
من جواب اعمال لاول عند اقتضائه الفاعل هذا الاحتمال نظير كلامين البصريين الكوفيين نعم
لو كان الغرض نفى مذنب البصريين معاضية تيم الاستدلال ان ثبتت مذنب الكوفيين نعم
لكن قول الاستدلال الكوفيين على ولوية اعمال لفعل الاول لم يدل على جله وليك
مذهبهم وقد عرفت انه ثبت الاعم من المطلوب فلاتيم التقرير في اللمص ولم يطلب عطف
على كفاية والاصل في الواو العطف وثبوت طلبه المنافي لكل منها امي من السعي
والكفاية لا يخفى ان بناء المنافاة على كون السعي عين الطلب وعلى كون الطلب
لاجل كونه عين السعي مستلزماً لعدم الكفاية فح يكون المنافاة بين ثبوت
الطلب وانتفاء السعي ظاهراً واما المنافاة بين ثبوت وانتفاء الكفاية فلان
عدم اللازم منافياً لوجود الملزم وم فيلزم اجتماع الكفاية وعدمها واجتماع
الطلب المتعلق بقيل من المال وعدمه وانتفاء السعي هو انتفاء الطلب

في هذا كسحولا للمفعول الثاني مثل فيكون محمولا له ههنا والنظم من نقل لسا في الفرقين انهما
 لم يطرأ الى كلام الفصحى لكن عدم النظر لا يليق بحالهم وان نظرنا لكسهم لم يجدوا شيئا
 الاختلاف في لاقتضار او وجد الكوفيون فقط قول مر القيس فقط مستبعد جدا لكن لظن
 ان ذكرنا لا جل كونه في مقابل قول النجاة والناظرين يكون امرا لا يعتد به بل يكون امرا
 موهوبا مقابل قوله لا يتصور النزاع في هذا الصورة الا اذا اخطت المفعول الثاني في اسما
 والا انهم قال لا تناوذا لغيره ان التنازع انما يقع في التصور ولنا ان تعطل التنازع
 فيه اما متصفا بالانطلاق وبهذا الطبيعة كما يصدق على الواحد يصدق على المشي ايضا فبها
 الاعتبار يصح كونه تناوذا عا فيه ان قيل لم يصح ارجاع الضمير هذا الاعتبار فلنا الضمير الواحد
 يتوجه الى الواحد والضمير المشي يتوجه الى المشي فلا بد في الضمير ان يلاحظ المرجع مطابقا له
 فتأمل سخط باطراف الكلام انتهى انت خير بان الذات ما خذوة مع الاسماء المشتقة بهمة
 ولما اقيم معنى الضارب هو ذات منصفة بالضرب هو المفهوم الكل يصادق على الواحد لاكثر
 فلا يحتاج الى ملاحظة وقوع التنازع في التصور ولو كان مرادهم هو ان يفتوقف فيه على ذكرنا
 مفهوم المنطق ليس لا المذكور فلا يتم ما صرح به الكوكبي من ان مفهوم المنطق يتصور على جميع
 احد سمات منصفة بالانطلاق من غير ملاحظة الوحدة فاما المقيد بالوحدة وعلى الاول يتصور التنازع
 لا الفعل الاول القيصي الواحد الثاني الشئ ولا خلاف في ان كثير ما يذكر المفرد ولا يلاحظ معنى الوحدة
 انتهى عرفت في المفرد الذي مغموم كل لم يلاحظ في مفهومه الوحدة والكثرة بل المتعبر فيه بحوزة
 على الكثيرين لانه شان المفهوم الكل لا يبعد ان يكون ما ذكره الاستاذ في قوله فتأمل سخط باطراف

قد عرفت ان المطابقة غير لازم ثم وجدت من الرضى انه قال ان المطابقة لا يجب بين
 الية والمبتدئ المقص بالمخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن
 نسأوالضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المقص فخير حسبي حسبتهما اياهما زيد ان منطلقاً
 وان المرجع مفرداً امرأه حالة للمسد اليه وكذا يقول حسبت حسبتهما اياه الزيد بن قاسم
 حسبت حسبتي اياه منذ اقامته وحسبتي حسبتهما اياه منذ اقامتها انتهى كلامه علم ان قوله منطلقاً
 في المثال لمذكور مسند الى المستتر فيه وهو لا يكون الا مفرداً فلا يصح ارجاعه الى التثنية لوجوه
 المطابقة فلا يجوز افعال الفعل الثاني فيجب افعال الفعل الاول في حجب المطابقة
 والحال ان الكوفيين يجوزون افعال الفعل الثاني وان حكف فقتل ان الضمير المفرد
 راجع الى كل منهما يقيم ان المفعول للفعل الثاني على تقدير جعل لفظ الزيد بن قاسم
 الاول يكون ثمنى ويجب المطابقة بين مفعوليه افراداً وتثنية وجمعاً واليه اشار بقوله ولو اضم
 مفرداً خالف المفعول الاول لهذا قال بعد القطع منطلقين لا منطلقاً مع ان في ايراد
 المفعول للفعل الثاني ثمنى يمكن ان يتوهم ان يكون قوله منطلقاً محالاً لتنازعهم
 لا يخفى اننا لم نقل التنازع في امثال هذا التركيب فلا يكون في الكلام عيباً وان
 الزيد ان اذا كان اقفاً من ارجح مفعولاً في هذا الترتيب فلا محال للقول البصريين بل يتر
 ان عند اختلاف الاقتضاء يكون المفرد مفعولاً منصوباً وعلى اى حال لا وجه لزع
 احد الفريقين مع الاخر اذ لم يحل الكلام لاختلاف بل يتر ان نجيب القراءة من النص
 في صورة اختلاف الاقتضاء لعل على صورة اتفاقهما في الاقتضاء لانه ليجعل الاسم المتنازع

قوله اقيم ان معنى الكلام يجوز ان يكون بعض الكوفيين لا يذهب الى الاضمار ولا يعضل لاخره
الحذف والراجح عند المصنف هو الاول فيصح ان ليقا انه هو المذهب المختار وان صح ان
يكون هو المذهب المختار هو الاستعمال المختار قوله للملايوتهم الى دخول المفعول الثاني من
المندكر اى معنى المفعول الذى كره التوهم باق وان كانت تنزيه والى على الحذف
اذ والتمنا غير قطعية واما اذا لم تكن نية فالتوهم يكون بالطريق الاولى والبصرون حذفوه عند
الاستغناء وجههم اما انهم ظنوا عدم التوهم اذ قالوا بالقله فتحة بالنسبة الى التكرار وذكروا الاضمار
قبل لذكر لفظا ورتبة ان اضمر فانهم قال المصنفه الا ان يمنع مانع قال لكوكي مدلول الكلام
السابق ان اضمرت على المختار وحذفت على غير المختار الا ان يمنع مانع من الاضمار والحذف
ولهذا قال فيظهر اشارة الى ان الاشتغال متعلق بالامر من قال عصام المله والدقج له من
الحذف فقوله الا ان يمنع مانع شئى عن الحذف والاضمار انتهى فمعنى الكلام ان الاضمار
انما يتعين اذا تحقق مانع الاضمار بل الحذف ولا يبعد ان يكون عند اهل المذهب المختار
مراتب للاضمار والاطهار والحذف بانه المروج على الاطلاق والاطهار راجح عليه والاضمار
راجح على الاظهار فعند عدم المانع عن الاضمار سبب الاضمار وان جاز الحذف كذلك
رجحان الاضمار سبب الاظهار عند المانع عن الاضمار مخرج يبغي ان يقيم ولم يخذه
ويظهره اولى في الثاني فقط فعندهم الحذف لاجل التوهم المذكور اقيج التكرار لكن يلزمهم
عدم حذف المفعول من غير محل النزاع ايضا وهو ظم بطلانه وايضا قيل ان بعد
الاضمار هو الحذف فبعد هذا الفعل يجب حمل كلام المصنف على ما حمله اثر عليه قوله خالف المراجع

غير الفاعل فتأمل حتى يظهر جهته انتهى لعل من فضل الالاجبني قوله لو انتم في قولنا خبيران هذا التفسير
 قباؤا في المواضع الاربعه سيما عند ذكر واحد من الفاعل والمفعول في مقابل الآخر فيجوز
 ان تترك في جميع الصور كما ترك المصنف وان يد التفسير فيجوز ان يذكر في جميعها وان كان في البعض
 فينبغي ان يذكر في الاول فقط او في الثاني فوجهه غير الظاهر لان ليقم ان وجه الترك في الثاني
 هو لو لم يكن قولنا ضمت المفعول خبرا له فقط في بادى الرى اى لاجز قوله ان استغنى عنه او
 ليقم ان في الثاني كفى بالاول لم كيف في الرابع بالثالث لان كلامه من قوله الفاعل المفعول
 في قوله ضمرت الفاعل في الثاني والمفعول ضمرت فكيف ان يتم الاضمار لان التفات بدل الخبى لى
 باعتبار ذكر الفاعل والمفعول بخلاف الرابع فان الجزاء فيه مغاير لما هو خبرا في الاول
 بالاضمير تمام قوله اذا جعلت الم اشاره الى ان نحو ضرتى واكرمنى زيد يجامع كلاما من المندوبين
 وانما يكون مثالا لما ذهب اليه الكوفيون على هذا التقدير لا مطلقا ولو قلنا نحو ضرت واكرمنى
 زيد يكون متخفا ذموا اليه قوله وضممت المفعول في الثاني لا يخفى ان ما يذكره الشر
 في مبحث المنيات في بيان احوال المصدر من ان كلمته في ضلله الاضمار فيه الاستغناء
 مثل ما ضربى يدا يقيم ضمير مطلقا لا يضم فيه الضمير المفعول لا يجوز استناده فينبغي ان يقول
 للفعل الثاني والحال ان كلام المصنف يحتمل هذا اللهم الا ان ليقم انه حمل كلامه عليه لرعاه
 المقابلة وارا وقوله في الفعل في الفعل الثاني معنى قوله للفعل الثاني وفيه كلف لا يخفى على
 من يتفكر قال عص الملة والدين الاولى على استعمال المختار وكانه اراد بالمعرب استعمال
 كذلك يكون المندوبين قيل ان المندوب يكون الاختارا الا من في بيت شى زعماء

ولا شك بمنزلة امر واحد بخلاف مثل اعطيت زيداً ورجلاً فان المفعول الثاني ليس محمولاً
على الاول حتى يكون بمنزلة امر واحد يجوز حذف احدهما ايضا ان المفعول الثاني لما كان
محمولاً على الاول كان متحد معه في الخارج لان من لوازم صحة الجمل اتحاد النوع
مع المحمول والمثاني في الثاني فلان حذف مفعوليهما معاً عند القرينة يجوز ان لا يكون
من صور التنازع ومثل ذلك يجوز فيها حذف المفعول الثاني كما في قول الشاعر
لا تخلفنا على عراكك ظالمات قد قسيت بنا الاعداء لا تخلفنا بجاز غيرنا ايضا فيمكن ان
يقع ان حذف احدهما لما كان قلباً كان في حكم عدمه كما تقول الشعر في سبوت
الفعل فتدور وذلك مع القرينة على قلة وانما الثاني الثالث غير اجاب من الفصل
بالاجنبى بين ما في معنى المبتدأ والجزء فلان لفصل الاجنبى بين العامل والمفعول
مما هو المهر وب عند البعير بين كما ذكره من اطلعه من احد وجوههم لا عمال الفعل الثاني فكما
يلزم ذلك الفصل اذا جعل الاول ضمير لعمهم النظم واما الباقي الاربع غير توجيه صواب
القبيل فلان المفعول الثاني في قوله تعالى ولا تحب الذين الآية جمل يكون خبر بالاول
ضمير ارجع الى المفعول الاول لما كان المقصد اسناد خبرها الثاني الى الضمير ارجع الى
المفعول الاول سنده اليه فكانه بوقاييم مقامه لكان حذفه ليس كحذف بعض خبراً
بعد الاشارة التي وقع التنازع فيها من باب حيث لم يكن مما يكون المفعول الثاني في
مثل الحجة المذكورة ومن كلام الشعر في سبوت الفعل ان الآية من قبيل حذف المفعول الاول
لسا لم يرمضها قبل المذكور قال اسناد في الاصل بعد النظم طريق واسع لكن لم يذهب اليه

ليقتضيه مفعولية قوله مطلقاً والثاني ايضاً يقتضيه مفعولية وقطع الاول بان يجعل معمولاً لاكتفاء
 اضم الفاعل في الاول وقطع الثاني بان يجعل معمولاً لاكتفاء ايضاً واظهر المفعول في الاول
 في المقصود من التمثيل ههنا هو الثاني كما لا يخفى قوله لانه لا يجوز حذف احد فعولي حيث
 قال لوكلي والرد بيا حيث ما هو متعدي بمفعولين ثانياً محمول على الاول انما لا يجوز
 حذف احد فعولي مع ذكر الاخير لكونها بمنزلة امر واحد اذا منعه علمت زيداً قائماً علمت قيامه
 فلو حذف يكون حذف بعض اجزاء الكلمة وفي بحث الامور فلا ان العلم بمعنى التصديق يقتضي
 الطرفين فكيف يكون كلاهما بمنزلة امر واحد اذا تعدد ولازم له وانما ثانياً فلا يجوز حذف كلا
 المفعولين بالقرينة فيمكن قطع نزاع في المثال المذكور بخلافه ثانياً فلا يجوز قطع نزاع
 بطريق الاضمار ولكن بعد الاسم الظاهر وقد نقل عن السير في ذلك في مثال المذكور
 حق في موضعه ان الفعل بين المبتدأ والخبر او في معانيهما بالاجنبى قبيح واما رابعاً فلا
 يحذف احدهما في السعة وان قلباً عند قيام القرينة وقد جاء ذلك في القرآن بقوله
 نعم ولا تحسبن الذين ينجون بما اتيهم الله من فضله موجيراً لهم على قراة الغالب
 بخلهم موجيراً لهم فحذف المفعول الاول الذي هو بخلهم وقيل ومن قبل وضع التفسير
 المرفوع بلا حذف فلما وضع موضع متعلق تصديق هو النسبة اليه قوله التي تميز عنها
 المضاف المبتدأ الجمل الى المبتدأ ويسمى مضمونة الجملة لا كل واحد من الطرفين
 وذلك المفعول هو المتصل في الحقيقة ولهذا يقول الشر في مبحث الفعل ان المفعول
 معاً بمنزلة اسم واحد لان مضمونها معاً هو المفعول في الحقيقة كقيام زيد في زيد قائم

خير مشهورة بذات الحال لا اعتراض بان اللاحق ذكر الولاية المشهورة لا الغير المشهورة ويحتمل الجواب
 بان المحتاج الى البيان هو الامر الغير المشهورة فلهذا ذكره وترك ذلك قال المصنف
 والمفعول عطف على قوله انضمت لا يخفى ان المحذوف هو عدم الاتيان بعد الاتيان ترك
 هو عدم الاتيان اولاً ولا يتحقق ههنا هو الثاني فينا سبب ان يقول تركت المفعول الا ان
 ان المحذوف ههنا بمعنى ترك والتعبير عنه بنبه على انه لا بد منه في الكلام فكانه الى اولا
 ثم عدم علم ان بنا فلنا على كون المراد من المفعول هو المفعول به لا اعم منه ثم اعلم ان
 المفعول في كلامه لو كان عبارة عن المفعول به اولا اعم من المفاعيل لا بقية بقى عز
 البيان قطع انزاع في ما بقى عن معمولات الفعل لا ان مراد من الاعم اعم من الكل
 او المنع التامى على المذكور لكن ح افقه ان يقال حذف غير الفاعل بل لقاعدة
 غير قاطعة قراره من التكرار لو اذكر ان التكرار الذي يلزم لو ذكر عن الاضمار قبل ان ذكر
 في الفصلة لو اضمر عرفت ان الاضمار قبل ان ذكر لفظاً ورتبة في العدة بشرط التفسير انما
 يجوز اسوا كان يخص التفسير ولا بخلاف الفصلة فان لك الاضمار بشرط التفسير انما
 يجوز اذا كان محض التفسير بل يكون ذكر الاسم المتنازع فيه لجعله معمولاً للفعل الثاني
 فلو جعل منفسر لم يكن محض التفسير قوله اى المفعول هذا تفسير مرجع الضمير المحذوف المفعول
 او تفسير المحذوف والنظم هو الاول يكون الموضع الاضمار نحو حسبني منطلقاً بدون
 الاستناد اعلم ان الاصل التركيب وصورة انزاع حسبني وحسبت زيداً
 بدون استتار في الاول وههنا تنازع احد بهما تنازعهما في زيد بان الاول

الظن ان يفيد اضمحاره بالواو ولان كلاهما مروي عنه اللهم الا ان يقال انه قال في
نزاع ان لنا ان نختار في القطع احد الامرين اما الشريك او الاضمار بعد الظن لكن الظن
ذكر بقوله على مذهب الفراء فيحتملان معاً ان القطع بطريق الشريك اضمار يكون
بطريق القطع وهذا يضر لو كان مراد الناقل هو التردد في المنقول فتأمل قوله و
قليل روى عنه التشريك الرفعين لعل ذكر الرفعين على سبيل التمثيل ونظراً
لاقتضائهما الفاعلية وقد عرفت فيما سبق ان قوله وعلى مذهب الفراء فيحتملان معاً
نوع اليماء الى ما ذكرنا ثم اعلم ان المستفاد من كلام المولوي الخفي في حاشية
ان قوله بالتشريك لا يختص بالرفعين حيث قال لقاضي ان قوله ان جاءه عليه لكون
او عبت قال قدم تولى تبنيها على اختيار مذهب البصريين في التنازع ويؤيده كانه
قال تولى لكونه عمى اشار في الترويض الى نفى اعمالها معاً كما هو مذهب الفراء امي
لان جاءه طرف اى لان جاءه لفاعل واراد ان يقال كانه قال لوطا في لكونه
الاعمى ثم اعلم ان قوله هذا الرواية يدل على انه لا يندرج في كلام المصنف وكذا بيان الشر
خلاف الفراء يدل عليه لعل هذا النظر الى كلام لا يجوز ان يكون معنى قوله وجاز اى جاز
اعمال الفعل الثاني وحده مع اقتضاء الفعل الاول لفاعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز عند
اصلاً ويجوز لكن لا وحده بل مع الفعل الثاني بل وقع اعمالها كلام مع لعل قوله
كما في صورة تاخير الناصب اى كاعمال الفعل الثاني مفعولية جعل مفعولاً وقوله خبر
والكرنى زيد و مثال المشبهة وقوله فزنى واكرمت زيد و مثال المشبهة قوله ورواية

للكوفيين لا ينبغي ان هذا القول بعد قوله وان عملت الاول باضمرت الفاعل
 في الثاني قوله مع اقتضائه لفاعل الاول الفاعل فان قيل من ان يستفاد هذا
 التقديم لم يجوز ان يكون المراد اي مراد الفراء وجوب اعمال الاول عند اقتضائه لعموله
 كان مقتضيا الفاعلية قوله ومفعوليته الا ان يقال تاخير قوله وحذف الفعل او عن قوله
 وجاز فرتيه والله على ما ذكره الشافعي لا ينبغي ان تاخيره عنه خطي يظهر قوله مطلقا على التقديم
 اقتضائه الفاعل والنظم ان يكون عند الفراء اعمال الثاني اي عند اقتضائه الاول
 المفعول وحذفه فيه موافق للكوفيين فيه قوله او حذف الفاعل كما هو سبب
 الكسائي او لتكرار لذكره ولم يتوجه الى سبيله لانه لم يذهب اليه احد الفاضلة
 بالاجنبى لو اضمر بعد النظم وهو احد وجهه البصريين لا ينبغي ان يتعرض به ثم اعلم ان
 لازم جواز اعمال احد الامور الاربعه وبهي الاضمار في الاول والاضمار في الثاني
 ولذكروا لحذف الاول باطل عند الكوفيين والكسائي لعل الثاني والثالث
 النظم باطلاق عند الكسائي وسوى الاول باطل عند البصريين وقد عرفت جهات
 فعند الفراء جميع الاحتمالات الاربعه باطل باولاه التي ذكرها فاذا بطل لازم جواز
 اعمال الثاني يجب اعمال الفعل الاول فعند ما اختاره البصريين غير تام ذكرنا اختاره
 الكسائي لكن يمكن ان يثبت ان جواز اعمال الفعل الثاني لازم لتعارض ذلك
 الفصل فعند الاول فاذا كان لازم محالا يلزم ان يكون ملزوم محالا فلا وجه
 لقول الفراء بتعارضه مع قوله بطلان جواز اعماله فتأمل قوله او اضماره بعد

لعل الجوفي الثاني هذا ان هذا لو كان غرضه ايراد البحث على الاول ايضا فيمكن ان
يقال وروده ان المراد من تنازع العالمين الذين لم يكونا مصدرين قتال فانه
لا يضم الفاعل بل لذهبه هذا الوهم انه جعل قوله خلافا للكسائي متعلقا بقوله اضمرت
ويكون ذكر قوله دون الحذف اشارة الى ان قوله لعدم الاضمار لا جعل له بالحذف
يكون ذكر قوله دون الحذف في غير ما ان يقال فانه يحذف دون الاضمار يحذف الحذف
فتسا الى الكوفي مثل الكسائي كمثل الذي استقر من المطر وكان بالزيادة كمثل
الذي صال على الاسد وبال على النفاذ انتهى انت خبير بان ايضا يكون الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة متعنا مطلقا والكسائي يوافق الكوفيين في ذلك فكون
مشكلة مثل يدين المشايخ غير مسلم سيما كونه مثل الثاني على ان حذف فاعل المصدر
وان لم يكن الكلام فيه بدون سد شي سده مجوزا ثم لا يخفى انه يجوز ان يقول الكسائي بما
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مطلقا سواء كان بشرط التفسير او لا ويقول الكوفيين
يجوز له بشرط التفسير مع قبيل ولذا يجوز ان اعمال الثاني تجوز مرجوحا ومحملا
ان يقول مسلم لكن كان ذلك الاضمار اقبیح عنده من الحذف ثم علم
بوافق البصريين في اعمال الثاني ولا خلاف بينه وبينهم بالاصل ويحذف الالف
على عدم الذكر للزوم التكرار قال المصنف وجازى اعمال الثاني وهو الجواز
عند البصريين في ضمن الزحان وعند الكوفيين في ضمن المرجوحته فخلافا للقرار بانه
الى البصريين اشد والظاهر ان المقصود اظهار مخالفة لهم وان لزوم مخالفة

مخالفته

قال لوكي ههنا طريق آخر لا يلزم شئ من الأضمار المذكور والتكرار والمخذف وهو الأضمار
 بعد الاسم الظاهر انتهى نفيم من كلام الأستاذ وظلاله من وجه البصيرة الفصل الثاني اجنبى على
 تقدير أعمال الاول وعند حمل معمول الاول ضمير يجب ان يكون بعد الاسم الظاهر لمزيد
 ايضا بل ح يكون الفاصلة قوله والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجح في هذه الامور
 والظاهر منه هو الحكم الكلى لكنه ليس بتقيد في الضمير المبني للمرجح الى شئ يخالفه فخره فقط بل
 المصنف رده دون الخذف متعلق بقوله اضمرت الفاعل التصريح به مع انه يلزم منه ان يتعلل
 به قوله خلافا للكاكى قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل لا اذا سد الشئ مسده يمكن ان يقال
 ان حذف الفاعل اذا كان نسبيا فينبغي بل يجب سد شئ مسده لانه عمدة من الكلام
 وحذف بهذا الطريق اضماره فطر في حقه فوجب التدارك في الجملة باقامة شئ مقارنه كما في حذف
 كذلك قامة مفعول لم يسم فاعله مقارنه وح تغير صيغة الفعل كما يقال قبل الخارجى
 فيه لم يفت الى قائل صلا واما اذا حذف النسبى نسبيا فلا تغير صيغة فاذا حذف كذلك فيما
 نحن بعد فلا يحتاج الى امر مسده بل يكفي القرينة الدالة على المخدوف محل القرينة ههنا
 الاسم الظاهر المذكور بعد مما لا يرى ان كلاما من المبتدأ والجر عمدة من الكلام مع ذلك يخفى
 من غير شئ مسده بل كفى بدلالة القرينة لعل وجهه ليس لانه باق في الية ولم يكن مخدوفا
 نسبيا قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل لا اذا سد شئ مسده وهو مفعول بالسم فاعله مخدوف
 وههنا ليس كذلك قال لوكي ليقصد بك المصدر مثل رجل عدل لان الفاعل مخدوف
 لا يضر ومثل اضرب الازيد لا المستثنى منه مقدور وهو الفاعل وفي بحث انتهى

اولا في غير التنازع وقطعة ثانيا ولقد غير الفاعل يعقنيه لعل في كلامه تاذ الاستاذ مولانا ابو
 القزباغي في حاشية التمهيد في بحث المدائيه في بيان النقص على ما في حاشية الكشاف
 اشارة نأقلنا قوله بشرط التعبير قال للكوكي يعني بشرط ان يقصد تفسيره بعد الابهام لعدم
 سبق المرجح وان لم يكن محض التفسير كما في نعم جلاوسين جلاولنا في العمدة واما في غير
 العمدة فانما يجوز اذا كان محض التفسير مثل قصص سبع سموات انتهى ما علق العوض في
 تفسير الميرارک والضمير يرجع الى السماوات السماوات يجوز ان يكون ضمير اسمها مفسرا
 بقوله سبع سموات والفرق بين النصيبين الاول على الحال الثاني على التميز
 انتهى فعلم ان هذا القول لم يحض في التفسير ثم اعلم ان يكون الظاهر مرجح الضمير
 يستقل ظاهره في قوله على وفق الظاهر صرحا من قول لشارح لانه مرجح الضمير في بيان
 مرجح الضمير الغائب بان يكون مقدما لفظا او محضيا او حكما والتركيب الذي تحقيقه لفظا
 فيه لانه ان يكون الاسم الظاهر مقدما على الضمير احد الثلاثة المذكورة ولو كان مراد المصنف
 ان مرجح الضمير هو امر محمل مبهمة مقدما باحد المذكور مفسرة فلا وجه لقوله على وفق
 الظاهر ويجوز كونه مفسرا لا يلزم المطابقة ولذا لم يشترط البصريون مطابقة التميز في نحو ضمير
 رب جلاولنا كونه مرجح الضمير مع ان الامر محمل لمقدم اذا كان مرجحا فلا وجه للاعتراض
 بلزوم الاضمار قبل لذكر لفظا ورتبة اذا اعتقل بان يصح في العمدة بشرط التفسير يدل عليه
 ثم لا يخفى ان كونه وفق الظاهر كما يكون فيما لم يستوفيه المذكور لم يثبت في مرجح قبيلا منه
 فانه لا ضمير على وفق الظاهر بل ضمير مفرد وذكرا فاقابل فيه قوله لزوم التكرار بالذكر وانما هو

الاستتار بان من قال فرق بين الاضمار وبين الاضمار فيه فقد عقل عن عبارة المصنف
 في بحث تنازع الفاعلين حيث قال فان علمت علمت الثاني اضمرت الفاعل
 في الاول ثم لعل غرضه صحة الايراد في كل في هذا بين الموضعين بدلًا بان يسلم
 ان الاضمار في الشيء جعله مستتر فيه محمكون الاول في بدل قوله اضمرت الفاعل
 في الاول ان يقول اضمرت الفاعل للاول او لا يسلم ذلك محال الاول ان يقول
 في بدل قوله ولا يضمن فيه ولا يستتر فيه نعم برود الاشكال عليه لو كان
 غرضه الايراد عليه في الموضعين بل يقال لو افترض يكون كلمة في صلة
 الاضمار لا الاستتار لا يصح قوله اضمرت المفعول في الفعل الثاني فاذا لم يقتضيه المقابلة
 بين قوله اضمرت الفاعل في الثاني وقوله اضمرت المفعول في الفعل الثاني وحمل
 قول المصنف اضمرت المفعول للثاني خلاف الظاهر لا تتقار المقابلة فيه باقية ولا اخبار
 في ان اضمار الفاعل الاول دون الثاني لا يقتضي الاستتار ليجوز ان يكون الاسم
 المتنازع فيه شيء او مجموعا وقيضه احد الفاعلين فاعلية او يقتضيه الذي يكون قطع النزاع
 بالاستتار فيه فاعلية مرجح يكون اضمار على سبيل الايراد لا استتار نحو ضربان الزور
 الزيدان او ضربني واكرمان الزيدان والالفاني ضربا والواو في ضربوا ضمير عند المصنف
 كما يتفاه من بحث الفعل في قوله بنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك في بيان
 حكم الماضي قوله مثل ضربني اكرمني زيدا وضربت زيدا يمكن ان انه لا عين فيها التنازع بل
 يقال كذا في مطلق المواد التي يظن فيها التنازع قالوا به فيها ما يجوز الاضمار في احدها

علی کلام المصنف فی الموضوعین مثلاً وادوارد فلیہ وان کلامہ بہما محتاج الی التوضیح لفظاً کما صرح
 بذقنہ وتوضیحہ فی الموضوع الثانی واعترض علیہ عصام الملتہ والذین بانہ قدس فی الموضوع
 الاول فحققہ عند فی قولہ فیتخار البصرون ثم لکن بخاطر الخاطا فاطر انہ سہل فی الموضوع
 الاول شفقہ للمبتدی حتی تہوہ ویدرک دفعہ نیریل الخفا ولسا احتل انہ لم یذکر فیہ صریحاً ثانیاً
 حتی لم یکن فی الجمالہ لعل من ہذا القبیل تحقیق لفظ اکمل فی التعریف التوابع مع انہ مذکور
 فی کثیر من التعریفات السابقہ لعلہ لم یوجہ فی تعریف بعدہ قولہ لانه المذہب لختار الاکثر
 استعمالاً ای لختار عند الناظرین فی المذہبین او عند المصنف ووجہ کونہ اکثر استعمالاً لا یجوز
 الاکثر یتہ کیون جماعہ عند الناظرین لترجیہ ہذا البصرون قال عصام الملتہ والذین فی الفرع
 وطریقان تیعارضان التقدیم فی الاعتبار انتہی وکلام الشارح یجا مع ہذا البیان ثم علم
 ان المصنف اذا رجع مذہب البصرون علی الکوفیین جری کلام علی وفق مذہبہم نسب
 الخلف الکوفیین فلو کان الامر فی ہذا الموضوع کذلک فیمنع علیہ ان یسلک الطریق
 ہنا الصواب لاعتبار کلامہما اصلاً ونسب الخلف الی غیرہما ولا یجوز ان یکون وجہ عندہ مساوئ
 ولیلی الفریقین قوۃ وضعفاً والتقدیم محجور وترجیح الارادۃ وترجیح قولہم فی اکثر المواضع قد ہر
 فی الاول یقال قال عصام الملتہ والذین فی الفرع الاول لا مل لان الاضمار فی البحث جملہ
 مستتر فنیہ کذا صح قولہم ولا یضمر فی الفاعل فی المصدر والمراد ہنا ایرادہ ضمیراً
 سوا کان مستتر اکما فی ضمیر الواحد وبارزاً کما فی ضمیر التثنی والجمع انتہی لا یخفی
 انہ اورو علی ما ذکرہ الشارح ہنا ک من ان الاضمار فی الشئ یتلزم

بين الفعل وشبهه وقع في استعمالات الفصحى لكن لم يأت بشاهد من كلامهم لم يزل
 ذلك بل يجوز ان شبه الفعل لما لم يكن في العمل قويا كما تفعل لم يكن له مجال للتنازع
 فتدبر فتبين ثم اعلم ان التنازع بين الفعل وشبهه اذا وقع وكان افعال الفعل اولى كما قال
 الكوفي كان في ذلك متفقا بين الفريقين فلما اوجبه للماراة من الفعلان من كلام المصنف
 في قوله اذا تنازع الفعلان لم العالمان بقضية قوله فيختار البصريون افعال الثاني بل كان
 كلام المصنف محمولا على هو الظاهر تنازع شبه الفعل مع الفعل ومع شبه الآخر من اللفظ
 ويحتمل ان يقول البصريون افعال شبه الفعل لما خضع الفعل اولى فيكون كلامهم المشتمل على
 من الفعلان هو العالمان في جند بر قوله للاختراعين الاضمار قبل الذكر اى لفظا ورتبة انت
 تعلم ان المستفاد من هذا من قوله لجواز اضمار قبل الذكر في العمدة ان معمول الفعل
 الاول مقدم بالرتبة على معمول الفعل الثاني عند الفريقين لكن ليس بان جهة حتى يتطرق في صحة وضاه
 ولو هو بتقديم الفعل الاول على الثاني رتبة فيقال في ايضا يحتاج الى البيان والتقدم الذكرى
 لا يسلم التقديم لغيره لان يكون الفعل الثاني معطوفا على الاول بانه الفاعل بقران المصنف على التنازع
 لم يأت قبل قوله فيختار البصريون الثاني واضمار الفاعل في الاول على وفق الظاهر
 دون المحذوف خلافا للكتابي وجاز خلافا للفراد وحذف المفعول ان استغنى عنه والا
 الاظهار والكوفيون الاول اضمار الفاعل في الثاني لم يكن مختصرا او مفيدا صريحا
 طريق قطع النزاع بين الفريقين الاختيار هو الترجيح ولا يتسلم الاعمال فتدبر قوله
 وبذلك اعلم ان الشارح دابه وخاوتة في هذا الكتاب ان السؤال له ورد

بل جازي ايراد امثلة مخصوصة لشئ واحد ايضا في ماشية اخرى ثم قال قيل في هذه الامثلة
لقطع التنازع وان كان الكلام في التنازع ومثاله قلت قطع التنازع بتفسير التنازع
فيكون مثال قطع التنازع مثال التنازع ايضا انتهى لا يخفى ان مثال التنازع لم يقع و
لم يستعمل قط بل مراد خيالي صرف ولا يستعمل انما يكون صورة قطع التنازع نعم مادة
امثلة التنازع مذكورة في ضمن امثلة قطع التنازع اللهم الا ان يقر ان مراد الاستدلال
بقوله فيكون مثال قطع التنازع انما هو هذا فانه انما فيكون مثال متضمن للمادة
مثاله وكيف لا يكون مراده هو هذا فانه قد يصح في شرح قول الشارح لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا الخطت المفعول انما في اسما والآخر حيث يقول يعني
ان التنازع انما يقع في الصورة انتهى ثم اعلم ان امثلة التنازع اذا كانت
مذكورة في ضمن امثلة قطع فمحصلا لا امثلة الاربعه للقسم الثالث
من حيث التقسيم الاولين اما امثلة الثمانية بسبب اختلاف الاعراب
وهي امثلة القطع لا امثلة التنازع محج لا وجه لقوله وغير ذلك مما يكون كما
انما لا يجد ان يكون وجه مثالي الاولين لعدم الفرق بين مثال التنازع
ومثال القطع فيهما بخلاف القسم الثالث فان التنازع من مثال ليس الا امثلة القطع
فلذا ترك لقريه قال الكويكي هذا اذا كان العاملان متساويين في القوة واما اذا كان
احدهما فعلا والآخر شبه العمل فلما شك ان الاعمال الاول او لى لقوته مقدما او مؤخر
انتهى قوله فاختلفا في امرين في الاختيار في صورة التساوي والنظم كلام من التنازع

اى مختلفين في المعامل المتقننه وتذكيره لعدم الاعتداد بتأنيث اللفظ المصدر
 بتأنيث ما لا يمتنع له بدون التاء كالرسالة والكلمات فانه يجوز تذكيره بتعليق
 لما قبل حال من مفهوم الكلام فذهوني قوة قد تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية
 حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضائهما انتهى لو كان مراد من صاحب القليل هو اشتر
 فيقم الطان يكون مراده ما ذكره الاستاذ وانت خبير بان ما ذكره الاستاذ اقرب
 من كل منهما كما لا يخفى على المتأمل قوله وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر علم
 ان ههنا بحث من استاذ الاستاذ هو لا يوصف بان في مثل شرب واغرق زيد الما يكونان
 مختلفين في الاقتضام مع ان الاسم المتنازع فيه متعدي ويمكن ان يقرر هذا المثال
 يجوز ان يكون مصنوعا وكلامه في بيان في استعمال الفضا فذكر قوله لك تصدق
 على وجه كثيرة انما قال الاستاذ بهذا اشارة لانه جده اخبره بعدم ايراد مثال
 للقب الثالث بانه لو اورد مثالا فلا يكون الا واحدا وصين لم يورد فكذا
 اورد امثلة كثيرة والترك الذي يؤدى الكثرة اولى من الاتيان بواحد مع ان
 في الاتيان يلزم بحسب الصورة تبرجج بلا مرجح انتهى يمكن ان يقرر ان الاتيان بالواحد
 مثال صريح له وهذا لا ينهدم الامثلة المذكورة في ضمن المثالين اللطيفين
 الاولين ففي صورة الاتيان يكون الامثلة اكثر الا ان يقرر في صورة المتصريح
 بقصص الذين فيها هو صريح ولم يفتش في المثالين السابقين ثم قوله مع ان في الاتيان
 يلزم بحسب الصورة تبرجج بلا مرجح هذا جار بحسب الظن في مواضع اورد فيها مثال وحده

وهذا وجهه لان فيه يكون كل منها مقتضاها معا وقسمين الاولين هو كون الفاعلية
مقتضاها معا وكون المفعولية مقتضى الآخر فاذا ذكرنا يستلزم وحدة التنازع ووحدة
الاسم المتنازع فيه ويؤيد ما قلنا قوله بان يقتضي قوله بل هو اجتماع القسمين الاولين
وتعليم من بينهما هما وقطع النزاع فيه فلا يرد ان هذا التنازع قسمين من كلامهم
قوله لا شك في اختلاف اقتضائهما لفعلين في هذه الصورة لعل القول بعدم الشك فيه
وعدم القول بعدم الشك في كونهما متفقين في الاقتضاء في الصورة الاولى
اشارة الى تجوز كونها مختلفين في الاقتضاء فيها قوله تخصيص هذه الصورة بالارادة فيكون
بيانا لما قصد من القسم الثالث لا القيد الاحترازي قوله حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء قال الاستاذ ومثله فان قيل لا بد من هبة للفاعل او المفعول لم يقع
الفعلان في قوله وقد يكون في الفاعلية والمفعولية مختلفين فاعلا ولا مفعولا فكيف
يكون مختلفين حالما قلنا لما رجع انضمير المرفوع المستتر في يكون الى تنازع الفعلين
وكان من قبيل اضافة المصدر للفاعل فيكون بهذا الاعتبار حالما من الفاعل
وكون عامل الحال هو المصدر المضاف له الفعلين وفي الحال لكونها في معنى
الطرف توسع يكفي فيها هذا القدر لكون الشيء صاحبها وكون الشيء عاملا لما انتهى
العمل مراده ان تنازع الفعلين مفهوم وما خذ من قوله اذا تنازع الفعلان لرجح
الضمير المستتر في يكون اليه واطراف التنازع الى الفعلين من قبيل اضافة المصدر
الى فاعله قال عصام الملة والدين في الفرية فتكون مختلفين حال من الفاعلية والمفعولية

تأمل ما يقوله عرضة تفسير التوجيه بالاختصار أو التضمن في العبارة قال المصنف مثل ضربني
 وأكرمني زيداً عرف ما سمعنا عن الاستاذ من أن صورة التنازع امر عقلية والمذكور
 في اللفظ صورة القطع فيكون المسامحة في التمثيل وسجي منه ما سمعنا في شرح قول الشيخ
 لا يتصور التنازع في هذه الصورة إلا إذا لوحظت المفعول الثاني في الجملة وليس هذا قسماً
 ثالثاً من التنازع قال الاستاذ في طلبه أي التنازع المذكور لأنه تنازع في ظهور واحد
 كما يدل عليه قوله ظاهر أو تنكيره أيضاً هكذا قال المحقق الذي وحاصل ما افاده ذلك
 الفاعل أن المستقيم التنازع في الاسم الواحد وليس هذا تنازعاً في اسم واحد بل في
 اسمين والفاضل لا يفرق بينهما صحيح عدم كونه قسماً ثالثاً بان الوحدة معتبرة في كل قسم
 وليس هذا تنازعاً واحداً بل تنازعاً في الاختلاف بين هذين العاملين التوجيهين
 الوحدة في التنازع أو الاسم المتنازع وكل منهما يستلزم الآخر وأدعى بعض الفاضل
 وضوح ما ادعاه من قول الشارح هو اجتماع القسمين يمكن أن يقال إن كلام المحقق المذكور
 إذا كان مبنياً على دلالة الألفرد والتشكيك على كون التنازع في كلامه تنازعاً في ظهور واحد
 فالضهير في قوله فقد يكون راجعاً إلى التنازع في ظهور واحد فالوكان التنازع في الفاعلية
 أو المفعولية لا يكون إلا أن يكون الفعلان مختلفين في الاختصار فح لا يكون قوله في
 الفاعلية والمفعولية مجتمعاً للوجهين حتى يحتاج إلى قوله مختلفين في التبيين المراد
 هو أن كل واحد من كلام الشارح محتمل معناه وإن ذلك القول معين المراد وكون معناه كلامه
 أن يتوهم من كلامه خلاف المقصود ولقوله مختلفين يدفع هذا التوهم بتبعه جداً

ثم اعلم ان الكسائي والفرار ان لم يخرج جاعن الفرعيتين فمراده من البصريين هو اكثرهما
 قوله واما على مذاهب غيرهما الخ اي غير الكسائي والفرار يعني به البصريين والكونيين
 انت خبر بان في ذكر هذا القول ليست فائدة يفيد بها المرور تفصيلا انما قال المصنف
 يكون قال عصام الملة والدين في الفرع جواب اذا قال الاستاذ ان هذا القول و
 قوله فيختار قوله فان علمت يحتمل ان يكون كلامها جزاء لشرط قال الكوفي
 ما مصادره اذا كان الجزاء قوله فقد يكون يكون المعنى اذا تنازع الفعلان فلا يخرج
 الا ان يكون التنازع انما وان كان قوله فان علمت يكون المعنى اذا تنازع الفعلان
 باحد الانحاء الثلاثة يجوز لك اعمال انشائي والاول فان علمت انما انتهى فيه ان الجزاء
 في هذا التحريم هو قوله يجوز لا فان علمت بل هو تفصيل ذلك يجوز قد يرسم علم انه على تقدير
 الاول يجب عليه حمل المفعول على ما هو الاعم من المفعول الحقيقي والحكمي كسائر المفعولات
 والا فيلزم ان يخلو عن الصور المذكورة ولا يجب ان يكون اختيار المذكور في الفرع لاجتناب
 مع صحة كون كل من الآخرين جزاء لان الشرط يستدعي الجواب وينظره فاذا ذكر مراده
 بلا واسطة امر صريح لا ينبغي ان يجعله جوابا الا ان يبق ان ارتباط الامر المذكور بواحدة
 اذا اذا كان ظاهرا وقويا فلا نعم ذلك الانتفاء فتأمل في المقام اعني يحصل لك ما ينبغي فيه
 قوله بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم لفظا علانية فان قيل ان استفادته ان
 التنازع هو اقتضاء الفعلين وان استفادته من السابق ان معناه هو توجبه الفعلين
 يقال انما عبارتان عن معنى واحد فان قيل مني ان يبق بان توجبه كل منهما الى كون الاسم

ان المراد بالمص بالمتنازع ههنا ان خصه بالاسم الطول لم يحسم منه ومن الضمير المنفصل قوله
فعله مذيب الكسائي ان لاظهار يستلزم التكرار والاضمار غير جائز عنده فاسبيل
ليس الا المحذوف سواء كان بعد الاول او لا ولم يظهر ما ذكره الشما ان المحذوف عنه
الكسائي هو ممول الفعل الاول او الفعل الثاني فقال قوله وعلى مذيب الفرغيفيلان
معاً قال الاستاذ وطلد ويرد عليه انه يلزم مذيبه توارده على اثنين مستقلتين
على واحد شخصي لان العامل النحوي كالموثرات الحقيقية الا ان تجوزوا في عدم المص
المركب كون عدم كل خبر علة تامة بشرط الوحدة وناقصة على تقدير كونه مع عدم خبر
اخر فلكل العامل النحوي كذلك فعلى هذا يجوز ان يبق في كل موضع بق يلزم توارده على اثنين
المستقلتين على ممول واحد شخصي سواء كان وجوداً او عدماً ان كلامها بشرط الوحدة
مستقلة وعند الاجتماع يلزم ناقصة فلا يلزم التوارده نعم لزم لو كان الاستقلال باقياً
عند الاجتماع لكنه تم والعلامة القابلون باستحالة توارده على اثنين مستقلتين اكثر من ان
يخصه فلا يليق القول بعدم تمامية قولهم فعل الجواب عن الايراد على الفراء ان المعنى
المقتضى للاعراب اي المعنى الذي يستدعي وجود علامة له في الاسم الدال عليه لا يحصل
وناسب الفعل او الحرف اي حرف الجر قال يكون العلامة اثر احدهما والافاق المظلم او جدي فيه
حتى يفهم ذلك المعنى وكون العوامل النحوية بمنزلة الموثرات الحقيقية يشعر بعدم جريان استحالة
التوارد التي قالوا به فيما لا يخفى ان في قوله فنعيلان نوع ايادى له قوله تبشريك الصبيان
ايضاً ولو كان قوله تبشريك الرافعين دون الناصبين فيطعن انه يحكم حتى يتبين وجهه

اذا قطع ما لم يكن مكانه فيبقى تعارضهما ولم يكن مسمو لا لاحد منهما لكون الآخر انما فيلزم تحقق
 كل منهما بدون الآخر ولا خفاء في ان ذلك التضمير يكون في محل الرفع فيكون مرفوعا
 بل لا رفع بل التنازع امر عقلي والموجود في اللفظ صورة قطيعة كما عرفت لعل وجه نقل
 عن الشيخ الرضي من ان البصريين قولهم لا يتبع الكسائي في مذهبه فما وقع الفاعل المتنازع
 فيه بعد الاسواء كان مضمرا او مظهرا انتهى ما ذكرنا من عدم الصحة لو لم يكن القطع بالبحث
 لكن وجه تخصيص الاتباع بالبصريين غير ظواهره بل لازم ذلك الاتباع للكوفيين ايضا فقل
 وانط من الواحدين في قوله ولم يجز واحد هو الفرقان ثم اعلم ان غرض الاستناد
 من هذا الكلام دفع الاشكال مثل قائم واقاعد انت بان القطع فيه متصورا به مصنوع
 ولم يجز واجب الاستقراء الا ما هو المذكور في الشرح لا يجوز ان يقع في دفع الاشكال
 ان قطع النزاع لا يتصور في نوع التنازع في التضمير المنفصل لعدم جريانه في الما
 المذكورة وما دام المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق نوعه متصورا عند الفرقين اعند
 بقولهما فلا يضر صحة قطعه عندهما في بعض الصور التنازع في ضمير المنفصل قوله عندهم
 اي عند البصريين الكوفيين والمراومص بالتنازع السخ كما يظهر من قوله فان عملت
 السخ وان السخ وشبهته انخاف الى الكسائي والفرق بين الكوفي فيه بحث افوخ نخي
 مثل ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضممار الفاعل للقطع غير متصور
 الا ان يقع كانه اراوا اضممار الفاعل او حذف المفعول او الظاهر انتهى كلامه ليق
 ان المقصود يكون ذلك اذا اقتضى الاول او الثاني الفاعل قوله فلما اسي لاجل

متمما كان باعتبار قوله يصح ان يكون انما وكونهما ليس الا باعتبار كون وجه عدم صحة
 هو بقتة استحقاق الفعل الاول هو المذكور سابقا والظن ان وجه الصحة هو بقتة
 الفعل الاول وهو المذكور سابقا والظن ان وجه التقيد بالبعدية يتم قبله وهذا قال فلا يكون
 فيه مجال للتنازع فالولم يكن وجهه تاما فلا يتوهم التفرع فاقول المذكور ليس الامسوقا
 مقتضى التقيد بكونه اسما ظاهرا او بويده قوله لا يمتنع تنازعهما انما وجهه تأخير عن
 قوله بعباها عن وجه التقيد به هو كونه مفعولا كما لا يخفى على المتأمل ولا يجدر ان يكون وجه
 ما ذكره الاستاذ بان الاسم اذا وقع قبلها او بينها لم يصح ان يكون مفعولا للثاني
 وان كان سيرا هو استحقاق الاول قبله فيصح ان يبق توقف وجه التقيد الاول على
 وجه التقيد الثاني فيقطع قوله لا يجوز ان يكون مفعولا للاول لان متصل انما يكون
 متصلا بعاله فلو كان مفعولا للاول يجب ان يكون منفصلا لا متصلا بالثاني في التحقيق
 الفصل بين الاول قوله نحو ما ضرب واكرم الا انما قضية تنازع انما قال الاستاذ
 وفما صحت كلام الشئ ان القول لا يجزى بحسب استغناء ضمير منفصل ووقع التنازع
 في الفاعلية فيه لا بعد الا فطريق قطع هذا النزاع لا يمكن بما هو المختار عند الفريقين
 بل يمكن ان يكون المراد ان الضمير المنفصل الذي وقع فيه التنازع لم يوجد في كلامهم
 لا استقراره لا بعد الا وكان مرفوعا وغيره الصوة وان جازوا فخل كن لم يات في كلامهم
 انتهى فعلق الغرض بقوله اعلم ان الكلام الذي وجه فيه تنازع الفعلين في فاعلية الضمير
 منفصل لم يكن طريق قطوعا عن الفريقين فاعلم ان لا يكون ذلك الكلام عند جميع

او مع ان التنازع وقوع لان الوهم تباد من الفعل المصدر بكتابة قد الى التقليل فيظهر الجواب
 بان النزاع في الاكثر قليل وهو في حكم عدم التغيير بتنازع الفعلين تنبيه على ان غيره قلته
 كانه لم يكن صلا على التنازع في اكثر من الفعلين هو المذكور في الصلوة وهو كما كنت
 سلمت وحررت وباركت على اسمهم لكن يمكن لمخلص عنه بان مراد المص من الاسم يجوز ان يكون
 ما هو الظاهر من الجار مع المحرور ليس اسما ظاهرا او التنازع فيعلم بالمقابلة لكن التنازع
 بين الاكثر في الاسم الطقدي وجد في غير المثال المشهور قوله اي اسما ظاهرا او متباينها فصل
 الكلام على ما هو الطقدي وحصل الطقدي على المقابل المستتر مع انه خلاف الطقدي من العبارة لا يستقيم
 لان الضمير البارز المتصل بالفعل الثاني لا يتصور نزاع الفعل الاول فيه كما سذكره متعلق
 انطوت هو الوقوع كما ذكره المذكور ثم لا يخفى ان معنى الاستاذ ان صورة التنازع
 عقلي ما هو موجود في اللفظ صورة قطع فيجب صرف قوله واذا تنازع الفعلان انهم عن ظاهره
 الا ان يتخير قبل وجوده قوله اذ يستحقه قبل الثاني اي قبل وجود الثاني ومع وجود الاسم
 فبما هذه قبله فلا محال للثاني ان تنازع فلا يرد ان هذا الوهم لول على بطلان ذهب البصريين
 لان الاول يستحق الاسم الواقع بعدهما قبل الثاني بل على بطلان ذهب الكوفييين ايضا لانهم قبلوا
 نزاع الثاني لكنهم احوال الاول سبق الاستحقاق وافرغ عظيم بين سبق الاستحقاق مع
 وجود مستحق قبل الثاني وسبق الاستحقاق مع وجوده بعده قوله مع تنازعهما فيه ان
 قال الاستاذ في هذه التبيين بوجه التقيد بالبعدية وبيان توجه التقيد بكونه اسما ظاهرا
 انتهى فلهذا اخرج التقيد بكونه اسما ظاهرا عن وجه التقيد بالبعدية يمكن ان يتقوا ان كان

هو الاول مطلقا والعظم من كلام الكوكبي ان اولوية اعمال العقل كيون متفقين بين الفريقين فلو كان
 مندرجا فيه فلما بقي الاطلاق المذكور كما لا يخفى ثم اعلم ان اللائق ان من التنازع في شبه الفعل
 حتى من مثال لم يكن ان يبق انه مصنوع ومروا المصنوع ان التنازع ليس في اثنين من شبهة ف
 تبسيط الثاني فنع عن اقتضاه الاول او قطعه بان اعمال الثاني اولى عند الفريقين في كلام
 في بيان الاختلاف في القطع بين الفريقين ثم اعلم ان المراد من الفعلان في كلامه لو كان فينحى
 ان يورد مثالاً من شعبين من الفعل حتى يعلم منه ان مراده العامل اذ على تقدير ارادة العام
 يكون بحسب المعنى مثل ما ذكر في تعريف الفاعل من ترك الفعل شبهة وقد عرفت انه مثل هناك
 منها قوله نحو زيد معطى كرم عمر واذ امثال التنازع في المفعولية والمثال الثاني مثال
 التنازع في الفاعلية واللائق تقديم الثاني على الاول اللهم الا ان يبق ان يكون تنازع
 الا حصين الفاعلين في المفعولية اكثر من تنازع اصفية المشبهتين في الفاعلية فتعق قوله وقصم
 على الفعل ان يحذف كقضى الفرع بالاصل ويحتمل ان يكون مرادهم من الفعلين للعاملان عبر من العامل
 بالفعل لاصالته فلا يلائق ان يقرر ان العاملان قوله اى العاملان حتى يستوفى احتمال كلامه من
 ترك التوجيه الثاني في يومهم تفهيد الفعل في السابق بالمسند الرفع ليس بقصد شموله شبه الفعل
 ولا يعبدن بشيء بهذا التوجيه الى امكان هذا التوجيه في السابق وبالتوجيه في السابق الى مثل
 ذلك التوجيه هنا قوله لاصالته لعل صالته في العمل هي قوته فيه وقوته فيه لعل في المتقدم لك
 قوله مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين انت خبر بان تقرير الارباعى باهوتقه وهو
 تقريره على وجه اللقيح منه باب التوجيه لا الشار الى اخلص عنه في بينه ان يفرع التنازع يقع

انتهى يمكن ان يثبت ان العمل بالوجه الواحد وسكت عن الوجه الآخر قوله لكن ان يقرب قال
 صاحب القليل في مقابلة الاسم الا ان يثبت ان عدم تعرض الشئ بالوجه الآخر يعلم
 بهما عند ذهاب الكلام اليه فيما سبق وايضا يمكن عدم قبول ترجيح وجه صاحب القليل على
 الوجه الواحد الذي صرح به الشئ في دعوى اولوية تقديره باغتر مسلم وايضا يمكن ان يثبت ان المسلم
 هو كون التاكيد في الجملة الاسمية التي كانت معدولة عن الجملة الفعلية لافي مطلقا
 ولا نعم كون زيد قائم معدولا عن الجملة الفعلية ثم علم ان استفاد مما ذكره الشئ ومنه
 ما ذكره ههنا ان التعليل في الحذف من مطابقة الجواب للسؤال فاعتبار المطابقة
 انما يكون عند عدم تحقق التقليل والحذف في الاختلاف فاحفظ ولا تضرب قوله
 المص رحمه واذا تنازع الفعلان انت خبير بان تنازع الفعلين وان كان من احوالهما
 تنازعهما في الفاعلية يكون من احوال الفاعل بل تنازع احد الفعلين في الفاعلية فيمن
 احوال الفاعل وتنازعهما في المفعولية يكون مذكورة طفيليا بل تنازع الآخر في المفعولية
 ايضا فلا بد وتنازعهما من احوالهما فاللايق ان يذكر في مبحث الفعل قوله اذا التنازع يجري
 في غير الفعل ايضا لم توجه الى جريان التنازع في الفعل وشبهه اما عدم تحققه او لغاية
 قلته والظهور الاول لانه شبهه لكونه ضعيفا في العمل لا مجال له ان يتنازع الفعل لكن
 يستفاد من كلام الكوكبي كما سيأتي الى التنازع مبنيا يتحقق لكن الفعل اولى فلو سلم ما ذكره الكوكبي
 فيكون احوال ان هذه الصورة لم يدرج في كلام المص لانه بين التنازع الذي يكون قطعه
 باحاطة فينفي عن بطريق البصري وطريق الكوفي وطريق احدهما اعمال الثاني مطلقا والاخر

ذکوراً قبله و جواز اعتباراً بابعاد المعطوف علیہ بنی المعطوف بقدر الحاجة و اما جواز اعتباراً بقید و اض
فی المعطوف علیہ قید المعطوف فماله لیسیمح و یکاد ان یتقض منه العقل والا قرب منه ان یقره ^{تقتضی} قدیم
خبرها باجواز و الوجوب اشاره الی ان المراد هو الاعم منها بل یکون ان یقن ان قوله و قد یخفان
معطوف علی قوله و قد یخفان الفعل و بابعاد المعطوف علیہ یخوز ان یؤخذ بقدر الحاجة فی المعطوف
فیصح ان یؤخذ قیام القرینة و اجواز و الوجوب بل اعتباراً القرینة منها بعد اعتباراً باقیما سبق
ط کما ذکرنا و مثل المص منها بمثال اجواز و اکتفی مثال الوجوب بما یدکر فی المنصوبات فتأمل
تخطا بطراف الکلام ثم علم ان الحرف لا یودی المعنی المستقل بالدلالة المطابقة و اما ان
لا یفیده بالدلالة الاتمرامیة فغیر مسلم و ما یعقل لشر فی مجتد الحرف من ان معنی ان و ان مثلاً
اکدت یکون صحیح ما ذکرنا فان قيل ان فی الدلالة الاتمرامیة یکون کون الملزوم متفقاً قصداً
شرطاً و المعنی غیر مستقل لیس متفقاً قصداً قلنا هو شرط الکلیة بمعنی ان کما کان الملزوم
متفقاً فیتلزم من تصور الملزوم تصور الم لازم و لا یلزم منه ان لا یلزم تصور الم لازم
عند تصور الم لازم من غیر الاختیار قوله کالمفسر مثال المنفک و قوله فیلزم منه ان لا یلزم
لا علی النفی قوله ای فیم زید قام اوزید فایم لکن ذکر قام فی السؤال یرجع الاول لیسکون
اجواب مطابقاً للسؤال فی کونه جملة فعلیة و انظر ان المضمیر ارجعاً فی کونه الی اجواب
و یحتمل ان یکون ارجعاً الی السؤال قال الاستتار و یدخله التعلیل فی الخرف
یرجع الفعلیة علی الاسمیه قد قبل استحسن فی الکلام الملقی علی المترود و اما ان یکون مؤکداً
و التکید فی جملة الاسمیه فقیرنا و اولى بکون ان یقن و به واحد کما استحسن للقیام التوهمین

دون الفاعل حده محل المراد بثل نعم كل لفظ يكون جوابا عن السؤال الذي هو جملة فعلية
 فيعمل كلمة لا في جواب عن هذا السؤال بل يتناول كلمة بل في الست بر كم وينبغي على الشرائع
 بين ههنا لفظ المثل الدال على التعميم ايضا وفي كل موضع المضاف اليه يقيد معنى قوله بعد قيام
 ما يودي مؤداه في مقامه قال الاستثناء وندخله فيه ان نعم لتصدق باسبق فيؤدى
 مؤدى من الجملة الفعلية المذكورة في السؤال وهي الجملة المحذوفة بعينها الا ان يقيم كلمة نعم
 لكونها حرفا لا يفيد معنى الكلام مستقل كذا في قوله نعم ولو انهم صبر واخذت الفعل مؤداه
 ان مقامه مع ان كلمة ان لكونها غير مستقلة لا يودي مؤدى الفعل المستقل اجيب عن
 الثاني بان قامة ان مقام الفعل مشروط بكون الخبر فعلا فيكون المجموع قائما مقامه
 وقد سبق منا التحقيق ذلك يمكن ان يقرب من الاول بان المقصر في النداء امر
 كما يقيم بازدا فعل كذا مثلا فعلى هذا الذي هو الفاعل لا يحجب الاتهام بما جازا قامة احرف مقاما
 وما نحن فيه ليس كذلك فان قيل لعلم من هذا البيان ان حذف الفعل مع الفاعل فيكون
 جائزا كما ذكره وقد يكون واجبا كما في المنادى وكذا في اضمرة عاقله في احوال المؤكدة معلوم
 لم يقيد باجواز ولم يعمين صورة الوجوب يمكن ان يقيم لما عطف هذا القول على قوله وقد يجوز
 الفعل لقيام قرينة جواز او القيد المتأخر وان لم يحجب باعتباره في المعطوف كالقيد المتقدم
 لكن يحجب الشك في جواز اعتباره فيه فالتفت به عن التقيد باجواز مقام القرينة وصورة وجوب
 الحذف كما كانت مذكورة في المباحث الآتية من المنصوبات اعتمد عليها انتهى اعلم ان
 المشهور وجوب اعتبار المذكور قبل المعطوف عليه وملاحظة قبل المعطوف ان كان ضمرا

ان زيدا ضربت قال المم وقد يجذفان لقيام قرينة لعل عدم التعرض به لظهوره بحسب
 ذكره فيما سبق اخر من حذف الفعل فقط لتاخر الاثنين عن الواحد ولان عن الواحد لان
 التثنية في الحذف خلاف الاصل قال المم معاً اي جمعاً والنظام ان يكون نصبه على التمييز
 على نسبة المحذوف الى الفعل والفاعل لكن من حيث المعنى متوكلاً لنسبة المحذوف اليها واشتهر في
 الاستتارة او حركته حين قال عصام الملة والدين في الفريديج اسم قد يسكن وينون
 او حرف خفض او كلمة تضم الشيء الى الشيء وهي للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا وانما قال معاً
 احتراز عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز في غير باب التنازع اتفاقاً وفيه عند الكثيرين
 ولما يقول كل فعل لا يضيغ فاعله بانه مسند الى مصدره نحو داروا تسلسل ي والاول
 وتسلسل تسلسل ي وتوفا قال في حاشية على هذا الشرح يريد بقوله او كلمة تضم الشيء الى
 الشيء انه في قول ليس العلوم الا كونه كلمة اما انه اسم او حرف محل التوقف انتهى انت غير
 بان كونه للاحتراز عن المحذوف وحده كما هو الظاهر مما ذكره الشرح بقوله دون الفاعل محل محذوف
 بل السكوت على حذف الفاعل فقط سيما في مقام بيان احوال الفاعل مع التعرض به
 في باب التنازع اشارة الى ان حذفه لا يجوز في غير باب التنازع ونفط معاً كذا حذف
 وما كيد لما هو الظاهر من قوله وقد يجذف الفعل في هو محذوف الفعل فقط بل ذكره لرعاية حسن
 المقابلة بما هو الظاهر منه وايضاً قوله متديجرفان لا يميل ولا يجامع حذف الفاعل فقط
 الا ان يقيم ان حذف الفاعل وحده في مادة وحذف الفعل وحده في مادة اخرى كد يقول
 معاً لجمع هذا التوهم وكون هذا توهمها ليس الا باعتبار حذف الفاعل فقط ولما قال

لكون المفسر موجودا انتهى يؤيد بالتوجيه هو الذي ذكر في المطول هكذا وانما نزيد عرفة فثا كيان
 قد المفسر بفعل المذكور قبل التصويب لان لفظ قدر و لفظ التاكيد يشعرون ثم اعلم ان الوجه الذي ذكر
 ههنا لا يخفى عن الركاكة لان الحق لكون المفسرين المحذوف اتحاد المفسر مع المفسر لما
 كان المفسر مذكورا في الآية فاذا قلنا ان تقدير الآية هو ان استجارك احد ففهم ان المفسر هو المفسر
 بعينه فيفهم ان المفسر هو المفسر ولا يعبد كل السبعان يقع وجه الشبهة ان الغرض من جمعيتهما هو
 ما ذكر قوله وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وقصر بان استجارك ههنا مستقر وانما
 حذفه لان مفسره قال مقامه قال الاستاذ مرطبه هذا عاودة لما سبق لموقع للاهتمام فذكر
 قال المحشي الكوفي لاحاجة اليه انما ذكره لبيان ان راجع تحت الكلمة الذي بعينه الاول وانتهى الى
 ان يقع ان المستفاد من قوله فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر اريد على ان ذكر المفسر في
 لا يهاجم لنا فمضى من المحذوف لا يجمع مع ذكره والالذ ذكر المفسر بلا مدقة ولا يدل على ان المفسر
 قائم مقام المفسر والحال ان المعتبر في المحذوف على السبيل الوجوب هو وقوع الشيء مقام
 المحذوف بل المعتبر ليس الا هذا الحد الذي قال انما وجب لان هذا المحصر انما يكون باعتبار التعليل
 وهو قوله لان مفسره قائم مقامه ففطن للمفعية قوله لا متناع دخول حرف الشرط على الاسم مشعر بان
 المانع عن كونه مبتدأ هو دخول حرف الشرط عليه لا غيره ولا تقيد به بالشر كمن اذا اهل
 قصد العموم مثل غير خبير من جراحة صح كونه مبتدأ قيل استناع دخول حرف الشرط
 على الاسم يعلم بالمتبع والاستقرار كما صرح به الرضي وقد نسب الى اخفش جواز وقوع
 بهذا الاسم بعد ما بشرط ان يكون الخبر محلا ويطلب مع ما نسب اليه من وجوب نصب

قوله على غير القياس يعني عليه ان يبين ما هو القياس في جمع المطبحة وفي كون الطويل جمع شي وتفضيل
 ما ذكره الاستاذ وطلد من قول القياس ان يكون الطويل جمع ملاج ويكون جمع المطبحة المطبحات انتهى
 قوله القرينة والتمس على تعيين المحذوف وهي في الآية الكريمة استجارك كما يظهر من كلامه لا يقال انه جواب
 والقرينة صحيحة لانه ج حيث انه بعينه قرينة ومن حيث انه يؤدي مؤداه وجوبه الاول لا يستلزم الثاني
 كما في المحذوف على سبيل المجاز قوله ثم فسر في نفس المحذوف او بما يرد فيه وفي هذه الآية يكون بنفسه قوله
 فتقدير الآية الكريمة وان استجارك كما حصر من التفسير قال الاستاذ وطلد فيه ان استجارك الثاني ليس
 واعدا في تقدير الآية كما ان المنفسر فيما اضمر عالمه ليس واعدا في تقدير الكرم فتقديره ضربت يا
 فاذا اخذت الاول في الثاني الا ان يقال ان قسما من قصود بصوة جمع الاصل من الضرع اذ انما بان
 تعيين المحذوف ليس الا من المفسر ان كلمة ان يقتضيه ان يكون قوله فاعلا لا يقتضي فعلا معينا فمعين
 الفعل ليس الا من المفسر على انه يكون القرينة الدالة على تعيين المحذوف مجموع كلمته ان المفسر القرينة بعينه
 لا بان يكون متحققة قبل المحذوف وهذه القرينة لم تتحقق قبل قلنا لانهم تقدم القرينة بعينه بل لا بد من تحققها
 مع المحذوف وهناك كذلك انتهى والاستاذ يذكر في باب ما اضمر عالمه الايراد الاول بحيث هناك جواب آخر
 فلهذا فمعيد اشارة الى التوجيهين وعبارته هناك هكذا قوله فان الاصل في ضربت زيدا ضربت بغير قيد لمفسر
 لم يكن في الاصل بل انما جيء بعد حذف الفعل الناصب اللهم الا ان يقال لما لم يحذف الفعل الناصب
 نسباً منسياً فهو ملاحظا حين ذكر المفسر هذه الملاحظة يكون اصله ضربت زيدا ضربت به واليه يشير
 قوله اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضرب الثاني اي لم يظهر كونه مقصوداً
 للاعتناء بعينه بمفسره فلا يرد ان وجود المفسر بعد الاضمار لرفع الالتماس لان الاضمار

بل هو كسب فتح منه الفاعل جوابا لسؤال مقدار سوار كان محققا او مقدرا والمثال الاول مثال الاول
 والمثال الثاني مثال الثاني وتعدده اشارة الى قسميه كما لا يخفى فتأمل لا تسرع في الرد والقبول قوله
 قرينة السؤال المقدرة بقوله الفعل المحذوف وهذا اشارة الى ان القرينة في المثال الاول السؤال المحقق
 بل هذا يشعر بوجه تعلق بغيره قيل اما بتقدير الموصوف اي شخص ضارب فيعود على الموصوف ويحمل
 في المفعول والفاعل الطرف كقضية احجية من الفعل فلا حاجة الى الاعتماد ويحتمل ان يبكي المقدرة لكنه
 يقوى مرجحه المعنى كما صح به العلامة للتقارر اني انتهى اعمل وجه عدم قوته ما يستفاد من كلامه لا
 حيث قال ان الفعل لم يعلق بمكي لان البكاء لا يفتقر الى مكي على زيد فلا مناسب كذا الحال في
 تعلقه بخيطة لا يكتفي انتهى قال المص ومختبط قال عصام الملة الذين في الفريدي بسائل بالليل من غير سيلة
 انتهى ويؤيده ما في المصادرين الا حطبا وكام دون ورثب لا خطبا طرزي كسي شمن تاكوسه
 ايدي قمرتي وبني وسيلتي ثم قال ما يطرح الطوايح قال في الفريدي من اجل حاجة المعدادات ما افلا
 لم يجره عن التوصل بوسيلة ويسأل بالليل لان السؤال عارله وانما يبكي لان يريدها كان معينا للمتي حين
 عن السؤال لا يخفى ما في لهيت من صفة بغاية الكمال في حسب اخصلتين عن الناس سيما عند العرب عجا
 والسخاوة انتهى فمن المصراع الاول سيفا ونخلة الاولى ومن الثانية فصا ومختبط الليل بل اكرم ما يكون
 المفعول المقدرة لا يكون كون المفعول المقدرة لا يكون قرينة قوله مختبط ولما كانت كلمة موصولة بعبارة
 عن يدي كان المفعول المحذوف ضمير اعمد الى كلمة ما في قوله ما اما ان تعلق بالمختبط فيلزم ان يصير المختط
 مختبطا لابل بل اكرم نفسه وليس الامر كذلك وتعلق بمكي المقدرة يكون الباعث الى البكاء لا عليه بل اكرم
 ان العلة هي الثاني وايضا عرفت عن اللفظة الا ان يقال ان يكون العلة الذات له مملكة يصح كونها علة فيه

خبر كثير ثم علم ان بين الخبز والخبز المحذوف اسم الفاعل مع فاعله وان لم يكن
 تفاوت بحسب قلة الاجزاء وكثيرتها لكنه على تقدير الشك في كون في حكم المفرد والخبر المفرد ما في حكم
 الاصل من خبر الجملة فعلى هذا لم يقل غير المحذوف خبر اسم الفاعل مع فاعله الا ان يقال فيها
 اختاره ايضا رعاية مطابقة الجواب للسؤال الا ان خبر في السؤال جملة فعلية فلهذا لم يقل يكون
 الخبر المحذوف جملة اسمية مثل هو قائم قوله وكذا حذف الفعل الخ قال الاستاذ وطلد اشار الى ان
 الواو في قول وليك من المص لمعطف من قبيل عطف احاد المثاليين على الآخر ليس واخلاقا
 في الشعر يكون حاصل المعنى ويخوف الفعل في مثل لبيك بزيه والمراد بيشل لبيك كريب
 وقع الفاعل فيه جوابا لسؤال مقدر انتهى مقصدا لفعله والاولى ان يقال اشار الى ان الواو قبل
 لبيك من المص اذ يحكم بان الواو في قول المص غير مفيدة ايضا ان قول المص ليس وليك لان لبيك
 من الشاعر ولو كان كان المراد من قول المص هو فقط فلما وجه للطرفية ثم قوله والمراد بيشل لبيك كريب
 وقع الفاعل فيه جوابا مقدرات خبير بنظم نظر الى ما ذكره في السابق بقوله يعني ان المراد بيشل
 لمن قال ان يكون نسبتة المشلية الى قوله لبيك الخ على سبيل السامحة ويكون المراد مثل ضارح
 لمن قال من يكيد المراد بيشل هو فاعل وقع جوابا لسؤال مقدر وتقدير السؤال هناك بالحق
 كونه مقدر الكونه لكن قرنته كونه مقدر هو قوله لبيك بزيه واخذ ذكره بوجه السؤال
 من يكيد فان قيل ان لفظ المشل مذكورة مرة واحدة فبالاطلاق كيف يمكن اعادة فحينئذ ينبغي
 يمكن ان يقال الاستفاضة كل من بين التعميمين المخصوصين من لفظ المشل انما يكون بعد فعلية النسب اليه المشل
 فلما كان النسب اليه متعد كان الدال متعددا وان كان خبرا للدال مشكوكا في الدليل الا ان من المراد

فانتم للشخص في مسائل عالم بان قام منسوب الى بعض لكن لا يعلم انه من هو فيسأل عنه فاجب
 اذا قال في جوابه زيد فقد عين من نسب اليه قام وهو لا يكون الا فاعل قام لان الظاهر من نسبة
 قام اليه ان يكون بنفسه لا بواسطة ضميره واعلم انهم اختلفوا في سهم وقع في الجواب عن مثل
 هذا السؤال فالجمهور ذهبوا الى انه فاعل فعل مقدرا وذهب بعضهم كالشيخ الرضي الى انه
 مبتدأ خبر جملة فالصواب كلامه على نذهب الجمهور والدليل على ما ذكره الشتر من ان فيه
 حذف خبر جملة وفي نذهب غيرهم حذف الجملة وانقليل في الحذف اولي وما ذكرناه ايضا
 دليل على نذهبهم لا يخفى عليك انه لم يقل احد بكونه خبر بان يكون تقديره هو زيد ولا باجابه
 لان المسائل اذا كان سائلا عن خصوصية من قام كانه قال اي شخص سئل ان قام فاذا اجاب بـ
 بقوله في مكانه قال هو اي الشخص الذي سئل ان قام اليه قام زيد فزيد في هذا المقام خبر مبتدأ ولا يتبدل
 ولا فاعل فتأمل انتهى وقد انقله لا يخفى ان السؤال اذا كان يقوم به القيام وان التاكيد في جواب
 التمر واذا كان حسا فينبغي ان يقال بتقدير الخبر او في الخبر الجملة كونه كذا الاسناد والمستأنس للتاكيد
 وان كان الاسنادين هو اسناد قام الى زيد بهما بخلاف ما ذكره الجمهور والاسناد ثم علم ان الاسناد
 اجاب عن استدلال غير الجمهور بان تقدير الخبر اولي لان السؤال جملة اسمية فينبغي ان يكون كذلك
 ليطابق بان من قام به اسمية صفة ضليعة معنى اذ هي خصال قام بها ثم اكد بـ اريد كلمة من الاسماء
 التفضيلية او الكلام تام تمام الامور الكثيرة رخصا لا اختصارا فصارت جملة اسمية فابعد الفعلية في الجواب
 لتبينه على المقصود بالسؤال انتهى فما ذكره وجه شيق حقيق كما لا يخفى على متأمل قوله في التقليل
 من اولي لان الخبر خلاف الاصل والتكثير فيه لا يخفى خلاف الاصل لان الخبر ضرورة وفي كثير

لا يحذفان جازا كما قيل اذ يا باه الذوق بل تعلقه بقوله وقد حذف ايضا وجوب استدار
قوله جازا لان كلمة قد يفيد عدم الحذف في مثله و عدم صحته قوله وجوبا لان الواجب لا يخلف الا
ان يحيل قد لتحقيق كما في قد يعلم الله والتحقيق ان قوله في مثل خبر مبتدا محذوف اى هو في مثل
كما هو الشائع في التمثيلات انتهى اصل قوله اذ يا باه الذوق اشارة الى بعده لا الى عدم صحته
عدم الصحة غير مسلم لا يخفى نقل كلامهم في الفرع بعنوان قيل فلو كان مراده من صاحب القيل
هو انهم يمكن ان يبقوا لم يتعين جعله متعلقا به لان قوله اى حذف جازا يجوز ان يكون المقصود منه محو
بيان كون الجواز بمعنى اسم الفاعل وكونه صنفه مفعول مطلق محذوف لا لبيان متعلق قوله في
مثل ايضا لعله يؤيده من وقوع ذلك التفسير قبل قوله في مثل بلا واسطة لكنه لا يستدعي ذلك
كما لا يخفى لعل وجه اقادة كلمة قد عدم صحته قوله وجوبا هو تعلق قوله في مثل ان احد من المشركين
استجاب بقوله يحذف والافلا يفيد لان التعليل باعتبار مواد الحذف على سبيل الوجوب يعنى ان الظاهر
اذ متعلقا بقوله يحذف مع كون كلمة قد للتعليل يفيد انك قوله جازا او عدم صحته قوله وجوبا واما
اذ لم يتعلقا به يكون مفادا للكلام ان مادة الحذف على سبيل الجواز على سبيل الوجوب قليلة بالنسبة
الى مواد ذكر الفعل والاختصار في ان الامر كذلك قوله اى فيها فيما كان جوابا لسؤال محقق انت خبير
ان هذا المعنى انما يستفاد من قوله في مثل ان يد لمن قال من قام فنيغ ان يذكر بالتفسير بعده الا
ان لفظه اذ لم يذكر به فاما ان يذكر به قوله ساءلا انهم ايضا وقوله على اى حال اخره ما يجعله متاخرا غير
مناسب لان المناسب في كل منهما بعد بلا واسطة واما ان يستغنى عن ذكر التفسير فيه والعكس مستقيم
قوله ساءلا لكن يقوم به القيام قال الاستا و بطلان اى عن تعيين من يقوم به بعد علم القيام

القيام بالمعنى المذكور لازم القرنية والتم من التوقيت ح ان تحقيق القرنية من غير القيام
وليس الامر كذلك بخلاف ما اذا كان معنى تحققها فيفيد ان عدم تحققها لم يحذف فذو غايب
على ان قيام القرنية او كان عبارة عن كونها قائمة مقام الفعل في اللفظية يتوهم ان حذف
يكون واجبا لا امتناع اجتماع الثابت من حيث نزع المنوب ثم لا يخفى ان حمل قول الفاعل المحقق
تقييد قوله قائمة في مقام الفاعل لقوله في اللام على معناه على ما ذكره الاستاذ بقوله اريد القرنية
ان لم بعيد غاية البعد بحيث يكاد ان لا يلتفت اليه ومن ثم علم ان القيام اذا كان بمعنى الاقامة
من قبيل كون اللازم بمعنى المتعدي فكان معنى اقامة القرنية التزام القرنية في بدل ذكر الفعل
واللفظية وحذف الفعل اكتفاء بها ليصح ان عمل اللام على الاجل لكنه بعيد القول بان تشيخ
تقييد الحذف بالجواز ليس تصحيح فهو كلام آخر وكون القرنية موجبة للحذف او مستحيلة كلام آخر وكلام
انما يكون في هذا المقام والقول بان تقييد الحذف بالجواز مانع عن عمل اللام على الاجل لو تم
لكان استدلالا آخر قوله اي حذف جاز قال الاستاذ وطلبه لم يحيل قوله بجواز التميز ان
فيه مخلص عن التفتين بها جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وجعله صفة لا حذف الحذف لان التميز
يرفع الاسباب المستقرة ذاتي لا بوصف ولا بامام في الحذف باعتبار كونه جازا ولو واجبا بامام
فرفعه كونه جازا او واجبا ليس بظيفة التميز بل هو منصب الوصف ونعت فلذلك جعله وصفا للحذف انتهى واما
ايه لو كان تميزا كان تميزا عن نسبة الحذف الى الحذف وهذا النوع من التميز لا يدرك الصلح لان حكم عليه كذا
مثل طاب يد نفسا اي طاب نفس بدو بهتا لا يصلح لان يقع ويجوز ان الحذف كما لا يخفى ولا يبعد
يكون هذا هو ما قال الاستاذ وطلبه قل المص في مثل قال عصام الملة والدين في القرية متعلق بقوله

ان المراد بالفعل الفاعل في مثل شبه الفعل انتهى لا يخفى ان هذا وصف بحال متعلق الموصوف وعند
 البعض حال المتعلق حقيقة وعند البعض الآخر ليس حال حقيقة فلو كان الاول باي المصم فالعوض
 حذفه في هذا البحث يكون بلا غبار وخدشة. ولو كان الثاني فاللائق هو التعرض به في بحث
 الفعل الفعل ثم يخفى ان الفعل الرفع للفاعل هو الفعل الذي نصب للمفعول فحذف حذفه فذكر حذفه
 في بحث المنصوبات يكون مستدركا بل التعرض بحذف عامل الحال بل بقية معمولاته يكون مستدركا
 لعل المقام قد تيفت باعتماد تعلق التعرض بان متعلق التعرض في مقام بحيث الفعل من
 حيث انه رافع للفاعل ومقام آخر متعلق التعرض من حيث انه ناصب للمفعول مثلا بل يوقض
 الفعل الرفع للفاعل فيما اذا كان الفاعل مذكورا دون المفعول وحذف الناصب للمفعول فيما كان
 مذكورا دون الفاعل فيظهر من خلية التقيد وفائدة فيندفع قولنا لكن المدخلية غير من
 هذا الوجه ايضا بل يظهر قاعدة اخرى وهي دفع الاستدراك المذكور فتدبر قال المصم لقيام
 قرنية قال الاستاذ رحم اللام للتوقيت لا للاجل فان القرنية ليست باقية للمحذوف بل
 يصح في وقت تحققها وقيام القرنية اما عبارة عن تحققها او عبارة عن كونها قائمة في
 مقام الفعل في الدلالة على معناه هذا لاخير ما افاده الفصل لمحقق غفر له لكن يتوقف فيه ان لفظ
 القرنية يهدي الى الفعل وهو يهدي الى معناه الا ان يقر ان ايراد القرنية اعني معنى اللفظ
 بالفعل وكانت قائمة مقام الفعل بهذا الاعتبار انتهى لا يخفى على المتتبع ان المصم في التخصيص شرح
 في بحث متعلقات الفعل ان القرنية تسمى الى المحذوف المقدر وهو الى معناه وقوله الشرح والتم
 على تعيين المحذوف اية يدل على ان المراد لما مجرد تعيينه على ان اللفظ ما ذكره الفصل لمحقق ان يكون

وجوب الحذف هو وقوع ما يؤدى المؤدى المحذوف مقامه ونعم ليس ما يؤدى المؤدى المحذوف
 قتال حتى تتجلى الحق ولو قلنا يكون صيغة الجمل مقام صيغة المعاو كما كان في قول ما لم يستقيم على
 مقام الفاعل فيكون مثل ضرب يدي على صيغة الجمل من قبيل صوة حذف الفعل الفاعل معاً
 لا حذف الفاعل فقط قوله الرفع للفاعل قال عصام الملة والدين في الفرياد المسند الى
 الفاعل هذا اقرب بالبعد من الرفع انتهى على ان الشك قيد الفعل بالمسند اليه في قول المصنف رحمه الله
 والاصل ان بي الفعل الا ان يبقى ان الرفع عند الشك صفة مشبهة دون اسناد الى الفاعل او
 ان اشترك شبه الفعل للفعل في هذه المسند اشهد دون المسند اليه في عرف ان التقيد بالمسند
 في السابق اشارة الى وجه اتصال الفاعل بالنسبة الى سائر المسمولات ولما اختلفت في الاشهر
 محال لا يبعد البعد في ان قوله قدم عليه في تعريف الفاعل يدل على كون الفعل الفاعل لا يكون
 داع الى تقديره على ما لا يزم كونه افعلاً معهوداً ولما كان هذا المعهودون ذلك العهد اشار اليه في ذلك
 ثم لا يخفى ان قيد الفعل سواء كان الرفع للفاعل او المسند الى الفاعل شيعيون الفعل محذوفاً حاشي
 ان الرفع لا واسد اليه لان الحذف نسب الى الفعل المقيده وهذه النسبة بمنزلة نسبة المشتق المقتضية
 الاشتقاق بالنسبة اليه لكن المقتضية غير اللزم الا ان يقال ان الغرض من التقيد بالمارجوه حذف الفعل
 به البحث والمارجوع عليه وجهه مثل شبه الفعل لا ان هذا التقيد مقدرو منه طور في كلامهم المضمّن في
 الاستفاضة وظله وتوصيف الفعل بالرفع اشارة الى دفع ما توهم ورويه من ان في
 الفاعل عين حال الفاعل وحذف الفعل ليس حال الفاعل فاشارة الى جوابه بان حذف
 الفعل يكونه افعلاً للفاعل حال الفاعل بحال قال الفاعل بحذف عامله اشارة الى

لفظا ورتبة خلافا لخفض ابن جني فان لم يجز بانه عنده بالان من خالف في امتناع ضرب غلام
زيد خالف في وجوب تانيه الفاعل عن المفعول في صورة اتصال ضمير مفعول بالفاعل ذالوجه هو الفعل
يكون كل من الفاعل والمفعول في مرتبة واحدة ثم علم انهما لو كانا في مرتبة واحدة يلزم على الانخفاض ان
يجزى توالي اربع حركات فيما هو كالكتابة الواحدة مثل ضربك لان المفعول اذا كان ضميرا متصلا كالنحو
من الفعل لفظا فاذا كان في مرتبة الفاعل كالنحو بمعنى ايضا يكون كل منهما محتاجا اليه للمفعول في مرتبة
واحدة فتدبر وحسن التدبر قال المصنف وقد يحدث الفعل قال عصام املة والدين في الفهم فقط
هو اللفظ بقرينة قوله وقد يحدثان مع انتهى وقرينة قوله في مثل زيد بل هو اللفظ من تخصيص نسبة التحد بالفاعل
ولم توجه الى حذف الفاعل فقط مع انه بالمقام نسب الاستفاد ببيان مفعول المسمي فاعلم انه لا يغير
حذفه فقط لكن استفاد مما يذكره الاثر في شرح قول المصنف وقد يحدثان مع انتهى قوله دون الفاعل وحده
حذفه وحده لا يجوز ولما قال المحشي الكوفي هناك في وجه قوله دون الفاعل حده لعدم جواز الان
الكسائي في باب التنازع انتهى والمستفاد من كلام الاستاذ هناك في توجيهه اذ ذكره الاثر
بقوله دون الفاعل ان المراد بالحذف هو الذي يسمى بالتقدير وهو الاسقاط من اللفظ مع الابقاء
في النية وحذف الفاعل واقامته المفعول مقامه هو اسقاط من اللفظ والنية انتهى خلاصة آ
جدير ان الظاهر ان يكون عدم المقام في النية لا بما قام شي مقامه فيلزم ان
لا يكون صورة الحذف والفاعل معا هو المحذف بمعنى التقدير لقيام نعم مثله
في مقامها حيث يقول الاثر وذكر نعم مقاسه ولا يبعد ان يكون مثله الاسقاط من النية
هو الوقوع في موقعه في وصف المسند اليه للفعل في نعم ليس الامر كذلك بلا حياء

الواحد قوله هو ايضا خلاف المقص كما ان انقلاب الحصر خلاف المقص وهو لم يلزم الانقلاب نعم
 يلزم الكذب بوجود ضارب ومضروب غيرهما اللهم الا ان يقال ان ههنا التركيب بل من غير خصوصية
 لما كاد قتال قوله لان الحصر ههنا في الخبر لا غير لانك قد عرفت ان كلمة ان تضمنين معنى ما ان لا تقيده
 لخط في صدر الكلام ومعنى الا الملحوظ قبل الجزاء والقديم والتاخير فيما وقع بعده معنى الا لا يكون
 الا توسط الا اذا لم يقل بشرط معنى الانبياء في هو في تقديم وان خير قال المضمير مفعول بالانفكاك
 يعني ضمير الرجاء الى المفعول قوله نحو ضرب يد علامه ونحو قوله يوم يفتح الصادقين صدقهم قال المص
 اوقع بدلا لانت تعلم انه يراد الرضى ههنا لئلا يقال هذا اذا كان المفعول خاصا واذا كان عاما
 ما ضرب احدا الا زيد فاح لا يجوز ضاربه زيد شخص اخر او ليس يتحقق شخص غير الاضداد جوبه قوله
 وفائدة هذا القيد مثل عرفت انما زاد لفظ المثل لان الكلام ههنا في انحصار صفة المفعول في الفاعل قوله
 تاخير الفاعل عنه وفي السابق في انحصار صفة الفاعل في المفعول وجوب تقديمه عليه تصحيح فائدة
 تصحيح ذلك فائدة اخرى واشلية فيصح ان يكون القيد لواحد فائدة في موضع وغيره فائدة اخرى
 في موضع اخر قال المص او اتصل مفعول المفعول لفاعل قال عصام الملة الدين في الفردي صار
 متصلا ويكن حمل الفعل عليه بان يكون مضمير لكون الظاهر ان يكون جنابه الحقيقي وعلى حال لا يحكم كلام المص
 عن تضمنين ثم لا يخفى ان لو قدم هذه الصيغة على قوله او وقع بدلا وترك قوله اتصل انما يقوله او اتصل كان
 ان في بانه ذكره سابقا خلا لانه في ان ح تبارك عطف قوله مفعول على ضمير مفعول لا على قوله ضمير مفعول
 يلزم المصطوف عن المصطوف عليه بواسطة قوله هو غير متصل او لو اتصل به الفرض بوجوب تقديمه لا تاخيره وذكره
 بحسب المقصود ثم من ان يكون ضمير مفصلا واسما ظاهرا في ان لا يقع قوله ولا قوله لا يلزم الا انما قبل ان

الى كل منها يجوز كون زيد مضر وبشخص آخر مثلاً نظر الى انحصار صفة كبر في زيد يجوز
مضروبة بغيره وكذا فعل ثم اعلم ان ما ذكره الشارح موافق لما حواه الشيخ الرضي كلامه في
ابوابه عليه وما ذكرناه وما ذكره عصام الملة والدين من الجواب عنه لا يخفى عن نوع التكلف
لا يخفى انه يمكن بيان كلام المص على وجه لا يروى ما اوردته الرضي ولا يحتاج في جوابه الى التكلف
بان المفعول اذا وقع بعد الا يكون المقص بالافادة انحصار صفة الفاعل في المفعول كما يقال
ما ضرب زيد الا عمرو اذا قلنا ما ضرب عمرو الا زيد يعني ان المقص بالافادة انحصار مضر وتعمير
لزيد يلزم الانقلاب باعتبار المقص بالافادة سواء كان المحرر الشارح في صحيحاً او لا في حاجة
الى احوال جواز مضروبة بغيره في مفهوم الكلام لتسهيل انقلاب المحرر ان العرض
من احواله في مفهومه هو ان الاستحالة تميم على تقدير دخوله فيه مع ان دخوله فيه غير مسلم بحال
يخطر بالبال انحصار مضروبة زيد في عمرو ولم يخطر بباله جواز مضروبة بغيره في عمرو ولا ستادها
كلامه فصل ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حاشية قوله لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
وتامها يكون ذكر الموصوف والبعض الذي جوزه لكنه لم يستحسنه هو السكاكي بخلاف الجبوري
فانهم لم يجوزوا قصر الصفة قبل تمامها والمختار ذهب السكاكي كما يستفاد من شرحه كما ذكره الامام
في ظنه ثم اعلم ان عدم الاحتسان اعم من الجواز مع قبحه وبل قبحه لكن استفاد من كلام عصام الملة والدين في
الفرق بين الاول حيث قال قصر الصفة قبل تمامها غير جائز عند غير صاحب الفتاوى وقبح قوله الاحتمال ان
يكون معناه ما ضرب احد الا عمرو وايدى كون هذا الاحتمال خلاف الظاهر في جميع الكلام الى تعدد الاشياء
لا اتم واحدة وتحتاج الى تقدير المستثنى منه المتعدد بخلاف الاول كان الاستثناء فيه احد فتحتاج الى تقدير راسي

والا زيدا لم يضرب المعنى او يصير المعنى بحديث دلالة التكريب قصر مضروبة في غير الازيد
على قصر مضروبة في انما قلنا من غير الازيد التكريب على قصر مضروبة لانه بما يلزم من المضروبة بحسب خصوص الازيد
لما في المضرب احد لازيد فانه اذا لم يضرب احد الازيد لم يلزم ان يكون مضروبة في مقصودة على احد
ليس غير حتى يكون مضروبة بالنسبة اليه لانه لم يصف ما قال الرضي من ان عدم حصر المضروبة في
ان كونه تمام في الفاعل الخاص ايضا بطمان قولنا اخلق الله تعالى على حسن الصواب لا يوصف
يستلزم حصر مخلوقية يوسف ايضا لانه لا غير كمال ان يكون يوسف مخلوقا لا شيء يكن ان يقى في دفع العلة
ان اود الرضي يجوز ان يكون ان حصر مضروبة في غير انما يتم اذا كان الفاعل في ضارب عمر وشخصا معينا
كزيد وكبر وغيرهما من الاشخاص واما اذا كان ضاربه عاما كالا حد فلا يكون هناك عدم حصر مضروبة في غير
الا حد لا غير له حتى يصح عدم حصر مضروبة في ان يكون مراد ان هذا انما يتم اذا كان الفاعل ولو كان بالنسبة
الى فعل غير الضرب خاصا والتعبير بالمضروبة دون المفعولية يؤيد ما قلنا لعل الخاص المحقق المستحق للمنفعة
حل كلام الرضي على ما ذكره في الفرع حيث قال انحصار فاعلية الفاعلية في المفعول مع كون المفعول
مفعولا لشخص آخر ظاهر في كل مثال لو كان الفاعل فيه خاصا واما اذا كان عاما شاملا لجميع الاحاد فلا يكون
ضرب احد الازيد الا انه لم يبق احد حتى يصح ان يكون مضروبا بالذات تقديره ما ضربه احد الازيد اللهم الا ان
يكون مراد من الفاعل هو الضارب في قوله في كل مثال كان الفاعل فيه خاصا يتعد فاعل الضرب
بصير الشأن متعديا يمكن ان يقى في وقع ما ذكره قبل العداوة من ان ضرب احد الازيد اجمالا
او انحصار عن ضرب احد الازيد او ضرب كذا الازيد او ما ضرب خالا لانه لا يرد ما ضرب بشيئا الازيد الى
غير ذلك مما يصدق عليه مفهوم الاحاد فيكون المقصود انحصار صفة كل منهما في رتبة النسبة

الى دفع ان التزم في مقدم الشرطية باعتبار المواد لا التزم والشك فيه ولا استأذنه فلا اد
 احصاء وجه اختياره في الاول قال المص جب تقديمه قدم صوة وجوب تقديمه وجوب تقديمه
 على وجوب تأخيرها فيه وعلى الاصل الذي هو التقديم والمناسبة بالتقديم مفهومه ثم اعلم انه قال
 وجب ان يليه لا يحتاج الى قوله بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل كما لا يخفى بل ينبغي ان
 يقول مع ذلك في اللاحق وجب ان لا يليه ومنتنع ان يليه حتى يصح بان اولوية الولى المنهاكة عن الوجوب
 قد يصلح احد الوجوب لبعض في ممتنع بعض الحكم لان يقال ان المقص من ذكر الولى تقديمه على
 سائر معمولات الفعل بشرط وقوعها بعد الفعل وكان ذكر الولى اشارة الى وجه الاصل انه يكون
 كما يبرز عنه قائل بعد قوله فلهذا يخرج عن الالتباس لا يقال عن دفع الالتباس بحيل وجوب تقديم
 المفعول ايضا فما وجه ترجيح هذا على ذلك اذ في وجوب تقديم الفاعل بغيره قائم هو الاصل في الفعل
 فالمرجح هو الاصل وما يتاخر عنه يرد على الغرض وان جنى ما فاقول ان في دفع الالتباس فلا كلاما
 بل هو من وجوب التقديم لم يرد ترجيح بلا مرجح لان الفاعل المفعول به يكونان في مرتبة واحدة
 فلا اولوية لاحدهما والقولان هما يقولان بالمتناع ثم الترتيب بعيد جدا لان يقال انما قالوا ان من
 الفصيح لم يقع ترتيب في الابعاد والقرينة معافيتة قوله فلما فاة الاتصال انفصالا يعني لو
 الفاعل عن المفعول بضمير المتصل منفصلا لاجل فصل المفعول به بين الفعل والفاعل
 مضمرا متصلا ايضا فلم يبق بين الاتصال للمنافاة بينهما قوله التخصا ضاربه بيني عمرو مع جوارا
 يكون عمرو مضمرا بالشخص آخر قال ثم الرضى ان عدم حصر المصرتية ناهية ان كان الفاعل مضمرا
 والاذا كان علما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم حصر المصرتية قال عصا الملة والدين الفردية قيل ان

على تقدير الحكم كونه مفعولا لا يضر كمن تقدم المفعول على الفعل خلاص الاصل قال عصام الملة
 في الفهرست قال ان الالتباس الذي يرب عنه النحوي ما يفوت اصل المقسم كما في ضرب موسى عيسى
 حيث يلتبس الفاعل بالمفعول او اما في موسى ضرب عيسى فلا يرب عن الالتباس المتبادر بالمفعول الاول لا يفوت
 به اصل المقسم واما مفعول موسى واما منقوص زيد قام حيث عنه هم تقديم مبتدأ وحيث لا يرب
 بالفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به اصل المقسم فيجوز كون موسى في موسى ضرب عيسى مفعولا
 و عدم تجوز كون زيد في قائم به مبتدأ فارق انتهى لا يخفى ان عدم فوت المقسم في
 مثل موسى ضرب عيسى على تقدير كونه مبتدأ لا يضر على تقدير كونه العاخر لمفعول لا محذور فاو اما
 كان ضمير افا على مستتر في ضرب كما هو ظاهر ففوت المقسم اعلم ان عدم اتيان المصنف بشرط تاخر المفعول
 عن الفعل في الصيغة الاولى والثانية لاجل ان كلمة او الا لاجل فيكون في قوة الخبرية
 ومصادقها بغير صورة تقدم المفعول بالفاعل قبل قول الشيخ خالي مهمل المعلوم كليات ايضا
 محتمل في قوة الخبرية فتأمل فيه فان المقصود عند القوم ان مسائل العلوم هي الموجبات الكلية
 والقواعد الكلية فيفيد هذا المقرر ان كل مهمل من العلوم كلية فانهم قوله بشرط توسطها انهم تعلم
 خصاصة لفظ البعدي ان لا يشعر لهذا الشرط فقطن قوله تقدم على المفعول ونباره على
 فم الشرح كمن يضمير في كونه منها ارجا الى الفاعل المفعول اما اذا كان ارجا الى الفاعل وسائر
 المعمولات فيكون معنى قوله يجب تقديمه يجب تقديم الفاعل على سائر المعمولات وقد مر هنا
 بما لا يخفى في كلام المصنف فافهم قوله في جميع هذه الصيغ تسمية لقوله او اما في صيغة والمارة ارجا
 انما لا تفصيل لهذا الفعل وتنبية على ان لا يرب من الشرط الاربعة لا الشرط الاخر فقط وفاق

کلاماً فعلی لکن النظر من کلام المصرفع التباس بین حمل لایین اللزیم بکون احدهما فاعلاً والاخر مفعولاً
 فی الواقع یا اخره فی المثال المذكور التباس بین کون الکلم الواحد فاعلاً ومفعولاً ثم لا یخفى ان کما فی قوله
 ضرب موسى عیسی التباس کثیر لکن بکون الال التباس فی موضع یکون فیه جواز الاخرین کما ذکر المصرفی قوله
 وان طابقت مفعولاً و فی محض الحرف وان جاز التقدير ان جاز الامر ان ففی کل من هذه المواضع کون
 التباس لایقوم بغير المقدم فجزا البعض دون البعض حکم الا ان یقال ان المدح ههنا مکتوب قال الاستان
 یرتفع لکن ان یقال حاصل الایراد ان التسلط بالفعول عن الفعل کما اذ لازم وصوة کون الفاعل
 ضمیر متصل لقدم سنان فی الاتصال فی نحو یداً ضربت کذلک لازم فی صوة انتفاء الاعراب لفظاً
 والقرینه لعدم الال التباس فی مثل موسى ضرب عیسی علی ان یکون عیسی فاعلاً لعدم الال التباس فیه لان
 الفاعل لا یقدم علی الفعل فیکون المتقدم مفعولاً متعیناً المقدم من مثل موسى ضرب عیسی ترکیب لا یصح
 کون المفعول المتقدم مبتدأ وان یکون مکررة صفة مثل فقی ضرب عیسی فالمقصر من هذا المثال فی التیسر
 الی التیسر فالمفعول فی هذا ترکیب لا یتیسر بالفاعل لعدم جواز تقدمه علی الفعل ولا یاب التیسر لعدم
 صحته کون المکررة مبتدأ فمتعین فی المفعول فیه فلا یتیسر المفعول المبتدأ ولا الفاعل بالمفعول و
 لا الجملة الفعلية بالجملة الاسمية انتهى ما قصدنا نقله لکن ان یقال ان کون المقدم من مثل موسى ضرب عیسی
 ترکیب لا یصح ان یعب به اذ موسى لیس مثل فقی مکررة حتی یکون ذکر الخبر فی واحدة
 المثال الیه یا الیه نعم لو قيل مثل فقی ضرب عیسی لکان الکلام بلا غبار ثم اعلم ان ما فی
 مثل هذا ترکیب یحتمل ان یکون المتقدم علی الفعل مبتدأ مفعولاً فلیحقق الال التباس بین فاعل
 ان مثل متعین اذ انه مبتدأ و فاعلاً للالتباس و دفع الال التباس بینهما وان حصل

مفعولاً مقدراً عليه فيكون عراباً هو الاول او تقديرها كما في جاري في سلمون ويحتمل ان يكون مفعولاً فاع
 يكون عراباً لفظياً لان الالباء المفعول في اللفظ كما في البيت سلمون مع جمل ان عراباً لفظياً
 وتقدر يا لم في الالتباس وخواجج الجرم يكون عراباً لفظياً امرأته في عدم دفع الالتباس بل هو
 عراباً للتابع قرنتيه عدم وعدم عراباً في مثلها قرنتيه على مفعوليه المفعول المحكوم في ان عراباً
 كل من فاعلية الفاعل مفعوليه ايضاً قرنتيه فذكر القرنتيه يعني عراباً لفظياً في ان الظاهر من كلامه هو
 قوله ان لا امر الال عليها لا بالوضع نهائيل عليها بلا واسطة الا عراباً لتقديره يدل على عرابية
 مثلاً كاعراب الجاني في الدلالة على عرابية الفاعل مثلاً فقال فانه لا يخلو عن خفاء ودقته قوله نحو
 موسى على اختياره تاخير الفاعل عن المفعول في هذا المثال في المثال الثاني ايضاً عدم
 وجوب تقديم الفاعل على المفعول عند تحقق القرنتيه اللفظية والمعنوية فلو قدم الفاعل عليه
 لم يضر عدم وجوب تقديمه عليه قوله الفاعل والمراد الفاعل يحتمل ان يكون في الفعل وان يكون المراد
 بالفعل مثلاً قوله ان يكون المفعول متاخر عن الفعل لانه بشرط لكونه متباً والزم يصح ان لم يعلم
 ان هذا امر مشهور وهو ان الشرط في الصيغة الاولى ايضاً عند انقضاء مثل موسى عيسى على ان يكون
 عيسى قاصداً لانه لا يتيسر المفعول ج بالفاعل عدم جواز تقديم الفاعل على المفعول جيبان القرنتيه على
 غير متفق فيه لان تقديم موسى على الفعل كما ذكرنا يندرج في الصيغة الاولى التي فرض منها اتفاق الاعراب
 والقرنتيه معاً ثم ادعى على الجواب انه ليس بشي كالسؤال ان المفعول المتقدم على الفعل وان لم يتبين بالفعل للقرنتيه
 بالبناء كما ان يكون مفعولاً وكافي مع ضرب غير مستنفذ في ان عيسى مفعولاً لا يتيسر الفاعل المفعول كما
 ان يكون المفعول بل هذا القياس على عرابية الالباء في البيت سلمون بالبناء في ان عراباً لفظياً

بان اعراب كل احد من الفاعل والمفعول قرينة للخروج على تقديرنا ان الفاعل والفاعل لا يفسخ التجاوز في
قولنا المحلى يلزم انتفاء الاعراب الا من اللفظي المستبعد والمحلى على تقدير الاكتفاء بانتفاء القرينة بل
لا يصح انتفاء الاعراب الا منهما لان كل من الفاعل والمفعول لا يخرج من الاعراب في حال
الوقت لا يخرج من صفة اعراب المطلق فتدبر لا يقاوم هذا الانتفاء مقدم الشرطية مقدمها
يجوز ان يكون محال لان هذا المحل يجوز ان يكون يتقدم محالاً آخر وهو عدم وجوب تقديم الفاعل على المفعول
مع ثم لا يخفى ان القرينة اعم من الاعراب اللفظي من التقديرى والمحلى الغير المقتضى لا يكون قرينتين
على فاعلية الاسم الا الغير مودع لهما او فاعلية لافظية ولا منوية فلا يلزم انتفاء الاعراب مطلقاً عند
هذا الاكتفاء المحال انه لو سلم كون كل منهما قرينة بحسب ما ايقن حتى تحقق الالتباس لم يجب تقديم
الفاعل فلا وجه لغيره على اللفظ والاقول بان كلاهما قرينة واضحة والشرط انتفاءهما لا انتفاء القرينة .
مطلقاً كما لم يرد من الطبع السليم والناس المستقيم قال عصام المدة الدين الفريد وما قال فيها اذ لو انتفى في
احدهما لم يتبين الحكم لانه قد يكفي اعراب احدهما في رفع الالتباس قد لا يكون كما في ضرب غلامى فخاصى فان
فخاصى مع كون اعراب لفظياً لا يرفع الالتباس من الفاعل فان قلت هذا لا يكفي في الحكم المذكور بل لا بد من تنقاه
الاعراب فمبهما اما بانتفاء التالى او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت الاعراب التالى دخل في القرينة
فقد تنقته قوله وقرينة ولم تقرر فيها لان القرينة لا تنقضى لا وهي تنقضى فيها لان قرينة افعولية في
احدهما وقرينة الفاعلية الاخرى بالعكس المراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او يدل على احد
والمراد بهما ما يدل على الاعراب المندوف انتهى انتصير بان قوله فان قور محاصى مع كون اعراب لفظياً يدل
على انه غير ممكن اعراب لفظياً لكن فيه ما ل لان اعراباً يتل ان يكون لفظياً وتقريراً لا يتل ان يكون فاعلاً

الطلاق القرينة باعتبار دلالة المعنى لا يكون هو هو فهو عام لكنه لم يتبادر من لفظ القرينة
 شبه لما اياه سيما اذا كان الماعراب اللفظي قرينة دون التقديري والمحمل الاول لا يصح
 ان يكون منى منها قرينة بل الماعراب اللفظي المماثل للماعراب الماسم الاخر سوار كان لفظيا
 او لا يكون قرينة فلهذا صرح بالاعراب وفيد باللفظي وقال فيها التسمي للمالين بقوله اشر وجه
 من النور نقل مرجح يدل على ذلك لكن غير منه بما يربطها مع غيره نعم لو تعين ان عبارة
 ما ذكره يمكن الحمل عليه وان لا يولد وجوبه من شخص واحد كما يستفاد من كلامه عصاه الملة
 والدين حيث قال شبهة ووجهها اربعة الفاضل الهندي وتبعه اشر قال للاستيفاد
 مطلقا بعد نقل قوله لا يدان ذلك الا على مستيقنة عن اذ القرينة شاملة لفظية ان القرينة وان لم يكن
 شاملة باعتبار الحمل للبيان بينهما كما بين لكنا شاملة باعتبار تحقق ما لحاصل انما اهم
 بحسب التحقيق لان اعراب كل واحد من انما على افعول قرينة لاخر سوار نصب زيدني
 قولنا ضرب زيد موسى قرينة لما عليه موسى ورفع عمر ومثلا في قولنا ضرب موسى عمرو قرينة لموسى
 انتصار الاسم ولو تحقق انتصار التسمي بالانحصار فلهذا لا يوجب عليك انه لو قال اذا اتقى القرينة وتبين
 وقرينة من انتصار الاسم مطلقا سواء كان افعليا او فاعليا فليس فاعليا فانه انتصار الاسم التقديري
 بل المحل انتصار شرط وجوب التقديم وليس كذلك ولو قيد القرينة باللفظية يذهب عدم كون انتصار القرينة
 المعنوية شرط وهو الغي ليس كذلك فان القرينة سواء كانت افعلية معنوية لا بد ان يكون مقتضية لوجب تقديم
 والمحال افعول انتهى يمكن ان يقال قد سبق من هذا ان القرينة مصداق لفظي الدال بالوضع فلو كان
 فلا يلزم ان يكون كل مصداق عليه هو هو فمقرنة واسم كونه مصداقا لهذا اللفظ هو كونه قرينة فلو كان كيف تكلم

ذلك الامر ليس مستقلا في ذلك المعنى ان عدم الاستعمال في ذلك المعنى معتبر في القرينة او ان
 الاستعمال غير معتبر على الاول لم يدل عليه قوله لان ذلك لا يخرج وعلى الثاني لم يفر على
 كون استعمال المعنى المجازي قرينة ثم لا ينبغي ان النظام ان لا يكون المقصود من قوله فالحاصل
 ان الاعراب المعنى ان اللفظ الدال على المعنى يقتضيه والالتزام ليس قرينة وانما لم يلزم ما ذكره
 انه قرينة والافضل انما في ما سبق ذكره الاستاذ في قوله فان قيل قلت انما ثبت يدل على ثابته
 الفاعل بالوضع فكيف يكون قرينة فان دلالتها بالوضع كما يقر سابقا قلنا دلالة التام على كون
 الفاعل مؤثرا بالوضع واما دلالتها على كون المؤثر فاعلا في لا بالوضع وكون التام قرينة
 انما هو باعتبار الثاني لا الاول انتهى ما قلنا في النظم بقوله ولا شك ان دلالتها على كون المؤثر
 فاعلا التامية فيه ان لزوم كون المؤثر فاعلا لكون الفاعل مؤثرا غير مسلم فالمقصود منه ان كون
 اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة لم يلزم قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب المعنى اعلم ان ذكر الاعراب
 هنا ايراد لقرره على وجه تظاهر تقرير الاستاذ في ما سبق ذكره كما سبق في المجلة وهو ان الاعراب المؤثر
 للفاعل وان لم يكن قرينة بالنسبة اليها لكنه قرينة بالقياس الى مفعوليه المفعول فيلزم ان يكون
 القرينة لازمة للاعراب فبهذا الاعراب يلزم ان يكون ذلك الاعراب مستغنى عنه اذا اقتضاه
 اللزوم يلزم لا استغناء للزوم بل يمكن ان يحل كلام المورد عليه حيث لم يقل ان الرفع مثلاً
 قرينة بالنسبة الى عليه الفاعل بل قال ان القرينة شاملة للاعراب واللفظ اذا
 على من غير وصفه لم يصح ان يطلق عليه انه قرينة عليه وان قل على معنى
 آخر بالوضع كما في تامة التامية الا ان يقال ان الاعراب وان صح عليه

فما عاقل انتفع وكذا المفعول مستفاد من ذكر الفاعل للمقابلة بيننا ولا يجب كمال الجهد ان
 يكون لفعل المذكور في قوله والاصل ان على الفعل والاشارة في الحاجة الى الراجح
 ما فوق الواحد من لفظ الجمع قوله اى الامر الدال عليها لا بالوضع اى لا بالوضع لما كان
 انظر وايضا يدل عليه مقابلة هذا بذكره في بيان الاعراب من كونه دالا بالوضع لهما و
 قوله اذ لا يجد النسخ فاذا لم يكون دلالتها بالوضع كانت دلالتها بفعل اذ لم يجد ان الدال
 على الشئ بالطبع يقهره قرينة عليه علم ان ههنا ايراد وقع من كثير من الناطرين في لفظك
 حاصله انه يلزم ان يكون مستقل في اللفظ المجازي قرينة ولم يجد ذلك وكذا اول اللفظ
 على معناه التضمني والاقترامي فالله في وان يقهر قرينة اشي عبارة عن امر دال على كونه مراد
 لفظ آخر قال الاستاذ وهدى ما حاصله ان الايراد يتوجه لو كان المذكور تعريفا للقرينة
 واما اذا كان بيانا للمراد من الكلام في المقام بان المراد من القرينة هو الامر الدال على ان الكلام
 اراد من كلامه معنى ليس ذلك الامر موصوفاً بل معنى سواها كان الامر لفظا او غيره وبعيد من طرز الكلام
 ان ذلك الامر ليس مستقلا في ذلك المعنى لان ذلك الامر لم يتعين كونه لفظا حتى يكون مستقلا فيه
 فالحاصل ان الاعراب مصداق لمفهوم الدال بالوضع وبقية مصداق لمفهوم الدال لا بالوضع
 فلا يكون احدهما شاملا للآخر فلا يلزم الاستدراك في ذكر الاعراب انتهى انت خبر بان كونه بيان
 للمراد من الكلام في المقام على الوجه المذكور غير مسلم اذ لو كان لفظا لم يعلم من المذكور الا كونه مصداقا
 له لم يتعين له خصوصية لمصداق ولو لم يكن ما ذكر لفظا فالحاصل ان الاعراب حاصله لم يتعين
 له خصوصية لمصداق نعم ينطبق على ما يتفاد وما ذكره اثم علم ان المراد من قوله من طرز الكلام ان

ملحوظ الحروف الاعرابية لقبال ان يقول ان ما ذكره في بيان اعراب اسما مستمعة من قوله
 لوجوده حرف صالح للاعراب في اواخرها يدل على ان الحرف الاعرابي حرف آخر الاسم لم يقابل
 في المقام فالتلخيص عن الدقة والتخفاء قال المصنف لان الالتباس مع الاعراب التقدير
 باق قوله اي الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الاشياء والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الاشياء يعلم
 انه لو اخبر هذا الكلام عن الصور لثالث الباقية لصاحبه جمع ضمير فيها وهو الفاعل مصرحا الا ان يقيد
 ان المسمى لكونه سابقا على الوجودي قد تقدم في الذكر وان لم يكن المسمى ميبا للوجود المتعارف
 سلك هذا الطريق ولا يبعد ان يقم ان مقصوده ارجاع التثنية الى الفاعل وما سواه من سائر
 المسميات المستفاد من قوله والاصل ان على الفعل لانه مقيد في سائر المسميات لا الى الفاعل والمفعول
 فلو اخبر بغير رجوع اليها فمذا الاحتمال مما رجعه عصام الملة والدين في الفريد على ما ذكره في كتابه
 ما طعن في وجهه لتقدمه في قوله في ضمن الاشياء اي في ضمن الاشياء الاربعة وذكره
 القول شارة الى صحة ارجاع الضمير الى اي من الفاعل المذكور صريحا وضمنا ولولا ارجاع الضمير في جواب
 الى اي مسمى لانه يرجع الى الفاعل باعتبار ذكره صريحا وضمنا لعل المراد من الاشياء في قوله المفعول
 ذكره في ضمن الاشياء ما فوق الواحد لان المراد منها هو قوله ضرب علامة زيد فرب علامة زيد والمراد
 بكونه في ضمن الاشياء كون مطلق والفاعل والمفعول في ضمن الفاعل المخصوص ومرجع الضمير المطلق
 ثم لا يخفى ان الفاعل والمفعول المذكوران في ضمن الفاعل والمفعول المذكورين في قوله و
 الاصل ان على الفعل لان الفعل مفعول اما المستتر فاعل ايضا الفاعل المذكور في قوله جاز فرب
 الخ وقوله واستغنى ضرب الخ لان المثال الاول فاعل جاز والمثال الثاني

العرب وجزءاً منه مما يتوقف فيكما اسلفنا ان الاسم الموعوب هو ملحق بالحروف اللغوية وقد
 اعترف بذلك الجيب في الجواب الاخير يكون الموعوب موعوض الاعراب انتهى قوله مركباً من
 اسمين انت خبير بان كونه مركباً لمحال سواء كان مركباً من اسمين ولا فني لزوم الاحتياج الى
 سلب كونه فعلاً وحرفاً بل لا يحتاج الى حمله من الاقسام الثلاثة لان المركب ما يدل خبره
 على خبر مناه سواء كان من تلك الاقسام او لا الا ان يقا ان بيان الاحتمال على خط ما هو الواقع او
 لا في تقييد الاسم بالعرب في قوله لا يكون اسماً مع بالكون زيد مثلاً سواء او لا فلا حاجة اليه ثم قوله ولو اعتبر
 في التلطف فيه ان الضمير متصل كما في ضربت غير متعلق بالتلفظ اي في خبره عن تعريف اللفظ فغني عن
 تعريف اللفظ لان يقا ان عدم استقلال الاعراب في التلطف عبارة عن عدم جريانه في اللسان
 بدون الموعوض وعدم استقلال الضمير المتصل في التلطف عبارة عن التلطف الذي لم يفهم
 التلطف به مناه ولم يكن يذكره في محاوراتهم بدونه ثم قوله فلا يكون يمكن ان يقا ان
 المتبادر من قول المصنف في قوله واذا اتفقت الاعراب فيها لفظاً ان يكون حالاً
 لانه اما ان يكون حالاً من الاعراب فيكون بمعنى الملقوظ او ممتزجاً عن نسبة الانتفاء الى
 الاعراب اذ يصح ان يقا اتفقت لفظ الاعراب فعلى التقديرين يلزم صحة اللفظ باللفظ
 وكون المراد من كلامه واذا اتفقت الاعراب في اللفظ اي الاعراب الحاصلة لفظاً لموعوب بعيد جداً ثم
 اعلم ان المتبادر من قوله باعتبار التفاوت بين اسماء وتلفظ ان مراد هواتا خبر بحسب التلطف و
 لا ينافي معية بحسب اسماء لكن من تأمل ادرك ان التلطف اولاً هو السمع اولاً كما في الزاير والياء
 والدال في زياد والتقدم في التلطف مع في السماع مما لم يقبل الطبع اسلم ثم قوله ان الاسم الموعوب

والقبيضة اعلم ان الاصل في الفاعل اذا كان قوله هو التقديم على سائر مولات الفعل فاما
قوتية داخلية على الالف الذي هو خلاف الاصل لا يصير اليه ان الممكن فتح لا يلزم القول بوجوب
التقديم وقس عليه سائر كفي بحيث المبتدأ والخبر من كونها مرفعتين او منصبتين
لوجوب قوتية على تارة خيرة المبتدأ لا يصير اليه في الاصل لا يتم قول المص بوجوب تقديم المبتدأ
عليه قوله الدال على فاعلية الفاعل في مفعولية المفعول قال الاستاذ زوره اعلم ان الاعراب
سواء كان بالحركة او بالحرث مما يتلفظ به الانسان فيكون لفظاً فاذا كان موضوعاً
يكون كلمة يصدق تعريف الكلمة عليه فاذا كان كلمة ومعلوم انه ليس فحلاً وحرثاً فيكون
اسماً فيذم ان يكون زيد في قام زيد ولسون في جاء على لسون مركباً من هين فاذا كان
مركباً لا يكون اسماً موبالان الاسم لا بد ان يكون مفرداً ولا يصح ان يكون الاعراب اسماً خلافاً
ما تقرر عندهم ولو اعتبر في التلفظ الذي ما خوفي في تعريف اللفظ ان يكون بطريق استقلال
التلفظ في الاعراب ليس كذلك فانه بتبعية تلفظ محل الاعراب فلا يكون لفظاً فلا يكون كلمة
فينفذ المايرادات المذكورة واجيب عن الاول بالاولى لان المركب ان كان مركباً
في السمع الاعراب ليس كذلك لان الاعراب ان كان بالحركة يسمع مع آخر المركب ان كان بالحرث
فبعض الآخر ولو لم يكن مركباً لكان محذوفاً فان العرب لا تسمي مركباً بالاعراب فخط لا مجموع
الموضوع العارض ويمكن ان يتوقف في اول الجوابين بل لا مام الهام فتقدم على الهام فمورد
الارسي قال في تفسير الكبير وحقق ان الحركة صوت يتبع الحرف الاخير فلان ما ذكر في الاعراب بالحركة الاسم
ان ينهي على المنع باعتبار تفاوت بين السماع والتلفظ وكون الحرف الاعرابي نفس من لاخير من الهم

فلا بد لنفي هذا الاحتمال من دليل القيم ثم اعلم انه اذا كان متعلقا بالامتناع من يلزم
 الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة يلزم عدم تقدم مرجع الضمير الغائب عليه الحال المتعبد فيه
 بل في معنى الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لكنها يجوز ان يستدل بالشعر على عدم اعتبار التقدم في المرجع الضمير
 الغائب وان كان الجواب ان ابي عن قوله ويجعل كلامه ما ذكره الى قوله ثم اعلم بتقديم على قوله والجواب بان
 المذكور ان ثم اعلم ان كلاهما لو كان ما ذكره لبعض من ان المفعول به في الجواب ان لشدته احتياجا للضمير
 عرفت الكلام فيه قوله ومستندهما في ذلك اى في ذلك الخلاف و مراده من المستند هو
 الدليل كما هو متبعا ومن لفظ الخلاف ومن قوله وبانه لا يتم في الجواب الا المنع
 ولو قال متمسكا او دليلهما او بانه استدل بهما لكان الظاهر ان ما يقوى المنع يقوى
 المستند كما يقوى اسند ايضا المستند ايضا ليس فخصا في الدليل الا ان تقوى التعيين اشارة
 الى ان ما اوردته في مقام الاستدلال يكون مقويا لا مثبتا قوله خبر العاديات الكلاب المفعول
 المطلق النوى وقد فعل وقع تفا لاقوله الضرورة الشعر لما كان للشعر طريق ضيق يجوز
 بالاختصاص قوله وبانه لا يتم انما قال الاستاذ في ما حاصله ان ما خيره عن الجواب ايم يكون
 اشارة الى ضعفه وتحويل ان يكون اشارة الى اختلاف الجيب ثم لا يخفى ان استدل بهما منبى على
 وعلى احتماله الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة سواء كان في السنة اى السنة او في الشعر
 على ذكر اربع الضمير متصل بانفا على في شعر المذكور الى العدد الجيب منع اول و ثانيا والثاني بعد
 تبيين التقدير بعكس وان لم يكن كنه اراد ان يشير الى ثبوتها بوجهه كذلك هذا الطريق بل لتبيين المعنى الاول
 بصورة المذكور في الثاني لتبيين اشارة الى قوة هذا ضعف ذلك قال المصنف اذا انى الاعراب ضميرها

قوله خلاف لما خفف وابن جني قال الاستساخ في روح مطلقه هذا متعلق باتساع تركيب
 الثاني لا بقوله ذلك غير جائز لان الاضمار قبل الذكر لم يلزم عندها في التركيب المذكور لان
 يلزم وجوزوا لانها خالف الجهم في الاصل فانها تقولان كل واحد من الفاعل والمفعول
 ينبغي بحال ان تقع بعد الفعل بلا واسطة فكل منهما اذا وقع فيما يليه وقع في مرتبة الاخر
 لم يقع فيها وان لم يقع فيها لانه لا يمكن له مرتبة قبله في التركيب الثاني الاضمار قبل الذكر رتبة لان رتبة
 الفاعل غير المتقدمة على رتبة المفعول بحيث ياتي منه تقدم ضمير المتصل بالفاعل على رتبة
 المفعول فيلزم اضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة فلم يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً وبذلك
 جائز كما في المثال انتهى كما ينبغي كلام المصنف الاصل في الفاعل فقط لا في غيره ايضا ان ياتي الفعل فخلافا
 في اتساع هذا التركيب يتلزم الخلاف في هذا الكلام ايضا اعلم ان انظم من كلامه هو
 متعلق بخلاف بقوله ذلك غير جائز خارج يلزم الخلاف في اتساع التركيب الثاني في بعض عباراته ليس
 يدل على ما ذكره الاستاذ رحمه الله عليه وليس على ذلك ينبغي ان يذكره والجواب المذكور ان في شرح كلامهما
 يكونان جوابين عنه على تقديرين الجملين الفصل قوله والمرا عدم جوازه يؤيد ما قلنا
 اولاً اذا اطلع ان يقول والمراد امتناعه وان كان مورداً لها واحداً ولكن المصنف في المطلق
 انهما يقولان يكون الفاعل والمفعول في مرتبة واحدة فتعين ما ذكره الاستاذ ولكن
 انظم ان يتخلفا لا يخفف وابن جني في اتساع هذا التركيب بعد حمل كل ما عليه ما ذكره متعلق باتساع
 التركيب الثاني يجوز ان يكون متخلفا فيما ان الضمير المتصل بالفاعل لا يلزم ان يكون متقدماً
 على المفعول رتبة كما انما على وجه الفاعل لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط

والجواب

قولنا ما ضرب الازيد عمره و بالتوسط ويجوز من الشا ان يصح في بيان
 لم يتصله ان الولى هو الذى كور بعد شئ بلا واسطة لا الاعم منه ومن القفال شئ
 شئ لم يكن ارجاع الضمير المرفوع الى الفعل اذ تقدمه على الفاعل متقبلا استقيده من تعريف
 الفاعل مع ان الكلام في المقام في بيان احوال الفاعل الا ان
 مراد الاستدلال على ذلك من العبارة يحمل في اول الولى مع قطع النظر عن السبب
 ومع الفضلة عنه وان لم يحمل بعد ملاحظة والنظم من قوله اذ العبارة مع تحمل ان
 من بيان مراده قال عصام الله والدين في الفريد الولى هو القرب والى
 منه كما له باس شرا لا تقدم الفعل عليه تعيين الولى بالتاخير انتهى والعلامة المتعارفة
 صرح في المطول في بيان احوال السند اليه ان الولى هو الذى كور بعد الشئ بافصل انتهى
 قوله من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته يحمل هذا القول لدفع ان هذا الاصل لا
 تاخر المفعول عن الفاعل متى يتفرع عليه قوله فلذلك لان اصله كون الفاعل
 بعد الفعل متصلا به لا يفتقر تاخير عن الفاعل جواز تقدمه على الفعل لعل هذا التقييد
 يستفاد من توصيف الفعل بالسند اليه بعد ملاحظة كونه معمولاً من الولى والافصح ان يقرر اصل ان
 يتقدم على معموله الفعل فلذلك انما حمل قوله الشدة احتياج الفعل اليه في خبر بان شدة عبارة
 عن الزيادة وهي قد يكون الكيفية وقد يكون الكمية بل في المراد بان شدة لان كل فعل لا كان او
 متعديا يتوقف وتحققه الى الفاعل فاما المفعول فانه يتوقف عليه الفعل المتعدي فلا يراد ان المفعول لا

بأنه لا يتوقف

هذا الاصل لان اللائق بحال السند اليه اذ كان معمولاً للسند ان يكون له مقتد ما على سائر
 المبررات ليست مستد اليها و اشارة الى ان هذا الحكم غير مختص بفاعل الفعل بل
 جاز في فاعل شبه الفعل ايضاً لا شتر ان العلة وهي الاستداليه وتحمل ان يكون اشارة
 الى ان المراد من الفعل المستند من قبيل فكل الناحية ارادة العام وانما لم يقل ان يليه
 بارجاع الضمير المنصوب الى الفعل مع ان التمام مقام الاضمار لانه لم يبين المقصود
 اذ العبارة يحتمل ان يكون الضمير المستتر راجعاً الى الفعل والضمير المنصوب راجعاً الى
 الفاعل وهو خلاف المقصود فان قيل ففي وضع النظم موضع الضمير فيحمل ذلك
 لجزا ان يكون الفعل مرفوعاً على انه فاعل الفعل ويكون مفعولاً ضميراً مخدوفاً ان تقديره
 ان يليه الفعل فلان التقدير خلاف النظم فلا يضار اليه بلا ضرورة ههنا انتهى يمكن
 ان يوضح الاصل ان يقع الفعل العامل بالسند اليه ثم ان الحمل على تقدير وضع النظم موضع
 الضمير للكفاية ثم لا يخفى انه يحتمل ان يكون الاشارة الى ان الاصل في كل فاعل
 ان يلي الفعل المستد اليه كما ينظر من قوله اليه لان يلي الفعل مطلقاً وان يلي الفعل
 المستد الى الفاعل الاخر ثم قوله بارجاع الضمير المنصوب الى الفعل النظم ان يقال في
 هذا الامر من وجه الفعل وشبهه ليشمل شبهه اليه والاشارة الى اصاله الفعل
 تدفعه وكذا الارادة من الفعل المستد فلهذا ايضا فائدة التبعية في قول الفعل وجه وضع النظم
 موضع الضمير اذ هو اوضح لتبادله الى احد الامر من ثم قوله لانج حين المقصود لا يخفى ان معنى
 الاولى ان كان اتصال شئ آخر ذكره بعده بلا واسطة كما هو الظاهر لكن يستفاد من قوله ان يكون

تقدم المنع ثم التاكيد ثم البديل ثم عطف البيان انتهى قال في المطول بهاسيان
 قال المحقق الشريف في حاشية المطول قوله فقيل الاصل تقديم المطلق لكونه خبراً
 بالفعل وكلام صاحب المفتاح يشعربان الاصل تقديم المفعول به بالواسطة ثم لو واسطة
 ثم الطرف الزمان ثم المكان ثم المفعول المطلق وكانه نظر الى قلة الفائدة في المفعول
 انتهى وقوله ان لم يمنع مانع متعلق بالكون او بالانتفاء وحمل الاسناد على الاول دون
 الثاني قال في بعض الناطرين ثم لا يخفى عليك ان الفاضل المحقق قال في تصحيحه
 التقييد ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قرباً من الفعل ورجحانه لكن قد يزيل
 ذلك الاقتضار لعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه وتطير ذلك ما يقام ان المانع
 بطبيعة يقتضي البرودة لكن قد يزيل ذلك الاقتضار لعارض يقتضي رجحان البعد لعرض
 مستحق انتهى فيانه يفهم من المانع يمنع طبيعة الفاعل من ذلك الاقتضار وليس كذلك
 لان الاقتضار لكون الفاعل كالجزء المتوقف بالفعل على الفاعل ثقلًا وتحقاقاً وذلك باق
 تحقق المانع انتهى يمكن ان يقع كون الفاعل كالجزء مقتضياً لذلك يجوز ان يكون موقوفاً
 على عدم مانع كما ان وقوع امر ممكن قد يتوقف على عدم مانع فلا بد لنفيه من دليل ودعوى
 البطلان في المقام غير مسموع ثم اعلم ان الكون كما يكون مقيداً بزم المانع كذا لك مقيد
 بزم الموجب فالظن من عدم التعرض بالتقييد الثاني انه لم يقصد بالاول فعله
 قيد الانتفاء الا ان يقع التقييد الثاني يكره الموجب في مقابلة فقلن قوله ان
 في الفعل السند اليه قال الاستتار توصيف بهذا الوصف اشارة الى وجه

والغرض من ذكر قوله وقد حققنا المعنى ما سئل به لعل وجه اعتبار كل من المنوب
والناصب بحث قسم واحد بقليل الاقسام فتأمل فان الظاهر ان يكون وجه المص اقول قوله
مثل زيد في قام زيد إشارة الى ان فيما ذكره المص مسامحة ولما كان الكلام في الفاعل
ولو عيية فينبغي ان يمثل منها لا من غيرها ايضا ولما لم يلتفت اسم الى ان الاول
النوع الاول للفاعل والفعل المسند اليه والثاني من النوع الثاني وشبه الفعل المسند
قوله وشمل الوجه بل هذا مشاكلا ينبغي على الظاهر والافتقار ان يكون الوجه مستبدا وقائم
غيره مقدم عليه فاعلم هو المسترفية الراجح اليه كما قيل في كون المثال لما استدل به
الفعل وهو الضمير المستتر فيهم بحسب الظاهر انهم جملة شاللا باعتبار الاسم الظاهر فقط لا
باعتبار احد الامرين ومن كلامه يعلم ان جازكون الصفة خبر مبتدأ رتبه غير لا يختص
الواقعة بعد حرف التثنية او الف الاستفهام كما سبكه المص بقوله فان طالقت مفردا
ان قال عصام المذود الدين في الفريد الاوضح قائم الوجه انتهى لعل ذكره ليحقق شرط الاعداد
ليعمل وهو هنا المبتدأ وادضافة الشرط الى الاعتماد بيانته قال المص والاصل هذا
شروع في بيان احوال الفاعل لما كان عرض هذه الحالة لذاته وعروضه وجوب التقدم
والاخر غير قد هما في البيان قائل تجزأ فيه من ان عرضها لكونه كالجزء من عالمه والجزء
ايضا ماضى ليست في ذاته فمذايرد ايضا على ما سبق من عصام المذود والبيان في
اللاحقة بوسطه ثم العارض بوصف الجزئية تقدم على العارض فيكون العارض الا ان يلد
من الذات لنفسه وكلف الجزئية مسامحة والاولى ان يقدّم وجه تقديم هذا وجوب التقديم

یعارض فصله بین المتعلق والمتعلق وقد عرفت اجمال التصريح على الاعتراض على من جعله داخل
 في الفاعل قوله وعلى ما في حكمها المح فيما عدا اسم المفعول فان طريقه وقوعه على مفعول
 بالسم فاعله يكون على ما في حكم صيغة المجهول لان انك قد عرفت ان اسم المفعول لما كان
 مستنداً الى مفعول بالاسناد الوتوغي وكان المراد من الفاعل ما هو مستند اليه بالاسناد القياسي
 كان مفعول المسم فاعله الفاعل ثم اعلم ان مجهول اسم الفاعل لم لا يجوز ان يكون
 اسم المفعول ومفعول نائباً عن مفعول بل يقر ان الامر لو لم يكن كذلك فاعل اسم المفعول
 ومفعوله حتى حذف فاعله اقيم المفعول مقامه كما هو مقتضى تعريف مفعول بالسم فاعله
 اما اذا كان مجهول اسم الفاعل وحذف فاعله اقيم مفعوله مقامه وبغير صيغة الى اسم المفعول
 حتى يكون مجهولاً يستقيم الكلام فاعل قوله كريد في ضرب زيد وفي المفعول زيد تحقيقاً لما
 لكل ما هو على صيغة المجهول حقيقة او حكماً قوله كالمعراج قال الاستاذ في طلبه انما عليه
 انما خالف صاحب المفصل وهو الزمخشري وعليه شيخ عبد القاهر الفاضل وهو اكثر البصيرين مع
 موافقة لسني اكثر الاحكام بل جميعاً الذي ذكره المصنف لان القول بكونه فاعلاً خالف
 المعروف واللغة وقد حققوا ان المصدر مجاز في المبنى للمفعول كما قيل ثم لا يخفى ان ما حقق
 في شرحه خصوصاً ان المصدر مفعول لهية المحدث الماتود لا بشرط شئ وكل واحد من المبنى
 الفاعل للمفعول في حقيقة شتى بل معنى للفاعل والمفعول من سياق هذا لاني في كون
 اطلاق الفاعل على مفعول بالسم فاعله خالف المعروف في اللغة حتى يمكن ان يقال ان وجه كونه مخالفاً
 للعرف واللغة ان معناه فيها هو ما قام به بفعل مفعول بالسم فاعله هو ما وقع عليه الفعل

قوله بخلاف نوع ما است الى الفاعل قد يتوهم انه مستدرك لان قوله المراد وجوب
تقديمي قوة دعوى ان نوعه واجب التقديم لكن المراد منه تعيين مراد الله من
قطع النظر عن دعوى حقيقة بخلاف قوله بخلاف نوع الخ فان فيه دعوى حقيقة
المراد فقط قال المص على جهة قيامه به انت خبر بان له لو قال في تعريف الفاعل
ما قام عليه الفعل او شبهه وقدم عليه لم ينجح الى هذا القيد في استراح مفعول
المسمي فاعله لان ليقا انه لما اعتبر في مفهوم المتبدا السند اليه اعتبر في مفهوم الفاعل
ذلك ايضا لا شتر اكما في السند اليه ولا يجد ان يكون تعريفه عنه من قال بانه داخل
في الفاعل هو هذا بدون هذا القيد ولما لم يكن عنده داخلا فيه زاد هذا القيد لصريح
على الاعتراض عليه قوله اي اسنادا واقعا على طريقة الخ فجمعه صفة للمفعول المطلق
المحذوف وهو قوله اسنادا قال عصام السلي والدين في الفريد ما حاصله ان هذا
القول حال من اسند اليه لا اسند او قدم اي حال كونه كائنا على طريقة القيام فمن
قال اي اسنادا واقعا على طريقة قيامه به فلم يتايل انتهى انت خبر بان كلاما من الفاعل مفعول
المسمي فاعله مما اسند اليه الفعل او شبهه لكن اسناده الى الفاعل اسنادا اقياما وسناده الى
المفعول اسنادا وقوعيا واذا قيد الاسناد الاعم منه بهذا القول فصيح متحققا في ضمن اسناد القيا
تخرج ذلك المفعول من تعريف الفاعل لانه مما اسند اليه احدهما اسنادا وقوعيا محال ما ذكر
في الفريد بقيد الفعل او شبهه بالقيد المذكور نجي لا ينجح ان ما ذكره وان كان صحيحا لكن المعنى فيما ذكره
انه خبر بان كما لا يخفى على الذي قريب المعلوم بالمعروف عليه قرب مرجع ضمير المستتر في المعلوم

واما قال على طرفة عين
 ولم يقل فاستجاب لان ما قد علم
 لغا الفصل من الايام والامور
 على طرفة عين اي على
 الرشي من انه لم يزل
 ارفعا فصل في ترتيب يد و
 بيدان القرب الموت لا يفرق
 بين يد واما وقع فصل
 بين يد واما وقع فصل
 وتبع كثر من فراه اذ معنى
 الاقصاب الى اليد
 الموت والقرب لا يفرق
 ولولا الايام كان المال على
 انعام كما بينا في الايام
 واما الى ما

على طريقه القيام
 بل على طريقه الاتقاد والافتقار
 غير قائم على عبد تحت الانوار
 نظر الروايقام السبر السوا
 في فعل ١٢ شرح في ١٥
 قوله على غير قياسه على ما في
 واسمه في السيل النوراني
 على طريقه القيام بان يكون
 على طريقه القيام بان يكون
 بغير وجوده على من في
 بعيد وهو لا يتقدم فيه
 تيقن الاستبصار في
 الفصل في غير ذلك من
 الفصل في غير ذلك من

فہرست

سلب الواسطة مطلقا لسلب الواسطة المعقبة في التوالج لضعف قيد العموم لا نهج
 اخرج مثل زيد عدل لان اسناده اليه ليس هو واسطة اصلا ولا يعبد ان يكون زيدا في زيد
 قام خارجا بقوله ما اسند اليه الفعل وشبهه لان المسند في هذا القول هو الجملة المحيية
 المسند ان الخبر قد يكون جملة فخر المبتدأ والمسند اليه في مثل هذا المثال هو الجملة و
 بقوله قدم عليه اخرج زيدا في زيد عدل مثلاً فمخلص عن كثير من المناقشات بل
 اخرج به ايضا مثل كريم من كيرك لان المسند فيه هو مجموع شبهة الفعل وقاعلة ذلك
 المجموع ليس لفعل وشبهه لانه مركب وثم منها ليس بمركب ثم لا يخفى انه يمكن الجواب عن
 بحث الدور اللازم من اخذ الموقوف في التعريف بانه معلوم بوجه ما قبل التعريف
 معلوم بالكد يتيقنه وكذا معلوم بوجه ما غير حاصل قبل التعريف متيقنه فيجوز ان يكون
 ما هو في التعريف باعتبار المعلومات الحاصلة قبله والاول ما جوزه صاحب المواقف
 في شرحه لمقتضى الحاجب في اصول الفقه الا ان يقال ان هذا التوجيه ان كان صحيحا
 في نفسه كمن اشتر في مواضع آخر عند اخذ الموقوف في جانب التعريف اعترف بمرور الدور
 ولم يأت بهذه التوجيه فتشع ثم لا يخفى ان هذا التوجيه لا يتم الا بدعوى التباديل من وجوب
 التقديم بالنوع من كلامه وان يمكن ان يجاب عن محو كريم من كيرك بهذا الجواب
 باذني اخيرا ان يقد المراد من التقديم تقديم النوع بخلاف نوع الخبر فانه لا يقدم
 على المقتضى بل عمل به هذا الجواب اشار الى الجواب عنه فيحصل الجواب بان بالنسبة
 المنقولة الدال قوله ليس نوع الخبر ومن المقابلة ليقض ان يقد ليس نوع المسند اليه

فیکون حاصله ان ان کل ما استدل الی الفاعل بحج ان یکون تقدیماً علی النوع انحرافیس
 کذلک اورده علیہ بان نوع المستدل الی الفاعل انما یعرف بعد تعین الفاعل ونحن فی تعین
 الفاعل فیلزم الدوراجیب عنه بان یکون تعین نوع المستدل الی الفاعل بان لیس المراد
 بنوع المستدل الی الفاعل المستدل بالاسناد الاولی امی الواقع الدرجه الاولی وللمورد
 ان یقول فلی هذا یکون حاصل التعریف ان الفاعل اسم سند الی فعل او شبهه سنداً اولیاً
 وقیم نوع ذلک المستعملیه تقدیماً واجباً فیضیع قید التقییم لاخراج لبتدای ان اسناد
 ما سند الیها اذا کان مشتقاً لیس سنداً اولیاً لکونه فی الدرجه الثانیة لان الاسناد وقع
 اولاً الی اضمحهم الی المرجع لکونه متفرعاً عن اسناد اولیاً ان لا یکون ثانیاً بالثانویه المعبره
 فی التوابع و هذه الثانویه التي تتوسط الضمیة کذلک کما مرث الاشارة الی سابقاً
 انتهى لا یخفی ان اذا کان المراد من نوع المستدل الی الفاعل المستدل الذی یکون سنداً اولیاً
 ای لا یکون ثانویاً بالثانویه المعبره فی التوابع ولا شک ان هذا المفهوم شامل للمستدل
 الی المقدره فی مثل زید عدل فیلزم وجوب تقدیمه لیس ولم یمیز نوعه من المستدل الی المقدره
 وهو نوع انحراف المستدل الی الاسم سنداً اولیاً بالثانویه المعبره فی التوابع یصدق علی عمل
 فی المثال المذكور بل یصدق علی مثل ضرب فی زید یضرب علی تقدیر الارادة من الاولیة والاصالة
 سلب المماسطة مطلقاً فلم یمیز ذلک النوع من نوع انحرافه فکیف یفزع ارادة وجوب تقدیمه
 النوع فی اخراج مثل فی الدار بل یقول لو تقع وجوب تقدیم ذلک النوع مثل قول الذی یفزع وجوب
 تقدیم ذلک النوع فی اخراج فلما حاجت الی اعتبار الوجوب ثم علم انه علی تقدیر الارادة من الاصالة

بقوله شبهة ايضا قال الاستاذ ان هذا القيد لدفع كون زيدا فعلا في المثال المذكور
 بناء على قبحهم هنا وضرب اليد ان كان السند اليه في الحقيقة الجملة فالمصرح بان الفعل ليس
 مسندا اليه في الحقيقة ففي هذا الكلام من اشهر والمصرح انتهى يمكن ان يقال ان كلام الشرح
 يكون مع الفعل يكون الجملة مسندة الى زيد ويكون الاسناد مكررا فزيدان زيد في هذا المثال
 وان لم يكن مسندا اليه لفعل باعتبار كونه مسندا اليه لجملة لكنه مسندا اليه باعتبار كونه مرجعا
 المسند اليه لان الاسناد الى ضمير اسناد اليه في الحقيقة فلو لم يذكر هذا القيد لصدق الخبر
 حلي يكون كلامه اشعر اضرعا عليين هذه الجملة من جهة انه قال يكون الجملة مسندة اليه وليس
 الامر كذلك الا ان يحمل كلام الاستاذ على ما ذكرنا ثم علم انه قبيح فانه كما ان الاسناد الى ضمير
 الشيء في الحقيقة اسناد الى كذا الشيء كذا التقديم على ضمير الشيء هو تقديم على ذلك الشيء
 لكن التقديم والتأخير علقان بانفس اللفاظ فلا وجه للفعل بتقديم شيء على لفظ تقديره على
 آخر قابل فانه تحقيق بالتأويل ثم علم انه بين فائدة قوله سند اليه وقوله الفعل او شبهه و
 بالاول احترز عن الخبر المنفرد لانه مسند لا سند اليه بالتأويل احترز عن زيد في زيد جسم فانه
 ان كان مسندا اليه لكنه ليس مسندا اليه للفعل او شبهه كون فائدتها هي المذكورة بدية على ظاهرها
 قوله المراد تقديره عليه وجوبه لانه لتباين التقديم على سبيل الوجوب فوكالا التقديم في الخبر
 دفع لنقض البقاء الذي يكون خبره مشتق مقدا عليه يمكن ان يكون في كرم من يكرم فلا يخرج
 بقية التقديم قوله خبره خبره المشتق المطلق خبره قوله قلنا المراد وجوب تقديم نوعه قال الاستاذ
 اي نوع لما اسند الى الفاعل لتقديم النوع منها عبارة عن تقديم كل فرد من افراد ذلك النوع

التقدم والتأخر من مقولته واحدة غير لازم فشيء موجود في الخارج يصح ان يكون متقدماً
 على شيء موجود في العقل فتدبر قوله اي الفعل او شبهة يعني ان الضمير في قدم راجع الى احد
 الامرين المستفاد من كلمة او وهذا الظاهر ان راجعه الى كل واحد منهما كما لا يخفى على صاحب الذوق
 يمكن ان يقال على ما ذكره اشران اللازم من اعتبار تقديم احدهما على ذلك الاسم وهو ان
 الفعل شبهة وما لم يتعين اعتبار تقديم كل منهما والحال ان المتعبر بتقديم كل منهما على ذلك
 الاسم الا ان يقال ان العبارة يضيفها وان كانت موهمة لذلك لكن المراد ان يكون تقديم
 كل منهما على ذلك الاسم قوله واختار زب عن نخويدني زيد قام قال المحشي الكوفي قال الرضي
 في مثل هذا المثال يصح ان يقال قام سند الى غير راجع الى زيد والمجموع سند الى زيد
 رجوع ضمير الفاعل الى زيد بخلاف المسند بسبب نخويدني قام ابوه ولد آتري علمه الدعاء
 يقولون ان فيه تكرار الاسناد ولان قام زيد لاني زيد قام ابوه قوله ما سند اليه الفعل غير مثال
 زبدي في هذا المثال قال المصنف انه لرفع وهم يتوهم فاعلية زيد في هذا المثال هذا اذ كان قوله قدم
 عليه قيد الكل من الفعل شبهة كما يدل عليه تفسير الشرع واما اذا كان قيد الشبه الفعل يكون ضمير قدم
 راجعاً الى شبه الفعل فلا اشكال بل تقول ما ذكره اشران قيد لاحد الامرين فكانه قيل سند اليه
 احدهما وقدم احدهما عليه على هذا ايضا لا اشكال لان المصدر اذا وقع خبر عن اسم
 فهو سند اليه لا الى ضميره لان الضمير في قوله فاعل لسانه الاظهر ان يقال ان هذا القيد للمركب
 على الكسبيين والاشج حيث جوزوا التقديم لفاعل على فعله انتهى انت خبير بان تعلق قوله قدم
 عليه بكل منهما وبالضموم والمرفوعينما استفادوا ايضا مما ذكره بقوله انه دفع وهم يتوهم الى التعلق

نفسنا و وضعنا البیان رسالته مستملته علی الفوائد الكثيرة ثم اورجنا فی الابحاث المتعلقة
 بالفعل كما یارتی فی مجتمه قوله لما قلنا ذلک لتناول فاعل مثل اسم الفاعل الاول
 ان یقال یصرح تناوله فاعل مثل اسم الفاعل لئلا یفیکم تناول بارادة
 العامل من الفعل من قبیل ذکر الخاص وازادة العام ثم اعلم ان النظم ان لا یكون
 شبه الفعل غیر المذكورات فی الاوجه لذلک لفظ الشل و الارادة بلفظ الشل نفس المضاعف
 هنا لم یقبلها الطبع اسلیم والذهن المستقیم الا ان یقال ان اسم المفعول الفاعل من جملة
 شبه الفعل كما صرح به فی الفریذ فالباقی من البیان لیس لاسم المفعول فینفی ان ینکر
 الكل او ینفی بالبعض القلیل یکن ان یقال انه لما ذكره اشار الی ان ما هو فی حكم صیغته
 المعلوم هو هذه المذكورات فیه ان المراد من الفاعل ما هو السند الیه بالاسناد
 القیامی لا الاعم منه ومن الوقوعی فاسم المفعول مستند الی مفعول بالمسمی فاعله الاول
 ان یقال انما زاد ذلک لیسلم ان الفاعل متنوع بالبنوعین احدهما اسم الیه
 والاخر ما اسند الیه شبه الفعل فمائل قال المص و قد م قال الاستاذ و نلاحظ ان
 كون الواو المعطوف علی قوله اسند ولو جعل للمحال تقدیر قد فله سلب و هذا التقديم اعلم من
 ان ینوی حقيقة كما فی قولنا قام زید و حکم كما فی قولنا زید قام لان الفعل لم یقدم حقيقة
 علی لضم المنوی لکن یقدم حکم لانه کما قبل قام هو لا تحقق العامل التقديم اذا کان السبب
 امر واقعاً کان السبب الیه واقعا حتی لا یکن ان یقال ان المنوی هو الاشارة للحقیقة الیه
 و یجوز فی زید قام بعد وجود قام والمراد بالتقدم الزمانی و كون کل من التقديم و التأخر بعدا

في التعريف هو حقه حمل على المعروف لا على افراده ولو كان بالفعل كانت القضية طبيعية لا متناهية
 غائية ان يصح العقاد المتعارفة ويؤيد لفظ المرجح فتا من لا تسع في الرد والقبول ثم علم
 ان المقصود في كثير من المواضع التي تحتاج الى ذكر الفعل وشبهه ذكر لفظ الفعل فقط فهو بارادة
 الاعم منها من ذلك اللفظ او بالكتفا الفرع بما هو الاصل اشارة الى اصالة وتخصيص
 للعبارة وفي هذا الموضع صرح بما هو المقصود فكان يهتم في ذهن السامع في المواضع التي
 ترك فيها شبه الفعل قال الاستاذ بنظرة ما خاصية انه لم يكتف الفرع بالاصل لئلا يتوهم
 الاختصاص بالاصل انتهى لكن هذا التوهم جار في المواضع التي ترك فيها شبه الفعل قوله
 اي ما يشبه في العمل قال الاستاذ بنظرة او رد عليه بان وجه التشبيه يكون سببا للمشابهة
 فيفهم من كلامه ان العمل سبب المشابهة والحال ان العمل سبب المشابهة كما تقرر
 فيلزم الدور يمكن ان يجاب عنه بان العمل سبب المشابهة في الدلالة على الحدس لا بسبب
 المشابهة في العمل حتى يدور شبه الفعل المشابهة للفعل في الدلالة على الحدس فيعمل على
 فاذا كان عاملا للمشابهة المذكورة يشارك في العمل فيصح ان يجعل باعتبار هذه المشابهة
 مشابها له فاذا رتبنا نسبة المقام ليفيد ان المسند سواء كان فعلا او شبهه عال
 الفاعل وحقائق التقديم على الفاعل سببه انتهى على ان مشابهة المصدر للفعل في الدلالة
 على الحدس غير مستقيم لان دلالة عليه لكونها بالمطابقة اولى من دلالة الفعل عليه لكونها
 بالتضمن فالمشابهة في الدلالة على منفية فيه عمل المصدر ليس لاجل المشابهة بالفعل
 في الدلالة على الحدس بل المناسبة للاشتقاق ولنا كلام في كون دلالة الفعل على الحدس

ما ذكره المحقق اللاري من ان قرينة اشئ ما يكون معه فلا يصلح ذلك ان يكون قرينة له
ولو قلنا بان ليست الى زيد في قولنا زيد قائم هو الجملة كما ذهب اليه المصنف فيمكن ان يقال ان
قيده بالاصالة بمعنى سلب الواسطة مطلقا مستقبا در لا يحتاج الى القرينة ثم اعلم ان توابع
المفروعات مثلا اذا كانت خارجة عن حدودها فيلزم عدم انحصار تقسيم المرفوع في الاقسام
المذكورة في هذا البحث والظاهر من هذا التقسيم المذكور انه منحصر فيها ولو قلنا ان الاشتغال
في تعريف المرفوع مقيد ايضا بقيد الاصلالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد لم يحصل المحصر لانها
من المقسمين لكن تقيد حدود الانواع بالقيد المذكور مما لا يحتاج اليه على ان الظاهر
ان يكون المعروف مطلق الاسم المرفوع الا ان من التابع ولا يبعد كل البعد ان تعرف
المفروعات والمنصوبات والجوهرات شاملة لتوابعها ويكون المعرفات ايضا عام
في ذكر التوابع فيما بعد يجوز ان لا يجل بيان الانواع واقسامها والتميز بينها وبين
احد الماهيات لا تشبه على احد قد بر قال المصنف او شبهه رجح استاذ الاستاذ حو نو ي يوسف
المقرا باغنى في حواشيه على شرح حكمة العين وحواشيه كون كلمة او التشكيك في
امثال هذا المقام على التنويع حيث قال المعبر في التعريفات هو الصدق على
الافراد كما قالوا مرجح الى الكاشين بها كل با صدق عليه الحد صدق عليه الحدود
وكل با صدق عليه الحد وصدق عليه الحد كون التشكيك اقرب من التنويع بان يكون تعريفا لا ليس
الى الافراد ويعرف منه الافراد غاية انه بوجه عام فان كل فرد يصدق عليها انه ابناء
واما ذاك على وجه الاتصال الحقيقة الا ان المشهور من القوم في امثلة في انتهى ان المعبر

ان هذا الاسم الحكمي من حيث انه اسم ليس محرراً ولا مبنياً بعد من ظهور وجه بناءه والظاهر ان يكون
اعرابه مجلياً فيلزم ان يكون الاعراب في غير الاسم المبنى ويلزم ان يكون الاسم محرراً مبنياً وهذا
الظاهر انحصاره فيهما الا ان يقال انه معرب بالاعراب التقديرى لكن يكون من قبيل صور
تقدر ظهور الاعراب فتفكر فانه لا يخرج عن خضار قال المصنف اسند اليه والمتبادر من الاسناد
اقتسامه نسبة شبه الفعل الى فاعله في الاعراب غير تام كما قال المحشى الكويكبي ان اسناد شبه
الفعل الى فاعله غير تام عند الجمهور الا في موضعين نص عليهما سيديويه وسيأتي استنباط
ان يقيم نسب لان النسبة اعم منها وكون الاسناد بمعنى المطلقة خلاف الظاهر فلا يصار
اليه بدون القرينة الا ان يقال ذكر شبه الفعل قرينة ونسبة الفعل الذي هو الاصل بالنسبة الى
شبه الفعل لما كانت تامة عبر عن النسبة المطلقة المشتركة بينهما بالاسناد ووجاهة لما هو الاول
وتبين على صحة الطلاق الاسناد عليها وكون الاسم معتقداً بان نسبة شبه الفعل الى فاعله مطلقاً
تامة على خلاف الجمهور بعيد غاية البعد فامل وتنفع قوله بالاصالة التي ذكرها اسناد
شبه الفعل بالاصالة ولم يذكر فيها بعد لاكتفائه به اعلم ان قوله بالاصالة متعلق باسم
قريبه ان يذكر قبل قوله الفعل الا ان يقال انه ينبغي ان يذكر قبله بعد تسميه وان لفظ
الاسناد اليه لما لم يخرج الى الشرح وان القيد المذكور لما كان فرعاً ينبغي ان يذكر
بعده قوله ليخرج الى انما قيدنا الاسناد بهذا القيد ليخرج قوله بقرينة ذكر التوابع الجواب
لا ينبغي ان يصح ان يجعل بعض الفاظ الكتاب معينا للبعض الآخر في الدلالة وفي الارادة ان
المطلق القيد ولا انقباض للعقل منه فيصح ان يجعل ذكر التوابع قرينة لهذا القيد

كلام المصنف نفع هذا التعميم بقا ذكره على سبيل الاستطراد فقال ثم لا يخفى ان هذا
 التعميم كان مسامحة شائعة سيما في هذا الفن فلا يحتاج الى قرينة ثم اعلم ان التفسير كونه
 بالاسم ولو تقدير لفظ الاسم قبل كونه ما ولم يحل كلمة ما على مدلول الاسم بقية لفظ الاسم و
 زيادته في تعريف المفعول المطلق وكذا قدر لفظ الاسم في تعريف المفعول به جعل
 الكلام من قبيل اجراء حال المدلول المطابق على الدال ثم اعلم ان زيادة الاسم في تعريف
 المفعول المطلق المذكور فيما بعد لم يكن قرينة بما سبق بخلاف المفعول به فانه ذكر
 بعده ليقا انه جعل ذكر التوابع فيما بعد قرينة لارادة قيد الامالة فعمل المتأخر
 قرينة للمتقدم ثم لا يخفى ان زيادة لفظ الاسم في تعريف المطلق يصح ان يكون
 قرينة لتقدير فيما عداه سابقا ولاحقا فيحتمل ان يقدر به ويحتمل ان يجري الحال
 المدلول المطابق على الدال فيما عداه ثم يرجع الى تفسير كلمة ما وعنده
 يحتمل ان يكون المراد منها هو المرفوع ويؤدي كون المرفوع محرفا
 ومقننا فالظاهر ان يكون جنس الفاعل محفوظا لعنوان المرفوع لا لعنوان
 اسم المرفوع فانهم تامل قوله ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت
 زيدا اي ليحل في تعريف الفاعل مثل ان ضربت زيد الظهور المراد ولم يصح به وهو
 يحل في هذا القول مثل ما ذكرنا كما في تمثيل المصنف ما اسند اليه الفعل ما اسند اليه شبه
 الفعل من هذا التعميم بقية ونحوه فيرلانه فعل حقيقة واسم حكما لان كلمة ان يؤول الى المصدر
 ولانه مركب من الفعل وحرف حقيقة واسم حكما لانه مؤول بالمصدر فقال تجد ما فيه ثم لا يخفى

له قوله ما في اسم
 حقيقة او يؤول به نحو ان
 مع الفعل مستقل في الابد
 بقرينة وكذا التوابع فيما بعد
 وكذا امر لظاهره ١٢٠ فريد

حقيقة لان الاسناد الى التضمير الرجوع الى شئ اسناد الى حقيقة فيكون المبتدأ
 في المثال المذكور مما يحكم عليه بالمشتق بهذا المعنى عنده قوله الا بالمشتق للمعنى
 ان السند مثلاً في هذا الكتاب بل في هذا الفن عبارة عن اللفظ سواء كان من
 قبيل اجزاء حال المدلول على الدال او حقيقة اصطلاحية فاذا عرفت هذا فاعلم ان
 اسم الفعل سند الى الفاعل في شبه الفعل كما سبقت في تبادله شبه الفعل ولا شك انه جائز
 فلا تميم للبحر ولا تميم عموم السند الى المبتدأ ولا تميم دليل صاته المبتدأ بالنسبة الى الفعل
 اللهم الا ان يقال ان المشتق اعم من الحقيقي والحكمي اعم الفعل في حكم المشتق لاشتماله على معناه
 كذا الكلام في النظر في جوابا وايضا كون في حكمه يكون باعتبار تعلقه بما هو في حكمه في
 جنسه القريب فينبغي تفسيره بانه ولم يتعرض بهذا القيد لتفادله لانه ذكره سابقاً
 قريباً وقد قسم الى الفاعل وغيره وفعالته تعلق التعليل بقوله حقيقة او حكماً به قال
 الاستاذ ان هذا التعيين كان لازماً في تعريف المرفوع ايضاً فلم يأت هناك
 الا ان يقال الاحتياج اليه كان ههنا اظهر من هناك فلم يأت به ههنا وعلم به ان
 يعتبر هناك ايضاً قائل انتهى انت خبير ان اصل الاحتياج واع الى الذكر سيما في مقام
 التعريف ولا يكتفي بخلاف الاحتياج في الشك على ان عدم الظهور هناك غير مسلم لان في
 نوع الفاعل لا يكون اسماً حقيقة كالمثال المذكور من نوع المبتدأ لا يكون اسماً
 حقيقة ايضاً كما في قولهم تسمع بالمعدي خبر من ان تلو من نوع الخبر لا يكون اسماً حقيقة
 ايضاً كما في قولهم كخبز الجمل بل عند من يقول ان جملة يكون خبراً بطريقة كونهما جملة كما هو لفظ من

بالمحضنة ان القذات يكون غالباً للنسوان والا فخذت المحسن الیمن من الکبار
 قوله والزنا الزنا مفسر فی بعض کتب الحنفیة بوطی فی قبل خال عن ملک
 وشبهة ملک وقع فی بعض کتب الشافعیة هو الیلاج فرج محرم شتمه طبعاً
 بلا شبهة و بین التفريقین عموم من وجه لصدق الاول علی الوطی فی غیر
 المشتبهات دون الثاني وصدق الثاني علی اللواطه دون الاول قوله لفرار
 عن الزحف الزحف الجماعة الی یزحفون الی العدو ای میثون الیهم بشقة
 من زحف الصبی اذا ادب علی استمه واذا کان بازار کل مسلم اکثر من کافرین
 جاز التولی قوله والسحر قیل السحر اظهار خارق للعادة من نفس شریر خبیثه عامه
 اعمال مخصوصه یجری فیها التعلم والتلمذ وقال القاضی البیضاوی ح المرأ
 بالسحر ما یتعان فی تحصیلہ بالتقرب الی الشیطان مما لا یتقل به الانسان
 وذلك لا یشتب الا لمن یناسب فی اشرارة وخبث النفس فان الشائب
 شرط فی التفصاوم والتعاون قوله والا لحاد فی الحرم الی العدو عن
 الاقتصاد فی المسجد الحرام قال صاحب الکشاف فی تفسیر قوله لغاے
 ومن یرد فیہ بالحاد یظلم نذرة من عذاب الیم تبرک معمول یرد لیتناول کل
 تناول کانه قال ومن یرد مراد اما عادلاً عن الاقتصاد لئلا نذرة عن اب
 الیم یعنی علی من کان فیہ ان یضبط نفسه ویسلک طریق السداد والعدل فی
 جمیع ما یم به ویعصده وقیل الاحاد فی الحرم منع الناس عن عسارتہ

فیلزم عدم اتمام عدد التسع ایضاً و یکن ان یقال فی دفعه ان کفر الساحر
 مختلف فیہ و کون السحر کبیرة تتفق علیہ فلهذا صح به و عدة کبیرة اخرى فیتیم به عدد
 التسع و قال بعض المحشین المراد بالشک هو النوع الخاص من الکفر ای تخالف
 الشریک لشدتک و قال یدل علیہ ما روی فی روایة ابن مسعود رضی اللہ عنہ و ان
 یدعو لشدته نداء و قد خلقتک و انما حفضہ بالذکر لانه ان محش الکفر کما انه خص فی روایة
 القتل یقتل الولد خشية ان یطعم معہ والزنا بزنا حلیلة جارة مع ان یطلق لقتل
 والزنا من الکبائر و فیہ ان الواقع فی حدیث ابن مسعود انه قال یل یا رسول اللہ
 ای الذنب اکبر فقال صلے اللہ علیہ ان تدعو لشدته نداء و قد خلقتک قال ثم ای قال
 یقتل و لک خشية ان یطعم معک قال ثم ای قال ان ترانی حلیلة جارة الحدیث
 ولا یخفی ان هذا الحدیث یدل علی ان اشکر اکبر الکبائر فی نوعه الذی هو الکفر المطلق
 من سائر انواع الکبائر ایضاً ثم اکبر الکبائر لکفر القتل المخصوص فی نوعه الذی
 هو مطلق القتل و ما دونہ ایضاً ثم اکبر الکبائر لکفر الزنا المخصوص فی نوعه و ذکر الشکر
 باللہ فی الحدیث المذکور فی الکتاب لبيان مطلق الکبیرة التي روی ابن عمر انها
 تسعة فحملہ علی مطلق الکفر اولى ولا یلا یم قیاسہ لحدیث ابن مسعود کما لا یخفی قوله
 و قتل نفس بغیر حق هذا اکبر الکبائر لکفر فی الحدیث لقتل المؤمن عظم عند اللہ
 من زوال الدنیا قوله قد ذلت المحضنة شرط الاحصان ہنا الاسلام و التكلیف
 و المحرمية و الخففة من الزنا و ما فی مناه من القباح و لعل وجه التخصیص

جسم بن صفوان و ہومن الجبرۃ ای الطالعة الذین ینعون الفعل و القدرۃ
 من العبد و ہومن ترند و انظر بدۃ ترند و نجاری و مرد فی زمن سالم بن ادر
 من خلفار بنی امیہ و قتله سالم مبر و قوله انہا تسعة و روى ابو طالب المکی انہا
 سبعة عشر اربعة فی القلب احدہا الشکر باللہ و الثانیۃ الاصرار علی المعصیۃ و
 فیہ انہ یجوز ان یکون قولیا او فعلیا و لا شک ان الاصرار بہا ایضاً من الکبائر
 فہذا جمیع الاصرارات من الذنوب المتعلقة بالقلب غیر صحیح الا ان یقال ان
 للقلب اکثر مدخل فی الاصرار و الثالثۃ القنوط من رحمۃ اللہ و الرابعۃ الاسن
 کرا اللہ و قال و اربعة فی اللسان احدہا شہادۃ الذور و الثانیۃ قذف المحصنۃ
 و الثالثۃ الیمین الغموس و النفس فردا مدن چیز فی و چیز دکان ہذا الحلف
 یغنی الحالف فی الاتم او النار و الغموس فعول بمعنی الفاعل اسے النفس
 و الرابعۃ السحر و کون جمیع النواع لسانیا محل نظر و قال ثلثین فی البطن احدہا
 شرب الخمر و الثانیۃ اکل مال الیتیم ظلماً و الثالثۃ اکل الربوا و ہولیعاد اثنا
 فی الفج الزنا و اللواطۃ و اثنا فی الیدین القتل و السرقة و لعل جملہا من الامور
 الی لیفعل بالید باعتبار الاغلب و الا فیجوز و تو عہما من غیر الید ایضاً و قال
 واحدۃ فی الرجلین الفرار من الزحف و واحدۃ فی جمیع الجسد وہی عقوق الولد
 قوله الشکر باللہ قیل المراد بالشکر مطلق الکفر و الا یخرج سائر النواع الکفر
 من کون جمیعہا من الکبائر ثم اورد اسند را کہ ذکر السحر و ہومن النواع الکفر

صلی اللہ علیہ وسلم موجود دون سائر الاوقات قوله قصته آدم مٹی سالت
 فان قلت انه سالت لقصة آدم ايضا فيكون معارضا له ايضا قلت قصته آدم
 يقينية في اثبات الطلب هذه الالة ظنية والظني لا يعارض اليقيني وفيه ان كون
 هذه الالة ظنية بعد التسليم المذكور ممنوع قوله قالوا لو كانا موجودين فيه انه على تقدير
 لا تكون موجودين بل لو جردان في الآخرة يلزم ايضا ذلك المخدور من فساد
 اكلمها بمقتضى كل شئ بالاك الالوجه وعدم فسادها بمقتضى قوله اكلمها اكرم قوله حبيب
 بان المراد كل شئ اى موجود بالاك قبل النشأة الآخرة الالوجه قوله انما المراد
 الدوام بانه الخ والمراد دوام لونه وان فنى كل شخص من اشخاصه كما يقال الطبع
 موجود وانما في لمبة سمرقند وفناء كل شخص في الازمنة لا يوجب فناء النوع صلا لا لظنة
 ولا اكثر منها قوله بل كفى الخروج عن الانتفاع به قيل المراد الخروج عن الانتفاع المقصود
 به والا فنتفع به عند عدم الفناء بالاستدلال به على وجود الصانع وهو من اعظم
 المنافع قوله باقنيان لا يعنيان ان اريد بالبقاء معناه اللغوي الوجود بعد الوجود
 فقوله لا يعنيان ح تاسيس مفيد لكون الوجود بعد الوجود مستمرا وان اريد به المعنى لعمري
 اى الوجود المستمر فقوله لا يعنيان تأكيد له قوله لقوله تعالى في حق العزيز
 خالدين فيها ابرأه وقع هذا القول تارة في حق اهل الجنة وضمير فيها فيه
 راجع الى الجنة ووقع تارة اخرى في حق اهل النار وضمير فيها فيه راجع الى
 النار قوله وذهب الجهمية الجهمية بضم الجيم وفتح الهاء هم اصحاب

المفرد الى الجمع من غير حاجة الى التاويل باعتبار المطابقة بلفظ المفهوم المساوي
 الآخر ومطابقة النجس فيما نحن فيه مع ارجاع التسمية الى المرفوعات من غير البطلان الجمعية
 وان اندفع بها المبحث باعتبار عدم المطابقة لكن لم يندفع بها الايراد الذي هو التعريف
 للأفراد وقد عرفت بوجه قوله وانما قدمه الاول ان يقال وقدمه بدون كلمة انما لان
 تقديم شئ من المرفوعات على البقية لا يتصور مع تقديم شئ من البقية على ما سواه مطلقاً
 كما لا يخفى على من له ادنى تأمل والظاهر من تلك الكلمة له لا لتها على الحصر ان الكلمة
 نفى تقديم مع تقديم شئ من غيره على الكلية البقية مطلقاً ومن البين ان
 هذا النفي لا يحتاج الى البيان والدليل الا ان يقال الحصر متعلق بتقديم المعيد
 بقوله لانه اصل المرفوعات عند الجمهور فيكون محط الفائدة هو القيد فيكون معنا
 ان دليل تقديمه هو هذا الا غيره فان قيل ان الايق ان يحبس المدعى في
 المقام هو اصل التقديم لا حصر دليله في المذكور يقال ان هذا المط يستلزم الاول
 من غير عكس فهو كان ايق ثم اعلم ان الظاهر من هذا الدليل ان يكون المقدر
 في قوله وانما قدمه هو على بقية المرفوعات ومن دليل هذا الدليل سيما من دليله
 الثاني ان يكون المقدر هو تقديمه على المبتدأ والمبتدأ اصل بالنسبة الى البقية
 من غير الفاعل فاذا كان الفاعل اصلاً بالقياس اليه يلزم ان يكون اصل البقية ايضاً
 لا يخفى ان الفاعل اذا كان اصلاً فيدفع ما قبله انه لم يقل في تعريف المرفوع ما اشتمل على
 علم المبتدأية مثلاً وكذا يدفع ما يمكن ان يقال انه قال فالرفع علم الفاعلية ولم يقل فالرفع

آخر في كلام المصنف ان ضمير منه المذكور في التقسيم ههنا كان راجعا الى المرفوع عند الص
لا الى التعريف المحمول عليه كضمير هي في تقسيم المبني حيث قال وهي المضمرات الخ
كما فهمه الشارح حيث قال اسي المبني والتانيث باعتبار الخبر ولم يقل اسي المبني او
ماناسب مبني الاصل وكضمير هي في تقسيم اسماء الاشارة بعد التعريف حيث قال
وهي ذالخ ولا شك في رجوعه الى اسماء الاشارة وكذا الحال في الموصولات
في قوله وهي الذي وكذا الحال في تقسيم الكلمة حيث قال وهي اسم وفعل وحرف
بارجاع الضمير الموثق الى المقسم وهو الكلمة لا الى التعريف ولفظ وهو وضع لمعنى مفرد
بل احتمال رجوعه الى ما شتمل مما لا ينبغي ان يلتفت اليه بل يقال انه لم يجوز احتمال ضمير
وهي المضمرات الى ماناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وكذا احتمال رجوع ضمير القاب
في حكمه في مجتبه المبنيات الى ماناسب مبني الاصل لصحة الفهم في تفسيره فتم برشم اعلم ان كثيرا
من العلماء ذهبوا الى ان اللفظين اذا كانا مترادفين وكان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا
يصح ارجاع الضمير الى احدهما باعتبار المطابقة بالآخر ثم يخطئ بالي ان اللفظين اذا كانا مضموعين
متساويين لكن يكون احدهما اللفظين مذكرا والاخر مؤنثا يجوز ان يرجع الضمير الى احدهما باعتبار
المطابقة بالآخر ولا نقض للمعقل فيه فلا بد من دليل انت خبير بان المعروف والمعروف مضموعان
متساويان فيصح ان يرجع ضمير منه الى المرفوعات والمطابقة باعتبار قوله ما شتمل
على علم الفاعلية لكن لا بد من تاويل الجمع بان الالف واللام يطل الجمع
حتى لا يلزم التعريف للأفراد الا ان يقال هذا التاويل يصح ارجاع الضمير

وفي قوله فيما سياتي ومنها المبتدأ والخبر اشارة الى تقسيم الكل الى الاجزاء ففي التقامين
 اشارة الى صحة التقسيمين فمن صح ارجاع الضمير المجرور الى المرفوعات بالتاويل وقد
 ضيع الفائدة التي راعاها في المقامين انتهى لعل مراده من المضيق هو عصام الملة والدين
 لانه قال في الفريد في تفسير المجرور الى المرفوعات الفاعل والتذكير تاويل المرجح بما
 يشتمل على علم الفاعلية وجعل راجعاً الى ما اشتمل يقتضي حمله خلاف المتعارف لان العرف
 تقسيم المعروف بعد التعريف لا تقسيم التعريف انتهى والاولى ان يقال والا افراد بل التذكير
 والا افراد بل التذكير لان يقال ان المفرد الموثق كما في قوله ومنها المبتدأ والخبر المطابق
 قوله المرفوعات بنوع تاويل قاطل انتهى لعل مراده من التاويل هو المطابقة بالخبر او
 كون الالف واللام في المرفوعات مبطلاً للجمعية انتهى انت خبير بان فيما ذكره وان فانت
 الفائدة المذكورة لكن تحصل فائدة اخرى وهي صحة ارجاع الضمير المفرد المذكور الى الجمع
 الموثق تاويله الى المفرد مذكراً يصح ان يرجع اليه ولم يظهر رجحان تلك الفائدة على هذا ثم
 اعلم ان في ارجاع الضمير المجرور الى المرفوع حسن من وجه وقبح من وجهين والحسن
 من جهة ورود التقسيم على شئ او رد التعريف عليه والقبح من جهة بعد المرجح ومن جهة
 انتشار هذا الضمير والضمير المرفوع المستتر في اشتمل الى ما اشتمل ايضا حسن
 من جهة وقبح من جهتين والحسن من جهة قرب المرجح والقبح من جهة عدم
 ورود التقسيم على ما ورد عليه التعريف ومن جهة انتشار هذا الضمير والضمير
 المرفوع المنفصل والا وفق قوله ومنها المبتدأ ثم اعلم ان اظن من مواضع

القسم اعم من وجه من المقسم كما قال به مولانا اصل لسم قندي في حاشية على شرح العقائد
 المنسية ثم ترجع الى كنفية من الاعراب المحلى بل تحقيق اولاً ولك ان تقول ان من المشهور المقرر
 ان الاسم المعرب اصل من الاسم المنبني فاذا يوجب فيه الاعراب الدال على المعاني المقضية للاعراب
 فاذا وجد في الاسم الرفع المحلى فهو يدلي عليه اليفم فنزل اختصار من الاسم المبني اليفم فان قيل
 ان الرفع المحلى علامة خفية بخلاف اللفظي والتقديرى يقال ان خفاها من الرفع التقديرى
 سيما التقديرى الذى امتنع ظهور الاعراب في الاسم المعرب فلو قلنا بعدم الرفع المحلى فلا شك
 واليفم يمكن ان يقال ان الرفع اعم من الرفع المحلى اليفم علامة لاحد المعاني الثلاثة فيكون فريلاً للخفا
 كالأعراب اللفظي والتقديرى فلو وجد عدم القول بانه اعراب فينبغي ان يطلق الاعراب عليه اليفم
 اذ هو يناسب المعنى اللغوى للاعراب فانهم قائل في المقام فانه لا يقال بالتامل قوله فكيف
 يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وانهم منه ان الرفع المحلى موجودة لكن تخصيص الرفع في
 هذا البحث فيما عداه غير معقول لانه بحث عن احوال الفاعل اذا كان ضميراً متصلاً والمقرر
 ان كل فاعل مرفوع لكن هذا المعنى لا يلائم السابق لان الكلام فيه في اثباته وبداهته بثبوت
 ورو من الكره وقوله فكيف في مقام استبعاده نعم لا يميز لو كان معناه كيف يوجب الرفع اللفظي
 والتقديرى ولم يوجب الرفع المحلى لكن هذا المعنى بعيد عن العبادة قول المصنف فمنه قال
 الاستاذ فلهذا الكلام من المصنف اشارة الى التقسيم فاللائق ارجاع الضمير
 الى المرفوع لان سوق الكلام فتقسم المرفوع ويحتمل ان يرجع الى كلاماً باعتبار قرب
 وكون المعرف متحداً مع المعرف ففى قوله منه اشارة الى تقسيم الكل الى الجزئيات

ان تعريف المنجوبة علم يعرف فيه احوال او اخر الكلمة من حيث الاعراب والبنائى
 من حيث الحركات الاعرابية والبنائية يستدعى بحسب النظم ان لا يكون الحركات الاعرابية
 في الاسم المبنى فلو كان الاسم المبنى موصوفاً بالرفع المحلى والنصب المحلى والجر المحلى ولا وجه
 لقصر البحث عن احوال المبنى من حيث الحركات البنائية قتال فيه بعد ثم اعلم ان الاسم
 المعرب كما يختلف آخره لفظاً او تقديرًا بسبب اختلاف كذا لك يختلف آخر الاسم المبنى
 محلاً لو قلنا بالرفع المحلى بسبب اختلاف العوامل ولازم كل من الاختلافين عدم الاختلاف
 المقابل وكل من اللازم والملازم حكم بكل منهما فاذا كان الاسم المبنى موصوفاً بالرفع
 المحلى ينبغي ان يقول المصنف في بحث المبنيات حكمه ان يختلف آخره محلاً باختلاف العوامل
 الا ان يلق ان التقابل بين المفهومين اللذين يكون كل منهما وجوداً كما لا يخفى فلهذا
 اختاره ثم لا يخفى ان النظم من كلام الشافعى في تعيين الرفع المحلى ان يكون نفى كون الاسم
 في محل كذا او هو ينافى في حصره الرفع وعلامة الفاعلية في الضمة والواو والالف
 على ان هذا الكون امر مضمون لا يكون اوضح من ذمى العلامة وان المراد منه
 هو الاعراب في المعرب الذى لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً او تقديرًا
 فالموصوف به هو ذلك الاسم المعرب لا الاسم المبنى ثم لا يخفى ان المصنف لو لم يقل
 بالرفع المحلى كيف جعل الفاعل قسم المرفوع الذى هو قسم المعرب اللهم الا ان
 الفاعل فيه القسم كما قيل في تقسيم الاسم الى المعرب والمبنى اى الاسم المعرب
 والاسم المبنى فمنايق قوله فمنه اى من المرفوع المرفوع الفاعل او يلق يكون

الاسم

ان المص قسم الاعراب الى الرفع والنصب والجر فقال الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة والظ من هذا الكلام ان الرفع مثلاً يخص مطلقاً
من الاعراب فما يتصف بالرفع يتصف بالاعراب ضرورة لان ما يتصف بالخاص
يتصف بالعام ضرورة فاذا لم يتصف شئ بالاعراب لم يتصف بالرفع والاسم
المعنى لم يتصف بالاعراب والا يصح ان يلق انه معرب لا تصافه بالاعراب لكنه لم يصح
فيلزم ان لا يتصف بالرفع والظ ان مسمى بالرفع المحلى اذ لم يكن اعراباً لم يكن مقتضى
معنى الفاعلية لانه يقتضى الاعراب كما يقتضى تعريف العامل بما به يقوم معنى المقتضى
للاعراب وقال الشم في تفسير امي معنى من المعاني المشورة على المعرب مقتضية
للاعراب وهو لا في قام هو لا يتحقق فيه المعنى المقتضى للاعراب الرفع والفاعلية لكنه
لم يتحقق فيه لعدم قابلية الاعراب او قابلية المحل من الشك والظ ونسب الى القوم من
انهم قالوا كل فاعل مرفوع لعله ما يستنبط الناظرون في كلامهم يرفعهم وحاشا لهم ان
يقولوا بذكر فعلهم ان ما ذكره الشم الهندى من عدم تحقق الرفع المحلى بالوجه الذى اثبت
به المحذور الجاهل كلام رفعه اثنان نعم ما يذكره المص في مبحث المبنيات من تقسيم الضمير
الى المرفوع والمنصوب والجر ويستدعى قوله بالرفع المحلى لكن الكلام في ترجيح القول
بنفيه والغرض من نقله ما ذكره المص في السابق لقوتية نفيه وان لزم من قوله فيه به
مع ان تقسيمه الى المرفوع والمنصوب والجر وقد يجوز ان يكون باعتبار ما قام مقامه من الاسم
المعرب المنتقسم اليها فنبية المرفوعة والمنصوبة والجرورية يكون على سبيل المساواة ثم العلم

بواسطة المشابهة هو الحركة اويق ان ما هو علامته بالاصالة منحصر فيها واذ لك النسب
انما وقع قائما مقامه قوله ان يكون موصوفاً بها قال الاستاذ جمل الاعراب
صفة للاسم مبنى على التشبيه كما حقق في محله انتهى يعني ان التحقيق ان الصفة ليست
قائمة بل بلفظ زائد مثلاً لكنهما بشبه الصفة في التبعية اعلم ان الاعراب بالحركة ليس جزءاً
للاسم لكن الاعراب بالحوث خبر فيه وتحقق اشباهته بالصفة فيه غير مسلم فينبغي ان يحل
الاشتغال على ما هو الاعم من الاشتغال الموصوف على الصفة واشتغال الكل على الجزر
كما هو المتبادر من اطلاق الاشتغال الموصوف في كلام المصم والتقسيم بلا دليل محال ليعبار
اليه ولا اقل من ان ترجح ما حمل عليه على ما ذكرنا غيره وعموم المجاز الطرق المسلوكة المعروفة
فهو قيل ان الاشتغال حقيقة في احدهما ومجاز في الآخر الا ان يق انه اطلق الصفة على ما هو
اعم من الصفة والجزر على سبيل عموم المجاز قتال واسلك ما هو خير لك ثم اعلم انك قد
عرفت ان قول المصم المرفوعات في قوة الاسماء المرفوعات فيكون المرفوع صفة الاسم
فيكون مأخذه وهو الرفع صفة له فالظ من كلامه وكذا من كلام ان يكون صفة له حقيقة
لا تجوز او عينا على التشبيه وليس في كلامهما اشعار به ويجعل ان يكون المراد من الاشتغال
هو اشتغال الكل على الجزر لكنه على التشبيه اذ الاعراب لكما لالتصال به كانه جزء له
قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً او تقديراً والاظهر تقيد الاسم بالمبنى لانه
موصوف بالرفع المحلى ونحسن مقابلة للمعرب في قوله لو كان ثمة معرب اعلم

لعدم اشتغالها باللفظ
لما اوردت فلو كانت مرفوعة
من قبل وكونها قائما
وبما اوردت فلو كانت
بالحال ملك الودف
الاسم على
لان صفة حقيقة لعدم
قيامها بالاسماء لكونها
متعلقة برسمها لا
والاسماء ١٢ ابو الحكيم

بهذا لا نذكر يوم خرج جسد مهمل عن تعريفه ولا مانع هنا عن التفسير بالاعم الا قرب
 قتال تحت ما فيه ثم لا يخفى ان بنار بطلان جامعية التعريف على تعميم الاشتغال من المحلى
 لكن هذا التعميم غير لازم لان يبق انه لو لم تعمم لكان البحث عن المبنى المرفوع بالرفع
 المحلى كما تضمنه المتصل اذا كان فاعلا طيبا فادخل كلام المص على وجه يصير بحثه مقصودا
 اصلها لكان اولى من جملة على معنى يصير البحث عنه طفيليا فنبار كلامه على الاولوية ثم لا يخفى ان
 المرفوع المعروف في كلام المص وان لم يكن اعم من الفعل المضارع لكنه اعم من الاسم والجملة
 لان النجزة قد يكون جملة فلا وجه لتفكيكه ما في التعريف بالاسم الا ان يبق ذكر النجزة الذي
 يكون جملة في هذا البحث استطرادى فتدبر قوله اى علامته كون الاسم فاعلا يعنى العلم
 مأخوذ من العلامة وان اليا للمصدرية بالنسبة قال الاستانوح يعنى ان العلم ليس
 بمعناه الاصطلاحي بل بالمعنى اللغوي انتهى ما تعلق الغرض بتقلده لا يسجد كل البعد ان يكون
 العلم بمعناه الاصطلاحي بان يكون الرفع مثلاً جنب للميتة مضمية للفاعلية والعلم الجنبى موضوع
 للميتة المعنوية كى ان يبق ان العلم من جملة الاسماء والاعراب والرفع ليس منها فاعل قوله
 انما قال كون الاسم ولم يقل كون الشئ بقدرية كون متعلق بهذا القول وهو الاشتغال صفة
 للاسم قوله وهى الصفة والواو والاف وفي بعض النسخ وجدت كلمة او بدل الواو وكل منهما صحيح
 لكن الجمع باعتبار الوقوع في التركيب والترويد باعتبار الوقوع في التركيب الواحد
 والافصال يكون حقيقياً لا يخفى ان الفاعل قد تمصّب بشبهها بالمفعول كما يأتى
 في مسجث الصفة المشبهة الا ان تعميم الصفة مثلاً من تحقيق والحكمى لو كان النصب

یر و علیه انه لم یرع عدم الفصل فی تعریف الفاعل لانه منسب بالاسم قبل صفة و هی قوله
استدل الخ و ایضا الصفة هی اشتغال المقید بقوله علی علم الفاعلیة فعلی ما ذکره بحسن وصل الجمع
فتدبر و تأمل و لا یبعد ان یرکب الوجه هو التقبیه علی لزوم صفة الاشتغال علی علم الفاعلیة للاسم
المحمول علی المرفوع لعل کلام من وجهه و وجهنا یدفع انه لم یفسر بالاسم قبل قول المصم اشتغال
لکن فیما ذکرنا نظر لان الاشتغال غیر متحقق فی حالة الوقت فالمر فروع بالاصطلاح لا یقتضیه
کالمعرب الاصطلاحی یکن ان یرق لوفصل کلمة و ذکر بعده قوله علی علم الفاعلیة ثم شرحه
بقوله ای علامته کون الاسم فاعلا لتوهم ان لهذا التفسیر مدخلا فی شرح الاشتغال ایضا
ولیس الامر کذا لک فانهم قال الاستواء فله انما فیه کلمة بالاسم دون الکلمة و
اللفظ و اشئی لان تفسیر کلمة ما فی التعریفات بالاعم الاقرب من سخن المصنفین حتی
یرد ترک سیمیه و الاغم الاقرب هو الاسم فان قیل فعلی هذا یجب ان یفسر بالاسم المعرب
لا بالاسم المطلق لان الکلام فی الاسم المرفوع فان المصم لما قسم الاسم الی المعرب و المنبئی
و اشار الی تقسیم المعرب الی المرفوع و المنصوب و المحجور و بقوله و انواعه رفع و نصب و احوال
بیان الاسم المعرب المرفوع فقال المرفوعات قلنا المرفوع المذكور ههنا اعم منه لان الاشتغال
ههنا اعم من اللفظی و التقدیری و المحلی کما یمیرح فان قیل ما الباعث علی هذا التعمیم قلنا
لکنا یشقق التعریف بهو لار فانه فاعل فکل فاعل مرفوع فلو تم تعمیم یطیل جمع التعریف به
فلابد من هذا التعمیم انتهى لا یخفی علیک انک قد عرفت فی تعریف الکلام انه فیه کلمة فیه
باللفظ مع انه منسب لبعیده و منسبه القریب هو اللفظ الموضوع الا ان یرق و یفسر

في كلامهم انتهى لعل وجه تقديم المثال الاول عليهما هو عدم الاتيان بالتركيب التوضيحي فيه بخلافهما
 اذ لا دخل له في التمثيل ولما كان المثال الثاني مناسبتة لكل منهما اوردته في البين ولا يبعد احتمال
 كون اعادة الكاف للاستارة الى ان اليوم مذكرا لا يكون في مقابلة منوت بخلاف الاولين والمقنية
 على انها من ذوى الحيوة بخلاف الثالث ليس مما يحتاج اليه اذ هذا يدعي مع انه يصح ان يذكر
 في كلام الاستاذ روح لكن ما ذكره وما ذكرنا اليه يدعي لا يحتاج الى البيان على ان افادة كل منهما
 ليس مما يتعلق القصد به اذ ليس فيها فائدة خصوصاً في المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام لعل
 وجه الاعادة وجود الواسطة بين المعطوف والمعطوف عليه وان كانت قليلة قوله اى المرفوع المضاف
 عليه المرفوعات قال عصام الملة والدين دلالة الجمع على واحدة قال الاستاذ روح اذ كل جمع يدل
 على واحدة انتهى لا يخفى ان مفهوم الجمع هو ما فوق الاثنين والمراد كل فقط المرفوع ليس مدلولاً مطابقاً
 له وهو مخطئ وليس مدلولاً تضمنياً له لانه ليس جزئياً للمفهوم وكذا ليس مدلولاً التامه لانه ليس لازماً
 له لا عقلاً وعرفاً قاطل فان المعبر في الدلالة هو الغم في الجملة والعلامة التقناز الى وان قال في
 تفسيره لانه لانه كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم العلم بشئ آخر لكن عصام الملة والدين قال
 في الاطول فنقول الدلالة هي كون الشئ بحيث يحصل به العلم بشئ ولو في وقت لان المعبر عنه
 اهل العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الميزان فان المعبر عنهم الدلالة الكلية المفسرة كقول الشئ
 بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية مما يليق بقوله اى اسم شئ
 قال الاستاذ روح لما كان صيغة اشتمل متممة لكلمة ما كسين فضلاً عما هي متممة له انتهى لكن
 في تبيين الصفة للموصوف تامل فانها يفيد الكمال الصفاً وان لم يفيد الكمال الذاتى وايضا

ان رفهما من اسی جمته وبای عامل فتدبر غایة التدبر ولا تقنع بقلیل من التوفیق فظن
ثم اعلم انما ترجع الی ما ذکرنا من تحریر دلیل قوله لان موصوفة الاسم بقولنا اذ المرفوعات
ح فقول انه یکنفی فی اثبات المطلوب هو کون مفرد المرفوعات المرفوع المرفوعة فیلزم
استدراک باقی المقدمات الا ان یبقی المقص من ذکر الباقی وضمه الی السابق بیاسر
جمع المرفوع بملک الصیغة مع اثبات کونه مفردا ولا خفاء فی ان ما ذکره لیفید بها وان اد
بذا القول علی کونه مفردا فعلم ان المذکر لکونه لا یعقل یمکن فی حکم المونث فینفی ان الجمع
صفة للصیغة الجمع المونث ثم اعلم ان حاصل کلام الشیء فی الاستدلال یرجع الی
القیاسین الاول یتفاد من قوله لان موصوفة الاسم وھی قولنا المرفوع صفة الاسم
وکبراه قوله وهو مذکر لا یعقل فینتیج انه صفة مذکر لا یعقل وهذا القیاس من القیاسات
الغیر المشعور قال لکن بین الانتاج کالشکل الاول بان یمکن متعلق محمول الصغری
موضوع الکبری ویمحیل نتیجة صغری القیاس الثانی وکبراه ما یتفاد من قوله ویمحیل
هذا الجمع الخ وهو ان کل صفة مذکر لا یعقل بجمع الالف والثار فینتیج ان المرفوع بجمع بالالف
والثار وهذا القیاس هو الشکل الاول فتدبر قوله کالصفا فانت الخ لما کان تثنیه الا مثله
مناسباً له عوی الاطراود الکلیة کثر ما قوله اشم وکالا یام الخالیات قال الاستاد
مظله اسی الماضیات انما اتی بالکاف مع انه لا حاجة الیه لدلالة العطف ولذا ترک
فی المثال الثانی لان الاول والثانی لما کانا داخلین تحت جنس واحد بخلاف الثالث
اراد التنبیه علی التفاوت فسلک هذا المسلك والایمان بالترکیب التوفیقی فی هذا المثال هو الموافقة الواقع

الى ايراد الضمير كما في تعاريف الاسم والفعل والحرف ثم يخط بالبال ان المقترع في التعريف هو تساويه
مع المعروف ومرجع المساوات هو صحة التقاد الموجبة الكلية من الجانبين فيلزم صحة حمل مفهوم التعريف
على كل واحد من افراد المعرفة وعدم تجاوزه عنها فلو كان المقص من التعريف اتيان افراد مفهوم المعرفة
من غير ما من افراد المفومات المتقابلة لكان العلم بثبوتها وعدم ثبوتها غير بافعلى هذا لم لا يجوز ان يكون
ما ذكرناه مجوزا عند المص ويحمل المعرف هو الافراد في الاقسام الثلاثة من المرفوعات والمنصوبات
والمحجورات فثبت مفهوم ما اشتمل على علم الفاعلية على افراد مفهوم المرفوع وعدم ثبوتها على افراد
مفهوم المنصوب والمحجور ويمتاز تلك الافراد من افراد بنين المفومين وان لم يحصل الاتيائين
تلك الافراد او المقص اتيان افرادها عن افراد مفوميهما وهو يحصل بمجرد ذلك وعلى هذا القياس
تعريف المنصوب والمحجور فيكون المص مخالف للقوم في قولهم الجزئي لا يحد مع ان احدى في كلامهم
يجوز ان يكون عبارة عن التعريف بجميع الذاتيات للمعرف مع المانع فلو فهم من كلام المص في كتاب
من كتبه وجوب ما قال القوم وعدم صحة عدمه لم يكن مراده ما ذكرنا لكن المفهوم منه غير متعين وسيأتي
من الشك في تعريف الاسماء الاشارة ما يدل على ان المقص منه هو انكشاف كل من الافراد في الاقسام
حيث قال اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه قال اى اسماء وضع كل واحد لمشار اليه ويجوز ان
يكون تحريك كلام المص ههنا مثله بان يبق المرفوعات هو اى المرفوعات ما اى اسماء اشتمل
كل واحد على علم الفاعلية وتذكير الضمير باعتبار لفظ الجزو وهو لفظ ما وان كان
معناه هو اجمع يعنى الاسماء وانت تعلم ان فيما جونا يكون اعراب لفظ المرفوعات
ورفعه بالاعراب واما اذا كان مرجع ضمير هو المرفوع في ضمن المرفوعات فيرد

لكن المتبادر من المجمع هو الافراد الشخصية لا النوعية فلو كان المفرد موصوفاً لذلك لا يدفعه العبير
 بصيغة المجمع ولا يجدر ان يقال ان غرضه لما كان افادة مصححة كون التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء
 كما يشير اليه بقوله ومنها المبتدأ والخبر غير تلك الصيغة لكن يمكن ان يقال ان بناءه ايضاً يكون على كون
 المراد من الاجزاء التي هي افراد الكلي هو افراد النوعية لا الشخصية ولا الاعتم منها اللهم الا ان يقال انه
 نبى كلامه على فهم الخاطب المتفطن للسبب المدرك للاشارة انخفية والكارشارة كلامه اليه
 من كناية في صريح كل من التوجيهين ثم اعلم ان المراد من قولهم الخبر كنه لا يحذر ولا يحجب به هو الخبر الحقيقي
 لا الاضافي المتناول له فاذا قصد منها الافراد النوعية فكيف يتم تعليله بقوله لان التعريف انما
 للمباشرة لا لافراد لان مراده من الافراد ان الافراد الشخصية فيق انه لم يقصد اياها وان كان
 الافراد النوعية فلا ثم انه لا يصح التعريف لها على ان العلامة التقارفي في التلويح جوزه تعريف
 الخبر الحقيقي ولم يسلم ما هو المشهور كما نقلنا في حاشيتنا على شرح العقائد العنصرية ثم لا يخفى انه
 يحتمل ان يكون النقص من قوله جميع المرفوع المرفوعة اذ انه توهم كون مفرداً مرفوعة لكنه كون مرفوع
 الموثق السالم مفرداً موثقاً كالمسلات وغيره بالتمهيد دفع الايراد على مطابقة التسمية لان رعاية مطابقة
 الخبر مع مخالفة المرجح محوز كما اتركبه المعنى في اول البنيات بحيث قال وهي المضمرات فالما نفع من الارجاع
 الى المرفوعات ليس الا عدم صحة التعريف لافراد لعل الحق ان يكون مراد الشئ هو هذا الوجه الاول قيل
 وتذكره من اجله مطابقاً للخبر قد رجحه المعنى في الايضاح على مطابقة المرجح لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجح
 انتهى وليؤيده سلوكه هذا المسلك في مواضع آخر مثل قوله وهي المضمرات في محبت البنيات فمحوز ان يكون
 تصحيح التعريف لافراد بالارادة من الافراد هو الافراد النوعية لكن المعروف لو كان ما هو مذكور صريحاً فلا يخفى

قال المرفوعات قدم المرفوع على المنصوب لانه عمدة والمنصوب فضلة فاستحق ذلك
تقديمه عليه ومناسبة المفعول بالفاعل الذي هو اصل المرفوعات في كونها مسمون
لعامل واحد وفي كون تعقل بعض الافعال وهو فعل المتعدي موقوفاً على تعقل بعض
المفاعيل وهو المفعول به وفي كون وقوع بعضها مقام الفاعل اقتضت ان يكون بمثابة
متصلة بمباشرة فلذلك قدم المنصوب على المجزوء واما انهم فيقولون في سبوت المنصوبات
في وجه تقديمها على المجزورات لكثرة ما ولحقه انصب فتأمل فيما قلنا وفيما ذكره حتى يظهر ترجيح
احدهما على الآخر قوله جمع المرفوع للمرفوعة لا يخفى ان هذا تمهيد لتصحيح ارجاع ضميره هو الذي هو
على وجه التبريد بان هذا الضمير اما ان يرجع الى المذكور الصريح وهو المرفوعات او يرجع
الى المذكور الضمني ان المرفوعة التي هي واحدة منها على اى حال لا يطابق المرجع فاشار
الى ايجاب عنه بان الضمير ارجع الى واحد بالكن واحد بالمرفوع للمرفوعة لان موصوفة
الاسم او المرفوعات في قوة الاسماء المرفوعات بقدرية تقسيم الاسم الى المعرب والضمي
وتقسيم المعرب الى المرفوع والمنصوب والمجزوء وان كان المرفوع المعرب اعم منه لافي
قوة الكلمات المرفوعات وتوصيف الجمع بالجمع يستلزم توصيف الواحد بالواحد فيكون
واحد الاسماء موصوفاً بواحد من المرفوعات وهو مذكور فلا بد ان يكون واحداً مذكراً بالواحد
الصفة اشتقة موصوفتها والضمير المذكور المذكور في كلام المصدر ارجع اليه وايراد صيغة الجمع
تنبية على ان علامته الفاعل لا يختص الفاعل بل يعم جميع انواع المرفوعات لان اخذ الاسم
على علامته الفاعل في تعريف المرفوع لما يوسم المساواة بين المرفوع والفاعل تجلج الى هذا التنبية

باللزم في تقرير السؤال هو الجزم المطابق للواقع لا بزعيم السائل حيث لم ينسب السؤال
 المقدر إلى شخص لكنه غير لازم بل جعل كلامهم جواباً عن سؤال مقدر يستدعي أنه ليس
 من الشئ ومنه قائل قوله كما في الأسود وارقم فان اعتقاد الوصفية فيها وان كان قديماً
 المتضادين لان الاسمية ايضاً فيها اذ الوصفية كون الاسم والاعلى ذات ماضية
 وصف ما وفي الاسمية ليس اخذ وصفية لكن ليس في حكم واحد قوله امي لصورة الكسر
 قال عصام الملة والدين اي بما هو على صورته فالطلاق استعارة للحركة الاعرابية التي هي شبيهة
 بالكسر الذي هي حركة بناءية انتهى كلامه انت تعلم ان لفظ الكسر يطلق على الحركة الاعرابية ايضاً
 كما ظهر ما ذكره المص من قوله بالضمه رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً ويظهر من قوله لان الكسر
 يطلق لطلق على الحركات الاعرابية والظ من الاطلاق على سبيل الحقيقة فلا وجه للقول بالاستعارة
 والاداء الجزم لما كان اعم من ان يكون بالفتح لكن كان مصداقاً منها هو الاخص عين بقوله كسر
 والحال ان قوله وانما لم يكنف الخ يشعر بما ذكرنا قوله وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
 في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الخ اعلم ان حاصل المذهب الاول
 ان المتعبرة في ما يمتنع غير المنصرف وهو حصول المشابهة القوية للاسم بالنسبة الى الفعل وعند
 حصول اعلتين انما يحصل المشابهة القوية لو لم يكن الاسم محلاً باللام ومضافاً فاذا كان اجزأ
 تنفي المشابهة القوية قوله يصير محموراً ان مقتضى العامل الجزم انت خبير بان معنى الجزم قبول الجزم
 كالانكسار فانه معنى قبول الكسر فلا حاجة الى التقييد المذكور قوله لان الكسر يطلق على الحركات
 البناءية ايضاً فيخرج الاسم عن كونه معرباً ودخوله في البني قال المص المرفوعات

الاصلية قبل العلمية على سبيل الطور فالمتبادر من المضاف اليه اعتبار جميع خصوصياته في الحق
 فقطن قوله كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا ورفع المانع
 لا يكفي بل لابد من وجود مقتضى ورفع المانع يستلزم وجوده بل اصالة الاعتراف بتقصية قوله
 الباعث على اعتبارها اقلع الاسود والارقم الخ بان الوصفية اذا كانت معتبرة فيها كانت معتبرة
 بعد التنكير ايضا واللازم التحكم كما لا يخفى قوله بل بقي فيها شائبة من الوصفية انت خبير بان الوصفية
 وان لم تزل بالكلمية لكن تحقق الاسميتها نيا في تحقق الوصفية فاذا كانت معتبرة مع ما
 نيا فيها فيلزم ان يعتبر مع عدم المانع ايضا فان قلت بعد التنكير ايضا يتحقق المانع
 وهو الاسميتها فيكون مثل الذي يكون فيه الاسميتها قلنا ان الظن من قوله فانه لما زلت
 الخ اعتراف بعدم المانع مطلقا والكلام في المقام بعد ذلك الاعتراف قائل
 قوله يلزمه ان يعتبره في الحال العلمية ايضا قال عصام الملة والدين الاول
 ان يقول كان منطته ان يلزمه لتساوي هو وقوله فاجاب متنافيين قائل انتهى
 لعل وجه التنافي ان قوله في كلامه الموردي يدل على اللزوم والجواب بانه غير لازم
 نيا فيه والجواب عنه ان كون الجواب منافيا لا يراود لا يضر بل ينبغي ان يكون منافيا
 يجب ان يكون منافيا فعند الشئ لما كان السؤال المقدر الذي اراد المصواب بقوله
 ولا يلزم الخ على وجه الجزم باللزوم قرره على هذا الوجه لعل وجه جملة عليه هو نفى اللزوم
 على سبيل الجزم فيشعر بان السائل يدعي الجزم في السؤال وان كان الجزم
 نفى اللزوم في مقابلة منطته اللزوم ايضا جوابا لعل منطته المحش من الجزم

فعل الصفه كاحمر وقد يكون الفعل التاكيد كاجمع واكتع وقد يكون الفعل التفضيل كاضرب قوله
 كونه بمعنى كل وهو يدل على وصف الاجتماع والاشتمال دلالة خفية لا واضحة فافهم قوله حتى صار كما
 اى حتى الفعل بدون اللام والاضافة اليه صار اسما قبل جعله علما فانه مع الوصفية لا بد ان
 يستعمل باحد الامور الثلاثة فاذا لم يستعمل مع شئ منها فيكون اسما محضاً فلا وصفية له
 وان كان المراد انه بدون من فقط وان كان مع احدهما فيكون المراد من قوله حتى صار الخ
 كانه صار الخ والقول بان المراد من صير وانه اسما صير وانه اسما حال العلمية بما حمل تحته
 كما لا يخفى على المتأمل قوله وان كان مع الخ قال عصام الملك والدين اشارة الى انه بعد تفسير
 نحو احمر بما فيه عليه ودخل الفعل من فيه مع انه لا خلاف فيه الخ يمكن ان يكون مراد اشم
 ان المراد من نحو احمر علماً ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية فظهر الاصح العلمية وما كان
 الوصفية ظاهرة حين العلمية فهو غير منفرد بلا خلاف اذا انكر كالفعل التفضيل الموصول بمن
 لا يقيم ان الوصفية غير باقية عند العلمية حتى يقيم انها ظاهرة لاننا نقول ان معناه ان اللفظ
 يدل ظاهراً عليه وان لم يكن مراد احين العلمية ومستعملاً فيه كعبد الله علماً فان المراد
 منه معنى العلمية حين كونه علماً لكن هذا غير مانع من دلالة على المعنى الاضافي فتأمل
 غاية التامل قال في الفريد والمتبادر من مثل احمر كل ما فيه وصفية مع سبب آخر قبل
 العلمية لكن لا يتم لان ما خفي فيه معنى الوصفية كاجمع واخواته والفعل التفضيل
 المحرور عن من التفضيلية ينصرف بعد التنكير لينحصر عن هذه الامور انتهى لا يخفى
 ان المتبادر من مثل احمر ما ذكره اشم لان في خصوص احمر يوجد الوصفية

الاحمر

من التقسيم فقط اذ هذا القيد غير مذکور في كلام المصنف وغير متبادر اليهم والمستثنى هو احدهما مطلقاً
سواء كان مصداقه هو هذا الاحد وذلك الاحد لکل واحد منهما وبقرينة وكون کل منهما
مستلزما لكون مجموعهما وكونه باقياً في جانب المستثنى لا يمكن ان يتحقق احدهما المستثنى
في ضمن مجموعهما فتفكر قوله اى لم يتيق فيه سبب من حيث انه سبب قد عرفت بالمتعلق
بهذا المقام في قوله ويجوز صرفه فتذكر قوله ان اصمت بكسرتين الخ قيل ان اصمت لم يصيد
عليه العمل لان معناه خروج الاسم الخ وهو فعل انتهى خلاصة كلامه يمكن ان يقام بعده
علماً يصيد معناه وان تحقق ذلك الخروج قبله اى العلمية الا ان يقام للشباد من خروج الاسم
كون الاسم مخرجاً حين كونه اسماً وهذا مخرج حين كونه فعلاً ويمكن حمل كلام صاحب القيل عليه
فقال قوله جعله اصلاً قال عصام الملة والدين هذا غنى على جعل اخفش مفعولاً وهو المرجح
لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب جعل المقدم فاعلاً فكذا اذا اشتبه الفاعل
بالمفعول في الخطيب ان يجعل المقدم فاعلاً وقيل ظهور كون اعتباراً مفعولاً لانه يخرج كونه مفعولاً
انتهى لان الفعل المعلن به هو المخالفة وشروط حذف اللام مع المفعول له هو اتحاد فاعله وفاعل
الفعل المعلن فيلزم ان يكون المستبصر للصفة الأصلية مخالفاً اليها وهذا المعبر به سيبويه فليكون
مخالفاً اليها وهذا معنى على ان سيبويه معتبراً لما امر مقرر مشهور وبنا عليه يمكن ان يقام ان قوله
في نحوهم علماً اذ اكرر يدل على ان المخالف هو سيبويه لانه سبق ان العلم اذ انصرف فاذا كان المخالف
مخالفاً في نحوهم علماً اذ انكر كان مخالفاً بانه يقول انه لا ينصرف اذ انكر والمقرر ان سيبويه
قال بانه لا ينصرف فتأمل فيه قوله افعل التاكيد وافتعل قد يكون المراد

مسامحة انتهى انت جدير بان المراد لو احدى الفرد المنتشرة وهو عام وكل كما صرح به السيد الشريف في حاشيته
 حكمة العين في المسامحة ولا حاجة الى تقدير المفهوم الصالح والارادة منه واحدا من الجماعة وكذا
 ما ذكره الشارح اول عام الا اذا كان موضوعا لشخص فقط قائل قوله او يحيل عبارة عن الوصف
 المنتشرة الخ هذا التام ويل يتصور فيما له وصف مشتبه بصاحبه به بخلاف تاويل صاحب القيل فانه
 جاز في كل علم والاولى ان يقر فيقول بمن سمي بهذا الاسم قال المصلماتين الخ هذا يدل
 على ان يجمع ما ذكر بعده يكون مدخلا في وجه صرف اسم الغير المنصرف الذي يكون العلمية متوقفة
 فيه لعبد التثنية وليس كذلك بل ماله دخل هو قوله فاذا انكر لقي الخ فالنظر قصه بهذا القول الا ان
 يقع مقصوده تفصيل ما يذكره قوله اى لا يوجد شئ من الامر الا برين مجموع هذين الشيين
 بين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما محال لعيبة الفضا قال عصام الملة والدين ولا يخفى
 سماجة بهذا التوجيه ومع ذلك جمع الامم قوله فقط لا مجموعهما محال لعيبة الفضا كما بين في محله والاول
 ان المستثنى منه شئ منها اى لا يكون مع العلمية شئ منها الا يكون احدهما المنفرد عن الآخر
 او لا يلزم استثناء شئ من نفسه لان المستثنى منه شئ منها اعم من المنفرد عن الآخر والجميع
 مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والافراد او ان المستثنى منه سبب لمنع العرف لا يكون
 العلمية المتوقفة طائفة وهو يشمل مجموعهما وكلاهما الصديق السبب عليهما لان المجموع سبب
 تام وكل واحد سبب ناقص انتهى قوله او الجميع مع الآخر لعيني الاحد الموصوف باختصاصه
 مع الآخر للمجموع انت جدير بان فيه ايضا سماجة بل في توجيه ثانية ايضا مسامحة كما لا يخفى
 ويقتل ان يكون المستثنى المحذوف هو الامر الا اعم من كل واحد منهما ومن احدهما

من قوله قياساً وقوله بالاعتبار الذي متعلق بقوله قابل وبالاول يرفع الارباع وبالثاني
 يرفع الاسود قوله في الاول الفعل اشارة الى ان اضافة الزيادة الى الغصية الارباع
 الفعل من قبيل اضافة المنطوق الى الطرف فتأمل قوله من الجماعة المسماة به قال
 عصام الملة والدين المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه لا يوجب ان لا ينكر المنكسر
 بين الشيتين انتهى لا يخفى انه لا يرد لان المراد بالجماعة يجوز ان يكون الجماعة المجوزة
 عند العقل لا في نفس الامر وهذا التجوز يجامع المشترك بين الشيتين في نفس الامر
 بل المخصوص بواحد فلا حاجة في دفعه الى ارادة ما فوق الواحد منها قيل اعلم ان لفظ
 العلم اذا كان موضوعاً لشخص واحد فقط فيقول هذا العلم بمفهوم صالح لان يراد به
 شخص مسمى بذلك العلم ورج يكون المفهوم منحصراً في هذا الشخص المراد في نفس الامر
 وان كان اكثر باعتبار التصور فيكون هذا العلم مكرراً وليس داخل في التاميين المذكورين
 في هذا الكتاب اما عدم الدخول في التاميين الثاني فقط واما في التاميين الاول فلان
 هذا التاميين لم يكن تاويلاً لواحد من الجماعة المسماة بالعلم المذكور انتهى وجوابه هو الجواب
 عما قال عصام الملة والدين لكن الجواب عن جانبهما ان لفظ الجماعة مسمى بالتوصيف بقوله
 المسماة به يدل على ان مراد الشماقهما من ان المراد من الجماعة هو الافراد التي وضع العلم
 لكل واحد منهما في نفس الامر لا بمجرد التجوز العقلي كما لا يخفى وكون المراد من الجماعة المسماة
 به الكثير من المسماة في نظر العقل به محال برياضة العقل السليم ثم اعلم ان المستحق للنفقة الباري عز وجل
 عبد الغفور اللطيف في تفسير قوله راحة من الجماعة بقوله اعمى مفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة فيكون في العبارة

بقضية ان وزن الفعل عدم من اسباب منع الصرف الذي هو في الاسم الا ان يبق بهذا القضية
 يمكن تقدير الكون قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي المنقولاً من الفعل فلا يربط على المعنى
 ان وزن الفعل اذا كان محققاً بالفعل لم يوجد في الاسم فلا وجه لجعله سبباً لمنع الصرف لان
 سبب منع الصرف الذي يكون في الاسم لا يكون في الاسم فاختصاصه به عبارة عن وجوده
 اولاً ولا يفر فيه وجوده في الاسم ثانياً منقولاً منه اليه وكذا لا يرد ان هذا الوزن كيف يتحقق
 بالفعل والحال انه يوجد في الاسماء العجمية كيقوم وشتم لان المراد من الاختصاص هو الاختصاص
 في لغة العرب به ولا يضر في ذلك الاختصاص ووجوده في الاسم في لغة العجم ولقوله في اللغة العبرية
 اشار الى دفعه ولم يظهر دفع الايراد الثاني اليه من قوله بمعنى انه لا يوجد الخ او دفعه منه لو
 توهم كان باعتبار كون يقيم مثلاً اسماً عربياً منقولاً عن الفعل وان صح جعله عربياً باعتبار نقله
 الى العبرية لكن لم يظهر من كلامه انه منقول من الفعل بل يظهر كونه منقولاً عن الاسم العجمي اي
 الاسم العربي فمراد الشان ان دفعه لقوله في اللغة العربية لا يقوله لا بمعنى ان لا يوجد الخ لكن لان
 ان يقول فهو من الاسماء العجمية فقط فلا يضر في ذلك الاختصاص ما ذكره بقوله المنقولة
 الى العربية الا ان يبق في ضمن هذا القول اشارة الى انها منقولة الى العربية فتدبر قوله او
 يكون غير محقق قال الاستاذ وح ان هذا القول اشارة الى ان المحققين كلفوا ولمنع الجمع
 انتهى فيه ان الاشارة اليه غير سلمة بل اشارة الى الانفصال الحقيقي سيما اذا
 قال سابقاً بل شرطه فيها احد الامرين فالشرطية اذا كانت عنوان الكلام وموضوعه
 ثم ردد الشرط بين الامرين فلا يحتمل منع الجمع الجاهل بالخلو فيحفظ شرطية احد الامرين

فخرج کون لفظی ذلک الاختلاف انهم لم یکنوا متبعین فی بزرین المتساوین بل کانوا متفقین فیها وذلک
والن کان اعم من انهما منصرفین عندهم او غیر منصرفین او احدهما منصرف و الاخر غیر منصرف ولما کان
مصدّق بهذا المفهوم العام هو عدم انصراف الاول و انصراف الثانی عینه الشیء ولما ذکره الشیء من قوله
فانه لا خلاف فی منع صرفه ومن قوله فانه لا خلاف فی صرفه بیان حاصل المعنی والاشیاء فی ان یقول
نظراً الی قوله فی انه منصرف او غیر منصرف فی الموضعین فانه لا خلاف فی انه منصرف او غیر منصرف من قوله
او اما اذا کان بمعنی النادم فهو غیر منصرف لان مؤنثه ند علی لاندانه فعلی هذا یجوز ان یکون مراد المص
من الندمان ما هو بمعنی النادم لا بمعنی النذیم فخرج کون الاتفاق فی منع صرف بزرین المتساوین فخرج
ما ذکره المص من قوله اختلف فی حمل علی ما هو الظاهر منه اسی اختلف فی انه غیر منصرف بخلاف بزرین
المتساوین فانه لا خلاف فی منع صرفهما فاصل قوله لانه متى کان مؤنثه فعلی فلا یکون قال المستخرج
یظهر من هذا الکلام ان اشتراط وجود فعلی لا یستلزم اشتراط فعلیة فان قیل لم یمکن کیف هذا القائل بانقضاء
فعله لانه کما کتفی القائل الاول واعتبر کون بذل انتفاع فی ضمن وجود فعلی قلنا اعتبار عدم قابلیة النار
ادخل فی مشابہتها لفظی الثانیة انتهى فخرج کون قول القائل الثانی اقوی من قول القائل الاول
فخرج لا یمکن ما هو الظاهر من کلام المص من ترجیح القول الاول علی الثانی حیث لم ینسب الاول الی احد وینسب
الثانی الی البعض الا ان یقین ان للشیء اذا کان مؤنثه مشابہة لفظی الثانیة اقوی وانتفاء الفعلیة
لا یستلزم وجود المؤنث کما حمل قوله وهو کون الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل کتحلیل
ان یکون مراد المص وزن الاسم هو وزن یعد من اوزان الفعل فخرج لا یتحتاج الی تقدیر
الکون حتی یرد ان الکون من اسی عبارتة لیم وای کلامه لیشعر به واما تقدیر وزن الاسم

او المقصود بيان شرط كونها سبباً و سبباً واحداً انتهى كلامه لا يخفى ان قوله المصنف ودان من سبباً
 منع الصرف اشارة الى ان اللام في الالف والنون للمعروف والمجهول هو كون مجموعهما سبباً واحداً
 فكان المنطوق هناك كونها سبباً واحداً من اسباب منع الصرف فلا يتم ما ذكره الاستاذ من وجه
 جعل الضميمة في ان كانا ثلثتين ويمكن انهما في نفسهما مستعده وباعتبار وصف السببية يكونان واحداً
 وفي ضميمة كان راعي ما هو الظاهر المستعده وفي قوله فشرطه راعي جهة الواحدة فتأمل فيه ثم اعلم ان الضميمة في
 قوله فشرطه لو كان راجعاً الى الالف والنون يكون المراد من العلمانية علمانية الاسم الذي زيداً عليه ولو كان
 راجعاً الى الاسم في قوله في اسم يكون المراد من العلمانية علمانية ذلك الاسم فانهم قوله في انه منصرف او غير
 ومعنى الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف ان احد النحاة الذين قال بانه منصرف والآخر قال بانه غير
 منصرف لان الاختلاف يكون في هذا المفهوم المردود حتى يرد ان الامر ليس كذلك لانه لم يقل احد باختلاف
 هذا المفهوم المردود بل بالصح القول بانماضه للزوم ارتفاع النقيضين ويرشدك الى ما قلنا في بيان كلامنا
 ما يذكر بقوله فعلى من سبب من شرط استقاء فعلانته فهو غير منصرف وعلى من سبب من شرط وجود فعلانته فهو
 منصرف فان قيل ان ما ذكره الشارح ان استقام لكن الظاهر من سوتى الكلام المعلن يتم في شرح كلامه
 في انه غير منصرف لا ما ذكره الشارح لان الشرط الذي اختلف فيه هو شرط منع الصرف يقيم نعم السوتى في ضميمة
 لكن لا حق كلامه مانع عنه حيث قال ونظراً اذ هو يكون معنى هذا الكلام انه لا خلاف في انه منصرف
 لان نفي الاختلاف في قوله دون سكران ونظراً ان يكون نفي الاختلاف في منع ضميمة اذ الاختلاف
 مثبت في قوله اختلف في محض هو الاختلاف في منع صرفه واما اذا كان المراد من الاختلاف في مثبت
 فيه هو الاختلاف في انه منصرف يعني ان الاختلاف يكون بان بعضهم قال بانصرفه والبعض الآخر قال بعدم

بين ان يكون مراد العلم بقول القول الرجح او القول المرجوح لان قوله ليعقبي مشابهما لافى التانيث يتر
على ان مراد المذهب الرجح فعلى هذا كيف يصح ان يتم انه متروك في اول العلم ايها قائل ثم اعلم ان
الاستاذ قد قال قوله تحقيقا للفرع زياتهما او يمتنع وقول لتاخر تحقيق شيهما لافى التانيث حاصل الحكم
انك قد عرفت سابقا ان سببتيهما المنع الصرف وعند بعض لكونهما زائدين وعند بعض لكونهما مشابهما
لافى التانيث والاسم اذا كان علما يتحقق وجبه سببتيهما على كلا المذهبين اما المذهب الاول فلان العلم
لا يقبل التغير بالمقتضيان فيكونان لازمين للاسم الذي زياتا فيه وبالزوم تباكه الفرع في ثروا المذهب
الثاني فلان الاعلان كما لا يقبل التغير بالزيادة فلا يقبل ان يلحق بهما فيتحقق التباين لافى التانيث انتهى
كلما لا يخفى ان الشرط الثاني على وفق المذهب الثاني وهو المذهب الرجح وان كان الحق بغير
فهم اقربية والله على ان بناء الشرط الاول العلم على هذا المذهب اذ لا وجه لجعل بناء الشرطين على مذهب
ولجعل بناء الشرط الآخر على مذهب آخر كما لا يخفى فلا ينبغي عليه ان يجعل بناء الشرط الاول دائريا بينهما وان
كان في نفسه صحيحا لكن الشرط الثاني مانع عن الحمل على المذهب الاول فتدبر قوله معدودان من سبب
منع اى عدد مجموعهما انهما لا كل واحد منهما يكون معدودا انما لان سبب مجموعهما والاطهر ان يقع لئلا
عدد مجموعهما انهما لا يتوهم ان كل واحد منهما معدود ومنهما فافهم قوله تسميان فريدتين انت خبير بان
لم تسميان فريدتين ولم يجعل فريدتين اسمها بل وصف فريدتين كما يقال ان الالف والنون فريدتان
ثم قوله لانها من الحروف الزوائد اى من الحروف التي زيدت على اصل الكلمة قوله
بوافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد قال الاستاذ في معنى الضمير سابقا
في جوده ان كان لان النظر كان في السابق الى نفسيهما وبهنا انما ينظر الى سببتهما

فلم يحيل من قبيل المبنيات بل جعلت من قبيل المعربات فيغيرت باعتبار الاخير فيفوت الغرض
 من التسمية بها وهو الدلالة على قصته غريبة بالخصوص اعتبار العلمية دون الاسمية المطلقة ايضا لاجل
 الحفظ عن غير ذاته المفوت ايضا لذلك الغرض والظن من قوله فانها باقية ان يحذف قوله لان الاعلام ^{المشتمة}
 التي تعليلها به ثم اعلم ان الشئ يقول المركبات في مجت المبنيات في مجت يخرج تارة من المركبات
 المبنية وفي شرح هذا المقام قال بكونه من المبنيات فلو كان مراده من هذا القول انه من المبنيات المطلقة
 لا من المركبات المبنية كما يشعر به قوله واما الاعلام المشتمة على الاسناد فلم يذكر بناء على اصلها فهاذا
 ان وافق ما ذكره المحقق الارسي من ان عند المص كانت الاعلام المشتمة على اسناد من قبيل المبنيات
 لكن اخرجها بارجح طلق الاعلام المشتمة على الاسناد من المركبات المبنية مما اوجه له ثم لا يخفى ان
 مذهب المص لو كان ما نقل الشيخ الرضي ان المركب الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني بل يزم عليه
 عدم انحصار الاسم في المعرب والمبني والحال انه حصص فيهما وتخصيص الاسم المقسم بالاسم الذي لم يكن
 في اصل مركب اسنادي مما لا يذهب اليه ذهن كما لا يخفى مع التعريف الذي ذكره المص للاسم
 شامل له وقسمها به وذلك الاسم قوله وفرضيتها للزم عليه قال الاستاذ في شرح قد نبي عليه السلام
 في السابق في شرح قول المص وحكمه ان لا كسر ولا تنوين انتهى فاللابق ان يعني الكلام في السابق
 على الراجح ايضا لان بقية الزيادة اليهما يشعر برحجان الاول عند الناظم وذكره هناك على رفقته
 وفي قوله برحجانه اعترض عليه لان ايقام ان اشتراط العلمية تحتيل الاحتمالين لكن اشتراط انتفاء الفعلية او
 وجود الفعل لا يدل على ان مراده هو ما هو الراجح كما يظهر من كلامه فلا بحث عليه اي على ان لا كسر ولا تنوين
 على التمام لم ينبي الكلام في السابق على الراجح وعلى ما هو راي الناظم المقتضي ان ينبي الكلام على التمام

هو إضافة الجوز الأول الى الثاني لتيسر عن ذكر الإضافة وقول الشافعي سياقي من غير
 ان يقصد بينهما نسبة اضافية يدل على ان المراد من الإضافة هو إضافة الجوز الأول الى الثاني
 فمثل قوله نحو تابلشتر أقيل اسم رجل اخذ حية تحت البطة ودخل في البيت ففرغت امه
 وقالت تابلشتر أقيل اسم رجل سارق اذا اراد ان يخرج من بيته اخذ سيفه تحت البطة ثم خرج
 فقالت امه تابلشتر أقوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قال المحقق المستحق المنظر
 مولانا عبد الغفور المارسي هذا عند جماعة منهم المصنف ومن المعربات المحكية بما لها عند جميع آخر فلا يجد
 ان يحكم بعدم العرف وان لم يظهر اثره لفظا قال بعض الافاضل عصام الملة والدين وفيه انه لا فائدة
 في الحكم بمنع صرفه عن ظهور الاثر مع ان الاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقلت
 الرضى عن المعنى في سميت المركبات ان المركب الاسنادى ليس بمبني انتهى قال المستاذ
 لا يخفى ان ما جوزه المحقق من عدم انصرفه من كونه من المعربات المحكية بما لها مبنى على ان التركيب
 من اسباب منع الصرف فالاعلام المشتملة على الاسناد على تقدير كونها معربة يكون غير منفرد
 والعلمية وعدم ظهور اثر منع الصرف لا يضر كونها غير منفرد اذ ظهور الاثر ليس شرطا لتأثير اسباب
 منع الصرف الا ترى ان جعل غير منفرد مع ان اثر منع الصرف لم يظهر فيها لا يخفى عليك ان قوله
 لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات مع قوله واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف
 يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات يكفي في ثبوت المدعى ولا مدخل
 لما ذكره منها في اثبات المدعى كما لا يخفى قائل حتى يظهر لك الوجه في ايرادته انتهى لعل قوله فانها باقية
 في حال الخ المذكور بينهما دليل على كون الاعلام المشتملة على الاسناد هو الدلالة على قصته غير

المنهيين حيث لم يعين مراد من كلامه وذكر وجه الشبه الفهم بما لا يخفى ان قاض يكون تنوينه هو تنوين
الذي هو قبل الاعلال لا التنوين الذي هو عوض عن الحذف والظن التشبيهية والتشبيهية التي هي في الاسم على ان يكون
كلامه هو المنهيب الاول فاعلم ان لا يكون باضافة اى لا يكون التركيب مقارناً باضافة انت
خبير بان التركيب كما عرفت معناه لا يمكن ان يلبس باضافة حتى يكون سلبها مفيداً والحال
في الاسناد الا ان يق المراد سلب كون الاضافة والاسناد مدلولين للميمنة التركيبية كما يفيد مدلوله
في تعريف المركبات في المنيات وايضا قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد الخ يوافق لما قلنا
يحتل ان يكون المراد من الاضافة والاسناد ما يكون قبل التركيب ثم جعل كلمتين مثلاً كلمة واحدة والآخر
يتقادم من كلام الاستاذ حيث قال قال المصنف وان لا يكون باضافة اى شرط التركيب في سببية
منع الحرف ان لا يكون المركب في الاصل مركباً اضافياً فيكون الباء للملازمة انتهى فافهم قوله
يؤثر في المضاف اليه قبل اى التركيب الاضافي ثم علم ان غير المنصرف هو المجمع لا الجزر الا ان يق
المضاف اليه مجزئ المنسوب الى الحرف فالضمير المجرور راجع الى الحرف والمركب منسوب الى الحرف
فيكون المراد من المضاف اليه المركب وانت تعلم ان هذا مخالف لما صح لقوله لان الاضافة تنوع المضاف
الى الحرف فانه يفهم منه ان المضاف واحد منسوب الى الحرف انتهى يمكن ان يقع يجوز ان يكون المراد من المضاف
في قوله لان الاضافة يخرج المضاف الى الحرف هو المركب لا الجزر الاول من المركب وايضا ان المراد من الاسناد
في قوله ولا اسناد هو النسبة المطلقة لا النسبة التامة ويؤيد مثالها بطر شراخ فيكون النسبة الاضافية اخلت
في الاسناد فلو كان المراد من الاضافة هو اضافة الجزر الاول الى الثاني ليستغنى عن ذكر الاضافة وقول
انها مما ساقى من غير ان يقصد منها نسبة اضافية يدل على ان المراد من الاضافة

على الموازن على تقدير العبرية فتدبر انتهى كلامه لا ينبغي في ظهور ورود ما ذكره لقوله فان قيل ان كلام من
 يبين ان الحبيب بالجوابين شخصاً واحداً وليس كذلك بل الجواب الاول من سيبويه والثاني
 من المبرور لم يتعد اداة انتقل وهي لفظ فلذا كان القائل بالجواب الاول غير القائل بالجواب الثاني
 فيمكن ان يقال ان لفظ الحبيب الاول لما وقع في شيع حمل اللفظ الآخر باعتبار الموازنة بينهما وان لم يكن
 بهذا الحمل قاعدة كلية مع الغفلة من جواز جعل الجمع فرضاً اختار الجواب الاول بل تفسر بذلك الجواز
 احتاره لان جواز فرض امر غير واقع واقعا لا يخلو عن ضعف ولفظ الحبيب الثاني لما وقع في انهم عدد الجمع من اسباب
 منع الصرف فيحمل اللفظ الذي يكون غير منصرف ولم يوجد بحسب الظاهر من اسبابه شئ لكن يوجد فيه صيغة
 متنى الجمع فيحمل على الجمعية ولو كانت فرضاً اذ بقدر الامكان يحل عليها والموازنة فهي مناسبة سهلة
 فلا يعيا عليها وما ذكره الشافعي انه لما وجد غير منصرف الخ كونهما قلنا قال المصنف فلو اشكال اعلم
 ان في اكثر موارد الاستعمال اذا كان غير منصرف وفي اغلبها منصرفاً قابل للاستعمالين ان كان لفظاً
 فيصرف ما وجه الاختلاف اذ لو وجد سبب منع الصرف فلا وجه للصرف في الاقل والافلا وجه لمنعه في الاكثر
 والافلا لغة بين الالبيين متحققة قوله من غير حرفية خبر لم يقل من غير حرفية حرف لان المتبادر من الالبيين
 هو لفظ الحرفية وانما الحرفية وهو المقصود بخلاف الثاني فان المتبادر منه هو لفظ الحرفية مع استغفار الحرفية
 وهو ليس بمقصود لما كان هذا اطلاقاً في التركيب لم يجعله شرطاً آخر كالاستناد والاضافة قوله فلا يرد الخ
 وهو علمين اقر صيغة الوردان في كل من النجم والبرقي تحقيق التركيب والعلمية فليكونا غير منصرفين
 وحاصل الدعوى ان التركيب ليس بتحقيق فيما اذني مفهوم التركيب لعدم حرفية الخبر والحرف خبر فيهما
 قوله فانه قد اختلف فيه فربما بعضهم الخ والظن من كلام ان كلام المصنف لا يقع على وجه يحتمل كلام من يبين

دفع الاول لا الثانى ليقه هذا السؤال بانك قد تفصيت بهذا الجواب عن الاشكال الوارد على
قاعدة الجمع بضم الجاء لكن يدفع النقض بسراويل مما يقول في سراويل وليس الامر شيا من
هاتين الصورتين كما لا يخفى لعل الشامل كلامه على ما قال لاجل ذكر هذا الكلام بعد الكلام
في النقض الاول لكن هذا لا يدل عليه اذ ذكر السوالين متعاقبة لا يدل عليه ولما كان
في جواب هذا السؤال تفصيل واختلاف بين المبرر وآخره عن الاول وصاحب القيل الاول
يهوسويه وصاحب القيل الثانى هو المبرر قوله ليس بجمع لاني الحال ولا في الاصل حمل الاول
ان ليقه وان لم يكن جمعا لاني الحال في الاصل لكن حمل الجمع فانهم قوله ليس بجمع تحقيقا
الاصل على دفع الجواب الاول ان ليقه ليس بجمع لاني الحال في الاصل لكنه جمع سراويل تقدير
او فرضا فاجمعيه على هذا التقدير اعم من ان يكون محققا او مفروضا اعلم ان الاستاذ قال قل
ان كلاما من بدين التبيين تصوير في كل من احتمال العجوة العربية فوجه تخصيص الاول بالاول
والثاني بالثاني ليقه اللفظ العجمي وقيل في اللغة العربية والخيال المسافر مرضى بان يكون محمولا
المجاور واللفظ العربي في اللغة العربية اصل مجاور لا مرضى بان يكون محمولا وتاليا بمثلته فكونه
بهذا لم يقلوا بالمحمولية على تقدير العربية واما التعميم من التحقيق والتقديرى فلا سجدان ليعتبر في اللفظ
العجم اللفظ اللفظ الا ان ليقه ان هذا الوزن من الجمع لم يوجد في لغة العجم فلمذا لم يقولوا بكونه جمعا ليقه
على تقدير العجوة فتدبر ثم لا تغفل ان الحمل على الموازن ليس بقاعدة كلية حتى يقال لم يحل اللفظ
فطوس في الجملة وكذا لفظه على تلحق في منع الصرف بل ليقه هذا الحمل في اللفظ العجمي الدخيل في اللفظ
العجوة التي كان حكمها معلوما ولم يعلم حكم هذا الدخيل فحمل في حكمه لكونه مشكوكا لعله لم يعلموا بالحمل

الجمیعة الاصلیة والعلمیة الحالیة والتانیث ومع تحقیق العلمیة الحالیة والتانیث لا وجه لانا
منع العرف الی الجمیعة الاصلیة الزلیکیة فی الحال بل یرکون اسنادہ الیہا الیق ولعل التکیة یجوز
الی یرکون مسند الیہا قائل فان استناد منع العرف لعل زوال العلمیة الی الجمیعة الاصلیة
لا یرکون الاعلی الوجہ الاستقلال ففهم منه ان الجمیعة وان کانت فی الاصل لانی الحال یرکون قوت
بیمت یقوم مقام السببین فغیر تحقیق الاصلیة کیف یرکون الی العلمیة وان کانت فی الحال
والقول بان الجمیعة الاصلیة بدون الجمیعة الحالیة سبب ناقص ومؤثر مع التانیث فلا یرکون
ح قائم مقامہما بعید کما لا یخفی قوله لاعلی سبب زیادة آخر علی الاسباب التسعة کما ذهب
الیہ صاحب المتوسط من اسباب منع العرف عشرة وعاشرة بالموازنة علی صیغة تنقی المجموع
بل عنده سبب قائم مقام السببین کما لایخفی والفی التانیث فان قیل باوجه حمل
کلام المص علی تعمیم الحجج من تحقیق والحکمی وما وجہ رد حمله علی زیادة سبب آخر علی الاسباب التسعة
کما فهم صاحب المتوسط لیس ان المستفاد من کلامه ان الحکل علی بالوزنه جواب صحیح وقام
عن الاشکال المذكور ولو حمل علی انه جعل الحکل علی سبب آخر یرکون حصر العلل فی التسعة عنده
غیر صحیح فلا وجہ لارتکابه وحمل المؤمن علی الصلاح صلاح قوله قد تفصیت عن الاشکال النسخ
لیکن تقریر اسوال ہمنام من غیر ملاحظہ سبقہ التقصی عن الاشکال السابق والتاخر فی الیہا
والجواب لایدل علیہ فیوز ملاحظہ کل من السوالین راہبا لکن انظر ما ذکرہ انتم لیکن ان یراقش فی الظہور
وانما یرکون مسلما لو کان نشان ہذا اسوال من جواب اسوال الاول وکان المفرد کورنی
الاسوال مجموع مضاجر وسلاویل ثم ذکر الجواب الاول عنہم لوظن ان ہذا الجواب

حالا من الضمير المستتر في منصرف في قوله غير منصرف وكلام الشك يمكن حمله عليه القول بان معمول
 المتضاف اليه لا يتقدم على المتضاف مدفوع بان لفظ غير بمعنى لا اسمى لا يكون منصرفا فاقبل فيه قوله
 بل للجمعية الاصلية الوصفية الاصلية في الوصف فاذا اعتبرت الجمعية الاصلية تساوي التقييد او زالت
 بسبب اذ لا يرد عدم انصرف حضا جرحا للضمح فطارد السؤال حتى يحتاج الى الجواب الا ان يقع ان
 ما ذكره الشرح من قوله وانما اتفق المصراع هو هذا انت تعلم ان الكلام المصراع جامع اعتبار الجمعية على الوجه الاعم
 من الاصلية الى الية لا الاصلية فقط في الحاجة الى التعرض لقوله وانما اتفق المصراع والحال ان الشرح
 يقول يكون الجمعية المتعبرة اعم من الجمعية الاصلية والحال بقوله يحمل الجمع اعم من ان يكون في الحال وفي المثال
 ولو كان مراد المصراع المصراع قوله وانما المصراع لان هذا الكلام يصح ويحتاج اليه على تقدير اعتبار الجمعية الاصلية اذ
 صحة القول بانشر الجمعية الاصلية على تقدير اعتبار الجمعية اعم وانما اعتبار الجمعية على الوجه الاعم فلا يصح ان يقع
 لم تلحق بالجمع ان يكون اعم من كون في الحال او في الاصل اللهم الا ان يشار الى الاحتمال في كلام المصراع
 بنا قوله وانما اتفق المصراع على كون مراد الجمعية هو الاصلية لا اعم انت ضمير بان التعميم لوفق جواب سوال المقدر الشرح
 باعتبار اصل التعميم كما لا يخفى فاقبل قوله الا ان كان بعد التكميل منصرفا لكنه بعد التكميل غير منصرف لا يخفى ان هذا الكلام
 وقص في الاستقالات منكر اليفم وكون غير منصرف لكنه في حيز المنع بل يخرج التقييد بالعلمية غير منصرف لا لفظ
 اذ هو لو لم يسم انه في حال التكميل منصرف بل ينبغي منصرفا ان من اسباب منع الصرف هو المعرفة
 المتحققة في ضمن العلمية الشخصية لعني شرطها العلمية الشخصية لا اعم منها ومن العلمية
 الجنسية والمتحقق منها هو الثانية الاولى ثم اعلم ان عدم الانصراف بعد التكميل لا يكون دلالة
 على عدم تاثير العلمية لوزان ان يقال ان المتحقق في حضا جرحا لكونه علما لكنه اسباب

امثال رفع التوهم بقوله وامثال الخ قال البعض اشبين ان كرفع الاير اوبان الضمير في قوله منصرف لم يطابق
 مرجعه هو فوازير سئل ويل المطابقة باعتبار رجوع الضمير الى كل واحد او باعتبار ارجح في قوة قولنا امثال
 فوازير وتوجيه المطابقة عند البعض جعل فوازير بتاويل هذا اللفظ لعل الى الاسم الموثق او اذكر
 واريد منه نفسه فلا يجب عناية مطابقة الضمير الى مرجع الضمير كما لا يريد منه معناه وهو هنا اريد منه
 نفسه انت تعلم ان مراد الشرح لما قال ذلك البعض فنبغي ان يقولوا الشر وامثالها الامثال المطابقة
 الضمير مرجعه نظر الى قوله ان كل بعض قال المصنف حضا جبر علما للضبع غير منصرف لانه منقول
 عن الجمع قال الاستاذ في هذا القول منه جواب شكك ووجهه هنا بان الجمع من اسباب منع
 الصرف وصيغة منتهى الجموع من شرائط تأثيره وشرط تأثير السبب بدون السبب لا يؤثر مثل النار
 سبب لاجراق الخطب بشرط يوسنة وعنده وجود اليوسنة بدون النار لا يحترق الخطب فجو صيغة منتهى
 الجموع لا يصير سببا لمنع الصرف بدون الجمعية فاعلم ان يكون حضا جبر منصرفا لانه الجمعية في كل
 علما لجنس الضبع فاجاب بانه وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لانه حضي في الاصل ثم نقل
 منه جعل علما لجنس الضبع فالعبرة بجمعية الاصلية كما ان المعبر في الوصف الوصفية الاصلية وزوال
 الجمعية بالنقل لا يضر كون الجميع سببا لتحقيق السبب مع شرط في حضا جبر لا شرط فقط هذا حال افاده الشرح في
 هذا المقام انتمى يمكن تقرير الاير اوبان حضا جبر متنع الصرف ليس بشئ من العلل التسعة لمؤثر الشرط الاثير فيلزم ان
 يكون ممتنع الصرف بلا علة او لم يكن عامل منع الصرف متنع فيهما وتقرير الاستاذ في موافق لما قرره الشرع
 تقريرنا ببيان احوال خلد المصنف افاده الشرح في تقرير جواب اب عنه ايضا قوله حال كونه علما للضبع فيه ان
 حضا جبرية او فلا يصلح ان يكون فاحال لا على منسوب بن مالك راجع وممكن ان يكون

كلمة العار وانما رجعت الى كلمة لما فيه ان العزوة ليست مكتوبة بعد ما كما هي مكتوبة في كلام المص فيها
 ضمير الاسم ضمير قول احدهما ما يكون غير ما في هذا الموضع والموضع اللان في غير الطائفة بل في قوله بها في
 قوله ثانيا ما يكون بها ايضا في ان العزوة مكتوبة بعد ما فيها ما راسم ضمير قول بوجود شرط تأثير انث خبير
 ان هذا القول قوله سابقا وانما اشتراط كونها غير ما في ان على ان قوله غير ما يكون شرطاً بصيغة
 منتهى المجموع لا شرط الجمع لكن انظر ان كلام المص ان يكون شرطاً له لعل بها كونه شرطاً للمجموع على كونه
 بغير ما خبير بعد خبر لقوله شرط كما هو الظاهر فيه تامل نعم قوله فيما بعد لفوات شرط تأثير الجمعية لا يدل
 على كونه شرطاً للجمعية وكذا قوله فيما بعد بل هي شرط للجمعية ولا يجد ان اشار به وبما سبق الى الاحتمالين
 في كلام المص فافهم قوله اي قول المص واما فرائض منصرف النظم ان يتم على سبيل التفريع ففرازة تفريعاً
 على ارتقاء الشرط الثاني الى الآن ليقا انه اراد المتقن في العبارة واشار بكلمة اما لانه لا يزال الى انه
 يلزم من السابق او ان في ذكر قوله ففرازة ثقل لتكرار كلمة الفاء ولم يذكر ان يترتب بالشرط الاول بصيغة
 منتهى المجموع ان عدت الشرط الاول لظهوره قتال اعلم ان المص في السابق في انظر من هذا المقام فرع على
 شرط متفرع عليك ما قال فنوح منصرف وفرع على بوجه ما هو متفرع عليك ما قال شرطه والبرهيم متفرع لم يسلك
 في هذا المقام للسلك فلم يقل اما مساجد ومصانع فمتنع بل مثل الجمع او لا بها ثم بين ان وجهين على
 انقضاء الشرط ولا يجد ان ليقا ان غرضه ما المتقن في العبارة بهذا الاعتبار الغير وان صيغة تنهى المجموع
 لا كانت خفية محتاجة الى التمثيل مثل الجمع لذي شرطه بملك الصيغة بها واشار بها الى نوعيه الغير
 هذا استغنى عن التفريع وذكرها ثانياً قوله انما ما هي على صيغة منتهى المجموع مع العار ما قال المص واما
 فرازة ولم يقل اما مثل فرازة او نحو فرازة يتوهم ان المنصرف هو خصوصية فقط بل يتوهم انه لم يوجد له

قوله اجمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع السلامة فيجمع من ان يجمع مرة اخرى
 هو كسر الجمع تغيير الصيغة ولما لم يكن في جمع السلامة تغيير الصيغة فيجوز ان يجمع مرة اخرى فان قيل لا وجه
 الفرق بينهما حتى يكون الاول نغادول الثاني مع ان في جميع تكسب في كالب اى صيغة كلب
 فكيف لا يكون ذلك التغيير نغادول جمعه كالب بقا التاكسير اذا كان كبراً فامساع وفي المرتبة الثا
 لوج جمع التاكسير في نظم الجمع في المرتبة الثانية مع زيادة حرف يقضى الى الشغل الشديد بخلاف
 جمع السلامة فان فيه لم يغير النظم فلما يقضى الى الشغل الشديد وان كان لازماً في جمع السلامة فحين
 كالواو والنون او الياء والنون او الالف والتايل في صواحبات حذف تار الصواحيته ففى الحقيقة
 يكون لازماً حرف واحد وهو الالف ولكن جميع كلام الشرع على ما قلنا متايل التايل قال المصنف لغيره
 اى بل لا بد والظاهر ان يقول لغير التايل لعدم تبادر الذهن بسهولة الى ما ذكره الشرع فمع منقلبه عن تار
 التايل ثم اعلم ان هذا القول خبر لغير بقوله وشرط اوصفة للصيغة والياء للسلامة او حال
 عن الصيغة فنية تامل ثم لا يخفى ان الاظهر ان يكون قوله لغير بارقيده صيغة منتهى الجموع فستأثر الجمع واحد
 وهو صيغة منتهى الجموع المقيد بعدم الهاء وعند انتقاء هذا القيد يتقضى الشرط كما في نحو فزانة فيصير في
 حكم المنصرف واما انتقاء هذا الشرط بانتقاء اصل تلك الصيغة في الجمع لذي لم يكن لتلك الصيغة
 نملاً فاضافه فلا يحتاج الى بيان الاسم الذي تنفى فيه اصل الصيغة وتقييد الصيغة بقوله لغير بارقيده
 تقييد العلمانية بالعجمية في قوله وشرط العلمانية في العجمية لعل هذا معنى كلام المصنف قوله والمراد بها
 التايل التايل قال الاستاذ فرج لا يخفى لطف هذه العبارة والفرق بين التفسيرين ان الهاء في
 الايل حقيقة وفي الثاني مجازاً باعتبار ما يؤول اليه انتهى والمراد بلطف العبارة ان المراد من التايل

والجمع فرع الواحد هو قول المصنف ومنه ان الجمعيه فرع الواحد ولا يجب ان يقال ان الشرع حمل لفظ الجمع في كلامه
على ظاهره وانما المفسر بالجمعيه فيقتضون تدبر قوله في سبب ثم مقام السببين ان تعلم ان هذا الشرح بعد قول
المصنف بالقيام مقامهما في الجمال لا حاجه اليه ليس فيه فائدة الا ان يقال انه تمهيد لقوله الى الذي شرط قيامه في
قيل ان موافقة هذا الموضع للموضع الآخر الذي جعل شيئا شرطاً لتأثير سبب في منع الصرف يقتضي ان لقول
شرط تأثير قلنا ان تأثير الجمع يتوقف على قيامه مقام السببين فيفيد ان الشرط ههنا هو شرط قيامه مقامه
ان قيامه مقامهما يكون لاجل تكرار الجمعيه حقيقة او حكماً وتحققه يكون شرطاً لتأثيره وهو صيغة منتزعة في
قوله انما اشترط الى فتدبر اشارة الى ما قلنا لكن لا يلزم جميع الاحتمال الاول على الثاني عند الشر والظن
ان يكون الامر بالعكس لان الجمع عنوان بعنوانين احدهما عنوان سببية لمنع الصرف والاخر عنوان كونه
قائماً مقام السببين المذكور في البيت يكون بالعنوان الاول المذكور في قوله وما مقامهما يكون بعنوان
الثاني ولا شك ان الجمع المذكور ههنا بالعنوان الاول فيكون الشرط المذكور سببية لمنع الصرف ولو كان المقصود
شرط قيامه مقام السببين فينتهي ان يقال وما يقوم مقامهما الجمع وشرط صيغة منتزعة في الجموع فتأمل
الكلام قوله لانهما سميت صيغة منتزعة في الجموع وقيل فيه ان كونها بحيث لا يجمع جمع التفسير مرة اخرى يصلح
ان يكون جهاً لتسميتهما صيغة الجمع بل الوجه ما ذكره عقيب هذا الكلام بقوله لانهما جمعت في بعض الصور
فترتب كسر الخ وفتى لا يخفى على من تأمل في تأمل ان المذكور لا يصلح ان يكون جهاً فذكر الشر
منه لفظ جمع بل قوله لانهما جمعت في بعض الصور دليل على علية كون جميع التفسير مرة اخرى بالنسبة الى
التسمية بصيغة منتزعة في الجموع وهو موطأ لانتها تحقيق في التكرار فالتسمية باعتبار بعض الافراد قوله وبعد ذلك
حرفان فان قيل ما محركان احدهما شرط في الآخر بخلافه واما الثاني وعدم تقسيم الشرط لكونها متكررين بشيء لا يمكن

الإشارة اختلاف في امتناعها إشارة إلى عدم الاختلاف في امتناعها ثم يحظر بالي إلى أن وجه تخصيص
 التفريع بالشروط الثاني أن الشرط الأول هو العلمية وإن كان شرطاً تأثير سبباً فهو واجباً لكنه هذا الشرط
 هو أحد السببين الذين يعتبر في ماهية غير الصرف فعند انتفاء السبب في غير المنصرف لأن الاسم لا يكون منفصلاً
 عند سبب حد بخلاف الشرط الثاني فإنه ليس أحدهما فعند انتفاء لم ينتف غير المنصرف لوجود السببين بها
 الجملة والعلمية بل تنفي التأثير والآخر الذي هو حكم غير المنصرف وهو عدم الكثرة التنوين مراده من قوله
 فتخرج منصرف فتخرج في حكم المنصرف مثل ما ذكر في قوله ويجوز صرفه لأنه منصرف لأنك قد عرفت
 أن غير المنصرف عند ما وجد في علمتان واحدة تقوم مقامهما سواء كانتا موثرتين أو لا والبيان
 والسببان موجودان فيه إن لم يبق اثرهما فالمقصود بالبيان أن مع خطا كون الاسم غير المنصرف
 يكون تأثيراً واحداً مشروطاً بشرط لم يكن سبباً آخر فعند وجوده تفرع عليه امر وعند انتفاء تفرع عليه
 آخر فعند انتفاء الشرط الثاني تفرع عليه الضروف بخلاف وجوده تفرع امتناعها بل المراد من
 امتناعها امتناع حكم المنصرف وجريان حكم غير المنصرف وإن كانا غير متصرفين أيضاً لأن حكم غير
 المنصرف لا يتحقق إلا في غير المنصرف وتقديم ما تفرع على عدم الشرط لإلزامه حكم المنصرف كما
 في تقديمه من صرف هـ مع أنه متفرع على انتفاء الشرط فتأمل لا التسرع في الرد والقبول قول الآراء
 تقديم ما هو متفرع على وجوده أعلم أن أولوية ما هو متفرع على الوجود ما باعتبار اشتراك الوجود على
 عدمه أو باعتبار كون وجود الشرط الثاني مذكوراً صريحاً وكلام التكميل إلى الثاني كما لا يخفى عند
 تدقيق النظر فالنظر ثم أعلم أن كلاماً من هذين الوجهين لا يكون وجهاً لتقديم قوله فمن يجوز صرفه
 فيما سبق على قوله زينب سق الخ لعل الوجه فيه هو كون الأنظر أصلاً من علم الأنظر وهذا الوجه

اللفظ المجمل يستعمل في لسان العرب لكن في الشغل ليس في غاية القوة فنضم تحرك لوسط او الزيادة على
 الثلاثة احراف حتى يصير قويا كما لا فتاقل قوله وهذا اختيارنا الصغر العلامة الخشبي ذهب الى ان
 نوحا كند قوله الا يلزم من اعتبار الخ في ان هذا الصلح جوابا عن لا يلزم لوداعى فيه لزوم اعتبار
 سببها بالاستقلال لا اعتبار التقوية سبب خركن لم يعينه بل سئل وطلب ان شئ واجبة
 في ما وجوب سكون الاوسط وعدم اعتبارها به هنا فتاقل قوله فان في شتر تحرك لا وسط
 وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة هذا يلزم ان كلا منهما شرط وليس الامر كذلك بل بشرط احدهما من
 وتحقق في المثال الاول في ضمن فوده وفي المثال الثاني في ضمن فوده الثاني الآخر الا ان يقرا انه
 تسامح في العبارة وهذا لا يلزم مع جوابه قد عرفت فيما سبق من قوله مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة
 على الثلاثة فتم بقوله لان خصص الخ في ان هذا الوجه يدل على ذكر ما هو متفرع على الشرط الثاني
 لا على تخصيص بل ذكر من ذكر ما هو متفرع على الشرط الاول لان التفرع المذكور يحصل عند ذكرها ايضا
 كما لا يخفى اللهم الا ان يقم في التفرع زيادة تنبيه ثم اعلم انه يحتمل تفرع الاضراف بخروج على انتقاء الشرط
 الثاني وانتاع صرف شتر و ابراهيم على وجود الشطين بل الاول على انتقاء مجموعهما من حيث انه مجموع
 والثاني وهو شتر و ابراهيم على وجود مجموعهما من حيث هو مجموع اعلم ان مجموعا شتر واحدا لا يمكن بحيل
 التنبيه على اضراف بخروج لا انتقاء فيه سيما اذا تضمنت اضراف بخروج فلا حاجة في حصول هذا التنبيه الى
 التخصيص المذكور مع انه لو كان التفرع من التخصيص هو حصول هذا التنبيه يتوهم ان انتاع شتر و ابراهيم
 كان اضرافا مختلفا فيه مرضيه هو انتاع لان انتاعهما اضرافا متفرعا على شرط الثاني والحال ان الشتر
 يشتر الى الاختلاف في انتاعهما متفرعا بل الاشارة للاختلاف في اضراف بخروج وعدم

قوله فعل هذا اي بنا على تغيير كونه العجمة حقيقة في ضمن العلم في العجم الحقيقي والحكمي لوصفي مثل بحام
لا يتبع صرفه لعدم علمية في العجم لما حقيقة وهو مظهر الحكماء لتصرف العرب فيه فانه في الاصل لكام قال الكوا
عجمة المصدر فلما استعمل العرب انتهى عمل مراده بالحروف العجمة ما هو مذكور بالتخفيف لعل البشر لم يعلم جعل العرب
مثل بحام علمنا شي بعد التصرف والتبديل ولما قال لوصفي نعم لو وجد في مادة نظيرة فائدة التقييم
قال المصنف او تحرك لا وسط الظاهر ان ان يقرأ تحرك لا وسط لان لفظ المركب من الحروف الثلاثة وسطا
لا وسط وكون لا وسط بمعنى لا وسط خلاف الظاهر وما ذكره الاستاذ وانه من ان لا ولى عكس
التركيب انتهى لو كان مراده انها ليسا بمساويين لان الكلمة الزبانية ثقيل بالنسبة الى الكلمة الثلاثية
التي كان حرف وسطها متحركا لان حرف ثقيل بالقياس الى الحركة فيكون ان يقرأ ان الحرف لا وسط
اذا كان متحركا لازم قولي ثلاث متحركات لان طرفيها متحركان وهي ليست في الثقل دون الكلمة
المركبة من الحروف الاربعة التي يكون ثانيها ساكنا كما لا يخفى على من نظر الى وجده فافهم قال
المصنف تحرك وزيادة على الثلاثة وفي السابق قد مر الثاني على الاول اشارة الى التسوية بينهما قوله
بانه امر معنوي تذكر فيه الضمير باعتبار الجوز والافهم هو العجمة ثم علم ان كل سوا الالف والنون لمزيدتان
من العمل التسع امر معنوي كما لا يخفى على المهتمين المتأمل فيستعجب من هذا الوجه فاشهد له اسواء بها بالالف
ايضا وقيل ان معنى كلامه ان ثقل العجمة لكونه امر معنوي ليس بقوي بخلاف التانيث المعنوي
فاذا يقوى باعتباره وجود اللفظ الدال عليه هو كلمة التانيث بخلاف العجمة او ليس باللفظ وال مثل
لفظ التانيث فيمكن ان يقرأ ان مثل الوصف العدل ليس باللفظ على حدة كالتانيث فيلزم ان لا يكون
تحياتي في الثقل فيلزم اشتراط به الضم والملاو ان يقرأ ان العجمة لما ادنى ثقل ثقلها يقوى ثقل

على الوصف بانه جعل الوصف سببا واصلية شرطاً ولم يجعل الوصفية الاصلية سبباً ولكن الجواب بمثل
 بان المشهور الظاهر في الوصف المطلق للموصوف لا المقيد فتدبر قول بان يكون متحقق في ضمن العلم
 في العجوبة بيان بان يكون متحقق في ضمن علم بيان لقوله منصوب الى العلم خلاصة قوله في اللغة العجيبة
 واليا وفيها ايضا للنسبة لعل الاختيار بالنسبة في قوله في العجيبة لنسبة علمية والا فانظروا ان يقول
 المصنف في العجم كما لا يخفى قال الاستاذ في الاستاذ ان اليا في العلمية والعجيبة يحتمل ان يكون
 نسبة او مصدريه في تصور اربع احتمالات فافتكر كونها للنسبية فتكر الصور الباقية فتأمل حتى
 يظهر وجه الاختيار انتهى علم ان استيفاء من الحاشية التي يكون هذا القول منه جزءا منها ان الضمير
 المستتر في يكون في قوله العجيبة شرطها ان يكون علمية يكون راجعا الى العجيبة انت خبير بان معنى علمية
 لا يكون كون الاسم علما او هذا المعنى انما يكون على تقدير رجوع الضمير الى الاسم فاذا كان راجعا
 الى العجيبة يكون الشرطون هما من المشرط كما ظهر من جعل العلمية شرطا للتعريف كما قال الشرح هناك
 ان القيم ان علمية العلم نوع من العجيبة على تقدير كون اليا ههنا للمصدرية وظاهرا انه ليس كذلك
 وانظروا ما ذكر من لفظ الاختيار ان المصدرية يجوز لكن الشرح النسبية وعلى ما قلنا يظهر عدم الجواز فتأمل
 قوله اسم جنس جيد القراءة كما يظهر من قوله سمي به احد رواة القراءة والجمود قراءة فيكون من قبيل
 النقل من العام الى الخاص وكونه اسما للجميد مطلقا بعيد وهو لفظ رومي قوله فلا يصلح سببا
 لمنع الصرف وفرع هذا على قوله فتضعف فيه العجيبة انت خبير بان المصنف عليه عدم تأثيره في
 في منع الصرف لانها شرط تأثيره في منع الصرف كما قال ولتأثيره في منع الصرف شرطان لاحدا
 صلاحية كونه سببا لمنع الصرف اللهم الا ان يحل قوله على ما قلنا لكن ينبغي التعقيب بانها كما لا يخفى

لكن كلام الشارح انظر الى الاول المصير يقول في مبحث السبب في المعرفة والنكرة وهما من اقسام الاسم
 ولقول الشارح هناك اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم ثم قال المصير المعرفة ما هي
 شئ بعينه قال الشارح في تفسير كلمة ما هي اسم وكون لفظ المعرفة مشتراك بين المعنى المصداق
 وبين الاسم وكونه بالمعنيين في كلامه في الموضوعين في غاية البعد لا يخفى ان كون اليا
 مصدريه كما هو الظاهر يستدعي كون الكاين علما والعلم هو الاسم لا التعريف فلا محالة علم
 عن هذا المعنى الى ان معنى اشتراط التعريف بالعلمية اشتراط تحققه في ضمن هذا النوع من التعريف وهو
 بالعلمية لكن هذا في غاية البعد مع تكلف ردة التعريف من لفظ من المعرفة والاولى بالتركيب المسماة
 في جعل المعرفة سببا وفي جعل شرط كونها معلما حفظا كما هو ظاهر الاختيارين بقدر الامكان كما قيل
 ان يلا من المعرفة معناه الحقيقي عند ارجاع الضمير في يكون اليها على سبيل الاستخدام ولما ذكر العجبة لم
 يتصور هناك هذا التاويل ويحتمل ان يكون قولان يكون بصيغة الواحد المذكور لا بصيغة الواحدة والثو
 فيكون الضمير المستتر في الاسم الموصوف بالتعريف المفهوم من سوق الكلام فانه قال تعريف
 شرطه ان يكون الاسم الموصوف به علما كخلاصته ما ذكره المصير في اشتراط التانيث اللفظي بالتاثر
 قول شرط العلمية اي علمية الاسم المؤنث وهذا التوجيه يمين اجراء وفي قول العجبة شرطها ان يكون
 علمية يكون يكون هناك ايضا واما ذكر الفتح ان يكون اليا مصدريته في هذه العبارة ايضا فليكن
 هذا الوجه في ذين الموضوعين بعينه كما لا يخفى فتأمل قال المصير ان يكون علمية محل الكون الاول يكون
 عبارة عن المشبوث الراجح للكون الثاني وهو كون المعرفة علما فلا يرد ان يلازم تكرار المعنى المصداق
 لواء واليا بالمعنى المصداق وهو لغو فتأمل قوله واما جعل المعرفة سببا في وتبيل هذا السؤال يتوجه

فيكون الصرف ملكة والملكة يتقدم على العدم كالبصر وعدمه قوله علماء الطبقة من طبقات النسا
ولما كان سمي زيب ظاهرا لم يتوجه الى تعيينه بخلاف سمي سقر وماه وجور فانه غير ظاهرا فلهذا تعرض
تعيينين سماها قوله هو الزيادة على الثلثة لا يخفى ان في هذا القول وفي قوله وهو تحرك الاوسط
وقوله وهو العجمة تسلم اذ قد علمت ان الشرط هو اصدار العينين وثلاث مصداقات هي
الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة فافهم قوله لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
قائم مقامها لعل من قال من المجتهدين ان امتناع الصرف في صورة الزيادة على الثلثة لاجل التانيث
اللفظي بالتاء والعلمية لاجل هذه العبارة ولكن قيل كلام الشرط في ان الحرف الرابع قائم مقام التانيث
المعنوي لاجل سبب العلمية للمذكور ويعرف من قوله طهر التاء المقدر ان في التانيث المعنوي تاء
مقدرة وفي تصغيرها كان على ثلثة طهر مقدرة وفي تصغيرها زاد عليها لم يظهر علم ان الحرف الرابع قائم مقام
التاء المقدرة في التانيث المعنوي فمناج مثبت للتانيث المعنوي لا التانيث اللفظي بالتاء واما
ان يقول ان الاسم عند التانيث المعنوي العلمية يجوز صرفه لا ان يمتنع صرفه فكيف يمتنع صرفه عند العلمية
وامر قائم مقام التانيث المعنوي للعلم لان يقول ان الحرف الرابع لما كان قائم مقام التاء المقدرة في
التانيث المعنوي والغير يصح ان يقول انه قائم مقام التانيث المعنوي وكان ذلك الحرف
في اللفظ لاني التقدير يقوى في التأثير كالتانيث اللفظي بالتاويل فيكون الزيادة الملقوظ
قائما مقام التاء لكون تانيثا لفظيا حكما قوله الى التعريف لان الخ قال لا استا فوره كان
تعبيرهم عن التعريف بالمعروف وقع باتباع عبارة النظر فانه لما عبر في النظم عنه بالضرورة اشعر
اتج العلم او قسمة اثره فالتعبير عنه بما ابا بالمجاز او بطريق الحقيقة بان يكون مصدرا ميميا انتهى

المعنوى يوجب ثقلاً قليلاً مخففة اللفظ تعارضه وتراخى تأثير التانيث المعنوى بخلاف الاسباب
 الآخرة فانهما يوجبان ثقلاً كثيراً وخفة اللفظ لا تعارضه فكذا سائر الاسباب لم تشترط بهذا الشرط و
 قلنا انثقل كثرته تدرك بالذوق السليم والطبع المستقيم فليكن ان ينظر واما معان النظر انتهى كلامه
 والنظم ان لا تفاوت المعاني بحسب انثقل كثرته اجزاء وقلتها وادراكها لا يحتاج الى الذوق السليم
 ان التانيث المعنوى كيف يعلم انه خفيف بحسب انثقل فانتظر وافيما حررنا وما حررنا الاستساو
 غايته النظر حتى يظهر حقيقة الحال قال المصنف ومنه يجوز صرفه اى جعله فى جملة فى حكم المنصرف
 لاجله منصرفاً فامثل ما ذكر فى قوله ويجوز صرفه للضرورة قال يعصدق تعريف غير المنصرف لوجود
 السببين هما التانيث والحلمية كما يعترف بالشرف على هذا الوجه لقوله ويجوز عدم صرفه نظراً الى
 وجود السببين فيه لان مراده منه ما هو ظاهره لا بمعنى جواز جعله فى حكم غير المنصرف الا لئلا يفتى ان
 يقول نظراً الى تحقق شرط الجواز بل يقيم ان وجود سببين فيه يقتضى وجوب عدم صرفه لضرورة
 صدق تعريفه فتأمل ولا تنفل قولنا نظراً الى امتقاه شرط تختم تأثيره الخ فخرج كلامه ومن
 قوله وزينب الخ على شرط الوجوب امتقاه وجوداً ولم يفرغ الاول على وجود شرط الجواز دلالتاً
 على وجود شرط التتم بطريق اللف والمثل لم يتب لعل وجهانه لو فرغ المصراع الاول على شرط
 الجواز ناسب ان يقول فهذا يجوز منع صرفه لان المذكور صريحاً هو وجود الشرط والمتفرغ
 عليه صريحاً هو جواز منع صرفه ومنه ويلزم منه جواز صرفه وانما قدم المتفرغ على امتقاه الشرط على
 المتفرغ على وجوده لاصالة الضمير لاسم وكذا الحال بجنا وجواباً فى تغيره ليقول فقدم متصرف
 وعقرب ممتنع والغير يمكن ان يقيم ان المراد من قوله ممتنع ممتنع الصرف وهو مستلزم عدم الضم

فاعلم انه شرط في وجوب تأثير التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة لانه لو لم يكن شئ من الامور
الثلاثة كان لفظاً عربياً مثلاً ثانياً ساكن الوسط فيكون خفيفاً في غاية الخفة فمذه الخفة تعارض
ثقل احد السببين فيثقل الثقل ولا يستدعي التقليل التخفيف لانه على التزام في الاسم المعرب بحسب
الاعراب طلباً للتعاول فيكون اعرابه في الاحوال الثلاثة بالحركات الثلاثة مع التنوين فيكون
منصرفاً لا تغفل عما سبق منه قدس سره في شرح قول المصنف حكاه ان لاكثر التنوين فان حاصل
كلامه هناك ان لكل على فرع فاعاد وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث
ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم فيضعف فيه جهة الاسمية لان الاصل في كل نوع ان لا يشابه
النوع الاخر المبين له بالمشابهة القوية فاذا شابهته بتطرف الضعف فيه فبسبب هذا يكون محروماً
عن بعض خواص هذا النوع هذا الاحتياج في تسمية الى اثبات الثقل بواسطة كل سبب لان ليقر
انه يتم للوجه الاول بان ما ذكر لا يتم بدون التانيث بالثقل لكن لا بد من كون كل سبب موجباً
لثقل لا يبعد ان ليقر بتحقيق كل سبب معاني كثيرة في الاسم الذي هو فيه مثلاً اذا تحقق العدل
في اسم تحقيق فيه ان لا صلا هو خارج عنه واذا تحققت الوصفية في اسم يكون ذلك الاسم والاً
على ذات مأخوذة مع بعض صفاته وقس عليه سائر الاسباب المعاني الكثيرة ثقيلة بحسب الثقل
كان الالفاظ الكثيرة ثقيلة بحسب التلغظ فارادوا التعاول فخفضوا بحسب اعراب يمنع الكثير
كما انهم منعوا من الفعل الكثير التنوين كذلك فاذا كان اللفظ في كمال الخفة تعارض هذه الخفة
ثقل احد السببين تراخى تأثيره فلا يكون شرطاً في اشتراط احد الامور الثلاثة ليعتقد الثقل فلو اردوا بان
هذا الوجه لا اختصاص له بالتانيث المعنوي فيجب ان يشترط جميع الاسباب بهذا الشرط في التانيث

فاذا راك المعنيين استقلال من ادراك المعنى الواحد فقيده حصول المعنيين للذين هما السببان
 في الذهن زايدا على مدلول الاسم الذي وجد فيه السببان بحصول الثقلان لكن تميزا اذا كان
 السببان لازم الثقل عند تعقل مدلول الاسم وهو ممنوع لجواز ان يتعقل مدلوله ولم يتعقل شيئا منهما
 الا ان يقر من شأنهما ان يتعقل عند تعقل مدلوله فامكان الثقل كفي وما ذكر من الدليل
 على اشتراط التانيث المعنوي في سببية منع الصرف لو تم لدل على اشتراط كل سبب سوى
 ما يقوم مقام سببين باحد الامور الثلاثة اذا انتقاء يستدعي تعاضل ثقل احد
 السببين فلا يجب منع صرفه ويمكن ان يقيم ان وجبا اشتراط التانيث المعنوي بان التانيث
 المعنوي لعدم ظهور التاء في الاسم الذي هو فيه يكون سببا ضعيفا واما اذا ظهر التاء كما
 في التانيث اللفظي بالتاء يكون الثقل الذي يحصل بذكر التاء يقوى تاثيره في منع دخول
 الكثرة المتنوين للذين يؤدبين الى سلوك لطريق المختلفة من الرفع والنصب الجرح
 كون كل منهما مقارنا للثنوين فهو يؤدي الى كثرة الثقل فمنع الصرف يعيد سلوك الى
 بعضها ممنوعا فيحصل التخفيف واما في التانيث المعنوي لما لم تكن التاء ظاهرة فتجب ان
 يكون احد تلك الامور الثلاثة حتى يفيد مثل الثقل الذي يحصل من ظهور التاء حتى يمنع الراك
 من الصرف قال استا والاستا وره قوله ليجز الكلمة بثقل احدى الامور الثلاثة عن النقة
 الخ يستفاد من هذا الكلام ان الصرف في جعل الاسم المعرب غير منصرف بان جعل اعرابه لضعفه
 والفتحة من غير التنوين هو النقة للمعاول لان السببين اذا اجتمعا في اسم حصل بواسطه كل
 سبب ثقل مخفف بحسب الاعراب في الاسم يحصل المعاول فاذا عرفت ان السبب هو هذا

فنیة فی اللفظ والة علی تانیث المسمی والتا لیس کذلک لکن ان یقر ان المعبر فیه هو
 کونهاد الة علیه فی الجملة فتفکر قول فانها فی التانیث اللفظی بالتا و شرط لوجوب منع
 الا یقال ان العلمیة یجوز ان یکون شرطاً لجواز تانیث التانیث اللفظی فلا یتحقق الفرق اذ
 لابد ان یکون له شرط الوجوب لکن المصر لم یبین فالظان انه لم یکن له و کذا الشرط اذا طلق
 ولم یقید بالوجوب او لجواز یتبادر منه الوجوب وفهم کونها شرطاً لجواز التانیث المعنوی
 انما یکون من قوله و شرط تحتم تانیثه و ارجاع الضمیر فی هذا القول الی واحد من التانیث
 اللفظی والمعنوی خلاف الظاهر التخصیص تمثیله و ذکر التمثیلة ناظر الی ان ما ذکره الشر
 لعل کونها شرطاً لجواز التانیث المعنوی لاجل حفظ التاء المقدرة نعم لو قال التانیث
 بالتا و المعنوی شرطها العلمیة یتبادر الذهن الی ارجاع الضمیر فی قوله و شرط تحتم تانیثه
 الی کل واحد منهما ولو کان مراد و شرط تحتم تانیث کل منهما قال بهذا لایرد انه لو
 قال بهذا لکان اخصر قوله من شأنهما ان یعارض ثقل احد السببیین اعلم ان الثقل
 المعنوی الذی یحصل من السببیین یقتضی اسقاط بعض عوارض اللفظ الدال علی بقیة
 السببیین و وجه اسقاط خصوص الکر والتنوین ما ذکر من مشابهة الاسم الغیر المنصرف بالفعل
 فی تحقق الفرق عینیة فلا منافاة بین کلامیه فتفطن ثم لا یخفی ان الخفة اذا عارضت ثقل احد
 السببیین فیکون معارضة لتانیث احدهما و المعارضة المقابلة علی سبیل الممانعة فیهو جداول
 احدهما فینبغی ان لا یجوز منع صرف مثل هذا الا ان یقر ان الخفة لم یمنع تانیث احدهما بل یخلفه و یضعفه
 فنیق حوازم منع صدق خبر بان الثقل المعنوی یحصل بسبب کثرة ادراک المعنی

اي غير جار فيها حكم غير المنصرف واحتمال معنا منه انما يكون بتجويز الوصفية الاصلية فيها قوله
 اللفظي تقييد التانيث به اما بقية قوله بالتاء او بقية قوله بمعنى قوله اي علمية الاسم
 المؤنث فيكون التانيث في قول لمصر العلمية مصدريته لا النسبة لان الحاق تاء التانيث في الاسم
 المنسوب اليه انما يكون على تقدير كون الاسم المنسوب مؤنثا والاسم المؤنث ليس مؤنثا
 بل مذكر لكن المصدر هو الوصف القايم بالاسم المؤنث لانه بالتانيث ثم اعلم ان لفظ العلمية
 موجودة في كلام المصير في قوله وشرطها العلمية في الموضوعين والنظر من المبتدأ ان يكون
 كلمة الياء في هذه المواضع بمعنى واحد وفي الموضع الاول لا يصح ان يكون نسبة فينبغي ان
 يحل على كونها مصدريته ايض فها فلا يحسن جعلها دايما بينهما في الموضع الثاني منها وحلها على
 النسبة في الموضع الثالث منها كما جعل الشر وبناء المصدرية في الثالث على التجوز في النسبة
 فافهم قوله لان الاعلام محفوظة بقدر الامكان فيه ان الترخيم من الاعلام قد يكون من
 غير ضرورة في لا يصح انها محفوظة بقدر الامكان وايضا ان العلم لمحق تاء التانيث نظرا
 الى هذا التوجيه فيلزم ان لمحق التاء محفوظة عن التصرف بقدر الامكان فتأمل فيه قوله
 والتانيث المعنوي بتقدير الموصوف عطفًا على التركيب التوصيفي يكون الصفة المقدره
 وهو التانيث اللفظي او اشارة الى ان المعنوي عطف على الصفة المقدره وبني اللفظي
 والتانيث المذكور في المتن موصوف بالمعنوي ايض قوله ولان العلمية وضع ثمان
 الخ فبيان هذا الوجه يدل على ان التارحين العلمية صارت حرف مبان وان المجموع
 موضوع الامر هو مؤنث في يعبر مؤنثا معنويا لان المؤنث اللفظي ما يكون اداة التانيث

هو الاختصاص للعلم لان يرد الاستعمال قبل الغلبة او يرد بالاختصاص لكثرة اورد معناه اذ يمتنع
 بعد الغلبة كالمجاز بحيث يحتاج الى قرينة قوله فلا اشكال في الاشكال اسما ولا يبقى الاشكال
 لعل المراد هو الاول ومتوهم منه ان الاشكال عند زوال الوصفية يتوجب لكن يندفع او يتوجب بان
 وليس الامر كذلك بل عنده يتوهم ورود الاشكال فالاولى ان يقيم فلا يتوهم الاشكال في بدل
 قوله فلا اشكال حتى لا يتوهم الاشكال الذي هو ورود الاشكال وبقائه عند زوالها او ورود
 راسا لكنه يندفع قال المصنف منع اقمار الحقيقة الخ قال عصام الملة والدين في الفريد
 ما حاصله ان المعتبر في منع الصرف ما الوصفية الاصلية المحققة او الاعم منها ومن الموهومة و
 على الاول فلا جواز في تضعيف منع مثل اقمار على الثاني يكون غير منصرف من غير ضعف وحاصل ما اجاب
 عنه ان منع صرفه يقع من الذي هو غير معتد والصرف يقع من المعتقد وما يقع من غير المعتقد غير صحيح
 عند المعتقد فيكون الضعف بمعنى عدم الجواز عند المعتقد انتهى خلاصة كلامه يمكن ان يقرر ان معنى كلام
 المصنف ان الوصفية الاصلية ان كانت محققة كان عدم الانصراف محققا وان كان محتملا كان
 عدم الانصراف محتملا وان كان احتمالا لم يجز ما مع ضعف كان عدم الانصراف ضعيفا الى ما قلنا
 اشار الشارح بقوله ووجوب منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافها اصلية ثم لا يخفى ان اللايق
 على الشر ان يقول بضعف منع صرف هذه الاسماء واما احتمال كون الوصفية الاصلية فيها احتمالا لا محالة
 وعدم الجزم اعم من الظن والشك والوهم وعلى الاول والثاني لا يطلق الضعف قوله فانها
 لم يقصد الخ لعل هذا الدليل لو تم لدل على الجزم بكونها اوصافا وقوله لا في الاصل
 محل تأمل ثم اعلم ان بناء الكلام هنا على عدم العلم بكونها في كلام العرب بمنع الصرف

القول سيما من قوله كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعمال في الوية السوداء بحيث
لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة ان الاستعمال في الفرد يجوز لكن كثرة استعمال فيه وشيوعه فيه لا يحتاج
الى القرينة فهو كما لحقيقة بل لو استعمل في مفهومه الاصلي فيحتاج الى قرينة فهو كما يكون حقيقة كما
كحال ب في التقليل والتكثير لانها في الاول حقيقة كما تجاوز الثاني مجازا كما لحقيقة فتدبر
قوله المذكور من اصالة اشتراط الوصفية وعدم مضرة الغلبة جعل الجميع على لفظ التركيب باعتبار
بعض الاجزاء وعلته لا تمنع التركيب لا خربا اعتبار البعض لا خربا لاجل الاختصار في العبارة
اختار التسامح والواقع ان الاول على الاول والثاني على الثاني ولهذا قال او لا لعدم
اصالة الوصفية وثانيا لعدم مضرة الغلبة قال عصام الملا والدين ما حاصله ان قوله ذلك
اشارة الى اشتراط اصالة الوصفية لانه علة لكل من صفة وامتناع انتهى ولقايل ان يقول
ان الامر لو كان ما قال ينبغي تقديم الامتناع على العلة لانه معلول وجود الشرط والعرف معلول
استقائه والشرط اذا ذكر فالمتبادر وجوده وايضا الامتناع متفرع على وجود الشرط باعتبار لانه
وهو عدم مضرة الغلبة فلو لم يكن هذا لانه لم يتفرع عليه فينبغي ان يتفرع على ما هو متفرع في الواقع
فم يكون ذكر العلتين والمعلولين في كلام المصنف على طريق الدلف والفتش والترتب فتأمل
ولا تجاوز الحق قوله لم يجز استعمالها في معانيها الاصلية بالكلية لعل عدم الجواز بحجة التقوية
لانه امر ضروري في منع العرف فينبغي ما مر منها الا انه لو لم يكن ضروريا فما الفرق بين
التاميم المعنوي اذا زال انه يحتاج الى الشرط الذي هو الزيادة على الثلثة دون الصفة فتأمل
حتى يظهر لك لوجهه بر قوله واما عند استعمالها في معانيها فاسبق من ان معنى الغلبة

والحال انها مبنيان فيحتاج في بناءهما الى الموجب وهو امر آخر وليس شئ منها يخل في البناء
وهو العدل فالعدل سبب مستقل في البناء ويشعر بقوله التحصيل سبب لبناء او هو يلقى في الخاطر
السبب المستقل هو لا غير ثم لا يخفى ان حصول فرعية اخرى انما ينفع اذا كان للفعل بالقياس الى الاسم
فرعية ثالثة حتى يحصل المشابهة باعتبار حصول الفرعية من الوجوه الثلاثة فتأمل ولا تستعجل في الرد
والقبول ثم اعلم ان المشابهة بحسب الزنة اذا لم تكن كافية في البناء فنجار كما نقل الشرح في المبنيات
عن صاحب المفصل اعتبر كونه معدولا عن الفجرة واما اذا لم يتغير فيه العدل فيلزم التزام المخالفة
بالنسبة الى صاحب المفصل في كفاية المشابهة بحسب الزنة قوله لان الكلام فيما قد راجح لا يخفى
ان العدل التقديرى الذى كان لاجل البناء يبين المعنى في محث المبنيات وما يكون لاجل عدم
الانصراف يجب ان يبين في هذا المقام وما يكون في الاسم المعرب لاجل عدم الانصراف كباب قطام
ينبغي ان يذكر في هذا المقام لئلا يبقى عن البيان وفي ستر الحفاوة والظن من كلام الشرح هو مرئاة
بهذا الايراد ولم تعرضه برة فتدبر قوله وهو كون الاسم دال على ذات مبهمه ماخوذة مع بعض
صفات اسودا كانت الخ لا يخفى ان هذا صادق على احمر لاجل اربع في قوله مررت بنسوة اربع
لان نفس اربع وجد بالمدل على ذات مبهمه ماخوذة مع بعض صفاتها وهو الاربع بل لذات
المبهمه مستفادة من النسوة وعروض الاربع بها مستفاد من هذا التركيب المرتبة المعينة
مراتب العدد مستفاد من نفس الاربع اللهم الا ان يراو بالدلالة ما هو اعم عن الدلالة من غير
الاستقلال واحمر يدل استقلالاً واربع في هذا التركيب يدل مع ضم الموصوف ومع الهيئة اكثر
والدال على الشران يتوجب الى ما فضلناه فافهم قوله ومعنى الغلبة اختصاص الخ والمستفاد من هذا

في الاسم الذي كان مركبا مع عامله لا يكون الا اذا تاسب مبنى الاصل للفعل الماضي او امر بالصيغة
 او الحرف والاسم نسبة بين حصار وطما رشي منها فانها ليسا بمعنى الماضي نحو هيات فانه بمعنى بعد حتى
 يكونا مناسبتين للماضي ولا بمعنى الامر نحو زويد فانه بمعنى اسهل حتى يكونا مناسبتين للامر ولا مناسبتين
 للحرف نحو المبهيات فانها مشابهة للحروف في الاحتياج فلا وجه لبنائها فاعتبرت فيها العدل لتحصيل
 البناء فاعلم بعد اعتبار العدل فيها شبهتان بفعل بمعنى امر نحو نزل بمعنى انزل عدلا وزنه فان
 نزل معدول عن انزل وحضار عن حاضرة وطمار عن طامرة وبهذه المشابهة صارت كل واحدة
 مناسبة للامر فحصل سبب البناء فيها وانما اعتبر العدل ولم يجعل مجزا للمشابهة بحسب اوزنه سبباً لان
 هذه المشابهة بدون العدل ليست مناسبة قوية مؤثرة في البناء فاعتبر العدل فيها لتحصيل
 واعتبار البناء في ذوات الراكون الارواح فاستقل كما لمكر فارادوا ان يكون مبنياً ليسهل التكلم اذ سلك
 طريق واحد اسهل من سلوك طرق مختلفة اذ في صورة البناء تحرك واحد في جميع الاحوال انتهى
 كلامه يمكن ان يقال ان المستفاد من كلامه ان يكون المؤثر في بنائها هو كون كل منها مشابهاً
 لنزال عدلا وزنه فلا دخل فيه لوجود السببين الآخرين والنظم القريب من التصريح بحسب كلام
 الشران لهما دخل فيه لكنهما لم يكفيوا اذا اعتبر العدل فيما يحصل السبب التام وهو مجموع
 الاسباب الثلاثة فلم لا يجوز ان يكون معنى كلامه ان في الاسم عند حصول السببين يحصل الفرعية
 في شبه الفعل وبهذا القيد يخرج عن الانصراف لا عن الاعراب واذا اعتبر سبب ثالث يحصل
 فرعية اخرى فيقوى شبهته به فيخرج عن مرتبة المعربة فيصير مبنياً لان يقال مراده ان السبب
 هو العدل في باب قطام ومعنى كلامه ان الوجود فيها هو السببان وهما بوجان منع الحرف لا لبناء

والقول ان غرضه ان لفظ المثل مقدر بهنا وان معطوف على قوله مستبعد جدا ويمكن ان يراد
 بباب قطام ما هو على وزن فعال علما للاعيان الموثقة سواء كان ذوات الراء وغيره والعدل
 التقديرى يتحقق فيهما في الغيبة فيمكنهم اعتباره في ذوات الراء لاجل البناء وفي غير المحل عليهما فان
 قيل فعلى هذا لا يكون ذكر كل منهما محال فيه لان الكلام فيما قد رفيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
 كما يذكر الشرح ان المعر لما عدل من اسباب منع الصرف وكانت ماهية العدل في غاية الخفاء
 عرفه بالتعريف المذكور في مقام التعريف وبيان ماهية مطلق العدل لا بد من الاقل من الاستحسان
 ان يفصل انواعه ولا اقل من انه يشير الى النوع فلما قال تحقيقا او تقديرا وذكر العدل التحقيق اشارة
 والعدل التقديرى الى الاشياء التي هي في مفهوم قولنا ما هو علما للاعيان الموثقة واليهما اشار بلفظ الباب
 المضاف الى قطام فيكشف النوع الثانى ايضا كمال الانكشاف لم يعلم ان مراده من قطام ما ذكره في
 تمثيل ذوات الراء لاجل ذكر ما في بحث المعنيات لاجل ما سبنا ليس له من نسبة الغير المنصرف الذي اعتبر
 فيه العدل لاجل عدم الانطراف بخلاف باب قطام فانه ايضا منصرف وان لم يكن اعتبار العدل
 فيه لاجل عدم الانطراف فيصح ان يقره ههنا طفيليا بخلاف ذوات الراء والمذكور الطفيل
 لا بد ان يكون له مناسبة قوية حتى يذكر بالطفيل كما لا يخفى على المستبح والممارس بالعقول ويجوز ان
 يكون وجه تقديم مثال عليه لاجل اصالته لا نرى ان المعرفى بمبحث افعال الناقصة وذكر كان الذي
 منها وشم ذكره في قوله تطفلا كان التامة وكان الزيادة ايضا لاجل المناسبة واستيفاء الاقسام وفي بحث
 الموصولات ذكر ما هو موصولة وذكر بعده الاقسام الاخرى من كلمة ما تطفلا وامثالها في كلام المعرفى هذا
 الكتاب كثيرة قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب قال الاستا فوره يعنى ان البناء

والسبب

يوجب الخروج عن الصيغة وكذا الحال في الاضافة وكل من بحثا وجوبا قوله فاصلا اما جمع الخ فيه
 ان جمع على تقدير كونها اسم التفضيل لم يقبلوا بانها معدولة عن هذا الامر الثلاثة كما خال الان يقبل
 ان جمع لم يكن جمع التفضيل قياسا والاضابطه المذكورة في جملة قياسا بل لم يكن جمع اسم التفضيل
 اصلا لان مفروده صفة لكن لم يكن اسم التفضيل فتدبر قوله والاخر الصفة الاصلية ولم يتبين العلة
 التي هي غير الصل في اخرج انها ايضا صفة الاصلية الا ان يقرب ان القول بان اسم التفضيل
 تفيد ان في الاصل صفة فيه انه منقول الى معنى الغي وليس بان من باب غلبة الاسمية لان معنى
 غلبة الاسمية اختصاص ببعض افراد بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما يقول الشرح في
 مجتبه الوصف بمعنى الغي وليس فربما من معنى اسم التفضيل لا يخفى ان ظنا ذكره الشر بقوله
 ان كانت اسما ان يحج على ضاى او فعلاوات سيرانه اكان مذكورا في مقابلة قوله ان كان صفة
 ان يكون المراد من الاسم ان لا يكون صفة اصلا لان يكون ولا صفة ثم صلا اسما بالغلبة فعلى
 هذا الا يكون احد العلمتين الصفة نعم اذا كانت صفة كبر ان احدهما كونه صفة اللهم الا ان يقرب
 من الاسمية هو الاسمية بالغلبة فتدبر واحسن التدبر قوله وعلى ما ذكرنا من قولنا ولكن لا يـ
 في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل والاخر اعتبار الاخر عن ذلك الاصل فافهم
 قوله قد قريما ان اصلا عام وزا فريال انت خبير بان توقف اعتبار العدل على وجود اصل
 وعدم وجوده ان الدليل فيها على وجوده لا يستلزم ان يقدر فيلان اصلا عام وزا فريال
 ان يقرب انما يوجدان في موارد الاستعمال فالمسبب ان يفرض ان اصلا هو عام وزا فريال
 وشي باب قلام نادى لفظ المشي اشار الى انه مطوف على عمرو ولا على عمرو الظاهر هو ما ذكره الشرح

في الكلام على حفظ المسافة في الانتساب فتأمل قوله والصواب مجيبا قال عصام الملة والدين والصواب
 محي عشر ومشر مختلف الخمسة الاخرى انتهى لفظه ثم ايراد على الشر بأنه حكم بصوابية محي صوابية
 جميع ما وراة الاربعة والجمال ان الصواب محي واحد ما وراة وهو عشر ومشر لان مثير ما وراة
 بيان يكون الضمير في محيما الى عشر ومشر والافضل ان الضمير يرجع الى جميع ما وراة قولان
 معناه اشتد تأخر العمل معنى الكلام ان صيغة آخره لم يكن صيغة السالبة ومع ذلك كان معنا
 اشتد تأخر اكان اسم التفضيل فلا يرد ان هذا المعنى يجوز ان يكون لاجل كون صيغة السالبة
 نعم لو وجدت صيغة السالبة بهذا الوزن لورد ثم لا يفي ان الظاهر قول معناه اشتد تأخر ان
 الزيادة في اسم التفضيل هي باعتبار الكيفية لا باعتبار الكمية ويمكن حمل الزيادة فيه باعتبار
 الكيفية لا باعتبار الكمية ويمكن حمل الزيادة فيه باعتبار الكمية او يجوز ان يقال
 ان التأخر المقادير من كلمة التأخر واحد وبدرجته واحدة ومن كلمة حتى بدرجتين وكلمة ثم
 بدرجات وان جازت ان تلك المراتب باعتبار الكيفية فتأمل فيه حتى يتضح كلفه علم
 معدول من احد ما ان آخر قبل نقله الى معنى غير معدول الخ فلا يرد انه لم يستعمل لان في
 المعنى التفضيل حتى يجب عدوله عن احد ما وفي كلامه الاستفاضة في المقام تفصيل فان اردت
 الاطلاق عليه فليرجع اليه قوله فتأمل بعنهم انه معدول عما فيه اللام فيه ان تجزؤه عن اللام لا يجوز
 الخرج عن الصيغة وقد عرفت ان العمل هو خروج الاسم عن صيغة اصلية والغير يلزم ان
 يكون ما في من المركب لم يزد حذف بعض اجزائه معدولا فعلى هذا لو كان آخر اصله لاخر لم يكن
 معدولا اللهم الا ان يقال اللام لشدة اقترانها به بدو لا يمنع دخول كلمة واحدة في تجزؤه عن اللام

بموجب خروج عن الصيغة وكذا الحال في الاضافة وكل من يتجاءر بها قوله فاصلا ما جمع الخ فيه
 ان جمع على تقدير كونها اسم التفضيل لم يقبلوا بانها صفة ولا عموم احد الاسماء الثلاثة كما خال الان يقم
 ان جمع لم يكن جمع التفضيل قياسا والضابطة المذكورة في جملة قياسا بل لم يكن جمع اسم التفضيل
 اصلا لان مفروده صفة لكن لم يكن اسم التفضيل فتدبر قوله والاخر الصفة الاصولية ولم يتبين البلية
 التي هي غير العدل في اخرج انها ايضا الصفة الاصولية الا ان يقم ان القول بانه اسم تفضيل
 تفيد انه في الاصل صفة فيه انه منتقل الى معنى الغير ليس بذا من باب غلبة الاسمية لان معنى
 غلبة الاسمية اختصاص بعض افراد بحيث لا يتخلل في الدلالة عليه الى قرينة كما يقول الش في
 مجتهد الوصف معنى الغير ليس بذا من معنى اسم التفضيل لا يعني ان ظنا ذكره الشر بقوله
 ان كانت اسما ان يحج على ضالي او فعلاوات سيما ان كان مذكورا في مقابلة قوله ان كان صفة
 ان يكون المراد من الاسم ان لا يكون صفة اصلا لان يكون ولا صفة ثم صلا اسما بالغلبة فعلى
 هذا لا يكون احد العليتين الصفة نعم اذا كانت صفة يكون احدهما كونه صفة اللهم الا ان يقم براه
 من الاسمية بهو الاسمية بالغلبة فتدبروا حسن التدبر قوله وعلى ما ذكرنا من قولنا ولكن لا بد
 في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل والاخر اعتبار الاخراج عن ذلك الاصل فافهم
 قوله قدر قريبا ان اصلا عاموزا فويل انت خيرة ان توقف اعتبار العدل على وجود اصل
 وعدم وجود الدليل فيها على وجوده لا يستلزم ان يقدر فيلان اصلا عاموزا فواشقي الا
 ان يقم انما الوجودان في موارد الاستعمال فالماسب ان يفرض ان اصلا هو عاموزا فويل
 مثل باب كلام نادا لفظ المشا لشارة الى انه مطوف على عمولا على كمر والظهور ما ذكره الش

هذا الكلام على حفظ المسافة في الارتفاع فقال قوله والصواب مجيها قال عصام الملة والدين والعتا
 جميعا عشر وعشر بخلاف الخمسة الاخرى انتهى لفظه ايراد على الشر بأنه حكم بصوابية مجي صوابية
 جميع ما واد الامة والجمال ان الصواب مجي واحدا وما واد وهو عشر وعشر لان مجي
 بان يكون الضمير في مجيها الى عشر وعشر والاضمير راجع الى جميع ما وادها قولان
 معناه اشتد تأخر فعل معنى الكلام ان صيغة آخر للمكين صيغة السالبة ومع ذلك كان معنا
 اشتد تأخر كان اسم التفضيل فلا يرد ان هذا المعنى يجوز ان يكون لاجل كونه صيغة السالبة
 نعم لو وجدت صيغة السالبة بهذا الوزن لورد ثم لا يكتفى ان الظن قول معناه اشتد تأخر ان
 الزيادة في اسم التفضيل هي باعتبار الكيفية لا باعتبار الكمية ويمكن حمل الزيادة فيه باعتبار
 الكيفية لا باعتبار الكمية ويمكن حمل الزيادة فيه باعتبار الكمية او يجوز ان يقال
 ان التأخر المقادير من كلمة التأخر واحد وبدرجة واحدة ومن كلمة حتى بدرجتين وكلمة ثم
 بدرجات وان جازت ان تلك المراتب باعتبار الكيفية فتأمل فيه حتى يتضح كيفية قوله علم
 معدول من احدها ان آخر قبل نقول الى معنى غير معدول الخ فلا يرد انه لم يستعمل الان في
 المعنى التفضيلي حتى يجب عدوله عن احدها وفي كلامه الاستفاضة في المقام تفضيل فان اردت
 الاطلاق عليه فليرجع اليه قوله فقال بعضهم معدول عما فيه اللام فيه ان تجزؤه عن اللام لا
 الخرج عن الصيغة وقد عرفت ان العمل هو خروج الاسم عن صيغة اصلية والغير لازم ان
 يكون ما في من المركب لم يزد حذف بعض اجزائه معدولا فعلى هذا لو كان آخر اصله لاخر لم يكن
 معدولا اللهم الا ان يقر اللام لشدة اشتراطه بدخوله كانه دخل كلمة واحدة فخرج تجزؤه عن اللام

ما شئت من ذلك ان معنى كون الصيغة اصلية ان الاصل والقاعدة يقتضي كون الاسم على
 تلك الصيغة كما فهم الشرح حتى يرد ان القاعدة لم تدل على وجود الاصل في العدل التقديري
 اللهم الا ان يقيم ان القاعدة عبارة عن الدليلين والدليل على وجود الاصل في العدل
 التقديري هو منع الصرف او فرضت قاعدة تقابل قول الاصل انه اذا كان المعنى مكرراً
 يكون اللفظ مكرراً الا يقيم ان ما يقيم من المعنى انما كان متعدد اكان اللفظ متعدد او من
 حق كل معنى ان يدل عليه لفظ على حدة غير مسلم اذ اللفظ الواحد اذ دل على معنيين لكن
 على احدهما بالمطابقة وعلى الآخر بالالتزام بحيث يكون الدلالة الاشتراكية واضحة لم يكن
 من حق كل منهما الدلالة بلفظ على حدة كما اشار اليه شارح التسمية والسيد الشريف في
 حاشية جليسا في بيان كون اجزاء القضية ثلاثية لان الكلام ليس في المعنى المتعدد بل
 الكلام في المعنى المكرر المعنى واحد يتقن مكرراً او من حق كل من تعليقه ان يؤول بلفظ واحد
 مكرراً فافان هذا من ذلك قوله جاني القوم ثلثة قال عصام الملة والدين حال من القوم
 ما اول بلفظ واحد اي مفصلاً بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجري
 اعوا جليسا انتهى الظاهر ان يكون ثلثة ثلثة حالاً من الاجزاء الثلاثية للقوم حقيقة وتكرر لفظ ثلثة مرة
 واحدة ليفيد حقيقة اجزاء القوم مقصفاً بالثلاثية وان كانت اجزاء مقصفاً بذلك لصف غير
 متناه وكيفية الثلاثيات غير متناه فتدبر قوله الى رابع ومرجع قال عصام الملة والدين لا و
 لقوله الى رابع ومرجع والظن رابع ومرجع الا ان يجعل الى معنى مع انتهى لعل وجه عدم حمل الى على
 عدم وجود الواسطة التي لم يبين حالها لان الواسطة التي هي ثلث وثلث فقد بين حالها ونها

لم يقل عن الحق فان الحق احمق لعدم العدول عنه قوله خروجاً كما يتبع من اجل محقق قال
 عصام الملة والدين يعني تحقيقاً بمعنى محققاً صفة لخروج مقدر بحال متعلقه والاصل في البعيد عن
 العبارة سيما في قوله او تقدير الان حمله على الوصف بحال متعلق مع انه يصح ان يكون وصفاً
 للخروج بحال نفسه بعد الفهم بهذا انتهى يعني بقوله مع انه يصح ان يكون وصفاً للخروج بحال نفسه
 انه يصح ان يوت خروجاً محققاً لا يخفى ان مراده ان كان ان هذا صفة حقيقة لنفسه من غير توسيط
 المتعلق كما هو الظاهر من كلامه والاسم ذلك وان كان هذا صفة حقيقة لنفسه وان صح ان يكون
 صفة حقيقة للمتعلق ايضاً فهذا لا يضر غير مسلم ولهذا قال الشر فانقسام العدل الى التحقيق والتقدير
 لا يفيقي كلامه في مرتبة الدعوى لا يوت ان الخروج المحقق بديل دليل عليه كما صرح به في الاثر
 اذ لا يخفى ان القاعدة لا يكون ولياً على الخروج لانها دليل يقتضي كون الاسم على صيغة كذا
 ولا يدل على انه خارج عنها وايضاً المعتبر في العدل الاخراج كما يفهم من كلام الشر وهو
 بمحض الاعتبار لا دليل عليه قتال في كونه بمحض الاعتبار انت خبير بان الحقيقة عارضة
 او لا لاصل وثانياً للخروج لكنه واسطة في الثبوت لا الواسطة في العرض وهذا القدر يكفي في
 اولوية جعله صفة للخروج لنفسه مع كون العبارة ظاهرة فيه وبعد ما عايناه ذكره الشر لا يخفى ان قوله
 تحقيقاً او تقدير احال من اصلية الصيغة اي حال كون اصلية ما محققاً او مقدراً واذا
 وجد دليل على ان اصل الاسم هو هذا غير منع الصرف فاصلية ذلك لاصل كانت محققة
 وان لم يوجد دليل غير فقد كانت اصلية مقدرة في الاحتياج الى تقدير الخروج وجعل كل منهما
 صفة له والى تقدير الاصل كما صرح الشر والمراود من الاصل هو الخروج عنه كما ان اصل المشتق

وهو الاخراج انت تعلم ان انظار ان يكون خروج الاسم عن صيغة الأصلية بالمعنى اللازم
 كافياً في الفرعية واعتبار الاخراج امرزاي فلهذا الاعتناء الى حل الخروج على الاخراج العلم
 ان يتق المرد ان تحقق ظهور الفرعية عندنا لا يكون بدون اعتبار الاخراج فتدبر و حسن
 التدبر قوله فوجوده محقق بلا شك قال المحقق الامري وانت تعلم ان وجدان دليل غير
 منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجواز مقدمات نظمية
 اتى لا يخفى ان الدليل يطلق على ما يكون مقدماته قطعية كما لا يخفى على المتتبع فبعد قبول وجود
 الدليل فلا شك في عدم الشك فتأمل لا تقع في الشك والغير يمكن ان يتق ان المحقق وان
 كان معناه حقيقة هو المعتقد بالاعتقاد اليقيني الذي هو عبارة عن التحقيق وهو لا يزول
 بتشكيك المشكك به لو كان نظراً لا يحصل الا بالبرهان وهو الذي يكون مقدماته قطعية لكن
 بقرينة قوله بلا شك يمكن حل التحقيق على عدم الشك فعدم الشك عم من الظن فاذا كانت
 مقدمات الدليلين نظمية يحصل منه الظن فهو ليس بشك ثم لا يخفى انك قد عرفت ان معنى
 خروج الاسم عن صيغة الأصلية كون الاسم مخرباً عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
 ان يكون ذلك الاسم عليها والقاعدة دليل قطعي فتأمل في كون القاعدة وليلاً قطعياً
 قوله وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف اي على وجود الاصل قد عرفت من تعريف
 تحرير العدل ان فيه لا بد من وجود قاعدة تدل على ان اصل الاسم هو الشيء الفلاني
 فلا بد من وجود تلك القاعدة في العدل التقديرى انظر ولا شك ان تلك القاعدة
 دليل على وجود الاصل فلا يتم الفرق المذكور بينهما فتأمل حتى يظهر حقيقة الحال فبعد العلم بها

عن صورة الاولية يعني ان الاسم كان اول البصيرة وبهية ثم تغيرت فحصل له بهية
 اخرى او كون الاصل مهننا بمعنى القاعدة وكون نسبة الصيغة الى الاصل اقتضاه كون الاسم
 على تلك الصيغة مستبعدا ولا يبعد ان يكون هذا مندرجا في التكلفات التي قال بها بعض
 الشارحين وعلى هذا التقدير ايضا يكون التعريف تعريفًا بالاعم فتدبر قوله واعلم اننا علم قطعاً
 انهم لما وجدوا ثلث ثلث واخر وجمع وغير منصرف اي وجدوا فيها حكم غير المنصرف فهو
 عدم لحق الكسرة التنوين وهذا القول تسمية لتحقيق العدل الحقيقي والتقديرى والفرق بينهما وسلب
 الفرق الذي يتوهم كما نقول لانهم لم يحتفلوا ان يكون المسلوب واقفاً عن بعض الناظرين في
 هذا المتن قوله ولم يجدوا سبباً ظاهراً غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى تعيين انهم في كلام العرب
 وجدوا في بعض المواد تحقق الوصفية الاسم غير المنصرف وفي البعض الآخر لا وكذا الحال في
 العلمية فحكموا ان كلامها لا يكفي لمنع الصرف فاحتاجوا الى اعتبار سبب آخر في مادة يكون الاسم
 فيها غير منصرف مع احدهما ولا يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه ليصح منع الصرف بخلاف صيغة
 منتقى الجمع والالف والنون الزائدين اذ لم يتخلف عدم الانصراف في شئ من المواد عن
 تلك الصيغة وعن هذا الالف والنون فالظن ان يكون تلك الصيغة مثلاً كافية في منع الصرف
 وكون العدل تحقيقاً او تقديرًا في جميع المواد التي تحقق فيها تلك الصيغة مثلاً وكون عدم
 الانصراف لاجل علمتين بعيد كما لا يخفى ولذا حكموا بان تلك الصيغة مثلاً علة واحدة
 تقوم مقام علمتين قوله وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرق
 بدون ذلك الاخراج ومن هذا يعلم وجه حمل المصدر اللازم وهو الخروج على التقدير

فيه ان المقصد الاصل من تعريف العدل ان لا يلتبس غير المنصرف بالمنصرف فعمل تقدير يكون
تعريف العدل عم منه يتوهم كون الاسماء المشتقة معدولة فلتوهم اجتماع الوصفيتين مع عدل فيما
يتوهم انها غير منصرف فيفوت المقصد الاصل انتهى لا يخفى ان اعتبار العدل سواء كان ذلك
العدل تحقيقا او تقدير بعد وجدان الاسم غير منصرف اى بعد وجدانه ان لا يوجد كسر و
تنوين كما حققه الاستاذ في شرح كلام الشرح والاسماء المشتقة لم تاتي غير منصرف حتى يتوهم
ان عدم الضار فيها يكون للوصفية والعدل يصدق تعريف العدل عليها قوله في لام حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكاليف لعل هذا القول يعجز من بعض الشارحين
اعلم ان اعتبار تلك الامور التي يكون التعريف بسببها مآوا مائعا اعتبارا لمور يكون
قبالة من التعريف ليست هذه تكاليف حتى يكون ارتكابها ارتكاب تكاليف ولما
او عى الشرح باور من التعريفات فكانه اجاب عن قوله يكون تكاليف والقول بان
التباور بالنسبة الى صراحة تكلف تكلفا وحل التعريف على الاعم على وجه الصحيح المذكور فانما
لو لم يكن التعريف نظرا الى ظاهره جامعا وانما بل لظاهرا ذكره الشرح بقوله لا يخفى ان صيغة اشتقاق
الخ هو ان خروجا يكون من صراحة التعريف فمن قال ان الشرح يبنى بالقل عن بعض
الشارحين ففى كلامه تامل والقول بان بعد عدم قبوله كون المذكورات تكاليفات قيل حسن
التعريف بالايم الكافي في الغرض المبني على صراحة عبارة التعريف مثل التعريف بالمساواة
المبني على التباور وعلى اعتبار اهرز يد على ما يفي في الغرض لكن يوافق للقول بالمساواة فيكون
عن قوله بالتباور متبع كما لا يخفى ثم اعلم ان الظاهر من خروج الاسم عن صيغة الاصالية هو خروجه

لأنه عطف هذا القول على قوله خروجه في قوله المتبادر من خروجه وليس الأمر كذلك لانه
 معطوف على قوله ان المتبادر او على قوله ان صيغة المصدر على التقديرين بقيد الكلام الجزم
 بدخوله في صيغة اخرى اى المغايرة للاولى والحال ان الحق هو المغايرة لا التبادر اذا احتمل
 العينية لم يتصور سيما اذا قال يستلزم دخوله في صيغة اخرى كما لا يخفى قوله ولا يجب ان
 يعتبر مغايرة تما لها في كونها غير داخلية تحت اصل وقاعدة لما كانت الاولى داخلية تحت علم
 ان الفاظ التعريفات تجب ان تكون مصرحة في المراد او متبادرة فيه و مراده من عدم البعد
 هو الذي لم يصل الى حد التبادر فهو غير كاف وان وصل اليه فيمكن ان يبق ان المسلم
 هو تبادر ما هو الا عام من دخولها تحت قاعدة ومن عدم دخولها تحتها لا تبادر عدم دخولها
 فيه كما يبق هذا الرجل خرج عن وطنه الاصل هو يستلزم دخوله في وطن آخر وهو اعم ان لا
 يكون هذا وطنه الاصل او كان وطنه الاصل اذا كان له وطنان اصليان الا ان يبق من
 تقييد الصيغة الاولى بالاصلية يكون المتبادر ان لا يكون الثانية متصفة بالاصلية فقال
 قوله خرجت عنه المغيرات القياسية المغيرة القياسية كمرعى لان صيغة الاصلية هي مرموزة
 الاصل اسم المفعول في المثالين المذكورين على وزن مفعول لكن صيغة مرجى اليها داخلية تحت قاعدة
 لان قاعدة اجتماع الواو مع الياء وكون السابقتين منها ساكنين وقائبا لواو بالياء وادغم الياء
 في الياء وكسرت قبل الياء والاولى يقتضى الميم والصيغة الثانية فخرج بما ذكر من قوله ولا يجب الخ
 بخلاف المغيرات المشا ذكالا لا قوس يخرج بتقييد الصيغة المخرج عنها بالاصلية من غير حاجة اخرا
 الى ما ذكر من قوله ولا يجب الخ قوله قال بعض المشايخين قد جوز بعضهم الخ قال لا ستافرح

بتقييد الصيغة بالاصلية او المراد بالصيغة الاصلية التي يقتضي الاصل ان يكون الاسم عليها و
ليس الاصل ان يقتضي ان يكون الضارب مثلاً على حقيقة الضرب انتهى في اضافة الصيغة
الى ضمير الاسم المستلح تصحيح توصيفها بالاصلية وباليون من ان صيغة المصدر لا يقال صيغة
المشتقات مجردا وادعوا ثم اعلم ان قول الاصلية قيد واقعي وصفة كما شئت للصيغة الاصلية
وفي الحقيقة يحصل بها تصحيح اضافة الصيغة الى الضمير الرجوع الى الاسم كما قال وانما قلنا
عن صيغة لان الاصل والقاعدة تدل عليه كما هو النظم كلاما اشرو ولا يبعد ان يكون
قيد الاصلية تصريحا بفرعية الاسم المعدول بالنسبة الى المعدول عنه الا ان يت انه يقتضي
قوله ولا يبعد ان يعتبر ان كون الاصل بمعنى القاعدة لم يدخل في اخراج المفردات
القياسية فيجب ان يحل عليها فتأمل قوله وان المتبادر من خروجه عن صيغة
الاصلية لمحل في هذا المتبادر لم يكن لتقييد الصيغة بالاصلية مدخل ولا اضافتها الى
ضمير الاسم فاذا كان كذلك كان مرتبة خروج ما حذف عنه بعض الحروف عن بقية
المعدل قبل مرتبة خروج المشتقات عنه فالاولى التعرض بقبله الا ان يت وجب التام
تبادره ووجه تقديمه تصريحا ثم اعلم ان جعل المخرج عن الصيغة بدل على ان المعتبر
في مفهوم المعدل خروجه عنها وتغييرها وتغيير المادة غير معتبر الا ان عدم تغييرها معتبر فالمسلم
هذا المتبادر لا فلك التبادر والمراد بالمادة هو الحروف الاصلية فلا بد ان الحروف ثالثة ثالثة
ليست باقية في ثلثة وثالثت فتدبر قوله ان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة
اخرى قيل اي وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية دخوله في صيغة اخرى انتهى

سائر العلل فانما ليست بهذه المثابة في القوائم مع رعاية الاختصار في المتن فلو عرفت باقئ العمل
لطفه فلما لم يغيره لم يعطف على العدل وعلى ما قلنا فالقارن بالتفسير لا التفصيل لعل وجه صاحب القيل
ما قلنا ثم لا يخفى ان العدل والعدالة عبارة عن عايقا بل الظلم لا الاخراج ولا يعبد ان يكون العدل
هو ما ساعدوا من العدول وهو في الاعمى ما قال به وتوقعه في النظم كذلك انما فيه كذلك لفوردة الشعر
قال المصنف في البحث الثاني في العدول والتحصيل قال عصار المصنف في حواشيه على شرح شمسية
لم يقل في العدول والمصلحة مع ان الكلام فيهما اذ لو قال كذلك لم يعلم ان المعدول من العدل
او من العدول فيفهم انه غير العدول هو الخروج كما لا يخفى قوله فصار التانيث مكررا انظر
ان يبق فكان التانيث مكررا فاعلم قوله اي كونه مخرجا لعل وجه الخروج الذي
هو المصدر المحرر واللازم على المصدر المتعدي المخرج من الاخراج ما يقول الشرح ان المعبر
في العدول هو اعتبار اخراج الاسم عن الاصل وجعل العدل صفة الاسم يقتضي كون
الخروج المحمول مصدرا ببنيا وبنيا وناسب بهذا التفسير تفسير العدل بالمصدر المبني للمفعول اذ لو
كان المراد من خروج كونه الاسم خارجا لكان معنى العدل كون الاسم عادلا فافهم قوله لا يخفى
ان صيغة المصدر لا تخل باحاطة الاسم بالمراد من ليس الصيغة المضافة الى ضمير الاسم ان هذا
الصيغة بنفسها نفس صيغة الاسم والاخرج جميع المعدولات لان صيغة ثمانية مثلاً
ليس نفس صيغة ثلث بل المراد بها تعلق الاسم بها تعلقا يوجب اضافتها اليه ومن البين ان
صيغة المصدر لها تعلق كذلك بالاشتقاق فانه ما خرج من المصدر فلم يخرج باضافة الصيغة الى
ضمير الاسم وكذا الحال في سائر المعدولات فانها لا تخرج بالمراد من ان المشتقات تخرج

ههنا هو المشرط ولا المقيد بالشرط ولا المركب منهما فالحق محل كلامه على ما هو الظاهر منه فافهم قال
 المصنف والقار للتانيث قبل الصواب والتانيث بالظنين لان السبب هو التانيث لا الالف
 واللام صح تعريف غير المنصرف اذ يوجد عليه غير العطل التسع انتهى يمكن ان يكون ان العلة هي التانيث
 لكنه اضاف الالفين اليه اشارة الى كمال غليتهما في المنع حتى جعل لزوما للكلية بمنزلة تانيث
 آخر فالقول بان هو الصواب غير صواب قوله وثانيهما التانيث لكن لا إطلاقا بل بعض اقسامه
 وهو الف التانيث انت خبير بان الف التانيث ليسا مجموعين على بعض اقسام التانيث بل
 يكون المحمول عليه هو التانيث الحاصل بالف التانيث اللهم الا ان يأت في كلامه تسامح والمراد
 هو ذلك فيكون في كلام المصنف تسامح في ندفع ما نقل عن صاحب القليل في الحاشية
 الآتية بل ما يجيب به فيها هو سر ذلك لكن محل كلام الشرع على التسامح مستبعد جدا ولا
 يبعد ان يكون قوله وثانيهما التانيث اشارة الى ان في كلامه تسامح او الى تصور كلامه قتيلا
 قوله اى كل واحدة منهما لا ينفك عن كون مجموع الالفين حلة واحدة ولما كان افرق
 بينهما بالمد والقصر عدا حلة واحدة فكذا الكلام من الشريعة بعد التسامح الذي ذكر في كلامه السابقة
 في الحاشية عن كلامه كما لا يخفى على المتأمل قال فالعدل قال عصام الملة والدين في الضرب
 قيل فاء للتفسير ونحن نقول لعطف المفصل على المحل لان تفصيل المحل انما يعقبه وعلى التقديرين
 نتيجة ان التفسير للمجموع المتقدم مجموع ما يجي من البيان المتعلق باسباب منع الصرف لا مجرد بيان
 العدل فيجب عطف باقي المباحث على بوجت العدل لكن المجموع مقول فاء للتفسير او التفصيل انتهى
 ما تعلق الخوض من قبل اعلم ان المصنف لم يعرف من العلة التسع الا العدل لكثرة خضاره كما لا يخفى بخلاف

غير المنصرف لتناسبه قيل ولا يعبد ان ليقم انه مثاله غير المنصرف الذي صرف لتناسب
لان ذلك المجموع غير مذكور في المتن حتى يكون هذا مثالا له وذكر قوله اعلا لا التوقف التمثيل
عليه انتهى يمكن ان يقم ان تناسبه ان كان مذكورا كان لتناسبه ايضا مذكورا وتوقف
تمثيل الآخر لاني في ذلك كما لا يخفى الا ان يراد بالذكر المذكور في المتن في انه اذا كان هذا مثالا
للمجموع هل يكون الواو في قوله واعلا لا من المحكي او المحكي ولما كان الواقع في القرآن
مع الواو والنظر ان يكون في كلام المص من المحكي قال المصم والتقوم مقامهما قال
عصام الملة والدين قيل هذا من بيان تامة التعريف فينبغي ان يقدم على قوله
وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تامة التعريف فمذه حكمة عرضة ولما
مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف
قد تمت ههنا انتهى فيه ان الاسباب قد بين في ضمن البين ولما اهل في التعريف
بينها فيه فاللائق به بيانه بعد بل واسطة وتفصيل العسل
التسح التي يدخل فيها تقوم مقامها سيا في لعل وجهه ما خيره انه لو قدم
على الحكم ليصير مرجع في حكمه بعيدا واقتر رجو عنه اللفظ ما قوله
البلغ اللفظ صيغة انتهى المجموع يعني ان مراد المص ليس مطلق الجمع
بل الجمع البالغ اليه فيه ان التقييد بالذكر غير متبادر من كلامه ايضا
ان كونه بالغ اليها شرطه ولما يقول المصم بشرطه صيغة انتهى المجموع
فاحد الاسباب هو اجمع مطلقا وهي شرطه والشرط خارج والسبب

احد ماكون المنصرف في غير المنصرف فيكون قول اشرية تفسير التناسب والآخر كون حكم المنصرف في غير
 اصل الاول يكون سببا للثاني وقوله ليحصل التناسب يدل على ان مراد المص من التناسب
 في قوله للتناسب هو الثاني وقوله لتناسب المنصرف الذي يدل على ان مراده هو الاول لايقم ان
 قوله ليحصل التناسب بتقدير ان المصدرية يكون في تاويل حصول التناسب المراد به التناسب
 الحال الفصل فيكون الثاني لانها يدل على استقبالية الحصول لانها يدل علم الاستقبال لايعبد ان
 يكون مراد الش اشارة الى ان كلام المص محتمل بينهما ويحتمل ان يكون مراده من قوله لتناسب المنصرف
 على الذي الخ لحصول تناسب المنصرف الذي الخ ويحتمل ان يكون قوله لتناسب المنصرف
 الخ بصيغة الفعل المضارع المسند الى المستتر فيه الراجع الى غير المنصرف او الى سلاسل البصيلة
 المضاف الى المنصرف حتى يرد الى التناسب نسبة التناسب الى غير المنصرف لا الى المنصرف
 فعلى هذا يوافق قوله ليحصل التناسب لكن احتمال كون المراد من التناسب في كلام المص هو كون
 غير المنصرف مقارنا للمنصرف يبقى من كلام الشو التناسب بقوله المنصرف وهو هذا احتمال يكون على منهاطة
 خارجية فتأمل لايشترع في الرد والقبول قوله فقوله سلاسل او اعتلا لا مثال لمجموع الخ
 قال عصام لملة والدين اراد ان ذكر اعتلا لا ليس نائدا لان المقص تمثيل المجموع
 والظاهر ان التقدير كصرف سلاسل في هذا التركيب انتهى ويحتمل ان يكون التقدير مثل
 التناسب الذي سلاسل او اعتلا لا فيكون هذا مثال للتناسب فتدبر ويجوز ان يكون التقدير
 مثل صرف للتناسب بين سلاسل او اعتلا لا فيكون هذا مثال صرف غير المنصرف ومثالا
 مولانا مصطفى التناسب ومثالا لمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف

غيره والمعتبر في مفهومه الاول ان الثاني غير مظهر والاضاها للفرق بين المثالين السبب في ظهوره في السبب في ظهوره
غيره اعلم ان نظم قوله في سبب على سبب احد نظم قوله يجوز فيه الخ هو اعتبار وصف التامير
في غير المنصرف ونظم عبارة في غير مظهر هو عدم اعتباره فيه والشراعي نظامه لان جعل عبارة التامير
على ما هو الظاهر من جعل عبارة غير مظهر عليه الا ان نظامه من العلة ان يكون بوصف التامير
وكذا الحال في قول المنصرف يجوز صرفه ثم لا يخفى ان الاصطلاح في المنصرف عند ائمة
هو الانصرف وليس كذلك بل لا معنى له الا في اللغة ومعنى المنصرف هو القابل للصرف و
معنى الصرف ليس الا التبيين في ما ذكره صاحب القليل يكون نظامه انا الضمير في قوله يجوز
صرفه نظر الى كلام صاحب القليل راجع الى حكم هذا واليه لکن يكون التجوز في النسبة لا في
فعل هذا ينبغي على صاحب القليل ان مرجع الضمير الى غير المنصرف تامل تحت باطراف الكلام
قوله قيل المراد بالصرف معناه اللغوي الخ نظم من الصرف معناه الاصطلاح والظن
ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه وان كان الحكم قرينة الحاجة تؤدي الى ترك النظر
الاول فلا وجه لترك النظر الثاني لا يخفى ان الضمير اذا كان راجعا الى غير المنصرف فالتامير
منه غير المنصرف لا يترتب له حكمه في الحال التامير في الحكم لا في غيره قوله فكل من حقق العلامة التفتاني
في المطول هذا اللفظ بانه نصب على النظم لانه من صفة الاحيان وما التاكيد معنى
الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلاً ما تشكرون
او في قليلاً من الاحيان انتهى قوله اذا لم يكن لعل عدم الاسكان يكون والا فخلل
بالعنى قال للمع او للتنا سبب مثلاً سلسلاً واغلاً اعلم ان التنا سبب في المثالين جميعاً

ويشتمل الضروري اليه كما يدل عليه قوله سوا مكان ضروريا او غير ضروري وذلك لان الضروريات المشعotte
 يوجب البصر انتهى فبيان الاسناد الى صا الطرفين لا ينافي الامكان الخاص في الاحتفاظ في محله قولنا لا بد
 ممكن وجوبه ان امكانه هو الامكان الخاص فتدبر احسن التدبر قوله لا يلزم علو الاسم عنهما الاولى ان
 يصح قولنا او عنهما بارجاع الضمير الى علوه واحدة تقوم مقامه قد خطر بالبال في بادي النظر في ما خطر في
 خاطر عصا الملة والدين من ان غير المنصرف مافيه علتان مؤثرتان في حيزان نحر جام التاثير بسبب الضرورة
 بل يجب ان نخرجها عنه سببها او باعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف البصر عن ظاهره الا ان يقال ان
 في مفهوم غير المنصرف بالتاثير في الجملة بالاطلاق العام ولا شك في صدق دخولها فيه او يقال ان
 المعنى في مفهومه هو علتان من غير اعتبار وصف التاثير فان قيل ما سببه المصنف قوله بقي بلا سبب
 او على سبب واحد شيعر يكون التاثير معتبر في مفهومه اذ في صورة كون السببين شرطا لسبب آخر فبقاؤه
 بشرطه في ذات السبب شرط فكيف يصح ان يقع بقي بلا سبب اذ اعتبر وصف التاثير
 اذ لم يمتنع فيهما بوصف التاثير بل قيدنا هناك بقوله من حيث هو سبب بل على اعتبار ذلك
 الوصف في مفهومه اذ في حقيقة السبب هي وصف التاثير على نوع ما ذكر من قولنا فكيف يصح ان يقع
 ان معنى كلام الفهم هناك ان المعنى في مفهومه هو ذات العلتين لكن المراد من السبب في قوله بقي بلا سبب
 او على سبب واحد هو السبب من حيث هو سبب وهذا لا يستلزم اعتبار ذلك القيد في تعريف
 غير المنصرف لكن يمكن ان يقال ان مراد المصنف لو كان ما ذكره الشافعي ان يقول النظر الى تعريفه
 غير المنصرف نظر الى ما فهمته في على سبب واحد وان تترك قوله بلا سبب لئلا يتوهم ان
 وصف التاثير معتبر في مفهومه والفرق بين وصف اسببية ووصف التاثير بالفعل بانه

يحصل المسافة البعيدة بينهما كما لا يخفى ولم يذكر مثالا للضرورة كما ذكر مثالا للتناسب لان المراد من الضرورة
هو ضرورة الشعر وهو ثلاث صور كما فصله فيكون كل منهما في الشعر فلو اورد امتثاله بها فلا بد ان يورد
اشعارا او بعد هذا استدعى تطورا لا يليق ان يذكر في هذا المختصر اذ في المتن محين الاختصار
يحتمل ان يكون ترك المثال شيوعا وشهرة بحيث لا يحتاج الى توضيح قوله اى لا يتبع
سواء كان ضروريا او غير ضروري لا يخفى ان تفسير الجواز بالامكان العام اما لان قوله للضرورة
متعلق بالجواز فان كان يحتمل معنى الامكان الخاص يلزم كون الامكان بالغير وهو بطور اما
لان هذا القول بالضرورة متعلق بقوله صرفه والجواز ايضا متعلق به فان كان معنى الامكان الخاص
يلزم اجتماع المتناهيين وبها الوجوب والامكان الذاتيين يمكن ان يقع على تقدير الاول كقول الجواز
بمعنى الامكان العام يلزم ما هو المذهب عنه او علة المفهوم العلم وهو عدم امتناع الصرف
لما كانت احد الامرين الدين بالضرورة والتناسب كانت علة الخاص وهو الوجوب
الضرورة وعلة الخاص الآخر وهو الامكان الخاص التناسب فيلزم للمذكور على
تقدير الثاني ان الوجوب الناشئ من قوله للضرورة هو الوجوب بالغير وهذا لا ينافي الامكان
الذاتي على انه يجوز ان يكون احد الامرين قيد لقوله صرفه والجواز متعلق بالمقيد مع القيد بجواز
يتحقق عدم الصرف لاحد الامرين اللذين هو ايضا جائز في ضمن الغير المنصرف الذي لم يتحقق
فلا يفسر المتن في قولنا اى لا يمتنع اشارة الى ان المراد بالجواز الامكان العام المقيد
بجانب الوجود وعدم الصرف ليس ضروريا هذا معنى جواز الصرف انما لم يحل على الامكان الخاص
لا سنده الى هذا طرفين وهو الصرف اذا الامكان خاص لا يقيد بالنسبة الى جانب بل الى الجانبين

القبول من نوع آخر في رتبة ضعف فيه نسب هذه المشابهة جعل محروما عن بعض خواصه ولكن
 لا بد من بيان تخصيص هذه الخاصية بالمنع انتهى يمكن ان يقع لما كان الاصل في الاسم الاعراب في سبب
 مشابهة بالفعل الذي يكون الاصل فيه البناء بسقط منه شيء من الاعراب المناسب للتمتع دخول الجر
 الذي لم يكن في الفعل مطلقا سنيا كان او معروفا وممكن لا سمي في الاسمية ان لا يكون له مشابهة
 بالفعل فلما تشابه فاللائق ان يمنع منه ما هو فقيده اكنية فلما يمنع منه تنوين التمكن قوله لان العدل
 فرع المعدول عنه استغنى بان العدل خروج الخ الاسم للعدول هو كما يكون فرع المعدل
 عنه كذلك نفس الاسم المعدول فرع فلم يفتقر في تحصيل المشابهة بالفعل فرعية ذلك الاسم مع
 انها فرعية ذاتية لا فرعية بحسب الوصف كما ان فرعية الفعل كانت بحسب ذاتية قد يرقى ذلك
 تقول قائم ثم قائم لا يتم ان يمكن ان يمنع ذلك بل تقول قائم ثم يذف التاء وتقول قائم هذا الكلام
 في الرجل رجل فيكون الفرعية بحسب ما نقول التاء وهو قوله قائم ثم يذف التاء واللام موضوعه لتعريف قوله
 فيكونان ادين على الكلمة واليهن تاء الواو عن المورد اليه المقدم على الكسب فيكون المعنى ان التاء
 واللام قد عا على الخلو بها قوله لان اصل كل فرع ان لا يكون فيه الوزن المنفصل من نوع آخر قال صاحب
 والدين حقيقة او محكا ووزن الفعل الذي فيه حذف الزايد الرابع في حكم الوزن المنفصل فلا يتجه ان البيان
 قاصر انتهى انتهى خبر بان سيم الاختصاص من التحصيل الحكمي لا من كونه والاول ان يقول الشعر لان اصل
 كل نوع ان يكون فيه الوزن الاتي نوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرع الوزن الاتي به
 قال المصنف ويجوز من المظن ان لم يذكر في القول قبل قوله وحكم ان لا سيم لا تنوي إشارة الى صحة
 ارجاع الفهم الى الحكم بلزم بعد مرجع ضمير حكمه عنه على تقديره ذكره قبل ان يذكر في القول مع التمسك

لان معنى هذا الكلام ان كل شئ له وسط وطرفان فوسطه خير ومنه لا يلزم ان يكون قول من قال العلية
 عدوتس عليه من منع الصرف خير من قول من قال بازديدها او قل منها اذ يجوز ان يكون للتعامل
 باحد هادويل يدل على حقيقة قوله لعل وجه قرب الى الصواب عنده انه لم يوجد ضم غير منصرف لم يوجد
 ان كان التسع اي اثنين منها الاثنين مخصوصين بهذا الوجه انما يكون مقدورا لو وجد غير المنصرف بدون تلك
 التسع ولم يوجد بدون اثنين معينين فقدر حسن التدبر قوله المعكمر الخ في التمثيل سامحه لان الملو
 كعدل عمره على هذا القياس مسامحات في بقية الامثلة قوله بعد طلحة لا يسمى ان لفظ البعد قيد
 واقع لا يخل في الاشارة المذكورة وان كان خلع الاشارة كما هو الظاهر ان في كرا لا مثله على فحق كره
 الممثل لتفصيل التعقيب ولا يفهم من كره بعد طلحة ان الشانبة المذكورة في الممثل اعم منها مثال الثاني من حيث الاشارة
 اليه بالاشارة من غير تحريك التعقيب اليه وان كان الامر في الواقع والكلام في العادة قوله حكم المنصرف لا ينبغي
 ان يماثل اسناد شئ الى مشتق يدل على عليه ماخذ الاشتقاق بالنسبة الى ذلك الشئ فلا خفاء
 في جنتية غير المنصرف من الاشتغال على العليتين اذ علة واحدة تقوم مقامها ولما قال من حيث
 اشتغال على العليتين قال المصدا ان لا كسر الظاهر ان يقول بان لا جران ايجز لا يطلق الا على كسر
 الاعرابية بخلاف كسر فاعطى على الحركة النبائية اليه بل لكل لا ملاق اكثر الا ان يكثر ايجز
 اعم من الكسرة والفتحة والياء كما سبق في اول بحث الجوز حيث يقول في تفسير علامه المصنف
 للمعنى الجوز سوا مكان بالكسرة او الفتحة او الياء المنوع عن غير المنصرف هو الكسرة الاخر ان لكن
 الايقاع ان يقول الشئ يدل قوله الجوز هو الكسر قوله فنع من الاعراب المختص بالاسم الخ قال
 الاستان في هذا التفرع باعتبار ان الاسم مشابهة بالفعل ضعف اهمية ونقصت لان المشا

الزائدتين والمزيدتين والتقليب خلاف الظاهر فلا يصح ان يسمي قوله ففهمنا يا وتمام الخ جواب لقوله ولو
 جعل الخ قوله فانه يراد على اشتراكهما في وصف الكوب الخ يعني يفهم من هذا المعنى مجيبا لعرف ومكمل
 ان يكون من ان منطوق اللفظ هو هذا ان المشتق وهو زائدة اذا كان سندا الى اللفظ بعد تقييده
 بقوله من قبلها يفيد زيادتها لكن في الالتماس وصف التقدم لان الفائدة المقيد في التقييد
 قوله يعني ان ذكر العمل بصورته في الخ فيظهر وجه ذكرها بصورة انظم قوله اذ للمعلنة في الحقيقة الخ
 فيكون التقريب بمعنى الاطلاق المجازي على الوجه الاول الثالث يكون التقريب بمناه اللغوي
 بل في الثالث يستعمل في لازم المعنى اللغوي انت جبر بان العلة اهم بحسب المفهوم من المستقلة و
 غير المستقلة وقوله اذ واحدة تقوم مقامها يؤيد ولم يقل على مستقلة وقوله وانما هما لم يقع على
 وفق المذكور في البيت حيث قال النظم كلما اجتمعت ثنتان منها ولم يقل ثنتان من النظم باو جدي لجز
 نسخ الشرح من لفظ الثنتان لا اثنتان لا لانه ان الشاع طلق لفظ المانع على كل منهما لا العلة لان
 مراد منه هو العلة واللازم من تحقق ثالث واحد تحقق عدم صرف وليس كذلك هنا الا ان يقدح اللازم
 اطلاق المانع على كل منهما تجوز الا العلة بل اطلاق المانع على العلة الناقصة فالمراد من قوله وهذا القول
 يجوز ان يكون اطلاق المانع على كل منهما مجازي فان قيل المانع جمع لثمة الجع مان بقرينة قول النظم والثنتان
 ولم يقل والاثنتان يقدح ان اسلم اطلاق الثنتان والثانيث باعتبار كون المانع على ومنه الا يلزم على التثنية
 الذي فيه اعتبار وصف العلية في صيغة الجمع ان سلم ذلك فاذا كان لفظ المانع المذكور مراد
 يستعمل في الحقيقة فلا وجه لانظار اطلاق العلة اللازم من الكلام على سبيل المجازين
 قوله على هو مطلوب لان خير الامور وسطها والتعليل بهذا القول المشهور بين الناس لكنه محل توقف

الرجوع والقول بان كلمة ثم استعربت للمترادف الرتبة فيفيد قوة الجمع بالنسبة الى سابقهما مما لا يفت
 اليه ان صدرت من القاصي ايضا وى في التفسير ومن غيره ولو استعربت للمترادف الرتبة يكون المترادف
 هو دخول كلمة ثم لاسبقها اذ شبه المترادف الرتبة بالمترادف الزمانى فاستعمل اللفظ الاول عليه
 ولو سلمنا ذلك فيفيد قوله الى سابقهما بلا واسطة او الى المعطوف عليه الاول على كلا المذهبين
 في العطف كما ترى مع ان الجمع قوى بالنسبة الى ما سواه والى الثاني الف الضموى مشتركة فى
 فاما قد وجدنا في كلام كثير من العلماء ان المراد اذ كان من كلمة ثم هو المترادف الرتبة حمل المترادف على علم
 رتبة بعدا على قبلها لكن مع عطف التركيب ثم فيفيد قوة التركيب من الجمع وليس الامر كذلك
 فالحق ما ذكره الشرح اللفظ والنون زائدة من قبلها الف لا يخفى ان الاستفادة من نون الكلام
 على نون من جمل التسع لكن عند المقارنة بتلك الحبال لا يستفاد مجموعها من هنا فبرأى من التباس
 قوله اذ المعنى يمنع النون العرف انت تعلم ان العطف المذكور اذ كانت مذكورتا من قبيل الاول
 عطف ثم حمل فلا يكون قوله والنون فاعل فعل سيماء فعل يمنع بلا كل واحد منها جزء الخبر وان
 اعتبر صحة اسناد المنع عن العرف بقرينة قول الناطم موانع العرف تسع المذكور في اثنين
 هو التسع فيقر ان الاقرب منه بالف ثم نسبة نسب المفهوم من الاسناد الصنعي للجزء الصنعي كما يسلك الشرح
 في اول بحث اسم الاشارة ويمكن ان يفهم ان جملة فاعل فعل محذوف نظر الى اعرام الناطم وفعل الكلام
 من قبيل العطف ثم الحمل نظر الى قصد المعنى من غير اماد من قبيل تقدير المضاف الى المبتدئين
 قوله اعنى من قبلها السلام يتوهم ان المراد من العطف هو قوله قبلها قوله من هذا التوجيه اى كون
 قوله الف فاعل العطف وكونه مبتدأ اجزء العطف المتقدم وقوله لهذا المعنى بالالف والنون

العائتين في الواقع لان هذا معتبر في مفهومه كما ينظر من قول الشرح في شرح قوله الشيخ يجوز صرفه
 ثم انظر ان يقرب قوله مجموع مما لا يتوهم كون كل منهما مؤثرا بالاستقلال لكن قوله باجماعهما
 يدل بحسب النظر على انه المراد قوله اجماع شرايطها فيه اثر لو كان لها شرايط او سلطان او شرايط
 وقوله اثر اخر قوله لو اثران هو الكسرة والقويح مجموع ما في البيتين قال الاستاذ في اثره اشار الى
 وقع ما يورده هنا الجدل المحمل على العلام وجه الدفع ان المحمل ما في البيتين من العطف مقدم على المحمل انتهى
 لم توجه الى احتمال كونه مجموع ما في البيتين خبر مقدم له وكون حمل مثلاً خبر مبتدأ محذوف
 وهو احد السبعة لا يحتاج الى الخدعين ثم اعلم ان لفظ عدل الشيخ مذکور في التكملة وفي كلامه
 لم يبقه كونه ارجح الى العطل التسع نعم قيل ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي احد ما
 لفظ التسع مذکور في البيت السابق لكن المهم جعله خبر لقوله هي ملاحظة في العطف قيل كمال
 لم يكن هنا في فصل النظم لعدم احتياجه لقوله وذلك مجموع اي مجموع ما في البيتين كل
 هو النظم ولا مجموع العطل التسع والا لينبغي ان يقرب ذلك لعل ثم اعلم ان هذا ما حصل من
 المحمل الذي يحصل من العطف اولاً والمحمل ثانياً لا وصف الموصوع ووصفه هو العطل
 التسع الا ان يقرب ان هذا كلام من الشرح وهو خلاصة المتن ما قد تبرز ثم اعلم ان الكلام في البيتين
 مجملاً آخران التضمن من نقل البيتين كلام المعجم العباد والمفاني ما في البيتين وهو لفظ مجرم
 مقدر يعني الخبر المحذوف بقية المجموع لا كل واحد لا لم يصح حمل مع كونه قوله وذلك المعجم الى المعجم
 اذ على تقدير الاول كون اجزاء مجموع ما في البيتين عدلاً وصفاً مستفاداً من مفهوم نقل
 المجموع الذي يكون حصوله ما بعد ملاحظة المصطفات التي هي مذكورة في البيتين قوله احد

مسئلة اصل الامر من في الاخبار في ارجاع الضمير فتأمل قوله كان غير المنصرف اقل من المنصرف فيكون
غير المنصرف اقل من المنصرف ليس بعد خل في اختيار التعريف دون تعريف المنصرف بخلاف
بيان هو اضع الاعراب التقديرى والمفطى فان قلت يكون داعيا لتقديمه عليه بل هو
اختيارا تعريفه دون تعريفه مركبا هو كون مفهومه وجودي يكون مفهوم المنصرف عدسيا لان
يتركبا كما قلنا قوله ما كفى تعريفه وايضا العرض من تعريف غير المنصرف ان يذكر فيه علل
تسع وتعرف العدل وان يذكر شروطا تأثيرا هو شروطا تأثيره به وكذا فصل الكلام
في النيل قال المصنف في علة من تسع او واحدة تقوم مقامها فيه ان لعل التسع لم
يتعين في هذا التعريف وكذا واحدة منها فكيف يكشف بالعرف فان قيل
قوله هي عدل رخ داخل في التعريف قلنا لا يخفى في تحقيق الحكم فيه ولا حكمه من ابرار
الا ان يقرر انه وان لم يكن واخلافيه لكنه كان من ثمة التعريف ولذا ذكره بعد بلا واسطة
فعله في ان يذكر قوله وتقوم مقامها اجمع ايضا بلا واسطة فتأمل فيه ثم علم ان
الناظر قال في البيت السابق بوان الصرف تسع كلما اتبعت نشان منها فالصرف تصويب الظن
منه انه لم يوجد علة كون قائم مقام العلتين في جعل التكلف بان المراد من نشان هو علم من ان يكون ثنتين
حقيقة او حكما للام من الكلام سيما اذا اجمع في الثاني من التسع التي اعتبر في منع الصرف
اثنتين منها ولا يبعد ان عدم تعرض المصروف وتعرضه بالحدة الواحدة التي تقوم مقامها
استارة الى نقصان كلامه قوله فتؤثران الخ فيه ان كلام المصنف يدل على عدم
اعتبار هذا التعريف بمفهوم غير المنصرف فاشي في ليدعي اعتباره فيه ان يقرر بيان حال

الى ان المص لم يذكر الفلته لا يخفى ان مقصوده لو كان هو الاعتذار من جانب المص
بانه تركه لاجل قلته يكن ان المصني ولمقاته والجمع المذكور السالم اذا اضيفت الى الجمع اللام يكون
اعرابها بقدرته في الاحوال الثلث للاستفقال كقولنا جاني صالما القوم وارب صالما القوم وارب صالما القوم
وكذا الحال في المصني ولمقاته فاللحاق ان في وجه ترك المص انه كثرته وفوره لا يحتاج الى
التوضيح بالمتأمل فتدبر قوله المص واللفظي والشرقي لقولنا في الاعراب المتلفظ به
اي ان يكون الاعراب باحركاته متلفظا فامل فيه قوله يعني فيما عدا ما ذكره يعني ان الضمير راجع
الى ذلك لا الى التعذر والاستفقال حتى يرد انه يجب ان يقع فيما عدا ما قال عصام المائة والدين
قوله ما ذكره شعره به يحتاج في افراد ضمير ما عدا مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر المستقل في ادل المتعذر
بما ذكره هذا طريق سالف في رجوع الضمير المفرد الى المتعدد ولكن لما حاجبه ههنا الى التثنية
لان التعدد اذا ذكر بالعطف بكنية او بجزء افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع
الى احد الامور لا الى المجموع انتهى لعل الشرع يحتاج ما ذكره عصام المائة والدين في
تفسير مرجع الضمير في قدم في تعريف الفاعل بعد ذكر الفعل وشبهه بقوله الى الفعل او
شبهه لعل اعتبار التاويل المذكور ههنا دون ما يحتاجه في تعريف الفاعل لاجل اضافته
لفظ الى الضمير لانها لو بهم كون الاعراب اللفظي فيما عدا احد ما لا على الثبوت لاني فصوص
بذلك لاجل ذلك لاجل لان كلا منها معينا عدا واحد لا بعينه وكما ان يكون الاختلاف
في الموضعين بشارة الى صحة الوجهين لا يبعد ان يكون الضمير فيما عدا راجعا الى كونه
الوجهين الصليتين في قوله فيما تعذرا واستفقال لفظا مفعولا مفعولا وان كانت صلة متعددا في

الى ان المتكلم يعني انه جعله مثالا للاستقلال المطلق كما جعل قاض مثالا له وصاحب لقبيل
قال بمباراة التشبيه لعل المراد ما هو ظاهر ما ولما قلنا يعني انه الخ لكن قوله تقييد كما لا يخفى قوله
يعني تقدير الاعراب الخ يعني ان المظهر للاستقلال مثالين اشارة الى ان تقدير الاعراب
لا استقلال قد يكون الخ بل اشارة الى انه قد يكون في حالة واحدة وقد يكون في احوالين
فهم العلم ان الظاهر يعني تقدير الاعراب في الاسم المعرب الذي يبي فيه ظهور الاعراب
او استقلال ظهوره وما ذكرنا سابقا من كلام الشبان حاصل المعنى الكلام المصطلح
كيفية في السدول من هذا الظاهر اطلاقا فهم قوله هي الواو وما هو بدل من الواو وتحتها
علامة النصب الخ يمكن ان يقع ان بعد قلب الواو بالياء يحدث الاشتباه بان
هذه الياء التي هي تكون بدل الواو فيكون اعرابه بالواو والمقدرة او الياء التي هي
تكون علامة النصب الخ والاشتباه بينهما قد كان يحدث هذه الاشتباه القليل
يعلم العامل ان فيه معنى افعالية فيعلم اعرابه واو مقدرة يقا اولان المقصد هو العلم بكون
المعنى قلما حصل من العامل فلا يحتاج الى الاعراب وثانيا ان فهم الاعراب معناه
عن فهم المعنى فكيف يكون علامة له وهذا على تقدير تسليم دلالة الفعل على خصوص
ذلك المعنى في الاسم قد خطر به الى ان ليس لنحوه اعراب لا تقدير
ولا الفعلي لمكان الالتباس فيعلم احد المعاني الثلاثة بالقرينة واعرابه
على تقدير عدم الاضافة الى ياء المتكلم قوله فان الياء المدغمة في ياء ياء والظن
ان يقع فان الياء المدغمة ايضا في اللفظ قوله قد يكون الاعراب الخ لعل كلمة قد معنا اشارة

ما قبلها على الاشتراك خصوصية الياء وخصوصية ما قبلها كمسورة من المثال المذكور وهو قاض للان
 آخره في الاصل بـ كمسورة ما قبلها فيضيد ان الاسم الذي كان آخره ياء ولكن كان ما قبلها مقفولاً فغيرها
 لم يكن اعراباً تقدير الاصل الاستشغال بل لم يكن اعراباً تقديرية او الالميرين كذا لان اعراب
 فتى تقديرية الاستشغال مع ان آخره في الاصل بـ مفتوح ما قبلها وكذا الضم لان الاسم الذي
 كان آخره واو ما قبلها مضموم لم يكن اعراباً تقديرية لاجل الاستشغال مع الياء ان الواو التي
 يكون ما قبلها قفل الياء التي يكون ما قبلها كمسورة لان الواو اتقل من الياء والضمير اتقل من
 الكسرة ويحتمل ان يكون المراد من قوله قاض هو الاسم الذي يكون آخره واو او ياء ثم لم يكن قبل
 احد ياء ساكن فتا مل فان اعراب مثل فتى تقديرية لاجل التغرير مثل عصى لان بعد قلب الياء بالالف
 صار آخره الف فتا في القيل بحركة واما كون ما قبلها مضموماً فلا يوجد من كلامهم تقدير للخيفان
 اجراء والاعراب في غلاني بعد الاضافة فيمنع ظهور الاعراب لوجود مانع وهو حركة متقطعة الياء
 وان اجراء وفي نحو قاض بعد حذف الحروف الالف فيمنع في ظهور الاعراب لانها الحمل الذي هو قشر
 وجود الاعراب فما الفرق بينهما الا ان يقع ان داعي حذف الياء هو قفل ظهور الاعراب فيه لو اجرى على
 فيه ما اعتبر فيه الاستشغال فادرج في استشغال قوله في في حالة الرفع والجر وحال كونه مرفوعاً
 ومجوزاً لكننا طاهران في العلمية قال المصنف ونحو مسلم لم يقل مسلم عطفاً على قوله قاض مانع
 خط التفات بينهما بالافراد والجمعية كون الاعراب تقديرية في الاول في الاسمتين بالحركة
 وفي الثاني في حالة واحدة وبالحرف ولما اورد لفظ الفخو ولم يقل مسلم قال صاحب
 غايه التحقيق قبل ان عطف على قوله قاض والمراد بنحو مسلم الجمع المذكور السالم للمضاف

ليخبروا إشارة الى ان لفظ السبب مادة اثنان في هذا الوجه يكون وجها لا يراود المثاليين للاستقلال الغير
ثم اعلم ان العلامة التقنازاني قال ما حاصله ان الفرق بين الاعراب المحمل والاعراب التقديري
المتخذ ظهور الاعراب الاول ظاهر على وجوده الدنبار يتبع وجوده بنفس الاعراب وان الثاني اقدم
قبول الحرف للاحكام كونه يتبع ظهوره لا ذاته قال المصنف او استقل لم يلزم بالواو والجمع بدل
او الفاصلة لئلا يتوهم اجتماع التعذر والاستقلال في اسم واحد وان كان ثبيل من كل منهما
على وجه يدفع ذلك التوهم ثم قال فيما استقل لم يتوهم لكن لغير الاختصار قوله قبل قول المصنف
لان تمام الكاية قبل دخوله والقائمة ههنا بالاضافة قوله موافقة لما ادعى الفقه وامتنع الاول
للزوم اجتماع الثقلين واتناع الثاني للزوم اجتماع الضدين وعقل بان العام
مقتضى قبح بالنسبة الى ايار المتكلم فحيث اشره ويزول اثر اليازة فلا يلزم اجتماع الضدين
لان كل واحد من الطرفين يذهب الى ان اعرابه في حاله لا ينفصل هو هذا فقطن قوله فما ذهب اليه
تفريع على الشرطية بل على مقدسها قوله غير مضمي للمصنف لانه قال مطلقا قال المصنف مطلقا
يستعمل ان يكون متعلقا بقوله وعلاني فقط لمكان انخلاص فيه بخلاف الاول لا خلاص
فيه وكونه متعلقا بهذين النوعين كما هو الشرطية بالقول من تخصيص تقدير الاعراب في الاسماء
الابائية ببعض الاحوال او في الاسم الذي لا يخفى ان طاعة تقتضي تقدير
الاسم في جانب المعطوف في الحال العطف المذكور عنه لان استقلال عطف على تذكيره كناية
عبارة عن الاسم المعرب المستطرد قبل استقلال حكم العطف والحال ان الشرطية قال ان عطف
على تقديره لان لفظه ان كلاً من بيان حاصل المعنى الكلام المصنف قال قوله في آخره يذكر كناية

بجلائل صورة الاستتقال فانه يكون في الاعراب بالحركة وان كان استتقال
 ظهوره انما استتقالا من استتقال ظهوره قال المعمر كمصا قال عصام الملة
 بنه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وداعى ذلك في المستقل الغير فان
 قلت الاعراب في عصا قبل الاعلان مستقل كما في قاض في بعد الاعلان متعذر في قاض
 كمصا فلم فرق بينهما قلت قبل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستعمال فان
 الاستعمال في ادى الى الجذب وموجب في عصا التغير فان استتقال الراء والترك
 ادى الى القابض لك ان تجعل عصا حقا بجعل قاض بقاضى والفضل للتقدم فليقيم
 به المعظم حتى قوله فان قلت ان اعلم ان معيار التغير والاستتقال ان الحرف الاخير
 كان قابلا للحركة لكن ظهوره با يكون مستقلا فلم يكن بعد الاعلان حرف آخر في بدله
 قال اعتباره فيدخل في الاستتقال وان كان بعد الاعلان في بدله حرف آخر
 لم يقبل الحركة فيدخل في التغير سوا ركان باقيا او محذوفا لالاعلان اذ على تقدير
 العوض لم ينظر الى العوض عنه بخلاف ما لا عوض فانه منطور مقدر اى فلم يسقط عنه
 الاعتبار هذا تحقيق كلام الشر قوله هو محل الاعراب ان اجري الاعراب في مكان محلا
 للاعراب قوله قابلا للحركة الاعرابية بل قابلا للحركة مطلقا كما تترك التغير فيما ساقى
 قال المعمر غلامى اوروللتغير مثالين اشارة الى ان التغير قد يكون لعدم قبول الحركات
 المعرب حركة سوار كانت اعرابية ادلا وقد يكون لعدم قبول الحركة الاعرابية الاصل
 بل المثال الاول اشارة الى ان استتقال الاعراب في آخر الهمزة والثاني الى استتقاله

بواسطة القرينة اقول فيما سوى الاسم الذي وجد فيه سموه بالاعراب اللفظي لعلم المقتضى للاعراب
بالقرينة ولو قيل ان اصل قتي في جاد في قتي برع الياء فيمكن ان يقال من اين يعلم كذا فلو
قيل ان العامل هو جاد يقتضيه وجهي المعنى والمعنى يقتضى للاعراب فيقال حينئذ يكون المعنى العامل
لا الاعراب بل هو الاسم الذي ورثه فلان قلنا نجا الف ما كان جميع النجا وتابعهم والمنظر من في
كل اسم فاعلم ان المعنى الذي عليه اللفظ هو ضعفه او لطلانه وانما تعالى علم باسمه العباد ووجه ما جازى بالاعراب التقديرى
واللفظ من بيان الاعراب بالحركة والحرف ان تقديرنا لفظيا وصف لاصل الاعراب ان كان تقسيم الاعراب
الى اللفظي والتقديرى فيما سبق مستوعبا اتصال ما بين اسمها بذلك التقدير قوله اى تقدير الاعراب ان اشار الى ان اللفظ
والاسم عوض عن المضاد للمعنى المتناسق في اللفظ فياخذ اللفظ في الاعراب التقديرى التقديرى بخلاف الموصوف
وتحتمل ان يكون قوله التقديرى محض التقديرى فيناسب عدليه وعلى هذا الاحتمال يمكن ان
يكون الموصوف المقدر آخذه اى آخر اسم للحرب لان المذكور في السابق يكون بعنوان الآخر
لا بعنوان الاعراب الا ان يقال ان ما ذكره الشرح بيان حاصل المعنى لا بيان منطوق السابق
قوله اى في اسم الحرب الذي ان وتحميل ان يكون كلمة ماعبارة عن الموضع وان كان مصداق
الموضع ههنا هو الاسم المعرب قوله فيه تقدير تحصيل ما الموصول قوله اى تمنع ظهور من
لفظه وقرينة ان الكلام في الاعراب التقديرى يكون الضمير فيما عداه لحدرا احبا الى طوا الاعراب
الى نفس الاعراب حتى يتوجه ان الاسم على تقدير اعرابه تقديرى بالايكون
ممنوع الاعراب بل يكون ظهور اعرابه ممنوعا وكذا يستقل ظهور الاعراب في انما
قدم التقدير على الاستقلال لانه لا يكون الاعراب بالحركة الذي هو الاصل

وحكيته ان بقوله لفظاً او تقديرًا قوله ولما كان رخ الغرض من هذا الكلام دفع اقبال
 ان اللابيق تقديرهم الاعراب اللفظي على التقديري لانه الاصل لعل هذا الكلام يشير الى
 الجوامين الاول ان الاعراب التقديري لكونه اقل يكون اخف والاخف
 يكون ساقطاً فالتاكيد في الاستشقات الاربعة لان النار اخفها وفاقية على الباقي
 والثاني هو الاختصار لان بيان مواضع الاعراب اللفظي على التفصيل كثيرة جداً تجزئ
 بحالات بيان مواضع الاعراب التقديري فانها تحليل قبيح الاعراب التقديري ثم يبين الاعراب اللفظي
 بقوله اللفظي فيما علمه بل الظاهر ان يكون مراده هو التوجيه الثاني وذكره الاقلية تهذيباً لهذا التوجيه
 لان يكون اشارة الى التوجيه الاول لعم يمكن ان يقال ان الاقلية ينشأ منها التوجيه الثاني
 احد هما انما يستلزم كلفة وتخفيف على الآخران التحليل بالنسبة الى الكثير كالسبب بالنسبة
 الى المكرب فهو يستحق التقديم بحسب الذكر والوضع والبيان ثم اعلم ان النخلة وهو الى انما
 التقديري بل الى المحل ايضا كما في الاسم المبني لكن يخطئ بما الى ان الاعراب علامته و دليل
 على وجود المعنى المستدعي للعلامة الدالة عليه وباسموا اعراباً تقديرية لما لم يظهر سوا كان
 محتسب الظهور او ممكن الظهور لكن لم يظهر قط فيحتاج الى دليل على تلك العلامة ولم يظهر دليل
 عليها فالظاهر ان يكون العلامة لاحد المعاني الشائنة منحصرة فيما سمو اعراباً لفظية ولم يكن
 فيه ذلك المسمى لم يكن ماسوي ذلك المسمى من احد الامور المسمى بها اعراباً تقديرية
 واما اعراباً محلياً علامته فلا محالة علم المعنى المقصود للاعراب فيما ليس فيه غير ذلك المسمى بالقرينة
 والشواهد السندى لما قال بعبود الاعراب المحلى فلا محالة يقول بالعلم ذلك المعنى في الاسم المبني

الاعراض جميع اجزائه فلا يكون تعقل المشتبات تعيلاً من تعقل الجمع لعل مراد الشارح ان تعقل شئ
لم يكن في ضمن الجمع ذلك فيكون المشتبات اكثر قائل في المقام فانه يمكن ان يقال ان الالف
في المشتبة لما جعل علامة فيها كان ما قبل الالف مفتوحاً واذا ابدل بالياء لم يتغير فتحه ما قبل الالف
لغيره عدم التغير بان في صورة ذكر اليا ببدل الالف ايضا هذه الصنعة صنعة المشتبة ولما كان
ما قبل الواو في الجمع منصوباً يكون بقاء الصنعة عند ذكر اليا ببدل الواو منشأ التعقل لفتح يوزم
التباس بين التعشيت والجمع فلما حاله ليكون قبل الواو اوجد تبدل الواو بالياء مع ان الكسرة
يناسب الياء قوله ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات والسكون بيان ما تضمنهما
المختلفة لا يخفى ان استفاد من ظاهر هذا الكلام ان المصنف قسم الاعراب اليهما
قبل بيان مواضعهما وليس كذلك لان تقسيم اليهما اسي استفاد في ضمن بيان مواضعهما
المختلفة الا ان يقال ان قوله وبيان اسع عطف تفسيرى لقوله تقسيم الاعراب اسع او
كلمة يافى في تعريف الاعراب عبارة عن الحركة والحرف واتخذت في الاحتمال للول
ان بيان مواضع الاعراب بالحركة والحرف يستلزمه اليهما فكيف يكون عطف تفسير
له بل لا ياتي ان يقال لما فرغ من بيان مواضع الاعراب بالحركة والحرف تقسيم اليهما
بل من بيان تقسيم كل من الاعراب بالحركة والحرف اى كون الاول والثالث بالحركة
الثالث وفيما بالحركتين وكون الثاني فيهما بالحرف والثالث وفيما بالحرفين لا يجوز
منه ان يقدم على اللزوم في الذكر قائل فيه وفي الاحتمال الثاني ان كلمة يافى تعريف الاعراب
ما ياتي في الكلام المذكور من محتملات كلام المصنف في القول يقتضى قوله فافى في ضم قوله

الالتماس الاول يفيض الى الاشتباه بين ذات المتن والمجموع بخلاف الالتماس
 الثاني فانه في الوصف والثاني ممكن الاول اتيح كما لا يخفى على المتأمل قوله ولو خص
 الخ الاخصران بقوله ولو خص باحدهما بقى الآخر بلا اعراب قوله بان جعلوا الالف علامة للرفع
 الخ قبل ان قلت الاعراب بتغيير العلامة لا بتغيير فيكون علامة التثنية والجمع اعرابا حسيبا
 بان العلامة ليست خصوص الالف الواو والها بل احدهما هو الذي ذلك لا يتحقق في كل حالة
 انت خير بان فيه تكلفا لهما الاول ان يقرأ قد تغير عند تغيير العلامة والاعراب من هذا القبيل فقل
 قوله بغير بان ونزاع الخ قد بغير بان على ضربا بغير بان على ضربا مع ان الظن تقديرهما عليهما لان
 الاسم المعرب بالمصدر الذي هو وايضا عربا شديدا وقوى من مناسبة الماضي الذي هو المبني فانه قوله
 من قوله نيا الخ اعلم ان الاتصال الى هذا الفرق يكون في كل من حاله التثنية والجمع من حاله التثنية
 والجمع لرفع الالتماس في الظن ما غير هذا القول من قوله وعلو الخ ايضا لعلنا يتوهم انه يحتاج اليه في التبارك
 بين حاله التثنية وحال الجواب في دفع التباس بين حاله التثنية وحال نصب الجواب في
 ان مقصود الشرح الاول اعتبار الفرق بين الصليين لرفع الالتماس من حيث هو المنصب على الخبر بما وان كان
 محظوظا ومحتاجا اليه فقطن قوله وكثرة التثنية الخ لا يخفى ان كثرة التثنية بالنسبة الى الجمع كانت باعتبار
 افراد مبنية ما هو محل الالتماس كانت باعتبار كل صدق من صدقات الجمع كالثنية مثلا لو جازا ثلثة اثنين فهو غير
 مانع لان الكلام ليس منقول من القوة المعنوية الا ان بقيا انها ايضا مستديان فخر اللفظ فبني الكلام اسمها
 على نقل القوة المعنوية يمكن ان يقرأ ان احاد التثنيات هي بعينها احاد الجمع
 يعني احاد ثلثة اثنين ثلثة و احاد ثلثة ايضا ثلثة وتقتل كل مركب ليس

عدم كون عشرون جمعا بالقياس إلى عشرة والألفا ص اطلاق عشرون على اثنين عشر
لانه ليس اقل مرتبة اجمع وهو ثلثه واحدة لكن صح اطلاقها عليه قوله ايضا هذه الالفاظ
انح وكون هذه الالفاظ والة على المعاني المعينة باعتبار غلبة الاستعمال فيما سوى عشرون
بعيد جدا وكذا الكلام في اصل الاطلاق قال المص واليا المكسورة ما قبلها قوله وانما جعل
اعراب المشي وجميع مع ثقتها بالحرف قوله واخرها حرف يصلح للاعراب والاعراب
تركلام التعليل هنا انه جعل مع سابقته ليلا واحدا لان كون الاعراب بالحرف
فروع الاعراب بالحركة لا يكفي بالمضمين اليه وجوده احرف الصالح للاعراب فيان الحرف
الموجود في الكلمة اذا كان صالحا لان يكون اعرابا فلا نسلم ان فروع الاعراب بالحركة ادع ذلك
لا يحتاج الى مزيد ولو كان حركة لا تترام المنة عن غير الحاجة فمائل فان التوقف تيم اذا كان
وجه صالة الاعراب بالحركة هو خفة واما اذا كان حيا هو كونه عارضا للكلمة مثل كون موله
عارضا لمولها فلما تيممنا التوقف لا يكفي لان الفرعية وان كانت مستدعية للاعراب
بالحرف لكن صالة الاعراب بالحركة لا يندى ان يكون اعرابا بالحركة ولا يظلمه قونية ذلك الوجه على الوجه
فانهم قوله وانما جعل اعرابها في المشي المخرج الاول في القياس الى احوال العاربتين مع ثقتها واعراب الجمع
مع ثقتها بالحرف لان القياس الى التمرض بالاصل والتف في التمرض قوله اعرابا بانه افعال القيل يقتضي الاعراب
فيما تترام لان الكلام في اول اجزاء الاعراب ما قوله نوع الالتباس في بين المشي والجميع اعلم انهم لم يروا عن
اللتباس بين جالته انصب الخبر في المشي بين جالتهما في الجمع فكيف يروا عن الالتباس بين احوال المشي والجميع
فلا يقتضي ان الالعبس الاول بين الحالتين الالتباس الثاني في الصور الثلاث ولان

الالتباس

بحسب الصورة والمعنى بل اعرابها اعراب المتنى مطلقا من غير تعييد بحال بهذا خلاصة
 كلامه وقد عرفت فيه قوله والمراد به اعمى مصطلحا قال الاستاذ في اشارة الى رفع
 تيمم ورودده وهو ان معنى جمع المذكر السالم ان الجمع الذي كان واحده مذكرا او كان نظم
 واحدة سالما عن الكسرة على هذا لا يكون مثل سنين وارضين واخلاني الجمع للمذكر السالم
 يكون واحدها مؤنثا وكون نظم الواحديةا متكسرة او حاصل الرفع ان المراد بجمع المذكر السالم
 ليس معناه اللغوي بل المعنى الاصطلاحي هو ما كان بالواو والنون سواء كان واحده مذكرا
 او مؤنثا وسواء كان نظما واحدة سالما او متكسرة انتهى قيل بيان المصنف في المجموع يدل على
 ان هذا الجمع في الاصطلاح جمع يكون مفردة مذكرا اعمى متخرفة مفردة واو او ياء في
 ينتقض سنين وارضين من جميع احدهما ان مفردة باليس تذكر بل مؤنثا وثانيتها
 ان مفردة باليس سالما انتهى فبناء كلام صاحب القيل على ان يقال ان سنين وارضين من جنس
 في اخوات عشرين وان كان المتبادر من اخواته ما ذكره الشرح اعلم ان الجمع بالواو والياء
 في غير فروع القول كما في المثالين يكون على سبيل الشذوذ فاقصصا من الجمع بها يعني الاكثر
 والاعلى قال المعص بالواو وقد ذكر الاستاذ في وجه تقديمه على سائر الملققات
 اردت الاطلاع عليه رجح الى حواشيه قوله لعمري لفظ لان لفظه مفردة فاما يكون جمع من
 المعنى قوله اي انما لان حقيقة الاختية انما يكون في فروع الوجود كما هو الظاهر قوله لا
 يصح اطلاق عشرين على ثلاثين لكنه لم يصح وكذا يصح اطلاق عشرين على اربعين
 وستون سبعون ثمانون وتسعون كما لا يخفى لكنه لم يصح يمكن ان يقال وسبعون في خصوص

بالحر في الما يتفاداه جنيكون عربا بحركات التثنية الا ان يقال انه بمنزلة الاستثناء من
 المفرد المنصرف فكانه اعراب كل مفرد منصرف بالحركات التثنية الاكلا حاله مضافا الى ضم
 قوله فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات والمعاني الفاعلية والمفعولية والاضافة التامية الى
 الاعراب النحوي انما يكون يقتضي اخر قوله هو الاصل اي في من النحولان الكلام فيه من جملة اللفظ
 لكن البرعاية انما وقعت من العرب وكون اللفظ اصلا باعتبار كونه جونا عنه عند الحاجة لا يفيده صالته
 عند العرب لو كان المراد من قوله لفظه الذي هو الاصل هو كون اللفظ مفردا في باب قوله
 معناه الذي هو الفرع لانه لا يتدعى اصالة اللفظ بالقياس الى المعنى واصالته كون اللفظ
 المفرد انما يكون بالنسبة الى فرع لفظ المتضمن لجمع الى فرع المعنى فامل قوله لان اخره
 قال الاستاذ في هذا القدر كفي لكون الاعراب تقديرية ولا تدخل سقوطا للاتفاق الساكنين
 فذكر السقوط ليس اليه بيان حاله فانه لا يضاف الا الى المعرف باللام فسقط لا محالة انتهى
 ان يقال ان اخره وهو الالف لو لم يسقط فلا يصح الاعراب تقديرية بل كان لفظيا ح وهو الالف
 فلو كان علامة بحركة وكان حرفا لم يحل الاعراب بحركة كفي كذا في كون اعراب تقديرية لكن اعراب
 بالحرف فيكون السقوط داخل في كون اعراب تقديرية كما قيل ان يكون كذا السقوط إشارة
 الى ان اخره لو سلم ان يكون قاطبا للاعراب كقولنا تقديرية السقوط اخره لانه محل الاعراب حقيقة وانما
 اجراء الاعراب بعد تمام الكلمة وتاميتها هي استبعاد الاضافة فيكون اجراء بعد السقوط قوله
 وان كانت مفردة او ليس لها واحد قوله لكن صورتها صورة التثنية لانها بالالف والنون
 قوله فانها الالفان كانا مفردة اعلم ان هذه الالفان الملتصقتان بالتثنية كانتا مثل التثنية

ولا يجوز ان يكون متعمدا غير التثنية الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو وقال ذلك القائل في معنى
 آخر من بسائط المعانيات وانما جى بالثالث التانيث بعد التاء جميعا بين علامتي التانيث
 بالاستقلال قلنا وجه لزياة التاء ويلزم كون القاء كلا ايضا للتانيث فتأمل فيه
 قوله ولم يذكر كونه فرعا كلما هذا الوجه انما يتم لو لم ان يكون اعراب الفرع بعينه اعراب
 الاصل لكنه ليس كذلك كما في جمع المكنوث السالم وجمع المذكر السالم الا ان يقال ان
 اعراب الاصل اذ لم ينضم اعراب الفرع علم انه اكتفى بالاصل قيل اعلم
 كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتأكيد ولا يؤكد بالتاكيد المعنوي
 الا المعارف كما يحكي في بابه قوله اي حال كون كلا وكلتا مضافا اعلم ان المثنى وكلا
 من حيث المعنى مفعول الاعراب المفهوم من نحوى الكلام فيكون مبنيا للمفعول
 قال لا استأذرم بعد نقل القول لندكره ان هذا التقيد المستعبره في الملح بالمشي لافيه
 انتهى ثم علم ان الاصل هو كلا لما كان مذكورا اصرحا فانظرا لم يكن قوله مضافا
 حالاً عن المذكور الصريح وبيان اعراب كلتا كما يكون بالاكتفاء وكونها مضميدة
 بتلك الحال غير يكون من باب الاكتفاء وانظرا من تفسير الشر وضم كلتا انما هما من
 منطوق كلام المصنف لا يخفى ان كونه مضميدة كلا وكلتا لم يقل اي حال كونها بالضميمة لا يتوجه
 الى المثنى والاولى ان يقال اي حال كون كل واحد كلا وكلتا بعد قصد جملته بالاسم الذي هو المفعول
 قوله مضافا مضافين قيل اعلم ان المضم الذي يضاف اليه مضافا كلا وكلتا هما وجهنا كلا وكلتا
 كما تم الاخرى ان من كلام المصنف اذا كان مضافا الى غيره لم يكن اعرابه في الاحوال

تقدير واحسن التقدير قوله فان لم يسمع الخ فيه ان اعراب بعض الاسماء بعد كونه بالحروف يجوز
ان يكون تقديره لا شك ان اعراب المثني والمجموع قد يكون تقديره ايضا فالمنا سبعة
ايضا بحقيقة الا ان يقال ان الاصل في الاعراب يكون لفظيا قوله يالمحق بكلا والظاهر
ان مجي اعراب كلا مثلاً مثل اعراب المثني بواسطة كونه تابعاً للمثنى يمكن ان يقال ان
كلا وما يذكر بعده يكون من اقسام المفرد المنصرف فذكره سنا بمنزلة الاستثناء
فانه اعرابه ليس اعراب سائر المنصرف بل هو اعراب اعراب المثني والمجموع
لكن اعرابه على وفق اعرابه ليس لاجل التبعيته بل لوجود الحرف الصالح للاعراب في كلا
نظيره كما ان اعراب المثني والمجموع بالحرف كان لوجود الحرف الصالح ولو كان مراد المصم
ذكره الشرح كما ذكرنا ايراده عليه في المثال قال المصم وكلا يقدم على اثنان مع ان مشابهة اكثر بالتثنية
من كلا لان اعرابه قد يجي بالحركة في الجملة ولانه لو اذعنهم تعلق قوله مضان فاج كل منهما وقيل ان
في صورة تقديمهم تعلقهم بعلقة بكل من قوله والمثنى وكلا الا ان يقال ان في غاية العجب
فلا يكون الالتفات الى دفعه لا يقال وايضا يمكن ان يقال في دجة تاخير اثنان
من كلامه لو قدم اثنان على كلا وصورة يتوهم ان اثنان ايضا مثني لكون معناه مناه
فيمكن ذكره بلا واسطة من قبل كرا خاص بعد العام واما اذا ذكر كلا منهما فلا يتوهم
اذا قلنا في قوله لا اكلتا الخاير ان يقال يكون في اللفظ تمامه وضوءاً للتثنية الموصولة لان
يكون التثنية كقوله في الوسط ويحتمل ان يكون التثنية كالتثنية في اثنان في اثنان كما سياتي
التبنيات قبل ان اكلتا التثنية وما اضيف كلا وكلتا يجب ان يكون ثني ضمير

والجواب

آخر يكون اعرابه وبنا سببه لينتار ذلك ولم يجد ذلك الاثني والمجموع وقيل
 يكون الاعراب بالحرف اصلا عند وجود حرف صالح له فلا حاجة في جعله
 بالحرف الى ما ذكره الشرف قد بر قوله مبني عن تعدد وفي التعدد لمخصوص تشابهت المشي
 وفي البناء اصلا التعدد تشابهت الجميع فيه ان كلاما من النقطتين المتضاهيتين
 الا ان يقلل انتم قوله ولو وجودا سخ و ليس واحد ولو كان كل واحد وليلا مستقلا يرد
 على الدليل الثاني في نحو ولو وجود حرف صالح فيه ثم اعلم ان الاخر يدل على ان
 والاب يدل على الابن والجر يدل على المزة وزد جبا والين يدل على
 عوض امر القبح لشيء وزد يدل على الصاحب والمصاحب وفهم يدل على الشقيتين
 قوله ولو وجود حرف الخ الاول ان ترك اللام لان الدليل مجمع المعطوف والمعطوف عليه
 الا ان يقال اعاد اللام لافادة كمال مدخلية مدخولة في العلية هذا حاصل ما قلنا
 الاستاذ ورحم انت خير ان دفع مضرة قولهم كونه وليلا مستقلا بهم من جلب
 متفعة كمال مدخلية بل كثير ما لم يذهب الذين الى ان كمال اللام كان لاجل ذلك
 الغرض على ان ما ذكره بقوله بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز دفعه ثم
 الاشكال انك الاسماء يشعر كونه علتة مستقلة ولا يبعد ان يحمل كلاما على ما هو الظاهر
 من كون كل منها وليلا مستقلا وجعل وجه الترجيح في الحقيقة كثر الدليل والظن
 انه في الحقيقة جعل مجموعهما وليلا واحدا ثم اعلم ان بعد جعلهما وليلا ما يرد الاسماء المحذوفة
 الاعجاز وان سلم فيها اعادة الحروف المحذوفة اذ ليست معانيها معنية عن التعدد

واقعة في قديمه فتأمل فيه ونفسك لعمرك انك انما مضى فافيد ان للاضافة مدخل في مجي
اعرابه بالحروف الثلاثة واما جعل المضافات خصوص كلمة الكاف لما لم يكن له مدخل
بل له خلية انما يكون لعدم كونه ياء المتكلم قال مضاة الى ياء المتكلم قوله مضاة وصل
اي لا مضاة الى ياء المتكلم ولا اسل غير ياء المتكلم قوله افينبغي اي فيجب
فالا بتغايه هنا عبارة عن اللووية التي وصلت الى حد الوجوب قوله فخالها كساير
اي يعني اعرابها بحركات تقديرية كغلام قوله لئلا يتوهم اشتراط اضافة ما يكون
الى الكاف بخلاف القيدتين الاولين فان اكتفاهما بالمشال لا يتوهم خلاف
المضف فقطن والظاهر ان يقال لئلا يتوهم اشتراط اضافة ما سوى ذلك
الى الكاف واصله الى لفظ اسما ثم اعلم ان من هذا الوجه يتفاد ان
محط الفائدة في قوله مضاة الى غير ياء المتكلم فتأمل قوله انما جعل اعراب
هؤلاء الاسماء بالحروف لانهم انما جعل اعراب بعض الاسماء لانهم
انما لان المراد بالهندية هي خصوصية كونها بستم او خصوصية هذه البستم
ووجه كل منهما يالي بعده والضم قوله لانهم انما ثبت هذا لا غير قوله لما جعلوا اعراب
المتنبي انما يدل على جعل سبق اعراب المتنبي وجميع المذكور لم على جعل اعراب
هذه الاسماء بستم كغير معلوم الا ان يقال معناه انهم لما ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاسماء
انما وهذا لا يقتضي عدم اعرابها على اعرابها فتأمل فان تقدم الارادة الية غير مسلم
ان اعرابهم بالحروف خلاف الاصل وينبغي من جعل اعراب اعراب انما

بدون امثلة ثم قيد بقوله مضافة الى غير التكلم قوله منقوصات واودية فوجد في آخرها
 صالح للاعراب في الاصل ثم حذف عند الاضافة الى غير ياء التكلم عبيد الواد
 وجعلت اعرابا وفي قول لم يبدلانه وجعل عينه آخر فجعلت اعرابا وكذا الحال كمال
 في ذوق قوله اصله ذو لعل حذف احدى الواوين لتخفيف من غير القياس وضم الدال سبعة
 الواو قوله الا الى اسما الاجناس والضمية ليس باسم الجنس قال المصنف بالواو تقدم على
 قوله مضافة الخ مع ان اللائق هو العكس قال بعض المحققين انه كان موزعا في
 الكلام المصروف والشرطية عليه لتفسير ذوا كمال فاعل الطرف وهو عامل الحال لان الحال
 لا يتقدم على عامل الطرف يمكن ان يق عامل الحال بالاعراب المقدر لان تقدير الكلام
 واعراب اخوك قوله اكتفاربلا مثله وذكر المثني وجمع فيما بعد مطلقا من غير
 تقييد لعدم كونه مثني ومجموعا من الاسماء الستة يؤيد كونها موحدة فلم علم التباين
 بالمشال غير مرصني عند الشك كما يستفاد من كلام الشر في بحث المصروفات
 لا يخفى ان هذه الاسماء الستة ستة جزئيات معنية من الاسماء وليست
 همتا واحدة يكون هذه الاسماء جزئيات لها فاذا قيل اعراب اخوك مثلا باحرف
 الثلاثة لم يشتمل باحرف الثلاثة لفظا نحو في اخوك التثنية وجمع والمصغرة
 يحتاج الى التقييد بالكسرة الموحدة كما لا يخفى على المتأمل نعم لو قيل اعراب الاجز
 الواو في مثلك ثم بقوله اخوك تعلم من المشال كونه موحدا وليس في الكلام
 شي يكون اخوك مثلا فاذا قيل اعراب قدم كذا الم شمل قدم قد تشبه

قال الاستاذ رحمه الله ما اصل ان قبل لم يحيلوا اعرابه بالحرف على وتيرة الاصل قلنا ليس
في آخره صالح للاعراب فان لزم على التزوي زيادة الفرع على الاصل لان الاعراب بالحركة
اصل بالنسبة الى الاعراب بالحرف قلنا لما كان في آخر جمع المذكر السالم حرف صالح للاعراب
فالاصل ان يكتفى به والاثنيان مما لا يقتضيه الاصل بل تركه انتهى فالتقديم ليس كون
الاعراب بالحركة اصلاً بل كيون التقديم على الاسماء الستة وعلى جمع المذكر السالم لعدم
التفكاك عما هو الاصل في الاعراب بالحركة لكن استفاد من حاشية المصدر لقبوله اخوك
ان الاعراب بالحركة مطلقاً اصل بالنسبة الى الاعراب بالحرف مطلقاً وان اراد الاطلاع
فليرجع اليها ثم اعلم ان في الاسماء الستة ايضا يكون وجود حرف صالح للاعراب
فلو كان الاعراب بالحرف على تقدير وجود الحرف الصالح له اصلاً فينبغي ان يقدم
الاسماء الستة على المفرد والمنصرف والجمع المكسر المنصرف واحال ان الشرح قد قال كونهما
اصلين في الاعراب لكن اعرابهما بالحركة وفي الاحوال الثلث بالحركات الثلثة والظن
عند المصنف انهما اصلان في الاعراب ثم أنك قد عرفت ان الاعراب بالحركة اصل
وان كان في الاحوال الثلث بالحروف الثلثة قال المصنف اخوك ان وجه تقديم الاسماء
الستة على الثلثة على المذكر السالم هو كون اعرابهما بالحروف الثلثة وان كان اعرابهما
مقتداً على اعرابهما بحسب الزمان كما استفاد التقديم الزماني من كلام الشم في بيان وجه
لعل اعراب الستة من الاسماء بالحروف ووجه تقديمه على الجمع المذكر السالم
طالع اليراد بالهيئة الاصناف لزيادة التوضيح والافعال انصرف في قول المصنف

بالحرف وان كان في الاحوال الثلث بالحروف الثلث ولهذا قدم جميع المونث السالم
 وغير المنصرف والمنصرف لما كان اصلا بالنسبة الى غير المنصرف قدم جميع المونث السالم
 على غير المنصرف وعلى مطلق المعرب بالاعراب بالحرف قوله وهو ما يكون الخ اي في
 اصطلاح الخاتمة قوله بالالف والتاء وان كان مفردة مذكرا كالمفردات والمنصوبات
 والمجذورات وان كان نظم الواحد فيه منكسر لكن لما كان الغالب فيه تانيث الواحد
 وسلامة نظمة سمي به هذا حاصل اقال الاستاذ رحمه ولاجل ان المرفوع في الاشتقاق
 المذكورة صفة مذكرا لا يعقل فهو في حكم المونث لكونه لا يعقل فيصح ان يطلق جميع المونث
 على جميعها بهذا الاعتبار قوله واقرز به عن المكسر فانه قد علم في ضمن قوله وجميع المكسر المنصرف
 بانه معرب بالحركات الثلث لان ذلك اجمع اعم من المونث والمونث المكسر غير المنصرف
 لو وجد كان داخل في قوله غير المنصرف بالضممة والفتحة والنظم ان يقيد اجمع المونث
 احرارا عن جميع المذكور لانه ان كان منكسرا فكان اعرابه بالحركات الثلث كما سبق
 وان كان سالما فسياتي ان معرب بالحرفين في الاحوال الثلث وقيد اجمع المنصرف
 الى المونث بالسالم احرارا عن اجمع المونث المكسر لان اعرابه بالحركات الثلث ان كان
 منصرفا واعرابه اعراب غير المنصرف ان كان غير منصرف والنظم من كلام الشرح
 انه لم يوجد قوله نصبا وجزا ولما كان احدا لا عسرا بين مشتركين في حالين في جميع المونث السالم
 وغير المنصرف والآخر مخصوصا فينبغي على المصنف تفصيله مثل ما فصد الشرح وان ظهر المراد
 بالتاميل قوله اجراء للفرع الخ بل في محيى الاعرابين اجراء للفرع على غير التاميل

الاوضح ان يذكر رفعاً مع الضمة وانما جازع الفتحة في بيان اعراب غير المنصرف قوله
 بتقدير مضاف واقامة المضاف اليه قائم مقام المضاف واجري عليه
 اعرابه قوله وتتميل النصب على الحالية والمصدرية اى كونه حالاً من الضمة مثلاً ومن
 الاسم الذى تبصف بالضمة فتح يكون رفعاً بمعنى مرفوعاً والنصب على المصدرية
 بان يكون عاملاً مقدراً اى رفعاً زعماء مثلاً وبجملته حالة اى من المرفوع ثم اعلم ان الظن
 الاحتمالات الثلاثة التى ذكرها الشرحان يكون الضم مثلاً غير الرفع كما لا يخفى على من ادرك
 تامل القول بان المقصود بالافادة فى جميع الاحتمالات لغو الاسم مبهم اى فيكون
 اسماً مرادفان بعيد الا ان يقي معنى قوله حالة الرفع فى حالة اعرابه بالرفع فحصل
 الترادف ثم اعلم ان قوله رفعاً مثلاً اذا كان منصوباً على الحالية من الضمة يلزم ان يكون
 احد المترادفين حالاً من المترادف الآخر وهو غير معقول كما لا يخفى فقد بر قوله فالتسليم
 الخ والاضح ان يقي فاعراب المفرد مثل الخ وجميع لكسر المنصرف مثلاً الخ قوله اى
 قول المصنف الموثق السالم قال الشرحان فى الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجميع
 انتهى لا انه مجرور على انه صفة للمؤنث كما يتوهم فى بادي الراى للقرب دكون كل
 منها معرّفاً باللام وكذا الحال فيها نذكر من قوله جمع المذكر السالم ثم لا يخفى اعرابه لم
 يأت بالحرف مع ان اعراب اصله وهو اجمع المذكر السالم بالحرف لعدم وجود حرف
 صالح للاعراب فى آخره بالحركات الثلاثة ليوافق الاصل فى المعرب بالاعرابين بل
 للاعراب بالحركة اصل ان كان فى الاحوال الثلاثة بالحركتين من الاعراب

كلمة قائم بالهال هو انقاله لول بجلال الاعراب بالحرف فانه ليس قائما بالهال
 وايضا يمكن ان يقال ان الاعراب بالحرف مركب من الاعراب بالحركة لان الواو او الاء
 والياء يحصل منه صيغ الضم والفتح والكسر لكونه مقدما على الكل اصل بالنسبة اليه ايضه لاله
 اخفيف اصل بالقياس الى الهال الثقيل ولا خفاء في كون الاعراب بالحركة اخف
 من الاعراب بالحروف قوله بالحركات الثالث على الكل بالنسبة اليه ايضه لاله الخفيف
 اصل بالقياس الى الهال الثقيل ولا خفاء في كون الاعراب بالحركة اخف من الاعراب
 بالحرف قوله بالحركات الثالث في الاحوال ثلث ليكون العبد من الاعتبار والوض
 رفعه قوله فالاعراب فيها تفرع على بيان الاصليين فيما عمل به الاشارة الى ان لفظ الاعراب
 قبل قوله المفرد المنصرف متقيد والظرف اعني قوله بالضممة الخ متعلق به ولكن نقول ان
 معنى الكلام المعبر ان كل واحد من المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف مقارن
 ولما ليس بالضممة الخ فلا يحتاج الى تقدير لفظ الاعراب في كلامه الا ان يقال ان
 كلام الشرح حاصل المعنى لكلامه لا بيان منطوقه قتال فيه قوله المع بالضممة الخ لا فرق
 بين الضم والضممة كما بين كايه مضبوطة ولفظ مضموم لعل ذكرنا وذكر الفتحة والكسرة تنبيهنا على اطلاق
 هذه الاسماء على الحركات الاعرابية والارواح بقوله رفعه ونصبه وجبته الخ
 يتوهم كون المراد من الضمة والفتحة والكسرة هو الحركات البنائية فحق الجمع بين الضم والرفع
 مثلا فاما همان وبنابر حصول ثلث البنائية فمن اجمع المذكور على كون مطلق الضمة
 والفتحة والكسرة على الحركات البنائية انتهى على الحركات الاعرابية ثم اعلم ان

الستة المنصرفة الى ياء التكم واخلة في المنصرف فوجب ان يكون اعرابها بالحركة الثالثة
 قبل الاسماء الستة يعلم خبرها على هذا الحكم بقية ذكرها بعد انتهى لا ينبغي ان اخذ المصنف
 في تعريفه باعتبار معلوميتها بالوجه الغير الظاهر من التعريف اليقضي الى الدور كذا خلاصة
 ما حققه صاحب المواقف في شرح المختصر لابن الحاجب كما اشترنا اليه فتدبر قوله المصنف
 بجمع المكسر المنصرف الى الايقال ان سينين واربعين جمع مكسر مع ان اعرابها بالحروف
 لا بالحركة لانها داخلتان فيما سيزكر بقوله جمع المذكر السالم كما سيصح اشتم من ان المراد
 به الجمع بالواو والنون او الياء والنون فيدخلان فيه وذكر الثاني بمنزلة الاستثناء
 لا بد ان يشار اليه في المنصرف في رفع النقص بالاسماء الستة فان الاخ في
 اخوك مستلزم داخل في المنصرف لانه ليس بمنهي ومجموعا وليس غير منصرف مع ان اعرابها بالحرف
 لا بالحركة هذا حاصل ما قال الاستاذ فارجع فاما المذكور في دفع النقص بالاسماء الستة فهو انقل
 عن صاحب القيل في الحاشية السابقة بقوله الاسماء الستة يعلم خبرها قوله فاعلم ان
 في هذين القسمين النوعين هذا الكلام على قول المصنف قبل ذكر قوله بلا علمه الى غير ذلك
 بل اللايق ان يوق هذا الكلام بعد هذا القول ثم اعلم ان في هذا الكلام اشارة الى وجه
 تقديم المنصرف والمنصرف وجمع المكسر المنصرف في بيان مواضع الاعراب على سائر الالوان
 اعرابها مثل على الاصيلين وجه تقديم المنصرف المنصرف على جميع المكسر المنصرف فاعلم ان
 ان لا يسل في الاعراب قال الاستاذ فارجع قوله لان مدلول اعراب الاسم معنى قائم بمدلول الاسم
 والاعراب فان بالحركة يكون كمدلوله بانه يكون قائما بالمدال بحسب النظر الى

اشارة الى ان اللام للبعد المعنى انتهى كلامه ولا بعد ان يوت انه اشارة الى ان اللام
 للبعد الخارج فقريبه قوله من المعاني المعنوية على المعرب بمعنى ان اللام للبعد
 الخارج في المعنى اشارة الى المعنى المعهود في ضمن قوله المعاني المعنوية عليه انتهى
 البسم الا عام منه ومن غيره الا ان يكون مراده ما ذكره انه اشارة الى معنى غير معين من
 المعاني المعنوية عليه لا معنى معين منها فيصح كل ما ذكره وذكرنا لكنها يصحان بلا خطتين
 تقتضيان قوله اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد وكل بالصلح بذلك المعنى فهو عامل انت
 جدير بان هذا استدلال يصدق الحد على صدق المحدود وهو ليس بشديد لان من تحت
 في صدق المحدود وتوقف في صدق الحد عدم الحد اليتفاو من كلام الشيخ على اشتقاق قوله
 فالمنفرد المنصرف الخ هذا شروع في بيان محال الاعراب بالحركة والحروف والظواهر
 يوت فالواحد بدل المفرد ولا اشتراك لفظ المفرد بين المعاني الاربعة وان كانت متبادلة
 المفرد للمثنى والجمع قرينة لاحتمال التعلل عنها الا ان يريد التبيين على مجيء بهذا المعنى
 ايض لو قال لفظ الواحد يتوهم ان المراد منه هو الواحد من الجمع المذكور بعده بلا واسطة
 وجمع المكسر فان قيل لو قال فالمنفرد والجمع المكسر المنصرفين لكان اخصر انما لم يقل
 كذلك لئلا يتوهم التغليب لئلا يلزم انفصال بالاجنبي وهو المكسر والموصوف فيقطن
 قوله لم يكن ثمنه ولا مجموعا قد عرفت ان القرينة على هذا التفسير هو جلاء تقابلا كما يش
 يقول جميع انوش اسالم والمثنى جمع المذكور السالم اذ جعله تقابلا لمذين الجمعين والمثنى
 في الاعراب قيل في هذا التفسير دور ظاهرا والمفرد ما هو في تعريفها وايضا الاسماء

آخر المعرب به يعلم من تعريف الاعراب ايضاً بخلاف العامل وتعرفه فانها بمقصودين
 بهذه المثابة نعم يمكن ان يجعل تعريف العامل تماماً لبيان حكم المعرب وتعرف الاعراب
 تماماً لتعريف الفاعل ثم بين انواعه وما ذكره بطريق آخر ثم اعلم انه يرد على تعريفه انه
 مقتضى بالحروف الزائدة العاملة مثل الباء في مثل سحبك ورهم وغيره فان الباء فيه
 عامل مع انه لا يقتضي معنى اصلاً الا ان يفيد الاقتضاء بحسب الوضع او بحسب اصل استعمال
 اويون ان معناه انه يقتضي معنى لو لم يقتضي معنى قبله عامل آخر المعنى الذي لا يكون مقتضاه
 لو اقتضاه وبهذا الابتدائية يقتضي قبله المعنى المقتضى للاعراب وهو معنى الفاعلية بحكمته
 اذ يوق المراد من العامل بهنا هو المؤثر في المعنى والحرف الزايد مؤثر في اللفظ لافيه والغير
 المراد من العامل هو عامل الاسم فلا يتحقق بمثل عامل الفعل المضارع بان تعريف العامل
 لا يصدق على عامل الفعل المضارع لانه لا يقوم به المعنى المقتضى للاعراب قوله المسمى
 المقتضى للاعراب والظن من المقتضى هو المقتضى التام وليس معنى الفاعلية مثلاً تصفياً بالرفع
 نعم لو حصل على المقتضى التام وجب قصد اظهاره شرطاً او جعل المسمى مستخفاً للاعراب
 لانفس الاعراب فله وجب الاول ان يبق المعنى المدلول للاعراب تبرك المقتضى كما
 المعنوية المدلوله ساوذكره سابقاً بقوله ليدل على المعاني المصورة عليه واما كون المعنى
 مقتضياً لم يفهم من السابق وان سلم صحته كونه مقتضياً له وكذا الاول ان يبق العامل
 ما يحصل في العلامة وتظهر ان السابق يعلم انه هو الفاعلية او المفعولية والافاضة
 فامل فيه قوله اعمى من المعاني المصورة على المعرب قال الاستاذ

مستمالة انصفت من الرفع وأقل من النقص فتأمل قوله لانه واحد فالمنظور هو الفاعل عليه
 ولا يخفى ان الفاعل نوع واحد والمفعول انواع وتلوه الى انواع الفاعل الاعم من الحقيقة
 والحكمى يكون انواعه أقل من النواعه الفاعله وهذا النظر ظاهراً بالنسبة الى تعميم المفعولية بقوله امي علامته
 كون الشئ مفعولاً حقيقة او حكماً بل يمكن ان يثبت انما لوفرننا اكثرية انواع الفاعل الاعم
 منها من انواع المفعول الاعم منها لم يسم الكلام اذ مشتقاً من نقل هو كثرة المواد والتلفظ به فيها
 وقوله ما هو اصل لا تنفع فتأمل قوله ولما لم يوجب للمضاف اليه علامته بالجر جعل علامته يمكن
 ان يثبت ان الفاعل لكونه ركن الكلام له مرتبة عليا للمفعول له مناسبة بالفاعل حتى قال
 الانقش و ابن جني ان حصول المفعول به في مرتبة الفاعل وله مناسبة بالمضاف اليه
 في كونه فضله فيكون المضاف اليه في ادنى مرتبة وفي صدور حركة الرفع وما هو مركب من
 اثنان منها وهو الواو ويرفع الشقة العليا فيناسب علامته له وفي صدور حركة الكسرة وما هو مركب
 من اثنان منها وهو الياء ينكسر الشقة ليسرى فيناسب ان يجعل علامته وفي صدور حركة النقص
 وما هو مركب من اثنان منها وهو الالف تنفتح الشفتين وح يرفع الشقة العليا ويرفع في
 في صدورهما الى الجانب الاعلى وتنخفض الشقة السفلى في الجملة في صدورهما الى الجانب
 الاسفل فيناسب ان يجعل علامته له ومن هذا التفصيل ظهر وجه تسمية الاعراب الثلاثة
 بهذه الاسماء فتأمل قوله المهم العامل ما يتقوم النخ والخط ذكر تعريفه بعد بيان حكم المحرك
 بلا واسطة فتأمل في الوجه لعل جيلان الاعراب ما خود في تعريف العامل سبق ذكره عليه هذا
 ثم تعريف الاعراب على تعريف العامل واليهم ان المقسم من حكم المحرك معرفة ان تعريف

اليه وانما لم يقبل حقيقة توكلنا لان الحكمي باله مناسبة معنوية لما هو حقيقي كسائر المرفوعات المنصوبة
بالنسبة الى الفاعل المفعول المناسب للفاعل فمناسبة له اخذ علامة وكذا المناسب للمفعول
واما المضاف اليه فلانما سبب له معنى حتى يقيم ان من المجزوء اعم من المضاف اليه لكون المبتدأ
في قوله كسببك بهم او الفاعل في قوله وكفى بالمدشمة او المفعول في قوله تعوذ التي بيده
مجزوء اعم انه ليس بشئ منها مضافا اليه كما صرح به في اول بحث المجزوءات فلا بد من تعميم
حتى يذهب شمل هذه المجزوءات لانه ليس لها مناسبة معنوية للمضاف لكون السجائر رائدة
فالمسائل ان لكل واحد من الرفع والنصب الجبر علامة اعم من ذي علامة لكونه بالبين
متحققان فيما هو مناسب معنى لذي العلامة بخلاف الاخير فالتعيم الاوليين ترك في الاخيرين
للتبني على هذه الدقة انتهى قوله اى علامة كون الشئ مضافا اليه وبه ليس اعم من
الحقيقة والحكمي عما ذكره الاستاذه في الحاشية المصدرة بقوله اى علامة كون
الشئ فاعلا وسجل احتمالا بعيدا ان يكون مراده ذلك التعميم منها ايضا وعدم التصريح اكتفاء
بما ذكر في الفاعلية والمفعولية قوله وانما اختص الرفع بالفاعل انما الاول ان يقولنا
جعل الرفع علامة للفاعلية لانه لا يظن الاختصاص مقابل ليس الكلام في نفيه قوله
لان الرفع انما يفهم منه ان المنظور والافى اعطاء الاعراب هو الفاعل ثم المفعول ثم المضاف
اليه لعل الوجه ان الفاعل عمدة المفعول تناسبه وان كان المفعول والمضاف اليه شترين
في كونهما فضلتين لعل مواد المجزوء من المضاف اليه وادخل حرف البحر مطلقا
واسطة بين جواز الرفع استهجي التقليل ومواد النصب التي هي اكثر

الاعراب قسم الكلمة وان كان في الواقع موضوعا والاختيار امر جديد او غرضه ان التقا
 اذ كانت عبارة عن كون الاسم فاعلا فلا يصح ان يقيم ان الاعراب موضوع لما لان
 القول بكون الاسم فاعلا مجرد اصطلاح النحاة والاعراب امانة بالنسبة اليها والعرب
 انما وضعوا اعراب الرفع مثلا للفاعلية التي هي المعنى المقصود للاعراب فتدبر قوله
 ثلاثة قال الاستاذ في اشارة بقوله ثلاثة الى دفع ما يقرب في صحة الحمل فان الواحد
 لا يحتمل على الجمع بان المجموع ثلاثة لا كل واحد من الثلاثة لكن يحتمل ان يقول بتقدير
 الثلاثة في نظم الكلام وح يجوز ان يكون قوله رفع النخ وح يجوز ان قوله رفع بعض
 منها انتهى وعلى تقدير الاول يكون من قبيل الاول عطفت ثم كما هو في امثال هذا
 المقام واليه ذهب الشش في مبحث اسماء الاشارة وهذا الطريق اولى من
 تقدير النخ للاختصاص الى التقدير والنظم من ذكر لفظ ثلاثة قبل قوله رفع النخ هو التقدير
 اذ على التقدير الاول فاللايق ذكره بعد قوله وجه والضمير المستتر في يقول يحتمل ان يرجع
 الى اسم فذكر الاتصال البنني عن كونه خلاف النظم على تقدير رجوعه الى المصطلح وعلى تقدير
 رجوعه اليه غير نظم قوله حقيقة او حكما النخ والتعبير بالفاعل اشارة الى اصاله الفاعل بالنسبة
 الى سائر المرفوعات ولا يبعد كل البعد ان يكون المراد كون الشيء فاعلا حقيقة كما هو نظم
 من العبارة اذا العلامة قد يكون اعم من في العلامة فصرح معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة
 على وتيرة واحدة وما ذكره الاستاذ في شرح كلام الله المصدرة بقوله اي علامته كون الشيء مفصلا
 اليه معنى لطيف دقيق لا يتبادر اليه الذهن الا بنظر دقيق حيث قال بعد نقل قوله اي علامته كون الشيء

المعروف كون الرفع مثلاً علامته كون الاسم فاعلاً انه اماره فاعلية الاسم عند الحاجة
لا انه موضوع بها واما عند العرب فهو موضوع الفاعلية لدول الاسم فاعل محيط اطراف الكلام قوله
البصريين واما عند الكوفيين فيطلق هذا الاسماء على الحركات البنائية اليهم وبه يدفع
ان اسمها ليس الا بهذه ويدفع اليهم انه لم يقبلها واعتمدا بالضم والفتح والكسر والقول
بالقلة اليهم يدفع بدفع المتدري قوله وفي الحركات الاعرابية على قلته وهذا الاطلاق يسا
في المتن في قوله بالضمه رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً قوله اي علامته كون الشيء
فاعلاً اشار كون العلم ما هو من العلامة لامن العلم على عدم بالمعنى المعروف
والمفسر بما وضع لشيء بعينه والى كون الياء مصدرية لا النسبية لعل غرض الش
ترجيح المصدرية على النسبية والافهم ان يقع ذلك منسوب الى الفاعل فيصح
كونها نسبية لكن كان المنسوب اليه غير معين بانه اي شيء رجع المصدرية بل يقع
الحاق تارة التانيث في المنسوب اليه بل نذكر بل غير موجه او كان جائز التذكير
والتانيث كالمكون فتأمل فيه واما ايضاً قوله والجر علم الاضافة يؤيد ما لا يخفى انه
قال بهنا كون الشيء ويقول في تعريف المرفوع في سمحت المرفوعات كون اشارته الى
صحة الاحتمالين والظن نظر الى نفس صيغة الفاعلية هو الاول ونظراً الى المقام وكون
الكلام فيه في اقسام الاسم المعرب هو الثاني ولا يبعد ان عنده يكون الاول
راجحاً اعلم ان الرفع او كان موضوعاً للفاعلية فيدعي ان يقع الرفع للفاعلية اي موضع بها و
المراد في الاخيرين اما العلامة نعم القرية اي الا ان يقع انه لم يقل ذلك لئلا يتوهم كون

آخر اسم العرب لانی اوله اونی وسطه یکن ان یقام عدم جعله فی اوله لان الحرف
الاول وحركته لم یصل الی السمع كما حققت سماعا عند غفلة السامع ولان حركه الحرف
الاول ضروری عند التلفظ بالاسم العرب عند عدم ترکیبه معه عند عدم التركيب
یلزم وجود الاعراب عند العامل وهو غیر موجه واما عدم جعله فی الوسط لان الوسط
قد یكون ساکنا کثیرا فلا یوجد فی الوسط حركه حتی جعلت اعرابا فلا محالة جعل الاعراب
فی الآخر ثم اعلم انه لو قيل ان مدلول الاعراب صفة مدلول الاسم فینبغي ان الـ
ایض صفة لداله والصفة انما یكون ما هو فی آخر الاسم بصفتیه تشبیها ومسامحه فلما
یحتاج الی بعض مقدمات الشیء قوله لان نفس الاسم یل علی صفة اسم اعلم ان
المستفاد من هذا الكلام ان مدلول الاعراب هو الوصف القايم بمدلول الاسم
والمستفاد من قول المصنف بالرفع علم الفاعلیة مثلا نظر الی ما سید ذکر الشیء فی
تعریف المرفوعات فی تفسیر الفاعلیة بكون الاسم فاعلا انما هو مجرد اصطلاح
الحاجة لاسم العرب و فی وصفه ایاه بازاد معنی ولا یبعد ان یكون مراده من الفاعلیة
كون مدلول الاسم فاعلا لان الفاعل هو المسمى عند العرب لعله جعل زیادة لفظ الاسم
فی تعریف المفعول المطلق قرینة علی تقدیره فی موضع آخر لم یدکر فیها لفظه من تعجب
ان الشیء یقول فی تعریفه انما ید لفظ الاسم لان ماضی الفاعل هو المعنی المفعول المطلق من اقسام اللفظ
فاذا کان هو المعنی والفاعل ایضاً یكون المعنی مع ذلک کیف یقول فی
تفسیر الفاعلیة فی تعریفات المرفوعات بكون الاسم فاعلا ولا یبعد ان یقال ان

او ما خلف يكون الضمير اجعاً الى ما به الاختلاف ان الاعراب موضوعاً والاعراب على المعاني المعنوية
 يفهم مما سبقت له قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والبحر علم الانصاف فلا وجه لذكر
 هذا المقام واذلك الكلام الا ان يقال ان سبقت لفصيل عند المقام بعيد لما يذكر من تعريف المفعولات
 والمنصوبات لئلا يخلو في تعاريفها انت جدير بقوله فالرفع علم الفاعلية الخ تفصيل لقوله انواع رفع
 ونصب وبيان دلالة ما طوّر كقوله ليدل الخ او كقوله باسباب في جواب المصانير اذا ذكر في موضع من الكتاب
 ونذكر في موضع آخر وان مقامه هو هذا وان كان بين الموضوعين بعد كما لا يخفى عن تتبع و
 وهو ان في هذا المتن والحال ان يبين الموضوعين متقاربان فعلى هذا ينبغي ان يحمل قوله
 على المعاني المعنوية فالمقام هنا بيان اختلاف الاعراب على الكلام قوله ووضع بحيث
 قال الاستاذ في معنى ان هذه الحقيقة نمانت عن حقيقة كون المعاني المدلولات مختلفة
 فالجواب ان نفس الاعراب الدال على نفس المعاني واختلافه على اختلافه انتهى المستفاد
 من كلام الشرحان كلامه ما بين الدلالات يكون بالوضع لكن في الدلالة الثانية مساكناً
 بالوضع محل تاويل بل الاختلافين لازم للتعددين فتأمل قوله على صيغة اسم المفعول
 وفيه اشارة عن قول الشرح المندى من انه على صيغة اسم المفعول ووجه الاجازة ان معنى
 الاعتناء اذا كان كون جماعة آخذين شكوا واحداً على سبيل المناوئة فالحق ما ذكره
 الشرح لانه يقتضي كون الآخذ متعدداً والمأخوذ واحداً لو كان معناه ان الآخذين
 لا بد ان يكون واحداً على سبيل المناوئة لكان له وجه لعل بناء كلام الشرح المندى عليه
 لكن لا بد من السند ويشاهد في كلام الفصحاء قوله وانما جعل الاعراب في

بقوله فاللام في لبديل متعلق بقوله اختلف آخره وحمل الكلام المص في المتن وشرح
على كونه دخلا في التعريف من غير دخلية في الجامعية والمالعية بل وقت ائدة لا
على كونه خارجا عنه لاجل ان هذا الحمل يستلزم ارتكاب امر بعيد عن الفهم وهو تعلق
توليد على الامر المفهوم من محوى الكلام بخلاف ذلك الحمل فانه يستلزم ان يتعلق
بالفعل المذكور صريحا وهو الاختلاف يمكن ان يناقش ان تعلق اللام بالاختلاف
المذكور في التعريف السابق على اللام بلا واسطة لا يستدعي كون هذا القول خروجا
في التعريف سيما اذا كان المختار في المتن هو الاختصار قوله فاللام في البديل
الذي ينبغي يكون دخلا في التعريف قوله لبديل الاختلاف او بانه الاختلاف انت خبير
ان اللام اذا كانت متعلقة بالاختلاف يكون هذا القول غايته فلا محالة يكون الضمير
المستتر راجعا الى الاختلاف لا الى ما به الاختلاف اذ لا معنى لان ليقم اختلف آخره بل
ما به الاختلاف على المعاني المشقوقة وايضا ليقم ان الضمير اذا كان راجعا الى الاختلاف
فيكون دالا على اختلاف المعاني وقد عرفت من حكم العرب ان اختلاف آخره بسبب اختلاف
الحوال كذا سبب اختلاف المعاني المتقضية للاعراب بسبب يدل على اسبب اختلاف آخره بل
على اختلاف المعاني وانما اذا كانت متعلقة بوضع الاعراب يكون المعنى جزئيا اذ حاصله انه وضع
الاعراب لثلاثة المعاني الثلاثة ليحصل الغرض الذي هو الدلالة عليها بل ذلك الدلالة التي هي
الغرض من وضع الالفاظ وذكر نفس المعاني التي هي الدليل برشد الى مضمونه قوله وضع الاعراب فانهم يختلفون
ما فيه التمام فانه لا يخفى عن الغبار والركاكة فلا وجه لتبريحه عليه لا يخفى انه يمكن ان يقيم على تقدير تعلقاتها بوضع الاعراب

تعريف الاعراب صاوقا عليه لان عدم الاضافة الى باب المتكلم سيجرى فيه الاعراب كما
يقع حيا في غلام واذا اضميت اليها تبدل الرفع بالكسرة مع انه غير اعراب عند المص
قوله فان المتبادر من السبب هو السبب القريب اعلم انه جعل العامل في حكم المعرب
سببا لاختلاف آخر المعرب في قرينة يتبادر من السبب في تعريف الاعراب هو العامل
بل المتبادر من السبب او يكون سبب معاير للسبب بالذات بالاسم والتمام
فاذا قلنا بشئ يختلف آخر المعرب يتبادر منه اجزائه شئ وشئ يكون سبب اختلاف
شئ آخر بالذات وعلى ما ذكرنا لا يكون المعاير بالذات فعلى ما ذكرنا كيف يتم دعوى
تبادر كون السبب القريب هو الحركة والحرف تامل قوله وبهذا القدر تم مدلول
وما ذكر بقوله ليدل الخ وان كان داخل في التعريف لكن ثم له دخل في السامعية
والمالعية بل إشارة الى فائدة اختلاف وضع الاعراب ومنه يعلم ان المفهوم
الاصطلاحي يعتبر فيه امر لقائده من غير دخلية في السامعية والمالعية ليس هذا
من تمام الحديث انتهى كلام المص في شدة قوله لانه امر خارج الخ اسمى لا يكون له
انه خارج الخ قوله واللام في ليل متعلق بامر قال الاستناح قوله
واللام بالنصب على اسم ان وهو الضمير الرابع لى قوله ليدل الخ فيكون
داخل تحت النفي قوله متعلق بامر خارج عن المدعوف على جران هو خارج فيكون من
قبيل عطفت لاسمين على محمولي عامل واحد بحرف واحد وهو غير جائز انتهى لعل اليل على
كونه قوله واللام الخ معطوفا على اسم ان وكونه داخل تحت النفي ما سذك

هو الاستقلال في التلفظ وادواؤك ليس مستقلا في التلفظ بحسب النوع فلا يرد الالف
واللام والتنوين وما ذكرنا بعد لتسليم فهو حاصل قال المولوي صاوق تحت خبير
بان الحروف المباني وهي الحروف البجاء الفاظ على عقيدة الشرائع نخرجها عن تعريف
الكلمة بقول المصنف فلا وجه لاجراء الحروف الاعرابي عن التلفظ للبحر انك ستعرف
من تعريف العامل ان الاعراب هو مقتضى القاعلية والمفعولية والاضافة فتبقي
تعلم ان المراد من الحركة والحروف الماخوذين في تعريف الاعراب الحركة والحروف
يكون كل منها مقتضى القاعلية والمفعولية والاضافة فلا يصدق تعريف الاعراب
على العامل الذي يكون حرفا واحدا فلا يرد الاشكال الذي افاده في الحاشية بقوله
اكن يشكل اذا كان الخ وكذا لا يرد حركة نحو غلامى لانها ليست مقتضى احداهما فلا يحتاج
في وضعها الى قيد ايجثية على ان المعرب ليس في المعنى المشتق الذي هو المعنى
اللغوي بل في المعنى الاصطلاحي وقيد ايجثية انما يكون متبادرة اذا كان بناء
اللغوي على ان الظاهر هو كون ايجثية تعليلية فلو كان المراد من المعرب هو معنا الكلمة
يلزم عليه الاعراب بالنسبة الى اختلاف المعرب فيلزم ان يكون الاعراب
محدودا في تعريفه فيلزم الدور قائل بسط باطراف الكلام قوله لانه معرب على اختيار
المعرب وان كان مبنيا عند البعض كما يقتضيه السياق كلامه لعل وجه بناءه عنده
هو الاضافة الى ياء المتكلم ومعد كونه معربا عند المصنف يكون كسر آخره مقتضى
الياء لا الاعراب كما ذهب اليه البعض فلو لم يقيد بقيد ايجثية كما هو الظاهر

اخرت آخر المعرب بذلك الشيء فلو حمل الباء على السببية كما فهمه السهم فمحتاج الى التكميل
الذي ذكرناه بقولنا الا ان يقرأ الخ لو حملت كلمة الباء على كونها صلة الاختلاف فيكون محصل
الكلام ان الاعراب شيء يكون آخر معرب مختلفا بذلك الشيء بان يكون آخره والمتخلف
ذلك الشيء فيكون تلك الباء مثل الباء في السند له والحكموم به في تعريف المرتبة ما به الشيء
هو هو لعل في الاما لم يذهب اليه احد قد برأ علم ان تعريف العامل على الوجه المذكور يقتضي
ان يكون العامل محصل احد المعاني الثلاثة اعني الفاعلية والمفعولة والاضافة وتلك المعنى
يقتضي الرفع والنصب والجر بمعنى ان كل واحدة منهما تكونه من خفياً مقوم بالافادة يستدعي
علاقته تدل عليه فعمل القول بان الفعل يرفع للمفاعل مثلاً مبني على اسماحة قوله باء
الموصولة بالحركة او الحرف امي الا عمنها فسر كلمة ما ولا بالموصولة ثم اشار الى احتمال
كونها موصولة لقوله باء الموصولة قوله لا يرد العامل واختلاف المعنى يقتضي لانها
سببان لاصل الاعراب واختلافها سببان لاختلاف آخره وقال في الحاشية لكن الشكل
بذلك كان العامل حرفاً واحداً كبااء البحارة قالوا ولي اسنادها الى السببية المفهومة من الباء
والبقى ما الموصولة على عمومها انتهى اجاب البعض عن هذا الاشكال بان المراد من الحرف
هو الحرف المباني والحروف البحارة من الحروف البحارة المعاني لعل مراد من الحروف
هو ما لم يكن له دخل في ابناء الكلمة فواوا وخواك جزله دخل له في بناءه وان كان له جهة
كونه من الحروف المعانية لانه موضوع للمعنى في الفاعلية لكن الالف والياء في
حالة النصب والجر ليسا كالواو ونعم لو قيل المعتبر في حروف المعاني والمعتبر فيه

لا يخفى فح لا يصدق هذا الحكم عليه في قولهم الاعراب قال الاستاذ في هذه الماكان
الاعراب ما هو ذاني المعرب فكان اختلاف الآخرة باعتبارها اراوان ينيب انتهى النظم
قوله ما هو ذاني المعرب انه ما هو ذاني مفهومه لكن هذا اذا كان مذكورا سابقا في معناه
المعنوي لكن ياخذ الاشتقاق ما هو ذاني مفهوم مشتق واحال انك قد عرفت
انه بالمعنى الاصطلاحي وهو ليس ما هو ذانيه والآية ان يقرأ الاعراب لما كان ما هو ذانيه
ومن جملة احواله اراوان ينيب ثم اعلم انه ينبغي على المعنى ان يذكر تعريف العامل بعد
بيان الحكم لا واسطة لانه ما هو ذاني تعريفه الا ان يقرأ ان منظوره ان الاعراب من احوال
المعرب والعامل ما يعتد به في الحكم والمقام الاصل هو بيان المعرب فبعد ذكره ذكر ما يتعلق
بالمقام الاصل ثم ذكر ما يتعلق بالحكم ويكون ذكرها على طريق اللف والنشر فاحفظه قوله
اسى حركة او حرف فيه ان الآخرة هو الاعراب وكلمة الباء في قوله بالسببية فلو كانت كلمة
ما عبارة عن الحركة او عن الحرف يلزم عليه الشئ لنفسه الا ان يقرأ ان الواو مثلاً في
جاء في اخوك هو آخرة وهو يختلف بسبب الحرف الذي هو الالف رايست اخاك فلا
يلزم المنذور المذكور لكن يبقى الكلام في صدق التعريف على الواو اللهم الا ان يقرأ
المراود من قوله اختلف آخرة عما من شأنه ان يختلف آخرة لكن ما ذكره في بيان حكم
المعرب من ان حدوث الاعراب حكم غير اختلاف الآخرة ياني عن هذا التوجيه يمكن
ان يقرأ ان حاصل المذكور في بيان حكم المعرب انه اختلاف آخرة الذي هو الاعراب
يكون بسبب اختلاف العوامل وحاصل المذكور في تعريف الاعراب انه شئ

المعنى الاصل بالمعنى مركبا مع عامله لم يكن معربا لزيد وفيه بعد التركيب اختلاف آخره
 في الجملة ولا بد في الخامسة الشاملة تحققها في جميع افراد ذوى الناحية في الجملة ولولا
 غير لازم لم يتحقق الشمول التام لو تعين ان زيدا مثلاً او احدث فيه الالعاب وتختلف
 فظلم لكن ذلك غير متعين فحتم لا يكون هذا الحكم مخصصاً بالمعرب لان زيدا عند عدم التركيب
 ليس بمعرب عند المعرب يختلف آخره في الجملة المعنى بعد التركيب ثم لان المعرب حال حدوث
 الالعاب اذ لم يكن مما يختلف آخره فيصدق عليه في تلك الحالة انه مما يختلف آخره بظن
 العوائل وهذا السبب يصدق على تقدير عدم اختلاف العوائل وعلى تقدير عدم اختلاف
 آخره وقد تعرف في مبحث المنيات ان هذا الحكم المبني وخاصيته فكيف يوجد في المعرب
 قال الاستاذ في كونه اختلاف آخره بسبب اختلاف العوائل من خواص الاسم
 المعرب نظراً لانه يتحقق في الفعل المضارع ايضا الا ان يراد بالخاصة الخاصة الاضافية
 بالقياس الى المعنى ويمكن ان يقيم تحيل ان يكون كلامه من قبيل ان يقيم هذا الشيء
 خواص ومرايا الا فوايد واثار ترتيب عليه فهذا هو الذي اريد من الحكم بمعنى كلامه
 ح ان هذا الاثر ليس اثر ترتيب الكل فقول هو انما يترتب اذ اركب مع عامله انتهى
 لا يخفى ان الظن من الخاصية هي الحقيقة والاضافية خلاف الظن والبحث بحفظ ايضا
 وحل الخاصية على الفائدة ايضا خلاف الظن والاضافية في عن هذا الحمل ظم قوله الشاملة
 وترتيب الاول على الثاني ظم لعل الجواب الظن ان يقد ان المراد من العامل هنا ما
 يتقوم المعنى المتقضي للالعاب كما سيدكر المعرب وعامل الفعل المضارع ليس كذلك كما

والثالث بالفعل والاسم فهو مختلف زعماء نصبا ومن المبين انه يصدق عليه انه
يختلف آخره باختلاف العوامل فكذا الحال في اثنيته واجمع قلت هذا يمكن ان يقال
بان المراد من ان يختلف آخره عما من شأنه ان يختلف آخره فمع يكون خاصته شاملة
لكن المتبادر من كلام المصنف هو الاختلاف بالفعل بل المحل على عما من شأنه ان يستلزم
تحقق الاختلاف في زيد عند عدم التركيب مع انه عند عدمه غير معرب عند المصنف الا ان يحل
على الاستعداد والغريب فعلى هذا يشمل بد المعرب في قولنا جاءني زيد ورايت فديك ومرت
يزيد في حالة الوقف افرح لم يختلف آخره بالفعل ومع ذلك هو معرب اذ لم يغير في المعرب
الاصطلاح وجوب الاعراب بالفعل قوله فلم يدرى الخ حاصل الجواب ان هذا الحكم
حكما كلياً بالنسبة الى كل معرب حتى يكون في المعرب المابتداء الحقيقي متحققا او متحققا فيه
لا يتصور لا بان يدعى اندراج حدوث الاعراب في اختلاف الآخر بل هو حكم المعرب
وروت عليه العوامل المختلفة وحدث الاعراب حكم معرب ركب مع عامله ببدار
فلا يدعى حدوث الاعراب في اختلاف الآخر فلا يروى ان الايراد لم يكن باعتبار اوعاء
وجوب حكم في حكم بل باعتبار ان هذا الحكم لكونه مقتضى المعرب من حيث معرب لا بان
يتحقق في كل معرب ونحن نرى معربا لم يتحقق فيه هذا الحكم فالمفيد في الجواب ان نظم
هذا حكم المعرب مطلقا بل حكم معرب وروت عليه العوامل المختلفة وان شملت عبارة
المصنف وجواب الشر فهو خروج عن السياق هذا خلاصة كلامه الاستفاضة قوله
غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة لا يخفى ان الاسم الغير المشابه

ان اختلاف اخر المعرب ما ان يكون انما وصفه وكل منهما اما ان يكون حقيقة او حكما فهنا ثمانية
 احتمالات احد انا لفظا لا حقيقة بخواريت خاك مررت باخيك وانا لفظا حكما بخواريت على القوم
 الخ لفظا حقيقة بخواريت في زيد الخ ولفظا بخواريت حمل الخ ولفظا تقدير حقيقة بخواريت فلفظا تقدير
 بخواريت جلي قوله فان صحة الحمل الخ يعني ان المتعارفة الاعتبارية باعتبار انهما علامة للنصب بعد التنا
 وعلامة الجواب الجار والفظ لفظ العلامة لعل المراد من اضافتها الى النصب الجرم والاضافة البليانية
 وماذا الفرق من جانب النصب الجرم لان كلاهما علامة اعلم ان كونها علامة لاحد
 اذا كانت بواسطة العامل الذي يقتضي المفعولية ادا لاضافة فتح كيون اقتضاء العمل
 مفعولية الاسم مثلاً كافياً في تعيين المعنى الذي هو المفعولية مثلاً فتح فصل النصب علامته
 محالة حاجة اليه الا ان يفتى دلالة العلامة لفظ لا يخفى ان هذا الحكم خاصة غير شاملة عند اثر
 فلم لم يجعل الاضافة على الاختلاف الحقيقة كما هو الظم ونعائيه ما لزم عدم تحقق هذا الحكم
 في الاسماء المذكورة وهو غير مفر لانه خاصة غير شاملة واليه لو عزم اختلاف آخره من
 اختلاف آخره نوعاً او شخصاً يتدبر بخواريت حمد ومررت باحمد لان فيها تخصيص من
 النصب فتح لاجابة الى حمل الاختلاف على خلاف الظم قوله وكذا الحال في التثنية
 والجمع وينبغي ان يشتمل عن اختلاف الاعراب التقديرية الحكم اليه يمكن ان يفتى
 اختلاف آخرهما في حالة الرفع وغيره في حالة النصب الجرم ان لم يكن بين النصب
 والجرم حاجة الى التفسير ثم لا يخفى ان في مثل قولنا زيد قائم واني ضربت زيداً
 يصح ان يفتى بخلاف آخره لفظاً لان زيد في الاول مرفوع بالعامل المعنوي منصوب في الثاني

عبارت هم قائل قوله اختلاف لفظ آخر او اختلاف اللفظ اهم من ان يكون ذاتا او صفة والا
لم يكن الاعراب بالحركة لفظا بمعنى لفظيا صفة بمصدر اي احتمالا لفظيا انتهى ولم يتوجه الترتيب
لكثرة التباين فيه واليه لم يتوجه الى احتمال كون قوله لفظا او تقدير احوالا عن قوله آخر بان
يكونا بمعنى ملفوظا ومقدارا لان ركن الكلام المستند الى قوله وحكمه هو اختلاف آخره
فالظن ان يتعاقب به لانه يلزم الواسطة بين الحال وذی الحال اذ لا حذر منه ولا لان
يكون المصدر بمعنى اسم المفعول حالا موقوف على السماع لانه مجرد ادعاء ولك ان
تقول ان الظن من اضافة اللفظ الخ هو الاضافة البينانية فيكون اللفظ بمعنى الملفوظ
وكذا الحال في قوله وتقديره فيكون معنى الكلام ان يختلف اللفظ الدال هو آخره ولا
ان اللفظ منه ان يقيم حال كون آخره ملفوظا او مقدرا فانهم ثم اعلم ان كلمة او
في قوله وتقديره المنع اخلوا والاختلاف في مثل قولنا جاري في جوار سيه ومررت
بجوار سي ورايت جاري في حال التنبه لفظيا وفي غيره تقديره في قوله والاختلاف
لفظا الخ الظن بالمعبر هو الحركة التي تبدلت اليها حركة اخرى من كانت لفظية فالاختلاف
لفظي في تلك الحال حقيقة وان كانت تقديرية فالاختلاف تقديرية حقيقة في تلك الحال
قوله فصار الاعراب تقديرية لان الالف لا تقبل الحركة فهو اليه محذوف قوله والاختلاف
اللفظي والتقديرية عم من ان يكون حقيقة او محكا كذا لك يكون عم من الاختلاف بسبب الفات
وسبب الصفة واليه اليه اشار سابقا فوجه تسميته ذكر الاول ثانيا دون الثاني غير ظاهرا بتسميته كما يكون
في وضع نقص يكون في كل التعميم في وضع نقص لان يقيم ان بتسميته ولو كذا فائدة فانهم ثم اعلم

الاعراب ايضا فبعد التزام تعريفه فلا فائدة بقيد ما في بيان الحكم ولك ان تقول ان المقصود
 مما ذكره في بيان الحكم اعتراض على الجمهور بان ما جعلتم تعريف المعرب حكما لا تعريفه فمما اخذوا
 فيه اختلاف آخره ثم لا يخفى انه يمكن حمل الباء على الملازمة في حال كون المعرب ملكا
 باختلاف العوالم الا ان يقيم ذكر اللام في حكم المعنى يعني عليها على السببية لا يخفى على
 المذكور ان المتبادر من اختلاف العوالم هو الاختلاف في العمل لان نسبة الحدث
 الى المشتق يفيد رجليته ما هذا اشتقاق وايضا المتبادر من العوالم هو انما هو العوالم
 المدخلة على المعرب فلهذا اصرح بهذين القيدين قوله وانما خصصت باختلافها ما يكون
 في العمل فلا يرد ان بدل التحصيل اذا كان من المثل ولم يكن من مفادوات كلام المص
 لم يندفع الاشكال الوارد على المص على تقدير كونه من مفادوات قوله لئلا يتحقق
 يشك قولنا الخ اعلم انه لم يوجب بان الاختلاف في مثل قولنا الخ يكون حكما كاختلاف
 آخر نحو امدلان اختلاف آخر مثله حكما يقتضي نفس اعراب واحدة مرة من نوع انصب
 واخرى من نوع البرجلاف انصب المذكور فانه في الصور اثلث لم يتجاوز عن النوع
 الواحد فمثل قوله المص لفظا او تقديرا لو حمل تقديرا على غير اللفظ ليشتمل المعنى ايضا
 ان يتعلق باختلاف العوالم فيقولوا لعل المعنوي لا يكون لفظيا ولا ظاهريا بل انما هو التعميم
 قوله باختلاف العوالم او كان متعلقا بقوله اختلف آخر الا ان يقيم ان هذا تعريف المعرب
 عند الجمهور وجهنا خيرا بهذا التعميم من قوله باختلاف العوالم إشارة الى ان هذا التعميم ليس له
 دخل في الجماعية والمالعية وذكر ليس لا يجرى توضيح المعرب لما جعله المص حكما من احكامه لم يعتبر

فلو كان هذا حقيقة اصطلاحية للمعرب لقوله من حيث هو معرب عبارة عن المصيبة
لا يشترط شي على هذا القياس معنى قوله من حيث هو معرب في تعريف الاعراب
يمكن ان يقال ان بناء ما هو النظم على حمل المعرب على معناه اللغوي لكن ظهور
ذلك غير ظاهري وعلى تقدير حمله عليه يلزم ان يكون الاختلاف الذي هو عبارة
عن القصد الاعراب وحدوث اعراب آخر مترتباً على الاعراب وليس الامر
كذلك لانه لم يترتب الا على الاعراب السابق ولا على الاعراب اللاحق فمثل
قوله اى الحرف الذي اخرج محل الآخر على ما هو الحقيقة لكنه عمم كونه مختلفاً من كونه
مختلفاً بحسب نفسه او صفته ولكن نعني الآخر مسامحة من الحرف الآخر من صفة
ذلك الحرف والتقارب بين الوجهين ظاهرياً قوله حقيقة بان تذهب ان وجهي ح
بدل ذات اخرى قوله او حكماً بان يكون الذات واحدة والتعاطر باعتبار كونه علامة
النصب والسج كالبناء في مسلمين في حالة النصب والجر قوله اى بسبب اختلاف
العوامل الداخلية علمي في العمل وحمل البناء على السببية والتبادر من السبب هو السبب
العام والاختلاف العوامل الموصوفة سبب تام بالنسبة الى اختلاف آخر المعرب
فانهم فان الشرح العوامل من الاسباب البعيدة كما يستفاد من شرح تعريف
الاعراب فعنده يكون محل السبب منها على السبب البعيدة ما في تعريف الاعراب على سبب
القريب كما هو المتبادر من السبب فيكون المراد من مرجع ضمنية بوجوه ما التي بمعنى شئ هو المراد
او الحركة لان السبب القريب لاختلاف آخر المعرب ثم علم ان اختلاف آخر المعرب ما هو في تعريف

وجه العدول ان المراد ليس الاختلاف بالفعل في المعرب الاصطلاحي بل بالقوة حمل القوة
على القوة اقربية بالفعل انما كان متبايناً ولو كانت القوة مصرية فيه وفيما ذكره تفسر
على صاحب الكشاف قوله اى من جملة احكام المعرب قال الاستاذ فرج اشارته الى
ان الاضافة ليست استغراقية لان المعرب احكاماً اخرى الفيم انتهى ببيان الاشارة
ليست استغراقية مما لا يحتاج لتعرض بها لقمع استغراقية الاضافة ان يقول واحد ما
يصدق عليه حكم المعرب هو الاختلاف المذكور وبهذا طاهر البطلان فلا وجه لبيان العمل مقام
ما ذكره وقع توهم كون حكمته منحصر لانه نشأ من افراد لفظ الحكم وذكر الاختلاف
فقط ثم اعلم ان المعرب لو كان احكاماً ما يكون المذكور بعضه فينبغي على المعرب ان يقول
ومن احكامه ان يختلف آخره كما قال في بيان بعض خواص الاسم ومن خواصه
ثم لا ينبغي انه لا يظهر ان له احكاماً اخرى فلا بد من بيان تتي يحصل العلم بها ويحجب
كلامنا في كون المحدث حكماً اخر والمنصرف وغير المنصرف قسمان للاسم المعرب
لانما من احكامه والا يستغنى ان يعد من اقسامه ولا شك ان النظم من كلامهم
هو انحصار حكمه في الاختلاف ولا يجد ان يكون مراده هو هذا فتدبر وتتبع قوله من
حيث هو معرب فتأمل في ان قيد الحثية هو واسطة في عروص الاختلاف
لاخر الاسم المعرب او واسطة في ثبوته والنظم هو الاول ويؤيده ما ذكره الشافعي
في تفسيره من ضمير حكمته في المنبيات بقوله اى حكم المبنى واثرة المنزب على بناء
ويستعمل ان يكون المراد منها هو كون الاسم مركباً مع غيره لم يشبه بمبنى الاصل

الش معرفة التصورية والمراد بمعرفة هذا الاختلاف انهم تصور هذا الاختلاف لا التصديق
 بانه مختلف آخره كما يظهر من قوله وتعرفه واليه المراد حصولهما بهما بالكسب ولا تشب
 التصور من التصديق ومن البين ان قوله هذا الاختلاف اشارة الى انه مما يختلف
 آخره فيكون المراد من معرفة انه مما يختلف آخره معرفة التصورية في قوله وجب ان
 يعرف اولاً بانه مما يختلف وفي قوله ان يعرف انه مما يختلف آخره لا التصديق
 بانه يختلف آخره وان كان يلزم تصور اختلاف آخره تصديق بانه يختلف آخره
 وعند حصول ذلك التصديق يصح ان يفترضه يختلف آخره لانه محقق كل محقق يختلف
 آخره وهذا التصديق يلزم من تعريف المعرب باختلاف آخره فهذا القياس ينتج انه
 يختلف آخره فيلزم من هذا التفصيل ان يكون الدود في التعريف لو عرف المعرب
 بما عرفت الجمهور ولا يحتاج الى ما قال بالمتحقق المغفور مولانا عبد الغفور
 والاستاذ في صرف قوله كما علم من حاشيته قوله فيلزم تقدم الشيء على نفسه
 واليه يمكن ان يقال ان جود العدل محتمل ان يكون لزوم التعريف بالانحصار لان هذا الحكم
 من النجاسات الشاملة كما يستفاد من كلام الشافعي بعد ذلك المعرب الذي حدث فيه
 الاعراب ليس ان يختلف آخره باختلاف العوائل لقول الشافعي ان مع قوله يكون
 ذلك الحكم من النجاسات الشاملة كيف حصره في العدل فيما ذكره بقوله لان هذا
 من تدوين علم النجاسات هو من البين ان الحكم المستفاد من كونه انما ليس باعتبار
 العدل بل باعتبار وجهه وهو نياتي ممتدة كونه منها وجهه والوجه محتمل ان يكون

المع ما حررناه قوله فلهذا اخذ التركيب في تعريفه اي الاعتبار المحصول مع الصلاحية
 اخذ التركيب في تعريف المعرب لان الاشتقاق بالفعل جميل بعد التركيب قوله لم
 يعرب الكلمة وهي معرفة ولهذا القول في بادي الرأي يستلزم كون الاعراب المذكور في المومنين
 اصطلاحيا لغويا وكونه في الثاني اصطلاحيا وفي الاول لغويا وبالعكس لا سبيل الى
 الاحتمال الاول والثاني لا مستلزما للتناقض ولا الى المعرب لان المعرب اللغوي
 لم يوجد بدون المعرب الاصطلاحي والاقوال الصريح هو الاحتمال الثالث قوله مستغن عن
 وكذا لك مستغن من كان شغويا بالطبع فالمراد من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما
 يختلف آخر يعني ان معرفة المعرب له وسيلة وواسطة لمعرفة اختلاف آخر فيكون
 معرفة متقدمة على معرفة اختلاف آخر فلو كانت تلك المعرفة المتقدمة على اختلاف
 آخر حاصل بمعرفة هذا الاختلاف وتعرف المعرب لهذا الاختلاف كما يلزم من كلام
 الجمهور وجب ان يعرف او لا يانه مما يختلف آخره فمعرفة اختلاف متقدمة على معرفة
 المعرب وقد عرفت متقدمة حقه وهي معرفة المعرب متقدمة حقه وهي معرفة المعرب
 متقدمة على معرفة اختلاف آخره فمعرفة اختلاف آخره متقدمة على معرفة اختلاف
 آخره فيلزم الدور المستلزم تقدم الشيء على نفسه واما لو عرفت بغير الاختلاف كما فعل
 المعص فلا دور افصح يلزم تقدم معرفة غيره على معرفة المعرب وتقدم معرفة المعرب
 على معرفة اختلاف آخره فيلزم تقدم معرفة غير الاختلاف على معرفة الاختلاف
 على يلزم تقدم الشيء على نفسه ثم اعلم ان المراد من معرفة المتقدمة في كلام

على شرح التنديب فتدبر قوله فالإضافة بيانية أنت خير بان المعلوم والمقصود
من وجه تحقيق بين المضاف والمضاف إليه لم يكن البناء معتبراً في مفهوم الأصل في
كلام المصنف لصدق البناء على الاسم البني وصدق الأصل على المشتق منه مثلاً و
مادة الاجتماع البني الأصل أي الماضي بالحرف لا بقوله غير اللام لدفع توهم إرادة ال
مع اللام من لفظ الامر وان كان اطلاق لفظ الامر عليه عند غير النماة قوله كما ينبغي في باب
النشأة لعل تعالى أي محكي كونه مشابهاً في شرحه في باب انشاء الله تعالى لانه يحكي في المتن حتى
يقم انه ليس كذلك قوله اعلم ان صاحب الكشاف اخرج لعل الغرض من نقل كلامه هو توجيه
ما ذكره المصنف على ما ذكره لان المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي يكون قوته عنده
كما لا ينبغي ذلك ان تقول ان كون الأصل في الاسماء هو الاعراب يستدعي ما ذكره صاحب
الكشاف فكون الاسم سبباً لا يكون المناسبة بينه وبين بني الأصل الا ترى ان حفظ
ذلك لاصالة سبب لاجراء الاعراب في وسط حقيقية في مثل بعصري واما عدم الاعراب
وجوه البناء في الفعل المضارع المعلوم لكون الجمع ولون التاكيد انما يكون لاجل ال
ليس اصلاً في الافعال بل الأصل فيها هو البناء وهذا لم يتركب الاعراب فيها في الوسط فبقية
ثم اعلم ان اللام في على الشئ نظراً الى اعتبار تحقق العامل في حقيقة المصنف ان يقول ان
التركيب لابد من تحقق العامل فعند تحققه يحصل الاستعداد والقرينة بالقوة وصاحب
الكشاف اعتبر صاحب استعداد الابعاد وما ذكره يكون على وزن ما ذكره المصنف
صراحة ولو كان ما ذكره انما منقولاً عن الغير في الواقع يجوز ان يكون مراداً من الخبر

والمقصود بالمرورات كما افادوا في تعريف الفاعل فتذكر انت تعلم ان المناسبات
المنفية في تعريف المعرب هي المناسبة المثبتة في تعريف المبني والاطم
ان يكون هناك مقيدة بقولنا في البناء وبعد تقييد بالموثرة لا بقوله في
منع الاعراب فاللايق على اسم ان يقول مناسبة مانعة عن الاعراب
لا الموثرة فيه نعم المناسب بعد تقييد ما تو صيغ المناسبة بالموثرة
ارادة اللهم الا ان يقر ان ما ذكره يكون بقرينة كون المنفى ما خذ في تعريف المعرب
كما لا يخفى على من له احو في تامل كل معيدان يقيّد بقرينة المناسبة في تعريف المبني
بقولنا موثرة في البناء بقرينة ذكرها في تعريف المقابلة يقتضي كون احد هما فيهما
لكن بناء ما قلنا في تحرير كلام الش على خصوصية تعريف المعرب والمبني قوله مناسبة
موثرة في منع الاعراب كما هي المتبادر من المناسبة لانها القر والكمال فعلى هذا لا ير
ان المناسبة المطلقة كثير من الاسماء المعربة والمبني الاصل متحققة كاشتراك في عدد
الحروف والحركات اسكنات فيلزم ان يخرج عن تعريف المعرب ويدخل في تعريف المبني
قوله في البناء بيان الواقع ولا يندرج في كلام المصنف ليرد ما ذكره عصام الملة والدين
من ان المضاف اليه منها اذا كان هو الاصل المقيّد بقوله في البناء فلا يكون الاضافة بيانية
لانها يكون تخص مطلقا من المضاف بل بمعنى اللام وليست يمكن ان يقر ان اضافة العلم
الى الخاص اذا كان المقسم من الاضافة افادة عينية لمضاف للمضاف اليه تكون اضافة بيانية في
اصطلاح كما في مثل عقايد الاسلام كما ذكره جمال الملة والملة في عواشيشية

وكذا الحال في التركيب الاضافي المندود مثلاً فعلى ما حققنا يكون كلام المصنف في
تعريف الكلمة وتعريف الاسم المعرب لا الاسم المبنى فلا غبار فتدبر وحسن التدبر قوله
اي لم يناسب اعلم ان مقابلة المعرب بالمبنى يقتضي ان يكون المعتبر في مفهوم كل منهما وجود
عدمه في مفهوم الآخر فالمناسبة المثبتة المذكورة في مفهوم المبنى بمعنى المشابهة المنفية
في مفهوم المعرب بمعنى المناسبة اختار الثاني اذ في اختيار الاول يلزم خروج الاسماء
المبنية التي بينت لاجل المناسبة الغير المشابهة ومن تعريف الاسم المبنى وتدخل في تعريف
الاسم المعرب فينتقض التعريفان طرذاً وعكساً بخلاف اختيار الثاني اذ لم يلزم ذلك نه
وان قيل لم يقل المصنف لم يناسب بدل قوله لم يشبه فيمكن ان يقيم سبب التماثل
المشابهة في اكثر الاسماء المبنية التي كثر استعمالها وان المراد هو المناسبة وذكر المناسبة
في تعريف المبنى قرينة على كون المراد من المشابهة المذكورة ههنا هو المناسبة وعجالة
قد يصلح ان يكون قرينة لعبارة اخرى في كتاب واحد فلا يجرى المثل المشهور وهو
ابن القري واستجار يا فلان والتعريفات مما لا يجوز له الا بالقرينة ولا قرينة ههنا وجعل
ذكر المناسبة في تعريف المبنى مما لا يكاد ان لا يقبل فانه مورو للمثل المشهور وهو ابن القري
واسماؤنا المناسبة معنى مجازي للمشابهة لكن مجازي التبع والمجاز المشهور بقرينة
الحقيقة فدبر انتهي انت خبير بان دعوى الشيوع غير بين وغير مبين ولو افق
ما ظننا من كون عبارة قرينة بعبارة اخرى في كتاب واحد جعل في التوقع
في اخير بحث المجزئات قرينة لارادة قيد بلا صالة في تعاليف المرفوعات

على المنصف المجتنب عن التعسف ان المركبات المعدودة كغلام زيد عند تعداد اسم
لما وقع في المحاورات مثل ما وقع في هذا الكلام جازي غلام زيد فيكون مثل عبد الله
علما فيكون مسمى غلام زيد تعدادا هو ما وقع في هذا الكلام تمام المركبات حال التعدد مبنى
على السكون او على سكون جزء الاول ليس ذلك الاسم المركب من غلام وزيد مركبا مع غيره
فخرج تعريف الاسم المعرب بقيد المركب ومن البين ان في الجزء الاخير حين التعدد لم يمتنع
المعنى المتقضي للاعراب ولا يتحقق العامل وانما يتحقق ذلك المعنى عند تعامله في المحاورات
وهو مذكور مضافا اليه فعلم هذا لا يحتاج الى تقييد المركب بقوله مركبا يتحقق معه عامله
في تعريف الاسم المعرب والاسم المبني مع ان تبادره غير مسلم وقد عرفت في فرع البراءة
الاسم على المعربان المناسب فخرج مثل عبد الله عن تعريف الكلمة لانه معرب
باعتبارين ما ذكرنا من ان الاعراب في الكلمتين يستلزم وجودا يقتضيه فيها ومنه
حال العلمية ليس في لفظ المضاف اليه المبني المتقضي للجزء لانه مضافا اليه وهو متقضي
حين العلمية فيكون كل من العبد ولفظ الله مثل حروف المباني ومن الالفاظ الغير
المنفردة والفاعل وسخو جازي عبد الله حال كونه علما هو المجموع منهما ومع ذلك
يجل محل اعرابه هو الجزء الاول بناء على عدم تغيير الهيئة الاضافية وعلى تقدير المعنى لاعتنا
يكون الاعراب الذي هو في الجزء الاول اعراب الجزء الاول ولما كان اصل
في الاسماء الاعراب الذي هو في الجزء الاول التزم الاعراب في مثل
عبد الله علما بقدر الامكان وكثرة لفظ الله مثلا لكثرة هو لا

منه هو الثاني لانه قسم اسم هو قسم كلمته ليعبر فيها بالافراد قوله فيه زيد وقائم وهو
 الخ والنظم الاول في التفريع على قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق ايضا
 قولنا فيخرج بالتركيب بالليس بركب هذا من الاسماء المعدودة نحو ما زيد عمر كبر ليفيد
 تحقق العامل ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيباً يتحقق معه عامل كغلام في غلام زيد فان
 جميع ذلك من قبيل المنهيات عند المصنف وفي قوله عند المصنف اشارة الى انه عند غيره
 من قبيل المعربات كالعلم من نقل صاحب الكشاف ايضاً فانهم قوله تركيباً يتحقق معه عامل يمكن
 ان يقيم ان هذا القيد لم يكن مذكوراً في التعريف ولم يتبادر منه فصح قيدا يمد بمتبادر منه اليه
 لم يدفع الايراد الذي يتوجه عليه الا ان يقيم ان النظم من التركيب المذكور في تعريف المعرب
 القسم للاسم هو المركب مع الغير والمتبادر من المركب مع الغير ان يكون منسوباً الى الغير المتبادر
 ان يكون معه عامل فاعلم ان العامل اذا كان متبادراً في المعرب سيأتي ان الاعراب معتبر
 في مفهوم احاط المعرب معتبر في مفهوم الاعراب فيلزم الدور قلنا ان معلومية العامل والاعراب والمعرب
 بالوجه كفي في اخذه في التعريف فلا يلزم الدور كما قال عصام الملة والدين في شرحه المختصر
 الاصول للشيخ بن الحاجب ان اخذ المعرب المعلوم بالوجه في تعريفه المقوم منه كونه ليس دوراً
 او يقيم ان المعرب ههنا في المعنى الاصطلاحي وهو لا يتوقف على الاعراب فتدبر قوله خلاف ما هو
 مركب مع غيره لا تركيباً يتحقق معه عامل كغلام في غلام زيد فالمضاف اذ لم يتحقق معه
 والمضاف اليه معرب والعامل فيه حرف البحر المقدر عند المصنف كما سيظهر
 تعريف المضاف اليه معرب والعامل فيه اما المضاف او حرف البحر المقدر لا يخفى

بناءً على ما علم على ظهور اعتبار الاسم في المعرب وقياس عليه المبني ولذا قال المص
 في تعريف المعرب باللام الموصول الذي فسره التث بالاسم قوله لانه لا يتخ اما
 ان يكون الخ لا يقان الم لم يتوجه الى دليل النحصر الاسم في المعرب والمبني كما توجه
 الى دليل النحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف لان وجه النحصر استغناء عن تعريفها
 فكانه قال لان الاسم اما المركب الذي لم يناسب مبني الاصل او لا والاول هو
 المعرب والثاني سواء لم يكن مركباً او كان مركباً لكنه لم يناسب مبني الاصل فهو مبني الاصل
 لعل التث اشار الى ما قلنا بهذا القول لكن تقريرنا اظهر من تقريره فافهم قوله الذي هو
 قسم من الاسم لعله اراد من المعرب هو صفة معينة من جنس المعرب وهي الانحصر من
 الاسم المطلق فخرج الفعل المضارع عنه لكن ما سيذكر في تعريف المبني من قوله
 اي الاسم المبني يشعر بكون المعرب قيد الاسم ولا يبعد ان يكون إشارة الى الاثنين
 في كلام المص في قسم الاسم قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره فحمل الالف واللام
 في قوله المركب على الموصول وقد الموصوف وجعل الموصول صفة له فعلى هذا يكون
 كلمة الذي المذكورة في كلام المص صفة اخرى للاسم المقدر انت خبير بان فيها
 حمل التث ركاكت كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون اللام والالف في المركب اداة التعريف
 وكان الاستغراق فكان معنى كلامه ان المعرب كل مركب الذي انضم اليه صفة كل
 مركب فاعل فيه ثم اعلم ان المركب قد يكون موصولاً لكلمة مبني قد لا يكون موصولاً لكلمة
 وعلى تقدير الاول يكون قسم المفرد وعلى تقدير الثاني يكون اعم من قسمه منه فيما مع المفرد ومفرداً

ما يقوم مقامه شيء منها لا يوجد فيه فيلزم ان يكون الملازم ايضا خاصة والافضل تحقيق
 الملازم بدون اللازم واعلم ان هذا الوجه وجه اختصاص الاضافات ايضا بمعنى كون الشيء
 مضافا بالاسم ولم توجه الى وجه اختصاصها بالاسم بمعنى كون الشيء مضافا اليه عند من يقول
 به فتدبر قوله او الجملة قيل لعل كلمة او اشاره الى الاختلاف وان المضاف المضاف اليه في المثال
 المذكور هو الجملة والقول ولهم ذهب الى الثاني وغيره الى الاول لكن المصنف لما قل
 بـ من غير المثال ويل كيف يصح ما يذكرني تعرفت المضاف اليه الا ان يكون مراده انه
 مضافا اليه بحسب الظاهر كما في يوم ينفع الصادقين صدقتهم ان جعل ينفع وصلة
 مضافا اليه فهو مثال للفعل المضاف اليه وان جعل مع الفاعل مضافا اليه فهو مثال للمفعول المضاف اليه قوله
 مطلقا اي سواء كان الشيء مضافا بتقدير حرف الجر او لم عندنا الفاعل بهذا المطلق قوله اي
 الاسم قسمان لعل اشارة الى الحمل بعد اعطفت لان الظاهر ان التقسيم الذي ذكره في كلامه هو التقسيم الكل
 اي الاجزاء لا الكلي الى الجزئيات فيكون المحمول مجموع القسمين وحمل كلمة الواو على معنى الواو من بعد
 وسيل ان يكون اشارة الى ان كلامه ما يدل بعين من المحمول ذلك ان يقول ان المراد تقسيم الكل
 الى الجزئيات لكن في كلامه الواو اشارة الى ان كل تقسيم كل يرجع الى تقسيم الكل الى الاجزاء ثم
 لا يخفى ان الظاهر ان كلام المصنف هو ان جعل كل من المعرب ابنى قسمي يرد الى ان كان المعرب يصدر عن
 المصنف وابنى على الاصل فيلزم كون التقسيم اعم من جزاء تقسيم وهو غير صحيح لوجوب كون التقسيم مطلقا
 لان التقسيم جمع لتقسيم والتقسيم هو يمكن ان يتحقق بدون التقسيم الا ان كل كلاما قد التقسيم وقيد
 قد يكون القسم من التقسيم كما في تقسيم الحيوان الى الاربع والاسود ويمكن ان يقيد

هذا الموضع والمراد بها كون الشيء مضافاً إليه والثالث وجميع الباب باللام او
بالاضافة تنجر بالكسر والمراد بها كون الشيء مضافاً وفي الموضع الاول يكون
استعمال اللفظ مشترك في معنييه اثنتي عشر اعلم انما يذكر اللفظ لقوله وانما فسرنا الاضافة
يدل على ترجيح هذا الاحتمال عندنا ووجه الترجيح بقوله لان الفصل الخ لا يخفى ان عند
المصنف كون الشيء مضافاً اليه من خواص الاسم كما يستفاد من تعريف المضاف
اليه فعندنا اذا وقع الفصل او الجملة مضافاً اليه حسب الظاهر كان مؤلفاً لفعل هذا
كان الظاهر تفسيره بما يكون شيئاً مضافاً اليه وان تنزهنا عنه فالظن كونه مضافاً و
مضافاً اليه نعم لو وجد بانه لما لم يقل بالاضافة اليه كما قال الاسناد واليه نفهم
منه انه لم يقصد كونه مضافاً اليه فقط ولما لم يعلم من تعريف المضاف اليه اختصاص
بالاسم فالظن ان يكون مراده كون الشيء مضافاً اليه كان له وجه فمثل قوله لا يذكر
لفظاً انت خبير بان لفظ الذكر يعني ذكر اللفظ اللهم الا ان يبقا انه لدفع توهم
كون الذكر من المذكر بالغم وتقريره كونه بالكسر فافهم انت تعلم انه نبي وجه
اختصاص الاضافة بالاسم على ما ذهب اليه المصنف من تعميم الاضافة مما ذهب اليه الجمهور
ونبي وجه اختصاصه الجزئية على ما ذهب اليه الجمهور من عدم تقرير حرف الجر في الاضافة للفظية
واللايق عدم الاختلاف في الموضوعين كما لا يخفى قوله وجه اختصاصه بالاسم اختصاصاً لوجها
بالاسم من التعريف الخ وما يخص لوانه بالاسم لان التعريف لا يخص لوانه في الحرف وهو ظر
لا يكونان في الفعل لانهما رندان والفعل لا يحتاج الى هذا الزيادة ولا تخفيف لا يحصل الا بحدوث التنوين او

لعله لئلا زاد لفظ المحقق على قوله نحو ما فعلت في بيان خواص الفعل وهو الممن
 الدخول ههنا هو المعنى العام المجازي فالاولى ان يقع لان الدخول ههنا عبارة
 عن الذكر في الاول او المحقق بالاخير بل التبادر هو الادراج لكن ذكر لفظ نحو هو الدال
 على الخروج بصرف الية فالمص اختيار ههنا لفظ الدخول فقط اختصارا في العبارة فاهم
 ولا تغفل قوله باقسام الاتنوين الزعم ثم لا يخفى ان الذم لم يتيأس الى بناء الاستشنا
 فالمراد لو كان ما ذكره اشتر يلزم ان يكون بيان المص قاصرا ولا يجوز ان يكون مراد المص
 من التنوين كما لا يشبه من لفظ التنوين كما كان شاعرا وشهورا خصه بالذكر وجبه كمالا قسما
 مع هذا في حق الاسم فعدم شتمتها مثل سائر النحوص المتركة فانهم قوله والمراد كون الشيء
 من الية لم يقل كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه التنوين يعني ان يكون التفسير
 في قوله ومن خواصه راجعا الى الاسم قرينة على تقدير الاسم لانه لو قال كذلك
 يصير المعنى هكذا كون الاسم مسندا اليه خاصته للاسم فيكاد ان يكون الحكم لغويا
 ثم اعلم انه قدر الشيء ليوحد مرجع ضمير اسناد اليه والقرينة على تقديره اما ان
 حاضر في الذم والتمنا لوانه معتبر في المصدر المقيد بكلمة الية فتدبر قوله
 لان الفعل قد وضع النح وعدم وجوده في الحرف لما كان طاهرا
 لم يتوجه اليه قوله يلزم خلاف ومنع فيه ان استحالة خلافات الوضع غير
 مستحيل بل غير متبعد فاللائق ادعاء استقرار ان يكون مستمرا على خلاف وضع
 قوله الاسم لا يضاف قبل الاضافة فثبت في هذا الكتاب بل في هذا البحث في قوله وضع والاول هو

وقوله او تزيد بالنصب عطفت على قوله تختص والضمير في عليه راجع الى الاصل يعني
 فينبغي ان لا يخالف الاضافة اللفظية الاضافة المعنوية او بان تزيد على الاضافة
 المعنوية بان يعبر الاسم والفعل والحاصل ان اثبات الخبر الذي هو في غير الاضافة
 اللفظية يكون باختصاص مؤثرة واختصاص الخبر فيها باختصاص المضاف اليه فيها
 الاسم فيكون مطلقاً مختصاً به قوله عطفاً على الدخول لا على مدخوله هذا العطف لما كان
 على خلاف العطف السابق اكد بقوله لا على مدخوله ثم اعلم ان المراد من الدخول لو كان
 هو العوض ولا يخفى في كون الاسناد اليه عارضا للاسم وكذا الاضافة فالعوض يتحقق
 في جميع المواضع الخمسة فيكون كل منها ايضا عطفاً على مدخول الدخول والظن من
 عبارة المعصومون المعطوفات الاربعة على نسق واحد لا ان يكون الثاني والثالث
 على نسق والثالث والرابع على نسق آخر فندبر احسن التدبير قوله لان المتبادر
 من الدخول الخ ان قلت لو كان المتبادر من الدخول ما ذكره يلزم احتجاج الحقيقة
 والمجاز في الدخول انه لو كان المتبادر منه هو الاول كان حقيقة في الاول ومجازاً
 في الثاني او التبادر اقوى امارات الحقيقة ولما لم يصح الدخول لهذا المعنى في الخبر
 والتنوين وجب ان يراد المعنى المجازي له ايضا فاجتمعت الحقيقة والمجاز وكذا
 الحال اذا كان المتبادر منه هو الثاني قلت يمكن ان يكون معنى كلامه ان المتبادر من
 الدخول هو الذكر الاعم من الذكر في الاول واللاحق بالاخير على ان الجمع بين
 الحقيقة والمجاز عند المعصوم لا يخفى ان المتبادر من الدخول هو الذكر في الاول فقط

لكن الفعل اليفع يمكن ان يحترق كماله الشير اليه ان يقول لان الفعل قد وضع له ان يكون
 ابداً مسنداً فقط فلو جعل مسنداً اليه يلزم خلاف وضعه انتهى لكن المستفاد من كلام
 السيد الشريف قدس سره في حاشية اشتمية بان الفعل لا يصلح لان يكون محترقاً عنه
 اولاً والثاني الكلمة انتهى امي الفعل المنطقتين تسمى بالكلمة لعل مجرد استقلال المعنى
 بالمفوضية لا يكفي في كون الشرط صالحاً لان يحترق عنه بل لابد من ذلك مع كونه ملتقاً بزيادة
 الالتفات والمعنى المستقل بالمفوضية للفعل معنى تضمني له زيادة التفات فان مدلوله
 مدلول مطابق له فاليه زيادة التفات فتدبر احسن التدبر قوله وانما اختص الخ
 يرو عليه انه على هذا المعنى مطابق للفظ اذ لا وضع له بانائه كما فوسب الجمهور نعم فوسب لبعض
 امي الواضع النوعي في المجازات خبر بان الالفاظ المستعملة في المعاني المجازية يكون
 من الاسماء فيصح ان يقيم هذا المعنى لا يضرنا ما فيه من تسليم المدعي وهو وجود اللام في الاسم
 لاني غيره قوله لانه افرح حرف الجر لما كان الحرف مؤثراً ضعيفاً لم يتحقق اثره في غيره فهو
 مختص به قوله لانه لا فضاء معنى الفعل الى الاسم والافضاء مشروط بان لا يكون الجار
 زائداً كما في كفي بالله شنيئاً واما الاضافة اللفظية الخ لا حاجة الى هذا الكلام لان
 الاضافة اليفع يكون بتقدير حرف الجر عند المص كما سيأتي في مجتث المجزوات فانظر
 الا ان يقيم ان عرضه اثبات الاختصاص على ما ذهب اليه غيره قوله بان يختص بما يختص
 الاصل اعني الفعل والاسماء متعلق متخالف المتع ونفس الكلمة اعني ما الاول
 الداخلة على كلمة ان والمراد بما الثاني هو الاسم وبالاصل هو الاضافة المعنوية

قوله لتعذر الابتداء بالسكون وظاهره بان الاصل في الكلمة التي غلبت على حرف واحد هو السكون فلو حركت لدفع الابتداء بالسكون يلزم التعجير فيما غلبت معه فدفته ليس الاسباب زيادة حرف لكن سياتي في المحجورات في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لهذا يلزم الابتداء بالسكون حقيقة او حكماً فينبغي ان يثبت بناء الكلام عليه ووجه اختيار الاصل انه لو كسر اللام لا التيسر بلام المجارة ولو فتح الا التيسر باللام الابتداء ولو ضم فهو في غاية الثقل فلا بد من السكون فلا بد من زيادة حرف لتعذر الابتداء بالسكون فتدبر وتذكر قوله اي انما الامل على وجه حذف النقرة هو كثرة الاستعمال فتشبه بحصول بل لا اجل كون الجزر الثاني فيها هو اللام قول زيدت اللام لاجل زيادة خصوص اللام او بغيرها ايتم يحصل الفرق الا ان يثبت ان في زيادة اللام ساكن لكي يكون للسان استراحة على الوجه الا تم كما يظهر على من رجع الى وجده انه قول للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام قبل الفرق بينهما بالتعريف والتعريف لان مدخول همزة الاستفهام متون مثل رجل لا نهائيل على التعريف والتعريف يدل على التنكير فلو جمعنا في كلمة واحدة لزعم اجتماع التعريف والتنكير والنسب ان يثبت عند المبرور زيدت اللام للفرق بين همزة الاستفهام وهمزة السناد او على تقدير عدم زيادته اللام لتبنيها انتهى انت فغيره لانه لو سلم ذلك لفرق لكنه خفي فتقطن قوله وكذلك الخواص الخمس اركان المراد من الاسناد اليكما صرح به صاحب المفصل حيث قال وله خصائص منها جواز الاسناد اليه ولا شك ان كل واحد من الاسماء يمكن ان يحترز عنه فيكون خاصة شاملة

الحجة على التنوين لأن التنوين تابع للحركة لعل تعديهم الاسناد اليه على الاضافة بل
 وصف حاصل لركن الكلام فتأمل قوله ولو قال ودخل حرف التعريف الخ ويستفاد
 مما قال الش في باب المعرفة والنكرة توجب بهينا من اليم بدل من اللام قوله في مثل
 قوله عليه السلام اعلم ان سائلا سأل عنه عليه السلام من امر فاجاب عنه عليه السلام هذا
 القول (مى خواهد سأل آنرا كه آيا از جمله شيكوى عظيم است روزه داشتى در راه رمضان
 در سفر شاق و پر مشقت و كلفت) وجوابه انه ليس من امر الخ وفي اختيار الش الميم
 اشارة الى ان ارادة التعريف امي الميم المجموع النمرة والميم لا النمرة فقط والنظم ان يكون
 الاقوال الثلاثة في النمرة والميم ايضا قوله لعدم شهرته يعنى لعدم كثرة استعماله وعدم كثرة
 احتياجه اليه فلا يكون بيانه امر مما لعل بهذا القول يشعر بان ببقية الخواص عدم شهرتها
 والتعريض بالميم لانه لا حجة مع اللام تحت مفهوم ارادة التعريف ثم اعلم ان محي الميم اداة
 التعريف انما يكون في لفة صمى وهى قبيلة من بنى طى لعل محي اداة التعريف في لفة
 دون دون لفة ووجه آخر عدم تعرضه لكن يمكن ارجاع ما ذكره الش اليه ثم اعلم انه يستفاد
 من قوله لعدم شهرته ان ذكر تلك الخواص الخمس انما يكون لشهرتها ولا احتكاك في ان
 حروف الجر ايضا من الخواص المشهورة فلم يذكره المص الا ان يقع ان دليل اختصاص الحرف بالميم
 لما كان دليل اختصاص حرف الجر بالتعريف ذكره بذكره نعم يصح ان يكتب بذكره بقتيد
 اختصاصه بالاسم فلا حاجة الى ذكره هنا قوله زيدت عليها همزة الوصل ووجه
 زيادتها انسابا ثابته عند الحاجة وساقط عند عدمها واما التفسير فلحقه للصحة

وجوده في غير ما في الغبار في التعريف قوله كالكتاب بالقوة نفسا بالحق الجبراني
بالامكان اى الامكان الذاتى لعله انما يفسر بالامكان نتيجة ان الكتاب بالقوة لا يشتمل
الانسان كله وبعضه كالكتاب بالفعل ولا قوة معه انت خبير بان هذا انما يتم اذا لم يكن
في كونها شاملة وجوده في جميع افراد ما هي خاصة له بالاطلاق العام لكن الظن هو الكفاية
وبان المتبادر من القوة هو الاستعداد واذا وقعت في مقابلة الفعل يكون صرحا
فيه ثم لا يخفى ان المراد بالكتابة هو الكتابة على الوجه المخصوص او يكون المثال المحجوز
فلا يرد ان الكتابة توجد في الملك والسكن ايضا فتدبر قوله فمن خواص الاسم ذكره
لئلا يتوهم عدم رابط اللاحق بالسابق بسبب ذكر الشرح المتعلق بقوله ومن خواصه
قوله وقوله المدخل اللام على فائدة ذكر لفظ الدخول وملاحظة في اللام والجبر
والتنوين وعدم ذكره في الاسناد اليه والاضافة هي اظهار التفاوت بينها وبينها
والظن ان يقيم للمحق والجبر والتنوين لان الظن من الدخول هو الاتصال من جانب الاول
ومن اللحق هو الاتصال من جانب الاخير كما يسلك ما ذكر في بيان خواص الفعل
الا ان يقيم انه اراد اختصارا وان كان له دخل غير متبادر مع الاتصال من جانب الاخير ثم
اعلم ان اللاحق تقديم الاسناد اليه والاضافة على التثنية المذكورة قبلها لئلا يتوهم ان
على مدخول الدخول لان قرب المدخول في عطفت الجبر والتنوين يكون نشأته من الاسم لان
يقم ان تلك التثنية لما كانت داخلية في الاسم كان اختصاصها به وتقدم اللام على الجبر والتنوين
لانه داخل ومذكور في الاول بخلاف الجبر والتنوين فانما يذكر ان في الاخير والقديم

يقسم في الوجه الاول ان يكون الخاصة في الجملة كذلك مالا دخل له في كون ذكر خاصة اشياء
بعد ذكر حده متمم له والضروري افادة زيادة الانكشاف سواء كانت اصل ومساوية
وفي الوجه الثاني ان بعضهم وان جوزوا التعريف بالاخص لكن المصنف يوافق ما قال
بالمساواة فاختار قول البعض في مقام شرح كلام شخص لا يقول به غير مفيد
بل غير موجب فتأمل بخطا طراف الكلام قوله بصيغة جمع الكثرة والى قوله بعض متما
لما قيل ان يقول ان ما ذكره يتم اذا كان العطف قبل الحمل قبله كما هو النظم فلان
ليصدق على كل واحد منها انه من خواصه وكذا الحال لو جعل من خواصه مبتدأ انهم
يحصل التنبية من تلك الصفة وقصر البيان على العدد الذي هو اقل من مصداق
جمع الكثرة والنظم انه لو قلنا يكون افراد جميع القلة افراد جميع الكثرة يحصل ذلك
التنبية من صيغة جمع الكثرة فلا وجه لترك جمع القلة لكن المستفاد من كلام كثير
من العلماء ان افرادها متبانية فلم يستفاد ان افراد جميع القلة افراد جميع الكثرة
من كلام بعض الاصولييين كما نقل صدر الشريعة في التفتيح فتأمل قوله لا يختص
ولا يوجد في غيره النظم ان يقيد ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وما ذكره الاستاذ من ان البعض
هو تمام الخبر السليبي بان التفسيرية هو الخبر والايجابي بدفعه ثم اعلم ان المراد من الخاصة
الحقيقية لا الاعم منها ومن الاضافية والاسم في الخاصة الحقيقية عدم تجاوزها من
ذمى الخاصة سواء كانت شاملة لجميع افرادها ولا ثم لا يخفى ان الاختصاص الذي عتبر في فهو
لاسم الجارية بهذا المعنى فاعتبر في الخاصة هو المجموع لا من الربط بين الخاصة وبين ذمى الخاصة

المولوي الحنفى في حاشيته على تفسير القاضى البضاوى هو للعطف على المعطوف عليه
 الاول فعلى هذا يكون الاول هو عطفه على دخل وصريح بالاول الاستاذ رحمه الله
 فهذا العطف على اى حال يقتضى تفريعه على قوله والمراود بعدم الاقتران ان يكون
 بحسب الموضع الاول لكن الامر ليس كذلك لانه لا يدخل في خروجه بل خروجه هو قوله
 فانه على تقدير اشتراك الخ الا ان يحل الواو فيه على الاستيناف ثم اعلم ان توهم صدق تعريف
 الاسم عليه تصوير على وجهين الاول وهو المشهور ان تعريفه يصدق عليه على تقدير الاشتراك
 لانه لم يقترن باحد الازمنة الثلاثة اصلا فلم يقترن به اذ قد يقتضى في الدلالة على متين
 الدلالة على ما سواه قول يفيده زيادة معرفته قال الاستاذ رحمه الله هذا وجه للذكر الاول
 بعد ذكر الحديان معرفة الشئ بخاصيته هو معرفة له بسمه فان التعريف بالرسم يكون بالخاصية
 كتعريف الانسان بالكاتب فيكون ذكر الشئ خاصته بعد ذكر حدة تميزه بالذات واما وجه ذكر
 بعض الخواص وخصوص هذا البعض فهو ان الضرورى هو معرفة ما هو متعارف ومتداولة
 في الالفة من الخواص وهو هذه الخواص المذكورة انتهى لا يخفى ان الخاصة التى يصح
 التعريف بها هى الخاصة الشاملة لانها مساوية لذى الخاصة والغير الشاملة تخص منه
 فالمذكورات في هذا الكتاب ليست كذلك فلا يصلح للتعريف نعم مع عدم كونها
 صالحة للتعريف يفيد زيادة معرفة كما ذكره الله اللهم الا ان يقر مراد
 الاستاذ رحمه الله هو هذا ومعنى كلامه ان في نوع الخاصة يكون الجملة
 كذلك ان مراده ان التعريف بالافضل الفهم صحيح كما ذهب اليه السيد الشريف يمكن ان

الوضع الاول فصدق التعريف على زيد ويشكر باعتبار عدم اقتران المعنى في نفسه
 الحالى بحسب اصل الوضع بانه لم يوجد اصل الوضع وعلى هذا الطريق يصدق على
 اسماء الافعال واما عدم صدقه على الافعال الناقصة فلهذه وجوه والمعنى في نفسه
 الحالى لها في غير ما لا في نفسها انتهى لكنه غير متبادر عن عبارة التعريف فتأمل مع
 المقابلة ليقضى ان يقيم يكون المعنى الحالى للفعل بحسب الوضع الاول باحد لازمتيه
 وهو ليس مستقيم في الافعال الناقصة الا ان يقيم ان التقيد بالمعنى الحالى او بالمعنى
 الحالى في نفسه انما يحتاج في هذا التعريف للجامعية والناحية بخلاف تعريف الفعل
 فانه يحتاج فيها اليه فيعمل تعريفه على ما هو النظم بقدر الامكان فيعتبر فيه كون المعنى مطلقا
 مقترنا اى الوضع الاول فيحصل لكل واحد من الاسم تعريف جامع فانه كما لا يخفى فانهم
 لان جميعها المنقولة عنه النظم من لفظ الجميع انها تمامها والآخر منقول عن الآخر اللهم الا
 ان يقيم انه بمعنى الكل الا فرادى وتامث قول منقولة يكون باعتبار المضاف اليه ووجه
 الاستناد رحمه الله بان معنى كلامه ان جميعها منقولة والنقل ما عن المصادر كما في بعضها او عن غيرها
 كما في بعض آخر انتهى والنظم يقتضي المصاد بالاصلية وانت خبير بان لفظ منقولة في كلام الشر قبل انما
 والحاصل ان فيما ذكره تكلف كثير قوله على وزن توقاة اصلا توقية كد حرقه قلبا
 انما لتحر كما وافتتاح ما قبلها قول وخرج عنه المصادر والضم الخ والنظم انما معطوف
 على قوله خرج عنه الافعال المنسجمة عن الزمان او على قول دخل فيه الذي
 دخل عليه الفا التفرعية وفي تعدد المعطوف يكون المنسب المنحصر كما ذكره

الزمان في مفهوم الحرف بان يقع الحرف ما دل على معنى في غيره ولم يكن الزمان جزءاً
عن مفهومه فتعني الفعل الضم وانما لم يحترز المصنف قلنا لان الفعل لما وقع مسنداً في الكلام والسند
لا يكون معناه الا معنى مستقلاً والمعنى المستقل فيه هو معناه التضمني وهو الحدث والزمان الزمان
ليس الاشارة فلا محالة يكون الحدث فاختيار تعميم المعنى واشترائه مع الاسم كالان اصل
هذا والنظم من كلام الشافعي في مبحث الفعل ان المعنى المطابق للاسم في جميع المواد
مستقل وكل معنى تضمني للاسم معنى مستقل لكن بشكل يمثل العمى فان معناه
عدم المضاف الى البصر والمضاف اليه خارج والاضافة داخلية في مفهومه حقيقة
السيد الشمر ليعني في حواشيه على شرح التسمية والمركب من المستقل وغير المستقل
الذي يحتاج الى الخارج عن المعنى المركب كمعنى الفعل غير مستقل فتأمل حتى يحصل
لك التوجيه قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لعل تعقيد
عدم الاقتران بهذا الفيد والمتبادر من الدلالة هو ما يكون بحسب وضع لا يكون متبادراً
بوضع آخر ثم اعلم ان هذه الاشكال مشهور وهو ان يزيد ويشكر اسم مع اسما
بالوضع الاول داخل في تعريف الفعل سمعت عن الاستاذ رحمه الله ان
منع الكلام ان المعنى الحالى لا يفظ يكون غير مقترن بحسب اصل الوضع
فيمصدق عليهما تعريف الاسم والمراد من المعنى الحالى المعنى في نفسه الحالى
ومع هذا يتقضى تعريف الاسم باسم الافعال جمعاً وبالافعال الناقصة منعا كما لا يخفى
لان هذا التعقيد يستدعي ان يكون الاسم المعنى المستقل الحالى ومع ذلك لم يكن في ذلك المعنى مقترناً

معناه التضمني قال الاستاؤرحه الله فان قلت التبادر من المعنى عن إطلاق
المعنى المطابقة واذا كان اعم من ان يكون التبادر اعم من المطابقي والتضمني والالتزامي للاعم
من المطابقي والتضمني فقط وحمل لفظ التعريف على خلاف التبادر مما لا يلتفت اليه
قلت لما فهم من وجه التحصيل المعنى من المطابقي والتضمني فانه اعتبارا ركة كونه مقترنا
بأحد الازمنة الثلاثة وجعله معنى الفعل وتارة كونه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة من الاسم
ومعلوم ان المعنى المستقل بالمفهومية المقترن بأحد الازمنة الثلاثة في الفعل ليس
الا المعنى التضمني الذي هو الحد فبعد سبق وجه كونه المعنى الاعم من المطابقي
والتضمني تبادر او تبادر انتهى لعل وجه التدبر ان ما يستفاد من وجه التحصيل التعريف
وحمل المعنى فيه ايضا يجب على ما هو المختار المتبادر وهو الاعم من المعاني الثلاثة ثم
لا يخفى انه لو حمل على المعنى الاعم منها بل يمتاز كل من الاقسام الثلاثة من الآخر ولا لعل
الحرف لم يتميز عنها لعدم الاستقلال لان لبعض الحروف معنى مستقلا بالمفهومية
كالخروف المشبهة بالفعل لان أن وإن مثلا يستلزمان حدث التاكيد وهذا
وجودا للشبهة بالفعل كما سبقت في كلام الشرفي بحث الحرف قوله باعتبار معناه التضمني الخ
فالمعنى في تعريف الاقسام اعم من المطابقي والتضمني ثم لا يخفى انه يمكن ان يعتبر في مفهومها
المعنى المطابقي كما هو الظاهر من لفظ المعنى فيخرج الفعل والحرف عن تعريف الاسم بقيد في نفسه
في لا حاجة في اخراج الفعل الى عدم الاقتران ثم اعتبر في مفهومه كونه الزمان جزئيا في معناه المطابقي فيخرج
الحرف عن تعريفه بالايقه الفعل مادل على معنى في غيره ويكون الزمان جزءا فيه واعتبر جزئية

ليس للظرفية بل كناية عن امر آخر في احدهما وعن امر آخر غير ذلك الامر في الآخر الا ان
 يكون كلمة في صورة رجوعه الى المعنى الاعتبارية او انقص من كون المعنى في نفس المعنى
 كونه ملحوظا في ذاته ومتقلا قصد او بالذات ودر كبا باعتبار ذاته الا ان يكون مدركا في
 الغير وماك نزه واحد ولا ان يكون كلمة في اعتبارية ولم نفهم من كلام المصنف في بيان ما في
 حقيقة او مجازية في بحث الحرف كونها المعنى الاعتبارية ولو كان مراده انما يكون اعتبارية
 ولا شيئا ان كونها بهذا اليليق ان يقيم بظهوره فضلا عن الجزم من امر الله ما ذكرنا لا ما
 المشهور بين المجتهدين والناظرين في هذا المقام من انه محل كلمة في على تقدير رجوعه الى
 المعنى على الاعتبارية والله اعلم باسرار عباده وقوله ويحتمل ان يرجع المعنى تنبيها على صحة
 ارادة المفسرين انت خبير بان لما ادعى سابقا ظهور رجوعه الى المعنى خلاف الظاهر تنبيها
 على صحة ارادة كلا المفسرين تقسيم لو كان عند ان الكلام بهذا انما اختلف بين التفسير
 الضمني الصريح باعتبار رجوع الضمير في احدهما الى الكلمة والآخر الى المعنى تنبيها على صحة
 كلا المفسرين لكان ما ذكره الله مناسبا كما لا يخفى على من له ادنى نال قوله عن الكلمة
 عن معنى الكلمة فانهم ولما قال الاستا ورحمه الله لا ظهور المذكور في جزم المصنف
 لان العدول من الظاهر الى المستقيم من غير صارت مما لا يقبل الداهن المستقيم
 والطبع السليم انتهى ان الظاهر ان يقيم نظر الى ما ذكره الله حيث قال ظاهرة لان العدول
 عن الظاهر الى المستقيم الخ لان الظاهر لا يدل على خلاف الظاهر الا ان يقيم مراده
 ان ظاهرة في كلامه بمعنى الظاهرة فتدبر قوله ولما كان الفعل لا على معنى نفسه

ان السابق من تفسير كلمة ما اولاً بالنكرة ثم الاشارة الى كونها موصولة
 بقوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول انه مرجح كونها موصولة وقد عرفت
 وجه الترجيح ايضا فلا يلحق التعرض ههنا بكونها موصولة سيما قصر بانها بل لو قصر
 ههنا بكونها موصولة ولا اقل من اني بعبارة جامعة لها ثم لنفخي ان قوله عبارة
 عن الكلمة كالنص في ان معنى اللفظ الكلمة كما حمل عليه عصام الملة والدين كونه
 بمعنى عبارة عن معنى الكلمة في غاية السجود وما يذكر من المطابقة على ما سبق لشعر قلنا
 اذ هو لشعر بان الفرق بين ما سبق ان مرجح الضمير لفظ الكلمة وههنا لفظ
 الكلمة التي هي معنى لفظ فتأمل ولا تغفل عن هذه الاشعار ولا تجاوز عن الانصاف
 ولم تسلك مسلك الاعساف قوله وهذا هو الظاهر يكون على طبق ما سبق لنحلفهم من قوله
 على طبق ما سبق المحر ان الظهور ناش من المطابقة لان نفس هذه العبارة اذا نظم
 ان يكون التعريف الصريح موافقاً للتعريف الضمني بقدر الامكان والاستيفاء
 من قوله ولكن عبارة المفصل الى قوله يرجوعه الى المعنى ان عند عدم مستوية عبار
 عن التعريف بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة لم يحتمل رجوعه الى ما بل هي
 متعين رجوعه الى المعنى لعل الوجه هو قرب المرجع وقلة التأويل بخلاف رجوعه الى
 لفظ بعده وكثرة التأويل لان معنى كون المعنى في نفس الكلمة عبارة عن دلالتها عليه
 من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وعدم ملك الحاجة لاستقلالها بالمعنوية بخلاف كون المعنى في
 نفس المعنى فانه عبارة عن استقلالها بالمعنوية وقد عرفت ان المراد من كلمة في على التقديرين

لكن وقع في حال تلك الجزئيات على وجه يتوقف والحال في الدلالة عليها
على ضم الالفاظ الدالة على متعلقاتها المتوقفت تعقلها على تعقل متعلقاتها متعل
قوله علمت ان المراد بكنينة المعنى في نفسه استقلالية بالمفهومية بكنينة المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها الى قوله استقلال
بالمفهومية وينبغي ان اليتم انك علمت ان المراد بكنينة المعنى في غير الكلمة بل في
كلمة اخرى دلالتها عليه مع حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله في المفهومية
فمجمع كينونة المعنى في غيره الكلمة الدالة على امر واحد وهو عدم استقلاله بالمفهومية
ولو لم يذكر ما ذكره هنا فينبغي ان يذكر في بحث الحرف لكن الشر لم يتوجه الى هذا التفصيل
في شيء من الموضوعين قوله والضمير المجبور في نفسه لا يتحمل ان يكون المجبور
فلما فائدة في التقييد لان المقصود هو التصريح بالمراد ان الاحتراز عن الضمير
المرفوع في متعلق النظر وهو كائن لانه متعين ان يكون راجعا الى المعنى
والمناقشة في الثاني اولا انه قال في نفسه لم يقل كائن في نفسه وفي الاول
لكون الضمير واحدا وهو المجبور وثانيا انه لم يقل في نفسه حتى يتحمل لفظ الضمير
بدون التقييد الضمير في المتعلق وكذا لم يقل ضمير نفسه بالاضافة
حتى يحصل بل قال في نفسه كلمة في في هذا القول من الشر لا من المص ومنه
لفظ في نفسه في هذا القول والضمير في هذا اللفظ ليس الا واحدا وهو المجبور
فانهم قوله يتحمل ان يرجع الى ما اوصله التي هي عبارة عن الكلمة قد فرغ

ثم اعلم ان المستفاد من تصريح العلم في مجتبه المبنيات ان الوضع قد يكون
 عاماً والموضوع خاصاً حيث قال بعد قوله ما وضع لشيء بعينه قوله غير متناول
 لغيره بوضع واحد وقال الشرح واحترز بقوله غير متناول فيه عن سائر المعارف
 لانها يطلق على غير ذلك الشيء المعين ويقول بوضع واحد احترز عن سائر الاعلام
 المشتركة فيفهم منه ان المطلق سائر ما على غيره بوضع واحد الا ان يقيم ان الإطلاق
 على غيره بوضع واحد لا يقتضي كون اللفظ موضوعاً لغير ذلك الشيء اليفهم لجزا ان
 يكون الإطلاق من غير الوضع لما هو مستعمل فيه ان الموضوع له المعين لو كان
 هو المفهوم الكلي فيلزم الإطلاق عليه ايضاً والحال ان اللفظ لم يستعمل فيه اصلاً لانه
 مجبوراً للحقيقة ولو كان هو المصدق فيلزم الاعتراف بانه موضوع لغير معين وهو
 يقتضي وضعه لآخر فاقول ان قوله ان يعبره النسبة تنبيه لئلا يظن ان اللفظ هو ذكر الاسناد
 بل بدل النسبة الا ان يقيم في ذكره اشارة الى ان النسبة المطلقة تقتضي ذلك
 قوله الا يذكر متعلقاً بها بالضم فالظاهر ان يكون السامح للسبب والما بالسر
 فيكون معناه ان تلك الجزئيات لا تنقل من لفظها الى ال على
 متعلقاً بها فيكون آلات الخ وهذا انظر الى المخاطب الذي لم يتعقل
 تلك الجزئيات والافس لنقل تلك الجزئيات من غير توسط لفظها فذلك
 المتعلق يتوقف على تعقل متعلقاً بها سواء كان متعلقاً بتوسط لفظها او لا لا يخفى
 ان نشاء عدم الاستقلال بالمفهومية هو كونها آلات سواء كان لفظها كافياً

من كلام المص و ما يذكر لقبوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والعقل معنى كائناً
 في نفس الكلمة الله التي عليه اشارة الى ان قال يرجع الضمير الى الكلمة هو ما يقيم في
 تحقيق ارجاعه الى المعنى واليه يشير الله بقوله فمن خرج كينونة المعنى في نفس الخ قوله
 والحاصل ان لفظ الابتداء اعلم ان المستفاد من كلام عصام الملة والدين في الفقرة
 في بحث العلم ان المص لم يقل يكون الوضع والموضوع له فاعلم ان العلامة التفاز الى
 فانه قال بل نعم لو كان للشيء هو هذا فلا يخبر في حروف الحرف عن تعريف الفعل بقيد
 في نفسه واما اذا لم يقل به فكيف خرج لان معنى من ايضا هو الابتداء المطلق لا الجزئية
 الخصوصية وهو مستقل بالمفوضية الا ان يقال ان الابتداء المطلق الكلي اذا اخطأ ^{للعقل}
 قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفوضية وحيث يكون تعقل متعلقه اجمالاً او تبعاً
 من غير الاحتياج الى لفظ وال واما اذا اخطأ الله التعريف حال المتعلقات الخصوصية
 وان كان تحققه في ضمن الخاص الغير مستقل كان ذلك المطلق غير مستقل تعقل
 المتعلق المخصوص الذي لا بد منه لا يكون الا يذكر اللفظ الدال عليه والمعنى الواحد
 قد يكون مستقلاً ومدلول الاسم قد يكون غير مستقل ومدلول الحرف كالمعنى
 الخطاب المدلول اللفظ كان الخطاب الحرفي الاسمي وكان الخطاب الحرفي
 كما يقع في ترجمة ذلك اثبت بسكون التاء وفي ترجمة ذيك انت بعد
 المعزة وسكون التاء بخلاف كاف في صرتيك يقيم في ترجمة زوم من ترا
 والقصص نظم وكذا الحال في حاشا وعدا وطلا اسماً وفعلماً في الاستثناء

فكما يكون المعنى في نفس الكلمة عبارة عن دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
 اخرى كذلك يكون كون المعنى في نفس الكلمة عبارة عن تعقل المعنى بذاته من
 غير ان تعقل بتوسط غيره فمخرج الالهاليين الى استقلال المعنى بالمفهومية فمح
 لا يظهروا قول من قال يكون كلمة في اعتبارية وكون الاعتبار من معاني كلمة لم يظهر
 من كلام المصم بل من كلام الشافعي قوله فتذكير الضمير بنا على لفظ الموصول قال
 الاستاذ رحمه الله لا على الكلمة الذي يرادف كلمة ما فان ثبت المطابقة على
 يرادفها وهو الكلمة لم يذكر يدل في نفسه في نفسها فعلى هذا لا يرادفها حصة الاله
 والدين بقوله لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لان الشافعي جعل
 مقابل لفظ الموصول لفظ الكلمة لان مضاهية حتى يرادفها وانه انتهى ولك ان تقول
 ان تذكيره باعتبار لفظ الموصول لا باعتبار ما يرادفه امر بين الاحتياج الى البيان
 نعم يمكن الجواب عن كلامه ان معنى كلامه ان تذكيره باعتبار لفظ الموصول و
 ثانياً في تعريف المستنبط عن دليل الحصر باعتبار لفظ الكلمة فلا تباين في المال
 بين التعريف المستنبط والتعريف الصريح في الحقيقة فلا يرادفها لكون اللفظ ماسية
 من الشافعي قوله تعالى ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة ما في تمام اللفظ
 والدين ومعنى عبارة عن الكلمة عبارة عن معنى الكلمة مستبعد جداً فاقابل فيه قوله محمول
 اي محمول كلام المصم في الايضاح لعل مراده من بعض المحققين هو الشافعي وموضع
 المذكر حاشية المطول ولعل في ذكر قوله محمول اشارة الى ان ما ذكره السيد ما خوذ

والاسم الذي هو المنوي وشي من حروف النداء وزيد ليس داخلا قوله اى كلمة
ولت اعلم ان تفسير كلمة ما اول الكلمة فكلها على الموصوفة ثم اشار الى احتمال كونها
موصولة بقوله اعني الكلمة وبقوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصولة فلا يراد الاستدراك
ولا المنفقات فانظر منه ان رجح الاول وعلى الثاني لكونها خبرا واصل في الخبر
التنكير والموصوفة انما يكون نكرة بخلاف الموصولة وان كانت فيها الابهام لكنها
من المعارف ولانها جنس التعريف والمعتبر في الجنس هو الابهام وهو في الموصوفة
اكثر من الموصولة فهي النسب بكونها جنسا وانما ذكر لفظ ولت في التفسير اشارة
الى ان هذا الصنف لازمه لموصوفها لا يخفى ان المصعب في تعريف الكلمة عن
جنسها بل فقط تنكير موصوف بقوله وضع لمعنى مفرد وفي هذا التغيير ارشاد الناس
ان كل جنس مذکور في تعريف على الموصولة التي هي المعارف وان لم يكن
ذلك متمنا في نفس الامر فتدبر قوله كاي في نفسه جعل الطرف مستقرا
وتحتمل ان يكون لغوا متعلقا بقوله دل وكما يكون كينوته المعنى في نفس الكلمة
عبارة ان دلالتها على معنى من ضم كلمة اخرى اليها لا عبارة عن كونه ظرفا لما
كذلك يكون دلالة الكلمة في نفسها عبارة عن كون الدلالة فيها من غير حاجة
في ثبوت الدلالة فيها الى ضم كلمة اخرى اليها بل حقله التاويل فمح يكون قوله
غير مقترن حالا عن قوله معنى لا صفة حتى يلزم الفصل بالاجنبى وهو في نفسه بين الصفة
والموصوف ثم اعلم ان الضمير في نفسه واد كان اجبال الى كلمة ما الى المعنى لم يكن المقص النظرية

والاخر سند اليه قدم السند على السند اليه لان لفظة جزء في لفظة قوله وفي بعض
النسخ في فعل واسم تقدم الفعل في هذه النسخة لتقدمه على الاسم في التركيب
وتقدم قسم الأول على الثاني لشرافه خبرية بخلاف القسم الثاني لان احد جزئيه
فعل ليس مرتبة الاسم فلان المحل والحكم بالاتحاد فيما بين وسمى نوعي اظهر كما لا يخفى
قوله اسم واسم الخ لا يخفى ان التبيين اختصار من العطف فلم لم يأت بهما والمشهور
في اختيار ما ذكره تحصيل سورة نظم ولا يبعد ان يكون هذا الاختيار لرعاية موافقة الآ
الثلاثة الباقية واحتمال دفع توهم التغليب لبعيد سيما اذا قال يعني من جنس واحد فافهم
قوله ومن البين ان الكلام الخ الاولى والاظهر ان يقم ومن تعريف الكلام استفاد
ان الكلام الخ يشعر الكلام بان المصترك دليل الاختصار لتضمن تعريف
الكلام وليد لكن عدم وقوع الفعل مسنداً اليه لم يظهر من تعريف الكلام
اذا صلاحية باقية فيه لكنه وضع مسنداً ابد قوله ففي الحرف والحرف كلاماً متفقاً
وفي الفعل والفعل الخ لم يقل ففي الحرفين والفعلين للموافقة السابق
او لقوله والفعل والحرف او بكليهما قوله ونحو يازيد الخ جواب عن سوال
مقدر تفريده ان هذا القول كلام مع انه مركب من الحرف والاسم ووجه تاخير
الاحتمال المركب من الاسم والحرف يؤيد ان السؤال المقرر ما حرزاه لا ما ذكره
البعض من ان المثال المذكور مما سبق الاثنان مع انه كلام فلا يخفى
فيما حاصل الجواب انه بمعنى او نحو يازيد الخ الكلام بهما مركب من الفعل

المصداق هو كون الكلام عند ان الكلام ولهذا قال الشافعي الكلام فعلي هذا رجوع
المضمير في كلام المص في مبحث المفعولات في قوله فسمه الفاعل الى المفعول معين
فلا وجه لاحتمال رجوعه الى ما اشتمل الا ان لم يبق هو الاول في تقديره الا ان كان
لكن قصر المص على الاول في هذا استدعي قصره عليه بما كثر على انما انما في الاحتمالين مع
الاحتمال الاول فتمدح ثم ترجع الى قوله اعلم ان كلامه على القول ان هذا الذي هو
وان كان بمعنى ظاهره وان قوله بانضم كلتيين الى مقتضى كون كل واحد منهما في
ضمنه وخبره ويكون ما سوا كل منهما في خبره نعم لو كان مفادا الكلام
جزئية مجموع الكلمتين لكان الامر كذلك لكن المراد جزئية كل واحدة منهما في
كما ذكره الشافعي في اول شرح تعريف الكلام بل النظام من التخصيص بالكلمتين في
تمام اجزائه اياها بل لو كان المراد جزئية مجموع الكلمتين يكون الصريح في قول المتكلم
كما لا يخفى الا ان الظاهر المتبادر من قول المص في تقسيم الكلام صريح في ان المشتق خارج
والحصر بقوله الثاني اسين او في اسم وفعل يقتضي ذلك وانما يخرج ضربا خلا
ليس اسين واسم وفعل ومن البين ان المراد من الاسم في قوله واسم
وفعل اسم واحد بجزئية مقابلة باسين في قوله في اسين را قول بانضم
هو الكلام المركب من الكلمتين نقول بان اية تسمية الطبع السليم مع ان المعنى
اعلم وقولك بان رجوعا الى المعنى ثوبا في قوله في اسين لا يتحقق
المعنى في قوله في اسين في قوله في اسين في قوله في اسين في قوله في اسين

والا يقيم التركيب قوله ظ قيل اى ظاهره على ان يكون القنوين للتوقيف استنتج
 لعل قوله لمعنى ظاهر بقدرية قوله فانه صريح في الخ فالقنوين محض عن المضاف اليه
 فمائل في كونه قننية نعم يصلح قننية لو قال فانه صريح في ان الكلام هو مجموع ضربا
 والمتعلقات ثم اعلم ان الاستا ورحمه الله قال في جواب ما قيل بالفرق بين المتضمن
 والمركب حتى كان الاول عاما والثاني خاصا ان الاول يفيد كون الكلمتين في ضمة لا
 ان الاثنين يقع في ضمن الاربعة بخلاف الثاني فان معناه ان اجزائه ليست
 الا الكلمتين فان المركب من الاثنين غير المركب من الثلاثة والاربعة استنتج
 لا يخفى ان المشهور ان اسم العدد ونفى البحث كما ذهب اليه الجمهور كما نقل
 مولانا عبد الغفور فلا نعم الظم والنظم من كلام الاستا ورحمه الله ان المراد
 هو العدد والنظم من كلام المص انه هو العدد وفتدبر والنظم من انحصار الكلام
 في اسمين والفعل والاسم يؤيد ما قلنا من انه في العدد ووالا ان يريد
 الاستا ورحمه الله من اسم العدد المعدود ثم لا يخفى ان من اشترى بالعصمة قال انما قال ظ
 لجواز ان يراد بالضم كلمتين فقط ثم انه يصديق تعريف المص على المجموع ضربا قانا في
 تحقق الكلام في نحو ضربت زيدا قائما استنتج كلامه فيه ان النظم من قوله فيلزم تحقق افراد الكلام
 الخ اراد عليه التحقيق فح لانما استحال تحقق افراد الكلام فيه قوله المص ولا يتأتى في ذلك لا يتأتى
 عامل يتأتى بالضم المستعمل في ذلك اشارة الى ان فاعل هذا الفعل حقيقة هو الكلام الذي
 هو كونه بعيدا لا انضم ولا انضم في الاشارة ويعدل زيادة الالتفات ووجه اختيار

وان لم يكن مركباً تاماً وهذا مثل المركب التام ليس مفرداً حقيقة بل مفرد وكلمة حكماً
فالتاويل المذكور مشترك بينهما بل وجوب العائد أيضاً مشترك لانه بدون العائد
لا يكون مرتبطاً وبسبب العائد يحصل وصف للمبتدأ كما يحصل من المركب التام بسبب
وصف له فلا يرد ما قال عصام الملة والدين في هذا المقام قوله قائم الالب اي القائم
المضاف الى الالب والمضاف اليه خارج العلم ان الكلمة في تعريف الكلام لو لم يتعم
من الحقيقة والحكمة لم يكن جامعاً بخروج الكلام الذي يكون الخبرية جملة بل المركب
الغير الجملة واليه اشار بقوله حيث كانت الكلمتان الخ وكذا لو تعم الاسم في تقسيم الكلام
من الحقيقي لم ينحصر في الاسمين والفعل والاسم لكن يشكل بان قول المصنف
في المرفوعات والخبر قد يكون جملة فلا بد من عائد يدل على ان الجملة يكون حرفاً
لصرافة الجملة ولهذا يقول الشارح باستقلال الجملة في نفسها في وجه قوله فلا بد من عائد
اللهم لا ان يقال معنى كلامه ان الجملة لا استقلالها وعدم اقتضاء باربطها بغيره بالابد
من عائد اذا كان خبراً حتى يحصل له سبب العائد الى المبتدأ ووصف وكون زيد
قائم الالب اي الوجه اي القائم الالب والحاصل ان الجملة حال كونها مؤولة يكون
خبراً وبعد ان لا يكون المركب من المبتدأ وخبر الجملة كلاماً عند المصنف فبحسب الحاجة
الى تعميم الكلمة والاسم من الحقيقي والحكمي في تعريف الكلام وتقسيمه نعم لو وجد منه
في شرح هذا المتن او في كتاب آخر منه انه لو قال بكونه كلاماً فلا يتحمل هذا المعنى فتدبر
ومن المذبر قوله في حكم هذا اللفظ الذي هو من سماء الاشارة واللفظة تبين المشار اليه

احدى الكلمتين الى الاخرى منبئية على تجريد الاسناد عنهما في التقييم قوله حقيقة او حكماً دلالة
 على انه معتبر في مفهوم الاسناد ايضاً قوله فقوله اللفظ فان قيل انه قوله بل هو قول الشارح
 قلنا المراد من كلمة لما كان هو اللفظ فيكون مقولة والاولى ان يقال لما كان
 المراد من كلمة ما هو معنى اللفظ فيكون النسبة بينهما الترادف فقوله باحديهما كانه
 قوله بالآخر قوله يتناول المسميات الخ لما كان المناسب ذكر المفرد قبل المركب
 بلا واسطة وخروج المصطلح والمفرد بقبول واحد قدم المصطلح على المفرد وقدمه على المركب
 وانما قدم المركبات الكلامية على غير الكلامية لانها ملكة قوله خرجت المسميات الستة
 لم يكن في حكم الكلمة كالحج في المثال الاتي قوله وبقي الاسناد الخ قال الفاضل
 السندى فاعلم انه لو قال الكلام ما فيه الاسناد يتعلق بكل جزاء انتهى فيه ان سنفه
 تنقيص على النظرية فلا مسأغ للتوهم المذكور والاولى ان يقال ان النسبة قد يقوم
 على احد الطرفين فيصح ان يقال هذه النسبة هي هذه النظرية فتأمل وليس الداء ان
 يقال بعد بيان فائدة فصول التعريف ان المعرفة تبقى ثم اعلم ان انطاسه ان
 الخقال فبقيت بالفاء بدل الواو قوله مثل اضرب ولا تضرب ولم يمثل بالامثلة الاخر
 الخفاء صدق التعريف عليهما ولهذا اوجب بقوله فان كلية اه وليس في هذا التمثيل الفلاح
 المصروف بل فيه اثبات كونها مثالين له لصدق التعريف عليهما قوله مثل زيد ابوه
 قائم الاول ان يمثل بالمركب الذي يكون طرفاه مركباً مثل زيد قائم ايضا ده
 زيد ليس بقائم ويكتفى بذكره عن الامثلة المذكورة قوله او قائم ابوه وهذا مركب

هو اللفظ الذي هي من حرف فقط ولا يخ عن بعد لعدم جزئية التي ليست حقيقة
حتى يلزم ان لا يكون المركب منها ايضاً متلفظاً حقيقياً بل يقيم انه لا وجه لجعل الهيئة
مما يتلفظ به حكماً انما يكون كذلك لو اجري فيها حكم من احكام المتلفظ الحقيقي وليس الامر
كذلك والنوى جعل مسنداً اليه ومرفوعاً وهما من احكام اللفظ الحقيقي ثم اعلم ان
شارح الشمسية اجاب عن الايراد كيان ضرب مركباً بان المعتبر في التركيب يكون
قيداً آخر وهو كون الاجزاء مرتبة في السمع والهيئة مع المادة بهذه المثابة قال السيد
المشرف ما حاصله ان مراده انهما مسموعتان معاً لا نهى ليست والمجموع عطف
لكن يشكل رجح بالتركيب من المتلفظ الحقيقي والحكمي كاضرب ولا تضرب اذ المنوسخ ليس
ليس فلا ترتيب بحسب هذا السمع ثم ترجع الية ما قال عصام الملة والدين بان يكون
المراد المقص من المتضمن هو المجموع معه اذ على تقديره كونهما جزءاً منها فانظر ان يكون
كل واحد من الكلمتين جزءاً اولياً لا جزءاً ثانوياً والتعريف يكون كل منهما متضمناً لاكل
منهما لاجل اعتبار الاسناد بينهما والهيئة ليست طرف الاسناد كما لا يخفى فتأمل في سخط
اظرف الكلام قوله اسي تضمننا حاصل بسبب احدي الكلمتين الية الاخرى جعل الباء
سبباً متعلقة بصفة المفعول المطلق المحذوف ولا يعيد ان يجعل قوله بالاسناد
حالا من الممكن في تضمن ويجعل الباء على الملا بئس قوله بالاسناد نسبة الكلمتين
حقيقة او حكماً الى الاخرى والا وفق بهذا الفن ان يقيم ضم كلمة اخرى بحيث الخ ومنه يعلم
ان اضافة الاسناد الى احدي الكلمتين الية الاخرى في قوله حاصل بسبب اسناد

المقرب وذلك التفسير من جملة السنن المؤكدة للمصنفين حتى يروا تركه
 سميته فتأمل ويحتمل ان يكون المراد لفظ موضوع وترك القيد للفرض المذكور
 فتدبر فانه لا يتدبر قوله اى لفظ تضمن قال الاستاذ رحمه الله
 لو قدم تفسير كلمة ما على قوله تضمن كان اولى انتمى الا ان يقع انه مخصص له
 والمخصص كالحال فينبغي تفسيره بعد ذكر القيد قوله حقيقة او حكما تعميم لكل واحدة
 من الكلمتين فافهم قوله فلا يلزم اتحادهما معنى اذا كان الكلام مركبا من كلمتين
 فقط قبل يمكن الجواب عن اتحاد المتضمن والمتضمن بان الهيئته جزء الكلام
 والمركب من الهيئته والكلمتين متضمن لمجموع كلمتين واما كون الاسناد
 جزء الكلام حتى يدخل في المتضمن الفاعل ففيه تأمل انتهى قال عصام الملة
 والدين ما حاصله ان اللفظ لم يخل بجزئية الهيئته التي ليست من اللفظ في اللفظ
 انتهى انت تجيب بان الهيئته في نحو ضرب داخله فيه ولهذا قيل انه يلزم ان يكون
 مركبا لان جزوه وهو الهيئته يدل على جزء معناه وهو الزمان والجزء الآخر وهو الملاقاة
 يدل على الحدث والمقول بجزئية الهيئته في لفظ وعدم جزئيتها في لفظ آخر حكيم ولنا كلامه
 في جزئية الهيئته في اللفظ ففصلناه في رسالتنا المتعلقة بكون الحدث مدلولاً لمطابق الفعل
 لا تضمنيا وكون الهيئته بل هي اولاً ففصلنا خلاف العلماء بحسب الظاهر لعل مراد من قال انها
 ليست بلفظ ليس مما يتلفظ به الانسان حقيقة ومن قال انها لفظ مما يتلفظ به حكما كالمتنوع
 ولا شك ان المنوي جزء للكلام في مثل اضرب لا تضرب لكن يلزم ان يكون اللفظ الحقيقي

بحسب المرتبة لكلا يتوهم احتمال تحقيق مراتب الطبع بدون التفاوت فتفكر
 فان الطبع لو فرض انساني مرتبة واحدة يصح ان يقيم مراتبها او يصح ان
 يكون تعدوا باعتبار الاضافة اليها قوله في اللفظ ما يتكلم به الخ قد عرفت
 ان الكلمة والكلام مشتقان من الكلم ومعنى اشتق منه معتبر في اشتق
 فعلم معناهما اللغوي فلما يكون معنى لغوي باله ايضا لان الاشتراك خلاف
 الاصل الا ان يقيم ان ما سبق هو اصل اللفظ وما ذكره هنا عرف اللفظ قال القاموس
 ايضا وسمى في تفسير قوله تعالى في سورة الفتح الكلام اسم للتكلم غلب في الجملة
 المقيدة انتهى فهذا مثل السلام فانه اسم التسليم والظن منه انه معناه اللغوي
 وليس معناه اللغوي الا هذا مما وجب التوفيق بينه وبين ما ذكره الشافعي ثم
 لا يخفى ان هذا المعنى يكون معنى لغوي بالكلمة كما يقيم لا اله الا الله كلمة طيبة
 وهو ما تكلم به كثير لكن اللائق بالشرا ان يتعرض به ايضا قال الاستاذ رحمه الله
 لا يخفى عليك ان ما يتكلم به هو ما يلفظ به الانسان فيكون المعنى
 اللغوي للكلام معنى اصطلاحيا للفظ الشبه فيفسر جنس التعريف وهو
 كلمة ما باللفظ تفسير بالمعنى اللغوي لكن هذا المعنى ليس جنسا قريبا
 للمعروف لان جنسه القريب هو اللفظ الموضوع بل المركب فغرضه
 اما الموافقة بجنس تعريف الكلمة او دفع توهم خروج مثل حبس عن لبناني
 ما هو المشهور بين الناس من ان كلمة ما في التعريف مفسرة بالاعم من المعروف يعني جنسه

فی مواضع و کتب و علوم و عبارات لا یخفی وقد کثر الاشتباه فی المعانی بسبب
عدم الاتیاز بینهما علی انه یکن ان یناقش بان ما یکنی للمعنی قد یکنی للمتوسط
والذکی والمقصد فیها انما هم والقاء الکلام الموضع بالنسبة الی الشخص الذی یدکره
المعنی من غیر الموضع لا یفر والتعبیر علی طبق درجه فهمه لا یلزم فلیتأمل فان
کلمه الناس علی قدر عقولهم یقتدر عایة مطابقة حال المخاطب فی الافاقه الا
ان یقم انه یجوز ان یکون المراد هو الاحترار عن ایراد الکلام علی وجه یخل بالمقصد
ولیس المنع من ایراد الکلام علی وجه یدل واضحه سیما اذا کان من المخاطبین متفاوتة
الحال فی الفهم والادراک کثیر اما یورد عبارته یکون لها دالة واضحه تحث لا یخفی
مدلولها علی شخص مع ان بعض الافخاص لا یتحتاج فی الفهم الیه بل کیفی له الشارح
ان عصام الملة والذین فی شرح صرف هو الی کفنه است که بد ائکه کلمات عرب
سه قسم است اسم است فعل است حرف و امر از برای وجوب است پس فهمانیده است
و انستن این اقسام ضروری است زیرا که دانستن معانی قرآن و احادیث ضروری
و دانستن معانی اینها بی دانستن این سه قسم و معانی این سه قسم نمی شود و انتی خلاصه
ثم صرح فیما بعد لایق الا ولی ان یقام ثم یصرح لان التصريح دفع من المقصد قبل
زمان تکلم الشرح لهذا الکلام المعنی مثلاً بالنسبة الی زمان التکلم به و انما اورد
کلمه بعد ثم ولم یکتف اشاره الی وجود الامور الفاضل بین التنبیه و التعلیل لایق
قد یدبر بنا علی تفاوت مراتب الطبع والنظم ان یتم بناء علی تفاوت الطبع

ان يقيم فالكلمة مشتركة بين الحرفين وبين ما دل على معنى في نفسه والثاني مشترك
 بين الفعل والاسم والحرف ممتاز عن عدليه وقسمه لعدم الدلالة في نفسه والفعل
 ممتاز عن الفعل لعدم الاقتران فتدبر قولك لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
 لدفع توهم كون الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن به لان المذكور قبل كلمة
 لكن يجامع قوله ليس المراد بالحد الالمعروف الجامع المانع لعله دفع توهم مقدور وهو ان الحد
 تعريف بالذاتيات واجزاء هذه التعريفات كلها او بعضها ثم لا يجوز ان لا يكون نهبا بل
 كانت من العرفيات وحاصل الدفع ان المراد منه المعروف الجامع المانع وهو اعم من الج
 والاسم الذين قسم لفظيكون المعروف اليها ويمكن دفعه ايضا بانه حقيقة الاصطلاحية وحدها
 فتفطن قوله والله در المص الدر في اللغة اللبني وفيه خير كثير عند العرب فاريد به هنا
 التخيير مجاز المقص هو دعاء المص بالتخيير لتحقيق شفقة بالنسبة الى التسليم مطلقا سواء كان
 ذكيا او غبيا او متوسطا وتفصيله ما قيل بعد نقل قوله تعالى والله در المص اي خيره وهو
 في لاصل اللبني الذي فيه خير كثير وهو دعاء له حيث لم يهل في الذكي الذي يفهم من
 الاشارة وكيف في له دليل المحص ولا المتوسط الذي يفهم الامر بالتبني عليها وكيف حاله
 ذلك ولا الغبي الذي لا يفهم المقص الا بالتصريح ولا بذلك التعديرات التي
 سبقت بعد انشاء الله تعالى انت خير بانه لو قال فقد علم بذلك بانفسه وبدل
 الواد لو كان أكد في التبني ثم اعلم انه يمكن ان يقيم ان مقص المص هو ان يكد
 والمباعدة في الانبياء بين الاقسام الثلاثة اشارة الى كونه امرا ضروريا فافهم

المراد من الحديث في كلام الشارح هو المصدر كما يقتضيه الاشتقاق لكن يحل أن يكون قوله
 لمن قام به مبنيا على السامحة ثم اعلم ان المولى قدس سره العزيز عصمة يقول في
 سبحت المفعولات ان المراد من الفعل اللغوي هو المصدر الدال على الحدث ثم
 لا يخفى ان المراد بالتضمن نظرا الى ما قلنا هو تضمن الفعل الاصطلاحي مادة المصدر
 لا مجموع المادة مع الهيئته قد تغيرت في بعض نسخ الشرح لتضمن معنى الفعل اللغوي
 فيكون من قبيل تسمية الدال بالتضمن على الاسم الدال بالمطابقة قوله وقد علم بذلك
 قال من تصف بالعصمة واختار اسم الإشارة موضع الضمير إشارة الى زيادة تمكنه في ذلك
 وكما انكشافه انتهى ثم قال في حاشية اخرى مصدرة بقوله لانه قد علم به اى بوجه لا وجه
 لاختيار الضمير هنا اولاً ثم نفسه بقوله او بوجه الحصر لان فيه ايضا زيادة التمكن بل
 اشار به الى ان الاول ايراد الضمير موضع اسم الإشارة لكن يكون التكنة قوله
 بل يحتاج اى يحتاج في الدلالة على معناه الى انضمام كلمة اخرى فمح هذا القول إشارة
 الى ان السلب ليس باعتبار الدلالة بل المسلوب هو كونه من نفسها قوله فالكلمة شكية
 بين الاقسام الثلاثة الخ قد عرفت ان المقسم الكلمة الى مادل على معنى في نفسه الى ما يدل
 على معنى في نفسه ثم قسم الاول الى دال على معنى في نفسه متقرن ودال على معنى
 في نفسه غير متقرن فتسمى القسم الاول مع القسم الثاني من التقسيم الاول وهو الحرف
 يكون ثلثة والقسم من التقسيم لما لم يكن متحققا الا في ضمن قسمه لم يجعله قسما رابعا
 عديلا للاقسام الثلاثة لانه ليس قسما لكل منها فاذا عرفت هذا فاعلم ان المناسب

وجوده النفس الامرى طرفا لوجوده العلمى فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه الا ان يكون
مصدرا ق وجوده النفس الامرى هو الوجود على فتاى قول المصنف
الثانى الاسم وبيان التسمية ذكر القسم الثانى او لا يرعى اصالة وليفصل بقوله اول
واخره من الدليل لكون قيده عدما قول تركب منه اى من نوعه وحده لاس شخصه
يمكن ان يقال ان اسند اليه اصل من المسند والاسم يقع بسند اليه بخلاف اخويه لان شيئا
منهما لم يقع مسند اليه فكان غالبا عنهما قوله وقيل من الوسم والتفسير بلفظ قيل اشارة
الى ضعف تدبير الكوفيين اما لانه جازى فى الفعل والحرف لان كل واحد منهما علامة بمناه
بل كل دال علامته له لوله وان امكن دفعه بان وجه التسمية لا يلزم ان يكون طردا واما لانه
لو كان كذا كان جملة وسام لا اسما وبتدليل مكانا خلافا لظا فخر برتبة قوله التسمية
الفعل اللغوى اى يتضمن فعل الاصطلاحى فيكون من قبيل تسمية المتضمن باسم تتضمن
والفعل اللغوى هو نفس المصدر لا يحدث المدلول اليه كما ذهب اليه الوهم ايضا فادركه
المشايخ فى الحاشية من توجيه آخر فى وجه التسمية فعلا ان المراد من الفعل اللغوى هو لفظ المصدر
وحاصل ذلك الوجه ان الفعل اللغوى كما يكون مبداء وهو المتكلم كذا لك الفعل الاصطلاحى
له مبداء فيكون الفعل من جهة التشابهة ولفظ المتكلم يدل على قلنا لكن الشارح فى تعريف
اسم الفاعل والمفعول بالحدث لكن قال عصام الملة والدين فى الفرع بعد نقل
تصريحهم الفاعل اقول المصدر ما اشتق من فعل النسخ هذا يصدق على الذين يدين الاله عند البصريين
الفعل بمعنى المصدر قال سيبويه يسمى المصدر فعلا وحداثا انتهى فعلى هذا يجوز ان يكون

لكن في كلام الشارح بما رآه كذا لا ينبغي على المصنف لا يقال ان الحرف كما هو طرف والاسم كذا
 ايضا طرف ومقابل لما قلتم تم تسببا بالحرف لان هذا استعدان فلو سميا بالحرف يلزم
 كون لفظ الحرف مشتركا بينهما لا مشتركا كفلان الاصل وهو ما يدل على معنى في
 نفسها وفي نفسه ما مر فافهم قوله اما من صفتها وخلامة وجه تقدير من صفتها قارنت
 لكن السوق يقيض ان يكون الاقتران صفة الكلمة بسبب ارجاع المستر اليها
 لكن الشارح جعله صفة مهابرجاع المستر الى المعنى المقيد بالمدلول عليه نفسها فجعله
 وصفاً بحال المتعلق ويحتمل ان يكون من قبيل اقتران الدال بالمدلول فعلى
 هذين التقديرين لا تكلف في ارجاع الضمير فافهم قوله في الفهم عنها لعل تقييد الاقتران
 بالفهم يتبادر من اعتبار الدلالة فلا يكون اعتبارا في التعريف اعتبارا امر لا يتبادر منه
 واعتباره لاخراج الاسماء التي يكون معانيها مقارنته باحد الازمنة الثلاثة في الواقع
 قوله اعني الماضي الخ بيان للامور الثلاثة فيظهر من احدها قوله امي حين لفهم
 ذلك المعنى الخ هذا في الحقيقة تفسير لقوله في الفهم عنها لا يقال ان هذا بعينه ذلك
 لانه اعم من ان يكون ذلك المعنى المفهوم عنها مقارنا لاحد الازمنة الثلاثة
 في نفس مراد محتمل ان المعنى حين الفهم كان مقارنا لاحد ما في نفس الامر ولما كان
 المراد هو الاقتران بحسب الفهم نافع في دفع المماثلة فسر بالقول المذكور نعم يمكن ان
 يقال ان قوله مقارنا مما يحتاج اليه لان كون الحين طرفا للغيرين يستلزم
 المقارنة بل قوله ايضا غير محتاج اليه فافهم ما فيه والزمان المفهوم لو كان حالا يلزم

باستحقاقية اللا استحقاقية الوجود والعدم قوله امی فی نفس الكلمة لم يقل
 فی تفسیر مرجع الضمیر امی الكلمة لئلا يتوهم كونه تفسیر القول نفسه او طرح الضمیر
 فی تدل واعادة كلمة فی دفع الثاني قوله والمراد بكون المعنى لما توهم من كلام
 المصنف نظرا الى ما هو المشهور من كون الاتفاق ظاهرة اذعية وقوال المعاني مراده افادة
 ظهريتها لكن جميع الاتفاق الموضوع متساوية الاقسام في ذلك فالحرف الضمیر
 كذلك فلا وجه لقوله اولاً فی حق الحرف قال المراد الی آخره يشعر بهذا المعنى
 زياده لفظ النفس لا يخفى ان العبارة الواضحة فی اذی هذا المعنى ان
 يقال لا هنا ان تدل بنفسها على اول الخ فان قيل ان المفهوم من قوله
 الاستقلال بالمفهومية مندرج فی كلام المصنف وليس مندرجاً فی هذا العبارة يقال
 وسلم فانما يفهم من نظر الدقيق فلا يستفيد اكثر الطالبين فتعطين هو لا يدل
 على معنى فی نفسها الظاهر ان يقال فی نفسه لا ان يقال ان هذا الوهم ارجاع الضمیر
 الى المعنى فيخالف السوق قوله المعنى الابتداء والانهاء امی الخاصيتين كما سيأتي التحقيق
 حيث يقعان عمدة فی الكلام وهو لا يقع فالاستاء وحمد الله وانما كونه ظاهراً باعتبار
 استقلال المعنى بالمفهومية وعدمه فهو ظاهر من بيان وجه المحصر فلا حاجة الى ذكره فكانه
 لهذا المتيقن به انتهى وهذا الوجه وان كان سر وقوعه عمدة وركناً فی الكلام مظهر
 للاسناد وعدم وقوعه اياً بالكنه بنفسه يصلح ان يكون وجهاً آخر فلو توهم شيء فی المقام كان ذلك
 انشأ لهم هو ما ذكره الاستاء وحمد الله لذلك لان سره هو ثم قوله فكانه هذا المتيقن به

على معنى أصلاً وحاصل الدفع ان الوضع معتبر فيها وهو يتلزم الدلالة فلا يتل
 وجود كلمة على معنى او جعله تمهيداً للتقدير في قوله من صفتها اذ هذا التقدير لا يصح
 الا اذا كانت الكلمة دالة والاحتياج الى تقدير الصفة انما يكون لاجل كلمة ان
 مدخولها في تاويل المصدر وهو الدلالة وعدم حمليتها على الكلمة ولكن جعل المصدر
 على معنى اسم الفاعل مع ان تقدير الصفة ارتكاب خلاف الظاهر فيسأل الحاجة
 لان مجي المصدر التاويل هو بمعنى اسم الفاعل لكن الشارح في محبث الفعل
 في قوله تعالى وما كان الشايعين بهم حمله على معنى اسم الفاعل بل توجيه ثلاث
 توجيهات احدها جعله بمعنى اسم الفاعل والثاني تقدير المضاف قبل
 اسم كان وهو خلاصة توجيه الشارح في هذا المقام والثالث تقديره
 قبل خبره ولهننا توجيه آخر وهو محباز في النسبة كرجل عدل وفيه بيان كما قالوا
 ثم لا ينبغي ان يجوز ان يكون مفهوم هو المفهوم السلبى الا ان من عدم الدلالة ومن
 نبوتها وعدم الاستقلال لكن لا يتحقق هذا المفهوم الا في ضمن
 الفرد الثاني فيتحقق الاتيين اذ ينقسم الثلاثة ويتم المحرر مفهوم
 فحينئذ لا يلزم ان يتحقق في جميع الافراد الا ترى ان مفهوم الدلالة الترابية
 وهو دالة اللفظ على خارج ما وضع له ومن اعم من ان يكون ذلك الخارج
 لازماً او هو لا يتحقق الا في ضمن الفرد الاول ثم خصص المصنف في محبث
 احدهما بالفرد الذي لا يتحقق الا فيه كما قالوا في تفسير الامكان الذاتى

بان يكون العطف مقدما على الجمل فمخ يكون المحكوم عليه ومجموع الانواع المنبذة
تحت مفهوم الكلمة فكل احوال يكون الجز فكل لم يرجع رعاية مطابقة الجز كما برعها
في بحث البنيات من قوله وهي المضرات والموصولات الخ مع ان مرجع الضمير هو
والحال انهم رجوا رعاية مطابقة لان المقصود بيان الحال ويقال له لو اورد الضمير
هنا بذكر رعاية مطابقة الجز بوجههم رجوعه الى قوله مفرد وال حال ان الميزانين
مسمو اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة فان قيل انهم قالوا ان التقسيم من قبيل
التصورات لا من قبيل التصديقات فلا حكم هنا ولا خبر يقال ان كل واحد منها
مرفوع والرفع ليس فيه الا لكونه خبرا او شبيها بالخبر ولازم هذا التقسيم كما هو الحكم
احدهما كون الكلمة منقسمة اليها وثانيها كونها متحصرة فيها الحكم الاول بدوي
لا يحتاج الى الدليل والثاني نظري يحتاج اليه فلذا قال لانها الخ قوله منحصرة
فيها ودعوى الانحصار يفهم من السكوت في محل او ان الحضرة في هذا المقام
مركز في الطباع وقوله لانها دليل عليه ثم اعلم ان المراد من الغير في تعريف الحرف
لو كان مطلقا لغيره لكن تحققه في ضمن المتعلق فالعقل هو الذي يحجز العقل
بجود ملاحظة المقسم والاقسام ولو يجوز قسم آخر وان كان المراد منه
هو المتعلق فالعقل استقراره وهو الذي يحجز العقل عنده قسم آخر ولم يظهر
دليل قطعي على البطلان بل وجد دليل هو الاستقرار اننا قد قدبرنا حسن التدبر
قوله لما كانت الخ والغرض منه دفع توهم ان الانحصار لم يتم الاحتمال ان يجد كلمة على الدليل

في الدلالة العقلية منها اعتبر كونه من راء الجدار ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ
 فان السمع من المشاهدة يعلم وجوده بالمشاهدة بهذا حقق السيد الشريف قدس سره يظهر منه
 ان المراد من راء الجدار ليظهر انه لم يعلم بالمشاهدة والابصار وذلك لان اتقاء ابصاره لا يتقار
 الشرط من شرط اللفظ ابصاره كوقوع الحائل بين الراي والركن والبعده المفروض والقرب ليعطى
 وغير ذلك من مقال المراد من وراء الجدار الحائل يمكن ان يكون مراده ما ذكرنا وتفسير
 لفظ مثلا في كلام ذلك القائل مستبعد جدا قوله وان يكون بالطبع هذا دليل ثان على عدم
 الدلالة من الوضع قوله كدلالة لفظ ح ا ح على وجع الصدر بفتح النبرة او بضمها
 والهاء المعطاة بفتح النبرة والهاء المعجمة فدل على مطلق الوجع على حقيقة قدس سره الشريف
 كما في المفصل قال عصام الملة والدين فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل اللفظ ليعرف
 قيل ولو لا ذلك محدثنا قلنا فيفوت المسألة من الاجمال والتفصيل حيث خرج عن
 عن التعريف المفصل ودخل في تعريفه انشي لعل مراده هو الاجمال والتفصيل باعتبار ذكر
 الدلالة وتركها لا باعتبار جميع الاجزاء قوله اسم وفعل وحرف النظم من كلمة الواو وحرف
 من قبيل الكل الى الجزء لان قبيل تقسيم الكلمات الى الجزئيات لا يجب ان يكون وجه اختيار
 مع صحة التقسيم الثاني هو الاشارة الى ما قالوا من ان كل تقسيم الجزئيات يرجع الى تقسيم الكل
 الى الاجزاء فالمقسم هنا هو مجموع الافعال المندرجة تحت مفهوم الكلمة ولا يجب ان يكون
 دليل الصراحة الى تقسيم الكلمات الى الجزئيات قال المصنف في اسم وفعل وحرف تنحصر في الجزئيات
 سواء كان كل واحد من الاسماء الثلاثة بان يكون الحرف مقدا على العطف ومجموع الاسماء

قوله في بعد ذكر الوضع الحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا يستلزم الوضع الخ والظن من كلامه ان اعتبار كل من الوضع والدلالة في التعريف
بكونه مما لا بد منه لكن الوضع لما كان مستلزما لما لم يذكر المصنف اتفاقا بالانتماء
بجملات الدلالة فانها لا تستلزمه فيحتاج الى ذكره بعد الدلالة فلهذا ذكر
صاحب الفصل الوضع بعد ذكر الدلالة فيمكن ان يقال ان الوضع انما يكون
لاخراج المسلمات وان فرض انه لم يستلزمها يخرجها فلا حاجة اليها والى استلزام
ايها ثم ان من التصف باصمته واشتهر لما قال ان عدم استلزام الدلالة
الوضع لا يستلزم ان يكون شي آخر من قيود التعريف مستلزما له حتى يكون في كره
مما لا بد منه مع ان الافراد يستلزم الوضع كما سبق من ان تصان المعنى
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع انتهى لا ينبغي ان الدلالة الاقتراعية مجبوة
في التعريفات الا اذا كانت واضحة لا خفا في ان دلالة الوضع على الدلالة
واضح بجملات دلالة الاخره اد على الوضع فالمنفى من باقى القيود
هو الدلالة الاقتراعية الواضحة المعبر عنها في التعريفات وبما ذكرنا يندفع كبر ان
يقال ان المصنف لو قال في تعريف الكلمة لفظ مفرد كلفى لان الافراد
نفسه يخرج المركب لاستلزامه الوضع يخرج المثل قوله كدلالة لفظ وير
المسموع من واد الجدار وهو متعاطب زيد وانما اختار لفظ المثل مع ان
لفظ زيد ان كان مسموعا من واد الجدار بدل على وجود اللفظ كما يدل على سواد لتيضم.

اظهار ان في كلام صاحب المفصل اليفم وقع امر غير مناسب لكنه من وجه بخلاف
 كلام المصنف فانه وقع فيه من وجهين فمكان كلامه اوله بالقياس الى كلامه فحاصله
 ترجيح كلامه لكن خرج عن تعريف صاحب المفصل مثل لعلبك مع انه معرب باعراب
 واحد ولا يخفى عن تعريف المصنف فله عيب آخر كذا قيل قوله واعلم ان الوضع
 يستلزم الدلالة فيه ان اللفظ اذا وضع لمعنه ولم يستعمل عنه لم يتحقق الدلالة
 مع ان الوضع متحقق الا ان يقال معنى الدلالة كون الشيء بحيث يفهم المعنى
 وهذا الكون متحقق حين تحقق الوضع لانهم المعنى من اللفظ بالفعل لكن هذا انما يتم اذا لم يكن
 ذلك الكون ثبوته بطيا لمفهومية شيء آخر منه بالقياس الى الشيء الدال واما اذا كان
 كذلك فيلزم استلزامه المفهومية بالفعل فيرد الاشكال لا يخفى ان الحق ان يقال
 ان معنى كلام الشران كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر يفهم عنده فهم المعنى النظم
 وهو تخصيص شيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني وعنده فهم
 هذا المعنى يفهم كونه مفهوما من الشيء الاول وهو معنى الدلالة كما قال الشر
 لائق فعله هذا يكون الدلالة جزء معنى الوضع لا لازمه لان الجزء اليفم لازم
 كما يستفاد من كلام السيد الشريف في حاشية الشمسية ويجوز ان يكون
 التقيد بجمشية متى اطلق داخل في مفهومه والمقيد فارجا كما بصر النسبة الى شيء
 فانهم قوله لان الدلالة الخ لانه اى هذا القول بيفي اى استلزام الوضع
 الدلالة ذلك الاستلزام بفهم ما علم من اعتبار قوله متى اطلق الخ في مفهومه

المقتضى للبحر لان مقتضيه هو كونه مضافاً اليه وهو منتف عن العلميته فم
 يكون كل من البعد ولفظ ولفظ الحروف المباني ومن الالفاظ الغيب
 الموضوعه ثم لا يخفى ان القابل في جاني عبد الله حال كونه علماً هو المجموع منها
 فمع ذلك جعل محل اعرابه هو الجزء الاول بناء على عدم تفسير الميته التركيبية الاضافية
 وعلى تقدير المعنى الاضافي يكون الاعراب في الجزء الاول اعراب الجزء الاول والاصل
 في الاسماء الاعراب والنظم تحقق الاعراب في عبد الله علماً بقدر الامكان وكسرة
 لفظ الله كسرة هو لا ثم اعلم انه ان قيل ان الاعراب لا يكون في وسط الكلمة
 ولا يكون الاعراب في كلمة اخرى كما يتفاد من كلامه في بحث الفصل
 في شرح قول المصم ولا يعرب من غيره اذ لم يتصل به نون تأكيد ولا نون
 جمع المؤنث فعلى هذا الوجه الاعراب القائم في التاء مثلاً ولا اعراب عبد الله علماً
 في الجزء الاول الا ان يقع الاصل في الاسماء الاعراب والاصل في الافعال
 البناء يمنع الاعراب فيها لا في الاسماء لكن بشكل عليه بانه وجه البناء الجزء
 الاول في بعلبك بالتوسط نعم في مثل عبد الله علماً لما كان الوسط محلاً للاعراب
 عند الاضافة لاجل كونه اخر كلمة على عدة عندا وكانت الميته باقية عند العلميته
 اخرى الاعراب فيه قتال فيه وتدير قوله على الفطن العارف بالغرض الخ
 قد عرفت ان الامر بالعكس لا يتصور لانه بناء على كونه مثل عبد الله علماً
 معاً باعرابين وهو مح قوله والامر به صاحب المنفصل الخ والغرض من

على الشئ في الاسم المحل باللام في حد مجموع الالف واللام ويدخلها كلمة
 واحدة واعرابها اعراباً واحداً بجواز ان يكون الاعراب الواحد حتى يكون المجموع
 معاً بالاعراب الواحد نعم في مثل قائمته وبصري تجعل الكلمة الاخيرة التي هي الون
 مع لمحوها كلمة واحدة وتجعل جزء الكلمة واحدة واعراب المجموع باعراب واحد يمكن ان
 يقع ان الاصل في الاسماء لما كان هو الاعراب فروعها فيها الاعراب بقدر الاستطاعة
 ولهذا جرى الاعراب في مثل عبد الله علما في الوسط فلو كانت كلمة متصلة بكلمة اخرى
 فيجوز ان يجرى اعرابها في كلمة اخرى سبها اذا كانت كلمة اخرى غير قابلة للاعراب واذ لم
 يوجد فيها المعنى المستغنى للاعراب كما في قائمته وبصري لانها حرف فخط هذا لا يحتاج
 الى غير اللفظين نقطة واحدة متماثل وتدر بان المقام للشيخ عن الدقة قوله مع انه
 معرب باعرابين قبل ان المص لم يقل بكونه باعرابين بل قال بكونه معرباً باعراب
 واحد والحركة من المضاف اليه حين العلم لم يكن اعراباً بل جعل في تلك المركب مع
 تلك الحركة علماً للشخص الانساني ثم يكون قوله نسب فلو كان كذلك يكون اخرج من
 غير النسب انتهى اللهم الا ان يقال ان اشتراطه بان قال المص لكن في القول بكونه معرباً
 باعرابين يظهر عدم رضائه به لكن المناب له اظهار وجهه حتى يظهر في محنته وفساده ومن
 ابيّن انه ليس بمتباين فم عدم الرضاء محل المناقشة ثم اعلم ان ما ذكره صاحب
 القيل قد خطرياً لنا قبل النظر الى كلامه انت جدير بان وجود الاعراب في
 كلمة يستدعي وجوداً يقتضيه فيها وفي حال العلم ليس في لفظ الله المعنى

هنا وقع توهم الناس من السابق وهو ان الصواتر الثلاثة واثنا لما يكون لفظين و
 معربا باعرابين وبقوله لكن انما وقع هذا التوهم لكن التوهم الثاني من السابق مستبعد
 جدا ان الظن ان يقول ما يدل جزء اللفظ منه على جزءه او يقول ما يدل جزءه على جزءه
 بل الظاهر الثاني نظرا الى القول بخروج مثل الرجل وقائمة وبصري الا ان يقرأ انه
 اشار الى التفسيرين للركب الذي ملكه للفرد وبهذين التفسيرين اشار الى التفسيرين للمفرد كما سبق
 قبل بعد قوله مثل الرجل وكذا رجل لان التفسيرين كلام اللاحقة فمثل كلتان عنهما كلمة
 واحدة لشدة الامتزاج قال حضام الملة والدين وذه القربة بلافتة لان الاعراب جرى
 على رجل قبل التفسيرين فلا وجه لهما كلمة واحدة انتهى فيه ان التفسيرين لكامل شدة اتصاله
 يصير كالجزء من الكلمة واما المجموع كلمة واحدة بل في قائمة وبصري بعد مجموع الامور
 اثنى كلمة واحدة وان كان الاعراب في البين كان التفسيرين فيه مثل النون في
 مسلمون بعد الواو والاعرابية قائل في المقام قوله واعراب باعراب واحد قد توهم
 ان كلاما من كلمتي مثل الرجل وقائمة وبصري يقبل الاعراب لكن لشدة الامتزاج بينهما
 حدنا كلمة واحدة واعرب باعراب واحد لكن احدى كليتيه لم يقبل الاعراب لكونها
 حرفا يمكن ان يقرأ ان معنى كلاما انهما بعد كلمة واحدة لشدة الامتزاج بينهما وان
 كان كل واحد منهما قابلا للاعراب وكون احدهما غير قابلا له هنا الثاني لا دخل
 له في الجعل بالاعراب الواحد واما المركب الاضافي الذي جعل علما وكون كل من
 اثنى قابلا للاعراب يمكن ان يكون كل منهما اسما او واقعا نعم يمكن ان يناقش

المركبات الخ والاولى والاخر ان يقي بالافراد لا يخرج المركبات الخ اذا تقييد
 بالمفرد لا يخرجها اذا تقييد الافراد بخبره الخ ولو قيل ان اضافة القيد الى الافراد
 بانيته يقي ان القيد في التعريف هو المفرد لا المراد فاعلم في حق تفهم المرام قوله سواء
 كلامية او غير كلامية تفصيلا لقوله مطلقا فعل المقصود الاصل من التفصيل هو تفهم
 قوله فيخرج الخ حتى يذكر ما يتعلق به ويحتمل احتمالا بعيدا ان يكون تفصيل المركبات
 وان يكون قوله مطلقا متعلقا بعلم بالافراد سواء كان مجزوا او مفعولا منصوبا
 حالاً او من المستكن والمعنى يكون لا يخرج المركبات بل يقي هذا احتمال بعيد لا يليق
 ان يلتفت اليه لان المختص بنفس قيد الافراد وليس لغيره دخل في الاخراج كما لا
 ينبغي وعلى قوله مطلقا اذا كان حالاً من المركبات او يجب ان يقي مطلقه ولو حمل قوله
 على هذا الاحتمال انفع هذا الافراد ويكن مفعولاً ايضا بان المراد لفظ المطلق ليس منناه
 هذا المشتق بل المراد منه هو المعلوم كانه قال عموماً فاعلم قوله وانما لها الاوالة
 ترك لفظ الامثال ولفظ المثل الا ان يثق ان ذكر المثل في الاول هو المعتبر
 لتساويهم من اول الامر عدم عموم الخارج ذكر الامثال ثانياً لتعلق قوله بما
 يدل الخ لدفع توهم تعلقه بدخول المثل قوله ما يدل خبر اللفظ خبر اللفظ منه على
 خبر المعنى انت تعلم ان بيان الامثال لهذا القول ناقص اذ في كل واحد من سائر
 المركبات داخل في الامثال من ان المراد ليس كذلك فينبغي ان يضم اليه قولنا و
 ذلك بعد شدة الاترجح لفظه واحدة ثم قوله لكنه لا يفي الخ لعل المراد من الاستدراك

ذلك حالاً من المستكن او من المعنى وما حصل الرفع ان الوضع وان كان
 مقدماً على الآخر وبالذات لكنه موحداً للزمان والضروري هو المعية الزمانية
 لا الذاتية انت خبير بان معنى اللفظ المفرد اذا كان ملائيل جبره على حسنة
 كما هو اظهر منه في مفهوم المركب وان صح صدق هذا الكلام بمجود الوضع من
 غير الاستعمال فممكن ان يكون الاتصاف بالازدواج بعد الوضع اما ان لم يكن الجواب
 على تقدير التقدم الزماني بناء على التوسع بان يعد القرب مقارناً قال
 القاضي البضاوى في تفسير قوله تعالى ثم رجعت الراجفة تتبعها الرادفة في
 موضع الحال عن الراجفة قال المحقق الحنفى راجع في حاشية على التفسير
 قيل كيف جعلت حالاً وابتاع الرادفة لا يكون في زمان رجعت الراجفة بعده
 واجب عنه بان هذا من الاتساع وجعل القرب من الشيء مقارناً لا تسمى ان
 الماضي المصدر يقد يصح وقوعه حالاً والمعنى ليس الا ذلك كاستنى والراجفة
 عبارة عن اللفظة الاولى والرادفة عبارة عن اللفظة الثانية او قبل ان ينشأ اليقين سنة
 كما نقل الحنفى واعتبار المقارن في غلبة الكلمات بل في غير محله قوله وهذا القدر كاف
 في القول بغير غلبة المعية الذاتية في كمالها من انشائها مع الحالية لكفاية
 المعية الزمانية وان لم يكن لها دخل في لغتها كما لا بد لو كان لها دخل في الكلام
 فان لم يكن يكون للمعية المقابلة لسائر التبعات دخل في المعية انشائية المقابلة
 للتقدم بالثبوت وليس في كلام الشرازمي منه في قوله وفيه الا افراد الاخراج

حتی سیمان است تا ویل بجل صاحبه ناکثا آخر ضارب من راس اصبعه على الارض
 انتم یقیم منه ان الاصل معناه هو ضرب راس الاصبع على الارض ثم جعل الامر
 المذكور قول مفعول بواسطة اللام قال الماستا ذریح هذا دفع لما یقین ان
 عامل الحال ذوی الحال یجب ان یمکن واحد و ههنا لیس كذلك لان عامل الحال یجب
 هو وضع وعامل ذوی الحال هو اللام فاجاب بان دخول اللام مفعول موضع
 بواسطة اللام فیکون مفعول انتهى ولایق ان الحال بین هیئته الفاعل او المفعول
 یہ و المعنی ههنا لیس شیئاً منها لکن عدم التقدیم تلفظ به یؤید ما ذکره الا ستاد و حر
 ثم لا یخفی ان المفعول بواسطة حرف الجر لا یمکن مفعولاً به عند المصداق ان کان عند القوم
 مفعولاً به فیکون بناء کلامه ههنا علی ما قال القوم و یتأخره عن احتمال کونه حال عن المستکن
 اشار الی ضعف لاجل هذا ثم لا یخفی ان الشالیح رحمه الله غیر العنوان حیث قال و لما نصبه
 لم یقل ان منصوب موافقا لعدله و آخر هذا الاحتمال عنها اشارة الی ضعفه و قد فرغ
 و به ضعف کونه حالاً من المعنی و اما وجه ضعف کونه حالاً من ضمیر المستکن فلعدم حصول
 النسبة علی تقدم الوضع علی الما فراد و عدم مسامحة اللفظ یتقوی الضعف فی کل
 من الاحتمالین ثم لا یخفی ان المصنف اذا کان متقدماً بکون الحال بنیة لیس فی الفکر
 او المفعول به و بعد کون المفعول بواسطة حرف الجر مفعولاً به کیف لا یمکن کلاً
 علی اعتقده قوله و به صحته ان الوضع الخ دفع ما یتوهم من ان الوضع مقدم علی
 الافراد کما سبق و الحال یجب ان یقارن لعامله و العامل فیه هو وضع سواء کان

عن نفسه علم ان الذين لم يلقفت اليه سؤلة والحال ان هذا النكتة ان كانت
 في نفسها فائدة لكن ليس لما نفع في مقام التعريف وكشف مرتبة المعرفة
 كما لا يخفى الا ان يبق ان الغرض ان ذكر الوضع قبل الافراد على وفق الطبع
 ولكن مع ذلك يكون قليل الجدي ومن هذا التكلف مخلص لو تم ما ذكره بغير
 اشارة من الافعال الواقعة في التعريفات لا يراونها زمانا يسيرة
 فمن التوهم دلالة قوله وضع على تقدم الوضع على الافراد انتهى الا ان يبق
 انه يجوز ان يكون ذلك مراد ذلك البعض ان تقدم الوضع على الافراد ليس
 المراد منه التقدم الزمانى للتقدم الربطى يوافق لما اراد هذا الشر لكن انظم
 منه سيما من قوله فمن التوهم دلالة قوله وضع على تقدم الوضع على الافراد
 هو الاقراض على ذكره اشرقت برشم لا يخفى ان ما يشارك الكلمة في اللفظية هو
 الالفاظ المبجلة والالفاظ الموضوعية المركبة فاللايق اخرج الاول او لاوالثانى
 ثانيا لا يشترك الثانى للكلمة في الموضوعية فحينئذ تقدم الوضع كما فعله على الافراد
 ثم اعلم ان اللفظ الفرد اذا كان صفة للمعنى لا يد من النكتة في ايراد صفة
 اللفظ وحده وفي ايراد صفة المعنى مفردا مع كون ان كل واحد من المعنيين
 مفردا والنكتة المذكورة هناك ليست ههنا اذ عرفت ان مدلول الكلام
 ومنطوقه هو سبقه اقصاف المعنى بالافراد على الوضع فتايل قال عصام
 الملة والدين في الاطول في بيان معنى النكتة والنكتة امر تسميل بدقة انظر

سبقة الوضع على اتصافه به لا سبقة الصفات عليه فتأمل قوله جملة فعلية يكون الفعل
فيها ماضياً لا يخفى على المتقيد ان قوله مفرد اذا كان مذكوراً بعد قوله معنى بلا واسطة بالاضافة
به يخرج المركب مطلقاً فلا يذهب الذهن الى كونه صفة اللفظ ومن تصف عن نفسه
لم تجاوز عنه قوله والاخر مفرد لا يخفى ما فيه من اللطافة قوله كان النكتة فيه تنبيه على
تقدم الوضع على الافراد لعل ان المقصود لو كان التنبيه عليه ينبغي ان يورد الصيغة الثانية
بجملة فعلية يكون فعلها فعلاً مضارعاً اذا تنبيه عليه ح المنع ثم لا يخفى ان في بعض
التعاريف خبر عن جنس بكلمته ما اذا سبق جنسه بلفظ الصريح قادر وجملة فعلية يكون
فعلها فعلاً ماضياً كما في تعريف الكلام وتعريف الاسم وتعريف اسرار الاشياء
وغيرها ولما لم يكن اللفظ الذي هو جنس التعريف الكلمة مذكوراً قبل تعريفه
خبر عن الجنس بكلمته فلم يمتوجه الى افعال كون التثنية هي هذا قائل قيسل ان
قلت صيغة الماضي يدل على ان الحدث قائم بالفعل قبل زمان التكلم فبدل
صيغة وضع على تقديم الوضع على التكلم زماناً ولا يدل على تقدمه على الافراد
لذلك ولو سلم فلا يدل على تقدمه رتبة قلت لا شك ان تقدم الزمان في
مراد الظهور فساد ذلك فاستعمل الدال على التقديم الزمان في التقدم الربوي
واعبر بذلك التقدم بالنسبة الى الافراد الصالح ليس الا وهو هذا
لمروجه تقديم الصفة الاولى على الثانية بحسب الذكر لموافق الوضع الطبع
ح انتهى ما تعلق الغرض بنقله لعل غرض الشرح هو هذا لكن من الصفات

الا يضرب من التجوز انتهى و مراده من القبيلية القبلية الذاتية لان هذا يتعلق بقبيلية
 الصفة بالنسبة الى الفعل كفاوة لعليق الحدث بالمشق عليه تأخر
 الاشتقاق ثم اعلم ان المجاز بالمشاركة مثل قتل قتيلا باعتبار الاشتراك بها هو
 موجود من بعد زمانا على تقدير تاخير الصفات المعنى بالا افراد من الوضع تأخيرا ذاتيا تحقيق
 المجاز بالمشاركة محل تأمل اللهم ان يقى المراد ليس من التجوز هو المجاز المشاركة بل المراد
 استعمال اللفظ الدال على التصديق الذاتي في تأخير الذاتي لان جعل القتل متعلقا بقتول
 بدل على سبقة الصفة بالمقتولية قبل القتل ثم لا يخفى انه كما يجوزهم الصفات المعنى بالذات
 قبل الوضع كذلك يجوزهم الصفات المعنى بالمعنوية قبل الوضع فلا وجه لتخصيص التوهم الا
 ان يقى ما ذكره الاستاذ في حق من ان المراد من الوضع الصلح ان يقصد شيئا وهو المسمى
 لان القصد من اللفظ به الابد الاستعمال وربما لم يستعمل فكيف يصح مشاركة انتهى فعلى
 هذا الصفات المعنى بالمعنوية قبل الوضع حق لكن قوله بالاستعمال في حيز توقف وايضا
 يمكن ان يقال يجوز ان يكون من المجاز المشاركة هو ان ذلك الاتصاف
 يحصل بمجرد الاستعمال ولم يكن منظر سواه وان لم يتحقق الاستعمال
 قط لا ان يلزم الاستعمال في وقت بل عن قريب فتأمل قوله فينبني
 ان يرتكب الخ لم يقل يجب ان يرتكب لعله اشارة الى توجيه كلام المحقق
 على طريقة اخرى لكن هذا التوجيه او في منه وتخيّل ان يكون توجيه آخر
 ان معنى قوله معنى مفردا معنى متصف بالا افراد لسبب وضع اللفظ لا يستفاد

وبلفظ ايشار الى الجنس كما في قوله يسمعون بهذا السؤال قلت الظن ان كلمة هو
 موضوعة للجزئيات المندرجة تحت قولنا كل غائب مفرد ذكر سواء كان جزئيات
 حقيقية او اضافية او اشارة الى الجنس منقبة على الجنس بمنزلة الجزئي المحسوس
 المشاهد انتهى وعصام الملة والدين ايضا راجع بعض الفضلاء في الاطول حيث قال
 وهو ما وضع يستعمل في شئ بعينه والاول هو المشهور والثاني هو الذي حقيقة بعض
 المتأخرين وهو المعنى المقصود وان اردت كمال حقيقة فعلك شرح الرسالة
 الوضعية انتهى والمراد بالتعيين وهو التعيين بوجه مالا التعيين الشخصي والايضا كثيرة من
 المعارف والمراد من شئ بعينه من حيث انه بعينه بوجه ما يخرج التكرار من تعريف
 المعرفة لان معناه وان كانت معلومة للسامع ليس في اللفظ اشارة الى المعلومات
 بخلاف التفسير الرابع اليها فان فيها اشارة الى تلك المعلومات وكذا الموقوف بالملك
 العهد اذا كان منكرا كما في قوله انا ارسلنا الى فرعون رسولا فخصي فرعون الرسول
 فان الاول تكملة والثاني معرفة ولا فرق بينها الا بالملك الاشارة وعدمها قوله
 فخصي مالا يدل جزء لفظه على جزء معناه قيل في نظرية يقتض متعابث قولنا زيد
 قائم لان جزء زيد وجزء قائم جزء هذا القول ولا يدل جزء على جزء معناه انتهى ان
 معنى المركب ما يدل جزء لفظه على جزء بطريق الايجاب الجزئي والتعبير في المفرد رفعها
 هو يستلزم سلب الكل على هذا لا يخرج النقص المذكور وان المراد من الجزئ هو الجزء الاول
 والجزء الثاني بدل على جزءه ليست من الاجزاء الاولى قوله والمهمج مراد الخ

ان السيد الشريف رجع قول ذلك البعض كما يظهر من كلامه في حاشية المطول
 في تعريف المعرفة ما وضع يستعمل في شئ بعينه اسم المعبر في المعرفة فتعين
 وعند الاستعمال ودون الوضع لتندرج فيه الاعلام الشخصية وغيره والمضمرات
 والمبهيات وسائر المعارف قال لفظه لا يستعمل الا في شئ من معيّناته اذ لا يصح
 ان يقال انا يراد به متكلم لا بعينه فليت موضوعه بواحد منها والا لكانت في غيره
 مجازاً وكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعه او ضامناً متخافة بعدوا افراد
 المتكلم وجب ان يكون موضوعه لفهوم كلي شامل لكل تلك الافراد ويكون
 الغرض من وضعها له استعمالها بافراده المعينة ووجهها ما توهم جماعة والحق
 ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعه لكل معين منها وضعاً عاماً لا يلزم كونها
 مجازاً في شئ منها ولا الاشتراك وتعدو الا وضاع ولو صح ما توهموا لكان انا ذات
 و هذا مجازاة لاحقاق لها اذ لا يستعمل فيما وضعت هي لما من المفردات الكلية
 بل يصح استعمالها فيها اصلاً وهذا مستبعد جداً كيف ولو كانت كذلك ثم اختلف
 ايمية في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج في نفى الاستلزام ان
 يتسك في ذلك بائنة تارة انتهى وقال في حاشية على شرح المطالع
 فان قلت ما من كون معنى الضمير واحداً بشخص لم في ضمير المتكلم اذ لا يبق انا وانت
 ويراد به مخاطباً ومتكلم مطلقاً وعموم الخطاب عبارة عن ارادة كل معين يصليح ان يطلب الارادة
 مفهوم كلي شامل له فلا يفتقر لشخصه والضمير الثائب فقد يور واصل الكلي ايضا

القائمة لمحال تصدق ما يؤيد كون اسرار المحرور موضوعا للقدر المشترك
صحة دخول الافراد فيها كما وقع في علم الصن كل متحرك مفتوح ما قبلها
نقلب الفاعل على هذا لا ينقض بهذا الاسرار اذا المانع بكيفية الاحتمال
ولنا نقض لا يلزم الاستدلال وقد حقق المحقق الدواني في شرح
التنزيه ان اسرار الكتب من اعلام الاجناس انما موضوعه
للطبيعة من حيث انها طبيعة فان الوضع وان كان عاماً لكن الموضوع له
خاص قال من الصف بالعممة المحذور فيها وان كان راجعاً الى الضائر
فقولنا وان كان عاماً مع بيان للواقع واشارة الى ان الوضع
فيها لو فرض انه ليس بعام فهو اولى بهذا الحكم ويكون المراد بالاشارة
الموصولات واسرار الاشارة ثم اعلم ان المصنف لم يقل بكون الوضع
عاماً والموضوع له عاماً بل يقول بما قال العلامة التفتازاني والمجهول من
الوضع في الضائر والاشارة لتمام والموضوع له ايضا عام كما يستفاد ان من
ذهب المصنف هو هذا من كلام عصام الملة والدين في محبت المعرفة
والشكره ومن اراد ان يطلع عليه فليرجع اليه في لا يراود النقض المذكور
العلم الا ان يقال الشرح راي بعض المحققين من الوضع فيها عام
والموضوع له خاص وعنده من هذا النقض ان الحق ما ذكره بعض المحققين
ما ذكره المصنف في ايراد النقض على الجواب عن الاسكالين فتدبر ثم انقضي

و ذکر افراد الالفاظ اشارۃ الی ان نشاء اشتباه الموردۃ بانہ اشتباہ کلی
بالمصدق فاذا ورد قولہ بامثال الضائرۃ الراجۃ الی الخ لایخفی ان لفظ ہو مشلا
موضوع لافراد مفہوم کلی تکرر تقدم ذکرہ و لفظ زید مقدم ذکر فرد منہ
لعل المراد منہ الفرد النوعی او الصنفی لا الفردی و الشخصی و هو لفظ زید موجود فی کس
شخص من الاشخاص الانسان لان لفظ زید باعتبار تحقق اشخص و لا خفاء
فی ان کلام من الفردی و النوعی و الفرد الصنفی کلی فهو منہ و لیس باللفظ فاذا قبل
لفظ ہو فی احدہما یکون ذلک الاحد مرفوعاً فی فرد شخص بقرینۃ من اقران فتأمل
ثم لایخفی علی ان المتبیین الا نسیم من زعم ان اسرار الحروف و اسرار الکتاب السورما
وضع باراد الاشخاص المختلفۃ قائمۃ بجملا من الفاظ مخصوصۃ وضعاً عاماً و منهم من
قال الصواب انہا موضوعۃ لقدر مشترک تلک الاشخاص مستنداً بانہا لو كانت موضوعۃ
کلی من تلک الاشخاص لوجب ان لا یصاد و لا یفہم بہا الا واحد بخصوصہ دون القدر
المشترک و لیس کذلک فانہا اذا قلنا الباء حرف شفوی مثلاً لم یرد بہ واحد
بخصوصہ من تلک الاشخاص بل ذلک الحرف المخصوص المشترك بینہما
و کذا اذا قلنا قسم الکتاب منقلح العلوم لم یرد بہ الا ذلک المؤلف
المخصوص سواء قرأہ زید او عمر او غیرہما و لاینبأ ورنہ الا ذلک
و کذا اسائر اسما و الکتاب و السور کلہا اطلقت تیباً و رہناً منہا الی الذہن
و المؤلفات المخصوصۃ الی یتبدل و لایختلف الخ لا الاشخاص المختلفۃ

من غير ملاحظة التسليم في البين لا تخفى ان المورد ان نقص الاستدل به وبناءه على
مقتضين احدهما ان بعض الالفاظ موضوع بازاء بعض آخر والآخر ان ذلك البعض
ليس معنى لان اللفظ مقابل للمعنى فيكون النقض باعتبار قيد المعنى وقد يكون
بعض موضوعاً لبعض الالفاظ المركبة وذلك البعض ليس معنى مفرداً مركباً فان نقض
ح يكون باعتبار قيد الافراد والظ من الجواب بقوله قلنا لا هو المعارضة لعدم كون
اللفظ الموضوع له معنى والاثبات لكونه معنى لكن هذا الاستدلال لا يصدق المحم
على صدق المحم ودوايشع الرئيس لم يقبل هذا الاستدلال لان من توقف
في صدق المحم وتوقف في صدق ولم يقيد القصد بقوله شيء لم يلزم ذلك
ومن الجواب بقوله قلنا هذا اللفظ لا هو المعارضة لعدم كون بعض الالفاظ
المركبة مع مفرداً والظ من الجواب عن الاسكاليين بقوله واجب لا هو المعارضة
للمقدمة الاولى للمستدل وهي كون بعض الالفاظ موضوعاً بازاء آخر في الاستدلال
الاول وكون بعض الالفاظ موضوعاً بازاء بعض الالفاظ المركبة في الاستدلال
الثاني فينبغي ان يقال الاول تقديم المعارضة للمقدمة الاولى على المعارضة
للمقدمة الثانية لكن تاخرا الجواب هو الاشارة الى الضعف وعلى امر حال
يمكن الجواب ايضا عن التاخير بان هذا الجواب لما كان جواباً عن الاسكاليين
فيبني ان يكرر بعد الجوابين الذين يكون احدهما مخصوصاً باحدهما والآخر
بآخرة كما لا يخفى على من له ادنى تأمل قوله بل بازاء مفهوم كلي لا لعل

فيلزم اجتماع النقيضين والاما اعتبار انصاف اللفظ المتغير في مفهوم الكلمة فلا يلزم
 المستلزم لانصاف معناه بالاخر فيلزم اجتماع النقيضين ايضا ثم لا يخفى
 ان توصيف الالفاظ بقوله المركبة يشعر بجواب هذا الايراد بان يقال ان بعضها من
 حيث اللفظ مركبة ومن حيث انه مدلول اللفظ الاخر فهو معنى والملائق تقرير الايراد
 على وجه لا يشعر فيه الجواب قتال قوله قلنا هذه الالفاظ الخ حاصلا انها الفاظ
 مركبة ومعان مفردة لا يخفى انه يفهم منه ان بناء الايراد على حمل المركب على معنى
 الاصطلاحى ويحمل ان يكون بناءه معنى اللغوى فيكون الجواب انها مركبات
 لغوية ومفردات اصطلاحية وهذا الاحتمال على تقدير ان يكون الايراد من الشر
 نفسه والافلا قوله واجب عن الامسكاليين قال من انصف بالعصمة لا يخفى
 ان هذا الجواب منع تحقيق الكلمة الموضوعة بازار اللفظ والجواب الاول تسليم
 كذلك قال اول تقديم هذا الجواب على الجواب الاول ويمكن ان يقال اختصارا
 هذا الطريق للاشارة الى ضعف الجواب الثانى بسبب ورود النقض عليه انتهى
 فيه انه يمكن ان يقرر الاول متعاضداً لثاني تسليم بان يت لا نسلم ان لا يكون
 اللفظ الاخر معنى لا يصدق عليه مفهومه لانه ما يمكن ان يقصد بشئ قوله
 ولا يكون مفرداً اذا لا يصدق عليه مفهومه وان يسلم فلا نسلم ان الموضوع له من الموضوع
 هو المفهوم الكلى لا هو ان يقال ان كون اللفظ موضوعاً للفظ آخر مقداره
 اولى فاللايق متعاضداً ولا نعم يمكن ان يقال ان الجوابين متعاضدان في المقدمات

من الحيوان الناطق ومن قوله كلّي ثابت على الانسان من غير توسط ثبوت احدها
على الآخر لم يظهر كون ثبوت الكليّة للحيوان الناطق اجلي من ثبوتها للانسان
حتى يصح الانتاج لان النتيجة لا بد ان يكون اعرف في الخفا والمقدمة آجل قبل
والسيد الشريف في حاشية على شرح اشتمية ان الطبيعة لا ينتج في كبرى الشكل
الاول قوله فان قلت قد وضع بعض الكلمات لئلا وانط بازاء لبعض الالفاظ المركبة
وفائدة تقييد الكلمات بالمفردة المارعاة المقابلة بالالفاظ المركبة او دفع توهم
استلزام تركيب الموضوع له او التبيين على ان الايراد باعتبار تقييد المعنى بالافراد
وهو انط ولما يقول موضوعا مفرد ولم يقل بمعنى مفرد من ان الايراد باعتبار
تقييد المعنى بالافراد وذكره ههنا لكمال المناسبة بينه وبين الايراد الاول
ولكونه مشتركا مع الايراد الاول في الجواب الثاني وهذا الايراد توجهه ايضا على
تقدير كون فائدة تجريد الوضع عن المعنى صحة تعلق الافراد بالمعنى بل تعلق الاول
بالمعنى ايضا بانه لم يصح للزوم المح قبل فالاول ان يتي بل الكلمات المفردة بدل
الالفاظ المفردة فيه ان في ذكر الكلمات تصرّحا بخروج بعض افراد المعرفة
وهو الكلمة ثم لا يخفى ان توصيف الكلمات تصرّحا بالمفردة يستلزم توصيف
بعضها الذي يتقضى تعريف الكلمة به فانصافه بالافراد اما باعتبار كون
معنى الكلمة المعبر في تعريفها فيلزم على الناقص انه قال يكون ذلك البعض متصفا
بالافراد متصفا بالتركيب حيث قال بعض الكلمات المفردة وقال لفاظ المركبة

ادیم ان من قال بوجود اللفظ الذي وضع بازائه لفظ آخر فيلزم
 الاعتراف بكونه مقصوداً باللفظ كانه ينكر كونه معنى فاذا قلنا ان اعتبر
 في المعنى كونه متعلق المقصديتم الجواب بازائه وان لم يتبرهن بالمجرد
 الاخير منه وهو شئ لا عرفة بهذا الجزو ثم اعلم ان اللام اذا كان للحميد
 فيكون المذكور تعريف المعنى والتعريف يكون مساوياً للمعروف فصدق
 التعريف على المعروف ايجاباً كلياً يستلزم صدق المعروف عليه ايجاباً
 كلياً فيلزم ان يكون كل ما يتعلق القصدية معنى وجعل هذا كبرى القياس لتيفاد
 من قوله وهو اعم ارج ان بعض الالفاظ من غير ما يتعلق به القصد
 يجعل في ذلك القياس فتنفي ان يجعل بعض الالفاظ من غير ما ذكره عصام الملة
 والدين من انه طبيعة فلا يتبع في كبرى الشكل الاول حيث قال هو اعم ان يكون
 لفظاً او غيره ولا يخفى ان هذا القضية طبيعة لا يتبع في كبرى الشكل الاول
 بقى كايه للانتاج اذا اعتبر من الميزانين الامور الكليات والانتاج في
 هذا المقام بين كما في قولنا الان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلى انتهى
 وكلامى على كون قوله وهو اعم الى آخره كبر كما هو الظاهر ثم لا يخفى ان بناء
 انتاج الطبيعية على المقدمة المجسمة وهي كون كل الشئ في طه الثالث
 على الشيخ ثابت على ذلك الشئ لكن هذا المقدمة لم تصدق لانا اذا قلنا زيد حيوان
 ناطق والحيوان الناطق كلى فلا يلحق ان يقر زيد كلى يمكن ان يقر ان كل

الالفاظ الدالة بالطبع مع كونها دالة لما كان غريبا وكان المتوهم خبرا وجها
 عنه صرح بقوله وبقيت الخ وجهه ذلك القول بقوله وخرجت الخ قوله الموصو
 لغرض التركيب اي الغرض الذي هو التركيب فالإضافة بيانية قوله اذ هو منها
 الخ قد افاده بقوله الموضوع لغرض التركيب فلا حاجة الى ذكره بل الاولى ان يقع
 فخرجت بقوله متنى قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ الخ ولا شك ان ذلك
 البعض كلمة لكن لم يصدق تعريفها عليه لانه لم يوضع لمعنى بل يوضع اللفظ ان يقيم
 قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض الالفاظ اذ ما ذكره الابدع دعوى كون هذا البعض
 كلمة الا ان يقيم ان هذا العبارة توهم عدم صدق التعريف عليه باعتبار عدم
 صدق اللفظ عليه لتوهم ان الموضوع له اذا كان لفظا لم يكن الشئ الذي
 وضع بازائه لفظا وايضا ان يقي ان الموضوع لمعنى في تعريف الكلمة
 هو اللفظ لا الكلمة فاللايق ما ذكره الشرائع جنسية بان الابدع الذي
 ذكره افييه قبله لا ينبغي ان يذكر وقوله المعنى ما يقصد بشئ واقصه
 وياتي به في الجواب وان ذكر فينبغي ان يذكر لعنوان لايق لكن مقابلة
 اللفظ والمعنى وعدم تعمق ورود نظره داعي اليه ثم اعلم ان الاول
 ما ذكره اداة النقص كالاسم والفعل والحرف وان يشير اليه في جانب
 الجواب قوله قلت المعنى يتعلق بقصد بشئ فيكون اللام للعهد الخارج
 فيكون بعينه ما ذكره من تعريف المعنى فلا يخالف بينه وبين اذكر سابقا

بالفعل لم يتبق هذا الاحتمال لان كما هو انط من كلام الاستاذ زره من كلام
عصام الملة والدين لا يخفى ان الشيء الاول في مفهوم الوضع عام من اللفظ
وغير اللفظ لا خصوص اللفظ فليس في ستة المواضع على الوضع تجزئه عنه وايضا ليقا
ان المعبر في مفهوم الوضع هو المعنى المطلق ويدخله كلمة اللام التي هي صلة الوضع
في كلام المص هو المعنى المقيّد ليس معبراً في مفهوم الوضع اذ يلزم من اعتبار الاعم في مفهوم شيء
لاخص فيه فلا يلزم التجريد من المعنى فيقيد الوضع خرج جميع المسمات ولبيد المعنى المفرد خرج المركب قوله
فخرج بالمسمات اي بالوضع وجرد عن المعنى اي بعض المسمات لان الحروف الهجاء ايضا من المعنى
لكنها لم يخرج به بعد التجريد واللام في الرجل مثلاً وضع لغرض التركيب فكانت منها بمختلف اللام
الجارّة فانها وضعت لغرض الاجل لغرض التركيب فليست من حروف الهجاء قوله والالفاظ الدالة بالطبع
ذكرها اهتماماً في اخراجها عنه بعد التحريمية تتحقق الدلالة فيها الموهومة لعدم خروجها عن التجريد
والافى ايضا مع المسمات كما لا يخفى والالفاظ الدالة بالطبع او في بعض المسمات بل المراد
من بعضها ليس الا هي لان لفظ وزير المسموع من وراء الجدار اذا كان والا بالعقل على
وجود الالفاظ فكان كل لفظ مسموع من وراءها كذلك لكن بعضها من ذلك الدالة
بالطبع على معنى آخر او بالوضع على معنى آخر والمراد بالالفاظ الدالة بالعقل هي التي
لم يرد لها الا الدلالة بالعقل لعدم ذكر الدلالة بالطبع والعقل فيها قائل بقوله
حروف الهجاء لا يتق ان الذي هو عادة ما هو خارج الصلوة عن القيود والبيان
هو باق لان عدم خروجهما بالوضع الذي جرد عن المعنى مع عدم كونها دالة وخرج

ان معنى التضمنى والا التزامى ليس ما يتعلق القصد وانا القصد يتعلق بالمعنى
المطابقة وقد عرفت ان معنى الدلالة عبارة عن الفهم المخطورى وليس الارادة
معتبرة فى الدلالة كما سيذكره الشرح والمتكلم انما يتعلق قصده بافادة المعنى
المطابقة لا التضمنى ولا الالتزامى ايضا نعم خطوطها تابع الفهم المطابقة فتدبر
قوله فهو اما من عمل الخ تفصيل احتمالات معناه اللغوى وغير معنى الاصطلاحى مع
ان المناسب هو التقديم عليه لوجوده قبله كما قدم المعنى اللغوى للفظ كونه مفصلا
وذا احتمال واشارة الى جواز التقديم باعتبار كونه مقصودا الآن وباعتبار تعيينه
فيه قوله او مخففا من غير قياس قال عصام الملة والدين خفا بخذف احد البابين
وبتبدل الكسرة بالفتحة التى هى تحت وقلبها الاخرى الفاء وهذا قرب الوجود معنى
بعد اللفظ قوله فذكر المعنى بعده على التجريد وعنه انما تجريد الوضع عن المعنى واستعمال
لفظ الوضع فيما بقى من معناه بل جرد عن النسبة الى الشئ التى فى الجزء الاول و
هو تخصيص شئ وليست فى وضع الى الضمير المستتر فيه الراجع الى الاخص من الشئ
وهو للفظ فالوضع لم يبق الا فى المعنى الذى هو النعين ثم نسب اليه وبعد التجريد عن المعنى
ينخرج بعض المعلمات ويبقى الحروف الهجاء سواء تحقق تجريد الآخر او لا فالجريد عن
المعنى لو لم يتحقق تجريد تلك الحروف عن الوضع فلما لم يكن للتجريد الاخر عدم المعلمات و
فى النمرة لم يوجب اثر اليه على ان الفائدة فى تجريد الوضع من المعنى وذكر المعنى ثانيا فانادى حجة تتعلق
الافراد مع احتمال تعلقه باللفظ وبالضمير المستتر الراجع اليه باق نعم لو كانت الفائدة ذلك

انفس

يكون الدلالة تلك الالفاظ في ضمن الفهم المرادى لا الفهم المخطورى لا احتمال
 فيه اذا الشرط في الدلالة الفهم المخطورى وان لم يشترط الفهم المرادى ايضا ايها التام
 اعلموا ان عندنا نسخ من الفوائد النصائية يكتب فيها بعض من الحواشي التي كتبت
 وحين مطالعتها لا يحضر عندنا شي من تلك الحواشي فلو خط بالبال شي يتعلق بـ
 عرضناه وما يخطر من غيره لم يعلم انه باي شخص يوافق باي شي يخالف قوله بل
 اذا اطلق قسيمة قال عصام الملة والدين الاول حتى اطلق مع قسيمة انتهى وان صدق اللجب
 الجزئي فيما صدق الايجاب الكلي وان كانت المسألة في قوله الكلية لا في قوة الجزئية وان صح
 ان يقال انه اعتبار الجزئية قبل تقييد الاطلاق بقوله مع قسيمة وذكر هذا القول اشارة الى اللقب
 التي صدق الجزئية باعتبارها فاعلم ان يقال ان المقصود التماثل في الكليات
 بدون التقييد وبما يناسب ترك لفظ متى بعد التقييد وان كان اثباته صحيحا فاعلم قوله فلا
 ان يقال ان قال عصام الملة والدين يمكن ان يقال لم يعتبر الجيب الاول ايضا فندا
 زيدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق انتهى الخفي ان معنى كلام الشر ان اعتبار القسيمة
 ان كان باعتبار تبادر الاطلاق اعتبار امر لا يحتاج اليه اذ جوابه ان اطلاق الاطلاق
 لا يصح على لفظ الحرف من غير ان يقصد معناه وان يفهم اليه متعلقة فممكن لا اطلاق معنيين
 اي صحيح وفاسد ثم اعلم ان المطلق يجري على اطلاقه من مسائل الاصول الفقه فلهذا
 ارادة الفرد الكامل عنه غير مسلم فاعلم قوله وبيان مقاصدهم وبيان البيان لم يكن اللام
 قسيمة بكونها قسيمة الا يصح الاطلاق عليه كقوله لا يقصد بشي هذا معناه الاستقلال لا الخفي

الى فاعل معين ما وافقه عند ذكر الفاعل الا ان يقال ان صيغة الفعل المجهول
موضوعة لما يستفاد منه ونسبته الى فاعل انما يكون جزءا للمعنى المطابقة
بصيغة الفعل المعلوم فتدبر ثم اعلم ان كل لفظ موضوع بوضع العام والموضوع
كان عاماً كما بضائير والموصولات واسماء الاشارة واسماء الافعال والحروف
يجب ان يعلم واضع جميع الافراد التي وضع اللفظ بازائها بواسطة المفهوم
العام علماً اجمالياً اذ لا يتصور الوضع بدون العلم بالموضوع له مطلقاً فاذا
عرفت هذا فاعلم ان العلم بالوضع شرط لدلالة فعند هذا العلم كلما اطلق
فهم تلك الجزئيات اجمالاً لعم يقسم كون الواحد منها مراداً بالقرينة كاللفظ
المشتركة كما حققه السيد الشريف في حواشيه على الرسالة الوضيعة والفرق
بين هذا اللفظ المشترك ليس الا بوحدة الوضع فح لا ينتقض تعريف الوضع
بوضع الفعل والحرف اذ عند الاطلاق يفهم بواسطة المفهوم الكل جميع الجزئيات
اجمالاً ولو كان المعبر كان المعلول هو الفهم من اللفظ من غير توسط ذلك المفهوم
بمعنى انتقل من اللفظ راساً الى تلك الجزئيات من غير الانتقال من اللفظ الى
تلك المفهوم ثم منه الى تلك الجزئيات من شيء عن هذا اللفظ فلا يختص بالحرف
والفعل ولو جيب بجوابين المذكورين في الشرح فيما يكونان جوابين عن القرينة
بان يقال اطلاق الفهم مثلاً بدون قرينة الدلالة على واحد منها لا يكون اطلاقاً صحيحاً او
ان اللفظ به بدون القرينة لا يطلق عليه الاطلاق وذكر المتعلق فيما هو قرينة نعم في

ضرب النقارة لركوب السلطان فان الشئ الاول هنا لا يمكن ان يطلق
 ويحين بخلاف اخذ الاحساس مع السلع فيه فانه لا يجب خروجه عنه لان الشئ
 الاول هنا ما يسمعه والفعل بان صدق الشرطية لا يستدعي صدق شئ من طرفها
 مع انه كلف للاعتبار به ومردود بان المقدم اذا كان محالاً جاز ان لا يترتب عليه
 الثاني لجواز استلزام الحال محالاً آخر فتدبر فيه نظر لان ضرب النقارة لا يمكن
 ان يسمع وانما المسموع هو الصوت الحاصل به والنظائير البصريات انتهى وانظروا ان
 وجه ارتكاب اطلاق بعد تقديره انه هو اللفظ المتعبر في مفهوم اللفظ الاصطلاحي
 الا عم من الحقيقي الحكمي ليشمل تعريف اللفظ المنوي هو ايضا بشمول تعريف اللفظ
 وضع المنوي يحل الاطلاق من الحقيقي والحكمي وقيل في الاطلاق اصطلاحى
 لا يتقضى التعريف بوضع الحرف بخلاف السماع اذ ليس فيه اصطلاح به يندفع
 النقص بوضعه قوله قيل يخرج عن وضع الحرف الخ وقيل يخرج
 وضع الفعل ايضا لانه اذا اطلق لفظ ضرب بدون ذكر الفاعل يفهم الحدث
 من غير النسبة ولا يفهم الموضوع او الجواب مشترك ويمكن ان يراود من
 وضع الحرف وضع اللفظ بمعنى غير متقل في يندرج في الايراد وضع الفعل
 لانه موضوع بمعنى غير متقل في يكون المراد من الفهم اسم من يتعلق
 الحرف الفاعل كما لا يخفى ان الجوابين المذكورين في الشرح لا بد فحان
 النقص بالفعل المجهول اذ كلما اطلق لا يفهم معناه المطابقة او لم يفهم النسبة

مشاهدة المعنى والاتفات اليه بواسطة المشاهدة ان اطلق اللفظ بل
 اتفت اولاً الخ اجاب السيد الشريف بان المشاهدة كانت مستقلة
 الاتفات فاذا اطلق اللفظ صارت علته ناقصة فمح يكون العلة مجموع اللفظ
 المشاهدة وبذلك مثل اتفاد المركب فان عدم جزو واحد بشرط الوحدة والمشاهدة
 علة مستقلة بعدم المصنف المركب واذا اتفق جزو ان معاً فالعلة المستقلة هي مجموع
 وكل واحد منها علة ناقصة وهذا القدر يكفي في مدعية اللفظ في فهم المعنى انتهى و
 يجوز ان يقال عند اطلاق نزول الاتفات الى المعنى بسبب الاتفات الى اللفظ
 ثم اتفت بواسطة مجموع اللفظ والمشاهدة الى المعنى ويحتمل ان يكون دخلية
 المشاهدة في بقاؤك الاتفات الجدي لا حدوثه والعلة المستقلة في
 في حدوثه هي اللفظ فقط لا يخفى ان السيد الشريف قال في حواشي على
 شرح الشمية باستفاد الدلالة اللفظية العقلية على وجود اللفظ بقوتها
 في الدلالة فيجوز ان يدعى الى ان لا يتحقق الدلالة الوصفية عن المشاهدة
 مع كون ضعفه بالنسبة الى الدلالة العقلية فالاولى في دفع البحث
 هو التقييد بقولنا ان لم يكن مفهوماً فافهم ثم اعلم المحقق الجندى باب عن اصل
 الاشكال باعتبار الشق الثاني بان المراد كل ما اطلق فهم ان لم يكن مفهوماً
 يعني هذا التقييد ظاهر قبل او قال ليس بل اطلق في مقابلة احسن بمعنى بصرك كان
 اصوب لان بعض الاوضاع يخرج على تقدير اخذ الاطلاق كوضع

بوضع الالفاظ المشتركة لان شيئاً منها ليس مقصوداً على المعنى واجيب باختصار
كل من الشقين لكن ببقاء الحيثية بان المعنى من حيث انه مستفاد من هذا اللفظ
فيه ولا يوجد في غيره ولكان ان تحمل التخصيص على اليقين فيكون معنى الكلام تعين
شيء بشئ الخ لا يرد ان الاشكال على شيء من وضع الالفاظ المتداولة ووضع
الفاظ المشتركة لكن التعيين يستدعي ان يكون في صفة كلمة اللام لا الباء نعم
يمكن ان يقال ان معنى الوضع في كلام المصنف يكون بمعنى التعيين المذكور فعند
تجريد الوضع عن المعنى وذكره صريحاً ينبغي ان يقال بمعنى لا المعنى ويؤكد كون معنى الوضع
اليقين ظاهر لا يستلزم من تعريف شارح التسمية وضع يجعل اللفظ بازاء المعنى من جعل
بازاوشى آخر ثم علم ان ههنا بحث آخر وهو ان اللفظ اذا اطلق كمرافعة الاطلاق الثاني
يفهم معناه اولاً وعلى الاول يلزم فهم المفهوم وتحصل الحاصل على الثاني يلزم عدم
صدق الكليته واجيب بان المراد من الفهم هو الالتفات لا العلم ثم اورد بان عند
الاطلاق الثاني يلتفت اليه اولاً وعلى الاول يلزم ان الالتفات الى الالتفات محال
فهم المفهوم على الثاني يلزم ايضا انتفاء الكليته واجيب بان عند الاطلاق الثاني
يلتفت الى اللفظ في نزول الالتفات الى المعنى ثم يلتفت من اللفظ الى المعنى
ثانياً انتفاءاً جديداً بخلاف العلم فانه يزول عند الاطلاق الثاني غايته انه
لم يلتفت اليه والتشريح الرئيس صرح بذلك الالتفات بدل الفهم المتبادر
هو العلم لا الالتفات وبعد حمل الفهم على الالتفات ايضا اورد ان عدم

وان كان فى معناه المصدرى كما يقصد بالمصدرى هو النوع العدد
وعند هذا القصد لم يخرج عن معنى المصدرى اللهم الا ان يقال مراده من المصدر
هو المصدر المفرد ثم علم ان فى المقام تفصيلا ان قوله ولم يقل لفظة يتضمن السواين
الاول انه لم يقل لفظة حتى يفيد الوحدة والثانى ان وجوب المطابقة غير لازمة جواب
عن الثانى لكنه لم يصلح لان يكون جوابا عنه اذ السائل يدعى وجوبا بحاق التاء
لوجوب المطابقة بينهما فيجب اطالة الكلام بالحاقها بقول بان اللفظ اخصرنى
جواب غير معقول انت تعلم ان بعد الجواب الثانى يتوهم سؤال آخر وهو ان المطابقة
وان كانت غير لازمة لكن ما وجه عدم الحاقها وجوابه ان وجه الترجيح كونه اخصر سيما
فى المتن فعلم هذا الاوله ان يقال واللفظ بدون كلمة مع التى تقتضى كون مدلولها
جوابا على سبيل العلاقة عن الايراد الجواب بالجواب السابق ثم لا يخفى ان اعراض الخبر
وان ظهر فى نفس التعريف لكن فى الحقيقة يكون الخبر مجموع التعريف وليس المطابقة
بين المبتدأ والخبر المركب واجبة قائل قوله مع كون اللفظ اخصر الخ لعل فيه
لحاقة بان مراده منه هو لفظ التعريف يعنى عند عدم الحاق التاء اخصر من لفظ
عنه الحاقا بعيد عن الفهم قوله الوضع تخصيص شى بشى الخ لعل عدم التعرض
باللغة اللغوى لظهوره ثم علم ان هنا بحث مشهور وهو كلمة الباء
اذا دخلت فى المقصور او فى المقصور عليه وعلى الاول ينتقض التعريف
بوضع الالفاظ المتراوكة لان المعنى ليس مقصورا على شى منها وعلى الثانى

قصدنا الى الحاق التاء لان اللفظ بدون التاء يصدق على الكلمة الواحدة كما لا يخفى
 انتهى قوله والمطابقة غير لازمة دفع دخل مقدر تقريره ان المطابقة بين شروط
 يكون الخبر مشتقا واللفظ ليس مشتق بل مشتق منه نظر الى معناه اللغوي وطا نظر
 الى معناه الاصطلاحي قال السيد السند في حواشي المرحوم ما حاصله ان جواب المطابقة
 بينها مشروط بثلاث شرائط احدها ان يكون الخبر مشتقا والثاني ان لا يكون الخبر جائزا فكيف
 والثالث كبحرهم والثاني ان يكون الضمير المستتر في الجاء الى المبتدأ والثالث في منه خرج بها بخلاف
 حنت انتهى فمى كلام المصنف يتبين جميع الشرائط فاقصر الشارح على اقل ما كفى اعلم ان من المشهور
 ان المبتدأ اذا كان ضميرا او كان مفعولا بغيره كان مفعولا بغيره بخلاف الخبر مع التذكير والثاني يجوز رعاية مطابقة
 المرجع فظاهره يدل على جوازه وان تحققت الشرائط الثلاثة فموجب ان يكون اتفاد الصورة
 المذكورة ايضا شرطاً قاطعا لان الشرائط الثلاثة اذا تحققت فوجب ايراد صفة المشتق موقفا
 للضمير المستتر في تذكير او ثانيا فمضى كون الخبر مشتقا مسندا الى الضمير المستتر
 لم يتصور له مبتدأ ويكون ضمير العايد لعل قولنا هند مونث من الصورة التي
 يجوز فيها التذكير والثاني كما يجوز هند مونث يجوز هند مونث لان
 لفظ المونث لا يتحمل التذكير كما لا يخفى قال عصام الملة والدين والمطابقة غير
 لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يتحمل الثاني والثالث في الجمع وان اريد به معنى
 الصفة انتهى فيه ان عدم تحمل التثنية والجمع على تقدير كونه مستعلا في غير معنى المصدر
 هي غير مسلم و رعاية الاصل غير لازمة وايضا كسر من المصادر ثنيتي وجمع

من لفظ الكلمة مثل الوحدة المفهومة من لفظ تمررة وح مثل عبد الله علما يكون رجا
 لانه ليس بواحد قلت المراد من الواحد هو الواحد العرفي والواحد في عرفهم على ما عزم المصنف
 هو الذات يكون معناه واحا يكون مثل عبد الله علما داخل في الكلمة انتهى وكلامه
 يقتضي متضمن لبعض ما خط بالبال سابقا فافهم ثم ان المستفاد من كلامه ان الواحدة
 عند الحاشية باللفظ ايضا يفيد الوحدة الافرادية لكن المصنف لم يمتثلها به ثم ذكر قبله لاف
 سيشعر بالمراد من الوحدة التي تراو من التار في الكلمة لكن المستفاد من كلامه لا يتأخر
 ان الوحدة المستفادة من التار اذا انحلت باللفظ هي عدم تعلوق اللفظ به مرتين صلا
 كما قصد صاحب المفصل شرح فخرج عند الله علما من تعريف الكلمة فلما را
 المصنف دخوله في تعريفها لم يلحقها التار باللفظ فان اردت تفصيل كلام الاستاذ
 فتوجه الى ما نقل عنه ونقول قال الاستاذ ورم وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
 كما قال صاحب المفصل رح لانه لم يقصد الوحدة كما قصد صاحب المفصل
 اعلم ان الوحدة التي تفيد تار الوحدة في الكلمة هي التي يرجع الى ان
 يكون اللفظ بحيث لا يدل جزوه على جزءه والوحدة التي تستفاد من اللفظ
 متعلقا بالحق تار الوحدة باللفظ على ما قصد صاحب المفصل هي
 كون اللفظ واحدا في كونه متعلقا به اي لم يتعلق به مرتين اصلا من حين
 من الاحيان فعبد الله علما ليس لفظة واحدة او عند قصد المصنف لا اضافي في كل من المضاف
 والمضاف اليه مستقلا في كونه متعلقا به لانه الوحدة التي قصدت من الكلمة فلا حاجة في

فيه سكوت عنه كما هو الظاهر من كلام الاستاذ رحمه الله خلاف الظاهر هو الاحتمال الثاني
 فتقريب من احتمال الثاني في ظهور البطلان حاصل الجواب انها غير داخلية في الجنس
 فبعد دخولها فيه لا حاجة الى قيدها اذا الاحتياج اليه بعد الدخول فيه ثم لا يخفى
 ان الظاهر من كلام المصنف ان يكون قوله مفردا مصنف لقوله معنى وايضا لا افراد
 صفة المعنى عند النجاة دون اللفظ حيث قال المحقق الجدي في حاشية على شرح
 التسمية في بحث الالفاظ قال الشيخ الرضي ان الافراد والتركيب عند النجاة صفة
 المعنى انها صفة اللفظ عند المحققين انتهى فيجمل كلام المصنف على ما هو عند النجاة
 فتوصيف المعنى بالمفردة يخرج الدوال الاربع لان معناه لا يدل خبر لفظه على
 جزء من البين ان اللفظية معتبرة في المفرد ولكن المحقق السيد الشريف صرح في كتابه
 على المتوسط ان مدلولات الدوال الاربع معان مفردة حيث قال الدوال الاربع و
 لا يشارك الكلمة في كونها موضوعا لمعنى مفرد انتهى فتأمل فيه قوله ولم يقل لفظة لا
 لم يقصد الوحدة قبل لان المقصود من اللفظ جنس شامل للمفردات والتركيبات
 ولهذا اورد موقفا لافراد ولو قال لفظة قصد للوحدة لكان الافراد مستدركا وتأكيدا
 للاخراج لا تاسيسا وذلك لان الوحدة المقصود منها الافرادية واما قصد الوحدة في
 الكلمة لاني في ذلك لان المفهوم من لفظ الكلمة شامل للمثنى والمجموع فلا بد من اعتبار
 الوحدة ليخفى الاثنين الجماعة فان قلت لم لم يقل لفظة حتى يتعنى عن قيد الافراد قلت
 للاشعار بان المراد من الوحدة التي تراو من التار في الكلمة فان الظاهر ان الوحدة

وقوله اذ هي مما يتلفظ به الانسان وليد فيرد ان المراد ان كان جميع كلمات الله
تعالى فلا تميم ان جميعها مما يتلفظ به الانسان وان كان بعضها فبقي لبعض
الاخر اذ التقض الا ان يحمل كلامه على التجوز والسند لا على الدعوى والدليل
والاحسن في الجواب ان يقال حاصل اليراد ان لفظ الانسان يقتضي ان يكون
مؤلفه وهو ليس بمؤلفها وحاصل الجواب انه لا يقتضيه لكن اعادة التعريف اي ان
اللفظ في جانب التظليل شارة الى ان المسائل لم تتعمق نظره فيه وعلى هذا القياس
الكلام في كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن ان كان ما يقابل الكلام
كما هو الظاهر لا الاصح منه ومن الكلام كما يقال كلمة الشهادة او كلمة التوحيد
وغير ذلك مع انها مركبات من الكلمات فيحمل ان يكون ملحوظا في جانب ايراد
المستوعم لغرض ان نقض تعريف اللفظ بها يستلزم نقض تعريف الكلمة بها لان اللفظ
جنس الكلمة والخروج عن هذا يستلزم الخروج عن ذلك ونقض تعريف اللفظ
بها يستلزم نقض تعريفها بها فانهم قوله والدوال الاربع الخ جواب عن سوال مقدم
ان كان انما داخل في اللفظ فيحتاج الى قيد وشي من القيود المذكورة لم يخرجها
فهو ظاهر البطلان لظهور عدم دخولها فيه فلا ينبغي ان يلتفت اليه ويدفع وان كان انما
مع كونها غير داخل في اللفظ فيحتاج الى قيد يخرجها فهو قريب منه في ظهور البطلان ان كان انما
المانع عن خول غير محجب ان يكون مشتق على فصول قيود ينبغي بها جميع غير
المعرب وشي من القيود المذكورة لم يخرجها وجب كون دخولها في اللفظ وعدم دخولها

تدقيقات الفلاسفة وليس التفات الخاة اليها الا ان يقال انهم اعتبروا
 اوق منها في زيد زيد بانهم قالوا بان الزيد الثاني مؤكدة لزيد الاول والمؤكد يجب ان
 يكون مخاير للمؤكد فاعتبروا معنا التخابر الاعتباري في ان التاكيد منها هو تكرار اللفظ
 وتكريره هو كونه موجودا بعد طر ان اعدم عليه فاشي الواحد واحد او لا ثم علمت انهم قد لا يقع بعده
 وجد لفظ آخر وجوده ثانيا تحقق معناه فلا اعتبار للتخابر الاعتباري منها الا ترى ان يقال
 هذا النحو من التاكيد انه تكرار اللفظ فهو تفيد ان اللفظ واحد في مرتين فتدبر قوله
 على هذا القياس كلمات الملائكة والحق اذ هما يتلفظ به الانسان فاشي او توهم خروج
 الملائكة والحق هو ذكر الانسان في التعريف وجود كلمة من كلمات الملائكة ومن كلمات
 الله تعالى ومن كلمات الجن بحيث لم يتلفظ به الانسان غير معلوم حتى يتقضى بها الشرح
 ويحتاج في دفعه الى ان المعنى ما من شأنه ان يتلفظ به الانسان لا ان يتلفظ به بالفعل
 وكذا وجود اللفظ لمحل من الملائكة والجن غير معلوم وان لم يكن عدسه ايضا معلوما فلا
 ان الاولى ان يقال الفاظ الملائكة والجن بدل الكلمات لا احتمال وجود اللفظ لمحل منها
 بخلاف الله تعالى فان من السمين لا يتلفظ به الله تعالى فلو ذكر الفاظ الله تعالى في كل
 الله يتوهم وجود اللفظ لمحل في بين الفاظ الله تعالى اذ الاحتمال لا يكفي في انقضاء اللفظ
 مستعمل فيجب الدعوى اثباته وذلك ان قوله كلمات الله تعالى واحدة قبل
 عدم اطلاق اللفظ على الكلمات الله تعالى لاجل شعاره بالحوادث لكن غير هذا القول
 الى ان مراد الاشعي بقدم الكلام ان الكلام النفسي للفظه فتأمل فيكون الدعوى

حقيقيا اى متلفظا حقيقيا انه من مقوله الحرف والصوت وكل ما هو من مقوله
الحرف والصوت فهو لفظ حقيقى فينتج انه لفظ حقيقى اما الكبرى فظم واما الصغرى
فلان الاشياء حاصله في العقول المدركة بذواتها فالالفاظ الخيالية متحدة بالذات
مع الالفاظ الموجودة في الخارج فاذا كانت في الخارج مركبا من الاصوات والحروف
فيكون في العقول لمركبة ايضا مركبة منها والحروف لا بد له من القرينة الدالة عليه
عالية حتى يتقبل منها اليه ثم يتقبل منه الى معناه فحجب تخيله الا ان يقال هذا
التوجيه حسن لو لم يقل الخارج ما يتلفظ به الانسان بل يقول اللفظ ما هو مركب من
الحروف والاصوات حقيقى او حكما ولما قال به فالاشكال عليه نعم لنا هذا التوجيه في ان
الحروف والاصوات ان ما ذكره الشارح اخص منه اليقضى ان يكون اللفظ الحقيقى
ما يتلفظ به الانسان وقت ما سلب العام كفى في سلب الخاص فلما قال في سلب
كون المنوى لفظا حقيقيا بسلب كونه من مقوله الحرف والصوت فتأمل ما لا يحسن
في الرد والقبول لعل كلمة قد بهنا للتحقيق فلا يستدرك قوله في بعض الاحيان قوله
وكلمات الله تعالى داخله فيه اى في تعريف اللفظ فحكون بناء توهم الخروج على ذكر
قوله الانسان في التعريف وحاصل الدفع ان ليس معنى ما يتلفظ به الانسان البصيرة
من الانسان ان يكون الانسان فاعله ومؤلفه بل معناه انه يتلفظ به سواء كان فاعله
اولا والقول ان الالفاظ اعراض تشخص بعرض يكون بهما فالشخص الحاصل فيه تعالى
غير الشخص الحاصل في الانسان كذا الحال في كلمات الملائكة والجن يكون من

لفظ هو كما يقع في تعين لفظ هو نفس لفظ لكن بمعنى الاستعارة بحسب الاصطلاح كقول الالف
 موضوعه لانفسها غير تحقيق فضلاً عن الاستعارة بهذا الاعتبار قوله واجبروا عليه احكام
 اللفظ عطف على قوله ليس من مثوله الحرف والصوت وحكم اللفظ لكونه مسنداً اليه
 ومعطوفاً عليه ومبتدأً منه وذو حال مرفوعاً وغيره بقوله فكان لفظاً حكماً لا حقيقة
 كان المنوي ملفوظاً حكماً لا حقيقةً وهذا متفرع على الدليلين بطريق اللف والنشر
 المشوش قوله والمخدوف لفظ حقيقة فلا يتوهم ان المخدوف لفظ حكماً كمنه
 قوله لانه قد يلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كان المخدوف
 على سبيل الوجوب او عند تعين المخدوف يلفظ به فتعين ان شخصاً
 من اشخاص الانسان يلفظ به في شئ من الاوقات فلا حاجة الى
 القول بان المراد هو صحة التلفظ به مع انه خلاف الظاهر عبارة الشراح
 يمكن ان يناقش بان واضح الالفاظ يجوز ان يكون هو الله تعالى كما هو
 اليه الاشوري وكذا يجوز ان يكون مخدوفاً لم يلفظ شئ من افراد الانسان
 في شئ من الاوقات ولم يقع التعيين منه اصلاً ولما ادعى استدلال كل
 مخدوف يلفظ به الانسان وبعض الاوقات فيجب عليه سقاط هذا الاحتمال
 الا ان يقال المطلب ظني ولا شك ان كونه مما يلفظ به الانسان في بعض الاوقات
 متقدمة ظنية فلا يضر الاحتمال المرجح في الظنيات وكلمة قد لتحقيق فلا يلزم كون
 قوله في بعض الاحيان لغواً ثم لا يخفى انه يمكن ان يستدل على كون المخدوف لفظاً

او شده النواصبه كما في المزامير المملوثة تخلف حدة وثقل انتهى فتدبر
قوله ولم يوضع له قيل الظه من ذكره ان له دخلا في كون شيئا لفظا حقيقيا
لا يحتاج الى وضع لفظ آخر له سمعت عن الاستاذ انه عطف تفسيره
لقوله ليس من مقوله المحرف والصوت وكون لفظ زيد من مقوله الحرف
والصوت ان يعين له لفظه وهو نفسه فتأمل فانه لا يخرج عن الخفاء والدقة ثم
اعلم ان الاستاذ ذكر في الحاشية التي كتبها في هذا المقام كلاما يكون خلاصته
ما سمعناه عنه حيث قال ويمكن ان يجعل قوله ولم يوضع له لفظا اشاره الى قول
آخر مثل القياس السابق بان المنوي لم يوضع له لفظ وكل لفظ حقيقة يوضع
بازاء لفظ وهو نفسه فينتج ان المنوي ليس لفظا حكما حقيقيا وبناء على القياس
على الالفاظ موضوعه بازاء نفسها كما نقل عن العلامة التفتازاني والسيد الشريف
لم يقل به وقال الالفاظ غير الاله على الفصل بل هي بخلاف نفسها في ذهن السامع لا
بذواتها فيكم السامع عليها بما يحكم لا بفضل ان المراد من الوضع في قوله ولم يوضع
له لفظا فايراد من قوله فيما سياتي ان الحروف الهجاء موضوعه لغرض المعنى من الوضع
بمعنى اليقين المتعلق بنفسها فتدبر قوله وانما عجزوا عنه الخ دفع لما يتوهم من ان
المستتر في زيد ضرب هو لفظ حقيقة ولو كانت الاستعارة بالمعنى المصطلح فالظن ان يكون الاستعارة
حقيقية فيلزم ان يشبه المشار اليه بالاشارة العقلية التي هي المنوي بالمشار اليه لفظا
مثلا فتشمل لفظ هو فيه الظاهر يشبه تلك الاشارة بلفظ هو مثلا وتعينها في تعينها

ليس من مقولة معينة بل تارة يكون مكنيا جساما او عضوا وتارة يكون من مقولة
الحروف والصوت اذا رجع الضمير الى الحرف والصوت اصلا ليس على
ما ينبغي فاحفظه فانه مما يخفى على غيري قال بعض الفضلاء لا ادري من اى مقولة هو
فليت قولي بلغة انتهى حاصله ان المنوى تابع للمشار اليه ان كان جبريا فغيره ان كان
عرضا فهو عرض على هذا القياس لحل ماخذ القول هو ما قال به الشيخ الرئيس من
تبعه من العلم بكل مقولة من تلك المقولة ووجهه ان الاشياء حاصلة بذاتها فلا وجه
لان يكون الشيء في موطن جبر او في موطن آخر عرضا ولا شك ان المعنوس
هو الاشارة العقلية لا العلم ودعوى كونه تابعا للمشار اليه دعوى بلا دليل ولا يقاس
بالوجه المذكور في العلم ويمكن ان يقع مراد بعض الفضلاء انه لا ادري انه من اى مقولة
على ما ذكره الشرح من قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت لانه لا يعلم اصلا ان
جبريا ان هذا مستبعد جدا وينبغي ان يتوجه الى ما هو معلوم عنده كما لا يخفى ثم ان
العلماء التقاض انى قال في المطول بعد ما قال بين صاحب التلخيص وما يسمع من الامور
الضعيفة والقوية والتي بين من الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين من الصوت
يحصل من النموذج المقلوع الذي هو ماس عصف والقلع الذي هو
تعريف عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع القارع يجب القوة
المقاومة وضعفا بخلاف قوة وضعفا ويجب قوة الاختلاف في صلابة
المقروع اذ في الماسة كما اوتار الاغاني الممتدة او في قصر المنفذ الخفيف

لان مهية اللفظ اصطلاحاً هذا المفهوم الاعم فكل صدق عليه لك الاعم فهو لفظ
 حقيقي ما حفظه ولا تعلق ثم اعلم ان من قال يكون الكلام النفي من جملة اللفظ
 فقد غفل عن اصطلاح النجاة فانهم لا يطلقون لفظ الكلام الا على اللفظ كما يدل
 عليه قسم الكلام بقوله لا يتاقي ذلك لانه لو كان مراده ان ما هو كلام لنفسه عند
 غيرهم ويطلق عليه لفظ الكلام فهو داخل في اللفظ الحكمي لانه اجزاء لهم
 احكام اللفظ الحقيقية غير ظروفي اللفظ الحكمي يجب هذه الاجزاء حتى يصح ان لفظ
 حكمي اي حكمه حكم اللفظ قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت وما في شرح
 المواقف في اواخر المباحث المسموعات ثم الحرف قد يطلق على الية المذكورة
 العارضة للصوت وعلى مجموع العارض والمعرض وهذا النسب لمباحث
 العربية انتهى وفي شرح المقاصد قد تعرض للصوت كيفية بها يتميز عن صوت
 آخر مماثلة في المدة والثقل تميزاً في المسموع والحرف هي تلك الكيفية
 في عبارة ابن سينا واذالك الصوت المعرض في عبارة جمع من المحققين
 وان كان الامر او مجموع العارض والمعرض في عبارة البعض وكأنه شبه
 بالحق انتهى فلو كان الصوت في كلام الشرح عطفاً تفسيراً للحرف فهو موافق لجمع
 من المحققين وان كان امراً مايرى الحرف كما يشعره قوله اصلاً فيوافق لابن سينا
 فتح الظن من كلامه ان اللفظ الحقيقي هو مجموع المركب من الحرف والصوت
 فتح يكون اللفظ الحقيقي هو الحرف الذي هو في عبارة البعض قال عصام الملة والدين

الاحتمال لو لم يكن مصححاً بمرأته يمكن حمل كلامه على الاعتراض على من قال
 او كان مستعملاً وانظم من كلامه في جواب اندراج جميع افراد ما يتلفظ به الانسان في
 شتى الترويد فعلى هذا لم يصح تعميم المفرد والمركب لانهما من اقسام اللفظ المصنوع
 بل يجب ان يكون تعميم المصنوع بهما فلهذا آخر المصنوع عن الحمل واندراج
 الحمل في المفرد انما يكون بعيداً لا يلتفت اليه الطبع السليم وكذا كون المراد من
 المفرد ان يكون بحرف واحد كقوله الاستفهام والبار الجارة والمركب ما يقابلها سواء
 كان من الحروف فقط او من الكلمات ايضاً يمكن ان يثبت اندراج المذكور غير لازم
 كما يدل عليه كلام المحقق الدواني في شرح التهذيب في تعميم العلم لان جميع افراد العلم
 في بعضها غير مندرج في شتى الترويد وان كنت متردداً فارجع اليه ثم اعلم انه لم
 يتوقف في وجود اللفظ المصنوع الغير المستعمل فلو اراد به مثال لم يتوقف اليه
 في وجوده فتدبر وان كان عدمه محالاً اصلاً فعند وجوده غير معلوم وان كان في
 الجملة فهي بدعي قوله واللفظ الحقيقي كزيد وضرب الحكمي كالمسوي في زيد ضرب يتوجه
 بيان شتى الترويد الثاني والثالث لعدم الحاجة الى بيان الشق الاول من الترويد
 الاول لا يحتاج اليه فذكره ليكون الايضاح مقابلة وانما الخلاف فيما يتلفظ به الحكمي
 كالمسوي وعدم كونه ما يتلفظ به الحقيقي يدل بقوله اذ ليس ثم وكونه في حكم دلل بقوله
 اجمروا ثم والمراد بقوله واللفظ الحقيقي واللفظ الحكمي هو ما يتلفظ به الالف المسوي لفظاً حقيقياً
 اعتباراً بعميم فيما يتلفظ به في الحقيقة الاصطلاحية يكون لفظاً حقيقياً اصطلاحياً

الموضوع او الى ان هذا التعميم يصح ان يكون بالفعل تعميماً مما يتلفظ به الناس
كالاوليين بما قبل في وجه التقديم من ان المقصد منه دخول الماهل
ودفع توهم عدم دخوله في اللفظ فيرد عليه ان المقصد من الاول ايضاً
ادخال المضمون ودفع توهم من توهم عدم دخوله فلم لم يقدمه على
الحقيقة بل توهم عدم دخول المركب لان اللفظ في كلام المصنفين
قيد بغيره على المفرد وقيل لم يقل كما كان مستحلاً مع ان مقابل الماهل
هو المستعمل كما هو المشهور لا الموضوع بتنبهاً على ان المراد من قال
استعمل منه هو الموضوع كما بقي اللفظ الموضوع الغير المستعمل
انتهى فيكون من قبيل ذكر الخاص واردة العام وايضاً اشرح
في الحاشية بذلك التنبية بمراعاة ولو لم يكن مصرحاً حيث قال فيها
هو انما قال موضوعاً ولم يقل مستحلاً كما في عباراتهم المشهورة بتنبهاً على ان
المراد بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين الماهل ولفظ وضع
قبل ان يستعمل للمعنى الموضوع كما هو المتبادر من كلامه لا قبل
استعماله في المعنى مطلقاً والنظم من قوله قبل ان يستعمل هو المستعمل
العام فح لا يلزم الواسطة ولو كان مراده من الواسطة اللفظ الموضوع الذي
لم يستعمل اصلاً في الموضوع له كالفصاحة يقع انها عند الشر من قبيل كون الوضع
فيها عاماً والموضوع له خاصاً كما سيأتي منه والنظم من كلام صاحب القيل هو

الاصطلاح بعد استعماله في معنى اسم المفعول مجازاً فح يلزم تكرار النقل
 نعم فيه ايضاً زيادة المؤنة فافهم قوله الى ما يتلفظ به الانسان لا ينبغي انه
 يجب التقييد باللسان لان التلفظ لما خوذ في تعريف اللفظ الاصطلاحى مجازاً
 اللغوى والاي لزم الدور فح لو لم يقيد به لصدق التعريف على مرتبة الذي هو
 مجرد النواة غير بما بل يجب ان يقيد ايضاً بكونه من مقولة الحرف والصوت
 فتأمل لا يقدح ان الاعراب يصدق عليه تعريف اللفظ ولا شك انه موضوع
 لمعنى لكنه تيقن انه من الاسم او من الفعل او من الحرف لان المعبر
 في اللفظ هو الاستقلال في التلفظ وهو ليس مستقلاً فيه لكنه يشكل بالاعراب
 بالحرف فتأمل قال عصام الملة والدين في حاشية على شرح الشمية
 وكسرة وشرابط واواة لانها ليست بلفظ لان اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف
 واحد صح به الشيخ بن الحاجب الا ان ثبيت اصطلاح القوم واصطلاح
 العلماء اختلفت في اللفظ لكن ما ذكره السيد المحقق في بعض تصانيفه ان
 التسمية القوم اداة ليمى بالحروف عند النجاة به والتخالف انتهى ويدل على
 ما ذكره الشيخ بن الحاجب ما ذكره الشمر بقوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت
 اصلاً لعدم كون الاعراب بالحركة متلفظاً حكماً ظاهراً لعدم كون الاعراب
 بالحرف متلفظاً حكماً غير ظاهراً بقوله مهلاً كان موضوعاً قدم قوله مما اعقبه
 موضوعاً مع انه اشرف اذ يتاخير اشارة الى ان التعميم الثلاث تعميم

في كلامهم منكر وتصريح الراجح الى النكرة في حكمها ولانه جعل موضوعا والموضوع
 ينبغي ان لا يكون في حكم النكرة ولان الشائع وحوال للام الجنس على الشر
 حتى يتيقن به الجنس الذي قصد تعريفه ثم اعلم ان المقصود من ذكر المعنى اللغوي
 افاودة ان اللفظ من الالفاظ المنقولة وافاودة المناسبة بين المنقول عنه والمنقول
 اليه التي لا ان يكون في النقل قوله يقع اكلت التمرة ولفظت النواة وكذا
 قولهم لا يمكن حلوا حتى ابتلع ولا يمكن مرا حتى تلفظ وهو بمعنى ترمى كما لا يخفى قوله
 اى رتبها بهذا التفسير لرفع توهم ان المتعبر فيه هو الرمي من الفهم بوسطا ان خذ
 من الفهم باليد كما هو الاكثر ليعني ان المراد منه هو الرمي مطلقا سواء كان تهيئا
 اليد او لا اعلم ان هذا الوجه المذكور بين الناس يمكن ان يقع لافرق بين لفظت
 ورمت في التوهم المذكور وعدمه فلا وجه لتخصيصه باحدهما سيما وفعي الاخر
 محل مقصوده مجرد الايضاح قوله ابتداء بعد جعله الترم ولكل من يدين
 الاحتمالين جهة حسن وجهة قبح اما جهة حسن الاول في عدم تكرار النقل ووجه
 قبحه في ضعف المناسبة او نقل من الرمي المطلق الى الرمي المخصوص اما جهة
 حسن الثاني وهي قوة المناسبة اذ نقل من الرمي الى الرمي المطلق ومنه
 الى الرمي الخاص فنقله منه اليه نقل عن العام الى الخاص واما جهة
 قبحه في ان تكرار النقل ثم اعلم ان الظاهر من قوله بعد جعله بمعنى الملاحظة و
 من قوله كما الخلق بمعنى المخلوق ان نقله من المعنى اللغوي الى المعنى

السنة النجاة لتبهرتها معهودة سابقا تقدير الان الظاهر مطلق الكلمة ^{لتخصيص} واياها
 خلاف الظواهر لان صحته موقوف على جواز التعريف بالاعم كما هو المجرى عند البعض في
 معهودية الكلمة المذكورة في السنة النجاة فتأمل ثم لا يخفى على المص ان ما ذكره
 بقوله ويمكن الخ في غاية البعد بحيث لا يليق ان يلتفت اليه سيما امثال اثر
 المحقق وما ذكره يستدعي حمل اقسام الكلمة من الاسم والفعل والحرف ^{المذكورة}
 في السنة النجاة والا يلزم كون قسم الشيء اعم منه وكذا يحتاج حمل الكلمة المذكورة
 في تعريف الكلام على الكلمة المذكورة في استنهم بل لابد من اللام في قول
 الكلام ما تضمن الخ على الكلام المذكور في استنهم فهذا في غاية البعد قوله
 اى قول المص لفظ اعلم انه التزم في كثير من التعريفات في هذا الكتاب التبعية
 عن الجنس المعروف بكلمة ما كتعرف الكلام وتعريف الاسم وغيرهما ولم يسلك في
 تعريف الكلام هذا المسلك بان يقيم الكلمة ما وضع لمعنى مفرد ولعل وجهه ان
 الجنس المعروف اذا كان مذكورا قبله فيعبر عنه بكلمة باختصار التعيين سابقا وكلمة
 ما في تعريف الكلام عبارة عن اللفظ بقرينة ذكره سابقا في تعريف الاسم
 عبارة عن الكلمة لذكره قبل تعريف بخلاف اللفظ فانه لم يكن مذكورا قبل
 تعريف فتتبع قوله اللفظ في اللغة الرى لم يقل وهو في اللغة مع ان لموضع
 موضع الاضمار لانه بمفهومة الاضمار لانه عرف بمفهومة اللغوى فينبغي
 ان يكون المعرفة معرفة ولا يكون نكرة ولا يكون في حكمها واللفظ

فيكون قوله لجواز انصاف بالوحدة الفردية ويكون قوله والواحد بالجنسية
 انصاف الواحد الفردي بطبيعة الجنس وحاصل هذين الكلامين ان طبيعة
 الجنس تصنف بكونها متحققة في ضمن فرد واحد والفرد الواحد منها تصنف بكونه فردا
 من افرادها وبهذا الكلام لاسترة فيه فاشارة بهذا الى ان دخول لام الجنس على
 الاسم لا يقتضي الاكون طبيعة الجنس منظورة على ما كانت عليه قبل دخول
 اللام وهي كانت قبله مجامعة للوحدة والكثرة فمن اين يكون المنافاة
 بين لام الجنس وتارة الوحدة لا يذهب عليك ان ارادة الوحدة النوعية
 من ادخال تارة الوحدة على الجنس مما لا فائدة له لان الهمز مثلاً جنساً و
 لا جنسين مما لا يخفى ففارس فيه واما كونه متحققا في ضمن فرد واحد او اكثر فمما يحتاج
 الى البيان ولذا ليحق تارة ما يفيد الوحدة الفردية فيقيم تارة انتهى لعل جو
 كون المراد من التارة هو الوحدة الفردية لا النوعية ان الكلم لكونه جنساً وضعاً
 يصدق على الواحد والكثير لان كل كلى يصدق على الواحد من افراده على كثير
 من افراده والكل مركب كثير من افراده فلما اراد ان يخرج المركب من مفهوم
 المعروف الحق التام ليفيد الوحدة الفردية اذ بعد هذا التقيد لا يصدق على
 كثير من افراده اذ صدق على هذا الكثير في ضمن الجنس المقيد بالكثرة فتأمل
 ولا تستعمل في الرد والقبول قوله ويمكن حملها ثم اشارة الى ضعف هذا الاستعمال
 لان انظم من العهد هو المهودية شالوق حقيقة ومنها ليس كذلك الكلمة المذكورة

في الواقع متصفاً بالعموم فخص من الجنس الغير المفيد به وقسم منه كان
المعلوم المنقسم الى الانسان المعلوم والانسان المجهول مع ان المقسم
لا يكون الا معلوماً لكن لم يلا خطه تقييد بالمعلومية فلا يلزم تقسيم الشئ
الى نفسه الى غيره بهذا حقق الحق الذي في فيشار باللام الى الجنس المقيد
بالوحدة الفردية اى الى الجنس الماخوذ بشرط بل بعد اخذه بشرط يصير
جنساً خاصاً فيشار باللام اليه فافهم ثم لا يخفى ان معنى كلام عصام الملتزم
والدين ان التوسيم بالجامع مع الشئ انه مستلزم له فحكم بالمنافاة ولهذا
يتوسم التنافي في الجملة مع الشئ بشئ يكون ان يصير فيشار توهم مستلزام
اياها فلا يتم قوله ولا يفهم من قوله الجنس لا محالة تحت كثرة تبني عليه المنافاة
الجماعية لو كان الاستلزام واقعاً لا يصح القول بتوسم المنافاة لتحقيق المنافاة
ولا منافاة بينهما لجزا اتصاف الجنس بالوحدة الخ قال المستأوف
فيه ان التاء في الهمزة للوحدة الفردية كما لا يخفى وقد سبق من الشران نسبة
الكلم الى الكلمة كنسبة الى الهمزة فيكون التاء في الكلمة للوحدة الفردية لا
الجنسية حتى يقر ان التاء تفيد ان هذا الجنس موصوف بالوحدة فيكون الحاصل
ان الكلمة جنس واحد اللهم الا ان يقر تشبيه الكلام بالهمز ليس تمام وفيه ما فيه ان
الطبع السليم الذين المستقيم لا يرضى به فعليك ان تطلب كلام الشر مجمل صحيحاً
حتى يحكم عليه بانه قدس سره لم يرد بالوحدة النوعية بل اراد بها الوحدة الفردية

وهي الوحدة وبعبارة اخرى اللام انها غير مشتركة عن العموم والتاثير في
 انها مشتركة عنه اولا مقام اللام كونه العموم منظورا او مستقفا عن التاثير
 انه غير منظور لانه ان تحت الجنس لا محالة كثرة كل افا وان فضل المحشى
 عصام الملة الدين حيث قال ثم ثم الجنس لا محالة تحته كثرة ولهذا يتبعهم
 التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاثير الى الوحدة فاشارة دفعه
 بقوله ولا منافاة بينهما اى بين اللام والتاثير او بين الجنس والوحدة
 ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق الفطن
 وان دفع ذلك الى الآن من حجم غير من اول الفطن لان المنافاة
 بين صفة المتكلم والتاثير لازم ورفع بان الجنس يوصف بالوحدة انتهى
 بالنظر الدقيق وتامل بالتامل الحقيقي فاذا ترى فانه السبب اليهم يراونه ولا يفهم
 من قوله الجنس لا محالة تحته كثرة يعني عليه المنافاة او كون الكثرة
 تحت الجنس ليس بمعنى ان الكثرة لازمة له بلامعناه ان الجنس
 جامع لما كما ان لفظ التحت يبنى عنه فمن اين يلزم المنافاة بين الجنس
 والكثرة انتهى لعل دفع المنافاة على ما فهم الاشارة ان تقوم الجنسية
 لا يقتضيه اخذ الجنسية لا بشرط اذ بلام الجنس يشار الى نفس المفهوم الكلي الجنس
 من غير ان يواخذ مع قيد العموم والمقسم الذي هو غير الاقسام
 بشرط لا شئ وبشرط لا شئ هو الجنس الغير المكنون مع قيد العموم ان كان

والطيب صفة في هذا التركيب ليم انه جعل البعض المقدرا اذا كان صحيحا لهذا
التركيب فلا بد لتفنيه من دليل قوله اللام فيها للجنس قال الاستاذ انه ان المختار
عنده ما اختاره المصنف من مذهب البيهقي من ان حرف التعريف هي اللام
السائلة والهمزة زيدت لتعذر الابتداء بالسكن اشهر لا يبعد ان مراده بيان مختار
المصنف الا ان يقع منع الاشارة قريب من المكابرة سيما عند عدم اعادة
عدم رضائه فانهم قوله واللام فيها للجنس لان اللام الداخلة على الهمزة
للجنس كما هو المعروف قوله والبار للوحدة قال الاستاذ انه اعلم ان الهمزة
فوعين احدهما الوحدة الجنسية وهي تفيد كون الجنس واحدا لا جنسين فيهما
الوحدة الفردية وهي تفيد كون الجنس متحققا في ضمن فرد واحد لا فردين
والتام في الهمزة من هذا القبيل فانها تفيد ان جنس الهمزة متحقق في ضمن فرد
واحد منه لا في ضمن الفردين او الافراد فالهمزة صادقة على الواحد والاثنتين
فصاعدا بخلاف الهمزة فانها لا يصدق الا على الواحد فالجنس لكونه صادقة
علم الواحد والمتعدد ولا نيا في الواحد والمتعدد فلا منافاة بين الجنسية والوحدة
كما لا منافاة بينها وبين الكسرة واذا جعل اللام الداخلة على الجنس للجنسية فصاعدا
الجنسية متفردة فاذا جعل اللام الجنس تقاربا للجنس على الجنسية الجامعة للوحدة والكثرة
والحاق تارة الوحدة تفيد انه لم يبق على حاله فبنا المنافاة على هذا اذا اللام
تفيد ان لمسة الجنس مأخوذة لا بشرط شيء والتارة تفيد انها مأخوذة بشرط شيء

ههنا مستعمل في الفرد والجمع وان النفس مستعمل فيه يجوز ان يكون فيه التذكير والتانيث
وفي البعض رعاية التذكير لعل الحق ان الجز كل واحد من ان وغيره واللفظ الجرح ملاحظة
المصنف في التانيث كما يقول في بحث الحرف في بحث حروف المشبهة بالفعل فنه
بعكسها وقوله هي راجع الى ان ههنا راعى مطابقة الجز قوله فصاعدا هي فزاد
بالقصد صاعدا فكان نصبه على الحالية قوله والكلم الطيب ما وان بعض الكلام طيب
تقدير البعض فيكون البعض المقدور وكون مراده ان المراد من نفس الكلام بعض
الكلمة والطيب صفة الكلام باعتبار ان المراد منها هو البعض على طريقة المجاز المثل
لا مجاز اخذت مستبعد جدا قد يخطأ ما ويل آخر مع جوابه ان الكلام ح لم يكن
مطابقا للواقع او من البين ان كل كلم لم يصعد اليه نعم هذا التأويل مجرى
في قوله نعم كأنهم اعجاز نخل خاوية منقربان يكون صفة الاعجاز للالهام
يقع ان صيغة الجمع يجوز ان يحقق معناه في ضمن فرد الجمع ككلمة مثلا ويكون
مرجع الضمير كل واحد من اجزاء هذا الفرد ولا يجب اعادة الفرد لجميع الجاهل لكل
واحد متى يقع انه لم يصعد ثم يخطر بباله انه يمكن فهم بعض الكلام عند ذكر الكلمة يجوز ان
يرجع الضمير المستتر اليه فلا يلزم عدم صدق الكلام لكن هذا مبني على جواز رجوع الضمير
المستتر في الصنعة الى امر الذي فهم مضافا الى الموصوف والظن هو الجواز كرجوع
اليه ثم اعلم انه لو قيل ان مفهومية كل واحد او مفهومية بعض الكلام وان صح
مرجع الضمير لكن ح لم يبق المركب مركبا توصيفا والحال انه مركب توصيفا

والطبيب

الالفاظ يتبعين لبعض الالفاظ الغلبة الاستعمال في بعض افراد ما وضع له وهو من
 هذا القبيل والاختصاص بالغلبة غير نادرا وتاويل النصوص وصرفها عن الظاهر
 من غير ضرورة داعية اليه بازتكاب ما هو خلاف حكم الاستقراء غير جائز فلسنا
 نرجح الجمهور الجنسية على الجمعية اشهر اعلم ان العلامة التفات في قال في التلويح
 كلاما توهم لكان جوابا عن استدلال الجمهور وهو ان صيغة الجمع الذي يكون
 الفارق بينه وبين واحد بالتأخير فيها التذكير والتأنيث فلو كان الكلام جمعا
 لكان هذا النوع من الجمع وهذا الجواب اولى من التزام تاويل النصوص
 ثم اعلم ان المستفاد من كلام الاستاذ انه لم يفرق بين الجنس واسم الجنس لكن
 النظام يكون الجنس الموضوع لمفهوم كلي يصدق على الواحد والكثير واسم الجنس
 لفرد منتشر يستدل لمفهوم بالقول الاول بالقبول الرسول عليه السلام في
 تفسير الكلم الطيب هو قوله سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والاستدلال
 انه لو كان مؤنثا لوجب تأنيث الضمير الرجوع اليه فانتهى القول بالجمعية يمكن
 ان يعم انه يجوز ان يكون التذكير رعاية لمطابقة المرجع ثم لا يخفى ان النظام ذكره
 المصنف في بحث الفعل بقوله وكلم المجازاة وهي ان التمهيد ان يكون جمعا
 لا جنسا والاشغى ان يقول هو لا هي فجوابه عن المنس هو التأويل هو تاويل كلام
 صاحب القليل وكلام صاحب التلويح وانما قلنا ظملا ذكره لاحتمال ان يلاحظ تأنيث
 المضاف اليه ان الخبر في الحقيقة هو هذا الامر لا كل واحد من كلمة ان غير لان

بتبادر اليه كل ذهن واشتات الجفسيه نفى الجمعيه يكون بانضمام لا قابل للفصل
او بطريق الا لزام للنصم يعني ان الخصمين اتفقا على نفى الثالث والزاع في
بدين المعنيين فاذا ثبت نفى احدهما يلزم ثبوت الآخر الزا بمحيث لا محالة
ان يقول يحتمل ان يكون غير الجنس بل القول بعدم القابل بالفصل
لا يكون دليلا الا ان يكون بطريق الا لزام للنصم كما قال صدر الشريعه في التوضيح
فتدبر والقول بان المقصود منه اثبات جزء السلبه من المدعى فهو بعيد كما لا يخفى
ثم اعلم ان من تقدم القول بالجنس على القول بالجمعيه عدم نسبتة كونه جنسا الى
شخص نسبتة كونه الى بعض بغير ترجيح الجفسيه على الجمعيه لكن نقل جواب دليل
الاول من غير الايراد عليه وعدم نقل جواب عن دليل الثاني لشعره ترجيح الثاني
والجواب عنه ليس ظاهرا حتى يقيم الكفنى لظهوره فان قيل قوله بوال شارة
الى ان تا ويل النص غير موجه ليقم ان النظام ان يكون قوله والكلم الطيب
من مقول صاحب المقييل فكانه قال ظم النص لما كان مستغلا لاجل دليلنا
فيجب تاويله ما قلنا على ان مجرته تامة دليل الاول لا يكون منشأ الترجيح ما قلنا
ودليل الثاني مقدوما لجواز تعارض الدليلين بوسلم الا للمقدوح وجهه لكنه ينبغي
ان يظهر لك الوجه حتى ينظر في صحته وفساده لكنه يستفاد من كلامه لا ساوره
وجه حيث قال قوله جنس لاجمع هذا هو المذهب الجمهور ولهذا قدمه فان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنيين لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا فكيف يكون جنسا قلنا بقدر

واراد لفظ الحال فعني هذا اللفظ من الشرح احتمالان وفيما ذكره الشاعر بقوله جرح
اللسان ثلث احتمالات ذكر المحل واراد معنى الحال فيكون مجازا في الالفاظ
فقط فيفرضها فيها يحصل ستة احتمالات بل الاحتمالان يكونان من تلك الاحتمالات
الثلاث في الشعر والصور المجازية يستلزم ثبوت التاثير للمعنى وتلك الاحتمالات
بعضها اولي من بعض آخر فتأمل قوله بكسر اللام لا يخلط بالتسكين كما انه
كان لا يخلط بالكلم بكسر اللام لكن نظرا الى نكتة تسكين اللام تنبغي ان
يقم بتفسير اللام فافهم قوله جنس اى اسم موضوع لمفهوم كلى كالنسان فوس
لان يكون الجنس ههنا بالمعنى الذى ذكره المنطقيون وهو جزء المية الذى
هو تام مشترك بينهما وبين مية اخرى قوله كثر وتمررة متعلق لا بقوله جمع في قوله
لا جمع فتمر جنس وفي الكتاب المسمى بالتصريفات صرح بكونه جمعا فعلى هذا صرح
ان متعلق بقوله جمع لكن اسلوب الكلام ههنا يستدعى الاول وذكر تمررة اشارة
الى تشبيه الكلمة بها كانه قال والكلم والكلمة مثل تمر وتمررة والنظمان يه كالتمر و
التمررة وقوله لا جمع لرد الاخفش والفراء قوله بدليل قوله نعم اليه يصعد الكلام
لان الصفة المشتقة المنسوبة الى الضمير الموثق الراجع الى صيغة الجمع لتأويلها
الى الجماعة وان كان الجمع مذكرا لا بد ان يؤنث فيجب ان يقرح
الطبعة ولما قيل بذلك القول علم انها منسوبة الى الضمير المستتر المذكر
الراجع الى الكلام الذى هو جنس لا جمع والتاويل الى الجماعة شائع بحيث

كل فسر ما تضمن كلمتين بالاسناد ومن البين ان ليس المراد بدين المؤمنين بل هو
 هو معاني مصداقات مفهوم لأكلمة بل لفظ الكلمة والكلام من جملة مصداقات
 مفهوم الكل ولما قال معانيها بصيغة الجمع ولم يقل معانيها بصيغة التثنية
 منه جميع المعاني لكن تأثيره في المنقوش غير ظنعم تأثير بعضها مما لا شك فيه فتدبر
 اعلم ان معنى الاشتقاق او الكلمة الى الاخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى كقوله
 اللفظ بينهما ظ لا يحتاج الى البيان واما التناسب المعنوي لكونه خفيا فمبين
 بقوله لتأثير معانيها ثم بان تأثير معانيها تأثير مخصوص لشبه البحر الذي هو تأثير
 مخصوص ووجه الشبه هو تأثير المطلق وهو على مشكك يكون حصوله في البحر أشد
 فيكون وجه الشبه في المشبه به أقوى يمكن ان يقع ان القيام جراحات السنان عدم
 القيام جراحات اللسان كما يستفاد من الشعر شعير بديه التأثير معانيها الا ان
 يقع ان الشاعر تركب المبالغة قوله وقد عبر بعض الشعراء ثم يعني اطلق لفظ
 البحر الذي هو في ضمن لفظ جرح وهو مرادف الكلمة تسكين اللام على بعض تأثيرها
 على سبيل الاستعارة فشبّه تأثيرها بمغناه الاصل فافترض عن نقل
 هذا الشعر تقوية الشعر تقوية ما ذكره بقوله لتأثير معانيها ثم قوله عن تأثيرها
 فهو ما تبصير المعاني اي تأثيرات معانيها فيوافق السابق او
 بالاضافة التأثير الى نفسها باوصف ملائمة كما هو الظاهر من كلامه فيكون نسبتها
 تجوزية بل يكون المجاز في الطرف ايضا اذ ذكر اللسان المحل

قال قيل هي والكلام ولم يقل قيل بها مشتقان فتدبر والتعبير لفظ
 قيل اشارة الى التضعيف او مجرد النقل من غير الاشارة اليه على الاول
 لو لم يكن في الكلام اشارة الى ضعفه فيقع ينبغي ان يذكر وجهه حتى ينظر في صحته
 وفساده ولو كانت فيظهر قوله لتاثيرها في النقوش فيه بان لا تاثير لغير الله
 تعالى فجوابه ان من البين ان الكلام مبني على المساواة قوله كالحج بفتح الجيم
 بالمعنى الحاصل بالمصدر فيكون التناوب بين معانيها وبين حاصل المصدر
 لما خذ الاشتقاق وهو الكلمة قد تعرف ان قوله كالحج اي بفتح الجيم والتاثير المطلق لازم
 لمعنى المشتق والمشتق منه وهو كما يستفاد من كلام الاستاذة ثم اعلم ان الفصحى
 اذا كان راجعا الى الكلمة فالقول بانها مشتقة من الكلمة مسافة لان المشتق
 هو كالمكب اللام ثم لا يخفى ان لفظ الكلمة مشتملة على ثلثة كلمات الالف واللام
 والكلم والياء ويغنى ان يبين معنى الاول والثانية من اى لفظ
 اشتقت وان معناها جنس ومع الثالثة لكن قد هما في البيان لاننا حصل
 جعلنا متصلين جانبها ويقدم الاولى على الثالثة في البستان لتقديمها عليها بحسب
 الوجود قوله تسكين اللام الظاهر بسكون اللام الا ان يقع المقصود من دفع
 غفلة السامع من قراءة المتكلم او عقل وهو داخل فيه من السكون
 وكانه قال اما قد بسكون اللام قوله لتاثير معانيها في النقوش كالحج
 والجرح المذكور في الموضعين يكون بفتح الجيم ومصدر اعلم ان معنى الكلمة مفهوما

عن احوال الا ان يقال انه ارا و بالبحث اعم من القسم علم ان تعريف الكلمة ليس لاجل
البحث عن احوالها كما هو انظار من كلام تشايج بل لاجل تقسيمها وفيه راع حال المبتدئ
المتعلم فانه لم يعلمها قبل التعريف وكذا الحال في الكلام قوله ومفهومها بلا احوال
اللام يشعربان جعل مجموع خبرية مفهومها في مفهوم الكلام الفردي في الفرد و خبرية
المفهوم وعله للتقديم وان صلاح لان يجعل كلامها علة لعل معنى خبرية مفهومها
في مفهوم الكلام ان معنى الكلمتين فيه اثنان من مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد
ويمكن ان يقال ان وجه التقديم يجوز ان يكون عامة البحث هي البحث عن
احوال الكلمة والبحث عن احوال الكلام ليس بهذا المثابة وان كون الكلمة
موضوع النحو هو قول الكل موافقا لما هو المشهور في تعريفه بقوله النحو علم يعرف
به احوال او اخر الكلمة من حيث الاعراب والبناء بخلاف الكلام ليس بهذا المثابة و
ان كان عند المصنف من جملة موضوعاته حتى يتكشف الحال قوله فقال الكلمة
قال الاستاذ رحمه الفاء للتفسير بيان لقوله قدم الكلمة فيكون مقول القول هو تعريف الكلمة
والكلام و هذا الاحتمال قريب بسبب اللفظ والمعنى ويحتمل ان يكون بيا بالابتداء او التقديم متا
فقط قوله قيل هي الكلام مشتقان من الكلام لم يقل هما مشتقان لان الموجود في كلام
صاحب القيل كذا ويحتمل ان يكون هذا النقل بيان للابتداء او التقديم
نقل بسبب المعنى لا يجب اللفظ وايضا لما اعتبر في هذا النقل ذكرهما في
المصنف والكلمة كما سبقت على هذا النقل وكون الكلام فانه يذكر فيما بعده

بسم الله وبسم الله قبل الابتداء بهما فمقتضى قوله لانه يبحث عن احوالهما
 لا علم ان معنى البحث عن حال الشيء ان يجعل ذالك الشيء في المسئلة موضوعا
 وحاله محمولا وفي هذا الكتاب في علم النحو لم يثبت احوال الكلمة بها بل لم
 انه عرف الكلمة ثم قسمها الى اقسامها الثلاثة ثم عرف الاسم ثم قسمها الى المعرب
 والمبني ثم عرف الاعراب وقسم الى الرفع والنصب والجرح حتى يلزم منه تقسيم
 المعرب الى المرفوع والمنصوب والمجروح فذكر غير المنصرف فيشيرة الى تقسيم
 الاسم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف ثم عرف المرفوع وقسم الفاعل والمنفعل
 بالعلم بسم فاعله والمبتدأ والخبر وغيرهما ثم عرف كل منها واشتت لها احوالها
 وجوب الفاعل على المفعول ووجوب تاخير عنه وغيرهما من احوال تلك النواع
 الثالث وحوال غير ما وكذا الحال في المنصوبات والمجورات وعلى هذا القياس
 في المبنيات واقسامها فعلم انه لم يبحث عن احوال الكلمة بل الحال ان
 في النحو يبحث عن احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء الا ان يقال
 ضمن تقسيم الاسم الى المعرب والمبني اشارة الى اشتباهه لانه نوعان من العرض
 الذاتي وفي بحث الفعل فان يكون الماضي بنيا ويكون المضارع معربا وموضوعا
 العلم ما يبحث فيه عن عرض الذاتي او عن نوع العرض الذاتي او عن العرض
 الذاتي للعرض الذاتي او عن العرض الذاتي لنفس موضوع العلم وهو ههنا الكلمة
 وبان كلام المصنف في الكلام بعد تعريفه ليس الا في تقسيمه للبحث في هذا الكتاب

والقول بان ترك الدال يكون مضمناً لنفسه من غير ترك اللفظ سبب
 جداً ثم لا يخفى ان الظاهر من ترك النقش الدال يكون مضمناً لنفسه
 من غير ترك اللفظ مستبعد جداً ثم لا يخفى ان الظاهر من ترك النقش
 الدال على اللفظ يكون عدم الاثبات بدلوله مطلقاً فيصح المصنف في هو لا يهتم
 وهو المصلحة للمصنفين وعدم الاقتبال بحديث الابتداء بحمد الله نعم دعوى
 اللزوم ساقط لكن دعوى الظهور باق وبناء جواب الشارح على عدم كون الباء
 صلة لانه مقتضى الجزئية لكنه الظاهر ويجوز ايضا ان يكون وجه عدم جعله جزءاً
 هو الاختصار في المتن فتدبر قوله مضمناً لنفسه مفعول له لقوله لم يصدر
 اعلم ان النفس كثير التصير طائفة بسبب صدور الافعال الحسنة
 العجيبة فمضمناً لنفسه للتصير طائفة بسبب تباين في الرسالة الكافية
 النافعة الجامعة قوله تخيل ان التامى تخيل الشيخ لنفسه او مخاطبه من طالع
 لكتابه ان كتابه التامى قول من حيث ان كتابه اشارة الى ان نقصان انما
 نشأ من الاضافة لاسن نفس المضاف بل في نفسه في غاية الحسن لعله اشارة
 الى مدح الكتاب بل الى مدح المصنف ايضاً فانهم قوله حتى يكون التامى وحتى يلزم
 جواز ترك الامور لمشرعة لاجل التضم لنفسه قوله وبدء بتعريف الكلمة وكلام
 والمراد هو الابتداء الاضافي وبناء جواب الشارح على عدم كون الباء
 صلة لانه مقتضى الجزئية لكنه الظاهر لا تخفيقه ولا الاعم منها لان الابتداء

له احوال
 غيان ١٢

محمود

جمع من المحققين ومجموع العارض في عبارة البعض وكأنه شبه
 بالحق اشهر فلو كان الصوت في كلام الشارح عطفاً تفسيراً للحرف
 فهو موافق لمجمع من المحققين وان كان امراً مغايراً للحرف كما يشعر قول
 اصلاً فيوافق لابن سينا في الظاهر من كلامه ان اللفظ الحقيقي هو مجموع
 المركب من الحرف والصوت يكون اللفظ الحقيقي هو الحرف الذي هو
 في عبارة هو اطلاقاً على الالفاظ والظاهر من قوله محل المشكلات
 الكافية ان يكون الكافية عبارة عن معاني لكن الظاهر من اعتذار الكافي
 جعله عبارة عن النقش لان المتيقن ترك النقش الدال على الالفاظ
 الدال على الحمد الا ان يعتال ان ترك خبرية نقشه من النقوش الدالة
 على الالفاظ الكتابية اشارة عدم جعل مدلول النقش حيزاً فيها
 وهذا عدم الجعل ههنا لنفسه السلف جعلوا حيزاً منها وحصل
 السؤال ان يصنف لما ترك النقش الدال على لفظ حمد الله علم انبياء
 كتابه بحمد الله اى بتلفظه فيلزم ان يكون كتابه اقطع لما روى عن
 النبي عليه السلام وحاصل الجواب ان المسلم لزوم حيزية
 نقطه في الكتاب الذي هو الالفاظ لا عدم ابتداء مطلقاً على وجه
 الحيزية ونحو الحيزية ولم يمنع كون ترك النقوش اشارة مدلوله
 وهو اللفظ لان الغرض من ايراد النقش هو الدلالة على الالفاظ الكتابية

الحقيقة واللفظ الحكمى هو ما تيلفظ والاف المنوى لفظ حقيقة اذ بعد اعتبار
التعميم فيما تيلفظ المعتمد فى الحقيقة الاصطلاحية يكون لفظاً حقيقياً
اصطلاحياً لان مية اللفظ اصطلاحاً هذا المقوم الاعم فكل ما صدق
عليه ذلك الاعم فهو لفظ حقيقة فاحفظه ولا تغلط ثم اعلم ان
من قال يكون الكلام المنفى من جملة اللفظ الحكمى فغفل عن
اصطلاح النفاة فانهم لا يطلقون لفظ الكلام الا على اللفظ كما
يدل عليه تقسيم الكلام بقوله لا يتأتى ذلك الخ ولو كان مراده
انما هو كلام نفى غيرهم ويطبق عليه لفظ الكلام فهو داخل
فى اللفظ الحكمى يقال ان اجزاءهم احكام اللفظ الحقيقة غيرهم
وفى اللفظ الحكمى يجب هذا الاحبة اذ حتى يصح انه لفظ حكمى امى حكمه
حكم اللفظ الحقيقة قوله اذ ليس من مقوله الحرف والصوت ومانى
شرح المواقف فى او احسن المباحث المسموعات ثم الحرف قد
يطلق اليه المذكور العارضة للصوت وعلى مجموع العارض والمعروض
وهذا النسب بالمباحث العربية شهيد وفى شرح المقاصد قد
فرض للصوت كيفية بها يتميز عن صوت آخر مثله فى الحرف
والثقل تميزاً فى المسموع والحرف هو تلك الكيفية العارضة
فى عبارة ابن سينا وذلك الصوت المعروض فى عبارة

وترك التمجيد للاختصار ويقال بما قيل من ان التسمية متضمنة بالتحميد فاعلمنا ان هذا ما ذكره قوله
 وهذه اى هذه الرسالة لا مطلق الرسالة قوله الحمد لم يقل الحمد لانه المأمور به هو الصفت
 بالجميل سواء كان عبارة هي لفظ الحمد لانه او غيره وروى الحديث بهذا كل امرؤ مثلى
 لم يبدأ بحمد الله فهو قطع قوله بان يجعله جزءاً منها بيان للمنفي لا يخفى ان المنفى هو كونه
 جزءاً اولاً لا جزءاً اسطقاً لان التقديم يستدعي كونه جزءاً اولاً فبينما يقال بان جعله جزءاً اولاً
 منها الا ان يقال انما هو جزءاً جعله جزءاً لكنه لم يجعله جزءاً اولاً لان المتبادر من ان
 الوارد على المقيد نفس القيد والحال انه لم يجعله جزءاً منها اصلاً او يقال ان التقدير
 لا يستدعي بل اعم من جعله جزءاً اولاً ومن جعله قبل جزء اول وكفى في رفع احتمال
 الثاني بيان اصل الجزئية والحاجة الى التقييد لكن جزئية تقيد التصدير على الوجه الأخير
 والحال انه ايضا متفق ثم اعلم ان الظاهر من اطلاقات سبع الكتاب كانت
 متسردة فاشار اليه ثم اعلم انه لم يتوقف في وجود اللفظ الموضوع الغير المستعمل فلما راه
 بمشال لم يتوقف الذين في وجوده فتدبر وان كان عدم احتمال اصلا فعند وجود
 غير معلوم وان كان في الجملة فهي بدعي قوله اللفظ الحقيقة كزبد الحكمى كالمعنى
 في زبد ضرب ويتوجه الى بيان شق التزويد الثاني والثالث لعدم حاجة الى
 بيان بل الشق الاول من التزويد الاول لا يحتاج اليه فذكره ليكون ايضا متقارباً
 وانما الخفاء فيما تيلفظ به الحكمى كالمعنى وعدم كونه ما تيلفظ به الحقيقة بل
 بقوله اولى ليس التزم كونه في حكمه بل بقوله اجر والنم والمراد بقوله واللفظ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن اقدرنا على التكلم بالكلمة الكلام على النحو الذي يفضي الى المقاصد المرام
والصلوة على من رفع الله تعالى باتباعه درجات الانام وعلی آراء اصحاب العظام الكرام
اما بعد فيقول العبد الفقير الى الملك الغني عبد الله الشيخ البخاري ان شرح الكافية الكافية
للمحمد وعلی الجابي قدس سره السامي لما كان في غاية حسن التنظيم لم يكن مثله في تقديم
آثاره على ان يقيده بالكتابه بخطه الى المتعلقة ببعض ما يتعلق به وان نجعلها فصل كذا
تتوفى الله تعالى وتكفيه به سلوك المسلك السداد وهو المادي الى سبيل ارشاد الاشياخ
اعلم ان الشيخ رح آه جواب عن سوال مقدر توهم دروده وهو ان المصترك الابداء والتحميد
تعالى فيكون كتابه اقطع لعدم امتثاله بالمرئى عليه السلام يكون مخالفاً لفعلة المصنفين
واول الكلام اشارة الى الجواب عن الثاني واخره اشارة الى الجواب عن الاول ثم لا يخفى
انه يمكن ان يقال ان ابتداء امر ذي بال بالتسمية والتحميد لما كان مركزاً في طباع
فهذه ذكر الابداء بالتسمية قبادر الذين الى الابداء بالتحميد فاكتمى به التبادر

Akhound Shekh Bar Sharah
Moolama Jamee

بِعَوْنِ صِنَاعِ مَكِينِ نَوْبِ خَلْقِ زَمَانِ

حاشیه نادره در سیه که در تداول و تعارف خیلی اعمتبار دارد مشهوره

حاشیه عنایت

محمود
احمدیج بر حراج ملاجی

سب فرمایش تاجر گرامی شان سوداگری اعتبار جان افغان فی تاجر بخارا

در مطبع می نشینی کشتیو طبع گزین قبول جلیان شد

Supplementaries of 'Moral Philosophy'
the Kephayah.

